

مَوْسُوعَةُ الْمَجَالِسِ الْقَوْمِيَّةِ الْمُتَخَصِّصَةِ



رئاسة الجمهورية
المجالس القومية المتخصصة

الهيئة العامة لمكتبة الأستاذة د. د. د.	
رقم التصنيف
رقم التسجيل

موسوعة
المجالس القومية المتخصصة
١٩٧٤ - ١٩٩٢

المجلد الثامن عشر

تقديم :

يعتمد التواصل الفكرى والعلمى ، الى حد كبير ، على تسجيل منجزات العلم والفكر ؛ وخاصة من خلال تدوين البحوث والدراسات فى مراجع معتمدة موثقة ، تيسر لكل باحث الافادة منها حينما يشاء ، أو حين تقتضى الضرورة الانتفاع بجهود صفوة العلماء والمفكرين فى اى ميدان من ميادين المعرفة ، والتعرف على طريقة الخبراء والمتخصصين فى تناولهم للقضايا التى تهم المجتمع ، والمناهج التى اتبعوها لبحث مشكلاته ، والسبل التى سلكوها لمواجهة هذه القضايا ، والحلول التى اقترحوها لحل هذه المشكلات .

ومن هنا ترسخت فكرة الاستمرار فى إصدار « الكتاب السنوى » ضمن مجلدات هذه الموسوعة ، مشتملا على التقارير السنوية العامة التى تنجزها المجالس القومية فى نهاية دورة عملها كل عام ، حتى يكون هذا الكتاب مرجعا دائما - فى الحاضر والمستقبل - متضمنا الدراسات التى قام بها كل مجلس فى مجال تخصصه ، سواء مايتصل منها بالموضوعات ذات الصلة العاجلة والملحة ، لعلاج وضع من الأوضاع الطارئة ، وحل مشكلة من المشكلات الراهنة - أو الموضوعات المتصلة برسم السياسات والاستراتيجيات طويلة المدى .

وقد توزعت دراسات المجالس فى العام الحالى ١٩٩٢/٩١ بين هذين الفرعين من الدراسات ، واشتملت فى مجموعها على ستة وأربعين موضوعاً ، يضمها هذا المجلد الثامن عشر من موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، منها : عشرة موضوعات فى مجال الانتاج والشئون الاقتصادية ، وعشرة موضوعات فى مجال الخدمات والتنمية الاجتماعية ، وأحد عشر موضوعاً فى مجال التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، وخمسة عشر موضوعاً فى مجال الثقافة والفنون والآداب والاعلام .

- أما الدراسات الخاصة بالانتاج والشئون الاقتصادية ، فتستهل بموضوع عن : اتجاهات استراتيجية العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى ، وتهتم ببحث علاقاتنا الاقتصادية مع الخارج ، وتكشف عن معالمها من خلال عرض وتحليل : الصورة الحالية لميزان المدفوعات ، وضرورة تحديد أهداف استراتيجية جديدة لتحقيق التوازن فيه ، عن طريق تحسين المناخ الاستثمارى ، وتعديل سلم أولويات التصنيع ، واستهداف أسواق بعينها للتصدير فى نظام متكامل محكم الحلقات ، وتوثيق العلاقات مع التكتلات الاقتصادية الجديدة فى العالم . وكحالة تطبيقية : تتناول الدراسة أثر المتغيرات الدولية على المدخرات العالمية التى أصبحت تنسم بالندرة ، نتيجة لتعاظم الطلب عليها من مصادر جديدة ، كدول أوروبا الشرقية والكومنولث

الجديد ، مما يقتضى إعادة النظر فى استراتيجىة الاستثمارات العربية ، لتنظيم التدفقات المالية من دول الفائض الى دول العجز ، بحيث تركز على الاستثمارات المباشرة ، مع إعطاء أهمية خاصة لتوفير المناخ الاستثمارى الملائم ، وتعديل نظام ووظيفة الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، ليكون بمثابة بنك عربى للتعمير والتنمية لتمويل المشروعات الانمائية فى الشرق الأوسط .

وتتوالى بعد هذا الموضوع دراسات فى : السياسات المالية والاقتصادية ، والزراعة والرى ، والصناعة ، والنقل والمواصلات ، والانتاج .

- وتبدأ الدراسات الخاصة بالخدمات والتنمية الاجتماعية بدراسة عن : استراتيجىة للحفاظ على البيئة ، تهتم بمواجهة مخاطر التدهور والتلوث التى شملت موارد البيئة المصرية . وأصبحت تؤثر بشكل مباشر على صحة الانسان وحياته ، وعلى ثرواتنا النباتية والحيوانية ، بل على تراثنا الحضارى ، مما يستلزم الإسراع فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية المياه العذبة ، والمحافظة على نوعيتها فى حدود الخواص الطبيعية والبيولوجية والكيميائية ، وحماية المياه البحرية الساحلية من مصادر التلوث المختلفة ، واتخاذ الوسائل الكفيلة بإصحاح الهواء والتربة والنبات ، وذلك عن طريق مكافحة التلوث الكيماوى ، والاقلاص من استخدام المبيدات الكيماوية . مع وضع برنامج وطنى لصون التنوع البيولوجى ، ونشر الوعى البيئى بين المواطنين .

وكان من الضرورى أن تشفع هذه الدراسة بتقرير مستقل مفصل عن : حماية نهر النيل من التلوث ، باعتباره دعامة الحضارة فى مصر ، وشرىان حياتها ، ومصدر مواردها المائية اللازمة لسكانها وزراعتها وثروتها الحيوانية ، كما أنه أحد مغريات الجذب السياحى إليها ، بل والسمة الرئيسية للملامح زينتها وجمال بيئتها .

وبعد هاتين الدراستين ؛ تتلاحق الموضوعات فى مجالات : الاسكان ، والعدالة والتشريع ، والخدمات الصحية والعامة ، والقوى العاملة ، والحكم المحلى .

- ويتصدر الموضوعات الخاصة بالتعليم : مشروع بإصلاح جذرى للتعليم ؛ يتناول العملية التعليمية فى جملتها ويمختلف مراحلها ، ويعالجها من ناحية التغيير والإصلاح الأساسى الذى تقتضيه المرحلة الراهنة ، على أساس إعادة النظر جذريا فى فلسفتنا التعليمية ، وفى الأداء الذى يواكب متغيرات الظروف العالمية والمحلية التى تتابعت خلال السنوات القليلة الماضية ، فى الشرق والغرب ، فغيرت بعض المفاهيم ، واقتضت

أن يجارى التعليم عندنا - بل وفى العالم كله - ما استجد من ظروف ، وما طرأ من رباح للتغيير فى صلات العالم بعضه ببعض ، وفى دور مصر ومكانها ومكانتها ، حتى تعوض بعض ما فاتها ، وتستشرف آفاق القرن الحادى والعشرين .

ويأتى فى أعقاب هذا المشروع ، مجموعة من الدراسات التفصيلية فى مجالات : التعليم العام ، والأزهري ، والجامعى ، والعالى ، والبحث العلمى .

- وفى مجال الثقافة والفنون والآداب والاعلام ؛ تنقسم الدراسات الخاصة بها الى قسمين : يشتمل الأول على السياسة الثقافية ، ويشتمل الآخر على السياسة الاعلامية . ويبدأ القسم الأول بموضوع عن : مراجعة الموقف الثقافى فى مصر على ضوء المتغيرات المحلية والعالمية ، ويخلص الى : عرض مظاهر هذه المتغيرات وأثارها ، وانعكاساتها على الساحة المصرية فى جوانبها الثقافية ، وأهمية الحفاظ على ذاتيتنا ، والاهتمام بالكيان الحضارى للانسان المصرى وتنمية خصائصه الثقافية ، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من التنمية القومية الشاملة .

ويبدأ القسم الثانى بموضوع : الدراسات الاعلامية وتطور العمل الإعلامى ، ويركز على أهمية الربط بين الدراسات الأكاديمية والميادين العملية فى مجالات الإعلام ، بما يكفل صالح كل منهما ، ولا يدع مجالاً للتقصير فى حقوق كل منهما تجاه الآخر ، مما يستدعى : إقامة دورات معلومات للعاملين بمختلف مجالات الإعلام ، للتعريف بكل ما هو جديد فى مفردات العمل الإعلامى ، على أن تهتم الدراسات الاعلامية الأكاديمية بملاحقة الجديد فى ميادين العمل الاعلامى .

...

وأرجو أن يتيح هذا المجلد الشامل فرصة طيبة لكل باحث ودارس ومتخصص للانتفاع بدراساته ومقترحاته ، تبعاً لاختصاصه .

والله ولى التوفيق .

د . محمد عبد القادر حاتم

محمد القادر حاتم

المشرف العام

على المجالس القومية المتخصصة

الكتاب السنوي
١٩٩٢-١٩٩١

الإنتاج والشؤون الاقتصادية

الدورة الثامنة عشرة

السياسات المالية والاقتصادية

تؤدي في حقيقة الحال إلى نشوء نوع من العشوائية التي تتسم بعدم التسلسل المنطقي من حيث اختيار أهداف الاستراتيجية ومراعاة اعتبارات تناسقها مع باقي أهداف الاقتصاد القومي ومع المتغيرات الإقليمية والدولية ، ثم اختيار السياسات التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف .

أهمية السياسات الداخلية : تعتبر السياسة الاقتصادية الداخلية عاملاً أساسياً في نجاح أو فشل أي استراتيجية يتم اعتمادها للعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي . ولذلك يجب التنبيه إلى أن التحرك نحو تحقيق الأهداف التي تعتمدها هذه الاستراتيجية لا يمكن أن يتم بوسائل وإجراءات واستراتيجيات تتعلق بالعلاقات الاقتصادية الخارجية وحدها ، بمعزل عن السياسات الاقتصادية الداخلية . فزيادة الصادرات السلعية مثلاً تتوقف على سياساتنا الداخلية ومدى نجاحها في زيادة العرض من الانتاج السلمي حتى تتوفر كميات يمكن تصديرها ، وزيادة العرض من الانتاج السلمي تتوقف بدورها على مختلف السياسات الداخلية ، وما قد يشوبها من معوقات إدارية أو بيروقراطية أو تسعيرية أو ضريبية أو عمالية أو غيرها . وإذا كانت هذه الدراسة تركز على الناحية المتطرفة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية ، فقد أخذت في الاعتبار أن تحرير الاقتصاد الداخلي ينبغي أن يستمر بخطى متسارعة وفقاً لسياسة الإصلاح الاقتصادي التي استقر عليها الرأي .

الوضع الحالي لعلاقتنا الاقتصادية مع العالم الخارجي

يعتبر ميزان مدفوعات أي دولة هو الصورة المعبرة عن نتائج تنفيذ الاستراتيجية التي تتبعها تلك الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع العالم

اتجاهات استراتيجية العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي

- تحدد استراتيجية العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي المسار الذي ينبغي أن تسلكه هذه العلاقات في السنوات المقبلة . وعلى ذلك فهي عنصر هام للغاية ، ومؤثر أشد التأثير على تطور الاقتصاد القومي ، وذات ارتباط وثيق وتأثير متبادل مع السياسات الاقتصادية الداخلية ومع المتغيرات الإقليمية والدولية .

- والغرض الأساسي من وضع استراتيجية للعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي هو التوصل ابتداءً إلى تحديد أهداف لهذه الاستراتيجية تحقق المصلحة العامة للاقتصاد الوطني في مراحلها المختلفة ، ويهيئ تكون هذه الأهداف متسقة مع أهداف السياسات الاقتصادية الداخلية ، ومع إمكانات هذا الاقتصاد الوطني ، وكذلك مع تطورات الاقتصاد العالمي ، وبخاصة التجارة الدولية وتحركات رؤوس الأموال ودرجة وطبيعة المنافسة السائدة في الأسواق الدولية والتكتلات الإقليمية والدولية التي تحكمها . وبعد تحديد أهداف الاستراتيجية الجديدة يأتي دور استنباط السياسات التي تؤدي إلى تحقيقها .

- وفي غيبة وجود استراتيجية واضحة للعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ، فإن مختلف السياسات الاقتصادية المتناثرة التي تتبع

بأى عناصر ميزان المدفوعات ، أى أن الاتجاه إلى زيادة الاعتماد على موارد غير دائمة بطبيعتها أصبح كبيراً ومتزايداً .

— كذلك يبين اعتماد جانب كبير من صادراتنا السلعية على اتفاقات الدفع الثنائية ، وبخاصة فى الفترة من منتصف الخمسينات حتى منتصف السبعينات ، والتجارة فى هذا الإطار لا تعتمد على المنافسة الحرة فى الأسواق الدولية ، ومن ثم فهى لا تتضمن حافزاً على تجويد الانتاج أو على الالتزام بالمواصفات العالمية . كما أن أسعار التعامل فيها مصنعة ومغالى فيها من الجانبين ، وبالتالي فهى تؤدي إلى أرباح عالية ولكن غير مبررة اقتصادياً ، ومن هنا يترتب عليها تشويه العلاقات السعرية ، وتوجيه الانتاج إلى وجهات قد تكون خاطئة فى الأجل الطويل . وكذلك تعرض المنتج والمصدر إلى هزات مفاجئة كما حدث بالنسبة لتصدير الموالح إلى أسواق كتلة الاتحاد السوفيتى السابق الذى ترتب على انهياره اتجاه حجم التجارة التى تتم فى هذا الإطار الثانى إلى الانخفاض ، علاوة على أن سياسة الحكومة المصرية ذاتها كانت قد بدأت فعلاً فى تخفيض الاعتماد على هذه الاتفاقات الثنائية تنفيذاً لسياسة الإصلاح الاقتصادى . ومع ذلك تفيد أرقام البنك المركزى أن حجم الصادرات السلعية غير النفطية التى يجرى تمويلها فى إطار اتفاقات ثنائية وصفقات متكافئة — لا يزال كبيراً .

— ويتضح من قائمة الصادرات الصناعية المصرية أن منتجات صناعة الغزل والنسيج تمثل وحدها أكبر نسبة من الصادرات الصناعية ، إذ تبلغ حوالى ثلث الصادرات الصناعية ، عدا البترول . وتستدعى هذه الظاهرة ملاحظتين ، الملاحظة الأولى تتعلق بربحية تصدير الغزل بالمقارنة بالقطن الخام ، وهى قضية مثارة من قبل خبراء القطن والغزل منذ فترة . والملاحظة الثانية أن باقى الصناعات مجتمعة لا تحقق إلا نسبة صغيرة من اجمالى الصادرات ، الأمر الذى يشير إلى أن هناك مجالاً كبيراً لتحسين الأداء فى هذا المجال إذا ما طبقت سياسات سليمة . ولا شك أن نجاح أى استراتيجية للتصدير السلمى

الخارجى . ويتضح من فحص ميزان مدفوعات مصر عن السنوات الماضية أنه يتصف بعدة ظواهر وعدة اتجاهات . وتتناول الفقرات التالية أهم هذه الظواهر والاتجاهات .

عجز الميزان التجارى :

يحقق الميزان التجارى للصادرات والواردات السلعية عجزاً مستمراً . كما توضح الأرقام اتساع رقعة هذا العجز على مر السنين ، إذ تصاعد من ٦٤.١ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ إلى ١٦٢.٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٠ ثم إلى ١٩١٥.٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٩٠/٨٩ (جدول رقم ١) . وقد نشأت هذه الزيادة نتيجة لتزايد الواردات السلعية بمعدل أسرع كثيراً من معدل زيادة الصادرات السلعية . ومن ثم انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٧٠ ٪ فى سنة ١٩٥٢ إلى ٢٣ ٪ فى سنة ١٩٩٠/٨٩ . كذلك يمثل عجز الميزان التجارى نسبة كبيرة إزاء اجمالى الناتج المحلى .

الصادرات السلعية :

تغير تركيب قائمة الصادرات السلعية وخاصة القطن ، إذ تراجع القطن الخام من المركز الأول للصادرات السلعية حيث كان يمثل ٨٥ ٪ من اجمالى الصادرات السلعية فى عام ١٩٥٢ حتى كاد يختفى كلية من هذه القائمة ، حيث مثل ٣.٣ ٪ بحسب من اجمالى الصادرات السلعية فى سنة ١٩٩٠/٨٩ . وإذا أخذنا فى الاعتبار ما تم استيراده فى تلك السنة من قطن خام قصير القيلة ، تبين أن مصر تحولت إلى مستورد صاف للقطن الخام .

وقد حل محل القطن الخام فى المركز الأول للصادرات السلعية — النفط الخام ومنتجاته المكررة حيث بلغت ٢٣.٦ ٪ من اجمالى الصادرات السلعية فى سنة ١٩٩٠/٨٩ . ولكن هذا التحول فى الأهمية النسبية من القطن الخام إلى النفط الخام يعكس فى نفس الوقت تحولاً عن مصدر متجدد للصادرات السلعية إلى مصدر هو بطبيعته ثروة موقوتة ... مآلها إلى النضوب ، وهذه الظاهرة سوف نجد لها مثيلاً فى

جدول رقم (١) ميزان مدفوعات العمليات الجارية
(مليون جنيه بالأسعار الجارية)

بيان	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٩٠/٨٩
١ - الصادرات السلعية	١٤٨,٨	٢٠٣,٧	٢٥٥,٤	٥٧١٥,٣
منها قطن خام	١٢٦,٤	١٣٤,٨	١٤٧,٩	١٨٩,٩
نقط خام ومنتجات المكررة	م. غ	٤,٥	١٥,٨	١٣٥١,٥
غزل ونسيج	م. غ	م. غ	م. غ	١٤٩٣,٩
٢ - الواردات السلعية	٢١٢,٩	٢٥٨,١	٥١٧,٨	٢٤٨٣١,١
ومنها سلع غذائية	م. غ	م. غ	م. غ	٤٦٢٥,٠
٣ - الميزان التجارى (٢-١)	-٦٤,١	-٥٤,٥	-١٦٢,٤	-١٩١١٥,٨
٤ - متحصلات غير منظورة	٦٩,٩	٩٨,٠	٧٦,٤	١٠٨٨٥,٥
ومنها قناة السويس	٢٦,٦	٥٠,١	—	١٦١٨,٩
السياحة	م. غ	م. غ	م. غ	٢٧٦١,٨
٥ - مدفوعات غير منظورة	٥٩,٢	٦٧,٢	١١٤,٧	٧٩٤٥,٨
ومنها سداد فوائد على الدين الخارجى	م. غ	م. غ	م. غ	٢٥٢١,١
٦ - ميزان العمليات غير المنظورة (٥-٤)	+١٠,٧	+٣٠,٨	-٣٨,٣	+٢٩٢٩,٧
٧ - ميزان العمليات الجارية (٦-٣)	-٥٣,٤	-٢٣,٦	-٢٠٠,٧	١٦١٧٦,١
٨ - تحويلات من الخارج	—	—	+١٣٤,٠	—
ومنها تحويلات رسمية	—	—	م. غ	١٧٢٥٥,٨
تحويلات العاملين المصريين	—	—	م. غ	+
٩ - ميزان السجلات الجارية والتحويلات (٨+٧)	-٥٣,٤	-٢٣,٦	-٦٦,٧	٢٤٩٢,١

المصدر : المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى .

يتوقف على مدى النجاح في زيادة الصادرات الصناعية .

— أما بالنسبة للصادرات الزراعية فقد تضاعفت أهميتها النسبية خلال السنوات الأخيرة ، فأصبح القطن يمثل ٣,٢٪ فحسب من إجمالي الصادرات السلعية في سنة ٨٩ / ١٩٩٠ . وباقي السلع الزراعية كلها أصبحت تمثل في نفس السنة ٦,٩٪ ، أي أن مجموع الصادرات الزراعية كلها ١٠,٢٪ من إجمالي الصادرات السلعية . ولاشك أن هناك مجالا لتحسين أداء هذا القطاع فيما يتعلق بالصادرات إذا ما تحسنت الإنتاجية الزراعية . وتشير المقارنات مع الانتاجية الزراعية لمختلف المحاصيل في دول العالم المتقدم وبعض دول العالم الثالث ، إلى أن هناك إمكانية كبيرة لتحسين الانتاجية عندنا . ويتوقف ذلك في المقام الأول على السياسات الداخلية المتبعة في القطاع الزراعي .

الواردات السلعية :

ارتفعت نسبة الواردات من السلع الغذائية بحيث أصبحت تمثل وحدها نحو خمس إجمالي الواردات السلعية .

تشير أرقام البنك المركزي عن ميزان المدفوعات ، إلى أننا نعتمد بصورة كبيرة على وسائل غير دائمة بطبيعتها لتمويل الواردات . ويظهر ذلك بصورة واضحة من أرقام طرق تمويل الواردات في كل من عامي ٨٨ / ١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠ . (جدول رقم ٢) . وتنعكس هذه الظاهرة ضخامة العجز الجاري في ميزان المدفوعات ، وعدم كفاية الموارد المتاحة للاقتصاد القومي لمقابلة جميع الاستخدامات المكونة لعناصر إجمالي الناتج المحلي .

حصيلة العمليات غير المنظورة :

نمت هذه الحصيلة نموا كبيرا خلال السنوات الماضية . ويعود الفضل في ذلك بصفة خاصة إلى إيرادات قناة السويس والسياحة . إذ بلغت إيرادات قناة السويس ١٦١٨,٩ مليون جنيه في سنة ٨٩ / ١٩٩٠ . وبالمقارنة بالصادرات السلعية فإن إيرادات قناة السويس تحقق

مايوازي ٢٨,٣٪ من إجمالي الصادرات السلعية كلها ، بما في ذلك صادرات النفط الخام . مع الأخذ في الاعتبار أن سعر الصرف المستخدم في تقييم إيرادات قناة السويس في الجدول رقم (١) كان أقل من سعر الصرف في السوق الحرة ، طبقا لقواعد البنك المركزي . وبالتالي فإن المساهمة الحقيقية لإيرادات قناة السويس هي أكبر من النسبة المشار إليها والمستخرجة من الجدول المذكور . ومن مزايا هذا العنصر من عناصر المتحصلات أنه يتصف بالاستقرار والنمو في المستقبل المنظور .

أما إيرادات السياحة فقد بلغت ٢٧٦١,٨ مليون جنيه ، بما يعادل حوالي نصف إجمالي الصادرات السلعية كلها . أي أن إيرادات السياحة وحدها تعادل قيمة صادرات النفط الخام ومنتجاته المكررة وقيمة صادرات صناعة الغزل والنسيج معا ، هذا مع ما هو معروف عن السياحة من أنها صناعة تعتمد على كثافة العمالة بالمقارنة مع غيرها . إذ أنها صناعة قادرة على توفير فرص توظيف أكثر من غيرها . وإن ظهور إيرادات السياحة بهذه الأهمية الكبيرة في ميزان مدفوعاتنا — يؤكد أن فرص النمو أمام هذا القطاع مازالت كبيرة ، وأنه يمكن إذا ما ضوعفت الجهود بشأنه أن يصبح المخرج الطبيعي لميزان مدفوعاتنا من عجزه المستمر حتى الآن .

المدفوعات غير المنظورة :

تتمثل أهم عناصر هذه المدفوعات في بند سداد الفوائد على الدين الخارجي ، وقد ارتفع حجم هذا البند ارتفاعا كبيرا في السنوات الماضية ، حتى بلغ ٢٥٢١,١ مليون جنيه في سنة ٨٩ / ١٩٩٠ ، أي مايعادل ٤٤٪ من إجمالي الصادرات السلعية كلها ، بما في ذلك النفط الخام . وهو وضع يصور العبء الكبير الذي يلقيه الدين الخارجي على الاقتصاد القومي ، خاصة وأن هذه الأرقام تمثل عبء الفوائد المستحقة وحدها ، عدا ما يستجد سداؤه من أصل الديون ذاتها ، وهو بند يظهر في قسم آخر من أقسام ميزان المدفوعات .

جدول رقم (٢) طرق تمويل الواردات

١٩٩٠/٨٩		١٩٨٩/٨٨		بيان
%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	
٣٩.٧	٩٨٦١.٣	٤٢.٥	٩٨٠٦.٨	نقد
١.٠	٢٥٢.٧	١.٨	٤٢٠.٧	تسهيلات مصرفية
٤.٩	١٢٠٥.٧	٤.٢	٩٦٢.٣	تسهيلات موردين
٠.٤	١٠٤.٧	٠.٢	٥١.٣	صفقات متكافئة
٩.٢	٢٢٩١.٨	٦.٩	١٥٩٥.٧	قروض سلعية
٠.٤	٩٩.٤	٠.٩	٢٠٨.٨	فوائض السلع الزراعية الأمريكية
٢٠.١	٥٠٠٣.٥	٢٠.٥	٤٧٢٩.٠	واردات ممولة من موارد خاصة
١١.٩	٢٩٦٢.٥	١١.٤	٢٦٢٠.٥	واردات لمشروعات فى نطاق قانون الاستثمار
٣.٢	٧٩٣.٩	٣.٦	٨٢٥.٧	اتفاقات دفع
٩.١	٢٢٥٥.٦	٨.٠	١٨٥٤.٢	منح سلعية
		١٠٠	٢٣٠٧٥.٠	اجمالى

المصدر : البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية - العدد الرابع - المجلد الثلاثون .

وقد توصلت مصر في شهر أبريل ١٩٩١ إلى اتفاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على خطط إصلاح الهيكل الاقتصادي للبلاد . وقد ترتب على هذه الاتفاقات أن تمكنت الحكومة المصرية من الحصول على موافقات من الأطراف الدائنة بإلغاء أجزاء من ديونها ، وإعادة جدولة الباقي على مدد أطول من المدد الأصلية . ويجب أن نفتتح هذه الفرصة لنعيد النظر في أسس سياسة اقتراضنا من الخارج ، بحيث نتفاد الوقوع في أزمة تزايد عبء الدين الخارجي من جديد .

ميزان العمليات الجارية :

أسطر ميزان العمليات الجارية (وهو عبارة عن مجموع الميزان التجاري وميزان العمليات غير المنظورة) عن عجز مستديم ومتواصل الارتفاع حتى بلغ ١٦١٧٦.١ مليون جنيه في سنة ٨٩ / ١٩٩٠ ، وهو رقم يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي . وجدير بالذكر أن ميزان العمليات الجارية هو أهم جزء في ميزان المدفوعات وأكثرها دلالة ، وأن ميزان المدفوعات يتحسن طالما هناك عجز في ميزان العمليات الجارية ، وإذا كان هذا العجز تجرى مقابله من التحويلات من الخارج ومن المعونات والقروض والاستثمارات ، لكنها عناصر مساعدة فقط ، وبعضها مثل القروض يزيد المشكلة تفاقمًا ، بحكم ما يترتب عليها من أعباء . وعلى ذلك يظل مؤشر الصحة من المرض في ميزان المدفوعات هو ميزان العمليات الجارية ، ومن ثم يجب أن تستهدف استراتيجيتنا إنهاء وجود العجز في هذا الميزان .

التحويلات من الخارج :

بلغت جملة التحويلات ١٢٢٥٥.٨ مليون جنيه في سنة ٨٩ / ١٩٩٠ ، ولم يكن هذا البند ذا قيمة تذكر في الخمسينات والستينات . وإنما بدأ يتم من عقد السبعينات مع بداية التحرير الاقتصادي . ويمثل هذا الإجمالي في مجموعه ما يجاوز بكثير قيمة إجمالي الصادرات السلعية كلها بما في ذلك النفط الخام . بل يكاد يصل وحده إلى ما

يساوي نسبة كبيرة من جميع المتحصلات السابق استعراضها . وتمثل هذه الظاهرة مدى الاعتماد الكبير على هذا البند الذي يمثل جزءا كبيرا من إجمالي الناتج المحلي . والميزة الكبرى لهذا البند أنه لا يترتب عليه فوائد ولا التزامات بسداد . بالإضافة إلى أن جزءا كبيرا منه يرد إلى البلاد بقصد الاستثمار قصير الأجل أو طويل الأجل ، مما يساعد على التنمية الاقتصادية وعلى توفير فرص التوظيف . ويقابل هذه الميزات أنه عنصر حساس معرض للتقلبات الواسعة . فالتحويلات الرسمية تتوقف على اعتبارات سياسية قابلة للتغير . وتحويلات العاملين المصريين في الخارج تتوقف على الظروف الاقتصادية في البلاد التي يعملون بها من جهة ، وعلى مدى نجاحنا في جذب مدخراتهم وتهيئة الثقة والاستقرار والمناخ الاستثماري المناسب من جهة أخرى .

ميزان العمليات الجارية والتحويلات :

يتبقى في هذا الميزان - بعد كل ماسبق ذكره من عناصر متحصلات ومدفوعات وتحويلات - عجز كبير بلغ ٣.٢٢٠ مليون جنيه في سنة ٨٩ / ١٩٩٠ . وكان الاعتماد الرئيسي في السنوات السابقة في مقابلة هذا العجز على الاقتراض من الخارج . ومن هنا تزايد الدين الخارجي وثقل عبئه . وقد بذلت جهود لتشجيع ورود الاستثمارات المباشرة ، ولكن يبدو أنها لم تكن كافية ، حيث لم تبلغ الاستثمارات المباشرة الأرقام المأمولة . ولا شك أن هناك مجالا واسعا لجذب نسبة كبيرة من الاستثمارات المباشرة إذا ما أتممنا الإصلاح الاقتصادي الذي بدأناه فعلا ، بما يكفل تحرير الاقتصاد وتعميق الثقة لدى القطاع الخاص المصري والأجنبي .

- وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي قد نشر في تقريره السنوي سنة ١٩٩١/٩٠ تقديرات ميزان المدفوعات من السنة المذكورة . وتظهر هذه التقديرات انخفاضا في عجز ميزان العمليات الجارية ، إذا ما أضيفت إليه التحويلات فإنه يتحول إلى فائض . وقد نتج هذا التغير في معظمه عن الآثار الاستثنائية لظروف حرب الخليج في ذلك العام . فقد

ترتب على هذه الحرب ارتفاع أسعار النفط ، وبالتالي زادت إيراداتنا منه بمبلغ ٧٤٢ مليون دولار ، كما ازدادت حركة المرور في قناة السويس فازدادت إيراداتنا منها بنحو ١٩٠ مليون دولار ، علاوة على زيادة التحويلات الرسمية بنحو ٤٠٠ مليون دولار ، ولذلك ينص تقرير البنك المركزي المصري عن السنة المذكورة على أنه « إذا كان تحقيق هذا الفائض يعد مؤشراً إيجابياً ، إلا أنه من المناسب النظر إليه بحذر ، حيث اقترن تحقيقه أساساً بظروف استثنائية ارتبطت بأزمة الخليج كارتفاع أسعار النفط وتصاعد النشاط الملاحى وزيادة التحويلات الرسمية » ، وبالنظر إلى أن تقديرات ميزان المدفوعات عن تلك السنة قد أعدت على أسس مختلفة عن تقديرات السنوات السابقة ، حيث أعدت مقومة بمليين الدولارات بدلا من الجنيهات ، وعلى أساس أسعار الصرف الفعلية المختلفة باختلاف أنواع الصادرات والمتحصلات ، فإنه لم يتيسر إدماج هذه التقديرات ضمن الجدول رقم (١) لعدم قابليتها للمقارنة بسبب هذا الاختلاف في عملة وطريقة التقييم . وبناء عليه يتضمن جدول رقم (٣) تقديرات ميزان المدفوعات للسنتين الأخيرتين وفقا للتقييم الجديد بمليين الدولارات . وإذا ما استبعدنا التغيرات الناشئة عن آثار حرب الخليج ، فإن الاتجاهات التي ظهرت من تحليل الجدول رقم (١) تؤكد أرقام الجدول رقم (٣) أيضا .

الاستراتيجية التي اتبعت في الماضي :

إن هذه الصفات التي تميز بها ميزان مدفوعات مصر في السنوات السابقة إنما هي نتاج الاستراتيجيات التي اتبعت في تلك السنوات ، سواء أكانت هذه الاستراتيجيات مخططة ومقصودة بذاتها ، أو كانت مجرد تراكمات لقرارات وخيارات توالى على مر هذه السنوات . ويمكن تصوير هذه السياسات في النقاط الرئيسية التالية :

١ - اعتماد سياسة منح الأولوية الأولى في التصنيع للصناعات التي تستهدف منتجات محل الواردات ، إذ تؤدي هذه السياسة في النهاية إلى خلق قطاع صناعي غير مهيا للتصدير .

ب - اتباع سياسات مغالى فيها لحماية الانتاج المحلي مثل : الحظر الكلى أو الجزئي للاستيراد ، والرسوم الجمركية المغالى فيها ، والقيود الإدارية والاقتصادية . وهذه الحماية المغالى فيها أدت إلى انقطاع الصلة بين تطور وجودة المنتجات المحلية ، وبين التطور في نفس هذه النوعيات من السلع الخارجية ، وبالتالي فقدت صلاحيتها للمنافسة في الخارج ، كما فقدت قدرتها على الحصول على رضا وثقة المستهلكين بالداخل .

ج - اعتماد سياسة تصنيع المواد الخام المحلية إلى أقصى درجة ممكنة من التصنيع قبل تصديرها ، كمبدأ أساسى ، دون اعتبار لموامل التكلفة وغيرها من الاعتبارات الاقتصادية . والمثال الواضح على ذلك هو القطن الخام ، إذ إن تصديره هو أربح للاقتصاد المصري من تصديره غزلا في ظل الظروف القائمة حاليا . وقد حاولت السياسة الاقتصادية ، كإجراء لاحق ، أن تعالج هذه المشكلة عن طريق الاحتفاظ بمستوى منخفض لأسعار القطن الخام في الداخل ، حتى تتمتع صناعة غزل القطن بهامش أعلى من الربحية على حساب منتج القطن الخام . وترتب على هذه السياسة النتيجة الحتمية لذلك وهي : انخفاض انتاج القطن أصلا .

د - الاعتماد بصفة أساسية في التصدير السلمي على اتفاقات التجارة والدفع الثنائية .

هـ - تفضيل الاقتراض الخارجى على الاستثمار المباشر الوافد من الخارج . وقد تفرقت هذه السياسة كنتيجة طبيعية بعد اجراءات التأميم ، واتساع رقعة القطاع العام ، وتخفيض دور القطاع الخاص ، وسادت وقتئذ أيديولوجيات معادية للاستثمار الأجنبي خاصة ، واستثمارات القطاع الخاص عامة . ولم تبدأ هذه السياسة في التغير تدريجيا إلا بعد بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى . ولكن لم تكتمل حتى الآن خطوات الإصلاح الاقتصادى التي من شأنها دعم دور القطاع الخاص بصورة كافية لاجتذاب الاستثمارات المباشرة من الخارج .

جدول رقم (٣) تقديرات ميزان المدفوعات
مقومة بملايين الدولارات

البـيـان	٩٠ / ٨٩	٩١ / ٩٠	التقـير
١ - الصادرات السلعية ومنها :	٣١٤٤,٨	٣٨٨٦,٨	٧٤٢,٠ +
قطن خام	٢٢٠,٠	٨٣,٢	١٣٦,٨ -
سلع زراعية أخرى	١٨٧,٢	١٤٢,٨	٤٤,٤ -
نقط خام ومنتجاته	١٢٢٨,٦	١٩٧٠,٧	٧٤٢,١ +
غزل ونسيج	٦٣٥,١	٥٢٨,٩	١٠٦,٢ -
٢ - الواردات السلعية ومنها :	١١٤٤١,١	١١٤٢٤,٥	١٦,٦ -
سلع غذائية	٢٥١٦,٤	١٨٩٥,٦	٦٢٠,٨ -
٣ - الميزان التجارى (١ - ٢)	٨٢٩٦,٣ -	٧٥٣٧,٧ -	٧٥٨,٦ -
٤ - متحصلات غير منظورة ومنها :	٦٧٨٢,٩	٧٦٧٨,٨	٨٩٥,٩ +
قناة السويس	١٤٧١,٨	١٦٦١,٩	١٩٠,١ +
السياحة	١٠٧١,٨	٩٢٤,١	١٤٧,٧ -
الملاحة	٥٤١,٣	٨١١,٩	٢٧٠,٦ +
٥ - مدفوعات غير منظورة ومنها :	٣٩٥٦,٩	٤٠١٢,٠	٥٥,١ +
سداد فوائد الدين الخارجى	١٦٨٨,٥	١٥٢٩,٧	١٥٨,٨ -
مصرفات الحكومة	٣٤٠,٥	٤٤٤,٧	١٠٤,٢ +
٦ - ميزان العمليات غير المنظورة (٥ - ٤)	٢٨٢٦,٠ +	٣٦٦٦,٨ +	٨٤٠,٨ +
٧ - ميزان العمليات الجارية (٦ + ٣)	٥٤٧٠,٣ -	٣٨٧٠,٩ -	١٥٩٩,٤ -
٨ - تحويلات من الخارج ومنها :	٤٨٣٦,٣	٥٢٦٢,٢	٤٢٥,٩ +
تحويلات العاملين المصريين	٣٧٤٢,٦	٣٧٧٥,٣	٣٢,٧ +
تحويلات رسمية (بخلاف المنح الاستثنائية)	١٠٩٣,٧	١٤٨٦,٩	٣٩٣,٢ +
٩ - ميزان العمليات الجارية والتحويلات (٨ + ٧)	٦٣٤,٠ -	١٣٩١,٣ +	٢٠٢٥,٣ -

المصدر : التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عن عام ١٩٩١ / ٩٠ .

- وإذا كانت هذه هي الصفات التي تتسم بها استراتيجية العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى ، فإن المتغيرات الدولية والمحلية المتلاحقة تستوجب إعادة النظر في هذه الاستراتيجية .

المتغيرات الدولية

لعل أهم المتغيرات الدولية تتمثل في أربعة مظاهر رئيسية : أولاً التداخل الواضح بين المصالح الاقتصادية لدول العالم كله . وثانياً اتساع نطاق نشاط الشركات عابرة القارات . وثالثاً تحول الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية إلى اقتصاد السوق . ورابعاً الدور الجديد لمجلس الأمن في فرض عقوبات اقتصادية وتجارية .

- إن التداخل الواضح بين المصالح الاقتصادية لدول العالم اليوم قد بلغ مرحلة لا بد أن نستبعد معها أفكار الانفلاق على الداخل ، وما يتعلق بها من أفكار التنمية المستقلة عن مجريات الأمور في باقى أنحاء العالم . إن التطور الذى تشهده السوق الأوروبية المشتركة اعتباراً من نهاية العام العالى سوف يخلق مجالاً اقتصادياً ضيقاً لا يمكن لمصر أن تتجاهله . وكذلك الحال بالنسبة لاتفاقات التعاون الاقتصادى بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ، والعلاقات الاقتصادية والتجارية الخاصة التى تربط بين اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من دول جنوب وشرق آسيا . إن هذه المجالات هي أسواق محتملة لصادراتنا وهي أيضاً منابع لوارداتنا . ولا بد لنا من الانفتاح عليها بإنشاء علاقات تجارية وثيقة معها ، وتعديل نظمنا وقوانيننا التى تحكم تجارتنا ونشاطنا الاقتصادى لتواكب هذه التطورات الدولية .

- إن اتساع نطاق نشاط الشركات عابرة القوميات يجعل هذه الشركات لاعباً أساسياً وقوياً في مجال التجارة الخارجية . ولا يتيسر الآن لأى دولة من الدول أن تقتحم أسواقاً جديدة إلا إذا نجحت في إنشاء مصالح متبادلة مع هذه الشركات . ولا يجوز أن يخيفنا حجم هذه الشركات وقوتها الاقتصادية . بل علينا أن نجد معها مجالاً للمصلحة المشتركة ، فهي حريصة على أن تدخل أسواقنا ، كما أننا حريصون

على أن ندخل أسواقها ، وهي تملك التكنولوجيا الحديثة ورأس المال ، ونحن نملك أسواقنا ، كما نملك قوة عاملة وموقعا جغرافيا مناسباً . والتعاون للمصلحة المتبادلة أصبح اليوم هو القاعدة المقبولة دولياً .

- إن أبرز المتغيرات الدولية ، وهو تحول الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الشرقية إلى اقتصاد السوق ، يعنى فقداننا لإطار الاتفاقات الثنائية على عيوبها ، ومن ثم لا بد من أن تتغير استراتيجيتنا تجاه هذه الدول ، وهو يعنى أيضاً أن هذه الدول سوف تكون منافساً قوياً لنا ولغيرنا من الدول النامية في اجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات المباشرة من أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، ولذلك فإنه يتعين علينا أن نسارع بتوثيق علاقاتنا الاقتصادية بهذه الدول الأخيرة ، قبل أن يستغرقها الانفتاح على الدول الشرقية .

- ولاتقتصر المتغيرات الدولية على تلك الاتجاهات الأربعة الكبرى ، وإنما تمتلئ الساحة الدولية للتعامل الاقتصادى بمتغيرات تفصيلية أخرى ، لا بد من أن نواكبها وأن نوليها من الاهتمام مايسمح لنا بالمشاركة في تكوينها وفي التأثير عليها . ومثال ذلك : مفاوضات أورجواى التى تستهدف تحرير المعاملات الدولية في مجال الخدمات ، وهي تأكيد للاتجاه الدولى نحو تحرير التجارة الخارجية بمختلف فروعها وأنشطتها ، والتشدد الذى بدأ يظهر في مجال المعاملات المصرفية ، وعلى وجه الخصوص ما انتهت إليه القرارات التى اتخذت في بازل بسويسرا ، عن شروط تحديد الملاءة المالية لمختلف المؤسسات المالية في أنحاء العالم ، وهي شروط يترتب عليها ، رفع تكلفة الاقتراض على المؤسسات المالية التى أدرجت في مرتبة متأخرة نسبياً من مراتب الملاءة المالية . وتكاد تكون كل البنوك العربية قد تأثرت بذلك ماعدا بنوك السعودية . ولاشك أن هذا الوضع يترتب عليه ارتفاع تكلفة تمويل التجارة الخارجية للدول العربية . ويضاف الى ذلك اتجاه المعاملات الدولية إلى التضخم ، وكبر حجم التعامل بحيث وصل إلى أحجام عملاقة لا تتيسر للدول النامية - ومن بينها مصر - أن تجاريها إلا في إطار

من التنسيق أو التكتل بين الجهات التي تتوافق مع مصالحها .

المتغيرات المحلية

بلغت تراكومات آثار الاستراتيجية التي اتبعت في العقود السابقة درجة مؤثرة على مستقبل النمو الاقتصادي للبلاد . وأصبحت هذه التراكومات قوة ضاغطة استوجبت تعديل الاستراتيجيات التي سادت من قبل ، فعجز الموازنة العامة للدولة استفلح أمره ، والضغوط التضخمية القوية الناشئة عنه والتي كانت مكبوتة في البداية تلجرت وطلقت على سطح الاقتصاد القومي ، واستمر تدهور ميزان المدفوعات وبخاصة الجزء السلبي منه ، وازداد حجم الدين العام الخارجي والداخلي زيادة كبيرة تفوق طاقة الاقتصاد القومي على السداد .

- ونتيجة لهذه الأوضاع قامت الحكومة بخطوات لعلاج هذه المشكلات الكبيرة والمتشعبة الجذور . وبدأت هذه الإصلاحات بخطوات لتشجيع العاملين المصريين بالخارج على تحويل مدخراتهم إلى مصر . وتمثلت هذه الخطوات في البداية بحلول جزئية مثل : السماح بالنظام الذي سمي بالاستيراد دون تحويل عملة . وإنشاء بنوك باتفاقات خاصة معفاة من الضرائب على القيم المنقولة ، أعقبها إعفاء شامل لجميع الفوائد على الودائع من الضرائب ، كما شملت تلك الخطوات في عام ١٩٧٤ بدء سياسة جديدة للانفتاح الاقتصادي تشجع الاستثمارات العربية والأجنبية واستثمارات العاملين المصريين بالخارج ، ثم تعديل قانون النقد الأجنبي في سنة ١٩٧٦ . واستمرت تلك الخطوات حتى تم في السنة الماضية تحرير كامل سعر الصرف والتحويلات والأسعار الفائدة ، مع اتخاذ عدة خطوات لتحرير التجارة الخارجية . وفي الوقت نفسه أعيد النظر في سياسة تسعير السلع والخدمات ، وتم تخفيض الدعم الذي كانت تتحمله الدولة ، وأعيد تنظيم القطاع العام ، وبدأت إجراءات تطبيق تحويله جزئياً إلى القطاع الخاص . كما أكدت السياسة العامة للدولة مؤخرًا استهداف التحول إلى نظام اقتصاد السوق ، وإلى الاعتماد على دور القطاع الخاص

كمحرك رئيسي للاقتصاد المصري .

- على أن كل هذه التغيرات المحلية تستوجب إعادة النظر في استراتيجية مصر الخاصة بعلاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي ، حتى تكون منسجمة مع المتغيرات المحلية والدولية ، وحتى تتحقق المصلحة المثلى للاقتصاد المصري .

أفاق الاستثمار في الوطن العربي

الاستثمار والمتغيرات الدولية : يشهد الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر بعض التغيرات التي سوف يكون لها أثر عميق على سياسات الاستثمار في البلاد النامية . ولعل أهم هذه التغيرات يتمثل في ازدياد درجة الاعتماد المتبادل بين البلاد المختلفة ، فقد ارتبط العالم بعضه ببعض بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية والمالية ، ولم يعد في وسع أي بلد أن يعيش بمعزل عن العالم الخارجي . وليس من قبيل المبالغة القول بأن ما حدث من تقدم تكنولوجيا في عالم المواصلات والاتصالات والمعلومات جعل الكوكب الأرضي وكأنه قرية صغيرة . وكان من شأن هذه التغيرات ظهور سمة جديدة للاقتصاد العالمي وهي عالمية الأسواق ، ويصدق ذلك بصفة خاصة على الأسواق المالية . فقد شهد العالم نموا انفجاريا في الانتقالات الدولية لرؤوس الأموال . ولم تكن هذه الانتقالات قاصرة على حركة المدخرات من بلاد الفاض إلى بلاد العجز كما تتوقع النظرية الاقتصادية المألوفة ، ولكنها اشتملت على انتقالات في الاتجاه المضاد ، حيث نجد أن نسبة معينة من مدخرات البلاد النامية تتجه نحو البلاد الصناعية ، وهذه ظاهرة لم تكن معروفة على هذا النطاق الواسع ، وهي تعكس الاتجاه السائد في البلاد الصناعية والنامية على السواء نحو تحرير الحركة الدولية لرؤوس الأموال . ومن ناحية أخرى فهي تعكس عالمية سوق المدخرات والاستثمارات .

وإلى جانب عالمية سوق المال ؛ هناك اتجاه واضح نحو التكتلات الاقتصادية . وما نحن نرى بلاد المجموعة الأوربية تسير بخطوات ثابتة

سريعة نحو وحدة اقتصادية كاملة مع نهاية هذا العام ١٩٩٢ . حينذاك سوف تنشأ كتلة اقتصادية ضخمة تضم ما يزيد على ٣٢٠ مليون نسمة تعمل في إطار سوق واحدة وتشتمل على اثنتى عشرة دولة أوروبية ، من بينها بلاد على أعلى درجات التقدم التكنولوجى والديناميكي . ومن الصعب أن نتكهن بالحصيلة النهائية لهذا التكتل الاقتصادى على البلاد النامية ، ولكن هناك احتمالات لا يمكن تجاهلها . ومن ذلك أن السوق الموحدة سوف تفتح مجالات جديدة للاستثمار ، مما يجتذب نسبة معينة من الاندخارات الأوروبية ، واندخارات البلاد الصناعية الأخرى التى كانت تتجه نحو البلاد النامية . وهذا واضح بالنسبة للتدفقات الاستثمارية من ألمانيا الغربية بعد اتحادها مع ألمانيا الشرقية ، فان عملية تعمير ألمانيا الشرقية وتحرير اقتصادها سوف تستنفد نسبة عالية من اندخارات ألمانيا الغربية .

غير أن الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية لا يقتصر على بلاد المجموعة الأوروبية ، فقد قطعت الولايات المتحدة الأمريكية شوطا طويلا نحو اقامة منطقة تجارة حرة مع كندا والمكسيك . وليس من المستبعد أن تتطور نحو أكثر من منطقة تجارة حرة ، وأن تضم بلادا أخرى ، بحيث تقوم كتلة اقتصادية فى مثل ضخامة المجموعة الأوروبية أو أكبر منها ، تضم عددا كبيرا من بلاد الأمريكتين . ويقال مثل ذلك بالنسبة لاتجاه اليابان نحو التكتل الاقتصادى مع بلاد شرق وجنوب آسيا ، مع احتمال اتساعها لى تضم استراليا ، بحيث تقوم كتلة اقتصادية عملاقة فى حوض المحيط الهادى .

وهناك التغيرات التاريخية فيما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى ، وبلاد أوروبا الشرقية ، فان تحول تلك البلاد من الاشتراكية الماركسية الى نظام الاقتصاد الحر يعنى دخولها فى المجرى الرئيسى للاقتصاد العالمى ، بعد أن كانت منعزلة الى حد كبير . وهذا يفتح الباب أمام إمكانات استثمارية شاسعة ، وأغلب الظن أن تستأثر بنسبة عالية من الاندخارات العالمية . وقد اتضح هذا الاتجاه بانشاء البنك الأوروبى

للتعمير والتنمية خلال فترة قصيرة برأسمال قدره عشرة مليارات وحدة نقد أوروبية (أو نحو ١٢ مليار دولار) . وهو يتخصص فى تمويل عملية التحول فى أوروبا الشرقية والكومنولث الجديد ، وقد بدأ فعلا فى الاقتراض من الأسواق المالية الدولية . وهذه هى الخطوة الأولى ، ومن المؤكد أن تتلوها خطوات أخرى لتوثيق عرى العلاقات التجارية والاستثمارية بين الغرب والشرق .

نخلص من ذلك إلى أن المتغيرات الدولية خلال عقد التسعينات سوف تؤدى الى تعاظم الطلب على المدخرات العالمية من مصادر جديدة لم تكن قائمة فى الماضى . ومن ناحية أخرى نجد أن عرض المدخرات فى البلاد الصناعية يتجه نحو التقلص ، أو على كل حال لا يزيد بنفس معدل الزيادة فى الاستثمارات ، خصوصا اذا أخذنا بعين الاعتبار استمرار عجز الميزانية بل اتجاهه نحو الزيادة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا بذاته كفيل بامتصاص نسبة كبيرة من المدخرات الأمريكية والعالمية .

ومعنى ذلك أن ندرة المدخرات العالمية سوف تكون من السمات الأساسية خلال عقد التسعينات ، وسوف تجد البلاد النامية نفسها فى منافسة مع كثير غيرها ممن يسعون للحصول على شريحة متزايدة من تلك المدخرات ، سواء فى صورة قروض أو مساعدات ائتمانية أو استثمارات . وهى فى نفس الوقت فى وضع لا تحسد عليه من حيث اهليتها الائتمانية ، فان بعضها مازال يروح تحت عبء مديونية خارجية ثقيلة ، وقد نضب - أو كاد - معين القروض من البنوك التجارية متعددة الجنسية ، بعد التجربة المريرة التى تعرضت لها طوال عقد الثمانينات ، بسبب ارتفاع معامل الانكشاف فى قروضها للبلاد النامية .

ولاشك أن لهذه المتغيرات دلالات بعيدة المدى بالنسبة لسياسات الاستثمار فى عقد التسعينات . وأولها وجوب الاعتماد على المدخرات المحلية فى تمويل الاستثمارات بدرجة تفوق كثيرا ما كان عليه الحال فى عقدى السبعينات والثمانينات . وهذا يتطلب : العمل على تعبئة المدخرات

منتصف الثمانينات ، بالإضافة إلى تقديرات بعض النوريات المتخصصة
فى شئون الشرق الأوسط وبعض البيوت الاستثمارية
والاجتهادات الفردية .

وعلى أساس هذه المصادر يمكن القول إن وصيد الاستثمارات
العربية عشية حرب الخليج كان فى حدود أربعمائة مليار دولار تقريبا ،
وهذا الرقم يشمل الاستثمارات الحكومية والخاصة . فإذا عرفنا أن
مجموع المساعدات الانمائية العربية - ثنائية كانت أو جماعية - بلغت
خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٧ نحو مائة مليار دولار ، فإن معنى ذلك
أن حجم الاستثمارات العربية تصل بسهولة الى أربعة أمثال المساعدات
الانمائية . وتدل نفس التقديرات على أن النسبة العظمى من
الاستثمارات العربية ، أو نحو ثمانين فى المائة منها ، كانت مركزة فى
البلاد الصناعية ، وعلى وجه الخصوص فى الولايات المتحدة وبريطانيا
وسائر بلاد غرب أوروبا . وكان نصيب البلاد النامية نحو ٢٠ ٪ . ولا
توجد تقديرات عن تقسيم هذا الرقم بين البلاد العربية وغيرها من البلاد
النامية ، ولكن التقسيم مناصفة بين المجموعتين يعطى فكرة تقريبية . أى
أن حصة البلاد العربية المستوردة لرأس المال كانت فى حدود عشرة فى
المائة أو أربعين مليار دولار . ويلاحظ أن الاستثمارات تشمل كل أنواع
الأوعية الاستثمارية .

والواقع أن النسبة الساحقة كانت فى أوعية تحمل فوائد ثابتة مثل
الردائع المصرفية والقروض المشتركة وسندات الخزنة والسندات
الصناعية ، ولم تتجاوز الاستثمارات المباشرة ١٢ فى المائة من مجموع
التدفقات الاستثمارية . ولكن النمط الاستثمارى فى البلاد النامية كان
يختلف بصورة واضحة عن النمط الاستثمارى فى البلاد الصناعية ،
حيث كانت الاستثمارات المباشرة فى الأولى تمثل نسبة تزيد كثيرا عن
نسبتها فى الثانية ، ويرجع ذلك التباين فى بعض الحالات الى القيود
التي فرضتها معظم البلاد الصناعية على الاستثمارات
المباشرة العربية ، مما أرغم البلاد العربية على استثمار فوائدها

المحلية بطرق أكثر فعالية ، وتقوية الحوافز على الاستثمار ، وتوفير
المناخ الملائم لاجتذاب الاستثمارات الخارجية ، وعمدة رؤوس
الاموال الوطنية المهاجرة أو المهرية . وهذا لا يعنى الاستغناء عن
الاقتراض الخارجى ، فإن ذلك صعب المثل ان لم يكن مستحيلا ، ولكنه
يعنى وجوب التوازن بين العناصر المختلفة التى تشكل التمويل الخارجى
للتنمية ، أى التوازن بين القروض التجارية والمساعدات الانمائية الرسمية
والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة . فإن من بين الأسباب
التي أدت الى أزمة المديونية الخارجية فى عدد كبير من البلاد النامية :
الاسراف الشديد فى الاقتراض من المصادر التجارية على حساب
أنواع التمويل الأخرى ، وبون الاعتناء الكافى بتعبئة المدخرات المحلية .
وقد اتضحت عيوب هذه السياسة عندما امتنعت البنوك التجارية الدائنة
عن الاستمرار فى تمويل البلاد المدينة ، إذ وجدت تلك البلاد نفسها
عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية مما أضعف أهليتها الائتمانية ،
وأثر تأثيرا سلبيا على مسار التنمية فيها طوال عقد الثمانينات .

أهمية الاستثمارات العربية :

كان الارتفاع الكبير لأسعار النفط فى أعقاب حرب أكتوبر
١٩٧٣ من الأحداث الهامة التى تركت أثرا عميقة على النظام
الاقتصادى العربى بصفة خاصة والاقتصاد العالمى بصفة عامة .
وليس من قبيل المبالغة القول إن عقد السبعينات يمثل الخط الفاصل
بين عهدين ، فقد شهد هذا العقد انهيار نظام « بريتون وودز »
لأسعار الصرف الثابتة ، وقيام نظام نقدى عالمى جديد يختلف فى
سماته الأساسية عما كان عليه منذ الحرب العالمية الثانية .

وأعقب ذلك ارتفاع أسعار النفط وما صاحبه من ارتفاع مضخم
فى دخل البلاد المصدرة للبتترول ، وخصوصا البلاد العربية الخليجية
ويبرز تلك المنطقة باعتبارها من أهم مصادر الاستثمارات الدولية . ولا
توجد احصاءات رسمية عن حجم الاستثمارات العربية . وتعتمد معظم
التقديرات على الاحصاءات التى كان ينشرها بنك إنجلترا نوريا الى

فى أوعية مالية ذات عوائد ثابتة .

ومن ناحية أخرى فإن معظم البلاد النامية - بما فيها البلاد العربية - تفتقر الى الأوعية ذات العائد الثابت بنفس العمق والتنوع والأمان المتاح فى البلاد الصناعية الرئيسية ، وأدى ذلك الى اتجاه معظم الفوائض العربية نحو الاستثمارات المباشرة . والراجع أن الاستثمارات المباشرة فى البلاد العربية المستوردة لرأس المال لم تكن تتجاوز ستة عشر مليار دولار أى ٤ ٪ من مجموع التدفقات الاستثمارية ، وهذه نسبة بالغة الضالة بالمقياس الى حصتها من المساعدات الانمائية الرسمية التى بلغت نحو ٦٠ ٪ .

ولا شك أن نجاح البلاد العربية المستوردة لرأس المال فى اجتذاب نسبة أكبر من هذه الفوائض يعتبر من أهم التحديات التى تواجهها . غير أن السؤال الذى يطرح نفسه فى الوقت الحاضر يتعلق بمستقبل تلك الفوائض ، وهذه مسألة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوقعات بالنسبة لأسعار البترول ، ومن المؤكد أن هذه الفوائض سوف تحتجب بعض الوقت إلى أن تنتهى فترة التعمير فى الكويت والعراق ، وإلى أن تتخطى المملكة العربية السعودية آثار التكلفة الباهظة التى تحملتها من جراء أزمة الخليج . ولكن بعد انتهاء تلك الفترة هناك من الدلائل ما يدعو إلى التفاؤل فى هذا الصدد ، فإن كل الدراسات المتاحة تشير إلى تزايد حصة بلاد الخليج من الاحتياطيات البترولية الثابتة فى العالم ، وهى حالياً تمثل ما يقرب من خمسين فى المائة . غير أن هناك احتمالات لنضوب بعض المناطق الأخرى المنتجة حالياً بعد مدة تتراوح بين عشرين أو ثلاثين سنة ، ومعنى ذلك أن منطقة الخليج بمفردها قد تمثل ما يعادل سبعين فى المائة من الاحتياطيات الثابتة فى العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين . وفى الوقت نفسه فإن البدائل عن البترول كمصدر للطاقة لا تبشر بنجاح كبير ، ما لم يحدث اختراق تكنولوجى ليس فى الحسبان . فإن مصادر الطاقة المتجددة مثل :

أشعة الشمس والمد والجزر والرياح والمصادر العضوية ، غير فعالة وغير اقتصادية الا فى استخدامات محدودة ، أما الطاقة النووية فقد أصبحت غير مقبولة لما تتطوى عليه من مخاطر بيئية جسيمة . ومن ثم لا توجد فى الوقت الحاضر ولا فى المستقبل المنظور بدائل يعتد بها يمكن أن تهدد مكانة البترول .

أما من ناحية الطلب على الطاقة فإنه ينتظر استمرار تزايد بسبب النمو الاقتصادى المتواصل فى البلاد الصناعية وتقليص امكانات التوفير فى استخداماتها . ولا يقل أهمية عن ذلك توقعات التزايد السريع فى الطلب من البلاد النامية ، وهذا المصدر يمثل العملاق النائم ، ذلك أن نسبة كبيرة من احتياجاتها للطاقة يتم اشباعها حالياً من مصادر غير تجارية مثل الأخشاب والأحطاب والمخلفات الحيوانية . غير أن عملية التحديث والتنمية التى تتسارع فى البلاد النامية لابد أن تترجم عاجلاً أو آجلاً الى طلب اضافى على الطاقة التجارية . كل هذه العوامل تدعو الى الاعتقاد بأن السعر الحقيقى للبترول سوف يشهد ارتفاعاً ملموساً مع نهاية عقد التسعينات ، وإن تجدد محاولات البلاد الصناعية لتأجيل هذا اليوم ، فإن القوانين الاقتصادية لابد أن تعمل عملها فى النهاية . وقد أثبتت التجربة أن تعطيل مفعول تلك القوانين لابد أن يؤدي الى انفجار فى الأسعار كما حدث فى عقد السبعينات .

إذا صح هذا التحليل فإن معناه أن البلاد البترولية سوف تشهد فورة نفطية أخرى مع نهاية عقد التسعينات وأوائل القرن الحادى والعشرين . وهذا يعنى بدوره ظهور الفوائض العربية من جديد . والغالب أن تكون على نطاق يجاوز ما شهدناه من قبل . فإذا نجحت بلاد العجز فى اجتذاب نسبة متزايدة من الاستثمارات العربية - وخصوصاً فى مجال الاستثمارات المباشرة - فإن هذا التفسير قد يكون من العوامل الحاسمة فى التنمية وتضييق الفجوة الدخلية بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة فى المنطقة العربية . ولا يرجع ذلك الى مجرد ضخامة الفوائض الاستثمارية بالمقارنة مع المساعدات الانمائية ، ولكن أيضاً لاستقرار

ولم تكن البنوك التجارية في البلاد الصناعية تلعب دورا يذكر في هذا المجال .

الفترة الثانية : وتمتد من ١٩٧٣ إلى تفجر أزمة المديونية سنة ١٩٨٢ ، وفيها تغيرت أنماط التمويل الخارجى بصورة جذرية ، إذ اقترن ارتفاع أسعار البترول بنمو ضخيم في حجم السيولة الدولية ، ولم تكن بلاد الفوائض البترولية في وضع يمكنها من استيعاب كل تلك الفوائض في استثمارات داخلية . كذلك لم تكن لديها التجربة ولا المؤسسات لكي تقوم باستثمارات خارجية مباشرة على نطاق واسع ، ومن ثم فإن النسبة العظمى من هذه الفوائض استثمرت في ودائع لدى البنوك التجارية ، خصوصا البنوك الدولية العملاقة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية . وقد تمتعت تلك البنوك بدرجة من السيولة لم تعرفها من قبل ، واشتد الحافز لديها للعثور على منافذ استثمارية ، ووجدت ضالتها في البلاد النامية التي كانت في مسيس الحاجة إلى تمويل خارجي ، بعد أن ساءت أوضاعها الخارجية من جراء ارتفاع أسعار الطاقة المستوردة ، وتدهور معدلات التبادل وانتشار الكساد التضخمي في البلاد الصناعية .

وهكذا قامت الظروف المواتية لعملية تدوير الدولارات البترولية تعاضم السيولة من جانب العرض ، واشتداد الحاجة اليها من جانب الطلب . وكانت نتيجة ذلك دخول البنوك التجارية على نطاق كبير في مضمار تمويل البلاد النامية . ولم تلبث أن أصبحت القروض التجارية هي الصورة الغالبة بالقياس إلى المساعدات الانمائية الرسمية والاستثمارات ، وساعد على ذلك استحداث آليات جديدة في الأسواق المالية ، لعل أهمها ظهور القروض المشتركة . وكان من شأن هذه الآلية استقطاب عدد ضخم من البنوك التجارية التي لم يكن لها تجربة سابقة في الاقتراض الدولي بصفة عامة ، وإقراض البلاد النامية على وجه الخصوص . إذ يكفي الاعتماد على بنك دولي واحد أو عدد محدود من البنوك العملاقة للقيام بدور القيادة في تجميع القروض المشتركة

العلاقات الاستثمارية ويوضح مبدأ المصلحة المتبادلة فيها . على أن تجربة العقدين الأخيرين تشير إلى أن الاستثمارات العربية في البلاد الصناعية لا تتمتع بالأمان المفترض في كل الظروف ، وهي على الأقل عرضة للتجميد خلال الأزمات السياسية الحادة . يضاف إلى ذلك أن نسبة بالغة الارتفاع منها كانت في أوعية مالية تحمل عائدا ثابتا وهي عرضة للتآكل أثناء الموجات التضخمية . وفي نفس الوقت فإن العائد على تلك الاستثمارات لم يكن في أغلب الحالات على المستوى المطلوب . ومن ثم فإن من مصلحة بلاد الفائض إعادة النظر في استراتيجية الاستثمار وذلك من ناحيتين :

الأولى : التوزيع الجغرافي بحيث تنخفض حصة البلاد الصناعية بعض الشيء وتزيد حصة البلاد العربية بنفس القدر .

الثانية : نوعية الأوعية الاستثمارية بحيث تنخفض حصة الأدوات المالية وتزيد حصة الاستثمارات المباشرة .

غير أن هذا التغيير يتوقف إلى درجة كبيرة على بلاد العجز أيضا ، فإن قدرتها على اجتذاب نسبة متزايدة من تلك الاستثمارات ترجع إلى السياسات التي تتبعها في هذا الصدد . وقد أصبح التغيير في تلك السياسات أمرا محتوما ، في ضوء التطورات الدولية التي طرأت على نمط التمويل الخارجى لعملية التنمية منذ انفجار أزمة المديونية في أوائل الثمانينات .

أزمة المديونية ونمط التمويل الخارجى :

لمعرفة التغيرات التي طرأت على نمط التمويل الخارجى ، قد يكون من الملائم التمييز بين ثلاث فترات :

الفترة الأولى : تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى سنة ١٩٧٣ ، خلال هذه الفترة كان التمويل الخارجى للبلاد النامية يعتمد أساسا على المساعدات الانمائية الرسمية ، وإلى درجة أقل على الاستثمارات المباشرة . غير أن هذه الأخيرة كانت مركزة إلى حد كبير على عدد محدود من البلاد النامية خصوصا بلاد أمريكا اللاتينية

احترقت أحسابها ، وانعكس ذلك في انكماش حجم القروض التجارية الصافية الاختيارية إلى نسبة ضئيلة من أحجامها السابقة . وليس من المنتظر أن تعود البنوك التجارية إلى اقراض البلاد النامية على نطاق كبير بعد هذه التجربة المريرة . بل الغالب أن تركز نشاطها في المستقبل على تمويل التجارة الخارجية وبعض المشروعات الاستثمارية ، وتترك تمويل العجز في موازين المدفوعات للمصادر الأخرى .

هذا عن القروض التجارية ، أما المساعدات الإنمائية الرسمية فلم تسلم هي أيضا من تأثير أزمة المديونية . وذلك ليس بانكماشها ، ولكن بالتغير الكبير الذي طرأ على نوعيتها ، فقد أصبحت النسبة العظمى منها تخضع لاشتراطات جديدة لم تكن معروفة من قبل . ذلك أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي أصبح شرطا ضروريا للحصول على موارد مالية جديدة أو على إعادة جدولة للديون القائمة . غير أن الاتفاق مع الصندوق - سواء في صورة اتفاق مساندة أو في صورة تسهيل ممتد - لم يعد ميسورا إلا بالتزام البلد المدين بتنفيذ برنامج تصحيحي يتناول السياسات « الاقتصادية الكلية » مثل : سعر الصرف وسعر الفائدة وسياسة الميزانية . وحدث نفس التطور في إطار البنك الدولي ، فقد استحدث البنك نوعا جديدا من القروض في أول الثمانينات وهو قروض التصحيحات الهيكلية ، وهذه مشروطة بالتزام المدين بإجراء التصحيحات الهيكلية . ويدخل في ذلك رفع كفاءة القطاع العام وتحويل وحداته أو عدد كبير منها إلى القطاع الخاص - أو ما يسمى بسياسة الخصخصة - وإعادة النظر في أولويات الاستثمار ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتصحيح الأسعار وخصوصا أسعار الطاقة . وأعقب ذلك نشوء ما يسمى بالاشتراطات المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومعناها أن الحصول على موارد مالية من إحدى المنظمتين أصبح يتوقف على تنفيذ اشتراطات المنظمة الأخرى . ومن ثم لا يمكن الحصول على قرض للتصحيحات الهيكلية من البنك الدولي إلا بشرط الوصول إلى اتفاق مساندة مع الصندوق ، والعكس صحيح في بعض

وادارتها . أما العامل الثاني الذي ساعد على النمو الانفجاري في القروض التجارية للبلاد النامية فهو انتشار ظاهرة بنوك « الأوفشور » ، وكان من شأن هذا التطور تمكين البنوك التجارية من الإفلات من رقابة السلطات النقدية ، واستطاعت بذلك أن تنغمس في اقراض طويل المدى دون احترام النسب التي تقضى بها التقاليد المصرفية السليمة . ويمكن اعتبار « يورو ماركت » صورة من صور بنوك الأوفشور ، حيث قام بدور رئيسي في تمويل البلاد النامية خلال عقد السبعينات ، وقد أدت هذه التطورات إلى تغييرات أساسية في نمط تمويل عملية التنمية . ويتضح ذلك من المقارنة بين هذا النمط في الفترة الأولى وبينه في الثانية ، ففي الفترة الأولى كانت المساعدات الإنمائية والاستثمارات المباشرة تمثل نحو ٧٥ ٪ من التمويل الخارجي للبلاد النامية . أما في الفترة الثانية فقد انقلبت الصورة ، وأصبحت القروض التجارية تمثل نحو ٦٥ ٪ من كل مصادر التمويل .

الفترة الثالثة : وتبدأ مع تفجر أزمة المديونية الخارجية ، على أثر إعلان المكسيك توقفها عن الدفع في صيف ١٩٨٢ ، وكان ذلك إيذانا ببداية مرحلة جديدة . وقد تركت تلك الأزمة بصماتها على النظام المالي الدولي ، وكان أول أثر مباشر لتلك الأزمة هو الانكماش الفجائي الكبير في حجم القروض التجارية . ويعد أن لعبت البنوك التجارية الدور الأول في تمويل البلاد النامية ، وخصوصا بلاد أمريكا اللاتينية ، لم تجد مفرا من التراجع غير المنتظم ، فقد وجدت نفسها عندما وقعت الواقعة تترنح على حافة الانهيار . ويصدق ذلك بصفة خاصة على عدد من أكبر البنوك الأمريكية ، فقد بلغت قروضها للبلاد التي أعلنت توقفها ، أو كانت على وشك التوقف ، عدة أمثال رأسمالها . ولولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاق على ما يسمى « رابطة الانقاذ » بالتعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية - لانهارت بعض البنوك الدائنة وجرت معها مئات البنوك الأخرى في كل أنحاء العالم . لذلك لم يكن غريبا أن تنسحب من هذا الميدان بعد أن

الحالات . بمعنى أنه لا يمكن الوصول إلى اتفاق مساندة مع الصندوق إلا بعد إجراء تصحيحات هيكلية يتم الاتفاق عليها مع البنك الدولي . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل اتسع نطاق الاشتراطات حتى امتد إلى المساعدات الرسمية الثنائية ، فقد أصبحت المصادر الثنائية مشروطة في حالات كثيرة بالحصول على شهادة الصحة الاقتصادية من صندوق النقد الدولي ، وأصبح ذلك شرطاً للحصول على موارد جديدة أو إعادة جدولة في إطار نادي باريس . وهكذا أحكمت الحلقات على البلاد المدينة ، فهي إذا اتفقت مع الصندوق بشروطه انفتحت أمامها أبواب التمويل الخارجي ، ولها أن ترفض ، ولكنها في هذه الحالة تجد كل أو معظم المنافذ التمويلية مسدودة في وجهها .

الاستثمارات المباشرة في النظام المالي الدولي :

هذا هو النظام المالي الدولي الذي نشأ في أعقاب أزمة المديونية ، وهو يقوم على : محورية الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في التمويل الخارجي للبلاد النامية ، واشتراطات كل مصادر التمويل والتنسيق فيما بينها ، بحيث تقبل على بلد معين أو تدبر عنه بصورة جماعية .

وكان من شأن هذه التطورات تعاظم أهمية الاستثمارات المباشرة كمصدر من مصادر التمويل للبلاد النامية ، فالقروض التجارية نصبت أو أوشكت على النضوب . وعلى كل حال لم تعد متاحة باليسر أو بالنطاق الذي كانت عليه في السبعينات . أما المساعدات الرسمية فإنها أصبحت في معظم الأحوال خاضعة لشروط عديدة تتعلق بالسياسات المالية والنقدية واستراتيجية التنمية ، وقد لا تتفق تلك الشروط مع التوجهات أو الأيديولوجيات السائدة . وحتى إذا اتفقت فقد يثور الخلاف مع صندوق النقد الدولي حول السرعة التي يتم بها تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ، أو حول الآثار التنموية لبرنامج التصحيح أو مضمونه الاجتماعي أو التداعيات السياسية التي يمكن أن تنجم عنه . ومن هنا نجد عزوف عدد غير قليل من البلاد النامية عن الدخول

في اتفاق مع الصندوق أو عجزها عن إتمام المفاوضات معه .

إذا استبعدنا القروض التجارية لأنها غير متاحة ، واستبعدنا المساعدات الانمائية الرسمية لأنها شديدة الاشتراطات – فإن ذلك يعني تعاظم أهمية الاستثمارات الأجنبية ، وهي في نفس الوقت تتمتع بمزايا لا تتوافر لمصادر التمويل الأخرى . فهي أولاً غير منشئة للمديونية حيث لا تتولد عنها التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة . أما الالتزام بتحويل الأرباح إلى الخارج فهو يختلف في طبيعته القانونية عن الالتزام بخدمة الدين . وهو من الناحية الاقتصادية يتمتع بقدر كبير من المرونة ، إذ تتغير الأرباح المحولة ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً للرواج والكساد ، ومن ثم فهي لا تلقى عبئاً على ميزان المدفوعات مثل خدمة الدين . ففي فترة ارتفاعها يكون ميزان المدفوعات في وضع يمكنه من احتسابها ، فإذا تدهور ميزان المدفوعات في فترات الكساد فالغالب أن تتخاضل الأرباح المحولة أو تتلاشى تماماً .

يضاف إلى ذلك أن الاستثمارات بريئة من الاشتراطات التي أصبحت تعكر صفو المساعدات الرسمية . فقد تكون هناك شروط تتعلق بالمشروع محل الاستثمار ، ولكن هذا يختلف كل الاختلاف عن الاشتراطات التي تتعلق بالإصلاح الاقتصادي أو استراتيجية التنمية .

وأخيراً فإن الاستثمارات المباشرة تقتزن عادة بانتقال التكنولوجيا ، سواء في دائرة الإنتاج أو الإدارة .

رغم هذه المزايا الواضحة فإن الاستثمارات الأجنبية ما زالت تثير الشكوك في عدد من البلاد النامية ، ويرجع ذلك جزئياً إلى اعتبارات تاريخية ، فهي مرتبطة في ذهن الكثيرين بالفترة الاستعمارية ، وما انطوت عليها أحياناً من استغلال بشع لثروات البلاد الخاضعة للاستعمار ، وهؤلاء لا يريدون العودة إلى أنماط تذكرهم بتلك الحقبة الكريهة . ومن ناحية أخرى فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الحاضر ترتبط ، في نظر البعض ، بالشركات الأجنبية العملاقة

متعدية الجنسية . وهى عند هؤلاء تمثل الاستعمار الجديد ولا تختلف عن الطراز القديم الا فى القناع الخارجى ، فهى فى نظرهم مثله فى الاستثثار بخيرات البلاد النامية ، وتعطيل نموها ، وانتهاك سيادتها . على أن هذه الآراء لا تخلو من مبالغة . فان عالم اليوم غير عالم الأمس ، ولا طائل من الضرب على وتر الاستعمار القديم والجديد الى ما لا نهاية . وقد اسهمت الشركات متعددة الجنسية اسهاما مرموقا فى اقامة صناعات تصديرية ناجحة فى عدد من البلاد النامية ، ولاشك ان نجاح بلاد شرق أسيا فى هذا المضمار يرجع فى جزء غير قليل منه إلى خلاصها من عقدة الاستعمار والشركات متعددة الجنسية . وفى الوقت نفسه فان البلاد المضيفة أصبحت لديها الامكانيات للرقابة على أنشطة تلك الشركات ، والوصول إلى اتفاقات عادلة معها ، والحد من ممارساتها الاحتكارية أو غير المقبولة . ولها أن تستعين فى هذا الصدد بخدمات المراكز المتخصصة التى انشئت فى المنظمات الدولية المختلفة ، وعلى وجه الخصوص مركز الشركات متعددة الجنسية فى الأمم المتحدة ، ومركز الخدمات الصناعية فى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

المناخ الاستثمارى :

غير ان مصر والبلاد العربية لاتستطيع اجتذاب القدر الكافى من الاستثمارات دون أن يتوافر فيها المناخ الاستثمارى اللازم . ويمكن تعريف المناخ الاستثمارى بأنه مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التى تؤثر فى ثقة المستثمر ، وتقننه بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر . وواضح من ذلك التعريف أن المناخ الاستثمارى لايقف عند حدود العوامل الاقتصادية ، ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة ، فإذا كان البلد لا يتمتع باستقرار سياسى ، بل يتعرض بين الحين والحين إلى هزات أو اضطرابات سياسية - فان ذلك لابد أن يؤثر فى قرار المستثمر المحتمل ، ويدفعه بعيدا مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة أو

الامتيازات التى تعرض لأغرائه . فالسلامة قبل الربح مبدأ أساسى يحكم القرارات الاستثمارية فى كل زمان ومكان .

كما أن المناخ الاستثمارى يتوقف على بعض القوانين والمؤسسات ذات الصلة باحتمالات الربح . ومن ذلك قوانين العمل مثلا ، فإذا كان قانون العمل يسلب من صاحب العمل حرية التشغيل والطرء ، أو يفرض عليه مشاركة العمال معه فى الأرباح والادارة ، فان ذلك قد يجاوز الأضرار التى يمكن قبولها . كذلك الحال بالنسبة لنظام الضرائب ، فإذا كانت الضرائب المفروضة شديدة الارتفاع أو شديدة التعقيد فانها تفسد المناخ الاستثمارى ، وليس معنى ذلك المطالبة باعفاءات ضريبية ولكن المطلوب هو الاعتدال والهوادة . بل ان النظام القضائى ومدى سلامته وسرعته فى حسم الخصومات ، ووضوح القوانين المطبقة ، كل ذلك يلعب دورا هاما فى القرارات الاستثمارية .

إلى جانب هذه الاعتبارات السياسية والقانونية والمؤسسية ، فان العوامل الاقتصادية ذات دور حاسم فى تكوين المناخ الاستثمارى . أما العامل الأول فهو السياسات « الماكرو اقتصادية » والثانى يتمثل فى الأهمية النسبية للقطاع العام والقطاع الخاص فى النظام الاقتصادى . وهذان العاملان يفسران الى حد بعيد أسباب فشل البلاد العربية المستوردة لرأس المال فى اجتذاب الاستثمارات العربية أو الأجنبية .

والمناخ الاستثمارى فى أى بلد من البلاد يتأثر بالاختلالات « الماكرو اقتصادية » وعلى وجه الخصوص ما تعلق منها بالتضخم وتقلبات سعر الصرف . ذلك أن المستثمر الأجنبى ، مثل المستثمر الوطنى ، فى حاجة الى استقرار سعرى ، فإذا كانت معدلات التضخم عالية فإن من شأنها المساءد المناخ الاستثمارى ، ويقصد بالمعدلات العالية ما يجاوز عشرة فى المائة سنويا . فإذا بلغ معدل التضخم ٣٠ ٪ أو ٤٠ ٪ أو جاوز ١٠٠ ٪ سنويا فاننا ندخل منطقة

الاتجاه إليها ، ولكن البيروقراطية استطاعت ان تقف سدا منيعا أمام ذلك ، لما يتطلبه الاستثمار من عشرات التوقيعات والموافقات ، وتعدد الجهات التي تتدخل بصورة أو بأخرى في القرار الاستثماري . وهذا يرجع في حالات عديدة الى الرغبة في حماية مشروعات القطاع العام من منافسة القطاع الخاص ، وطنيا كان أو أجنبيا . وأخيرا فان سيطرة القطاع العام على نسبة عالية من الأنشطة الاقتصادية تجعل من الصعب - ان لم يكن من المستحيل - نشوء سوق مالية نشطة متطورة . وهذا عنصر أساسي من عناصر المناخ الاستثماري الملائم .

التعاون العربي في مجال الاستثمار :

حرصت البلاد العربية منذ انشاء جامعة الدول العربية على التعاون فيما بينها لإنشاء الترتيبات والمؤسسات اللازمة لتشجيع انتقالات رؤوس الاموال فيما بينها ، وذلك بالاضافة الى التشريعات والمؤسسات الوطنية التي تسعى الى تحقيق نفس الهدف . وقد شهدت العلاقات العربية بعض الانجازات في هذا المجال ، وان لم تصل في مستواها وفعاليتها الى المستوى الذي تم انجازه في ميدان المساعدات الإنسانية . ولكننا على كل حال لانبدأ من فراغ ، ولابد أن نعرف ما هو موجود على الطبيعة من مؤسسات أو ترتيبات قبل أن نكون في وضع يمكننا من سد ماعسى أن يكون في البناء الاستثماري من ثغرات أو عيوب . وإذا اقتصرنا على الصعيد القومي وجبت الإشارة إلى أربع علامات بارزة على طريق التعاون العربي في هذا المجال :

أولا : اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلاد العربية لسنة ١٩٧٠ . وقد بلغ عدد الدول المنضمة لهذه الاتفاقية اثنتا عشرة دولة ، وباب العضوية فيها مفتوح لجميع الدول العربية .

وتحاول هذه الاتفاقية تنظيم الاستثمارات العربية من جوانب متعددة ، بإلزامها الدول الاطراف بتشجيع انتقال رؤوس الاموال من الدول المصدرة وتسهيل استثمارها في الدول المستوردة ، وإلزام البلاد المضيفة بمعاملة الاستثمارات العربية بدون تمييز في جميع المجالات

الخطر ، سواء بالنسبة للاستثمارات الوطنية أو غيرها . ولسنا في حاجة إلى التأكيد على الآثار الاجتماعية الضارة التي تترتب على التضخم ، لما يلقيه من عبء شديد على الفقراء وأصحاب الدخل المحدود ، مما يهدد السلم الاجتماعي ، وهذا لا يخلو من دلالة بالنسبة للمستثمر . غير ان الخطر الأكبر يكمن في تدمير الثقة في العملة الوطنية ، وقد أدى ذلك في أغلب البلاد التي تعاني من التضخم إلى ظاهرة « الدولة » حيث تحل عملة أجنبية محل العملة الوطنية كوسيط للعبادة ومخزن للقيمة ، وينعكس ذلك في هرب المدخرات المحلية إلى الخارج أو الى أرصدة بالعملة الأجنبية . بالاضافة الى ذلك فان التضخم يؤدي الى تشويه النمط الاستثماري ، حيث يتجه المستثمر الى تلك الأنشطة ذات الأفاق المحدود أو المضاربة في المباني أو المعادن النفيسة ، وينصرف عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب أفاقا بعيدة المدى .

كذلك الحال بالنسبة للتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف فهي ذات تأثير سلبي على المناخ الاستثماري ، حيث ان مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى ، كما انها قد تعرض المستثمر لخسارات باهظة غير متوقعة ولا سلطان عليها .

ويقال مثل ذلك بالنسبة لهيمنة القطاع العام على نسبة عالية من الأنشطة الاقتصادية ، فان من شأن ذلك تضيق الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص ، ففي مصر وبعض البلاد العربية توجد قطاعات بأكملها لا يستطيع القطاع الخاص دخولها ، وطنيا كان أو أجنبيا . وهناك قطاعات مفتوحة من الناحية النظرية ، ولكنها مغلقة من الناحية الفعلية ، لضرورة حصول المستثمر على تصريح من السلطات الحكومية ، وغالبا لا يستطيع الحصول عليه ، كذلك يباشر القطاع العام تأثيرا سلبيا على المناخ الاستثماري بسبب البيروقراطية المتفشية . وهناك علاقة وثيقة بين سيطرة القطاع العام والتخطيط المركزي وانتشار القيود والاجراءات البيروقراطية التي تنفر المستثمر ، والبلاد العربية حافلة بالأمثلة لاستثمارات عربية أو أجنبية كانت تريد

الاتفاقية دون تعليق على إجراء داخلي ، ومن ثم فإن التوقيع عليها يجعلها بمثابة تشريع داخلي واجب التطبيق ، وناسخ لكل ما يخالفها من أحكام ، وهذه خطوة كبرى إلى الامام في مجال التعاون العربي .

رابعاً : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتضم في عضويتها جميع البلاد العربية . وقد وقعت الاتفاقية المنضمة لها سنة ١٩٧١ وياشرت المؤسسة أعمالها في منتصف ١٩٧٥ . وهي دون شك من أهم الانجازات العربية في مجال الاستثمار ، حيث إنها أول نظام جماعي على المستوى الدولي لضمان الاستثمارات فيما بين البلاد العربية ، وتستهدف تأمين المستثمر العربي بتعويضه عن الخسائر التي تلحق به نتيجة تحقق أحد المخاطر غير التجارية المحددة في الاتفاقية وهي : مخاطر التأميم والمصادرة ونزع الملكية والاستيلاء الجبري وما في حكمها ، ثم مخاطر الحرب والاضطرابات الاهلية العامة كالثورات والانقلابات وأعمال العنف . وأخيراً تعمل المؤسسة على التأمين ضد مخاطر عدم تحويل الأرباح أو الفوائد أو أصل رأس المال أو تطبيق سعر صرف تمييزي ينطوي على إجحاف بصاحب الاستثمار .

وبالإضافة إلى التأمين ضد المخاطر غير التجارية ، تقوم المؤسسة بتقديم الخدمات المكتملة لغرضها الأساسي ، وعلى الأخص في مجال التعرف على فرص الاستثمار المتاحة في البلاد المضيفة ، وتقديم العون الفني لتحسين مناخ الاستثمار فيها .

هذه هي أهم الانجازات التي تمت في مجال الاستثمارات العربية ، وتبدو في ظاهرها كما لو كانت على درجة كبيرة من الأهمية ، ولكن الواقع أنها لم تثبت فعاليتها بالقدر المطلوب ، ذلك أن هذه الاتفاقيات لم يتم التصديق عليها من بعض البلاد الأعضاء باستثناء الاتفاقية الموحدة . أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فهي محدودة بضالة مواردها بالقياس إلى المهمة التي تقع على كاهلها . وجدير بالذكر أن قانونها الأساسي يضع حداً أقصى لما يمكن أن تقوم به من عمليات الضمان يعادل خمسة أمثال رأس المال والاحتياطي . ومعنى ذلك أن

المتاحة فيها ، بما لا يقل عن معاملة الاستثمارات الوطنية وعن أية مزايا تقرها الدول لأية استثمارات أجنبية ، وتنسحب تلك المزايا تلقائياً ودون قرارات خاصة ، بعبارة أخرى فإن الاستثمارات العربية تتمتع طبقاً لتلك الاتفاقية بشرط أولى الدول بالمراعاة ، كما تلتزم الدول المضيفة بعدم تأميم أو مصادرة الاستثمارات العربية . وتنص الاتفاقية على حق المستثمر في تحويل صافي رأس ماله المستثمر وصافي عوائده والتعويضات المستحقة ، كما أقرت له حق الإقامة في اقليم الدولة المضيفة لممارسة نشاطه الاستثماري .

ثانياً : اتفاقية تسوية المنازعات الناجمة عن الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى لعام ١٩٧٤ . ويبلغ عدد الدول المنضمة لهذه الاتفاقية تسع دول ، وهي أيضاً مفتوحة لانضمام جميع البلاد العربية . وتعنى هذه الاتفاقية بحل المنازعات القانونية التي تنشأ مباشرة عن أحد الاستثمارات بين الدولة العربية المضيفة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة وبين المستثمر من مواطني الدول العربية الأخرى ، وذلك عن طريق التوفيق ابتداءً ، فإذا لم يتيسر حل النزاع عن هذا الطريق أمكن اللجوء إلى التحكيم وذلك وفقاً للقواعد المنصوص عليها تفصيلاً في الاتفاقية .

ثالثاً : الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية لعام ١٩٨٠ ، ويبلغ عدد الدول المنضمة لهذه الاتفاقية خمس عشرة دولة ، وهي مثل اتفاقية سنة ١٩٧٠ - التي تنظم العلاقة الاستثمارية بين البلاد العربية المضيفة والبلاد المصدرة لرؤوس الأموال ، ولكنها تختلف عن كل ما عداها من ناحية هامة . فإن التوقيع على تلك الاتفاقيات لايعنى بالضرورة أنها تصبح نافذة المفعول ، بل يتوقف الأمر على استكمال الإجراءات التشريعية الداخلية لكي تصبح الاتفاقية جزءاً من القانون الوطني . وهذه هي الخطوة الحيوية التي لم تحدث في كثير من الحالات ، ومعنى ذلك بقاء تلك الاتفاقيات حبراً على ورق . أما في حالة الاتفاقية الموحدة للاستثمار فإن المستثمر يستمد حقوقه مباشرة من

بمتوسط ٤ مليارات سنوياً ، وقد بلغت المساعدات الانمائية ذروتها سنة ١٩٨١ حين وصلت إلى ٨ مليارات دولار ، ولكنها انخفضت انخفاضاً ملموساً على أثر انخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينات ، حين هبطت إلى نحو ٢.٥ مليار دولار في بعض السنوات ، أما نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد تجاوزت ٤ ٪ في سنوات الذروة ، وانخفضت إلى أقل من ٢ ٪ في سنوات الانكماش ، وغنى عن البيان أن البلاد العربية المعطية للمعونة ليست على قدم المساواة من حيث مقدار ما تقدمه أو نسبتها إلى ناتجها القومي . ولا شك أن المملكة العربية السعودية تأتي على رأس القائمة ، حيث أنها كانت مسئولة عن أكثر من نصف مجموع المساعدات الانمائية ، وارتفعت النسبة في بعض السنوات إلى ٧٠ ٪ وتليها دولة الكويت . وكانت تدور حصتها حول ٢٥ ٪ ، غير أنها انكمشت كثيراً في السنوات الأخيرة السابقة على أزمة الخليج .

ورغم الدور الإيجابي الذي قامت به المساعدات الرسمية في دفع عجلة التنمية وتخفيف العجز الخارجي فإنها لم تكن تخلو من بعض العيوب ، ومن ذلك أن نسبة عالية منها كانت تتم عن طريق قنوات ثنائية مباشرة أي من حكومة إلى حكومة . وقد بلغت حصة المساعدات الرسمية الثنائية نحو ٧٥ في المائة من مجموع التدفقات الانمائية . ومعنى ذلك أن المؤسسات الانمائية – سواء كانت قطرية مثل : صندوق السعودية والكويت وأبوظبي ، أو قومية مثل : الصندوق العربي وصندوق النقد العربي وغيرهما – لم تكن تمثل أكثر من ربع تلك التدفقات . ومن المعروف أن المساعدات الثنائية المباشرة تمتاز عما عداها بارتفاع عنصر المنح فيها ، إلا أن التجربة أثبتت مرة بعد أخرى أنها شديدة الحساسية للاعتبارات السياسية . وهذا شأن كل المساعدات الثنائية – عربية أو غير عربية ، ومعنى ذلك أنه لا يمكن الاعتماد على استمراريتهما ، فهي قد تنكمش أو ينضب معينها فجأة . وهناك أمثلة عديدة لذلك في تاريخ العلاقات العربية . يضاف إلى ذلك أنها كثيراً ما تعطى دون اعتبار كبير لنوعية المشروعات التي تمولها ، بل أنها قد

التزامات المؤسسة نتيجة عمليات الضمان لاجتزاء أن تزيد في أي وقت من الأوقات عن ٢١٥ مليون دينار كويتي أي ما يعادل ٧٥٠ مليون دولار تقريباً . وهذا مبلغ ضئيل جداً بالنسبة لما ينبغي أن يكون عليه حجم الاستثمارات العربية ، خصوصاً إذا علمنا أنه لا توجد مؤسسات وطنية في البلاد العربية المصدرة لرأس المال لضمان الاستثمارات الخاصة ضد المخاطر غير التجارية – كما هو الحال في مؤسسة OPIC في الولايات المتحدة الأمريكية وهرمز في ألمانيا وميتي في اليابان . ومعنى غياب المؤسسات الوطنية أن يقع عبء الضمان بأكمله على المؤسسة العربية ، وهذا ما لا تستطيع القيام به في حدود إمكانياتها الحالية ، وهي تستطيع التعاون مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي تم إنشائها سنة ١٩٨٨ في إطار البنك الدولي ، ولكن ذلك بدوره يخضع لحدود ضيقة ، لذلك قد يكون من الضروري النظر في تقوية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وذلك بزيادة رأس مالها أو زيادة طاقتها الضمانية أو مما معاً ، حتى تستطيع القيام بدورها على أساس النمو المطرد للاستثمارات فيما بين البلاد العربية .

المساعدات الإنمائية الرسمية :

على كل حال فإن من الخطأ أن نتصور أن الاستثمارات العربية المباشرة سوف تنمو إلى الدرجة التي تجعلها تحل محل مصادر التمويل الأخرى . وحتى إذا افترضنا أن البلاد المستوردة لرأس المال نجحت في تهيئة المناخ الاستثماري اللائم من جميع الوجوه ، فإن تلك البلاد تبقى في حاجة ماسة إلى أنواع التمويل الخارجي الأخرى ، وعلى وجه الخصوص المساعدات الانمائية الرسمية .

ويعتبر هذا المجال من أهم الانجازات للنظام الاقتصادي العربي . ففي دراسة أخيرة قام بها صندوق النقد الدولي : قدر مجموع المساعدات الانمائية التي قدمتها البلاد العربية ذات الفائض إلى كل البلاد النامية خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٧ بنحو مائة مليار دولار ، وخص البلاد العربية ذات العجز ما يعادل ٦٠ ٪ أي نحو ٦٠ مليار دولار

تعطى لتمويل استيراد سلع استهلاكية ، ولهذا خطره اذا كانت من قبيل القروض الرسمية غير الميسرة حيث تكون شروطها اقرب ماتكون إلى الشروط التجارية ، في هذه الحالة قد تسهم في زيادة عبء المديونية الخارجية ، دون أن يقابل ذلك زيادة مناظرة في الطاقة الانتاجية أو القدرة التصديرية للبلاد المتلقية للمعونة . وهذه الاعتبارات لاتنطبق على القروض المؤسسية ، فهي في اغلب الأحوال لا تعطى الا بعد دراسة وافية لجدوى المشروعات التي تذهب لتمويلها ، ولايعنى ذلك تخفيض المساعدات الثنائية ، فهي دائما جزء لايتجزأ من أدوات السياسة الخارجية للبلاد الممطة للمعونة . ولكن هذه الاعتبارات تعنى وجوب الزيادة الملموسة في الموارد المالية والطاقة الاقراضية للمؤسسات الانمائية ، سواء كانت قطرية أو قومية ، فهي في الوقت الحاضر جد محدودة . ويكفى أن نذكر أن المتوسط السنوي لارتباطات الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي خلال المدة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٧ - كان نحو ٢٥٠ مليون دولار ، وكان أقصى ماوصلت اليه نحو ٣٦٠ مليون دولار سنة ١٩٨٦ . ويقال مثل ذلك بالنسبة لصندوق النقد العربي ، فقد كان متوسط الارتباطات خلال المدة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٧ نحو ١٢٠ مليون دولار سنويا ، وكان اقصاها سنة ١٩٨١ حين بلغت ٢٨٠ مليون دولار تقريبا . ويلاحظ أن حجم المسحوبات كان يدور حول نصف الارتباطات في أغلب السنوات ، أما المؤسسات الانمائية القطرية فانها تتمتع بطاقة اقراضية أكبر من المؤسسات القومية . فكان المتوسط السنوي لحجم الارتباطات من الصندوق السعودي نحو ٤٠٠ مليون دولار خلال المدة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٧ ، وكان الرقم المقابل من الصندوق الكويتي يقل بعض الشيء عن ذلك . ولكن لايجوز أن ننسى أن الصناديق القطرية لاتتقف في اقراضها عند حدود البلاد العربية ولكنها تتجاوز ذلك الى كل البلاد النامية . ويمكن القول بصفة عامة إن حصص البلاد العربية تبلغ نحو نصف الحجم الكلي لقروضها . وواضح أن مجموع الارتباطات والمسحوبات من الصناديق القطرية والقومية مازال في حدود متواضعة ،

بالقياس إلى الحجم الكلي للمساعدات الانمائية العربية .

فكرة إنشاء بنك عربي للتمعيم والتنمية :

ترددت أخيرا فكرة إنشاء بنك عربي للتمعيم والتنمية ، تكون مهمته تمويل المشروعات الانمائية في منطقة الشرق الأوسط على غرار البنك الدولي للتمعيم والتنمية الذي يقوم بهذه المهمة على الصعيد العالمي ، ومثل البنوك الاقليمية المشابهة الموجودة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، والبنك الاوربي الذي أنشئ أخيرا لتمويل عملية التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام الاقتصاد الحر في الكومنولث الجديد وبلاد أوروبا الشرقية . وقد ثارت فكرة إنشاء بنك للتنمية في المنطقة العربية في ذروة أزمة الخليج ، ردا على الحملة الدعائية التي استهدفت استغلال حقيقة وجود فجوة دخلية كبيرة بين البلاد العربية الغنية والبلاد العربية الفقيرة .

كذلك نشأت الفكرة على أثر ما لاحظته الكثيرون من وجود ثغرة في بنية التمويل الانمائي على الصعيد الاقليمي ، فالمنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة من بين المناطق النامية التي لا يوجد فيها بنك اقليمي للتنمية ، حيث توجد مثل هذه البنوك في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأخيرا أوروبا .

ولاشك أن نقطة البداية في تناول هذا الموضوع هي المؤسسات الانمائية العربية القائمة حاليا والتي تقوم بدور مشابه لما تقوم به البنوك الاقليمية للتنمية . وأول مايرد إلى الذهن في هذا الصدد هو الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الذي أنشئ في أوائل السبعينات ، وبدأ عملياته في منتصفها ، ويبلغ رأسماله الآن - بما في ذلك الاحتياطيات - مايقرب من ثلاثة مليارات دولار . ويمكن أن ننظر إليه على أنه المقابل العربي للبنك الدولي والبنوك الاقليمية . ويتكون رأسماله من مساهمات قدمتها حكومات البلاد العربية ، ويختص بتقديم المساعدات الانمائية في صورة قروض بشروط ميسرة لتمويل المشروعات الانتاجية في البلاد العربية ، وخصوصا أكثرها فقرا ،

كذلك يولى الصندوق عناية خاصة للمشروعات الاقليمية التي تقع في أكثر من بلد عربي واحد ، لتنمية التعاون فيما بينها . وقد قام الصندوق منذ إنشائه الى نهاية ١٩٨٧ بتمويل مائة وستين مشروعا في سبعة عشر بلدا عربيا ، وبلغ مجموع القروض المقدمة تراكميا مايزيد على ملياري ونصف المليار دولار ، ٧٥ ٪ منها بشروط ميسرة ، وماعدا ذلك في صورة مساعدات انمائية غير ميسرة .

والسألة المطروحة هي : إلى أي حد يقوم الصندوق العربي مقام البنك الاقليمي للتنمية . واضح أن هناك وجوه شبه بين الاثنين ، فكلاهما مؤسسة انمائية من الحكومات ، وكلاهما يقدم قروضا لتمويل مشروعات انتاجية في البلاد الاعضاء ، ولكنهما في نفس الوقت يختلفان من وجوه عديدة . ولعل أهم وجوه الخلاف بين الصندوق والبنوك الاقليمية للتنمية تتمثل في أن هذه الأخيرة تقوم بدور الوساطة بين الاسواق المالية الدولية من ناحية ، والبلاد المقترضة من ناحية أخرى ، وهذه أيضا هي إحدى المهام الأساسية للبنك الدولي للتعمير والتنمية . ومعنى ذلك أن البنك الدولي - مثل البنوك الاقليمية للتنمية - يقتصر لى يقرض ، فالمصدر الرئيسى لما يقدمه من قروض لا يتمثل في رأس المال المدفوع من الحكومات المساهمة فيه ، ولكن في حصيله ما يقتضيه من الاسواق المالية الدولية مثل : نيويورك ولوكيوس وزيورخ وأمستردام وغيرها .

ولبيان ذلك ينبغي أن نتوقف قليلا لمعرفة هيكل رأس المال في البنك الدولي والبنوك الاقليمية ، ففي الوقت الحاضر يبلغ رأس مال البنك الدولي المكتتب فيه من الحكومات الاعضاء مائة وأربعين مليار دولار ، غير أن رأس المال المدفوع منه يدور حول عشرة مليارات دولار ، ومابقى بعد ذلك - ويبلغ نحو ١٢٠ مليار دولار - يبقى في ذمة الحكومات المساهمة ، ويسمى رأس المال تحت الاستدعاء . وتحدد قدرة البنك الدولي على الاقتراض والاقتراض ليس فقط بمقدار رأس المال المدفوع ، ولكن الأهم من ذلك هو رأس المال تحت الاستدعاء . وهو نوع من

الضمان يستند اليه البنك الدولي - والبنوك الاقليمية - في الاقتراض والاقتراض إلى حدود كل رأس المال المكتتب فيه ، سواء كان مدفوعا أو تحت الاستدعاء . وهذا هو الفرق الجوهرى من حيث هيكل رأس المال بين البنك الدولي من ناحية والصندوق العربى للانماء الاقتصادي والاجتماعى من ناحية أخرى . فالبنك الدولي يعتمد في طاقته الاقتراضية على رأس المال تحت الاستدعاء ، بحيث أن كل دولار تدفعه الحكومات الاعضاء في رأس ماله يساعد البنك على الاقتراض والاقتراض إلى حدود أربعة عشر دولاراً . أما الصندوق فهو لا يعرف فكرة رأس المال تحت الاستدعاء ، ومن ثم فإن كل دولار تدفعه الحكومات المساهمة فيه لا يولد طاقة اقراضية إلا في حدود الدولار المدفوع . هذه هي الفكرة الأساسية التي قام عليها البنك الدولي والبنوك الاقليمية ، وهى فكرة الاقتراض والاقتراض بضمان كل رأس المال المكتتب فيه ، رغم أن الجزء المدفوع منه يمثل نسبة ضئيلة لا تزيد على سبعة ونصف في المائة .

غير أن قدرة البنك على الاقتراض إلى حدود أربعة عشر مثل رأس المال المدفوع ترجع إلى الأهلية الائتمانية العالية للحكومات المساهمة فيه ، وعلى وجه الخصوص البلاد الصناعية الكبرى مثل : الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإنجلترا . وكأننا تقدم هذه الحكومات أهليتها الائتمانية ضمانا لتمكين البنك الدولي من الاقتراض فيما يجاوز رأس المال المدفوع .

ونبادر إلى القول : إن الصندوق العربى له حق الاقتراض طبقا لقانونه الأساسى ، ولكن سلطة الاقتراض في هذه الحالة تختلف عنها في حالة البنك الدولي . فهى لا تستند إلى فكرة رأس المال تحت الاستدعاء ، ومن ثم فهى لا تعطى الصندوق تلك الطاقة الاقتراضية والاقتراضية الهائلة التي يتمتع بها البنك الدولي . يضاف الى ذلك أن سلطة الاقتراض الموجودة في القانون الأساسى لاتجعله يقوم بدور الوساطة المالية بين الاسواق الدولية لرأس المال من ناحية والبلاد المقترضة من ناحية أخرى ، وإنما يقصد بها تكملة موارده المالية عند

الحاجة بالاقتراض من حكومات البلاد الاعضاء .

نخلص من ذلك الى أنه رغم وجوه الشبه القائمة بين الصندوق والبنك الاقليمي للتمعيم والتنمية ، فإن الفرق بينهما من الامة بحيث يبرر النظر في مشروع إنشاء بنك عربي للتمعيم والتنمية . ذلك ان هذا البنك يسد فراغا في هيكل المساعدات الانمائية العربية ، يتمثل في عدم وجود مؤسسة إنمائية تقوم بدور الوساطة بين الأسواق الدولية لرؤوس الاموال من ناحية والبلاد العربية المقترضة من ناحية أخرى . وفي هذه الحالة فإن البنك العربي للتمعيم والتنمية يستند الى الاهلية الائتمانية العالية للبلاد العربية ذات الفائض .

وليس من الضروري أن يكون البنك العربي للتمعيم والتنمية في صورة مؤسسة جديدة تنشأ الى جانب الصندوق العربي ، والأكثر منطقية أن يتم تطوير الصندوق العربي لكي يصبح بنكا عربيا للاماء ، والواقع أنه على اساس رأس المال المدفوع حاليا للصندوق العربي - وهو نحو ثلاثة مليارات دولار - يمكن انشاء بنك عربي للتمعيم والتنمية برأس مال مقداره ثلاثون مليار دولار دون مدفوعات إضافية من أية حكومة مساهمة ، وذلك باعتبار أن رأس المال المدفوع في البنك الجديد يكون عشرة في المائة من رأس المال المكتتب فيه . ويستطيع البنك على اساس رأس مال بهذا الحجم أن يقدم قروضا للبلاد العربية ، يمكن أن تصل بعد استكمال كل طاقته الاقتراضية والاقتراضية إلى نحو أربعة مليارات دولار سنويا . هذا بالمقارنة مع طاقة إقراضية عالية للصندوق العربي تتراوح بين ١٨٠ و ٣٦٠ مليون دولار سنويا . أي أن الطاقة الاقتراضية للبنك يمكن أن تزيد عن طاقة الصندوق بما يزيد على عشرة أمثال ، وذلك بنفس القدر من الأموال المدفوعة .

أما من حيث شروط الاقتراض ؛ فإن من المؤكد أن قروض البنك المقترح سوف تكون أقل تيسيرا من قروض الصندوق ، ذلك أن البنك سوف يعتمد بصفة أساسية على أموال مقترضة ، وعلى ذلك فإنه لا يستطيع أن يقرضها بأقل من تكلفة الاقتراض ، والغالب

أن تكون قروضه بتكلفة الاقتراض ، مضافا اليها نحو نصف في المائة لتغطية مصروفاته الادارية . وهذا يميز الصندوق العربي الذي يعتمد على موارده الذاتية وهي بدون تكلفة تقريبا . ومن ثم فهو يستطيع الاقتراض بشروط ميسرة في أغلب الاحوال . وبعبارة أخرى فإن تطوير الصندوق العربي في اتجاه بنك عربي يعني توسعا ضخما في القروض المتاحة للبلاد العربية ، ولكن بشروط أقل تيسيرا ، لذلك فإن انشاء مثل هذا البنك سوف يتطلب بالضرورة ناهضة خاصة بالمساعدات الانمائية الميسرة ، وذلك على غرار الهيئة الدولية للتنمية IDA الموجودة في البنك الدولي . وبذلك يمكن أن يتخصص البنك العربي في اقراض البلاد العربية متوسطة الدخل مثل : مصر وسورية والأردن ولبنان وبلاد المغرب العربي ، على أن يتخصص التسهيل التيسيري في إقراض البلاد العربية منخفضة الدخل مثل : اليمن والسودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا .

ويذكر أن الولايات المتحدة كانت قد اقترحت انشاء بنك عربي للتنمية في بداية أزمة الخليج ، ولكن اقتراحها كان عن بنك شرق أوسطي وليس البنك العربي . ويبدو أن المقصود أن تكون عضوية البنك المقترح مفتوحة ليس فقط للبلاد العربية الاعضاء في الصندوق العربي ، ولكن أيضا للبلاد الشرق أوسطية غير العربية مثل : تركيا وإيران وعلى وجه الخصوص اسرائيل ، غير أن عضوية اسرائيل في مثل هذه المؤسسة الانمائية لا يمكن تصورها إلا على اقتراض تسوية شاملة عادلة للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي . ويلاحظ أيضا أن كل البنوك الاقليمية الأخرى تضم بعض الدول الصناعية المعنية بشؤون التنمية في المنطقة بالإضافة الى دول المنطقة . وعلى ذلك فالولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا أعضاء في الصندوق الأفريقي للتنمية ، بالإضافة الى البلاد الأفريقية . وكذلك يضم البنك الآسيوي للتنمية اليابان ، بالإضافة الى البلاد الآسيوية . وهذا يثير موضوع العضوية في البنك الجديد لغير بلاد

- استخدام الامكانيات المصرية المتاحة للتعاون مع الأسواق العالمية ، مع الاعتماد على قطاع المعلومات والبحوث لامداد الاقتصاد بما يحتاجه من معلومات عن الأسواق الخارجية .

وعلى ضوء ما سبق جميعه ، يوصى بما يأتى :
* ان حسن اختيار أهداف الاستراتيجية المثلى هو أساس نجاحها .
وعلى هذا فإن أهم الأهداف التى يجب أن تسعى إلى تحقيقها استراتيجية التعامل مع العالم الخارجى ؛ تتمثل فيما يأتى :

- الهدف العام هو تحقيق التوازن فى ميزان مدفوعات العمليات الجارية ، وبخاصة تخفيض العجز فى الميزان التجارى المتعلق بالمبادلات السلعية ، مع الحد من الاعتماد على القروض فى الجزء الباقى من ميزان المدفوعات الكلى ، والاستعاضة عن ذلك بزيادة مايرد إلى البلاد من الاستثمارات المباشرة . وفى جميع الأحوال يجب أن تستهدف عدم وجود عجز فى ميزان العمليات الجارية ، إلا فى الحدود التى يمكن تغطيتها من تدفقات رأسمالية قابلة للاستمرار .

- الهدف الخاص هو تحقيق معدلات زيادة عالية ومتسارعة للصادرات السلعية الصناعية والزراعية وللإيرادات السياحية ، باعتبارها العناصر التى لا مفر من أن يقع عليها الجانب الأكبر من عبء تحقيق التوازن المأمول تحقيقه فى ميزان المدفوعات ، وبأن إهمال أو تقليل من أهمية باقى عناصر متحصلات ميزان المدفوعات .

- عدم العودة إلى نظام اتفاقات الدفع الثنائية .
- الاستمرار فى تحرير تجارتنا الخارجية لما فى ذلك من مصلحة ذاتية للاقتصاد المصرى ، ولأنه يمثل تذكرة الدخول الى النظام الاقتصادى الدولى .

* ان التحرك نحو تحقيق الأهداف لا يمكن أن يتم بوسائل وإجراءات واستراتيجيات تتعلق بالعلاقات الاقتصادية الخارجية وحدها ، أى بمعزل عن السياسات الاقتصادية الداخلية . وعلى ذلك فإنه يجب اتخاذ السياسات الاقتصادية الداخلية التى تتفق مع هذه الأهداف ، وعلى وجه

المنطقة . وأغلب الظن أن كل أو معظم الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن يريدون الانضمام إلى جانب البلاد العربية ، وهذه مسألة متروكة للبلاد العربية ذاتها . والميزة الهامة لوجود البلاد الصناعية الكبرى فى الاهتمام بشئون التنمية فى المنطقة ، وتسهيل اقتراض البنك من أسواقها المالية ، وأهم من ذلك هو مساهمتها فى موارد النافذة التيسيرية التى تنشأ فى البنك .

وأخيرا فإن ادارة البنك سوف تكون على أساس نظام الأصوات المرجحة ، كما هو الحال فى البنك الدولى والصندوق العربى . ومعنى ذلك أن تتمتع كل حكومة مساهمة بعدد من الأصوات يتناسب مع حصتها فى رأس مال البنك ، على أن تكون الأغلبية الساحقة للبلاد العربية ، أما البلاد غير العربية فإن مساهمتها سوف تكون رمزية . وفيما بين البلاد العربية تؤول الأغلبية للبلاد ذات الاهلية الائتمانية العالية مثل : المملكة العربية السعودية وغيرها من بلاد الخليج . غير أن البلاد المقترضة ينبغي أن تتمتع بقوة تصويتية معقولة ، حتى يكون لها صوت مسموع فى ادارة البنك وسياساته .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات ، برزت مجموعة من الآراء والاتجاهات التى جاءت تأكيداً لما انتهت إليه من نتائج ، من بينها ما يأتى :

- أهمية توافر المعلومات والبيانات الصحيحة عن كافة جوانب الاقتصاد القومى ، وخاصة من حيث دقة الاحصاءات والأرقام ، حتى يمكن استقراء دلالاتها ومؤشراتنا بدقة .

- توجيه الاستثمارات العربية إلى مجال الزراعة لسد الفجوة الغذائية ، إعمالاً لمبدأ التعاون والتكامل العربى .

- تيسير عمل الخريجين المصريين فى البلاد العربية ، إسهاماً فى علاج مشكلة البطالة .

الخصوص تحرير التعامل والأسواق من القيود الادارية والبيروقراطية وكفالة المناخ اللازم لزيادة الانتاج ، سواء من حيث المعاملة الضريبية ، أو من حيث الاجراءات التنظيمية ، أو من حيث الأسس الهيكلية للاقتصاد الوطنى .

وتتمثل أبرز الوسائل والسياسات فهما يأتى :

- تعديل سلم أولويات التصنيع فى مصر ، بحيث تكون الأولوية الأولى للصناعات التصديرية ، على أن ينعكس ذلك بصورة محددة على السياسة العامة للدولة ، وعلى المزايا والاعفاءات التى تقرر لمختلف الأنشطة الصناعية .

- تشجيع المستثمرين العرب والأجانب - وعلى وجه الخصوص الشركات الصناعية الدولية الكبرى - على الاستثمار فى مصر ، مع تيسير قيامها بتصدير جزء من المنتجات المصرية إلى الأسواق الدولية ، وتشجيع شركات التوزيع والتسويق الدولية على تسويق المنتجات المصرية فى الخارج .

- إعادة النظر فى أجهزة الرقابة على الصادرات السلعية ، بما يضمن سهولة واختصار إجراءات التعامل معها ، مع التشديد فى وضع مواصفات قياسية للصادرات ، حتى يرتفع مستوى جودتها إلى المستوى المطلوب لكفاءة المنافسة فى الأسواق الخارجية .

- أن تقوم الأجهزة الحكومية وشبه الحكومية المختصة بالتجارة الخارجية وتنميتها بإعداد وإصدار دراسات تسويقية تفصيلية عن السلع الممكن تصديرها ، والأسواق الممكن التصدير إليها ، وأن تتاح هذه الدراسات لكل المشتغلين بالتصدير فى مصر ، مع تطويرها وتحديثها بصفة مستمرة . وذلك للوصول إلى مرحلة يمكن فيها وضع أهداف محددة لسلع محددة ولأسواق محددة . وهو النظام الذى اتبعته بنجاح اليابان ، ثم كوريا الجنوبية وبعض دول جنوب شرق آسيا ، على أن يقرن ذلك باتخاذ خطوات مدروسة وفعالة لإزالة جميع العوائق ، بدءا من عملية الإنتاج إلى التعبئة والتخزين والتصدير ، ثم التسويق فى

الأسواق المستهدفة .

- إعادة دراسة هيكل الضرائب والرسوم المختلفة الذى تخضع له تجارة التصدير ، وتقرير إعفاءات مجزية وواسعة المدى للنشاط التصديرى .

- إلغاء نظام تسعير الصادرات الزراعية ، وعلى وجه الخصوص تجارة القطن الخام ، بقصد تحريرها وتسهيل النشاط التصديرى فيها ، وبحيث يلعب القطاع الخاص الدور الأكبر فى ذلك .

- اتخاذ سياسات فعالة لإعطاء أولوية قصوى لمشروعات البنية الأساسية وتنمية الوعى السياحى ، اللذين لهما دور هام وتنشيط السياحة ، فالنشاط السياحى من أهم الأنشطة المباشرة بإمكانات النمو ، وهو قادر على تحقيق نتائج وإيرادات سريعة . وقد حقق هذا القطاع معدلات جيدة للنمو ، ويمكنه تحقيق المزيد إذا ما تقررت له الأولويات التى يستحقها .

- توثيق العلاقات مع التكتلات الاقتصادية فى أوروبا وآسيا والأمريكتين ، وذلك بالعمل على الحصول على معاملة تفضيلية لصادراتنا إلى تلك التكتلات ، أسوة بالأنظمة التفضيلية المقررة لمجموعات أخرى من الدول النامية . كما ينبغى العمل على توثيق العلاقات بما يكفل تشجيع الاستثمارات المباشرة ، والحصول على معونات مالية وفنية فى شتى المجالات .

- إن الهيكل الضريبى والرسوم التى يخضع لها الانتاج المحلى فى الوقت الحاضر ؛ يعتبر متخلفا عن الوضع الأمثل ، كما يعتبر فى كثير من الأحوال عبئا ثقيلا على العمليات الانتاجية ، وقد حاولت الدولة علاج ذلك بتقرير عدد من الاعفاءات الضريبية . لكن ذلك لايفنى عن إعادة نظر شاملة فى هذا الهيكل ، وفى الرسوم المختلفة على وجه الخصوص ، بقصد تشجيع العمليات الإنتاجية وتخفيض تكلفتها لتكون أقدر على المنافسة الخارجية والداخلية .

- ضرورة الاستمرار على منهج الإصلاح الاقتصادى بخطوات متسارعة ، وفى إطار من دعم وتعميق فلسفة التحرير الاقتصادى فى

جميع المجالات ، خاصة زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص ، باستكمال برنامج « الخصخصة » الذى يلعب دورا حاسما فى تكوين المناخ الاستثمارى اللازم لتطبيق آليات السوق ، واجتذاب الاستثمارات من الخارج .

* يقوم على تنفيذ السياسات المادية لتحقيق استراتيجية العلاقات الاقتصادية عدد كبير من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية (انظر الملحق) ، ويلزم الأمر النظر فى إعادة تنظيم القطاع الحكومى منها بما يحقق الأهداف التالية :

– أن يخدم التنظيم أهداف استراتيجية العلاقات الاقتصادية الخارجية التى يتم اعتمادها ، وأن يتم توزيع الاختصاصات والمسؤوليات بما يضمن التكامل والتنسيق والتعاون بين الأجهزة دون ازدواج أو تضارب .
– أن تخلى الأجهزة الحكومية عن الأنشطة التنفيذية التى تهدف إلى الربح – كعمليات الاستيراد والتصدير وخدماتها ، وعلى الأخص النقل البحرى والشحن والتفريغ ، والسياحة ، والفندقة ، والتجارة الداخلية – للقطاع الخاص ، تمشيا مع سياسة الإصلاح الاقتصادى وسياسة « الخصخصة » .

– أن يكون هناك توجه اقتصادى واضح للدبلوماسية المصرية ، من خلال اضطلاع البعثات الرسمية ذاتها بمهمة تعزيز التعاون الاقتصادى مع الخارج ، وإفساح المجال للاتصالات غير الرسمية من جانب الشركات والمؤسسات والبنوك لإنشاء فروع أو تعيين وكلاء وممثلين لها بالخارج ، وإقامة معارض دائمة ، والمشاركة فى المعارض والمؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية .

* وجوب الاعتماد على المدخرات المحلية فى تمويل الاستثمارات بدرجة تفوق ما كان عليه الحال فى عقدى السبعينات والثمانينات ، نظرا لندرة المدخرات العالمية – مما يستلزم العمل على تعبئة المدخرات المحلية

بطرق أكثر فعالية ، وتقوية الحوافز على الاسراع .

* الاسراع بالتهيئة الشاملة لمناخ استثمارى يتيح اجتذاب نسبة متزايدة من الاستثمارات الخارجية ، التى تكتسب أهميتها فى ضوء صعوبة الحصول على قروض تجارية ، وارتباط المساعدات الانمائية الرسمية بشروط مقيدة ، بالإضافة إلى ان هذه الاستثمارات غير منشئة للمديونية ، ويتمتع بقدر كبير من المرونة فى تحويل الأرباح وفقا للظروف ، وتقترن عادة بنقل التكنولوجيا ، مما يساعد على توطيد منجزاتها ومستحدثاتها فى مصر .

مع التركيز على اجتذاب الاستثمارات العربية ، والتأكيد على مدى الأمان الذى سوف تتمتع به هذه الاستثمارات ، بالمقارنة بما قد تتعرض له من تقلبات ومخاطر فى الخارج .

* الإسراع بتعديل القوانين والتشريعات المتصلة بتهيئة مناخ الاستثمار ، كقانون العمل ، بحيث تراعى اعتبارات التوازن بين صاحب العمل وبين العمال . وكذلك قوانين الضرائب ، بحيث تراعى الاعتدال ، لضمان استمرارية الاستثمارات ، الى جانب تيسير إجراءات التقاضى ، لضمان سرعة حسم الخصومات ، مع ضرورة خضوع القوانين ذات الصلة بمجالات الاستثمار .

* العمل على تدعيم « المؤسسة العربية لضمان الاستثمار » حتى تستطيع النهوض بدورها فى تأمين الاستثمارات العربية ضد المخاطر .

– مع الإسراع فى تنشيط العمل باتفاقيات الاستثمار العربية الموقعة فى إطار جامعة الدول العربية .

* إنشاء بنك عربى للتعمير والتنمية ، لتمويل المشروعات الإنمائية فى المنطقة العربية ، عن طريق تطوير الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، من حيث قدرته التمويلية وشروط الاقراض والعضوية .

ملحق

الحكومية . بعضها له دور مباشر فى أداء هذه المهام ، والبعض

الأخر له دور غير مباشر .

أجهزة إدارة

العلاقات الاقتصادية الخارجية

ويمكن تقسيم هذه الأجهزة ، إلى حكومية تضطلع بالتخطيط

والتوجيه والإشراف على تنفيذ القوانين والقرارات المتصلة بالعلاقات

الاقتصادية الخارجية ، وأخرى غير حكومية تعاون القطاع التنفيذى لهذه

يقوم على تخطيط وتوجيه وتنفيذ العلاقات الاقتصادية الخارجية

على الوجه الذى تعرضت له ورقة استراتيجية العلاقات الاقتصادية مع

السياسات .

العالم الخارجى - عدد كبير من الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير

وفيما يلى بيان بأهم هذه الأجهزة :

الجهة	الاختصاصات
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية :	- تشجيع وتنمية الاستثمارات الوطنية والعربية والاجنبية المشتركة وتنمية موارد النقد الاجنبى والعمل على الاستقرار فى سوق الصرف وتنمية التجارة بجمهورية مصر العربية وتشجيع الصادرات الوطنية وتنظيم الاستيراد بما يحد من العجز فى ميزان المدفوعات وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية وكذلك تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر العربية والدول الاخرى .
١ - قطاع التمثيل التجارى	- رعاية وتمثيل وحماية مصالح مصر الاقتصادية والتجارية لدى
بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .	الدول الاجنبية وتنفيذ ومتابعة السياسات الاقتصادية والتجارية للدول فيما يتعلق بعلاقاتها الخارجية بالدول الاجنبية والتجمعات

الجهة	الاختصاصات
	<p>الاقليمية والدولية وذلك عن طريق القطاع بكافة تقسيماته التنظيمية ومكاتب التمثيل التجارى فى الخارج .</p> <p>- العمل على تنمية حركة التبادل التجارى والعلاقات الاقتصادية والانشطة المرتبطة بها مع الدول الاجنبية ومتابعتها وذلك عن طريق تنمية وتنشيط صادراتنا الى الخارج مع العمل على تنظيم تدفق الواردات لتوفير احتياجات البلاد من السلع المختلفة .</p> <p>- الاشتراك فى وضع ومتابعة تنفيذ برامج التعاون الاقتصادى بين مصر والدول الاجنبية والوكالات الدولية المتخصصة والدول الاخرى والمنظمات الاقتصادية الدولية .</p> <p>- اعداد قوائم بأنواع النشاط والمشروعات التى يدعى المال العربى والاجنبى الى الاستثمار فيها .</p> <p>- دراسة طلبات المستثمرين وعرض نتائج الدراسة على مجلس ادارة الهيئة .</p> <p>- الموافقة على تمويل صافى الارباح الى الخارج بعد بحث المستندات الخاصة بحالة المشروع المالية .</p> <p>- تخطيط الاشتراك فى المعارض والاسواق الخارجية بقصد تعريف الدول الاجنبية بالمنتجات المصرية بغية تنشيط صادراتنا وفتح اسواق جديدة .</p> <p>- اعداد وتنفيذ البرامج الاعلامية فى المجال الخارجى بهدف الدعاية للمعروضات والدعاية العامة والسياحية للبلاد .</p> <p>- فحص ورقابة الصادرات الزراعية ووضع الشروط والمواصفات الخاصة بهذه الصادرات .</p>
٢ - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .	
٣ - الهيئة العامة للمعارض والاسواق الدولية .	
٤ - الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .	

الجهة	الاختصاصات
٥ - المجلس الاستشارى لتنمية الصادرات المصرية .	<p>- دراسة استحقاقات التصدير للدعم طبقا للقواعد التى تقر فى هذا الشأن .</p> <p>- موازنة اسعار الصادرات والواردات بما يحقق العمل على استقرار حجم الانتاج وتنميته .</p> <p>- اقتراح الخطط والسياسات والبرامج التى تستهدف تنمية وتعظيم الصادرات المصرية حجما وقيمة .</p> <p>- اقتراح سبل القضاء على اية معوقات تؤثر على عملية التصدير .</p> <p>- تقديم الدراسات عن الاسواق الخارجية وامكانات التوسع فى التصدير لها .</p> <p>- تعبئة جهود المنتجين والمصدرين من اجل التصدير والترويج للمنتجات المصرية فى الاسواق الخارجية .</p>
٦ - الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية .	<p>- اعداد الدراسات وتحليل الامكانات الانتاجية التصديرية والطاقات الاستيعابية للأسواق الخارجية</p> <p>- اعداد التوصيات الفنية والتصميمية اللازمة لتطوير الانتاج والقضاء على معوقات التصدير</p> <p>- العمل بالتعاون مع مركز التجارة الدولى بجنيف والمنظمات الدولية الاخرى على تنمية التعاون الدولى والاقليمى فى مجالات تنشيط الصادرات المصرية .</p>
وزارة الخارجية	<p>- تضطلع برعايه مصالح مصر الخارجية من خلال بعثاتها الدبلوماسية المنتشرة فى عواصم الدول الاجنبية ومقر المنظمات الدولية والاقليمية ، وبالإضافة الى الممثلين الدبلوماسيين الثابطين لوزارة الخارجية المنتدبون لهذه البعثات ، يلحق ممثلون</p>

الجهة	الاختصاصات
<p>هذه الاستثمار القومي ويتبع</p> <p>نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط .</p> <p>وزارة التعاون الدولي</p> <p>وزارة التموين والتجارة الداخلية</p> <p>ويتبعها :</p> <p>- الهيئة العامة للسلع التموينية .</p> <p>وزارة المالية</p>	<p>متخصصون في الشؤون الاقتصادية والسياحية والعمالية وغيرها لمعاونة رئيس البعثة في متابعة هذه العلاقات .</p> <p>- كفالة التمويل المحلي والاجنبي اللازم لتنفيذ كل مشروع خلال سنوات التنفيذ طبقا للخطة .</p> <p>- تنمية وتدعيم علاقات التعاون الاقتصادي بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الدولية والاقليمية واقتراح معايير وضوابط الاقتراض الخارجى والموصول على المنح الاجنبية .</p> <p>- توفير احتياجات المواطنين من مختلف السلع الاساسية في نطاق خطة الدولة الاقتصادية سواء عن طريق الانتاج المحلى او الاستيراد .</p> <p>- قبول المعونات من الهيئات الاجنبية والدولية والاشراف على توزيعها ومتابعة اعمال اللجنة للمساعدات الخيرية الاجنبية وتوجيهها والاشتراك في المؤتمرات المحلية والدولية المهمة بشئون التموين والتجارة الداخلية .</p> <p>- العمل على استيراد المواد والسلع التموينية من الخارج بالاتفاق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تبعا للقواعد المنظمة لذلك .</p> <p>- متابعة تنفيذ عقود الاستيراد ووضع البرامج التنفيذية والزامية لتوفير هذه المواد والسلع في مواسم طلبها .</p> <p>- اجراء الدراسات اللازمة بالاشتراك مع وزارتي الاقتصاد والتخطيط للربط بين الخطة العامة للدولة والخطة التمويلية بالعملات المحلية والاجنبية .</p>

الجهة	الاختصاصات
ويتبعها : - مصلحة الجمارك .	- جباية الضرائب والرسوم الجمركية على بضائع التجارة الخارجية (واردات - صادرات سواء مشحونة أو بصحبة الركاب) . - تطبيق التشريعات المتعلقة بالاستيراد والتصدير للنقد . - ضبط البضائع الاجنبية التي لم تسدد عنها الرسوم الجمركية .
وزارة الانتاج الحربي	- مراجعة سياسة التسويق والتصدير ومتابعة تنفيذها في اطار السياسة العامة للدولة واقتراح السياسة العامة للتعاون مع الدول العربية والصديقة لتوسيع قاعدة الانتاج في اطار السياسة العامة للدولة .
وزارة البترول والثروة المعدنية .	- رسم السياسة العامة للاتفاقيات البترولية والتعدينية وفقا لاهدث التطورات العالمية ورسم سياسة التعاون مع الهيئات الاجنبية في المشروعات البترولية والتعدينية في اطار السياسة العامة للدولة .
مصلحة الرقابة الصناعية وتتبع وزير الصناعة .	- ابداء الرأي في كل مايتعلق باحتياجات الصناعة من المواد الخام وطلبات الاستيراد للالات والمعدات .

كما تشارك الهيئات الاتية في ادارة العلاقات والمجلس الاعلى للاستثمار .

الاقتصادية الخارجية :

هيئة قناة السويس ، والهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي ، والبنك المركزي ، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، والمجلس الاعلى للتجارة الخارجية ، والمجلس الاعلى لتنمية الصادرات ،

ومن الهيئات غير الحكومية :

اتحاد الغرف التجارية ، واتحادات الصناعات ، وجمعية رجال الأعمال .

التخطيط في ظل الإصلاح الاقتصادي

اتبعت مصر منهج التخطيط الجزئي (الخطة الخمسية للصنيع) في منتصف الخمسينات ، ثم تحولت الى التخطيط الشامل اعتباراً من اوائل الستينات . وقد ساعد على ذلك نمو الملكية العامة في أعقاب التأميمات الشاملة التي فرضت حينذاك . ومنذ ذلك الحين صيغ العديد من الخطط ، ولأسنا هنا بصدد تقويم تجربة التخطيط في مصر أو الأساليب التي اتبعت في إعدادها ، ولكن من المسلم به أن فترات مضت لم توضع لها خطة . غير أن السمة العامة للتخطيط في مصر أنه كان مركزياً يعتمد أساساً على القرارات الادارية وتفويضات السلطة المركزية .

وقد شهد الوضع المحلي تطوراً هاماً تمثل في توقيع اتفاق نوايا مع صندوق النقد الدولي بشأن اصلاح الاقتصاد المصري ، ويتم بمقتضاه الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص في ادارة الاقتصاد القومي .

وعلى الصعيد الخارجي حدث تغيير ضخم تمثل في تخلي ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي ودول اوربا الشرقية عن النظام الاشتراكي والتحول الى القطاع الخاص ، والاعتماد على قوى السوق في اتخاذ القرارات الاقتصادية الاساسية .

والسؤال الذي يثور الآن هو : هل تعنى هذه الاحداث انهيار مبدأ التخطيط الاقتصادي وجدواه ؟ وما هو السبيل الذي تسلكه مصر بعد انتهاء الخطة الجارية ، بنهاية شهر يونيو ١٩٩٢ ؟ والاجابة هي أن التخطيط بمعناه العام - وهو وضع الاهداف ورسم السياسات والاجراءات التي تحقق أكبر قدر منها في ظل

الموارد المتاحة - مازالت له امكانيات كبيرة على كافة المستويات ، سواء للمشروع أو الاقليم أو على المستوى القومي ، والتحولات التي تأخذ مجراها داخليا وإقليميا ودوليا تستلزم ادخال تغييرات جوهرية وجذرية على أسلوب ومنهاج التخطيط الاقتصادي المتبع في مصر ، بحيث يصبح التخطيط التاشيري هو الواجب التطبيق بدلا من التخطيط المركزي القائم أساساً على الملكية العامة لأنوات الانتاج .

ونعرض فيما يلي لمضمون التخطيط التاشيري ، ثم نعرض لبعض الجوانب الهامة الواجب اعطاؤها عناية خاصة عند اعداد الخطط .

أولاً : مضمون التخطيط التاشيري :

يشتمل مضمون التخطيط التاشيري على ثلاثة بنود فرعية هي : تعريف ، وكيفية إعداد الخطة التاشيرية ، ووسائل تنفيذها .

١ - تعريفه :

إن أحد المحددات الرئيسية لمنهج التخطيط الذي يتبع في الدولة هو حجم القطاع العام والملكية العامة كنسبة من اجمالي الاقتصاد القومي ، ومدى مساهمة هذا القطاع في الاستثمار الكلي ، وحجم الانتاج ، وفرص العمالة ، وغيرها ، بحيث تكون هذه النسبة صغيرة أو متجهة الى التناقص يصبح التخطيط التاشيري هو الملائم للمجتمع . ومثل هذا التخطيط يتبع في كثير من الدول الصناعية مثل : فرنسا وهولندا واليابان .

والتخطيط التاشيري يدل على أن دور الحكومة المباشر في النشاط الاقتصادي يكون محدوداً ، ولكن تأثيرها في الاقتصاد القومي يكون كبيراً ، وذلك باستخدامها للسياسات الاقتصادية المختلفة وأنواتها المتنوعة : المالية ، والنقدية ، والتجارية ، والسعريّة ، وغيرها . ويتم هذا التأثير عن طريق اعطاء الحوافز الملائمة للنشطة المراد التوسع فيها وتشجيعها ، ومن أمثلة ذلك : خفض معدلات الضرائب على بعض

المؤثرات الداخلية والخارجية . وكى يتم ذلك يجب إعداد نماذج للاقتصاد القومى بحيث تبين تفاعل المتغيرات الاقتصادية واعتمادها المتبادل ، بعضها على بعض . ومن هذه النماذج : المدخلات والمخرجات ، والبرمجة الخطية ونسب الخطية ، والمحاكاة أو المماثلة للاقتصاد القومى ككل .

كما يجب اجراء دراسات قطاعية - زراعة ، وصناعة ، وسياحة وغيرها - تبين هيكل هذه القطاعات ، ومدى توافر المزايا لأنشطتها المختلفة ، وقدرتها على التنافس فى الأسواق العالمية ، وكذلك اشباع حاجات الطلب المحلى بأكبر قدر ممكن من الكفاءة ، دون حاجة لدعم أو حماية زائدة عن الحدود المعقولة . وكذلك يلزم دراسة سلوك الأفراد والشخصيات الاعتبارية ومدى استجابتها للمؤشرات المختلفة مثل : الضرائب ومعدلاتها ، والاعانات النقدية ، وأسعار الفائدة ، وأسعار الصرف ، وغيرها .

والتخطيط التائشيرى بهذا المعنى يشتمل على أنشطة متعددة تستلزم أن يكون الجهاز القائم على عملية التخطيط على درجة عالية من الكفاءة ، ولديه الخبرات المؤهلة للقيام بهذه المهام . كما يتطلب ومرة المعلومات والبيانات بأسرع وقت ممكن ، وأن تكون على درجة عالية من الدقة بحيث يمكن الاعتماد عليها ، كما ينبغى إتاحة الامكانيات البشرية والمادية بما فى ذلك أجهزة الحاسب الالكترونى والخدمات المرتبطة بها . كذلك يحتاج نجاح التخطيط التائشيرى الى مرونة عالية فى الجهاز الحكومى والسياسات الحكومية ، والقدرة على تغيير مستوى الانوات الرئيسية فى أقصر وقت ممكن ، بحيث يتم اتخاذ القرار المناسب فى التوقيتات الملائمة . وغنى عن القول أن الموعد الذى يتخذ فيه القرار من أهم مقومات نجاحه وفعالته . وهذا كله يستدعى إعادة النظر فى كثير من الترتيبات المؤسسية السائدة وأساليب إصدار القوانين واللوائح وتعديلها .

وبهذا يمكن تعريف التخطيط التائشيرى بأنه : وضع خطة اقتصادية

الصناعات فى فترة معينة نتيجة لتوليدها العديد من الوظائف فى ظل البطالة ، أو الاعفاءات الضريبية للاستثمار فى المناطق النائية ، أو تقديم فوائد مخفضة للقروض التى يحصل عليها استثمار الاراضى فى المناطق الصحراوية ، أو اعطاء اعانات نقدية لبعض المشروعات المرغوب فيها اجتماعيا . أما الأنشطة التى ليس من صالح المجتمع أن تستحوذ على موارد أكبر فتفرض عليها القيود المناسبة ، بحيث تكون أنشطة طاردة وليست جاذبة ، ومن ذلك : فرض رسوم جمركية عالية على المعدات المكثفة لاستخدام الطاقة فى ضوء ندرتها ، وفرض ضرائب مانعة على المشروعات التى تقام فى المدن المكتظة بالسكان والتى ترتفع فيها درجة التلوث مثل القاهرة والاسكندرية .

ولا معنى ما سبق أن الحكومة لا تقوم ببعض الأنشطة بطريقة مباشرة ، فهى تنفذ مشروعات البنية الأساسية فى المقام الاول ، بالإضافة الى الأنشطة المرغوب فيها اجتماعيا ، والتى قد لا يقبل عليها القطاع الخاص ، إما لضعف امكاناته فى ضوء التكاليف الاستثمارية اللازمة أو لانخفاض ربحيتها . وكذلك تنهض بعبء صناعات حساسة مثل صناعة الاسلحة والذخيرة وغيرها مما لا ينطبق عليها مبدأ الاستبعاد .

واتخاذ القرارات فى ظل التخطيط التائشيرى يتم فى الجوانب الاقتصادية المختلفة بناء على تفاعل قوى العرض والطلب . وبذلك تكون قرارات الانتاج والاستثمار والاستهلاك معتمدة على مؤشرات العرض والطلب وإشارات السوق . ولا معنى هذا عدم تدخل الحكومة فى بعض الحالات الاستثنائية التى يفشل فيها السوق فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية . وهذه الحالات تنبع من وجود الوفورات الخارجية وأضرارها ، أو وجود بعض القوى الاحتكارية ، أو عدم العدالة فى توزيع الدخل والثروة .

ويتطلب التخطيط التائشيرى اجراء الاسقاطات المستقبلية لأهم المؤشرات الاقتصادية المتوقع أن تسود فى المستقبل ، فى ضوء

فترة الخطأ . كما يؤثر في هذا الاختيار مستوى الحاجات الخاصة والعامة التي يراد إشباعها .

الخطوة الثانية : تحديد الحاجات :

وتتمثل في تحديد الحاجات التي يود المجتمع إشباعها خلال فترة الخطأ ، وهذه الحاجات هي أساسا الاستهلاك الخاص والاستهلاك الجماعي والاستثمار . ويتوقف الاستهلاك الخاص في المجتمع على حجم السكان وهيكلمهم ، ومستوى الدخل ونمط توزيع الثروة والدخل . وهذه العناصر الأخيرة تؤثر في الميل الحدي للاستهلاك . أما الحاجات الجماعية فهي عبارة عن الاستهلاك الجماعي الذي يمثل الاتفاق الجاري بالموازنة العامة للدولة ، وكذلك الاتفاق الاستثماري العام . كل ذلك مع إعطاء أهمية للجوانب الاجتماعية وعدالة توزيع الدخل ، وخاصة في المراحل الأولى من برامج الإصلاح الاقتصادي .

الخطوة الثالثة : توصيف هياكل الانتاج :

من الضروري دراسة وتوصيف علاقات الانتاج في الأنشطة المختلفة ، حتى يمكن تقدير عدة متغيرات منها : مقدار المدخلات اللازمة لتحقيق الانتاج الذي يتسق مع الاهداف المراد تحقيقها ، والواردات اللازم استيرادها ، وأثر ذلك على ميزان المدفوعات وغيرها . وهذه الخطوة ضرورية لتحقيق التناسق الداخلي للخطأ (أي كفاية المستلزمات لحاجة الانتاج) وكذلك تناسقها الخارجي (أي كفاية الانتاج لإشباع الحاجات والاهداف المرسومة) . ويتطلب توصيف علاقات الانتاج اجراء ما يلي :

- أ - بناء جداول المدخلات والمخرجات التي تظهر دوال انتاج السلع في القطاعات المختلفة في ظل الفن الانتاجي المعروف ، ولدينا في مصر هذه الجداول لسنوات مختلفة وبمستويات جميع متعددة ، وقد يلزم تحديث هذه الجداول في ضوء التطورات الحديثة .
- ب - تقدير احتياجات أنشطة القطاعات المختلفة ، بحسب المحافظات ، من العمالة وذلك لتقدير حجم العمالة التي سيتم توظيفها .

تبين دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يصبو المجتمع الى تحقيقها ، بالاعتماد بصورة أكبر على القطاع الخاص ، مع ابراز الأنشطة ذات الأولوية العالية وأبوات السياسة الاقتصادية التي سوف تستخدم ، وكذلك الحوافز والروادع التي سوف يتم تطبيقها على مختلف الأنشطة .

٢ - كيفية إعداد الخطأ التأشيرية :

توجد أساليب عديدة لإعداد وصياغة الخطأ التأشيرية ، تختلف من دولة الى أخرى ومن خطأ الى أخرى داخل الدولة الواحدة ، غير أن جميعها يشترك في جانب رئيسي : هو ضرورة اجراء تنبؤ بالأحوال الاقتصادية المتوقعة حدوثها وكيفية التأثير فيها . وقد تقدمت أساليب التنبؤ الاقتصادي تقدما كبيرا في الوقت الحاضر ، بحيث جعلت التخطيط التأشيري الجيد أكثر يسرا . وعلى سبيل المثال قد تكون خطوات إعداد خطأ تأشيرية هي ما يلي :

الخطوة الأولى : تحديد معدل النمو المرغوب فيه :

ومعدل النمو الذي ترغب الدولة في تحقيقه قد لا يكون قيمة واحدة ، ولكن يمكن أن يوضع بين حدين : أحدهما متفائل (مرتفع) ، والآخر متحفظ (منخفض) . ويحكم الاختيار بينهما اعتباران أساسيان هما :
أ - معدل نمو السكان : من المسلم به أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يزيد بزيادة نمو الناتج المحلي على معدل نمو السكان . وحيث إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستهدف رفع مستوى المعيشة ، فإن هذا الاعتبار يدفع متخذ القرار نحو اختيار معدل نمو يزيد على معدل نمو السكان .

ب - افتراضات النمو المختلفة : تتأثر هذه الافتراضات بعدة اعتبارات ، من بينها معدلات النمو التي حققها الاقتصاد القومي في الماضي . وتلك التي تحققها الدول التي تكون في ظروف مشابهة للدول التي تصوغ خططها ، وذلك في حالة تعذر الحصول على بيانات تفصيلية عن الدولة ذاتها ، والموارد المتاحة أو المحتمل توافرها خلال

١ - بالنسبة للحكومة : فإن جزء الخطة الذى يخصها يتم تنفيذه من خلال اعتمادات الموازنة العامة للدولة ، شأنه شأن الحال فى ظل التخطيط الأمر .

ب - بالنسبة للقطاع الخاص : فإن التنفيذ يتم كاستجابة للسياسات المختلفة التى ترسمها الحكومة ، والمؤشرات التى يبنى عليها القطاع الخاص قراراته . وهذه الأدوات تتمثل أساسا فى : - تقديم الحوافز المالية المختلفة للأنشطة المرغوب فى إقامتها مثل : تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها ، والمنح التى لاترد ، وإتاحة القروض بشروط ميسرة ، وغيرها .

- الإقلال من القيود الإدارية المفروضة على الأنشطة المختلفة الى أدنى حد ، مع عدم اشتراط الحصول على تراخيص أو موافقات الا فى أضيق الحدود . وفى المقابل يتم إعلان المواصفات الفنية الواجب الالتزام بها ، مع وضع عقوبات على من يخالفها . - نشر تنبؤات طويلة الأجل تتراوح ما بين ١٠ - ٢٥ عاما ، وأخرى متوسطة الأجل تساعد الوحدات المختلفة على اتخاذ القرارات المناسبة .

- وجود تفاعل وثيق بين الحكومة وقطاع الأعمال ، بحيث يؤدى إلى تنفيذ العديد من المشروعات والأنشطة عن طريق الإقناع والاقتناع .

ولا يوجد ضمان أكيد بأن الخطة التأسيسية سوف يتم تنفيذها على النحو الذى صيغت به . فهناك مخاطر معتادة تتعلق بعدم معرفة المستقبل على وجه اليقين . وهذه المخاطر تكتنف أيضا الخطة فى ظل التخطيط الأمر . ومن ناحية أخرى فإن العديد من الخطط التأسيسية قد تم إنجازها بالكامل وفى بعض الحالات فى فترات أقصر من المتوقع ، وذلك كما حدث فى اليابان وغيرها . هذا التنفيذ الجيد يتوقف على عدة أمور من بينها : مدى التفاعل بين الحكومة وقطاعات الأعمال المختلفة ، وتوفير المناخ الملائم وزرع الثقة فى المستقبل الاقتصادى للبلاد ، وحسن استخدام السياسات الاقتصادية الكلية بما يزيد من كفاءة أداء الاقتصاد

ج - يجرى تقدير حجم الصادرات والواردات المتوقع والسدى يتسق مع الأهداف المختلفة للخطة . أى أنه يتم تحديد حجم قطاع التجارة الدولية فى الاقتصاد القومى .

د - يحسب حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الخطة وذلك على أسس تختلف من قطاع الى آخر :

١ - بالنسبة لقطاعات الاسكان والتعليم والصحة : يحسب الاستثمار على أساس اشباع الحاجات الأساسية من هذه القطاعات .

٢ - بالنسبة للصناعة وغيرها من القطاعات : فيتم تقدير حجم الاستثمار فى ضوء مستوى الانتاج المطلوب والمعاملات الحديثة لرأس المال ، الى الناتج المتوقع استخدامه فى كل قطاع .

الخطوة الرابعة : الدراسات القطاعية التفصيلية :

تحدد الخطوات السابقة المتغيرات التجميعية للاقتصاد القومى . ويلزم بعد ذلك اجراء دراسات تفصيلية لكل قطاع ، لبيان أنواع المنتجات والمستلزمات اللازمة لكل منها ، ونوع المشروعات المطلوب اضافتها لبلوغ مستوى الانتاج المخطط ، وكذلك تفاصيل الآلات والمعدات اللازمة ، ونوع الفن الانتاجى المتوقع اتباعه ، وغيرها .

الخطوة الخامسة : التوازن العام :

بعد الخطوات السابقة يتم التأكد من التوازن العام للخطة ، وتناسق القطاعات بعضها مع بعض .

٣ - وسائل تنفيذ الخطة :

يرى البعض أن الخطة التأسيسية ليست خطة ، وإنما هى نوع من الآمال والتوقعات ، فهل هذا رأى صحيح وله ما يبرره ؟ ويعتمد ذلك القول على أن وجود قطاع خاص رئيسى لا يوجد من يلزمه بتحقيق الأهداف المتوقعة منه ، ولا نعتقد بصحة هذا القول . إذ ان الخطة التأسيسية قابلة للتنفيذ ، ويجب أن نميز هنا بين الشق الخاص بالحكومة والقطاع العام ، وكذلك المتعلق بالقطاع الخاص .

١ - تغيرات حجم السكان : وفي هذا الصدد من المتوقع أن يبلغ عدد السكان في مصر عام ٢٠٠٠ نحو ٧٠ مليون نسمة . وإذا استمر معدل النمو السكاني على الوتيرة الحالية مع عدم حدوث أية تغيرات جذرية ، فإن حجم السكان المتوقع في عام ٢٠٢٥ هو نحو ١٤٠ مليون نسمة . وهذا الحجم من السكان يدق ناقوس تحذير ويثير مسألتين في غاية الأهمية أمام المخطط وهما :

الأولى : ما هي السياسات والاجراءات والحوافز والروادع التي يمكن أن تخفض معدل النمو السكاني ، بحيث يتلاءم عدد السكان في المستقبل مع الموارد الاقتصادية المتاحة ، وحتى يمكن رفع مستويات المعيشة وتحسين نوع الحياة التي سوف تتوافر للأجيال القادمة .

الثانية : تتعلق بالسياسات الخاصة باستيعاب العدد المقدر بأكبر كفاءة اقتصادية ممكنة ، وذلك في ضوء متطلبات اجتماعية أساسية تفرض كقيود على التخصيص المقترح للموارد . ومن هذه المتطلبات :

• الحفاظ على الاراضى الزراعية القائمة وخاصة ذات الانتاجية العالية .

• اضافة موارد اقتصادية جديدة (زراعة ، وصناعة ، سياحة وغيرها) الى دائرة الاستغلال الكفاء ، وتقليل اقامة المجتمعات التي تكون عالة على الموارد الموظفة حاليا .

• تجنب الاكتظاظ السكاني ، وتضخم المدن بصورة كبيرة ، مع ما يترتب عليه من تدهور في نوع الحياة وارتفاع معدلات تلوث البيئة ، وغيرها من المشاكل التي ترتبط بالمدن الحضرية الكبيرة .

ب - حجم الموارد الطبيعية المتاحة : وخاصة الموارد المائية التي تعتبر من أندر الموارد في مصر ، خاصة في ضوء التطور الاقتصادي المتوقع حدوثه مستقبلا في دول حوض نهر النيل . وغنى عن القول أن مشكلة المياه سوف تعتبر من أعقد مشكلات الشرق الاوسط بأكمله في المستقبل القريب . لذلك يجب أن تؤدي الخطط المتوالية الى

القوى ، وكذلك فعالية الحوافز المقدمة . أما بالنسبة للظروف الخارجية والمخاطر التي ترتبط بها : فإنها تؤثر على مسار المتغيرات الاقتصادية ولا يمكن التحكم فيها ، وتعتبر قاسما مشتركا بالنسبة لمختلف أنواع التخطيط . ويعتقد بأن الخطة التأسيسية لها من مقومات التنفيذ ما يجعلها عملية وليست مجرد آمال أو ضرب من ضروب الخيال والتخمين .

ثانيا: اعتبارات أساسية في إعداد الخطة :

توجد اعتبارات عديدة يجب أخذها في الحسبان عند إعداد الخطة . وفي الإطار المصرى سوف نشير الى بعضها وهي : التخطيط طويل الأجل ، والبيئة الاقتصادية المتوقعة خلال الفترة القادمة ، ودور الحكومة في النشاط الاقتصادي ، والسكان والتوطن الاقليمي .

الخطة والتخطيط طويل الأجل :

وضعت الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ في إطار طويل الأجل ، يرمى الى مضاعفة الدخل القومى مرة كل عقد من الزمان . صحيح أنه لم يتم صياغة الخطة الخمسية الثانية ولم يتم تنفيذ الاهداف المرسومة - وكان ذلك بسبب الظروف التي تعرض لها الاقتصاد المصرى وخاصة حرب اليمن وهزيمة يونيو ١٩٦٧ - غير أنه يعتقد أن الخطط التي وضعت بعد ذلك لم تتم في إطار تصور طويل المدى للمشكلات التي سوف يواجهها الاقتصاد المصرى والصورة المستقبلية التي نود أن يكون المجتمع عليها ، سواء من ناحية التوطن الاقليمي أو الانشطة محليا واقليميا ودوليا ، أو بالنسبة للمصادر النسبية التي يتولد منها الدخل والنتاج والعمالة ، وغيرها .

ولذا فإن التخطيط التأسيسي لا يجب أن يقتصر على وضع خطط خمسية ، بل ينبغي أن تكون كل خطة عبارة عن حلقة من الحلقات المتصلة التي يؤمل معها ، في الأجل الطويل ، تحقيق الاهداف القومية لنحو ٢٥ سنة قادمة . وأهم معالم الأجل الطويل المتوقع في مصر الواجب التخطيط في إطارها ما يلي :

حسن استخدام المياه ، بما يكفل توافرها لجميع الأغراض للجيل الحاضر وللجيل القادمة .

ج - دراسة المزايا النسبية طويلة المدى لأنشطة الاقتصاد المصري المختلفة : وذلك بفرض التركيز على الأنشطة التي لها ميزة تنافسية والابتعاد عن المجالات التي لا يوجد لنا فيها ميزة نسبية من السلع الداخلة في التجارة الدولية . مع ملاحظة أن دول جنوب شرق آسيا التي حققت معدلات نمو عالية وتغيرات جذرية في اقتصادها ، قد اعتمدت على استغلال مزاياها النسبية ، وهذا ما مكنها من زيادة صادراتها بالمعدلات المعروفة .

د - أن أحد محددات نمو المجتمعات المختلفة هو : مدى استفادتها من التطور التكنولوجي ، واتباع أساليب إنتاجية عالية الكفاءة . لذا يتعين في الأجل الطويل بناء القدرات الذاتية لمصر في هذا المجال . ومن ثم نحتاج إلى دراسة التطورات التكنولوجية والإسهام بطريقة نشطة في المخترعات الجديدة .

البيئة الاقتصادية المتوقعة :

من المتوقع أن تتميز البيئة الاقتصادية في مصر خلال السنوات الخمس القادمة بعدة معطيات ، بعضها شبه محدد والآخر احتمالي . وأهم عناصر هذه البيئة مايلي :

- الالتزامات قبل المؤسسات الدولية : وقعت مصر مع صندوق النقد الدولي اتفاق نوايا في مطلع عام (١٩٩١) بشأن إصلاح الاقتصاد القومي . وأهم بنوده هي :

• تحرير الأسعار ، وتركها بصورة عامة لتفاعل قوى العرض والطلب .

• خفض حيز الموازنة العامة للدولة تدريجيا ، من نحو ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكي يصل إلى أقل من ٥٪ في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ . وسوف يتطلب هذا عدم نمو النفقات العامة بمعدلات كبيرة . ومن ثم

يمكننا توقع عدم زيادة قدرة الدولة على تمويل حجم كبير من الاستثمارات .

• الالتزام ببرنامح خصخصة نشط ، ويترتب على ذلك أن حجم القطاع العام كنسبة من إجمالي المنشآت في مختلف الأنشطة - سوف يقلص .

- كي يزيد إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ويعوض النقص المتوقع في النشاط الاقتصادي للقطاع العام ، يلزم أن تعمل الحكومة على إتاحة المناخ الملائم لذلك ، وهذا يتطلب العديد من الإجراءات والممارسات من بينها : القضاء على البيروقراطية ، وجعل الإدارة الحكومية في خدمة النشاط الاقتصادي وليست معوقة له ، وإلغاء المتطلبات الإدارية غير الضرورية ، وإشراك القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات من خلال القنوات الرسمية ، وغيرها .

- الاعتماد على قوى السوق بطريقة متزايدة ، وكذلك أنوات السياسة الاقتصادية في إدارة الاقتصاد القومي ، بدلا من الأوامر الإدارية المباشرة ، أو فرض حصص التوريد ، أو تحديد أسعار إدارية .

- في المجال الدولي يتوقع تزايد حدة المنافسة مع الدول الصناعية وتلك المصنعة حديثا ، وما يستجد من الدول « مثل اندونيسيا وتايلاند » ، وكذلك يتوقع مزيد من التحرير في التجارة الدولية فيما لو كتب النجاح لدورة أورو جوى في إطار منظمة « الجات » التي تهدف إلى تحرير التجارة في الخدمات والملكية الفكرية والاستثمارات إلى جانب السلع .

دور الحكومة :

ما هو دور الحكومة في ظل التخطيط التاشيري ، هل سيكون هامشيا أم رئيسيا ؟

لاشك أن دور الحكومة في النشاط الاقتصادي المباشر سوف يكون أقل من نظيره في الاقتصاد الأمر . غير أن هذا لايعنى انحصاره . وأهم أنوار الحكومة في ظل هذا النوع من التخطيط هو :

١ - الإشراف والرقابة والتوجيه للاقتصاد القومي بأكمله ،

بواسطة السياسات الاقتصادية المختلفة .

ب - تنفيذ الأنشطة المرتبطة بالبيئة الأساسية ، والتي يكون لها عائد اجتماعي كبير .

ج - للحكومة خاصة في ظل الأحوال السائدة في مصر دور كبير في المجتمعات الجديدة ، يتركز أساسا في التصميم واقامة البنية الأساسية ، مع تمكين القطاعات المختلفة من تنفيذ واقامة المنشآت الأخرى الانتاجية والخدمية . ومن طبيعة الأمور عند اقامة المجتمعات الجديدة أن تكون هناك طاقات غير مستغلة تتمثل في : وحدات سكنية خالية ، وطرق واسعة عليها حركة خفيفة بالمقارنة لتصميمها ، ومحال تجارية خالية ، وأراضٍ فضاء تنتظر البناء ، وغيرها . وقد حدث هذا في كثير من المدن الجديدة في عديد من الدول ، ولكن يجب أن تكون فترة بقاء هذه الطاقات بدون استغلال معقولة ، وألا تجمد استثماراتها بدون عائد لمدة طويلة . إلا أنه يلاحظ أن هذه الفترة في مصر طويلة نسبيا ، وربما كانت أبرز أسباب ذلك مايلي :

- عدم حصول بعض الشركات على مساكن للعاملين بها بالإيجار ، مما تسبب في عدم نمو سكان هذه المجتمعات بدرجة تسمح باقامة الأنشطة الأخرى المرتبطة بالمعيشة من مسكن وملبس وخدمات أخرى . ويتم نقل العمالة يوميا من المجتمعات القديمة اليها .

- التوسع في اقامة وحدات سكنية من نوع خاص لايجد طلب كاف عليها .

- حصول بعض الأفراد على مساكن لغير أغراض استخدامها الفوري ، ومن ذلك لاستعمال الأبناء بعد عدد طويل من السنوات ، أو للمضاربة على ارتفاع ثمنها .

ومن ثم فإن تركيز الحكومة على اقامة البنية الأساسية وترك الأنشطة الأخرى كي يقوم بها القطاع الخاص ، يسهم في الاسراع بتعمير المجتمعات الجديدة ، ويمكن الحكومة من اضافة عدد أكبر من هذه المجتمعات ، ويزيد من نسبة مساحة البلاد الداخلة في دائرة

الاستغلال الاقتصادي .

د - ويسبب عدم اكتمال الاسواق ، ووجود بعض العناصر الاحتكارية ، والأسباب الخارجية ، وعدم العدالة في توزيع الدخل ، فإن من المسلم به نظريا ضرورة تدخل الحكومة في عمل نظام السوق ، حتى تستطيع تصحيح هذه الاوضاع ، ويبلغ توازن أفضل عما ينتج من تفاعل قوى العرض والطلب في مثل هذه الظروف .

السكان والتوطن الاقليمي :

إن السكان والتوطن الاقليمي متغيران يحتاجان الى عناية خاصة عند الحديث عن تخطيط الاقتصاد المصري ؛ ذلك أن حجم السكان ومعدل نموهم المرتفع يضع عبئا على الموارد المحلية . أما التوطن الاقليمي فبالنظر الى أن المساحة المستغلة من البلاد هي ٤٪ فتصبح اضافة موارد جديدة من الاعتبارات الحيوية في التخطيط لمستقبل مصر . ويقتضى استيعاب العدد المقدر للسكان بكفاءة رسم سياسات عدة ، أهمها :

- اتباع سياسة سكانية تقوم على منح حوافز للأسر التي لايتجاوز عدد الاولاد فيها طفلين اثنين ، والعكس بالنسبة للأسر التي تتجاوز هذا الحد ، وذلك بفرض إتاحة فرصة زمنية لاستيعاب السكان عن طريق اقلل معدل زيادتهم .

- تركيز استثمارات البنية الأساسية في الفترة المقبلة في مناطق مثل : البحر الأحمر وسيناء والوادي الجديد والساحل الشمالي ، بحيث تمتص هذه المناطق الجديدة الزيادة المستقبلية في السكان بطريقة ، فعالة ، وتساعد على تخفيف حدة التكدس السكاني الموجود حاليا في الوادي .

إقامة عاصمة جديدة لمصر :

لقد طرح هذا الاقتراح أكثر من مرة ولكن لم يحسم بطريقة قاطعة . وترجع أهمية هذا الاقتراح الى أنه - تاريخيا في مصر - حيث توجد العاصمة يزداد النشاط الاقتصادي ويتكاثر تواجد السكان . ويقترح بأن يكون محور التخطيط الاقليمي هو المحور الرئيسي

هنا إلى بعض التوجهات الرئيسية في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والتعليم والتطوير التكنولوجي .

١ - قطاع الزراعة :

ان الجوانب الهامة التي يعنى بها جهاز التخطيط فى هذه الحالة هى :

- اعطاء عناية كبيرة للإرشاد الزراعى ، من أجل رفع الانتاجية من مختلف المحاصيل .

- اقتراح الترتيبات المختلفة التى توجه إلى اتباع اساليب الري الحديثة التى تقتصد فى استخدام المياه .

- ما سوف تقوم الدولة بتنفيذه من مشروعات الصرف وغيرها ، مما يحافظ على جودة الاراضى الزراعية ، مع الاهتمام بدراسة أفضل الطرق لاسترداد قيمة هذه الاستثمارات من المستفيدين من تنفيذها ، حتى تتمكن الدولة من تنفيذ مشروعات أخرى دون التأثير سلبا على أوضاع الموازنة العامة للدولة .

- الاهتمام الجدى بمراكز البحوث وزيادة كفاءتها .

- منع تبوير الاراضى الزراعية أو تجريفها بكافة السبل الممكنة .

- تحقيق العدالة فى العلاقة بين المالك والمستأجر ، بما يكفل التوافق والتكامل فى المصلحة بين الطرفين ، على أساس النفع المتبادل بينهما ، وكذلك تحسين دخل المزارع بالنسبة إلى بقية القطاعات .

٢ - قطاع الصناعة:

ونظرا إلى أن قطاع الزراعة مع التنمية الاقتصادية يكون طاردا للعمالة والسكان ، وتنخفض نسبة العاملين فيه إلى اجمالى القوة العاملة ، فضلا عن وجود قيود على أماكن توسعه بالنسبة للأرض والأيدي العاملة - فان قطاع الصناعة والقطاعات الخدمية الأخرى تصبح هى الملاذ لزيادة فرص التوظيف المنتجة .

والدراسات التفصيلية عن قطاع الصناعة فى ظل

للتخطيط المستقبلى ، وأساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر . ويتوقف النجاح فى هذا المضمار على حسن اختيار الموقع الجديد للعاصمة . وأهم الخصائص التى يجب أن يتميز بها هذا الموقع هى :

- أن تكون له قاعدة اقتصادية مستقلة بذاتها يعتمد عليها ، ولا يكون عالة على الأقاليم المستقلة حاليا .

- أن يبتعد عن القاهرة بمسافة كافية ، لكى تتعدى الإقامة المعتادة فى أحدهما والانتقال يوميا إلى الأخرى . بحيث لا تنقل هذه المسافة عن ٣٥٠ كيلومترا .

- أن يساعد هذا الموقع على ادخال موارد جديدة فى دائرة الاستغلال الاقتصادى ، بحيث تزيد نسبة رقعة البلاد المتوطن فيها عن النسبة الحاضرة ، وأن تؤدي إلى اقلال الفوارق بين أقاليم مصر المختلفة .

- أن يؤدي إلى المحافظة على الاراضى الزراعية القديمة والجديدة ، ولا يؤدي إلى تسارع زحف السكان عليها .

ويعتقد بأن تخصيص الاستثمارات اللازمة لإنشاء البنية الأساسية لعاصمة جديدة يكون ذا جدوى أكبر مما لو خصصت لأغراض تحسين الأحوال المعيشية لمدينة القاهرة الكبرى . وغنى عن القول أنه اذا تم بناء هذه العاصمة بالخصائص السابق ذكرها ، فان هذا لن يؤدي إلى اقلال أهمية القاهرة كمركز حضارى وسياحى ومالى وتجارى رئيسى ، بل أنه سوف يزيد من قدرتها وكفاءتها على تلبية الدور الذى تقوم به حاليا .

غير أن البعض لا يتفق مع الآراء السابقة بالنسبة لعاصمة جديدة ، ومن ثم فان هذا الموضوع يحتاج إلى دراسات مستفيضة قبل اتخاذ قرار نهائى بشأنه .

ثالثا : التخطيط القطاعى :

وفى ظل التخطيط التاشيرى يجب اجراء دراسات تفصيلية عن مختلف قطاعات الاقتصاد القومى وإعداد برامج تفصيلية لها ، ونشير

دول العالم ، وإبراز عناية الدولة بهذا القطاع ، وذلك بالاشتراك مع المشروعات العاملة في المجالات السياحية المختلفة .

٤ - قطاع التعليم :

التعليم من المقومات الأساسية للمجتمع . وهو أحد المحددات الرئيسية لتقدمه . وينطبق هذا بدرجة أكبر على مصر ، نظرا لأن ثروتها الأساسية هي القوة البشرية الكبيرة وخبراتها التي تراكمت عبر السنين . ويقترح أن يتشكل دور الدولة بحيث يعمل على تحقيق ما يلي :

- التأكد من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في سن التعليم الأساسي ، وما يرتبط بذلك من متطلبات مثل : بناء المدارس وإعداد المدرسين والأدوات الدراسية وغيرها ، مع محاولة منع التسرب قبل اتمام هذه المرحلة .

- محو أمية الأفراد البالغين بكافة السبل ، بما في ذلك جعل محو الأمية شرطا ضروريا للحصول على الوظائف أو الترقى فيها .

- توجيه الطلاب بعد مرحلة التعليم الأساسي إلى فروع التعليم والتدريب التي تتوافق مع احتياجات المجتمع أولا ، ثم استعداد الطلاب ورغباتهم ثانيا ، والمجالس القومية دراسات تفصيلية في هذا الميدان يحسن الاستفادة بها عند رسم البرامج التفصيلية للتعليم .

٥ - التطوير التكنولوجي :

لقد تفوقت ألمانيا واليابان على غيرها من الدول عن طريق العناية بالبحوث والتطوير التكنولوجي . وقد مكنتها هذا من رفع الانتاجية وخفض التكاليف ، ومن ثم زيادة قدرتها على التنافس في الأسواق العالمية . وتتفق مثل هذه الدول نحو ٥ ٪ من دخلها القومي على البحوث والتطوير . وفي ظل تزايد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في مصر سوف تقوم بعض الشركات الكبيرة بالاستثمار في هذا المجال . غير أن للدولة دورا رئيسيا في استحداث التطوير والتقدم التكنولوجي في المجتمع . ومن ثم يجب أن تهتم الخطط المختلفة بالانفاق على مراكز البحوث ، واستحداث المراكز الجديدة اللازمة ، بحيث تتحقق ثورة كبيرة

التخطيط التفصيلي يجب أن تنصب على :

- اجراء دراسات تفصيلية عن المزايا النسبية للصناعات المصرية المختلفة ، من أجل بيان الصناعات التي تتمتع فيها بميزة أكبر ، ومن ثم تكون فرصتها أكبر في الازدهار في ظل التحرر الاقتصادي على المستوى العالمي .

- الاهتمام بمتابعة التجديد والابتكار في نشر هذه المعلومات ، كي تستفيد منها الوحدات الصناعية المتنوعة .

- دراسة احوال الشركات العامة وتحديد تلك التي يتم تخصيصها ، وأفضل الاساليب لذلك وبرنامج الزماني .

- العناية بالبحوث والتطوير ، مع ربط مراكزها بالوحدات الصناعية المختلفة . بحيث تجد النتائج التي يتم التوصل اليها طريقها إلى التطبيق في أقصر وقت ممكن .

٣ - قطاع السياحة :

تتلام طبيعة هذا النشاط مع القطاع الخاص في الاسهام في تنمية الاقتصاد المصري ، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لتوفير فرص العمالة ، وزيادة حصيلة البلاد من العملة الأجنبية ، وإعادة توزيع خريطة التركيز السكاني ، ونظرا لهذه الاعتبارات فان الدولة يجب أن تعطيه دفعة كبيرة وذلك عن طريق :

- التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة للحفاظ على الموارد السياحية ، سواء كانت تاريخية أو ترفيهية أو دينية ، وعدم تعريضها للتلوث أو التدهور .

- تحديد أفضل الأماكن السياحية الجديدة ، مع توفير البنية الأساسية والتخطيط الهيكلي لها ، ثم ترك التنفيذ للقطاع الخاص . ويتطلب ذلك وجود جهاز قوى لمساعدة نمو هذه المناطق وتذليل العقبات الادارية ، مع الاشراف في ذات الوقت على الالتزام بالمواصفات الفنية والمعمارية والصحية وغيرها .

- الاهتمام بالترويج السياحي ، على مستوى مصر بأكملها ، في

١ - مرحلة انتقالية :

أبرمت مصر اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي من أجل الإصلاح الاقتصادي ، وحصلت بمقتضاه على منافع كبيرة ليس أقلها تخفيف دفع الديون الخارجية وإلغاء بعضها . وتقتضى مصلحة مصر السير قدماً في تنفيذ هذا البرنامج . ويتضمن الجدول التالي أهم المتغيرات الاقتصادية المتوقعة في إطار هذا الاتفاق .

وهذه التوقعات مبنية على سياسات وإجراءات محددة ، يمكن اعتبارها بمثابة خطة لهذه السنوات القادمة . ولذلك يقترح أن تكون هذه السنوات فترة انتقالية يجرى فيها الاستعداد والتجهيز للتخطيط التأشيرى ، على أن تصدر خطة بالمتجه الجديد اعتباراً من سنة ١٩٩٦/٩٥ .

في مجالات الانتاج المختلفة ، زراعية وصناعية وغيرها .

وإذا تم تخصيص نسبة اكبر من الناتج المحلى الاجمالى للاتفاق على البحوث والتطوير فيجب التاكيد من فعالية هذا الاتفاق وجدواه ، حتى لا يستهلك فى الأجور والمكافآت والمرتبات ، بدون عمل مثمر وبناء . وكذلك فان طبيعة هذا النشاط تتداخل بين التخصصات المختلفة والعلوم المتنوعة ، ولذلك يجب ان يتسم العمل فى مجال البحوث والتطوير بروح الفريق والتنسيق والكفاءة فى مختلف المجالات .

رابعاً : جوانب تنظيمية ومؤسسية :

يستلزم منهج التخطيط التأشيرى ترتيبات تنظيمية ومؤسسية تختلف عن تلك القائمة فى ظل التخطيط الأمر . ونشير هنا إلى بعض الجوانب التنظيمية والمؤسسية الحاكمة فى إطار التحرير الاقتصادى الذى تسير فيه مصر حالياً .

التوقعات بالنسبة لأهم المتغيرات الاقتصادية

(نسبة مئوية)

البيان	فعلى ميدنى ٩٠/٨٩	التوقعات				
		٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤
معدل تغير الناتج المحلى الاجمالى	٠.٥-	١.٥-	٣.٠-	١.٧	٢.٥	٣.٠
التغير فى أسعار المستهلكين	٢١.٤	١٩.٥	٣١.٥	١٥.٨	٩.٠	٥.٧
سعر الفائدة للودائع (٣-٦ شهور)	٩.٥	١٧.٠	٣٠.٠	٢٠.٠	١٥.٠	١٣.٠
الاستثمار لاجمالى	٢٣.١	١٩.٥	٢١.٠	٢١.٥	٢٣.٢	٢٤.٥
الناتج القومى	١٥.٢	٩.٢	٩.٥	١١.٩	١٤.٢	١٥.٩
الادخار لاجمالى	١٨.٤	٢٠.٩	١٠.٣	٦.٥	٥.٥	٤.٥
الناتج القومى العجز الاجمالى بالموازنة للناتج المحلى الاجمالى						

٢ - جهاز للتخطيط :

يقترح إنشاء جهاز للتخطيط يتم فيه اتخاذ القرارات الرئيسية للخطة التوجيهية مثل معدل النمو المراد تحقيقه ، ودور القطاع الخاص بصفة عامة في مختلف الأنشطة بالتفصيل ، والسياسات التي سوف تتبع ، والحوافز والروادع التي سوف تطبق ، وغيرها . وأن يكون لهذا المجلس أمانة فنية تضم عدداً محدوداً من العاملين على درجة عالية من العلم والخبرة ، ولديهم القدرة على إجراء الدراسات التنبؤية والاسقاطات المستقبلية . وأن يكونوا على دراية كاملة ببناء النماذج القياسية ، وأساليب البرمجة الماثلة أو المحاكاة ، وغيرها .

ويقترح أن يكون رئيس هذا الجهاز تابعاً لرئيس مجلس الوزراء . وحيث أن القطاع الخاص عليه مسئولية كبيرة في تحقيق أهداف الخطه ، فيجب أن يمثل تمثيلاً جيداً في هذا المجلس . لقد ساد خلال السنوات الماضية نوع من حساسية اجتماع الحكومة مع القطاع الخاص أو اشتراكهما في اجتماعات ومجالس ، وربما كان هذا مفهوماً في ظل سيطرة القطاع العام . أما مع تزايد اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، فلا يجب أن تكون هناك حساسية من اشتراكه في المجلس الاعلى للتخطيط وغيره ، نظراً للتفاعل والاعتماد المتبادل بين القطاع الخاص والقطاع العام بمعناه الشامل ، من حكومة مركزية ومحليات ، وغيرها .

٢ - دور الاحصاء والمعلومات :

من الناحية التنظيمية يتبع الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء لوزارة التخطيط ، ولكن يوجد شبه فصل عضوى بينهما . وفي ظل التخطيط التوجيهى يلزم توافر البيانات والاحصاءات المختلفة في أسرع وقت ممكن ، مع متابعة التفسيرات الاقتصادية التي تحدث في المجتمع باستمرار .

ولذلك يقترح فصل جهاز التعبئة عن جهاز الاحصاء ادارياً ، وادماج الأخير في جهاز التخطيط التوجيهى بحيث يصبح جزءاً عضوياً

تابعاً له . ومثل هذا التنظيم يزيد من فعالية العملية التخطيطية .

٤ - بنك الاستثمار القومى :

في ظل الوضع الحالى ، يمول كثير من استثمارات القطاع العام عن طريق بنك الاستثمار القومى ، الذى يحصل على موارده الاساسية من هيئة التأمينات والمعاشات . ويشكو البنك من انخفاض معدل العائد الذى يدفع له . ومن ناحية أخرى فإن هيئة التأمينات والمعاشات لا ترفع مستويات المعاشات لتواكب غلاء المعيشة ، بسبب انخفاض هذا العائد - مما أدى إلى عدم قدرة كثير من أرباب المعاشات على مواجهة تكاليف المعيشة المتزايدة . وبالإضافة إلى ذلك فإنه في ظل التحرير الاقتصادى ، سوف تحصل مشروعات قطاع الاعمال العام على الأموال اللازمة لها على أسس تجارية .

وفي ضوء كل هذا يلزم إعادة هيكلة بنك الاستثمار القومى بصفته أحد الأجهزة الحالية للتخطيط ليصبح جهازاً متخصصاً في استثمار الأموال الخاصة بهيئة التأمينات والمعاشات ، وغيرها من الأجهزة التي تتطلب ذلك . ويتوقف نجاحه في هذا الصدد على قدرته على استثمار الأموال ، داخلياً وخارجياً ، باكبر كفاءة ممكنة .

وذهب رأى آخر إلى أن هذه الأنوار يقوم بها الجهاز المصرفى ، ومن ثم فإن بنك الاستثمار القومى ماهو الا حساب خاص لمتابعة الاستثمار ، ويجب أن يتقلص بما يتلاءم مع ذلك .

٥ - نظام المتابعة :

يحتاج التخطيط التوجيهى الكف لنظام فعال للمتابعة ، يعتمد في المقام الاول على المتغيرات القاندة التي تشير إلى اتجاه مسار النشاط الاقتصادى بين الرواج والكساد ، أو التضخم والركود ، وزيادة معدل التشغيل أو ارتفاع معدل البطالة ، واتجاه ميزان المدفوعات نحو التحسن أو زيادة العجز ، وكذلك حركة الاستثمار بين الأنشطة والاقاليم المختلفة وغيرها . وهذه المتابعة ضرورية من أجل اتخاذ الاجراءات المناسبة في الوقت الملائم ، وبناء على الاشارات التي تظهرها المتابعة ،

وذلك في محاولة تجنب الآثار غير المرغوب فيها وتعميق التغيرات المراد الاسراع بها .

الخلاصة :

تخلص النقاط الأساسية بشأن هذا الموضوع فيما يأتي :
١ - ينتهي العمل بالخطة الجارية بنهاية السنة المالية الجارية ، وقد حدثت تحولات داخلية وخارجية في المجال الاقتصادي ، مضمونها الاساسي ادارة الاقتصاد القومي وفقا لاقتصاديات السوق ، ومن ثم يصبح منهج التخطيط الامر غير مناسب . ولكن هذه التطورات لا تلغي دور التخطيط ، غير أنها تستلزم منهجا جديدا في التخطيط هو التخطيط التأسيري .

٢ - والتخطيط التأسيري هو وضع خطة اقتصادية تبين دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يصبو المجتمع الى تحقيقها ، بالاعتماد بصورة اكبر على القطاع الخاص مع ابراز الانشطة ذات الأولوية العالية وأدوات السياسة الاقتصادية التي سوف تستخدم ، وكذلك الحوافز والروادع التي ستطبق .

٣ - من الاعتبارات الأساسية الواجب أخذها في الحسبان :
- أن تكون الخطط المتوسطة (٥ سنوات مثلا) في اطار تخطيط طويل المدى لتصور الاقتصاد المصري الذي نود بلوغه بعد ربع قرن مثلا .

- أن البيئة الاقتصادية التي ستواجه الاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلة تتميز بالاتي : ضرورة الالتزام بالتعهدات المقطوعة للمؤسسات الدولية ، وزيادة اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، والاعتماد المتزايد على قوى السوق ، وكذلك زيادة حدة المنافسة في النطاق الدولي مع الدول المصنعة حديثا ، ومن ينضم اليها من الدول الاخرى .

- أن دور الحكومة في النشاط الاقتصادي سوف يرتبط أساسا بإنشاء

البنية الأساسية ، والانشطة ذات العائد الاجتماعي المرتفع التي لا يقبل عليها القطاع الخاص ، وتشجيع قيام المجتمعات الجديدة ، وتصحيح الاختلالات الناتجة عن عدم اكتمال الاسواق مثل : عدم عدالة توزيع الدخل ، والاحتكار الضار .

- أن يكون المجور الاساسي للتنمية هو التوطن الاقليمي الذي يحافظ على الموارد النادرة ويستوعب السكان بكفاءة ، وهذا قد يتطلب اقامة عاصمة جديدة بمواصفات خاصة .

٤ - يتطلب التخطيط التأسيري اجراء دراسات قطاعية تفصيلية ، وعلى سبيل المثال :

- في قطاع الزراعة : اعطاء عناية للارشاد الزراعي والاهتمام بمراكز البحوث ، واقتراح افضل أساليب الري ، وماسوف تنفذه الدولة من مشروعات الصرف ، ومنع تبوير الاراضي الزراعية .

- في قطاع الصناعة : دراسة المزايا النسبية للصناعات المختلفة ، والاهتمام بالتجديد والابتكار ، ودراسة احوال الشركات ، ووضع برنامج خصخصتها وافضل الاساليب الى ذلك ، مع تنمية قدرات المجتمع بالبحوث والتطوير التكنولوجي .

- في قطاع السياحة : التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة ، وتحديد افضل الاماكن السياحية التي تحتاج الى تنمية ، والترويج السياحي بالاشتراك مع القطاع الخاص العامل في هذا المجال .

- في قطاع التعليم : الاهتمام بحو الأمية والاستيعاب الكامل للأطفال في سن التعليم ، وايجاد هيكل قوة عاملة يتناسب مع احتياجات التنمية .

- التطوير التكنولوجي : التأكد من انفاق نسبة ملائمة من الناتج المحلي الاجمالي مع التحقق من فعاليتها ، وازكاء روح الفريق في ميدان العمل .

٥ - يحتاج التخطيط التأسيري الى اعادة تنظيم أجهزة التخطيط المختلفة بفرض إيجاد إطار مؤسسي فعال في هذا المجال .

التوصيات

وعلى ضوء هذا التقرير ، ومادار حوله في اجتماع المجلس من مناقشات ، برزت بعض الآراء والاتجاهات يأتي في مقدمتها :

- يجب التركيز على الجوانب الأساسية للتخطيط مثل : توفير المعلومات لجميع القطاعات ، وإعادة النظر في بعض التشريعات الجامدة ، والبدء في الإصلاح الإداري الشامل ، والأخذ بنظام التدريب التحولي .

- أن تقوم الدولة بوضع استراتيجيات طويلة الأجل لتنمية الموارد المائية في إطار حشد الموارد التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاقتصادية .

- أن التخطيط التاشيري لا يمنع من وجود قطاع عام في مجالات محدودة والحكومة هي التي تحدد أهداف واستثمارات هذا القطاع . أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص ، فإن آليات السوق هي التي تحكم أدائه لنوره .

- ضرورة وضوح الرؤية لدور الدولة في المرحلة القادمة شرط لازم على ضوء المتغيرات العالمية والمحلية ، حتى يمكن تطبيق أسلوب التخطيط الذي يناسب الأوضاع في البلاد .

وعلى ضوء ما سبق جميعه ؛ يوصى بما يأتي :

* تسيير منهج التخطيط الحالي في مصر الى التخطيط التاشيري .

* أن يكون هناك تصور طويل الاجل لما نود أن يكون عليه الاقتصاد المصري بعد عشرين عاما من الآن مثلا ، بحيث توضع الخطط متوسطة الاجل (٥ سنوات) بما يحقق هذا التصور .

* أن تكون هناك مرحلة انتقالية تمتد إلى عام ١٩٩٥/٩٤ ، يجري فيها الاستعداد للتخطيط التاشيري ، على أن يتم تسيير الاقتصاد القومي خلال هذه المرحلة الانتقالية طبقا للبرنامج الاقتصادي المتفق عليه .

* انشاء جهاز للتخطيط برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، على أن يضم كفاءات على خبرة عالية تستطيع القيام بمهمة التخطيط التاشيري على خير وجه .

* أن يشترك القطاع الخاص اشتراكا فعالا في المجلس الأعلى للتخطيط ، وذلك نظرا لتعاظم الدور الذي يقوم به هذا القطاع في تنفيذ الاستثمارات القومية .

* فصل جهاز التعبئة عن جهاز الاحصاء ، على أن يكون هذا الأخير جزءا عضويا من جهاز التخطيط ، كي تزيد فعالية الحصول على البيانات والمعلومات واستخداماتها .

* اعادة النظر في بنك الاستثمار القومي كأحد أجهزة التخطيط ، بحيث يصبح جهازا متخصصا في استثمار أموال هيئة التأمينات والمعاشات وغيرها ، أو مجرد حساب لمتابعة الاستثمار الحكومي ، على أن يقوم الجهاز المصرفي بعمليات الاستثمار .

* وضع نظام فعال للمتابعة يقوم على المتغيرات والمؤشرات القائدة ، بحيث يتم تطوير السياسات والاجراءات بما يحقق أقصى كفاءة ممكنة .

* دراسة اقامة عاصمة جديدة لمصر تبعد عن القاهرة بمسافة كافية بحيث تكون لها قاعدة اقتصادية مستقلة بذاتها ، وأن تساعد على الحفاظ على الاراضي الزراعية القائمة ، وتضيف موارد جديدة في دائرة الاستغلال الاقتصادي .

البعد الاجتماعي في إطار تطبيق نظام آليات السوق

ان ملاسبات انشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر -
باعتباره اطارا مؤسسيا لاتخاذ القرارات التي تساعد على مواجهة
العبء الاقتصادي الذي يتحمله محدود الدخل نتيجة للاصلاح
الاقتصادي - تعطى لهذه التجربة خصوصية متميزة ، بالرغم من ان
فكرة انشاء مظلة اجتماعية تتزامن مع برامج الاصلاح الاقتصادي
ليست جديدة ، فقد سبق ان طبقت بصور مختلفة في اقطار أخرى ،
وبعضها لايزال قيد التنفيذ .

قرار إنشاء الصندوق :

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بإنشاء
« الصندوق الاجتماعي للتنمية » يتبع رئيس مجلس الوزراء أو من ينيبه ،
ومن أهم ما جاء في هذا القرار مايلي :

- يختص الصندوق الاجتماعي للتنمية بتعبئة الموارد المالية والفنية
العامة والمحلية للمعاونة في تنمية الموارد البشرية ورفع المعاناة عن
محدودي الدخل بإعداد وتنفيذ مشروعات محددة لزيادة فرص العمل
وتحسين المستوى المعيشي لهم ودعم برنامج الاصلاح
الاقتصادي . (مادة ٢) .

- تتكون موارد الصندوق من المنح والهبات والمبالغ التي ترد من
الأفراد ، والحكومات الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية
والاقليمية والمحلية لاغراض الصندوق والمبالغ التي تخصص له
في الموازنة العامة للدولة . (مادة ٢) .

- تسرى على أموال الصندوق القواعد والاحكام المتعلقة بالأموال
العامة وبالإدارة عليها والصندوق في سبيل اقتضاء حقوقه اتخاذ

اجراءات الحجز الاداري . (مادة ٤) .

- ينشأ حساب خاص للصندوق بالبنك المركزي المصري ، ويكون
الصرف من أموال هذا الحساب وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار
من رئيس مجلس الوزراء ، ويرحل الفائض من سنة مالية
لأخرى . (مادة ٥) .

- يتولى ادارة الصندوق مجلس برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من
ينيبه وستة أعضاء بعضهم من الشخصيات العامة يتم تعيينهم لمدة ثلاث
سنوات قابلة للتجديد ويصدر بتشكيل المجلس وتنظيمه وسير العمل به
قرار من رئيس مجلس الوزراء .

ويكون للصندوق أمانة فنية تتكون من أمين عام والمعد اللازم من
الموظفين . ويتولى الأمين العام تصريف شئون الصندوق وتنفيذ
قرارات مجلس الادارة وتمثيل الصندوق أمام القضاء وفي
صلاته بالغير . ويصدر باختيار الأمين العام وباقي العاملين
بهذه الامانة وتحديد معاملتهم المالية قرار من رئيس مجلس
الوزراء . (مادة ٦) .

- يكون تنفيذ المشروعات التي يقرها الصندوق ويمولها
من خلال الوزارات والأجهزة والمؤسسات والشركات المصرية
المعنية بالدولة ، سواء من القطاع العام أو من القطاع
الخاص . (مادة ٧) .

موارد الصندوق :

تتكون موارد الصندوق من المنح والهبات والمبالغ التي ترد من
الأفراد ، والحكومات الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية
والمحلية لاغراض الصندوق والمبالغ التي تخصص له في الموازنة
العامة للدولة .

وقد تم اتفاق بين الحكومة وهيئة التنمية الدولية (I D A) يتضمن
قيام الحكومة بمعد اتفاقات مع بعض الدول الصديقة بعد موافقاتها
المبدئية للحصول على :

— منحة من المجموعة الاقتصادية الأوربية قدرها حوالي ٢٤٠ مليون دولار .

— قرض بشروط ميسرة من الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية قدره حوالي ٥٠ مليون دولار .

— قرض بشروط ميسرة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قدره حوالي ٥٠ مليون دولار .

— منحة من حكومة ألمانيا قدرها حوالي ٣٥ مليون دولار .

— منحة من حكومة كندا قدرها حوالي ١٥ مليون دولار .

— منحة من المملكة المتحدة قدرها حوالي ١٠ مليون دولار .

— منحة من حكومة سويسرا قدرها حوالي ١٠ مليون دولار .

— منحة من حكومة هولندا قدرها حوالي ٦ مليون دولار .

— منحة من حكومة الدنمارك قدرها حوالي ٥ مليون دولار .

— منحة من صندوق الأمم المتحدة للتنمية (U N D P) قدرها حوالي ٤ مليون دولار .

— منحة من حكومة فنلندا قدرها حوالي ٢ مليون دولار .

— منحة من حكومة النرويج قدرها حوالي ٢ مليون دولار .

هذا بالإضافة الى قرض من هيئة التنمية الدواية ميسر الشروط يتضمن $\frac{1}{4}$ % رسم ارتباط على المبالغ التي لم يتم صرفها ، و $\frac{3}{4}$ % مقابل الخدمة على المبالغ المنصرفة ، ويسدد على أقساط نصف سنوية ، تبدأ من مارس سنة ٢٠٠١ وتنتهي في مارس ٢٠٢٦ . وتبلغ قيمة القرض ١٤٠ مليون دولار .

أغراض الصندوق :

يتضح مما ورد في خطاب النوايا ، وكذلك في الاتفاقات التي تمت مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة التنمية الدولية ، أن هناك هدفين أساسيين للصندوق الاجتماعي هما :

(١) تخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي عن كاهل الطبقات محدودة الدخل .

(٢) إتاحة فرص عمالة لمقابلة البطالة المتزايدة ، وعلى الأخص الناتجة عن أزمة الخليج .

وفي مسدد تحقيق هذه الأهداف ، تم الاتفاق مع هيئة التنمية الدولية على تحديد مهمة الصندوق في اتخاذ إجراءات معينة يتم صرف أموال الصندوق بمقتضاها في ستة أغراض على الوجه التالي :

الخدمات المحلية (اشغال عامة) : وتشمل تنفيذ المشروعات التي تستوعب عمالة كبيرة ، منها تحسين الطرق ومياه الشرب وخدمات المجارى ، وكذلك إجراءات الصيانة وتطهير قنوات الري وصيانة المباني .
النقل العام : وذلك بغرض : العمل على توفير قطع الغيار .
وتصنيع وتجميع ٢٥٠ أتوبيسا ستجدد عن طريق شركة النصر .

تنمية المجتمعات : وتتضمن بعض الأنشطة الانتاجية ، الى جانب التنمية الاجتماعية :

أنشطة انتاجية : وتشمل تدبير رأس المال العامل اللازم للتدريب ، لتوفير المعدات في مجال الصناعات اليدوية وتوزيع المنتجات والتصنيع الغذائي .

التنمية الاجتماعية : وتشمل التمويل اللازم للخدمات الصحية والتعليمية ومراكز العناية الصحية للأطفال والتوعية الصحية ومكافحة الأمية .

تنمية المشروعات : وتشمل إتاحة الائتمان والمعونة الفنية والتدريب ، بغرض المساعدة في انشاء مشروعات جديدة والتوسع في الوحدات القائمة ، لتحقيق فرص عمالة جديدة .

تحقيق المرونة للعمالة : وتشمل انشاء وحدة فنية يكون عملها : بحث احتياجات اعادة تدريب العمال ، وتنفيذ البرامج اللازمة لتحقيق هذه المرونة ، وتقدير ما يحتاجه ذلك من معونة مالية ، واعادة التدريب وارشاد العمال وايجاد أماكن مناسبة لهم ، وغير ذلك من الاجراءات .

تنمية المؤسسات : وهدفها توفير المعلومات والبيانات ، عن

طريق توفير نظم الحاسبات الآلية التي تساعد على التعرف على التغيرات التي تطرأ على الأحوال المعيشية أو الاجتماعية ، مساعدة الصندوق على تحقيق أغراضه .

كما يشمل هذا البند القيام بالدراسات الخاصة بالموضوعات الاجتماعية الهامة مثل : وصول الدعم الى مستحقيه ، وتوفير الخدمات الأساسية للفئات المحدودة الدخل . وذلك بالإضافة الى تدريب العاملين في الصندوق .

هذا وقد نص الاتفاق مع هيئة التنمية الدولية على أنه من المتوقع انجاز هذه المشروعات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ .

اعتبارات عامة :

فيما يتعلق بدور الصندوق وأفاق عمله ، فإن ثمة اعتبارات يتعين أن توجه الجهود إليها ، وهذه الاعتبارات ينبغي أن تكون واضحة أمام كافة الوزارات والهيئات والجهات الأخرى التي ترتبط انشطتها أو بعض مشروعاتها بعمليات الصندوق . ذلك ان نجاح الصندوق الاجتماعى فى أداء دوره رهين بقدرته على التعامل مع معطيات وأهداف مرحلية ملموسة وقابلة للقياس ، وعلى مدى النجاح فى تحقيق تلك الأهداف تتوقف أمور كثيرة ، ربما كان انجاز برنامج الإصلاح ذاته ، والالتزام بجدوله الزمنى أبرزها وأخطرها .

وفى هذا الصدد ، فإن ثمة قضايا جوهرية تستوجب الاهتمام ، منها :

أولا : الصندوق كعنصر متكامل مع برنامج الإصلاح :

تتسم عمليات الصندوق بأنها ذات طبيعة اجتماعية بحكم الهدف الذى من أجله أنشئ الصندوق ، ولا ينفى هذا انها تعمل وفقا للقواعد الاقتصادية . وعنصر الاعانة فيها هو جزء من منهجية شاملة ، حيث يتعين أن توجه هذه العمليات فى اتجاه برنامج الإصلاح الذى تستهدف سياساته تحويل طاقات المجتمع غير المستغلة إلى طاقات منتجة . وهذه

القضية جوهرية وأساسية بحكم ان الصندوق جزء من برنامج إصلاحى متكامل ، وهى تعنى ضرورة التفرقة بين الصفة الاجتماعية لاهداف الصندوق ، والطبيعة الاقتصادية لبرامجه ومشروعاته .

ثانيا : الطبيعة المؤقتة والمعالجة للصندوق :

فالصندوق - من الناحية المؤسسية - هو ترتيب مؤقت لمدة أربع سنوات ، مع امكان امتداد عملياته لمرحلة تالية إذا دعت الحاجة . وأهدافه موجهة بشكل رئيسى لمواجهة مشكلات محددة ، فى الاجل القصير ، لامتناع آثارها السلبية على الفئات غير القادرة ، وذلك من خلال مجموعة متكاملة من البرامج التى تشمل : تأهيل العمالة الزائدة فى وحدات القطاع العام ، وتشجيع الصناعات الصغيرة ، واستيعاب قوة العمل الحالية والجديدة المتاحة فى مشروعات عامة مكثفة للعمالة ، أو مشروعات اقتصادية ذات اهداف اجتماعية .

هذه الطبيعة المؤقتة لعمليات الصندوق يترتب عليها نتيجتان : الأولى أن الصندوق بحاجة إلى الشروع فى تنفيذ عمليات عاجلة ، بحيث تتزامن مع التقدم فى تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى وتتناسق معها ، والثانية تتطلب الحذر من اغراءات التضخيم الإدارى لجهاز الصندوق ، والسعى لتركيز اهتمامه على التنسيق والتخطيط ومتابعة التنفيذ . ويتأتى ذلك بتوسيع نطاق المشاركة التنفيذية فى عمليات الصندوق ، لتمد إلى كافة خلايا المجتمع ومؤسساته الحكومية والأهلية .

ثالثا: الدور المحورى للصندوق فى تعبئة الموارد :

فإذا استطاع الصندوق ان يصبح نواة ومحورا لتعبئة الموارد المحلية والخارجية من أجل تحقيق اهدافه ، فانه يكون قد حقق فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى انجازا جليل الاثر . ويرتبط بهذا الدور ادراك أن نطاق عمل الصندوق واهتماماته يعتبر مكملا لانشطة وجهود أخرى قائمة وليس بديلا لها ، فهناك جهات تعمل فى مجالات اهتمام الصندوق ،

يتمين الحرص على دعم إمكاناتها وتكامل وتنسيق الجهود معها ، ومنها : بنك التنمية الصناعية ، وبنك ناصر الاجتماعي ، وصندوق التنمية المحلية ، وجهاز التعاون الانتاجي ، وأكاديمية البحث العلمي ، والهيئة العامة للتصنيع ، وشركة ضمان المشروعات الصغيرة .

رابعاً : عمليات الصندوق ليست بديلاً لتحمل تكلفة الإصلاح :

ذلك انه ليس صحيحاً ، كما أنه ليس مفيداً ايضاً ، ان يتولد احياء بأن بوسع الصندوق أن يدفع عن المجتمع كله « فأتورة » التكلفة الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي . فلإصلاح اعباءه وتضحياته ، والأفضل ان نعرفها ونتعايش معها ، وننطلق منها إلى تحقيق أهداف محددة دون محاولة لوضع فروض لا ظل لها على أرض الواقع .

خامساً : موارد الصندوق ترتبط بمعدلات أدائه :

فبقدر التقدم في انجاز مهام الصندوق ، يتعزز دوره في تعبئة الموارد المطلوبة للنهوض بتبعيات المراحل التالية . وجانب كبير مما تجمع للصندوق من موارد يدخل في إطار « التمهيدات » ، بمعنى ان اتاحتها تتوقف على توافر الحاجة اليها ، وعلى مدى التقدم في انجاز برامج الصندوق ، وتحقيق أهدافه وفق معايير ومقاييس فنية واقتصادية ، ومن ثم ، فان الاستفادة من هذه الموارد تتطلب وعياً بأهداف الصندوق واجراءات تنفيذ عملياته وإدراكاً لمدى الترابط بين هذه الأهداف ومجمل عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات ، برزت مجموعة من الآراء والاجتماعات يخلص أهمها فيما يأتي :

- ضرورة ان يكون للصندوق موارد أخرى علاوة على ما حدد بقرار إنشائه ، مع الاستفادة من جهود الجهات الأخرى القائمة في هذا

المجال ، كبنك ناصر الاجتماعي وبنك التنمية الصناعي وبنك الائتمان الزراعي .

- الاهتمام بعنصر الإدارة باعتبارها من أهم مؤشرات نجاح أى مشروع . وهذا أمر ينبغي مراعاته في تشكيل إدارة الصندوق .

- ان تقوم الدولة بإجراء الإصلاحات الواجبة في كل من مجالات الانتاج والتسويق ، على أن تأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية مثل : رعاية الملكية الخاصة ومنح الاحتكار وإيجاد نظام لإعانة البطالة ، والتركيز على أن يكون العلاج والدواء من خلال نظام للتأمين الصحي ، يسمح لأصحاب المعاشات بالاستفادة منه .

- ان يركز الصندوق على المشروعات الصغيرة التي تفتح أبواب العمل أمام الشباب ، وتسهيل الاقتراض الميسر .

وبناء على ما تقدم ، فإنه لكي يحقق الصندوق الاجتماعي للتنمية أهدافه بكفاءة وفعالية - يوصى بما يأتي :

أولاً : من الناحية التنظيمية :

* تحديد دور كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية والهيئات والمؤسسات القائمة ، التي ستشارك في تنفيذ مشروعات الصندوق ، حتى لا تتعثر المشروعات نتيجة للازدواج المتوقع في اتخاذ القرارات بينها .

* تحديد العلاقة بين الصندوق الاجتماعي للتنمية ووزارة التخطيط التي تقوم بوضع الأولويات في جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، حتى لا يحدث تضارب بين أولوياتها .

* مراعاة الالتزام بهيكل إداري محدود لجهاز الصندوق ، ينهض بهما دون تضخم في عدد أفراد .

ثانياً : من الناحية الوظيفية :

* ضرورة التفرقة بين الصفة الاجتماعية لأهداف الصندوق والطبيعة الاقتصادية لبرامجه ومشروعاته .

سياسة تطوير الجهاز المصرفى

تقوم التشريعات التى تحكم العمل المصرفى فى مصر ، على أساس : القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البنوك والائتمان ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى . وقد تناولت القانونين تعديلات مختلفة منذ صدورها ، ولعل أهم التعديلات ما تضمنها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ .

وقد كشف سير العمل المصرفى عن ثغرات جديدة فى التطبيق استوجبت تصويب الأوضاع ؛ باستحداث تعديلات تشريعية على قوانين البنوك والائتمان ، ليصدر بها قانون جديد ؛ يعمل على تثبيت استقلال البنك المركزى ، وهيئته على التطورات النقدية .

المبادئ العامة التى تحكم التغيير وفلسفته :

١ - من على صدور القانون الأساسى للبنوك والائتمان نحو ثلث قرن ، وهى فترة طويلة نسبياً بمعايير التطورات فى الأحوال الاقتصادية والمالية . وقد شهدت الفترة تغيرات جذرية فى البيئة الاقتصادية وفى العمل المصرفى والإشراف عليه فى مصر والخارج ، مما يبرر إعادة نظر شاملة بما يمكن الاقتصاد المصرى من انطلاقة جديدة .

٢ - ينشأ عن تعدد التعديلات التى تدخل على القوانين متاعب الاحالة إلى قوانين متعددة فى مسألة واحدة كما أن بعض التعديلات قد تتعارض مع بعض النصوص المستمرة فى القانون . وفى مثل هذه الأحوال يحسن بالنسبة للقوانين التى تعددت تعديلاتها ، مثل قانون البنوك والائتمان ، أن يصدر قانون متكامل جديد وليس تعديلات إضافية على بعض النصوص القائمة .

* الشروع فى تنفيذ عمليات عاجلة تتزامن مع التقدم فى تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى وتناسق معها .

* العمل على تركيز اتجاهات اتفاق الصندوق فى أولويات محدودة ، ليكتسب الاتفاق مزيداً من الفاعلية ، وفى هذا الإطار يمكن تحديد المهام الآتية :

- التصدى لمشكلة البطالة على المدى القصير ، بإعداد خطة لتمويل الصناعات الصغيرة ومنها الصناعات اليدوية ، وذلك فى إطار توجه الدولة لعلاج آثار البطالة على المستوى الاقتصادى القومى ككل .

- تنفيذ مشروعات عامة مكثفة للعمالة ، لاستيعاب أعداد كبيرة من الوافدين الجدد إلى سوق العمل .

- تعزيز نشاط إعادة التدريب على المستوى القومى ، لاستيعاب العائدين من الخارج من ناحية ، ولتلافى الآثار الاجتماعية السلبية للاستغناء عن نسبة معينة من العمالة من ناحية أخرى .

* توجيه العناية إلى مشروعات التنمية الاجتماعية ، بما يكلل دعم الخدمات الصحية والتعليمية ، والامتناع بالطفولة والأمومة فى نطاق الفئات المحدودة الدخل .

* النظر فى تطبيق نظام إعانة البطالة ، أسوة بما هو متبع فى كثير من الدول التى تأخذ بنظام السوق ، مع دراسة إمكان اقتصاره على فترة زمنية محددة على ضوء الموارد المتاحة للتمويل .

* توسيع نطاق المشاركة فى تنفيذ عمليات الصندوق ، بحيث تشمل كافة خلايا المجتمع من مؤسسات حكومية وأهلية على حد سواء .

* بحث إمكانات تدوير الأموال المتاحة للصندوق ، بحيث تستكمل بشكل مستمر عندما يتم صرفها ، إذ أنه من الضرورى مراعاة استمرارية أعمال الصندوق بالتحكم فى تمويل مشروعاته ، حتى لا يضطر إلى قطع جانب كبير من أعماله نتيجة التوسع فى الاتفاق ومحدودية العائد .

٢- تلخص المبادئ الأساسية التي يجب أن تحكم تعديلات قانون البنوك والائتمان أو تغييره فيما يأتي :

أ- الاتساق مع الفلسفة الاقتصادية العامة :

من الواجب أن تتسق التعديلات التشريعية مع السياسة العامة التي تسيّر عليها الدولة . وقد تعرضت الفلسفة الاقتصادية العامة لتغيرات أساسية بدأت بمرحلة التمهيد في أعقاب العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ ، واتسمت الستينات بالملكية العامة وإدارة الاقتصاد القومي عن طريق الأوامر المباشرة والتخطيط المركزي . وشهدت السبعينات بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي يعتمد بدرجة متزايدة على قوى السوق ويفسح مجالا متعاظما للقطاع الخاص .

وتؤكد التزام الدولة بسياسة التحرير الاقتصادي في الاتفاقات مع المؤسسات الدولية على برامج الإصلاح الاقتصادي . ومن ثم يجب أن تكون فلسفة التغيير متمشية مع سياسة التحرير الاقتصادي . وهذا يعني أن يكون إشراف الدولة وتوجيهها عن طريق المتغيرات الاقتصادية أساسا .

ب - عمومية القانون :

لا يجوز أن تكون صياغة التشريع في ظل أوضاع استثنائية ، إذ يجب أن تتبع من الأوضاع المعتادة المستقرة ، أما الأحوال الطارئة فتتم معالجتها بأحكام مؤقتة . والمشاهد أن التعديلات على القوانين المتعلقة بالبنوك دفع إليها مشاكل واجهت الاقتصاد المصري . ويخشى أن يخيم على التعديلات المقترحة جو المشكلات التي أثارها إفسار أحد البنوك . ولذا يحسن أن تتسم صياغة القانون بالمرونة حتى يستطيع مواجهة مثل هذه الظروف دون أن يخل ذلك بما يلزم من وضوح .

ج - استقلال البنك المركزي :

القاعدة أن البنك المركزي مسئول عن استقرار النقد المصري وعن كفاءة سلامة المراكز المالية للمنشآت المصرفية ، بما يطبقه من سياسات نقدية وأجراءات رقابية وتوجيهية للبنوك . وفي ظل سياسة التحرير

الاقتصادي ، يجب ألا تشغل البنك المركزي واجبات أخرى عن تحقيق واجبه الأساسي .

ويقتضى هذا : التأكيد على استقلال البنك المركزي في رسم السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة .

كما يقتضى حسن تنفيذ البنك المركزي لمسئوليته في توجيه السياسة النقدية وفي مراقبته المنشآت المصرفية - دعم القدرات الذاتية للبنك المركزي المصري بحيث يكون قادرا على إعمالها بكفاءة وبعالة وحزم .

ولاشك أن التأكيد على استقلال البنك المركزي ودعم قدراته يبرر الحاجة إلى إصدار تشريع جديد متكامل يتناول - عدا الإجراءات المتعلقة بالجهاز المصرفي التقليدي - تنظيم أعمال المؤسسات المصرفية غير التقليدية والمؤسسات المالية غير المصرفية وما إلى ذلك من الوسطاء الماليين ، التي يتطور نشاطها بشكل يحتمل أن يجعل لها دورا بارزا في التنمية الاقتصادية وفي تنمية سوق رأس المال .

ولهذا ينبغي إعداد قانون متكامل جديد يأخذ في صياغته التطورات في أسواق النقد والائتمان ويتسق مع الفلسفة التي يتجه لاعتمادها الاقتصاد المصري .

ملحوظات على التعديلات المقترحة :

بالرغم من أنه لا تبدو هناك عجلة لتبني تعديلات جزئية ، فإنه إذا تعذر إصدار قانون جديد شامل في القريب العاجل ، فإن بعض التعديلات المقترحة تعتبر ، بعد مناقشتها نقاشا مستفيضا ، أمرا مرغوبا فيه .

وفي مناقشة المواد المقدمة بالتعديلات المقترحة ، لن يكون هناك ، على وجه العموم ، تعرض للصياغة القانونية ، كما تقتصر الملاحظات على الموضوعات الجوهرية التي ينبغي التعرض لها .

١- التعديلات المقترحة على القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ :

وبجملها مشروع قانون التعديل فى مادتين : الاولى تتضمن اقتراح اضافة ثلاث مواد جديدة للقانون ، والمادة الثانية تقدم نصوحا معدلة لعشر مواد من القانون .

١- مواد جديدة مقترحة :

المادة (١٩) مكرر : النص المقترح :

« يجوز لحافظ البنك المركزى التصريح للبنوك الأجنبية التى ليس لها فروع فى جمهورية مصر العربية بفتح مكاتب تمثيل يقتصر هدفها على دراسة الاسواق وامكانيات الاستثمار ويحظر على هذه المكاتب ممارسة أى نشاط مصرفى أو تجارى » .

والنص المقترح يسد فراغا فى القوانين المصرفية الحالية التى لم تتعرض لمكاتب تمثيل البنوك الأجنبية ، ولا ملحوظات عليه .

المادة (٢٠) مكرر : النص المقترح :

« يجوز لمجلس ادارة البنك المركزى المصرى فى احوال تعرض أحد البنوك لمشاكل مالية تؤثر على مركزه المالى وعلى مصالح المودعين لديه ، دعوة مساهمى البنك لتوفير موارد مالية اضافية فى صورة زيادة فى رأس المال أو لايداع أموال مساندة لدى البنك بالشروط وخلال المدة التى يحددها مجلس ادارة البنك المركزى المصرى .

فإذا انقضت المدة المشار اليها دون التنفيذ فعلى لهذه الدعوة يكون لمجلس ادارة البنك المركزى المصرى اما تقرير الزيادة التى يراها فى رأسمال البنك وطرحها للاكتتاب العام بالاجراءات والشروط التى يقررها أو اصدار قرار بادمج البنك فى آخر أو تصفيته ، على أن يتضمن هذا القرار اجراءات الادماج أو التصفية وقواعد تنفيذها » .

والمشروع يزيد من مسئوليات البنك المركزى عن سلامة البنوك كل على حدة ، ويورد لأول مرة احتمالات تصفية البنوك التى تتعرض لمشكلات ، وتحمل أصحابها وادائها خسائر معاملاتهم .

ويحتاج الأمر إلى تحديد للمقصود بعبارة « تعرض أحد البنوك

لمشاكل مالية تؤثر على مركزه المالى وعلى مصالح المودعين لديه » التى وردت فى الفقرة الأولى من المادة المقترحة وذلك باستبدالها بعبارة أكثر تحديدا . فتكون الفقرة الأولى كلها على الوجه الآتى :

« يجوز لمجلس ادارة البنك المركزى المصرى فى احوال تعرض أحد البنوك لمشكلات مالية جسيمة تهدد سلامة أموال المودعين لديه ، دعوة مساهمى البنك لتوفير موارد مالية اضافية فى صورة زيادة فى رأس المال أو لايداع أموال مساندة لدى البنك بالشروط وخلال المدة التى يحددها مجلس ادارة البنك المركزى المصرى » .

وبالنسبة للفقرة الثانية ، فهناك شبهة عدم دستورية الاجراء المقترح بالنسبة للشركات المصرفية من القطاع الخاص ، فان قرار البنك المركزى بادمج بنك فى بنك للقطاع الخاص قد يعنى تحميل الاخير بخسائر البنك الاول وهو ما قد يكون بمثابة تأميم جديد أو مصادرة .

كما أن قيام البنك المركزى بطرح أسهم زيادة رأسمال أحد البنوك يبدو فيه خروج عن الحدود القانونية ، فضلا عن أن ذلك يعرض البنك المركزى لأوضاع ضارة به إذا لم يسفر الاكتتاب العام عن تغطيته للزيادة المطلوبة فى رأس المال .

ولتفادى ذلك يقترح تعديل الفقرة الثانية إلى :

« فإذا انقضت المدة المشار اليها دون التنفيذ فعلى لهذه الدعوة يكون لمجلس ادارة البنك المركزى حل مجلس الادارة وتعيين مفوض مؤقت لاتخاذ الاجراءات التى يتطلبها اصلاح أوضاع البنك بما فى ذلك تصفيته إذا لزم الأمر » .

وعلى ذلك يوصى المجلس بأن يكون التعديل المقترح على الوجه التالى :

« يجوز لمجلس ادارة البنك المركزى المصرى فى احوال تعرض أحد البنوك لمشكلات مالية جسيمة تهدد سلامة أموال المودعين لديه ، دعوة مساهمى البنك لتوفير موارد مالية اضافية فى صورة زيادة فى رأس

الهيئة المصرفية وتطبيقاتها ، ويدعم المنافسة الصحية بين أعضائه ، وخاصة في الاتجاه الحالي نحو التحرر الاقتصادي وإعمال قوى السوق . وتعتبر تقوية اتحاد البنوك مسألة ضرورية مما يدعم المطالبة بضرورة أن تتضمن التعديلات المقترحة تعديل المادة ٣١ من القانون بالنص على : اكساب اتحاد البنوك الشخصية الاعتبارية المستقلة بما يعنى الاتحاد من التكوين تحت مظلة قانون الجمعيات واشراف وزارة الشئون الاجتماعية .

وفى ظل اتحاد قوى مستقل للبنوك يمكن إعادة النظر فى قضية تأمين الودائع وأيضا فى موضوع انشاء معهد للدراسات المصرفية . ولايحتاج موضوع انشاء معهد للدراسات المصرفية الى النص عليه فى قانون البنوك والائتمان . ويمكن للاتحاد أو لاي بنك أو مؤسسة مهتمة إنشاء معهد للتدريب .

أما بالنسبة لصندوق التأمين على الودائع فالأمر فعلا يحتاج إلى النص الواضح بشأنه ، مع الاسراع بإنشائه . كما أن أوضاع الصندوق تحتاج إلى قانون مستقل يحدد شكل الصندوق ورأسماله ورسوم الاشتراك فيه ، وهل يكون اختياريا أم اجباريا ، وقواعد عمل الصندوق والجهان الذى يخدم أهدافه وأوجه استثمار أمواله ، وغيرها . وإلى أن يصدر قانون خاص يمكن فى المرحلة الملحة الحالية تقنين انشاء الصندوق على النحو المقترح فى المادة ٣١ مكرر ، وذلك بأن يكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة بمشاركة البنوك واتحادها تحت اشراف البنك المركزى .

وبالنظر إلى ماينتظر من ضخامة أعباء المرحلة الحالية ، فقد يدعو الأمر إلى مشاركة الدولة فى أموال الصندوق اقتداء بما اتبعته بعض البلاد فى مواجهتها العاجلة لمواقف متسعة ، وخاصة حفاظا على مصالح المودعين وثقتهم فى الأجهزة التى تعمل تحت اشراف من الدولة وقوانينها .

وبذلك يمكن أن تقرأ المادة ٣١ مكرر كما يأتى :

المال أو بإيداع أموال مساندة لدى البنك بالشروط وخلال المدة التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى المصرى . فإذا انقضت المدة المشار إليها دون التنفيذ الفعلى لهذه الدعوة يكون لمجلس إدارة البنك المركزى حل مجلس الإدارة وتعيين مفوض مؤقت لاتخاذ الاجراءات التى يتطلبها اصلاح أوضاع البنك بما فى ذلك تصفيته إذا لزم الأمر » .

المادة (٣١) مكرر : النص المقترح :

« ينشأ صندوق للتأمين على الودائع لدى البنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزى المصرى ، تكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ، ويخضع لاشراف البنك المركزى المصرى ويكون الغرض منه التأمين على وداائع عملاء البنوك المشار إليها .

ويضع مجلس إدارة البنك المركزى المصرى نظام هذا الصندوق متضمنا كيفية ادارته وأسلوب الصرف منه وبيان العقوبات التى توقع على المخالفين للنظام وذلك كله بما يتماشى مع طبيعة الصندوق واختصاصاته ، دون التقيد بالنظم والقواعد المعمول بها فى الحكومة والقطاع العام .

كما ينشأ بالبنك المركزى المصرى معهد لتدريب العاملين بالجهان المصرفى تكون له الشخصية الاعتبارية ، ويضع مجلس إدارة البنك المركزى المصرى جميع الشروط والأوضاع المتعلقة بإدارة المعهد وتنظم العمل به ، وذلك بما يتماشى مع طبيعته واختصاصاته ، مع عدم التقيد بكافة النظم والقواعد المعمول بها فى الحكومة والقطاع العام » .

وتتعلق هذه المادة بمؤسستين مطلوبتين فعلا ، ولو أنه لايتبدو هناك ضرورة ، بل قد يكون من الأنسب ألا يضطلع البنك المركزى بمسؤوليات مباشرة عن هذين النشاطين .

وهنا تجدر الإشارة الى أن مشروع القانون المعروض لم يتناول تعديل أحكام المادة ٣١ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والتى تتعلق بتكوين اتحاد البنوك . وهذا الاتحاد هو تجمع يعمل على رفع مستوى

« ينشأ صندوق للتأمين على الودائع لدى البنوك تكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة وبمساهمة من البنوك ذاتها كما يجوز أن تسهم الدولة في رأسماله . ويخضع الصندوق لإشراف البنك المركزي المصري ويكون الغرض منه التأمين على ودائع عملاء البنوك التي تسهم فيه . وإلى أن يصدر قانون خاص بتنظيم صندوق تأمين الودائع لدى البنوك ، يضع مجلس إدارة البنك المركزي المصري نظام هذا الصندوق متضمنا رأسماله وأسلوب ورسوم المشاركة فيه وقواعد عمل الصندوق وأوجه استثمار أمواله وأسلوب الصرف منه وذلك كله بما يتماشى مع طبيعة الصندوق واختصاصاته ، دون التقيد بالنظم والقواعد المعمول بها في الحكومة والقطاع العام » .

٢ - تعديلات في مواد قائمة :

تتناول التعديلات المقترحة ١١ مادة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

وتعرض التعديلات في عموميتها الى ما يأتى :

- نقل السلطة المبينة في القانون الحالى لوزير الاقتصاد الى محافظ البنك المركزي ، وذلك بالنسبة للاعتراض على مسئولى البنوك أو الاستثناء من حدود أو فى الاستئذان فى رفع الدعوى العمومية فى الجرائم الخاصة بهذا القانون أو حتى فى الرجوع الى الوزير فى ابواب التصرف فى حصيلة الرسم السنوى على البنوك . وجاء ذلك فى التعديلات المقترحة للمواد (٢٤) مكرر ، (٣٦) ، (٣٩) (د) والمادة (٦٥) . وبالنسبة للمادة (٢٥) اضيف حق للمحافظ فى اعتراض لم يكن واردا من قبل بالنسبة لمراقبى حسابات البنوك .

وهذه التعديلات كلها فى الاتجاه الى استقلال البنك المركزى بعمله ودعم سلطاته الرقابية ، وبالنسبة للقرارات الخاصة بالاعتراض على مسئولى البنوك بما فى ذلك مراقبى الحسابات فان فى صدورهما من مجلس ادارة البنك المركزى ما يدعم موضوعيتها بدلا من النص المقترح بصورهما من المحافظ .

- امتداد اعتراض البنك المركزى الى مسئولين لم يسبق أن تعرض لهم القانون بشكل مباشر وهم المديرون العامون المسئولون ومراقبو الحسابات .

- تكثيف اجراءات المتابعة والرقابة على اعمال البنوك وعلى سلامة أوضاعها عن طريق مراقبى حسابات البنوك من ناحية وعن طريق تأكيد كفاية رؤوس أموالها وحقوق الملكية فيها ، وامتداد التهديد بحل مجلس الادارة وتعيين مفوض الى الأحوال التي يتبين فيها عجز مجلس الادارة عن مباشرة مسئولياته .

- زيادة الرسوم السنوية والعقوبات المالية على مخالفات نسبتي الاحتياطى والسيولة بالاضافة الى تشديد العقوبات بإمكان الالتجاء الى اجراءات اضافية أخرى تصل الى حل مجلس الادارة وتعيين مفوض .

- تأكيد الاتجاهات الأخيرة نحو ترك مزيد من الحريات للبنوك فى مباشرة نشاطها فيما يختص بتحديد أسعار الفوائد الدائنة والمدينة التي تطبقها ، وكذلك فى التسوية فى المعاملة بين عملاء البنوك من القطاع الخاص والعملاء من شركات القطاع العام فيما يتعلق بحدود ما يمكن منحه لكل منهم بالنسبة للموارد الذاتية للبنك .

وفيما يلى المواد التي تناولتها التعديلات المقترحة :

المادة (٢١) النص المقترح :

« يتم التسجيل فى سجل خاص يعد لذلك فى البنك المركزى المصرى وفقا للشروط الآتية :

١ - أن يتخذ البنك شكل الشركة المساهمة المصرية ، وأن تكون أسهمه جميعها اسمية أو أن يكون شخصا اعتباريا عاما صدر باتشائه قانون ومن بين أغراضه القيام بأعمال البنوك ، أو أن يكون فرعا لبنك أجنبى يزاول نشاطه وفقا للقواعد والشروط التي يضعها مجلس ادارة البنك المركزى المصرى .

وباستثناء البنوك المنشأة بقوانين خاصة ولمسروع البنوك

وبينما لا ملحوظة على اعتماد النظام الاساسى إلا أنه بالنسبة لاتفاقيات الادارة فقد جاءت بصورة عامة يحسن تقييدها بحيث يكون اعتماد البنك المركزى قاصراً على أى اتفاق « من شأنه تولية الادارة إلى جهة أخرى » .

وعلى ذلك يوصى المجلس بأن يكون التعديل المقترح على الوجه التالى :
« باستثناء البنوك المنشأة بقوانين خاصة وفروع البنوك الأجنبية يتم التسجيل فى سجل خاص يعد لذلك فى البنك المركزى المصرى وفقاً للشروط الآتية :

أ - أن يتخذ البنك شكل الشركة المساهمة المصرية ، وأن تكون أسهمه جميعها اسمية أو أن يكون شخصاً اعتبارياً عاماً صدر بإنشائه قانون ومن بين أغراضه القيام بأعمال البنوك ، أو أن يكون فرعاً لبنك أجنبى يزاول نشاطه وفقاً للقواعد والشروط التى يضعها مجلس ادارة البنك المركزى المصرى .

ب - ألا يقل رأسمال البنك المرخص به والمدفوع عن الصود التى يقررها مجلس ادارة البنك المركزى المصرى ، ويجوز سداد رأس المال كلياً أو جزئياً بالمعادل من العملات الحرة .

وبالنسبة لفروع البنوك الأجنبية فيجب ألا يقل المال المخصص لنشاطها فى مصر عن الحد الذى يقرره مجلس ادارة البنك المركزى المصرى .

ج - أن يعتمد البنك المركزى المصرى النظام الاساسى للبنك وكذا أى اتفاق من شأنه تولية الادارة الى جهة أخرى » .

المادة (٢٤) مكرر : النص المقترح :

« يجب اخطار محافظ البنك المركزى المصرى بالقرارات التى تصدر بتعيين أعضاء مجالس الادارة ومديرى عموم البنوك ومن فى حكمهم وكافة البيانات المتعلقة بهم وفقاً للنموذج الذى يضعه البنك المركزى المصرى ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرارات المشار إليها ، ولا يكون تعيين هؤلاء نهائياً الا بعد انقضاء ستين يوماً من تاريخ

الأجنبية ، يتعين الا تقل نسبة مساهمة رأس المال المحلى المملوك لمصريين عن ٥١ ٪ من رأس المال فى جميع الأحوال .

ب - ألا يقل رأسمال البنك المرخص به والمدفوع عن الحدود التى يقررها مجلس ادارة البنك المركزى المصرى ، ويجوز سداد رأس المال كلياً أو جزئياً بالمعادل من العملات الحرة .

وبالنسبة لفروع البنوك الأجنبية فيجب ألا يقل المال المخصص لنشاطها فى مصر عن الحد الذى يقرره مجلس ادارة البنك المركزى المصرى .

ج - أن يعتمد البنك المركزى المصرى النظام الاساسى للبنك وكذا أى اتفاق يتعلق بأسلوب ادارة البنك .

د - أن يوافق مجلس ادارة البنك المركزى المصرى على تسجيل البنك . وعلى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى فى تاريخ العمل بهذا القانون توفيراً أو ضاعها طبقاً لأحكام هذه المادة ، وذلك خلال خمس سنوات تبدأ من تاريخ صدور قرار مجلس ادارة البنك المركزى المصرى بتقرير الحدود سالف الإشارة إليها » .

والتعديلات المقترحة جاءت لسد الفراغ القائم بعد تعديل قانون الاستثمار وحذف منه المواد المتعلقة ببنوك لا يملك أسهمها مصريون بالكامل وكذا بفروع البنوك الأجنبية .

وبينما كان قانون الاستثمار يقصر التعامل بالعملة المصرية بالنسبة للبنوك التى تنشأ فى ظله على تلك التى لا تقل الملكية المصرية فيها عن ٥١ ٪ ، فإن التعديل المقترح وضع هذا الحد كشرط عام للبنوك التى تتخذ شكل شركة مساهمة مصرية . وفى هذا الشأن تلزم الإشارة الى جولة اوجواء التى تطالب بتحرير التجارة والخدمات . وهو ما قد يشير بأفضلية حذف النص على نسبة رأس المال المملوك لمصريين فى القانون .

وتعرض الفقرة (ج) فى المادة المعدلة إلى اعتماد البنك المركزى للنظام الاساسى للبنك ، وكذلك أى اتفاق يتعلق بأسلوب ادارة البنك .

لأعمال البنوك وفقا للنموذج الذى يضعه البنك المركزى وذلك خلال ثلاثين يوما من صدور القرارات المشار اليها .

ويجوز لمجلس ادارة البنك المركزى طلب استبعاد أى من أعضاء مجالس الادارة أو المديرين المسئولين عن الادارة العامة للبنوك متى اقتنع بأن استمراره فى موقعه فيه إضرار بصالح البنك أو بالصالح العام . ويكون قرار المجلس فى هذا الشأن نهائيا .

المادة (٢٥) : النص المقترح :

« يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للحسابات ، ولا يجوز للمراقب الواحد أن يراجع حسابات أكثر من بنكين فى وقت واحد . وتلتزم البنوك بإخطار البنك المركزى المصرى بأسماء مراقبى الحسابات المرشحين للتعين وذلك قبل صدور قرارات تعيينهم بثلاثين يوما على الأقل .

ولحافظ البنك المركزى المصرى الاعتراض على أى من مراقبى الحسابات وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار المشار اليه ، وفى حالة الاعتراض يعتبر الترشيح كأن لم يكن .

ويحظر على البنوك اعطاء قروض أو تسهيلات ائتمانية أو ضمانات من أى نوع لمراقبى حساباتها أو لأى منشأة يكون هؤلاء المراقبين شركاء فيها أو أعضاء فى مجالس ادارتها وذلك بصفتهم الشخصية .

وفى ظل الاتجاه إلى التحقق من سلامة البنوك من ناحية وتدعيم مهنة المحاسبة والمراجعة من جهة أخرى ، فإن امتداد حق اعتراض هيئة الرقابة المصرفية أو البنك المركزى إلى مراقبى الحسابات هو خطوة قوية فى الاتجاه السليم ، ويجعل كثير من التشريعات الاجنبية للبنك المركزى أو لهيئة الرقابة المصرفية الكلمة الاخيرة فى اختيار مراقبى حسابات البنوك . وفى تشريعات حديثة استخدم البنك المركزى مراقبى الحسابات فى التحقق من تطبيق قراراته فى البنوك المعنية ، وأيضا للتصديق على البيانات التى تلتزم البنوك بموافاة البنك المركزى بها .

استلام البنك المركزى الإخطار المشار اليه مستوفيا كافة البيانات دون ابلاغ البنك اعتراض محافظ البنك المركزى المصرى على هذا التعيين . وفى حالة الاعتراض يعتبر التعيين كأن لم يكن .

ولحافظ البنك المركزى المصرى ابداء الاعتراض المشار اليه بالنسبة لمديرى عموم البنوك الحاليين ومن فى حكمهم ، وذلك خلال تسعين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

وبجانب التصحيح الذى أشير اليه سابقا من حلول المحافظ محل وزير الاقتصاد فى الاعتراض ، فإن الاخطار والاعتراض امتد ليشمل مديرى عموم البنوك ومن فى حكمهم بالإضافة إلى الوضع الحالى الذى يقتصر على مراجعة أعضاء مجالس ادارات البنوك .

والإضافة هامة ، إذ أن مراجعة صلاحية المديرين العاملين المسئولين يمكن أن تكون أكثر أهمية من مراجعة صلاحية أعضاء مجلس الادارة . وتشترك كثير من التشريعات فى الخارج فى النص على هذه المراجعة بل وتجعل منها مراجعة مستمرة ، ولم يكتف التشريع فى مثل هذه الاحوال بالارتكان على التوجيه الأدبى الذى تتمتع به هيئات الرقابة المصرفية فى البلاد المتقدمة .

والتعديل المقترح يورد عبارة مطاطة وهى : « للمديرين العاملين أو من فى حكمهم » ويلزم تحديد مدلولها بدقة أكثر على أساس من المسئولية عن الادارة العامة لأعمال البنك . كما أن مراجعة المسئولين فى البنوك واستمرار صلاحيتهم هى عملية مستمرة وليست فقط عند بدء التعيين . وإعمال هذه الملحوظة يمكن أيضا أن يلغى الحاجة إلى تحديد مهلة للاعتراض ، ولا شك أن النص عليها كما هو مقترح يعنى أن يمر المسئولون عن البنوك العاملة فى مصر بتسعين يوما عصبية مع ما لذلك من أثر على أعمالهم .

ولذلك يقترح تعديل النص إلى ما يأتى :

« يجب إخطار البنك المركزى بالقرارات التى تصدر بتعيين أعضاء مجالس الادارة والمديرين المسئولين عن الادارة العامة

١ - مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في البنك .

ب - مدى كفاية المخصصات لمقابلة أى نقص فى قيم الأصول وكذا أية التزامات قد تقع على عاتق البنك مع تحديد قدر العجز فى المخصصات ان وجد .

ولجلس ادارة البنك المركزى المصرى أن يصدر قرارا خلال شهر من تاريخ اخطار المحافظ بالتقرير المشار اليه بعدم توزيع أرباح على مساهمى البنك إذا ما تبين وجود نقص فى قيم أصول البنك بشكل يخل بسلامة مركزه المالى » .

ولا ملحوظات على التعديل وعلى الحاجة اليه للتحقق من سلامة المركز المالى للبنك وكفاية مخصصاته ونظمه قبل أن تقرر الجمعية العامة توزيعات الأرباح ، الا أن النص المقترح يعنى أن المراقب يجب أن يتم مراجعته وتقريره فى أقل من أربعة أشهر بعد نهاية السنة المالية فى ضوء الالتزام بمعد الجمعية العامة للمساهمين فى مدة أقصاها ستة أشهر من انتهاء السنة المالية . وهذا يكاد أن يكون متعذرا ويستوجب تعديل المدة المتاحة للمراقب لتسليم تقريره إلى البنك المركزى . ومن الناحية العملية قد يتمثل الحل فى أن يكون تنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الأرباح رهنا بعدم اعتراض البنك المركزى .

المادة (٣٦) : النص المقترح :

« تلتزم البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال بأداء رسم سنوى يحتسب بواقع خمسة وسبعين قرشا عن كل عشرة آلاف جنيه من اجمالى المركز الشهري فى آخر ديسمبر من كل عام . ويكون هذا الرسم بالنسبة للبنوك الأخرى بواقع خمسين قرشا عن كل عشرين ألف جنيه من اجمالى المركز الشهري فى آخر ديسمبر من كل عام .

ويجب أداء هذا الرسم إلى البنك المركزى المصرى خلال شهر يناير من كل عام وذلك عن السنة السابقة ، وفى حالة التأخير فى السداد تستحق فائدة تحتسب على أساس سعر الخصم المعلن من البنك المركزى المصرى .

وهنا أيضا تكون التوصية بأن يوكل الاعتراض على المراقب إلى مجلس ادارة البنك المركزى ، مع حذف النص على عدم جواز مراجعة المراقب الواحد لحسابات أكثر من بنكين فى وقت واحد .

وعلى ذلك يوصى المجلس بأن يكون التعديل المقترح على الوجه التالى :

« يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للحسابات . وتلتزم البنوك بإخطار البنك المركزى المصرى باسماء مراقبى الحسابات المرشحين للتعين وذلك قبل صدور قرارات تعيينهم بثلاثين يوما على الأقل . ولجلس ادارة البنك المركزى المصرى الاعتراض على أى من مراقبى الحسابات وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار المشار اليه ، وفى حالة الاعتراض يعتبر الترشيح كأن لم يكن .

ويحظر على البنوك اعطاء قروض أو تسهيلات ائتمانية أو ضمانات من أى نوع لمراقبى حساباتها أو لأى منشأة يكون هؤلاء المراقبين شركاء فيها أو أعضاء فى مجالس ادارتها وذلك بصفتهم الشخصية » .

المادة (٣٦) : النص المقترح :

« على مراقب الحسابات أن يخطر البنك كتابة بأى نقص أو خطأ أو بآية مخالفة تستوجب الاعتراض عليها مع التزام المراقب فى ذات الوقت بإخطار البنك المركزى المصرى بذلك .

ويجب أن يتضمن التقرير السنوى الذى يعده المراقب بيان الوسائل التى توصل بها للتحقق من وجود الأصول وطرق تقويمها وكيفية تقدير التعهدات القائمة .

وعلى المراقب أن يوضح فى التقرير أيضا ما إذا كانت العمليات التى قام بمراجعتها تخالف أى حكم من أحكام هذا القانون أو اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له من عدمه ، وعليه أن يرسل إلى البنك المركزى المصرى قبل انعقاد الجمعية العامة بشهرين على الأقل صورة من هذا التقرير مصحوبة بنسخة من القوائم المالية مع ابداء رأيه فيما يأتى :

وتودع حصيلة هذا الرسم فى حساب خاص يتم الاتفاق منه فى الأغراض التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى المصرى .

ولا ملحوظات على هذه المادة التى تتعلق بجباية الرسم السنوى من البنوك على أساس يختلف عما ورد فى قانون البنوك والائتمان فى صورته الأصلية . والرسم على هذا النحو مقصود به مقابلة تكلفة الرقابة والإشراف على البنوك ، وبذلك لا يوجد ما يستحق تحديده من أغراض للاتفاق منه ، والملائم أن يذكر الغرض صراحة بالنص على أن تودع الحصيلة فى الحساب الخاص بالرقابة على البنوك الذى وردت الإشارة إليه فى مواد أخرى من القانون .

المادة (٣٧) : النص المقترح :

« يضع مجلس إدارة البنك المركزى قواعد عامة للرقابة والإشراف على البنوك طبقاً لأحكام هذا القانون تتناول بوجه خاص تنظيم المسائل الآتية :

أ - الطريقة التى تتبع فى تقدير الأنواع المختلفة لأصول البنك .
ب - تحديد النسب الواجب مراعاتها بين مكونات بنود المركز المالى وكذا بين قيمة السلف والقيمة التسليفية للضمان وتحديد نوع الضمان وكذا تحديد آجال الاستحقاق .

ج - وضع معايير بشأن كفاية حقوق الملكية لدى كل بنك من خلال تحديد نسبتها إلى عناصر الأصول أو إلى عناصر الالتزامات ، وذلك مع عدم الإخلال بالحد الأدنى المقرر لرأس المال .

د - تعيين البيانات الواجب نشرها وكيفية النشر .

وأهم ما تدخله التعديلات المقترحة يتعلق بمزيد من التحديد للمسائل التى تنظمها القواعد العامة للرقابة والإشراف من حيث تحديد النسب الواجب مراعاتها بين مكونات المركز المالى والنص على معايير حقوق الملكية وكفاية رأس المال .

والتعديل الهام الآخر هو حذف الفقرة فى المادة - كما هى حالياً - التى تترك لمجلس إدارة البنك المركزى المصرى تحديد الحدود القصوى

لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة وفوائد التأخير ، وهو اتجاه محمود تمثل فعلاً فيما سبق أن قرره البنك المركزى من فترة قصيرة بترك تحديد أسعار الفائدة للبنوك ذاتها ، ولا ملحوظات .

المادة (٣٧) مكرر : النص المقترح :

« يحظر على أى بنك منح العميل الواحد تسهيلات ائتمانية من أى نوع تتجاوز فى مجموعها ٢٥ ٪ من رأس المال المدفوع للبنك واحتياطياته ، ويستثنى من هذا الحظر التسهيلات الممنوحة إلى الجهات الحكومية ، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزى المصرى المدة التى يجب على البنوك تصفية التجاوزات الزائدة عن الحد المشار إليه خلالها وذلك بالنسبة للجهات التى كانت مستثناة من الحد المذكور .

والنص المقترح يقصر الاستثناء من الحظر على التسهيلات المقدمة للجهات الحكومية ، بينما يُدخل النص الحالى فى الاستثناء - التسهيلات للهيئات العامة وشركات القطاع العام ، ويسير النص المقترح فى الاتجاه الحالى لتوحيد المعاملة بين القطاعين العام والخاص ، ولا ملحوظات .

المادة (٣٩) بند (د) : النص المقترح :

« (د) امتلاك أسهم الشركات المساهمة بما تزيد قيمته على ٢٥ ٪ من رأس المال المصدر للشركة وبشرط ألا تتجاوز القيمة الاسمية للأسهم التى يملكها البنك فى هذه الشركات مقدار رأسماله المصدر واحتياطياته .

ويجوز لمجلس إدارة البنك المركزى المصرى زيادة الحدين المذكورين عند الاقتضاء .

والتعديل هو فى اتباع قاعدة رأس المال المصدر بالنسبة للشركة ، ورأس المال المصدر والاحتياطيات بالنسبة للبنك ، وهو ما يعنى بعض التيسير وخاصة بالنسبة لما يجرى حالياً من تساويات بين البنوك ومدينها وتحويل أجزاء من المديونية إلى أسهم .

المادة (٤٢) : النص المقترح :

« إذا خالف البنك قرارات مجلس إدارة البنك المركزي المصرى الصادرة تنفيذا لاحكام الفقرة (١) من المادة (٤٠) أو الفقرة الأولى من المادة (٤١) جاز لمجلس إدارة البنك المركزي المصرى أن يقرر خصم مبلغ من رصيد البنك لا يجاوز نسبة من قيمة العجز في نسبة السيولة أو في الرصيد الدائن المشار اليه في المادة (٤١) تعادل مئتي سعر البنك المركزي المصرى للاقراض والخصم عن الفترة التي حدث فيها العجز ، ويضاف هذا المبلغ إلى الحساب الخاص بالرسوم التي تحصل من البنوك . وإذا جاوز العجز ٥ ٪ مما يجب أن يكون عليه الرصيد أو إذا استمر العجز لمدة تجاوز شهرا ، جاز لمجلس إدارة البنك المركزي المصرى أن يتخذ أيا من الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٦٠) مكرر وذلك بالإضافة الى الجزء المالى المنصوص عليه في الفقرة السابقة . ويتمتع على البنك أن يقدم للبنك المركزي البيانات الخاصة بتطبيق هذه المادة على النماذج التي يعدها لهذا الشأن وفي المواعيد التي يحددها » .

وقد سبقت الإشارة الى الاتجاه في التعديلات المقترحة إلى زيادة الرسوم والجزاءات المالية التي تطبق على مخالفات نسبتي الاحتياطي والسيولة . ولا ملحوظات على هذا الرفع في قيمة الجزء المالى إلى الضعف تقريبا . وهو جزء يبدو رادعا في حالة مخالفة نسبتي الاحتياطي والسيولة في حد ذاتها ، بمعنى ألا يكون ذلك راجعا لخلل في المركز المالى للبنك بما يؤثر على سلامته وهو ما يمكن اتخاذ اجراءات بصددته تصل إلى التصفية . وعلى ذلك لا يبدو هناك حاجة للإشارة إلى اجراءات تصل إلى حدود استثنائية بالنسبة لتجاوزات العجز في أى من النسبتين أو في مدة استمرار العجز ، ويكفى في ذلك استمرار الفقرة الثانية من المادة (٤٢) كما هي عليه حاليا مع تعديل صغير بحيث تقرأ : وإذا جاوز العجز ٥ ٪ مما يجب أن يكون عليه الرصيد أو إذا استمر العجز لمدة تجاوز شهرا جاز لمجلس إدارة البنك

المركزي أن يفرض على البنك عدم اعطاء قروض جديدة حتى يتم استيفاء النقص ، وذلك بالإضافة إلى الجزء المالى المنصوص عليه في الفقرة السابقة » .

المادة (٦٠) مكرر بند (ز) : النص المقترح :

« (ز) حل مجلس الادارة وتعيين مفوض لادارة البنك للمدة التي يحددها مجلس ادارة البنك المركزي المصرى . ويعرض المفوض خلال هذه المدة الامر على الجمعية العامة للبنك لاختيار مجلس ادارة جديد .

ويجوز لمجلس ادارة البنك المركزي المصرى مد المدة المشار اليها لمدة أو لمدد أخرى .

كما يجوز لمجلس ادارة البنك المركزي المصرى اتخاذ هذا الاجراء إذا ما تبين عدم مقدرة مجلس ادارة البنك على مباشرة مسئولياته واختصاصاته بما يؤثر على سلامة المركز المالى للبنك ومصلحة المودعين » .

ويتناول التعديل أولا : أوضاع المفوض لادارة البنك المخالف ، فبدلا من أن يكون تعيينه « مؤقتا » يكون التعيين للمد التي يحددها أو يحددها مجلس ادارة البنك المركزي وفي هذا إحكام للنص . ولا ملحوظات .

أما التعديل الهام فهو : ما أقحم على هذا البند (ز) من المادة ٦٠ في الفقرة الثالثة في المشروع المقدم والتي تجيز لمجلس ادارة البنك المركزي حل مجلس البنك وتعيين مفوض اذا تبين عدم مقدرة المجلس على مباشرة مسئولياته واختصاصاته بما يؤثر على سلامة المركز المالى للبنك ومصلحة المودعين .

والفقرة تستخدم عبارات مرنة في الحكم على عدم مقدرة مجلس ادارة البنك على مباشرة مسئولياته ، وخاصة أن ذلك ليس متعلقا بمخالفات محددة لقرارات البنك المركزي أو لاحكام القانون وهو ما تنص عليه المادة (٦٠) مكرر أصلا ، وهو ما يتطلب معالجته بحرص شديد .

وبالنسبة لتأثير عدم قدرة المجلس على مباشرة مسؤولياته واختصاصاته على سلامة المركز المالي للبنك ومصلحة المودعين ، فهنا تلزم الإشارة إلى ما سبق ملاحظته عند مناقشة المادة (٣٠) مكرر المقترح اضافتها الى القانون من حيث تفصيل استخدام عبارة : « وتهدد سلامة أموال المودعين » بدلا من تعبير : « مصلحة المودعين » . ومن ناحية الترتيب تبسدها هناك ملاءمة لضم المادة (٣٠) مكرر المقترحة إلى الفقرة الثالثة المقترحة للبند (ز) من المادة (٦٠) مكرر في مادة جديدة برقم (٦٠) مكرر ٢ أو برقم (٦١) مكرر ، إذ لا تبين الحكمة من وضعهما تحت الموضوعين المقدمين في المشروع .

المادة (٦٥) : النص المقترح :

« لا يجوز رفع الدعوى العمومية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو اتخاذ أية إجراءات فيما ينسب إلى العاملين بالبنوك بسبب مباشرتهم لأعمالهم إلا بناء على إذن كتابي من محافظ البنك المركزي المصري أو من ينيبه في ذلك » .

والاذن المطلوب صدوره من المحافظ أو من ينيبه لا يقتصر على رفع الدعوى في الجرائم المنصوص عليها في قانون البنوك والائتمان ، وإنما أيضا في حالة اتخاذ أية إجراءات فيما ينسب للعاملين في البنوك بسبب مباشرتهم لأعمالهم ، وهي إضافة يحتاج إليها كثير من العاملين في البنوك بعد تعدد ما واجهوه من معاناة .

ومن ثم ، فإنه يلزم أن يفصح النص المعدل عن أن الإذن المطلوب يقتصر على الأعمال المتعلقة بالمسائل الفنية والائتمان والجرائم المصرفية التي تحتاج إلى رأي وخبرة المحافظ .

وعلى ذلك يوصى المجلس أن يكون التعديل المقترح على الوجه التالي :

« لا يجوز رفع الدعوى العمومية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو اتخاذ أية إجراءات فيما ينسب إلى العاملين بالبنوك بسبب مباشرتهم لأعمالهم المصرفية إلا بناء على إذن كتابي من

محافظ البنك المركزي المصري أو من ينيبه في ذلك » .

ب - التعديلات المقترحة على القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ :

يختص هذا القانون أساسا بنظام البنك المركزي المصري وبنوك القطاع العام وذلك باعتبار وضعها الخاص في تنظيمات القطاع العام . وقد احم على هذا القانون بعض النصوص التي مكانها قانون البنوك والائتمان ، وخاصة في غوه ما أدخله قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ من تغييرات وتسميات في البنوك وتركيبها .

والتعديلات المقترحة لهذا القانون تتناول أربعة مواد تتعلق ثلاث منها بنظام البنك المركزي المصري ومجلس إدارته من ناحية ، وكذلك اختصاصاته كجمعية عمومية لبنوك القطاع العام من ناحية أخرى . والتعديل في المادة الرابعة يمس وسائل مجلس إدارة البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية والائتمانية . وتتضمن التعديلات أيضا سحب ما كان لوزير الاقتصاد من اختصاصات فيما يتعلق باقتراح أو ترشيح محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس إدارته أو برئاسته للجمعية العامة للبنوك ، وهي تتماشى مع الاتجاه الذي سبق الإشارة إليه عند مناقشة التعديلات المقترحة على قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

وقياسا على هذا الاتجاه فالامر يحتاج أيضا إلى تعديل على النسق ذاته في المادة ١٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ والتي تتناول مجلس إدارة بنوك القطاع العام وتشكيله ، وذلك بأن يكون ترشيح رئيس المجلس ونائبيه وأعضائه من محافظ البنك المركزي ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية ... إلى آخر المادة .

وفيما يلي التعديلات المقترحة على المواد الأربعة أرقام ٦ ، ٧ ، ٢٢ ، ٢٣ .

المادة (٦) : النص المقترح :

« يكون للبنك مجلس إدارة يشكل على الوجه التالي :

١ - محافظ البنك رئيسا لمجلس الإدارة

٢ - نواب محافظ البنك نوابا لرئيس مجلس الادارة

٣ - رئيس الهيئة العامة لسوق المال

٤ - اثنان من رؤساء مجالس ادارة البنوك

٥ - ممثل لكل من وزارات المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية والتخطيط يختارهم الوزراء المختصون .

٦ - ثلاثة من كبار المتخصصين فى المسائل النقدية والمالية والقانونية .

٧ - أحد رجال قطاع الاعمال .

وفى حالة غياب المحافظ تكون الرئاسة لأقدم نواب المحافظ .

ويصدر بتعيين المحافظ ونواب المحافظ وتحديد مرتباتهم وبدلات تمثيلهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ، ويكون تعيين المحافظ ونائب المحافظ لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

ويسرى على المحافظ ونواب المحافظ نظم المكافآت والحوافز والبدلات الأخرى المقررة للعاملين بالبنك .

ويعين الاعضاء المشار اليهم فى البنود (٤ ، ٦ ، ٧) لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من رئيس الوزراء بناء على ترشيح المحافظ . وتحدد مكافآت الاعضاء المشار اليهم فى البندين (٦ ، ٧) وكذلك بدل حضور جلسات مجلس ادارة البنك بقرار من رئيس الوزراء بناء على اقتراح المحافظ .

ولا يجوز عزل المحافظ خلال مدة تعيينه الاصلية أو المجددة .

ويجانب استبعاد اختصاصات وزير الاقتصاد الحالية بالنسبة للمجلس ومكافآت أعضائه ، فان أهم ما يتضمنه التعديل المقترح فتح الباب لتعيين أكثر من نائب للمحافظ وبدون تحديد . ويبدو أن المشروع المقترح جانبه التوفيق فى نظرته الى مركز نائب المحافظ وكاد أن يعتبره وظيفة تكرارية .

وان خطورة المنصب وتولى صاحبه رئاسة مجلس ادارة البنك

٧٠

المركزى ، فى غياب المحافظ ، يجعل من الضرورى تعيين نائب واحد للمحافظ يكون نائباً لرئيس مجلس ادارة البنك المركزي ، ويكون تعيينه على ذات النظم التى يعين بها المحافظ ، بل ويجب أن يحاط بضمانات معائلة من ناحية عدم جواز عزله .

وقد دار نقاش مستفيض على أهمية تأكيد استقلال البنك المركزي بأن يكون قرار رئيس الجمهورية بتعيين المحافظ ونائبه بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء وموافقة مجلس الشعب . وفى هذا تأكيد للدور الهام الذى يقوم به البنك المركزي والذى يقدم عنه تقريراً سنوياً الى مجلس الشعب . وبذلك يقترح أن تتضمن الفقرة الخاصة بتعيين المحافظ ونائب المحافظ فى التعديل المقترح أن يكون بـ « قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء وموافقة مجلس الشعب ، » .

والتخفيف من قوة التمثيل الحكومى فى مجلس ادارة البنك المركزي وفى ضوء الاتجاه إلى التحريرالاقتصادى، يقترح تخفيض عدد ممثلى الحكومة (وزارات المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية والتخطيط) من ثلاثة إلى اثنين يمثلان الحكومة ويختارهما مجلس الوزراء .

المادة (٧) فقرة (د) : النص المقترح :

« تحديد أسعار الخصم وأسعار الفائدة الدائنة والمدينة على العمليات المصرفية حسب طبيعة هذه العمليات وأجاليها ومقدار الحاجة اليها وفقاً لسياسة النقد والائتمان ويجوز للمجلس تخويل البنوك حرية تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ، وذلك كله دون التقييد بالحدود المنصوص عليها فى أى تشريع آخر » .

والتعديل المقترح ينصب على الجملة الخاصة بتخويل البنوك حرية تحديد أسعار الفائدة التى تطبقها وذلك كما يبدو تأكيداً للقرار الذى أصدره مجلس البنك المركزي حديثاً بإلغاء الحدود التى سبق تقريرها لأسعار الفائدة تاركاً الحرية للبنوك فى تحديد الاسعار التى تطبقها .

وفي ضوء الاتجاه الى التحرير الاقتصادي فان الجملة الاولى من الفقرة (د) هي التي تحتاج الى تعديل يجعل الفقرة (د) تقرأ على النحو الآتي :

(د) تحديد أسعار الخصم وفقا لسياسة النقد والائتمان مع ترك الحرية للبنوك في تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة التي تطبقها وفقا لظروف السوق وبأن التقييد بالحدود المنصوص عليها في أي تشريع آخر .

المادة (٢٢) : النص المقترح :

« يخول مجلس إدارة البنك المركزي المصري اختصاصات الجمعية العامة بالنسبة لبنوك القطاع العام وبصفة خاصة :

١) اقرار الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح .

ب) الترخيص للبنوك باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في ميزانية البنك .

ج) تعديل النظام الأساسي للبنوك ، بما في ذلك اطالة مدة البنك أو تقصيرها وزيادة رأسماله أو تخفيضه .

د) تقرير ادماج البنك أو تقسيمه ، ولا يكون القرار الذي يصدر في هذا الشأن نافذا الا بعد موافقة مجلس الوزراء عليه .

ويحضر الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك ومراقبي الحسابات بكون أن يكون لهم صوت معدود .

ويكون لمحافظة البنك المركزي المصري بصفته رئيسا للجمعية العامة تعيين ممثلي بنوك القطاع العام في مجالس إدارة البنوك والشركات التي تساهم فيها تلك البنوك في ضوء ترشيحات رؤساء مجالس إدارة بنوك القطاع العام .

كما يختص رؤساء مجالس إدارة بنوك القطاع العام بتعيين ممثليها في الجمعيات العامة للبنوك والشركات التي تساهم فيها تلك البنوك .

والتعديل المقترح يقتصر على استبعاد وزير الاقتصاد من رئاسة

مجلس إدارة البنك المركزي في اجتماعه كجمعية عامة لبنوك القطاع العام وترك ذلك للرئيس الطبيعي للمجلس وهو المحافظ .

وضرورة التعديل لا يجب أن تستلزم الى قيام المحافظ بدلا من الوزير بتعيين ممثلي بنوك القطاع العام في الشركات أو البنوك التي تسهم في رأسمالها . إذ حان الوقت الى عودة هذا الاختصاص إلى رؤساء بنوك القطاع العام ذاتهم ، كما كان الوضع قبل صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ . وفي ذلك ايضا انسجام مع الاتجاهات الحديثة لاطلاق مزيد من الحريات لشركات القطاع العام في مباشرة أعمالها .

المادة (٢٣) : النص المقترح :

« يختص مجلس إدارة البنك المركزي المصري باعتماد الموازنات التخطيطية للبنك المركزي المصري وبنوك القطاع العام ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا .

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة الموارد والاستخدامات الجارية والرأسمالية المتعلقة بالبنك المركزي المصري وبنوك القطاع العام .

ويؤول صافي أرباح هذه البنوك الى الخزنة العامة للدولة ، وذلك بعد اقتطاع ما يتقرر تكوينه من احتياطات » .

وقد ورد اختصاص مجلس إدارة البنك المركزي باعتماد الموازنات التخطيطية لبنوك القطاع العام في النص المعدل وذلك نقلا من الفقرة (ج) في المادة ٢٢ الحالية .

وبذلك لا تكون المادة المقترحة قد تضمنت تعديلا حقيقيا . ولا ملحوظات .

...

وختاماً، فإن التطورات في الفلسفة العامة وفي الأسس التنظيمية للاقتصاد القومي ومساراته - تحتم أن يصدر قانون جديد موحد متكامل ينظم أوضاع البنك المركزي وغيره من البنوك والمؤسسات المالية شبه المصرفية وغير المصرفية من تقليدية وغير تقليدية .

ويحتاج اصدار هذا القانون الى دراسات مستفيضة ومناقشات

فى شأن التعديلات المقترحة على القانون
١٦٣ لسنة ١٩٥٧ :

بالنسبة للنصوص المقترح تعديلها ، يوصى بادخال التعديلات
الآتية على عدد من المواد :

* إعادة صياغة المادة ٣٠ مكرر لتصبح على النحو الآتى :
« يجوز لمجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى أحوال تعرض أحد
البنوك لمشكلات مالية جسيمة تهدد سلامة أموال المودعين لديه - دعوة
مساهمى البنك لتوفير موارد مالية إضافية فى صورة زيادة فى رأس
المال ، أو إيداع أموال مساندة لدى البنوك ، بالشروط وخلال المدة التى
يحددها مجلس إدارة البنك المركزى المصرى .

فإذا انقضت المدة المشار إليها دون التنفيذ الفعلى لهذه الدعوة ،
يكون لمجلس إدارة البنك المركزى حق حل مجلس الإدارة ، وتعيين
مفوض مؤقت لاتخاذ الاجراءات التى يتطلبها اصلاح أوضاع
البنك ، بما فى ذلك تصفيته إذا لزم الأمر » .

* بالنسبة للمادة ٣١ مكرر يوصى بإعادة صياغتها على النحو الآتى :
« ينشأ صندوق للتأمين على الودائع لدى البنوك تكون له شخصية
اعتبارية وميزانية مستقلة وبمساهمة من البنوك ذاتها ، كما يجوز أن
تسهم الدولة فى رأسماله . ويخضع الصندوق لإشراف البنك المركزى
المصرى ، ويكون الغرض منه التأمين على ودايع عملاء البنوك التى
تسهم فيه .

وإلى أن يصدر قانون خاص بتنظيم صندوق تأمين الودائع لدى
البنوك ، يضع مجلس إدارة البنك المركزى المصرى نظام هذا الصندوق
متضمنا رأسماله وأسلوب ورسوم المشاركة فيه وقواعد عمل الصندوق
وأوجه استثمار أمواله وأسلوب الصرف منه وذلك كله بما يتماشى مع
طبيعة الصندوق وأخصاصاته ، دون التقيد بالنظم والقواعد المعمول بها
فى الحكومة والقطاع العام » .

- وأن يكون معهد الدراسات المصرفية تابعاً لاتحاد البنوك ولا حاجة
للنص عليه فى تعديلات القانون .

موسعة . ويلزم الاعداد له بتشكيل لجنة من خيرة المتخصصين فى
المبادئ التى يتناولها القانون المنشود . ولا بد أن تأخذ هذه اللجنة
الوقت الكافى فى الإعداد الجيد والمتطور للقانون الذى سيكون قاعدة
لانطلاق مرتقبة فى الاقتصاد المصرى .

وإلى أن يكتمل ذلك ، يحتاج استقرار العمل المصرفى واستقلال
السياسة النقدية ، فى ظل الاتجاه الى التحرير الاقتصادى - إلى
إعمال التعديلات المعروضة بعد استكمال الملاحظات التى وردت فى
هذا التقرير .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة وما دار حولها فى اجتماع
المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

توصيات عامة :

* إعداد قانون متكامل جديد يراعى التطورات المتلاحقة فى أسواق
النقد والائتمان ، ويتسق مع فلسفة اقتصاد السوق التى يتجه إليها
الاقتصاد المصرى ، وذلك بدلا من التعديلات المتكررة التى قد يترتب
عليها عدم اتساق بعض النصوص .

* ينبغى أن تتسم صياغة القانون بالمرونة ، بحيث تكون عامة ،
وتستطيع مواجهة الظروف المختلفة ، دون أن يخل ذلك بما يلزم من
وضوح ، حيث أن كثيرا من تعديلات القوانين تصدر بصدد حالات فردية
طارئة ، ولذلك يخشى أن يخيم على التعديلات المقترحة جو المشكلات
الطارئة المثارة .

* دعم القدرات الذاتية للبنك المركزى المصرى ، بحيث يكون قادرا على
توجيه السياسة النقدية ، ومراقبة المنشآت المالية عموما والمصرفية
على وجه الخصوص ، بأكبر قدر ممكن من الكفاءة .

* مناقشة مشروع القانون المقترح مناقشة مستفيضة قبل اصداره ،
حتى يأتى على أكمل وجه ممكن ، دون الحاجة إلى تعديله فى
فتره وجيزة .

المركزي ، ويكون تعيينه بذات النظام الذي يعين به المحافظ . مع خفض عدد ممثلي الحكومة من ثلاثة الى اثنين يختارهم مجلس الوزراء .

* المادة ٧ فقرة « د » تعدل لتصبح على النحو الآتي :

(د) « تحديد أسعار الخصم وفقا لسياسة النقد والائتمان مع ترك الحرية للبنوك في تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة التي تطبقها وفقا لظروف السوق ودون التقيد بالحدود المنصوص عليها في أى تشريع آخر » .

* بالنسبة للمادة ٢٢ يوصى بأن « يكون تعيين ممثلي بنوك القطاع العام في الشركات أو البنوك التي تسهم في رأسمالها من اختصاص رؤساء بنوك القطاع العام . وذلك اتساقا مع الاتجاهات الحديثة لاطلاق مزيد من الحريات لشركات القطاع العام في مباشرة أعمالها » .

ملحق

ملحوظات على

مشروع قانون سوق رأس المال

كانت مصر من الدول التي ازدهر فيها نشاط أسواق الأوراق المالية في التعامل في الأسهم والسندات المتداولة ، وتمتعت بورصة الاسكندرية بمكانة نوبية حيث كان يجري فيها تداول أوراق مالية من مختلف الدول ، وقد استمر هذا النشاط حتى يوليو ١٩٦١ ، حين صدرت قوانين التأمينات الشاملة لكافة أوجه النشاط الاقتصادي وشملت الشركات التي لها أسهم وسندات تتداول في بورصتي الأوراق المالية في القاهرة والاسكندرية .

وبعد إعلان سياسة التحرر الاقتصادي وما صاحبها من سياسات تكميلية وتنفيذية ، اتضحت ضرورة استعادة بورصتي القاهرة والاسكندرية لنشاطهما السابق للإسهام في توفير مناخ للاستثمار يتواءم مع اقتصاد السوق .

وتعد أسواق الأوراق المالية في اقتصاد السوق الحديث أحد أهم الأدوات التي تتيح تجميع الأموال وتوجيه الاستثمارات وإجراء الصفقات

فيما يتعلق بالمادة ٢١ يحسن حذف النص على نسبة رأس المال للمؤسسة المصرية ، وذلك اتساقا مع موقف مصر من المفاوضات الجارية في إطار جولة أورو جواي بمنظمة الجات والتي تنادى بتحرير التجارة في الخدمات .

وبالنسبة لاعتماد البنك المركزي لاتفاقيات الادارة يقترح أن يقتصر على أى اتفاق « من شأنه تولية الادارة الى جهة أخرى » .

ب أن مراجعة صلاحية المديرين العامين المسئولين يمكن أن تكون أكثر أهمية من مراجعة صلاحية أعضاء مجلس الادارة . كما أن مراجعة هذه الصلاحية يجب أن تكون عملية مستمرة وليس عند بدء التعيين فقط ، ولذلك يقترح إعادة صياغة المادة ٢٤ مكرر لتصبح كما يأتي :

« يجب اختيار البنك المركزي بالقرارات التي تصدر بتعيين أعضاء مجالس الادارة والمديرين المسئولين عن الادارة العامة لأعمال البنوك وفقا للنموذج الذي يضعه البنك المركزي وذلك خلال ثلاثين يوما من صدور القرارات المشار اليها .

ويجوز لمجلس ادارة البنك المركزي طلب استبعاد أى من أعضاء مجالس الادارة أو المديرين المسئولين عن الادارة العامة للبنوك متى اقتنع بأن استعمراره في موقعه فيه إضرار بصالح البنك أو بالصالح العام . ويكون قرار المجلس في هذا الشأن نهائيا » .

ب بالنسبة للمادة ٢٥ ، يوصى بأن يوكل الاعتراض على مراقب الحسابات إلى مجلس ادارة البنك المركزي ، وحذف النص على عدم جواز مراجعة المراقب الواحد لحسابات أكثر من بنكين في وقت واحد .

د في شأن المادة ٢٦ ، يوصى بأن يكون التحقق من سلامة المركز المالي للبنوك عن طريق جعل عدم اعتراض البنك المركزي المصري شرطا لنفاذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الأرباح .

في شأن التعديلات المقترحة على القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ :

* بالنسبة للمادة ٦ ، يقترح : « نظرا لخطورة منصب نائب المحافظ ، تعيين نائب واحد للمحافظ يكون نائبا لرئيس مجلس ادارة البنك

أصبح التنافس قانونه الأساسى فى المال والاقتصاد بدرجة لم يعرفها من قبل .

تأسيسا على هذا كله ، فإن صياغة أى مشروع قانون لتنظيم سوق رأس المال ينبغى أن تضع فى الاعتبار ما يأتى :

– الاتساق مع سياسة التحرير الاقتصادى التى قطعت فيها البلاد شوطا طيبا بحيث تستلزم تذليل كافة العقبات المعوقة لحركة النشاط الاقتصادى فى بيئة تتغير معالمها باستمرار .

– مراعاة التوازن بين اعتبارات الاشراف الإدارى واعتبارات مرونة السوق لتشجيع دوائر الأعمال على القيام بنشاطها بما يحقق الهدف الأساسى وهو تطوير هذه السوق .

– تشجيع إقبال الأفراد على التعامل فى السوق وإزالة العقبات التى تواجههم فى مجال الاستثمار المالى مع تحقيق قدر معقول من الضمانات .

– ان هناك عددا كبيرا من القوانين والتشريعات تحكم أعمال الشركات والبورصة ، تتطلب اعتبارات التناسق التشريعى ألا تتضارب مواد القانون الجديد معها ، وأن تمتثل تقديما وإحكاما فى اتجاه التشريع عنها ، وألا تضيف أية معوقات بيروقراطية لأنها تتعامل مع مستثمرين يهمهم ان تكون هناك قواعد واضحة وبسيطة ومحددة للتعامل .

غير أن مشروع القانون المطروح لسوق رأس المال يثير عدة ملحوظات تتعلق بفلسفته الحاكمة ومدى اتساقه مع اتجاه التحرير الاقتصادى ، وتتمثل فيما يأتى :

١ – ألغى مشروع القانون فى مادته الرابعة القانون ١٦١ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالبورصة بما يترتب عليه من إلغاء الكيان القانونى المستقل للبورصة ، وبذلك تتحول إلى إدارة حكومية تابعة لهيئة سوق المال تخضع لسلطة مجلس إدارة الهيئة وليس مجلس البورصة كما كان الحال من قبل ، فى الوقت الذى تتجه فيه الدولة لتحرير النشاط الاقتصادى وتشجيع القطاع الخاص وبيع بعض وحدات القطاع العام . ولا شك ان هذا يؤدى إلى مركزية شديدة ، فى حين أن عمل

بسرعة وكفاءة تتناسب مع التطور المذهل للاتصالات والاتجاه المتزايد إلى إجراء عمليات اقتصادية على نطاق يتخطى الحدود القومية للدول ، فالسوق لم تعد موقعا جغرافيا بقدر ما أصبحت شبكة ضخمة من المعلومات والاتصالات تستجيب للتغيرات والأوضاع السياسية والاقتصادية بحساسية فائقة ، وهى بالاضافة إلى ذلك تؤدى دورا بالغ الأهمية فى التعرف على حركة واتجاهات الأسواق العالمية فى وقت يتجه فيه الاقتصاد المصرى إلى أن يصبح اقتصادا تصديريا .

ومن ناحية أخرى ، فإن كفاءة أداء هذه السوق لدورها يجعل منها عامل جذب للمدخرات المصرية والعربية والأجنبية بالتوازي مع البنوك التجارية ، الأمر الذى يكتسب أهميته فى ضوء المتغيرات التى تطرأ تباعا فى العالم والتى جعلت حدة التنافس تشتد فى سوق القروض الدولية من ناحية والاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية أخرى . ومن ثم ، فإن الدول النامية مطالبة فى هذه المرحلة بتوفير جانب من الأموال من أسواقها المحلية لتحقيق الدفعة المطلوبة للتنمية فى إطار الإصلاح الاقتصادى والتحول إلى اقتصاد السوق ، ولن يتيسر لها تحقيق ذلك الا فى ظل نظام مصرفى مرن ومتطور وسوق مالية حرة ، بما يحقق للمخبر والمستثمر تعظيم الاستفادة من موارده المالية .

علوة على ذلك ، فإن السوق المالية ستقدم دعما كبيرا لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى الوقت الذى تتأثر فيه بدورها بنجاح هذا البرنامج ، وذلك بالمساعدة فى تنفيذ عملية بيع أسهم شركات القطاع العام للقطاع الخاص أو ما يعرف بالخصخصة ، إذ إن سوق الأوراق المالية هى الإطار الطبيعى لتداول الأسهم والسندات وطرح الاسهم الجديدة . ولا شك ان انتعاش حركة البيع ، لاسيما بالنسبة لحصص الحكومة فى الشركات المشتركة المقيدة بالفعل فى البورصة ، يؤدى بدوره لانتعاش حركة سوق الأوراق المالية .

وأخيرا ، فإن استعادة مصر مكانتها كسوق مالية عربية ودولية تستلزم تنشيط أسواق الأوراق المالية بها ، ووضع الإطار التشريعى الذى يسمح لها بحرية الحركة والمرونة اللزمتين لأداء دورها فى عالم

البورصة يجب ان يكون منفصلا عن الهيئة مع رقابة الهيئة على أعمال البورصة بالوسائل المقررة قانونا .

٢ - يقلب على مواد القانون إعطاء سلطات اشرافية وتنظيمية واسعة لهيئة سوق المال مما قد يؤدي إلى نتائج سلبية وصرف المستثمرين عن التعامل في سوق المال بدلا من جذبهم اليها . ولعل أبرز ما يوضح هذا ما تشير إليه المادة ٢٢ من التدخل المباشر لرئيس الهيئة لوقف عروض وطلبات التداول وسلطة إلغاء العمليات التي تمت . ويأتي نص هذه المادة على عكس ماورد في القانون الحالي لهيئة سوق المال (م ٤) الذي ينص صراحة على أنه ليس للهيئة الحق في التدخل بطريق مباشر أو غير مباشر في أسعار الأوراق المالية بكافة أنواعها . بالإضافة إلى هذا ، فإن هذه السلطة التقديرية لإلغاء العمليات قد تجعل المستثمرين يحجمون عن التعامل مع السوق ، إذ يجدون أن صفقاتهم قد تُلغى لاعتبار أو لآخر .

٣ - ان هيئة سوق المال تتدخل في أمور ليست من اختصاصها ، ومثال ذلك ما ورد في المادة الرابعة من عدم جواز طرح أوراق مالية لأية شركة إلا بناء على نشرة اكتتاب معتمدة من الهيئة ، هذا علاوة على التدخل السافر في أعمال الشركات ، حيث تعطى المادة العاشرة لرئيس الهيئة الحق في وقف قرارات الجمعية العامة للشركة أو مجلس إدارتها ، وكذلك ما تنص عليه المادة ٣٩ من إعطاء رئيس الهيئة سلطة منع التصرف في اموال الشركة إذا قام خطر يهدد المصلحة الاقتصادية العامة دون تحديد معايير لذلك .

٤ - تتعدد طلبات الهيئة من الشركات دون نفع يذكر ، ومثال ذلك : طلب بيانات غير محددة (٤٣ فقرة ز) وتقارير ربع سنوية عن نشاط الشركات التي تطرح أسهما في الاكتتاب العام ، أو تصوير الميزانية (م ٥) .

٥ - يتضمن مشروع القانون بعض القيود والتعقيدات الادارية ، ومثال ذلك : تحديد قيمة السهم بما لا يزيد عن ألف جنيه (م ١) وهو أمر لا مبرر له خاصة مع تغير قيمة العملة . وتحديد القيد في

بورصة واحدة (م ١٦) مع أن من مزايا القيد في أكثر من بورصة العمل على استقرار الاسهم ، واستبعاد المنشآت الفردية من القيام بأعمال السمسرة (م ٣٠) ، وليس من الضروري منع الافراد وشركات التضامن والتوصية البسيطة من العمل في أعمال السمسرة ، حيث ان السمسار ضامن لجميع املاكه الشخصية .

٦ - ان رسوم منح التراخيص الواردة في (م ٢٩) مرتفعة جدا ، ولا يجب ان تفرض الهيئة مثل هذه الرسوم التي تزيد من اعباء إنشاء الشركات . علاوة على هذا تحتوى النصوص على جباية رسوم للهيئة بطريقة مغالى فيها في المواد : م ٢٠ (رسم قيد ٥ الاف جنيه) ، م ٢٥ (رسم قيد للجدول غير الرسمية) ، م ٧١ (رسوم مرتفعة للاطلاع على بيانات ووثائق لدى الهيئة) ، م ٧٣ (رسم تأسيس ومقابل خدمات باهظ) .

٧ - نص مشروع القانون في المادة ١١ على الاعفاءات الضريبية للأسهم ، وهو اتجاه محمود للمساواة بينهما وبين الأوعية الادخارية الأخرى وأذن الخزنة . غير أن المادة نصت على الاعفاء للأسهم المقيدة في الجداول الرسمية ببورصات الأوراق المالية .

ولا شك ان قصر الإعفاء على هذه الأسهم وحدها يناقض المبرر الأصلي الذي من أجله تقرر هذا الإعفاء ، وهو تشجيع الاستثمار ، مما يقتضى إلغاء هذا التحديد وإطلاق الإعفاء لكافة أنواع الأسهم .

٨ - تنص المادة ٤٦ على تشكيل مجلس إدارة هيئة سوق المال . ولا يحدد النص من أعضاء المجلس إلا نائب محافظ البنك المركزى ، ويترك الباقيين دون النظر إلى تخصصات معينة كرئيس البورصة أو أحد رؤساء البنوك التجارية أو الخبراء . كما أن وظيفة رئيس الهيئة لا تستوجب عدم العزل خلال مدة شغله لوظيفته .

ومن ثم يتبين أن مشروع القانون يتسم بسيادة اتجاه نحو زيادة التحكم الادارى وتوسيع نطاق صلاحيات هيئة سوق المال ، وهو ما يتناقض مع الهدف من القانون ذاته وهو : تنشيط سوق الأوراق المالية للأسهم فسي حشد وتعبئة المدخرات وتشجيع الاستثمار .

تحرير تجارة وحليج الاقطان

يعد التصدي لعلاج المشكلة القطنية في مصر ، أحد التحديات الهامة التي تواجه سياسة التحرير الاقتصادي . فهذه المشكلة تمثل حالة نموذجية نتيجة لأخطاء متشابهة ممتدة في شتى قطاعات الاقتصاد الوطني ، ولغلبة اعتبارات مختلفة على مسار السياسة الاقتصادية الرشيدة . ومن ثم فإن محور أى علاج مستقبلي للمشكلة ينبغي أن يقوم على أساس نظرة شاملة تتناول الجوانب الثلاثة لاقتصاد القطن وهي : الزراعة والصناعة والتجارة ، وبالتالي يحدد التغييرات المطلوبة في مجالات : الأسعار والضرائب وسياسة دعم المستلزمات الزراعية ، والجوانب الفنية المتعلقة بتحسين غلة ونوعية القطن ، وهيكل المؤسسات ومناخ العمل .

ويثير الحجم الضخم للمشكلة قضية السرعة الواجبة في اتخاذ إجراءات العلاج . ولاشك أن التحرير الاقتصادي يمثل الحل الذي لا بد من تنفيذه ، بسبب تعقد المشكلة ذاتها من ناحية ، وبسبب تراجع حركة القطن المصري عالمياً من ناحية أخرى . ومن ثم فإن إجراءات التحرير الاقتصادي ينبغي أن تسير حثيثاً لتحقيق هدف أساسي هو : استعادة القطن المصري لنوره كمحصول تصديرى . إذ أن الإجراءات التي اقترحها خبراء الأقطان أو البنك الدولي تستهدف جميعها التوصل إلى محصول مرتفع الانتاجية ، عالى الجودة ، قادر على المنافسة لاسترداد ما فقده في الأسواق العالمية .

على أن تحقيق هذا الهدف أمر تكتنفه صعوبات عديدة داخلياً وخارجياً . فعلى الصعيد الداخلى يرتبط اقتصاد القطن بصناعة الغزل والنسيج ، وصناعة العلف ، وصناعة الزيوت ، مما يستلزم تعديل

السياسات الخاصة بالقطن بحيث لا تنتج آثاراً سلبية . ومن ثم ، يتعين مناقشة الإطار العام للاقتصاد المصري كله ، حيث أننا إزاء سلسلة طويلة من الأنشطة والقطاعات التجارية والصناعية والزراعية ، تحكمها نظم موجهة لم تستطع بعد أن توفق أوضاعها للأخذ بأساليب أخرى جديدة في ظل آليات السوق .

وعلى الصعيد الخارجى تبدأ مصر تعديل هيكلها الاقتصادى لتحكمه آليات السوق الحرة ، وسط ظروف دولية تقسم بسيادة الاتجاه إلى اقتصاد السوق في سائر أنحاء العالم بما في ذلك جمهوريات ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى ، ودول أوروبا الشرقية ، بل أن الدول التي لاتزال شكلياً تحافظ على نظام التخطيط المركزى بدأت هي الأخرى في انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادى والانفتاح على العالم الخارجى . ومؤدى هذا اشتداد المنافسة الدولية للوصول إلى الأسواق في إطار نظام اقتصادى دولى تحيز شروط التجارة الدولية فيه لصالح الدول المتقدمة ، وتقل فرص عقد الصفقات المتكافئة . ومن هنا تتضح صعوبة المهمة الملقة على عاتق الدول النامية التي تعمل على بناء اقتصاد موجه للتصدير .

واستكمالاً للدراسات السابقة التي قامت بها المجالس القومية المتخصصة عن انتاج وتصنيع الاقطان ، فإن هذا التقرير يركز على تحرير تجارة وحليج الاقطان ، وتخلص نقاطه الرئيسية فيما يأتى :

الأوضاع الراهنة :

تتسم الأوضاع الراهنة لزراعة القطن بتراجع المحصول في السنوات الأخيرة ، ورغم القوانين التي تلزم المزارعين بزراعة ثلث المساحة أو أكثر في حالة تطبيق النورة الثنائية فقد تمكنوا من الهروب من هذه الزراعة التي لاتغطى تكاليفها ، لانخفاض سعر الشراء الذي حددته الحكومة من جهة ، ولانخفاض متوسط غلة الفدان وكذلك معدل تصافى الحليج من جهة أخرى بعد تدهور التقاوى . وبذلك انخفضت المساحة في الموسم الاخير الى اقل من مليون فدان ، بعد أن كان

التعامل . وقد تراجع حجم التعاقد في الموسم الماضي ٩١/٩٠ الى ١٠٠ ألف بالة مصرية وهو رقم بالغ الانخفاض ، بل ان الصادرات الفعلية قد لا تتجاوز ٦٠ ألف بالة فقط اي ما يقل عن ٤٠٠ ألف قنطار ، ورغم اعلان الحكومة عن سياستها عند الفتح للموسم الجديد ١٩٩٢/٩١ بتجنيب حصة مخصصة للتصدير قدره مليون قنطار ، وخفض سعر القطن بنسب تتراوح من ٢٨٪ الى ٣٤٪ ، الا ان التجارب العالمية لم يتواكب مع هذا الاتجاه ، حيث ان هذه الاجراءات المحمودة في حد ذاتها قد جاءت متأخرة .

مركز القطن المصري في الأسواق العالمية :

ظلت مصر على مدى عشرات السنين تتمتع بالمركز الأول بلا منازع في مجال انتاج الاقطان الطويلة والممتازة ، حيث كانت تنتج أندر وأطول الاقطان في العالم ، وتعتبر رائدة ومؤثرة في السوق العالمي ، لأنها كانت تغطي نسبة كبيرة من احتياجات هذا السوق وصلت إلى نحو ثلثي إجمالي الانتاج العالمي للاقطان الطويلة والممتازة .

ولكن هذه المكانة تأثرت كثيرا خلال المواسم العشرة الأخيرة ، فوصلت الى أدنى مستوى في الموسم ١٩٩٠/٨٩ ، حيث هبطت نسبة مساهمتنا في الانتاج العالمي من ٥٩.٢٪ في موسم ١٩٨١/٨٠ الى ٢٧٪ من هذا الانتاج في موسم ١٩٩٠/٨٩ . هذا في الوقت الذي ارتفع فيه الانتاج العالمي للاقطان الطويلة والممتازة من ٤ ملايين بالة الى ٤.٩ مليون بالة بنسبة زيادة قدرها ٢٥٪ في الفترة نفسها .

وقد انتهزت بعض الدول هذا الانخفاض الذي حدث في مستوى الاقطان المصرية ، فزادت انتاجها من الاقطان الطويلة والممتازة ، مثل الولايات المتحدة ، فقد ارتفع انتاجها من ١٠٥ ألف بالة الى ٦٦٣ ألف بالة بنسبة ٥٢٩٪ ، وكذلك الهند زاد إنتاجها من الاقطان الطويلة من ٥٦٢ ألف بالة الى ١.٢ مليون بالة بنسبة زيادة قدرها ١١١٪ .

وبما تجدر الإشارة اليه ، أن تناقص صادراتنا من القطن له تأثيره

متوسط المساحة في الحقبة الخمسينية ١.٨ مليون فدان ، كما كان متوسطها في الحقبة الستينية والسبعينية ١.٧ مليون ، ١.٤ مليون على التوالي .

أما متوسط غلة الفدان فقد تراجع تراجعاً كبيراً في الحقبة الأخيرة ، فبعد أن كان متوسط غلة الفدان في موسم ٨٢/٨١ : ٨.٤ قنطار مترى ، ٨.٦ قنطار مترى في الموسم التالي ٨٢/٨٣ ، فقد هبط الى ٥.٧ قنطار في موسم ١٩٩٠/٨٩ والى ٥.٨ قنطار موسم ١٩٩١/٩٠ . ويعد انخفاض غلة الفدان هو السبب الاساسى وراء تراجع الفلاحين عن زراعته ، إذ انه يدد تأثير الزيادات التي قررتتها الحكومة في اسعار الشراء من المنتجين في السنوات العشر الأخيرة بما يزيد عن نسبة ٩٠٪ بين موسم ٨٢/٨٣ وموسم ٩٢/٩١ وفقاً للجدول الآتي :

السعر بالجنيه لرتبة جنة / لوى جنة

الصف	جيزة ٤٥	جيزة ٧١	جيزة ٧٠	جيزة ٧٧	جيزة ٧٥
موسم ٨٢/٨٣	٨٥ ر ٨٠	٧٠.٤٥٠	٥٦.٦٠٠	٥٧.٦٥٠	٥٥.٦٠٠
موسم ٩٢/٩١	٤٨٥ ر -	٣٢٢ ر -	٣١١ ر -	٢٠٦ ر -	٢٨٢ ر -
نسبة الزيادة٪	٥٦٥٪	٤٥٧٪	٥٤٩٪	٥٣٠٪	٥٠٧٪

ورغم توالى هبوط المعروض القطنى موسماً بعد آخر ، وازدياد الطلب العالمى بما يبرر زيادة اسعاره ، الا ان الجهات المختصة قد بالغت في تلك الزيادة مبالغة لا تبررها الظروف الدولية في مجال صناعة الغزل الرفيع ، مما أدى الى خروج أهم غزالي القطن المصرى من

١٩٩٢/٩١ التي تشير الدلائل الى ضعف محصوله بما لا يصل به الى ٦ مليون قنطار .

ولا شك أن غلة القطن من القطن ستظل على حالها من الانخفاض ، وكذلك المساحة القطنية ، مابقيت السياسة الزراعية والاقتصادية على حالها .

احصائية عن القطن

في الفترة من ٨٢/٨١ - ١٩٩١/٩٠

الموسم	المساحة	غلة القطن	بالقطن	المحصول	الصادرات	الاستهلاك المحلي	حجم القطن الاجنبي
٨٢/٨١	١,١٧٨,٤٢٠	٨,٤٠	٤,٤٧٥	٩,٩٨٥	٣,٨٧١	٥,٨٢٩	
٨٣/٨٢	١,٠٦٥,٨٤١	٨,٦٤	٤,٢١٧	٩,٢٠٨	٣,٦٠٧	٥,١٦٣	
٨٤/٨٣	٩٩٨,٢٧٧	٨,٠٢	٣,٧٢٨	٨,٠٠٤	٣,٣٣٢	٥,٣٠٧	
٨٥/٨٤	٩٨٣,٥٦٠	٨,١٢	٢,٠٠٩	٧,٩٨٤	٣,٠٤٠	٥,٢١٩	٦١٦,٠٠٥
٨٦/٨٥	١,٠٨١,٠٠٩	٨,٠٥	١,٦١٥	٨,٧٠٦	٢,٩٦٠	٥,٧١٠	٥٩١,٠٠٠
٨٧/٨٦	١,٠٥٤,٨٦٠	٧,٦٤	٢,١٠٢	٨,٠٥٥	٢,٤٢٧	٥,٦٣١	٢٩٦,٤٦٧
٨٨/٨٧	٩٧٩,٧٩٣	٧,١٧	١,٤٧٠	٧,٠٢١	١,٧٥٦	٥,٤١١	٦٠٩,٤٢٧
٨٩/٨٨	١,٠١٣,٩٦٠	٦,١٣	١,٢٧٥	٦,٢١١	١,٢٠٠	٥,٠٧٤	٦١٣,٣٨٤
٩٠/٨٩	١,٠٠٥,٥٣٣	٥,٧٣	٨٠٩	٥,٧٦٦	٨٥٩	٤,٩٥٣	١,١٣٧,٧٧٤
٩١/٩٠	٩٩٣,٠٤٧	٥,٩٦		٥,٩١٩	٢٦٧	٥,٠١٦	١,٠٢٩,٧١٤

المصدر : مجلة القطن المصري (اتحاد المصدرين) عدد ٩٧ يوليو سنة ١٩٩١ ، مع ملاحظة أن صفة رقم المحصول في موسم ٩١/٩٠ ٥.٨ مليون قنطار ورقم غلة القطن ٥.٨ قنطار .

ويتبين من هذا الجدول ان المواسم - ابتداء من موسم ١٩٨٩/٨٨ وحتى الموسم الأخير ١٩٩٢/٩١ - اتسمت بانخفاض حجم المحصول الى أقل من ٦ مليون قنطار ، وبما لا يفي بحاجات الاستهلاك المحلي .

ثانيا : ان التعرف على اسباب الفشل في السياسة القطنية هو المقدمة المنطقية لدراسة واقتراح الحلول للنهوض بها ، ولعل

المباشر في الميزان التجاري ، باعتباره سلعة تصديرية ذات قدرة تنافسية عالية في الأسواق العالمية ، تفوق قدرتنا التنافسية بالنسبة للغزل والمنسوجات . ويذكر أن سعر الوحدة من القطن الخام أخذ في التزايد باستمرار ، وبصفة خاصة بالنسبة للاقطان الطويلة والطويلة الممتازة ، حيث وصل سعر القنطار الى حوالي ٢٥٠ دولار ، وقد يزيد عن ذلك بالنسبة لبعض الأصناف فائقة الطول .

وقد استمر القطن المصري لسنوات طويلة يتمتع بسعر طيبة في الأسواق العالمية ، نظرا لجودته وتفوق صفاته مع استقرار صادراته الى هذه الاسواق ، الأمر الذي جعل الغزاليين يتجهون مطمئنين الى الاسواق المصرية لشراء حاجتهم منها ، ولكن تناقصت الكميات التي تصدر الى الاسواق العالمية .

ويرجع ذلك الى عدم مسايرة الانتاج المصري للاتجاهات العالمية ، سواء من ناحية الانتاج أو من ناحية الاستهلاك العالمي الذي أخذ في التزايد بدرجة مرتفعة خلال السنوات الأخيرة ، حيث وصل الى حوالي ٨٧.٦٪ مليون بالة عام ١٩٩٠/٨٩ ، بعد أن كان ٣٦.٨ مليون بالة عام ١٩٥٣/٥٢ . ومع تزايد هذه النسبة على المستوى الدولي فإنها أخذت أيضا في الزيادة في مصر ، فارتفع استهلاكنا من القطن من ٣١٤ الف بالة عام ١٩٥٣/٥٢ إلى ١٤٦٣ الف بالة عام ١٩٩٠/٨٩ .

وهذا التطور في الاستهلاك ، سواء بالنسبة لدول العالم أو بالنسبة لمصر ، لابد أن يؤخذ في الاعتبار عند تخطيط سياسة الانتاج لمحصول القطن ، من أجل سد الحاجة المتزايدة اليه محليا أو مسايرة احتياجات السوق العالمي .

العقبات التي تعترض سبيل القطن :

يواجه القطن المصري كثيرا من العقبات التي تعوق الارتقاء بانتاجه ، أو تنمية صادراته ، ومن ذلك :

أولا : هبوط محصول القطن الى مستويات بالغة الانخفاض وخصوصا في المواسم الخمسة الأخيرة بما في ذلك الموسم الجديد

أهم أسباب خروج عملائنا هو ما دأبت عليه الجهات المختصة من رفع أسعار القطن موسما بعد آخر ، بهدف الحصول على أكبر حصيلة ممكنة من النقد الأجنبي ، مما أخرج القطن عن دائرة القبول العالمى .

ومع التسليم بأن يكون للقطن المصرى ميزة سعرية على كافة الأقطان العالمية لما يتمتع به من خواص فريدة ، إلا أن هناك حدودا تم تجاوزها بغير دراسة لحالة أسواق الغزل الرفيع فى العالم ، وخصوصا بعد تدهور صفات القطن المصرى فى سنواته الأخيرة .

كما أن الخضوع لمتطلبات الصناعة جعل من تجارة القطن الخام هدفا ثانويا يأتى فى المرحلة الثانية بعد تغطية كافة احتياجات المغازل المحلية ، برغم ما كانت تتمتع به صادرات القطن من ميزة نسبية على صادرات الغزل .

ولم يتم التركيز على تبني سياسة مرنة جديدة إزاء المتغيرات الدولية والمنافسة الشديدة التى نجحت فى استغلال جمود العقد المصرى ، والمبالغة فى وضع شروط مجحفة بالنسبة لدول أوروبا الشرقية تعوق حرية التداول ، ولا تتفق والأعراف التجارية . وكذلك فإنه يجب إيجاد وسيلة أكثر عدالة فى مجال التحكيم بعد تدهور صفات القطن ، وازدياد موجة السخط بين عملاء القطن المصرى .

وعلاوة على ذلك فمن الضرورى العمل على استرداد أسواقنا التقليدية والحفاظ على مستوى الجودة فى الأصناف التجارية واستنباط أصناف جديدة .

ثالثا : والزعم بأن خروج الغزاليين من سوق القطن المصرى انما جاء نتيجة لتقدم تكنولوجيا صناعة الغزل فى العالم ، مما ساهم فى احلال أقطان أقل جودة للحصول على نفس كفاءة الغزل ومواصفات النسيج - هو من قبيل تلمس الأعذار ، إذ أن التقدم الفنى فى هذه الصناعة قد جاء معززا لثقة الطلب على القطن المصرى لما يتمتع به من خاصية فريدة وهى المتانة التى تمكنه من تحمل الجهد فى عمليات

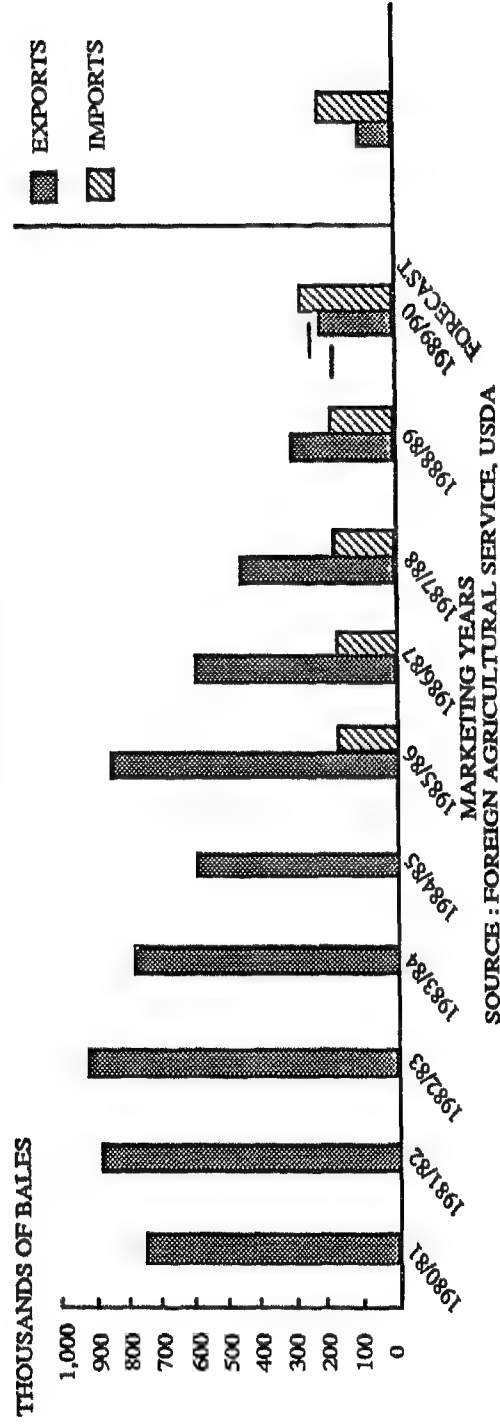
التشغيل والسرعات العالمية للمغازل المستحدثة .

وأخيرا : وفى إطار الحديث عن المتغيرات فى الأسواق المصرية ، نجد أن خروج دول أوروبا الشرقية يمثل خسارة فاحشة . إذ كانت أغلبية هذه الدول تمثل دعامة بالغة الأهمية لتماسك أسعار الأقطان المصرية ، وخصوصا تشيكوسلوفاكيا والمجر ويوغوسلافيا ورومانيا وبولندا وبلغاريا . وبين هذه الدول من كان يفضل التعامل الحر المباشر بالعملة وخصوصا تشيكوسلوفاكيا والمجر ، وكان حجم استهلاك تشيكوسلوفاكيا يتراوح ما بين ٢٥ إلى ٤٠ ألف بالة ، بينما يدور حجم الاستهلاك الطبيعى للمجر فى ظل الظروف العادية حول ١٥ ألف بالة . كما بلغت الصادرات لرومانيا وحدها ٦٢ ألف بالة فى موسم ٨١ / ١٩٨٢ و ٤٣ ألفا فى موسم ٨٥ / ١٩٨٦ ، إلا أن الحكومة المصرية كانت مصرة على التعامل مع هذه الدول بأسلوب الصفقات المتكافئة ، حيث يلزمون بتقديم سلع دولية مقابل السلع الراكدة التى تحمل على القطن منتهزين فرصة تلهفهم على الحصول على أكبر قدر متاح منه ، ومن جانب آخر فقد استغلت بعض هذه الدول فى تكوين مراكز مفتعلة لصالح المضاربين ، وإعادة البيع لدول الغرب .

ولعل صعوبة فتح الاعتمادات بالعملة الحرة فى مصر ألجأت الوزارات المختلفة للتأثير على وزارة الاقتصاد والبقاء على نظام الصفقات المتكافئة حتى توفر لهذه الوزارات المستلزمات السلعية التى عجزوا عن تدبير الاعتمادات اللازمة لاستيرادها ، وهى معاملة تتسم بالبعد عن الأعراف التجارية ، مما عجل بخروج كثير من هذه الدول قبل الهزات السياسية الأخيرة . ويبدو أن هذه الدول فى سبيلها إلى الانتظام فى المجموعة الأوربية ، بعد أن عجزت روسيا عن إمدادهم باحتياجاتهم فى ظل الاتفاقيات القديمة التى كانت تربط بينهم فى سابق العهد .

خامسا : يتراجع حجم المحصول القطنى ، مع نقص القطن متاح للتصدير ، فقد شهدت المواسم ما قبل ٨٩ / ١٩٩٠ تهافتا دوليا على شراء القطن المصرى ، حرصا من الغزاليين الأجانب على تنفيذ

EGYPT COTTON TRADE



مصادر موسم ٩١/٩٠
المصدر : وزارة الزراعة الأمريكية
الأرقام التي يشير إليها الرسم البياني في موسم ١٩٩٠/٨٩
تقريبية . فالرسم يشير إلى أن رقم الصادرات للتوقع ٢١١ ألف باقة موزية . وصحت ١٩٨ ألف باقة موزية .
ويشير الرسم إلى أن رقم الاستيراد المتوقع ٢٥٠ ألف باقة وصحت ٢٢٧.٥٥٥ باقة موزية . وقد أضفنا إلى الرسم سهمًا لتحديد الأرقام النهائية .
وقد أضفنا إليه رمسا يمثل أرقام ١٩٩١/٩٠ الثلاثة بالصادرات الفعلية وتبلغ ٩٠ ألف باقة فقط . ورقم الاستيراد يبلغ ٣٢٨.٨٤٣ باقة موزية
(رتبة مخطا) بإذاته وثالث الأرقام الأولى للموسم البياني للرسم فإن الرسم البياني للموسم ١٩٩٠/٩١ يمكن أن يتكرر بأشكال مشابهة .

في عهدها الأولى تكسب القطن الزهر ١/٨ رتبة بكفائها الفنية ، فانه من العسير إرجاع تحسين الرتب في ظل هذا النظام التعاوني إلى التحسينات التي تدخلها صناعة الحليج بقدر ما يرجع إلى عوامل أخرى .

اعادة فتح بورصة عقود القطن :

ونتيجة لتلك الأوضاع ؛ لم يكن من المستغرب ان تفكر الدولة في العودة إلى نظام السوق الحر بما يستتبع ذلك من اعادة فتح بورصة عقود القطن وبورصة البضاعة الحاضرة بالضرورة ، إذ لا يمكن تحرير بعض الحلقات دون القطاعات الأخرى ، حيث يتصل بعضها ببعض اتصالا يحتم دراستها ككل ، فليس من المتصور ان تنشأ بورصة لعقود القطن ، بينما يظل أسلوب الشراء من المنتجين تحكميا ، وان يظل التسويق التعاوني هو أسلوب التداول في تجارة القطن في الداخل . كذلك فان اعادة البورصة لابد أن يثير التساؤل عن أسلوب البيع للمفازل المحلية ، وهل ستستمر سياسة الدعم المكثف لهذه الصناعة الحيوية التي تستأثر بعدد كبير من العمالة الصناعية .

على أن التحول إلى نظام السوق يعنى منذ البداية ضرورة اجراء تعديلات سياسية وتشريعية ، يستلزمها التحول ، وأن الشركات القابضة تمثل مرحلة أولى ينبغي أن تتبعها اجراءات أخرى للوصول إلى التحرر الاقتصادي المنشود .

ان نجاح الاصلاح يتوقف على الاطار السياسى والمناخ الذى يمكن معه إحداث هذا التغيير ، فى المدى المتوسط أو الطويل ، وفقا لأولويات ترتبط بجداول زمنية محددة .

تطور نظم تجارة القطن

مرت تجارة القطن فى مصر بعدة مراحل ، انتقلت خلالها من نظام إلى آخر ، تبعا لظروف كل مرحلة سياسيا واقتصاديا ، وتخلص هذه النظم فيما يأتى :

هتودهم قبل عملائهم من المنتجات المصنعة من الأقطان المصرية ، وإزاء قسوة الطلب العالمى على أقطاننا فقد استطاعت قلة من التجار فرض ما يشبه الاحتكار ، وبذلك تمكنوا من تكوين مراكز بغرض إعادة بيعها إلى عملائنا التقليديين بفروق سعرية كبيرة مما عجل بخروجهم من أسواقنا ، ولعل عزوف العملاء عن الشراء فى الموسمين الأخيرين وخروج الكثيرين منهم قد أضعف من هذه الظاهرة ، حيث ان العرض المصرى من الأقطان فى هذه الآونة يفوق الطلب العالمى ونظم ضالته ، ومن جهة أخرى فان تراخى الطلب العالمى قد عمل على تعاضل دور هؤلاء الوكلاء بالنسبة لشركات التصدير للتنافس القائم فيما بينها . كما أن دور الوكلاء هو من الأهمية بمكان لعملاء القطن المصرى ، نظرا لما يقومون به من دور فى تمويل صفقاتهم فى هذه الفترة التى تتسم بالركود فى سوق الغزل الرفيع فى العالم .

سادسا : وجود مجموعة من العقبات التى تعترض تجارة القطن داخليا ، ومنها :

– الملكيات المفتتة وما ينتج عنها من كميات مجزأة ، تقتضى جهدا مضاعفا فى تجميعها برغم التباين فى الرتب واللون والتيلة ، تبعا للمعاملات الزراعية المختلفة من مزارع لآخر .

– رغم ارتفاع مصاريف الاستلام التى تقرها الحكومة لشركاتها فى مجال استلام محصول القطن ، فان هذه الشركات تحقق خسائر ناجمة عن الفروق الفعلية لعمليات الشراء .

– أن الدولة ساءلت تغل يد الشركات عن فرز مشترياتها من الأقطان ، حيث توكل عملية الفرز إلى هيئة التحكيم بدعوى حياد الهيئة ، رغم كون هذه الهيئة قطاعا حكوميا أيضا .

– ان النظام الخاص بالفرز بالغ التعقيد ، وبمقتضاه فعلى فرانى هيئة التحكيم فرز الأقطان الزهر ، والتنبيه بما ستكون عليه رتبة هذا القطن بعد حله شعرا بالكيس الواحد . فاذا ما كانت صناعة الحليج

أولاً: نظام التسويق الحر :

كان الهيكل التنظيمي لقطاع القطن حتى سنة ١٩٦١ على

النحو الآتي :



وكانت تجارة القطن تسويقاً وحليجاً وتصديراً ، حتى سنة ١٩٦١ ، تعتمد اعتماداً كلياً على القوانين والقرارات والعرف المنظم لها ، والتي كانت قابلة للتعديل من وقت لآخر ، لتتشمس مع الظروف والأوضاع المحيطة بالقطن كسلعة مؤثرة في اقتصاديات البلاد . وكانت تجارة القطن ترتكز أساساً على هيكل متماسك ممثل في وحدات مترابطة تهدف جميعاً إلى خدمة القطن كسلعة ذات أهمية خاصة .

وكانت تربط هذا النظام ثلاث حلقات رئيسية متتابعة ، أخذت في التطور المستمر دون إخلال بالأساس .

الحلقة الأولى : تجارة الداخل :

كان لأهمية القطن والمشتغلين به في الداخل أن فكرت الدولة في إنشاء اتحاد يضم تجار الزهر وتجار الشعير والسماصرة ، وقد تم ذلك بمقتضى القانون ١٨١ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم تجارة القطن في الداخل .

وقد اقتضى الأمر العمل بهذا التنظيم ، بحيث يكون هناك سجل تنظيمي للمشتغلين فيه وهم الفئات الثلاث السابق ذكرها ، حيث كان لكل من هذه الفئات الدور الفعال في انسياب المحصول من المنتج إلى المغازل سواء المحلية أم الأجنبية عن طريق شركات التصدير في النهاية .

واستلزم ذلك وجود أجهزة متشعبة في داخل الريف مهمتها إتمام حلقات التسويق ، وذلك بتيسير مهمة كلا الطرفين المشتري والبائع .

وبموجب هذا كانت تتم عمليات الشراء والبيع المباشر بين المنتج وتاجر الزهر ثم تاجر الشعير أو فروع شركات التصدير ، وفي بعض الأحيان شركات الحليج ، وكان هذا البيع إما بيعاً قطعياً أو تحت القطع ، حسبما تسفر عنه أسعار بورصة العقود وعلاوات بورصة مينا البصل . بمعنى أن المنتج كان يحصل على أحسن سعر يعرض عليه بالطريقة والكيفية التي يرضيها .

الحلقة الثانية : بورصة مينا البصل :

وهي جهاز كانت تتحدد من خلاله علاوات الرتب التي يجب أن تضاف أو تخضع من سعر رتبة الأساس التي تتحدد في بورصة العقود ، بالإضافة إلى أنه كان الجهاز الذي يتم من خلاله تبادل الأقطان الشعير بيعاً وشراء بضاعة حاضرة ، وكذلك تنظيم عمليات التحكيم على الأقطان المكبوسة كبساً مائياً ، والنظر في الخلافات بين الأعضاء .

ولقد كان أمراً طبيعياً ألا تتمكن شركات التصدير من استيعاب كافة احتياجاتها عن طريق فروعها في الداخل ، نظراً لما كان يكبدها ذلك من نفقات وما يتطلبه من أجهزة فنية متخصصة تفضل العمل الحر عن التوظيف لدى شركات التصدير .

معنى ذلك أن الأجهزة المتخصصة والتي كانت منتشرة في أنحاء الريف بجوار فروع شركات التصدير ، كان لابد أن تعرض أقطانها التي قامت بتسويقها على شركات التصدير .

وكان لدى هؤلاء التجار الخبرة التي اكتسبوها على مدار سنين طويلة على تعرف احتياجات شركات التصدير ، وكان أمراً طبيعياً أن يعرضوا أقطانهم في بورصة مينا البصل عن طريق أجهزة متخصصة أيضاً في هذه البورصة ، ممثلة في فئة السماصرة الذين كانت تقع عليهم مهمة إيصال الأقطان من فئة التجار أو كبار المنتجين إلى شركات التصدير أو المغازل المحلية ، بالنسب للأسعار وأحسنها .

الحلقة الثالثة : بورصة عقود القطن :

كانت سوق العقود بالاسكندرية من أقدم أسواق العالم وأرسخها

قدما ، ولها من تاريخها وتقاليدها وخبرة الفنيين فيها ثروة تهيئ لها
أسباب النجاح .

وقد أنشئت بورصة العقود بالاسكندرية فى عام ١٨٦١ ، وبذلك تكون
أول بورصة من نوعها فى العالم ، وقد تطورت فى ظل تشريعات خاصة
بها سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٩ ، ثم صدرت لوائح أخرى منظمة سنة ١٩٢٧
وسنة ١٩٤٨ ، ولقد استقرت نظمها واساليب التعامل بها والتحكيم
بموجبها ، حتى أصبحت تبراسا لكافة البورصات التى أخذت عنها بعد
ذلك فى مختلف دول العالم .

ثم عطلت البورصة بعد سنة ١٩٥٢ ، ثم أعيد افتتاحها ثم تعطيلها ،
ثم افتتاحها ، إلى ان صدر قانون ٦٩ لسنة ٦١ بتعطيل بورصة العقود
لأجل غير مسمى ، اعتبارا من ٢٢ يونيو سنة ١٩٦١ .
وكانت أسعار رتبة الأساس للأقطان الطويلة الممتازة ، والأقطان
الطويلة الوسط ، تحدد من خلال هذه البورصة ، بحسب حالة
العرض والطلب .

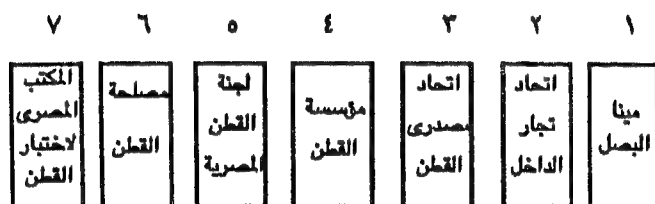
وكان التعامل فى هذه السوق هو التعامل الآجل بكميات محددة فى
حدود ٢٥٠ قنطار ومضاعفاتها ، وكانت ترجمة لما يدور فى
الأسواق بالداخل والخارج ، بمعنى أن أسعار الطن كانت
تتذبذب ارتفاعا وانخفاضاً بحسب حالة الطلب العالمية
والإقبال على شراء أقطاننا ، وكان السعر يحدد بحسب ما تسفر عنه
الأسعار المسجلة ببورصة العقود بالنسبة للعقدين الطويل والمتوسط ،
مضافا إليها أو مخصوما منها العلوات السائدة فى بورصة
ميناء البصل .

وكانت بورصة العقود فى النهاية المكان الطبيعى ، حيث يغطى
المصدر مبيعاته للخارج ليتجنب تقلبات الأسعار ، بمعنى أنها كانت أداة
الموازنة للسوق القطنى ، بالإضافة إلى أنها كانت أداة لتأمين وتغطية
تجارة الداخل بالنسبة للمنتجين وشركات الغزل ، سواء بأنفسهم أو عن
طريق البنوك .

ثانيا : نظام التسويق المختلط :

يمكن تصوير الهيكل التنظيمى لقطاع القطن من سنة ١٩٦١ إلى

سنة ١٩٦٥ كالآتى :



ثالثا: نظام التسويق بعد سنة ١٩٦٥ وحتى الآن :

ويوضح الهيكل التالى ما كان عليه وضع الأجهزة فى هذه الفترة :

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية



ويلاحظ أنه حدث تطور بالنسبة للمؤسسة بحيث أصبحت
هيئة ، ثم بعد ذلك أصبحت الشركة القابضة المشرفة والمنظمة
لقطاع القطن .

وبعد استعراض الوحدات العاملة المكونة للهيكل التنظيمى لقطاع
القطن حتى سنة ١٩٦١ ، فإن الأمر يستوجب التعرف على ما تم فى
سنة ١٩٦١ وما بعدها وحتى سنة ١٩٦٥ ثم الفترة التالية لها ،
والأسباب التى أدت إلى التغييرات الجذرية التى حدثت فى هذا القطاع
الحيوى الهام . والتى كانت خليطا بين السوق الحرة والسوق الموجهة
بما يمكن تسميته نظام التسويق المختلط :

بورصة العقود :

كان الأمل معقودا عند إعادة فتح بورصة العقود فى سبتمبر سنة
١٩٥٥ على أن تسير فيها الأمور على هدى من الأسس السليمة التى
زودت بها لائحته الجديدة ، وأن يجرى بها التعامل فى جو من الطمأنينة

والاستقرار دون التعرض للهزات التي طالما أصابت سوق القطن بالأضرار .

إلا أن التجاء بعض الدول الى تركيز مشترياتها في يد هيئات قوية شبه حكومية ، تدخل مشتريه لكميات كبيرة - أدى إلى الضغط على السوق فسجلت أسعارا غير طبيعية . إذ لما كان الأمر يقتضى تغطية مشتريات هذه الدول ببورصة العقود ، فإن الأسعار تميل للارتفاع بدرجة ملحوظة ، نظرا لضخامة العمليات التي تجريها تلك البلاد في فترات نادرة تعقبها ذبذبات قوية عندما تمتنع عن الشراء بعد استيفاء احتياجاتها ، وكثيرا ما كانت تتدخل الحكومة لتحقيق التوازن في السوق ، سواء مشتريه أو بائعة عن طريق لجنة القطن المصرية .

وقد انتهى الأمر بصدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تعطيل بورصة عقود القطن .

بورصة ميناء البصل :

وبإغلاق إحدى الحلقات الأساسية والتي تمثل الركيزة الأولى في الهيكل التنظيمي لقطاع القطن ، بدأت بورصة ميناء البصل تفقد وظيفتها الأساسية كجهاز يتحدد من خلاله مقدار عداوات رتب البضاعة الحاضرة . إذ أصبحت العداوات المعمول بها في الداخل تختلف عن المعمول بها في الاسكندرية ، وتطورت الأسعار فشهدت ارتفاعا سريعا جعل كثيرا من المنتجين والوسطاء يحجبون أقطانهم عن التداول ، مما أصاب بعضهم في النهاية بالخسارة نتيجة التطورات السريعة بالسوق ، وصارت المضاربة من بعض الفئات تكاد تكون هي الأساس في التعامل ، مما أخل بالسوق وجعله يخرج عن سيره الطبيعي ، على الرغم من تحديد سعر رسمي اساسي يتم التعامل بموجبه .

وانتهى الأمر بإصدار قرار تعطيل بورصة ميناء البصل كجهاز لتحديد اسعار القطن ، مع الإبقاء عليها كجهاز يتم من خلاله تنظيم

عمليات التحكم على الأقطان المكبوسة مائيا ، والنظر في الخلافات بين الأعضاء .

اتحاد تجار الداخل :

وكان من الطبيعي أن تهتز الأوضاع القائمة باتحاد تجار الداخل ، حيث أصبحت الاسعار المنوطة للمنتج متفاوتة تفاوتاً كبيراً ، ودخلت السوق بعض العناصر التي كان هدفها الإثراء على حساب المنتج وشركات التصدير في نفس الوقت ، مستغلة إخراج القطن من يد المنتج بأقل سعر ممكن ، ويبيعه لشركات التصدير بأعلى سعر ممكن . وكانت شركات التصدير في موقف يستوجب الشراء بأي سعر لتغطية التزاماتها بالخارج . وهكذا تقرر تعطيل العمل ببورصة ميناء البصل بالنسبة لتبادل الأقطان ويبيعه كسوق للبضاعة الحاضرة ، وبالتبعية تعطيل العمل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم تجارة القطن في الداخل .

لجنة القطن المصرية :

انتهت الإجراءات السابقة إلى إعادة النظر في سياسة تصريف القطن بهدف تثبيت الاسعار للمنتجين ، وذلك بأن تشتري الحكومة كل ما يحوزونه من أقطان بأسعار محددة ووضع نظام لتصريف المحصول بالسعر العالمي ، ومن ثم تقرر أن تتم كافة عمليات تصدير القطن أو شراء المغازل المحلية له ، عن طريق لجنة القطن المصرية ، بمعنى :

أنه إذا ما رغبت شركة التصدير في الارتباط على القطن للبيع في الخارج ، أو إذا رغبت المغازل المحلية في شراء القطن ، كان على شركة التصدير أو المفضل بحسب الأحوال أن يبيع الأقطان للجنة القطن المصرية بالأسعار المحددة للشراء ، ثم يشتريها من اللجنة بالأسعار المحددة للبيع ، وهو ما يسمى نظام إعادة الشراء الذي مارسته اللجنة من قبل ، عند تعطيل بورصة العقود في سنة ١٩٥٢ ، وحتى تاريخ إعادة فتحها في سنة ١٩٥٥ .

معنى ذلك أن لجنة القطن المصرية (ثم بعد ذلك المؤسسة المصرية

العام للقطن) أصبحت المكان الطبيعي الذي يتم من خلاله عملية الموازنة .

ونتيجة لكل هذا أصبحت الأسس التالية هي المتبعة :

١ - أن أسعار الشراء من الداخل لرتب من أصناف القطن تحدد قبل الموسم القطنى ، وهى غير قابلة للتغيير أو التبديل على مدار السنة .

٢ - أن أسعار البيع للتصدير تعلن فى بداية موسم البيع الخارج أى بداية الموسم القطنى ، مع تحديدها لتكون فى مستوى الأسعار العالمية ، وهذه الأسعار يتم التعامل بها لفترة أسبوع ينتهى فى منتصف ليل السبت من كل أسبوع . وبذلك تكون الأسعار قابلة للتغيير من أسبوع لآخر .

وكانت شركات التصدير تغطى مبيعاتها لدى المؤسسة المصرية العامة للقطن ، عن طريق تسجيل عقود البيع التى تمت مع الخارج مؤيدة بالبرقيات المتبادلة الممثلة للإيجاب والقبول .

التسويق التعاونى :

فقدت سوق القطن توازنها بعد تعطيل العمل ببورصة العقود ، وما استتبع ذلك من تعطيل العمل ببورصة مينا البصل ، ثم عدم صلاحية أجهزة تجار الداخل ، حيث تخلخلت أوضاعها بتدخل بعض الفئات مستغلة الظروف التى أدت إلى عدم توازن السوق فعملت الحكومة على إيجاد نظام بديل لتسويق القطن داخليا ، والذى كان معمولا به قبل سنة ١٩٦١ . ومن ثم بدىء فى تطبيق نظام التسويق التعاونى للقطن اعتبارا من ٦٢/٦١ ، ثم تم التوسع فى تطبيقه سنة بعد أخرى إلى أن طبق بصفة عامة على مستوى الجمهورية اعتبارا من موسم ٦٥/٦٦ .

ويقوم نظام التسويق التعاونى للقطن على الأسس الآتية :

- تقسيم الجمهورية إلى مراكز إدارية يتبعها عديد من القرى والجمعيات التعاونية .

- يتبع كل مركز إدارى عدد من الجمعيات ، وقد يشمل المجمع قرية أو أكثر ، أو جمعية أو أكثر ، بحسب حجم المساحة المنزرعة قطناً فى كل قرية .

- تربط كل شركة من شركات التصدير على مركز إدارى ، فإن كان المركز الإدارى كبيراً ؛ قُسم بين شركتين أو أكثر .

- يراعى فى توزيع المراكز الادارية على الشركات أن تكون استلاماتها ممثلة فى أصناف القطن المختلفة .

- يقوم المنتج بجمع قطنه وتعبئته وتوريده للمجمعات .

- يتم وزن القطن فور وصوله إلى مركز التجميع ، ويسلم المنتج علم وزن بمعرفة قبائى المجمع .

- يتم فرز القطن بمعرفة فرايزى هيئة التحكيم .

- تحدد أسعار القطن بحسب الصنف والرتبة التى يحددها فرايزى هيئة التحكيم .

- الأسعار التى يتم التعامل على أساسها هى أسعار شراء القطن شعرا ، تسليم الاسكندرية بالنسبة للرتب وأصناف القطن المختلفة . وهذه الأسعار غير قابلة للتعديل طوال الموسم القطنى ، حتى لا يكون هناك تفاوت فى الدخول بين منتج وآخر .

ومازال هذا النظام معمولا به حتى الآن ، وإن اختلف فى أسلوبه وبعض تفاصيله ، بحيث أصبحت أسس التعامل التسع السابقة شبه ثابتة .

مشكلات التسويق التعاونى :

تتمثل أهم المشكلات التى ظهرت خلال تطبيق نظام تسويق القطن فيما يأتى :

اختيار مراكز التجميع : وتكمن أهم مشكلاته فى عدم امكان توفير القوة الفنية المدربة التى يمكن ان تغطى الاعداد المختارة من مراكز التجميع .

الفاقد : يمثل فقد أى كمية من القطن خسارة للاقتصاد

القوى ، بقدر ما يمثل القطن من أهمية كمحصول كسائي وغذائي في المقام الأول . ويمكن إرجاع أسباب الفاقد ، سواء في الكمية أو القيمة ، إلى العوامل الآتية :

انخفاض الرتب - حالة الأكياس - التغليف - التهريب - التخزين - الحرائق - الاستخدام غير الاقتصادي .

انخفاض الرتب : يعتبر انخفاض رتب المحصول القطنى فاقدًا في قيمة المحصول ، وقد تدهورت الرتب المتوسطة للمحصول مع بدء تعميم نظام التسويق التعاوني ، من $\frac{1}{8}$ رتبة في بعض المواسم ، إلى $\frac{2}{4}$ رتبة في المواسم الأخرى . ويرجع ذلك الانخفاض أو التدهور في رتبة المحصول برغم جودته إلى : ندرة الأيدي العاملة وارتفاع أجورها ، مما دفع المنتج إلى جنى القطن مرة واحدة .

سوء حالة الأكياس : تتعرض الأكياس للعديد من أسباب التمزق ، ويترتب على ذلك فقدان كميات من القطن الزهر أثناء عمليات النقل .

التغطية والتغليف : تعتبر سوء حالة الشنبر ، والغطاء المستخدم في حزم وتغليف البال ، وعدم تغطيته بالمشمعات أثناء النقل - من الأسباب الهامة لحوث الفاقد في كمية وقيمة القطن .

التهريب : لوحظ انتشار ظاهرة تهريب الأقطان وحلجها على دواليب الحلج غير المرخص بتشغيلها ، واستخدام ناتج الحلج للبيع كأقطان تنجيد ، أو خلطها بنواتج مصانع تنظيف عوادم القطن والفزل . وتقدر الكميات التي يتم حلجها بالدواليب الأهلية بنحو ١٥٠ ألف قنطار زهر ، في مختلف المحافظات ، ولكن لا يكتشف منها إلا القليل ، حيث يتم تركيب هذه الدواليب على سيارات ، لمرونة الحركة من حقل إلى آخر في النهار والليل على السواء ، بعيدا عن أعين الرقابة .

ويعزو بعض الخبراء سبب التدهور الخطير الذي لحق مؤخرا صنف الجيزة ٧٠ ، وشمل كل مواصفاته الفزلية ، إلى هذه الظاهرة ، حيث

اختلطت سلالات الصنف بغيره من الأصناف .

التخزين : يؤدي سوء التخزين إلى الأضرار بالأقطان المخزنة ، وذلك نظرا للظروف التي تتعرض لها المحالج من حيث : تدفق الوارد في فترة قصيرة ، وضيق المساحات التخزينية ، وقصور الامكانيات البشرية عن الوفاء بمتطلبات التخزين الجيد للقطن .

الحرائق : وتحدث نتيجة تلوث القطن المنقول على سيارات غير نظيفة ، وملوث غالبا بالمواد البترولية والكيماوية ، مما يساعد على سرعة احتراق القطن .

الاستخدام غير الاقتصادي للقطن : هناك مظاهر عديدة للاستخدام غير الاقتصادي للقطن ، ويمكن حصر هذه المظاهر في مجموعتين :

المجموعة الأولى : وتشمل الخلل الموجود في هيكل أسعار القطن ورفع رتبه وزيادة فرق الرتبة ، وتهريبه ، مما يستدعى ترك الحرية للمنتج كي يحلج باسمه وإحسابه الكميات التي يجمعها من حطب القطن بعد تقطيعه ، لتغذية سوق أقطان التنجيد ، ويمكن أيضا إدخاله في صناعة الأقمشة الشعبية .

وما دامت مشكلة أقطان التنجيد باقية ، فإن أسعار الأقطان الصنف ستظل أقل من أسعار الأقطان التنجيد . ومن ثم فلا بد من تغيير هيكل أسعار شراء القطن من المنتجين ، على أساس سعر الشراء بنفس أسعار البيع للتصدير .

المجموعة الثانية : وتضم : سوء حالة الأكياس وغطاء البال والشنبر ، وعدم التغطية بالمشمعات أثناء النقل وسوء التخزين ، والحرائق ، ويتطلب علاج هذه الحالات اتخاذ بعض الإجراءات ، مثل تشجيع الجهود المبذولة ليكنة عمليات تستيف وتحميل الأكياس الزهر وبالتالي تقليل الفاقد . وحل مشكلة شنبر البال ، بالتعاون مع شركات الفزل وجمعية تصنيع خيش وشنبر البال .

- وينعقد الإجماع على أن التسويق التعاوني للقطن ، بالأسلوب الذي

بحيث يصل الى سابق عهده في بداية الحقبة الثمانية - وما قبلها - إذ تميزت بالثبات النسبي في المساهمة القطنية التي تدور حول المليون فدان .

ومن الملاحظ ان الزيادة والنقص في مساحة الأرض لم تكن السبب الرئيسي لتراجع المحصول بقدر ما يرجع ذلك بصفة رئيسية الى تراجع غلة الفدان . وفي هذا الاتجاه يوصى بما يأتي :

* الاستعانة بالبحوث العالمية في مجال الهندسة الوراثية لاستنباط الأصناف الجديدة ، مع الاهتمام بالتجارب الخاصة بمكافحة الآفات بالوسائل الطبيعية بدلا من الوسائل الكيميائية .

* العناية بالتقوى المنتقا بتكثيف الرقابة الحقلية وينزع شجيرات القطن الهندي والغريبة أثناء المحصول ، وفي المصالح بتتبع البذور النقية والرتب العالية وعزلها عن السلالات الأخرى .

* وضع سياسة متكاملة المقاومة في شتى أطوار الزراعة ، ابتداء من خدمة الأرض ومعالجة البذور وانتهاء باللوز .

ثانيا : إرساء سياسة قطنية ثابتة :

تعلن الحكومة بمقتضاها عن عزمها الجاد على تدعيم تجارة القطن ، ويقتضى الأمر ما يأتي :

* أن تكون السياسة الجديدة المعلنة متكاملة ، بحيث توضح الحكومة موقفها من صناعة الغزل والنسيج بما يضمن التوازن الأمثل بين النشاطين التجاري والصناعي . مع النظر في إيقاف التوسع الصناعي في الدلتا ومناطق زراعة القطن ، وتركيزه في المناطق المعزولة كالاسكندرية وحلوان ، حيث يمكن استخدام الاقطان العالمية الرخيصة والمتوسطة الطول ، وهي الخامات الأنسب والأوفر لانتاج الاقمشة الشعبية ، كما تمكن صناعة الملابس المصرية من الدخول في مجال المنافسة العالمية ، إذ ان مراكز صناعة الملابس في العالم في كوريا وتايوان وتركيا وهونج كونج والصين الشعبية لا تستخدم الاقطان الأطول تيلة في مثل هذه الصناعة البالغة الحساسية لتكاليف الانتاج .

سار عليه لسنوات طويلة لم يصادف النجاح المنشود ، نظرا لما تخلله من صعوبات ، سواء من ناحية التوريد حيث ينساب القطن في فترة زمنية محدودة ، مما أربك العمل في شركات الحليج وأجهزة شركات التصدير - أو من ناحية التخزين أو الفرز أو المعاملة الفنية له في مراحل المختلفة .

ونظرا لأهمية القطن ، وحساسية التعامل فيه ، ينبغي أن تعطى للمنتج حرية تصريف محصوله بالقدر الذي يرغب فيه ، مع الأخذ في الاعتبار تفتت الملكية وما استتبعه من كثرة عدد صغار المنتجين ، الذين يعملون القطن من الحقل حتى التعبئة بإمكانات محدودة ، بينما كان في الماضي وقبل سنة ١٩٦٦ ، الكثير من كبار المنتجين وتجار الشعر يعملون أقطانهم المنتجة معاملة خاصة ، سواء من ناحية زراعته أو جمعه أو تبويبه أو تخزينه أو حله .

إن إعادة الثقة للفلاح لزراعة قطنه والعناية به ليحصل على حقه الكامل نتيجة زراعته ، لن يأتي إلا بحصوله على سعر عادل مجز ، وهذه الثقة لن تأتي إلا بإيجاد الاتصال المباشر بين المنتج والمشتري حتى نحفره على الإقبال من جديد على زراعة قطنه .

أما تسويق القطن من المنتج ، فان فئات تجار الزهر والشعر والسماسة الذين كانوا قائمين على خدمة القطن - يمكن أن تتكون من جديد على مدار الممارسة والتداول ، حسبما يفرزها السوق ويخلق كوادرها .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، ومادار في اجتماع المجلس من مناقشات مستفيضة ؛ رضى :

ضرورة العمل على إزالة جميع المعوقات والعقبات التي تعترض الارتقاء بمحصول القطن ، وتحرير تجارته .

ومن ثم يوصى بما يأتي :

اولا : الارتقاء بمحصول القطن كما ونوعا :

الأقطان ، من تجار الزهر أو الشعر أو السماصرة ، مما يستوجب سن تشريعات جديدة تتمشى مع الأوضاع المستحدثة التى يتم الاتفاق عليها لتحرير تجارة القطن ، بحيث تواكب سياسة التحرر الاقتصادى وآليات السوق .

* أن يكون نظام التسويق الداخلى للقطن - مرحليا - على النحو التالى :

- السماح للقطاع التعاونى والقطاع الخاص أفرادا أو شركات خاصة بالتجارة الداخلية بتداول الأقطان فيما بينهم زهرا ، مع حرية اختيار المحلج المخصص للصنف ، وذلك للنهوض بصناعة الحلج ، بالإضافة الى حرية الاتجار به فى حدود اللوائح المعمول بها فى هذا الشأن .

- على أن يسمح لجميع الجهات التى تقوم بالتعامل فى القطن الزهر بحلج الأقطان فى أى من المحالج المخصصة لحليج الصنف ، مع مراعاة اتباع قواعد حلج الأقطان الإكثار .

- يتم التعامل بين المنتجين والمشتريين مباشرة ، بحيث يحصل المنتجون على مستحققاتهم كاملة ، على أن يقوم المنتج بتوفير التصريح اللازم لنقل أقطانه .

* تأمينا لشركات الغزل المحلية فى الحصول على احتياجاتها من الأقطان ؛ يسمح لها بالشراء من جميع المتعاملين فى القطن بالداخل ، أو من سوق البضاعة الحاضرة بالاسكندرية ، أو من المنتج مباشرة ، خصوصا وأن أقطان الوجه القبلى مخصصة بأكملها للاستهلاك الداخلى .

* انشاء جهاز على غرار لجنة القطن المصرية ، يتولى استلام الأقطان الشعر التى تعرض عليه بالأسعار المعلنة فى حالة عدم تمكن الحائزين من بيع أقطانهم - اعتبارا من أول يونيه من كل عام . وذلك كمرحلة انتقالية .

* اطلاق حرية التعامل فى مخلفات القطن بدون تدخل من أى جهة ، على أن تتولى الوزارات المعنية تحديد أسعار البذرة وأسلوب تداولها عند اعلان أسعار القطن .

- أما فى المدى الطويل فإنه يفضل تهجير بعض المصانع الداخلة فى نطاق الدلتا ومناطق زراعة القطن الى مناطق معزولة ، حتى لا تبقى الا المصانع العتيقة المتخصصة فى صناعة الغزل الرفيع وما فوق المتوسط ، حيث انه من قبيل اهدار الموارد استهلاك خمسة ملايين قنطار من الأقطان المصرية فى صناعة الخيوط المتوسطة والكثيفة والمنسوجات الشعبية والرخيصة - بينما لاستهلاك الصناعة فى الولايات المتحدة على سبيل المثال الا ٢٥٠ ألف قنطار من الأقطان الأطول تيلة من مجموع استهلاكها البالغ ٤٠ مليون قنطار ، رغم تفوق القطن المصرى على الأقطان supima الأمريكية فى السعر والخواص .

ثالثا : تطوير أساليب التسويق - وتحرير تجارة القطن :

* إن إلغاء التسويق التعاونى بشكله الحالى يمثل خطوة على الطريق الصحيح ، مع ايجاد وسائل أخرى لتداول المحصول وتصديره فى ظل حرية التعامل . على أن يتم تنقية النظام التعاونى من الثغرات التى تعتريه ، حتى يمثل المفهوم التعاونى الصحيح والمطبق فى بلدان العالم الحر ، ويحيث يكون أهليا لا حكوميا .

* العودة ببورصة مينا البصل لسابق عهدها ، لتكون مركزا طبيعيا لتداول الأقطان الشعر بيعا وشراء ، وتحديد اسعار فروق الرتب ، وتنظيم عمليات التحكيم على الأقطان المكبوسة كبسا مائيا ، والنظر فى الخلافات بين الاعضاء .

* إعادة النظر فى احكام القانون ١٨١ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم تجارة القطن فى الداخل - تجار الزهر وتجار الشعر والسماصرة - بما يتمشى مع الأوضاع السائدة حاليا . مع ايجاد النظم الكفيلة للانساياب الطبيعى للمحصول فى شتى مراحله ، وخصوصا بعد زيادة أسعار القطن واختلاف الظروف التى استدعت سن القانون ١٨١/١٩٦٠ المشار اليه آنفا .

* منح الحرية للمنتجين لبيع محصول القطن لمن يشاءون وفقا لأفضل العروض ، سواء لشركات التصدير القائمة ، أو الجمعيات التعاونية بالمحافظات ، أو للشركات الخاصة ، والأفراد الذين يرخص لهم بتداول

وثانياً : تحرير صناعة الحليج :

من أهداف صناعة الحليج الى القطاع الخاص ، حتى تأخذ طريقها الى التحرير في ظل آليات السوق ، ولإيجاد جيل جديد من خبراء القطن .

خاصة وأن تحرير تجارة القطن يستلزم تحرير الحليج ، حيث تتمكن التجارة الحرة من استرجاع بعض الخبرة المصرية القديمة وقدرتها على الارتقاء بهذه الصناعة ، والارتفاع بمستوى جودة القطن من خلال العناية الفردية والأساليب اليدوية في نقاوة الأقطان الزهر والشعر، ومن واقع المعرفة الدقيقة بخواص الأقطان المختلفة ومناطق الانتاج وامكانية مزج الأقطان ذات المستوى المتقارب ، حتى لاتهدر قيمة الأقطان الأعلى أي ظل عمليات الحليج الجارية في القطاع العام ، وبحيث تصل الى التجانس في الرتبة والتيلة واللون ، وفي ذلك ارتقاء بالصناعة ذاتها ، ووقف لاهدار الرتب العالية في الفراغ ، وتسهيل عمليات اعداد النماذج للشركات المصدرة ، مع الاستفادة من خصائص القطن الى أقصى درجة ممكنة .

* ان إعادة تنظيم قطاع الحليج أصبح ضرورة ملحة قبل التفكير في بيع المحاليج للقطاع الخاص ، مع التوصية بتكهن المحاليج التي تقع في وسط المدن ، وعرضها كأراض مرتفعة القيمة للبناء ، قد تساهم حصيلتها في تخفيف أعباء إعادة التنظيم ورسم السياسات الجديدة ، مع تخصيص الحصيلة قبل الاقدام على التصرف تجنباً لتنازع الاختصاصات بين الجهات والوزارات .

* اذا كانت المحاليج المطورة من الضخامة بحيث يصعب بيعها فوراً ، فإنه من الممكن التفكير في نظام مماثل لما هو متبع في فنادق الدولة التي يتم تأجيرها للشركات المتخصصة في هذا المجال ، مع السماح باستغلالها الاستغلال الأمثل في مشروعات أخرى مكمل أو مختلفة . وعلى سبيل المثال فإن محليج رينهارت بزفتى كان يقوم بصناعة الثلج ، كما كان محليج كوبر يقوم بضرب الأرز .

* ان الوقت قد حان للنهوض بتحديث الدوايب بما يكفل توفير الوقت والجهد والمكان ، وهي المهمة التي قد تستطيع الشركات الخاصة النهوض بها .

خامساً : تحديد أسعار القطن المصري عالمياً :

* ينبغي اتباع عدة اجراءات لقياس اتجاهات السوق والاسترشاد بها في تحديد الاسعار تتمثل فيما يأتي :

- تطعيم سفاراتنا في اليابان وايطاليا وسويسرا بملحقين تجاريين متخصصين على درجة كبيرة من الكفاءة ، والامام باقتصاديات القطن لمتابعة الأسواق في هذه البلاد والتي تشكل أهم أسواقنا ، والاتصال الدوري بعملائنا في هذه المراكز ، وكذلك الاتصال بوكلائنا المهمين وعددهم محدود ، ونقل رغباتهم الى جهة الاختصاص التي سوف يسفر عنها التنظيم الجديد ، كذلك مد هؤلاء العملاء بكافة المعلومات المطلوبة .

- تحديد سعر الشراء من المنتجين في الداخل بعد دراسة حالة الأسواق العالمية وحجم المحصول ، وتقدير حجم الاستهلاك الداخلي ، وكذلك تقدير حصة التصدير المحتملة ، مع اطلاق حرية البيع .

- إعادة تنظيم شركات التصدير على الفور بما يتناسب وحجم النشاط الفعلي ، مع السماح بإنشاء الشركات الخاصة في مجال التصدير ، على أن تحدد الدولة حداً أدنى لسعر التصدير . وعلى أن يكون الفرق بين سعر الشراء من المنتجين وسعر التصدير محل ضريبة صادر جديدة تنشأ في هذه المرحلة الانتقالية ، وحتى يتم ازالة الفروق بين السعر الداخلي وسعر السوق الخارجى في مراحل مقبلة ، تمهيداً لتطبيق سياسة المخصصة في هذا المجال .

- تحويل مهمة هيئة التحكيم القائمة حالياً لاستيعاب عمل لجنة القطن المقترحة آنفاً ، مع استمرار الهيئة في أداء وظيفتها الأصلية في التحكيم ومنع الخلط ، وذلك تخفيفاً من أعباء إنشاء أجهزة جديدة وحتى لا نتعرض الى ظاهرة ندرة الكوادر والكفاءات القطنية .

- ضرورة تكوين مخزون استراتيجى كاف من القطن ، بحيث تستطيع مصر مواجهة ارتباطاتها محلياً أو خارجياً بمقدرة ومرونة . خصوصاً وأن مخزونها في المواسم الماضية لم يكن يترك لها الخيار بين التزاماتها الخارجية وبين مواجهة عجز - بل توقف - بعض المصانع .

الانتاج الزراعى والرى

أخيرا على أرقام الاستهلاك المائى للمحاصيل وتقدير الاحتياجات المائية بزيادة ٢٠ - ٦٠ ٪ من الاستهلاك المائى ، ويتضح من الجدول رقم (١) بيان الاحتياجات المائية للمحاصيل الرئيسية مقدرة بإضافة ٤٠ ٪ الى الاستهلاك المائى مقابل الفواقد فى النقل الداخلى والحقل .

جدول رقم (١)
الاحتياجات المائية للمحاصيل الرئيسية
بالمتر المكعب للفدان الواحد

المحصول	الوجه البحرى	مصر الوسطى	مصر العليا
قمح	٢٢٥٢	٢٧٩٥	٣٠٧٢
فول	١٧٩٠	٢١٩٥	٢٥٥٨
شعير	١٩٧٠	٢٥٢٠	٣٠١٥
عدس	١٨٦٥	٢١٠٥	٢٣٦٢
برسيم تحريش	١٢٤٠	١٥٣٠	١٦٦٤
برسيم مستديم	٣٣١٠	٣٨٢٠	٤٣٦٨
بصل	٢٢٨٠	٢٤١٠	٢٤١٠
قطن	٣٩٤٥	٤٩٦٠	٥٤٢٤
لوزة شامى	٣٤٠٥	٣٦٥٧	٣٩٤٧
ارز	٦٥٧٠	—	—
قصب سكر	—	١٠٠٠٠	١٢٧٥٠
سمسم	٢٨٦٦	٢١٥٢	٣٦٢٠
فول سودانى	٣١٦٢	٣٧٥٢	٥٧٣٨
خضراواتية	١٩٠٤	٢٢٥٠	٢٤٥٠
خضراواتية	٢٦٩٥	٣١٣٨	٣٢٨٠
حداق	٥٦٢٠	٥٧٩٨	٧٥٣٢

ملحوظة : هذه الاحتياجات للرى المسطح وعند استخدام الرى بالرش تخفص بنسبة ١٥ ٪ والرى بالتنقيط تخفص بنسبة ٢٥ ٪ .

اقتصاديات استخدام مياه الرى

يوشك الماء العذب ان يكون من الموارد النادرة فى كثير من دول العالم بسبب ماتعانيه بعض هذه الدول من جفاف فى السنوات الأخيرة ، ويسبب ازدياد المطالب المائية للتوسع الزراعى والصناعى لمواجهة الزيادة المطردة فى عدد السكان مع الارتفاع بمستوى المعيشة فى الدول النامية والمتخلفة .

ومن أجل ذلك كان من الضرورى دراسة اقتصاديات مياه الرى التى تمثل الجزء الأكبر من المياه العذبة المستخدمة فى العالم ، وأن يكون هدف الدراسة هو استغلال الكميات المتاحة من المياه الاستغلال الاقتصادى الأمثل .

وقد قسمت هذه الدراسة الى قسمين :

أولا : القيمة الاقتصادية لمياه الرى :

يقتضى بيان القيمة الاقتصادية لمياه الرى الحديث ما يأتى :

١- التعرف على الاحتياجات المائية للمحاصيل :

منذ عدة سنوات قامت الجامعات واكاديمية البحث العلمى كما قام مركز البحوث المائية بوزارة الاشغال والموارد المائية ومركز بحوث الأراضى والمياه بوزارة الزراعة بإجراء دراسات حقلية للمقننات المائية لكثير من المحاصيل فى مناطق مختلفة من مصر ، واتفق المركزان

جدول رقم (٢)
متوسط انتاجية المحاصيل السائدة
في مناطق القطر الرئيسية

الحصول	الوحدة	متوسط الانتاجية		
		وجه بحرى	مصر الوسطى	مصر العليا
برسيم تحريش	طن	٩.٣٤	٩.٤٢	١٢.٢٢
برسيم مستديم	طن	٢٥.٥٢	٢٦.٢٥	٢٦.٦٥
قطن	قنطار	٥.٣٧	٤.٦٨	٣.٦٦
ذرة شامية	أردب	١٦.١٠	١٧.٠٣	١٥.٨٤
أرز	طن	٢.٥٨	-	-
قمح	أردب	١٣.٤٢	١٤.٩٥	١٢.٤٩
بصل	طن	٧.٨٢	٩.٦٥	١٠.٢٠
عدس	أردب	٥.٥٩	٤.٢٥	٣.٩٦
قصب السكر	طن	-	٤٠.٢٥	٤٠.٨٨

المصدر : معهد بحوث الاقتصاد الزراعى - قسم بحوث الإحصاء

ويتضح من هذا الجدول ما يأتى :

- أن محصول برسيم التحريش قد أعطى أعلى انتاجية في مصر العليا حيث وصل متوسط انتاجه الى ١٣.٣٢ طن ، فى حين بلغ متوسطه فى مصر الوسطى ٩.٤٢ طن للفدان ، أما فى الوجه البحرى فكان متوسطه ٩.٣٤ طن للفدان .
- بلغ متوسط انتاجية محصول القطن فى الوجه البحرى ٥.٣٧ قنطار وفى مصر الوسطى ٤.٦٨ قنطار وفى مصر العليا ٣.٦٦ قنطار.

٢ - حساب متوسطات انتاجية المحاصيل فى السنوات الثلاث

٨٦ / ٨٧ ، ٨٨ / ٨٩ ، ٨٩ / ٨٨ وحساب ما يخص كل الف متر

مكعب من مياه الري من هذه المحاصيل الانتاجية .

٣ - حساب العائد من المحاصيل المختلفة طبقا للأسعار

السائدة محليا لعام ١٩٨٩ ، ثم تبعا للأسعار العالمية سنة ١٩٨٩ .

٤ - التعرف على نصيب كل ألف متر مكعب من مياه الري

من العائد من كل محصول .

٥ - جمع المحاصيل فى دورات زراعية شائعة الاستعمال للتعرف

على أنسب الدورات اقتصاديا .

وقد اختيرت الدورات الثمانية الآتية :

- برسيم تحريش يعقبه قطن .
- برسيم مستديم يعقبه ذرة شامية .
- برسيم مستديم يعقبه أرز .
- قمح يعقبه ذرة شامية .
- قمح يعقبه أرز .
- بصل يعقبه ذرة شامية .
- عدس يعقبه ذرة شامية .
- قصب سكر .

وقد اختلفت انتاجية هذه المحاصيل تبعا لمناطق الانتاج ، على

التحوالى ورد فى الجدول رقم (٢) والذى يبين متوسط انتاجية

المحاصيل السائدة فى الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ومصر العليا ،

عن السنوات ٨٦/٨٧ ، ٨٨/٨٩ ، ٨٩/٨٨ .

فعلى سبيل المثال : بلغ عائد دورة (البرسيم التحريش + قطن) أعلى مستوى له فى الوجه البحرى (٧٣٨.٨ جنيه للفدان) فى حين انخفض الى النصف تقريبا فى مصر العليا ، أما دورة (القمح + ذرة شامية) فقد بلغت ١٤١٦.٩ جنيه فى مصر الوسطى فى حين انخفض العائد ليصل الى ١٢٠٥.٥ جنيه فى مصر العليا ، كذلك أعطت دورة (البصل + ذرة شامية) أعلى عائد فى مصر العليا حيث وصل الى ١٤٣١.٨٢ جنيه ، فى حين انخفض الى ٩٨٤ جنيه فى الوجه البحرى . أما من حيث الدورات البديلة فلقد بلغ أقصى عائد فى دورة (البصل + الذرة الشامية) فى مصر العليا تليها دورة (قمح + ذرة شامية) بمصر الوسطى حيث بلغ ١٤٣١.٨ ، ١٤١٦.٩ جنيه على الترتيب ، فى حين بلغ عائد (برسيم تحريش + قطن) بمصر العليا أدنى عائد حيث وصل الى ٣٨٦.٨ جنيه مصرى .

٦ - صافى عائد الدورات السائدة فى المناطق الانتاجية الرئيسية مقدرًا بالأسعار العالمية :

عند تقدير صافى عائد الدورات البديلة السائدة فى المناطق الانتاجية ، روى عدة افتراضات يمكن ايجازها فى الآتى :

١ - بالنسبة للأسعار العالمية للقطن المصرى خلال السنوات السبع الأخيرة وجد أن أسعار التصدير المرجحة بالأوزان تبلغ ١٦٢ دولارا (من ٨٣ - ١٩٨٩) للقطن الشعير ، وهذه الاسعار تعتبر أسعارا احتكارية لمثل هذه النوعية من الأقطان وترتبط أسعارها بحجم المعروض منها ، كما أنه من المتوقع عند زيادة حجم صادرات القطن الى معدله الطبيعى حدوث انخفاض فى السعر للأقطان المصرية الى مستوى الأقطان طويلة التيلة العالمية + علاوة .

ويؤكد ذلك انه عند احتساب أسعار القطن العالمية للأصناف المماثلة للأقطان طويلة التيلة مثل صنف البيما الأمريكى ، وانتاج بيرو - تبين أن متوسط أسعارها العالمية يبلغ ١٥٠ دولارا للقطن الشعير فى المتوسط ، فإذا أضيف إليها ١٢ دولارا علاوة للقطن المصرى ، يكون متوسط

- تقاربت الانتاجية بالنسبة لمحصول البرسيم المستديم .
- تفاوتت الانتاجية لمحصول الذرة الشامية حيث تفوقت منطقة مصر الوسطى بمتوسط انتاجية بلغ ١٧.٠٢ أردب / فدان .
- كذلك تفوقت منطقة مصر الوسطى فى انتاجية القمح ، اذ بلغ متوسط انتاج الفدان ١٤.٩٥ أردب يقابلها ١٣.٤٢ أردب للفدان فى وجه بحر ، ١٢.٤٩ أردب للفدان فى مصر العليا .
- بلغت انتاجية البصل أقصاها فى مصر العليا بمتوسط ١٠.٢٠ طن للفدان ، وتليها منطقة مصر الوسطى ٩.٦٥ طن للفدان ، بينما كان متوسط انتاج الفدان فى الوجه البحرى ٧.٨٣ طن .
- لوحظ تفوق منطقة الوجه البحرى فى انتاجية محصول العدس على منطقة مصر العليا التى كانت متميزة فى انتاجه ، فقد بلغت الانتاجية ٥.٥٩ أردب للفدان فى الوجه البحرى ، بينما بلغت ٣.٩٦ أردب للفدان فى مصر العليا .

وانعكس هذا الاختلاف فى الانتاجية ، ليس فقط بين الدورات البديلة ، بل ايضا بين الدورة الواحدة فى المناطق المختلفة (جدول رقم ٢) .

جدول (٣)

صافى عائد الدورات البديلة للمناطق الانتاجية المختلفة وذلك بالافتراضات المحلية

المنطقة	صافى عائد الدورات السائدة فى المناطق الانتاجية بالوجه البحرى		
	مصر العليا	مصر الوسطى	وجه بحر
برسيم تحريش + قطن	٣٨٦.٨	٤٢٧.٧٢	٧٣٨.٨
برسيم مستديم + ذرة شامية	١٠٣٦.٨	١٠٣٥.٦٩	١٠٣٠.١٣
برسيم مستديم + أرز	١٠٥٤.٧٣	-	-
قمح + ذرة شامية	١٢١٦.٢	١٤١٦.٩٩	١٢٠٥.٤٦
قمح + أرز	١٢٤٤.٢٥	-	-
بصل + ذرة شامية	٩٨٤.١٤	١١٩٢.٢٦	١٤٣١.٨٢
عدس + ذرة شامية	١٣٦٩.٩٨	١٠٣٥.٧٥	١٠٣٠.٨
الصوب السككر	-	١٠٤١.٥٥	١٢١٠.٦٥

المصدر : ١ - جمع وحسب من الجداول المرجحة أعلاه ٨ - ١٤ ومصدرها مركز بحوث الاقتصاد الزراعى .

الشامية - القمح) الى وحدة الطن لحساب أسعارها العالمية
لوحة الطن .

ومن واقع الجداول لوحظ ان عائداً الدورات اختلفت عما
تم حسابه بالأسعار المحلية ، ففى الوجه البحرى أعطت دورة
(البصل + ذرة شامية) أعلى عائد وهو ٢٨٨٨.١ جنيه مصرى ، فى
حين جاءت دورة (برسيم التحريش + قطن) فى المرتبة الثانية حيث
أعطت صافى عائد ٢٥٣٢.٩ جنيه .

كما أعطت دورة (برسيم مستديم + ذرة شامية) أدنى
ربحية حيث بلغت ٩٠٣.٠٠ جنيه .

اما فى مصر الوسطى فاقتد دلت البيانات على أن صافى عائد
(دورة البصل + ذرة شامية) يقدر بحوالى ٣٤٦٣.٧ جنيه ، وجاءت دورة
(برسيم تحريش + قطن) فى المرتبة التالية لها حيث أعطت صافى
عائد يقدر بحوالى ١٩٩٧.٦ جنيه ، فى حين جاءت فى المرتبة الاخيرة

جدول (٤)

صافى عائداً الدورات البيئية

للمناطق الانتاجية الرئيسية مقدر بالأسعار العالمية

المنطقة	صافى عائداً الدورات مقدر بالأسعار العالمية		
	وجه البحرى	مصر الوسطى	مصر العليا
برسيم تحريش + قطن	٢٥٣٢.٩	١٩٩٧	١٦٦٢.٠٠
برسيم مستديم + ذرة شامية	٩٠٣.٠٠	٨٢٩.٦	٩١٠.٦
برسيم مستديم + أرز	١٠٥٤.٢٢	١٠٠٠	-
قمح + ذرة شامية	١١٤٩.٩	١٣٠٩	١٠٧٦.٩
قمح + أرز	١٧٣٨	-	-
بصل + ذرة شامية	٢٨٨٨	٢٤٦٣.٧	٢٨٢٨.٨
عدس + ذرة شامية	١٧٣٢.٦٥	١٣٨١.٧	١٢٧٩.٥٥
قصب السكر	-	١٤٨٥.٢	١٦٦١.١

المصدر : جمعت وحسبت من الجداول الملحقه أرقام ٨ - ١٤

سعر التصدير للاقطان المصرية ١٦٢ دولارا للقنطار الشعير « جداول
١٥ ، ١٦ ، ١٧ » .

ويحسب سعر الدولار « السعر الرسمى لعام ١٩٨٩ (٢.٧) »
ويحسب متوسط التصافى ١١٧ سيكون قيمة الشعير
الناتج من قنطار القطن الزهر (٤٣٧.٤ × ١.١٧) = ٥١١.٧ جنيه / للقنطار .

ب - ثمن البذرة : يقدر متوسط السعر العالمى لطن بذرة القطن
خلال عام ١٩٨٩ بنحو ١٢٠ دولارا ويسعر صرف رسمى للدولار
٢.٧ جنيه .

اذن سعر الطن من البذرة = ١٢٠ × ٢.٧ = ٣٢٤ جنيه /
طن / بذرة .

ومن ثم سيكون سعر الاروب ٣٨.٨٨ ($\frac{١٢٠ \times ٣٢٤}{١٠٠}$)
= ٣٨.٨٨ جنيه .

وبحيث ان البذرة الناتجة من قنطار القطن الزهر تقدر بحوالى ٩٨
كيلو جراما فيمكن تقدير قيمة البذرة الناتجة من قنطار القطن الزهر .
= $\frac{٩٨ \times ٣٨.٨٨}{١٢٠}$ = ٣١.٧٥ جنيه .

مما سبق يتضح ان السعر المزرعى / للقنطار من القطن
الشعر شاملا كلامن الشعير والبذرة = ٣١.٧٥ + ٥١١.٧ = ٥٤٣.٤٥ جنيه .

ج - بلغت نسبة استخراج السكر من قصب السكر ١٠٪ .
د - حسب أسعار (القمح - الارز - قصب السكر - العدس
- البصل الشتوى - الذرة الشامية) على النحو الوارد بالجدول ، نظرا
لعدم توافر بيانات عن الهوامش التسويقية .
هـ - نظرا لعدم وجود أسعار عالمية بالنسبة للبرسيم الطويل
والقصير ، فقد استعملت أسعاره المحلية حيث انها تعكس أسعار السوق
الحره له .

و - حولت بعض وحدات المحاصيل (العدس - الذرة

نورة (برسيم مستديم + ذره شامية) بصافى عائد يقدر بحوالى ١٠٣٥.٦ جنيه .

وفى مصر العليا جاء نفس الترتيب بصافى ربح ٣٧٣٨.٨ ، ١٦٦٢ و ٩١٠.٦ جنيه مصرى .

٧ - حساب صافى العائد من ٣م١٠٠٠ من المياه :

لحساب صافى العائد من استخدام ٣م١٠٠٠ من المياه ، فلقد تم حساب صافى العائد للمتر المكعب مياه بالجنيه المصرى وبالدولار ، ومن ثم تم حساب عائد مشاركة ٣م١٠٠٠ . وبالنظر الى الجداول الملحقه فلقد تم الاستعانة ببيانات معهد بحوث المياه فى مجال الاستهلاك المائى للحصول م ٣ وتم اضافة ٤٠٪ من هذا الاستهلاك المائى كفاقد ، وهذا لحساب الاحتياجات المائية للاستهلاك (جداول ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) وذلك تبعاً للمحاصيل المختلفة : كذلك للدورات البديلة السائدة فى المناطق الانتاجية المختلفة .

عائد مشاركة ٣م١٠٠٠ تبعاً للأسعار المحلية :

بلغ عائد ٣م١٠٠٠ من المياه لمحصل العدس فى الوجه البحرى أعلى قيمة ، حيث يقدر بمبلغ ٤١٠ جنيهات ، وجاء فى المركزين الثانى والثالث كل من البصل فى مصر العليا والقمح فى الوجه البحرى ، حيث بلغ عائدهما ٣٧٩ و ٣٢٠ جنيهات على الترتيب .

أما من حيث الدورات فلقد أعطت نورة (العدس + ذره شامى) فى الوجه البحرى أعلى عائد حيث بلغ ٢٤٠ جنيهات ، وجاءت بعدها مباشرة (القمح + ذره شامى) بعائد قدره ٢١٥ جنيهات ، فى حين بلغ أدنى عائد فى نورة (برسيم تحريش + قطن) فى مصر العليا ، حيث بلغ ٥٤ جنيهات فقط .

ويمكن تلخيص النتائج التى توصل اليها البحث فى الجدولين التاليين ٥ ، ٦ .

العائد من ٣م١٠٠٠ للدورات المختلفة ، تبعاً للأسعار العالمية :

عند تقدير العائد من ٣م١٠٠٠ للدورات البديلة وذلك بالاسعار العالمية ، دلت النتائج على ان هناك زيادة فى العائد وذلك بالنسبة للمحاصيل التصديرية الهامة كالبصل والقطن والارز . وفى الوجه البحرى اعطت نورة (البصل + الذره الشامى) أعلى عائد ، حيث وصل العائد من ٣م١٠٠٠ مياه فيها الى ٥٠٨.١ جنيه مصرى ، بعد ان كان ١٧٣ جنيهها بالأسعار المحلية ، تليها مباشرة نورة (برسيم التحريش + قطن) حيث وصل العائد الى ٤٨٩.٥ جنيه بعد ان كان ١٤٠ جنيهات فى

جدول رقم (٥)

عائد توزيع المياه على المحاصيل المختلفة

المحصول	العائد من استخدام ٣م١٠٠٠ مياه / جنيه		
	وجه بحرئ	مصر الوسطى	مصر العليا
برسيم تحريش	١٢٠	٧٠	١٤٠
برسيم مستديم	١٦٠	١٢٠	١٧٧
قطن	١٥٠	٦٥	٢٨
ارز	٨٠	-	-
ذره شامى	١٤٥	١٥٠	١٣١
قصب السكر	-	١٠٣	٩٤
عدس	٤١٠	٢٢٠	٣٧٩
بصل	٢١٤	٢٦٠	٣٧٩
قمح	٣٢٠	٢٠٠	٢٣٢

المصدر : جمعت من جداول ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣

جدول (٦)

العائد المتحصل عليه من استخدام ٣م١٠٠٠ للدورة السائدة

فى المناطق الانتاجية الرئيسية مقدراً بالاسعار المحلية

الدورة	العائد من استخدام ٣م١٠٠٠ مياه / جنيه		
	وجه بحرئ	مصر الوسطى	مصر العليا
برسيم تحريش + قطن	١٤٠	٦٦	٥٤
برسيم مستديم + ذره شامى	١٥٠	١٢٥	١٢٤
برسيم مستديم + ارز	١١٠	-	-
قمح + ذره شامى	٢١٥	٢٢٠	١٧٢
قمح + ارز	١٤٠	-	-
بصل + ذره شامية	١٧٣	١٩٦	٢٢٥
عدس + ذره شامية	٢٤٠	١٨٠	١٦٦
قصب السكر	-	١٠٣	٩٦

المصدر : جمعت من جداول ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤

النتائج : من العرض السابق يمكن التوصل الى الآتى :

١- عند استعملنا للأسعار المحلية للوراث البديلة السائدة فى المناطق الانتاجية الرئيسية (القطن - القمح - الارز - الذرة الشامى - قصب السكر - العدس - البصل الشتوى - البرسيم المستديم - البرسيم التحريش) فان اكبر عائد لـ ٣م١٠٠٠ مياه كان فى دورة (عدس + ذره شامى) وجه بحرى ، فى حين كان اقل عائد لـ ٣م١٠٠٠ مياه فى (البرسيم التحريش + قطن) مصر العليا .

٢- أما عند استعمالنا للأسعار العالمية فلقد أعطت (دورة البصل + ذره شامى) فى مصر العليا ٥٩٠ جنيها ، وهذا ناتج بالفعل من ارتفاع سعر الطن من البصل عند تصديره للخارج ، وأتت دورة (البرسيم التحريش + القطن) فى الوجه البحرى فى المرتبة الثانية ، حيث بلغت ربحية ٣م١٠٠٠ - ٤٨٩.٥ جنيه ، وهذا ناتج من أن القطن محصول تصديرى هام ، مما يبين أن العائد من ٣م١٠٠٠ من المياه يزيد عند استخدامنا لظاهرة الميزة النسبية عند زراعة أراضي مصر المحسودة ، ولكن هذا لايعنى سيادة تلك المحاصيل التصديرية الهامة فى التركيب المحصولى مع امسال المحاصيل الأخرى ، حيث ان من الأهمية أيضا النظر الى تحقيق الأمن الغذائى للمحاصيل الاستراتيجية السابق ذكرها كالقمح والذرة ، وغيرهما ، كهدف قومى ينبغى أن نسعى لتحقيقه ، كذلك لايقصد هنا تحقيق الاكتفاء الذاتى الكامل فى تلك المحاصيل ، بل يقصد هنا رفع نسبة الاكتفاء الذاتى منها .

ثانيا : تكاليف تخزين وتوصيل مياه الري :

بعد بيان القيمة الاقتصادية لمياه ري المحاصيل المختلفة والعائد الاقتصادى من كل ١٠٠٠ م^٣ ، نوضح فيما يلى حساب تكاليف كل ١٠٠٠ م^٣ من مياه الري فى مناطق الجمهورية المختلفة .

حساب تكاليف الري : بدءا من السد العالى

- استعادة تكاليف مشروع السد العالى وهى :

ثلل الاسعار المحلية . وكذلك بلغ عائد دورة البرسيم (المستديم + الذره الشامى) ادنى حد وهو ١٣٤.٥ جنيه .

أما فى مصر الوسطى فلقد ارتفع عائد ٣م١٠٠٠ مياه فى دورة (البصل والذره الشامى) ليصل الى ٥٧٠.٨ جنيه ، ويأتى بعدها دورة (برسيم التحريش + قطن) حيث وصل الى ٣٠٧.٩ جنيه مصرى ، فى حين جاءت دورة (البرسيم المستديم + الذرة الشامى) فى المرتبة الاخيرة حيث وصل عاندها الى ١٣٥.٦ جنيه .

وفى مصر العليا وصل عائد دورة (البصل + الذرة الشامى) الى ٥٩٠ جنيها ، فى حين جاءت دورة (برسيم + ذره شامية) فى المرتبة الاخيرة حيث بلغ عاندها ١٠٩.٧ جنيه .

وقد عرضت النتائج السابقة فى الجدول رقم (٧) الذى يوضح العائد الصافى المتحصل عليه من ٣م١٠٠٠ ، مقدرا بالاسعار العالمية المحولة الى الاسعار المحلية لسنة ١٩٨٩ .

جدول رقم (٧)

العائد من استخدام ٣م١٠٠٠ مياه (مقدرا بالاسعار العالمية المحولة)

السلعة	وجه بحرى	مصر الوسطى	مصر العليا
برسيم تحريش + قطن	٤٨٩.٥	٢٠٧.٩	٢٢٤.٢
برسيم مستديم + ذره شامى	١٣٤.٥	١٣٥.٦	١٠٩.٧
برسيم مستديم + أرز	١٥١.٠٠	-	-
قمح + ذره شامى	٢٠٢.٤	٢٠٢	١٥٢.٨
قمح + أرز	١٩٧.٠٠	-	-
بصل + ذره شامية	٥٠٨.١	٥٧٠.٨	٥٩٠
عدس + ذره شامية	٢٢٨.٦	٢٢٩.٧	٢٠٦.٦
قصب السكر	-	١٤٨	١٢٠.٢

المصدر : حسب وجمعت من الجداول ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤

تكاليف انشاء جسم السد	١١٠ مليون جنيه
تعويضات للتوبييسين	١٠ مليون جنيه
تعويضات للسودان	١٥ مليون جنيه
المجموع	١٣٥ مليون جنيه

- توزيع هذا المبلغ على الأغراض الرئيسية الأربعة المستهدفة من

انشاء السد وهى :

١- الوقاية من الفيضانات العالية . ٢ - رى اراض جديدة .

٣ - توليد طاقة كهربائية . ٤ - تيسير الملاحة .

ومن المعلوم ان السعة الكلية لخزان السد العالى هى ١٦٢ مليار متر مكعب ، منها ٣١ مليار م ٣ تخزين ميت لا يستفاد به ، وتكاليف هذا الجزء يمكن توزيعها على الأغراض كلها بنسبة الانتفاع . أما سعة التخزين الحى وهى ١٣١ مليار م ٣ ، فان ٤٦ مليار م ٣ منها (ما بين منسوب ١٧٥ ، ١٨٢) مخصصة للوقاية من الفيضانات العالية ، وبذلك يكون نصيب الوقاية من الفيضانات من تكاليف السد = $\frac{46}{131} \times 135 = 47,25$ مليون جنيه ، ويوزع الباقي وقدره ٨٧,٧٥ مليون جنيه على الرى والكهرباء والملاحة . ويمكن اتباع احدى طريقتين للتقسيم :

١- اعتبار ان القرض الأساسى من المياه المارة من السد العالى هو الرى فيما عدا فترة السدة الشتوية ، فان المياه تطلق للملاحة . وتصرفات هذه الفترة تبلغ ٦٪ من التصرفات السنوية ، أما الكهرباء فانها تعتبر فى هذه الحالة ناتجا ثانويا من مرور المياه ، لذلك يمكن تقسيم مبلغ ٨٧,٧٥ مليون جنيه بين الرى والملاحة بنسبة ٩٤ : ٦ وبذلك يكون نصيب الرى من تكاليف السد ٨٢,٥ مليون جنيه .

٢ - باعتبار أن الكهرباء غرض أساسى مستهدف من اقامة السد ، وبالرجوع الى التصرفات المارة بالعنققات (التوربينات) ومقارنتها بالتصرفات الكلية المارة من السد طول العام - نجد أن نسبة الاولى الى الثانية فى المتوسط هى ٨٥٪ . وعلى اساس تصرفات يناير وفبراير

نجد أن احتياجات الملاحة تقدر بنحو ٤ مليار م ٣ فى الشهر ، أى نحو ٨٠٪ من المياه المنصرفه للرى . وعلى ذلك تكون نسبة الانتفاع للرى والكهرباء والملاحة ٣٥ : ٣٣ : ٣٢ ، ويتقسيم مبلغ ٨٧,٧٥ مليون جنيه بهذه النسب يكون ما يخص الرى من هذا المبلغ هو ٣٠,٧ مليون جنيه .

حساب تكاليف الرى فى المناطق المختلفة :

لحساب تكاليف مياه الرى فى أى منطقة من مناطق

الجمهورية يراعى :

- ان المياه نفسها لاثمن لها ، وأن تكاليف الرى فى أى موقع من الجمهورية هى مجموع تكاليف نقل المياه من بحيرة ناصر الى الموقع ، مضافا اليها ما يخصها من استعادة تكاليف السد العالى .

- ان التكاليف تشمل فقط ماتديره الحكومة من شبكات الرى وطمبات الرفع .

- ان التكاليف المقدرة لمياه الرى ليست لاستعادة تكاليف منشآت الرى القائمة ، وإنما هى لاحلال منشآت مكانها عند انتهاء عمرها الافتراضى ، كما أنها تشمل تشغيل وصيانة هذه المنشآت لتظل قائمة بوظائفها .

- ان العمر الافتراضى لمنشآت الرى هو ٨٠ سنة ، والعمر الافتراضى لحطات الطمبات ٤٠ سنة .

- ان نسبة التخفيض وهى ١٠٪ مستمرة طول مدة العمر الافتراضى .

- ان الاسعار المقدرة فى الحسابات هى على اساس اسعار سنة ١٩٨٥ .

- ان تكاليف مياه الرى فى أى منطقة تشمل : استعادة تكاليف السد العالى ، وتكاليف الاحلال والصيانة والتشغيل لمنشآت الرى التى تحمل المياه وتوزعها ، ابتداء من بحيرة ناصر وحتى تصل الى المنطقة ، ومنشآت الرى التى تخدم أكثر من منطقة توزع تكاليفها بين المناطق المنتفعة بنسبة المياه التى يستهلكها كل منها .

وقد حسبت على هذه الأسس تكاليف مياه الري في الوجه القبلي ،
اذ قسمت الأراضي الى ٢٩ منطقة ، وحسبت تكاليف ١٠٠٠م من
مياه الري لكل منطقة على أساس الفرضين الاول والثانى (الري
والكهرباء) لتقسيم تكاليف السد العالى :

باعتبار ما يخص مياه الري من تكاليف السد ٨٢,٥ مليون جنيه
للفرض الاول ، ومبلغ ٢٠,٧ للفرض الثانى . والجدولان ١٨ ، ١٩
يوضحان تكاليف ١٠٠٠م من مياه الري في المناطق المختلفة ، ويلاحظ
فيها ارتفاع التكاليف في المناطق التي ترفع فيها مياه الري من النيل
الى الترع بواسطة طلمبات حكومية .

ثم حسبت بعد ذلك التكاليف حتى تصل المياه الى الحقول في
موقعين على سبيل المثال أحدهما : منطقة أبيوها بمحافظة المنيا قبلت
تكاليف الألف متر مكعب من مياه الري عشرة جنيهات ، ولما كان الفدان
في هذه المنطقة التي يزرع فيها قصب السكر يستهلك نحو ١٠,٠٠٠م^٣
سنويا ، فتكون تكاليف مياه ري الفدان الواحد في السنة نحو مائة
جنيه . والمنطقة الثانية على فرع ناهيا بمنطقة المنصورة بمحافظة
الجيزة ، حيث بلغت تكاليف الألف متر مكعب ١٩ جنيها ، ومتوسط
ما يستهلكه الفدان من مياه الري ٢٧٠٠م^٣ ، فتكون تكاليف مياه ري
الفدان الواحد في السنة ١٣٢ جنيه .

**تكاليف المياه في مشروعات استقطاب الفواقد بأعلى
النيل :**

إضافة الى ما سبق فانه بالنسبة لتنفيذ أى من مشروعات استقطاب
لفواقد بأعلى النيل ، قدرت دراسات الخطة الأساسية للمياه في عام
١٩٨٠ تكاليف المياه المستفادة من هذه المشروعات والتي سوف تقسم
نصفه بين مصر والسودان كما يأتى :

- مشروع المرحلة الاولى من قناة جونجلي : تكاليف ١٠٠٠م^٣
من المياه ١,٩١ جنيه مصرى .
- مشروع المرحلة الثانية من قناة جونجلي (توسيع القناة) :

تكاليف ١٠٠٠م^٣ من المياه ٢,٣٢ جنيه مصرى .

- مشروع مستنقعات مشار : تكاليف ١٠٠٠م^٣ من المياه ٣,٤٦ جنيه
مصرى .

- مشروع جنوب بحر الغزال : تكاليف ١٠٠٠م^٣ من المياه ٣,٤٠ جنيه
مصرى .

- مشروع شمال بحر الغزال : تكاليف ١٠٠٠م^٣ من المياه ٤,٧٠ جنيه
مصرى .

ولاشك ان هذه التقديرات سوف تتغير كثيرا وفق تغير الأسعار في زمن
تنفيذ أى مشروع من هذه المشروعات ، وان هذه التكاليف تخص
الأراضي الجديدة التي سوف تستصلح على المياه التي يوفرها
كل مشروع .

تكاليف مياه الري من الموارد الإضافية :

- في حالة اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى ، قدرت تكاليف كل
١٠٠٠م^٣ من هذه المياه في عام ١٩٨٥ بمبلغ ١,٥٠ جنيه .

- في حالة استخدام مياه الصرف الصحى للري بعد معالجتها ، قدرت
تكاليف ١٠٠٠م^٣ بمبلغ ٢٥ - ٣٠ جنيه .

- في حالة استخدام مياه جوفيه على عمق ٢٠ - ٣٠ متر ، فان تكاليف
١٠٠٠م^٣ تقدر بمبلغ ١٥ - ٢٠ جنيه

- في حالة استخدام مياه البحر بعد إغذائها (تحليتها) تقدر تكاليف
١٠٠٠م^٣ بمبلغ ١٥٠٠ جنيه .

الخلاصة :

بالمقارنة بين القيمة الاقتصادية لمياه ري المحاصيل الرئيسية
بحساب صافى عائد ما ينتجه ١٠٠٠م^٣ من مياه الري لكل محصول
بالأسعار المحلية - وجد أنه في الوجه البحرى يتصدر العدس
قائمة المحاصيل اذ يبلغ العائد ٤١٠ جنيهات ويلي القمح اذ يبلغ
العائد ٣٢٠ جنيها ، ثم البصل ٢١٤ جنيها ، ثم البرسيم المستديم
١٦٠ جنيها والقطن ١٥٠ جنيها ثم الذرة الشامية ١٤٥ جنيها ، ويأتى

الأرز في آخر القائمة إذ يبلغ العائد ٨٠ جنيها .

وفي مصر الوسطى يأتي القمح على رأس القائمة بعائد قدره ٣٠٠ جنيه ، ثم البصل ٢٦٠ جنيها ، ثم العدس ٢٣٠ جنيها ، ثم الذرة الشامية ١٥٠ جنيها ، ثم يتدنى العائد بعد ذلك إلى ١٢٠ جنيها للبرسيم المستديم ، ١٠٣ لقصب السكر ، ٦٥ جنيها للقطن .

وفي مصر العليا يأتي البصل على رأس القائمة بعائد ٢٧٩ جنيها ، ثم العدس ٢٢٦ جنيها ، ثم القمح ٢٢٣ جنيها ، ثم الذرة الشامية ١٣١ جنيها ، ثم البرسيم المستديم ١١٧ جنيها ثم يتدنى بعد ذلك العائد إلى ٩٤ جنيها للقصب ، ٢٨ جنيها للقطن ولعل هذا يبرر عدم اقبال الزراع على زراعة القطن في مصر الوسطى والوجه القبلى .

وفي حالة تطبيق الأسعار العالمية : فإن البصل والقطن يأتیان في المرتبة الأولى لارتفاع أسعار تصديرهما إلى الخارج عن الأسعار المحلية ، ويبقى الأرز في ذيل قائمة محاصيل الوجه البحرى ، والقصب في ذيل محاصيل الوجه القبلى .

وإذا تخطينا النظرة لكل محصول بمفرده إلى الدورات الزراعية الشائعة ، نجد أنه في حالة تطبيق الأسعار المحلية في الوجه البحرى تأتي (دورة العدس + ذرة شامية) على رأس القائمة بربحية ٢٤٠ جنيها لكل ٣١٠٠٠ من مياه الري ، تليها دورة (القمح + ذرة شامية) بعائد ٢١٥ ، جنيها وأقل الدورات عائدا في الوجه البحرى دورة (قمح + أرز) ودورة (برسيم تحريش + قطن) بعائد ١٤٠ جنيها فقط لكل منهما .

وفي مصر الوسطى تأتي دورة (قمح + ذرة شامية) على رأس القائمة بعائد ٢٢٠ جنيها ، يليها (بصل + ذرة شامية) ١٥٦ (وعدس + ذرة شامية) ١٨٠ ، وأقل الدورات ربحا (برسيم تحريش + قطن) بعائد ٦٦ جنيها .

وفي مصر العليا تأتي دورة (بصل + ذرة شامية) على رأس القائمة بعائد ٢٢٥ جنيها ، تليها دورة (قمح + ذرة شامية) بعائد

١٧٢ ثم (العدس + ذرة شامية) بعائد ١٦٦ جنيها ، ويأتى في ذيل القائمة دورة (برسيم تحريش + قطن) بعائد ٥٤ جنيها يعلوها (القصب) بعائد ٩٦ جنيها .

وبالأسعار العالمية تأتي على رأس القائمة في الوجه البحرى دورة (بصل + ذرة شامية) بعائد ٥٠٨ جنيها ، ثم دورة (برسيم تحريش + قطن) بعائد ٤٨٩ جنيها ، وتبقى دورة (برسيم مستديم + أرز) أقل الدورات عائدا ١٥١ جنيها لكل ٣١٠٠٠ من مياه الري .

وفي مصر الوسطى تأتي دورة (بصل + ذرة شامية) على رأس القائمة بعائد ٥٧١ جنيها ، تليها دورة (برسيم تحريش + قطن) بعائد ٣٠٨ جنيها ، وأقل الدورات عائدا (برسيم مستديم + ذرة شامية) ١٣٦ جنيها (والقصب) ١٤٨ جنيها .

وفي مصر العليا تأتي على رأس القائمة دورة (بصل + ذرة شامية) بعائد ٥٩٠ جنيها ، ثم دورة (برسيم تحريش + قطن) بعائد ٢٢٤ جنيها ، ثم دورة (عدس + ذرة شامية) بعائد ٢٠٧ جنيها ، وتأتي دورة (برسيم + ذرة شامية) في ذيل القائمة ، بعائد ١٠٠ جنيه ويعلوها (القصب) بربحية ١٣٠ جنيها .

حساب تكاليف مياه الري :

من المسلم به أن الماء المتساقط من المطر والجارى في الأنهار لا يجوز منعه عن الناس ، أو تقاضى ثمن له ، وإنما يجوز تقاضى بعض تكاليف تخزينه وتوزيعه وصيانة مجاريه .

وقد حسبت تكاليف تخزين مياه الري بالسد العالى وتكاليف إحلال منشآت الري وطمبات الري الحكومية ، كما حسبت تكاليف صيانة وتشغيل هذه المنشآت والطمبات في الوجه القبلى بعد تقسيم الأراضى الزراعية به إلى ٢٩ منطقة ري ، فوجد أن جملة هذه التكاليف لكل الف متر مكعب من مياه الري حتى تصل إلى ترع التوزيع في المنطقة تتفاوت بين (٤ - ٧) جنيها في المناطق القريبة من النيل ، والتي لا تحتاج إلى طلمبات لرفع المياه من النيل إلى الترع ، وتتفاوت بين (١١ - ٢٧)

جنيها في المناطق التي ترفع الى ترعها المياه بواسطة الطلمبات ، وتزداد التكاليف بازدياد مقدار الرفع الذي يبلغ أقصاه في منطقة كوم امبو .

وفي تقدير تكاليف مياه الري ، حتى تصل الى الحقول ، بحثت منطقتان : إحدهما منطقة ترعة ابيوها بمحافظة المنيا ، فبلغت تكاليف مياه الري فيها نحو (عشرة جنيها) لكل ٢م^{١٠٠٠} أى أن تكاليف ري الفدان في هذه المنطقة التي يزرع جزء منها بقصب السكر تبلغ نحو (مائة جنيه) ، وفي المنطقة الثانية على فرع ناهيا من ترعة المنصورية بمحافظة الجيزة ، بلغت تكاليف ألف متر مكعب من مياه الري (١٩ جنيها) واحتياجات الري في هذه المنطقة تقدر بنحو ٧٠٠٠ م^٣ للفدان ، وبذلك تكون تكاليف مياه ري الفدان الواحد في السنة (١٣٣ جنيها) .

التوصيات

على ضوء ما جاء بهذا التقرير وما دار حوله في اجتماع المجلس من مناقشات ، برزت مجموعة من الآراء والاتجاهات يمكن إجمالها فيما يأتي :

- نظراً لتعاظم أهمية الموارد المائية في السنوات القادمة ، فإنه ينبغي العمل على حسن استغلال مياه الري وتقليل نسبة الهدر منها ، مع التوسع في استخدام المياه الجوفية لاستصلاح الأراضي الصحراوية ، والاهتمام بمشروعات تنقية مياه الصرف الزراعي لاعادة استخدامها في ري أراض جديدة .

- أن أولويات المحاصيل من حيث استهلاكها لوحدة مياه الري ليست ثابتة ، بل تدخل فيها عوامل أخرى تتعلق بالتأثير على الاقتصاد القومي ككل ، ومثال ذلك محصول القطن .

وبناء على ما سبق جميعه يوصى بما يأتي :

* إن محاصيل القمح والذرة الشامية والعدس والبصل هي أعلى المحاصيل عائدا ، لذلك ينبغي مراعاة ذلك عند وضع التركيب المحصولي ، لاسيما وانها محاصيل الغذاء الرئيسية التي يمكن بزيادة

مساحاتها ، تضيق الفجوة الغذائية الموجودة حاليا والاقتراب من الاكتفاء الذاتي .

* أن الأرز يأتي بأقل عائد من وحدة المياه ، لذلك يمكن الاقتصار في زراعته على المساحات التي تنتج ما يكفي الاستهلاك المحلي ، فتحدد المساحة بنحو ٧٠٠ - ٨٠٠ ألف فدان بدلا من ١.٠ - ١.١ مليون فدان ، وهذا يزيد في مساحة الذرة الشامية ، ويوفر أكثر من مليار متر مكعب سنويا يمكن استغلالها في التوسع الأفقي .

* عدم زيادة مساحات قصب السكر ، إذ أن صافي الربح من وحدة المياه في زراعات القصب، يقل كثيرا عن المحاصيل الأخرى (عدا الأرز) ولزيادة انتاج السكر تزداد مساحات بنجر السكر ، مع اقامة المصانع اللازمة لذلك .

* الاسعار المحلية للقطن تجعل العائد من وحدة المياه في ريه أقل كثيرا من غالبية المحاصيل ، ولكن بتطبيق الاسعار العالمية يرتفع صافي الربح من وحدة المياه ليكون في مقدمة المحاصيل ، لذا يتعين رفع سعر القطن ليتناسب مع غيره من المحاصيل وتشجيعا لزراعته .

* تحسين شبكات نقل مياه الري ، وتشجيع الفلاح على الري الليلي وإرشاده إلى طرق الري الحقلية المتطورة ، فإن ذلك يرفع كفاءة الري ويؤدي الى الاقتصاد في مياهه . مع الاسراع باصدار التشريع الخاص بروابط الفلاحين المنتفعين بالمساقى الخاصة ، حتى تتحمل هذه الروابط مسئولية تطهير المساقى وصيانتها وعدالة توزيع المياه على المنتفعين بها ، وبذلك يتحقق أعلى عائد من وحدة المياه .

* أن تقوم مراكز البحوث والهيئات المختصة بدراسة مقننات ري المحاصيل المختلفة الحقلية والبستانية في الأراضي المستصلحة حديثا ، وحساب متوسطات انتاجية الفدان من هذه المحاصيل ، حتى يمكن عمل دراسة مقارنة للعائد من وحدة المياه في كل محصول ، استكمالا لهذا الموضوع .

جدول (أ)
الاحتياجات المائية للاستهلاك
منطقة الوجه البحري

المدة رقم (٦)				المدة رقم (٧)				المدة رقم (١)							
السعر العالي	جملة	أرز	برسيم مستقيم	السعر العالي	جملة	لحمة شامية	برسيم مستقيم	السعر العالي	جملة	قلن	برسيم تصريف				
		٢.٥٨	٢٥.٥٣			١٦.١٠	٢٥.٥٣			٥.٣٧	٩.٣٤	الانتاجية	رئيسي		
		٦.٥٥	—			٧.٧٥	—			٦.٦٩	—	ثانوي			
		٣٧٣.٧	٣٣.٥			٥٦.٨	٣٣.٥			٢٠٩.٣	٣٣.٥	رئيسي			الاستثمار
		٦.٨٣	—			٧.٣٣	—			٨.٦٦	—	ثانوي			
٣٣-١.٤	١٨٦٤.١٥-	١٠٠٨.٨٩٠	٨٥٥.٣٦-	١٧٠.٣.٣	١٨٣٦.٥٥-	٩٧١.٢٩٠	٨٥٥.٣٦-	٣٢٨٨.٩	١٤١٤.٣٧-	١١٨١.٨٨-	٣١٢.٨٩	جملة الايراد			
٨-٩.٩٢	٨٠٩.٩٢-	٤٨٦٠٠٠	٣٣٢.٩٢	٨٠٠.٣٢٠	٨٠٠.٣٢٠	٤٧١.٤٥	٣٣٣.٩٢	٧٥٥.٩٧٠	٧٥٥.٩٧٠	٥٨٦.٤	١٦٩.٥٧	التكاليف + الاجار			
١٤٩١.٥	١٠٥٤.٣٣-	٥٢٢.٨٩-	٥٣١.٣٤-	٩٠٢.٥٠	١٠٣٦.١٨-	٤٩٤.٨٤٥	٥٣١.٣٤-	٢٥٣٢.٩	٧٢٨.٨٠-	٥٩٥.٤٨٠	١١٣.٣٢٠	صافي المائد			

	٩٨٧٨.٤	٦٥٧٠.٩٦	٣٣٦٠.٤		٦٧١٢.٣	٣٤٠.٢.٢	٣٣٦٠.٤		٥١٧٤.٤	٣٩٤٥.٥	١٢٢٨.٩	الاحتياجات المائية الاستهلاك + ٤٠٪ فراق
	١١٠	٨٠	١٦٠		١٥٠	١٤٥	١٦٠		١٤٠	١٥٠	١٢٠	صافي مائد ٣١٠٠٠ م
١٥١٠٠				١٣٤.٥					٤٨٩.٥			صافي المائد (٣١٠٠٠ م) للأستثمار العائليه

جدول (٩)
منطقة الوجه البحري

النقرة رقم (٦)				النقرة رقم (٥)				النقرة رقم (٤)				
الاسعار	جملة	لرقاصيه	بصل	جملة	لرقاصيه	لرقاصيه	لرقاصيه	جملة	لرقاصيه	لرقاصيه	لرقاصيه	
		١٦.١٠	٧.٨٣			٢.٥٨	١٣.٤٢			١٦.١٠	١٣.٤٢	الاحتياجه
		٧.٧٥	-			٦.٥٥	١٠.٢٠			٧.٧٥	١٠.٢٠	ثانوى
		٥٦.٨	١٥٦.٥			٣٧٣.٧	٦٤.٢			٥٦.٨	٦٤.٢	رئيسى
		٧.٣٣	-			٦.٨٣	٣٧.٠٠			٧.٣٣	٣٧.٠٠	ثانوى
٤١٠٠.٦	٣١١٦.٦٠	٩٧١.٣١	١٣٥٠.٤٠	٣٦٣٩.٧	٢١٤٥.٨٥	١٠٠٨.٨٩	١١٣٠.٩٠	٢٠٤١.٥	٣١٠٨.٦٥	٩٧١.٣١	١١٣٠.٩٠	جملة الايراد
١٦١٢.٥٥	١١٢٢.٥٥	٤٧٦.٤٥	٧٣٦.١٠	٩٠١.١٦	٩٠١.١٦	٤٨٦.٠٠	٤١٥.١٦	٨٩٢.٠٥	٨٩٢.٠٥	٤٧٦.٤٥	٤١٥.١٦	النكاليه + الايجار
٢٨٨٨.٠٠	٩٨٤.١٤	٤٩٤.٨٤	٤٨٩.٣٠	١٧٣٨.٠٠	١٢٤٤.٢٥	٥٢٢.٨٩	٧٣١.٣٠	١١٤٩.٥	١٢١٦.٢٠	٤٩٤.٨٤	٧٣١.٣٠	صافى المائد
	٥٦٨٣.٣	٢٤٠.٢٠	٣٢٨١.١٦	٨٨٢٠	٦٥٦٧.١٦	٣٢٤٢.٠٤		٥٦٤٤.٢٠	٢٤٠.٢٠	٣٢٤٢.٠٤		الاحتياجهات الماليه الاستهلاكه + ٤٠٪ فوائد
	١٧٣	١٤٥	٢١٤	١٤٠	٨٠	٣٢٠		٢١٥	١٤٥	٣٢٠		صافى حائد ٣٠٠٠٠ م
٥٠٨.١				١٩٧.٠٠				٢٠٣.٤				صافى المائد (٣٠٠٠٠ م) للانصار الماليه

يبلغ ...

جدول رقم (١٠)
الوجوه البحثية

م (٧)	سورة رقم				
	السعر العالي	جملة	نشرة شاميه	العدل	
			١٦,١٠	٥,٥٩	الانتاجية
			٧,٧٥	٣,٨١	ثانوي
			٥٦,٨	٢٠,٤,٣	رئيسي
			٧,٣٣	١٠,٠٠	ثانوي
٣٦٢٢,١	٢١٥١,٤٣٠	٩٧١,٢٩٠	١١٨٠,١٤٠		جملة اليرداد
٨٨٩,٤٥٠	٨٨٩,٤٥٠	٤٧٦,٤٥	٤١٣,٠٠		التكاليف + الأيجار
١٧٣٢,٦٥	١٢٦١,٩٨٠	٤٩٤,٨٤٠	٧٦٧,١٤٠		صافي المائد
	٣٣٧١,٠٠	٣٤٠٥,٠٠	١٨٦٩,٠٠		الاحتياج المائي الاستهلاك + ٤٠٪ فواقد
	٢٤٠	١٤٥	٤١٠		صافي عائد ٣١٠٠٠
٣٢٨,٦					صافي عائد ٣١٠٠٠ بالاسعار العالمية

يتمتع ..

جدول (١٢)
مخطط الوسط

النمرة رقم (٦)				النمرة رقم (٥)						النمرة رقم (٤)				
السم	الجملة	قسط	السم	الجملة	ثروة شامية	حس	السم	الجملة	ثروة شامية	يصل				
		٤٠٠.٢٥٥			١٧.٠٣	٤.٢٥			١٧.٠٣	٩.٦٥	الانتاجية			
		—			٨.٣٨	٤.٣٠			٨.٣٨	—	ثانوى			
		٥٠.٣٠			٥٧.٠٠	٢٠.٣٠			٥٧.٠٠	١٦٧.٠٠	رئيسى			
		—			٨.٧٥	١.٣٠			٨.٧٥	—	ثانوى			
٢٤٥٦.٣		٢٠١٢.٧٥	٢٣٧٥.٩	١٩٣٤.٣٠	١٠٤٤.٣٠	٨٩.٣٠	٤٩٣٧	٣٦٥٥.٥٥	١٠٤٤.٣٠	١٦١١.٥٥	جملة الايراد			
٩٧٩.٢٠		٩٧٩.٢٠	٨٩٤.٢٥٠	٨٩٤.٢٥٠	٤٨٤.٧٤	٤٠.٩.٥١	١٤٦٣.٣	١٩٣٣.٣٦	٤٨٤.٧٤	٩٧٨.٥٥	التكاليف + الأيجار			
١٤٨٥.٢		١٠٤١.٥٥	١٣٨٩.٧	١٠٢٥.٧٥٠	٥٥٩.٣٦	٤٨٠.٤١٠	٣٤٦٣.٧	١١٩٢.٣٦	٥٥٩.٣٦	٦٣٣.٠٠	صافى العائد			
		١٠٠.١٤.٥	٥٧٢.٤	٣٦٥٧.٣٦	٢٦٠٥.٠٤		٦.٦٨.١٦	٣٦٥٧.٣٦	٢٤١٠.٨		الاحتياجات المالية الاستهلاك + ٤٠٪ من اقد			
		١٠.٣		١٨٠	٣٣٠		١٩٦	١٥٠	٣٦٠		صافى حائد ٣٦١٠.٠٠			
١٤٨			٣٣٩.٧			٥٧٠.٠٨					صافى العائد للاسعار العالمية			

يتمتع ..

منطقة مصر العليا
جدول (١٣)

النوبة رقم (٣)					النوبة رقم (٢)					النوبة رقم (١)					
السعر المالي	جملة	نيرة هامة	قش	السعر المالي	جملة	نيرة هامة	لوسيم مستقيم	السعر المالي	جملة	قطن	برسيم تسريح				
		١٥.٨٤	١٢.٤٩			١٥.٨٤	٢٦.٦٥			٢.٦٦	١٢.٣٢	رئيسي	الانتاجية		
		٥٥٠٠	٧.٧٨			٥٥٠٠	-			٧.٦٥	-	ثانوي			
		٥٦.٧	٦٩.٢			٥٦.٧	٣٦٠٠			١٩٥٠٠	٣٦٠٠	رئيسي	الاسمار		
		٨.٢٥	٢٥.٨			٨.٢٥	-			٥٥٠٠	-	ثانوي			
١٨٧٥.٨٥	٢٠٥.٤١٠	٩٣٩.٣٨	١٠٦٥.٠٣	١٦٤٦	١٧٥.٥٣	٩٣٩.٣٨	٨٣٦.٦٥	٢٤٤٠.١	١١٦٤.٨٧	٧٥١.٩٥	٤١٢.٩٧	جملة الايراد			
٧٩٨.٩٥	٧٩٨.٩٥	٤٢١.٩٠	٣٧٧.٠٥	٧٣٥.٣٥	٧٣٥.٣٥	٤٢١.٩٠	٣١٣.٤٥	٧٧٨.١١	٧٧٨.١١	٥٩٨.٠٠	١٨٠.١١٠	التكاليف + الايراد			
١٠٧٦.٩	١٢٥.٤٦٠	٥١٧.٤٨	٦٨٧.٩٨	٩١٠.٦	١٠٢٠.٦٨	٥١٧.٤٨	٥١٢.٧٠	١١٦٢.٠٠	٢٨٦.٧٦	١٥٢.٩٥	٢٢٢.٨١	صافي المائد			
الاحتياجات المالية الاستهلاك + ٤٠ ٪ / قند															
	٧٠٠.٣٤	٢٣٣٧.٨٤	٢٠٧٢.٥٠		٨٢٦٦.٤	٢١٦٧.٨٤	٤٣٨.٥٦	٧٠٩٧.٧	٥٤٣٣.٧	١٦٦٤.٠٤		صافي مائد ١٠٠٠٠			
	١٧٢	١٣٢	٢٢٣		١٢٤	١٣٩	١١٧		٥٤	٧٨	١٤٠	صافي المائد (٣٠١٠٠٠)			
١٥٢.٨				١٠٩.٧				٧٣٤.٢				للأسمار المالية			

جدول (١٤)
تابع منطقة مصير العلي

الدورة رقم (٦)			الدورة رقم (٥)					الدورة رقم (٤)				
		السمو العالي بالجنيه	قصب		جملة	نرشاميه	عذس	السمو العالي بالجنيه	جملة	نرشاميه	يصل	
			٤٠.٨٨٠			١٥.٨٤	٣.٩٦			١٥.٨٤	١٠.٢٠	الانتاجيه
			-			٥٠٠	٤٠٠			٥٠٠	-	ثانوى
			٥٠٠٠			٥٦.٧	٣١٧.٠٠			٥٦.٧	١٧٧.٥	رئيسى
			-			٨.٢٥	١٥.٠٠			٨.٢٥	-	ثانوى
			٢٠٤٤٠٠	٢١٠.٧.٤٥	١٨٥٨.٧٠٠	٩٣٩.٣٨	٩١٩.٣٢٠	٥٠٥٦.٩	٣٧٤٩.٨٠	٩٣٩.٣٨	١٨١٠.٥٠٠	جملة الايراد
			٨٣٣.٣٨	٨٢٧.٩٠	٨٣٧.٩٠٠	٤٣١.٩٠	٤٠٦.٠٠	١٣١٨.٠٦	١٣٨٠.٦٠	٤٣١.٩٠	٨٩٦.١٦	التكاليف + الأيجار
			١٦٦١.١	١٣٧٩.٥٥	١٠٢٠.٨٠٠	٥١٧.٤٨٠	٥١٣.٣٢٠	٣٣٣٨.٨	١٤٣٦.٨٢٠	٥١٧.٤٨٠	٩١٤.٣٤٠	صافى العائد

١٣٥٣.٤	٦١٩١.٦٤	٣٩٣٧.٨٤	٢٣٦٣.٨	٦٣٣٨.٦	٣٩٣٧.٨٤	٢٤١٠.٨	الاحتياجات المائيه الاستهلاك + فواتر /٤٠	
٩٤	١٦٦	١٣٢	٢٢٦	٢٢٥	١٣١	٣٧٩	صافى عائد ٢٠٠٠ م	
١٣٠.٢	٢٠٦.٦			٥٩٠			صافى العائد (٢٠١٠٠٠ م) للأسعار العاليه	

جدول رقم (١٥)
أسعار تصدير القطن المصري خلال الفترة من موسم ٨٢/٨٣ إلى
موسم ٨٨/٨٩ - بالدرهم / قطن قلوب

المتوسط	٨١ ج ، ٧٥ ج ، ٦٩ ج	١٧٨ ج	١٧٦ ج	٧٠ ج	٤٥ ج	الموسم
١١١.٦١	٩٩.٣٣	١١٨.٠٠	١٢٤.٠٠	١٢٤.٠٠	١٢٩.٠٢	٨٣/٨٢
١٤٠.٠٠	١٢٥.١٨	١٥١.١١	١٥٤.٣٠	١٥٤.٣٠	١٦٢.٠٩	٨٤/٨٣
١٤٨.٢٨	١٣١.٢١	١٦٣.١١	١٦٧.٥٩	١٦٧.٥٩	١٧٦.٣٩	٨٥/٨٤
١٣٥.٦١	١١٥.٩٥	١٥٤.٣٤	١٥٨.٧٤	١٥٨.٧٤	١٦٥.٣٩	٨٦/٨٥
١٣٥.٦١	١١٧.٩٥	١٥٣.٣٧	١٥٨.٧٤	١٥٨.٧٤	١٦٤.٣٦	٨٧/٨٦
١٨٣.٥٦	١٦٤.٣٧	٢٠٢.٨٧	٢١١.٦٥	٢١١.٦٥	٢٢٠.٤٩	٨٨/٨٧
٢٣١.٤٨	١٩١.٨٠	٢٥٠.٤٥	٢٨٠.٠٤	٢٨٠.٠٤	٢٠٢.١٥	٨٩/٨٨

* كما بلغ المتوسط العام للأسعار خلال السنوات السبع الأخيرة ١٦٢ دولارا للقطن .

جدول رقم (١٦)
تطور أسعار الأقطان العالمية الطويلة

السنة	متوسط أسعار البها الأمريكي دولار	البها البيروقي دولار
٨٣/٨٢	-	١١٦,٩
٨٤/٨٣	-	-
٨٥/٨٤	١٣٤,٠٦	١٣٠,٥٧
٨٦/٨٥	١٢١,٠٤	١٢٤,٠٩
٨٧/٨٦	١٢٤,٣٢	١٢٣,٠٤
٨٨/٨٧	١٤٢,١١	٢٠١,١٦
٨٩/٨٨	١٩٦,٢٧	١٨١,٨٧
السعر في ٨٩/١١/٣	١٣٠,٠٧	١٩٢,٩
المتوسط العام	١٤١,٣٠	١٥٨,٩٠

* المتوسط العام للأصناف العالمية طويلة التيلة = ١٥٠ دولارا للقنطار .

جدول رقم (١٧)
علاوة أسعار القطن المصري جـ ٧٥
فوق أسعار بعض الاقطان الاجنبية
للقنطار / دولار

السنة	الاندكس	بورصة نيويورك	الكالور فينا اكالا
١٩٨٢	٢٥.٢٩	٣٣.٥٩	١٨.٠٩
١٩٨٣	٢٩.٦٤	٤٠.٦١	٢٠.٠٧
١٩٨٤	٥٤.٠٢	٦١.٠٨	٤٨.٣٥
١٩٨٥	٦٥.٠٠	٥١.١٠	٤١.٦٢
١٩٨٦	٦٠.٨٠	٦٤.٨٤	٤٣.٣٢
١٩٨٧	٨١.٥١	١٠٠.٢٧	٧٤.٥٧
١٩٨٨	١٣٣.٧٦	١٣٦.٤٢	١١٧.٤٦
المتوسط العام	٦٤.٢٨	٦٩.٧٠	٥١.٩٢

جدول رقم (١٨)
تكاليف مياه الري في محافظات الوجه القبلى
بالجنيه المصري لكل ١٠٠٠ م^٢

محافظة	الزمام بالقدان	تكاليف مياه الري عند السد العالي ٨٢.٥ مليون جنيه				تكاليف مياه الري عند السد العالي ٣٠.٧ مليون جنيه			
		التكاليف السنويه للتشغيل والصيانة	التكاليف السنويه للحل	التكاليف السنويه لمياه الري	التكاليف السنويه للتشغيل والصيانة	التكاليف السنويه للحل	التكاليف السنويه لمياه الري	التكاليف السنويه للتشغيل والصيانة	التكاليف السنويه للحل
اسوان	٨٩.٥٨٠	٠.٥	٢٣.٥٠	٢٤,٠٠	٠.٥	٢٢.٩	٢٣.٤	٠.٥	٢٢.٩
قنا	٣٢٩.٨٨٥	٢.٠١	٨.٥٠	١٠.٥١	٢.٠١	٨.٢	١٠.٢١	٢.٠١	٨.٢
سوهاج	٣٤٨.٥٨٣	١.٢٠	٥.٢٠	٦.٤٠	١.٢٠	٤.٦	٥.٨٠	١.٢٠	٤.٦
اسيوط	٣٠٧.١٤٠	١.٣٧	٥.٧٠	٧.٠٧	١.٣٧	٥.١	٦.٤٧	١.٣٧	٥.١
المنيا	٥٤١.١٨٢	٠.٨٢	٣.٦٠	٤.٤٢	٠.٨٢	٣.٠	٣.٨٢	٠.٨٢	٣.٠
بنى سويف	٣٢٨.٤٥٠	١.١٦	٥.١	٦.٣٦	١.١٦	٤.٤٠	٥.٥٦	١.١٦	٤.٤٠
الفيوم	٣٧٠.٠٠٠	١.١٧	٥.٢	٦.٣٧	١.١٧	٤.٥٠	٥.٦٧	١.١٧	٤.٥٠
الجيزة	١٨٥.٤٦١	١.٤٠	٦.١	٧.٥٠	١.٤٠	٥.٤٠	٦.٨٠	١.٤٠	٥.٤٠

جدول رقم (١٩)

تكاليف مياه الري في المناطق المختلفة

بمصر العليا ومصر الوسطى بالجنيه لكل ١٠٠٠ متر مكعب *

المنطقة رقم	المساحة بالفدان	المحافظة	التكاليف السنوية للإحلال	التكاليف السنوية للصيانة والتشغيل	جملة التكاليف السنوية
١	٧٥.٨٦٥	اسوان	٢٥.٥٠	٥٠	٢٦.٠٠
٢	١٣.٧١٥	اسوان	٧.٧٥	٥٥	٨.٣٠
٣	٤٥.٠٠٠	قنا	٢.٢٠	٠.٢٥	٢.٤٥
٤	٦.٥٠٠	قنا	٥.٦٠	٠.٧٥	٦.٣٥
٥	٦٦.١٠٠	قنا	١٠.٢٠	٢.٨٥	١٣.٠٥
٦	١٧٢.٠٠٠	قنا	٩.٤٠	٢.٦٠	١٢.٠٠
٧	٩.٧٠٠	قنا	٩.٠٥	٢.٢٥	١١.٣٠
٨	٣٨.٥٨٥	قنا	٦.٨٥	٠.٤٠	٧.٢٥
٩	٢٧.٥٠٠	سوهاج	١.٤٥	٣٠	١.٧٥
١٠	١٨٥.٢٧١	سوهاج	٥.١٠	١.٣٥	٦.٤٥
١١	١١٠.٣١٢	سوهاج	٥.٠٠	١.٣٥	٦.٣٥
١٢	١٥.٥٠٠	سوهاج	١.٢٥	٠.٥٥	١.٨٠
١٣	٢٠٣.١٤٠	اسيوط	٥.١٠	١.٣٥	٦.٤٥
١٤	٤.٠٠٠	اسيوط	١.٩٥	٢.١٠	٤.٠٥
١٥	٢٣.٢٢٠	المنيا	٢.١٠	٧.٩٠	٥.٠٠

* باعتبار ان تكاليف مياه الري عند السد العالي ٣٠.٧ مليون جنيه .

تابع جدول رقم (١٩)
تكاليف مياه الري في المناطق المختلفة
بمصر العليا ومصر الوسطى بالجنيه لكل ١٠٠٠ متر مكعب *

المنطقة رقم	المساحة بالفدان	المحافظة	التكاليف السنوية للالحلال	التكاليف السنوية للصيانة والتشغيل	جملة التكاليف السنوية
١٦	٢٩,٥٦٦	المنيا	٣,٢٠	٨٠ ر	٤,٠٠
١٧	٣٥,٨٤٩	المنيا	٣,٢٠	٨٠ ر	٤,٠٠
١٨	١٤,٨٦٦	المنيا	٣,٢٥	٨٠ ر	٤,٠٥
١٩	١٢٠,٠٠٠	المنيا	٣,٢٠	٨٠ ر	٤,٠٠
٢٠	٣٠٧,٦٧١	المنيا	٢,٦٠	٦٥ ر	٣,٢٥
٢١	٢٦٣,٠٠٠	بنى سويف	٣,٤٥	٩٠ ر	٤,٣٥
٢٢	٢,٨٠٠	بنى سويف	٤,٥٠	٢,٧٠	٧,٢٠
٢٣	٥٨,٠٠٠	بنى سويف	٨,١٠	٢,٣٠	١٠,٤٠
٢٤	٤,٥٠٠	بنى سويف	٥,١٠	١,٤٠	٦,٥٠
٢٥	١٣٠,٠٠٠	الفيوم	٤,٨٥	١,٣٥	٦,٢٠
٢٦	٢٤٠,٠٠٠	الفيوم	٤,١٠	١٠,١٥	٥,٢٥
٢٧	١٤,٠٣٦	الجيزة	٣,٢٠	٠,٨٢	٤,٠٥
٢٨	١٣٣,٨١٨	الجيزة	٢,٨٠	١,٦٠	٧,٤٠
٢٩	٣٧,٦٠٧	الجيزة	٤,٤٠	١,١٠	٥,٥٠

* باعتبار أن تكاليف مياه الري عند السد العالى ٣٠,٧ مليون جنيه .

تاييج جدول رقم (١٩)
تكاليف مياه الري في المناطق المختلفة
بمصر العليا ومصر الوسطى بالجنيه لكل ١٠٠٠ متر مكعب *

المنطقة رقم	المساحة بالفدان	المحافظة	التكاليف السنوية للحلال	التكاليف السنوية للصيانة والتشغيل	جملة التكاليف السنوية
١	٧٥,٨٦٥	أسوان	٢٦,٦	٥٠ ر	٢٧,١٠
٢	١٣,٧١٥	اسوان	٨,٤	٥٥ ر	٨,٩٥
٣	٤٥,٠٠٠	قنا	٢,٩	٢٥ ر	٣,١٥
٤	٦,٥٠٠	قنا	٦,٣	٧٥ ر	٧,٠٥
٥	٦٦,١٠٠	قنا	١٠,٨	٢,٨٠	١٣,٦٠
٦	١٧٢,٠٠٠	قنا	١٠,١	٢,٦٠	١٢,٧٠
٧	١,٧٠٠	قنا	٩,٧	٢,٢	١١,٩٠
٨	٣٨,٥٨٥	قنا	٧,٤	٠,٣٥	٧,٧٥
٩	٣٧,٥٠٠	سوهاج	٢,١	٠,٣٠	٢,٤٠
١٠	١٨٥,٢٧١	سوهاج	٥,٧	١,٣٥	٧,٠٥
١١	١١٠,٣١٢	سوهاج	٥,٦	١,٣٥	٦,٩٥
١٢	١٥,٥٠٠	سوهاج	١,٩	٥٥ ر	٢,٤٥
١٣	٣٠٣,١٤٠	اسيوط	٥,٧	١,٣٥	٦,٠٥
١٤	٤,٠٠٠	اسيوط	٢,٦	١,٩٥	٤,٥٥
١٥	٢٣,٢٣٠	المنيا	٢,٨	٢,٩٠	٥,٧٠

* باعتبار ان تكاليف مياه الري عند السد العالي ٨٢,٥ مليون جنيه .

تابع جدول رقم (١٩)
تكاليف مياه الري في المناطق المختلفة
بمصر العليا ومصر الوسطى بالجنيه لكل ١٠٠٠ م^٣ *

المنطقة رقم	المساحة بالفدان	المحافظة	التكاليف السنوية للالحلال	التكاليف السنوية للصيانة والتشغيل	جملة التكاليف السنوية
١٦	٢٩,٥٦٦	المنيا	٣,٩	٨٥ ر	٤,٧٥
١٧	٣٥,٨٤٩	المنيا	٣,٩	٨٥ ر	٤,٧٥
١٨	١٤,٨٦٦	المنيا	٤,٠٠	٨٥ ر	٤,٨٥
١٩	١٣٠,٠٠٠	المنيا	٣,٩٥	٨٥ ر	٤,٨٠
٢٠	٣٠٧,٦٧١	المنيا	٣,٣٠	٧٠ ر	٤,٠٠
٢١	٢٦٣,٠٠٠	بنى سويف	٤,١٠	٩٥ ر	٥,٠٥
٢٢	٢,٨٠٠	بنى سويف	٥,٢	٨٠ ر	٨,٠٠
٢٣	٥٨,٠٠٠	بنى سويف	٨,٨	٢,٣٠	١١,١٠
٢٤	٤,٥٠٠	بنى سويف	٥,٨	١,٤٥	٧,٢٥
٢٥	١٣٠,٠٠٠	الفيوم	٥,٦	١,٤٠	٧,٠٠
٢٦	٢٤٠,٠٠٠	الفيوم	٤,٧٥	١,١٥	٥,٩٠
٢٧	١٤,٠٣٦	الجيزة	٣,٩٠	٠,٩٥	٤,٨٥
٢٨	١٣٣,٨١٨	الجيزة	٦,٤٠	١,٦٥	٨,٠٥
٢٩	٣٧,٦٠٧	الجيزة	٥,١٠	١,١٠	٦,٢٠

* باعتبار ان تكاليف مياه الري عند السد العالي ٨٢,٥ مليون جنيه .

وسائل تدارك الفواقد من مياه النيل

إذا ظلت مواردنا المائية ثابتة كما هي فانتنا سنواجه في نهاية هذا القرن أزمة مائية حادة ، لأن مطالبنا المائية في زيادة مطردة لمواجهة الزيادة في عدد السكان وفي متطلبات التنمية الصناعية والعمرائية . اذ يتراجع نصيب الفرد من المياه في تناقص سريع ، فبعد أن كان منذ عشر سنوات ١٣٥٠م في السنة أصبح الآن ٢٠٠٠م في السنة . وإذا بقيت مواردنا المائية دون زيادة حتى سنة ٢٠٠٠ حين يبلغ عدد السكان نحو ٧٠ مليوناً ، فإن نصيب الفرد سوف يكون ٨٠٠م في السنة ، وعندئذ سوف نضطر إلى إيقاف التوسع الزراعي ، مما يترتب عليه اتساع الفجوة الغذائية ، واستيراد الجزء الأكبر من طعامنا .

من أجل هذا ينبغي أن يكون أمر تنمية مواردنا المائية وترشيد استخدام المياه في المقام الأول من اهتمامات الدولة . وقد أوصت بذلك المجالس القومية في دراساتها لموضوعات : استراتيجيات مياه النيل ، ومواجهة العجز في إيراد النيل ، والسياسة المائية حتى سنة ٢٠١٠ ، وحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل .

أما هذا التقرير فيتناول الفواقد من مياه النيل ، وذلك بتتبع حوض النهر ومجره من منابعه إلى مصبه ، وإحصاء ما يفقد من مائه وما يمكن استقطابه من هذه الفواقد ووسائل استقطابها لصالح مصر .

والفواقد من مياه النيل ثلاثة أنواع هي :

فواقد لا بد منها ولا يمكن استقطاب أي جزء منها . وفواقد يمكن استقطاب بعضها وتحول عوامل طبيعية دون استقطاب البعض الآخر .

وفواقد يمكن استقطابها كلها .

أولاً : الفواقد التي لا يمكن استقطاب أي جزء منها :

وهي بصفة عامة الفواقد بالتبخر من أسطح البحيرات ، ومن أسطح الخزانات . ونفصلها فيما يلي :

١ - الفواقد بالتبخر من سطح بحيرة فكتوريا :

تبلغ مساحة سطح بحيرة فكتوريا ٦٧.٥٨٠ كم^٢ . ومعدل سقوط الأمطار على البحيرة ١٦٩١ مم في العام . ومعدل التبخر من سطح البحيرة ١٤٧٣ مم في العام . أي أن كمية الأمطار المتساقطة على البحيرة ١١٤.٣ مليار م^٣ في العام . وكمية التبخر من سطح البحيرة ٩٩.٦ مليار م^٣ / السنة . ويدخل إلى البحيرة من السريان السطحي والروافد ١٨.٥ مليار م^٣ في العام . وبذلك تكون جملة ما يخرج من سطح البحيرة في العام ٣٠.٦٥ مليار م^٣ .

ويشارك في سطح البحيرة ثلاث دول هي تنزانيا وأوغندا وكينيا ، ويشارك في حوضها - بالإضافة إلى هذه الدول - رواندا وبوروندي . وبعد تنفيذ مشروع نهر كاجيرا الذي تقوم به أوغندا ورواندا وبوروندي (وهو مشروع ينفذ بون أخذ موافقة مصر والسودان) يقل التصرف الخارج من بحيرة فكتوريا بنحو مليار م^٣ في العام .

٢ - الفواقد بالتبخر من سطح بحيرة كيوجا :

تبلغ مساحة سطح البحيرة ٤٥٥٠ كم^٢ . ومساحة حوض البحيرة ٢٧٤٧٠ كم^٢ . أما المعدلات المتصلة بمياهها في العام الواحد فهي : معدل المطر على سطح البحيرة ١٢٠٨ مم . ومعدل التبخر من سطح البحيرة ١٥١٦ مم . وبذلك تبلغ كمية التبخر من سطح البحيرة ٦٩ مليار م^٣ . ومتوسط التصرف الداخل إلى البحيرة من السريان السطحي والروافد ٣٠.٦٥ مليار م^٣ . ومتوسط التصرف الخارج منها ٣٢.٢٣ مليار م^٣ .

- وتقع البحيرة بكامل مساحتها ومعظم أحواضها في أراضي أوغندا .

٣ - الفوائد بالتبخر من سطح بحيرة انوار :

تبلغ مساحة سطح البحيرة ٢٢٠٠ كم^٢ . ومعدل الأمطار المتساقطة ١٣٦٥ مم . ومعدل التبخر من سطح البحيرة ١٢٠٠ مم . والفائد بالتبخر من سطح البحيرة ٢.٦٤ مليار م^٣ - وذلك في العام الواحد .

- وتقع هذه البحيرة في أراضي زائير وأوغندا .

٤ - الفوائد بالتبخر من سطح بحيرة البرت (موبوتوسيكيو) :

تبلغ مساحة السطح المائي للبحيرة ٥٦١٠ كم^٢ . أما معدلاتها في العام الواحد فهي : معدل المطر المتساقط على سطح البحيرة ٦٧٧ مم . ومعدل المطر المتساقط على حوض البحيرة ٨١٠ مم . ومعدل التبخر من سطح البحيرة ١٤٨٠ مم . ومتوسط الفائد بالتبخر من سطح البحيرة ٨.٣ مليار م^٣ . ومتوسط التصريف السنوي الخارج من البحيرة ٣٤.٦٤ مليار م^٣ .

- وتقع البحيرة وحوضها في أوغندا وزائير .

٥ - الفوائد بالتبخر من سطح بحيرة تانا :

تبلغ مساحة بحيرة تانا ٣١٠٠ كم^٢ . ومتوسط سقوط الأمطار على البحيرة ١٢٩٠ مم . ومتوسط التبخر من سطح البحيرة ١٣٠٠ مم . ومتوسط الفائد بالتبخر من سطح البحيرة ٤ مليار م^٣ . ومتوسط التصريف الخارج من البحيرة ٣.٩ مليار م^٣ . والمتوسط المقابل عند الروصيرص على النيل الأزرق ٥٠.٢ مليار م^٣ .

- أي أن متوسط المكتسب من الروافد الأخرى حوالي ٤٦.٣ مليار م^٣ في العام ، وبعد إقامة سد فنشا على أحد روافد النيل الأزرق (دون إذن حكومتى مصر والسودان) ينقص هذا التصريف بمقدار ٠.٦ مليار م^٣ .

٦ - الفائد بالتبخر من خزان اومين : يدخل هذا الفائد ضمن الفائد من بحيرة فكتوريا .

٧ - الفائد بالتبخر من خزان الروصيرص : ٢٤٦

مليون م^٣ عند أسوان .

٨ - الفائد بالتبخر من خزان سنار : ٢٨٥ مليون م^٣

عند أسوان .

٩ - الفائد بالتبخر من خزان خشم القربة :

١٦٥ مليون م^٣ عند أسوان .

١٠ - الفائد بالتبخر من خزان جبل أوليا : ٢.٢

مليار م^٣ عند أسوان .

ولما كان هذا الخزان قد سلمته الحكومة المصرية الى حكومة السودان سنة ١٩٧٥ ، لأن فائدته اقتصررت على رى الأراضي السودانية الواقعة على النيل الابيض بعد إنشاء السد العالى ، لذلك ينبغى أن تحتسب فوائد التبخر هذه من حصة السودان .

١١ - الفائد بالتبخر من خزان السد العالى :

يتراوح الفائد بالتبخر من خزان السد العالى بين ٨.٥ - ١١.٠ مليار م^٣ في العام طبقا لمنااسيب المياه فيه ، ويمكن اعتبار متوسط الفائد السنوى ١٠ مليار م^٣ .

١٢ - الفوائد الطبيعية لجرى نهر النيل :

- النيل الابيض من ملكال إلى المقرن يفقد في المتوسط ٧٪ من المنصرف .
- النيل الأزرق من الروصيرص الى الخرطوم يفقد في المتوسط ٣٪ من المنصرف .

- النيل الرئيسى من الخرطوم إلى كاجنارتى ٣٪ .

- النيل من اسوان الى قناطر الدلتا ٢ مليار م^٣ سنويا .

ثانيا : الفوائد التى يمكن استقطاب جزء منها :

الفوائد من مستنقعات بحر الجبل ومايمكن استقطابه منها :

تقدر مساحة مستنقعات بحر الجبل بنحو ٧٢٠٠ كم^٢ ، يفقد فيها

النهر نصف إيراده - أي نحو ١٦ مليار م^٣ سنوياً - بالتسرب والتبخر والتتح.

ولتقليل هذا الفاقد أعد مشروع قناة جونجلي ، وتتضمن المرحلة الأولى من المشروع إنشاء قناة بطول ٣٦٠ كيلو متراً تبدأ من بحر الجبل عند بلدة بور وتنتهي عند مصب نهر السوبات في النيل الأبيض ، ويتضمن إنشاء قنطرة وهويس عند مدخل القناة ، بالإضافة إلى أعمال التحسينات عند مداخل القناة ومصبها ، وأعمال المماير على طول القناة ، وتعمل هذه القناة على تمرير جزء من تصرفات بحر الجبل بفاقد طبيعي ، بدلاً من ضياع نصفها في المستنقعات الواقعة حول المجرى الأصلي .

وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع باتفاق الحكومتين المصرية والسودانية عام ١٩٧٧ - وتم حفر ٢٧٠ كيلو متراً من القناة ، إلا أن الاضطرابات التي حدثت في جنوب السودان قد أوقفت تنفيذ هذا المشروع منذ فبراير سنة ١٩٨٤ حتى الآن .

وتقدر الفائدة المائية المنتظرة من المرحلة الأولى من هذا المشروع بحوالى ٤,٦ مليار م^٣ سنوياً ، تقسم مناصفة بين مصر والسودان .

أما المرحلة الثانية من المشروع ، فتتضمن أعمال التخزين في البحيرات الاستوائية فكتوريا وكيوجا ومويوتو للتخزين المستمر لمعادلة التصريفات الخارجة منها ، كما تشمل هذه المرحلة أيضاً تحسين كفاءة مجرى بحر الجبل لإعداده لاستقبال التصريفات الزائدة التي سيتم التحكم فيها بالتخزين في هذه البحيرات ، ثم يضاف إلى هذا كله توسيع مجرى قناة جونجلي لاستيعاب الكميات الزائدة من المياه ، نتيجة تنفيذ هذه المرحلة من المشروع .

وتقدر الفائدة المائية من هذه المرحلة بنحو ٣ مليارات من الأمتار المكعبة ، تقسم مناصفة بين مصر والسودان .

الفوائد من مياه حوض بحر الغزال وما يمكن استقطابه منها :

تقدر مساحة حوض بحر الغزال بحوالى ٥٢٦ ألف كم^٢ مربع ، ولكن مساحة المرتفعات التي هي مصدر مياه الأمطار المغذية للبحاس العليا لروافد بحر الغزال تبلغ حوالى نصف هذه المساحة ، أما مساحة المستنقعات فتقدر بنحو ٤٠ ألف كم^٢ .

ويبلغ معدل سقوط الأمطار عند الحدود الجنوبية لهذا الحوض نحو ١٣٠٠ مم ، وينخفض تدريجياً نحو الشمال حتى يصل إلى ٣٠٠ مم في المنطقة الشمالية من الحوض حول الفاشر ، ويقدر المتوسط بنحو ٩٠٠ مم . أما معدل التبخر فيقدر بنحو ٢,٠ متر - في العام .

ويبلغ مجموع تصرفات روافد منطقة بحر الغزال نحو ١٢ مليار م^٣ سنوياً ، تضيق كلها تقريباً في مناطق المستنقعات ، ولا يصل منها إلى النيل الأبيض إلا نحو نصف مليار م^٣ سنوياً فقط .

ولتقليل الفاقد من حوض بحر الغزال ، انتهت الدراسات إلى إمكان إنشاء قناتي تحويل للمياه : أحدهما في شمال الحوض لتجميع مياه النهرات الشمالية وتوصيلها بفاقد طبيعي إلى النيل الأبيض ، والثانية في جنوب الحوض لتجميع مياه النهرات الجنوبية وتوصيلها بفاقد طبيعي إلى بحر الجبل .

وقدرت الفائدة المائية من هذا المشروع بصفة مبدئية بحوالى سبعة مليارات من الأمتار المكعبة سنوياً .

الفوائد من مياه حوض نهر السوبات وما يمكن استقطابه منها :

تقدر مساحة حوض نهر السوبات وفروعه بحوالى ١٨٧,٢٠٠ كم^٢ ، ومعدل الأمطار فوق سهول الحوض يتراوح بين ٨٠٠ - ١٠٠٠ مم في العام ، وفوق المرتفعات يقدر بحوالى ٢٠٠٠ مم في العام ، ومعدل التبخر نحو ١٤٢٠ مم في العام .

والرافدان الأساسيان لنهر السوبات هما نهر البارون ونهر

إلا بالاتفاق مع دول حوض النيل لتشكيل لجنة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل ، تضع خطة لاستغلال مياه النهر الاستغلال الأمثل ، ويراعى في ذلك الاحتياجات الفعلية لهذه الدول دون المساس بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل .

فوائد المياه من بعض الترع الرئيسية :

تزيد فوائد المياه من بعض الترع الرئيسية عن الحد الطبيعي المقبول ، بسبب ارتفاع مناسيب المياه فيها عن مناسيب الأراضي الزراعية المجاورة لها ، أو بسبب مرور هذه الترع في أراض رملية ، ومن أمثلة ذلك ترعة الاسماعيلية وترعة النوبارية .

١- الفاقد من مياه ترعة الاسماعيلية :

من أجل التوسع الزراعي على ترعة الاسماعيلية ، تم توسيع قطاعها المائي في عام ١٩٥٧ - لزيادة الزمام المنتفع بها من ١٩٠ ألف فدان الى ٢٤٠ ألف فدان ، وفي عام ١٩٦٤ تم توسيع قطاع التربة مرة ثانية لزيادة الزمام الى ٣٥٠ ألف فدان ، وفي خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ تم التوسع الثالث للترعة بكامل طولها للوفاء باحتياجات زمام قدره ٦٠٠ ألف فدان ، بالإضافة الى مياه بلديات مدن القناة .

وقد ترتب على توسيع القطاع المائي وتعميقه إزالة طبقة الطمي التي كانت تكسو جوانب التربة وقاعها ، وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في تسرب المياه من التربة الى الأراضي المجاورة ، لاسيما في المسافات التي تسير فيها التربة في أراض رملية ، والتي يرتفع فيها منسوب مياه التربة كثيرا عن الأراضي المجاورة .

وقد أجريت كثير من الدراسات لقياس مقادير المياه المتسربة منذ عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٨٧ ، تبين منها أن ترعة الاسماعيلية تفقد بالتسرب نحو ٢٠٪ من مائها ، وأن معظم هذا التسرب يحدث في الحبس من الكيلو ٤٨ إلى الكيلو ٧٠،٥ ، ولكن بعض الفاقد من مياه ترعة الاسماعيلية يعتبر مصدرا رئيسيا للخزان الجوفي الواقع على جانبي التربة ، والذي يستغل بعضه لري الأراضي المستصلحة .

البيبور ، وتقع مستنقعات مشار بين حوضي السوياط وفرعه البات من الجنوب وبين النيل الأبيض من الغرب وطريق ميلوت بالوتش - خور يابوس من الشمال والميول الغربية لجبال اثيوبيا المتاخمة لحدود السودان من الشرق .

ومن الميول الغربية هذه تتحدر جملة سيول من خلال عدة خيران كلها تصب في مستنقعات مشار ، بالإضافة إلى ما يصل إلى هذه المستنقعات من مياه الأمطار ، ومن التسرب من الجانب الأيمن لنهر البارو ، وعن طريق خور مشار المتفرع من البارو نفسه .

والمساحة التي تسقط عليها الأمطار والتي تتجمع منها مياه الخيران والسيول الشرقية تقدر بنحو ١٠,٣٠٠ كم^٢ .

ومعدل الأمطار المتساقطة ٨٠٠ مم في العام ومساحة المستنقعات حوالي ٢٠ ألف كم^٢ .

ويصرف إلى النيل الأبيض من المياه المتجمعة في هذه المستنقعات - عن طريق خوري ادار وول - مقدار ضئيل جدا لا يتجاوز نصف مليار م^٣ في العام .

ولتقليل الفاقد من حوض السوياط ومستنقعات مشار ، دلت الدراسات التي أجريت حتى الآن على أنه يمكن إنشاء قناة لتحويل جزء من المياه التي تضيع في المستنقعات الى خور ادار لتصب في النيل الأبيض ، كما يمكن إنشاء خزان على نهر البارو في منطقة جمبيل على الحدود بين السودان وأثيوبيا ، تقدر سعته بحوالي ١٠ - ١٥ مليار م^٣ لتنظيم تصريفات نهر البارو .

وتقدر الفائدة المائية لهذا المشروع بنحو ٤ مليارات م^٣ سنويا .

يتضح مما تقدم ضخامة الكميات التي يمكن استغلالها من الفوائد المائية في مناطق أعالي النيل ، ولذلك فإن مشروعات استغلال بعض هذه الفوائد هي أمل مصر في زيادة مواردها المائية لمواجهة الزيادة المطردة في الاحتياجات المائية . ولا بد من العمل قديرا على سرعة استكمال دراسات هذه المشروعات وتقليدها متابعة ، ولاسيما إلى ذلك

المائى للنبات الى كمية المياه الداخلة للحقل) لتتجاوز فى معظم الأحوال ٥٥ ٪ ، ومن أجل تحسين هذه الكفاءة وترشيد استخدام مياه الري ، بدىء فى سنة ١٩٧٧ فى معهد بحوث توزيع المياه ، بالمشروع المصرى لاستخدام وإدارة المياه E.W.U.P بمساعدة المعونة الأمريكية ، ويهدف المشروع - بجانب ذلك - إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لصغار الزراع ، عن طريق تطوير إدارة المياه بالعمل الجماعى الذى يشترك فيه الزراع مع رجال الري والزراعة لزيادة كفاءة الري ، بتقليل الفواقد فى ترع التوزيع والمساقى والحقول ومعالجة مشاكل الصرف ، حتى يرتفع الانتاج الزراعى وتحسن تبعاً لذلك أحوال الفلاح الاجتماعية والاقتصادية .

واختار المشروع ثلاث مناطق لإجراء التطوير :

- منطقة المنصورة بمحافظة الجيزة ، لتمثل مناطق انتاج الخضر التى تسوق بالقاهرة ، وتشمل هذه المنطقة زمام ترع التوزيع « بنى مجدول » والحمامى البالغ ١٦٠٠ فدان ، وتربة أراضي الأولى طينية والثانية رملية .

- منطقة « ابوريسا » وتقع على الحيس الثالث من ترعة « دقلت » بمحافظة كفر الشيخ ، وتشمل زمام ثلاث مساقى مجموعته نحو ٧٠٠ فدان . وتمثل هذه المنطقة مناطق زراعة الأرز .

- منطقة « ابيوها » بمحافظة المنيا وهى زمام ترعة ابيوها الأخذ من ترعة الابراهيمية ، وتمثل أراضي وادى النيل التى تنتج القطن والحبوب والقصب .

وبالإضافة إلى هذه المناطق الثلاث ، فقد قامت وزارة الأشغال بتجربة أخرى بمحافظة المنوفية فى مساحة ٢٠٧٠ فداناً تروى من ترعة العطف ، فاستبدلت بالمساقى الترابية مواسير مدفونة من ال P.V.C تضخ فيها المياه بضغط منخفض ومركب عليها صمامات (الفا الفا) تفتح على المراوى الحقلية .

وظل المشروع يعمل فى هذه المناطق حتى سنة ١٩٨٤ ثم امتد إلى

وقد أثبتت الدراسة التى قام بها معهد بحوث المياه الجوفية ، أن كمية المياه المتسربة من ترعة الاسماعيليه ، فى العام ، تقدر بحوالى ٦١٢ مليون م^٣ ، منها ٢٥٢ مليون م^٣ تغذى الخزان الجوفى ، وبذلك تكون كمية المياه المفقودة بالتسرب حوالى ٣٦٠ مليون م^٣ ، وأن تصرفات الآبار التى تغذى من الخزان الجوفى تبلغ حوالى ٤٠ مليون م^٣ سنوياً فقط ، ويترتب على ذلك ارتفاع مستوى الماء فى الأراضي المجاورة للترعة .

وقد بحثت عدة حلول لاستقطاب بعض هذه الفواقد ، أهمها تبطين الترعسة برقائىق من البيتومين ، أو بغشاء رقيق من النايلون والبيتومين ، مع وضع طبقة فوقه من الزلط والرمل ، أو باستعمال طبقة من الأسفلت أو من الخرسانة أو من بلاطات خرسانية سابقة التجهيز . ومن الواجب استكمال دراسة الحلول المختلفة ومقارنتها اقتصادياً وفنياً ، والاسراع فى تنفيذ أفضلها ، والبدء بذلك فى الحيس من الكيلو ٤٨ إلى الكيلو ٧٠,٥ .

٢- فاقد المياه من ترعة النوبارية :

أدى تحويل ترعة النوبارية إلى ترعة ملاحية - بالإضافة إلى التوسع الزراعى عليها - إلى توسيعها وتعميقها ، وترتب على ذلك - كما حدث فى ترعة الاسماعيليه - إزالة طبقة الطمي التى كانت تكسو جوانبها وقاعها وزيادة تسرب المياه منها ، وتضررت من ذلك الأراضي المنخفضة المجاورة لها .

ومن الواجب دراسة مقادير المياه المتسربة من هذه التربة ، وتحديد الاحساس الأكثر تأثراً ، وبحث طرق العلاج واختيار أفضلها اقتصادياً وفنياً ، والاسراع بتنفيذه حفاظاً على المياه المتسربة ، ورفعاً للاضرار الواقعة على الأراضي المجاورة للترعة .

فواقد المياه من المساقى والري الحقلى :

ثبت من التجارب والدراسات التى أجريت فى أوائل السبعينات ، أن كفاءة استخدام مياه الري فى الأراضي (وهى النسبة المثوية للاستهلاك

سنة ١٩٨٦ ، وقد شمل التطوير عدة أعمال لتحسين الري والصرف ، وأشترك فيه مهندسون للري والزراعة واقتصاديون وباحثون اجتماعيون ، وشمل عدة أنشطة أهمها :

- تبطين بعض ترع التوزيع وبعض المساقى لتقليل فاقد المياه منها .

- استبدال خطوط مواسير مدفونة بالمجرى المفتوح لأحدى الترع .

- رفع بعض المساقى وتركيب طلمبة واحدة على مأخذها والاستغناء عن سواقي وطلمبات الأهالي التي كانت مرتبة على المسقاة قبل رفعها .

- تجربة الغاء مناوبات الري واعطاء المياه باستمرار في ترع التوزيع ، وقد نجحت هذه التجربة في منطقة المنصورة ، إذ ثبت أن كميات المياه المستهلكة في حالة استمرار المياه بالترعة لم تزد عنها في حالة المناوبة بل نقصت نحو ٥٪ ، مما يشجع على التوسع في هذه التجربة في مناطق مختلفة من البلاد ، حتى إذا تبين نجاحها أمكن الغاء نظام المناوبات ، وذلك أثره في تضيق قطاعات الترع الفرعية وترع التوزيع ، والافادة من الأراضي التي تتوفر نتيجة لذلك .

- تسوية الأراضي وضرورة اجرائها بالدقة الكافية ، وقد نتج عن ذلك نقص واضح في كمية المياه المستهلكة .

- زيادة كفاءة الري الحقل باستخدام الخطوط الطويلة للري ، بدلا من الخطوط القصيرة أو بأحواض مستوية .

- العناية بتطهير ترع التوزيع والمساقى ونزع الحشائش منها ، مع اشتراك الفلاحين المنتفعين في هذه العمليات .

- دراسات ميدانية اجتماعية للزراع لاستبيان آرائهم في كثير من الموضوعات الخاصة بالدورة الزراعية ، ومواعيد الري والري الليلي وكفاءة الصرف الحقل .

وفي المناطق التي يتم فيها تطوير الري تكون رابطة من المنتفعين بكل مسقاة ، تتولى بواسطة رئيسها وأمين صندوقها جدولة توزيع مياه

المسقاة (عملية المطارفة) ، كما تقوم بصيانة المسقاة وتشغيل طلمبة رفع المياه - إن وجدت - وصيانتها ، وتحصيل هذه التكاليف من المنتفعين بنسبة حيازة كل منهم . وإذا ثبت نجاح هذه التجربة فإن وزارة الأشغال تعد تشريعا لتعميم هذه الروابط ، وتضفى عليها الصفة القانونية والشخصية الاعتبارية .

وقد ثبت من البيانات التي جمعت في التقرير النهائي للمشروع ، أنه نتج عن تنفيذه وفر في المياه المستخدمة للري يقدر بنحو ١٥ - ٢٥ ٪ من كميات المياه التي كانت تستخدم قبل التطوير ، وأنه حدث انخفاض في مناسيب المياه الأرضية تتراوح بين ٢٠ - ٤٠ سم ، وإن انتاج المحاصيل زاد في أراضى المشروع نحو ٢٠ ٪ في المتوسط .

الفاقد من مياه المصارف :

ما زالت سبعة مليارات من الأمتار المكعبة من مياه المصارف تصب في البحر دون الانتفاع بها ، ويحول دون ذلك تلوث مياه هذه المصارف بسبب ما تحتويه من المخلفات السائلة للصرف الصناعي والصرف الصحي وبقايا الأسمدة والمبيدات . وينبغي إزالة أسباب التلوث بتطبيق القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ، حتى يمكن إعادة استخدام مياه هذه المصارف مخلوطة بمياه النيل أو غير مخلوطة ، مع تطبيق الأساليب العلمية الحديثة في استخدام المياه شبه المالحة في الري ، واستنباط النباتات التي تتحمل درجات عالية من ملوحة مياه الري .

الفاقد من مياه الأمطار :

تسقط الأمطار على الساحل الشمالى الغربى بغزارة تتراوح بين ٩٠ مم إلى ١٧٠ مم سنويا ، ويستفاد بهذه الأمطار في زراعة مساحات من الشعير ، وفي الساحل الشمالى الشرقى تتساقط الأمطار بغزارة تبلغ في المتوسط نحو ١٥٠ مم في العريش ، و ٢٢٠ مم في رفح ، وتزرع على هذه الأمطار مساحات من القمح والشعير والزيتون واللوز ، كما تغذى هذه الأمطار خزان المياه الجوفية ،

ويستفاد منها بعمل سدود على الوديان لتخزينها واستخدامها في الري والشرب والأغراض المنزلية .

وفي جنوب سيناء تهطل الأمطار أياها محدودة على شكل سيول جارفة في موسمين (عادة في أكتوبر وفبراير من بعض الأعوام) وتجرف هذه السيول ما يعترضها من طرق أو مبان أو زراعات ، وتقدر كمية المياه التي تصل إلى البحر من هذه السيول بنحو خمسين مليون م^٣ سنويا .

وللمحافظة على هذه المياه ، يلزم عمل سدود لحجز المياه أمامها للانتفاع بها في ري الأراضي القابلة للزراعة ، والتغذية خزان المياه الجوفى .

المشروع القومى لتطوير الري :

كان من أثر النتائج السابق ذكرها ، أن تقرر تنفيذ المشروع القومى لتطوير الري في الأراضي الزراعية القديمة بالوادي والدلتا ، ويشمل المشروع - بالإضافة الى تطوير الري الحقلى وتطوير المساقى وترع التوزيع - تطوير الترع الفرعية بإعادة تصميم قطاعاتها وتحسين الأعمال الصناعية القائمة عليها ، وتجميع الفتحات الصغيرة الأخذ منها شئ فتحات أكبر توزع مياهها على مراوى الحقول ، عن طريق مواسير مدفونة بها فتحات ذات صمامات . مع انشاء جمعيات للمنتفعين بكل مساقاة تقوم بتطهير المساقى والمصارف الخاصة وصيانتها ، وكذلك بإدارة طلمبات المساقى وعمل جداول « المطارفة » بين المنتفعين وتنفيذها ، وجمع نفقات الادارة والصيانة والتطهير من المنتفعين بنسبة الزمام المنتفع لكل منهم .

وتعد وزارة الأشغال والموارد المائية في الوقت الحاضر التشريع اللازم لهذه الجمعيات .

ويجرى تنفيذ هذا المشروع في الخطة الخمسية الحالية في مساحة تبلغ نحو ٢٥٠ ألف فدان موزعة على تسع محافظات ، وتبلغ تكاليف التطوير نحو ١٤٠٠ جنيه للفدان الواحد ،

وينتظر أن يكون الأثر فى مياه الري بتنفيذ مشروع التطوير ١٠ - ١٥ ٪ .

ويلزم تقويم المشروع في المناطق التي نفذ فيها لمعرفة كميات المياه بدقة ، وكذلك معرفة مقدار الزيادة في المحاصيل الزراعية نتيجة التطوير ، حتى يمكن الحكم على مدى نجاح المشروع اقتصاديا .

الفوائد بسبب الحشائش المائية :

تغطى الحشائش المائية مساحات كبيرة من مجرى النيل وفروعه ، ومن الترع والمصارف بمختلف درجاتها ، فضلا عن المساقى والمصارف الخصوصية ، وهي سريعة التكاثر إذا تركت بدون مقاومة جديده . وقد كثر انتشار هذه الحشائش بعد انشاء السد العالى ، فقد كانت مياه الفيضان العكرة توقف نمو بعض هذه الحشائش ، أو تميتها ، كما ان زيادة استعمال الأسمدة الكيماوية - وما تحمله مياه الصرف منها - قد زاد من نموها وانتشارها ، وأخطر هذه الحشائش هو ورد النيل (الهايسفت) فهو يتزايد ويتكاثر بالنمو الخضري وبالبصلات والبذور بصورة مذهلة في خلال فترة قصيرة ، ويغطى مساحات كبيرة من السطوح المائية ، ويتسبب في فقد كميات كبيرة من المياه بالبخرنتج ، ويسبب تكاثره بالبذور فإنه لا يمكن القضاء عليه نهائيا ، وانما يمكن مقاومته لانقاص المساحات التي يغطيها وتقليل فواقد المياه التي يسببها .

وقد قام معهد بحوث صيانة الترع والمصارف ومقاومة الحشائش ببحوث بمحطة تجارب بهتيم ، لتحديد ما يفقد بالبخرنتج من المسطحات المائية المغطاة بورد النيل ، ومقارنته بما يفقد بالبخر من السطوح المائية المكشوفة ، فوضعت ورد النيل في أحواض مائية ، وجعلت تغذيها بالمياه وبعض المخصبات من وقت لآخر لضمان نمو ورد النيل ، وتقيس ما يفقد من مياه هذه الأحواض ، وتقارنه بما يفقد بالبخر من أحواض مماثلة لها في نفس الموقع خالية من ورد النيل ، واستمرت التجربة عاما كاملا .

وتبين أن متوسط ما فقد من مياه الأحواض المغطاة بورد النيل هو ١,٢٢ مللى لتر من كل سنتيمتر مربع من المسطح ، يقابله ٠,٦ مللى لتر من كل سنتيمتر مربع من الأحواض المكشوفة ، وبذلك يكون المتوسط اليومي لزيادة الفاقد بالبخر نتج عن الفاقد العادى بالبخر ٠,٦٢ مللى لتر لكل سنتيمتر مربع .

وقد أوضحت الدراسات الخاصة بمعدلات فقد الماء بالبخر نتج من نبات ورد النيل ، أن البخر نتج منه يختلف من فصل إلى فصل ، وفى الشتاء يكون قليلا (بمعدل ٣,٨ مم فى اليوم فى شهر يناير) ويزداد فى شهر أبريل الى ١١,٨ مم فى اليوم ، وفى شهر يونيو يصل الى حده الأقصى ٢٤,٨ مم فى اليوم ، ثم ينخفض فى شهر سبتمبر الى ١٩,٨ مم فى اليوم .

وإذا قارنا هذه القيم بما يقابلها من قيم التبخر فى نفس الشهور من سطح الماء الحر ، يتبين أن البخر نتج فى حالة ورد النيل لا يزيد كثيرا عن التبخر فى الشتاء ، ولكنه يصبح قدر ١,٥ - ٢,٦ مرة فى الشهور الأخرى خلال العام .

ولاشك أنه من الصعب تقدير المساحات التى يغطيها ورد النيل من المسطحات المائية ، لسرعة تكاثره وانتقاله عائنا من موقع الى آخر . وتقدر المساحة التى يغطيها ورد النيل من سطح مياه النيل وفرعيه بنحو ٥٠٠٠ فدان ، وهى تمثل ٢,٥ ٪ من المساحة الكلية . وطبقا لنتائج التجربة السابقة يكون الفاقد منها بسبب ورد النيل ٤٧,٥٢ مليون م^٣ فى العام .

وطبقا لاحصاءات عينات من شبكات الترع والمصارف يقدر الفاقد بسبب ورد النيل من الترع بحوالى ٢,٩٤ مليون متر مكعب فى العام ، على أساس أن أطوال الترع المصابة بورد النيل طول العام تبلغ فى مجموعها ٦٥٠ كم ، ومتوسط عرض مسطحها المائى ٢٠ مترا ، ونسبة الاصابة بها ١٠ ٪ ، كما يقدر أن الفاقد بسبب ورد النيل فى المصارف ٦,٧٨ مليون م^٣ فى العام ، باعتبار أطوال المصارف

المصابة بورد النيل طوال العام ٧٥٠ كيلومتر ، وأن متوسط العرض ٢٠ مترا ، ونسبة الاصابة بها ٣٠ ٪ . وبذلك تكون جملة الفاقد بسبب ورد النيل فى مجرى النيل وفرعيه والترع والمصارف ٥٧,٢٤ مليون م^٣ .

ولم يتم تقدير الفاقد فى مجارى الرى التى تقل فيها نسبة الاصابة عن ٥ ٪ ، والتى لا يبقى ورد النيل فيها طول العام ، فإذا أضفنا نظير هذا ٥٠ ٪ إلى الفاقد فى الترع والمصارف ، نبلغ مجموع الفاقد ٦٢,١ مليون م^٣ فى العام من النيل والترع والمصارف .

وإذا قدرنا أن المساحات المغطاة بورد النيل فى المساقى والمصارف الخصوصية طول العام ، تعادل المساحات المغطاة بالنيل والترع والمصارف العمومية ، فإن الفاقد من مائها يبلغ ٦٢ مليون م^٣ سنويا . وبذلك تكون جملة الفاقد بسبب ورد النيل ١٢٤ مليون م^٣ سنويا .

ولتقليل هذا الفاقد بمقاومة ورد النيل ، يمكن أن تستخدم المبيدات التى لا تضر صحة الانسان والحيوان والأسمك والنباتات الأخرى ، كما ينبغى اعداد الوسائل الميكانيكية الكافية ، وإعداد كادر مدرب من العمال والفنيين والمهندسين اللازمين لتشغيل الآلات وصيانتها والقيام بحملة قومية لهذه المقاومة ، وإرشاد الزراع لمقاومة هذه الحشائش فى المساقى والمصارف الخاصة . فبالإضافة الى الخسارة الناتجة من فقد المياه بسبب الحشائش المائية ، فإن هذه الحشائش تلوث المياه فتضر بصحة الانسان والحيوان والنبات ، كما انها تعوق سير المياه فلا تصل إلى نهايات المساقى ، وبالتالي لا توفر المرور الكافى لصرف الأراضي الزراعية .

الفوائد فى مياه الشرب والأغراض المنزلية :

تستهلك مصر فى الوقت الحاضر للشرب والأغراض المنزلية نحو خمسة مليارات من الأمتار المكعبة ، وتزداد هذه الكمية سنة بعد أخرى مع زيادة عدد السكان ، ومن المعروف أن هناك فاقدًا فى هذه الكمية لا يقل عن مليار م^٣ ، بسبب عيوب فى شبكات المياه ، وعدم تركيب عدادات

التوصيات

- وبناء على ما جاء فى هذا التقرير ، ومادار حوله فى اجتماع المجلس فى آراء واتجاهات - يوصى بما يأتى :
- * بذل كافة الجهود ، وخاصة السياسية والدبلوماسية للعمل على استقرار الأمن فى جنوب السودان ، حتى يمكن إنجاز المشروعات المشتركة بين مصر والسودان - فى إطار اتفاقية مياه النيل - مع البدء باستكمال المرحلة الأولى من قناة جونجلي ، وإجراء الدراسات التفصيلية لمشروعات بحر الغزال ومستنقعات مشار للشروع فى تنفيذها .
- * دعوة دول حوض النيل إلى إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لدراسة مشروعات وتنمية الموارد المائية والكهرومائية ، ووضع خطة متكاملة لتنفيذ هذه المشروعات وفق الاحتياجات الضرورية لهذه الدول ، دون المساس بحقوق مصر المكتسبة والتاريخية فى مياه النيل .
- * ضرورة تمثيل وزارة الاشغال والموارد المائية فى السفارات المصرية فى دول حوض النيل ، على المستوى الذى يتناسب مع أهمية شئون المياه وأثارها الحيوية لمصر .
- * نظرا لقلّة المعلومات الهيدرولوجية والمناخية عن هضبة اثيوبيا ، فينبغى مفاوضة حكومة اثيوبيا للمشاركة مع مصر والسودان فى القيام بمشروع لتغطية الهضبة الاثيوبية بدراسة هيدرولجية ، على نسق ما يتم فى الهضبة الاستوائية .
- * تقييم ما تم من مشروعات تطوير الرى للوقوف على مدى ما تحقق من فوائد هذا التطوير ، لا سيما من حيث توفير مياه الرى وزيادة الانتاج الزراعى ، حتى يمكن المضى فى خطة التطوير .
- * متابعة التطورات الحديثة فى تكنولوجيا الرى ، بهدف

وتحسين من المنازل ، وعيوب فى توصيلات المياه بالمساكن وغير ذلك ، واتاحة حسن التوفير الجزء الاكبر من هذا الفاقد ، عن طريق تصريف هذه العيوب .

خاتمة : فوائد المياه التى يمكن استقطابها كلها :

تصرف فى فترة السدة الشتوية من خزان أسوان كميات من المياه ، من أجل الملاحة وتوليد الكهرباء والشئون البلدية والصناعية ، وتتفاوت المنصرف اليومي للنيل فى هذه الفترة بين ٦٥ - ٩٠ مليون م^٣ فى اليوم ، ويهدر منها فى البحر مقادير تتفاوت بين مليارين وأربعة مليارات من الأمتار المكعبة ، كذلك تقتضى الضرورة ، فى بعض الأحيان ، صرف مياه تزيد عن الاحتياجات المائية ، للمحافظة على فرق التوازن المسموح به على إحدى القناطر المقامة على النيل أو لتيسير المياه ، وتهدر هذه المياه أيضا فى البحر دون الاستفادة بها فى الرى ، ويتراوح هذا المقدار بين نصف مليار ومليار م^٣ سنويا .

وقد درست عدة مشروعات للاستفادة بهذه المياه ، منها : تخزينها فى بحيراتى المنزلة والبرلس ، ومنها الانتفاع بها فى رى أراضى الأهلى الشمالى الغربى .

ومن الضرورى الاسراع بالبت فى هذا الموضوع المثار منذ أكثر من عشرين عاما ، إما بإلغاء نظام السدة الشتوية ، أو تنفيذ غيرها من مشروعات للاستفادة بالمياه التى تهدر فى البحر .

بيان الفوائد من مياه النيل وما يمكن استقطابها منها

الموقع	مقدار الفوائد مليون م ^٣ فى السنة	ما يمكن استقطابه	المشروعات اللازمة للاستقطاب
بحر النهر ، بحر الغزال ، بحر الصوباط	١٦٠٠٠ ١٢٠٠٠ ٩٠٠٠	٧١٠٠ ٧٠٠٠ ٤٠٠٠	قناة جونجلي (مرحلتان) ، مشروع بحر الغزال ، مشروع مشار ونهر البارد .
() مستنقعات مشار ، قناة التمدد الجديدة .	٦١٠	٣٦٠	تحويل التربة مسن له ٤٨٠٠٠ إلى له ٧٠٠٠٠٠ .
قناة القرواينة ، الاراضى القديمة المشائية بالنيل	لم تحسب ١٣٦٠٠	— ٤٢٠٠	تحويل التربة فى المواقع كثيرة الرشح ، المشروع القومى لتطوير الرى .
الترع والمساكن ، مياه السدة الشتوية ، مياه الخرب .	١٢٤ ٢٠٠٠ ٥٠٠٠	١٠٠ ١٥٠٠ ١٠٠٠	مقاومة ورد النيل والمخاض الأخرى ، التخزين فى البحيرات الشمالية ، تجديد شبكات المياه وترشيد استخدام المياه ورخص عدادات للمنازل .

انتاج الفاكهة

تعتبر الفاكهة من المواد الغذائية الأساسية في الغذاء المتكامل للإنسان ، لما تحتويه من السكريات ، والمواد الكربوهيدراتية الأخرى ، والبروتينات ، والأحماض الأمينية والعنصرية ، والزيوت ، والفيتامينات والعناصر المعدنية المختلفة والأزيمات .

وتستخدم الفاكهة في العديد من الصناعات ، مثل المشروبات والمربيات والحلويات ، كما تستخرج منها بعض العقاقير الطبية والأصبغ . ويستعمل خشب بعض أنواع الفاكهة في أغراض صناعية متعددة .

وقد أدت زراعة الفاكهة إلى تطور الصناعات الغذائية بمختلف صورها . وتستوعب هذه الزراعة العديد من الأيدي العاملة التي تلزم لتربية وخدمة الأشجار والعناية بها طوال مراحل الانتاج ، ولذلك فهي أكثر المحاصيل النباتية استيعاباً للطاقة العاملة ، سواء في مراحل الانتاج والحصاد أو التداول والتخزين والتسويق . كما أن لأشجار الفاكهة تأثيراً كبيراً على البيئة ، يتمثل في المحافظة على التربة من عوامل التعرية وتلطيف المناخ وتجميل المكان ، فضلاً عن تنقية الجو من الأتربة .

وتحتاج زراعة الفاكهة إلى استثمارات طويلة الأمد ، حيث تستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً للبدء في الانتاج ، وتتطلب استخدام كثير من المعدات والآلات ، بالإضافة إلى مواد كيميائية متنوعة ، علاوة على احتياجها إلى مشاتل متخصصة في انتاج الشتلات الجيدة المطابقة للمواصفات القياسية ، مما يتطلب توفير رأس مال كاف لإنشاء وخدمة الحدائق إلى حين تحقق عائداً اقتصادياً . ولهذا فإن زراعة

استخدام الأجهزة الملائمة لقياس المياه في الأراضي المصرية ، وتحديد احتياجات الري .

* الالتزام بالمقنن المائي لكل محصول لتوفير المياه والحفاظ على جودة التربة ، وهو الأمر الذي يستلزم مباشرة مهندسي الري لأعمالهم على الوجه الأكمل .

* ضرورة مكافحة الحشائش المائية بكل الوسائل الممكنة التي لا تسبب ضرراً للإنسان والحيوان ، حفاظاً على المياه التي تفقد بالبخر نتج من تلك الحشائش ، وتلافياً لما تسببه من إعاقة وصول المياه لنهايات الترع .

* الإسراع بالبت في المشروعات المقترحة للاستفادة بمياه النيل التي تهدر في البحر أثناء السدة الشتوية وفي أوقات أخرى ، والإسراع في تنفيذ المشروع الأجدى اقتصادياً ، أو إلغاء نظام السدة الشتوية .

* العمل بكل الوسائل لمكافحة تلوث مياه النيل والترع والمصارف بالحزم في تطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية على الكافة ، إذ أن التلوث يفقدنا كميات كبيرة من المياه التي يمكن إعادة استخدامها في الري ، بالإضافة إلى ما يسببه من أضرار بالغة بصحة الإنسان والحيوان والنبات والتربة . كما أنه يحول دون إعادة استخدام مياه المصارف للري .

* ضرورة العمل على تقليل الفواقد من مياه الشئون البلدية ، بتحسين وصيانة شبكات المياه في الشوارع والمنازل ، وتركيب عدادات لاستهلاك المياه ، والدعوة إلى الحد من الإسراف في استعمال المياه بكل وسائل الاعلام .

* للفادة من مياه السيول في سيناء ودرء أخطارها ، يتعين استكمال الدراسات الخاصة بسدود المناطق ذات الأسبقية العاجلة مثل تيران والعاط ، وتنفيذ هذه السدود في أقرب وقت ، لتحديد وسائل الاستفادة من مياه السيول التي تحجزها السدود المقترحة .

الفاكهة تقتصر بصفة عامة على الفئة القادرة من المستثمرين الذين يهتمون بمجال الزراعة .

وتتباين الأنواع المختلفة من الفاكهة في متطلباتها المناخية وصفات التربة الملائمة تبايناً كبيراً ، وتتفاوت احتياجاتها المائية ، ومدى مقاومتها للجفاف والملوحة ، وما تتعرض له من الأمراض الفطرية والآفات الحشرية .

ومن ثم فإن تحديد المناطق المناسبة لزراعة النوع الواحد من الفاكهة هام للغاية ويحتاج إلى خبرة علمية وفنية واسعة ، كما أن تربية أشجار الفاكهة والنهوض بإنتاجها يتطلب الكثير من العمليات الزراعية الفنية ، التي يجب أن تتم بالطرق المناسبة وفي التوقيت المناسب ، لكي تحقق أفضل انتاجية وأعلى عائد اقتصادي .

وقد تعرضت مختلف أنواع الفاكهة على امتداد السنوات الماضية لكثير من التطوير والتحسين ، الذي اتجه نحو تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية في الخدمة البستانية ، بالإضافة إلى إدخال الأصول المقاومة للظروف غير الملائمة للنمو ، والأصناف التي تمتاز بارتفاع انتاجيتها وجودة ثمارها وملاءمتها للبيئة المصرية . وكان تحسين الأنواع المحلية والنهوض بإنتاجها ، كما ونوعاً ، في مقدمة اهتمامات المتخصصين ، مما أدى إلى تحسين الثمار وارتفاع قيمتها الغذائية ، فضلاً عن زيادة قدرتها على تحمل عمليات التداول والنقل والتخزين .

وجدير بالذكر أن انتاج اصناف جديدة من الفاكهة يحتاج إلى أساليب علمية متطورة ، وجهود كبيرة لسنوات طويلة .

الموقف الحالي لزراعة الفاكهة :

زادت مساحة أشجار الفاكهة في مصر خلال السنوات الأخيرة بنسبة كبيرة وبصورة مطردة (جدول رقم ١) فبعد أن كانت ٩٤ ألف فدان عام ١٩٥٢ ، ارتفعت لتصل إلى ٣٢١ ألف فدان في عام ١٩٧٧ ، ثم وصلت إلى ٤٥٧ ألفا عام ١٩٨٥ ، حتى بلغت ٦٥٥ ألف فدان عام ١٩٨٩ .

١٢٦

وتشير الاحصائيات إلى أن المساحة ستصل إلى ٧٦٢ ألف فدان عام ١٩٩٢ ، وهو ما يتعدى ١٠ ٪ من جملة الرقعة المزروعة في البلاد . وتعتبر الموالح أهم محاصيل الفاكهة بمصر وأكبرها مساحة ، حيث بلغت مساحتها ٢٧٨ ألف فدان ، تمثل ٤٣ ٪ من جملة مساحة حدائق الفاكهة ، يليها العنب بمساحة بلغت ١٠٩ ألف فدان ، والمانجو بحوالي ٤٥ ألف فدان ، ثم الموز والجوافة والتين بمساحات تبلغ ٣٨ ، ٣٥ ، ٣٣ ألف فدان على التوالي . وتغطي مساحة هذه الأنواع الستة ٨٠ ٪ من جملة مساحة الفاكهة .

وتجدر الإشارة إلى ، أن مساحة نخيل البلح لم تدرج في الاحصائيات الرسمية ضمن مساحة حدائق الفاكهة ، وذلك لطبيعة زراعتها في مساحات متخللة وسط المحاصيل الحقلية وعلى حواف الحقول والجسور . ولهذا فإنها تدخل ضمن الرقعة المزروعة بالمحاصيل الحقلية . هذا بالإضافة إلى أن بعض أنواع محاصيل الخضروات - مثل الفراولة والبطيخ والشمام - تعتبر ضمن مجموعة الفاكهة ، وتبلغ المساحة الاجمالية المزروعة منها حوالي ١٨٠ ألف فدان .

وبلغ انتاج الفاكهة في مصر حوالي ١٣ . ٤ مليون طن عام ١٩٨٩ وحوالي خمسة ملايين طن عام ١٩٩٢ ، ويشمل ذلك محصول البلح الذي يبلغ انتاجه ٥٢٧ ألف طن . وهذا يعني أن متوسط انتاج الفدان من الفاكهة بصفة عامة حوالي خمسة أطنان للفدان ، ويبلغ الانتاج من الموالح ١ . ٨ مليون طن عام ١٩٨٩ ، بمتوسط قدره ٦ . ٤ طن للفدان ، وهو ما يعتبر منخفضاً بالنسبة للانتاج العالمي .

وقد أوضحت الدراسات أن متوسط الفاقد من الفاكهة يبلغ نحو ١٨ ٪ من جملة الانتاج . أي حوالي ٩٠٠ ألف طن سنوياً ، وأن الكميات التي تم تصديرها تقدر بنحو ٤٠٠ ألف طن ، مما يهبط بمتوسط نصيب الفرد من الفاكهة إلى حوالي ٥٠ كيلو جراماً (جدول رقم ٢) .

وقد صدرت قرارات تمنع التوسع في زراعة الفاكهة في أراضي

الدلتا والوادي ، مع وجوب التوسع في زراعتها بالأراضي المستصلحة حديثا - واستندت إلى الاعتبارات الآتية :

- عدم جودة بعض الحاصلات الحقلية بالأراضي المستصلحة .
- طريقة الري المتبعة في نسبة كبيرة من الأراضي الجديدة هي الري بالرش أو التثقيط . وهذه تلائم الحاصلات البستانية أكثر مما تلائم الحاصلات الحقلية .

- حرص الدولة على التركيز على التوسع في زراعة المحاصيل الحقلية ذات الأهمية الاستراتيجية في التنمية الزراعية ، داخل الوادي ، مثل القمح والأرز والقطن .

وقد نتج عن هذا زيادة مساحة الفاكة بصفة مستمرة ، خاصة وأن هذا النوع من الانتاج يجد اقبالا من الزراع لارتفاع نسبة الدخل والربح ، فضلا عن أنه لم يخضع للتسعير أو التوريد الزراعي ، مثل غيره من المحاصيل الحقلية الأخرى .

الفاكة في التركيب المحصولي :

يتبع التركيب المحصولي كأسلوب لزراعة أنواع الحاصلات بكل منطقة من المناطق الزراعية ، ومن ثم ينبغي أن يتم على أسس اقتصادية سليمة ، حتى لا يتحول الانتاج الزراعي إلى انتاج عشوائي يؤثر في التنمية الاقتصادية الشاملة .

فإذا افترضنا أن هناك تخطيطا لزراعة مساحة تحقق المتوسط الحالي - وقدره ٤٠٤ كيلوجرام للفرد (وهو معدل منخفض عالميا) - فإننا يجب أن نوفر بحلول عام ٢٠١٠ مساحة يزيد مقدارها على مليون فدان ، على أساس أن متوسط انتاج الفدان خمسة أطنان ، ومع وضع الزيادة المطردة في تعداد السكان في الاعتبار ، وأن هذه المساحة ستغطي الاستهلاك المحلي فقط دون التصدير ، ودون حساب نسبة التالف والفقد خلال مراحل التداول والتسويق .

ووفقا لإحدى الدراسات التي أعدت في عام ١٩٩١ ، تراوحت المساحة المطلوبة للوفاء بالاستهلاك المحلي - بعد خصم نسبة

١٧ ٪ تالف والاحتفاظ بنسبة ٢٠ ٪ للتصدير - ما بين ٩٩٣ ألف فدان ، و ١٨ مليون فدان . ومن الواضح أن تحقيق ذلك سوف يكون على حساب الحاصلات الغذائية أو التصديرية الأساسية الأخرى .

ولعل التركيب المحصولي الأمثل في إطار الظروف الراهنة ، هو الذي يحقق :

- أكبر قدر من الحبوب .
- أكبر قدر من حاصلات التصدير .
- أقل قدر من استيراد المواد الغذائية .
- أقصى حد من الربحية الاقتصادية للمزارع ، وأكبر قيمة من الناتج القومي الزراعي .

ويمكن المفاضلة بين محصول وآخر من الحاصلات التي تحقق الشروط السابقة على الأسس التالية :

- مدة شغل المحصول للأرض ، إذ كلما قصرت زاد تكثيف الحاصلات وزاد الانتاج الزراعي السنوي .

- مساهمة المحصول في النشاط الصناعي قبل استهلاكه واستخدامه النهائي . فالمحصول الذي يؤكل طازجا أقل اثرا في النشاط الاقتصادي من محصول آخر يقتضى إعداداه للاستهلاك ، أو استخدامه في عمليات صناعية .

- مساهمة المحصول في خلق فرص عمل زراعية وصناعية ، وهو أمر له أهمية خاصة في ضوء الكثافة السكانية العالية ونسبة البطالة الزائدة .

- موقف المحصول الناتج في الأسواق العالمية ، فزيادة الانتاج من محصول بما يرفع المعروض منه على الطلب يؤدي إلى انخفاض العائد ، وبالتالي يؤثر على الاقتصاد القومي .

- ملاسة المحصول للآلات الزراعية الشائعة بمصر ، فالاعتماد على اجراء العمليات الزراعية يدويا لم يعد مجزيا . ولعل أوضح الأمثلة على

ذلك جمع القطن ، وكذلك جمع ثمار العديد من أشجار الفاكهة ميكانيكيا .

- استهلاك المحصول للمياه ، فكلما قل استهلاكه منها ، وافق ذلك ظروف البلاد ، حيث يتيح توفير قدر من الماء يمكن استخدامه في استزراع مساحات جديدة .

- العائد من المحصول بالمقارنة إلى غيره من الحاصلات .

ويقتضى الاستغلال الأمثل لأشجار الفاكهة أن نضع

في اعتبارنا ما يأتي :

- تشغل أشجار الفاكهة الأرض لعدة سنوات متتالية ، ومع أنه يمكن استزراع بعض المحاصيل الثانوية محملة على هذه الأشجار في سنوات نموها الأولى ، إلا أن ذلك يصبح غير ميسور بعد نمو الأشجار وظليلها للمساحة جميعها .

- تستهلك أغلب ثمار الفاكهة طازجة دون حاجة لتصنيعها ، ويلجأ إلى التجفيف والتعليب عند زيادة الإنتاج عن الاستهلاك الطازج ، وكذلك للاستفادة من ثمار الدرجة الثانية التي قد يصعب تسويقها بسعر مناسب . وتنشأ بعض الصناعات التحويلية التي تعتمد على المخلفات الناتجة عن التصنيع ، كنواتج صناعات العصير والمربى ، بتحويل فضلاتها إلى أعلاف . ويصفى عامة فإن الاستهلاك الطازج لثمار الفاكهة هو الغالب ، وهو الذي يحدد أسعارها ، وبالتالي العائد منها .

- تحتاج أشجار الفاكهة إلى خدمات متنوعة من تقليم ، وري ، وتسميد ، ومقاومة آفات ، وجمع المحصول ، وكل هذه العمليات الزراعية تتطلب عمالة يدوية ، وهو ما يعاني من نقصه زراع الفاكهة .

- إذا اعتبرنا أن الهدف من التوسع في مساحات الفاكهة هو التصدير إلى الخارج ، فالأمر يقتضى دراسة الأسواق العالمية لكل نوع من الأنواع الذي يخطط لاستزراعه ، فضلا عن ظروف المنافسة ،

وموعد التصدير ، وأنواع المستهلكين .

- أن تنفيذ مختلف العمليات الضرورية لإنتاج الفاكهة ، وخاصة جمع الثمار التي من الصعب استخدام الآلات فيها ، يحتاج إلى عمالة مدربة . وثمة دول تترك الثمار على الأشجار دون جمع لعدم توفر الأيدي العاملة . وتجري الدراسات لحل هذا العائق ، سواء بتصميم آلات تيسر إسقاط الثمار ، أو إنتاج أصناف من الأشجار القزمية يسهل جمع ثمارها في يسر وخدمتها بسهولة .

- استهلاك أشجار الفاكهة من الماء يفوق استهلاك أغلب الحاصلات الحقلية ، باعتبار أن حديقة الفاكهة تشغل الأرض سنة كاملة ، فاستهلاك القمح يليه الذرة يبلغ ٣٧٠٧ م^٣ في السنة ، بينما يبلغ استهلاك الموالح نحو ٥٠٠٦ م^٣ / فدان / سنة . كما تتميز الحدائق بإمكان استخدام الري بالتنقيط الذي يرفع كفاءة استخدام المياه من (٥٠ - ٥٥ ٪) إلى (٨٠ - ٨٥ ٪) ، فتقل بذلك احتياجات ري الحدائق بنحو ٣٠ ٪ ، بالإضافة إلى أن الري بالتنقيط يمكن من توزيع السماد مع مياه الري توزيعا متساويا واقتصاديا ، ويقلل من نمو الحشائش .

- يعتبر العائد من أشجار الفاكهة عاليا بالنسبة للحاصلات الحقلية ، وكان هذا العامل دافعا أساسيا للاقبال على التوسع في زراعة الفاكهة في الثمانينات ، وخاصة أنها لاتخضع للتسويق التعاوني أو التسعير الجبري .

وبعد التحول الأخير نحو رفع أسعار القمح والأرز والقطن ، وقصر التسويق التعاوني على عدد محدود من الحاصلات تمهيدا لإلغائه - ارتفع عائد المحاصيل الحقلية ارتفاعا جعلها منافسة لأشجار الفاكهة (جداول ٣ ، ٤ ، ٥) ، وفي نفس الوقت زادت تكلفة إنشاء الحدائق وخدمتها السنوية زيادة كبيرة ، مما أدى لانخفاض العائد منها إذا ما قورن بالعائد من الخضر

والحاصلات الحقلية ، وقد أدى ذلك إلى احجام البعض عن زراعة الفاكهة .

وإذا كان التوسع فى مساحة أشجار الفاكهة أمرا يقتضى التريث ، واتخاذ القرار على أساس علمى بدراسة جميع العوامل السابقة ، فإن البديل لهذا التوسع هو رفع انتاجية حدائق الفاكهة فى المساحة الحالية ، حتى تتحقق زيادة فى الانتاج تقابل زيادة الاستهلاك الناتجة عن زيادة السكان والتصدير ، كما يجب العمل على خفض نسبة الفاقد من الثمار بعد جمعها ، إلى ادنى حد ممكن تسمح به عمليات تداول وتسويق الفاكهة ، مما يؤدي إلى زيادة المقدار الصالح للاستهلاك وتحسين جودة المعروض من الفاكهة ، سواء فى الأسواق المحلية أو الخارجية .

تحسين إنتاجية أشجار الفاكهة :

تبذل جهود مستمرة لرفع الكفاءة الانتاجية لحدائق الفاكهة ، ورغم ذلك لا يزال انتاج الموالح - وهى أهم أنواع الفاكهة بمصر والتي تشغل حوالى نصف المساحة الكلية لها - يمثل نحو ٥ أطنان كمتوسط عام للأشجار المثمرة وغير المثمرة ، و ٧ أطنان للفدان من الأشجار المثمرة فقط ، بينما يبلغ انتاج الفدان فى بعض الدول المنتجة للموالح أكثر من ١٥ طنا .

و أهم العوامل المؤثرة على الكفاءة الانتاجية

لأشجار الفاكهة هى :

الظروف المناخية :

تؤثر الظروف المناخية بمصر تأثيرا كبيرا على المحصول ، حيث يتعرض الكثير من حدائق الفاكهة لظروف قاسية مثل رياح الخماسين فى مارس وأبريل والتي تؤدي إلى سقوط الأزهار ، وموجات الصقيع فى الشتاء والتي لاتناسب بعض أنواع الفاكهة ، بينما يحتاج البعض الآخر إلى قدر من البرودة لاتتوفر فى أغلب المناطق ، ومن ثم ينبغى تحديد أنسب ما يزرع فى كل منطقة على حدة ، حتى لايتسبب سوء

الاختيار فى قلة المحصول . فالبرتنال أبو سرة مثلا لايناسبه ارتفاع الحرارة والجفاف ، وفاكهة المنطقة المعتدلة تحتاج إلى كميات من البرودة فى الشتاء يجب التأكد من توافرها فى المنطقة .

التربة :

إن أثر التربة واضح ، فالمعدي من أنواع الفاكهة لاتجود فى الأراضي الجيرية ولا تلائمها الأراضي الملحية كالموالح ، بينما يؤدي ارتفاع مستوى الماء الأرضى إلى اضرار شديدة بأغلب أشجار الفاكهة .

وجدير بالذكر ، انه كان يشترط على من يريد زراعة حديقة فاكهة ويرغب فى الحصول على الأشجار من مشاتل وزارة الزراعة - ان يقوم المتخصصون بفحص أرضها فحوصا فنيا للتأكد من عمق مستوى الماء الجوفى ، وملاءمة خواص التربة لنوع الفاكهة المراد زراعتها . وعلى ذلك ينبغى العودة إلى تطبيق هذا الاجراء ، وأرشاد الزراع بحالة أراضيهم ، واحتمالات نجاح حدائقهم .

أنواع وأصناف الفاكهة :

ينبغى ان تتلام أنواع وأصناف أشجار الفاكهة مع الظروف المناخية والأرضية التى تفرس بها ، بالإضافة إلى جودة صفات الثمار الناتجة ، حتى يمكن تسويقها محليا وخارجيا . وللأصل الذى تطعم عليه الأصناف المرغوبة أثر فى قدرة الشجرة على تحمل الظروف الأرضية ، وكذلك على صفات الثمار ، فيجب اختيار الأصل المناسب لكل منطقة وكل تربة .

كذلك ينبغى الاهتمام بأصناف الفاكهة المبكرة النضج ، حتى تتمتع بأسعار عالية فى السوق المحلية ، فضلا عن أن التفكير قد يكون من العوامل المحددة للتصدير حتى تتخلص من المنافسة بالأسواق الأجنبية ، كما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار ضرورة العناية بأصناف الفاكهة التى لازالت محدودة الانتشار بمصر ، كالزبدية

والقشطة والكيوى والعناب والسابتا والباباوغغيرها ، لكثرة الطلب عليها فى الخارج .

المشاتل :

تقدمت طرق انتاج الشتلات عالميا تقدما كبيرا ، ومن الضرورى أن تواكب المشاتل المصرية هذا التقدم ، وتستخدم الطرق الحديثة مثل زراعة الأنسجة فى انتاج الشتلات المطابقة للمواصفات ، والخالية من الأمراض وخاصة الفيروسية .

المعاملات البستانية :

تطورت عمليات خدمة حدائق الفاكهة ، سواء فى طرق الري أو حماية الأشجار من الآفات والعوامل الجوية القاسية (تدفئة الأشجار شتاء فى بعض الدول) ، واتبعت طرق التسميد مع ماء الري بالتنقيط ، وحساب معدلات إضافات الأسمدة الأساسية والعناصر الصغرى ، وصور وطرق إضافة هذه العناصر .

ويوضح الجدول رقم (٦) معدلات تسميد حدائق الفاكهة ، وهى المقررات التى تصرح بها وزارة الزراعة .

ولا يتم التسميد على أساس مقررات ثابتة ، إذ ينبغى أن تحدده حالة الأشجار التى يراد تسميدها ، أى على ضوء تحليل أوراق الأشجار لتقدير احتياجاتها من العناصر السمدية المختلفة ، سواء العناصر الكبرى أو الصغرى ، وأن يجرى هذا التحليل دوريا ، حيث تتغير الاحتياجات طبقا لتغير الحالة الغذائية للأشجار .

وهذا النظام يكفل توافر العناصر اللازمة ، بالتركيز المناسب وفى الوقت الذى تحتاجه الأشجار .

وجدير بالذكر أن العديد من معامل التحليل الكيماوى للأوراق قد أنشئت بمختلف المحافظات ، وبذلك يمكن تطبيق هذا النظام بعد إجراء التدريب اللازم لجميع العاملين بها .

وتعتبر مقاومة الآفات التى تصيب أشجار الفاكهة من العمليات الأساسية ، وينبغى مراعاة إعداد برنامج مكافحة الآفات

والأمراض على أساس الحد من استخدام الكيماويات ، وأن يوقف استخدام الكيماويات تماما قبل جمع الثمار بمدة كافية ، حتى ينتهى مفعول هذه المواد وآثارها من الثمار . ويذكر أن بعض الدول ترفض الآن أى ثمار عوملت بالمبيدات الكيماوية ، والبعض الآخر لايسوق أى ثمار إلا بعد فحصها كيماويا ، للتأكد من خلوها من أى آثار للكيماويات .

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الزراعة وأكاديمية البحث العلمى وكليات الزراعة فى بعض الجامعات ، تقوم ببرامج قومية من خلال حملات ارشادية مكثفة لتوعية زراع الفاكهة - وخاصة الموالح والموز - بالمعاملات واجبة الاتباع شهريا حتى يمكن رفع إنتاجيتها ، والتغلب على ما يصادفها من مشاكل وعقبات . وقد أمكن التوصل الى نتائج طيبة فى الموالح والموز ، نتيجة لاتباع الأساليب العلمية الحديثة .

جمع الثمار وأعدادها للتسويق :

لا يزال الموعد المناسب لجمع ثمار أشجار الفاكهة غير واضح لدى أغلب الزراع ، مما يقتضى القيام بالارشاد المكثف لتوعيتهم بالمواصفات التى يجب مراعاتها عند جمع الثمار ، منعا لزيادة نسبة التلف من الثمار ، وخفض قيمتها (جدول ٧ ، جدول ٨) ورغم أن إعداد الفاكهة للتسويق لا يدخل ضمن رفع الانتاجية ، إلا أنه عامل هام فى رفع العائد من انتاجها . وكما يتوقف العائد على كمية المحصول وتكلفة انتاجه ، فإن درجة جودته ذات أثر هام فى تحديد السعر الذى يعرض به ، كما تؤثر عمليات الفرز والتدريج والتعبئة والنقل على طول مدة حفظ الثمار وجودتها . والقيام بهذه العمليات على الأسس الصحيحة والحديثة يقضى على ما يحدث من خسائر نتيجة تلف الثمار .

تجديد الحدائق القديمة :

من الواجب تجديد حدائق الفاكهة القديمة ، حفاظا على الأصناف والسلالات الممتازة من الاندثار وذلك بإزالة الحدائق المسنة والقليلة الانتاج ، وتطهير تربتها وإعادة زراعتها بأحدث

أصناف الفاكهة التي دخلت في مجال الاكتثار في مختلف الدول المنتجة لها ، والتي تتلاءم وظروف البيئة المصرية ، هذا فضلا عن السلالات المنتخبة محليا والخالية من الأمراض الفيروسية ، والممتازة من حيث الانتاج والصفات ، وخاصة من الموالح .

ويجب أن توفر لهذه الحداث الجديدة ، أحدث سبل الخدمة البستانية ومقاومة الأمراض الفطرية والآفات الحشرية .

وتجدر الإشارة إلى أن حداث الفاكهة ذات المساحات الصغيرة لا تستلجع اتباع التكنولوجيا الحديثة بصفة عامة .

تكلفة الانتاج :

ارتفعت تكلفة الانتاج الزراعي بصفة عامة نتيجة التحول إلى اقتصاديات السوق الحرة ، والتضخم النقدي ، ووقف دعم بعض مستلزمات الانتاج . وقد انعكس ذلك على حداث الفاكهة بانخفاض العائد منها .

وشملت زيادة التكلفة مايلي :

- ارتفاع أجر العمالة الفنية فضلا عن ندرتها ، وخاصة في مناطق الأراضي المستصلحة ، ومناطق التوسع الجديدة في زراعة الفاكهة .

- ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج بعد وقف الدعم لبعضها ، وارتفاع أسعار العملات .

- ارتفاع أسعار التيار الكهربائي والكيروسين ، مما يزيد من تكاليف الطاقة اللازمة لرفع المياه من الآبار ، أو الري بالتنقيط أو الري بالرش .

ويمكن مواجهة ارتفاع تكلفة الانتاج بالوسائل الآتية :

- انشاء مراكز تدريب على كل عمليات خدمة أشجار الفاكهة بالطرق التكنولوجية الحديثة لمواجهة ندرة العمالة المدربة وخاصة على الطرق التكنولوجية الحديثة ، على أن يؤخذ في الاعتبار أهمية انشاء هذه المراكز وسط مناطق انتاج الفاكهة .

- ميكنة عمليات الخدمة البستانية ومكافحة الأمراض الفطرية

والآفات الحشرية ، مما يقلل الحاجة إلى العمل اليدوي .

- عدم الاسراف في التسميد ، ويجب أن تحدد المقررات السماوية سواء بالعناصر الكبرى أو الصغرى ، على اساس التحليل النوري للأوراق الذي يبين احتياجات الأشجار الغذائية من كل منها ، مما يزيد الانتاج ويحسن من جودته .

- العمل على تفادي استعمال المبيدات الفطرية والحشرية أو الاقلال منها ، والأخذ بالوسائل الحديثة في التنبؤ بظهور الأمراض والآفات والمقاومة بالوسائل البيولوجية والاعداء الطبيعية .

تسويق الفاكهة :

يعانى أغلب منتجي الفاكهة من العديد من المشاكل في تسويق منتجاتهم ، مما يقلل العائد منها . وأهم النظم المتبعة في التسويق هي :

- بيع الثمار على أشجارها ، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة النقدية التي تعود على المنتج .

- بيع الثمار في أسواق الجملة ، غير أن سيطرة التجار عليها تؤدي في غالب الأحيان إلى شرائها بسعر يقل كثيرا عن قيمتها الفعلية .

- يقوم كبار المنتجين وبعض الهيئات بتعبئة إنتاجهم من الفاكهة في عبوات ، ثم يقومون بعرضها للبيع للمستهلك مباشرة في منافذ بيع خاصة بهم .

ويقتضى تنظيم تسويق الفاكهة - بما يضمن للمنتج الحصول على القيمة المناسبة لمنتجاته - تكوين اتحادات نوعية للمنتجين ، تقوم بتجميع كل نوع من الفاكهة وفرزه وتدرجه وتعبئته ، ثم توجيهه للتصدير ، أو للسوق المحلية أو للتصنيع ، حسب درجة جودته ومطابقته للمواصفات . ويمكن لهذه الاتحادات أن تؤدي دورا حيويا في حل مشكلات الانتاج والتسويق ، وإجراء الدراسات اللازمة ونقل نتائجها إلى أعضائها حتى

الفاكهة ، على أن تتبع فيها الطرق التكنولوجية الحديثة ، إعدادا للتسويق المحلى والتصدير .

- التحسين المستمر والتدريب الدورى للعاملين بمحطات الفرز والتعبئة ، على الوسائل الحديثة فى هذا المجال .

- تطوير وسائل النقل الداخلى ، وفى حالة الثمار سريعة التلف يجب استخدام النقل المبرد ، مع استخدام النظم الحديثة فى التحميل والتفريغ .

- استخدام وسائل نقل سريعة ذات تجهيز مناسب لتوصيل المنتجات إلى الأسواق العالمية بأسرع وقت ممكن ، دون تعريضها لآى تلف .

- القيام بدعاية واسعة للفاكهة المصرية ومزاياها بالأسواق الخارجية ، باستخدام وسائل الاعلام المختلفة .

- تطوير نظام البيع بالخارج ، والتعامل مع البائعين أو اتحاداتهم مباشرة ، والحد من دور الوسطاء بقدر الإمكان .

- الالتزام بمواصفات الجودة والتطبيق الدقيق للتشريعات الخاصة بذلك . فضلا عن الدقة فى مواعيد وصول الفاكهة إلى الأسواق الخارجية ، وتوفير الكميات المطلوبة .

- الاهتمام بالأنواع والمواصفات الخاصة بالفاكهة التى لها مستقبل تصديرى ، والاتجاه إلى الأسواق العربية ، حيث إن لها طاقة استيعابية لكثير من الصادرات غير التقليدية .

- اقتصار التصدير على الدرجات الممتازة من الفاكهة .

تصنيع الفاكهة :

تدخل ثمار الفاكهة فى العديد من الصناعات . وقد أنشئ بمصر العديد من مصانع العصير والمربى وتجفيف وتعبئة العنب والبلح والتين والمشمش والبرقوق ، وتلقى هذه المنتجات إقبالا كبيرا فى الأسواق .

وتعانى صناعة العصير - وهى من أكثر صناعات منتجات الفاكهة رواجاً - انخفاضاً فى المواصفات القياسية للمنتجات المحلية ، والتى

يقوموا بتطبيقها ، على نحو ما تقوم به بعض اتحادات المنتجين فى الخارج من اجراء الدراسات والبحوث فى معاملها الخاصة وبمزارع أعضائها .

وتساعد اتحادات المنتجين على تحديد احتياجات الحدائق من مستلزمات الانتاج ، وقد تقوم باستيرادها بنفسها أو عن طريق المستوردين ، وبذلك تجنب الزراع من أعضائها أزمات نقص هذه المستلزمات والمغالاة فى أسعارها .

تصدير الفاكهة :

تحتل صادرات الفاكهة المصرية مكانا هاما بين الصادرات الزراعية . وتوضح الجداول أرقام (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) ان صادرات الفاكهة بلغت نحو ١٩٨٥ ألف طن عام ١٩٨٥ ، رغم أنها تناقصت فى السنوات التالية ، حتى وصل ماتم تصديره منها فى عام ١٩٨٩ إلى نحو ١٠٦ آلاف طن فقط ، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى نحو ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٩٠ .

ويتضح الدور الذى تقوم به صادرات الفاكهة من الجدول رقم (٩) ويتبين منه أن قيمة هذه الصادرات تراوحت ما بين ٤٣,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٦ و ١٠٠ مليون جنيه خلال عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ . وتمثل الموالح أهم صادرات الفاكهة ، إذ تشكل نحو ٧٥ - ٩٠ ٪ من قيمة صادرات مصر من الفاكهة .

وقد بلغت كمية الفاكهة المصنعة (مجمدة أو محفوظة على هيئة سوائل أو مجففة) نحو ١٣,٦ طن فى عام ١٩٨٥ ، ثم زادت إلى حوالى ١٥٧,٦ طن عام ١٩٨٩ .

وتستطيع اتحادات المنتجين أن تقوم بدور حيوى فى دراسة الأسواق الخارجية ، وتحديد أنسب أوقات التصدير والنواق المستهلكين فى الدول المستهدفة بالتصدير .

ويتطلب تعزيز صادرات الفاكهة ، مراعاة ما يأتى :

- الاهتمام بإنشاء محطات فرز وتعبئة الثمار فى مناطق تركيز

تحدد نسبة من السكر والمواد الحافظة لا تتفق والمواصفات العالمية ، أو أنواق المستهلكين في البلاد المصدرة اليها .

ولا زال مجال تصنيع الفاكهة مفتوحا للتوسع في صناعة الفاكهة المسكرة ، وتعليق ثمار الزيتون (الذي يدخل ضمن الفاكهة) والبكتين الطبيعي ، وزيت قشور ثمار الموالح ، والبابايين من ثمار البابا ، وصناعة الأعلاف وغيرها من مخلفات الصناعات الغذائية .

مع الاتجاه نحو التصنيع الشامل لكل ماتسمح به طبيعة كل فاكهة ، مما يرفع العائد من زراعة الفاكهة ، ويفتح مجالات لتصدير منتجات غير تقليدية .

ويعتبر النخيل من أبرز الامثلة للتصنيع الشامل للفاكهة - إذ تصنع منه المنتجات التالية :

صناعة الدبس (عسل الثمار) - السكر السائل - خميرة الخبز - الخل - الريحون - الزيت المستخلص من النوى - انتاج علف الحيوان - استخدام النخيل ومخلفاته السليولوزية في الصناعات المختلفة - استخدام جذور النخل في المباني والاثاثات المنزلية - الليف - الوريق - الفروفرورال - الخشب الحبيبي - الحبال وخيوط الدويار .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتي :

* العمل على رفع الكفاءة الانتاجية لحدائق الفاكهة بالوسائل الآتية :

- فحص الأراضي التي ستزرع بأشجار الفاكهة ، واختيار الأنواع التي تلائمها من ناحية الظروف المناخية وخواص التربة .

- تطبيق الوسائل الحديثة في الخدمة البستانية وخاصة الري ، والتسميد بالمناصر الكبرى والصغرى ، ومقاومة الأمراض الفطرية والآفات الحشرية والحشائش ، والاعتماد على اختبارات خصوبة التربة

وتحليل الأوراق لتحديد حاجة الاشجار من مختلف العناصر السماوية .

- العمل على حل مشكلات انتاج الفاكهة من خلال خطة بحثية شاملة ومشاركة ما بين مراكز البحوث والجامعات ، واثاحة نتائج هذه الدراسات للزراع ، حتى يتم تطبيقها وتحقيق الفائدة منها . مع الاشراف ومتابعة التنفيذ من خلال جهاز علمي وارشادي على مستوى عال من الخبرة والتدريب .

- تجديد حدائق الفاكهة حفاظا على الأصناف الممتازة من الاندثار ، بإزالة الحداثق المسنة والقليلة المحصول ، وتطهير تربتها وإعادة زراعتها بأحدث أصناف الفاكهة التي دخلت في مجال الاكثار من مختلف الدول المنتجة لها في العالم ، والتي تتلاءم وظروف البيئة المصرية . بالإضافة إلى انتخاب السلالات الممتازة الخالية من الأمراض الفيروسية .

ويقصر في الموالح على انتخاب سلالات جديدة من بين الأصناف الموجودة والتي اشتهرت بجودتها وعمرتها الأسواق العالمية والمحلية ، حيث إن عملية إدخال أصناف جديدة تحتاج الى تجارب واختبارات عديدة طويلة الأمد .

- التزام المشاتل بانتاج شتلات من الفاكهة مطابقة للمواصفات القياسية لكل نوع منها . وتنفيذ قانون المشاتل بكل دقة وحزم .

• وضمان انتاج شتلات من الفاكهة مطابقة لمواصفات الجودة والإنتاج على المستوى القومي ، لابد من اعداد المشاتل الخاصة بأمهات ذات صفات وراثية عالية ، وحفز وإلزام أصحاب المشاتل على استخدامها في التطعيم سنويا .

- تطبيق التكنولوجيا الحديثة في اكثار أصناف الفاكهة القزمية ذات الصفات الممتازة ، مما يتطلب دراسات وبحوثا مكثفة لهذا الاتجاه الجديد في زراعة وانتاج الفاكهة .

* اتباع الطرق الحديثة لجمع المحصول ، ومراعاة درجة اكتمال النضج لكل نوع ، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات الاسواق المحلية

ومختلف اسواق التصدير الخارجية .

* القضاء على نسبة التالف من الثمار – التي بلغت ١٨٪ في المتوسط – خلال مراحل التداول والتعبئة والنقل ، مع مراعاة تزويد وسائل النقل المختلفة بالتجهيزات الحديثة لحفظ ثمار الفاكهة من التلف .

* اتباع الطرق الحديثة عند تخزين المحاصيل البستانية ، لتوفير درجات الحرارة والرطوبة المثلى لكل محصول ، مع مراعاة التهوية الجيدة والاشتراطات الصحية بالمخازن .

– وعند التخزين المخطط (أكثر من صنف في نفس الوقت) يجب مراعاة تخزين الاصناف ذات الاحتياجات الواحدة من الحرارة والرطوبة ، حتى لا يضر بعضها بالبعض الآخر .

* انشاء محطات فرز وتعبئة الثمار في مناطق تركيز الفاكهة ، على أن يتبع فيها الطرق التكنولوجية الحديثة للاعداد للتسويق المحلي والتصدير ، والاهتمام بالتحسين المستمر والتدريب النورى للعاملين في هذه المحطات على الوسائل الحديثة في هذا المجال ، بما يواكب ما يحدث بها من تطوير .

* سرعة انجاز التشريعات الخاصة بمواصفات الجودة للثمار الخضراء والفاكهة بالسوق المحلية ، أسوة بما هو متبع في حالة التصدير .

* تطوير اسواق الجملة وتزويدها بالمخازن المبردة ، واستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة في النقل والتفريغ .

* التصنيع الشامل لكل ما تسمح به طبيعة أشجار كل فاكهة ، وذلك لانتاج منتجات ذات سوق خاصة مثل العصائر والمربى وزيت الزيتون والنخيل ومنتجاته العديدة المتنوعة ، فضلا عن الاستفادة من ثمار الدرجة الثالثة وتحويل الثمار التالفة الى أعلاف .

١٣٤

* الالتزام الكامل بزراعة كل نوع من انواع الفاكهة داخل المنطقة المحددة لكل منها ، طبقا لتوصيات مراكز البحوث المتخصصة .

* الاعتماد على أحدث الطرق التكنولوجية في انتاج اصناف فاكهة جديدة ، بأفضل المواصفات الفنية للأسواق المحلية أو الخارجية . وتتمثل فيما يأتى :

– الهندسة الوراثية .

– زراعة الأنسجة .

– تطبيق اسلوب التحسين الوراثى الذى يختصر مدة انتاج صنف جديد من العنب إلى تسعة اشهر ، بدلا من عدة سنوات .

وقد طبقت هذه الطريقة ايضا في انتاج سلالات جديدة من نباتات الزينة .

* انشاء مراكز تدريب في مناطق تركيز الانواع المختلفة من الفاكهة ، لتوفير الفنيين والعمال والمدربين على جميع الوسائل والاسس الحديثة . حيث أن ندرة العمال الفنيين اصبحت من اكبر عوائق الإنتاج .

* الاقلال من استعمال الكيماويات في مقاومة الأمراض الفطرية والآفات الحشرية ، للحفاظ على صحة الإنسان وتجنب تلوث البيئة ، وذلك من خلال الوسائل الحديثة في التنبؤ بظهور الأمراض والمقاومة البيولوجية والاعداء الطبيعية ، على أن تتبع الاجراءات الآتية :

– توفير المبيدات المناسبة في التوقيتات المناسبة لاستخدامها .

– ترشيد استخدام المبيدات تحت اشراف مرشدين زراعيين على دراية تامة بمقاومة الامراض والآفات الحشرية .

– الرقابة المحكمة على تداول عبوات هذه الكيماويات .

* تكوين اتحاد عام لمنتجى الفواكه ، فضلا عن اتحاد فرعى لكل نوع منها على حدة ، لتوفير وتنظيم مستلزمات الانتاج الحديثة ، وتنظيم تسويق الثمار محليا وخارجيا ، فضلا عن النور

[illegible]

جدول (٦)
مقررات محاصيل الفاكهة من الاسمدة (الازوتية - الفوسفاتية - البوتاسية)
عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦

المحصول	عمر الأشجار بالسنة	سماد أزوتي بالكيلو ٪ ١٥.٥	سماد فوسفاتي بالكيلو ٪ ١٥	سماد بوتاسيوم بالكيلو ٪ ٤٨
الموالح	من ١ - ٣	٣٠٠	١٥٠	٥٠
	أكثر من ٣ - ٧	٤٥٠	٢٠٠	٥٠
	أكثر من ٧ - ١٠	٩٠٠	٢٠٠	٥٠
	أكثر من ١٠	١٢٠٠	٢٠٠	٥٠
تفاح - كمثرى	من ١ - ٣	١٥٠	١٥٠	—
	أكثر من ٣ - ٦	٤٠٠	٢٠٠	٥٠
	أكثر من ٦	٦٠٠	٢٠٠	٥٠
خوخ - برقوق - مشمش	من ١ - ٣	٣٠٠	١٥٠	—
	أكثر من ٣	٦٠٠	٣٠٠	—
العنب	من ١ - ٣	٣٠٠	٢٠٠	٥٠
	أكثر من ٣	٦٠٠	٣٠٠	٥٠
الموز في الأراضي المستديمة مشاتل الموز	من السنة الأولى	٢٩٠٠	٦٠٠	٤٠٠
		٨٠٠	٣٠٠	٥٠
المانجو	من ١ - ٣	١٥٠	١٥٠	—
	أكثر من ٣ - ٧	٥٠٠	٢٠٠	—
	أكثر من ٧ - ١٠	٧٠٠	٢٠٠	٥٠
	أكثر من ١٠	١٠٠٠	٢٠٠	٥٠
باقي محاصيل الفاكهة مشاتل الفاكهة		٤٠٠	٢٠٠	٥٠
		٤٠٠	٢٠٠	٥٠

جدول (٧)
فائده ما بعد الحصاد في المحاصيل البستانية (فاكهة)
في السنوات ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢

المحصول	الموسم	الانتاج الف	كمية الفائده (الف طن)	التصدير (الف طن)	الاستيراد (الف طن)	الاستهلاك الفلي (الف طن)	قيمة الانتاج (الف طن)	قيمة الفائده (الف طن)
برتقال	١٩٨٠	٩٢١	١٧٥	١٠٩٤٧٠	—	٦٣٧	٧٠٧٣٣	١٣٤٤٠
	١٩٨١	٨٩٥	١٤٧	١١٣٧١٩	—	٦١٢	٧٢٨٥٣	١٣٨٣٨
	١٩٨٢	١٢٠١	٢٢٨	١٠١٣٠٠	—	٨٧٢	١٢١٧٨١	٢٣١١٩
يوسفي	١٩٨٠	٧٠	١١	٤٢	—	٥٩	٤٥٦٤	٧١٧
	١٩٨١	١٣	١٢	٣١٠	—	٦١	٥٨٦٩	٩٦٥
	١٩٨٢	١١٣	١٨	٢٩٤	—	٩٥	١٠١٩٣	١٦٢٤
جريب فريت	١٩٨٠	٢	—	—	—	٢	١٥٧	—
	١٩٨١	٢	—	—	—	٢	١٤٩	—
	١٩٨٢	٣	١	—	—	٢	٣٢٩	١١٠
ليمون	١٩٨٠	٧٢	٣	٤٤٩	—	٦٩	٦١٢٧	٢٥٥
	١٩٨١	٦٠	٥	٣٥٧	—	٥٥	٥٣٦٤	٤٤٧
	١٩٨٢	١٧٠	٧	٧٠٨	—	١٦٢	٢١٨٦٢	٩٠٠
عنب	١٩٨٠	٢٩٩	٨٤	٩٧٣	١٢	٢١٤	٤٤٨٥٠	١٢٦٠٠
	١٩٨١	٢٩٨	٨٣	١٠٦	١٠٣	٢١٥	٥٠٦٦٠	١٤١١٠
	١٩٨٢	٣٠٦	٨٦	٩٣	—	٢٢٠	٦١١٣٩	١٧١٨٣
مانجو	١٩٨٠	٩٨	١٨	٧	—	٨٠	١٨١٣٦	٣٤٥٨
	١٩٨١	١٢٣	٢٢	٢٠٦	—	١٠١	٢٩٥٦٩	٥٢٨٩
	١٩٨٢	١٣١	٢٤	٤٣٨	—	١٠٧	٤٦٦٦٢	٨٥٤٩
المجموع	١٩٨٠	٢٠٩٩	٤١٧	١١١١٠٥	٢٦٠٥	١٥٧٤	٢٢٢٨٣٩	٤٥٩٠٥
	١٩٨١	٢٠٧٦	٤١٢	١١٥١٣٨	١٢٣٧٨	١٥٦٣	٢٥٦١١٣	٥٢١٣٥
	١٩٨٢	٢٦٢١	٥٠٢	١٠٣٦٤٤	١٧٨٣٣	٢٠٣٤	٣٨٤٢٧٠	٧٥٦٠٣

جدول (٨)
متوسط كميات الفاقد من الحاصل البستانية
(سنوات ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢)

الحصول	الكمية بالآلاف طن		القيمة بالآلاف جنيه	
	الانتاج	الفاقد	الانتاج	الفاقد
برتقال	١٠٠٦	١٩١	٨٨٤٥٦	١٦٧٩٩
بلح	٤٢٦	٨١	—	٩٦٥٤
عنب	٣٠١	٨٤	٥٢٢١٦	١٤٦٣١
موز	١٤٥	٣٣	٢٥٨٨٤	٥٩٤٦
مانجو	١١٧	٢١	٣١٦٨٦	٥٧٦٥
ليمون	١٠١	٥	١١١١٨	٥٣٤
يوسفي	٨٦	١٤	٦٨٧٥	١١٠٢
كمثرى	٤٠	٦	٩٤٤٣	١٤٢٨
مشمش	٢١	٣	٥٧٢٥	٨٠٠
برقوق	١٢	٣	٣١٢٨	٧٢٤
خوخ	١٠	٢	٢٢٧٤	٤٦١
جريب فروت	٢	—	٢١٢	٣٧
الجملة	٢٢٦٧	٤٤٣	٢٨٧٧٤٢	٥٧٨٨١

جدول (١٠)

صادرات الفاكهة الطازجة في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩

سنوات نوع الفاكهة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
بلح وجوافه ومانجو	٨٨٦.٥٨	١٨٣٦١٩٩	٢٤٥٤٧١٥	١٦٦٧٧٧٦	١٧.٥٥٣٨
موالح	٦١٦٧٦.٣٢	٣٢٩٣٨٥٩٥	١٥٩٩٥١٢٩٥	٩٤٨٥١.٤٨	٨٥.٤٢٧٣٣
تين	٢١٩٧	١٤٧٦	٥٢٠	٦١٩	١١١٢
عنب	٩٩١٤٣	١٦٥٣٩٣	٧٦٩٣٤	٧.٥٠٦	٦٥١.٠
تفاح	١٨٨٦٥	٣.٠٣	١٨٦٣.٠	١٥٩.٩	٧٦٨٧٤
حجريات	٦٢٣٥٥	٤٦٧١٢٩	٢٥.٥٤٤	٨٣١٢٢٦	٦٨٥.١٦
فراولة	٢٦٥٢١	٦٣٥٣.٠	١٨٢٣.٠	٣٨٢٢٣	٧٤٤٣٥.٠
أخرى	٤٩١.٦٢٨	٨٤٨٦٢٢٧	٧١١٦٣٨١	٧٢١٤.٩٣	٧٣٢٧٧٦٤
المجموع	٦٧٦٨١٧٩	٤٣٩٦١٥٥٢	١٦٩٨٨٧٢	١.٤٦٨٩٤	٩٤٩.١٩٩٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (سنة ميلادية)

جدول (١١)

الكميات المصدرة من الفاكهة المصنعة في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩

كم سنوات	فاكهة مجمدة	فاكهة محفوظة في سوائل	فاكهة مجففة	جملة الفاكهة المصدرة
١٩٨٥	—	٦١٢.٠	٧٤٥٨	١٣٥٧٨
١٩٨٦	—	١٥٢٩.٠	٨٢٨.٠	٢٣٥٧
١٩٨٧	١٨٠.٠	—	—	١٨٠.٠
١٩٨٨	٦٨٢٩٨	—	—	٦٨٢٩٨
١٩٨٩	١٣.٥٦٥	١.٠٠٠	٢٥٦٤٨	١٥٧٢١٣

جدول (١٢)

قسم صادرات الفاكهة المصنعة في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩

سنوات نوع الحفظ	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
مجمدة	—	—	١٢٣٣.٠	١٣٢٥٧٨	١٤٩٤٧١
محفوظة في سوائل	١٦٩٢	٣١٤٦	—	—	٢٦٤٦
مخففه	٢١٤٣	٢.٠٠٤	—	—	٣١٧٦٣
المجموع	٣٨٣٥	٢٣١٥.٠	١٢٣٣.٠	١٣٢٥٧٨	١٨٣٨٨.٠

الانتاج الصناعي

- العطريات .

- غاز التخليق .

ويمثل: الايثيلين، والبروبيلين، والبوتادين « النسبة الغالبة من مجموعة الاولييفينات التي تدخل في صناعة البتروكيماويات . بينما يمثل « البنزول، والتولوين، والزيلينات « المنتجات ذات القيمة بالنسبة للصناعات البتروكيماوية من مجموعة العطريات .

أما غاز التخليق فيتكون من الأيدروجين وأول أكسيد الكربون بنسب مختلفة .

٣ - تصنيع البتروكيماويات الوسيطة Intermediate Petrochemicals من البتروكيماويات الأساسية، وتشمل قائمة كبيرة من المنتجات مثل: أكسيد الايثيلين، الايثيلين جليكول، حامض التريفثاليك، الامونيا، الميثانول، اسود الكربون، الفينيل كلورايد .

٤ - انتاج البتروكيماويات النهائية End Petro-chemicals من واحد أو أكثر من البتروكيماويات الوسيطة، ومن أمثلة البتروكيماويات النهائية في مجال صناعة مواد البلاستيك: البولي ايثيلين بأنواعه، البولي بروبيلين، البولي ستيرين، والبولي فينيل كلوريد، بينما يمثل الستايرين - بوتادين والبولي بوتادين - نوعين أساسيين من المطاط الصناعي، وتشتمل الألياف التركيبية على ثلاث مجموعات متباينة هي: مجموعة البولي استر، ومجموعة البولي إيميدات، ومجموعة البولي أكريلو نتريل .

أما في مجال المواد ذات النشاط السطحي فيمثل الملح الصوديومي لحامض الألكيل بنزين سلفونيك أحد البتروكيماويات النهائية .

صناعة البتروكيماويات

تعرف البتروكيماويات بصفة عامة بأنها الكيماويات والمنتجات الكيماوية المصنعة من البترول والغاز الطبيعي، وهي بذلك تمثل في التنظيم الهيكلي للصناعات الكيماوية القاعدة الأساسية للصناعات الكيماوية العضوية الثقيلة، إلى جانب إسهام محدود للغاية من الفحم ومصادر الكتلة الحيوية في الوقت الحاضر .

ويتكون قطاع صناعة البتروكيماويات من ست صناعات، هي:

المطاط الصناعي - الألياف التركيبية - البتروكيماويات العضوية - مواد البلاستيك - اسود الكربون - المواد ذات النشاط السطحي .

هذا وتشتمل أي صناعة بتروكيماوية على عدد من المراحل تتمثل في:

١- اختيار وتجهيز الخامة الأولية أو مادة التغذية

Raw Material من البترول أو الغاز الطبيعي، وفي أغلب الاحوال يتطلب الأمر تحديد قطعة معينة من البترول الخام أو الغاز الطبيعي .

٢ - انتاج البتروكيماويات الأساسية Primary Petrochemicals من الخامات الأولية، وتنقسم البتروكيماويات الأساسية الى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

- الأوليفينات .

٥ - الصناعات التكميلية Downstream Industries

ومن خلالها يتم تصنيع منتجات بالاشكال والمواصفات المطلوبة في الأسواق ، عن طريق خلط البتروكيماويات النهائية مع مكونات أخرى تمثل في بعض الأحيان مواد مائنة ، وكثيرا ما تمثل إضافات خاصة تحقق مواصفات الاستخدام المطلوبة من المنتجات ، أو تسهل عمليات التشكيل .

هذا وقد كان الفحم والزيوت والشحومات النباتية والحيوانية والسييلولوز والمولاس المصدر الرئيسى لخامات الصناعات الكيماوية العضوية ، ومع ارتفاع عدد سكان العالم - خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وزيادة الطلب على الانتاجين النباتى والحيوانى للاستهلاك الغذائى ، وتقلب الأسعار تبعاً لتأثير الظروف الجوية والافات على الانتاجية الزراعية - ازداد الاهتمام بالبتترول والغاز الطبيعى لتصنيع منتجات بديلة ، أو مكملات لمصادر الثروة الطبيعية فى سد الاحتياجات ، حتى تعدت قيمة المبيعات من البتروكيماويات فى الأسواق العالمية أكثر من ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ .

خصائص الصناعات البتروكيماوية :

تتميز الصناعات البتروكيماوية بعدة خصائص من أهمها :

- كثافة رأس المال المستثمر فيها .
- ضخامة الطاقة الانتاجية للحديقة الاقتصادية للمشروعات ومتطلبات الهياكل الأساسية .
- كثافة استهلاك الموارد والطاقة .
- قلة العمالة المطلوبة لها ، إلا أنه يتعين أن تكون على أعلى مستوى فنى وتكنولوجى .
- التقنية العالية والمتطورة اللازمة لمواكبة طرق التصنيع المتداخلة ، والاستفادة من البدائل الفنية الكثيرة المتاحة بالنسبة للمنتجات والمواد الخام ، وبما يتواءم مع متطلبات الحفاظ على البيئة ، والمقدرة على الانتاج بتكلفة اقتصادية تنافسية .

- السيطرة الكبيرة للشركات متعددة الجنسيات .

الانتاج والاستهلاك العالمى من البتروكيماويات :

ارتفع الانتاج العالمى من البتروكيماويات من مئآت الأطنان فقط عام ١٩٢٠ (أسمدة) إلى حوالى ١٣٥ مليون طن عام ١٩٧٨ .

وخلال الفترة من العشرينات حتى نهاية الخمسينات ، تم تطوير المنتجات البتروكيماوية للاستخدام كبداية للمنتجات الطبيعية ، واكتشاف العديد من المواد الجديدة وتسويقها ، بحيث أصبحت المنتجات البتروكيماوية فى نهاية الخمسينات تسد أى عجز فى الطلب على المنتجات الطبيعية ، وتمنع التذبذبات الكبيرة فى الاسعار .

وكانت فترة الستينات مرحلة الدخول فى اقتصاديات الحجم تطورت وحدات إنتاج الأمونيا باستخدام الضواغط التوربينية لحجم إنتاج ١٠٠٠ طن فى اليوم للخط الواحد ، كما بلغت طاقة الانتاج لوحدات الايثيلين نصف مليون طن فى السنة للوحدة .

ومع بداية السبعينات بدأت أسواق البتروكيماويات فى الانفراج . وعلى الرغم من ذلك استمرت شركات البترول فى الدخول بنقل فى إنتاج البتروكيماويات الأساسية ، وهى الظاهرة التى أطلق عليها التحول من مصافى الوقود الى المصافى البتروكيماوية .

ومع ارتفاع أسعار البترول خلال النصف الأخير من السبعينات ، كان التركيز خلال هذه الفترة وبداية الثمانينات على ترشيد استهلاك الطاقة .

وفى عام ١٩٨٠ الذى شهد تكرر حوالى ٣ بليون طن من الخامات البتروية ، تم استغلال أكثر من ٢٥٠ مليون طن من القطافات البتروية كمادة أولية لإنتاج حوالى ١٠٠ مليون طن من البتروكيماويات الأساسية ، بينما أعيد ١٢٠ مليون طن للاستخدام كمادة وقود .

أما بالنسبة للغاز الطبيعى فقد بلغ إنتاجه عام ١٩٨٠ حوالى ١.٢

أنشطة البحث والتطوير :

تتركز أنشطة البحث والتطوير في مجال الصناعات البتروكيمياوية في

الوقت الحاضر في المجالات الآتية :

- توفير خامات بديلة .
- تصنيع منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية .
- تطوير طرق الانتاج التقليدية ، بهدف تخفيض استهلاك الطاقة ، ورفع الانتاجية ، أو خفض تكلفة الانتاج .
- تحسين خواص المنتجات .
- تطوير استخدامات جديدة

البتروكيمياويات والتنمية الاقتصادية :

تتميز الصناعات البتروكيمياوية بأنها كثيفة الاستهلاك لرأس المال والموارد والطاقة ، وأنه نتيجة لاسلوب الانتاج المستمر ، الذي يعتمد أساسا على التحكم الآلي ، والمستخدم في غالبية مراحل التصنيع ، فإن احتياجات هذه الصناعات من القوى العاملة محدودة عدديا ، ويجب أن تكون على أعلى المستويات الفنية والتكنولوجية .

وقد يفهم من ذلك أن الدول النامية ذات الامكانيات المحدودة والمتطلعة إلى التنمية الصناعية كوسيلة من وسائل تطوير الاقتصاد القومي - يحسن أن تصرف النظر عن محاولة الدخول في مثل هذه الصناعات . ولكن الواقع يؤكد العكس .

لقد بدأت صناعة البتروكيمياويات معتمدة على استغلال منتجات ثانوية من معامل التكرير بهدف تحسين اقتصاديات صناعة التكرير ، ولكنها تطورت بسرعة مذهلة ليرتفع انتاج ست من البتروكيمياويات الأساسية (الايثيلين ، البروبيلين ، البوتادين ، البنزول ، التولوين ، الزيولينات) من ٢ مليون طن عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ١٣٠ مليون طن عام ١٩٨٨ ، بلغت قيمتها حوالي ٤٠٠ بليون دولار ، انتجت منها امريكا الشمالية وكندا ٤٠ ٪ ، وأوروبا الغربية ٢٥ ٪ ، واليابان

بليون طن ، استهلكت الصناعات البتروكيمياوية منها حوالي ١٢٠ مليون طن ، استخدمت أساسا في إنتاج الأمونيا والميثانول . وقد تطور استهلاك البترول والغاز الطبيعي كمادة تغذية لإنتاج البتروكيمياويات من ٤.٢ ٪ إلى ٥.٧ ٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، ويقدر لهذه النسبة أن تصل لأكثر من ١٠ ٪ عام ٢٠٠٠ . هذا وقد بلغ إنتاج الأوليفينات عام ١٩٨٠ حوالي ٥٧ مليون طن قيمتها ٢٥ بليون دولار ، بينما كان إنتاج العطريات ٤٠ مليون طن قيمتها ١١ بليون دولار ، وبلغت قيمة الإنتاج من البتروكيمياويات المسوقة أكثر من ٢٠٠ بليون دولار .

وقد تطورت قيمة الاستهلاك العالمي من البتروكيمياويات من ٤٥.٨ بليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٠٦.٥ بليون دولار عام ١٩٧٤ ، ثم ٢٠٠.٥ بليون دولار عام ١٩٨٠ ، وقدرت قيمته عام ١٩٨٥ بحوالي ٣٥١.٤ بليون دولار .

وعلى الرغم من التطور الكبير في قيمة إنتاج الدول النامية من البتروكيمياويات خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٥ ، إلا أن الفجوة بين حجمي الاستيراد والتصدير قد اتسعت كثيرا خلال هذه الفترة (جدول رقم ١) ، مما يعني أن هذه الدول مازالت في حاجة الى توسع أكثر في هذه الصناعات ، أو تعميق لعمليات التصنيع .

جدول رقم (١) تطور قيمة إنتاج واردات وصادرات البتروكيمياويات للدول النامية

(مليون دولار أمريكي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥)

النشاط	السنة		
	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥
الانتاج	١٦٤٠٧	١١٧٩٢	٦١٠٢
الاستيراد	١١٥٣٩	١٠٤٤١	٦٨٦٢
التصدير	٢٠٥٠	١٤٣٨	٦٣٨

٢٠٠٠ على الوجه الآتى :

الأرقام بالمليين طن

النوع	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٠	معدل النمو السنوى ٢٠٠٠ / ١٩٩٠
الايثيلين	٤٤	٥٨	٧٨	٣.١
البروبيلين	٢٢.٥	٣٠.٥	٤٣.٥	٣.٦

وقد يثار أيضا أن احتياطي البترول والغاز بمصر محدود ، ولا يجوز استنزافه في انتاج البتروكيماويات ، خصوصا وأنه يكاد يكون المصدر الاساسى للطاقة . وفى هذا المقام تشير دراسات المعهد الدولى للمنظومات التطبيقية بالنمسا ، إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠ سوف تكون منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الوحيدة بالعالم المكتفية ذاتيا ، والتي لديها امكانات فائضة للتصدير من البترول والمواد البترولية . كما تجدر الاشارة إلى أن اليابان - وهي دولة لم تنتج البترول أو الغاز الطبيعى وتستورد كافة احتياجاتها منهما من الخارج - قد دخلت هذه الصناعة منذ فترة طويلة وحقت فيها انجازات كبيرة ، واعتمدت عام ١٩٩٠ على استيراد ٨٠٪ من النافثا اللازمة ككليم لهذه الصناعة من منطقة الخليج العربى .

اما كوريا الجنوبية . وهي دولة حديثة التصنيع نسبيا ، ولم يكتشف بأرضها بترول أو غاز طبيعى حتى الآن - فقد انفقت أكثر من ٦ بليون دولار عام ١٩٩٠ لاستيراد خامات ومنتجات بترولية ، وتطور الانتاج والطلب على المنتجات البتروكيماوية الرئيسية بها خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ على الوجه المبين بالصفحة التالية .

كما تطورت الطاقة الانتاجية للايثيلين بكوريا الجنوبية من ١.١٦ مليون طن عام ١٩٩٠ إلى ٢.٤٦ مليون طن بنهاية عام ١٩٩١ ، وسوف تدخل مرحلة الإنتاج طاقة اضافية

١٤٥

حوالى ١٤٪ منها .

وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، استهلكت صناعة البتروكيماويات حوالى ٦٪ من اجمالى استهلاك البترول والغاز الطبيعى ، بينما يتساوى اسهامها فى الناتج القومى العام مع اسهام بقية الاستهلاك ليصل الى (٩٤٪) .

وبينما كانت البتروكيماويات فى بداية انتاجها تمثل بدائل لبعض المواد التقليدية مثل الخشب والمعادن والزجاج فى عدد محدود من الاستخدامات ، فإن البحث العلمى والتطوير التكنولوجى قد وفرا بدائل من البتروكيماويات تفوق فى خواصها الكثير من المواد التقليدية ، كما تم استحداث استعمالات جديدة لها ساهمت فى ادخال تطورات سريعة فى قطاعات الاقتصاد المختلفة ، كالزراعة والصناعة والانشاء والاستهلاك المنزلى وغيرها .

أما عن جدوى الدخول المتأخر فى صناعة البتروكيماويات - نظرا لما هو متوفر فى الوقت الحاضر من طاقات انتاجية كبيرة - فيكفى أن نلقى نظرة على بيان الاضافات الجارى تنفيذها فعلا للطاقات الانتاجية للايثيلين خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦ وحجمها ١٦٥.٨ مليون طن سنويا ، موزعة جغرافيا كما يلى :

أمريكا الشمالية وكندا	١٨٪
أوروبا الغربية	١٥٪
أمريكا الجنوبية	١٤٪
أفريقيا	٣٪
دول الكتلة الشرقية سابقا	٨٪
دول شرق آسيا	٢٦٪

كما يقدر تطور السوق العالمى للايثيلين والبروبيلين حتى عام

قدرها مليون طن قبل نهاية عام ١٩٩٢ .

مليون طن عام ٢٠٠٠ .

وتتباين تكلفة انتاج الاثيلين في مناطق العالم المختلفة . ويوضح
البيان التالي تكلفة الانتاج عام ١٩٩٠ كما يلي :

الدولة	المادة الأولية	التكلفة ، دولار / طن
اليابان	نافثا	٢٦٠
كوريا الجنوبية	،،	٢٤٠
الولايات المتحدة الامريكية	،،	٢٧٠
أوربا الغربية	،،	٢٢٠
السعودية	ايثان	١٠٠

ولكن على الرغم من ذلك التباين ، تجرى الأنشطة التوسعية في
الصناعات البتروكيمياوية في دول بعضها بترول (الصين ، السعودية)
والبعض الآخر غير بترولي (اليابان ، كوريا الجنوبية) ، والدول
الصناعية ذات الباع الطويل في الصناعة (الولايات المتحدة
الامريكية ، أوربا الغربية) ودول أخرى حديثة الدخول في الصناعة
(اندونيسيا ، دول الخليج العربي) ، وذلك عن اقتناع بأن هذه الصناعة
تمثل القاعدة الأساسية للصناعة العضوية الثقيلة ، حيث تدخل
البتروكيمياويات في العديد من الصناعات التكميلية ، لتوفير منتجات لم
تعد بدائل محدودة لبعض المنتجات الطبيعية ، بل جاوزت هذه النظرة
الضيقة . بحيث أصبحت مكملات لكثير من هذه المنتجات ، في عالم
يتزايد سكانه وتتسع وتنوع احتياجاتهم على مر الأيام .

وهناك مثال يوضح أهمية انشاء هذه الصناعة بمصر في مجال
صناعة منتجات البلاستيك ، حيث ارتفع عدد المنشآت التي تعمل في
هذه الصناعة من ١٤٥ منشأة عام ١٩٨٦ إلى حوالي ٤٠٠ منشأة عام
١٩٩١ ، وارتفع اجمالي العمالة بها من حوالي ١٢٥٠٠ إلى ٢٠٠٠٠
عامل بمتوسط ٥٠ عامل لكل منشأة ، ويرجع الفضل في ذلك إلى البدء
في انتاج مادة البولي فينيل كلوريد محليا بشركة البتروكيمياويات
بالاسكندرية .

الأرقام بالالف طن

معدل الزيادة % ١٩٩٠/٨٦	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	
						- مواد بلاستيك
١٦,٢	٢,٦٨٩	٢,٢٤١	١,٩٩٣	١,٦٩٣	١,٤٧٦	الانتاج
١٦,٣	٢٢٦	٢٢٩	١٧٢	٢٢٣	١٥١	الاستيراد
						- الياك صناعية
٣٢,٨	١,١٠٢	٧٥٧	٢٨٠	٤٠٤	٣٥٤	الانتاج
٢,٥	٩٩٩	١,٠٠٩	٩٣٨	١,٠٠٠	٨٧٠	الاستيراد
						- مطاط صناعي
١١,٥	١٧٦	١٣٨	١٤١	١٢٠	١١٤	الانتاج
٢٣,٤	٤٤	٣٨	٢١	٢٧	١٩	الاستيراد
						- اجمالي
١٩,٥	٢,٩٦٧	٣,١٣٦	٢,٨١٤	٢,٢٢٧	١,٩٤٤	الانتاج
٦,١	١,٣١٩	١,٢٧٥	١,١٤١	١,٢٥٤	١,٠٤٠	الاستيراد
١٥,٠	٤,٧٤٦	٤,٠٢٣	٣,٧٣٨	٣,٢٧١	٢,٧١٨	- الطلب المحلي
١٩,٤	٥٤٠	٣٨٨	٢١٧	٢١٠	٢٦٦	- التصدير

وجدير بالذكر ان الطاقة الانتاجية لكوريا الجنوبية وتايوان معا
في مجال الياك البولي استر - قد فاقت مثيلتها لدول اوربا الغربية
الصناعية مجتمعة ، حيث يصل الانتاج الفعلي لكل من البلدين ١.٢
مليون طن في السنة (١٩٩١) .

وتخطط الصين ، التي دخلت متأخرة في صناعة البتروكيمياويات ،
لدفع طاقة انتاج الاثيلين من ١.٨ مليون طن في السنة عام ١٩٩٠ إلى
٣.٧ مليون طن عام ١٩٩٥ ، وطاقة انتاج الاليف التخليقية من ١.٥
مليون طن عام ١٩٩٠ إلى ٢ مليون طن عام ١٩٩٥ ، وإلى ٢.٦ مليون

تطور الصناعة البتروكيمياوية في مصر

بدأت الصناعة البتروكيمياوية في مصر بداية متواضعة ، في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات ، في مدينة السويس ، بإنتاج غاز الأمونيا من فائض غازات معامل التكرير بها ، وذلك بمصانع عبود للسجاد في منطقة عتاقة .

وفي أواخر الخمسينات وعندما بدأ التفكير في إنشاء مجمع تفحيم المازوت ، بعد اكتشاف خام « بلاعيم برى » ذي الكثافة العالية والمحتوى الكبير للمازوت - كان من ضمن وحداته وحدة لإنتاج مادة النودسيل بنزين (Do. Deoy l Benzene) وهي المادة الأساسية لإنتاج المنظفات الصناعية ، وقد تم تشغيل هذه الوحدة ضمن وحدات مجمع التفحيم في منتصف الستينات ، وكان ذلك في معمل تكرير البترول الحكومي ، والذي تحول بعد ذلك إلى شركة السويس لتصنيع البترول .

ثم بدأت صناعة البتروكيمياويات في مصر متوازية مع بدء التنفيذ لمجمع تفحيم المازوت بمعمل تكرير البترول الحكومي بالسويس ، وجرى الاتصالات مع بعض الشركات العالمية للبدء في الدراسة تمهيدا لتنفيذ المشروع .

وتبشرت الدراسة في النهاية في عرض من شركة فيليبس الأمريكية للبترول بوحدات صغيرة لبدء هذه الصناعة في مصر .

وفي أوائل الستينات منع التعاون مع الجهات الأجنبية في إنشاء الصناعة الثقيلة في مصر ، واعتبرت صناعة البتروكيمياويات من الصناعات الثقيلة ، ومن ثم حالت الظروف دون بلورة الموضوع في عملية تنفيذية .

وفي أواخر الستينات تم التفكير في إقامة مجمعين للبتروكيمياويات : أحدهما للمواد العطرية في السويس (شركة السويس لتصنيع البترول) كامتداد طبيعي لمشروع تفحيم المازوت ، والآخر للأولييفينات في

العامة مجاورا لمعمل تكرير البترول بمنطقة الاسكندرية .

وفي كل هذه الفترات تمت دراسات مستفيضة واتصالات مع مختلف الجهات ، ومنها الجهات التشيكية لمجمع الأولييفينات والجهات الرومانية أو الروسية لمجمع العطريات ، كما اشترك في الدراسة معهد البترول الفرنسي ، وجهات أخرى .

وقد كان هذا المشروع أحد أربعة مشروعات بتروولية ينبغي أن يتعاقد عليها الوفد البترولى المصرى مع الجهات الروسية في أواخر الخمسينات ، ولكن تم التعاقد فقط على مشروع زيوت التشحيم وصرف النظر عن المشروعات الثلاثة الأخرى .

وفي أوائل السبعينات صدر قرار جمهورى بتعيين مفوض على هذا المشروع ، في نطاق قطاع البترول ، وتمت دراسات جدوى شملت الاستهلاك المحلى ومكانات التصدير وأحجام الوحدات الاقتصادية ، وغير ذلك من المتغيرات التى يمكن أن تؤثر على خط سير المشروع .

وقد تبلورت هذه الدراسات في اختيار موقع المشروع بمدينة العامرية جنوب الاسكندرية ، وتقرر إنشاء وحدة كبيرة بطاقة إنتاجية ٨٠.٠٠٠ طن لإنتاج مادة الـ (PVC) بالاشتراك مع شركة مونت أديسون الإيطالية ، ولكن استقر الأمر في النهاية على إنشاء شركة البتروكيمياويات المصرية (قطاع عام) للبدء في تنفيذ وحدة الـ (بى فى سى) كنواة أساسية للجميع .

وتم إنشاء هذه الشركة في أواخر السبعينات وبدأت إنتاجها في أوائل الثمانينات ، بالإضافة إلى إنتاج غاز الكلور من ملح الطعام ، بشركة النصر للملاحات .

ويتبين مما سبق أن الصناعة البتروكيمياوية في مصر قد بدأت متأخرة ما يزيد على عشرين عاما (من أواخر الخمسينات إلى أوائل الثمانينات) نتيجة لعوامل كثيرة متداخلة ، منها : عدم وجود التمويل الكافى ، وعدم تواجد الكوادر الفنية القادرة ، بالإضافة إلى غياب الخبرات العلمية التى تستطيع استشراف المستقبل والتخطيط له بأسلوب اقتصادى سليم .

صناعة المطاط الصناعي

مع بداية القرن العشرين كان استهلاك العالم من المطاط الطبيعي ٥٣٠٠٠ طن ، تطور حتى عام ١٩٤٠ إلى ١١٢٧٠٠٠ طن ، ولم يكن هناك استهلاك يذكر للمطاط الصناعي الذي اكتشف وتطورت طرق تصنيعه خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بعد دخول اليابان الحرب واحتلالها لمناطق إنتاج المطاط الطبيعي الرئيسية .

ومع استمرار البحوث والتطوير انتجت نوعيات جديدة من المطاط الصناعي ذات خصائص مختلفة تميز بعضها عن بعض ، وكذلك عن المطاط الطبيعي ، وجعلت لكل منها استخدامات معينة خاصة بها ، كما يتميز بعضها بقابلية الخلط مع نوعيات أخرى من المطاط الصناعي أو الطبيعي ، لإكساب المطاط الناتج خصائص جديدة ، أو لاعتبارات اقتصادية .

نوعيات المطاط الصناعي ومكوناتها :

١ - مطاط الستيرين بوتادين SBR :

ويأتي في المرتبة الأولى بين أنواع المطاط الصناعي من حيث حجم الانتاج والاستهلاك ، ويتميز عن المطاط الطبيعي بانخفاض سعره ووفرة إنتاجه ومقاومته للنحر .

ويتم إنتاج هذه النوعية من المطاط ببلمرة الستيرين مع البوتادين ، وخلطه مع نوعيات أخرى من المطاط مثل البولي بوتادين أو المطاط الطبيعي ، وبعد فلكنة المنتج بالكبريت وإضافة مكونات أخرى - مثل أسود الكربون والمواد الملدنة - يصبح المنتج مناسباً للاستخدام في إنتاج إطارات السيارات .

٢ - مطاط البولي بوتادين PBR :

وينتج ببلمرة البوتادين في وجود عوامل مساعدة تحت ظروف مناسبة بحيث يصبح المنتج مشابهاً في كثير من خواصه للمطاط الطبيعي .

٣ - مطاط البيوتيل BR :

وينتج من بلمرة الايزوبيوتيلين مع قليل من الايزوبرين لإمكان عملية الفلكنة ، ويمتاز هذا النوع من المطاط بمقاومته العالية لتسرب الغازات ، ولذلك يستخدم في إنتاج الأنابيب الداخلية لإطارات السيارات .

٤ - مطاط البولي كلوروبرين Neoprene Rubber :

وينتج الكلوروبرين من كلورة البوتادين ، ثم بلمرته . ويتميز هذا النوع من المطاط عن الطبيعي بمقاومته للمذيبات والتآكل إلا أنه أقل مرونة منه ، ولذلك يستخدم بكثرة في إنتاج السيور الناقلة للحركة .

٥ - مطاط البوتادين أكريلونتريل Nitrile Rubber :

وينتج من بلمرة البوتادين مع الأكريلونتريل ويتميز بمقاومته للمذيبات والزيوت وتزيد مقاومته بزيادة نسبة الأكريلونتريل في الخليط ، والتي تتراوح عادة بين ١٨ - ٤٠ ٪ ، كما يتميز بخاصية مرونة الارتداد للمطاط الطبيعي .

ويستخدم في إنتاج القراطيم والوصلات اللازمة في محطات البنزين .

٦ - مطاط البولي ايزوبرين PIR :

وهو أقرب نوعيات المطاط الصناعي من حيث تركيبه الكيميائي والفراغى للمطاط الطبيعي ، إلا أن التوسع في إنتاجه محدود بسبب ارتفاع التكلفة .

٧ - مطاط الايثيلين بروبيلين EPDR :

وينتج من بلمرة الايثيلين والبروبيلين في وجود مونومر ثالث بنسب محدودة لإمكان إتمام عملية الفلكنة بالكبريت .

جدول رقم (٢)
تطور الاستهلاك العالمى من المطاط *

عام	مطاط طبيعى	مطاط صناعى	اجمالى الاستهلاك
كمية	%	كمية	%
١٩٠٠	٥٣	—	٥٣
١٩٢٠	٣٠٢	—	٣٠٢
١٩٤٠	١١٢٧	—	١١٢٧
١٩٥٠	١٧٥٠	٧٥	٢٣٣٩
١٩٦٠	٢٠٩٥	٤٨	٤٤٠٠
١٩٧٠	٢٩٩٣	٣٤٠٧	٨٦١٨
١٩٧٥	٣٣٥٨	٢٣٠٧	٩٩٧٨
١٩٨٠	٣٨٢٠	٢٩٠٨	١٢٨٤٠
١٩٨٦	٤٥٠٠	٣٤٠٠	١٣٥٠٠
*	٤٩٠٠	٣٣٠٣	١٤٧٠٠

* - The International Institute of Synthetic Rubber Producers, 1980.

- Rubber Statistical Bulletin, 1981.

* - Chemical Week, Feb. 4, 1987.

* تقديرى

كما يوضح الجدول رقم (٣) قيمة الانتاج وحجم التجارة الدولية للمطاط الصناعى خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٥ بالدولارات الثابتة لعام ١٩٧٥ ، والذى يتضح منه أن مجموعة الدول الصناعية تانى فى المرتبة الأولى من حيث حجم الإنتاج ، تليها دول مجموعة التخطيط المركزى ، وأخيرا مجموعة الدول النامية بحجم لا يذكر عام ١٩٧٥ ، ولكنه تطور كثيرا خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٥ .

ويدخل فى الاستخدامات التى تستلزم مقاومة عالية لتأثير الحرارة والأكسجين والأوزون .

المواد الأولية التى تدخل فى انتاج المطاط الصناعى :

يتضح من نوعيات المطاط الصناعى أنها تنتج جميعها باستخدام عملية البلمرة ، وتدخل البتروكيماويات الوسيطة مثل الكلوروبرين ، والاكريلونيتريل ، والستيرين ، والايثوبوتيلين ، والايثيلين ، وبتروكيماويات أساسية مثل البيوتاديين ، والايثوبوتيلين ، والايثيلين ، والبروبيلين ، والبيترول - فى إنتاج النوعيات المختلفة من المطاط الصناعى ، بالاعتماد على القطافات المناسبة من البترول والغاز الطبيعى ، لإنتاج البتروكيماويات الأساسية والوسيطة .

على أن البلمرات الناتجة لاتصلح للاستخدام كمطاط صناعى إلا بعد إتمام عملية الفلكنة ، والتى تجرى أساسا بإضافة الكبريت ، كما أن هناك إضافات أخرى تتحدد طبيعتها ونسب استخدامها حسب نوعية الاستعمال ، وجميع هذه العمليات - بالإضافة - إلى عمليات التشكيل - تدخل تحت إطار الصناعات التكميلية .

ولما كان الاستخدام الغالب للمطاط الصناعى على المستوى العالمى هو فى إنتاج إطارات السيارات ، فتجدر الإشارة إلى أن إطارات السيارات تحتوى فى المتوسط على : ٢٣ % أسود كربون - ٤٥ % مطاط - ١١ % مواد ملدنة - ١ % كبريت - ٩ % مكونات مختلفة - ٧ % ألياف - ٤ % مواد أخرى .

ولذلك ارتبط إنتاج أسود الكربون عالميا بانتاج المطاط .

تطور الاستهلاك العالمى من المطاط الصناعى :

يوضح الجدول رقم (٢) تطور الاستهلاك العالمى من المطاط الصناعى ، الذى بدأ مع بداية الأربعينات من هذا القرن ، ووصل استهلاكه عام ١٩٨٦ لحوالى ٩ مليون طن ، بما يعادل ٦٦ % من جملة الاستهلاك العالمى من المطاط .

جدول رقم (٤)
تقدير الاستهلاك العالمى من المطاط الصناعى من نوعى SBR , PBR
(بالآلاف طن)

	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٩٠ (تقديرى)
SBR -	٥٢٢٠	٦٤٥٠	٨٠٣٠
PBR -	١١٦٠	١٥٨٠	١٩٢٠
المجموع	٦٣٨٠	٨٠٣٠	٩٩٥٠
- متوسط استهلاك الفرد من المطاط بنوعيه (كجم) .	١.٩	١.٩	١.٩
- دول صناعية	٤.٨	٦.١	٦.٦
- دول نامية	٠.٤	٠.٢	٠.٥

ولما كانت صناعة السيارات تستهلك ٦٧٪ من حجم استهلاك المطاط الطبيعى ، وأكثر من ٥٠٪ من إجمالى استهلاك المطاط بنوعيه الطبيعى والصناعى ، فإن الدراسات الخاصة بتوقعات نمو الطلب على المطاط الصناعى تعتمد بصفة أساسية على معدلات الزيادة فى إنتاج السيارات ومعدلات استخدامها .

ولما كان الاتجاه الحديث فى إنتاج السيارات يميل الى السيارة الأخف وزنا وإطارات الأصغر والأفضل نوعية ، مما يؤثر بالسلب على الطلب على الإطارات وبالتالي على المطاط الصناعى - فقد أخذ فى الاعتبار عند تحديد معدل نمو الطلب على المطاط الصناعى من نوع الستيرين بيوتادين على المستوى العالمى خلال الفترة من ٨٥ - ١٩٩٠ - أنه لا ينمو بنفس معدل نمو الناتج القومى العام ، أما عن الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ، فقد قدر معدل واحد للنمو على الطلب للمطاط الصناعى ونمو الناتج القومى العام ، وبالتالي تم التوصل الى أن الانتاج العالمى المقدر له ٨ مليون طن عام ١٩٨٥ ، سوف ينمو بمعدل ٢.٥٪ سنوياً ليصل الى ٩ مليون طن عام ١٩٩٠ ، ثم يرتفع معدل نموه الى ٢.٢٥٪ سنوياً ليصل الى ١٢ مليون طن عام ٢٠٠٠ .

جدول رقم (٣)
قيمة الانتاج وحجم التجارة النولية فى المطاط الصناعى *
خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٥

(بالبليون دولار بالولايات المتحدة لعام ١٩٧٥)

مجموعة الدول	الانتاج			الاستيراد			التصدير		
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الدول الصناعية	٣.٨	٤.٧	٥.٢	١	١.٤	١.٤	١.٢	١.٩	١.٨
مجموعة التنمية المركزى	١.٨	٢.٣	٢.٢	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١
الدول النامية	٠.٢	٠.٤	١.١	٠.٢	٠.٣	٠.٤	—	—	٠.١
اجمالى العالم	٥.٨	٧.٤	٩.٥	١.٤	١.٨	١.٩	١.٢	٢.٠	٢.٠

* - UNIDO / IS 572 , 24 Oct. 1985 .

أما بالنسبة للاستيراد والتصدير فتعتبر دول مجموعة التخطيط المركزى مكتفية ذاتياً ، ونشاط الاستيراد والتصدير بالتالى محدود للغاية ، يعكس مجموعة الدول الصناعية التى لها نشاط كبير ومتزايد فى تجارة المطاط الصناعى ، حيث تقوم باستيراد نوعيات معينة لا تنتجها ، وتصدر ما لديها من فائض فى إنتاج نوعيات أخرى ، إلا أن الميزان التجارى بصفة عامة فى صالحها ، حيث حجم التصدير أعلى من حجم الاستيراد ، وبالنسبة للدول النامية ، فإنه على الرغم من تزايد الانتاج بها ، فمازال الميزان التجارى لها بالسالب ، مما يدل على تزايد الاستهلاك وتوفير إمكانات للتوسع فى الانتاج المحلى .

ولما كان المطاط الصناعى من نوع الستيرين بيوتادين يمثل النسبة الغالبة من الاستهلاك العالمى من جملة نوعيات المطاط الصناعى ، كما يتضح من الجدول رقم (٤) ، فقد ركزت دراسة قامت بها هيئة اليونيدو عن صناعة البتروكيماويات - على التطور فى استهلاك مطاط الستيرين بيوتادين حتى عام ١٩٨٥ ، وتقديرات استهلاكه حتى عام ٢٠٠٠ على النحو التالى :

السنة	الاستهلاك ١٠٠٠ ٠ ٠ طن
١٩٧٥	٤١٣٠
١٩٨٠	٤٧٠٥
١٩٨٥	٦٣٥٧
١٩٩٠	٧٩٠٣
١٩٩٥	٩٨٧٥
تقديرياً ٢٠٠٠	١٢٣٩٨

كما قدر استهلاك أسود الكربون بحوالى ١٠٠٠٠٠ طن .
ويمكن فى ظل إنتاج الستيرين حالياً بالسعودية - والمضى فى
تنفيذ وحدتين لإنتاج البيوتادين : إحداهما بالسعودية بطاقة
١٢٤٠٠٠ طن ، والثانية بليبيا بطاقة ٤٥٠٠٠ طن سنوياً - إنشاء وحدة
أو أكثر بطاقة اقتصادية لإنتاج مطاط من نوعية الستيرين بيوتادين
لتغطية احتياجات المنطقة العربية بالكامل ، كما يمكن فى مرحلة
لاحقة - وعلى ضوء الاستهلاكات الفعلية للنوعيات الأخرى
من المطاط ، ودراسة الجدوى - الدخول فى إنتاج المطاط من
نوعى PBR ، BR .

صناعة المطاط الصناعى بمصر :

لم يتم حتى الآن إنتاج البتروكيماويات الأساسية التى تدخل فى
صناعة النوعيات الرئيسية من المطاط الصناعى المستهلكة بمصر (
PBR ، SBR) وهى الستيرين والبيوتادين ، وذلك يتم استيراد
عجائن المطاط الطبيعى والصناعى ، وتجرى عمليات الخلط والفلكنة
والتشكيل لإنتاج إطارات السيارات والسلع الأخرى المطاطية . ويوضح
(جدول رقم ٦) تطور استهلاك النوعيات المختلفة الأساسية من المطاط
الصناعى بمصر حتى عام ١٩٩٠ ، وتقديرات الاستهلاك حتى عام
٢٠١٠ ، مع الأخذ فى الاعتبار تقديرات معدل الزيادة فى الناتج
القومى العام ، وارتباطه بمعدل الزيادة فى استهلاك المطاط .

جدول رقم (٦)
استهلاك جمهورية مصر العربية من نوعيات المطاط الصناعى
وتقديرات الاستهلاك حتى عام ٢٠١٠
(بالطن)

السنة	مطاط ستيرين بيوتادين	مطاط يولى بيوتادين	مطاط بيوتيل
١٩٧٥	١٨٧٤	٣٣٨	•
١٩٨٠	٣٤٢٠	٨٩٤	•
١٩٩٠	٨٣٨٧	٢١٨٩	١١٦٨
٢٠٠٠	١٣٢٩٨	٢٦٥٠	٢٧٩٩
٢٠١٠	٢١٠٥٥	٣٧٠٦	٦٠٤٢

• البيانات غير متوفرة .

تطور إنتاج واستهلاك المطاط الصناعى بالمنطقة العربية :
لم يبدأ إنتاج أى نوعية من نوعيات المطاط الصناعى بالمنطقة
العربية حتى الآن .

وبتحليل استهلاك الدول العربية من المطاط (جدول رقم ٥)
وتقديرات الاستهلاك حتى عام ١٩٩٠ ، يتضح تقارب إجمالى
استهلاكات المنطقة من كل من المطاط الطبيعى والصناعى ، وأن
الجزء الأكبر من استهلاكات المطاط الصناعى هو من نوعى
SBR ، PBR على الترتيب .

جدول رقم (٥)
تطور استهلاك المطاط بالمنطقة العربية * (بدون مصر)

(بالالف طن)

عام	مطاط طبيعى	مطاط صناعى	SBR	PBR
١٩٧٧	٨.٢	١٢.٤	٧.٢	٢.٢
١٩٨٠	١٢.٧	١٦.٥	٩.٦	٢.٧
١٩٨٥	٥١.٨	٥٠.٦	٢٣.٩	٩.١
١٩٩٠	٦٥.٧	٦٠.٧	٢٨.٩	١١.٥

* - SECOND ARAB ENERGY CONFERENCE 6 - 11 MARCH 1982,
DOHA, QATAR, THE PROSPECTS OF SETTING - UP SYNTHETIC
RUBBER & CARBON BLACK INDUSTRIES IN THE ARAB WORLD .

وفى دراسة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية عام ١٩٨٨ ، قدر حجم
الطلب العربى على النوعيات الرئيسية من المطاط الصناعى
عام ١٩٩٠ كما يلى :

٨٨٠٠٠	طن	مطاط	SBR
٢٣٠٠٠	طن	مطاط	PBR
٣١٠٠٠	طن	مطاط	BR

- ودراسة توزيع الطلب على نوعيات المطاط الصناعي حاليا والتطور المنتظر لها حتى عام ١٩٩٥ (جدول رقم ٨) ، يتضح بصفة عامة استقرار السوق بالنسبة للمطاط من نوعية الستيرين بيوتادين ، ونمو الطلب بمعدل محدود لمطاط البولي بيوتادين ، وبمعدلات أعلى نسبيا لبقية النوعيات .

جدول رقم (٨)
توزيع الطلب العالمي على نوعيات المطاط الصناعي *

(١٠٠٠ طن)

نوعية المطاط	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٥
ستيرين بيوتادين ، صلب .	٢٤٧٧	٢٤١٧	٢٤٤٠	٢٦٤٩
ستيرين بيوتادين ، لاتكس .	٢٥٤	٣٦٥	٢٧١	٢٩٤
ستيرين بيوتادين لاتكس Carboxylated	١١٣٩	١١٥٠	١١٩٨	١٣٣٢
بولي بيوتادين .	١١٣٦	١١٣٦	١١٧٢	١٣٢٤
إيثيلين بروبيلين	٥٨٨	٥٨٩	٦٠٣	٧٣١
بولي كلوريدين	٢٤٩	٢٤٨	٢٤٨	٣٦٠
نيتريل	٢٥٠	٢٤٤	٢٤٩	٢٩٠
أخرى *	٩٦٧	٩٨٥	٩٩٧	١١٣٢
إجمالي	٧٠٦٠	٧٠٧٤	٧١٧٨	٨٠٠٢

* نفس المصدر المذكور بالجدول السابق ، والأرقام لا تشمل مجموعة نول التخليط المركزي ،
* تشمل نوعيات البولي بيوتيل ، والبرلي إيزوبرين .

- تركز أنشطة البحوث والتطوير على طرق خفض تكاليف الإنتاج ورفع الإنتاجية .

- بدأت صناعة المطاط الصناعي تتجاوب مع حقيقة أنه يحتوي على مكونات معدنية غير مرغوب فيها بيئيا ، وغير قابلة لإعادة

وإدراسة أرقام الاستهلاك الحالية والمقدرة حتى عام ٢٠١٠ ، يتضح أنها أقل كثيرا من الحدية الاقتصادية لوحدة الإنتاج لأي من أنواع المطاط الصناعي المستهلكة بمصر . وتجدر الإشارة إلى أن استهلاك المطاط الصناعي في إنتاج إطارات السيارات بمصر يمثل حاليًا حوالي ٩٣٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي ، بينما يمثل ٥٠٪ فقط من إجمالي الاستهلاك العالمي .

الاتجاهات العالمية الحديثة :

ففي دراسة عن الطلب العالمي على المطاط الصناعي خلال التسعينات (جدول رقم ٧) اتضح أن معدل نمو الطلب يختلف من منطقة لأخرى بالموجب ، باستثناء نول أوروبا الشرقية التي يقدر أن ينخفض الاستهلاك فيها خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٥ بمعدل سنوي قدره ٢.٢٪ نتيجة لمشاكل في البدائل المتوفرة ، والاعتبارات البيئية ، والمنافسة بين الأسعار ومستويات الجودة .

جدول رقم (٧)
تطور الطلب العالمي على المطاط الصناعي

(١٠٠٠ طن)

المنطقة	١٩٩٠ (فعلي)	١٩٩١ (تقديري)	١٩٩٥ (تقديري)	معدل النمو السنوي %
- أمريكا الشمالية .	٢٥٢٢	٢٥٤٩	٢٨٤٢	٢.٤
- أوروبا الغربية وأفريقيا والشرق الأوسط	٢٢٤٢	٢٢٩٤	٢٤٧١	٢.٠
- آسيا وإستراليا .	١٧٧١	١٧٩٠	٢٠٥٢	٣.٠
- أمريكا اللاتينية .	٥٣٦	٥٥٣	٦٣٧	٣.٥
- نول أوروبا الشرقية .	٢٩٩٩	٢٨٤٨	٢٦٨٠	٢.٢
- نول التخليط المركزي الآسيوية .	٣٨٠	٤٠٣	٥٠٨	٦
الإجمالي	١٠٤٥٢	١٠٤٢٩	١١١٩٠	١.٤

- INTERNATIONAL INSTITUTE OF SYNTHETIC RUBBER PRODUCERS ,
CHEMICAL WEEK, 8 MAY 1991, PP. 30 - 34 .

التي تدخل في إنتاج أنواع رئيسية لمجموعات الألياف التركيبية :

نوعية الألياف المنتجة	المادة البتروكيميائية الوسيطة	المادة البتروكيميائية الأساسية
نايلون ٦٦	هكساميثيلين داي أمين حامض الدييك الكابرولاكم	أ - البوتادين البنزول
نايلون ٦	داي ميثيل تيريفثالات أو حامض تيريفثاليك	ب - البارازيلين
الياف البولي استر	إيثيلين جليكول	الايثيلين
الياف البولي اكرليك	الأكريلونيتريل	ج - البروبيلين

تطور إنتاج الألياف في العالم :

يوضح الجدول رقم (٩) تطور الإنتاج العالمي من النوعيات المختلفة من الألياف الطبيعية والصناعية والتركيبية ، ومنه نرى أن الألياف التركيبية التي لم تكن تمثل نسبة تذكر في الإنتاج عام ١٩٤٠ ؛ قد وصل إنتاجها عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١٠.٥ مليون طن ، بنسبة ٣٦ ٪ من جملة الإنتاج العالمي من الألياف .

جدول رقم (٩)
تطور إنتاج الألياف في العالم

نوعية الألياف	١٩٤٠		١٩٥٠		١٩٦٠		١٩٧٠		١٩٨٠	
	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪
ألياف طبيعية	٨.٠	٨٨	٧.٧	٨٢	١١.٦	٧٨	١٢.٤	٦١	١٥.٨	٥٣
ألياف صناعية	١.١	١٢	١.٦	١٧	٢.٧	١٧	٣.٦	١٧	٢.٢	١١
ألياف تركيبية	٠.٠٠٥	—	٠.١	١	٠.٧	٥	٤.٨	٢٢	١٠.٥	٣٦
إجمالي	٩.١٠٥		٩.٤		١٥		٢١.٨		٢٩.٥	

التدوير (recycling) ، فتطور إنتاج واستهلاك مواد مطاطية تتلين بالحرارة (thermoplastic elastomers) وقابلة لإعادة التدوير ، وحلت محل النوعيات التقليدية من المطاط الصناعي التي تتصلد بالحرارة في عدد من الاستخدامات باستثناء صناعة الإطارات ، وارتفع استهلاكها من ٩٠ ألف طن عام ١٩٦٥ إلى حوالي ٦٥٠ ألف طن عام ١٩٩٠ ، ويقدر له أن يصل إلى ٩٠٠ ألف طن عام ١٩٩٥ .
- ان البحوث الجارية لاستخدام مواد أخرى مثل البولي يوريثان في تصنيع الإطارات قد تمثل - في حالة نجاحها - تهديدا كبيرا لصناعات المطاط الصناعي التقليدية القائمة ، على الرغم من محدودية تأثيرها على الصناعة البتروكيميائية ككل ، حيث إن منتجات البولي يوريثان هي أيضا منتجات بتروكيميائية .

صناعة الألياف التركيبية

بدأت صناعة الألياف التركيبية خلال الحرب العالمية الثانية ، وتقدمت وازدهرت خلال فترة الخمسينات والستينات ، كما تزايد اعتمادها على البترول والغاز الطبيعي ، حتى أصبحا يمثلان المادة الأولية الأساسية لإنتاج هذه الألياف في الوقت الحاضر .

نوعيات الألياف التركيبية :

يمكن تقسيم الألياف التركيبية من حيث خصائصها ونوعياتها إلى ثلاث مجموعات رئيسية :

- ألياف البولي أميد وهي تشبه الحرير ، وقد بدأ إنتاجها بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٩ / ١٩٤٠ .

- ألياف البولي استر ، وقد بدأ أول إنتاج لها بإنجلترا عام ١٩٥٠ ، وهي تتميز بسهولة التنظيف وقدرة التحمل ، وسهولة التشغيل على الماكينات ، ويمكن خلطها مع القطن أو الصوف .

- ألياف البولي اكرليك ، وتشبه الصوف إلى حد كبير ، وتدخل أساسا في إنتاج الملابس الشتوية .

ويوضح البيان التالي نوعيات البتروكيمياويات الأساسية والوسيلة

بنوعياتها المختلفة خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٠ ، ومنه يتضح الآتى :

- ظل استهلاك الفرد من الصوف وكذلك من الألياف الصناعية ، ثابتا تقريبا خلال هذه الفترة .

- ارتفع استهلاك الفرد من الألياف التركيبية من حوالى ربع كيلو جرام عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٣ كيلو جرام عام ١٩٨٠ .

- انخفض استهلاك الفرد من القطن انخفاضا لا يذكر خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، إلا أنه حدث انخفاض ملموس خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٠ .

جدول رقم (١١)
تطور استهلاك الفرد من الألياف التركيبية

نوعية الألياف	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠
قطن	٣.٣٦	٣.٣٠	٣.٠٢
صوف	٠.٥٠	٠.٤٥	٠.٤٠
ألياف تركيبية	٠.٢٣	١.٢٦	٢.٩١
إجمالي	٤.٠٩	٥.٠١	٦.٣٣

توقعات الطلب والانتاج العالميين للألياف التركيبية :

يوضح الجدول رقم (١٢) توقعات الطلب والانتاج العالميين للألياف التركيبية ، خلال الفترة من ١٩٨٥ حتى عام ٢٠٠٠ ، موزعة بين الدول الصناعية والدول النامية .

جدول رقم (١٢)
توقعات الطلب والانتاج العالميين للألياف التركيبية

مجموعة الدول	عام ١٩٨٥		عام ١٩٩٠		عام ٢٠٠٠	
	الطلب	الانتاج	الطلب	الانتاج	الطلب	الانتاج
الدول الصناعية	٨.٤	٧.٨	٩.٥	٨.٥	١٢.٥	١١
الدول النامية	٢.٦	٢.٢	٢.٥	٤.٥	٥.٥	١٧
إجمالي العالم	١١	١١	١٢	١٣	١٨	٢٨
نسبة إسهام الدول النامية /	٢٣.٦	٢٩.٠	٢٥	٣٦.٩	٣٠.٦	٢٨.٩

كما يمثل الجدول رقم (١٠) تطور نسب انتاج النواعيات المختلفة من الألياف التركيبية خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٠ ، والذي يتضح منه التطوير السريع فى الألياف من نوع البولى استر ، والتي أصبحت تمثل حوالى نصف إجمالى الانتاج من الألياف التركيبية عام ١٩٨٠ . وقد بلغت قيمة الانتاج العالمى من الألياف التركيبية عام ١٩٧٥ حوالى ١١.٥ مليار دولار ، ارتفعت إلى ١٥.٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، ثم ٢٢ مليار دولار عام ١٩٨٥ (بالاسعار الثابتة للدول عام ١٩٧٥) .

جدول رقم (١٠)

تطور نسب انتاج نواعيات الألياف التركيبية %

نوعية الألياف	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
بولى استر	١٦.٠	٣٥.٠	٤٥.٩	٤٨.٩
اكريليك	١٨.١	٢١.٣	١٩.٠	١٩.٩
بولى اميد	٥٦.١	٤٠.٥	٣٣.٦	٢٩.٨

وجدير بالذكر أنه فى عام ١٩٦٠ كانت الدول الصناعية تنتج حوالى ٩٩ % من الانتاج العالمى من الألياف التركيبية ، وانخفضت هذه النسبة إلى ٩٤.٣ % عام ١٩٧٠ ، ٨٥.٨ % عام ١٩٧٥ ، ثم وصلت إلى ٧٧.٧ % فقط عام ١٩٨٠ ، وذلك نتيجة لإسهام عدد من الدول حديثة الدخول فى الصناعة ، وهى : هونج كونج ، سنغافورة ، تاوان ، كوريا الجنوبية ، المكسيك ، البرازيل ، الأرجنتين ، والذي ارتفع انتاجها من ١ % عام ١٩٦٠ إلى ١٥.٣ % عام ١٩٨٠ .

تطور الاستهلاك العالمى من الألياف :

يوضح الجدول رقم (١١) تطور استهلاك الفرد من الألياف

- طبقا لأرقام الاستهلاك الفعلية خلال الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٥
كان هناك معدل زيادة سنوى فى الاستهلاك بنسبة ١٦,٥ ٪ خلال الفترة
من ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، ثم ١٧,٥ ٪ خلال الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٥ .
- تقديرات الاستهلاك لعام ١٩٩٠ متفارية من بعضها باستثناء
شركة Anicfibre التى كانت تقديراتها للاستهلاك عام ١٩٩٠ أقل من
الاستهلاك الفعلى عام ١٩٨٥ .

وإذا اخذنا بعين الاعتبار تقديرات المنظمة العربية للتنمية الصناعية ،
وهى تقديرات منخفضة نسبيا ، نجد أن معدل الزيادة السنوى فى
الاستهلاك خلال الفترة من ٨٥ - ١٩٩٠ قد قدر له أن يصل
إلى ١١,٦ ٪ ، وأن يتراجع خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠
الى ٤,٣ ٪ فقط .

ومما تجدر الإشارة اليه أن الطاقة الانتاجية للألياف التركيبية
بالمنطقة العربية محدودة للغاية حتى الآن وتتركز فى وحدتين لإنتاج
ألياف البولى استر : إحداهما بالسعودية بطاقة ١٤٠٠٠ طن فى السنة
والأخرى بمصر بطاقة ٢٦٥٠٠ طن سنويا ، ووحدة صغيرة بمصر لإنتاج
ألياف البولى اميد بطاقة تصميمية ٤٠٠٠ طن سنويا ، والوحدات الثلاث
تعتمد على مواد بتروكيماوية وسيطة مستوردة .

على أنه قد تم إجراء العديد من الدراسات بخصوص
إخخال صناعة ألياف البولى استر ، والبولى اكريليك إلى المنطقة
اعتمادا على خامات محلية ومواد بتروكيماوية وسيطة مصنعة محليا ،
وبدأ فعلا إنتاج بعض هذه المواد مثل الايثيلين جليكول ، والميثانول
بكميات كبيرة .

صناعة الألياف التركيبية

بجمهورية مصر العربية

يوضح الجدول رقم (١٤) تطور نمو الطلب على الألياف
الصناعية اعتبارا من عام ٧٤ حتى عام ١٩٩٠ من واقع أرقام
حقيقية ، كما يتضمن تقديرات بعض الدراسات للاستهلاك
عامى ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ .

ويتبين من هذا الجدول :

- زيادة الطلب على الألياف التركيبية بالنسبة للدول النامية ،
بمعدلات أعلى منها بالنسبة للدول الصناعية .

- ارتفاع نسبة إسهام الدول النامية فى الانتاج العالمى للألياف
التركيبية ، الا أن هناك فجوة بين الإنتاج والاستهلاك بالنسبة لهذه
الدول ، يقدر لها أن ترتفع من ٠,٦ مليون طن عام ١٩٨٥ الى مليون طن
عام ١٩٩٠ ، ثم ١,٥ مليون طن عام ٢٠٠٠ .

وضع صناعة الألياف التركيبية بالدول العربية :
قامت شركة chemsystems بدراسة عن استهلاك الألياف
التركيبية بالمنطقة العربية عام ١٩٧٤ ، وقدرت حجم الطلب عليها
عام ١٩٩٠ .

كما قامت شركة Anicfibre بدراسة عن استهلاك الألياف
بالمنطقة عام ١٩٧٩ ، وتقدير لحجم الطلب عليها عام ١٩٩٠ .

وقد أجرت المنظمة العربية للتنمية الصناعية دراسة عن استهلاك
الألياف بالمنطقة عام ١٩٨٥ ، وتطور هذا الاستهلاك حتى عام ٢٠٠٠ ،
كما قامت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بتقدير لحجم الطلب
على الألياف لعام ١٩٩٠ . ويوضح الجدول رقم (١٣) ملخصا لتتائج هذه
الدراسات بالنسبة للألياف التركيبية فقط .

جدول رقم (١٣)

تطور الطلب على الألياف التركيبية بالمنطقة العربية

بالطن

السنة النوعية	بولى استر	بولى اكريليك	بولى اميد	اجمالى
عام ١٩٧٤	٣١٢٥٠	١١٢٨٠	٢١,٧	٥٢٠٨٠
عام ١٩٧٦				٩٦٠٠٠
عام ١٩٨٥				٢٥٢٠٠٠
عام ١٩٩٠*				٢٥٠٠٠٠
	٢٩٢٠٠٠	٦٦,٩	٢٠,٦	٤٣٦٠٠٠
	٣٢٠٠٠٠	٥٩,٠٠	١٦,٩	٥٤٣٠٠٠
	٣٤٦٩٦٢	٧٧	١٤	٤٥٠٦٠٠
عام ٢٠٠٠				٦٦٥٨١٢

ومن هذا الجدول يمكن أن نستنتج الحقائق التالية :

مبنية على أساس معدل الزيادة في استهلاك الفرد العربي ، بالإضافة إلى معدل الزيادة السكانية ، أما التقديرات الخاصة بمصر ، خصوصا خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ، فقد أخذت في الحسبان ، التوسع في تصنيع ألياف البولي استر للخلط بالقطن المنتج محليا ، وتصديره على هيئة غزول وملابس جاهزة أو أقمشة عالية الجودة .

كما يلاحظ أيضا الاتجاه المتزايد لإستخدام ألياف البولي اكريليك في إنتاج الملابس والأقمشة الشتوية .

أما الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠ ، والتي ينتظر خلالها تأثر الطلب بالاحتياجات المحلية بنسبة أكبر ، فيمكن تقدير معدل نمو الطلب خلالها بنسبة لا تزيد عن ٤ ٪ سنويا ، وبافتراض ثبات نسب الاستخدام للنوعيات المختلفة من الألياف التركيبية ، ليصل إلى الأرقام التالية للطلب عام ٢٠١٠ :

ألياف بولي استر	١٤٢١٠٠
ألياف بولي اكريليك	٥٩٢٠٨
ألياف بولي أميد	٧١٠٥
إجمالي الألياف التركيبية	٢٠٨٤١٣

الاتجاهات الحديثة في مجال الألياف التركيبية :

كان إنتاج ألياف البولي استر يعتمد بصفة أساسية على الـدى ميثيل تريفتالات كمادة بتروكيماوية بسيطة ، إلا أن التطور التكنولوجي قد مكن من إنتاج حامض التريفتاليك بدرجة كفاءة عالية جدا وبسهولة ، مما أدى إلى الاتجاه مع بداية الثمانينات للاعتماد على الحامض كمنتج بسيط وبتكلفة أقل .

– يتوقع أن يصل التطور القائم في إنتاج الألياف التركيبية إلى إنتاج أقمشة تسمح بنفاذ الهواء والرطوبة ، وبالتالي زيادة الطلب على الألياف التركيبية .

جدول رقم (١٤)
تطور الطلب على الألياف التركيبية بمصر

بالطن

السنة النوعية	بولي استر		بولي اكريليك		بولي أميد		إجمالي
	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪	
عام ١٩٧٤	٥٥٠٠	٧٠	١٧٠٠	٢١.٦	٦٦٠	٨.٤	٧٨٦٠ (١)
عام ١٩٧٩	—	—	—	—	—	—	١٧٩٠٠ (٢)
عام ١٩٩٠	٣٢٠٠٠	٦٩.٦	١٢٠٠٠	٢٦.٠	٤٠٠٠	٤.٤	٤٦٠٠٠ (٤)
عام ١٩٩٠	٥٤٦٧٠	٧٧	٩٩٤٠	١٤	٦٣٩٠	٩.٠	٧١٠٠٠ (١٥)
عام ٢٠٠٠	—	—	—	—	—	—	٢٩٠٦٧ (٢٥)
عام ٢٠٠٠	—	—	—	—	—	—	٥٢٣٨٢ (٢٥)
عام ٢٠١٠	٩٦٠٠٠	٦٨.٢	٤٠٠٠٠	—	٤٨٠٠	٣.٤	١٤٠٨٠٠ (٤٥)

٥ تقدير
(١) شركة Chem Systems
(٢) شركة ANICFIBRE
(٣) المنظمة العربية للتنمية الصناعية .
(٤) تقديرات اللجنة الفرعية .

ويتبين من هذا الجدول أن الاستهلاك قد ارتفع بمعدل زيادة سنوى عال نسبيا خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٩ يتمشى مع المنطقة العربية ككل (١٧.٩ ٪) ، إلا أنه انخفض إلى ٩ ٪ فقط خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠ ، وعلى عكس التقديرات التي وضعتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية للفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ للمنطقة العربية ، ومن واقع حجم المشروعات المستهدف تنفيذها خلال هذه الفترة ، ينتظر أن يرتفع معدل نمو الإنتاج للألياف الصناعية إلى ١١.٨ ٪ سنويا خلال هذه الفترة .

وجدير بالذكر أن التقديرات المذكورة بالنسبة للمنطقة العربية ككل

صناعة مواد البلاستيك

تنقسم مواد البلاستيك تبعاً لتأثيرها بالحرارة إلى نوعين :

– مواد تتلين بالحرارة (Thermoplastic) : بحيث يمكن إعادة تشكيلها مع الحفاظ على خواصها الميكانيكية ، بشرط ألا تصل الحرارة إلى درجة التحلل .

ومن الأمثلة الأساسية لهذه المجموعة البولي أوليفينات مثل البولي إيثيلين والبولي بروبيلين .

– مواد تتصلد بالحرارة (Thermo - Setting) : ويؤدي تسخينها إلى تحولها لكثلة متماسكة لا يمكن إعادة صهرها وتشكيلها مرة أخرى .
ومن الأمثلة الهامة لهذه المجموعة : منتجات الفينول – فورمالدهيد ، واليوريا – فورمالدهيد .

أما من حيث خواص الاستخدام فهناك نوعيات مواد البلاستيك عامة الاستخدام (General Purpose) مثل البولي إيثينات ، ومواد البلاستيك الهندسية (Engineering Plastics) والتي تنقسم بدورها إلى نوعيات عامة الاستخدام ، ونوعيات أخرى ذات استخدامات خاصة .

على أن مواد البلاستيك الهندسية – بصفة عامة – يجب أن تحقق خواص استخدام معينة ، من بينها :
– خواص ميكانيكية متميزة ومتوازنة .
– مقاومة عالية نسبياً لتأثير الحرارة ، وتحمل مقبول لظروف التشغيل الشاقة .

– خصائص محددة تختلف من منتج لآخر طبقاً لظروف الاستعمال .

وإذا كانت الأهمية تمثل أكبر حجم للإنتاج والاستهلاك من المنتجات البتروكيمياوية ، فإن مواد البلاستيك والراتنجات تشغل المركز الثاني بعد الأهمية ، على المستوى العالمي .

تطور الاستهلاك والانتاج العالميين :

يوضح الجدول رقم (١٥) تطور الاستهلاك العالمي من مواد البلاستيك ، والذي يتبين منه الزيادة المطردة في حجم استهلاكها بصفة عامة ، وتزايد نسبة استهلاك البولي أوليفينات إلى إجمالي الاستهلاك بصفة خاصة .

جدول رقم (١٥)

تطور الاستهلاك العالمي من مواد البلاستيك

(١٠٠٠ طن)

سنة	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٥	نوعية الاستهلاك
جولة الاستهلاك العالمي	٧٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٤٥٠٠	٦٩٠٠	٣٣٠٠	
بولي إيثيلين منخفض الكثافة	١٢٠٠٠	٧٧٠٠	٥٤٥٠	٣٢٠٠	٨٠٠	٢٢٥	
بولي إيثيلين عالي الكثافة	٥٥٠٠	٣٦٠٠	١٨٥٠	٧٠٠	١٧٠	—	
بولي بروبيلين	٥٥٠٠	٢٢٠٠	١٢٠٠	٢٠٠	٢٠	—	
إجمالي البولي أوليفينات	٢٣٠٠٠	١٢٥٠٠	٨٦٠٠	٣٢٠٠	٩٩٠	٢٢٥	
نسبة البولي أوليفينات إلى إجمالي الاستهلاك %	٣٢	٢٠	٢٨,٧	٢٢	١٤	٧	

كما نلاحظ من الجدول رقم (١٦) التطور الكبير في قيمة الانتاج العالمي من مواد البلاستيك ودور الدول الصناعية المتقدمة في هذا الانتاج ، وأنه على الرغم من التطور الكبير في الانتاج بالنسبة للدول النامية ومجموعة دول التخطيط المركزي ، فإن هذه الدول قد تزايد استيرادها من مواد البلاستيك بنسبة كبيرة أيضاً ، مما يدل على توفر فرص للتوسع في الانتاج ، خاصة بالنسبة للدول النامية .

جدول رقم (١٦)

تطور قيمة الانتاج والصادرات والواردات لمواد البلاستيك بمناطق العالم المختلفة

(بليون دولار)

مجموعة الدول	الانتاج			الواردات			الصادرات		
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
العالم	٢١,١	٣١,١	٣٨,٤	٩,٩	١٦,١	١٨,٥	٩,٥	١٥,٦	١٦,٢
مجموعة الدول الصناعية	١٩,١	٢٧,٠	٣٢,٩	٧,٢	١٢,٠	١٧,٥	٩,٣	١٥,٠	١٥,٥
مجموعة الدول النامية	١,٠	٢,٠	٢,٧	٢,٠	٤,٩	١,٩	٠,٩	٠,٣	٠,٥
دول التخطيط المركزي	١,٠	٢,١	٢,٨	٠,٧	١,٩	١,١	١,٠٦	٠,٢	٠,٢

١٩٨٠ (فعل بالطن)	١٩٨٥ (تقديري بالطن)	
٢٠٠٠,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠	- بولى فينيل كلورايد
٢٠٠,٠٠٠	٢٩٠,٠٠٠	- بولى ايثيلين منخفض الكثافة
١٠٠,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠	- بولى ايثيلين عالى الكثافة
٢٩,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	- بولى بروبيلين
٥٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	- بولى ستيرين

جدول رقم (١٨)

تطور استهلاك مواد البلاستيك بالمنطقة العربية

(١٠٠٠ طن / سنة)

العام	بولى فينيل كلورايد	بولى ايثيلين حالى الكثافة	بولى ايثيلين منخفض الكثافة	بولى بروبيلين	بولى ستيرين
١٩٧٥	٢٣٠	٧٠	٢٢٠	٤٠	٨٠
١٩٨٠	٣٥٠	١٠٠	٣٧٠	٦٠	٩٥
١٩٨٥	٥٠٥	١١٠	٥٥٠	١٧٥	١٥٠
١٩٩٠	٦١٠	٢٠٧	٧٥٠	٢٢٠	١٨٠
١٩٩٥ (تقديري)	١٠٨٤	٣٣٠	١٢٧٤	٣٥٣	٤٨٢
٢٠٠٠	١٥١٦	٤٨٧	١٧٤١	٥٢١	٧١٦

المصدر : UNIDO/IS.427,19/12/1983

وقد ظلت المنطقة العربية لفترة طويلة تستورد البتروكيماويات الوسيطة أو النهائية وتمارس أنشطة الصناعات التكميلية فقط ، إلا أنها بدأت خلال النصف الثانى من السبعينات وفترة الثمانينات فى إنشاء وحدات لإنتاج البتروكيماويات الوسيطة بكميات كبيرة ، والعديد من البتروكيماويات النهائية ، وقد بلغت طاقات الانتاج القائمة بالمنطقة العربية عام ١٩٨٨ بالنسبة لصناعة مواد البلاستيك الأرقام التالية (بالطن) :

- بولى فينيل كلورايد ٤٦٠,٠٠٠

وقد قامت منظمة اليونيدو بدراسة لحجم الطلب على مواد البلاستيك الرئيسية وهى البولى ايثيلين ، والبولى بروبيلين ، والبولى ستيرين ، والبولى فينيل كلورايد ، وامكانات التوسع فى انتاجها بالدول الصناعية والدول النامية حتى عام ٢٠٠٠ . ويمثل الجدول رقم (١٧) ملخصا لنتائج هذه الدراسة ، والتي يتضح منها أن إمكانات الانتاج بالدول النامية ستظل قاصرة بصفة عامة عن توفير حجم الطلب على مواد البلاستيك ، بل إن الفجوة بين حجم الطلب وحجم الانتاج يقدر لها أن تتزايد خلال فترة من ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠٠٠ .

جدول رقم (١٧)

الطلب على مواد البلاستيك الرئيسية وتوقعات الانتاج حتى عام ٢٠٠٠ (مليون طن / سنة)

مجموعة الدول	عام ١٩٨٥		عام ١٩٩٠		عام ٢٠٠٠	
	الطلب	الانتاج	الطلب	الانتاج	الطلب	الانتاج
الدول الصناعية	٣٦	٣٩	٤٢	٤٦	٦٣	٦٨
الدول النامية	٩	٦	١٣	٩	٢٢	١٧
الدول العربية	(١.٥)	(٠.٣)	(٣)	(١.٣)	(٦)	(٢.٥)
اجمالى العالم	٤٥	٤٥	٥٥	٥٥	٨٥	٨٥

UNIDO/IS.572,24/10/1985

صناعة مواد البلاستيك بالمنطقة العربية :

تطور استهلاك مواد البلاستيك بالمنطقة العربية تطورا كبيرا خلال النصف الثانى من السبعينات وفترة الثمانينات . ويوضح الجدول رقم (١٨) تطور الاستهلاك الفعلى خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٥ وتقديرات تطور الاستهلاك حتى عام ٢٠٠٠ ، الا أن هذه الأرقام تتضارب كثيرا مع نتائج المسح الميدانى - للصناعات البلاستيكية فى الأقطار العربية - الذى أجرته المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، وتم عرضها على مؤتمر الطاقة العربى الثانى بالنوحة عام ١٩٨٢ ، ونوجزها فيما يلى :

البتروكيماويات عام ١٩٧٤ ، واستكملت بدراسة أخرى أجرتها شركة
البتروكيماويات المصرية - على أن بيانات الاستهلاك الفعلي لعام
١٩٩٠ هي :

- بولى ايثيلين منخفض الكثافة ٨٠,٠٠٠ طن
- بولى ايثيلين مرتفع الكثافة ٥٠,٠٠٠ طن
- بولى بروبيلين ٥٠,٠٠٠ طن
- بولى فينيل كلورايد ١٠٠,٠٠٠ طن

وباعتبار عام ١٩٩٠ هو عام الأساس ، وباستخدام معدلات نمو
الناتج القومى المتفق عليها بالنسبة للمنطقة العربية فى دراسات المعهد
الدولى لتحليل المنظومات التطبيقية ، يمكن أن نصل إلى صورة
الاستهلاك حتى عام ٢٠١٠ كما يلي :

عام ٢٠١٠	عام ٢٠٠٠	عام ١٩٩٠	
١٨٣.٠٠	١٣.٠٠٠	٨٠,٠٠٠	- بولى ايثيلين منخفض الكثافة
١١٤.٠٠	٨١.٠٠٠	٥٠,٠٠٠	- بولى ايثيلين مرتفع الكثافة
١١٤.٠٠	٨١.٠٠٠	٥٠,٠٠٠	- بولى بروبيلين
٢٣.٠٠٠	١٦٣.٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	- بولى فينيل كلورايد

جدول رقم (١٩)
تقديرات تطور استهلاك مواد البلاستيك
بجمهورية مصر العربية *

(طن)

التوقع	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٩٠
بولى ايثيلين منخفض الكثافة	٢٤.٠٠	٣.٠٠٠	٤.٠٠٠	٧٥.٠٠٠	١١.٠٠٠
بولى ايثيلين عالى الكثافة	—	—	—	٦٧.٠٠٠	١٣.٠٠٠
بولى بروبيلين	١٤.٠٠	٢.٠٠٠	٢٥.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٩١.٠٠٠
بولى فينيل كلورايد	٤.٠٠٠	٤٨.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠

* دراسة تسويقية لمشروع البتروكيماويات وشركة البتروكيماويات المصرية .

- بولى ايثيلين منخفض الكثافة ٨٤٣,٠٠٠
- بولى ايثيلين عالى الكثافة ١٢١,٠٠٠
- بولى ستيرين ١٠٠,٠٠٠

وقد أجرت أكثر من دولة عربية دراسات لإنتاج البولى بروبيلين ، إلا
أنه لم يبدأ أى إنتاج له بأى من الدول العربية حتى الآن .
كما يلاحظ أن المنطقة العربية تستورد كميات كبيرة من الراتنج
للاستعمال فى البويات ، وأهمها بولى خلات الفينيل التى قدر حجم
الطلب عليها بحوالى ٣٠.٠٠٠ طن ، ٤٦.٠٠٠ طن ، ٨٨.٠٠٠ طن
عام ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ على التوالى .

وتجدر الإشارة الى أن المنطقة العربية تستهلك كميات كبيرة من
الزجاج البلاستيكية أو مكوناتها المستوردة بالكامل من الخارج ، ولم تتم
حتى الآن دراسات تفصيلية لحجم الطلب المستقبلى وإمكانات الإنتاج
المحلى لها بأى من دول المنطقة .

صناعة مواد البلاستيك بمصر :

بدأت صناعة مواد البلاستيك بمصر كصناعة تكميلية تعتمد على
مواد بتروكيماوية نهائية مستوردة مثل البولى ايثيلين والبولى فينيل
كلورايد ، ويتم تشكيلها للاستخدامات المختلفة بعد خلطها مع إضافات
مناسبة ، حسب طبيعة المنتج البتروكيماوى ونوعية الاستخدام ، ثم
تطورت إلى استيراد مواد بتروكيماوية بسيطة ، وإنتاج البتروكيماويات
النهائية محليا ، وذلك فى حالات محدودة مثل : إنتاج راتنجات
الفينول فورمالدهيد ، واليوريا فورمالدهيد ، والميلامين ، وحديثا تم
إنتاج البولى فينيل كلورايد بطاقة سنوية ٨٠ ألف طن ، بالاعتماد
على ايثيلين مستورد ، وتجرى الدراسات والتخطيط لإنتاج
الايثيلين ونوعيات البولى ايثيلين المختلفة ، وكذلك البروبيلين
والبولى بروبيلين محليا .

تطور الاستهلاك المحلى من مواد البلاستيك :

يوضح الجدول رقم (١٩) تقديرات الاستهلاك لمواد البلاستيك
المختلفة من واقع دراسة تسويقية أجراها مشروع

- بلغت مبيعات المواد اللاصقة والمالئة على المستوى العالمى ٨ - ١١ بليون دولار عام ١٩٨٨ ، ولها استخداماتها فى مختلف الأنشطة الاقتصادية (الانشاء ، النقل ، التعبئة ، الطيران والفضاء ، الالكترونيات) ، وتعتمد فى إنتاجها بصفة أساسية على الايثيلين كمادة أولية . ورغم التطور الكبير الذى حدث فى تكنولوجيات انتاجها ومستويات أدائها من جانب الدول الصناعية ، فإنها لم تلق العناية المطلوبة من أى من الدول العربية .

مواد البلاستيك الهندسية

تختلف مواد البلاستيك الهندسية عن مواد البلاستيك التقليدية من حيث مقاومتها العالية نسبيا لتأثير الحرارة ، فبينما لا تتحمل مواد البلاستيك التقليدية ظروف الاستخدام فى درجات حرارة أعلى من ٩٠ درجة مئوية ، يمكن استخدام نظيراتها الهندسية فى درجات حرارة لا تقل عن ١٥٠ درجة مئوية بصفة مستمرة ، والبعض منها يمكن أن يتحمل درجات حرارة تصل إلى ٣٠٠ درجة مئوية لمدة محدودة ، كما تتميز مواد البلاستيك الهندسية بخواص ميكانيكية عالية ومتوازنة ، مما يجعلها تحل محل الصلب والالومنيوم فى العديد من الاستخدامات ، وبصفات خاصة أخرى متميزة تختلف من منتج لآخر حسب طبيعة التركيب الكيماوى ، مما يوسع من مجالات استخداماتها .

وتمثل مواد البلاستيك التقليدية حوالى ٩٥ ٪ من إجمالى السوق العالمية لمواد البلاستيك ، وأسعارها فى المتوسط لا تزيد عن دولارين للكيلوجرام . بينما تمثل مواد البلاستيك الهندسية ٥ ٪ فقط من إجمالى السوق (حجم إنتاج حوالى ٢٠ ٥ مليون طن عام ١٩٩٠) يصل متوسط أسعارها بين ٢ - ٥ دولار للكيلوجرام ، وكان توزيع الطلب عليها

جغرافيا عام ١٩٩٠ كالآتى :

الولايات المتحدة الأمريكية	٢٤ ٪
دول أوروبا الغربية	٢٤ ٪
اليابان	١٨ ٪

الاتجاهات العالمية الحديثة :

- بلغ استهلاك مواد البلاستيك الهندسية التى تلى بالحرارة عام ١٩٨٥ بئول أوروبا الغربية حوالى ١٠١ مليون طن (٦ ٪ من اجمالى استهلاك مواد البلاستيك) ، وعلى المستوى العالمى بلغ الاستهلاك عام ١٩٨٨ أكثر من ٢ مليون طن ، ويرجع السبب فى التوسع فى إنتاجها بالنول الصناعية الى خواص الاستخدام المتميزة لها ، وفرق السعر الكبير بينها وبين مواد البلاستيك التقليدية .

- ارتفع استهلاك مواد البلاستيك فى صناعة السيارات من ٧٥ كجم عام ١٩٧٧ الى ١٣٠ - ١٦٠ كجم عام ١٩٨٥ ، ويقدّر له أن يرتفع بمعدلات أعلى نظرا للتطور الكبير والمستمر فى مواد البلاستيك الهندسية .

- يتزايد استهلاك البروبيلين فى إنتاج المواد المطاطية التى تلى بالحرارة ، والتى تحل محل المطاط الصناعى بمعدل ٧-١٠ ٪ سنويا فى استخداماته لصناعة السيارات (إنتاج الاطارات) .

- هناك اتجاه متزايد لإنتاج مواد بلاستيك سهلة التحلل ، وقد بلغ استهلاكها عام ١٩٨٨ حوالى ١ ٪ من اجمالى استهلاك مواد البلاستيك على المستوى العالمى .

- تهتم غالبية دول العالم ، وعلى وجه الخصوص الدول الصناعية ، بتطوير تكنولوجيات إعادة تدوير مواد البلاستيك ، وتقدر إحدى الدراسات أنشطة إعادة التدوير بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٨ على الوجه التالى :

نوعية مواد البلاستيك	عام ١٩٨٨		عام ١٩٨٩	
	حجم استهلاك (مليون رطل)	نسبة إعادة التدوير ٪	حجم استهلاك (مليون رطل)	نسبة إعادة التدوير ٪
البولى أوليفينات	٤٣.٣	٣.٠	٦٦.٤	٨.٨
البولى فينيل كلورايد	١٧.٨	١.٦	٢٦.٦	٤.٠
البولى إيثيلين تريفينالات	٢.٠	٦.٧	٤.٧	١٦.٧
البولى ستيرينات	١٢.١	٢.٧	١٦.٣	٧.٨

دول العالم الاخرى ١٤ ٪

هذا ويجرى تقسيم مواد البلاستيك الهندسية مرة أخرى إلى مواد تقليدية ، واخرى ذات أداء متميز (High - Performance) بلغ استهلاكها عام ١٩٩٠ حوالي ٤٠ ألف طن فقط ، بأسعار تبدأ من ٥٠ دولار للكيلو جرام .

وتتقاسم مواد البلاستيك التي تتلبد بالحرارة ، والاخرى التي تتصلد بالحرارة - سوق إنتاج مواد البلاستيك الهندسية مناصفة على وجه التقريب .

وتدخل الألياف الكربونية أو الزجاجية أو الاراميد أو البورون مع مواد البلاستيك في إنتاج مواد البلاستيك الهندسية ذات الأداء المتميز ، والتي بلغت قيمة استهلاكها عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٤ بليون دولار ، ويتوقع أن يرتفع إلى أكثر من ٨ بليون دولار عام ٢٠٠٠ ، ويمثل استخدامها في مجال الطيران والفضاء الخارجى حوالي ٥٩ ٪ ، والاستخدامات الصناعية ٢٦ ٪ ، والاستخدامات الأخرى حوالي ١٥ ٪ - من جملة الاستخدامات في الوقت الحاضر .

وتجدر الإشارة الى أن الدول الصناعية قد حدثت من نشاطها في إنتاج مواد البلاستيك التقليدية ، وتركت أمر التوسع فيه للدول النامية ، بينما تركزت جهودها واستثماراتها في تطوير وإنتاج نوعيات جديدة من مواد البلاستيك الهندسية ، وإيجاد استخدامات جديدة لها .

صناعة المنظفات

كان الصابون هو المنظف الأساسى والمثالى في مختلف دول العالم ، ثم بدأت صناعة المنظفات مع بداية الحرب العالمية الثانية ، بهدف توفير الشحومات والدهون التي تدخل في صناعة الصابون للاستهلاك الأدمى .

ومع التطور المستمر في إنتاج المنظفات ، اتضح أنها تتميز عن الصابون من عدة أوجه ، أهمها :

- قوة تنظيف أعلى دون تآثر بالأس الايدروجينى للماء .

- عدم تأثرها بعسر الماء ، حيث لا تتسبب أملاح الكالسيوم أو الماغنسيوم .

- تفضل الصابون في غسيل الأقمشة الصوفية والحريرية نظرا لتعادلها .

- سهولة ذوبانها في الماء في مدى واسع من درجات الحرارة .

نوعيات المنظفات الصناعية ومكوناتها :

يتكون أى منظف صناعى من مادة فعالة هي الأساس في عملية التنظيف ، تضاف اليها مواد أخرى مألقة أو مساعدة .

وتنقسم المواد الفعالة ، من حيث أسلوب تأينها في الماء ، إلى أربع مجموعات هي :

- منظفات أنيونيه Anionic : وهي التي يتحول الشق الفعال فيها عند الذوبان في الماء إلى أيون موجب ، وأنسب استخدام لها في وسط قاعى .

- منظفات كاتيونيه Cationic : وهي التي يتحول الشق الفعال فيها عند الذوبان في الماء إلى أيون موجب ، وأنسب استخدام لها في وسط حمضى .

- منظفات أمفوتيري : ويتوقف سلوكها عند الذوبان في الماء على عدة عوامل ، منها : الأس الايدروجينى ، ونوعية المذيب ، وهي مناسبة للاستخدام تحت ظروف مختلفة .

- منظفات غير أيونية Non - Ionic : وهي لا تتحلل في الماء .

أما بالنسبة للمواد المألقة والمساعدة فتشمل :

- كربونات الصوديوم - كبريتات الصوديوم

- سليكات الصوديوم - الزيوليت

- فوسفات الصوديوم - بربورات الصوديوم .

- كلورات الصوديوم .

اخرى ، وكان لديها فائض فى الميزان التجارى بالنسبة للمواد ذات النشاط السطحى خلال هذه الفترة .

أما بالنسبة لمجموعات دول التخطيط المركزى - فعلى الرغم من تضاعف قيمة إنتاجها خلال فترة الدراسة ، فقد تزايد العجز فى ميزانها التجارى فى الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ ، ثم بدأ فى الانحسار عام ١٩٨٥ .

وبالنسبة للمنطقة العربية ، تزايد حجم الانتاج لمجموعة الدول العربية الآسيوية ، الا أن العجز فى الميزان التجارى ظل فى تزايد مستمر وبمعدل كبير أيضا ، خاصة بالنسبة لمجموعة دول شمال افريقيا العربية .

جدول رقم (٢٠)

تطور الانتاج العالمى من الصابون والمواد ذات النشاط السطحى

(مليون طن)

السلعة	سنة ١٩٦٠		سنة ١٩٧٠		سنة ١٩٩٠	
	وزن	%	وزن	%	وزن	%
صابون	٦,٩	٦٧	٦,١	٤٢	٣,٦٧	١٨,٤
مواد ذات نشاط سطحى	٣,٦	٣٣	٨,٤	٥٨	١٦,٣٣	٨١,٦

إنتاج المنظفات فى مصر :

تطور إنتاج المنظفات الجافة (المساحيق) بمصر من ٦٠٨٩ طنا عام ١٩٦٨ إلى حوالى ١٢٥٠٠٠ طن عام ١٩٩٠ ، موزعا بين شركات القطاع العام والخاص على النحو التالى :

- شركات قطاع عام ٨٠.٠٠٠ طن

- شركات قطاع خاص ٤٥.٠٠٠ طن

بينما تصل القدرات الانتاجية المتاحة ، والتى تحت التنفيذ فى الوقت الحاضر ، إلى أكثر من ٢٨٥.٠٠٠ طن ، موزعة كما يلى :

وهذه المواد لا تدخل جميعها فى انتاج منظف واحد ، وإنما يحل بعضها محل البعض ، فمثلا تم احلال فوسفات الصوديوم بالمنظفات المصنعة باليابان بسليكات الصوديوم والزيوليت ، كما ان هناك اتجاها حديثا للتوسع فى استخدام بربورات الصوديوم بدلا من كلورات الصوديوم .

وبالنسبة للمنظفات السائلة هناك اتجاه للتوسع فى استخدام سترات الصوديوم ، حيث تقوم بوظيفة الفوسفات أو الزيوليت ، وتتميز بسرعة الذوبان ، وسهولة التحلل .

وقد دخلت البلمرات سوق انتاج المنظفات كمواد مساعدة وخاصة البولى اكريلات ، حيث ترفع من فعالية المنظفات فى ازالة الاوساخ ، ويصفى خاصة من الألياف التركيبية . كما تمنع إعادة ترسبها على الأقمشة .

المواد الأولية التى تدخل فى إنتاج المنظفات :

يدخل الايثيلين ، والبروبيلين ، والأوليفينات مستقيمة السلسلة ، والبنزول ، والأمونيا ، كمواد بتروكيماوية أولية فى انتاج المواد الفعالة بالمنظفات بنوعياتها المختلفة .

كما تدخل الزيوت الطبيعية ، والفوسفات ، والكور ، والهوكسيدات ، والسليكات ، وكربونات وكبريتات الصوديوم ، والزيوليت وغيرها ، كمواد مساعدة أو مألثة .

تطور الانتاج العالمى والعربى من المواد ذات

النشاط السطحى :

يوضح الجدول رقم (٢٠) تطور الانتاج العالمى من الصابون والمواد ذات النشاط السطحى ، والذي يبرز منه الاتجاه السريع والمستمر فى إحلال المواد ذات النشاط السطحى محل الصابون .

كما يتبين من الجدول رقم (٢١) انه خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٥ كانت الدول الصناعية تنتج غالبية احتياجاتها من المواد ذات النشاط السطحى ، وتصدر فائضا من نوعيات معينة مقابل استيراد نوعيات

جدول رقم (٢١)
تطور حركة الانتاج والصادرات والواردات للمواد ذات النشاط السطحي
(مليون دولار بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٥)

مجموعة الدول	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥		
	انتاج	تصدير	استيراد	انتاج	تصدير	استيراد	انتاج	تصدير	استيراد
- الدول الصناعية	٤٩٣٣	٨٨٤	٦٤٦	٧٣٦٩	١٥٠٤	١٠١٠	٨٧٨٧	١٣٧٥	١٠٧٩
- الدول النامية	١٠٣٢	٥٢	٢٣٥	١٨٠٥	٩٠	٤١٣	٢٠٥٩	١١٠	٥٢٤
- دول مجموعة التخطيط المركزي	٩٨٣	٦	٧٨	١٤٣٧	٦١	١٨٣	١٩٦٠	٧١	١٤٨
اجمالي العام	٦٩٤٨			١٠٦١١			١٣٧٩٦		
- المنطقة العربية									
- دول شمال افريقيا	٥٨.٩	٠.٦	٣٠.٨	٩٣.٧	-	٤٤.٧	٦٢.١	-	١٣١.١
- دول غرب اسيا	١٢٨.٩	٢٧.٦	٣٣.٣	٢٠١.٦	٢٣.٦	١٠٦.٧	٣١٦.٥	٤٨.٨	٩٢.٠
- اجمالي المنطقة العربية	١٨٧.٨			٢٩٥.٣			٣٧٨.٦		

المادة الفعالة بها تتراوح بين ٨ - ١٢ ٪ أى حوالى ١٠ ٪ فى المتوسط .

ولما كان إنتاج المنظفات منخفضة الرغبة يمثل حالياً ١٢ ٪ من إجمالى الانتاج ، ويقدر له أن يرتفع تدريجياً الى ٣٠ ٪ عام ٢٠١٠ نتيجة لتحسن مستوى المعيشة ، فإنه يمكن حساب كميات المادة الفعالة اللازمة ، وبالتالي كميات الكيل البنزين المطلوب لتحقيق هذا الانتاج على النحو التالى :

السنة	الاحتياجات من المادة الفعالة (طن)	الاحتياجات من الكيل البنزين (طن)
١٩٩٠	٢٢٧٥٠	١٦٠٠٠
١٩٩٥	٢٩٥٠٠	٢٠٠٠٠
٢٠٠٠	٣٧٠٠٠	٢٦٠٠٠
٢٠٠٥	٤٢٠٠٠	٣٠٠٠٠
٢٠١٠	٤٦٠٠٠	٣٣٠٠٠

وذلك بفرض استخدام الكيل بنزين سلفونات أساساً كمادة فعالة ، واستمرار استخدام صابون الفسيل بنفس المعدلات الحالية . أما فى حالة إلغاء استخدام صابون الفسيل ، فإنه يلزم التوسع فى إنتاج الكيل بنزين ، أو البدء فى إنتاج نوعيات أخرى من المواد الفعالة حول عام ٢٠٠٠ لمجابهة الاحتياجات .

الاتجاهات العالمية الحديثة فى مجال المنظفات :

- تمثل الأنزيمات التى تعمل على تحليل البروتينات حوالى ٩٠ ٪ من حجم السوق العالمى للأنزيمات المستعملة فى انتاج المنظفات فى الوقت الحاضر ، تم إنتاج أنزيم جديد يحلل الزيوت والدهون ، وقد دخل هذا الأنزيم فى خلطات المنظفات باليابان ثم الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية أوائل عام ١٩٩٠ ، ويتوقع أن يكون لبحوث الهندسة الوراثية دور أكبر فى إنتاج أنزيمات ذات فعالية أكثر .

- بينما قررت كندا إحلال مادة NTA Nitrilotriacetic acid

ات قطاع عام ١٣٥.٠٠٠ طن قوائم

٣٠.٠٠٠ طن تحت التنفيذ

ات قطاع خاص ١٠٠.٠٠٠ طن قوائم

٢٠.٠٠٠ طن تحت التنفيذ

اجمالى ٢٨٥.٠٠٠ طن

الذى يتضح منه تولد طاقات إنتاجية إضافية عاطلة .

تياجات من المنظفات الصناعية :

استهلاك مساحيق المنظفات الصناعية ، ٤٨٠٠٠ فى سنة ثم تصاعد الى ١٢٥٠٠٠ سنة ١٩٩٠ . ويوضح الجدول رقم طورات الاستهلاك وتقديراته حتى عام ٢٠١٠ .

جدول رقم (٢٢)

استهلاك مساحيق المنظفات الصناعية وتطوره بمصر

(بالطن)

١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	تقسيمى		
١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
٤٨٠٠٠	٤٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٢٧٥٠٠٠

در الإشارة إلى أن التوقعات الواردة بالجدول رقم (٢٢) ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٠ - تأخذ فى الاعتبار استمرار إنتاج الفسيل بنفس المعدلات الحالية . على أنه فى حالة توقف ، كما هو الاتجاه فى دول أخرى كثيرة ، فإن حجم ك من مساحيق المنظفات يقدر له أن يصل إلى ٤٠٠.٠٠٠ ٢٠١٠ .

تياجات التقديرية لمادة الكيل البنزين :

رمادة الكيل البنزين التى تنتج بشركة العامرية للتكرير ، سنوية ٤٠.٠٠٠ طن ، المادة البتروكيماوية الوسيطة

بة فى إنتاج المادة الفعالة بالمنظفات فى مصر .

سوى المنظفات ذات الرغبة العالية على حوالى ٢٠ ٪ من سادة فعالة ، أما المنظفات منخفضة الرغبة فإن نسبة

(الزيوت النباتية) تمثل مصادر متجددة ، وأن الكيل البنزين - طبقا لتقديرات شركة هنكل - يحتاج إنتاجه إلى ضعف كمية الطاقة اللازمة لإنتاج الكحولات الدهنية كمادة أولية منافسة في إنتاج المنظفات . ويتم إنتاج الكحولات الدهنية مستقيمة السلسلة عن طريق تحليل الزيوت النباتية (جوز الهند والنخيل) إلى أحماض دهنية وجلسرين ، ثم مدرجة الأحماض الدهنية إلى كحولات .

- هناك اتجاه جديد في عدد من الدول الصناعية المتقدمة لإنتاج واستخدام مساحيق مركزة من المنظفات Compacts, or Superconcentrates حيث تمثل تكلفة أقل في عمليات التعبئة والنقل والتوزيع ، واستخدام كميات أقل بالنسبة للمستهلك ، وفي هذه الحالة يتم الاستغناء عن نسبة كبيرة من المواد المائلة ، على أن هذا الاتجاه يستلزم اجراء تعديلات في تكنولوجيا الإنتاج .

- هناك اتجاه لإحلال المنظفات السائلة بدلا من المساحيق في الغسالات الأتوماتيكية .

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لم يدخل في الاعتبار احتياجات الإنتاج والاستهلاك للمنظفات السائلة في مصر ، حيث إن حجم الاستهلاك والإنتاج محدود جدا بالقياس إلى مساحيق المنظفات .

- يعتمد تصنيع المنظفات في مصر على الكيل البنزين فقط لإنتاج المادة الفعالة ، والتي تقع ضمن مجموعة المنظفات الأنيونية عالية الرغبة ، بينما يتم استيراد النوعيات الأخرى من المنظفات طبقا لظروف الاستخدام ، وقد يكون من المناسب دراسة إمكان تصنيع المنظفات غير الأيونية ، أو نوعيات أخرى من المنظفات الأنيونية منخفضة الرغبة محليا لتغطية الاستهلاك المحلي ، وكذلك استهلاك المنطقة العربية منها ، حيث إنها لا تنتج بأى من دول المنطقة .

التخطيط المقترح لصناعة البتروكيماويات

بمصر حتى عام ٢٠١٠

إن برميل البترول الخام الذى يصل سعره إلى ١٨ دولارا ، ترتفع قيمته إلى ٢١ دولارا بتحويله إلى جازولين ، ثم ٥٤ دولارا بتحويله إلى

محل فوسفات الصوديوم في المنظفات ، وتحرم الولايات المتحدة استخدامها نظرا لآثارها السرطانية المحتملة ، وفي غالبية دول أوروبا الغربية حرم استخدام فوسفات الصوديوم في المنظفات بالتشريع ، بينما حلت الزيوليت محل الفوسفات في اليابان بفعل قوى السوق ، بدون أى تدخل من الدولة .

- ويمثل الجدول رقم (٢٢) التطور في استخدام المواد المائلة في الولايات المتحدة حتى عام ٢٠٠٠ ، والذي يتضح منه الاستمرار في استخدام فوسفات الصوديوم رغم التراجع البطيء في نسب استخدامها ، بينما يتزايد استخدام الزيوليت ، وهناك آراء علمية وفنية تشير إلى أن التأثيرات الضارة لاستخدام فوسفات الصوديوم في المنظفات تختلف من دولة لأخرى تبعا لنسب استخدام المنظفات ، وظروف معالجة مياه الصرف وأساليب التصرف فيها .

جدول رقم (٢٢)

تطور استخدام المواد المائلة والمساعدة بولايات المتحدة

(بليون رطل في السنة)

المادة	السنة		
	عام ١٩٨٩	عام ١٩٩٤	عام ٢٠٠٠
كربونات صوديوم	١١٥٣	١٢٧٠	١٣٧٠
فوسفات صوديوم	٨٧٨	٨٢٥	٨٠٥
سيليكات صوديوم	٢٥٠	٢٥٥	٢٦٠
زيوليت	٢٠٣	٣١٠	٤١٠
كلورات صوديوم	٧١	٨٠	٩٠
أخرى	٢٩٨	٣٣٥	٣٦٥

- تمثل مجموعة المنظفات الأنيونية الحجم الأكبر من الإنتاج والاستهلاك على المستوى العالمى ، تليها مجموعة المنظفات غير الأنيونية ، وأخيرا مجموعة المنظفات الكاتيونية والنوعيات الأخرى . على أنه قد تختلف نسب الإنتاج والاستخدام من دولة لأخرى ، ولكن في ظل نفس الترتيب المذكور .

- هناك اتجاه لإحلال الكحولات الدهنية مستقيمة السلسلة المنتجة من مصادر طبيعية محل الكحولات المخلقة من البترول في إنتاج المنظفات نظرا لتحللها بسهولة أكثر ، بالإضافة إلى كون خاماتها

بتروكيماويات أساسية مثل الايثيلين والبروبيلين ، ثم ١٥٠ دولارا بانتاج البتروكيماويات النهائية ، ثم تصل قيمته إلى ٢٧٠٠ دولار بعد مرحلة الصناعات التكميلية ، ولذلك تتضح أهمية التصنيع البتروكيماوي بالنسبة لكل الدول ، سواء كانت منتجة للبتترول أو مستوردة له .

ومن خلال اهتمام مصر بقيام صناعة بتروكيماوية ، أدرج مشروع لتصنيع البنزين بالخطوة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بتكلفه إجمالية قدرها ٢٦,٢ مليون جنيه ، لإنتاج البتروكيماويات من فائض البنزين بمعامل التكرير . ولكن المشروع تعثر لأسباب مختلفة خلال مراحل الخطط الخمسية التالية ، إلى أن تم إنشاء شركة البتروكيماويات المصرية عام ١٩٨١ ونفذت المرحلة الأولى من مراحل مشروع قيام صناعة بتروكيماوية بإنشاء وحدة لإنتاج البولى فينيل كلورايد بطاقة ٨٠ ألف طن سنويا ، يمكن رفعها إلى ١٢٠ ألف طن فى مرحلة تالية اعتمادا على ايثيلين مستورد ، على أن يتم فى المرحلة الثانية إنشاء وحدة لإنتاج الايثيلين اللازم لتغذية وحدة البولى فينيل كلوريد وإنتاج البولى ايثيلين بنوعيه ، وكذلك إنتاج البولى بروبيلين وبقية البتروكيماويات الممكن إنتاجها على أساس اقتصادى لسد حاجات الاستهلاك المحلى .

تقدير حجم الطلب على البتروكيماويات النهائية والوسيلة الأساسية :

يمكن حصر حجم الطلب على البتروكيماويات النهائية والوسيلة الأساسية اللازمة لإنتاجها حتى عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠ على الوجه التالى :

مواد البلاستيك :

١ - منتجات نهائية (ألف طن)

عام ٢٠٠٠	عام ٢٠١٠
١٣٠	١٨٣
٨١	١١٤
٨١	١١٤
١٦٣	٢٣٠

ب - بتروكيماويات وسيطة (ألف طن)

عام ٢٠٠٠	عام ٢٠١٠
٢١٥	٣٠٣
٩١	١٢٨
١٦٨	٢٣٧

ج - بتروكيماويات أساسية (ألف طن)

عام ٢٠٠٠	عام ٢٠١٠
٢١٥	٣٠٣
٩١	١٢٨
٨١	١١٤
١٠٢	١٤٥

الآليات التركيبية :

١ - منتجات نهائية

عام ٢٠٠٠	عام ٢٠١٠
٩٦	١٤٢
٤٠	٥٩

ب - بتروكيماويات وسيطة (ألف طن)

عام ٢٠٠٠	عام ٢٠١٠
٨٢	١٢٢
٣٤	٥١
٣٦	٥٣

جـ - بتروكيماويات أساسية (ألف طن)

	عام ٢٠١٠	عام ٢٠٠٠
(١) بارازيلين	٨٥	٥٨
- إيثيلين	٤٠	٢٧
(٢) أمونيا	٢٣	١٥
- بروبيلين	٦٤	٤٣

هذا وقد أخذ في الاعتبار ما يلي :

- تم تقدير الاحتياجات من الكلور والإيثيلين لإنتاج البولي فينيل كلوريد باستخدام طريقة الأكسدة والكلورة .

- استهلاك ألياف البولي أميد حتى عام ٢٠١٠ أقل كثيرا من الحدية الاقتصادية .

- الأرقام الخاصة بتقديرات الاستهلاك من نوعيات المطاط الصناعي المختلفة حتى عام ٢٠١٠ لا تبرر إنشاء وحدات على أساس اقتصادي للإنتاج المحلي لأي منها .

- بالنسبة للمنظفات الصناعية ، يفى الإنتاج الحالي من الكيل البنزين مستقيم السلسلة بالاحتياجات حتى عام ٢٠١٠ وذلك في حالة الاستمرار في إنتاج واستهلاك صابون الفسيل بالمعدلات الحالية .

أما في حالة إلغاء استخدام صابون الفسيل فإنه يقترح الاتجاه لإنتاج نوعيات أخرى من المنظفات مثل سلفونات الألفا أوليفينات أو سلفات الكحولات المستقيمة . ويمثل شمع البرافين المتوفر محليا المادة الخام لإنتاجها ، أو إنتاج نوعية من المنظفات غير الأيونية التي تعتمد أساسا على الإيثيلين كمادة أولية في إنتاجها .

وبالتالي يمكن تجميع الاحتياجات من البتروكيماويات الأولية اللازمة لسد حاجة الاستهلاك (بالآلاف طن) عام ٢٠٠٠ ، وعام ٢٠١٠ ، وذلك على النحو الآتي :

المادة البتروكيماوية الأساسية :

	الاحتياج عام ٢٠٠٠	الاحتياج عام ٢٠١٠
- إيثيلين	٢٢٣	٤٥٧
- بروبيلين	١٣٤	١٩٢
- بارازيلين	٥٨	٨٥
- أمونيا	١٥	٢٣

كما يتضح الاحتياج لمضاعفة الطاقة التصميمية لإنتاج الكلور ، لإمكان سد الاحتياجات من البولي فينيل كلوريد عام ٢٠١٠ . أما بالنسبة للأمونيا اللازمة لإنتاج ألياف البولي أكريليك ، فيمكن توفيرها بسهولة من مصانع الأسمدة الأزوتية القائمة .

المواد الأولية اللازمة لإنتاج البتروكيماويات الأساسية :

- تعتبر وحدات التكسير البخاري في الوقت الحاضر المصدر الرئيسي لإنتاج الأوليفينات ، وطبقا لنسب الاحتياج من الأوليفينات والبيوتادين يتم الاعتماد على الغازات الطبيعية أو الغازات المصاحبة للبنزول ، أو الاعتماد على النافثا أو السولار كمادة تغذية ، كما تمثل الأسعار لمواد التغذية المختلفة عنصرا حاكما في اختيار أي منها ، وقد أجرى العديد من الدراسات والبحوث على استخدام المازوت أو الخام البترولي بأكمله كمادة تغذية .

ومن واقع حجم الاحتياجات عامي ٢٠٠٠ ، ٢٠١٠ من الأوليفينات وظروف العرض والطلب على المنتجات البترولية بمصر ، يقترح إنشاء وحدة تكسير بخاري تعتمد على النافثا أو الغازات البنزولية كمادة تغذية بطاقة تصميمية ٤٥٠ ألف طن إيثيلين ، تحقق الآتي :

- توفير الاحتياجات من الإيثيلين والبروبيلين حتى عام ٢٠١٠ .
- توفر إمكان فصل البيوتادين واستخدامه في إنتاج مطاط صناعي أو مواد بلاستيك ، أو تصديره .
- إمكان تثبيت الجازولين الناتج عن عملية التكسير وإضافته لحوض

الجازولين لتحسين الرقم الأوكتيني ، كما يمكن النظر في استغلال المكونات الأوليفينية به في إنتاج مواد بتروكيماوية جديدة .

- يمكن استغلال الغازات الخفيفة الناتجة عن عملية التكسير المحتوية أساسا على الميثان في إنتاج الأمونيا .

- يمثل زيت الوقود الناتج عن عملية التكسير مادة أولية مثالية لإنتاج أسود الكربون .

أما بالنسبة لتوفير الاحتياجات من البارازيلين ، فإنه يمكن سد جزء منها عن طريق استخلاص العطريات من جازولين التكسير ، إلا أنه نظرا لأن نسبة البنزول سوف تكون هي الغالبة في هذه القطعة ، فإنه يفضل الإبقاء على هذه العطريات بجازولين التكسير ، وإضافته بعد تثبيته لحوض الجازولين لرفع الرقم الأوكتيني له ، والاعتماد على وحدة اصلاح بالعامل المساعد Catalytic reforming للنافثا أو أكثر من وحدة بطاقة تصميمية تغطي الاستهلاك من البارازيلين حتى عام ٢٠١٠ ، على أن توضع سياسة تصديرية سليمة للأقمشة والملابس الجاهزة المصنعة من خليط القطن والبولى استير .

ولما كانت طاقات وحدات التهذيب تعتمد على : طبيعة النافثا كمادة للتغذية ، وظروف تشغيل الوحدة - فإن وحدتين بطاقة مادة تغذية حوالى نصف مليون طن في السنة لكل منهما ، تحققان توفير البارازيلين اللازم لإنتاج الياف البولى استير ، بالإضافة إلى كميات الأرثوزيلين المطلوبة لإنتاج اللدائن ، علاوة على تحسين الرقم الأوكتيني لحوض الجازولين .

التوصيات

وعلى ضوء ما جاء في هذه الدراسة ومادار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات ، برزت مجموعة من الآراء والاتجاهات - تخلص فيما يلي :

- صناعة البتروكيماويات من الصناعات ذات الأهمية الخاصة في النهوض بقطاعي الصناعات الكيماوية والصناعات الهندسية ، والقضاء

على العجز في الميزان التجارى الناشئ من هذين القطاعين .

- ركزت مصر استثماراتها لفترة طويلة لتطوير صناعة الغزل والنسيج ، وقد حان الوقت لتعديل أولويات الاستثمار وإعداد دراسات جديدة لمشروعات صناعة البتروكيماويات ، في نطاق الاهتمام بمسيرة التكنولوجيا الحديثة والاعتماد على الاستثمار الخاص .

- إن هذه الصناعة من ناحية أخرى - ذات عائد مرتفع ، لكنها تعتمد على عمالة أقل وتمويل أضخم ومنافسة شديدة مع الدول المتقدمة ، وهي أمور ينبغي وضعها في الحسبان قبل الإقدام على التوسع فيها .

- تعتمد صناعة البتروكيماويات على كثافة استغلال رأس المال ، لذلك ينبغي أن تكون هناك دراسات اقتصادية ، لتحديد التكاليف الحقيقية والعائد من الاستثمارات والميزة النسبية والكمية المضافة ، ومدى امكانات التوسع في هذه الصناعة .

- ينبغي إجراء دراسة شاملة عن مدى كفاية الموارد المصرية المتاحة من البترول الذى تعتمد عليه هذه الصناعة ، والمقارنة بين استخدام البترول لتوليد الطاقة واستخدامه في صناعة البتروكيماويات .

وبناء على ما سبق جيمعه ، يوصى بما يأتى :

* ضرورة التخطيط على المدى المتوسط لإنتاج احتياجات المنطقة العربية من البتروكيماويات ، داخل المنطقة العربية ، بوحدة في كل دولة ، أو وحدات مشتركة بين عدد من الدول ، حسب حجم الطلب والسعة الحدية للإنتاج الاقتصادية لكل منتج .

* الأخذ بكل ما هو متاح من أساليب لنقل التكنولوجيا الحديثة ، بحيث يتحقق التصنيع المحلى لأكبر نسبة ممكنة من المعدات الرأسمالية ، لأن الانفاق الاستثمارى المعتمد على استيراد معدات رأسمالية من الخارج قد يلقى ميزة توفر البترول والغاز الطبيعى محليا .

* اختيار أحدث تكنولوجيايات الإنتاج المجرية ، ونوعيات المنتجات المتاحة عالميا عند دراسة إنشاء وحدات جديدة لإنتاج البتروكيماويات ، مع تخطيط وتنفيذ برامج بحثية جادة للتطوير المحلى لتكنولوجيايات الإنتاج وتحسين وتنويع المنتجات ، حتى لا نستمر في شراء حقوق المعرفة ، أو

الآمان الفعالة لمقاومة وتحجيم آثار التسرب الناجم عن أى عطل أو انفجار فى وحدات الانتاج .

- مع تطوير منتجات بتروكيماوية بديلة أقل تلويثا للبيئة ، وإعادة تدوير الممكن إعادة تدويره منها حفاظا على البيئة ، والموارد .

* وضع برامج تدريبية لتكوين خبرات عملية متميزة لتشغيل الوحدات المقترح انشاؤها ، والاهتمام بتشجيع الكوادر العلمية اللازمة لإمكان التطوير التكنولوجى لهذه الصناعات فى المستقبل .

* إنشاء قاعدة معلومات للصناعات والمنتجات البتروكيماوية ، تشمل بيانات الإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير والاتجاهات البحثية على المستويات المحلية والعربية والعالمية ، لتسهيل إمكانات التخطيط السليم للمشروعات .

التخلف عن الركب العالمى . علما بأن الشركات العالمية متعددة الجنسيات لا تقبل على بيع أحدث مآديها من تكنولوجيات ، قبل أن تكون قد توصلت لما هو أحدث منها .

* استغلال نسبة محدودة من البتروكيماويات الأساسية أو الوسيطة فى نطاق صناعات عضوية متخصصة تعتمد على هذه المواد وذلك لخلق مجالات صناعية جديدة ، ومن ثم تحسين اقتصاديات انتاج البتروكيماويات التقليدية .

* العمل على ترشيد استهلاك الطاقة فى صناعات البتروكيماويات ، مع ما يحتاجه ذلك من تشجيع البحوث والدراسات العلمية فى هذا المجال . على أن يؤخذ فى الاعتبار - عند المفاضلة بين التكنولوجيات المقترحة للانتاج الجديد - مدى استهلاك كل منها للطاقة .

* ضرورة العمل على معالجة النفايات الغازية والسائلة ، وتصميم وسائل

النقل والمواصلات

مشكلة انتظار السيارات

يزداد عدد السيارات بالقاهرة الكبرى يوما بعد يوم ، ويؤدى عدم توافر ساحات وأماكن كافية لها الى اضطراب قائدى السيارات للانتظار على جانبي الطريق ، إما فى الأماكن الممنوعة أو بطريقة مخالفة للقواعد المفروض اتباعها ، مما يؤثر تأثيرا كبيرا على سيولة المرور .

ويظهر تأثير ذلك فى عدة صور منها :

- أن انتظار السيارات على جانبي الطريق يقلل من سعة الطريق .

- يؤثر عدد ونوع أماكن الانتظار المتاحة سواء على جانبي

السياسة العامة

لمواجهة مشكلات القاهرة الكبرى

اهتم المجلس فى دوراته السابقة بدراسة موضوع « النقل والمرور بالقاهرة الكبرى » من جوانب متعددة ، واستكمالا لهذه الدراسات ، رأى أفراد تقرير مستقل يتناول مشكلة انتظار السيارات ومقترحات حلها ، ويقدم عرضا تحليليا لها مع طرح توصيات محددة تتكامل مع ماسبق عرضه من توصيات .

- تقدير الحجم الكلى لاماكن الانتظار المتاحة ، ومدى اماكن زيادة هذا العدد .

- تحديد العلاقة بين الاماكن الموجودة للانتظار والاماكن التى يمكن زيادتها ، ومدى استيعاب شبكة الطرق بوضعها الحالى للزيادة فى حجم المرور نتيجة لزيادة عدد الاماكن المتاحة للانتظار فى المستقبل ، وكذلك تأثير هذه الزيادة على البيئة المحيطة .

- تحديد العدد الواجب توفيره من اماكن الانتظار والفئات التى تستخدم هذه الاماكن ، ووقت الاستخدام لها .

- تحديد الموقع الذى يتم فيه توفير اماكن الانتظار ، والجهة التى يجب أن توفر هذه الاماكن المطلوبة للانتظار ، سواء انتظارا عاما أو خاصا .

- تقدير حجم تكلفة الاعمال اللازمة لتوفير مساحات الانتظار المطلوبة .

- تحديد التعريف لأنواع الانتظار المختلفة .

ويتركز الهدف من دراسة هذه الموضوعات على : التعرف على المشكلة بطريقة عملية تتناسب مع حجمها ، مع الأخذ فى الاعتبار كافة الاقتراحات والتوصيات البناءة التى سبق صدورها فى هذا الشأن .

أنواع أماكن الانتظار المختلفة

أسلوب التحكم فيها

يختلف أسلوب التحكم فى الانتظار من حيث الغرض منه ، أو من حيث خاصيته ونوعيته ، من الناحيتين الهندسية والتخطيطية . وفيما يلي عرض لأنواع الانتظار المختلفة ، وأسلوب التحكم فى كل نوع ، مع استعراض مدى ملائمة كل منها لظروف البيئة المصرية . مع التركيز على منطقة وسط مدينة القاهرة بصفة خاصة ، طبقا لظروف واحتياجات هذه المنطقة .

الطريق أو خارجه ، على حجم المرور الداخل لمنطقة وسط المدينة ، وذلك نظرا لتركز معظم الأنشطة اليومية فيها .

- أن موقع وتخطيط اماكن الانتظار يؤثران على حركة المرور وخاصة عند مداخل ومخارج الجراجات أو عند حركة المركبة فى دخولها أو خروجها من مكان الانتظار .

- أن الانتظار غير المنظم الذى يتم بدون رقابة فعالة ينتج عنه فوضى وخطورة على حركة المرور والمشاة ، وبالتالي تتفاقم حدة الاختناقات على شبكة الطرق .

وتختلف مشاكل الانتظار من مدينة لأخرى ، حيث تظهر فى مدينة ما نتيجة لتدفق المرور خلال العطلات أو الأسواق ، وفى مدن أخرى نتيجة لرحلات الموظفين والعاملين الى اعمالهم فى الصباح ، حيث تمثل اماكن الانتظار المتاحة فى منطقة وسط المدينة فى الصباح الباكر ، وتنعقد بعدها فرص الانتظار لسيارات غيرهم من رجال الاعمال والمتسوقين والزائرين قريبا من اعمالهم ووجهات رحلاتهم .

وتتفاقم مشكلة الانتظار وتأثيرها على حركة المرور بمنطقة وسط المدينة ، حيث تتجمع فيها كافة الأنشطة التجارية والإدارية والترفيهية والحكومية .

ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة لوضع سياسة شاملة للانتظار السيارات بمنطقة وسط القاهرة ، مع أهمية تنفيذ هذه السياسة التى تتطلب تنظيما محكما لحجم ونوع وموقع استخدام اماكن الانتظار المتوفرة حاليا .

ويقتضى الأمر دراسة الجوانب الآتية :

- التفريق بين أنواع الانتظار المختلفة : انتظار للتشغيل (تحميل وتفريغ) - انتظار لغير التشغيل (العمل - التسوق) - انتظار ساكنة المنطقة .

- تقدير حجم كل نوع من أنواع الانتظار المختلفة فى الوضع الحالى والمستقبلى .

أولاً : أنواع أماكن الانتظار حسب الغرض منه :

يجب التفريق بين أنواع انتظار السيارات في منطقة وسط المدينة حسب الغرض من الانتظار ، والذي يمكن تقسيمه الى ثلاثة أنواع كالتالي :

- أماكن الانتظار الخاصة بالتشغيل (عمليات تحميل وتفريغ البضائع وتشغيل المباني) .

- أماكن الانتظار لغير التشغيل (والخاصة بالتسوق والأعمال) .

- أماكن الانتظار لقاطني العمارات السكنية بمنطقة وسط المدينة .
كما يجب ألا يحدث تضارب بين أغراض الانتظار المختلفة ، خاصة وأن كل نوع يتولد عنه نوعية معينة من الرحلات ، منها ما لا يمكن منعه من الدخول والانتظار داخل المنطقة مثل : رحلات نقل البضائع الخاصة بالمنطقة التجارية ، أما الرحلات التي يمكن التحكم فيها فهي رحلات التسوق ، وإلى أي مدى يجب توفير أماكن انتظار لأصحابها داخل منطقة الوسط ، فإن هذا الأمر يختلف من مدينة إلى أخرى ، ويجب أن يوضع في إطار سياسة شاملة للانتظار .

أماكن الانتظار الخاصة بالتشغيل : وهي الأماكن التي تدعو الحاجة بها لانتظار السيارات التي تعمل في تشغيل وصيانة المباني ، وكذا سيارات النقل التجارية التي تقوم بأعمال الشحن والتفريغ ، ويجب توفير أماكن لانتظار مركبات التشغيل طبقاً للحاجة ، وذلك حتى لا يسبب النقص في توفير مثل هذه الأماكن الإضرار بالأنشطة المختلفة في منطقة وسط المدينة وارتباك حركة المرور فيها ، إذ سوف تضطر هذه المركبات إلى الانتظار في نهر الطريق حتى تتم أعمال الشحن والتفريغ ، مما يعوق ويريك حركة المرور . كما يجب توفير أماكن مناسبة للانتظار لمركبات التشغيل في أماكن التنمية الجديدة والمعاد تخطيطها في مناطق الوسط ، بحيث تكون ضمن إطار المخطط العام للمنطقة .

أماكن الانتظار الخاصة بالتسوق والأعمال : وهي الأماكن التي لا تدمر الضرورة إلى وجودها في مكان معين ، وتتقسم الى قسمين : انتظار طويل المدى . يختص باحتياجات العاملين بمنطقة وسط المدينة ، وانتظار قصير المدى يفي باحتياجات المتسوقين ورجال الأعمال والزائرين . ومن خواص أماكن الانتظار لغير التشغيل أنه لا يلزم توفيرها في مكان محدد أو بجانب مبنى أو نشاط معين ، حيث يمكن استخدام أماكن الانتظار العامة ، وذلك بتحديد الوقت المسموح للانتظار به ، وكذلك الرسوم المناسبة . وتشكل أماكن انتظار المتسوقين والعاملين بمنطقة وسط المدينة أكبر نسبة من هذا النوع ، وينبغي توفير متطلبات الانتظار لغير التشغيل من خلال تقسيم هذا النوع من الانتظار إلى نوعين كل له خصائصه واحتياجاته كالتالي :

- أماكن انتظار للمتسوقين : حيث تمثل رحلات التسوق بمنطقة وسط المدينة عصب الحياة لها . إذ أنه عندما لا تتوفر أماكن انتظار كافية لرحلات التسوق فإن منطقة وسط المدينة تفقد جاذبيتها ، ويتحول المتسوقون إلى مراكز تجارية أخرى توفر لهم مكان الانتظار المناسب ، ولذلك فإن كل مركز تجاري يرغب في زيادة عدد الأماكن المتاحة للانتظار به ، لأن هذا يؤثر على إقبال المتسوقين عليه ، ولكنه لا يعنى ضرورة توفر جميع أماكن الانتظار بجوار المحلات التجارية ، بل يمكن توفيرها بعيداً عن الطرق المروية الهامة ولكن في حدود معقولة ، تحقق انتقال المتسوقين سيرا على الأقدام إلى المراكز التجارية بدون عناء ، ويجب تحديد الوقت المسموح به للانتظار لأكثر عدد من المتسوقين بتعريفه ورسوم تفرق بين الانتظار قصير الأجل والانتظار طويل الأجل .

- أماكن الانتظار للعاملين بوسط المدينة : يجب توفير أماكن انتظار كافية للعاملين في منطقة وسط المدينة ، الأمر الذي يمكن تحقيقه باستخدام عدادات للانتظار ذات المدد الطويلة . ويفضل توفيرها

في مناطق الانتظار العامة خارج الطرق المرورية ، ووضع قيود بحيث يمكن أن يوفر كل اسكان ادارى اماكن الانتظار التي تلبي احتياجات موظفيه في اطار المساحة المخصصة له .

اماكن الانتظار لقاطني المباني : وتخصص لسيارات الافراد الذين يقطنون منطقة وسط المدينة ، وكذلك زائريهم . وهذه الاماكن تقل نسبيا عن الاماكن اللازمة لباقي الاستخدامات . ومن ثم يمكن أن يخصص على الاقل مكان انتظار لسيارة واحدة لكل وحدة سكنية .

وقد يكون قصر تخصيص اماكن انتظار على جانبي الطريق لسيارات سكان منطقة وسط المدينة حلا غير عملي . والحل الأمثل في مثل هذه الحالة هو الالتزام ببناء الجراجات أسفل كل مبنى سكني ، أو تخصيص مساحات انتظار كافية موزعة داخل منطقة وسط المدينة ، تكفي كل وحدة منها لخدمة مجموعة معينة قريبة منها من الوحدات السكنية . على أن تكون برسوم يسيرة لضمان تنظيم وتوفير هذه الوسيلة .

ثانيا : اماكن الانتظار من حيث خاصيته :

يمكن تقسيم الانتظار من حيث خاصيته الى أربعة أنواع هي :

الانتظار غير المقيد على جانبي الطريق - الانتظار المقيد على جانبي الطريق - مواقف الانتظار العامة خارج الطرق - مواقف الانتظار الخاصة .

والخواص المختلفة لهذه الأنواع تتمثل في مدى ملائمة كل منها لختلف المستخدمين ، وإلى أي مدى يمكن تقييد الانتظار ، وتأثير ذلك على باقي مستخدمي الطرق .

الانتظار غير المقيد على جانبي الطريق : وهذا النوع هو أنسب الأنواع لقائدي السيارات الذين يبحثون عن أماكن انتظار ، ولكن يعيبه أنه لا يفرق بين مستخدمي أماكن الانتظار للاستعمالات المختلفة ، كما أنه يؤثر على حركة وسيولة المرور ، وهو

يعتبر أقل النظم كفاءة عندما تكون الحاجة كبيرة لاماكن انتظار .
الانتظار المقيد على جانبي الطريق : وهذا النوع يمكن أن يكون انتظارا مقيدا على جزء من الطريق ، أو يكون التقييد شاملا لكل طرق منطقة وسط المدينة ، مما يوجب تحديد الاماكن المسموح بالانتظار فيها أو غير المسموح به ولأى فترة من الزمن ، وكذا تحديد التعريف للانتظار ، وهي تحتاج أعداد كاف من اللافتات التي تعطي المعلومات والتعليمات التوجيهية لقائدي السيارات ، طبقا للنظام الواجب اتباعه في هذا المكان .

على أن تخصيص وقت محدد للانتظار يحقق استخدام أماكن انتظار لأكبر عدد من المستخدمين . ومن الضروري فرض رسوم بمستوى معين للاقلال من الانتظار غير الضروري في منطقة وسط المدينة ، بحيث تكون الأولوية لراغبي الانتظار لفترات قصيرة ومتوسطة ، وبذلك يمكن إتاحة الفرصة لأكبر عدد من المستخدمين ، كما أنه يتيح الفرصة لعمليات التحويل والتفريغ للمحلات التجارية .

مواقف الانتظار العامة خارج الطرق : وهي مواقف انتظار للمركبات الحكومية أو الخاصة ، وتعد أقل ملائمة للمهرو عن الانتظار بجانب الطريق ، وتخدم أنواعا كثيرة من الانتظار كما أنها مناسبة للذين تضطرم ظروفهم للانتظار طوال اليوم ، ويمكن أن يكون تنظيم هذه الاماكن من خلال التخطيط العام لمناطق الانتظار المختلفة ، وكذلك التعريف والوقت الأقصى المسموح فيه بالانتظار داخل مثل هذه الاماكن ، حيث يمكن التحكم فيها حسب العرض والطلب . كما يمكن أن تكون معلوكة للقطاع الخاص ليدبرها بمعرفته ، بموافقة الجهات المسؤولة ، أو تكون على شكل قطعة أرض مسطحة أو بمبنى متعدد الطوابق متصل به مركز تجارى وادارى ليصبح ذا جدوى اقتصادية . ولأن رأس المال المستثمر لتمويل مثل هذه الجراجات المتعددة الطوابق كبير جدا - لذا فإن الحكومة يمكنها مشاركة شركات الاستثمار في تكاليف

من المخطط العام للنقل بالقاهرة الكبرى في عدة مواقع ذات طبيعة وكثافة مختلفة هي : منطقة وسط المدينة ، والممالك ، والمهندسين ، والجيزة ، والعتبة .

المرحلة	حجم المرحلة	النسبة	النسبة المئوية (تراكمي)	الطول × العرض *
مجموعة الفيلات	١١٢٧	٥٢.٢٠	٥٢.٢٠	١.٥٥ × ٤.٢٥
بيج (٥٠٤)	٢٦٧	١٢.٣٧	٦٤.٥٧	١.٦٠ × ٤.٤٠
ميسيدس (٢٠٠)	٢٢١	١٠.٢٤	٧٤.٨١	١.٦٢ × ٤.٦٠
مازدا (٢٢٢)	١٠٦	٤.٩١	٧٩.٧٢	١.٥٢ × ٤.١٠
فولكس واجن	٦٠	٢.٧٨	٨٢.٥٠	١.٤٥ × ٢.٩٠
لادا	٤٨	٢.٢٢	٨٤.٧٢	١.٦١ × ٤.١٧
بولسك	٤٤	٢.٠٤	٨٦.٧٦	١.٥٥ × ٤.٢٥
هوندا سيفيك	٤٢	١.٩٩	٨٨.٧٥	١.٥٥ × ٤.١٢
فولكس واجن	٢٥	١.١٢	٩٠.٨٧	١.٦٥ × ٤.٢٢
فولكس واجن	٢٤	١.٠٧	٩١.٩٤	١.٥٥ × ٤.٢٥
فولكس واجن	٢٤	١.٠٧	٩٣.٠١	١.٥٥ × ٢.٦٥
فولكس واجن	٢٢	١.٠٢	٩٣.٠٣	١.٥٠ × ٤.١٥
فولكس واجن	٢١	٠.٩٧	٩٤.٠٠	١.٥٤ × ٤.١٥

* الأبعاد للسيارة ذات الأبعاد الأكبر لكل ماركة .

ويتضح من هذا الجدول أن اختيار الطول والعرض للسيارة القوافل - يمثلان أكبر أبعاد في الجدول - سوف يغطي ٩٥ ٪ من الأبعاد الهندسية للسيارات الخاصة في القاهرة الكبرى . ولايجاد أبعاد أماكن الانتظار القياسية المصرية فإنه يجب إضافة مسافة تتراوح بين ١.٢ - ٢.١ متر للطول ، وبالتالي فإن أبعاد الانتظار القياسية المصرية يمكن أن تتراوح بين (٥.٩ - ٦.٨ متر) × ٢.٠٠ متر ، ويلاحظ أنه قد أخيف ٠.٣ متر لعرض السيارة حتى تلائم الظروف المحلية .

ساحات الانتظار ذات المستوى الواحد : تتكون ساحات الانتظار من أماكن للانتظار مائلة أو عمودية ويفصل بينها حارات مرورية بغرض خدمة حركة السيارات داخل ساحة الانتظار ، ويتم اختيار زاوية الميل حسب الطلب المتوقع على الأماكن . فإذا كانت الساحة تخدم منطقة ذات معدل عال لتبادل أماكن الانتظار - حيث يكون متوسط زمن الانتظار أقل من ٤ ساعات - فإنه يفضل الزاوية المائلة على أساس أنها تسهل من مناورة الدخول والخروج للسيارة . أما إذا

الانشاء ، على أن تتسم بطريقة لا تفقد السلطة المحلية الرقابة الكاملة عليها .

مواقف الانتظار الخاصة : وهي التي يقوم القطاع الخاص أو الافراد بانشائها طبقا لقواعد التخطيط وقوانين المباني ، وتكون قاصرة في استخدامها على أصحابها فقط ، كأن تقوم شركة بعمل مكان انتظار ملحق بمبناها يقتصر استخدامه على العاملين بها ، أو يقوم صاحب منشأة أو فيلا بعمل جراج خصوصي له . ويجب عند وضع سياسة شاملة للانتظار أخذ حجم هذه المواقف وسعتها في الاعتبار ، وذلك لتأثير وجودها على حجم المرور المتولد من وإلى المنطقة ، وعلى مدى استيعاب شبكة الطرق داخلها لمثل هذا الحجم من المركبات .

ثالثا : أماكن الانتظار من وجهة النظر الهندسية والتخطيطية :

انتظار بجوار الرصيف : في هذا النوع يتم تخصيص جزء من العرض المروري للطريق لانتظار السيارات ، إما على جانبي الطريق أو على جانب واحد فقط ، ويكون الانتظار إما موازيا للرصيف أو بزاوية مائلة أو عمودياً ، وطبيعى أنه بزيادة زاوية الانتظار يزيد عدد أماكن الانتظار ، ولكن في مقابل ذلك يقطع جزء أكبر من العرض المروري وتقل سعة الطريق .

وبالنسبة لمنطقة وسط القاهرة ، فإن الانتظار بجوار الرصيف يمثل الغالبية العظمى لأماكن الانتظار المتوفرة ، حيث يزداد الطلب عليها ، وحتى يمكن تحديد أبعاد الانتظار القياسية المناسبة لظروفنا ، فقد تم تجميع بيانات عن الأبعاد الهندسية لمختلف ماركات السيارات الخاصة المتوفرة في مدينة القاهرة ، وكذلك النسبة المئوية لكل ماركة ، بهدف تحديد أبعاد أماكن الانتظار بحيث تغطي نسبة ٩٥ ٪ من إجمالي عدد السيارات الخاصة .

والجدول التالي يتضمن بيانات تم تجميعها في فبراير ١٩٨٨ كجزء

كان هذا المعدل منخفضاً ، فتفضل الزاوية القائمة على اتجاه حارة المرور الداخلية .

ويعتمد عرض حارة المرور الداخلية على زاوية الانتظار ، ويوضح الجدول التالي العلاقة بين عرض الحارة وبين زاوية الانتظار ، ويفضل أن تكون هذه الحارات ذات اتجاه واحد ، لتقليل نقاط التصادم داخل الجراج ، وتسهيل مناورة الدخول والخروج من مكان الانتظار . كما يجب أن يكون اتجاه الدوران داخل ساحة الانتظار ضد اتجاه عقارب الساعة ، وذلك لاتاحة مجال رؤية اكبر لقائد السيارة لكشف منطقة الدوران ، ولتعرف على اتجاه حركة السيارات في المنطقة المحيطة به .

زاوية الانتظار	١٠	٨	٧	٦	٥	٤
الحد الأدنى لعرض الحارة	٦	٥.٢٥	٤.٥	٣.٧٥	٣.٥٠	٢.٥٠
الداخلية (متر) .						

ويتم التحكم في دخول وخروج المركبات من ساحة الانتظار باستخدام مداخل (بوابات) يتم تحديد عددها على أساس سعة الساحة وكفاءة تشغيل المدخل ، ويفضل ألا يكون موقع المدخل قريباً من إشارة ضوئية أو تقاطع ، حتى لا يحدث تكدس عندها ، كما يفضل أن تكون نقط الدخول والخروج على الشارع الأقل أهمية إذا كان موقع ساحة الانتظار يسمح بذلك ، وفي حالة وجود هذه النقط على شارع رئيسي ، فإنه يجب زيادة حارة مرورية مجاورة لموقع الجراج ، بحيث تقلل من تأثير حركات المناورة المرتبطة بالجراج على حركة المرور العابرة بالشارع .

الجراجات متعددة الطوابق : وتتكون من عدة طوابق يربط بينها منحدرات (منازل ومطالع) أو مصاعد ، بحيث تحقق الربط الكامل بين هذه الطوابق . وتوفر الجراجات سعة كبيرة لتغطية احتياجات الانتظار ، وتختلف سعتها حسب عدد الطوابق والمساحة والتنظيم الداخلي لاماكن الانتظار وكذلك أنواع المنحدرات ، وعدد المصاعد .

ومن الأفضل ألا يزيد عدد الطوابق بالجراج عن ٦ ، حتى لا يصاب السائق بدوار أو بظاهرة الخوف من الارتفاعات نتيجة لكثرة البحث عن مكان انتظار . وإذا كان الطلب على الانتظار كبيراً وروى زيادة عدد الطوابق ، فإنه يمكن تصميم المنحدرات بحيث تصل بين طابقين بدلاً من طابق واحد فقط ، وفي هذه الحالة فإن أقصى عدد من الطوابق يكون ١٢ طابقاً . على ألا يزيد ارتفاع الطابق عن ٢.٨٠ متر ، على أساس ٢.٢٠ متر صافي ارتفاع للمركبات ، وحوالي ٠.٦٠ متر سقوط لكمرات السقف .

وكما هو الحال في ساحات الانتظار ، فإن الطابق المتكرر بالجراج متعدد الطوابق يتكون من اماكن للانتظار (مائلة أو عمودية) يفصل بينها حارات مرورية بفرض خدمة حركة السيارات داخل طوابق الانتظار ، على أن تكون الأبعاد القياسية ٤.٧٥ × ٢.٢٥ متر .

أما بالنسبة للمنحدرات فإنه يوجد أربعة أنواع رئيسية هي :
المنحدرات المستقيمة : وهي منحدرات يطابق مداها ارتفاع الطابق (أي ٢.٨٠ متر) ولا يزيد ميلها الطولي عن ١٠٪ حتى لا تؤثر على حركة المركبات الصاعدة ، ولا يقل عرضها عن ثلاثة أمتار إذا كانت ذات اتجاه واحد للمرور ، وستة أمتار إذا كانت ذات اتجاهين ، مع وجود برودة فاصلة بعرض ٠.٥٠ متر وارتفاع ١٥ سم .

المنحدرات الحلزونية : وهي منحدرات دائرية يطابق مداها ارتفاع الطريق (أي ٢.٨٠ متر) ولا يزيد ميلها الطولي عن ١٠٪ ، ولا يقل نصف قطرها الداخلي عن ١٠ أمتار ، ولا يقل عرضها عن ٣.٦٥ متر إذا كانت ذات اتجاه واحد للمرور و ٧ أمتار إذا كانت ذات اتجاهين ، مع وجود برودة فاصلة بين الاتجاهين بعرض نصف متر ، ويراعى دائماً تنفيذ ارتفاع الظهر عن البطن لمقاومة القوة الطاردة المركزية .

المنحدرات لانصاف الطوابق : وهى منحدرات مستقيمة تصل إلى نصف ارتفاع الطابق (أى ١.٤٠ متر) حيث يتم تقسيم الطابق الواحد إلى نصفين ، يكون فرق الارتفاع بينهما مساويا لنصف ارتفاع الطابق ، ولا يزيد الميل الطولى لهذه المنحدرات عن ١٥ ٪ ولا يقل عرضها عن ٣ أمتار إذا كانت ذات اتجاه واحد للمرور .

الاسقف المائلة : وتستخدم للانتظار والانتقال من منسوب لآخر ، ولا يزيد الميل الطولى عن ٥ ٪ بحيث لا يؤثر على المركبات المنتظرة على الاسقف .

وتفضل المنحدرات ذات الاتجاه الواحد ، إذ انها تقلل من نقاط التصادم المحتملة ، وخاصة عند نقط الاتصال مع الطوابق . وفى حالة وجود منحدرين متجاورين فإنه يمكن الفصل بينهما باستخدام برودة . وبالنسبة لظروف التشغيل المحلية فى مصر ، يفضل عدم استخدام المصاعد الخاصة بالسيارات فى مثل هذه الجراجات ، لكثرة الاعطال المتوقعة ، إلى جانب ارتفاع تكاليف تشغيلها . أما فى الجراجات المتعددة الطوابق فيجب توفير المصاعد لأصحاب المركبات ، لتيسير الانتقال من طابق إلى آخر .

دراسات بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية

قام عدد من بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية ، بإجراء دراسات متعددة ، لتطوير وتنظيم حركة النقل والمرور بواسطة مدينة القاهرة . وفيما يلى عرض موجز لأهم هذه الدراسات ، وما تضمنته من مقترحات وتوصيات وخاصة ما يتعلق بالانتظار .

دراسة تخطيط النقل الشامل للقاهرة الكبرى (١٩٧٣) :

قام بهذه الدراسة بيت الخبرة الفرنسى « سوفرتيه » وقد تم حصر أماكن الانتظار بمنطقة وسط المدينة ما بين ميادين رمسيس والتحرير والعتبة والجمهورية ، ووجد وقتئذ ١٠٧٠٠ مكان مقسم بين الانتظار فى

الطريق والساحات والجراجات . وقد قسمت الدراسة أماكن الانتظار فى الطريق الى ثلاثة أنواع :

أماكن انتظار تشغيلية : وهى الأماكن التى تتطلبها عربات النقل لاتمام عمليات التحميل والتفريغ .

أماكن انتظار غير تشغيلية : وهى الأماكن التى تستخدم فى رحلات الشراء والعمل والأنشطة الأخرى .

أماكن الانتظار السكنية : وهى الأماكن التى يستخدمها أصحاب السيارات من سكان منطقة وسط المدينة .

وقد انتهت الدراسة الى توصيات تنفذ على مرحلتين : الأولى قصيرة المدى ، والثانية طويلة المدى . وبالنسبة للمرحلة قصيرة المدى أوصت بما يلى :

– توفير الاتزان بين أماكن الانتظار وسعة شبكة الطرق .

– اعطاء الأولوية لأماكن الانتظار التشغيلية .

– ان يكون الانتظار بالنسبة للأنواع الأخرى مثل غير التشغيلية ، محددا بزمان وتعريفه ثابتة .

أما بالنسبة للمرحلة طويلة المدى ، فقد أوصت الدراسة بإنشاء الجراجات متعددة الطوابق فى مناطق مختلفة ، لزيادة أماكن الانتظار بمقدار ٥٠٠٠ مكان .

مشروع النقل الحضرى للقاهرة (١٩٨٠) :

قام بهذه الدراسة بيت الخبرة الانجليزى جيمسون ومكائى ، والهدف الرئيسى منها هو تنظيم حركة المرور فى القاهرة ، خصوصا منطقة وسط المدينة ، نتيجة للتزايد المستمر فى ملكية السيارات الخاصة ، الامر الذى أدى إلى حدوث اختناقات كبيرة فى حركة المرور . وقد تم اختيار المنطقة المحصورة بين نهر النيل وشارع رمسيس وشارع الجلاء وميدان رمسيس والعتبة والجمهورية وتمتد حتى شارع بورسعيد والازهر ثم تمتد جنوبا الى منطقة جاردن سیتی ، وكان عدد أماكن انتظار بها ١٦٦٠٠ مكان فى الطريق و ٥٠٠٠ مكان فى الساحات والجراجات . وقد قسمت

- ابعاد الموقع تؤدي إلى إنشاء جراج اقتصادي يمكن أن يعمل بكفاءة عالية .
- على أن تتخذ الإجراءات الآتية لتنفيذ هذه التوصيات :
- تنفيذ الإجراءات القانونية لمنع الانتظار المخالف .
- استخدام الأوناش لرفع السيارات المخالفة .
- العمل بنظام الانتظار بالترقية .
- ويوضح الجدول رقم (١) الأماكن المقترحة لبناء الجراجات متعددة الطوابق ، وعدد انوارها وساعات الانتظار بها :

جدول رقم (١)

اقتراحات إدارة مرور القاهرة للجراجات المتعددة الطوابق في عام ١٩٧٩

رقم	الموقع	عدد الادوار	تقدير السعة المساحة للانتظار
١	أمام مبنى دار القضاء العالي بشارع ٢٦ يوليو .	٢	٢٤٠
٢	بجوار مسجد عمر مكرم بشارع التحرير .	٥	٤٥٠ - ٤٠٠
٣	أمام مبنى المجمع بميدان التحرير .	٣	٢٥٠ - ٢٠٠
٤	بجوار مبنى كنيسة الانجليكت بميدان رمسيس .	٥	٢٠٠
٥	بجوار مستشفى ميداني في شارع الجمهورية .	٥	٢٠٠ - ١٥٠
٦	شارع القنطرة خلف بنك مصر .	٧	٧٠٠ - ٦٠٠
٧	محطة البنزين بشارع عدلي وعبد القلق شريت .	٤	٢٥٠
٨	بجوار شارع عبد القلق شريت .	٤	٣٢٠
٩	محطة البنزين بشارع رمسيس .	٤	٢٠٠ - ١٦٠
١٠	السوق بشارع منصور .	٥	٢٥٠ - ٢٠٠
١١	مواقف التاكسي بشارع القلى .	٤	٢٠٠ - ٢٥٠
١٢	شارع معروف .	٥	٥٠٠ - ٤٠٠
١٣	بجانب السوق بميدان العتبة .	٣	١٨٠
١٤	بجانب شارع سوق النخل .	٧	٧٠٠ - ٦٠٠
١٥	مواقف التاكسيات الاقليمية بشارع احمد حلمي .	٧	٨٠٠ - ٧٠٠
١٦	أمام دار الاثار المصرية بميدان التحرير .	٣	٢٤٠
١٧	بجانب شارع التحرير .	٢	٢٠٠
١٨	حديقة الأزليكة بالقرب من شارع الجمهورية .	٢	٣٠٠
١٩	بجوار شارع الجمهورية .	٢	٢٠٠
٢٠	الميناء بشارع نجيب الريحاني .	٢	٢٤٠
٢١	فناء مجمع الوزارات ببلطوقلى .	٢	٢٤٠
٢٢	فندق هيلتون النيل بميدان التحرير .	٢	٦٠٠
٢٣	حديقة الاطفال بجاردن سيتي .	٣	٢٤٠
٢٤	ميدان الاوبرا .	١٢	١٨٥٠
٢٥	شارع البستان .	٧	٧٧٥

• مواقع تم بناء جراجات متعددة الطوابق بها فعلا .

• هذه المسميات هي نفس المسميات الواردة في الدراسة وقد تغيرت بعض هذه المسميات والمواقع الآن .

الدراسة منطقة وسط المدينة إلى منطقتين جزئيتين : الأولى صغيرة الحجم نسبيا ، وتشمل الشوارع ذات الأنشطة التجارية الرئيسية مثل شارع طلعت حرب وشارع ٢٦ يوليو وشارع قصر النيل .

أما المنطقة الثانية فتشمل الشوارع الموصلة إلى ميدان التحرير وميدان العتبة . وقامت الدراسة بإجراء حصر شامل لفترات الانتظار للمركبات داخل وسط المدينة ، فوجد أن ٦٠ ٪ من الانتظار في الطريق يأخذ فترة زمنية قصيرة تصل إلى حوالي ساعة في المتوسط و ١٠ ٪ تأخذ فترة أقل من ثلاث ساعات ، في حين أن الانتظار أكثر من ثلاث ساعات يمثل ٣٠ ٪ .

وقد أوصت الدراسة بعلاج سريع كخطوة أولى لحل مشكلة

الانتظار ، متضمنة الآتي :

- منع الانتظار على جانبي الطريق كلياً من بعض شوارع وسط المدينة ، لتحسين حركة المرور عليها .
- استخدام نظام المرور في اتجاه واحد في كل من شارع التحرير والبستان من الشرق إلى الغرب ، وشارع عماد الدين والجمهورية من الشمال إلى الجنوب .
- إعطاء أولوية لحركة المشاة في شارع طلعت حرب وقصر النيل .
- الاهتمام باستخدام العدادات كنظام للانتظار في الطريق وهيئتها ، على أن تستخدم العملة من فئة الخمسة والعشرة قروش .
- الاتجاه الفوري إلى إنشاء جراجات متعددة الطوابق . حيث يوجد حوالي ٣٣ مكاناً في نطاق وسط المدينة يمكن بناء جراجات متعددة الطوابق عليها .
- مع إعطاء أولوية لإنشاء جراجات متعددة الطوابق في ميدان الاوبرا وشارع البستان للأسباب الآتية :
- يعتبر هذان الموقعان في قلب وسط المدينة وبالتالي تقل مسافة المسير التي سوف يقطعها صاحب السيارة على الاقدام .
- أن هذين الموقعين تمتلكهما محافظة القاهرة ، مما يقلل من تكلفة الانشاء .

والارصفة ذات اللون الاصفر ، وكذا منع التحميل عندها .
- الامتثال بصيانة العدادات المستخدمة في حساب فترات الانتظار على جانبي الطريق .
- التحكم في فترات الانتظار بحيث يسمح به على جانبي الطريق للمركبات التي تنتظر لمدة قصيرة ، أما التي تنتظر لمدة طويلة فيجب العمل على تحويلها إلى الجراجات والساحات .

دراسة النقل الشاملة للقاهرة الكبرى (١٩٨٩) :

قامت بهذه الدراسة المجموعة اليابانية جيكا (JICA) ، حيث تم اختيار المنطقة المحصورة بين كورنيش النيل وشارع رمسيس وشارع بورسعيد ، وأطلق عليها اسم منطقة وسط المدينة ، وتشمل في داخلها ثلاث منطقة وسط المدينة المحدد بالمساحة ما بين ميادين رمسيس والتحرير والعتبة ، وقد أجرت الدراسة حصرا شاملا لجميع انواع الانتظار لهذه المنطقة للتعرف على :

سعة الانتظار : أوضحت الدراسة أن اجمالى سعة الانتظار القانونى فى الطريق حوالى ٢٥٨٠٠ وحدة عربية مكافئة ، وأن سعة الانتظار فى الجراجات والساحات حوالى ١٥٠٠٠ وحدة عربية مكافئة .
كثافة الانتظار : وهى النسبة بين عدد السيارات المنتظرة وسعة الانتظار ، وقد بلغت فى بعض مناطق وسط المدينة حوالى ٢٠٠٪ ، مما يدل على زيادة نسبة الانتظار المخالف .

فترة الانتظار : تتراوح فترة الانتظار فى هذه المنطقة بين ١٦٠ - ١٩٠ دقيقة ، فى حين تزداد إلى ٢٢٠ - ٣٠٠ دقيقة فى شارع شامبليون ، حيث توجد نسبة عالية من المباني السكنية . أما بالنسبة لمعدل دورة الانتظار فكانت ٤.١ مرة بالنسبة لمنطقة الدراسة كلها ، وفى وسط المدينة والمناطق السكنية ٣.٢ - ٣.٨ مرة فى اليوم .

وحيث أن حجم المرور وملكية العربية يزدادان سنويا فى الوقت الذى يصعب فيه إنشاء طرق جديدة لتستوعب هذه الزيادة ، فقد أوصت

مشروع التطوير الحضرى لمنطقة وسط المدينة (١٩٨٥) :

قام بهذه الدراسة المكتب الاستشارى لتخطيط وهندسة النقل ودار الهندسة بالاشتراك مع « جيمسون وماكائى » ، وكان الهدف منها تحسين وتطوير حركة النقل بوسط المدينة .

وقد تم حصر أماكن الانتظار الموجودة فى منطقة الدراسة ، فبلغت ١٦٥٠٠ مكان انتظار فى الطريق منها تقريبا ١٠.٠٠٠ انتظار مخالف ، كذلك وجد ٨٥٠٠ مكان انتظار فى الجراجات والساحات ، سواء العامة أو الخاصة . وقد أوصت الدراسة بتحسين حركة المرور والنقل العام فى منطقة الدراسة ، وذلك بإنشاء مجموعة من الجراجات متعددة الطوابق ، لكى تعمل بتوازن مع الأماكن التى سوف يمنع فيها الانتظار ، وتستوعب هذه الجراجات ٤٢٠٠ مكان ، على أن تنشأ فى مناطق العتبة - الأوبرا - عمر مكرم - البستان - الاسعاف .

وتقدمت الدراسة ببرنامج عاجل لتطوير وتحسين حركة المرور والنقل داخل منطقة وسط المدينة ، على النحو الآتى :

- منع وإعادة تنظيم الانتظار فى الشوارع الرئيسية المبينة بالجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)
عناصر البرنامج العاجل لتحسين وضع الانتظار بوسط المدينة

اسم الشارع	وضع الانتظار فى الطريق
محمد محمود - الشيخ ريحان .	إعادة التنظيم (باللمع أو التحديد) .
محمد فريد - عماد الدين - عرابى .	إعادة التنظيم (باللمع أو التحديد) .
طلعت حرب - قصر النيل .	إعادة التنظيم .
التحرير - البستان .	إعادة التنظيم (باللمع أو التحديد) .
الجمهورية .	إعادة التنظيم (باللمع أو التحديد) .
٢٦ يناير .	اللمع .
كلوت بك .	التحكم فى الانتظار .
عبد العزيز .	التحكم فى الانتظار .

- منع الانتظار الى ما بعد الساعة العاشرة مساء عند التقاطعات

الدراسة بمجموعة توصيات هدفها انسياب حركة المرور بوسط المدينة .
وتتلخص فيما يلي :

١ - تقييد الانتظار في الشوارع الرئيسية : حيث ان جميع الشوارع الرئيسية بمنطقة وسط المدينة تعاني من حالة الاختناق في المرور بسبب انتظار السيارات على جانبيها ، ولذا يجب أن يمنع الانتظار في هذه الطرق اذا توافرت الخصائص التالية :

- أن تكون سرعة سير العريات بها أقل من ١٠ كم / ساعة .

- أن تكون كثافة الانتظار أعلى من ١٠٠٪ .

وعلى هذا الاساس يتم تقييد أو منع الانتظار في الطرق الآتية :

أولا : طرق في منطقة مثلث وسط المدينة :

- شارع الجلاء - شارع رمسيس - شارع البستان - شارع التحرير - شارع عبد العزيز - شارع رشدي - شارع طلعت حرب - شارع شريف - شارع عرابي - شارع عماد الدين - شارع الجمهورية - شارع قصر النيل - شارع ٢٦ يوليو - شارع عدلى - شارع عبد الخالق ثروت .

ثانيا : طرق بمنطقة وسط المدينة :

- شارع القصر العيني - شارع الكورنيش « جزء منه » - شارع الجيش « جزء منه » - شارع الازهر « جزء منه » - شارع بورسعيد « جزء منه » .

وسوف تتأثر حوالى ١٦٠٠٠ عربة / يوم نتيجة لمنع الانتظار في هذه الشوارع الرئيسية من الساعة - ٨ صباحا إلى الساعة - ٨ مساء ، ولذا يجب التنفيذ الحازم للقانون بمنع الانتظار المخالف في هذه الحالة . كما يجب على أصحاب السيارات الخاصة الانتظار في الشوارع الثانوية ، أو استخدام الجراجات ، أو ترك سياراتهم واستخدام النقل العام أو مترو الانفاق .

٢ - التحكم في الانتظار في الشوارع الثانوية :

يمكن تنظيم الانتظار بالشوارع الثانوية عن طريق :

- التحكم في فترة الانتظار بحيث لا تزيد عن ٣ ساعات .

- جعل الانتظار بمقابل رسم مناسب .

والغرض الرئيسى من تنظيم الانتظار بالشوارع الثانوية هو :

- زيادة معدل دورة الانتظار ، الامر الذى يؤدي إلى رفع

سعة الانتظار بوسط المدينة .

- تقليل الانتظار الطويل .

- العمل على تغير وسيلة الانتقال بالسيارات الخاصة ، والاتجاه الى

استخدام وسائل النقل العام .

الشوارع الواجب التحكم فيها : يجب التحكم في سياسة الانتظار في الشوارع الثانوية ذات العرض الاكبر من ٥٠ م ، والتي توجد على بعد ٣٥٠ مترا من حدود منطقة وسط المدينة ، بينما الشوارع ذات العرض الاقل من ٥ أمتار فيجب منع الانتظار فيها نهائيا .

ويمكن التحكم في زمن الانتظار في الشوارع الثانوية عن طريق :

- استخدام نظام العدادات مع الاهتمام بصيانتها ورفع كفاءتها .

- استخدام نظام بطاقات الانتظار ، بحيث يقوم السائق بشراء من خمس الى عشر بطاقات ، يكون كل منها لفترة انتظار محدودة لمدة ساعة أو ساعتين أو ثلاث ساعات .

ويقوم السائق بكتابة الزمن الذى بدأ منه الانتظار ويتركها داخل السيارة في مكان واضح ، وخلال ساعة يقوم أحد رجال الشرطة بالمرور على السيارات للتأكد من بطاقة فترة انتظار البطاقة ، مع تحرير مخالفة ذات عقوبة رادعة لمن يستحقها .

وبتنظيم الانتظار في الشوارع الثانوية ، بحيث لا تزيد مدته عن ٣ ساعات - يزداد معدل دورة الانتظار من ٤.١ الى ٦.١ مرة في اليوم ، وبالتالي تزداد السعة بمقدار ٦٣٠٠ فرصة انتظار .

وهذه الزيادة كافية لكى تستوعب السيارات التى سوف يمنع انتظارها في الشوارع الرئيسية ، خصوصا ما بين الثامنة صباحا الى السابعة مساء .

٣ - تطوير نظم الانتظار فى الساحات والجراجات :

يعتبر الانتظار فى الساحات والجراجات من أهم العوامل التى تساهم فى حل مشكلة المرور بوسط المدينة ، لذا يجب إنشاء جراجات جديدة لتوفير مايقرب من ٥٠٠٠ مكان ، لكى تلبي حاجة الانتظار للسيارات الزائدة عن طاقة الشوارع الثانوية ، بالإضافة إلى السيارات التى يحتاج أصحابها لفترات انتظار طويلة . ويمكن أن يتم ذلك بتشجيع القطاع الخاص لإنشاء الجراجات والساحات ، وكذلك تطوير الجراجات الحكومية .

وباستقراء الدراسات السابقة يمكن إجراء مقارنة بين عدد أماكن الانتظار لكل عربة خاصة بالقاهرة الكبرى - وذلك من واقع اجمالى عدد العربات الخاصة بمحافظة القاهرة الكبرى الثلاث - وعدد أماكن الانتظار بمنطقة وسط المدينة .

ويبين الجدول رقم (٣) عدد العربات الخاصة بالقاهرة الكبرى موزعا على أماكن الانتظار بمنطقة وسط المدينة .

تقييم ماتم تنفيذه من الدراسات السابقة :

أوصت كافة الدراسات السابقة بوضع سياسات محددة للتخفيف من حدة مشكلة الانتظار داخل منطقة وسط المدينة إلا أن هذه السياسات مازالت محدودة التنفيذ والتطبيق ، وتحتاج إلى تضامير الجهود بين متخذى القرار فى الهيئات والجهات المسئولة المختلفة ضمانا لدقة وسرعة التنفيذ .

على أن ما تم تنفيذه من بعض توصيات الدراسات السابقة خفف إلى حد ما من مشكلة الانتظار ، وذلك بعد تشغيل جراجات الأوبرا والعتبة والبستان ، وإنشاء بعض ساحات الانتظار فى بعض مناطق وسط المدينة ، مع التنفيذ الجزئى لمسارات الاتجاه الواحد لبعض وصلات الشبكة ، ومنع الانتظار على جانب أو جانبي بعض الطرق ، والتنفيذ الجزئى المحدود للاقتراحات الخاصة بالتنسيق بين وسائل النقل المختلفة ومترو الانفاق مثل : إنشاء ساحة انتظار السيارات الموجودة

حاليا بمحطة مترو الانفاق بسراى القبة ، والتعديل المحدود الذى قامت به هيئة النقل العام لبعض مسارات خطوط الأتوبيس والمينى باص .

- إلا أن كل هذا لايتواءم مع : الزيادة المطردة للرحلات الداخلة لمنطقة وسط المدينة ، وتزايد المركبات الخاصة ، والنمو المطرد فى الأنشطة المختلفة ، مما يوجب الإسراع فى تنفيذ جميع التوصيات التى انتهت إليها تلك الدراسات .

تحديد منطقة الدراسة

وتجميع البيانات الخاصة بها

تحديد منطقة الدراسة :

تشهد منطقة القاهرة الكبرى زيادة سنوية للسكان وملكية السيارات ، وبالرغم من أن معدلات هذه الزيادة لا تؤثر مباشرة على منطقة وسط المدينة ، إلا أنها تؤثر فى الوظائف والتشغيل بهذه المنطقة .

وتبلغ الزيادة السكانية السنوية بمنطقة القاهرة الكبرى خلال السنوات العشر الماضية ٣٥٠.٠٠٠ نسمة سنويا ، بينما تبلغ الزيادة فى ملكية السيارات ١٧ ٪ فى السنة ، طبقا لإحصائيات المرور لعام ١٩٨٣ . وإن كانت هذه النسبة قد انخفضت فى السنوات الأخيرة ، نتيجة لزيادة الرسوم الجمركية والحد من استيراد السيارات .

وإذا فحصنا أنشطة منطقة وسط المدينة ، تبين أنها متشعبة ومتعددة ، سواء فى الوظائف أو الأنشطة المهنية أو الأنشطة الترفيهية . وتشمل الأنشطة المهنية : مقار المصالح العامة والخاصة والبنوك والوزارات والسفارات والهيئات ، وكذلك الأنشطة التجارية الأخرى . بينما تشمل الأنشطة الترفيهية والسياحية : المطاعم والفنادق ودور السينما والمسارح والمتاحف والآثار بالإضافة إلى المباني التاريخية مثل المساجد والكنائس ، وعند مقارنة مناطق وسط المدن التى تشابه فى الحجم مع مدينة القاهرة ، نجد أن الدور الذى تؤديه منطقة وسط

جدول رقم (٣) عدد العربيات الخاصة بالقاهرة الكبرى موزعة على أماكن الانتظار بمنطقة وسط المدينة

السنة	اسم الدراسة	عدد أماكن الانتظار المتوفرة بمنطقة وسط المدينة	عدد العربيات الخاصة بمحافظة القاهرة الكبرى الثلاث	عربية / مكان انتظار بمنطقة وسط المدينة
١٩٧٣	دراسة تخطيط النقل الشامل للقاهرة الكبرى (سوفرتيه)	١٠٧٠٠	٦٩٤٥٠	عربية / مكان انتظار واحد .
١٩٨٠	مشروع النقل الحضري للقاهرة و جيسون وماكاي .	١٦٦٠٠ على الطريق . ٥٠٠٠ في المساحات والجراجات .	٢١٦٩٩١	عربية / مكان انتظار واحد .
١٩٨٥	مشروع التطوير الحضري لمنطقة وسط المدينة .	١٦٥٠٠ على الطريق . ٨٥٠٠ في المساحات والجراجات .	٤٤٥٣٨٦	عربية / مكان انتظار واحد .
١٩٨٨	دراسة النقل الشامل للقاهرة الكبرى (JICA) .	٢٥٨٠٠ على الطريق . ١٥٠٠٠ في المساحات والجراجات	٤٩٠٥٢٧	عربية / مكان انتظار واحد .

بينما تمثل مساحة المناطق الخضراء بمنطقة الدراسة ٢٥٧٢٦٢ م^٢، وتعتبر حديقة الازليكية أكبر مساحة خضراء بوسط المدينة. وتضم هذه المنطقة ثلاثة أحياء إدارية هي :

- حي قصر النيل - حي الموسكى - حي عابدين وبعض أجزاء من اقسام الازليكية ، باب الشعرية ، الظاهر ، السيدة زينب .

وتشتمل الجداول الآتية على : بيان مساحة الأنوار السكنية ، والأنشطة التجارية ببعض الأحياء (جدول ٤) . وتوزيع السكان في بعض الأحياء حتى سنة ١٩٨٧ (جدول ٥) وكذلك توزيع العاملين (جدول ٦) .

جدول رقم (٤)

مساحة الأبنية السكنية وكذلك الأنشطة التجارية ببعض الأحياء

المسح	مساحة الأبنية السكنية (م ^٢)	مساحة الأنشطة التجارية (م ^٢)
قصر النيل	٨٢٢,٥٩٤	١,٦٧٩,٩٧٢
عابدين	١,٥٩٧,٠٥٦	٢,٠٧٥,٧٤٢
الموسكى	٧٩٩,٩٧٠	٨٠١,٥٩٧
منطقة الدراسة بالكامل	٧,٠٩٤,٥٧٠	٧,١٨٤,٨٩٧

المصدر : الدراسة اليابانية يونيو ١٩٨٩ .

جدول رقم (٥)

توزيع السكان بالأحياء في أعوام ١٩٨٧، ١٩٨٦، ١٩٨٥

المسح	١٩٧٦ (١)	١٩٨٦ (١)	١٩٨٧ (٢)
قصر النيل	٢٨٣١٦	١٧٢٠٤	١٧٠٢٤
عابدين	٨٧٧٥٩	٦٥٠١٠	٦٤٦٥٧
الموسكى	٩٨١٨٩	٤٢٢٠١	٤٢٨٢٠

(١) المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء .

(٢) المصدر : الدراسة اليابانية .

القاهرة - من حيث التكامل التخطيطى وتغطية متطلبات النقل والمرور - أقل بكثير من المطلوب ، ويرجع ذلك الى مايلى :

- الأنشطة التجارية والمهنية محدودة المساحة بمنطقة وسط القاهرة ، اذا قورنت بمباني الشركات في منطقة الجيزة أو مصر الجديدة أو مدينة نصر ، بالإضافة إلى أن معظم المكاتب الحكومية تتركز في المنطقة الجنوبية منها .

- نشأت في السنوات الأخيرة مراكز شرائية ذات جذب كبير ، مثل الزمالك والدقى والنيل ومصر الجديدة ومدينة نصر ، وذلك لعوامل كثيرة ، منها عجز منطقة وسط المدينة عن تلبية احتياجات الانتظار بها .

- الأنشطة الترفيهية بمنطقة وسط القاهرة أصبحت محدودة ، اذا قورنت بالفنادق الكبيرة التي انشئت على طول كورنيش النيل ، وفي المنطقتين الشرقية والغربية من المدينة .

- أصبح جزء كبير من منطقة وسط المدينة مشغولاً بالكبارى العلوية ، ومحطات الأوتوبيس وأماكن الانتظار ، مما أدى إلى نزع ملكية جزء من المساحة الكلية لمنطقة وسط المدينة .

- يسكن بمنطقة وسط المدينة أكثر من ٧٠٠٠٠ نسمة ، مما أدى إلى زيادة مشاكل الانتظار بهذه المنطقة ، نظراً لزيادة الطلب على وجود أماكن لانتظار سيارات هؤلاء السكان .

- ويوجد بها حوالى ١٠٠.٠٠٠ مكان عمل ، في المساحة المحصورة بين ميدان رمسيس ، العتبة ، ميدان الجمهورية ، ميدان التحرير .

- يعتبر وسط المدينة - في المساحة التي تحيطها شوارع كورنيش النيل ، رمسيس ، بورسعيد - منطقة الاختناق الكبرى بالنسبة لحركة المرور واحتياجاته ، على الرغم من أنها تحتوى على ٣٦٠ منطقة خالية تبلغ مساحتها ١٧٤٩٠٧ م^٢ .

جدول رقم (٦)

يبين توزيع العاملين بالاحياء الثلاثة في عامى ١٩٨٦، ١٩٨٧

المسى	١٩٨٦	١٩٨٧
قصر النيل	٥٦٤٩	٥٩٢٨٥
حلبين	٦٧٥٠٠	٦٦٠٠٠
الموسكى	٥٤٤٠٩	٥٧٤٤٧

البيانات الخاصة بمنطقة الدراسة :

طبقا لما ورد فى دراسة المخطط العام للنقل بالقاهرة الكبرى الذى تم بواسطة مجموعة العمل اليابانية ، فان هناك ثلاثة أنواع خاصة بحصر الانتظار تم تجميعها فى منطقة الدراسة كالتالى :

حصر سعة الانتظار : أسفرت نتائج حصر سعة الانتظار بمنطقة الدراسة فى كل منطقة من مناطق التقسيم الجزئية ، عن وجود حوالى ٢٥٨٠٠ مكان انتظار مسموح به فى الشوارع وحوالى ١٥٠٠٠ مكان انتظار بعيدا عن الشارع .

حصر كثافة الانتظار : يتمثل توزيع كثافة الانتظار فى عدد العربات المنتظرة مقسومة على سعة الانتظار .

كثافة الانتظار = عدد السيارات المنتظرة ÷ سعة الانتظار

ويلاحظ أن منطقة وسط المدينة المحصورة بالكورنيش ، رمسيس ، كلوت بك ، الأزهر ، بورسعيد ، وشارع على إبراهيم ، تحتوى على أعلى كثافة انتظار اثناء ساعة الذروة ، حيث تزيد عن ٢٠٠ ٪ متضمنة الانتظار غير المسموح .

حصر فترات الانتظار : أظهرت نتائج الحصر أن فترات الانتظار بمنطقة وسط المدينة تتراوح بين ١٦٠ إلى ١٩٠ دقيقة ، حيث أن هذه المنطقة تحتوى على معظم الأنشطة التجارية والمهنية ، بينما نجد أن فترة الانتظار فى شارع شامبليون ترتفع لتصل إلى حد

يتراوح بين ٢٢٠ إلى ٣٠٠ دقيقة ، لأن شارع شامبليون يحتوى على نسبة سكان أعلى من أى شارع آخر بمنطقة وسط المدينة .

فى حين ترتفع بورة الانتظار لتصل الى ٥.٤ مرة فى بعض المناطق التى يقل فيها عدد السكان ، بينما تتراوح بين ٣.٢ الى ٣.٨ مرة ، فى المناطق المزدحمة بالسكان .

حركة المرور بمنطقة وسط المدينة :

تغطى منطقة وسط المدينة حوالى ٨٨ هكتار كمساحة يتولد عنها أكثر من ٥٠٠٠٠ رحلة فرد / ساعة اثناء أوقات الذروة ، بالإضافة الى وجود ثلاث ذروات فى اليوم لحركة المرور على الطرق فى القاهرة .

ذروة صباحية من الساعة ٧.٠٠ صباحا إلى ٩.٠٠ صباحا

ذروة بعد الظهر من الساعة ٢.٠٠ مساء إلى ٣.٠٠ مساء

ذروة مسائية من الساعة ٧.٠٠ مساء إلى ٨.٠٠ مساء

وفى الدول المتقدمة ، نجد أن متوسط مرور ساعة الذروة بالنسبة لمردود اليوم يمثل حوالى ١٠ ٪ ، فى حين أن مرور ساعة الذروة فى مدينة القاهرة يمثل حوالى ١٤ ٪ من المردود الكلى فى اليوم ، بالإضافة إلى ثلاث ذروات للمرور فى القاهرة ، إذا ما قورنت باثنتين فقط فى الدول المتقدمة .

معدلات الحوادث بمنطقة وسط المدينة :

تعتبر معدلات الحوادث بالقاهرة مرتفعة ، إذ تصل الى حوالى ٧٩ قتيل لكل ١٠٠٠٠ عربية ، ٦٠١ جريح لكل ١٠٠٠٠ عربية ، ويعتبر هذا المعدل مرتفعا إذا ما قورن بمعدلات الحوادث فى بعض البلاد الأخرى ، ويرجع ذلك للأسباب التالية :

– انخفاض أداء العربى – انخفاض الوعي للسائقين – عدم اطاعة مستخدمى العربات أو المشاه لإرشادات المرور – قلة الصيانة لسطح الطريق .

ويتضح مما تقدم أن منطقة وسط المدينة – بالحدود التى تم اختيارها فى دراسة مجموعة العمل اليابانية – هى أفضل المناطق

وما يتجنى عنه من حوادث . ولقد اثبتت دراسات سابقة ان سعة الشوارع في منطقة وسط المدينة تقل بنسبة ٤٥ ٪ في حالة السماح بالانتظار بجوار الارصفة .

زيادة أماكن الانتظار بعيداً عن الشوارع : تتجه معظم بلاد العالم إلى مجابهة الطلب على الانتظار بالشوارع بتوفير أماكن خارجية ، سواء في صورة جراجات أو ساحات سطحية أو متعددة الطوابق ، ويفضل اختيار أماكن تلك الجراجات قريباً من مراكز الطلب عليها ، على أن تكون الشوارع المحيطة بتلك الأماكن واسعة لتجنب مشاكل ازدحام حركة المرور في ساعات ذروة دخول وخروج المركبات . على أن تكون مداخل ومخارج هذه الجراجات بعيدة عن الطرق الرئيسية لتفادي نقط التصادم .

الاقبال من مدة الانتظار : ويستهدف هذا البديل بصورة غير مباشرة ، الاقلال من الطلب على الانتظار ، وذلك باستخدام عدة أساليب منها : نظام الاسطوانات أو المناطق التي بها أعمدة ملونة بلون خاص يشير إلى أنها المخصصة للانتظار ، أو استخدام عدادات الانتظار ، أو الاستعانة بالافراد المتخصصين لملاحظة الالتزام بأوقات الانتظار .

رفع كفاءة خدمات النقل العام : اثبت العديد من الدراسات السابقة لعدة مدن ، انه يمكن الاقلال بصورة كبيرة من عدد أماكن الانتظار الواجب توافرها ، إذا ما تحسنت خدمات النقل العام بوسائله المختلفة ، وخاصة في منطقة وسط المدينة .

تطبيق مبدأ ترك السيارة وركوب وسيلة أخرى : يستهدف هذا المبدأ توفير أماكن انتظار للمركبات بعيداً عن مناطق الازدحام في حركة المرور (مثل الضواحي أو أطراف المدينة) مع ربط هذه الأماكن بوسيلة نقل عام ملائمة ، تحقق مالمالكى السيارات الوصول إلى أهدافهم في منطقة وسط المدينة ، دون استخدام

الملائمة لاختيار دراستها ، وبالتالي فإن البيانات التي تم تجميعها ، باعتبارها أحدث البيانات المتاحة حالياً (سواء فيما يتعلق بحصر سعة الانتظار أو كثافة الانتظار أو فترات الانتظار) تصلح أساساً للاعتماد عليها في وضع تصور شامل لسياسات الانتظار .

سياسات الانتظار

تتعدد سياسات الانتظار التي يمكن اقتراحها لأي منطقة للوصول إلى تحقيق الأهداف الآتية :

– توفير أقصى كفاءة لحركة المرور عن طريق تحديد الأماكن والأوقات التي يجب منع الانتظار فيها ، والأماكن والأوقات المسموح فيها بالانتظار ، مع تحديد المدة والتعريف الملائمة ، وكذلك تحديد الأماكن والأوقات التي يمكن السماح بالانتظار فيها ، لتحميل أو تفريغ مركبات نقل البضائع فقط .

– تخفيض ازدحام الشوارع الرئيسية ، وذلك بتقليل حركة المرور الطوالى بعيداً عن منطقة وسط المدينة ، من خلال إنشاء طريق دائري حول هذه المنطقة .

– توفير أماكن انتظار بعيدة عن الشوارع الرئيسية .

– التخطيط للانتظار للسيارات على أساس احتياجات ومتطلبات النقل داخل المدينة ، دون الفصل بينهما .

– اختيار وتطبيق السياسات الملائمة لتعريف الانتظار ، لتحقيق أقصى كفاءة ممكنة لأماكن الانتظار المتوفرة .

البدائل في سياسات الانتظار : تشمل سياسات الانتظار عدة بدائل يمكن ايجازها فيما يلي :

الغاء الانتظار بجوار الارصفة : يستخدم هذا البديل في العديد من مدن العالم ، خاصة في منطقة وسط المدينة . ويختار عادة لمنع الآثار الضارة لانتظار المركبات بجوار الارصفة ، من حيث التأثير على سعة حارات المرور ، والاحتكاك الجانبي بين المركبات أثناء المناورات اللازمة عند شغل أماكن الانتظار أو الخروج منها ،

سياراتهم الخاصة ، مما يقلل من حدة ازدحام حركة المرور
فى تلك المنطقة .

وأفادت الدراسات السابقة بأنه لا يجب أن تزيد مدة الرحلة
باستخدام وسائل النقل العام ، حتى يمكن اجتذاب مالكي السيارات
الخاصة لاستخدام هذه الوسائل فى رحلاتهم اليومية ، كما يجب أن
تكون تكلفة الانتظار - بعيدا عن وسط المدينة وتكلفة رحلة الذهاب
والعودة بوسيلة النقل العام - أقل بدرجة ملموسة عن تكلفة الرحلة
بالسيارة الخاصة مضافا إليها تكلفة الانتظار فى وسط المدينة ، كما
أوضحت الدراسات أهمية اختيار أماكن انتظار السيارات البعيدة عن
وسط المدينة ، بحيث لا يتم استغلالها فى أغراض الانتظار الأخرى
عند تلك المناطق ، مثل التسوق أو التنزه ، وغير ذلك .

السياسات المقترحة فى الدراسات السابقة للانتظار بالقاهرة :

يوجد العديد من السياسات والاقتراحات السابقة للتنظيم والتحكم
فى الانتظار بالقاهرة ، وفيما يلى ملخص لأهم هذه السياسات :
السياسات التى وردت فى دراسة تخطيط
النقل الشامل للقاهرة الكبرى عام (١٩٧٣) :
شمل التقرير الذى أعده بيت الخبرة الفرنسى سوفرتيه فى عام
١٩٧٣ وتمت الموافقة عليه من مجلس الوزراء فى عام ١٩٧٤ -
ثلاث استراتيجيات عامة متدرجة لتنظيم حركة المرور
بوسط مدينة القاهرة ، هى : اللاتقييد - التقييد الجزئى -
التقييد الكامل .

وتستهدف الأولى « اللاتقييد » عدم فرض قيود على دخول
السيارات الخاصة لمنطقة وسط المدينة ، والسماح بحرية الحركة فى
داخل تلك المنطقة ، بينما اشتملت الخطوة الثانية « التقييد
الجزئى » على وضع القيود على حركة السيارات الخاصة ، مع
الاقبال من أعداد أماكن الانتظار وكذلك مدته فى بعض المناطق ،

وتوفير خدمة أفضل لحركة النقل العام والمشاة ، وتشمل الخطوة الثالثة
« التقييد الكامل » تقييد حركة دخول السيارات الخاصة إلى منطقة
وسط المدينة وتعويض ذلك بزيادة خدمة وسائل النقل العام المختلفة ،
مع اقتراح مسارات إضافية لها ، تضمن وصول مستخدمي تلك
الوسائل إلى أهدافهم المختلفة فى منطقة وسط المدينة .

أما سياسة الانتظار المقترحة ، فقد شملت العناصر الآتية :

- تحديد منطقة (تحكم فى الانتظار) . داخل منطقة وسط المدينة ،
تشمل ١٧٧٥ مكانا للانتظار بجوار الأرصفة ، ويتم التحكم فيها
باستخدام عدادات أو أسطوانات بلون مميز لتحديد مدة الانتظار .
وتخصيص هذه الأماكن لفترات الانتظار القصيرة ، وأن تبعد هذه
الأماكن بمسافات لا تزيد عن ٤٠٠ متر من مركز منطقة
وسط المدينة .

- تخصيص ٢٥٠٠ مكان للانتظار بعيدا عن الأرصفة ، فى
جراجات أو ساحات عامة أو خاصة فى منطقة (التحكم فى
الانتظار) .

- إنشاء خمسة جراجات بسعة ١٠٠٠ مكان لكل منها ، على
الطرفين الشمالى والشرقى لمنطقة (التحكم فى الانتظار) .

- الإبقاء على ٧٢٥ مكانا للانتظار موزعة فى منطقة وسط
المدينة وخارج منطقة (التحكم فى الانتظار) المحددة داخلها .

وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة المشار إليها فى دراسة بيت الخبرة
سوفرتيه تعتبر الآن صغيرة جدا بالمقارنة مع الوضع الحالى لمشاكل
الانتظار فى منطقة وسط المدينة ، كما يتضح أن مساحات وسعات
جراجات الانتظار المقترح إقامتها فى هذه الدراسة تحتاج إلى إعادة
نظر فى ضوء المتغيرات الجديدة ، من حيث التغير فى استخدامات
الأراضى والتكلفة وصعوبات التمويل ، والآثار المحتملة على
حركة المرور .

السياسات الواردة فى دراسة محافظة القاهرة (١٩٧٩) :

فى عام ١٩٧٩ أعدت إدارة مرور القاهرة تقريراً عن مشاكل الانتظار بمنطقة وسط القاهرة ، واقتُرحت بعض الإجراءات الواجب اتخاذها للاقلال من هذه المشاكل ، وتستهدف تحقيق أكفأ استخدام لاماكن الانتظار المتاحة بجوار الارصفة ، وكذلك انشاء جراجات وساحات انتظار جديدة لاستيعاب الطلب على الانتظار ، والذى لا تكفيه اماكن الانتظار المتاحة بجوار الارصفة .

واقترح هذه الدراسة انشاء ثمانية جراجات تحت الارض ، وسبعة عشر جراجاً متعدد الطوابق ، وتم تقدير التكلفة الاجمالية لانشاء هذه الجراجات بما يتراوح بين ١٢ إلى ١٣ مليون جنيه ، ولاتشمل هذه التكلفة ثمن الارض ، حيث كان المقترح ان توفر محافظة القاهرة الارض اللازمة للانشاء الذى سيقوم به المستثمرون على أساس استفادتهم بجزء من المنشأ فى أغراض تجارية مثل مكاتب ادارية أو محال تجارية ، وهو الامر الذى تحقق فى جراجات الأوبرا والمعتبة والبستان فيما بعد .

ويتضح من دراسة هذه الاقتراحات ان الخطة المستهدفة كانت طموحة ، حيث ان عدد الجراجات تحت الارض أو متعددة الطوابق المقترحة كانت كبيرة الى حد بعيد . كما أسفرت بعض الدراسات التى تمت لمدن أخرى فى العالم عن بعض المشاكل الناتجة من زيادة الطلب على الانتظار فى منطقة وسط المدينة ، فى حالة اتباع اسلوب انشاء جراجات وأنشطة تجارية وتسويقية جديدة فى نفس المبنى ، وذلك لأن هذه الأنشطة تخلق طلباً اضافياً على الانتظار فى هذه الجراجات .

سياسات دراسة مشروع النقل الحضري للقاهرة (١٩٨١) :

بناء على طلب الحكومة المصرية وبمنحة من الحكومة البريطانية ، تم تكليف بيت الخبرة « جيمسون وماكاي » الانجليزى بالتعاون مع هيئة

تخطيط مشروعات النقل بوزارة النقل فى اعداد دراسة عن تمويل المشروعات المناسبة للنقل داخل مدينة القاهرة يقوم بتمويلها البنك الدولى ، واستهدفت هذه الدراسة تحقيق استخدام أفضل لشبكة ووسائل النقل المتاحة ، مع اعطاء أولوية لمركبات النقل الجماعى ذات السعة الكبيرة .

وقد تبنت الدراسة ثلاث استراتيجيات مشابهة إلى حد كبير لما اقترحه دراسة (سوفرتيه) ، حيث تشمل الاستراتيجية الاولى « استراتيجية الوضع الحالى » والمماثلة لاستراتيجية اللاتقييد فى دراسة (سوفرتيه) بين التنظيم والتحكم فى حركة المرور على محاور الحركة الرئيسية وتقاطعاتها السطحية ، مع الغاء اماكن الانتظار بجوار الارصفة وتمويلها باماكن بديلة فى جراجات أو ساحات انتظار جديدة .

وقد أوصت الدراسة بعدم البدء فى تطبيق هذه الاستراتيجية الا بعد تحقيق تحسين واضح فى حالة مسارات المشاة والنقل العام بمنطقة وسط المدينة .

أما الثانية وهى « تقييد مسار الحركة الطولية » والتى تعتبر بديلاً لاستراتيجية (سوفرتيه) الخاصة « بالتقييد الجزئى » فتشمل أساساً الاستفادة بنظام حركة المرور فى شوارع وسط المدينة الى أقصى حد ممكن ، مع اقتراح بعض التعديلات فى اتجاهات حركة المرور على الشوارع الرئيسية لتحقيق الهدف الاساسى لهذه الاستراتيجية ، وهو منع الحركة الطولية المباشرة .

وتختلف الاستراتيجية أيضاً عن دراسة « سوفرتيه » فى عدم اقتراحها لمسارات حركة نقل عام جديدة فى بعض محاور منطقة وسط المدينة ، فى حين تقترح الدراسة تطبيق الاستراتيجية الثالثة « التقييد الكامل » على فترة مابين خمسة الى عشرة أعوام ، على أساس أن تحقيق أهداف تغيير الرحلات بواسطة النقل والتأكيد على استخدام مركبات النقل ذات السعة الكبيرة ، سيضمن الاستخدام

الافضل للمساحة المحدودة من الطرق بوسط المدينة ، وتهدف هذه الاستراتيجية الى تقليل الطلب على الانتظار ، وذلك عن طريق الغاء المزيد من اماكن الانتظار الموجودة حاليا ، مع تمويل جزء من هذا العدد فى جراجات أو ساحات انتظار جديدة ، كذلك أكدت الاستراتيجية ضرورة وضع الضوابط التى تحقق معدل استخدام افضل لاماكن الانتظار المتاحة .

سياسات مشروع التطوير الحضرى لمنطقة وسط المدينة (١٩٨٥) :

نهت دراسة وسط المدينة التى قامت بها بيوت الخبرة (الهوارى وشركاه - الشاعر ومشاركوه - « جيمسون وماكاي » وشركاه) الى ضرورة عدم زيادة عدد اماكن الانتظار المتاحة بمنطقة وسط المدينة عن ٢٥٠٠٠ مكان ، (ويقل هذا الرقم عن المتاح وقت هذه الدراسة بحوالى ١٠٠٠٠ مكان) ، مع انشاء جراجات أو ساحات انتظار تستوعب الانتظار غير القانونى الحالى ، كما أكدت الدراسة على أهمية التحكم فى اماكن الانتظار المتاحة ، من خلال تطبيق أساليب الادارة وتنظيم حركة المرور . مع ضرورة استخدام العدادات للتحكم فى اماكن الانتظار بجوار الارصفة ، كما أكدت سياسة الانتظار المقترحة بهذه الدراسة على ضرورة تشجيع راغبي الانتظار لفترات طويلة على استخدام اماكن الانتظار بعيدا عن الارصفة ، لتوفير أكبر عدد ممكن من اماكن الانتظار بجوار الارصفة لراغبي الانتظار لفترات قصيرة (ساعتين أو أقل) .

وأوصت الدراسة ببعض الاجراءات الهامة التى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ - بالنسبة للانتظار بجوار الارصفة :

- ضرورة الاعتماد على نظام العدادات مع عدم السماح بفترة انتظار أكثر من ساعتين لائى مركبة .
- للتغلب على مشكلة توافر العملة ، أوصت الدراسة باستخدام عملة

خاصة بالانتظار ، مع توفير منافذ لبيعها بصورة منتظمة .

- تحديد تعريف الانتظار بمقدار ٢٥ قرشا لكل ساعة انتظار ، مع مراجعة هذه التعريفه دوريا حسب الاسعار السائدة .

- اشراف ادارة مرور القاهرة على تطبيق قوانين المرور بالنسبة لتشغيل اماكن الانتظار ، مع ضرورة رفع السيارات المخالفة بالمركبات المخصصة لذلك أو استخدام اسلوب « ماسك العجلات » لتأكيد الالتزام بقوانين الانتظار .

- ضرورة تطبيق القانون الخاص بمنع الانتظار لمسافة ١٠ أمتار من التقاطع .

- استخدام العلامات الارضية الصفراء لاطلاء البردورات لتحديد اماكن منع الانتظار أو اماكن التحميل والتفريغ .

٢ - بالنسبة للانتظار بعيدا عن الارصفة :

حددت الدراسة بعض التوصيات الخاصة بأسلوب التحكم فى تشغيل اماكن الانتظار بعيدا عن الارصفة فى جراجات : العتبة ، ميدان التحرير ، ميدان عبد المنعم رياض ، أمام دار القضاء العالى بشارع ٢٦ يوليو ، مع التوصية بانشاء ساحة للانتظار مكان محطة كوبرى الليمون بميدان رمسيس بعد افتتاح الخط الاقليمى لترو الانفاق ، كما أوصت بعدم التوسع فى انشاء جراجات جديدة الا لاستيعاب ما سيتم إلغاؤه من اماكن انتظار بجوار الارصفة . مع عدم اصدار تراخيص ببناء مبانى لأنشطة تجارية فى منطقة وسط المدينة الا بعد التأكد من توافر الحد الأدنى لاماكن الانتظار الخاصة بها .

سياسات دراسة النقل الشاملة

للقاهرة الكبرى (جيكا) ١٩٨٩ :

وهى أحدث دراسة تمت حتى الآن ، لوضع مخطط عام للنقل والمرور بالقاهرة الكبرى ، وتخلص توصياتها بالنسبة للانتظار فى منطقة وسط المدينة ، فيما يلى :

- إلغاء الانتظار على كافة المحاور الرئيسية بمنطقة وسط المدينة ، لتحقيق أكبر سعة ممكنة لحركة المرور عليها .

- التحكم فى مدة الانتظار على الشوارع الفرعية بمنطقة وسط المدينة ، لتحقيق معدل استخدام أكبر ، لاستيعاب الطلب على الانتظار الذى تم منعه على المحاور الرئيسية .

- تحديد تعريفات الانتظار بأسلوب يجذب راغبي الانتظار لفترة طويلة بعيدا عن الأماكن المتاحة على الشوارع الفرعية بمنطقة وسط المدينة .

- إنشاء جراجات لأماكن الانتظار بعيدا عن الأرصفة لجذب الطلب على الانتظار .

وقد حددت الدراسة المحاور الرئيسية فى منطقة وسط المدينة ، والتي يجب المنع الكامل للانتظار عليها من الساعة الثامنة صباحا حتى الثامنة مساء وهي :

- شارع الجلاء - شارع عراقى - شارع رمسيس - شارع عماد الدين - شارع البستان - شارع الجمهورية - شارع التحرير - شارع ٢٦ يوليو - شارع عبد العزيز - شارع عدلى - شارع رشدى - شارع عبد الخالق ثروت - شارع طلعت حرب - شارع الشيخ ربحان - شارع شريف - شارع قصر النيل .

وقد تم تحديد هذه المحاور على أساس ضمان سرعة مسير لا تقل عن ١٠ كم / ساعة لحركة المرور ، وكذلك المحاور التى تبلغ كثافة الانتظار عليها أكثر من ١٠٠ ٪ من المحاور التى تم تحديدها فى دراسة عام ١٩٨٥ كطرق رئيسية ضمن مخطط الحركة المستهدف فى منطقة وسط المدينة ، وقد تم تقدير الحجم فى أماكن الانتظار المطلوبة كنتيجة لهذا الإلغاء بحوالى ٥٠٠٠ مكان ، يجب توفيرها على الشوارع الفرعية أو فى جراجات أو ساحات انتظار جديدة .

أما بالنسبة للشوارع الفرعية ، فتقتصر السياسة التى تبنتها الدراسة اليابانية أن يتم التحكم فى الانتظار بأسلوبين :

الأسلوب الأول : التحكم فى مدة الانتظار ، والثانى : أسلوب تعريف الانتظار ، مع التأكيد على ضرورة تطبيق الأسلوبين معا فى أى نظام متبع .

مع استخدام نظام تذكير الانتظار بدلا من العدادات أو الأسطوانات المستخدمة فى بلاد العالم الأخرى لعدم احتياج هذا النظام إلى تركيب أى أجهزة أو ماكينات .

ولقد تم تحديد فترات الانتظار المسموح بها على هذه التذاكر ، بحيث تشمل ساعة وساعتين ، وثلاث ساعات كحد أقصى لفترة الانتظار المسموح بها على الشوارع الفرعية .

وتقترح الدراسة أن تكون تعريفات الانتظار بين ٥٠ قرش وجنيه للساعة الواحدة ، مع أهمية عمل استقصاء لقائدى المركبات للتعرف على التعريفات المناسبة لهم .

ويقدر العائد من استخدام هذا النظام بحوالى ٨ مليون جنيه سنويا ، مما يسمح بإنشاء جراج متعدد الطوابق بسعة ١٠٠٠ مكان انتظار فى كل عام . وتقدر الدراسة أماكن الانتظار المطلوبة فى جراجات جديدة بحوالى ١٩٠٠ مكان ، على أساس تطبيق السياسة المقترحة من إلغاء الانتظار على المحاور الرئيسية والتحكم فى أماكن الانتظار بالشوارع الفرعية .

وتوصى الدراسة ، لتحقيق أقصى زيادة ممكنة فى سعة أماكن الانتظار بعيدا عن الأرصفة ، بما يأتى :

- ضرورة تطبيق قرار محافظ القاهرة رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٦ والخاص بالزام مالكي أى مبنى جديد بتوفير أماكن الانتظار الكافية لاستخدامات المبنى .

- إنشاء المزيد من الجراجات العامة التى تشرف عليها محافظة القاهرة .

- تشجيع القطاع الخاص على استخدام الأماكن الشاغرة فى توفير أماكن الانتظار .

وجاردن سيتي ، وعلى أساس استيعاب هذه الاماكن في الجراجات متعددة الطوابق الجديدة .

- ضرورة وضع التعريفات الملائمة للانتظار ، بحيث يتم بها التحكم في مدة الانتظار ونوعه ومكانه .

- تحسين كفاءة استخدام وسائل النقل الجماعي لتحقيق التغيير المرغوب في أنماط الانتقال بالقاهرة الكبرى .

- تشجيع القطاع الخاص على انشاء جراجات متعددة الطوابق .
- الحفاظ على العدد الكلى لاماكن الانتظار بدون زيادة ، والاستعاضة عن اماكن الانتظار بجوار الارصفة باماكن أخرى بديلة لها ، في الجراجات الهامة أو الخاصة التي يتم انشاؤها حديثا .

- النظر في إمكان وضع القيود على حركة مرور السيارات الخاصة في مناطق الازدحام ، والاكتفاء بشطوط نقل عام ، مع اخلاء أو زيادة عروض الارصفة . على أن يسبق ذلك انشاء جراجات عامة وساحات حول حدود المنطقة .

اختيار مواقع الجراجات متعددة الطوابق

يعتبر انتظار السيارات بجانب الأرصفة على شبكة الطرق في المدن الكبرى حلا جزئيا لمشكلة الانتظار ، نظرا لشغل المساحة المخصصة للمرور في تلبية احتياجات الانتظار . وهناك بدائل أخرى لانتظار السيارات بعيدا عن الطرق منها :

- ساحات الانتظار السطحية للسيارات .
 - الجراجات متعددة الطوابق .
 - الانتظار على اسطح المباني والمنشآت .
 - اماكن الانتظار الميكانيكية (باستخدام المصاعد) وهو أسلوب يتبع في الجراجات متعددة الطوابق .
 - الانتظار تحت الارض .
- ويعتمد اختيار البديل الأمثل ، على عدة عوامل مثل : تكاليف الانشاء والصيانة ، والمساحة ونوعية مكان الانتظار .

تأثير الانتظار على سعة وأمن الطريق :

أوصى العديد من الدراسات السابقة والسياسات السابق انجازها في مجال الانتظار ، بإلغاء أماكن الانتظار بجوار الارصفة - خاصة في شوارع منطقة وسط المدينة ، نظرا لما تسببه من تخفيض للمعرض الفعال الصالح لحركة المرور ، وبالتالي تقليل السعة المرورية للمحور ، كما تؤثر مناورات الانتظار على أمن حركة المرور ، نظرا لازدياد معدل الحوادث كنتيجة لهذه المناورات ، والاحتكاك بين المركبات ، ولعدم توافر الحد الأدنى من مسافات الرؤية في بعض الاحيان .

ويوضح الجدول الآتي تأثير وجود عربات منتظرة على جانبي الطريق (بجوار الارصفة) على النقص في المعرض الفعال لحركة المرور على سعة الطريق .

عدد السيارات المنتظرة كل كيلو متر (على الجانبين معا)	٢	٦	٢٠	٦٠	١٢٠	٣٠٠
النقص الفعال في المعرض المخصص لحركة المرور (متر) والنتائج من تأثير الانتظار على الجانبين	٠.٩٩	١.٢١	٢.١٢	٢.٦	٣.٠٥	٣.٦٥
الناقص الفعال في سعة الطريق (وحدة عربية ركوب ٠ مكافئة / الساعة / نتيجة للنقص الذي حدث في ٢٠٠ ٢٧٥ ٤٧٥ ٥٧٥ ٦٧٥ ٨٠٠						
المعرض المخصص للمرور) .						

ويتضح من العرض السابق ، أن هناك خطوات محددة وواضحة يجب اتخاذها عند تنفيذ أي سياسة انتظار مرغوبة في المستقبل ، ومن واقع نتائج الدراسات السابقة والخبرة الميدانية والعلمية بالقاهرة الكبرى يقترح :

- إلغاء الانتظار بجوار الارصفة على محاور الحركة الرئيسية بمنطقة وسط المدينة الموسع ، والذي يجب أن يشمل بعض المناطق المتاخمة لمثلث وسط المدينة السابق اتفاق كافة الدراسات عليه (العتبة - رمسيس - التحرير) ، مثل منطقة باب الشعبرية ولافلوغل والأزهر

الامتثال	الولايات المتحدة	ألمانيا	لبنان	إيطاليا	الاتحاد السوفياتي	الرقم المقترح للقاهرة
مبنى إداري (مكان لكل)	٢٠٧٥-٢٠٨٠	٢٠٨٠-٢٠٩٠	—	٢٠٦٠	٢٠٣٧-٢٠٤٠	٢٠٢٠-٢٠٣٠
مركز تجاري (مكان لكل)	٢٠٤٠	٢٠٩٠	٢٠٤٠-٢٠٥٠	٢٠٤٠	٢٠٩٠	٢٠١٠٠
مناطق (مكان لكل)	٤ غرف	١٠-٣ غرف	—	١-٣ غرف	١-٨ غرف	١-٦ غرف
مكتبة الحرة (١٩٧٤) حرة لكل ١٠٠٠ ساكن	٤٨٠	٢٨٠	٢٥١	٢٤٣	١٠٠	٢٢

كما توصي المواصفات الأمريكية في الوقت الحالي بتوفير عدد ٥ . ٥ مكان على الأقل لكل ١٠٠٠ قدم مربع (٢٠١٠٠) مسطح تجاري ، وعدد ٤ مكان لكل ١٠٠٠ قدم مربع (٢٠١٠٠) مكاتب ، كذلك مكان لكل غرفة بالفنادق ، بالإضافة إلى نصف مكان لكل عامل بالمبنى .

ومما سبق ، يتضح مدى التفاوت في احتياجات الانتظار طبقا لاستخدامات الاراضى المختلفة والأنشطة المتنوعة من بلد إلى آخر . كما يتوقف اختيار موقع الجراجات على المسافة التي يقطعها مستخدم السيارة سيرا على الاقدام ، فقد أثبتت الدراسات ان رجال الاعمال والمتسوقين ورجال الخدمات يسرون مسافات اقل من العاملين .

كما وجد ان مسافة السير على الاقدام تتوقف على الهدف من الرحلة ، والزمن الذي سيخضعه مستخدم السيارة داخل وسط المدينة . فكلما زاد الزمن الذي يقضيه المستخدم داخل منطقة الوسط زاد استعدادة للسير على الاقدام مسافة اطول ، كذلك تتوقف مسافة السير على الاقدام على التعداد السكاني للمدينة ومساحتها . ويوضح الجدول التالي نتائج الاحصائيات التي تمت على عدد من المدن في الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تربط بين متوسط مسافة السير على الاقدام والتعداد السكاني ، وذلك لنوعيات من الأنشطة المختلفة لتحديد أقل مسافة يمكن ان يقطعها سائق

ويتوقف اختيار الموقع على قرب مكان الانتظار لاستخدام السيارة ، مثل : اماكن الانتظار في المطارات ، محطات السكك الحديدية ، المناطق التجارية ، استاد الرياضى ، وغير ذلك .

الجراجات متعددة الطوابق :

يعتبر وسط المدينة من اكثر المناطق المعرضة للمشاكل المرورية الخاصة بانتظار السيارات ومن ثم ينبغي توفير اماكن انتظار حول المدينة ، يستخدمها السائقون ، ثم ينتقلون إلى وسط المدينة بوسائل أخرى . وفي هذا الاتجاه يمكن عرض البدائل الآتية :

- ترك السيارة والسير على الاقدام ، ويتم ذلك في حالة وجود جراجات قريبة من مداخل المدينة ومنتشرة حولها .
- ترك السيارة واستخدام وسيلة انتقال عامة أخرى مثل الاوتوبيس أو المينى باص أو مترو الانفاق ، وذلك في حالة توفر هذه الوسائل ، مع وجود جراجات عند نهاية المحطات .

ومن ثم فإن اختيار نوع وموقع الجراجات المطلوبة لكل منطقة يتوقف على عدة عوامل ، أهمها : عمل حصر شامل للمواطنين يتضمن احصائية كاملة عن : الهدف من الرحلة ، وسيلة الانتقال ، زمن الانتظار ، عدد السيارات ، مداخل ومخارج المدينة ، الشرايين الرئيسية المؤدية إلى المناطق السكنية ، وذلك لاختيار المواقع المناسبة لإنشاء الجراجات وعددها في كل منطقة . كما يعتبر اختيار انشاء جراجات متعددة الطوابق حول المدينة من افضل البدائل نظرا لارتفاع قيمة الارض ، حيث يستوعب الجراج متعدد الطوابق ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ سيارة أو ما يزيد ، حسب السعة التصميمية له . وتتأثر احتياجات الانتظار بدرجة كبيرة ومتفاوتة بأنواع الأنشطة المختلفة لمنطقة وسط المدينة . ويوضح الجدول التالي مدى التفاوت بين المعدلات العالمية المختلفة ، مع المقترحات الخاصة لمنطقة وسط القاهرة :

السيارة للوصول إلى هدفه بعد ترك سيارته في الجراج :

مجموعات التعداد السكاني	عدد المدن	متوسط مسافة السير على الاقدام (متر)		
		للعمل	لرجال الأعمال	للتسوق
أقل من ٢٥,٠٠٠	٢	—	—	٧٥
٢٥,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠	٣	١٣٦	٩٩	٩٨
٥٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠	٤	١٦١	١٠٩	١٠٠
١٠٠,٠٠٠ - ٢٥٠,٠٠٠	٤	١٨٠	١٣٩	١٨٠
٢٥٠,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠	٣	٢٤٢	٢٠٢	٢٧٥
أكثر من ٥٠٠,٠٠٠	٣	٢٢٣	١٧٦	٢١٩

ولقد أوضحت كافة الدراسات السابقة أنه - بالنسبة لظروف البيئة المصرية - يمكن الأخذ بمسافات مسير على الاقدام حتى ٥٠٠ متر .

انشاء الجراجات متعددة الطوابق في مدينة القاهرة الكبرى :

تشهد مدينة القاهرة في الوقت الحاضر تزايداً مطرداً في أحجام حركة المرور على شبكة الطرق ، تجاوزت السعة الفعلية لهذه الشبكة ، مما أدى إلى زيادة الاختناقات عند التقاطعات وعلى وصلات هذه الشبكة ، إلى جانب زيادة التلوث والضوضاء . ويرجع أحد أسباب هذه الاختناقات إلى عدم توافر أماكن انتظار للسيارات ، مما يضطر مستخدمي السيارات إلى الانتظار في الأماكن الممنوعة أو الانتظار غير القانوني ، فيؤثر ذلك على سعة وكفاءة الشبكة ، إلى جانب التأثير الاقتصادي الناجم عن الاختناقات والتأخير في أزمدة الرحلات .

وتعتبر مشكلة توفير أماكن الانتظار عند نهايات الرحلات المتولدة من قاطنى القاهرة الكبرى ، والمتجهة إلى وسط المدينة ، مشكلة جوهرية .

وقد قامت ببيوت الخبرة العالمية والمحلية بعمل دراسات فنية لإيجاد حل سريع لمشكلة المرور في وسط مدينة القاهرة ، وانتهت إلى التوصيات الخاصة بالأسراع في انشاء الجراجات المتعددة الطوابق ،

ومن ثم بادرت محافظة القاهرة بانشاء جراجات : العتبة والوبرا والجمهورية والبيستان متعددة الطوابق ، مما ساعد على حل بعض مشكلات المرور والانتظار بمنطقة وسط المدينة ، إلا أن ذلك لم يحقق جميع احتياجات الانتظار حتى الآن .

وليس معني هذا ، اللجوء إلى المزيد من هذه الجراجات داخل منطقة الوسط ، إذ أن وجود المزيد من هذه الجراجات داخل منطقة الوسط ، يشكل عامل جذب للسيارات الخاصة ، مما يزيد العبء على الشبكة الحالية ويزيد من التلوث والضوضاء لهذه المنطقة .

والحل المنطقي لذلك ، هو محاولة الحفاظ على بيئة صحية غير ملوثة بمنطقة وسط المدينة ، وترك السيارة الخاصة تسعى للحصول على مكان خارج حدودها ، والدخول إلى منطقة الوسط باستخدام وسائل النقل العام مثل : مترو الانفاق والميترو باس ، أو سيراً على الاقدام .

ولعل من اليسير تحقيق ذلك الآن خاصة بعد افتتاح الخط الاقليمي لمترو الانفاق ، ونجاح فكرة ترك السيارة بجوار إحدى محطات المترو ، واستخدامه للوصول إلى منطقة وسط المدينة سوف يتحقق بصورة أفضل بعد انشاء الخط الحضرى الاول الذى يخترق منطقة وسط المدينة .

ويستدعى الأمر توفير مساحات انتظار يقدر كاف على طول مسار الخط الاقليمي ، ويمكن ان تتغير مساحات الانتظار أو الجراجات متعددة الطوابق عند هذه المحطات ، من موقع إلى آخر حسب الحاجة ، لتبدأ في تلبية احتياجات ٤٠ سيارة على الأقل ، وتصل إلى ٥٠٠ سيارة عند المحطة الواحدة .

ويعتمد الاختيار الأمثل لمواقع هذه الجراجات على :

- مساحة الأرض المتاحة دون إجراء عمليات نزع ملكية .

- قرب هذه المساحات من محطات المترو أو وسائل النقل

العام الأخرى .

- الأسلوب الذى سوف يتبع فى انشاء الجراج .

- تكاليف الانشاء المتاحة أو الممكن توفرها .

- اماكن الحصول على عائد استثمارى يغطى تكاليف الانشاء والصيانة والتشغيل .

كما يمكن انشاء عدد من الجراجات أو الساحات ، ترتبط بنهايات محطات النقل العام (الاوتوبيس - المينى باص) على ان يتم رفع كفاءة هذه الوسائل ومستوى الخدمة عليها ، لتصبح وسائل جذب معارضة على تخفيض نسبة استخدام العربة الخاصة فى الرحلات التى لها اهداف نهائية بمنطقة وسط المدينة ، وذلك إلى أن يتحقق تنفيذ خطى مترو الانفاق الحضرين الاول والثانى .

التشريعات التى تنظم انتظار

المركبات بالقاهرة الكبرى

هناك عدد من التشريعات والقوانين التى تنظم عملية انتظار المركبات ، منها :

قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية : ويحتوى القانون على عدد من المواد التى تنظم انتظار المركبات بالقاهرة الكبرى ، وبالمدينة عموماً . وقد ادخلت عليه بعض الاضافات والتعديلات لمعالجة بعض جوانب القصور التى اسفر عنها التطبيق .

وتختص المواد الآتية من هذا القانون بتنظيم وتحديد أماكن انتظار المركبات :

م ٦٤ من القانون :

لقسم المرور المختص تنظيم وتحديد أماكن لافتات واشارات المرور الضوئية ، كما ينظم ويحدد أماكن انتظار ووقوف المركبات .

م ٦٥ من القانون :

لايجوز ترك المركبات أو الحيوانات أو الاشياء فى الطريق العام بحالة ينجم عنها تعريض حياة الغير أو أمواله للخطر أو تعطيل حركة

المرور أو إعاقتها .

م ٦٦ من اللائحة :

لايجوز توقف المركبة فى غير أماكن الانتظار الا عند الدخول فى المركبة أو الخروج منها أو لتحميل المركبة أو تفريغها وفى غير الاوقات والاماكن التى يكون فيها التوقف ممنوعاً صراحة .

م ٦٤ من اللائحة :

يجب ان يكون توقف أو انتظار المركبات أو الحيوانات فى خارج المدن وفى المناطق غير المأهولة فى اقصى يمين نهر الطريق فى اتجاه حركة المرور ، مع تجنب اقسام الطريق المخصصة لسير الدراجات والاماكن المخصصة لمرور المشاة .

م ٦٦ من اللائحة :

يكون انتظار المركبات فى الاماكن المخصصة لذلك وفى صف منتظم وفى اتجاه حركة المرور ، ولايجوز الانتظار فى الاماكن غير الممنوع الانتظار بها ، وبما لا يقل عن عشرة امتار من مفارق الطرق ومداخل الميادين واماكن عبور المشاة ومحطات النقل العام للركاب والمزلقات .

م ٦٧ من اللائحة :

فى جميع الاحوال يجب ان يكون التوقف أو الانتظار بحيث لا يؤدى الى إعاقة المرور بالطريق أو إعاقة الرؤية فيه .

م ٦٨ من اللائحة :

وهناك أماكن لا يجوز التوقف أو الانتظار فيها ، هى :

- الاماكن المخصصة لعبور المشاة وعلى الأرصفة والممرات الخاصة بالدراجات وعند المزلقات .

- على اشربة الترام والسكك الحديدية ، أو بجوارها ، اذا كان ذلك يعوق سيرها .

- على الكبارى أو الممرات العلوية أو فى الانفاق أو تحت الجسور ،

مالم تكن هناك اماكن مخصصة للتوقف أو الانتظار .

- على نهر الطريق في المرتفعات أو المنحدرات أو المنعطفات أو المنحنيات وكذلك بالقرب منها عندما تكون الرؤية غير كافية لضمان تخطى المركبة بأمان تام ، مع مراعاة سرعة المركبات على هذا الجزء من الطريق .

- على نهر الطريق بجوار العلامات الارضية الطويلة المتصلة التي لا تسمح بتجاوزها ، وعندما تكون المساحة العرضية بين المركبة المتوقفة وهذه العلامات الطويلة تقل عن ثلاثة أمتار .

- في الاماكن التي قد تحجب المركبات - بتوقفها أو انتظارها - الاشارات الضوئية أو علامات المرور عن نظر بقية مستعملي الطريق .

- امام مداخل أو مخارج حظائر المركبات أو محطات البنزين أو المستشفيات أو مراكز الاسعاف أو الاطفاء أو الشرطة أو المناطق العسكرية أو مداخل أو مخارج الحدائق العامة أو اماكن العبادة أو المدارس .

- في الاماكن التي يعوق الوقوف فيها تحرك مركبة أخرى متوقفة .

- على نهر الطريق بجوار مركبة أخرى منتظرة .

- في الاماكن غير المصرح بالانتظار فيها طبقا لتعليمات المرور .

م ٧١ من اللائحة :

يحظر على قائد احدى سيارات الاجرة أو عربات الركوب (الحنطور) الانتظار بمركبته في غير اماكن الوقوف (المواقف) التي يحددها قسم المرور المختص .

م ٧٢ من اللائحة :

يجوز لقسم المرور المختص رفع المركبات من الاماكن الممنوع فيها الانتظار ، أو من الاماكن التي من شأن تواجدها فيها اعاقا حركة المرور ، أو تعرضها للخطر وايداع هذه المركبات في مكان مخصص لهذا الغرض ، مع اخطار صاحب المركبة بامكان ايوانها ويلزم بقيمة تكاليف الرفع والايواء التي يحددها المجلس الشعبي المحلي ، وذلك بما لا يجاوز

عشرة جنيهات ، فاذا زادت مدة الايواء عن يومين استحق عن كل يوم كامل أو اجزاء اليوم اجر ايواء في حدود ٢٠ قرشا يوميا .

م ٧٣ من اللائحة :

يجب ايواء المركبات أو وضعها في الاماكن المعدة لذلك ، ويحظر تركها مهملة في اى مكان في الطرق العامة ، وتعتبر متروكة من صاحبها المركبة أو انقاض المركبة المهمة على الطريق العام والباقية على هذه الحالة مدة ٤٨ ساعة من تاريخ اخطار قسم المرور المختص للمسئول عنها بمحضر ضبط الواقعة الذي يثبت فيه أوصاف المركبة ، ومكان وساعة تواجدهم واسم مالكها اذا كان معروفا ، ورقم لوحات المركبة اذا كانت مازال مثبتة عليها وسائر الظروف المحيطة بها .

ويكون الإخطار الى مالك المركبة أو الانقاض أو الحائز بها أو حارسها أو المسئول عنها ، فاذا لم يتم رفع المركبة أو انقاضها خلال هذه المدة اخطر المجلس المحلي المختص الذي له عندئذ ، إما إتلاف المركبة أو الانقاض موضوع المخالفة ، وإما رفعها ووضعها في مكان خاص على نفقة المالك ، أو بيعها لحساب صاحبها بالمزاد العلني ويخصم من ثمن البيع جميع النفقات التي تترتب من جراء هذه العملية ، وكذلك تكاليف رفع المركبة أو الانقاض التي يحددها المجلس المحلي المختص ، أما اذا لم تف قيمة بيع المتروكات لتغطية النفقات ، فيحصل الفرق من المالك بالطرق المقررة قانونا .

م ٧٥ من اللائحة :

على كل قائد مركبة متوقفة اثناء الليل على الطرق غير المجهزة بإضاءة عامة عندما تكون الرؤية غير كافية ، أن يطن عن وجود مركبته بواسطة اضاءة أنوار الموضع اللازمة الموجودة بالمركبة .

قرارات محافظة القاهرة :

١ - قرار محافظ القاهرة رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٦ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١١ بشأن توفير اماكن لايواء السيارات في العقارات بمدينة القاهرة ، وقد جاء في هذا القرار ما يلي :

مادة أولى : يلتزم طالبو البناء بمدينة القاهرة بتوفير أماكن لايواء السيارات بالمباني التي يطلبون الترخيص بإقامتها وذلك وفقا للقواعد الآتية :

- **المباني السكنية :** بمساحة تسمح بايواء عدد من السيارات لا يقل عن عدد الوحدات ، طبقا لتصميم المبنى وطبقا لاقصى ارتفاع يسمح به القانون بحد اقصى مساحة تعادل مساحة أرض المبنى ، ويشترط ألا يقل عرض الطريق امام المبنى عن ٨ أمتار ، وفى المباني العالية والابراج يطبق نفس ماسبق مع تعدد طوابق الجراج .

- **مباني الاسكان الادارى والخدمات :** بمساحة تسمح بايواء عدد من السيارات تعادل ٢٥٪ من مسطح المباني التى تسمح بها قيود الارتفاع .

- **الفنادق :** بمساحة تسمح بايواء عدد من السيارات لا يقل عن عدد غرف الفندق « تعتبر المساحة اللازمة لايواء أى سيارة ١٥ مترا (خمسة عشر مترا) مربعا فى المتوسط » .

مادة ثانية : يحظر انخال أى تعديل على جميع الامكنة المخصصة لايواء السيارات مهما كانت الاسباب اذا كان من شأن التعديل المطلوب تغيير التخصيص أو إنقاص لمساحة الجراج .

٢ - قرار المجلس التنفيذي لمحافظة القاهرة رقم ١٥٣ استخدام الاراضى الفضاء وزوائد التنظيم بمحافظه القاهرة كأماكن لانتظار السيارات حيث جاء به :

- تستخدم زوائد التنظيم فى جميع الاحياء بدائرة محافظة القاهرة بعد رصفها مواقف انتظار للسيارات .

- تستخدم جميع الاراضى الفضاء من املاك المحافظة واملاك الدولة بدائرة محافظة القاهرة بعد رصفها كأماكن انتظار للسيارات بصفة مؤقتة ، لحين تقرير اقامة أى مشروعات عليها .

- تستخدم جميع الاراضى الفضاء بدائرة محافظة القاهرة التى تمتلكها أى جهة حكومية ، وكذا اراضى الأوقاف لهذا الغرض ، بعد

رصفها بمعرفة المحافظة وذلك لحين استغلالها بمعرفة الجهة المالكة فى أى مشروع .

٣ - قرار محافظة القاهرة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٩ وجاء فيه :

مادة أولى : يمنع انتظار سيارات الاوتوبيس والميكروباس والنقل بمختلف انواعها فى شوارع وسط القاهرة المحددة : ميدان رمسيس / شارع الجلاء / ميدان التحرير / شارع القصر العيني / ميدان عابدين / شارع الجمهورية / ميدان الاوبرا .

مادة ثانية : يسمح بانتظار هذه السيارات بساحات الانتظار التى خصصتها المحافظة لهذا الغرض ويحدد كرسى شهرى مخفض للاوتوبيس والنقل (خمسة عشر جنيتها) والنصف اوتوبيس والميكروباس والنصف نقل (عشرة جنيتها) وفى حدود عدد لايزيد عن ربع طاقة المساحة حسب اسبقية الحجز وحجم النشاط .

قرارات محافظة الجيزة :

١- قرار محافظ الجيزة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٨ :

مادة أولى : يحظر إصدار أية تراخيص بإزالة أو هدم أو تعديل فى معالم أماكن ايواء السيارات " الجراجات " واستعمالها فى غير ماخصصت له .

مادة ثانية : يحظر اصدار أية تراخيص بإقامة مبان مالم تكن الرسومات والتصميمات الهندسية المطلوب اصدار التراخيص طبقا لها مشتملة على وجود أماكن لايواء السيارات وذلك على الوجه التالى :

بالنسبة للمباني السكنية : يراعى أن يكون المكان كافيا لايواء عدد من السيارات مساو لعدد وحدات المبنى ، وتقدر المساحة اللازمة لايواء السيارة الواحدة بحوالى ٨ أمتار مربعة .

بالنسبة للاسكان الادارى : يراعى أن تكون مساحة المكان معادلة لـ ٢٥٪ من مسطح المبنى جميعه .

٢ - مذكرة الادارة العامة للشئون القانونية بمحافظه الجيزة بشأن الالتزام بتوفير اماكن لايواء السيارات :

أولا : تاريخ سريان النصوص القانونية التي تلزم اصحاب العقارات بتوفير اماكن لايواء السيارات :

- أول نص قانوني ورد بإلزام طالب البناء بتوفير اماكن تخصص لايواء السيارات كان بالمادة رقم ٤٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، الخاص بتوجيه وتنظيم اعمال البناء والمعمول بها اعتبارا من ١٩٧٨/٣/٢٥ ، وقد قررت هذه المادة ضرورة توفير اماكن تخصص لايواء السيارات طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار المحافظ المختص .

- بالنسبة لمحافظة الجيزة صدر قرار تحديد قواعد اماكن لايواء السيارات برقم ١٥٠ في ١٩٨٣/٤/٢ ، وبالتالي فالالتزام بتوفير اماكن لايواء السيارات يسرى اعتبارا من هذا التاريخ ١٩٨٣/٤/٢ .

« بناء عليه فالمباني التي اقيمت أو رخص في اقامتها قبل ١٩٨٣/٤/٢ غير ملزمة بتوفير اماكن لايواء السيارات ولايجوز التعرض لها في هذا الشأن » .

ثانيا : مدى سلطة المحافظة والوحدات المحلية في ازالة الاعمال المخالفة بعدم توفير اماكن لايواء السيارات :

اناط القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعمول به اعتبارا من ١٩٨٣/٦/٨ بالسادة المحافظين ، سلطة ازالة أعمال المخالفة لقواعد توفير اماكن لايواء السيارات ، وحظر التجاوز عن ازالة هذه المخالفة .

« بناء عليه فان سلطة ازالة المخالفات المتعلقة بتوفير اماكن لايواء السيارات اداريا لا تكون الا بالنسبة للمباني التي اقيمت أو رخص في اقامتها بعد ١٩٨٣/٦/٧ ، وما قبل ذلك يحزر عنه محضر مخالفة تنظيم » .

بالنسبة لعدم الالتزام بأحكام توفير اماكن لايواء للسيارات وخلاصة ما سبق :

بالنسبة للفنادق ومافى حكمها : يراعى أن يكون المكان كافيا لايواء عدد من السيارات لا يقل عن عدد غرف الفندق ، وتقدر المساحة اللازمة لايواء السيارة الواحدة ب عشرة امتار مربعة .

مادة ثالثة : على كافة إدارات التنظيم بالمدن والاحياء مراقبة الاماكن المخصصة لايواء السيارات بصفة دورية لعمل محاضر المخالفات عن الاعمال التي يترتب عليها تغيير في نشاط هذه الاماكن ، مع ايقاف الاعمال المخالفة فورا بالطريق الادارى .

مادة رابعة : يعمل بالاحكام سالفه الذكر على كافة احياء ومدن المحافظة ، وعلى كافة المناطق والشوارع دون استثناء .

مادة خامسة : يفوض السادة رؤساء الوحدات المحلية للمدن والاحياء في السلطات المخولة لنا باصدار ازالة الاعمال المخالفة والمتعلقة بتوفير اماكن لايواء السيارات ، والتي تمت أو تتم بعد ١٩٨٣/٦/٧ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣) على أن تقوم الجهات المعنية بتنفيذ هذه القرارات فورا .

مادة سادسة : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى كافة الوحدات المحلية للمدن والاحياء وشروط المرافق ، كل فيما يخصه ، اتخاذ اللازم نحو تنفيذه .

٢ - قرار محافظ الجيزة رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٩ بالشروط الواجب توافرها لاعفاء بعض المناطق من اماكن الايواء للسيارات :

مادة أولى : يعفى من الالتزام بتوفير اماكن لايواء السيارات ، المباني الاتية :

- المباني التي يقل طول واجهة القطعة المراد البناء عليها عن عشرة امتار ، ولايدخل في هذا الطول المسافات الجانبية لمنطقة الاشتراطات .

- المباني التي لاتتجاوز الارض المقامة عليها عن ١٠٠ متر مربع .

- المباني التي تطل على شوارع تقل عن ثمانية امتار .

مادة ثمانية : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى كافة الوحدات المحلية للمدن والاحياء اتخاذ اللازم نحو تنفيذه .

- المباني التي أقيمت أو رخص في إقامتها قبل ١٩٨٣/٤/٢ غير ملزمة بتوفير أماكن إيواء السيارات .

- المباني التي أقيمت أو رخص في إقامتها من ١٩٨٣/٤/٢ حتى ١٩٨٣/٦/٧ يكفي بعمل محضر مخالفة تنظيم مخالفة احكام المادة ٤٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .

- المباني التي أقيمت أو رخص في إقامتها بعد ١٩٨٣/٦/٧ يتعين بالإضافة الى تحرير محضر المخالفة ، إزالة أو تصحيح الاعمال المخالفة ادريا .

ثالثا : موقف الجراجات القائمة قبل صدور القانون ٣٠ لسنة ٨٣ (١٩٨٣/٦/٧) والتي أقيمت قبل التشريعات التي تلزم بتوفير أماكن لإيواء السيارات .

لايجوز تعديل النشاط وقيام المالك بالتعديل يخول للجهة الادارية ازالة المخالفة ، ولايجوز الاعتداد في هذا الشأن بأن الرخصة صدرت في ظل قانون لم يشترط توفير أماكن لإيواء السيارات لأن نص المادة ١٦ من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ جاء عاما بازالة المخالفة الخاصة بتوفير أماكن تخصص لإيواء السيارات .

رابعا: الموقف بالنسبة لصدور الرخصة وبها عبارة بدوم بدلا من جراج :

نص المادة ٤٧ من اللائحة التنفيذية ورد على وجه عام ، بأن يلتزم طالب البناء بتوفير أماكن لإيواء السيارات يتناسب عددها والمساحة اللازمة لها ، ومع الغرض من المبنى المطلوب إقامته ، فالالتزام يقع على عاتق صاحب المبنى ، ولم يحدد له القانون أين يكون هذا المكان - هل في البدروم أو الدور الارضى أو الفراغات المتروكة اختيارا وعليه ، فانه اذا لم يرد بالرسومات أو الرخصة عبارة جراج فان الالتزام يظل قائما طبقا للنص سواء بالبدروم أو الدور الارضى أو أى مكان آخر يصلح لهذا الغرض .

وعليه ففي حالة عدم وجود كلمة (جراج) في الرسومات أو الرخصة

لايمنع من إلزام المالك بتوفير مكان لإيواء السيارات وإزالة الاعمال المخالفة اذا كانت الرخصة صادرة بعد ١٩٨٣/٦/٧ ، على ان يراعى مستقبل كتابة كلمة (جراج) بالرسومات والرخصة منعا لأى اشكالات .

خامسا : الاجراءات التي يتعين على الأحياء اتباعها عند اصدار قرارات الازالة أو التنفيذ :
إعمالا لأحكام المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ :

- يتحرر محضر مخالفة ضد مالك العقار الصادر الترخيص باسمه .

- اصدار قرار بإيقاف الاعمال المخالفة يوضح فيه اسباب الايقاف وأن سبب الايقاف يرجع لمخالفته لاحكام المادة ٤٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وقرار محافظ الجيزة رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٣ .

- التحفظ على الابواب المستخدمة في المخالفة خلال مدة الايقاف
- اعداد مذكرة ومشروع قرار للتوقيع من السيد المحافظ (مرفق نموذج لقرار) على أن يوضح بالمذكرة وصف المخالفة وبيان عن العقار كاملا والاجراءات المشار اليها عاليا .

- بتوقيع القرار من السيد المحافظ تتبع الاجراءات التالية :
• يخطر أصحاب الشأن بقرار الازالة والتصحيح لتنفيذه خلال مدة مناسبة (سابق أن أخطرت الأحياء بشأن ألا تزيد هذه المدة عن ١٥ يوما) .

• في حالة الامتناع عن التنفيذ خلال المدة المحددة فعلى الجهة الادارية القيام بالتنفيذ بنفسها ، أو بواسطة من تعهد الجهة إليه وعلى نفقة المخالف بطريق الحجز الادارى .

• وللجهة الادارية في سبيل تنفيذ الإزالة إخلاء المبنى من شاغليه ان وجدوا نون حاجة الى أية اجراءات قضائية ، وعليه لايجوز اصدار

قرار الإزالة قبل اتباع الإجراءات السابقة ، ولا يجوز إلا بعد انقضاء المدة المحددة لصاحب الشأن للتنفيذ .

التوصيات الخاصة بالتشريعات السابق ذكرها :

ما تقدم ، تخلص الدراسة إلى أن التشريعات التي تنظم انتظار المركبات بالقاهرة الكبرى - سواء الواردة في قانون المرور أو في القرارات الصادرة من محافظة القاهرة والجيزة - تتطلب ما يلي :

- نظرا لعدم الالتزام بهذه القوانين والتشريعات والقرارات من قبل المستخدمين ، فإن الأمر يستلزم توفير الأجهزة الأمنية ، مع تشديد الرقابة والعقوبات على المخالفين لتطبيق هذه القوانين والقرارات .
- يجب توحيد المعايير في كافة القرارات والقوانين ، سواء في المواد الموجودة بقانون المرور ، أو القرارات التنفيذية الصادرة من محافظة القاهرة أو الجيزة .

الخلاصة :

ثبت أن توفير مناطق انتظار بطريقة سليمة ، تلبي احتياجات الانتظار لهذه المدينة بصفة عامة ومنطقة الوسط بصفة خاصة - يعتبر عاملا هاما في تحقيق نظام مرور ذي كفاءة عالية .

ولابد من وضع خطة شاملة لانتظار السيارات بالقاهرة الكبرى ، وخاصة بمنطقة الوسط ، وذلك باعتبار حجم المرور الضخم الذي يدخل إليها يوميا ، وما يتركه انتظار السيارات في شوارعها من آثار على حركة وحالة المرور بها ، حيث يؤدي إلى انخفاض سعة الطريق بها وبالتالي يؤثر على حجم المرور الداخل لها ، وكذلك يؤثر سوء اختيار وتخطيط مواقع أماكن الانتظار على حركة المرور بالمنطقة ، وعلى مداخل ومخارج أماكن انتظار السيارات ، سواء الجراجات أو ساحات الانتظار .

ومما سبق تتضح أهمية وضع سياسة لانتظار السيارات تحقق توفير السيولة اللازمة لحركة المرور داخل منطقة وسط المدينة ، إلى جانب توفير الأماكن الكافية لانتظار السيارات في إطار تنظيم متكامل ،

يحدد حجم ونوع وموقع واستخدام أماكن الانتظار المتاحة .
وقد حاول التقرير - عند التعرض لخطة شاملة للانتظار داخل

منطقة وسط المدينة - إيضاح ما يلي :

- التفريق بين أنواع الانتظار المختلفة : انتظار تشغيل (تحميل وتفريغ) انتظار لغير التشغيل (العمل والتسويق) - انتظار ساكن المنطقة .
- تقدير حجم كل نوع من أنواع الانتظار المختلفة في الوضع الحالي والمستقبلي .

- تقدير الحجم الكلي لأماكن الانتظار المتاحة ، ومدى إمكان زيادة هذا العدد وذلك من واقع نتائج الدراسات السابقة .
- تحديد العلاقة بين الأماكن المتاحة للانتظار والأماكن التي يمكن إضافتها لزيادة عدد الأماكن المتاحة للانتظار في المستقبل ، وكذلك تأثير هذه الزيادة على البيئة المحيطة .

- تحديد العدد الواجب توفيره من أماكن الانتظار ، وتحديد الفئات التي تستخدمها ، وتحديد وقت الاستخدام لها .
- تحديد الموقع الذي يتم توفير أماكن الانتظار فيه ، وتحديد الجهة التي يجب أن توفر هذه الأماكن المطلوبة للانتظار ، سواء انتظار عام أو خاص .

وفي نفس الوقت ، فإن العوامل التي تم أخذها في الاعتبار

تضمنت ما يأتي ، في ظل الظروف المحلية المتغيرة :

- الزيادة المطردة والمستمرة في عدد السيارات .
- توفر أماكن الانتظار وما يتركه من أثر لجذب المتسوقين والزوار للذهاب إلى منطقة وسط المدينة باستخدام سياراتهم .
- زيادة سعة الطرق بتطويرها ، وما ينتج عن ذلك في زيادة حجم المرور المستخدم لمنطقة وسط المدينة .
- سياسة النقل العام وتطويره .
- توسيع منطقة وسط المدينة نتيجة للتطورات المختلفة .

- تغير جاذبية منطقة وسط المدينة بعد إجراء أى تطوير لها ، وزيادة عدد سكان هذه المنطقة .

وعلى الجهات المعنية تحديد أهمية كل من هذه العوامل دون إغفال الظروف المحلية .

ومما سبق تتضح أهمية تنفيذ سياسة انتظار مدروسة لتوفير السيولة اللازمة للمرور داخل منطقة وسط المدينة ، وكذلك سياسة شاملة لانتظار السيارات تتطلب تنظيمياً محكماً لاستخدام أماكن الانتظار المتوفرة حالياً .

التوصيات

وبناء على ما جاء فى هذا التقرير ، ومادار حوله فى اجتماع المجلس من مناقشات - برزت مجموعة من الآراء والاتجاهات ، يمكن إيجازها فيما يأتى :

- ضرورة تنفيذ القانون الذى يلزم ملاك العمارات الكبيرة بإنشاء جراجات بالنور الأرضى ، مع مراقبة عدم تحويلها إلى نشاطات أخرى كالمحلات التجارية وغيرها .

- نظراً لازدحام القاهرة الكبرى بالسيارات الخاصة ، ينبغى دراسة كيفية تحميل ملاك هذه السيارات بنصيبهم فى تكلفة إصلاح الطرق .

وعلى ضوء ما سبق جميعه - يوصى بما يأتى :

* يتطلب تخطيط سياسة انتظار شاملة : حصر أماكن الانتظار الحالية التى يمكن الاستفادة بها ، ومقارنتها بالاستخدام الفعلى لهذه الأماكن .

* أن التخطيط لمنطقة وسط المدينة - بهدف معالجة الاختناقات المرورية بها - يجب أن يتواءم له تحديد وتقدير لأماكن الانتظار المتاحة حالياً والمحتمل توافرها مستقبلاً ، على أساس التعرف على حجم هذه الأماكن داخل منطقة الوسط والمناطق المتاخمة لها ، على أن يؤخذ فى الاعتبار مناطق الخدمات العامة والخاصة .

* مراعاة ألا يكون توفير أماكن الانتظار بحجم يؤدى إلى تولد حجم

مرور يزيد عن سعة الشوارع المؤدية من وإلى هذه الأماكن بمنطقة الوسط ، مع العلم بأن تحديد العلاقة بين توفير أماكن انتظار السيارات إلى سعة الشوارع قد يصاحبه بعض الصعوبات ، إلا أنه أمر ضرورى وهام . حيث يجب ألا تكون مداخل منطقة وسط المدينة مختنقة بالمرور نتيجة لسمعى قائدى المركبات للدخول إليها لاستخدام أماكن الانتظار المتوفرة بها .

- كما يجب أن يراعى تخطيط أماكن الانتظار التى تختار خارج الطرق بحيث يسهل الوصول إليها ، دون أن يسبب ذلك أى عبء إضافى على أحجام الحركة ، مما يؤدى إلى حدوث اختناقات مرورية على شبكة طرق منطقة وسط المدينة .

- ويتعين أن تكون الطرق المؤدية إلى أماكن الانتظار بعيدة عن التقاطعات ، وأن يكون تخطيطها وتصميمها خارج الشوارع لتحقيق السرعة للدخول والخروج من هذه الأماكن .

مع توفير طرق أخرى للوصول إلى أماكن الانتظار بعيداً عن الطرق الرئيسية .

* أن السياسة المثلى لانتظار السيارات يجب أن تكون :

- فعالة : لإعطاء التأثير الفورى على مشكلة المرور ، ويجب تدعيم هذه السياسة برقابة مستمرة وحازمة .

- مرنة : لتواكب أى تغير فى مشكلة المرور ، لإدخال تأثير أى مستحدثات فى التنمية فى منطقة وسط المدينة .

- شاملة : بحيث تأخذ فى الاعتبار جميع العناصر المؤثرة مثل : خطة رفع كفاءة شبكة الطرق - إدارة حركة المرور - سياسة النقل العام - خطة تطوير المدينة إن وجدت .

* أن تشتمل عناصر السياسة العامة لانتظار السيارات على مايلى :

أولاً : تحقيق سيولة فى حركة المرور ، عن طريق :

- تحديد أين ومتى لايسمح بالانتظار .

- تحديد أين ومتى يسمح بتحميل وتفريغ البضائع .

- تحديد أين ومتى يسمح بالانتظار على جانبي الطريق .

- تحديد الزمن المسموح به والتعريف المحددة للانتظار .

ثانيا : توفير اماكن انتظار خارج حدود الشوارع .

ثالثا : توفير الرقابة اللازمة على مناطق انتظار السيارات ،

لتحديد مدى تحقيق الفرصة للأنواع المختلفة للانتظار .

رابعا : تطبيق تعريف ملائمة لتأكيد الكفاءة المرجوة من استخدام

اماكن الانتظار التي تم توفيرها .

* أهمية تشجيع القطاع الخاص للاسهام في بناء الجراجات متعددة

الطوابق . على أن تكون هذه الجراجات ذات استخدامات متعددة

(توفير اسكان ادارى - أسواق تجارية - محطات خدمة سيارات

وصيانة) لتحقيق عائد اقتصادى الى جانب العائد من انتظار

المركبات . على أن يتم ذلك في المواقع الملائمة . ومن الأفضل أن

تكون تحت سطح الأرض ، طبقا لما انتهت إليه توصيات

المجلس السابقة .

• وأن تشارك المحليات في تحقيق ذلك عن طريق :

• توفير الاراضى اللازمة ، وأن يقوم القطاع الخاص

بتكلفة الانشاء .

• قيام ادارات المرور المختصة بمراعاة الحزم الكامل في تطبيق

سياسات الانتظار وقوانينه . بهدف تشجيع استخدام مثل

هذه الجراجات .

• اعفاء ضريبي نسبي على عائد الدخل .

• تسهيلات ائتمانية لتوفير رأس المال المطلوب .

• إلغاء سياسة الانتظار المجاني على جانبي الطريق ، وفرض

رسوم على مثل هذا النوع من الانتظار إن سمح به ، وذلك باستخدام

عدادات الانتظار بالتعريف التي تتناسب مع مدته ومع ثمن الأرض

طبقا للموقع .

* أن حسن اختيار مواقع لاماكن الانتظار الدائمة (ساحات

أوجراجات) أمر له أهمية قصوى للوصول الى تخطيط متكامل . إذ أن

انشاء مكان انتظار دائم في موقع خطأ أو سيئ غير مدروس ،

ينشأ عنه مشاكل متعددة ويضرب بالتخطيط بعيد المدى .

- وفي حالة تعذر اختيار الاماكن الملائمة ، فإنه يمكن

الاستفادة بالاراضى الفضاء المملوكة للقطاع العام أو الخاص ،

واستغلالها مرحليا لحين تحديد المواقع المثلى ، والتي تواكب الخط

بعيدة المدى .

وفي جميع الاحوال فإن الجراجات متعددة الطوابق تعتبر نقطة

تجمع في منطقة وسط المدينة ، ويجب مراعاة الدقة في تصميمها

واختيار مواقعها ، مع الاهتمام بالمخارج المؤدية الى المراكز التجارية

المتصلة بالجراج .

* ضرورة توافر الرقابة من المحليات وإدارات المرور المختصة على

الجهات المسؤولة عن ادارة اماكن الانتظار المختلفة ، بهدف تحقيق

الرقابة على تنفيذ سياسات الانتظار والتعريف الخاصة بها .

* الحفاظ على بيئة صحية لمنطقة وسط المدينة ، ومن ثم يجب الحد من

التوسع انشاء جراجات متعددة الطوابق أو ساحات انتظار داخل هذه

المنطقة ، وتشجيع مستخدمي العربة الخاصة على الانتظار خارج

حدودها ، والدخول اليها إما سيرا على الاقدام أو باستخدام احدى

وسائل النقل العام .

ويمكن تحقيق ذلك بتوفير ساحات انتظار أو جراجات متعددة

الطوابق مرتبطة بنهايات وبدايات محطات وسائل النقل العام ومحطات

مترو الانفاق ، مع رفع كفاءة هذه الوسائل ومستوى الخدمة عليها ،

لتصبح وسائل جذب للاستخدام في الوصول الى كافة الاهداف بمنطقة

وسط المدينة .

* لتشجيع سياسة استخدام وسائل النقل العام للدخول الى منطقة

وسط المدينة يمكن توفير ساحات انتظار مجانية خارجها ، مع رفع

تعريف الانتظار للاماكن المتوفرة داخل منطقة وسط المدينة ، والرقابة

الصارمة على تنفيذ سياسات الانتظار .

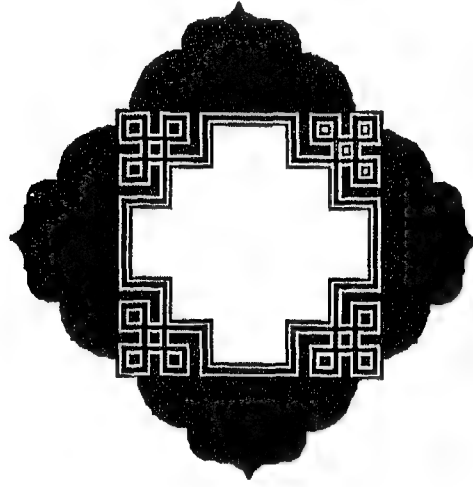
* نظرا لاستحالة تلبية كافة احتياجات الانتظار عن طريق توفير ساحات انتظار أو جراجات أو على جانبي الطريق ، فإن وجود تشريعات متكاملة تلزم مالكي العقارات بتوفير أماكن انتظار يتناسب حجمها مع عدد الوحدات السكنية أو الادارية التى يشملها العقار المنشأ - سوف يسهم فى تخفيف أعباء الدولة فى توفير وتلبية احتياجات الانتظار المطلوبة .

* بالنسبة لسياسة الانتظار على مستوى القاهرة الكبرى ككل ، فإن

التشريعات التى تنظم انتظار المركبات بها - سواء الواردة فى قانون

المرور أو القرارات الصادرة من محافظى القاهرة والجيزة والقليوبية - تتطلب تشديد الرقابة لضمان تنفيذ هذه التشريعات وردع المخالفين ، مع توحيد المعايير فى كافة القرارات التى تصدر منهم .

* الدعوة إلى مساهمة القطاع الخاص فى إنشاء شبكة خطوط مترو الانفاق ، باعتباره حلا جذريا لمشكلات المرور السطحي . وفى هذا الاطار يمكن العودة الى الأخذ بنظام الالتزام فى المرافق العامة الذى عرفته مصر لدى ملويل ، وطرحه على القطاع الخاص .



الصارمة على تنفيذ سياسات الانتظار .

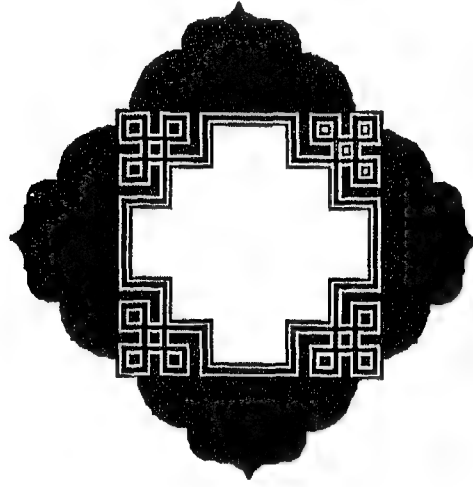
* نظرا لاستحالة تلبية كافة احتياجات الانتظار عن طريق توفير ساحات انتظار أو جراجات أو على جانبي الطريق ، فإن وجود تشريعات متكاملة تلزم مالكي العقارات بتوفير أماكن انتظار يتناسب حجمها مع عدد الوحدات السكنية أو الإدارية التي يشملها العقار المنشأ - سوف يسهم في تخفيف أعباء الدولة في توفير وتلبية احتياجات الانتظار المطلوبة .

* بالنسبة لسياسة الانتظار على مستوى القاهرة الكبرى ككل ، فإن

التشريعات التي تنظم انتظار المركبات بها - سواء الواردة في قانون

المرور أو القرارات الصادرة من محافظي القاهرة والجيزة والقليوبية - تتطلب تشديد الرقابة لضمان تنفيذ هذه التشريعات وردع المخالفين ، مع توحيد المعايير في كافة القرارات التي تصدر منهم .

* الدعوة إلى مساهمة القطاع الخاص في إنشاء شبكة خطوط مترو الانفاق ، باعتباره حلا جذريا لمشكلات المرور السطحي . وفي هذا الإطار يمكن العودة إلى الأخذ بنظام الالتزام في المرافق العامة الذي عرفته مصر لدى ملوول ، وطرحه على القطاع الخاص .



الخدمات والتنمية الاجتماعية

الدورة الثانية عشرة

البيئة

وضعتها المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية المعنية بالبيئة وصون مواردها .

وتلخص هذه المبادئ فيما يلى :

- احترام شرعية حق المواطنين بجميع فئاتهم فى حياة كريمة ، وهى مسألة أخلاقية ، تنبع من الأديان السماوية . وأخذها فى الاعتبار يعنى الحفاظ على الموارد كما وكيفا ، لتحقيق التنمية من أجل الجيل الحالى والأجيال القادمة .

- تحسين نوعية الحياة للمواطنين ، لنضمن لهم حياة أكثر صحة ، وتعلما جيدا ، وقدرات تساعد على الاستفادة من الموارد المتاحة .

- حماية التنوع فى الموارد الوراثية والأنواع الحية والبيئات ، بما يضمن استمرار عطاء البيئة وتجدد مواردها بمعدلات تمكن الانسان من الاستفادة من هذه الموارد .

- التحكم فى استغلال الموارد غير المتجددة مثل البترول والفحم والمعادن والخامات المعدنية ، بما يضمن عدم استنزافها بسرعة ، وهذا يتطلب استخداما رشيدا لها ، وبحثا عن موارد بديلة .

- التناغم مع امكانات النظم البيئية ، سواء أكانت أرضا صحراوية أو زراعية أو أراضى للمراعى ، أو بحيرات للصيد ، وهذا يتطلب إقامة التوازن بين الموارد والسكان ، فى إطار تنظيم الأسرة وقضايا التحضر والهجرة إلى المدن ، والتغيرات الديموغرافية .

- لما كانت الموارد الطبيعية للبلاد هى الضمان الرئيسى لاستمرار الحياة للجيل الحاضر والأجيال التالية - فلا بد أن تتضمن تشريعات حماية البيئة مبدأ جديدا وهو : تجريم الأعمال التى من شأنها

نحو استراتيجية للحفاظ على البيئة

أصبح إقرار استراتيجية لتحسين نوعية الحياة بين المواطنين أمرا ضروريا فى ظل الواقع البيئى فى مصر ، إذ إن هدف التنمية هو تمكين المواطنين من تحقيق ذاتهم وإمكاناتهم ، وأن يحيا حياة كريمة . وإذا كانت قيمة الدخل للفرد تعد أحد معايير التنمية الاقتصادية ، فإن النمو الاقتصادى ينبغى أن يتوازن مع ما يخدم الجوانب الأخرى لحياة المواطنين ، وأن تؤخذ المعايير الاجتماعية الأخرى لنوعية الحياة فى الاعتبار ، مثل : متوسط العمر المتوقع ، والمعرفة ، والمستوى التعليمى ، وحرية التفكير والابداع . ولا شك أن الاهتمام بهذه القضايا يساعد على تقوية انتماء المواطنين إلى بلادهم ، وزيادة إنتاجهم وحماية الموارد .

وتحسين نوعية الحياة عموما ، لا يتأتى إلا فى ظل تنمية متواصلة مستمرة ، تأخذ فى اعتبارها احتياجات الجيل الحاضر والأجيال القادمة . ويتوقف نجاح التنمية المتواصلة واستمراريتها على حماية موارد البيئة كما وكيفا غير أن عديداً من هذه الموارد التى نعتد عليها فى استمرار حياتنا - مثل نهر النيل والأرض الزراعية - أصبحت مهددة بمخاطر التدهور والتلوث . ولذلك فإن استراتيجية حماية البيئة فى مصر ينبغى أن تركز على عدة مبادئ مستقاة من الاستراتيجيات التى

باهظة الأثر على أنظمة البنية الأساسية فى المدن (المواصلات - المجرى - المياه . . .) وعلى الاسكان ، لا سيما مع تزايد الحلل العشوائية التى تقام على حواف المدن وأطرافها .
وفىما يلى رصد لقضايا البيئة الرئيسية فى مصر بهدف رسم إطار للاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة وحسن مواردها ، ومراعاة فكرة « التنمية المستدامة » فى خطط التنمية المصرية .

أولاً : قضايا الموارد الطبيعية :

١ - الأراضى الزراعية :

تبلغ جملة الأراضى الزراعية - طبقاً لإحصاء الهيئة العامة للمساحة عام ١٩٩٠ - ٧.٥٤٦ مليون فدان ، يضاف إليها ٢٠١ ألف فدان تزرع على مياه الأمطار فى المناطق الساحلى ، وتمثل هذه الأراضى حوالى ٢ ٪ من جملة مساحة مصر . وتتعرض هذه الرقعة المحدودة لعدة مشكلات تهدد الانتاج الزراعى المتواصل :

المشكلة الأولى : تتعرض الأرض الزراعية الخصبة لطغيان العمران فى الحضر والريف ، وكذلك تعرضت للتجريف لتتحول التربة الزراعية إلى مادة خام لصناعة الطوب . وقد خسرت الزراعة المصرية فى غضون الثلاثين سنة الماضية قرابة المليون فدان من أجود الأراضى ، تحولت مساهاتها إلى امتدادات عمرانية للمدن والقرى . كذلك خسرت مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية قسطاً من خصوبتها نتيجة التجريف .

وهذه المسألة جزء من قضية أوسع ، ألا وهى قضية « السياسة الوطنية لاستخدامات الأرض » ، وترجمتها إلى خطة ترصد على خريطة مصر استخدامات أراضيها فى الحاضر والمستقبل (السنوات الخمسين أو المائة القادمة) ، وتحدد أولوياتها ، وتعتمد على جملة الأرصاد والبيانات العملية عن موارد الأرض « السطح والباطن » ، وترسم مواقع الأراضى الزراعية ، ومواقع المدن والحلل السكنية ، ومواقع مراكز التعدين والبتروك والصناعة والسياحة والطاقة ، وشبكات

الإخضرار بالأمن البيئى ، واستنزاف الرصيد القومى الطبيعى ، وتحديد الأجهزة المسؤولة عن ضبط مثل هذه الأعمال .

- التوجه لحماية البيئة وهيئتها ، وما يتضمنه هذا التوجه من تغيير الاتجاهات والممارسات الشخصية تجاه البيئة ، سواء على المستوى الحكومى أو المؤسسات أو الأفراد .
- تشجيع المجتمعات سواء كانت حضرية أو ريفية أو صحراوية ، أو القطاعات المختلفة من المجتمع ، على القيام بدور فى رعاية وحماية البيئة . وهذا يدخل فى إطار إثارة وعى الجماهير وتدعيم المنظمات غير الحكومية .

- الاهتمام بالعمل على دمج وتكامل التنمية وحماية البيئة ، بأسلوب مرن متلائم مع المتغيرات . مع تطوير الأجهزة المسؤولة عن حماية البيئة بحيث تخدم الأهداف المرجوة . ومن المناسب أن تناط هذه المهام بوزارة خاصة تنشأ لهذا الغرض .

- التعاون الاقليمى والوئلى فى مجالات تنمية وحماية البيئة .

قضايا البيئة والتلوث البيئى فى مصر :

تتصل القضايا البيئية بالموارد الطبيعية التى تستنزف فتتدهور وتتضرب ، أو تتناولها التنمية الراشدة التى تأخذ الاعتبارات البيئية فى الحسبان ، فتتحقق بها التنمية الموصولة والممتدة الأمد لتكفى الجيل الحاضر والأجيال التالية . كما تتصل بتنوعية البيئة ومواعمتها لصحة الانسان وعمل وظائفه الجسدية والعقلية والنفسية والاجتماعية ، وهما وجهان غير منفصلين لقضايا البيئة ، تختلف آثارهما على حياة الجماعة الانسانية .

وترتبط قضايا البيئة كذلك بمسألة السكان وتزايدهم وتعاضل معدلات استهلاكهم للموارد ، ومعدلات النفايات والمخلفات . وقضية توزيع السكان بين الريف والحضر ، وتوزيع الحلل السكنية ومواقع العمران فى إطار الحيز الوطنى . ويواجه العالم - وخاصة الدول النامية - مشكلة الاكتظاظ السكانى فى المدن والحضر ، وما يتبع ذلك من ضغوط

المواصلات من الطرق والمطارات والموانى ، إلى غير ذلك من استخدامات الأرض .

فإذا غابت الخطة الوطنية لاستخدامات الأرض المصرية على اتساع المليون كيلو متر مربع ، انفتح الباب لتصارع المطالب المختلفة ، سواء فى الحاضر ، مثل الخلاف بين هيئات البترول وهيئات السياحة حول أولويات استخدام حيز الشاطئ فى الأرض والبحر فى منطقة الفردقة . أو فى المستقبل ، مثل ما حدث فى منطقة سيدى كرير حيث تقرر فى عام ١٩٦٦ - بعد دراسات عديدة باهظة التكاليف - تحديد موقع المحطة الذرية ، ثم تأجل المشروع بسبب حرب ١٩٦٧ . فلما عادت مصر إلى بحث إقامة المحطة فى السبعينات ، كان العمران قد زحف على موقع المحطة ، واستؤنفت الدراسات لاختيار بديل آخر . وتقرر الموقع فى الضبعة فى عام ١٩٨٠ ، ثم تأجل المشروع مرة أخرى بسبب حادث تشيرنوبل ، وحل مثل هذه المشكلات لا يكون إلا فى إطار الخريطة الوطنية لاستخدامات الأرض .

ان الخروج بالعمران من حيز الوادى الضيق إلى الصحراء الفسيحة فى شرق الوادى وغربه ، وبناء المدن الجديدة (السادات والعامرية وبرج العرب الجديدة و٦ أكتوبر والعاشر من رمضان ، وغيرها) فى خارج الأرض الزراعية ؛ يعتبر خطوات على النهج السليم ، ولو أن هذه المدن أنشئت منذ خمسين عاما ، لخففت من أضرار الطغيان العمرانى على الأرض الزراعية فى مناطق القاهرة الكبرى والاسكندرية وغيرها .

المشكلة الثانية : تتعرض الأرض الزراعية لعوامل التدهور الناشئ عن قصور الصرف ، وما يتبع ذلك من ارتفاع منسوب الماء الأرضى وتعرض الأرض للتملح ، إضافة إلى ما تحمله مياه الرى من شوائب وملوثات ، وما يتساقط من الهواء إلى الأرض من عوادم السيارات ومخرجات الصناعة ، حيث يبرز هذا على جوانب الطرق على وجه الخصوص .

المشكلة الثالثة : تزحف الرمال من الصحارى ، وخاصة الصحراء الغربية ، على تخوم الأراضى الزراعية . وقد كانت الرواسب النيلية فيما قبل (رى الحياض - مياه الفيضان) تختلط بالرمال الزاحفة ، ويتكون من الخليط طبقة من التربة الصالحة . وتتعرض الأراضى الزراعية فى تخوم الدلتا الغربية وغربى النيل لهذا الضرر البالغ فى الصيف . وتظهر صور الأقمار الصناعية زحف الرمال على تخوم الأراضى الزراعية ، كما تظهر مخاطر تراكم هذه الرمال على الجانب الغربى من بحيرة ناصر .

٢ - موارد المياه العذبة :

تبرز هنا مسألتان : الأولى تتصل بترشيد استخدام الموارد المائية ، والثانية تتصل بالمحافظة على نوعية المياه ، خاصة فى قنوات الرى والصرف .

المسألة الأولى : ان حصة مصر من موارد مياه النيل محدودة (حوالى ٥٥ مليار متر مكعب) ، يضاف إليها موارد المياه الجوفية على تنوع مصادرها فى المناطق المصرية المختلفة ، سواء من مياه النيل فى تخوم الوادى والدلتا ، أو من موارد قديمة فى طبقات الحجر الرملى النوبى وما فوقه من طبقات تحمل المياه خاصة فى الصحراء الغربية ، أو من موارد المطر فى نطاقات الساحل الشمالى من رفح إلى السلم . وهذه جميعا موارد محدودة يتحتم ترشيد استغلالها ، أى زيادة العائد من كل متر مكعب منها ، ويعنى هذا استبدال طرق الرى الحالية بطرق رى تقتصد فى استخدام المياه ، على نحو ما يحدث فى الأراضى الجديدة ، حيث تستخدم طرق الرى المتطورة (الرش ، التنقيط وغيرها) التى تقلل معدلات استهلاك المياه للفدان إلى نصف ما يروى به فى أراضى الدلتا والوادى .

كذلك يعنى التوجه إلى الاقتصاد فى استهلاك المياه ، تقليل الفاقد فى شبكات وقنوات الرى . ويمكن الحل الأمثل فى نقل المياه وتوزيعها فى شبكة من القنوات المبطنة والمغطاة والأنابيب . وقد يكون هذا حلا

بالغ التكلفة ، ولكن تبطين قنوات الري ضروري لمنع فقد الماء بالتسرب من جوانب القنوات ، وتغطية القنوات - الفرعية على الأقل - يقلل الفاقد بالبخر، ويمنع نمو الأعشاب المائية والقواقع الناقلة للبلهارسيا . ومن وسائل تقليل الفاقد في مياه الري مكافحة الأعشاب التي تنمو في القنوات - ومنها آفة ورد النيل - نظرا لأنها ترفع من معدلات البخر ، بالإضافة لأضرارها البيئية الأخرى .

ويتصل ترشيد استخدام المياه - وخاصة في ضوء ما يتوقع من تعاظم أزمة المياه في العالم عامة وفي منطقة الشرق الأوسط خاصة - بموضوع الدورة الزراعية والتركيب المحصولي ، حيث لا يزال نهج الحساب السائد هو النظر إلى الإنتاج من وحدة المساحة (الفدان) ، ولو تغير نهج الحساب إلى النظر إلى الإنتاج من وحدة المياه (المتر المكعب) لتغير ترتيب المحاصيل تأخيرا لمحاصيل عالية في استهلاك المياه (الأرز والقصب) ، وتقديما لمحاصيل متواضعة في استهلاك المياه .

واستهلاك المياه في المدن والحلل السكنية وفي الصناعة أمر يستحق المراجعة ، فقد زادت معدلات الاستهلاك اليومي للفرد من المياه بمدينة القاهرة عدة أضعاف في غضون الخمسين سنة الماضية (٦٩ لتر عام ١٩٢٦ ، ١٢٥ لتر عام ١٩٥٢ ، ٢١٠ لتر عام ١٩٧٠ ، ٣٠٠ لتر عام ١٩٨٠) ، وتضاعف معدلات الاستهلاك يدل على اسراف ينبغي أن يتوقف . والاسراف في استهلاك المياه يعني زيادة الضغط على شبكة الصرف الصحي ، وهي مسألة عانت منها مدينة القاهرة لعدة سنوات ، وتكلف علاجها نفقات باهظة تجددت بها شبكة الصرف الصحي ، بحيث أصبحت من أضخم الشبكات في مدن العالم . وهنا تظهر الحاجة إلى التكامل بين الوسائل التكنولوجية (تجديد شبكات المياه ، وصيانة الصنابير ، وتعديل صناديق الطرد وغيرها) والوسائل الاجتماعية (نشر الوعي بأهمية ترشيد استهلاك المياه ، والسلوك الفردي في استهلاك المياه ومقاومة الاسراف) والوسائل

الاقتصادية (تسعير المياه في شرائح متزايدة) .

المسألة الثانية : وتتصل بنوعية المياه العذبة المتاحة في شبكات الري والصرف ، والتي تعتمد عليها الزراعة والصناعة وحاجات الانسان . ذلك لأن مخرجات الصرف الزراعي (الكيماويات الزراعية من المخصبات والمبيدات) ومخرجات الصرف الصحي والصناعي ونفاياته قد اختلطت جميعا ، فزادت على قدرة محطات المعالجة ، وفاضت إلى شبكات الصرف الزراعي ، بل وإلى قنوات الري ومجاري النهر ذاته ، فحملتها بنورها إلى بحيرات الشمال وشواطئ البحر ، الأمر الذي يعرض صحة سكان الريف لمخاطر عديدة ، تضاف إلى الآثار الاقتصادية البالغة .

كما أن مياه الصرف الزراعي جزء رئيسي من موارد المياه التي يعتمد عليها التوسع الزراعي في السنوات العشرين القادمة . وهي نموذج لاعادة استخدام الموارد . وترعة السلام - وهي من أكبر مشروعات الري المعاصرة - تحمل مياه الصرف الزراعي المخلوطة بقدر من مياه النيل إلى شمالى سيناء لاستزراع مساحات واسعة في سهل الطينة وتخومه . فإذا كانت هذه المياه محملة بملوثات كيميائية من نفايات الصناعات وبقايا المبيدات والأسمدة ، فإنها تعرض المحاصيل لمخاطر بالغة . وهذا نموذج للآثار الاقتصادية للتلوث ، الذي يقصد موردا ذا أهمية خاصة .

يضاف إلى ذلك أن المياه الحاملة للملوثات المتعددة والمتنوعة تصب في بحيرات الشمال (المنزلة - البرلس - ادكو - مريوط) وهي من أهم مصادر الثروة السمكية في مصر.

وهنا يبرز خطر خاص بتلوث مياه مصايد الأسماك ، لأن السمك جزء من نظام بيئي تتدرج فيه مراحل السلم الغذائي ، فالكائنات الدقيقة من الهائمات الطحلبية والحيوانية تتلقى الملوثات وتركزها في أجسامها في مراحل النمو ، ثم تتغذى عليها حيوانات دقيقة تتجمع في أجسامها الملوثات بدرجة أكبر ، ثم تأتي الأسماك وتتغذى على هذه

الحيوانات ، وربما يتغذى السمك الكبير على السمك الصغير في سلم التغذية . والدرجات التالية قد تتضمن تغذى الطيور كالبط وغيره على الأسماك ، والانسان يأكل السمك والطيور ، وقد تركزت فيه - مع درجات السلم الغذائي - كيميائيات الملوثات .

وقد يتطلب الأمر إنشاء محطات لإحصاء تلوث الأسماك في بحيرات انكو والبرلس والمنزلة . لاسيما وأن بحيرة المنزلة تتعرض لمخاطر خاصة ، لأنها تتلقى مياه بحر البقر وبحر حانوس ، وهي كتل مائية تحمل قدرا بالغا من الملوثات المخلوطة بمخرجات المناطق الصناعية في شبرا الخيمة وغيرها .

وتجدر ملاحظة أن بحيرة البرديول في شمالى سيناء لاتزال بعيدة عن مصادر التلوث ، لذلك تجد أسماكها رواجاً في أسواق التصدير إلى الخارج .

يتضح من هذا أن تلوث المياه يؤثر على الصحة العامة ، وعلى عناصر اقتصادية هامة تتصل بنوعية المياه التي يمكن أن يعاد استخدامها ، وما تحويه من ثروات طبيعية . وفي هذا الصدد صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية مياه الري والصرف من التلوث ، وكان الحافز لصدور هذا القانون الهام اعتبارات صحية واقتصادية . غير أنه لا تزال هناك عقبات تحول دون تنفيذ هذا القانون تنفيذا سليماً وفعالاً .

٣ - الثروات الطبيعية المتجددة :

في مجال الثروات الطبيعية المتجددة - ومنها الثروة السمكية في مياه الشواطئ المصرية والبحيرات وشبكات الري والصرف وبحيرة ناصر (خزان السد العالي) - تبرز مسألة التنمية المتواصلة للموارد الطبيعية المتجددة ، وهي مسألة تتصل بفكرة الاستغلال في حدود « قدرة النظام البيئي على الحمل » . ذلك لأن صيد السمك هو نتاج طبيعي للنظام البيئي ، فإذا زاد ما يؤخذ منه على قدرة النظام البيئي على التعويض (وهي هنا قدرة جماعة أفراد نوع السمك على التكاثر

والنمو) تحول الاستغلال إلى استنزاف ، وهذا عكس التنمية الموصولة . فليست التنمية مرادفاً لتعظيم الانتاج ، وإنما ينبغي أن يكون الحصاد دون استنزاف رأس المال .

ومصايد الأسماك المصرية تتعرض لأضرار الاستنزاف أي « الصيد الجائر » ، بالإضافة إلى تلوث البيئة بما يقلل من خصوبتها ويفسد أسماكها ، وأجراءات إدارة مصايد الأسماك المصرية تعمل على منع الصيد في مواسم التكاثر ، على نحو ما يجري بنجاح في مصايد بحيرة البرديول في شمالى سيناء ، وما يرجى تطبيقه كذلك في سائر المصايد .

وهناك أيضاً الأثر البيئي للصيد الجائر للحيوان البرى ، فلقد شهد القرن العشرون تدهوراً كبيراً في الحياة البرية وبيئاتها الطبيعية في مصر ، لأسباب ترجع في مجملها إلى التدخل البشرى . وبلغ معدل هذا التدهور ذروته في السنوات العشر الأخيرة ، ففي خلال هذا القرن بدأت معدلات الانقراض بين الحيوانات البرية في الازدياد المطرد ، وخاصة بين الثدييات الكبيرة .

وعلى سبيل المثال كان يوجد في مصر عند بداية هذا القرن تسعة أنواع من الحيوانات الظلفية ، انقرض منها حتى الآن أربعة أنواع هي الاداكس Addax (الصحراء الغربية ١٩٣١) ، بقر الوحش Bubal Harteleest (الصحراء الغربية ١٩٣٥) ، المها أبو حراب Scimita - Horned Oryx (الصحراء الغربية ١٩٧٥) ، والخنزير البرى (وادى النيل والصحراء الغربية ١٩٠٢) . وهناك ثلاثة أنواع أخرى على وشك الانقراض وهي : الكبشى الأوى Barbary sheep ، غزال الريم Slender Horned Gazelle ، الحمار البرى Wild Ass إن لم تكن قد انقرضت بالفعل . أما النوعان الباقيان وهما غزال دوركاس المصرى Dorcas Gazelle والماعز الجبلى النوبى Nubian Ibex فيعانى كل منهما من تناقص كبير ومطرد في الأعداد ، وانكماش كبير في التوزيع الجغرافى . أما من بين

تطبيق قوانين حماية البيئة ميدانيا .

ب - الصيد الجائر : لا يوجد في الوقت الحالي أى تنظيم لعمليات الصيد في مصر ، بما فيها مناطق المحميات المعلقة ، ويرجع ذلك إلى ما يلي :

- ليس هناك جهة اختصاص واحدة لتنظيم عمليات الصيد وإصدار التصاريح اللازمة ، أو مراقبة تلك العمليات .
- ليس لدى أى جهة من الجهات المكلفة بتنظيم عمليات الصيد الامكانيات البشرية المدربة لأداء هذه المهمة .

- تعتبر القوانين الحالية التي تنظم عمليات الصيد قاصرة ، ولا تشكل العقوبات التي تتضمنها أى رادع للمخالفين .

ج - الاتجار في الحيوانات البرية ومنتجاتها : على الرغم من أن صيد الحيوانات البرية والاتجار فيها قد جرى ثم مصر لسنوات طويلة ، إلا أن هذه الظاهرة قد بلغت أقصى حدودها في السنوات العشر الأخيرة . فبالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من الطيور والزواحف والثدييات ومنتجاتها التي تباع في الأسواق المحلية ، فإن أعدادا ضخمة منها تصدر إلى الخارج ، في كثير من الأحوال بتصاريح من جهة الاختصاص وهي حقائق الحيوان بالجيزة . وتشمل الحيوانات التي يتم تصديرها : صقور الصيد (الشاميين وصقور الغزال) والعديد من الزواحف (خاصة إلى ألمانيا) وجلود الثعالب والورل وأسماك البحر الأحمر .

د - التلوث : أدى تلوث البيئة - بالمبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية والمخلفات الصناعية والصرف الصحي والبتروول - إلى آثار بعيدة المدى على الحياة البرية في وادي النيل والبحر الأحمر . فحدث تغييرات جوهرية في بنية المجتمعات الحيوانية خاصة الطيور ، بالإضافة إلى التدهور الشديد في التباين النوعي في الدلتا وبحيراتها الشمالية حيث تناقصت أو اختفت تماما بعض أنواع الطيور والثدييات ، خاصة تلك التي تقع على قمة السلسلة الغذائية مثل الطيور الجارحة

الثدييات الكبيرة آكلة اللحوم (أربعة أنواع) فقد انقرض النمر السينائي Sinaileo Pard (١٩٥٠) وأصبح الفهد Cheetah والضبع المخطط Striped hyena على وشك الانقراض ، وتناقصت أنواع الذئب المصري تناقصا شديدا . ولم تسلم الثدييات الصغيرة من هذا المصير ، فقد أوشك على الانقراض كل من الجربوع رباعى الأصابع Four - toed Jerboa والجربوع الكبير Greater Egyption Jerboa وأبوشوك CrestedPorcupine ، والوبر Hyras .

ومن بين الطيور تناقص العديد من الأنواع خاصة الطيور الجارحة مثل : الحداة المصرية Black Kite والنسر الأودن ، Lappet - Faced Vulture ، والحبارى Houbara Bustard وكثير من الطيور المائية .

ومن الزواحف ، أوشكت السلحفاة الصحراوية المصرية -Egyp Nile Soft - Shelled Tortoise ، والسلحفاة النيلية Turtile على الانقراض . وعلى الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة عن أعداد الزواحف وتوزيعها في مصر ، فإن الأعداد التي يتم جمعها وتصديرها سنويا - مثل السلحفاة المصرية والضب والورل والتمساح النيلى وأنواع أبو السيور والكوبرا وغيرها - تفوق بكثير قدرة هذه الأنواع على التعويض ، على الأقل في مناطق صيدها المكثف . ويمكن تلخيص أسباب التدهور الملحوظ في الحياة البرية في مصر ، فيما يلي :

١ - عدم وجود استراتيجية واضحة لحماية التراث الطبيعي :

- فالمحميات الطبيعية التي أعلنت حتى الآن ، لم يتم اختيارها في إطار استراتيجية متكاملة لحماية أمثلة من البيئات الأساسية ، أو لحماية أنواع معينة .

- لا يوجد برنامج لتدريب الأفراد القادرين على القيام بمسؤولية

والطيور آكلة الأسماك والشديدات آكلة اللحوم . وقد نجم عن تدهور بنية المجتمعات الحيوانية في الدلتا ووادي النيل زيادة ضخمة في أنواع الحيوانات الضارة ، مثل الآفات الحشرية المختلفة وعصفور النيل والقوارض الضارة .

هـ - تدمير البيئات الطبيعية : ويشمل هذا استصلاح الأراضي للزراعة والامتداد العمراني والصناعي والسياحي . وعادة ما تستهدف هذه الأنشطة الأراضي الهامشية والتي تشكل البيئات الطبيعية للحيوانات البرية . وعلى سبيل المثال ، تم ردم مساحات شاسعة من البحيرات الشمالية التي تعتبر - بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية - أحد مصادر الثروة السمكية الهامة ، ومن أهم بيئات الطيور المهاجرة في حوض البحر المتوسط .

وقد أدى النشاط السياحي المكثف على شواطئ البحر الأحمر إلى أضرار كبيرة بالبيئة البحرية ، إذ تم ردم مساحات كبيرة من مناطق المد والجزر لتكوين شواطئ رملية مناسبة للسياحة ، مما أدى إلى قتل أو تدهور مجتمعات الشعاب المرجانية النادرة . كذلك أدى الاستخدام المتكرر لمناطق الفوص المتميزة إلى قتل جزء كبير منها ، إما نتيجة لإلقاء مراسي قوارب الفوص ، أو نتيجة لنشاط بعض الغواصين . وفي غياب الضوابط الكافية لحماية الحياة البحرية في المناطق السياحية بالبحر الأحمر وجنوب سيناء ، يتم صرف بعض نواتج الصرف الصحي أو تحلية المياه في البحر ، مما يتسبب في أضرار واسعة النطاق على البيئة البحرية .

ولقد انقرضت أنواع عديدة من حيوانات الصحاري والبراري نتيجة الصيد الجائر ، حيث يتجاوز الصيد قدرة جماعة الحيوان على التعويض . وتتعرض لذلك أيضا أنواع الطيور المهاجرة ، وأشهرها السمان الذي يعبر الشواطئ الشمالية في رحلته إلى الجنوب الدافئ في فصل الخريف . وليسست هذه دعوة لمنع الصيد ، وإنما إلى التنظيم الذي يمنع انقراض النوع .

ويذكر في هذا الصدد مسألة الرعي الجائر . وتقع المراعي الطبيعية في نطاق ساحلي يمتد من رفح إلى السلوم ، وحيث تسقط أمطار تتراوح من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ملليمتر في العام ، وتكفي لنمو كساء نباتي يصلح للرعي . وفي المراعي الطبيعية تبرز قضية قدرة النظام البيئي على الحمل ، أي قدرة وحدة المساحة على تغذية عدد من الحيوانات لمدة من الزمن . فإذا زادت أعداد الحيوان أو امتدت مدة بقائها في المرعى أكثر من قدرة المرعى على الحمل ، أصبح الرعي جائرا ، مما يحدث التلف والتدهور بأراضي الرعي . ويقدر الخبراء قدرة مراعي المنطقة غربي الاسكندرية إلى السلوم على الحمل بحوالي ٣٠٠٠٠٠ رأس من الماعز والأغنام . ولكن الواقع أن عدد الحيوانات في هذا النطاق يزيد على المليون ، ومن هنا يأتي الرعي الجائر وتدهور المراعي الطبيعية وتصحرها ، ويكون تزايد اعتماد قطعان الحيوان على الأعلاف المجلوبة من خارج المنطقة .

وتتمية المراعي والثروة الحيوانية في النطاق الساحلي الشمالي تطرح مسائل تتعلق بتنمية الموارد المتاحة ، أو التي تتاح في إطار برامج التنمية . وفي هذا النطاق تمتد ترعة برج العرب والرياح الناصري لاستزراع مناطق كانت من قبل جزءا من نطاق الرعي بالساحل الشمالي أو الزراعة المطرية . وكان ينبغي أن يوجه قدر من المياه والأرض لزراعة مراعي لتنمية قطعان الحيوان وتحسين أحوال الرعاة ، وتحقيق التوازن بين استغلال المراعي الطبيعية بالقدر الذي لا يتلفها وبين الاعتماد على المراعي المروية ، بما يحقق التنمية الموصولة لثروة الحيوان وجماعة الرعاة . ومثل هذا يقال بالنسبة للمراعي الطبيعية والثروات الحيوانية في النطاق الشمالي لشبه جزيرة سيناء ، وما سيتاح لها من موارد مائية تحملها ترعة السلام .

٤ - الثروات الطبيعية غير المتجددة :

وهي الرواسب الجيولوجية القديمة التي تحمل الثروات المعدنية وطبقات الفحم وحقول البترول والغاز الطبيعي ، وكذلك المياه الجوفية المختزنة في الطبقات الحاملة للمياه ، وأشهرها طبقات الحجر الرملي النوبي في مناطق الواحات وشرقي العوينات . وهذه ثروات طبيعية ، ما يؤخذ منها لا يعوض لأنها مخزونات قديمة . وفكرة التنمية الموصولة هنا تعنى العمل على تعظيم كفاءة استغلال الموارد ، وإطالة الأمد الزماني لسنوات استغلالها ، والضابط في هذا الأمر يجمع بين الكفاءة التكنولوجية والمسئولية الأخلاقية تجاه الأجيال التالية .

ويقصد بالكفاءة التكنولوجية زيادة العائد من الاستخدام - فالآلة ذات الكفاءة تستهلك القدر الأقل من الوقود - وإيجاد الوسائل التكنولوجية لإعادة الاستخدام ، وكذلك البدائل من الموارد المتجددة أو المصنعة لتحل محل الموارد غير المتجددة ، والبحث عن مواقع جديدة لخامات الموارد غير المتجددة .

أما المسئولية الأخلاقية فتتصل بسياسات التنمية ، وهي تأخذ في الاعتبار مصالح الأجيال التالية ، فتستخرج من الموارد غير المتجددة ما يكفي لمقابلة المتطلبات الأساسية للحاضر ، دون إسراف تنضب به الموارد .

وفي هذا الإطار ، تجدر الإشارة إلى موارد المياه الأرضية في الصحراء الغربية ، ومنها مناطق الواحات وتوسعاتها فيما عرف بالوادي الجديد . وهنا تبرز أهمية الكفاءة والاقتصاد في استخدام المياه ، واختيار وسائل الفلاحة والري والمحاصيل التي تمثل أكفاً استخدام للمياه . فزراعة الأرز - التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه - خاصة في مناطق الواحات التي لا يتيسر فيها الصرف الزراعي قرار غير سليم ، كذلك الحال بالنسبة للري بالغمر ، إذ ينبغي أن تكون التنمية في إطار إطالة الأمد الزماني الذي تستخدم فيه هذه الموارد المائية غير المتجددة .

٥ - تنوع الأحياء :

ويتمثل تنوع الأحياء - أو ما يطلق عليه الثروات الوراثية - في مجموعة الأنواع النباتية والحيوانية البرية ، ومجموعات الأنواع والأصناف والسلالات الزراعية وأقاربها البرية ، وفي البيئات المتنوعة التي توجد في مناطق البلاد المختلفة . وهذه جميعاً جزء من التراث الوطني الذي يتصل بمستقبل التنمية والاقتصاد ، بالتراث الثقافي والحضاري . وصون هذا التراث الوطني والمحافظة عليه من الاندثار جزء من المسئولية الوطنية .

وقد فقدت مصر في غضون الأعوام المائة الماضية عشرات من أنواع النبات (أشهرها البردي) والطيور (أشهرها طائر الأييس المقدس) - وهي جزء من التراث الحضاري لتاريخ مصر . والأدب العربي زاخر بالإشارة إلى أنواع من الحيوان والنبات التي انقرض أغلبها الآن ، وهي جزء من التراث الثقافي . كذلك فقدت مصر عشرات من أنواع النباتات البرية كان يمكن أن تكون مصادر لمواد دوائية أو كيميائية نافعة ، وفقدنا ضياع لفرص وامكانات مستقبلية . ومن هذه الأنواع أقارب لبعض المحاصيل ونباتات العلف ، وضياع هذه الأنواع فيه فقد لتكوينات وراثية قد تفيد في استنباط سلالات جديدة مما نزرع من المحاصيل . ومثال ذلك نوع من الشعير البري يوجد في بقعة محدودة من وادي حابس غربي مرسى مطروح ، ونوع من القطن البري الشجري لا تزال أفراد قليلة منه توجد في واحة سيوه .

ومن المهام الضرورية في مجال البيئة ، وضع برنامج وطني لصون التنوع البيولوجي ، بإقامة عدد من المحميات الطبيعية ، تتمثل فيها البيئات المصرية المختلفة ومجموعات الأنواع البرية . وقد صدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ لينظم عملية إنشاء المحميات الطبيعية ، كما صدرت عدة قرارات بتحديد مناطق للمحميات الطبيعية ، ويجري كذلك إنشاء وحدات لحفظ الموارد الوراثية لأصناف وسلالات المحاصيل وأقاربها البرية . ومن الضروري إنشاء مركز حقل لإكثار أنواع الحيوان والنبات

- ارتفاع تركيز المركبات النيتروجينية وأملاح الفوسفور ، والتي تؤدي إلى تضاعف معدلات نمو الطحالب والنباتات المائية .

- تلوث المياه بالكثير من المركبات العضوية المتكورة والمبيدات الأخرى ، والهيدروكربونات البترولية والمعادن الثقيلة .

- تلوث بيولوجي يتمثل في تواجد أنواع عديدة من الطفيليات والبكتيريا المرخصة وفيرس التهاب الكبد الوبائي ، مع زيادة في أعداد البكتيريا بصفة عامة . وليس أدل على ذلك من انتشار أمراض الاسهال والأمراض التي اصطلح مؤخرا على تسميتها « بأمراض الصيف » والتي ليس لها مدلول آخر سوى التلوث البرازي للمياه المستخدمة للشرب . وهي تسمية غير حضارية ، لها انعكاساتها السلبية على الصحة والسياحة والاقتصاد القومي بصفة عامة .

الظاهرة الثانية : تأثير عمليات التنقية بتلوث المياه :

ونتيجة للتغير في نوعية مياه نهر النيل والترع ، فإن عمليات تنقية مياه الشرب التقليدية ، في حدود التصميم الهندسي الحالي ، لا تؤدي إلى إزالة العديد من الملوثات البيولوجية والكيميائية ، بالإضافة إلى المشكلات الناشئة عن استخدام غاز الكلور في تطهير المياه . ويمكن إيجاز ما تواجهه محطات تنقية المياه من مشكلات تؤثر على نوعية المياه المنتجة فيما يلي :

- زيادة معدل جرعات الشبنة وما يرتبط بذلك من مشكلات تتعلق ببقايا تركيز الألمنيوم في المياه ، وارتفاع التكلفة الاقتصادية للمياه المنتجة .

- زيادة جرعات الكلور المضافة إلى المياه الخام (كلور مبدئي) لخفض أعداد البكتيريا والطحالب ، مع زيادة جرعة الكلور المضافة إلى المياه المرشحة (كلور نهائي) ، وترجع الزيادة في أعداد البكتيريا إلى صرف مياه المجارى ، وإلى نمو الطحالب ، وإلى ارتفاع تركيز أملاح النيتروجين والفوسفور . ومع ارتفاع تركيز جرعات الكلور المستخدمة يتزايد تركيز المركبات العضوية المتكورة الناشئة عن تفاعل الكلور مع

المعرضة للاندثار ، تكون من مهامه إعادة هذه الأنواع إلى بيئاتها الطبيعية في المحميات . بيد أن خطوات التنفيذ في هذه الأمور جميعا تتسم بالبطء .

ثانيا : قضايا التلوث البيئي :

التلوث البيئي هو كل تغير في التكوين الكيميائي أو في الصفات الفيزيائية أو البيولوجية للبيئة ، يكون له أثر ضار على صحة الانسان وراحته من النواحي الفسيولوجية أو النفسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، أو على ما يزرعه من محاصيل أو يربيه من حيوان ، أو على تراثه الحضارى . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الآثار المصرية تتعرض للتدهور البالغ من أثر التلوث البيئي ، وخاصة حمضية الهواء وارتفاع مناسيب المياه الأرضية .

١ - تلوث المياه العذبة :

سبقت الإشارة إلى الأثر الاقتصادي لتلوث موارد المياه في شبكات الري والصرف الزراعى على مستقبل الزراعة ومصايد الأسماك . وهذه الموارد هي المصدر الرئيسى لمياه الشرب والمياه اللازمة للعمليات الصناعية ، بالإضافة إلى موارد المياه الأرضية والجوفية . وتبرز هنا ثلاث ظواهر :

الظاهرة الأولى : التغير في نوعية المياه نتيجة التلوث :

حيث تستقبل مياه نهر النيل والترع العديد من الملوثات البيولوجية والكيميائية ، نتيجة صرف المخلفات السائلة الصناعية ومياه المجارى ، بالإضافة إلى ما يصب في نهر النيل والترع من مياه الصرف الزراعى . ولقد كان المأمول من إصدار القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ حماية المياه العذبة ، والمحافظة على نوعيتها في حدود الخواص الطبيعية والبيولوجية والكيميائية لمياه نهر النيل . على أن الدراسات التي أجريت على مياه النهر وكثير من الترع ، أظهرت المؤشرات التالية :

- زيادة تركيز الأملاح الذائبة وخاصة في الترع .

- زيادة الملوثات العضوية .

٢ - تلوث المياه الساحلية :

تمثل المياه الساحلية والشواطئ الممتدة على البحر المتوسط شمالا ، والبحر الأحمر وخليج العقبة والسويس شرقا - جزءا من الثروات الطبيعية في مصر ، وهي مصدر هام للثروة السمكية ، كما تهتم الفرصة لإقامة منتجعات سياحية وترويحية . وقد صدر قانون البحار الدولي الذي يمد حيز المياه الإقليمية ، في نطاق الحقوق الاقتصادية ، إلى مائتي كيلو متر . ونطاق الحدود المتوسع هو أيضا جزء من نطاق المسؤولية المحافظة على المياه من التلوث .

وتبذل حاليا جهود لاستصدار قانون لحماية المياه الساحلية من مصادر التلوث وأسباب التدهور البيئي ، يكون مكملا لعدد من القوانين والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى حماية البحار من التلوث . ومصر من الدول الموقعة على اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث ، وعلى اتفاقية جدة لحماية البحر الأحمر وخليج عدن من التلوث . وهي جميعا اتفاقيات دولية تهدف إلى حشد الطاقات الإقليمية للمحافظة على البحار المشتركة وصون مواردها ، وتحتاج إلى بذل المزيد من الجهود المشتركة لتحقيق المقاصد التي استهدفتها .

١ - البحر المتوسط :

يمثل الأفريز القاري الممتد أمام دلتا النيل من الاسكندرية إلى العريش مجالا بيئيا خصبا ، فهو الحقل الذي تجرى فيه عمليات الصيد . وهو أيضا منطقة توالد الأسماك والقشريات التي يغذى بعضها البحيرات والمياه الداخلة بالزريعة والبرقات . والأفريز القاري (وخاصة الشريط الساحلي منه) هو في الوقت ذاته المنطقة المعرضة مباشرة لأعمال الإنسان ، والتي تتلقى مخلفاته وإفرازات الصناعة بمعدل متزايد مع تزايد الكثافة السكانية . إن مدنا مثل الاسكندرية وبورسعيد أصبحت محصورة شمالا وجنوبا بين مسطحات مائية متدهورة ، وامتداد العمران على الساحل الشمالي الغربي بدون ضوابط ؛ يصاحبه امتداد

المواد العضوية وهي مركبات مسرطنة (Carcinogenit) أو مطفرة (Mutagenic) .

- عمليات التنقية التقليدية ذات كفاءة محدودة في إزالة بقايا المبيدات والملوثات العضوية المكونة من مصادر المياه الملوثة ، وبذلك توجد هذه المركبات في مياه الشرب المنتجة .
- عمليات تنقية المياه الحالية غير مهيأة لإزالة العديد من الطفيليات والفيروسات ، والهائمات الحيوانية الدقيقة غير المتطفلة ، وبذلك قد توجد هذه الملوثات البيولوجية في مياه الشرب .

- تزايد الملوثات البيولوجية والكيميائية في المياه يمثل أعباء على كفاءة المرشحات الرملية ، ويؤدي ذلك إلى انسداد المرشحات الرملية ، وتكون يؤر داخل المرشح تحتوى على بعض الأحياء الدقيقة ، مثل ديدان الديدان النيماتودا غير المتطفلة والتي قد تظهر في مياه الشرب .

الظاهرة الثالثة : تغيير في نوعية المياه - بعد التنقية - في شبكات التوزيع :

إذ تتعرض نوعية المياه بشبكة التوزيع للتغيير نتيجة لبعض المؤثرات ، ومن أهمها :

- سوء حالة بعض أجزاء شبكة التوزيع ، مما ينتج عنه تسرب المياه الجوفية أو مياه المجارى إلى الشبكة ، الأمر الذي يضيف إلى المياه بعض البكتيريا الممرضة .

- سوء حالة بعض الخزانات الأرضية أو الخزانات العلوية بالمنزل .
- نشاط بعض الأحياء الدقيقة بشبكة التوزيع نتيجة وجود بعض الملوثات العضوية الذائبة أو اختفاء الكلور الذائب بالمياه ، وما يتبع ذلك من تغيير في طعم ورائحة المياه .

- تفاعل الكلور المتبقى مع المواد العضوية بالمياه ، وتكوين مركبات عضوية مكونة ذات تأثير ضار بصحة الإنسان (مشتقات الميثان المكونة) .

عوامل تدهور البيئة إلى مناطق كانت الى سنوات قريبة ذات ميزات بيئية جمالية .

ويضاغف من عواقب صرف المخلفات السائلة إلى الشريط الساحلى ، مايقام من منشآت هندسية على السواحل مثل حواجز الأمواج وأرصعة وموانى تقام بون انتباه إلى قربها من فتحات الصرف ، مما أدى إلى احتجاز النفايات وتراكمها قرب الشواطئ ، على نحو مايشاهد فى المكس وفى خليج أبو قير وفى بعض خلجان المنتزه .

وعلى سبيل المثال ، يتلقى خليج المكس يوميا ٦ مليون متر مكعب من مياه الصرف ، من خلال فتحة مصرف العموم وفتحات مصانع الكيماويات ، تحمل معها كيماويات زراعية ومخصبات مختلطة بالفائض من مياه بحيرة مريوط الملوثة ، وكذا تتلقى فلزات حوالى ٦٠٠ ك أملاح زنك و ١٢٠ ك نحاس و ٢٥ ك رصاص و ٤ ك زئبق . وكانت التيارات الدائرية فى الخليج تنقل هذه المواد إلى عرض البحر بعيدا عن الشواطئ ، إلى أن تم إنشاء وصيف التحميل الخاص بمصنع الحديد والصلب الجديد .

وينعكس تدهور البيئة الساحلية فى البحر المتوسط على الاقتصاد القومى وعلى الصحة العامة ، فالثروة المائية تأثرت كما ونوعا ، والأسماك القاطنة للشريط الساحلى بين المكس وأبو قير تحتوى على تركيزات مرتفعة - وإن كانت متفاوتة - من فلزات الكاديوم والزنك والنحاس والرصاص والزئبق . وتمثل المركبات العضوية للزئبق بصفة خاصة خطورة بالغة ، كما تحتوى الأسماك أيضا على مخلفات المبيدات وعلى بعض المركبات العضوية الصناعية PCBS . ويلاحظ أن فتحات الصرف الصفى تجتذب الأسماك ويتجمع الصيادون حولها ، وهى أسماك مصابة بأمرأخ وتحمل طفيليات داخلية وخارجية ، وقد تبين وجود السلمونلا فى أحشاء البعض منها . وهذا الحال أكثر انتشارا فى بحيرة المنزلة وأمام الاسكندرية وفى بحيرة مريوط .

ومن جانب آخر ، أدى صرف كميات من المواد العالقة والمواد العضوية والمخصبات إلى طمس الأحياء القاعية فى مناطق متسعة ، نظرا لاستمرار الترسيب وإزوال الأكسجين قرب القاع . وهذا قد يفسر الانخفاض المطرد فى إنتاجية خليجى أبو قير والمكس من الأسماك . وكذلك اختلال توازن الأنواع فى البحيرات الساحلية مع تناقص الأنواع المهاجرة من البحر ، وسيادة الأنواع النيلية ذات القيمة الاقتصادية والغذائية المتواضعة .

ب - البحر الأحمر :

يتميز البحر الأحمر بتنوع الأحياء البحرية وبانماط بيئية فريدة ، أهمها : الأفاريز المرجانية ، وغابات المنجروف الساحلية ، ومروج النباتات الزهرية القاعية ، والسهول الساحلية الضحلة الرملية والطينية وغيرها ، وكلها ظلت على حالها الفطرى إلى بداية العقد الماضى . وخلافا للبحر المتوسط فلا تشكل المخلفات الصحية والصناعية عوامل مؤثرة فى البحر الأحمر ، عدا منطقة مدينة السويس وموانئ تحميل خام الفوسفات بسفاجا والقصير . أما العوامل الرئيسية التى تشكل تهديداً متزايداً لبيئات البحر الأحمر وخليجى السويس والعقبة ؛ فتتمثل فى السياحة والبتترول وحركة السفن .

وتعتمد صناعة السياحة فى البحر الأحمر على جاذبية البيئة . فقد أدى الإقبال السياحى على البحر الأحمر إلى ازدياد الكثافة السكانية على السواحل ، وإلى التسابق فى إنشاء القرى والفنادق السياحية ، وامتدادها إلى شواطئ جديدة بون ضوابط وبون مراعاة للحمل البيئى ، وسوف يترتب على ذلك عواقب تنعكس على صناعة السياحة ذاتها فى المدى القريب . وقد أنشئت وحدة خاصة لبحوث تنمية السياحة وتخطيط مواقعها ومراعاة الأحوال البيئية وصيانتها . ويكتمل هذا العمل العلمى بالرقابة الفعالة لحماية البيئة من العبث ، مثل العدوان المباشر على المرجانيات والأصداف والأسماك ، سواء من مرتادى الشواطئ أو من

تدفق الناس من الريف إلى الحضر ، حيث تتاح فرص الأعمال المتنوعة ، سواء كانت أعمالاً منتجة أو غير منتجة .

الأمور الأولى : هو تلوث الهواء بالأتربة التي تحملها الرياح من الصحارى المحيطة بالمدينة أو من مصانع الأسمنت ، أو مخلفات الهدم والبناء ، أو الأتربة المتصاعدة من الشوارع المغطاة بطبقات من التراب عندما تمر عليها السيارات ، والتلوث الناشئ عن عوادم الاحتراق الصادرة عن العدد الهائل من السيارات التي تزدهم بها الطرق ، وأغلبها يحتاج إلى خدمة الإصلاح والصيانة بما يقلل من مخرجاتها . ويضاعف من كمية العوادم الضارة بطء حركة المرور في الشوارع ، نتيجة لكثافة المرور ونقص السيولة الكافية ، والتلوث الناشئ عن مداخن محطات القوى والمراكز الصناعية التي تحيط بالقاهرة ، وعن آلاف الورش الصغيرة والمسابك المنتشرة بين الكتل السكنية .

الأمر الثاني : هو التلوث الضوضائي الذي يملأ الحيز البيئي بالضجيج الذي يضر بحاسة السمع ، والجهاز الدوري وبعض العمليات الحيوية الأخرى . ومصدر هذه الضوضاء آلات التنبيه ، وضجيج الآلات ووسائل النقل وأجهزة الاعلام ، وأصوات الميكروفونات العالية وغيرها ، وكلها أمور تحصل بسلوك الأفراد .

الأمر الثالث : هو التلوث الناشئ عن تراكم القمامة والمخلفات الصلبة . حيث إن عملية التخلص من القمامة والمخلفات في المقالب العمومية المكشوفة هي طريقة غير صحية ، تنتج عنها أضرار صحية بالغة تؤدي إلى تلوث البيئة المحيطة ، نتيجة انتقال الحرائق المستمرة وانبعثات الأدخنة والغازات والروائح الكريهة ، التي تؤدي إلى التهاب العين وحساسية الجهاز التنفسي ، خاصة بعد تخمر المواد العضوية وتعفن الحيوانات النافقة ، وانتشار الحشرات والقوارض الناقلة للأمراض والطفيليات . وقد تؤثر المقالب العمومية المكشوفة على المياه الجوفية ، خاصة إذا كانت هذه المياه قريبة من سطح الأرض ، أو توجد شقوق أرضية في التربة . ومسببات ذلك كثيرة منها سلوك الأفراد ، وقصور

الأمالي لتصنيع التحف وتسويقها للسياحة . وقد أدى ازدياد الطلب على الأسماك والقشريات وارتفاع أسعارها ، إلى الصيد الجائر ، واحتمالات نضوب الثروة المائية في بعض الأماكن مثل خليج العقبة . أما امتداد العمران الساحلي بلا حدود وارتداد شواطئ جديدة ، فيصحبه تدمير البيئات الساحلية ، وزوال المواطن الطبيعية لتوالد الكثير من الأحياء النادرة مثل السلاحف البحرية والفقرات واللافقرات الكبيرة . والمطلب الرئيسي هو التعمير الموصول أو الرشيد ، وهذا يستلزم إجراء دراسة متكاملة ، اقتصادية بيئية ، لصناعة السياحة ووسائل التصرف في النفايات ، وخلق الجهاز الإداري والفني لوقاية البيئة أو التوسع في مناطق المحميات الطبيعية .

أما التسرب المستمر للنفط الخام في خليج السويس فيشكل ظاهرة مزمنة ، بسبب أنشطة الاستكشاف ، ووجود مايزيد على عشرين منصة ضخ ، واشتداد حركة النقل البحري بواسطة مايزيد على ٣٠٠٠ ناقلة ، تنقل من ١٠٠ إلى ٤٠٠ مليون طن من النفط الخام سنوياً ، حيث تبدو المسطحات الشاطئية وكأنها معبدة بطبقة من الأسفلت ، ولم تنج من ذلك الجذور الهوائية لأشجار المنجروف في بعض الأماكن . ويلاحظ أن المواد التي تستخدم لإزالة بقع النفط من سطح البحر شديدة السمية للأحياء المائية ، وأشد ضرراً من النفط ذاته . وعلاوة على التلوث المزمن بالنفط في خليج السويس ، لابد أن نضع في الاعتبار أن حدوث الكوارث البترولية الجسيمة احتمال قائم قد يفاجئنا في أي وقت ، ولذلك يعتبر إقامة مركز لمواجهة الكوارث البيئية والمقرر إنشاؤه في شرم الشيخ ، خطوة في الاتجاه الصحيح .

٢ - تلوث المدن المصرية :

تمثل بيئة المدن المصرية عامة ، ومدينة القاهرة خاصة ، نموذجاً للقضايا البيئية المركبة التي تتدرج تحتها عناصر متعددة ، تتصل بالاحتفاظ السكاني الذي نشأ من

أجهزة الجمع والنقل عن تناول هذه الأحمال المكسدة من قمامة المدن .
الأمم الرابع : يرجع إلى المسائل المتصلة بالصرف الصحي ومعالجة المخلفات السائلة ، وقد أنفقت الدولة ، من الموارد المصرية وموارد العون الدولي ، البلايين لاستكمال شبكات الصرف الصحي في مدينتي القاهرة والاسكندرية وغيرهما من مدن مصر ، ولا تزال في حاجة إلى المزيد من الإنفاق في هذا المجال .

هذه القضايا البيئية المركبة تحتاج إلى تكامل بين شبكات الصرف الصحي وأجهزة جمع القمامة ، وبين سلوك الناس وإسهامهم في التخفيف من عبء التلوث ، وبين الوسائل التنظيمية الإدارية التي تعمل على ترشيد تدفق الناس من الريف إلى الحضر ، في إطار التخطيط الوطني للتوزيع السكاني .

٤ - البيئة في الريف المصري :

تكون القرية المصرية وما يحوطها من أرض زراعية (زمام القرية) نظاما بيئيا هو وحدة الريف . وقد ورت النظام البيئي عددا من المشاكل البيئية القديمة ، ثم طرأت عليه جملة من المشاكل البيئية الحديثة التي صاحبت تطور الفلاحة ووسائلها .

وتتصل المشاكل البيئية القديمة بالمستوى العام للنظافة ، أي تراكم المخلفات الصلبة من البقايا والمخلفات العضوية ، مما ساعد على تكاثر الحشرات والقوارض ، ومنها ناقلات الأمراض . كما تتصل بما تحمله البيئة من مصادر الأمراض البيئية ، أي المرتبطة بأنماط بيئية خاصة ، كارتباط البلهارسيا بالبيئة المائية في الترع والمصارف ، حيث تكون القواقع التي يستكمل فيها الحيوان المسبب للمرض دورة حياته ، وارتباط الملاريا بالبيئة الرطبة التي تمثلها حقول الأرز والبرك التي تتجمع فيها المياه ، حيث تكون بيئة تكاثر البعوض الناقل للمرض . وتتصل كذلك ببعض مناهج السلوك مثل مشاركة الحيوان الزراعي لصاحبه في المسكن ، وهذه المشاركة تسمح بانتقال أنواع خاصة من الأمراض من الحيوان إلى الإنسان . وتتسبب في حدوث وفيات بدرجة

كبيرة ، حيث دلت الإحصائيات البيطرية عام ١٩٧٧ - أن حمى « الودى المتصدع » Rift Valley Fever أصابت حوالي عشرين ألفا من البشر ، توفى منهم حوالي ٦٠٠ - عدا ما أصاب المواشي ، وما سببته هذه الحمى من ارتفاع نسبة الاجهاض ، خاصة في الأغنام .

ويشكل تلوث المياه المستعملة للشرب - سواء أكانت سطحية أو جوفية بمخلفات الصرف الصحي - خطرا داهما ، إذ يساعد على انتشار الكثير من الأمراض ، كالاسهال والتيفود والباراتيفود والكوليرا والالتهاب الكبدي وشلل الأطفال وغيرها .

إضافة إلى ذلك ؛ فما زالت بعض المنازل الريفية تحتوي على أفران لانتاج الخبز ومواقد للطهي ، تستعمل في إشعالها المخلفات الزراعية وروث الحيوانات بعد تجفيفه . وقد أوضحت بعض الدراسات التي أجريت لتقييم التلوث داخل المنازل الريفية ، ارتفاع نسب بعض الملوثات مثل أول أكسيد الكربون وثنائي أكسيد الكبريت والسناج في المنازل التي تستعمل هذه الأنواع من الوقود ، وكذلك ارتفاع نسبة الإصابة ببعض الأضرار الصحية ، مثل أمراض العينين والجهاز التنفسي والتأثير على نواتج الحمل ، إذا ما قورن سكان هذه المنازل بسكانى المنازل التي تستعمل الغازات البترولية للطهي .

أما المشاكل البيئية الحديثة ، فتتصل بتلوث البيئة بالكيماويات الزراعية التي تستخدم في تسميد الأرض الزراعية ومكافحة الآفات والأعشاب الحقلية ، وفي خفض معدلات نمو الحيوان الزراعي والنواجن ، حيث يجد فائض هذه الكيماويات الزراعية سبيلا إلى مكونات الوسط البيئي : الهواء والأرض والمياه .

وقد تطورت وسائل رش المبيدات - وخاصة في حقول القطن - حيث استخدمت الطائرات ، مما وسع من مدى انتشار الملوثات في جو الريف ، وتعرضه إلى حوادث الضرر البيئي بسبب هذه الكيماويات ، مثل حادث قطور في عام ١٩٧١ ، الذي نفق فيه قرابة ألف رأس من

الحارة - استجلبت أنماطا من العمارة نشأت في إطار المناخ البارد ، وتجاهلت أنماطا قديمة من العمارة كانت تهيئ قدرا أكبر من التوائم البيئي . وقد سعى المهندس « حسن فتحي » الى علاج هذا الخلل . فالحجر الجيري وطوب اللبن مواد ذات قدرة أكبر على عزل الحرارة من الأسمنت المسلح والطوب الأحمر . والواجهات الزجاجية التي تصلح للجو البارد لاتصلح لمناطق الجو الدافئ ، لأنها تزيد من الحرارة داخل المبنى ، وترفع من نفقات التبريد .

أما في بيئة العمل - وخاصة في عتابر المصانع وفي دهايز المناجم - فالعامل يتعرض للتهوية السيئة ودرجات الحرارة والرطوبة المتباينة ، ومعدلات عالية من التلوث بالضوضاء والأتربة ، والدقائق المتطايرة والأبخرة والمواد الكيميائية الأخرى . ومن ثم نشأ الاهتمام بدراسة علوم الصحة المهنية ضمن التخصصات الطبية التي تدرس حاليا في كليات الطب ، وأقيم مركز متخصص في بحوث الصحة المهنية ودراساتها ، كذلك اتضحت أهمية الجمع بين الوسائل التكنولوجية المتصلة بتصميم عتابر المصانع بقصد تحسين التهوية والإضاءة ، وبين وسائل التحكم الهندسية والمتصلة بالعمليات الصناعية بقصد ضبط درجات التلوث ، وبين الوسائل المتصلة بالسلوك الفردي كتحديد العمال على توقي أضرار التلوث واستخدام الملابس الخاصة ، وتكثيف برامج الوقاية من الحوادث ، وكذلك الرصد البيئي والبيولوجي في مكان العمل والعاملين ، واستكمال تدريب العدد الكافي من مسئولى الأمن الصناعي وصحة البيئة .

ويتعرض عمال المناجم - كمناجم الحديد والمنجنيز والفوسفات والتلك - لأضرار صحية بالغة ، نظرا لما تحدثه دقائق الأتربة المتناثرة من خامات المعادن ، وما تحدثه الأتربة المعدنية من آثار على الرئة والجهاز التنفسي . كذلك يتعرض عمال المحالج وصناعات الغزل والنسيج لارتفاع تركيز غبار القطن في بيئة العمل ، وماله من آثار ضارة على الجهاز التنفسي ، كما يتعرض عمال النسيج للصمم المهني نتيجة للضوضاء

الماشية ، فضلا عن الحوادث العديدة التي نتج عنها الكثير من حالات التسمم والوفاة ، نتيجة التعرض لهذه الكيماويات .

ويخول المياه النقية الى القرية المصرية ، برزت مشكلة الصرف الصحي ، وأصبحت مخلفاته من مصادر تلوث القرية وشبكات الري والصرف والمياه الأرضية .

أما المشكلات البيئية المستجدة في القرية المصرية - والتي نشأت بعد أن اتخذت الدولة خطوات جادة لمنع صناعة الطوب من الطمي في قعائن الطوب التقليدية - فقد نتجت عن اتجاه الفلاح الى صناعة الطوب داخل القرى وداخل المنازل الريفية ، واستعماله منتجات البترول (المازوت) ولأيام طويلة في حرق الطوب ، الأمر الذي لوث جو المنازل الريفية وجو القرية بسحابات من الدخان الأسود والغازات الضارة نتيجة هذا الاحتراق .

وهكذا تتضح الحاجة الى الجمع بين الوسائل التكنولوجية والوسائل الاجتماعية ، للتقليل من أضرار التدهور البيئي في الريف المصري ، فهناك وسائل تكنولوجية متاحة لاستخدام المخلفات العضوية كمصدر لانتاج الغاز الحيوي ، وهي تكنولوجيا تعتمد على التخمر اللاهوائي الذي ينتج الغاز كمصدر للطاقة النظيفة ، ويحول المخلفات العضوية الى سماد عضوي جيد ، ويقلل الى أدنى حد ما تحمله من ميكروبات مسببة لأمراض الانسان والحيوان . وبالتدريب والتوعية يكتسب الفلاح القدرة على توقي الكثير من أضرار الكيماويات الزراعية .

ه - بيئة العمل والمسكن :

تشمل القضايا البيئية المركبة ، مايتصل بالبيئة المحدودة التي يعيش ويعمل فيها الانسان ، كالمنازل وعتبر المصنع . وهنا تظهر أهمية تصميم الوحدة السكنية وتخطيط الحلة في القرية والمجاورة في المدينة ، ومكونات مواد البناء . فإذا كان تصميم البناء والمواد المستخدمة في بنائه مناسبة للبيئة ، زادت معدلات الراحة للسكان من نواحي الضوء والتهوية ودرجات الحرارة والراحة الاجتماعية . على أن مصر - وغيرها من دول الاقاليم

الشديدة ، ومثل هذا يقال عن صناعات أخرى ، منها صناعة البطاريات والنزاج والأبوية .

وقد جرى تقدير لأعداد العاملين الذين أصيبوا بأمراض مهنية نتيجة تعرضهم للمخاطر البيئية في مكان العمل ، منسوبا الى عدد العمال المؤمن عليهم ضد تلك الأمراض لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، فتبين أن من بين ٨١٦٦٨٧ عاملا مؤمنا عليهم في سنة ١٩٨٠ ، كان هناك ٢٣٣٨٥٠ معروضون للمخاطر المهنية ، وأن من بين هؤلاء أصيب بالأمراض المهنية ١٥٩٧ عاملا بنسبة ٠.٦٨ ٪ من عدد المعرضين ، وبنسبة ٠.٢٤ ٪ من إجمالي عدد المؤمن عليهم . وفي سنة ١٩٨٦ بلغت هذه الأعداد ٩٧٦٥٨٣ مؤمنا عليهم ، منهم ٢٧٤٧٢٤ معروضون للمخاطر المهنية ، و ٤٩٥ مصابين بالأمراض المهنية ، بنسبة ١٨ ٪ من المعرضين ، وبنسبة ٠.٠٥ ٪ من إجمالي عدد المؤمن عليهم .

وقد كانت أمراض الصدر المهنية هي الأكثر شيوعا خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٦ ، وتنتجت عن التعرض لغبار السليكا والاسبستوس والقطن في المناجم والمصانع وغيرها . ويلي ذلك الأمراض الناجمة عن التسمم بالمواد الكيميائية ، مثل الرصاص والزئبق والمبيدات والهرمونات في صناعة الأبوية ، وأمراض الجلد المهنية التي ترجع إلى التعرض للمواد البترولية وغيرها .

وكانت أكثر الأمراض المهنية الناتجة عن المخاطر الفيزيائية في مكان العمل هي : التسمم المهني الناتج عن الضوضاء ، لاسيما في صناعة النسيج ، ثم عتامة عدسة العين (الكتاركت) نتيجة التعرض للأشعة تحت الحمراء أمام الأفران وغيرها ، ثم الأمراض الناتجة عن التعرض للاشعاعات المؤينة .

أما أقل الأمراض شيوعا ، فهي تلك التي تتسبب عن الميكروبات والعوامل البيولوجية ، مثل الدرن الرئوي المهني في مستشفيات الأمراض الصدرية .

كذلك فإن الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن حوادث واصابات العمل نتيجة لمخاطر ميكانيكية في مكان العمل ، قد قدرت في عام ١٩٩٠ بما يساوي ٥٠٠ مليون جنيه مصري .

وتتعرض المرأة الريفية - أثناء قيامها بإعداد الخبز والطعام مستخدمة مخلفات المزرعة من الحطب والروث المجفف - لأضرار صحية تحصل بزيادة نسبة الغازات والمركبات الكيميائية الناتجة عن الاحتراق ، وكذلك الدخان ومافيه من دقائق سخامية .

٦ - البيئة العامة وصحة الانسان :

تدخل الى البيئة المصرية على مر السنين أعداد متزايدة من المواد الكيميائية ، تستعمل في الصناعة والزراعة وفي الأغراض الأخرى ، ومن أهم تلك المواد الكيماويات الزراعية وخاصة المبيدات . وقد قدر استهلاك مصر من المبيدات عام ٩١/٩٠ بحوالي ٦٢.٥ ألف طن ، وعام ٩٢/٩١ بحوالي ٦٦.١ ألف طن .

وبين عام ٦٦ - ١٩٨٠ تراوح عدد حالات التسمم بالمبيدات سنويا على مستوى الجمهورية (من واقع سجلات وزارة الصحة) ما بين ٤٩٣ و ٢٦٧١ حالة ، بمتوسط قدره ١٢٦٦ حالة سنويا .

وفيما بين سنة ٨٠ - ١٩٨٩ كان متوسط عدد حالات التسمم بالمبيدات ، على مستوى الجمهورية سنويا ، حوالي ١٥٣٢ حالة ، وبلغ معدل الوفاة في المتوسط ٤.٤ ٪ .

ومن الحوادث البيئية الجسيمة المسجلة في سجلات وزارة الصحة ، تسمم ١٠١ حالة بالمبيدات في يوم ٢٩/٧/٧٧ بمحافظة ٢١٧

جدول رقم (٢)
تركيز عنصر الرصاص بمدينة القاهرة وشبرا الخيمة
(ميكروجرام /م^٣ فى الهواء الجوى)

المناطق	متوسط سنوى	اعلى تركيز خلال شهر	الحد الأقصى المسموح به عالميا
وسط المدينة	٣.٤	٩.٥	١.٥
الدقى / الجيزة	٩	٢.٥	١.٥
المنطقة الصناعية	٢.١	٥.٢	١.٥
شبرا الخيمة	١.٢	٣.٥	١.٥

ويتضح من هذا الجدول أن الأثرية تشكل خطورة بالاضافة إلى حدوث الاصابة بالأمراض الصدرية ، بالنظر إلى أنها تحتوى على الكثير من المعادن السامة مثل عنصر الرصاص السام .

جدول رقم (٣)
تركيز الرصاص بدم عينات من جنود المرور

التعرض	تركيز الرصاص بالدم (ميكروجرام / ٣ سم ^٣)
تعرض متوسط	٣٩
جنود معرضون بمناطق مزدحمة	٦٧
سكان القاهرة	٢٩
سكان الريف بمحافظة الشرقية	٩

يتضح من هذا الجدول .. أن تركيز الرصاص على مستوى الشارع قد يصل الى اكثر من ١٥ ميكروجرام/م^٣ اشهر ، وقد نتج عنه أن وجدت تركيزات عالية لهذا العنصر السام بدم جنود المرور . كما وجد أن دم ١٥٪ من جنود المرور المعرضين بمناطق مزدحمة تحوى أكثر من ٨٠ ميكروجرام / مللى ، وهى الحدود التى تحدث عندها أعراض التسمم .

القلوبية ، و ١٦٥ حالة يوم ١٣/٧/٧٦ فى الدقهلية .

وتتسبب الكيماويات المستعملة فى الصناعة والأغراض الأخرى (غير الزراعية) ، فى حوادث بيئية جسيمة . ومثال ذلك ماحدث سنة ١٩٨٧ نتيجة احتراق مخزن للمواد الكيماوية (قنابل الدخان) بالاسكندرية ، حيث تصاعدت كمية ضخمة من الدخان نتيجة الاحتراق ، تسببت فى وفاة ٨ أشخاص وتاثر ٤١١٩ آخرين ، دخل منهم المستشفى ٣١١٩ .

والأمر يستلزم - بالإضافة الى اتخاذ الإجراءات الوقائية أثناء نقل أو تداول المواد الكيماوية - وجود خطة للطوارئ ، مبنية على دراسة احتمالات حدوث تلك الكوارث داخل أو قرب المساكن التى تخزن أو تتداول فيها مواد كيماوية خطيرة .

كذلك نتج عن الزيادة الكبيرة ، فى أعداد السيارات والصناعات الملوثة وحرق القمامة والحركة الناتجة عن تزايد عدد السكان - زيادة التلوث الجوى - حيث دلت الدراسات على أن تركيز الأثرية المتساقطة بوسط المدينة قد زاد خلال فصل الصيف ، من ٣٥ طنا / ميل / ٢ شهر بوسط مدينة القاهرة ، الى حوالى ١٨٠ طنا / ميل / ٢ شهر خلال عام ١٩٧٨ ، وإلى حوالى ٢٠٠ طن / ميل / ٢ شهر خلال عام ١٩٨٣ . والجدول التالية توضح بعض نسب التلوث .

جدول رقم (١)
المتوسط السنوى لتركيز الأثرية العالقة عام ١٩٧٩ بمنطقة القاهرة وشبرا الخيمة (ميكروجرام / م^٣)

وسط المدينة	منطقة الدقى السكانية	منطقة شبرا الخيمة
٨٠٤	٢٧٥	٤٧٩

ويتضح من هذا الجدول ، أن تركيز تلك الأثرية يصل فى المنطقة الصناعية الى ضعف تركيزه فى المنطقة السكنية ، بينما يصل إلى حوالى ٣ أضعاف ذلك فى وسط المدينة .

(اليونسكو) البرنامج الدولي الحكومي « الإنسان والمحيط الحيوى » عام ١٩٧٠ ؛ طلبت إلى الدول أن تنضم لجناها وطنية للبرنامج ، وأن تضم هذه الجناها متخصصين فى العلوم المتعددة (الطبيعية - الاجتماعية - الانسانية) من الهيئات الحكومية والأهلية ، وأن تكون مهمة اللجنة متابعة تطور البرنامج الدولي ، وحفز الاسهام الوطنى فيه والافادة منه . وقد تكونت اللجنة الوطنية وضمت نخبة من خبراء مصر فى المجالات المتعددة المتصلة بعلوم البيئة وقضاياها . وجمعت اللجنة بترتيب خاص بين المهام المتصلة ببرنامج اليونسكو وبين مهام اللجنة الوطنية لبرنامج مقابل تهيأ له المجلس الدولي للاتحادات العلمية (الهيئة الدولية للجمعيات والاتحادات العلمية الأهلية) ، وهو برنامج اللجنة الدولية للمسائل البيئية .

وقد عاونت اللجنة الوطنية لبرنامج الانسان والمحيط الحيوى فى الإعداد لمساهمة مصر فى مؤتمر الأمم المتحدة الأول عن البيئة ، والذي عقد فى استوكهولم ١٩٧٢ . وفى عام ١٩٧٧ صدر قرار وزير التعليم رقم ٢٤٥ بتشكيل لجنة خاصة ، ضمت الى أعضاء لجنة الانسان والمحيط الحيوى عددا من ممثلى الوزارات ، وأنهت اللجنة الخاصة مهمتها وقدمت تقريرها النهائى فى مايو ١٩٧٨ . وقد عرض التقرير على مجلس الوزراء وأقره وبدأت خطوات التنفيذ . وقد خلص التقرير الى اقتراح تنظيم يتضمن العناصر الرئيسية الأربعة التالية :

- لجنة وزارية عليا لشئون البيئة يتبعها صندوق خاص وأمانة .
- شبكة وطنية للأرصاد (والبيانات) البيئية .
- معهد عال لتدريب وتأهيل الأخصائيين فى العلوم البيئية .
- برنامج وطنى للبحوث والدراسات العلمية البيئية .

٢ - تشريعات البيئة :

تبلورت عناصر التنظيم الوطنى للبيئة فى غضون السنوات الخمس ٨٠ - ١٩٨٥ ، وفى هذه الفترة صدرت عدة تشريعات وقرارات تنظيمية هامة ، وأهم التشريعات والقرارات الرئيسية هى :

جدول رقم (٤)
تركيزات بعض الملوثات فى هواء مدينة القاهرة

التركيز بوسط القاهرة	ميكروجرام/م ^٣ (المستوى القياسى الأمريكى)	
٢٨٠	٦٠	ثنائى اكسيد الكبريت :
٢٤٠٠	٢٦٠	متوسط سنوى ٢٤ ساعة
		أثرية عالقه :
		أول اكسيد الكربون :
٨٠٤	١٥٠	متوسط سنوى
٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٨ ساعات
٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	ساعة
		مؤكسدات :
٨٠٠	١٦٠	ساعة

ويتضح من هذه الجداول أن تركيزات الملوثات تتزايد حتى وصلت الى الحد الذى لا بد منه من حل عاجل وحاسم ، وذلك بوضع برنامج متكامل يأخذ فى اعتباره التخطيط العمرانى والحد من الملوثات واستكمال وضع القوانين والتشريعات المتدرجة والملائمة ، والتي يراعى فيها الظروف البيئية .

التنظيم الوطنى لإدارة شئون البيئة

يتضمن التنظيم الوطنى لإدارة شئون البيئة والتصدى لقضاياها ، مجموعة من المؤسسات والعناصر نشأت على مدى زمنى ، ولكنها تترابط وتجمع بينها وحدة الغاية ، وفيما يلى بيان بأهم هذه المؤسسات والعناصر :

- ١- اللجنة الوطنية لبرنامج الانسان والمحيط الحيوى ،
- والتابعة للجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم :
- عندما أقرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة

• القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث .

• القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحميات الطبيعية البرية والبحرية .

• القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٥ بفرض رسم على تذاكر السفر الدولى ، يخصص ريعه لتمويل مشروعات السياحة وحماية البيئة .

• قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز لشئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء .

٣ - أنشطة ومجالات شئون البيئة :

ينطوى الإطار المؤسسى لإدارة شئون البيئة فى مصر على أنشطة ومجالات تقاطع العديد من الوزارات والمؤسسات والهيئات ، تشمل وزارات : الصحة فيما يتصل بالجوانب الصحية الوقائية والعلاجية ، والصناعة فيما يتصل بالمجالات المتعلقة بالتلوث الصناعى بصورة مختلفة ، والزراعة فى مجالات الموارد الطبيعية والمحافظة عليها ، والإسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة فى ميدان العلاقة بين السكان والمكان ، والمحليات والمحافظة فيما يتصل بالشئون البلدية والقروية ، ووزارة الرى فيما يتعلق بحماية المجارى المائية الى غير ذلك من الوزارات والهيئات .

٤ - شبكة الارصاد :

لاتزال الشبكة المصرية للارصاد (البيانات) البيئية فى حاجة الى التطوير والدعم ، ليكون لها القدرة على رصد ومتابعة التلوث والتدهور فى عناصر البيئة (الهواء - الماء - الأرض - الكائنات الحية) . ويوجد حاليا جزء من شبكة ارصاد الهواء فى معهد البيئة التابع لوزارة الصحة ، بالإضافة لاجتهادات الباحثين فى المركز القومى للبحوث ، والمعهد العالى للصحة العامة بالاسكندرية . ويرجى أن تتاح الامكانيات لتستكمل عناصر هذه الشبكة ، بحيث تصب بياناتها فى جهة مركزية تابعة لجهاز شئون البيئة ، تكون لديها امكانيات جمع وتنظيم البيانات ،

(يمكن أن يحتذى بنموذج الارصاد الجوية التى تغطى أنحاء مصر) .

٥ - معاهد البحوث والدراسات البيئية :

أنشأت جامعة عين شمس معهداً للبحوث والدراسات البيئية ، وقد قطع هذا المعهد شوطا كبيرا فى تطوير برامج الدراسة ، وتأهيل الخبراء بدراسات لدرجات عليا (دبلوم - ماجستير - دكتوراه) . بالإضافة الى دورات دراسية قصيرة موجهة الى فئات محددة ، وعقد ندوات ومؤتمرات علمية . كذلك أنشأت جامعة الاسكندرية وحدات للدراسات العليا والبحوث البيئية ، بالإضافة الى دراسات قسم الموارد الطبيعية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة .

وهناك اجتهادات فى وزارة التربية والتعليم لادخال قدر من المعارف البيئية فى مناهج الدراسة فى المدارس الاعدادية والثانوية ، كذلك توجد فى عدد من كليات التربية - وخاصة كلية التربية بجامعة عين شمس وكلية التربية بجامعة طنطا - دراسات متقدمة فى رسائل الدرجات العليا عن التربية البيئية ، واجتهادات لادخال العلوم البيئية فى مناهج اعداد المعلمين .

٦ - مجلس بحوث البيئة :

أنشأت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا مجلسا لبحوث البيئة فى عام ١٩٧٢ ، وأعادت تشكيله فى عام ١٩٨١ ، وقد عمل المجلس على تشجيع البحوث والدراسات الموسعة فى مجالات البيئة ، ووضع خطة خمسية (٨٢ - ١٩٨٧) للبحوث البيئية .

٧ - الموارد المالية :

يرتب القانون ١٠١ لسنة ١٩٨٥ موارد تجمع بين صفتى الاضافية (خارج بنود الموازنة الحكومية المعتادة) والموصولة (موارد متصلة ومستقلة) . وهذا تنظيم متقدم جدا ، ولاتزال المؤسسات الدولية تسعى لايجاد وسائل تجمع بين هاتين الصفتين على الصعيد العالمى .

٨ - التشكيلات الأهلية :

تكونت فى السنوات الأخيرة عدة تشكيلات أهلية غير حكومية ،

الأساسية للجيل الحاضر ، دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة في الحصول على حاجاتهم . أى أنها التنمية التى توازن بين متطلبات الحاضر والمستقبل فيما يتصل بالموارد الطبيعية ، وقدرة النظم الطبيعية المنتجة (أراضى الزراعة والمراعى والغابات ومصايد الأسماك) على الانتاج .

ومشروعات تنمية الموارد الطبيعية غير المتجددة (التكوينات الجيولوجية التى تحوى حقول البترول وطبقات الفحم والخامات المعدنية والمياه الجوفية الحفزية) هى تنمية غير متواصلة ، لأن الموارد هنا مواد مختزنة فى باطن الأرض ، ما يؤخذ منها لا يتجدد (مثل حقول البترول فى جمصة والغردقة التى كانت أول حقول تنتج البترول فى الشرق الأوسط ، وقد نضبت مواردها ، وكذلك الكثير من آبار المياه فى الواحات وقد توقفت تدفقها) . والطبيعى هنا أن يأخذ الجيل الحاضر من هذه الموارد ما يكفى حاجاته الأساسية ، وأن يكون الاستغلال بالترشيد وكفاءة التناول بما يمد الأجل للانتفاع بهذه الموارد ، والسعى لاستخدام تكنولوجيات تزيد من عطائهم على المدى الطويل (حقن آبار البترول الناضبة بالماء والبخار لتعطي من مخزونها ما لم يكن متاحا من قبل ، الافادة من ركام المناجم ، مثل ذهب السكرى بالصحراء الشرقية لانتاج الذهب) .

أما بالنسبة لمصادر الموارد الطبيعية المتجددة فى الأراضى الزراعية والمراعى والغابات ومصايد الأسماك ، فإن التنمية الموصولة تعنى تحقيق التوازن بين قدرة الوحدة الانتاجية على الانتاج وعلى تعويض ما يحصده الانسان أو يجمعه من مواردها ، وبين ما يأخذه الانسان منها . ووحدة الانتاج فى هذا القطاع تعتمد على منظومة بيئية تتم فى اطارها تفاعلات بيئية هى أساس الانتاجية ، والصيانة هنا تعنى المحافظة على صحة المنظومة البيئية ، أى على صحة التفاعلات التى تعمل بين عناصرها ومكوناتها ، وقد وضعت الاستراتيجية العالمية لصون الطبيعة (١٩٨٠) ثلاثة مقاصد رئيسية لتحقيق ذلك :

بعضها على النطاق المحلى والآخر على النطاق الاقليمى ، تعنى بقضايا البيئة وتبذل جهودا فى حدود امكاناتها للتوعية بهذه القضايا ، والتركيز على أهمية مشاركة الشعب فى اتخاذ القرارات المناسبة لضمان صحة البيئة ، سواء من حيث الحد من تدهورها أو معالجة ما يحدث لها من تدهور .

ومن الجدير بالذكر ، أن هذه الأنشطة تعاني من عدة معوقات مالية وإدارية وقانونية تحد من فعاليتها ، ولذلك فإن الأمر يتطلب دعم هذه الأنشطة من جانب السلطات المستولة ، وتمكينها من أداء دورها المتكامل مع جهود الأجهزة الحكومية .

استراتيجية وطنية لصون البيئة

تتضمن البيئة التى يعيش فى اطارها المجتمع الانسانى ، الحيز المكاني الذى يتاح للمجتمع (الحدود السياسية للقطر – الحدود الادارية للمحافظة – الحدود المتوارثة لأراضى القبيلة) وما يحويه من عناصر تتحول بفعل الانسان الى انتاج وثروة ، وما يكون من عوامل تتأثر بها صحة الانسان وما يربيه من حيوان أو يزرعه من المحاصيل ، أى أن البيئة هى : وعاء الموارد الطبيعية وخامات التنمية ، ومجموعة العوامل التى تؤثر على العمليات الفسيولوجية والصحية والنفسية للانسان .

ففيما يتصل بالوجه الأول (وعاء الموارد الطبيعية) تبرز أهمية التنمية المتواصلة كهدف استراتيجى . ولأسبيل لاستمرار التنمية وتواصلها لصالح الأجيال القادمة الا فى اطار استراتيجيات للتنمية تأخذ الاعتبارات البيئية فى الحسبان ، وتستهدف تحقيق التوازن البيئى وقدرة النظم البيئية على العطاء المستمر ، وهذا هو الفرق بين تنمية الموارد الطبيعية وبين استنزافها . أما الوجه الثانى فيتعلق بقضايا نوعية البيئة ، وحق الانسان فى أن يعيش فى بيئة لا تتضرر بظروفها وظائفه الحيوية ، وتنص دساتير كثير من الدول على هذا الحق .

التنمية المتواصلة :

تعرف التنمية المتواصلة بأنها التنمية التى تتوخى إشباع الحاجات

(ج) التي تستهدف زيادة كفاءة استخدام الطاقة والافادة من موارد الطاقة المتجددة .

(د) التي تراعى فى توزيع الوحدات الصناعية والحل السكانية خطة وطنية لاستخدامات الأرض ، تأخذ الأحوال البيئية والموارد الطبيعية المتاحة فى الاعتبار ، وتمنع التناقض بين الاستخدامات المتباينة .

(هـ) التي تحقق التوازن بين ما تتيحه من فرص العمل والزيادة فى السكان

ويعنى هذا كله أن تكون لمصر "سياسة تكنولوجية" تأخذ فى الاعتبار تفاعلات التنمية والبيئة ، وتتوخى العون على تحقيق التنمية المتواصلة .

وصحة العلاقة بين التنمية والبيئة تعتمد على النظام الاجتماعى ، أى النظام الذى تدير به الجماعة جهودها ومسابعيها لتحقيق التنمية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى . وفى هذا المجال تتطلب التنمية المتواصلة عدة أمور منها :

- أن تتضمن سياسات التنمية أهدافا تتصل بالسكان ومعدلات تزايدهم ، ونمط توزيعهم بين الريف والحضر ، بما يحافظ (فى المدى الزمنى البعيد) على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للجماعة . والزيادة البالغة فى عدد السكان ، وتعاطم معدلات استهلاكهم ، وهجرتهم من الريف إلى الحضر - وكلها قضايا تنقل كامل الاقتصاد والتنمية فى مصر .

- أن ترسم السياسات الوطنية وظائف التعليم والتدريب ، باعتبارها أدوات لتنمية الموارد البشرية ، أى أن يكون الهدف تحويل الأفراد الى موارد للمجتمع (الثروة البشرية) لا إلى عبء اجتماعى لأن الانسان هو عامل التنمية الأهم .

- أن توضع خطط تنمية الموارد الطبيعية والمتجددة وغير المتجددة فى إطار زمنى ، يحقق متطلبات الجيل الحاضر الأساسية ، ويأخذ فى الاعتبار حاجات الأجيال التالية ، ليورث

- المحافظة على سلامة العمليات البيئية الأساسية (قدرة النبات على النمو - قدرة السمك على التكاثر - خصوبة التربة - قدرة المياه الجارية على تنقية ذاتها) .

- صون الموارد الوراثية ، أى المكونات الوراثية الموجودة فى الكائنات المستأنسة والبرية جميعا ، ويتم ذلك بإنشاء مناطق برية محمية (المحميات الطبيعية - المنتزهات الوطنية ، بنوك الموارد الوراثية) .

- مراعاة الاستقلال فى حدود طاقة النظام البيئى على الحمل ، أى قدرته على التجديد والإحلال .

وتشير هذه المقاصد الثلاثة الى العمليات الأساسية فى النظم البيئية ، كعمليات البناء الضوئى ، وتكاثر الأحياء ، ونشاط الكائنات الدقيقة فى التربة بما يحدد خصوبتها ، أى وموض ما امتصته جذور النبات . وهذه العمليات الأساسية تتفاعل فى النظم البيئية الفطرية وكذلك فى النظم البيئية التى يديرها ويحصل على نتائجها الانسان ، مثل المزارع ، والمراعى ، والغابات . والتنمية المتواصلة تتطلب من المجتمع أن يراعى وحدة النظام البيئى وتكامل عناصره .

ويقتضى التوازن بين قدرة النظم البيئية (وحدات المحيط الحيوى) على العطاء وبين ما يأخذه الانسان ، أن يحفظ نفسه - عدد السكان ومعدلات استهلاكهم - فى حدود قدرة النظام البيئى على الحمل . ومشكلة السكان فى مصر تحتاج الى تناول حاسم ومؤثر ، وينبغى أن تكون ضمن عناصر استراتيجيات التنمية ، وبغير هذا ستعجز جهود التنمية عن رفع مستوى المعيشة وتحقيق التوازن البيئى والاقتصادى .

ويعتمد الانسان فى تحويل عناصر المحيط الحيوى الى سلع وخدمات تشبع حاجة المجتمع ، على وسائل وأدوات تكنولوجية . وتتطلب التنمية المتواصلة اختيار الوسائل التقنية الملائمة :

(أ) ذات المخلفات المحدودة قليلة الملوثات .

(ب) التى تعتمد على اعادة استخدام الموارد وتدوير المخلفات ، بما فى ذلك مخلفات الزراعة والصناعة .

صون البيئة :

تتعرض البيئة للتدهور والتلوث ، مما تتدنى به قدرة النظم البيئية على العطاء ، وما يهدد صحة الانسان وحياته ، وما تتضرر به ثرواته الحيوانية والنباتية وتراثه الحضارى ، ويجب أن تتضمن الأدوات السياسية والتنفيذية فى المجتمع أجهزة تعنى بصون البيئة والحفاظ على مستوياتها المناسبة . وتتضمن دساتير العديد من الدول النص على حق الانسان فى العيش فى بيئة صحية تكفل له النماء الجسمى والعقلى والنفسى ، كذلك تنظم التشريعات البيئية حق الأفراد فى اللجوء الى القضاء اذا تعرضوا للأضرار البيئية .

وتتألف أجهزة حماية البيئة من ثلاثة عناصر رئيسية :

أ - شبكة لإرصاد البيئة : تغطى القطر جميعه . وتكون مهمتها جمع الارصاد البيئية على نحو منتظم ومتصل ، وأن تصدر بيانات وتقارير عن حاجة البيئة فى سائر أجزاء البلاد ، وخاصة الهواء فى الريف والحضر ، والمياه الداخلية والمياه الساحلية ، وحالة بيئات العمل والصحة البيئية .

وتوجد فى مصر بعض عناصر لإرصاد البيئة تتمثل فى معهد البيئة بامبابية (وزارة الصحة) وفى مراكز البحوث والجامعات ، ولكنها تحتاج الى استكمال وترباط ، لتتألف فى مصر شبكة وطنية للأرصاد البيئية على نمط شبكة الارصاد الجوية فى مصر .

ب - جهاز لحماية البيئة : تخطيط الجهد الوطنى لحماية البيئة بشقيها (الموارد الطبيعية وتنوع البيئة) ، وتنسيق تنفيذ مشروعات وجهود حماية البيئة . وهى جهود ينبغي أن تنهض بها وزارات التنمية (الزراعة - الصناعة - الاسكان - المجتمعات الجديدة - الري) ووزارات الخدمات (الصحة - التعليم - الشؤون الاجتماعية - الحكم المحلى) .

ج - مجموعة من العناصر المعاونة منها :

• التشريعات البيئية .

الآباء أبنائهم الأرض خصبة موصولة العطاء ، والمياه نقية غير محملة بالمخلفات ، وحقول البترول غير ناضبة . فالظروف الاقتصادية تدفع مصر إلى تعظيم الناتج المالى من الموارد غير المتجددة (البترول) دون النظر إلى المدى الزمنى وحاجة الأجيال القادمة ، وهذا وضع خاص يمكن أن نتجاوز ظروفه ، ليتسنى الرجوع إلى الوضع الذى عليه فكرة التنمية المتواصلة ومراعاة حاجة الأجيال التالية .

- أن تتضمن برامج تنمية الموارد : الظروف والوسائل التى تحقق الفرص المتكافئة للرجال والنساء ، والتى تتوخى اسهام الجميع فى كل مراحل التخطيط والتنفيذ ، وأن توضع برامج خاصة للتربية البيئية واشاعة الوعى البيئى والسلوكيات الإيجابية للحفاظ على البيئة ، ويدعو هذا الى دعم المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الأهلية والمنظمات الجماهيرية ، لتقوم بدورها فى التوعية البيئية وقبول تكاليف التنمية المتواصلة ، وليقوم الأفراد بدورهم الإيجابى فى تحقيق هذه التنمية .

- أن تعنى سياسات استخدام الأرض بالاستغلال الرشيد لموارد المحيط الحيوى ، بالتقليل من تضارب الاستخدامات المختلفة للأرض ، وأن توضع أولويات لاستخدامات الأرض يتقبلها المجتمع والأفراد ، وتكون بين أيدي الجميع خريطة مصر ، مبينا عليها استخدامات الأرض اليوم والغد .

- أن تتضمن مؤسسات التنمية عناصر لإدارة الكوارث والمخاطر الطبيعية ، بما فى ذلك نوبات الجفاف والفيضانات والزلازل والسيول وغيرها ، وتكون من أدواتها نظم لإرصاد البيئة والاندثار المبكر ، والتأمين ضد المخاطر الطبيعية ، وأجهزة للإغاثة .

- أن تتبنى السياسات الوطنية دعم الجهود الإقليمية لإدارة الموارد الطبيعية المشتركة بين الدول المتجاورة ، مثل حوض نهر النيل وحوض البحر المتوسط والبحر الأحمر ، والطبقات الأرضية حاملة المياه الجوفية فى شمال أفريقيا .

• برامج البحوث والدراسات البيئية .

• برامج التعليم والتدريب البيئي .

* برامج تمويل مشروعات البيئة .

جهاز شئون البيئة :

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز لشئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ، حتى يتاح له الموقع المناسب لوضع السياسات والخطط الوطنية فى مجالات البيئة ، والمتابعة والتنسيق فيما بين الهيئات الحكومية والأهلية المستولة من شئون البيئة ، ويقترح أن تتضمن الوظائف الرئيسية لجهاز شئون البيئة ما يلى :

١- وضع السياسات والخطط الوطنية لحماية البيئة وصون الموارد الطبيعية . ويتفرع عن هذه الوظيفة :

- وضع السياسات والخطط القطاعية فى مجال استخدام الموارد وصون البيئة .

- إنشاء قاعدة للبيانات عن الموارد وعن حاجة البيئة (نظام البيانات الجغرافية G.I.S) .

- إعداد تقارير دورية عن حاجة البيئة يقدمها رئيس مجلس الوزراء الى الهيئة التشريعية .

٢ - التصديق للقضايا البيئية الرئيسية التى تدخل فى مجالات عمل عدد من الهيئات الحكومية والمؤسسات الاهلية . ومن أمثلة ذلك :

-- سياسة استخدام الأرض فى مصر (تدخل فى مجالات عمل وزارات الزراعة والتعمير والمجتمعات الجديدة والحكم المحلى والمواصلات والسياحة والدفاع) .

- السياسة الوطنية فى مجال الطاقة (تنمية مصادر الطاقة التقليدية وغير التقليدية وتدخل فى مجالات عمل وزارات الكهرباء والطاقة والرى والبحث العلمى والمواصلات) .

- ميانة المياه الداخلية (شبكة الرى والصرف والبحيرات وتدخل

فى مجالات عمل وزارات الأشغال العمومية والموارد المائية والزراعة والصحة والاسكان والحكم المحلى) .

٣- السعى لاستكمال التشريعات البيئية ، والعمل على دعم الأجهزة والمؤسسات المناط بها تنفيذ هذه التشريعات ، وهى أجهزة تتبع وزارات ومؤسسات حكومية ، ويسعى جهاز شئون البيئة حاليا لاستصدار قانون البيئة الموحد ، وقانون لحماية الهواء من التلوث ، وقانون حماية المياه البحرية والاقليمية .

ويذكر فى هذا الصدد أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية مياه نهر النيل من التلوث صدر منذ عشر سنوات ، وأنط مسئولية تطبيقه بوزارة الرى (الأشغال العامة والموارد المائية) ولا يزال التنفيذ الفعال لهذا القانون قاصرا ، ولجهاز شئون البيئة دور فى دعم وزارة الأشغال والموارد المائية ومعاونتها فى هذا الشأن .

٤- لجهاز شئون البيئة دور هام فى دراسة خطط التنمية وبرامجها ، لمراعاة استكمال دراسات التوابع البيئية لمشروعات التنمية ، وأن هذه المشروعات تراعى عناصر السياسة البيئية ، بما فى ذلك :

- موقع الوحدات الصناعية والزراعية والحل السكنية ، وعناصر البيئة الأساسية والخدمات ، فى اطار الخطة الوطنية لاستخدامات الأرض .

-- اختيار التكنولوجيات ذات المواصفات المناسبة لمتطلبات حماية البيئة وكفاءة استخدام الموارد (الخامات - الطاقة) .

- مراعاة العلاقة بين برامج التنمية وسياسة إنشاء فرص العمل .

- مراعاة نظم تناول المخلفات وتقييم أثر ذلك على البيئة .

٥ - تقديم العون الفنى والدعم المالى لمشروعات حماية البيئة وإصحاحها ، وهى مشروعات تقوم بها هيئات ومؤسسات حكومية أو تابعة لقطاع الأعمال ، وهذه من الوظائف ذات الأهمية الخاصة لأنها تعمل على تصويب الأخطاء الحالية ، ومن ذلك معاونة الصناعات القائمة على ادخال وسائل الاصحاح البيئى للتقليل من المخرجات

الملوثة ، وهذا يشمل أغلب الصناعات الرئيسية القائمة حالياً ، ومحطات القوى والمجالات الآتية :

- معاونة هيئات الصرف الصحي ومياه الشرب على سرعة استكمال مشروعات الصرف الصحي ومحطات المعالجة ، وتطوير محطات تنقية المياه .

- معاونة وسائل النقل العام والخاص على الالتزام بالمواصفات التي تقلل الضرر البيئي الناشئ عن العوادم .

- معاونة صناعة تكرير البترول على التطوير الذي يجعل نواتج التكرير مطابقة للمواصفات المناسبة للبيئة ، وخاصة ما يتصل بمحتوى الكبريت ومركبات الرصاص .

- معاونة هيئات الحكم المحلي في مشروعات إعادة تخطيط المدن ، وخاصة مناطق الصناعة والورش التي تمثل مصادر للتلوث ، ولاسيما داخل الكتل السكنية ومشروعات الصرف الصحي ومحطات معالجة المخلفات .

- معاونة هيئات تنمية السياحة على اختيار المواقع ذات الميزات البيئية لإقامة المشروعات السياحية ، وعلى التوابع البيئية لمشروعات السياحة ووضع الوسائل المناسبة لتجاوزها ، وفي إطار تقديم العون الفني للهيئات الحكومية والأهلية ، تتضمن وظائف الجهاز عقد دورات تدريبية للمستولين عن حماية البيئة في هذه الهيئات .

٦ - متابعة مشروعات صون الطبيعة والموارد ، بما في ذلك المسئوليات المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ ، والمسئوليات التي نصت عليها التشريعات السابقة ، والتي أناطت بوزارة الزراعة مسئوليات تتصل بحماية الأنواع ، ويكون العمل في إطار خطة وطنية لصون الطبيعة والتنوع الوراثي ، تشارك فيها الهيئات الحكومية والأهلية حسب مجال عملها ، على أن يقدم جهاز شئون البيئة الدعم المالي والعون الفني لهذه الهيئات الحكومية والأهلية ، حسب مجال عملها .

ومن الأمور الهامة في هذا المجال ، معاونة وزارة الزراعة على إنشاء بنوك الموارد الوراثية لأنواع المحاصيل والحيوان الزراعي والدواجن وأقاربها البرية ، ومعاونة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا على إنشاء المجموعات التصنيفية المرجعية (المتحف الوطني للتاريخ الطبيعي) .

وتشمل هذه الوظيفة تقديم العون الفني والدعم المالي لمشروعات حماية الآثار وعناصر التراث الحضاري من أضرار التلوث البيئي ، وهذه مسألة تفاقمت خطورتها وأضرارها البالغة .

٧ - المعاونة في وضع برنامج للبحوث والدراسات العلمية والتطبيقية في مجالات البيئة ، وتقع مسئولية هذا البرنامج أساساً على أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (مجلس بحوث البيئة) وتقوم على تنفيذه مراكز البحوث والكليات الجامعية ، وتكون من وظائف الجهاز تقديم العون والدعم المالي للبرنامج ومتابعة خطواته ، والربط بين نتائج البحوث والدراسات والتطبيق في مجالات حماية البيئة .

٨ - المعاونة على وضع برنامج وطني للتعليم والتثقيف البيئي ونشر الوعي البيئي ، وتقع مسئوليات تنفيذ هذا البرنامج على مؤسسات التعليم والثقافة والاعلام والهيئات الأهلية والجهاميرية ، وتكون من وظائف الجهاز تقديم العون الفني والدعم المالي لمتابعة تنفيذ هذا البرنامج وعناصره المتعددة ، كما تشمل تقديم الدعم المالي والعون الفني للهيئات والجمعيات الأهلية والتنظيمات الجهاميرية وغيرها ، لتؤدي دورها في خلق الوعي البيئي وتنميته ، وفي حشد طاقات وامكانات المشاركة الجهاميرية في خدمة البيئة .

٩ - وضع برنامج وطني لإنشاء الشبكة المتكاملة لإرصاد البيئة ، ويتضمن البرنامج مراحل متوالية تحددها أولويات يتفق عليها لتستكمل تغطية الأوساط البيئية الرئيسية ، فتعنى في المرحلة الأولى بإرصاد التلوث أو التدهور في الهواء والمياه الداخلية والساحلية والتربة ، أما المرحلة التالية فتعنى بإرصاد التلوث في الغذاء والانسان والحيوان والنبات .

وعندما تستكمل شبكة الإحصاء البيئية تصبح قادرة على :

- إصدار نشرات دورية عن حالة البيئة فى المناطق والأوساط المختلفة .

- إعداد تقارير دورية متكاملة عن حالة البيئة فى مصر .

- تزويد بنك التعمير بالبيانات والاحصاءات البيئية .

١٠ - يكون الجهاز ممثلاً لمصر فى البرامج الإقليمية والدولية فى مجالات البيئة وصون الموارد الطبيعية ، ويكون مسئولاً عن وفاء مصر بالتزامها فى هذه البرامج ، وفى تطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، وكذلك الاستفادة من امكانيات وموارد المؤسسات الدولية التى تختص بقضايا البيئة وإصلاحها .

ويبادر الجهاز بالسعى لتنظيم برامج اقليمية فى اطار التعاون بين الدول المتجاورة ، أو المشاركة فى نظم بيئية مشتركة بقصد صونها ، ومثال ذلك السعى لتنظيم برنامج اقليمى لصون حوض نهر النيل ، تشارك فيه دول الحوض التسع .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، وما برز خلالها من اتجاهات وآراء - يوصى بما يأتى :

* إعادة النظر فى نصوص مشروع القانون الموحد للبيئة قبل اقراره ، وجعله قانوناً قابلاً للتطبيق حتى يسهل تنفيذه ، وعرضه على الجهات العلمية فى مصر لبدء الرأى بشأنه ، على أن يراعى النص فيه على ضرورة إعداد دراسات جدوى للعواقب والآثار البيئية للمشروعات .

* مراجعة التشريعات الخاصة بالبيئة ، والتنسيق فيما بينها ، وفيما بينها وبين المعاهدات والاتفاقيات الدولية التى وقعت عليها مصر .

* انشاء وزارة خاصة بشئون البيئة يكون من بين مهامها :

- الاهتمام بتكامل التنمية مع حماية البيئة ، بأسلوب مرن متلائم مع

المتغيرات .

- تطوير الأجهزة المسئولة عن حماية البيئة ، بحيث تخدم

الأهداف المرجوة .

- الاهتمام بحماية البلاد من دخول أية مواد ضارة

بالبيئة - وخاصة النفايات السامة ، مما يقتضى وجود جهاز متخصص بالوزارة لهذا الغرض ، تكون له لجان أو مكاتب بجميع المنافذ التى يمكن أن تدخل منها هذه المواد ، مثل : الموانى ، المطارات ، ومنافذ الحدود .

* أن تتضمن الوظائف الرئيسية لجهاز شئون البيئة ما يأتى :

- وضع سياسات وخطط وطنية لحماية البيئة وصون الموارد الطبيعية .

- التصدى للقضايا البيئية الرئيسية ، كاستخدام الأرض الزراعية والمياه الاستخدام الأمثل ، مع منع تلوث مياه نهر النيل والترع .

- ضرورة استكمال التشريعات البيئية ، بما فيها تشريعات حماية الهواء والمياه البحرية الإقليمية من التلوث .

* وضع برنامج وطنى للبحوث والدراسات العلمية والتطبيقية فى مجالات حماية البيئة ، تقوم على تنفيذه مراكز البحوث والكلية الجامعية ، مع الربط بين نتائج البحوث والدراسات وبين تطبيقها .

* منح صفة الضبطية القضائية لمسئولى البيئة فى جهاز شئون البيئة وفى مكاتب البيئة بالمحافظات . ومعاونة القوات المسلحة (سلاح حرس الحدود) والشرطة (شرطة المسطحات المائية) لمسئولى البيئة فى مهامهم .

* حماية المياه العذبة والمحافظة على نوعيتها ، فى حدود الخواص الطبيعية والبيولوجية والكيميائية لمياه نهر النيل ، ووضع معايير مناسبة

لحد من زيادة تركيز الأملاح الذائبة والملوثات العضوية والهيدروكربونات البترولية وأملاح الفوسفور ، وغير ذلك ، إذ أن المواصفات القياسية الحالية لاتصلح للحكم على صلاحية المياه للشرب ، في ضوء التوصيات الحديثة لمنظمة الصحة العالمية .

* تحسين شبكة توزيع المياه ، ومنع تسرب المياه الجوفية أو مياه المجارى الى الشبكة .

* حماية المياه الساحلية من مصادر التلوث وأسباب التدهور البيئى ، باعتبارها مصدرا هاما لمصايد الأسماك ، ومنتجات للسياحة والترويح . مع منع العنوان المباشر على المرجانيات والأصداف البحرية .

* انشاء مركز فى احدى المدن الساحلية لمواجهة الكوارث البيئية المفاجئة ، وإيجاد بدائل للمواد المستخدمة فى إزالة بقع النفط من سطح البحر ، لما تسببه المواد المستخدمة حاليا ذات السمية العالية من أضرار للحياة المائية .

* وضع خطة متكاملة تلخّذ فى اعتبارها الجمع بين الوسائل التكنولوجية التى يجب أن تطبقها شركات الصرف الصحى وأجهزة جمع القمامة ، وبين سلوك المواطنين وإسهامهم فى التخفيف من عبء التلوث .

* حظر صرف مياه الصرف الصحى فى مجرى النيل والترع والمصارف ، وتحديد طريقة للتخلص منها ، والعمل على إعادة استخدامها فى دوائر مغلقة بعد معالجتها .

* دراسة امكانية استخدام وسائل بديلة لمكافحة الآفات الزراعية والمنزلية ، مثل مكافحة المتكاملة ، لتقليل استخدام المبيدات الكيميائية ، وكذلك استخدام وسائل الفصوية الاحيائية للتربة والتسميد العضوى ، لتقليل استخدام الأسمدة الكيميائية .

* وضع برنامج وطنى لصون التنوع البيولوجى ، بإقامة عدد من المحميات الطبيعية تتمثل فيها البيئات المصرية المختلفة ومجموعة الأنواع البرية . على أن يتضمن هذا البرنامج إنشاء مركز حقلى لإكثار أنواع الحيران والنبات المعرضة للاندثار ، تكون من مهام إعادة هذه الأنواع إلى بيئاتها الطبيعية فى المحميات .

* رسم خريطة لاستخدام الأرض فى مصر وتنفيذها بكل دقة ، وإعادة توزيع الأنشطة الصناعية والاسكانية بما يتفق مع مقتضيات البيئة على المسطح المصرى ، وتشجير المدن وإقامة الأحزمة الخضراء حولها وحول المناجم والمحاجر فى الصحراء .

* العمل على استمرار التنمية البيئية وتواصلها ، فى إطار استراتيجية للتنمية ، تستهدف تحقيق التوازن البيئى ، وقدرة النظم البيئية على العطاء المستمر . على أن توضع خطط تنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة فى إطار زمنى محدد ، يحقق متطلبات الجيل الحاضر الأساسية ، ويأخذ فى الاعتبار حاجة الأجيال التالية .

* الأخذ بالوسائل التنظيمية والإدارية التى تعمل على ترشيد الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ، فى إطار تخطيط قومى للتوزيع السكانى .

* دعم المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الأهلية والمنظمات الجماهيرية بالمساندة المالية والقانونية لتقوم بدورها فى التوعية البيئية وقبول تكاليف التنمية المتواصلة ، على أن يشارك الأفراد بدور إيجابى فى هذا المجال .

* أن تتضمن مؤسسات التنمية عناصر لإدارة الكوارث والمخاطر الطبيعية ، بما فى ذلك نوبات الجفاف والفيضانات والزلازل والسيول وغيرها ، تكون من أنواتها نظم لإرصاد البيئة والإنذار المبكر ، والتأمين ضد المخاطر الطبيعية ، وأجهزة للإنذار .

* معالجة ما يحدث لها من تدهور بيئي ، مع ازالة المعوقات المالية والادارية والقانونية التي تحد من فعاليتها ، وذلك بدعم أنشطتهم البيئية ، وتمكينهم من أداء دورهم ليتكامل مع جهود الأجهزة الحكومية .

* ترشيد استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة ، كالبتترول والفحم والمعادن والخامات المعدنية ، بما يضمن عدم استنزافها بسرعة . مع الإسراع بالبحث عن موارد بديلة .

* إنشاء دراسات نظامية متقدمة ومتنوعة في الجامعات المصرية ، على المستوى الذى يسمح بتخريج اخصائيين بيئيين مؤهلين للقيام بالمهام التي تتطلبها المحافظة على البيئة ، ومنها مسح وتقييم وتحسين نوعية الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها ، والقيام بدراسات الجوى البيئية والآثار البيئية المحتملة للمشروعات الجديدة ، وتحسين الأداء في المشروعات القائمة .

* تضمين مناهج الدراسة في الجامعات والمعاهد والمدارس قدرا من المعلومات البيئية ، واعتبار مادة علوم البيئة مادة أساسية .

* تدريب أهل الريف على كيفية توقي الأضرار البيئية الناجمة عن استخدام الكيماويات الزراعية التى يتعرضون لها وتعرض لها حيواناتهم .

* أن تهتم وسائل الاعلام بنشر الوعى البيئى بين المواطنين فى المدن والقرى المصرية ، لاسيما المرأة الريفية التى تتعرض لأخطار جسيمة نتيجة دخان الوقود الذى ينشأ عن إعداد الطعام ، وزيادة نسبة الغازات والمركبات الكيماوية الناتجة عن الاحتراق . وكذلك عمال المناجم والمصانع .

* إدخال البعد البيئى فى حسابات الدخل القومى ، أى مراعاة تدهور الموارد الطبيعية بالاستنزاف وآثار التدهور البيئى على الموارد البشرية ، ونفقات الاصحاح . باعتبار ذلك الأساس الاقتصادى للتنمية المتوازنة ، وفى هذا الإطار تخصص نسبة من الناتج القومى لحماية البيئة .

* ضرورة اتخاذ الاجراءات الوقائية أثناء نقل أو تداول المواد الكيماوية ، عن طريق وجود خطة للطوارئ ، مبنية على دراسة احتمال حدوث الكارثة داخل أو بالقرب من الأماكن التى تخزن أو تتداول فيها مواد كيماوية خطيرة . على أن يتم ابلاغ الجهات الأمنية ورجال المرور بنوعية المواد المنقولة ووقت مرورها ، وتحديد مدى خطورتها أثناء النقل .

* أن تتضمن خطط التنمية برنامجا لتحديث الصناعة ومعالجة مصادر التلوث ، على أن يتضمن هذا البرنامج العناصر التالية :

- رفع كفاءة الأداء وتقليص حجم الفاقد من الطاقة والخامات المستخدمة ، وكذلك حجم النفايات .

- وضع الخطط التكنولوجية لمعالجة المخلفات وإعادة استخدامها ، بما فى ذلك مياه التبريد والنفايات .

- النظر فى احلال التكنولوجيا النظيفة الكفيلة بضمان استمرار الانتاج مع الاقلال من الاضرار البيئية - محل خطوط الانتاج المسببة للتلوث داخل المصانع وخارجها .

- متابعة الاشتراطات القانونية للمواصفات التى يجب أن تلتزم بها المنشآت الصناعية القائمة ، مثل مصانع الأسمنت وكذلك المصانع الكيماوية . على أن يراعى تركيب الفلاتر للمصانع الجديدة خلال فترة الانشاء الأولى .

- النظر فى انشاء هيئة مشتركة من رجال الصناعة والاقتصاد والبيئة لوضع هذه الخطة ، وإجراء الدراسات اللازمة لها ، بالاستعانة بما هو متاح على المستوى العالمى من الخبرة التكنولوجية .

* دعم الجهود الاقليمية لادارة الموارد الطبيعية والمشاركة بين الدول المتجاورة ، مثل حوض نهر النيل وحوض البحر المتوسط والبحر الأحمر ، والطبقات الأرضية حاملة المياه الجوفية فى شمال افريقيا .

* ضرورة مشاركة التشكيلات الشعبية فى اتخاذ القرارات المناسبة لضمان صحة البيئة ، سواء من حيث الحد من تدهورها ، أو من حيث

مصادر التلوث في مياه النيل :

أهم هذه المصادر هي :

- صرف مخلفات المصانع .
- صرف مياه الصرف الصحي للمدن والقرى والسفن والفنادق العامة ، حيث يتسرب « رشح » مياه الصرف الصحي من شبكة الصرف المتهاكلة ، بالإضافة إلى طفق المجارى ، لسبب أو لآخر ، إلى التربة ومنها إلى نهر النيل .

- صرف مياه الصرف الزراعى .

- تلوث ناتج عن الحشائش المائية والطحالب .

- تلوث ناتج عن السلوكيات .

- تلوث بصري ناشئ عن تشويه مناظر النيل .

وقد أجريت دراسات مكثفة في عام ١٩٧٥ وفق برنامج محدد ، تتعلق بالصفات الهيدرولوجية الكيميائية والبيولوجية في عدة قطاعات من نهر النيل ، تشمل كل النظم البيئية ذات التراكم المعقدة ، بدءاً من أقصى الجنوب عند أسوان حتى مصبى النهر على البحر المتوسط عند رشيد ودمياط .

وتبلورت أهم نتائج هذه الدراسات في أن أكثر المتغيرات تأثيراً في مياه النيل تتركز أساساً في قيم المواد العالقة والذائبة ، فقلت الأولى وزادت الثانية ، وانعكس ذلك على زيادات في تراكيزات الأملاح الذائبة القلوية ، وارتفاع مؤشرات درجة عسر المياه ، وتراكم في الرواسب العضوية ذات المواد الطيارة ، مع نقص ملحوظ في تراكيزات أملاح الفوسفات والسيلكا .

وقد قام معهد بحوث الآثار الجانبية للسد العالي الذي أنشئ في عام ١٩٧٦ ، بوضع برنامج لمراقبة التلوث في مجرى نهر النيل وفرعيه ، من أسوان حتى مصبيهما في البحر الأبيض المتوسط . وبالإضافة إلى ذلك وضع المعهد برنامجاً خاصاً لدراسات علمية لصفات المياه بفرعى رشيد ودمياط .

سياسة حماية

نهر النيل من التلوث

كانت مياه فيضان النيل ، بكمياتها الضخمة وسرعتها الجارفة خلال ثلاثة أو أربعة شهور كل عام ، تكتسح كل مايكون في مجرى النيل من أسباب التلوث .

وكان كل مايعنى الباحثين في صفات مياه النيل هو : تقدير كميات المواد الصلبة الذائبة والمواد الصلبة العالقة في مياه النيل في شهور السنة . وتعتبر الفترة من عام ١٩١٩ الى عام ١٩٢٩ هي أطول فترة متصلة قامت فيها مصلحة الطبيعيات بأخذ عينات من مياه النيل بانتظام واستمرار ، وأجرت لها التحاليل الميكانيكية والكيميائية ، وتبين من هذه الدراسات أن النظام الهيدروكيميائي لمياه النيل له دورة معينة ، وظلت هذه الدورة دون تغيير حتى بدء تشغيل السد العالي . وكانت نسبة تركيز المواد الصلبة الذائبة تتراوح ما بين ١٢٦ جزءاً في المليون في شهر سبتمبر (ذروة الفيضان) ، و ٢٢١ جزءاً في المليون في شهر ابريل (أدنى التحريك) ونسبة تركيز المواد الصلبة العالقة تتراوح ما بين ٢٠ - ٣٠ جزءاً في المليون في شهر مايو ، و ١٦٠٠ جزء في المليون في شهر أغسطس .

وبعد انشاء السد العالي تغير النظام الهيدرولوجي لنهر النيل ، حيث اختلفت ظاهرة الفيضان خلف السد ، وأصبح تدفق النهر وفق الاحتياجات المائية ، كما أعقب ذلك تطور سريع في نمو مصر العمراني والصناعي ، وتحويل حياض الوجه القبلي الى نظام الري المستديم ، وصرف مياه المصارف الزراعية الى النيل ، ومن ثم ازدادت أسباب التلوث في مياه النيل عاماً بعد عام ، واقتربت من حد الخطورة في كثير من المواقع .

وقرب السد العالي نجد قيمة الأكسجين المذاب - ١ مللجم / لتر على عمق عشرة أمتار ، وتقل كلما زاد العمق .
اما المواد العالقة بمياه النيل مدة الفيضان ، فان معظمها يرسب على طول المائة كيلومتر الجنوبية من البحيرة .

وليس هناك مصادر للتلوث في البحيرة سوى الطحالب التي تتكون في بعض جوانب البحيرة وفي الأخوار . وعلى العموم فإن الماء المندفع خلف السد العالي جيد الصفات .

مواقع أخذ العينات على مجرى النيل الرئيسي وفرعيه :

حدد على مجرى النيل من أسوان حتى قناطر الدلتا ٢٧٠ موقعا لأخذ عينات المياه ، كل عشرة كيلو مترات على طول المجرى ، وعلى بعد لا يتجاوز مائتي متر أمام وخلف كل مأخذ من مأخذ المياه في النيل .

وفي المرتبة الثانية من المواقع السابقة تأتي مواقع مصبات المصارف الزراعية ، وعددها ٧٢ موقعا بين أسوان وقناطر الدلتا ، وهي مصارف تأخذ الفائض من مياه الري لتعيده إلى النيل ؛ مختلطا في كثير من الأحيان بمياه صرف صحي أو صرف صناعي .

كذلك تؤخذ العينات في ٥٦ موقعا تصرف فيها المياه الخارجة من المصانع ، أو من الصرف الصحي في النيل .

وعلى فرع رشيد أخذت في أعوام ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ عينات في ٣٥ موقعا ، منها ٢٧ موقعا على الفرع نفسه ، وثمانية مواقع على مصبات مصارف زراعية أو مصارف صناعية .

أما فرع دمياط فقد اختلف عدد مواقع أخذ العينات باختلاف السنين ، فتراوحت ما بين ٢١ و ٢٥ موقعا .

وفي سنة ١٩٨٩ أخذت عينات في ٢٧ موقعا على فرع رشيد ، منها ١٩ موقعا على الفرع نفسه ، و ٨ مواقع عند مصبات المصارف ، كما أخذت عينات في ١٨ موقعا على فرع دمياط ، ١٢ منها

كما أجرى كثير من البحوث على صفات المياه ببحيرة ناصر ، تبين منها أن مجموع الأملاح الذائبة في مياه البحيرة يختلف باختلاف الموقع والعمق والزمن ، وكانت أعلى قيمة في أقرب محطات العينات للسد العالي .

وتقوم هيئة السد العالي بأخذ عينات من المياه بصفة منتظمة في مواقع مختلفة من البحيرة .

وفيما يلي بعض نتائج التحليل :

الموقع	الأملاح الذائبة مللجم / لتر	التاريخ
٤٠ كم أمام السد	١٦٧ ، ٢٢٠	يناير ومايو ١٩٨٨
١٤٠ كم أمام السد	١٤٣ ، ١٩٢	يناير ومايو ١٩٨٨

وهذه الأرقام هي متوسط عينات مأخوذة على أعماق مختلفة .

وتلخص نتائج تحليل هذه العينات فيما يلي :

العنصر	أعلى قيمة	أقل قيمة
معامل الحموضة PH	٨.٦	٨.٢
بيكربونات مللجم / لتر	١٤٦	٥٢
كبريتات	١٦	٤
كأوريد	٤٤	٣
فوسفات	٠.٢٤	٠.١١
نترات	٣.٠٠	٠.٥٠
صوديوم	٢٧.٨	٦.٢
بوتاسيوم	٩.٠	١.٠
كالسيوم	٢٧.٥	١٤.٠
مغنسيوم	١٧.٥	٤.٥

على الفرع نفسه ، وستة عند مصبات المصارف .

تحليل العينات :

تم إجراء تحليل كل العينات التي أخذت من مياه النيل بين أسوان وقناطر الدلتا ، في السنوات من ٧٩ - ٨٦ ، لبيان مقدار : معامل الحموضة PH ، درجة الحرارة ، درجة التوصيل الكهربائي ، الأكسجين المذاب ، ثاني أكسيد الكربون ، النترا ، طلب الأكسجين الحيوى (BoD) ، طلب الأكسجين الكيميائى (CoD) ، مجموع الأجسام الصلبة المذابة ، المواد العالقة القلوية الكلية ، العسر الكلى ، عسر الكسيوم ، عسر الصوديوم وعسر المغنسيوم ، الأيونات والكتيونات العظمى ، الزيت والشحم ، الفوسفات ، الكربونات والكبريت . وبالإضافة إلى ذلك : تحديد خمسة معادن ثقيلة في مياه المصارف الزراعية ، وبعض المياه الخارجة من المصانع .

وعلى فرعى رشيد ودمياط حلت العينات التي أخذت في السنوات ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ على نفس النهج السابق .

وكانت العينات المحللة تمثل عينات مركبة ممثلة لقطاع المجرى بأكمله . أما تحليل العينات التي أخذت في حملتي سنة ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ فقد أضيف إليها التحليلات الخاصة بالمبيدات الحشرية والمعادن الثقيلة ، كما كانت العينات المركبة تشمل الأعماق المختلفة بالإضافة إلى القطاع العرضى .

١- التلوث من الصرف الصناعى :

ويمكن تلخيص تأثير صرف المخلفات الصناعية على مياه النيل وفعليه صياحا كالآتى :

الحبس الاول : من أسوان الى إسنا :

١ - مصنع سجاد كيميا : يصرف في مصرف خور السيل ، فتختلط مخلفاته مع الصرف الزراعى والمنزلى ، ويصب في النيل شمالي أسوان بمسافة ٩.٧٠٠ كم ، ويؤثر في مياه النيل بمحتوياته العالية من المواد العضوية والمركبات العالية

من المواد الكيميائية والمواد الصلبة .

٢ - مصانع السكر في كوم امبو : على بعد ٥٠ كم من أسوان تصب مخلفاتها السائلة في النهر مباشرة ، وهى تركيزات عالية من المواد العضوية والمواد الصلبة العالقة .

٣ - مصانع لب الورق والسكر على طول ٤٥ عند الكيلو ٤٥٠ و١٢٢ : تصب في النهر مخلفات مخفضة محتوى الأكسجين ، عالية المواد العضوية والمواد الصلبة العالقة ، وتركيزات عالية من الشحوم والأملاح المذابة .

٤ - ميناء فوسفات السباعية : يتسبب هذا الميناء في زيادة تركيزات الفوسفات خلفه .

الحبس الثانى : من اسنا الى نجع حمادى (ك ١٦٧ - ك ٢٥٩) :

في هذا الحبس يتلقى النهر المخلفات السائلة لمصانع سكر أرمنت ، كيلو ٢٠٤.٥ من اسوان ، وقوص ٢٥٦.٦ كم ، وبشنا ٣١٤.٠ كم ، ونجع حمادى ٣٤٣.٢ كم .

وعند كل مصب من مصبات هذه المصانع في النهر تتلوث مياهه بتركيزات من المواد العالقة والمواد العضوية ، ويستمر هذا التلوث لمسافة ٣٠٠ متر خلف المصب .

ويصرف مصنع الألنيوم عند الكيلو ٣٣٧.٥ تركيزات عالية من المواد الصلبة والزيوت والشحوم .

الحبس الثالث : من نجع حمادى الى اسيوط (ك ٣٦٢ - ك ٤٤٤) : يتلقى النهر في هذا الحبس مخلفات المصانع الآتية :

١ - مصنع تجفيف البصل في سوهاج ، الكيلو ٤٤٣.٢ من أسوان ، ومصنع الكوكاكولا عند الكيلو ٤٤٥.٦ ، وأثر هذين المصنعين في تلوث مياه النهر ضئيل .

٢ - مصنع سوهاج لزيت الطعام والصابون عند الكيلو ٤٤٤.٠ وهو مصدر كبير للتلوث ، حيث توجد تركيزات عالية من المواد العضوية

النهر ، مما يضاعف من صعوبة معالجتها لتصل الى درجة
التقاء المطلوبة .

وأهم مصانع القاهرة الكبرى التى تصرف مخلفاتها
على المجارى المائية هى :

المصنع	التصرف م ٣ / اليوم
شركة النصر للكرات والكيماويات	١٦٠٠٠
شركة الحديد والصلب	١٠٠٠٠
شركة ستيلكو للجلفنة	٦٥٠
شركة وسائل النقل الخفيف	١٢٠٠
الشركة العامة للمعادن	١٢٠٠
شركة النصر لصناعة المواسير الصلب	٣٤٠٠٠
مصر حلوان للفرز والتسييج	٢٠٠٠
الشركة المصرية لصناعة النشا والجلوكوز	١٣٠٠٠
السكر والتقطير المصرية بالحوامدية	٨٠٠٠
القاهرة للزيوت والصابون	١٢٠٠
النصر للزجاج والبلور	١١٠٠٠

ولما يأتى نتائج التحليل الكيميائى والبكتريولوجى لمياه النيل :

مصدر المينة	الاس الايدروجينى	الاكسجين المذاب	مجموعه المواد المذابة	الاكسجين الحوى المتص	الاكسجين المستهلك كيماويا
امام مصب مصرف التبين	٧.٨	٨.٧	٢٩٤	٥.٤	٢٩
خلف مصب مصرف التبين	٦.٩	٨.٢	٢٢٢	٢.٦	٦٨
امام مصب كرتسيكا	٧.٩	٨.٥	٢٤٤	٢.٩	٥٦
خلف مصب كرتسيكا	٦.٧	٥.٨	٣٦٦	٢.٦	٧١
بداية فرع نديا	٧.٤	٨.٥	٢٩٤	٤.٢	٦٤
بداية فرع رشيد	٧.٢	٨.٢	٣٣٦	٣.٤	١٢٤
بداية ترعة الاسماعيليه	٦.٩	٧.٣	٣٣٠	٧.٧	٩٠
المعدل المسموح به وفقا لاحكام القانون	٨.٥-٧	٥-٨	لا يزيد عن ٥٠٠	لا يزيد عن ٦	لا يزيد عن ١٠

والمواد الصلبة العالقة ، والمواد الصلبة المذابة والزيوت والشحوم .

الحبس الرابع : من اسبوط الى الكريما (ك ٥٤٤ -
ك ٨٨٠) :

يتلقى النهر فى بداية هذا الحبس الطويل - عند منقباد - مخلفات
الصناعات الكيماوية والأسمدة ذات التركيزات العالية من المواد الكلية
المذابة ، ومن الفوسفات .

وفى المنيا من مصانع الزيت والصابون ، حيث تصرف فى النيل
مخلفات المصانع من المواد العضوية والزيوت والشحوم .

الحبس الخامس : من الكريما الى قناطر الدلتا :

فى هذه المنطقة يتلقى النهر أخطر وأكبر كمية من الملوثات ،
فالمصانع المختلفة الواقعة على جانبيه عند الحوامدية والتبين وحلوان
وطره وشبرا الخيمة ، تدفع مخلفاتها الى النيل دون معالجة ، وتدل
التحاليل المعملية لمياه النهر فى هذه المنطقة على وجود نقص شديد فى
الأكسجين ، وعلى التركيزات العالية من المواد العضوية والأملاح الذائبة
والمعادن والزيوت والشحوم .

فعلى الضفة اليسرى من النهر تصرف معظم المخلفات الملوثة من
«مصانع السكر والتقطير ومصانع الكيماويات المحتوية على كمية كبيرة
من المواد العضوية والمواد الصلبة المذابة المعلقة ، بالإضافة الى التلوث
الحرارى الناتج عن صرف مياه التبريد والزيوت والشحوم . وعلى
الضفة اليمنى فى حلوان والتبين ، تصب مصانع الحديد والصلب
والأسمدة وغيرها كميات هائلة من المخلفات المحتوية على التركيزات
العالية من المعادن والمواد العضوية والأملاح .

ومما يضاعف من خطورة التلوث فى هذه المنطقة ، وجود السفن
السياحية والعائمات ، ومعظمها يصرف مخلفاته دون معالجة .

ويلاحظ ضخامة كميات التلوث ويطء سرعة مياه النهر فى هذا
الحبس ، لوقوع الجزء الشمالى منه فى منطقة رسو قناطر الدلتا .

وجدير بالذكر أن مأخذ مياه القاهرة الكبرى تقع فى هذا الحبس من

تقرير مرحلي ، صدرت سنة ١٩٩١ ، فقد بلغ عدد الوحدات الصناعية ٣٣٠ وحدة منتشرة في جميع المحافظات .
ويوضح الجدول التالي حجم ومواقع ونوع مياه الصرف الصناعي :

(مليون م^٣/ سنة)

بيان اللقسم	عدد الوحدات	إجمالي الصرف	نقاط الصرف						نوع الصرف	
			إطلاق	مصارف	مجارى	جوانى وحيات	صناعى	صمى	تبريد	
القاهرة الكبرى	١٢٦	١٢٧.٥	٨٠	٢١	٢٠	٦.٥	٦٣	٦.٥	٥٨	
الاسكندرية	٨٥	٨٨	١٢	٧	٣٣.٢	٢٤.٧	٥٦.٤	٤.٦	٢٧	
البحيرة الكبرى	٦٠	١٢٥	٢٧	٨٤.٥	٢١.٢	١	٥٥.٢	١٠.٦	٥٩.٢	
الوجه القبلى	٢٥	٢٠.٤	١٩٧	٥	٢.٢	٥	٨٧.٦	٨.٢	١٠.٨	
محافظات القناة والمحافظات الأخرى	٢٤	٤٥	—	٠.٢	—	١	٢.٨	٠.٤٢	١.٧٨	
إجمالي	٣٣٠	٥٤٩	٣١٢	١١٧.٧	٦٦.٨	٤٨.٢	٢٦٥	٣٠.٤٢	٢٥٢.٥	
النسب %		٪١٠٠	٪٥٦.٨	٪٢١.١	٪١٢.١	٪٨.٧	٪٤٨.١	٪٥.٥	٪٤٦.٤	

ويتضح من هذا الجدول :

- أن اجمالي المياه المنصرفة والناجمة عن الاستهلاك الصناعى تبلغ ٥٤٩ مليون م^٣ / سنة ، ينصرف منها فى الوجه القبلى وحده ٢٠٤ مليون م^٣ / سنة ، تمثل حوالى ٤٧.٢٪ من اجمالي الكميات المنصرفة .

- وتقدر كميات المياه الراجعة الى النيل ، كنتاج للاستخدام الصناعى ، بحوالى ٣١٢ مليون م^٣ / سنة . ويترج هذه الكمية الراجعة من اجمالي الاستهلاك الصناعى من المياه - والذى يقدر بـ ٦٣٨ مليون م^٣ / سنوى - يتضح ان اجمالي المياه المستهلكة فى القطاع الصناعى تبلغ حوالى ٣٢٦ مليون م^٣ / سنوى .

- يستأثر النيل والترع بـ ٥٦.٨٪ من اجمالي المياه المنصرفة .

- تحتل مياه الصرف الصناعى (أى الناتج عن العمليات الصناعية المرتبة الأولى بين أنواع الصرف المختلفة ، حيث تبلغ نسبتها ٤٨.١٪ من اجمالي المنصرف ، تليها مياه التبريد بنسبة ٤٦.٤٪ ، فالصرف الصحى أى صرف مياه المنشآت الادارية وما يشابهها بالمصانع بنسبة

التحليل البكتريولوجى

مصدر العينة	عدد المجموعات القولونية فى ١٠٠ مللى / لتر
المعدى	٩٩٠
الروضة	١١٠٠
امبابه	١٦٠٠
شبرا الخيمة	١٠٠٠

الحبس السادس : فرع رشيد :

هناك مصدران رئيسيان لتلوث فرع رشيد ، أولهما مصرف الرهاوى الذى يصب فى فرع رشيد خلف قناطر الدلتا بعدة كيلو مترات ، يتصرف يصل إلى نصف مليون م^٣ فى اليوم ، ومياهه خليط من الصرف الصحى والصرف الزراعى ، ويمتد أثر هذا التلوث فى فرع رشيد أكثر من خمسمائة متر قبل أن يبدأ النهر فى استرداد حيويته ، بسبب ماتحتويه مياه هذا الصرف من مواد عضوية ومواد صلبة عالقة ، وانخفاض محتواها من الأكسجين ، بل إن مياه هذا الصرف قد سببت تلوثا للمياه الجوفية فى منطقة زنين شمال الجيزة .
والمصدر الثانى هو منطقة كفر الزيات الصناعية ، ويتمثل فى مخلفات مصانع الصابون والزيت والملح والصودا والمبيدات الحشرية .
واذا علمنا أن فرع رشيد لا يتلقى تصريفًا من مياه النيل الا فى فترة السدة الشتوية ، أدركنا مدى خطورة التلوث فى هذا الفرع .

الحبس السابع : فرع دمياط :

كان مصنع سجاد طلخا أخطر مصدر للتلوث الصناعى بفرع دمياط ، ولكن تم اخيرا تشغيل وحدة تنقية للمياه الخارجة من المصنع بلغت تكاليفها نحو خمسة ملايين من الجنيهات ، وبذلك خفت درجة التلوث فى هذا الفرع ، ويتنظر بعد تشغيل ترعة السلام وصرف مياه القناطر لفرع دمياط أن تتحسن حالة المياه فى الفرع .

صرف المخلفات الصناعية السائلة :

فى دراسة شاملة بعنوان « الخريطة الصناعية البيئية -

٥٠٥ ٪ من اجمالي الكميات المنصرفة .

ويحتل اقليم الوجه القبلى أيضا المرتبة الاولى فى حجم الصرف الصناعى ، إذ يبلغ ٨٧.٦ مليون م ٣ / سنة ، بنسبة تصل الى ٣٣.١ ٪ من اجمالى كميات الصرف الصناعى بكافة الاقاليم .

وتحتوى مياه الصرف الصناعى على أخطر الملوثات التى ينبغى معالجتها ، وتختلف خطورة المخلفات الصناعية حسب نوعية الصناعة وكميات المخلفات السائلة .

وتجدر الإشارة الى ان اجمالى ما يتم صرفه من شركات السكر بالوجه القبلى وحدها يقدر بحوالى ١٩٢ مليون م ٣ / سنة ، تمثل ٦١ ٪ من اجمالى الصرف على النيل ، ويقام هذه الشركات بمعالجة المياه المنصرفة بفصل الطينة البنية وما تحويه من شوائب بكميات تصل الى (٣٢٠ ألف طن) سنويا كانت تلقى فى النيل - يكون قد تم إزالة نسبة كبيرة من مسببات التلوث فى النيل .

وبين الجدول التالى معدلات استهلاك المياه وكميات الصرف وأحمال التلوث حسب القطاعات الصناعية :

٣	القطاع	عدد الوحدات	استخدام المياه مليون م ٣ / م	الصرف مليون م ٣ / م	أحمال التلوث (طن / يوم)					
					BOD	COD	OIL	SS	TDS	HM
١	صناعات كيميائية	٥٣	١٢٧	٩٨	٢٦	١٧٨	٣٣	٣٣	٢٤١	٠.٩٤١
٢	صناعات غذائية	١١٩	٢٩٦	٢٧٧	١٨٢	١٤٢	١١٠	١٦٨	٦٦٦	٠.١٧٩
٣	صناعات نسيجية	٧٥	١١٤	٨٨	٢٩	٤٧	٢٤	٦٤	١٩١	٠.٢
٤	صناعات معدنية	٣٩	١٢	١٢	٥	٦.٦	٢	٢	١٣	٠.٠٢
٥	صناعات صناعية	١١	٦٩	٦٠	١٥	١٤	٨	٢٤	٢٩	٠.٢
٦	صناعات صناعية	٣٣	١٩	١٤	٢	٠.٤	١	٤	١١	٠.٠١
	اجمالى	٣٢٠	٦٣٨	٥٤٩	٢٧٠	٢٨٨	١٦٨	٢٩٦	١١٥١	١.٦٥

* BOD طلب الأكسجين الحيوى . * SS مواد صلبة معلقة .
* COD طلب الأكسجين الكيماوى . * TDS مواد صلبة ذائبة .
* OIL زيت . * HM معادن ثقيلة .

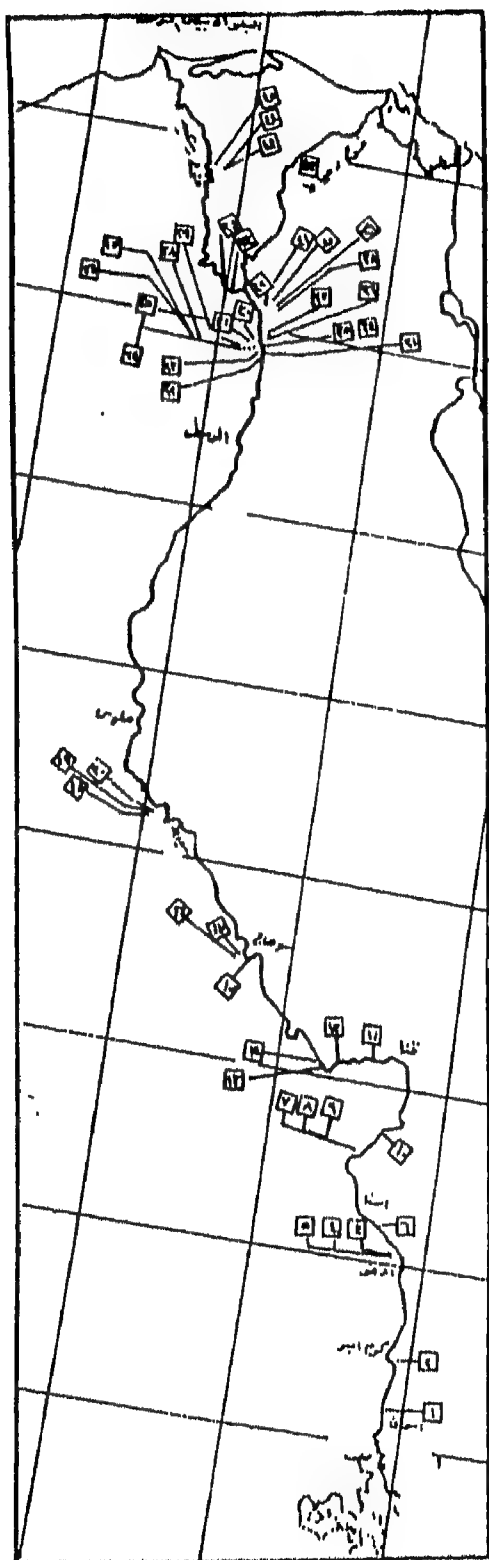
ويمثل قطاع الصناعات الغذائية المصدر الأكبر للمواد الصلبة الذائبة ، حيث يصرف (٦٦٦ طن / يوم) بما يعادل ٥٧.٩ ٪ من اجمالى صرف هذه المواد بكافة القطاعات ، ويصرف قطاع الصناعات الكيماوية (٢٤١ طن / يوم) بما يعادل ٢١ ٪ ، فقطاع الغزل والنسيج (١٩١ طن / يوم) ، بنسبة ١٦.٦ ٪ .

- وأيضا : يمثل قطاع الصناعات الغذائية المصدر الأكبر للمواد العالقة ، حيث يصرف (١٦٨ طن / يوم ، أى ما يعادل ٥٦.٨ ٪) من اجمالى المواد لكافة القطاعات ، يليه قطاع الغزل والنسيج (٦٤ طن / يوم) بما يعادل ٢١.٧ ٪ ، ثم الصناعات الكيماوية (٣٣ طن / يوم) بما يعادل ١٠.٨ ٪ .

- ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية كذلك هو المصدر الرئيسى للزيوت والشحوم ، حيث يصرف (١١٠ طن / يوم) تمثل ٦٥.٥ ٪ ، يليه قطاع الغزل والنسيج (٢٤ طن / يوم) بما يعادل ١٤.٣ ٪ ، ثم قطاع الصناعات الكيماوية (٢٣ طن / يوم) بما يعادل ١٣.٧ ٪ .

- ويصرف قطاع الصناعات الكيماوية الحجم الأكبر من الحمل العضوى الكيماوى ، وتقدر بحوالى (١٧٨ طن / يوم) تعادل ٤٥.٩ ٪ من اجمالى ما تصرفه الصناعة من هذه المادة ، ويأتى قطاع الصناعات الغذائية فى المركز الثانى (١٤٢ طن / يوم) بنسبة ٣٦.٦ ٪ ، ثم قطاع الغزل والنسيج (٤٧ طن / يوم بنسبة ٢١.١ ٪ فى المركز الثالث .

وبالنسبة للحمل العضوى الحيوى ، يأتى قطاع الصناعات الغذائية فى المقدمة ، بحيث يصرف ١٨٢ طن / يوم من هذا الحمل ، تعادل ٦٧.٤ ٪ من اجمالى ما يصرف منه على مستوى القطاعات جميعا . ويأتى قطاع الغزل والنسيج فى المرتبة التالية (٢٩ طن / يوم تساوى ١٤.٤ ٪) ثم قطاع الصناعات الكيماوية (٢٦ طن / يوم - ٩.٦ ٪) فى المركز الثالث .



مصبات

الصرف

الصناعى

وتوضح الخريطة التالية مصبات الصرف الصناعى فى النيل .

٢ - التلوث بمياه الصرف الصحى :

يعتمد نظام الصرف الصحى بمعظم مناطق الجمهورية على تجميع مياه الصرف الصحى ، ثم تصريف الى اقرب مصرف مائى دون معالجة ، او تتم معالجتها بمحطات التنقية القائمة ، والتي لا يعمل معظمها بكفاءة ، بسبب زيادة كميات الصرف بما لا يتناسب مع الطاقة الاستيعابية لهذه المحطات . كل ذلك ادى الى تلوث البيئة المحيطة بالمواطنين ، مما يشكل خطرا على الصحة العامة والموارد المائية .

ويعتبر الصرف الصحى للقاهرة الكبرى من أسوأ مصادر تلوث النيل والمجارى المائية ، فالجزء الغربى من المدينة يصل صرفه الى محطة زنين ، حيث يعالج نصف ما يرد الى هذه المحطة ، والنصف الثانى الذى يبلغ مقداره فى المتوسط ٢٠٠ الف م ٣ فى اليوم يلقى فى مصرف الرهاوى دون معالجة ، وهذا الصرف يصب فى فرع رشيد ، ومما يزيد فى تلوث مياه هذا الفرع ؛ عدم اطلاق المياه فيه من القناطر الا فى فترة الشتاء .

والجزء الشرقى من القاهرة يلقى معظم صرفه الصحى دون معالجة فى مصارف الخصوص وبليبس ، التى تصب فى مصرف بحر البقر الذى يصب بدوره فى بحيرة المنزلة ، ويسبب تلوثها وتدهور الثروة السمكية فيها .

والأمل ان ينتهى مشروع مجارى القاهرة الكبرى فى موعده عام ١٩٩٤ ، وذلك بمعالجة مياه الصرف الصحى وجعلها سالحة للرى . وقد وضعت خطة قومية للحد من التلوث فى المجارى المائية ، وتزويد معظم مدن الجمهورية بمحطات تنقية مياه الصرف الصحى بها ، بالإضافة الى انشاء شبكات التجميع أو استكمالها ، ومحطات الرفع وخطوط الضغط .

- حماية سكان هذه المدن من الأمراض الناشئة من تلوث المياه ،
وانتشار الحشرات الناتجة من طغيان المياه بها .

- وقف الأخطار التي تتعرض لها المباني في هذه المناطق ، بسبب
ارتفاع منسوب المياه الجوفية الملوثة التي تسبب تآكل
الأساسات بهبوطها .

- يقتصر نظام الصرف الحالي في هذه المناطق على تجميع مياه
الصرف الصحي ، وإلقائها في المصارف القريبة دون معالجة .
- وجود شبكات صرف فائضة بهذه المناطق أو مقرر تنفيذها ،
متزامنة مع إنشاء محطات التنقية .

تلوث مياه النيل بصرف المدن والفنادق العامة :

تزايد عدد الفنادق العامة في النيل عاما بعد عام ، حتى وصل عدد
العامل منها حاليا إلى ١٧٣ فندقا عائما ، وتقبل الشركات الفندقية
العالمية على تشغيل هذه الفنادق باعتبارها من أهم عوامل الجذب
السياحي العالمي إلى مصر ، إذ تساعد على سد النقص في الطاقات
الفندقية في مواسم الذروة ، سواء في القاهرة أو الوجه القبلي . ويقدر
عدد السائحين الذين يستخدمون الفنادق العامة في رحلاتهم بنحو
١٠ ٪ من مجموع السائحين .

وتلقى معظم هذه الفنادق بفضلاتها وصرفها الصحي إلى النيل
بدون معالجة ، إلا عندما ترسو بمراسي المدن المزودة بمحطات رفع
تسحب منها مخلفات الصرف الصحي إلى شبكة المجارى بالمدينة ، وهذه
المراسي قاصدة في الوقت الحاضر على مدن : الاسكندرية ، الجيزة ،
المنيا ، اسيوط ، سوهاج ، أسيوط .

ولذلك تشكل هذه الفنادق في الوقت الحاضر عاملا من عوامل تلوث
مياه النيل ، ويضاف إليها كذلك سائر وسائل النقل النهري ، وكلها تلقى
بفضلاتها في النيل .

وينبغي تطبيق قانون حماية النهر من التلوث ولائحته التنفيذية على

وفي إطار هذه الخطة يجرى ما يلي :

- البدء في إحلال وتجديد المحطات القائمة التي لا تعمل بكفاءة ،
وبعدها ١١ محطة من ٣٢ محطة . والمحطات الجاري إنشاء توسعات بها
لمواجهة التصرفات المتزايدة هي : بورسعيد وبنتها والسويس
والاسماعيلية والمحلة الكبرى وكفر الزيات وكفر الشيخ وشبين الكوم
والفيوم والمنيا ودمهور .

- استكمال إنشاء ٢٩ محطة وهي : ايسو المطامير - الفيوم
الجديدة - المحلة الكبرى - كفر الشيخ - قليوب - شبين القناطر - طوخ
- رأس البر - عزبة البرج - شبين الكوم - المنيا - الأقصر - الفكية
- اسيوط - قنا - كفر الزيات - منشية الحرية - بنتها الجديدة -
المنصورة - منوف - بورسعيد - الاسماعيلية - السويس - الحوراني -
دماس - مينا - ميت كنانة - قويسنا - التل الكبير .

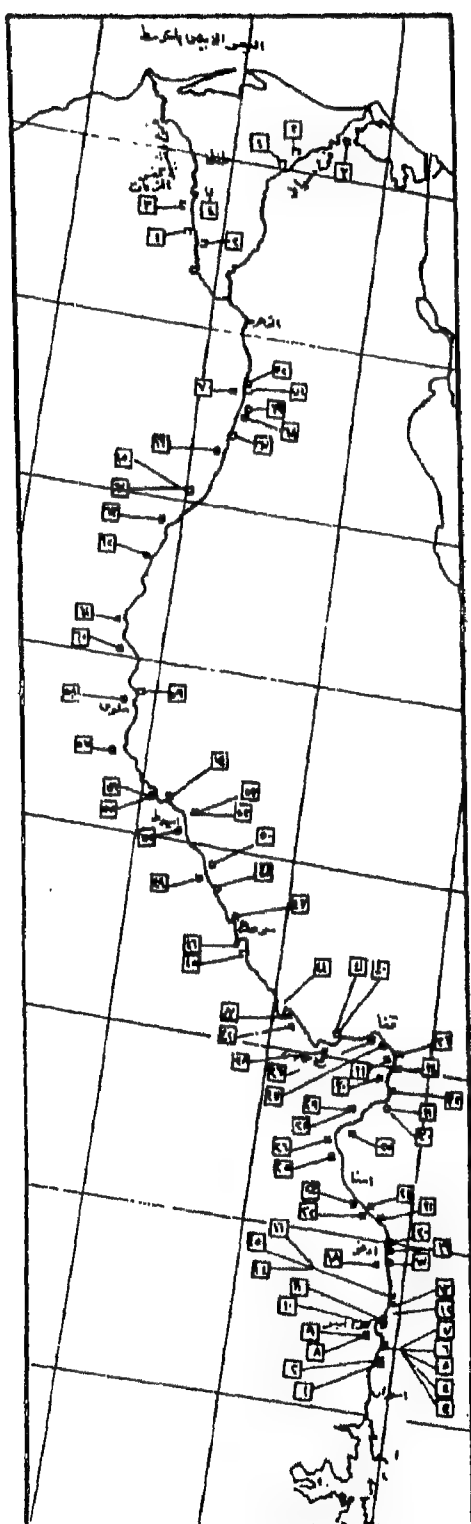
- طرح مشروع إنشاء ١٢٤ محطة ، وتم ترسية ٤٦ محطة ،
منها ٥ محطات سعة ٤٠ ألف م^٣ / اليوم ، ٤١ محطة سعة ٢٠ ألف
م^٣ / يوم ، وقد تم الحصول على تمويل لبعضها من فرنسا وإيطاليا .
وتجرى الآن اتصالات مع مؤسسات التمويل الدولية لتوفير المال اللازم
لباقى المحطات .

وتبلغ القيمة التقديرية لهذا المشروع ١٤٠٠ مليون جنيه ،
منها ٣٥٠ مليون جنيه بالنقد الاجنبي .

وتهدف هذه الخطة الى معالجة مياه الصرف الصحي لتطابق
المعايير الواردة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية ، للحد من
التلوث بالنيل والمجارى والمساحات المائية .

ومن المتوقع ان يتم تنفيذ هذه الخطة - في حالة توافر الاعتمادات
اللازمة لتنفيذها ونجاح المحافظات في تدبير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ
الشبكات في المدن - خلال فترة تتراوح ما بين ٥ - ٧ سنوات .

وقد روعي في إعداد الخطة اعطاء الأولوية للمدن ذات التعداد
الأكبر ، مع الأخذ في الاعتبار الأمور التالية :



مصبات مصارف الري في النيل

الفنادق العائمة وغيرها من الوحدات النيلية ، حتى يزول هذا السبب من أسباب التلوث ، كما أنه يزيد الجذب السياحي لما يشعر به السائح عندئذ من توفر الضمانات الصحية .

٣- التلوث من الصرف الزراعي :

يبلغ عدد مصارف الري الرئيسية التي تصب في النيل ، بين أسوان والقناطر الخيرية ٧٢ مصرفاً - مبنية مواقعها على الخريطة الواردة في الصفحة التالية - تحمل في العام الواحد نحو ٢٠٥ مليار م^٣ من مياه الصرف الزراعي ، وفي فرع رشيد تصب أربعة مصارف رئيسية ، وفي فرع دمياط ثلاثة مصارف رئيسية يبلغ تصرفها السنوي نحو ٧٥٠ مليون م^٣ ، أما باقي المصارف الزراعية في الدلتا فتنتهي إلى بحيرات المنزلة والبرلس وادكو ومريوط . وتنقسم هذه المصارف إلى ثلاث درجات من حيث التلوث :

- مصارف شديدة التلوث .
- مصارف متوسطة التلوث .
- مصارف قليلة التلوث .

وتسبب جميع هذه المصارف تلوثاً موضعياً في مياه النيل ، وتتوقف درجة تأثيرها على عدد المصارف في الحبس الواحد ، أي على قرب مصبات هذه المصارف بعضها من بعض ، فترتفع نسبة الأملاح المذابة في النيل بصورة ملحوظة خلف مصبات بعض المصارف ، إذا كانت مجموعة متتالية على مسافات متقاربة ، بسبب ارتفاع درجة تركيز الأملاح بها ، ثم تنخفض درجة الملوحة تدريجياً إلى مستواها العادي بعد مسافة ٢٠٠ - ٣٠٠ متر .

ويختلف نوع التلوث من بعض المصارف عنه من مصارف أخرى ، فقد لوحظ ارتفاع في درجة تركيز أملاح الفوسفات خلف مصبات بعض المصارف ، وتركيز أملاح النترا خلف مصبات مصارف أخرى .

وأهم مصدرين لتلوث مياه مصارف الري هما :
المبيدات الحشرية التي ترش لآبادة الآفات بالمحاصيل الحقلية

- يزيد التلوث بمتبقيات المبيدات الكلورونية في مياه النيل كلما اتجهنا من أسوان نحو قناطر الدلتا ، مما يسد على أن المصارف تلقى بكثير من المبيدات المستخدمة للمحاصيل في مجرى النيل بين أسوان وقناطر الدلتا .

- يمكن توثيق المبيدات الملوثة للمصارف والنيل - تنازليا كما يلي :

١ - الـ D.D.T ومشتقاته .

ب - الـ B.M.C ونظائره بما فيها اللاندين والوكس كلوردين .

ج - الهبتاكلورابوكسيد .

د - الدايلدين .

وفي تحليل سابق سنة ١٩٨٩ - أجرى لعينات مياه من ترعة السلام ، ومصرف بحر حانوس ، ومصرف السرو - وجدت مستويات كبيرة من متبقيات المبيدات أعلى بكثير من الموجودة في نهر النيل .

ويلاحظ أن المبيدات المسجلة في مصر هي أكثر من ٣٥٠ مركباً . وتنقسم إلى : مبيدات حشرية وفطرية وبكتيرية ، ومبيدات حشائش ومبيدات نيماتودية ، ولكن في خطة عام ١٩٩١ فإن المبيدات لم تعد مائتاً مركب فقط .

ويلاحظ كذلك أن الـ د . د . ت ومشتقاته : لاندرين ، الدايلدين وكلوردين .. مصرح به على جنوح النخيل وقلنكات السكك الحديدية ضد الذمل ، BHC ، اللندين ، الهبتاكلور ، التوكسافين والكلورديكرين ، الاندوسلفان - ممنوع استخدامها في مصر .

ويتم تسجيل وتداول مستحضرات المبيدات الأجنبية بأسمائها التجارية ، ويقدم ملف التسجيل للجنة مبيدات الآفات الزراعية -

والبستانية ، والأسمدة الكيميائية التي تضاف لزيادة الانتاج الزراعى ، يضاف الى ذلك ما يلقي في المصارف من فضلات آدمية وحيوانية ، ومن مياه الصرف الصحى غير المعالجة .

وقد كان من المقرر ضمن أعمال مشروع حماية وتطوير مجرى نهر النيل - الذى يقوم به معهد بحوث الآثار الجانبية للسد العالى بمعاونة الحكومة الكندية - اختيار أحد المصارف الزراعية وإقامة وحدة عند مصبه لازالة ما به من تلوث ، واختير مصرف الصعايدة بمحافظة بنى سويف لهذا الغرض ، ولكن دراسة الخبراء أثبتت ان تكاليف هذا العمل تبلغ نحو خمسة عشر مليوناً من الجنيهات المصرية ، وهو فوق ما تسمح به اعتمادات المشروع ، ولذلك صرف النظر عنه في الوقت الحاضر .

٤- التلوث من مبيدات الآفات الزراعية :

تسبب الآفات الزراعية فقداً كبيراً في كمية المحاصيل وجودتها ، وهناك ارتباط بين المبيدات المستخدمة وكمية المحصول ، فزيادة المبيدات المستخدمة تؤدي الى زيادة المحصول ، ولكن بعد حد معين من استخدام المبيدات لا يكون للزيادة في استخدامها أثر في المحصول ، وتبقى العوامل الأخرى كالأسمدة والمخصبات هي المحددة لكمية المحصول وجودته .

وقد بلغ متوسط كميات المبيدات المستخدمة في مصر ، خلال السنوات من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ ، حوالي ١٥.٣٧٨ طن ، منها ٥٥٢٥ طن كبريت خام .

وقد أجرى قسم بحوث متبقيات المبيدات وتلوث البيئة في المعمل المركزى - حصراً لتلوث مياه النيل والمصارف بالمبيدات الكلورونية عام ١٩٩١ ، ويمكن تلخيص النتائج كالتالى :

إجمالي استهلاك المبيدات الكلورونية
من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٨

م	المبيد	إجمالي الاستهلاك من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٨ (بالطن)
١	الفورين ١٩.٥	٥٩٥,٧٩
٢	الفورين مسحوق	٧٦٢,٦٩
٣	الفورين محبب	٣,٣٠
٤	الفورين بديون	٤٧٨٧,٩٨
٥	الفورين ميثايل	١٣٢,٢٧
٦	الفورين سترواين	٢٢٩,١٠
٧	الفورين للدين ٩/٣٠	٢٤٤٥,٢٢
٨	د. د. د. ٥ % مستحلب	٣٦
٩	د. د. د. ١٠ %	٢٤,٧٩
١٠	د. د. د. ٢٥ %	٢٢٠,٩٠
١١	د. د. د. ٣٠ %	٢١٧,٧٣
١٢	د. د. د. ٧٥ %	١١
١٣	د. د. د. ١٠٠ %	١٣,٧٠
١٤	د. د. د. الفورين	١٦,٠٠
١٥	د. د. د. للدين ميثايل	١٢١,١٠
١٦	د. د. د. ٥٠ %	٥٠٧,٦٣
١٧	سافس كلورو بنزين	١٣,٠١
١٨	كلوردين	٣٦٤,١٩
١٩	لدين محبب ٥ %	٢٩٣,١٠
٢٠	لدين ٨٠ %	٢,٨٠
	المجموع	١٠٥٤٤,٩٤٠

٥ - التلوث من الأسمدة :

تعتبر مصر من الدول التي تستخدم الأسمدة الكيميائية بكميات كبيرة ، فكمية الأسمدة التي تستخدم للهكتار الواحد في مصر تزيد نحو ٨ - ١٠ % عما يستخدم للهكتار في الولايات المتحدة ، وأكثر كذلك من متوسط الاستهلاك العالمي .

ويرجع سبب ذلك الى عدم استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة

متضمن ما يلي :

- تقييم النتائج الحقلية والمعملية التي أجريت خلال ثلاثة مواسم

زراعية متتالية .

- دراسات البيئة المتكاملة للمبيد المستخدم .

- شهادة تسجيل بلد المنشأ .

- شهادة بأن الشركة التي تقوم بالتسجيل هي الوكيل

الوحيد للشركة الأم (المنتج للمركب) .

أما بالنسبة لمستحضرات المبيدات المحلية فيشمل ملف

تسجيلها ما يلي :

- شهادة تسجيل المواد المستخدمة في المبيد .

- شهادة تسجيل مستحضرات المبيد .

- شهادة تؤكد أن التصنيع والتجهيز يتم بترخيص .

- شهادة تسجيل بأن الشركة هي وكيل الشركة الأم .

- الترخيص للمصنع بالقيام بتجهيز المبيد أو الاتجار به أو الاثنين

معا ، من قسم الرقابة بالمعمل المركزى للمبيدات ، ويعتمد من لجنة

مبيدات الآفات الزراعية ، ومدة التسجيل تكون صالحة لثلاث سنوات من

تاريخ اعتمادها من رئيس لجنة مبيدات الآفات الزراعية ، ويتم تجديدها

تباعا ان لم يتم شطب المركب من قبل لجنة مبيدات الآفات الزراعية ،

بناء على قرارات محلية أو عالمية .

استهلاك المبيدات الحشرية :

تقدر كمية المبيدات الحشرية المستخدمة في مصر ، من عام ١٩٧٠

حتى عام ١٩٨٨ ، بحوالى ١٠٥٤٤,٩٤٠ طنا ، يصب معظمها في فروع

نهر النيل بعد استخدامها .

ويبين الجدول التالى توزيع هذه الكمية على أنواع المبيدات

المختلفة .

المتكامل قد أدى الى زيادة محصولية اقتصادية ، كما يتضح من الجدول الآتى :

متوسط الزيادات المحصولية نتيجة ترشيد

استخدام الأسمدة عام ١٩٩٠

المحصول	الزيادة (طن/ فدان)	العائد الصافى جنيه مصرى / فدان
قطن	٠,٢٧	٢٠٠
قمح	٠,٢٠	١٣٠
ذرة	٠,٤٠	٢٠٠
فول بلدى	٠,٣٠	٩٦٠
فول صويا	٠,٢٠	١٨٠
بطاطس	٢,٠٠	٣٧٥
موالح	١,٧	٤٦٠
عنب	١,٠٠	٤٠٠

٦ - القلوث من الحشائش المائية :

يمثل نهر النيل وفروعه والترع والمساقى والمرابى والمصارف والبحيرات بيئة لنمو عديد من الأنواع النباتية التى يقتصر وجودها فى كثير من الحالات على هذه البيئات ، وذلك لاستمرار وجود الماء بها . ونظرا لاختلاف الصفات الطبيعية والكيميائية للماء فى هذه البيئات ، فان توزيع بعض الأنواع يرتبط بهذه الصفات ، وان كانت هناك بعض الأنواع ذات المدى البيئى الواسع ، ولذلك فانها تصبح واسعة الانتشار فى عديد من البيئات .

ولاشك أن التغيرات الحادثة فى الماء فى هذه البيئات الناتجة عن انشاء السد العالى ، وصرف مياه المصارف ، ومياه الصرف الصحى ، والنفايات ، والفضلات الصناعية والمنزلية - أدت الى تغير ملموس فى توزيع ونمو الحشائش المائية فى البيئات المختلفة .

وقبل التعرض لأثر التغيرات والملوثات ، ومقاومة وجود النبات ،

فى التسميد ، وهى التى تتلاءم مع طبيعة التربة ونظام الري ، وعمر النبات ومدى احتياجه للعناصر المختلفة .

وقد دلت التجارب التى أجريت فى عدد من المزارع على أن السماد الأزوتى المضاف لا يستخدم بالطريقة الصحيحة ، خاصة بالنسبة للمحاصيل البقولية التى تنتج بنفسها حوالى ٨٠ ٪ من الأزوت الذى تحتاجه ، فالكميات التى يضيفها المزارع من الأزوت تتعرض لفقد كبير عن طريق التطاير والفسيل ، فلا يجد المزارع من النباتات استجابة مباشرة لكمية السماد المضافة ، فيكرر إضافة كميات أخرى بنفس الطريقة ، وهكذا ينتهى الأمر بإضافة كميات زائدة مع اهدار الجزء الأعظم منها . وليست الخسارة هنا مالية فحسب ، ولكنها بيئية أيضا حيث يتسرب السماد الأزوتى الى المصارف والمياه الجوفية فيلوثها .

ويعتبر شهر يوليو أكثر الأشهر التى تتعرض خلالها مياه المصارف لتركيز النترات ، ففى تقرير للمركز القومى للبحوث وجد أن تركيز النترات ، فى مياه الصرف فى منطقة مشتل بمحافظة الشرقية ، وصل فى يوليو سنة ١٩٩١ الى ٣٤٠ جزءا فى المليون ، وأن تركيز النترات فى مياه الشرب بنفس المنطقة بلغ ٢٤٠ جزءا فى المليون ، بينما حدود الخطر على الصحة العامة هى ٤٥ جزءا فى المليون .

من أجل ذلك ينبغى إرشاد الزراع الى اعطاء النباتات ما يكفىها فقط من السماد ، ولانتاج الكميات المستهدفة من المحاصيل بلا زيادة ، على ان تضاف بالطريقة الصحيحة التى تحقق أعلى استفادة بأقل فاقد ، ويتم ذلك عن طريق التسميد المرتكز على نتائج اختبارات التربة . وتحليل النبات تحت الظروف الفعلية لانتاج المحاصيل .

ومما يشجع على اتباع هذه الطريقة وجود معامل اقليمية لتحليل التربة والنبات ، ويستلزم ذلك تدريب المرشد الزراعى على الطرق الصحيحة لاستخدام الأسمدة ، وتوعيته من الناحية البيئية .

وقد ثبت بالتجربة أن ترشيد استخدام الأسمدة فى اطار التسميد

ينبغي أن توضح أقسام النباتات المائية ، لتقييم الأثر البيئي لكل قسم ، وكذلك لتحديد طرق المقاومة الملائمة .

أقسام النباتات المائية :

ينمو في مياه مصر الداخلية ما لا يقل عن خمسين نوعا من النباتات المائية ، وحوالي نصف هذه الأنواع شائع وواسع الانتشار في البيئات والمناطق المختلفة من جنوب مصر إلى شمالها ، والبعض الآخر مازال نادرا ، وهناك بعض النباتات التي يقتصر وجودها على مناطق معينة ، حيث يتأثر توزيعها بالخواص الطبيعية والكيميائية للماء وظروف المناخ .

ويؤدي نمو النباتات المائية واسعة الانتشار إلى مشكلات بيئية تؤثر على الاقتصاد القومي ، من خلال أثرها في البيئة ومكوناتها الأخرى ، وسهولة تداول المعلومات عن الحشائش النباتية نوضح فيما يلي أقسام هذه النباتات ، من حيث طبيعة نموها وشكلها الظاهري :

١- النباتات الطافية دون جذور تثبتها في القاع :

وهي نباتات تعيش في المسطحات المائية المختلفة طافية على سطح الماء ، وجذورها محدودة الطول ، لا تصل إلى القاع ، ولذلك فهي تنتقل بسهولة من مكان إلى آخر مع تيار الماء . ولكن سرعة تكاثرها ونموها ترتبط بسرعة التيار ، وعمق الماء ليس له أثر فعال على توزيع هذه النباتات .

ومن أمثلة هذه النباتات الأنواع الشائعة الآتية : ورد النيل

- عدس الماء - خس الماء .

٢- النباتات الطافية ولها جذور تثبتها في القاع :

وهي نباتات تطفو أوراقها أو أجزاء من مجموعها الخضري ، بينما تمتد جذورها لتثبتها في تربة القاع . ولذلك فإن وجودها يتحدد بعمق الماء . فهي تنمو في البحيرات والمجاري المائية الضحلة ، أو على شواطئ المجاري المائية العميقة . حيث تثبت جذورها ويمتد مجموعها الخضري الطافي على سطح الماء ، وقد يمتد إلى مسافات كبيرة على

سطح الماء العميق .

ومن أمثلة هذا القسم : البشنين - اللوتس - أنواع من

البوتاموجيتون .

٣- النباتات المغمورة :

وهي نباتات تعيش مغمورة في الماء ، وقد يكون لها جذور تثبتها في القاع ، وفي بعض الأنواع تكون هذه الجذور ضعيفة ، ومما يحدد نموها وتكاثرها الصفات الطبيعية والكيميائية للماء . وتعكير الماء له دور مؤثر في كمية الضوء التي تصل إلى هذه النباتات المغمورة .

ومن أمثلتها : نخشوش الحوت ، وأنواع من البوتاموجيتون .

٤- نباتات المستنقعات القصبية :

وهي نباتات تنمو على شواطئ الأنهار والقنوات والمصارف والبحيرات ، بحيث تكون امتداداتها الأرضية في القاع ، وبقيّة أجزائها في الهواء . وبعض هذه الأنواع يعيش على الشواطئ الطينية التي قد تغمر أو لا تغمر بالماء . وتكون في الحالة الأخيرة ذات شكل ظاهري مختلف عن الطرز البيئية المائية ، مثل الحجلة والبوص .

وهناك أنواع تنمو متشعبة جذورها في الشاطئ ، وتمتد أجزائها الخضرية في الماء طافية على سطحه ، مثل أبو ركة Diplachne fuscae .

الأثار البيئية الناجمة عن الحشائش المائية :

١- الأثر على الانتاج السمكي :

يؤثر نمو الحشائش المائية على انتاجية الأسماك ونموها وتكاثرها ، وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، من خلال تأثير النباتات على مكونات البيئة الأخرى التي تعتمد عليها الأسماك في حياتها . ويتضح هذا فيما يأتي :

- وجود نباتات مائية طافية يقلل من كمية الضوء التي تصل إلى الماء . وهذا يستتبعه نقص في الانتاجية للطفليات النباتية والحيوانية ، مما يؤدي إلى نقص في تغذية الأسماك وضعف انتاجيتها .

ويعتبر الانسان نفسه هو مصدر التلوث وبالتالي العدوى ، وذلك عند قضاء الحاجة على حافة النيل وفروعه .

ج - الهتروفيس ، وهى طفيليات تصيب الأسماك - البورى والبلطى - ومنها تنتقل إلى الانسان عند أكلها غير جيدة الطهى ، خاصة بين الذين يعملون بصيد الاسماك ، كذلك عند أكل القسيخ الحلو .

د - الديدان الاسطوانية Nematoda

أثبتت الفحوص العملية لمياه الشرب بالقاهرة وجود ديدان نيماتودا فى بعض عينات المياه المأخوذة من الحنفيات المنزلية بمعرفة معامل وزارة الصحة عام ١٩٦٤ ، وتم متابعة هذه الظاهرة ؛ فوجد انها تكثر فى مياه المرشحات الخاصة بعمليات تنقية مياه الشرب المختلفة .

(٢) بروتوزا Protoza .

١ - أهمها وأكثرها انتشارا عن طريق مياه النيل - انتامبيا هستوليكيا ، وقد وجدت فى بعض عينات مياه الشرب .

ب - لامبليا جيارديا .

ج - بلانتديام كولاي .

د - كريبتوسبورديوم .

بالإضافة إلى بعض الطفيليات الأخرى الأقل أهمية التى تنتقلها المياه .

(٣) كما توجد طفيليات تصيب الاسماك والحيوانات ولا تنتقل للانسان ، غير أنها قد تسبب له بعض أنواع الحساسية .

(٤) الحشرات :

تعتبر بعض أماكن شواطئ النيل وفروعه بؤرا لتوالد البعوض ، كما يتوالد فى الأماكن الضحلة والخيران الموجودة فى بحيرة ناصر أنواع خطيرة من البعوض (بعوضة جامبيا) التى تنقل للانسان الملاريا الخبيثة .

الأمراض التى تسببها الطفيليات فى الحيوان :

بالاضافة الى الأمراض الطفيلية التى تصيب الانسان وتوجد

- تزامم النباتات وزيادة كثافتها تؤثر على نمو الأسماك .

- وجود النباتات المائية وانتشارها يجعل المساحات التى ينتشر فيها السمك محدودة .

- وجود النباتات المائية فى الخيران على المجرى الرئيسى للنهر أو الرياحات ؛ يؤدى إلى إغلاق المناطق التى تتوالد فيها الأسماك طبيعيا . - تمتص النباتات المائية كميات كبيرة من الأملاح ، مما يؤثر على انتاجية الطافيات النباتية والحيوانية التى تعيش عليها الأسماك .

- وجود النباتات المائية يعد معوقا طبيعيا لعملية صيد الأسماك .

وأوضحت التجارب أن إزالة النباتات المائية تؤدى إلى مضاعفة كمية الأسماك التى تنتج من منطقة ما . وبالإضافة إلى الآثار السابقة ، فإن وجود النباتات المائية قد يكون بمثابة بيئة صالحة لنمو بعض الطفيليات التى تؤثر على الأسماك .

٢- آثارها على الصحة العامة :

يمثل وجود الحشائش المائية بيئة صالحة لحياة وتكاثر عدد من أنواع الطفيليات أو عوائلها ، فتختبئ فى هذه النباتات يرقات البعوض وقواقع البلهارسيا وغير ذلك .

وأنواع الطفيليات المحتمل وجودها وانتقالها عن طريق مياه النيل وفروعه مباشرة أو عن طريق غير مباشر - بأكل لحوم حيوانات تغذت على نباتات مائية تحمل أطوار بعض الطفيليات - هى :

(١) الديدان Helminths

وأكثرها إصابة للإنسان بالطريق المباشر من مياه النيل وفروعته ، هى :

١ - البلهارسيا البولية .

ب - البلهارسيا المعوية .

ويصاب بهما الانسان عند الاستحمام فى مياه النيل أو فروعه أو وأثناء الرى ، أو عند غسل الملابس والأواني المنزلية فى مياه الترع ، حيث تخترق يرقات البلهارسيا - الطور المعدى للانسان - الجلد .

أطوارها المعدية في الماء مباشرة ، أو على النباتات المائية ، أو التي تروى بالماء ويغمرها الماء ، أو في الأسماك أو القواقع الموجودة بالنيل وفروعه وبحيرة ناصر وبحيرات الشمال - فإن الحيوانات تصاب أيضا ببعض هذه الطفيليات وغيرها ؛ أكثر مما يصاب الإنسان ، وذلك لأن الحيوانات تشرب من المياه مباشرة ، وتاكل الأعشاب والنباتات كما هي ، وتخوض في المياه - وكذلك تلوث المياه بفضلاتها .

ولاشك ان إصابة الحيوانات بهذه الأمراض تؤثر على إنتاجها ، وبالتالي على الاقتصاد القومي ، وهذا الموضوع جدير بأن يؤخذ في الاعتبار عند تقويم وحصر مضار التلوث في مياه النيل وروافده .
تأثير إنشاء السد العالي على انتشار الطفيليات :
أدى إنشاء السد العالي إلى مجموعة من الظواهر كان لها تأثير على انتشار الطفيليات تتمثل فيما يأتي :

- بطء تيار الماء - قلة الطمي المعلق - تغيير البيئة النباتية والحيوانية - تغيير نظام الري (وخاصة في الوجه القبلي) من ري الحياض إلى الري الدائم - وجود بحيرة ناصر وخيرانها .

(١) بطء تيار الماء : يساعد على انتشار بعض أنواع القواقع وخاصة بيومفالاريا *Biomphalaria* حيث لا تستطيع أن تعيش في تيارات المياه الجارية السريعة ، ونتج عن ذلك أن انتشر هذا القوقع وامتد حتى الجنوب (إلى محافظة اسيوط) بعد ان كان لا يتعدى محافظة الجيزة .

وعموما فإن بطء التيار يساعد على تكاثر وانتشار القواقع جميعها - لأنها تفضل التيار الهادئ أو الماء الراكد - وبالتالي فإن القواقع تنتشر في فروع النيل (الترع والقنوات) أكثر منها في المجرى الرئيسي . ولذلك فإن فروع النيل تكون دائما أكثر خطورة في نقل الطفيليات للإنسان عن مجرى النيل الرئيسي ، ويتضح ذلك في الإصابة بمرض البلهارسيا .

ويساعد بطء التيار كذلك على تراكم ملوثات النيل ، وعدم سرعة

حذفها نحو البحر وعدم تخفيفها بسرعة .

ومن المعروف ان النباتات المائية تزيد في فروع النيل عنها في المجرى الرئيسي ، ولكن حاليا بسبب بطء التيار فربما تتزايد النباتات في مجرى نهر النيل الرئيسي .

(٢) يمنع وجود الطمي المعلق مرور ضوء الشمس ، وبالتالي يحد من نمو النباتات المائية المغمورة والطحالب (اللازمة لنمو القواقع) ويقل وجود النباتات والقواقع . أما في حالة عدم وجود طمي معلق فإن اشعة الشمس وضوؤها يمر إلى العمق ، ويساعد على نمو النباتات والطحالب وانتشار القواقع .

(٣) يساعد بطء التيار وقلة الطمي المعلق على تغيير البيئة النباتية والحيوانية .

(٤) يسمح الري الدائم بوجود المياه طوال العام في القنوات والترع ، لكن جفاف الترع يقلل العدوى المباشرة لبعض الطفيليات ويقلل من وجود القواقع - بالرغم من انها يمكن ان تعيش مختبئة في الطمي عندما تجف المياه .

(٥) بحيرة ناصر والخيران : تمثل مساحة متسعة من الماء ، حيث توجد تيارات للماء في وسط البحيرة والعكس في الخيران . وهذه الظروف مناسبة لتوالد بعض أنواع الحشرات مثل بعوضة أنوفيليس *Anopheles gambiae* وحشرة الذباب الأسود *Simulium* : الأولى ناقل للملاريا والثانية لمرض فيلاريا (*Onchocerciasis*) والاثنتان لا توجدان حاليا في مصر بل في السودان ، ويخشى من دخولهما مصر وانتشار هذه الأمراض الخطيرة في جنوبها .

أما بالنسبة للطفيليات الأخرى فغير معروف تأثير البحيرة في حد ذاتها عليها .

٧- التلوث الناتج عن السلوكيات :

تتشابه صفات مياه الرياحات والترع الرئيسية في أحباسها

المنزلى كالكوليرا والتيفود والبلهارسيا والاسهال وغيرها .

٨ - مصادر التلوث البصرى :

من الدراسات المتعددة للتجمعات العمرانية المطلة على النيل ، وجد

أن مصادر التلوث من خلال البصر لتلك المجتمعات العمرانية هي :

- مناطق استعمالات دخيلة ، ذات أثر بيئى وبصرى سلبي ، على طول الواجهة المطلة على النهر ، وتتمثل فى صورة استخدامات مثل : مخازن - ورش - شون - قماثن طوب - مصانع - مناطق اسكان عشوائية متدهورة - مراكز سكنية (عوامات) - نواد وغير ذلك من مبان حكومية .

- الخلط غير المتجانس للاستعمالات المختلفة للأراضى الناتج عن عدم وجود تناسق ، بل واحيانا يوجد تنافر فيما بينها .

- استغلال الكورنيش كشريان رئيسى لحركة المرور والنقل ، ليس فقط على مستوى التجمع العمرانى ، ولكن للحركة من خارج التجمع لخارجه فى الاتجاه المضاد ، أى مرور عابر لا يخدم التجمع نفسه .

- سوء حالة العديد من الكبارى التى تربط التجمع العمرانى الممتد على ضفتى النهر أو التجمعات المحيطة .

- مسطحات النيل وخاصة بعد بناء السد العالى وثبات منسوب المياه تقريبا ، إذ أصبحت هذه المسطحات قابلة للاستعمال ، فاستغلت استغلالا سيئا وأصبحت تعوق النظر لما بها من مبان ومنشآت ، علاوة على كونها أحد مصادر التلوث .

- وجود العديد من الفنادق العائمة ، دون وجود أماكن محددة كمراس لتلك المراكب ، ومن ثم ترسو على الشاطئ فى أماكن متفرقة ليس لها علاقة بالاستعمالات على الكورنيش ، ولا بالمحاور الرئيسية للحركة ، علاوة على أنها تصرف مخلفاتها بالنهر .

- عدم وجود طابع معمارى مميز يتمشى وطبيعة البيئة التى تختلف من الجنوب إلى الشمال . وبذلك يظهر العمران على كورنيش النيل مكونات خليطاً من الطرز المعمارية غير المتجانسة ،

العليا مع صفات مياه النيل عند مأخذها ، ولكن كثيرا من الترع تلقى فيها مخلفات المصانع الواقعة على جانبيها ، كما تلقى فيها سوائل الصرف الصحى غير المعالجة لبعض القرى والمدن المجاورة لها ، رغم أن مأخذ مياه الشرب لكثير من المدن والقرى تقع على هذه الترع .

كذلك يشارك فى تلوث مياه الرياحات والترع الرئيسية مبيدات الحشائش المائية والبرية ، وما يصل اليها من المبيدات الحشرية وبقايا الأسمدة الكيماوية .

وتزداد نسبة التلوث فى الترع كلما نقصت كميات المياه التى تجرى فيها ، وتقل كلما زادت تصرفات الترع ، ولذلك تكون اقل نسب التلوث فى مايو ، ويونيو ، ويوليو ، وأغسطس .

أما فى الترع الفرعية وترع التوزيع فإن أثر التلوث فيها أشد خطورة ، فمع قلة تصرفاتها وتطبيق نظام المناويات عليها ومع كثرة الحشائش التى تنمو فيها - فإن سلوكيات المقيمين على جانبيها تضيف سببا آخر خطيرا من أسباب زيادة التلوث فيها .

فقد جرت العادة على الاغتسال فى مياه هذه الترع ، وغسل الأواني والخضروات ، وتنظيف الماشية والدواجن ، بل وإلقاء ما ينفق منها فى هذه المياه . ويقوم كثير من مستعملى الوحدات العائمة بإلقاء مخلفاتها الصلبة والسائلة فى مياه النهر . وحتى فى القرى التى مدت فيها أنابيب المياه المرشحة أو المياه الجوفية ، فإنه عند انقطاع المياه بعض الوقت يلجأ السكان الى نقل المياه من الترع للاستعمال المنزلى .

كل هذه السلوكيات تسبب تلوث المياه وتجعلها مصدرا لنقل الأمراض . ويزداد الأمر خطورة عندما تلقى بعض القرى والمدن الصغيرة صرفها الصحى فى الترع والمصارف الفرعية . ولا يقتصر التلوث على المياه السطحية بل يتعداه الى المياه الجوفية قليلة العمق التى يرفع منها بعض السكان المياه اللازمة لهم بمضخات يدوية . ولا يخفى كثرة الأمراض الخطيرة التى تنتقل عن طريق مياه الشرب والاستعمال

ومخالفة لطبيعة البيئة المحيطة .

- ارتفاع المباني غير المدروس مع استعمالات الاراضى بالتجمع العمرانى ، حيث توجد مناطق سكنية مرتفعة ملاصقة لمناطق ذات ارتفاع يورين وثلاثة ، هذا بالاضافة إلى تعدد استعمال الألوان غير المتجانسة ، ليس فقط على مستوى الكورنيش أو بالمنطقة ، بل على مستوى المبنى الواحد .

كل ذلك يمثل بعض مصادر التلوث من خلال البصر للعمران المطل على نهر النيل . وبالتعرف على تلك المصادر ، يمكن العمل على ايجاد أمثل الحلول لمكافحة التلوثات ، مع الأخذ فى الاعتبار النقاط الآتية :

١ - استعمالات الاراضى :

- العمل على ايجاد حلول لمناطق الاستعمالات التى تحتاج لتنسيق مواقعها بهدف تحسينها بصريا عن طريق اضافة عناصر جمالية .

- تحديد صفة ملكية الاراضى سواء على كورنيش النيل أو المسطح ، وإزالة الاشغالات لمناطق واضعى اليد ، واستغلال هذه المناطق بواسطة الجهة المشرفة على الكورنيش ، مما يحقق اقتصاديات المشروع .

- تحديد الاراضى الفضاء التى لم يتم استغلالها فى اقامة مشروعات عليها ، حيث يستلزم الأمر ضرورة وضع اشتراطات بنائية بها بغرض تنظيم استعمالاتها .

- تحديد المناطق الخضراء والحدائق الموجودة ، أو العمل على انشائها على طول محور الكورنيش ، مع رفع الخدمة بها وصيانتها .

- تحديد حلول للاستخدامات التى تعتبر دخيلة ، سواء لطبيعة استخداماتها أو لتسببها فى حدوث التلوث سواء فى صورته البيئية أو البصرية ، إذ إن قيمتها الاقتصادية واستثماراتها لا تسمح بنقلها لمناطق أخرى ، مع الأخذ فى الاعتبار زيادة المسطحات الخضراء حولها ، وإزالة ما يخالف اشتراطات المباني .

- تحديد مواقع الاستخدامات الترفيهية المقترح اقامتها فى التجمعات السكنية ، على اساس توزيعها على طول الكورنيش لهذه المدن

بناء على علاقة تخطيطية ، سواء بالكثافة السكانية أو بحركة المشاة المراد خدمتهم .

- تحديد مواقع المشاتل على أساس هلاقتها المباشرة بالمناطق الخضراء والمناطق المفتوحة .

- تحديد المناطق التى لها علاقة بالنشاط الرياضى ، وذلك لاستخدامها كمناطق لصيد الأسماك للهواة أو كنواد لها نشاطات مائية . مع عدم السماح باقامة أية اندية أو كازينوهات ليس لها علاقة رياضية مائية على طول الكورنيش .

- تحديد المواقع المناسبة لاقامة أسواق تخصصية عليها ، مع ضرورة الاهتمام بنظافتها وتسهيل حركة المرور منها واليها ، سواء للمشاة أو النقل الميكانيكى .

ب - حركة المشاة ومحاورها :

- معالجة النقاط الهامة لحركة مرور المشاة والمشاكل التى تواجهها ، مع ضرورة إزالة كافة أنواع الاشغالات ، بالاضافة إلى تزويدها ببعض أكشاك الخدمة ومقاعد الجلوس بها - باعتبارها أيضا نقاطا ترفيهية - وكذلك تحسينها وتليفها وبصريا ، من خلال دراسة متكاملة تشكليا وتنفيذا باستعمال مواد حديثة لرصف الكورنيش ، بحيث يكون الناتج مزيجا من الراحة النفسية والجمالية لكل متنزه على الكورنيش .

- حسن استغلال المناطق المفتوحة ذات الارصفة العريضة ، مع ضرورة استغلالها جماليا فى اقامة : معارض ثقافية وفنية ، سواء بصفة دورية أسبوعية أو شهرية - ويكون بذلك عنصرا ايجابيا فى الارتقاء بالذوق الفنى واثرائه ، بالاضافة إلى الحفاظ على المنشآت التاريخية بشكلها الحالسى وفى مكانها (مثل كوبرى أبو العلا بالقاهرة) .

- الاهتمام الخاص بصريا بالمحاور الأثرية ، خاصة محاور المشاة ، والتى تؤدى إلى عناصر مهمة مثل المحور المؤدى إلى معبد كوم أمبو - معبد أدفو - أو متحف أو مسجد ، وإبرازه بصورة لائقة لاستقبال

المشاة ، وأيجاد الطرق العلمية السليمة للتخلص من المخلفات . مع منع رسو المراكب بفرش الصيانة والتجديد .

و - النواحي الفنية والجمالية :

- تحديد المقاطع والقطاعات مفتوحة الزوايا على النيل والتي لا يوجد بها مسطح - أو لم يستغل المسطح بها بعد - مع ضرورة الحفاظ على هذه المناطق ، وعدم إشغال المسطح بأى منشآت تسبب فى حجب الرؤية ، والاتجاه لتحسينها بالتدبيش والخضرة ، كى تصبح نقاطا أساسية للرؤية ذات زوايا مفتوحة (بانورامية المنظر) .

ز - الجزر داخل النيل :

- الحفاظ على جزيرتى الذهب والوراق - وغيرهما من الجزر التى لم يبدأ عليها البناء بعد - مع تحريم البناء تماما - لاضافة مسطحاتها الخضراء إلى مسطح العمران ، كى تخدم الجمهور فى مجال الترويح . هذا مع استزراع الشجر التقليدى المصرى مثل : النيق - السنط - الجميز - التوت - المخيط - النخيل - الحنة .

تلوث البحيرات الشمالية :

إذا كانت مياه النيل والترع والمصارف قد أصابها فى السنوات الأخيرة بعض التلوث ، فإن مياه البحيرات الشمالية - لاسيما بحيرتى المنزلة ومريوط - قد بلغ بها التلوث مبلغا أثر تأثيرا خطيرا على ثروتها السمكية وعلى البيئة المحيطة بها .

ففى بحيرة المنزلة تصب سبعة مصارف رئيسية ، يقدر ما يصبه اثنان منها - هما مصرف بحر البقر ومصرف بحر حانوس - بنحو ٧٥٪ من مياه هذه المصارف ، وينحو ٥٠٪ من مياه البحيرة ، ويصرف الباقي عن طريق بوقاز أشتوم الجميل .

والصرف الصحى لمدينة بورسعيد يمد الجزء الشمالى الشرقى من البحيرة بقدر كبير من التلوث . أما الأجزاء الوسطى والغربية من البحيرة فهى بعيدة عن مدى التلوث بمياه المصارف التى تصب فى الجنوب والشرق .

الوافدين من مصريين وأجانب ، مع استغلال هذه المناطق تجاريا .

ج - طريق الكورنيش :

- العمل على إلغاء مرور سيارات النقل الثقيل والمتوسط بأنواعها ، وتحويل مساراتها إلى الطرق البديلة .

- اشاعة كورنيش النيل وفق الاشتراطات الفنية لمثل هذا الشريان الحيوى ، وليكون عنصرا جماليا .

- صيانة كبارى الحركة العابرة لكورنيش النيل ، بإعادة رصفها وطلائها وإنارتها ليلا ، بما يظهر عظمة جمالها .

د - المباني :

- تحديد المباني الواقعة على كورنيش النيل والتي لا تحتاج الا لبعض أعمال الصيانة ، لتظهر بصورة معمارية جمالية ملائمة .

- تحديد المباني المميزة ، سواء من الناحية التاريخية أو الجمالية أو المعمارية ، أو الاستخدام المميز لنوعية الخدمة التى تؤديها ، مع ضرورة الاهتمام بها وإبرازها كعلامات مميزة ، ووضعها فى صورة لافتة مع محاور النظر الرئيسية ، وربطها بالمحاور البصرية للتجمع الواقعة فيه .

- إلزام كافة المنشآت الملوثة للبيئة (مثل المداخن والصرف الصحى) باستخدام أنسب الطرق العلمية لمنع التلوث بأشكاله ، وذلك فى مدد معينة ، مع إزالة المخالف لذلك بعد انقضاء فترة السماح . واستغلال الأشجار والمناطق الخضراء كلما أمكن ، لخلق صورة بيئية جميلة لهذه المناطق .

هـ - المراكب النهرية :

- إعداد دراسة لتحديد مناطق لمراسى المراكب الخاصة بالنزهة السياحية - وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية مثل السياحة والشرطة النهرية ، وكذا محطات الاتوبيس النهري .

- وضع حلول بديلة لأماكن مراسى الفنادق العائمة ، وتكاملها مع استعمالات الأراضى المطلة على الكورنيش والمحاور الرئيسية لحركة

والصناعات الغذائية ، وصناعات النسيج والحديد والصلب ، وغيرها .
وقد انشئت أخيراً عند الطرف الغربى من البحيرة مزرعة سمكية
كبيرة تغذى بمياه مصرف النوبارية ، حيث تقل فيه الملوحة والتلوث عن
مياه البحيرة .

وحالة جميع البحيرات تحتاج إلى دراسة تفصيلية .
**التشريعات الخاصة بصرف المخلفات السائلة إلى
المجارى المائية :**

كان القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ هو أول تشريع ينظم صرف
المخلفات السائلة من المحلات التجارية والصناعية فى مجارى المياه ،
وكان يبيح بالإضافة إلى ذلك صرف المخلفات السائلة لعمليات الصرف
الصحي المعالجة ، بعد الحصول على الترخيص اللازم لذلك من وزارة
الاشغال العمومية . ثم صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٤ معدلاً بعض
أحكام القانون الأول ؛ فيما يختص بالجهة التى تعطى الترخيص
بصرف المخلفات إلى المجارى المائية ، حيث حددها بأنها وزارة
الاسكان والمرافق بعد أخذ رأى وزارة الصحة .

ثم أعقب ذلك صدور القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف
المخلفات السائلة ، حيث ألغى العمل بجميع القوانين السابقة ، وجاء
القانون الجديد من شقين :

الحق الأول : هو تنظيم صرف المخلفات فى شبكة المجارى
العامة ، والمقصود بها شبكة الصرف الصحي ، وأوضح شروط
ومواصفات مد شبكات المجارى من المنشآت وعمل توصيلاتها إلى
المجارى العمومية .

أما الحق الثانى : فقد اختص بتنظيم صرف المخلفات السائلة
من العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية إلى مجارى المياه ،
وأعطى تعريفاً لمسمى مجارى المياه بأنها : نهر النيل والرياحات والترع
والمصارف العمومية بجميع درجاتها والمساقى والبحار والبحيرات والبرك
والمستنقعات ، واستمر هذا القانون يجيز صرف مخلفات عمليات
المجارى (الصرف الصحي) إلى مجارى المياه على إطلاقها ، مشترطاً

٢٤٧

ويقل التلوث فى الركن الشمالى الغربى من البحيرة فى الفترة من
أبريل حتى سبتمبر من كل عام ، حين تهب الرياح السائدة من
الشمال الغربى .

ويعتبر مصرف بحر البقر هو المصدر الرئيسى لتلوث البحيرة ، إذ
إن نحو ٦٥ ٪ من المياه التى يصبها هذا المصرف فى البحيرة تأتى
إليه من الصرف الصحى لشرق القاهرة والمدن والقرى التى تمر
بها فروعها .

ويتضمن الجدول بصفحة ٢٤٨ نتائج تحليل عينات المياه المأخوذة
من المواقع المبينة بالشكل الوارد فى صفحة ٢٤٩ .

وفى السنوات الأخيرة ، زادت كمية مياه الصرف الصحى والصرف
الصناعى التى تصرف مباشرة أو عن طريق المصارف ببحيرة المنزلة ،
كما زاد تلوث تلك المصارف بالمبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية ،
وإلى جانب ذلك قلت كميات مياه النيل التى كانت تصرف مباشرة أو عن
طريق المصارف إلى البحيرة ، مما أثر على كمية وجودة أسماك
البحيرة ، وجعل كثيراً من المواطنين يحجمون عن شراء تلك الأسماك
خشية التعرض للمرض ، بل والتسمم ، بعد أن ظهرت أعراض ذلك على
بعض من تناولوها .

أما بحيرة مريوط فإن قياس مجموع الأملاح الذائبة فى مياهها يتم
عند محطة طلبات المكس ، ويتراوح بين ١٨٨٠ ، ٢٥٧٠ جزءاً فى
المليون . ويحفظ سطح الماء البحيرة على منسوب ١.٥ متر تحت سطح
البحر ، لتمكين الأراضي الزراعية المجاورة من الصرف بالراحة .

والطريق الذى يتوسط البحيرة يقسمها إلى قسمين رئيسيين :
فالقسم الشرقى أقل تلوثاً من القسم الغربى ، وكان حتى عهد قريب
مصدر ثروة سمكية لا بأس بها ، ولكن هذه الثروة تتضاؤل عاماً بعد آخر
بسبب زيادة التلوث ، لما تجلبه إليه المصارف التى تصب فيه من مخلفات
صحية وصناعية . والقسم الغربى أكثر ملوحة واشد تلوثاً بما يلقى فيه
من مخلفات صناعات البتروكيميائيات ، وتكرير الزيوت والورق

نتائج تحليل عينات مياه بحيرة النزهة

البنـد	الوحدة	موقع (١)		موقع (٢)		موقع (٣)		موقع (٤)		موقع (٥)		موقع (٦)	
		أعلى	أدنى	أعلى	أدنى	أعلى	أدنى	أعلى	أدنى	أعلى	أدنى	أعلى	أدنى
معامل التوصيل	ميكروموزسم	١٥٠.٨	٤٩٩٠	١٤٢٥	١٧٠.٩	٩٠.٥٠	٥٣١	٢٤٠.٤	١٠٠.٦	٢٩٥٩	١٩٣٣	٢٤٠.٥	١٩٣٣
معامل الحموضة	PH	٧.٥٩	٨.١١	٧.٧٧	٧.٩٦	٨.٩٣	٧.٦٢	٩.٢٨	٧.٢٠	٨.٢	٧.٥٣	٨.٠٥	٧.٥٣
كالكسيوم	مللج/لتر	٥٩.٧	١١٩.٤	٤٢.٧	٥٥.٤	٨٥.٩	١٧.٠١	٣٤.١	٦٦.٢	١.٢	٨٥.٣	١١٠.٩	٨٥.٣
ماغنسيوم	" "	٣٩.٩	١٧٦.٢	٣٦.٤	٨٥.٧	٤١٣.٥	٢٠.٨	١٣٣.٣	٤٦.٧	٢٢٠.٣	٦٢.٣	٨٩.٦	٦٢.٣
صوديوم	" "	٣٦٢.٥	١٠٥٠	٢٠٠	٨٧٥	١٤٠٠	٢٨٨	٥١٢.٥	١٩٥	٦١٢.٥	١٧٠	٤٦٣.٧	١٧٠
بوتاسيوم	" "	٥.٨	٣٣.٦	٨.٦	٢٤	٤٦.٢	٨.٠	٢٣.٥	١١.٢	٣٢.٤	٩.٦	١٣.٥	٩.٦
بيكربونات	" "	١٥٥.٦	٣٢٨.٦	١٠٠.٧	٧٣.٢	٢٥٦.٢	٩١.٥	٢٩٢.٨	٣٩٣	٤٨٥	١٨٧	٤٣٠	١٨٧
كبريتات	" "	٢٤٥	٥٤٠	٧١.٩	٣١٢	٦٥٥	—	١٨٥	٤٣	١٩٦	١٣١	٢٢٢	١٣١
كلوريد	" "	٤٤٠	٢٢٠	٢٧٠	١٣٣٠	٢٧٤٠	٢٧٠	٧٥٠	٦٠	١١٦٠	٢٤٠	٦١٠	٢٤٠
نترات	" "	—	٦.٢	—	—	—	—	٢.٥٥	—	١٤.٨	—	١.٨	—
نيتريتات كلى	" "	—	٤.٨	—	—	٠.٢	—	٠.٣	٢.٤٥	٣.٢٤	٠.٢٤	٠.٦٣	٠.٢٤
اكسجين ذائب	" "	٢.٥	٨.٥	٧.٢	٧.٥	١٠.٢	٠.٣	٩.٩	صفر	٠.١	٢.٣	٢.٥	٢.٣
درجة الحرارة	مئوية	١٣.٥	٢٠	١٥	١٣	٣٠	١٣	٣٠	٢١	٢٩	٢١	٢٩	٢١
الملوحة	مللج/لتر	١٠٠٠	٤٠٠٠	١٢٥٠	١٣٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠	١٣٠٠	٧٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠

ولم تكن مواد قانون الري والصرف التي تحرر محاضر المخالفات في ظلها تعين على ازالة التعدي ، كما لا تتوفر لدى وزارة الري المصادر المالية التي يمكن أن يتم الصرف منها على إزالة هذه المخالفات .

لذا صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث ، الذي حظر صرف أو إلقاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية من العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية ومن عمليات الصرف الصحي وغيرها ، في مجرى المياه - على كامل مسطحاتها وأطوالها ، إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الري ، وفق الضوابط والمعايير التي تضعها وزارة الصحة .

وقسم القانون مجرى المياه إلى ثلاثة أقسام :

- مسطحات المياه العذبة ، وهي نهر النيل والرياحات والترع بجميع درجاتها .

- مسطحات المياه غير العذبة ، وهي المصارف بجميع درجاتها والبحيرات والبرك .

- خزانات المياه الجوفية .

وأناط القانون مسئولية أخذ عينات من المخلفات السائلة وتحليلها بوزارة الصحة عن طريق أجهزتها ومعاملها ، كما أناطت بوزارة الري التصرف وفق نتائج التحليل ، سواء باستمرار الترخيص ، أو بإعطاء مهلة لإجراء المعالجة الواجبة ، أو بسحب الترخيص وإيقاف الصرف على مجرى المياه بالطريق الإداري .

كما أناط القانون بوزارة الري الترخيص بإقامة المنشآت الجديدة التي ينتج عنها مخلفات تصرف في مجرى الري ، بعد استيفاء الشروط التي حددها القانون .

كذلك أناط بها الترخيص بإقامة العائمات المتحركة والثابتة ، والوحدات النهرية المستخدمة للنقل والسياحة .

كما وضع القانون محددات لاختيار المبيدات الكيميائية لمقاومة

الحصول على موافقة وزارات الصحة والأشغال والصناعة كل فيما يخصه ، على أن تبلغ موافقات هذه الجهات إلى وزارة الاسكان والمرافق لتصدر الترخيص بالصرف . ويتوقف منح الترخيص على عاملين :

الأول : هو التحقق من إمكان استيعاب مجرى المياه للمخلفات السائلة المطلوب صرفها إليها .

الثاني : هو مطابقة المخلفات للمعايير والمواصفات التي تقرها وزارة الصحة .

وقد أورد القانون أنه سيجرى تحليل العينات من المخلفات السائلة من المنشآت المرخص لها بالصرف على مجرى المياه وذلك بصفة دورية ، فإذا كانت مخالفة للمعايير أعطى صاحب الترخيص مهلة ستة أشهر لإيجاد وسيلة لمعالجة المخلفات ، ويجوز مد المهلة بقرار من وزارة الاسكان والمرافق .

أما إذا أظهرت التحاليل أن هناك خطراً على الصحة العامة ؛ فقد أوجب القانون على صاحب الترخيص علاج وإزالة أسباب الضرر خلال المدة التي تحددها وزارة الاسكان والمرافق ، وإلا قامت هي بذلك . وأما في حالات الخطر الداهم فإنه يجوز ، بقرار مسبب من وزارة الأشغال أو من وزارة الصحة ، وقف صرف المخلفات في مجرى المياه بالطريق الإداري .

وقد صدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزارة الاسكان والمرافق رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٦٢ ، موضحاً معايير صرف المخلفات صناعية أو صحية ، وأسلوب أخذ العينات وتحليلها ، وتقسيم مجرى المياه إلى مجموعات : نهر النيل وفروعه والترع والمصارف والبحار والبحيرات .

ولما ازداد التلوث بالمجاري المائية بصفة عامة في أواخر السبعينات ، وأصبح مجرى النيل ومجاري الري والصرف يساء استخدامها بصرف المخلفات إليها ، وإلقاء القمامة والحيوانات النافقة ومخلفات المباني والورش والمصانع والصرف الصحي فيها ،

الحشائش المائية ، أو لإعادة استخدام مياه الصرف للرى بعد خلطها بالمياه العذبة .

وكانت الجهة الثالثة التى أشركها القانون فى مسئولية تنفيذ أحكامه بعد وزارتى الرى والصحة ؛ هى شرطة المسطحات المائية التابعة لوزارة الداخلية حيث تتولى التفتيش المستمر على مجارى المياه ، وتعقب المخالفين وضبط المخالفات ، وإخطار أجهزة الرى التى منح القانون مهندسيها صفة الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكامه .

وتيسيرا على أصحاب المنشآت التى يعنىها القانون ، فقد أنيط بمرفق الصرف الصحى مسئولية وضع نماذج لوحدة معالجة المخلفات ، بما يحقق مطابقتها للمواصفات .

وقد نص القانون على إنشاء صندوق بوزارة الرى ؛ تؤول اليه حصيلة الرسوم والغرامات والتأمينات والإيرادات الأخرى التى تحصلها بتطبيق القانون المذكور ، والاعتمادات والاعانات التى تخصصها الدولة لتدعيم إيرادات الصندوق ، وكذلك الهبات والتبرعات التى يقبلها وزير الرى ، على أن يتم الصرف من موارد الصندوق وفق اللائحة التى تصدرها إدارته ، وتشمل تكاليف إزالة المخالفات ومساعدات الجهات التى تقوم بإنشاء محطات معالجة المخلفات قبل صرفها فى المسطحات المائية ، وتكاليف إجراء البحوث والتحليل المعملية ، وغيرها . وقد فرض القانون عقوبة الحبس بما لايزيد عن سنة ، وغرامة لاتزيد عن ألفى جنيه ، على مخالفة أحكامه .

وقد أصدر وزير الرى اللائحة التنفيذية لهذا القانون فى فبراير عام ١٩٨٢ . وفصلت فى هذه اللائحة مواصفات المخلفات السائلة التى يصرح بصرفها فى النيل ، وفى مجارى الرى والصرف بمختلف أنواعها .

ولكن هذا القانون لم ينفذ حتى الآن إلا فى عدد قليل من المنشآت الصناعية والعائمت ، ويطالب بعض القائمين على أمر المنشآت التى

يعنىها القانون بتخفيض المواصفات الواردة بلائحته التنفيذية لصعوبة تنفيذ وضخامة تكاليف معالجة المخلفات لتصبح مطابقة لتلك المواصفات .

.....

أما عن الجوانب الاقتصادية فى مشكلة تلوث نهر النيل ؛ فتتمثل فيما تنفقه الدولة من أموال باهظة فى الرعاية الصحية لمرضى البلهارسيا وغيرها من الأمراض التى لوحظ أخيرا زيادة ظاهرية فى معدلاتها الناجمة عن استعمال المياه الملوثة ، علاوة على ارتفاع تكلفة التنقية من الملوثات ، والفائد فى الناتج القومى نتيجة للأمراض ، ونقص المياه لوجود ورد النيل وغيره من النباتات المائية ، وانعكاس أثر التلوث على موارد السياحة ، والنقص فى الانتاج الزراعى والثروة السمكية كما وكيفا - الأمر الذى يقتضى مواجهة هذه السلبيات ، بما يكفل صيانة البيئة والحفاظ على سلامة الاقتصاد القومى .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما تضمنته جميع أوراق العمل عن « سياسة حماية نهر النيل من التلوث » ، وما دار فى اجتماع المجلس حول هذا الموضوع من مناقشات مستفيضة ، وما أبدى من اتجاهات وآراء - يوصى بما يأتى :

أولا : مكافحة التلوث من الصرف الصناعى والصرف الصحى ؛ وذلك عن طريق :

* حظر صرف مياه الصرف الصحى والصرف الصناعى فى مجرى النيل والرياحات والترع .

* معالجة مياه الصرف الصحى ومياه الصرف الصناعى واستخدامها فى زراعة منتجات لا تركز المعادن الثقيلة بها ، ووضع رقابة حازمة على استخدام هذه المياه ، حتى يكون لها مردود اقتصادى حقيقى .

* اعتبار كل مصرف عمومى منظومة بيئية تخضع لإدارة مستقلة ،

عدم الاهتمام بنظافة وصيانة المعدات ووسائل المعالجة الموجودة بالمصانع .

* العمل على تدريب العاملين بالمصانع والمسؤولين بها على وسائل منع تلوث مصادر المياه ، التي هي عصب صناعتهم وعصب الاقتصاد القومي ، وتحديد مسئولية الإدارة عن التلوث .

* الاهتمام بمعامل وزارة الصحة في مختلف أقاليم الجمهورية ، وتزويدها بالمعدات الحديثة القادرة على قياس التلوث ، وتدريب العاملين بها المنسوط بهم تطبيق القانون .

* ضرورة إنشاء مناطق دفن آمن للمخلفات الناتجة من معالجة الصرف ، إذ إن كثيرا من محطات المعالجة في المصانع لا تراعى الكيفية العلمية للتخلص من هذه المخلفات الضارة . وسيزيد عدد محطات المعالجة في المستقبل ، لذلك يلزم قيام الحكومة بتحديد عدة مناطق تختار بعد دراسة علمية وتجهز طبقا للمواصفات المطلوبة ، بحيث لا تؤثر على المياه الجوفية . ويلتزم منتجو هذه المخلفات قانونا بدفنها في المناطق المعدة لذلك .

ثانيا : مكافحة التلوث من الصرف الزراعي والحشائش المائية :

* ترشيد استخدام الأسمدة الكيميائية ، بحيث تعطى نباتات المحصول ما يكفيها فقط من السماد لانتاج الكمية المستهدفة من المحصول بلا زيادة ، على أن تضاف بالطريقة الصحيحة التي تحقق أكبر إفادة بأقل فاقد ، ويتم ذلك عن طريق التسميد المرتكز على نتائج اختبارات التربة وتحليل النبات تحت الظروف الواقعية لانتاج المحصول . مع ضرورة توعية الزراع بذلك عن طريق الارشاد الزراعي .

* مراقبة محتوى التترات بصفة منتظمة في التربة والنبات والماء ، بقياس هذا المحتوى من خلال نقاط مراقبة بالمحافظات المختلفة ، ويمكن لمعامل الجهات المعنية القيام بهذا الدور ، مع تدعيم وسائل المعالجة للحفاظ على المستوى المرجعي للتترات .

تكون مسئولة عن مراقبة مستوى التلوث ، ومعالجة مياهه قبل إعادة استخدامها ، وكذلك تحديد طريقة التخلص منها .

* التوسع في إنشاء شبكات المجاري العامة ومحطات التنقية بالمدن ، وربط المصانع بها ، على أن تكون مخلفاتها مطابقة للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ الخاص بالصرف على شبكات المجاري . وعلى المصانع المستفيدة المساهمة في إنشاء شبكات التنقية العامة .

* إنشاء محطات معالجة مجمعة للمناطق الصناعية اقتصادا للتكاليف ، مع ضمان الكفاءة في التشغيل بتوفير الفنيين المتخصصين . ويمكن أن تنشأ شركات خاصة لهذا الغرض تؤسسها الشركات المستفيدة وتدار اقتصاديا .

* إحكام تطبيق المادة ١٤ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن صندوق تمويل مشروعات معالجة المخلفات الصناعية ، على أن تكون موارده من مساهمات الدولة والمنح من الهيئات المحلية والأجنبية والأفراد ، ونسبة من الحصيلة المفروضة على تذاكر الطيران للبيئة والسياحة ، وصندوق الغرامات المنصوص عليه في القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ، وفرض عقوبات على الشركات المخالفة ، حسب كمية ملوثاتها وليس كمية المياه المنصرفة منها .

* أن ينص في القانون على اعتبار جريمة تلويث مياه النيل إضرارا بمركز البلاد الاقتصادي أو بالمصالح القومية للبلاد ، إذا وقعت من موظف عمومي خلال تنفيذه لمهام وظيفته ، وتكون عقوبتها عقوبة الجناية .

* إعادة النظر في المعايير الواردة باللائحة التنفيذية للقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ والعمل على تطبيقها مرحليا ، وتشديد العقوبات المنصوص عليها فيه ، بحيث تتناسب مع جسامة المخالفة .

* تعديل طرق تداول المواد الخام والمنتج والمخلفات ، ومراعاة النظافة التامة ، والعمل على إعادة استخدام مياه التبريد في دوائر مغلقة بعد معالجتها ، نظراً لأن من الأسباب الرئيسية لتلوث المخلفات الصناعية

* تشجيع انتاج السماد العضوى واستخدامه ، فالمخلفات العضوية لحيوانات الحقل تعتبر مكونا أساسيا للتتروجين ، وتعتمد درجة الاستفادة من التتروجين فى هذه المخلفات على نسبة الكربون الى التتروجين ، فكلما ضمفت هذه النسبة زادت الاستفادة من هذا السماد العضوى .

* التوعية البيئية عن طريق « أجهزة الاعلام » ، لتعريف الزراع بالآثر الضار على صحتهم وصحة مجتمعهم من الاسراف فى استخدام المبيدات والسماد ومياه الري ، وعلى العائد الصافى من زراعة المحصول .

* إحكام الرقابة على استيراد جميع أنواع المبيدات والمواد الكيميائية ، وحظر تداول الأنواع التى تثبت سميتها ، ووقف استيراد ماتتبت خطورته منها .

* إقناع الزراع باستخدام المبيدات البيولوجية مثل البكتريا ، باعتبارها افضل بديل للمبيدات الكيميائية ، فقد ثبت نجاح استخدامها فى مصر ضد كثير من الحشرات والآفات التى تصيب محاصيل القطن والخضروات ، وغيرها من محاصيل الحقل ، واثابة وتوفير وسائل استخدام هذه المبيدات .

* الاستعانة بامساك المبروك فى مقاومة الحشائش ، والتوسع فى تربية هذا النوع من الأسماك ، وانشاء مفرخات لانتاج زريعة منه ، إذ إن أسماك المبروك تلتهم الحشائش المائية ، وتعد بعد ذلك غذاء جيدا للانسان .

* إعداد خطة محكمة لمقاومة نبات ورد النيل والحشائش المائية ، وذلك بتوفير معدات وكراكات وقوارب للمقاومة الميكانيكية واليدوية والبيولوجية . مع استخدام أحسن الوسائل التكنولوجية الحديثة ، وإعداد الفنيين اللازمين لتشغيل وصيانة هذه المعدات . علما بأنه يمكن تصنيع نماذج ميكانيكية بسيطة بتصميم محلى . مع

عدم ترك نبات ورد النيل المنزوع من النهر على ضفافه ، حتى لا تنتشر بذوره مرة أخرى .

ثالثا : مكافحة التلوث البصرى :

* ضرورة إزالة المنشآت والاشغالات الواقعة على مسطحات النيل ، وفى أراضى الدولة المعتبرة منافع لنهر النيل ، حتى ولو سبق الترخيص بها . مع منع الترخيص باقامة أى منشأ أو إشغال أى جزء من هذه المسطحات أو المنافع ، ومنع الاستثناء من هذه القيود لأى سبب ، بحيث تكون هذه القيود كافية للمحافظة على جمال النهر وشواطئه .

* تحديد مناطق خاصة لمراسى النزهة السياحية ، وتشترك فى هذا التحديد وزارة الأشغال ووزارة السياحة وشرطة المسطحات المائية . وكذلك تحديد مواقع مراسى الأتوبيس النهري والفنادق العامة . مع ايجاد وسائل التخلص من المخلفات فى هذه المراسى ، مع تشديد العقوبة على عدم الالتزام بالقاء مخلفات بالنهر .

* تحديد المقاطع والقطاعات مفتوحة الزوايا على النيل ، والتى لا يوجد بها مسطح أو لم يستغل المسطح بها ، وضرورة الحفاظ على هذه المناطق ، وعدم إشغال المسطح بأى منشآت تتسبب فى حجب الرؤية . * أن تخصص وزارة الأشغال مهندسين لجسور النيل - كما كان الحال سابقا - تكون مهمتهم المرور على جسور النيل لصيانتها ومنع التعديلات عليها وعلى المسطحات ، وتحرير محاضر مخالفات للمتعبدين وإلزامهم برد الشئ لأصله طبقا لقانون الرى .

رابعا : توصيات عامة :

* إعداد دراسة اقتصادية مفصلة ، تتناول الهدر والفقدان فى الناتج القومى بسبب : الأمراض الناتجة عن تلوث مياه النيل ، والنقص فى الانتاج الزراعى والثروة السمكية ، والنقص فى الموارد المائية لانتشار

ورد النيل وغيره من النباتات المائية . وكذلك انعكاس أثر التلوث على موارد السياحة .

* ضرورة تعاون وزارات الصناعة والصحة والتعمير والسياحة والحكم المحلى مع وزارة الأشغال فى تطبيق القانون ٤٨ لسنة ٨٢ الخاص بمكافحة تلوث نهر النيل والمجارى المائية ، وتشكيل لجنة عليا من هذه الوزارات لوضع خطة عاجلة لتنفيذ القانون ، مع إعادة النظر فى لائحته التنفيذية إذا اقتضت الضرورة .

* ضرورة قيام وسائل الاعلام المختلفة بتوعية الشعب بخطورة تلوث مياه النيل والترع ، وتجنب السلوكيات التى تسبب هذا التلوث مثل : إلقاء المخلفات والذفايات وحث الحيوانات النافقة فى النهر أو فى المجارى المائية ، والتنبيه إلى أن زيادة تلوث النيل قد تؤدى إلى كوارث صحية واقتصادية .

* يجب اجراء بحوث علمية تشمل مايلى :

- دراسة لتحديد العلاقة بين الخواص الحالية لمياه النيل ووبائيات الأمراض التى لوحظ أخيرا زيادة ظاهرة فى معدلاتها .

- تحاليل الاملاح الذائبة والمواد الثقيلة والعضوية المتخلفة عن صرف المخلفات الصناعية والزراعية « مبيدات - كيماويات أخرى مثل الهرمونات وغيرها » .

- دراسة سمية وبيولوجية هذه المواد وعلاقتها بوبائية هذه الأمراض .

- وضع المعدلات المسموح بها من هذه المكونات لتكون أساساً للفحص الدورى والعمل على انفاذ التشريعات الخاصة بها .

* أن يسمح للمواطنين برفع دعوى مباشرة ضد الجهات أو المؤسسات التى تتسبب فى تلويث مياه النهر ، أسوة بتحريك الدعوى المباشرة فى جرائم عدم تنفيذ الأحكام .

٢٥٤

* أن تقوم الدولة بتحديد المناطق التى تزيد فيها معدلات التلوث ، بحيث تحظر على المواطنين استخدامها ، سواء أكانت مسطحات مائية أو أماكن صناعية ، لتقليل الآثار السلبية التى تؤثر على النواحي الصحية والمربود الاقتصادى .

* الاهتمام بتنقية المياه والأغذية من المواد الكيماوية الموجودة فى مياه النيل ، وبخاصة مادة الرصاص . إذ تصيب الأطفال بأمراض خطيرة عند ارتفاع نسبتها فى أجسامهم ، بحيث تؤثر تأثيراً سلبياً على نموهم وتعوق قدراتهم الذهنية عن الاستيعاب .

* النظر فى تعديل المادة ٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية فى فقرتها الثالثة باضافة جرائم البيئة .

* إنشاء غرفة بوزارة السياحة لمراقبة التزام الفنادق العائمة وخاصة فى معالجة مياه الصرف الناتجة عنها فى مياه النهر .

* إنشاء هيئة عليا لها سلطات تنفيذية تمثل فيها الوزارات المعنية لحماية النهر ، تكون هى المسئولة عن تنفيذ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ وليس وزارة الرى .

* ضرورة ممارسة الادارة العلمية القومية على جميع الإجراءات والممارسات التى تتخذ لحماية نهر النيل ومنع التلوث .

* إعداد دراسة خاصة عن كل بحيرة من البحيرات ، حيث تعتبر كل منها حالة منفردة تحتاج لمعالجة خاصة .

* أن تخصص وزارة شئون البيئة إدارة خاصة لمتابعة التحاليل اليومية لعينات مياه النيل ، والتى يقوم بها مرفق المياه - قبل تنقية المياه ويعدها .

- مع التنبيه الى التنفريات التى تطرأ على نقاوتها ، وخطار الجهات المتصلة بذلك ومنها وزارات : الصحة والرى ، والاسكان . حتى يمكن التنسيق والتعاون فى درء الأخطار المهددة لحياة الانسان والبيئة .

الاسكان والتعمير

الإسكان العشوائي والهامشي وإسكان المقابر

الدخل المحدود ، وليست لهم مهارات حرفية أو مهنية عالية ، وغالبا ما يعملون بالأنشطة الهامشية ، ولم يكن من المستطاع توفير أحياء سكنية مناسبة للموجات السكانية التي تصل تباعا إلى المدينة وذلك لسببين :

الأول : أن اقتصاد دول العالم الثالث - رغم التقدم الذي أحرزه - مازال في مراحله الأولى من التكوين ، وليس في مقدوره تجنيب جزء كاف من الدخل القومي لإنشاء أحياء سكنية لاستقبال الوافدين الجدد .
والثاني : أن أغلب هؤلاء الوافدين من ذوي الدخل المحدود - أو بتعبير أدق بدون دخول تذكر NO - INCOME GROUPS وليس في مقدورهم اقتناء وحدات سكنية على مستوى مقبول .

وأمام هذا المأزق الاقتصادي الاجتماعي لم يكن هناك بد من التنازل عن أدنى متطلبات السكن اللائق ، والهبوط إلى مستوى من الإيواء غير مقبول إنسانيا . وبدأت تظهر على وجه المدينة ثلاث ظواهر فرضتها الحاجة الضاغطة للسكن :

- إقامة ما يسمى « بعشش الصفيح Shanty Towns » في أماكن متناثرة خارج المدينة .

- امتصاص السكان الجدد في الأحياء القديمة ، واستخدام الأحواش والفراغات المتاحة والأماكن الأثرية والمقابر في السكنى ، أي فيما يسمى « بالاسكان الجوازى أو الهامشى Marginal Housing » .

إقامة أحياء كاملة غير مخططة وغير مرخصة أى « عشوائية Informal Communities » حول المدينة وداخلها ، وليس

تشترك المدن الكبيرة بالعالم الثالث ، خصوصا العواصم ، في سمة واحدة هى : نمو هذه المدن بمعدل كبير يفوق قدراتها على توفير أحياء جديدة مخططة ، لمواجهة الزيادة الكبيرة المفاجئة في أعداد السكان . ويرجع هذا النمو إلى عاملين أساسيين :

أولهما : الاتجاه العام العالمى خلال القرن العشرين إلى تغيير نمط الحياة لمجتمعات العالم الثالث تغييرا جذريا وتاريخيا ، يتمثل في الانتقال من حياة التنقل والترحال إلى حياة الاستقرار الحضرى في المجتمعات الصحراوية ، وكذلك الانتقال من حياة الريف إلى حياة الحضر في المجتمعات النهرية .

وثانيهما : ارتفاع معدل النمو السكانى ارتفاعا كبيرا خصوصا في الحقب الأربع الأخيرة ، نتيجة للزيادة الملموسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وما صاحب ذلك من تقدم كبير في الطب الوقائى والعلاجى ، وامتداد مظلته لتغطى المجتمع كله تقريبا ، بما فى ذلك شرائحه الدنيا ، مما ساعد على نقص معدل الوفيات في سن الطفولة ، وزيادة متوسط الأعمار للرجال والسيدات .

وقد أدى ذلك إلى هجرة كبيرة ومستمرة نحو المدن ، خصوصا المراكز الحضرية الكبيرة ، وأغلب هؤلاء المهاجرين من ذوي

للأجهزة الرسمية سلطان يذكر على هذه الأحياء .

وتختلف هذه الظواهر الثلاث كما وكيفاً من مدينة إلى أخرى ، حسب موقعها وحجمها ، ومقومات جذب العمالة إليها ، ونمط السلوك الاجتماعي والعمراني بها ، وعلاقاتها المركبة بالمناطق والأقاليم الأخرى . وإن كانت القاهرة من أقل المدن الكبرى في العالم في وجود عزب الصفيح بها ، إلا أنها من أكثرها في انتشار الاسكان العشوائي غير الرسمي على مساحات كبيرة حولها ، وهي كذلك من أكبرها قدرة على استيعاب الوافدين الجدد بأحيائها القديمة .

وترجع القدرة الاستيعابية العالية لمدينة القاهرة ، خصوصاً في أحياء مصر القديمة ويولاق وبياب الشعرية والدراسة ، إلى العوامل الآتية :

- هجرة الطبقات الميسورة والمتوسطة إلى الأحياء الجديدة ، تاركة المدينة القديمة للطبقات الوافدة الفقيرة .

- إحلال عمارات حديثة متعددة الطوابق مكان المنازل القديمة التي تنهار أو تهدم ، من أجل استغلال اقتصادي أكبر لمواقعها .

- استخدام غرف الأسطح كسكن ، وتكثيف استعمالات الأراضي الفضاء والأحواش والأماكن الأثرية كالمخازن والوكالات ، وإقامة مساكن جوارية فيها كمكوى مؤقت أو دائم .

- مشاركة عدد من الأسر في الوحدة السكنية الواحدة ، مع زيادة معدل التكديس في الغرفة الواحدة ، وقبول هذا الوضع اجتماعياً تحت ضغط الحاجة إلى سكن .

- وجود آلاف من الأحواش في مناطق الجبانة متاحة للاستخدام السكني دون تعديل يذكر .

كل هذه الأسباب جعلت من الأحياء القديمة بالمدينة « مخزوناً سكنياً كبيراً » قادراً على امتصاص موجات الهجرة المتتالية ، التي توافدت على العاصمة منذ بداية هذا القرن ، كما جعلت من القاهرة « مدينة اسفنجية Sponge Towns » - كما يطلق عليها أحياناً -

قادرة على امتصاص كل قادم جديد واستيعابه داخلها .

ولهذا فإنه يوجد بالقاهرة - بجانب إسكانها الرسمي الذي يقيمه القطاع العام والخاص بترخيص منها - ثلاثة أنواع أخرى من الاسكان خارج نطاق الإشراف الرسمي لأجهزتها التخطيطية والإدارية ، وهي : الاسكان العشوائي ، والاسكان الهامشي ، وإسكان المقابر . وقد ظهرت هذه الأنواع الثلاثة تحت ضغط الحاجة الملحة للسكن ، وهي ليست ظاهرة عرضية مؤقتة يمكن أن تزول بسهولة ، بل صارت حقيقة قائمة ، وجزءاً عضوياً من التكوين العمراني المعاصر للمدينة سيظل باقياً معها إلى وقت غير قصير .

أولاً : الإسكان العشوائي :

أقيم الاسكان العشوائي على تقسيمات غير معتمدة وبدون رخص بناء على الأراضي الزراعية المحيطة بالقاهرة الكبرى ، والجزء الأكبر منه تم إنشاؤه بمنطقة الجيزة غرباً ، في بولاق الدكرور وأمبابة والهرم . وبعضه أقيم بالمناطق الصحراوية شرقاً ، في السديقة ومنشأة ناصر ، وكذلك بالفراغات التي كانت قائمة بين الأحياء السكنية مثل : منطقة دار السلام واسطبل عنتر جنوب مصر القديمة . وأقيمت المباني في أغلب هذه المناطق الأخيرة على مواقع تم الاستيلاء عليها بوضع اليد . وقد أقام هذا الاسكان غير الرسمي أفراد لديهم أموال محدودة ، اكتسبوها بالعمل المحلي أو في الدول المجاورة . وقلما أقيم المبني دفعة واحدة ، بل تم إنشاؤه على مراحل متعددة حسب ما أتاحت لصاحبها من تمويل . ويتراوح ارتفاع العمارات بهذه المناطق بين دورين وأربعة أدوار ، ونادراً ما يزيد على ذلك . ويقوم المالك بنفسه في أغلب الأحيان بتصميم مبناه وتنفيذه ، مستعيناً بالحرفيين من المنطقة في الأعمال التخصصية المختلفة من مبان وخرسانات ونجارة ، أي أن الذي يستخدم في عملية البناء الخبرة الذاتية المحلية ، وليس الأسلوب التقليدي في الاستعانة بمهندس في التصميم ومقاول في التنفيذ .

عشرات الآلاف من الأقدنة من الأراضى الزراعية الخصبة التى أقيمت عليها هذه الأحياء .

لقد انتشر الاسكان العشوائى انتشارا واسعا وسريعا ، مع تفاقم أزمة الاسكان خلال الثلاثين عاما الأخيرة . وفى فترة الستينات كانت نسبة الاسكان العشوائى إلى مجموع ما أنشئ من وحدات سكنية (٥٠ ٪) ثم زادت هذه النسبة إلى (٨٠ ٪) خلال السبعينات بإنشاء حوالى مليون وثلاثمائة ألف وحدة عشوائية فى هذه الفترة . ثم صارت النسبة حوالى (٤٠ ٪) فى حقبة الثمانينات . وهذا يعنى أن ما يقرب من (٦٠ ٪) من الوحدات التى أقيمت خلال الثلاثين سنة الماضية كانت اسكنا عشوائيا غير رسمى . ويمكن القول بأن ما يقرب من ربع سكان العاصمة يعيشون حاليا فى هذا النوع من المساكن . ونظرا لسرعة وعدم انتظام انتشارها فقد أطلق عليها بعض خبراء الاسكان « الاسكان السرطانى Cancerous Housing » . غير أن الإسكان العشوائى يسد الفجوة الكبيرة المتزايدة بين الحاجة إلى الاسكان ، وبين ما يستطيع أن يقدمه الإسكان الرسمى ، الذى تقوم به الحكومة والقطاع العام والخاص .

وقد أثبتت الدراسات الاجتماعية والمعمارية التى أجريت أخيرا على هذا الاسكان - أن تصميم الوحدة السكنية يعبر عن طبيعة مستخدميها ، وأنها تحقق إلى درجة كبيرة الاحتياجات المعيشية للأسرة ، دون الحاجة إلى إضافات أو تغييرات يقوم بها ساكنوها . ويوفر التصميم الثلاثى مرونة كبيرة فى استخدامات الحيز الواحد ، إذ يوفر عدة استخدامات ، غالبا ما تكون خافية على المخطط البعيد عن معاشة هذه الشريحة من المجتمع . أما العلاقة التعاقدية بين المالك ومستخدم الوحدة ، سواء بالتملك أو التأجير ، فيحكمها العرف والتراضى بين الأطراف ، وليس نصوص القانون الذى سن لتتظيم هذه العلاقة .

لذا فإن الاسكان العشوائى يمكن أن ينطبق عليه القول بأنه « عمارة بلا معماريين » Architecture Without Architects والبيئة العشوائية عموما ليست على مستوى مقبول من الناحيتين العمرانية والاجتماعية ، إذ ينقصها الكثير من القيم المعمارية والتخطيطية السليمة . فلا توجد بها الخدمات الأساسية مثل : مراكز الشرطة والمطافئ والبريد والمدارس والمراكز الصحية والمستشفيات ، وغيرها من الخدمات الادارية الضرورية للحياة الحضرية المعاصرة ، كما أنها خالية تماما من الملاعب ووسائل الترفيه والمساحات الخضراء . ويتراوح عرض الشوارع بها بين اثنين وثلاثة أمتار ، لذا فإن السيارات ، ومنها سيارات الاسعاف والبوليس والمطافئ ، لا يمكنها الوصول إلى معظم أجزائها . وتفتقر هذه المباني تماما إلى عناصر الجمال المعماري ، وتمثل بنية معمارية مشوهة ، وتعكس « فوضى حضرية Urban Chaos » استشرت فى مدنتنا ، خصوصا الكبيرة منها .

وأغلب المناطق العشوائية خالية تماما من المرافق العامة ، مثل شبكات المياه والصرف الصحى والكهرباء ، وتستخدم عوضا عنها الطلمبات والحفريات المجمع فى الحصول على المياه ، كما تستخدم الخزانات الأرضية فى الصرف ، والكيروسين فى الإضاءة ، فضلا عن أنه ليس بهذه المناطق نظام يذكر للخدمات البلدية ، كوسائل النظافة وجمع القمامة . وتبلغ الكثافة البنائية والكثافة السكانية ودرجة التزاحم فى الغرفة الواحدة مدى كبيرا ، تجاوز كثيرا المعدلات المقبولة للإسكان الحضرى . ومع تراكم المباني وتكدسها وضيق الأزقة ، فإن الإنارة والتهوية الطبيعية صارت بالغة القصور . كل ذلك أدى إلى خلق بيئة عمرانية متردية غير صحية ، ومناخ ملائم لاستشراء الأمراض الاجتماعية والعضوية ، وارتفاع ملحوظ فى معدلات الجرائم بأنواعها المختلفة . هذا بجانب الخسارة القومية الكبيرة التى لحقت بمصر ، بفقد

بتوفير الأرض والمرافق ودور الأفراد بالبناء .

ثانيا : الإسكان الهامشي (الجوازي) وإسكان الغرف المستقلة :

يعرف الإسكان الهامشي بأنه أماكن غير معدة أصلا للسكن ولكنها مشغولة بأسر ، مثل أحواش المساجد والأماكن الأثرية والوكالات والخانات والدكاكين والجراجات والفراغات تحت السلاط ، والعشش الخشبية التي أقيمت في أزقة الحارات بالأحياء الشعبية . أما سكن الغرف المستقلة فيتمثل في سكن عائلة في غرفة واحدة بدون منافع ، وتشارك غيرها من الأسر في دورة مياه واحدة . وغالبا ما تكون هذه الغرفة ضيقة المساحة متهاكة البناء ، وتقع عادة بالأسطح وأهنية المنازل ، ويتم داخل الغرفة كافة الأنشطة المعيشية للأسرة ، من نوم وجلس واستذكار وطهي وغسيل وتخزين .

ويؤدي تكديس الأسرة الواحدة بأجيالها المختلفة داخل حيز واحد ضيق إلى تؤثر نفسي واجتماعي ، يزداد حدة إذا ما كان أحد الزوجين غريبا عن الأبناء . كما يؤدي إلى فقدان الاحساس بالخصوصية Pri-vacy وبالذاتية Identity ، إذ إن الحدود الفاصلة بين الفرد وبين الدوائر الاجتماعية المحيطة به شبه معدومة . وتدفع هذه البيئة غير الصحية أفراد الأسرة إلى تعقيدات - قد تكون مأساوية في بعض الأحيان - في علاقاتهم مع أنفسهم ومع المجتمع الخارجي ، وتفرس في أعماقهم الشعور بالإحباط والعنوانية في أن واحد . كما أنها تساعد على خلق شخصية غير سوية للإنسان ، يكون بها غالبا غير قادر على تطوير حياته الذاتية والعائلية ، أو على المساهمة الإيجابية في حياة مجتمعه .

وقد أجريت دراسة اجتماعية على نمط من هذا الإسكان - Case Study بإحدى حارات باب زويلة (عطفة السكرية) . وأسفرت الدراسة عن الآتي :

- تشترك عشر عائلات في دورة مياه واحدة .

كما أوضحت هذه الدراسات أيضا أن نسبة ما يدفعه ساكن الإسكان العشوائي حوالي ٣٠ ٪ من دخله للسكن ، وهي نسبة مقبولة عجز عن الوصول إليها الإسكان الرسمي في أغلب الأحيان .

وتتراوح مساحات أغلب الوحدات السكنية في هذه المناطق بين ٤٠ ، ٦٠ مترا مسطحا ، ونادرا ما تتجاوز هذا القدر . والوحدة المكونة من ثلاث غرف هي الوحدة المفضلة لسكان هذه الأحياء ، فيمكن أن تعيش فيها أسرة واحدة Single Family أو أسرة ممتدة Extended Family (أكثر من جيلين) ، كما يمكن عند الضرورة تأجير غرفة لأسرة أخرى كوسيلة لزيادة الدخل .

مما سبق نتضح ثلاث حقائق أساسية :

- أنه ليس للمدينة من الناحية التخطيطية والعمرانية سلطة تذكر على مساحة كبيرة من أحيائها . ونعني بالمدينة هنا الكيان الإداري الرسمي المهيمن على شئونها .

- أن قوانين الإسكان الحالية ، في تشعبها وما تحتويه من تراكمات وتناقضات ، قد برهنت على قصورها في تنظيم التطور الاجتماعي الحالي ومسايرته وتوجيهه الاتجاه السليم ، وكانت النتيجة الحتمية هي أن قوى التغيير قد تجاوزت النظام العام .

- أن حجم الإسكان العشوائي الكبير ، والسرعة التي تم بها ، لا يجعلان منه ظاهرة عرضية تظهر وتختفي ، بل إنه يمثل اتجاها محوريا رئيسيا في الحياة الحضرية خلال النصف الثاني من هذا القرن .

ولقد ثبت أن الشرائح الاجتماعية الوسطى وبدون الوسطى قادرة على أخذ الأمر في يدها لحل مشكلاتها السكنية بمفردها ، بعيدا عن هيمنة الأجهزة والمؤسسات الحكومية ، وأن لديها حلولاً سكنية - تصميمية وتمويلية وتنفيذية - جديرة بالبحث والتأمل ، وربما يعطى ذلك مؤشرا للمسار الصحيح لسياسة الإسكان مستقبلا ، وتحديد دور الدولة

- (٦٠ ٪) من الأطفال في سن الدراسة محرومون تماما من
 أى نوع من أنواع التعليم ، وظاهرة هروبهم من نويهم
 ليست نادرة .
 - في العديد من الحالات يبلغ معدل التكدس سبعة أفراد في
 الغرفة الواحدة .
 - عدم استقرار الحياة الأسرية ، كما تتسم
 العلاقات الاجتماعية بالصراعات بين أفراد الأسرة الواحدة ،
 وبين الأسر بعضها وبعض .
 لكل ذلك يمكن القول بأن هذا النوع من الاسكان - شأنه شأن
 إسكان عشش الصفيح - يعتبر من أدنى أنواع السكن ، ويكاد أن
 يكون إسكانا غير إنساني .
 وفيما يلي جدول يبين توزيع الوحدات السكنية حسب نوعها ، بما في
 ذلك الحجرات المستقلة والاسكان الهامشي في حضر المحافظات وذلك
 طبقا لتعداد ١٩٨٦ .

توزيع الوحدات السكنية حسب تعداد ١٩٨٦

الجملة	عدد ونوع الوحدات السكنية					المحافظة
	اماكن سكن جوازية	حجرات مستقلة	عادي			
			بيت ريفي	فيلا	شقة	
١٧٣٤١٠٠	١٥٨٦٨	٢٧٣٨٠٥	١٣٩٦٨	٥٢٣١	١٤٧٥٢٢٨	القاهرة
٧٩٧٥٦٠	١٠٦٣٣	١٠٧٢٨٠	١٣٦٢٨	٦٩٦٩	٦٥٩٠٥٠	الاسكندرية
٩٣٢١٢	١٢٩٥٤	٢٣٩١	١٣٤	٦٥٦	٧٧٠٧٧	بورسعيد
٨٦٣٣٧	٢٥٨	٧٠٧١	٥٧١٦	٨٠٠	٧٧٤٩٢	السويس
٢٧١١٢٠٩	٢٩٧١٣	٢٩٠٥٤٧	٣٣٤٤٦	١٣٦٥٦	٢٢٢٣٨٤٧	جملة المحافظات المصرية
٦٥٣٥٦	٥٢٢	١١٥٤	١٢٢١	١٩	٦٢٤٤٠	البحر الأحمر
٢٦٦٨٠٣	١٠٢١	١٠٩٦٤	١٥٧٤١	٢٥٤	٢٣٨٨٢٣	المنيا
٢٠٤٨٢٥	١٠٨٢	٦٧١٨	٢٩٩٠١	٦٦٢	١٦٦٤٦٢	الشرقية
٢٨٧٤٤٧	١٢٠٨	٣٥١٣٣	١١٩٦٣	١٨٤	٣٣٨٩٥٩	القليوبية
١١١٧٠٦	٢٣٨	٤٢٢٩	١٨٦١٢	٩٥	٨٨٥٣٢	كفر الشيخ
٢٥٨٥٢٠	١٨٧٥	١٨٢٧٣	١٥٧٢٨	٣٨٨	٣٢٢٢٥٦	الغربية
١٠٣٥٤٥	٣٤٦	١٨٣٢	٣٦٨٨٣	١٤١	٧٤٣٤٣	المنوفية
١٨٩٣١٢	١٠٨٠	١٤١٨٢	١٩٥١١	٣٤١	١٥٤١٩٨	البحيرة
٧١٠٣٩	٥٤٤	٢٤٦٣	١١٣١١	٥٧٣	٥٦١٤٨	الاسماعيلية
١٥٥٨٥٥٣	٧٩١٦	٩٤٩٤٨	١٥٠٨٧١	٢٦٥٧	١٣٠٢١٦١	جملة محافظات الوجه البحري
٦٥٠٣٠٤	٢٥١٣	٧٩٧٣٢	٢٥٨٠٦	٢٠٤٨	٥٣٩٢٠٥	الجيزة
٩٠٤٠٠	٢٨٠	٩٠٢٠	٢٧١٧٣	٩٥	٥٢٣٣٢	بنى سويف
٩٠٢٢٢	٣٨٢	٢٣١٠	٣٣٠٥٨	٨٢	٥٤٣٩١	الفيوم
١٥٢١١٥	١٥٦١	٢٣٣٨٩	٣٤٦٣٦	١٧٦	٩٢٣٥٣	المنيا
١٧٥٦٥٦	٢١٥٧	٥٠٦٨٨	٢٥٣٨٥	٩٠	٩٧٣٣٦	أسيوط
١٤٤٠٨٢	٦١٦	١٦٠٨٩	٣٢٦١٩	٧١	٩٤٦٨٧	سوهاج
١٣٠١٥٤	١٧٢٠	١٦٦٧	٦٢٧٠٨	٢٤٠	٦٣٨١٩	قنا
٧١٣٧٢	٦١	٤٨٨	٣٩٠١٦	٢٠٦	٣١٦٠٢	أسيوط
١٥٠٤٣٠٧	١٠٢٩٠	١٨٣٢٨٢	٢٨٠٩٠١	٣٠٠٨	١٠٢٦٧٢٥	جملة محافظات الوجه القبلي
٢١٢١٤	٢٥٤	٢٨٤٧	٣٥٨	١٢	١٧٧٤٣	البحر الأحمر
١١٥٢٢	٦٩	١٧٤	٧٨٨٧	١١	٣٣٨١	الوادى الجديد
٢٢٥٧٤	١٥٢	١٣١٨	٧٥٠٨	٢٣١	١٣٣٦٥	شمال سيناء
٢٤٨٢٤	٢٩٧٣	١٦٠	٩٨٤٣	٣٠	١١٨١٨	جنوب سيناء
٤٧٦٨	٣٦٥	١٤٠	٧٤٧	٢٣٢	٣٢٨٤	شمال سيناء
٨٤٩٠٢	٢٨١٣	٤٦٣٩	٢٦٢٤٣	٥١٦	٤٩٥٩١	جملة محافظات الحدود
٥٨٥٨٩٧١	٦١٧٣٢	٦٧٣٥١٧	٤٩	١٩٨٣٧	٤٦١٢٣٢٤	الإجمالي

كما يبين الجدول التالى النسبة المئوية للإسكان الهامشى وإسكان الحشرات المستقنة الى مجموع
الوحدات السكنية فى المحافظات المختلفة حسب تعداد ١٩٨٦ .
توزيع الإسكان العشوائى بالمحافظات

المحافظة	النسبة المئوية
القاهرة	١٦.٧
الاسكندرية	١٤.٨
يوسعيد	١٦.٤
السويس	٨.٥
جملة المحافظات الحضرية	١٥.٩
دمياط	٢.٦
الدقهلية	٤.٥
الشرقية	٣.٨
القليوبية	١٢.٦
كفر الشيخ	٤.٠
الغربية	٧.٨
المنوفية	٢.١
البحيرة	٨.٠
الاسماعيلية	٤.٢
جملة محافظات الوجه البحرى	٦.٦
الجيزة	١٢.٨
بنى سويف	١٠.٢
الفيوم	٢.٩٨
المنيا	١٦.٤
أسيوط	٣٠.٠
سوهاج	١١.٦
قنا	٢.٦
أسوان	٠.٧٧
جملة محافظات الوجه القبلى	١٢.٩
البحر الأحمر	١٤.٦
الوادى الجديد	٢.١
مطروح	٦.٥
شمال سيناء	٩.٠
جنوب سيناء	١٠.٦
جملة محافظات الحدود	٩.٩٦
الإجمالى	١٢.٦

توزيع الوحدات السكنية حسب نوعها
بمحافظة القاهرة طبقاً لتعداد ١٩٨٦

قسم	عدد ونوع الوحدات السكنية				
	عاديــ				

ومن الجدول السابق يتضح مايلي :

- أن أكبر النسب المئوية للأماكن الهامشية وسكن الحجرات المستقلة لجموع أنواع الوحدات السكنية توجد في المحافظات الحضرية (القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس) (١٥.٩ ٪) ثم تليها محافظات الوجه القبلى (١٢.٩ ٪) ثم محافظات الحدود (٩.٩٦ ٪) وأخيرا محافظات الوجه البحرى (٦.٦ ٪) .

- أن محافظة أسبوط لها ظروف فريدة جعلت النسبة الخاصة بها (٣٠ ٪) أى أكثر من ضعف المتوسط العام (١٢.٦ ٪) ، وهذا يعنى أن حوالى ثلث سكان المحافظة يسكنون فى مساكن هامشية وفى غرف مستقلة .

- أن النسبة الخاصة بمحافظة القاهرة وهى (١٦.٧ ٪) تعتبر أعلى نسبة بين المحافظات (فيما عدا محافظة أسبوط) ثم تليها محافظة المنيا (١٦.٤ ٪) ومحافظة بورسعيد (١٦.٤ ٪) ثم محافظة الاسكندرية (١٤.٨ ٪) .

- أن أقل نسبة بين المحافظات هى نسبة محافظة المنوفية (٢.١ ٪) ومحافظة الوادى الجديد (٢.١ ٪) ثم تليها محافظة قنا (٢.٦ ٪) ، ومحافظة مياط (٢.٦ ٪) ثم محافظة الفيوم (٢.٩٧ ٪) ثم محافظة الشرقية (٣.٨ ٪) .

وتبين الجداول التالية توزيع الوحدات السكنية ونسبة الإسكان العشوائى إليها بمحافظة القاهرة .

ويتحليل هذه الجداول ، تتضح المؤشرات الآتية :

- التفاوت الكبير فى هذه النسبة بين أحياء القاهرة المختلفة ، فبينما يبلغ متوسطها العام (١٦.٧ ٪) على مستوى المحافظة ، نرى أنها تصل الى (٥٢.٧ ٪) فى منشأة ناصر ، و (٤٧.٧ ٪) فى بولاق ،

تابع
توزيع الوحدات السكنية حسب نوعها
بمحافظة القاهرة طبقاً لتعداد ١٩٨٦

الجملة	عدد ونوع الوحدات السكنية					قسم
	أماكن سكن جوازية	حجرات مستقلة	عادية			
			شقة	فيلا	بيت ريفي	
٩٥٠٣٤	٧٦٥	١٢٣٩٥	٢١٩	٢٨	٨١٦٢٧	الساحل
٢٩١٢١	٣٠٣	٦١٦١	٤	٩	٢٢٦٤٤	الوايلي
٨٣٩٠٠	٦٠٨	١٤٨١٥	٦٦	١١٦	٦٨٢٩٥	حدائق القبة
٨٩٥١٥	٤٤٦	١٠٨٠٥	٨٥	٣٦٣	٧٧٨١٦	الزيتون
١١٥٠٩٦	٨٠٧	١٤٥٩٦	١٥١٩	٦١	٩٨١١٣	المطرية
٧٦٧٨٩	٣٩٨	٢٣٩٨	٦٨١	٤٦٧	٧٢٨٤٥	مدينة نصر
٤٣٦٤٠	٣٧٧	٣٠٩٧	٥	١٢	٣٩٥٤٩	مصر الجديدة
٥٥٧٠٩	٢٧٤	٢١٨٦	٩٢	٣٥٠	٥٢٨٠٧	النزهة
١١٤٩٢٨	٤٠٢	٨١٣٣	١٢٣٦	١٠٦٠	١٠٤٠٩٧	عين شمس
٧٣٢٤٦	٥١٢	٥٠٤٢	٣٤	٢٠٢	٦٧٤٥٦	الزاوية الحمراء
٥٢٨٨٣	٢١١	١٤٨٣	١٥٥٢	٩٩	٤٩٥٣٨	السلام
١٠٧٤٥	١١٣	٦٨٣	—	١٤٨	٩٨٠١	الزمالك
٣٥٨٩٤	١١٨٨	١٧٧٣٣	٧٩٤	—	١٦١٧٩	منشأة ناصر
١٤٤٥٦٣	٣٢٩	١٥٦١٩	١٠٤٩	٢١٧	١٢٧٣٤٩	البيساتين
٣٨٣٤٣	١٣٧	٣٤٨٤	٢٦٦٦	١٠٨	٣١٩٤٨	المرج
١٧٣٤١٠٠	١٥٨٦٨	٢٧٣٨٠٥	١٣٩٦٨	٥٢٣١	١٤٢٥٢٢٨	اجمالي المحافظة

النسبة المئوية
نسبة الإسكان الهامشي وإسكان الحجرات المستقلة الى مجموع الوحدات السكنية
بمحافظة القاهرة

النسبة المئوية	القسم
٤٢٪	التبين
٢٠.٥٪	حلوان
١.٧٪	١٥ مايو
١٧٪	المعادي
٣٤٪	مصر القديمة
٢٢.٢٪	السيدة زينب
٣٢.٤٪	الخليفة
١٥.٦٪	عابدين
١٨.٥٪	الموسكى
١٤٪	قصر النيل
٤٧.٦٪	بولاق
١٣.٧٪	الازيكية
٢١.٨٪	الدرب الأحمر
٣٠.٣٤٪	الجمالية
٢٠٪	باب الشعرية
٨٪	الظاهر
٢١.٤٪	الشرابية
٢٤.١٪	شبرا
٢٥.٥٪	روض الفرج
١٣.٨٪	الساحل
٢٢.١٪	الوايلى
١٨.٤٪	حدائق القبة
١٢.٥٪	الزيتون
١٣.٤٪	المطرية
٣.٦٪	مدينة نصر
٨٪	مصر الجديدة
٤.٤٪	النزهة
٧.٤٪	عين شمس
٧.٦٪	الزاوية الحمراء
٣.٢٪	السلام
٧.٤٪	الزمالك
٥٢.٧٪	منشأة ناصر
١١٪	البيساتين
٩.٤٪	المرج

النسبة لاجمالى المحافظة ١٦.٧٪

و (٤٢٪) في التبين وتنخفض الى (٧,٤٪) في الزمالة و (٨٪) في مصر الجديدة . وهذا التفاوت العمراني الكبير بين أحياء القاهرة يعبر عن التفاوت الاجتماعي بين شرائح مجتمعا .

– الأحياء ذات النسب بالغة الارتفاع التي تتراوح بين (٣٠٪) و (٥٠٪) هي : الخليفة والجمالية وبلق ومصر القديمة ، وهي أحياء شعبية تنتمي أساسا الى القاهرة التراثية (القاهرة العصور الوسطى) .

– الأحياء التي تتراوح فيها النسب العالية بين ٢٠٪ و ٣٠٪ هي : السيدة زينب والدرب الأحمر وباب الشعيرة والشرابية وشبرا وحلوان . وتقع هذه الأحياء إما في القاهرة التراثية أو على مشارفها ، فيما عدا الشراوية وشبرا وحلوان ، وتتميز في مجموعها بكثافة سكانية وبنائية عالية .

– الأحياء التي تقل فيها النسب عن ١٠٪ هي في الغالب الأحياء الجديدة مثل : مدينة نصر ومدينة ١٥ مايو ومدينة السلام ، وكذلك الأحياء التي تقطنها الشرائح الوسطى والعليا من المجتمع ، مثل الزمالة ومصر الجديدة .

ثالثا : إسكان المقابر :

تمثل مناطق الجبانة في العديد من مدن العالم ، ومنها مدن مصر ، عدة مشاكل لمسئولى التخطيط والإدارة مثل : الحيز المكاني الذي تشغله ، وموقعه بالنسبة للمدينة ، وتداخله مع الكتلة السكنية نتيجة للنمو الحضري السريع ، وكذلك صعوبة نقل الجبانة خارج نطاق العمران إذا تقرر استغلال مواقعها لأغراض أخرى . أما بالنسبة لمدينة القاهرة فإن لها مشكلة خاصة بها ، بجانب هذه المشاكل العامة ، تتمثل في إقامة الأحياء بصفة مستمرة داخل النطاق الجغرافي للجبانة ، وداخل الأحواش ذاتها ، واقتسامهم مقر الإقامة مع الموتى .

ومشكلة إسكان المقابر ليست وليدة النصف الثاني من هذا القرن ، وإن تفاقمته خلال بدرجة كبيرة . فهي في حقيقة الأمر – مثل الإسكان

العشوائي والإسكان الهامشي – انعكاس لتطور الأزمة الحضرية المعاصرة ، ومن بينها مشكلة الإسكان التي دفعت بالآلاف للنزوح الى « مدينة الموتى » عوضا عن العراء أو عشش الصفيح .

ولم تكن الأزمة الحضرية مرتبطة في البداية بتضخم حضري سريع لمدينة القاهرة ، بقدر ما صاحبت عملية إعادة هيكلة المدينة في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وإعدادها لتكون مدينة أوروبية الطابع . وقد أنشئ مركز جديد لها City Center ، على غرار مراكز المدن الغربية ، يشتمل على النشاط الحكومي والإداري والتجاري والمهني ، واستلزم ذلك شق طرق مستقيمة مختثرة النسيج العمراني القديم ليربط المدينة التراثية بالمدينة الحديثة ، مثل شارع محمد علي الذي امتد بطول ٢ كيلومتر ، وشارع الأزهر ، وشارع عبد العزيز ، وشارع الجيش بين العباسية والعتبة مارا بباب الشعيرة . ويرجع أن جزءا من سكان التجمعات التي هدمت لشق هذه الطرق وأمثالها قد لجأت الى أحواش المقابر ، والجزء الآخر لجأ الى الإسكان على حدود العمران ، وداخل نطاق منطقة الجبانة .

ويطلق إسكان المقابر على ما يأتي :

– المناطق السكنية المتداخلة مع الجبانة – الجزر السكنية

داخل الجبانة – سكن أحواش المقابر .

وفيما يلي موجز لكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة :

١- المناطق السكنية المتداخلة مع الجبانة :

وتنشأ نتيجة لنمو المدينة الكبير في فترة وجيزة نسبيا ، فقد زحفت الأحياء السكنية نحو المقابر ، وزحفت المقابر نحو الأحياء السكنية ، حتى تلاقيا وتداخلوا ولم يعد هناك فاصل يفصلهما .

وهذا التداخل واضح في مناطق : القادرية وعرب قريش في شمال جبانة الإمام الشافعي ، وعرب اليسار عند سفح القطعة ، وكذلك في منطقة باب الوزير والبساتين . أما جبانة باب النصر فقد التفت حولها الأحياء السكنية حتى احتوتها داخلها تماما .

٢ - الجزر السكانية داخل الجبانات :

يطلق تعبير " الجزر السكانية " على التجمعات السكنية التي أقيمت داخل مناطق الجبانات . وقد أنشئت هذه الجزر على المساحات الفضاء بها ، كما أن هناك أجزاء من الجبانات تحولت في الأعوام الأخيرة إلى مناطق سكنية ، بتحويل الأحواش بها إلى مساكن ، وتعليتها رأسياً وبناء عمارات في الفراغات الواقعة بينها . ولا تختلف هذه التجمعات كثيراً في نسيجها العمراني وتركيبها السكاني عن مناطق الإسكان العشوائي وعن الأحياء الشعبية والأحياء القديمة بالقاهرة ، كما أنها تشتمل على الجزء الأكبر من مجموع سكان المقابر .

ويبدو أن نشأة الجزر السكانية ارتبطت ، منذ العصر المملوكي ، مع حدود تجمعات سكانية حول المنشآت الصرحية التي أقامها أمراء المماليك ، من مساجد وأضرحة ومدارس وخوانق ، وذلك لإيواء طلاب العلم والصوفيين ، وكذلك إيواء الفقراء والمعوزين الذين كانوا يعيشون على الصدقات والنفور ، والعائلات التي كانت تقوم بحراسة هذه المنشآت وخدمة زوارها .

وتضم جبانة الإمام الشافعي أكبر عدد من الجزر السكانية ، ويمكن ترتيبها من الشمال إلى الجنوب كالآتي :

- منطقة الإمام الشافعي حول مسجده - منطقة التوسسى -
منطقة الإمام الليثي - منطقة سيدى عقبة .

- الخارطة القديمة ، وهى هبة من الخديوى توفيق لتوطين عمال المحاجر ، وتعتبر هذه المبادرة أول تدخل مباشر من قبل الحكومة في العصر الحديث لإنشاء مناطق سكنية داخل الحيز الجغرافى للجبانات .

وتضم الجبانة الشرقية الجزر الآتية :

- منطقة قايتباي .

- منطقة البرقوقى أو عزبة الصمايدة ، ويسكنها والدون من محافظتى قنا وسوهاج على وجه الخصوص ، كما تضم جبانة باب النصر منطقة البيرقدار ، منطقة الخواص ، منطقة الكردي .

أما جبانة المجاورين فلا تضم جزراً سكانية بها ، وإن كان العديد من الأحواش فيها يستخدم كمساكن . وتضم الشرائح الاجتماعية التي تسكن هذه التجمعات السكنية داخل المقابر - الأفراد والعائلات التي ارتبطت معيشتهم بالجبانات مثل : التربيّة وقراء القرآن الكريم ، وكذلك عمال القمائن والمحاجر القريبة من هذه المناطق ، كمحاجر المقطم والبساتين . أما الأفراد والأسر الذين جاورها من الخارج ، وليس لهم عمل مباشر بها ، فقد لجأوا إليها لعدة عوامل قاهرة :

أولها : هدم المنازل القديمة بالأحياء الشعبية وأقامة عمائر مكانها ، مما أدى إلى هجرة الطبقات الفقيرة من السكان واتجاههم نحو الجبانات .

وثانيها : تدهور المباني بالأحياء القديمة ، وانهايار الكثير منها نتيجة لارتفاع منسوب مياه الرشح خاصة مياه المجارى . وقد قدر عدد الوحدات التي تنهار سنوياً بأثنتى عشرة ألف وحدة . وقد أدى ذلك إلى حركة نزوح ضخمة إلى مناطق الجبانات ، سواء إلى الجزر السكنية أو إلى الأحواش . ويعتبر انهيار المساكن بالقاهرة مسئولاً عن سكنى المقابر بنسبة (٥٢٪) في الإمام الشافعي ، و(٥١٪) في السيدة نفيسة ، و(٤٦٪) في المجاورين ، و(٤٨٪) في الفقير ، و(٨٠٪) في جبانة باب الوزير .

أما العامل الثالث : فهو الإخلاء الإدارى ونزع الملكية الذى صاحب العديد من المشروعات ، مثل شق الطرق الرئيسية . ولم يجد فقراء السكان بديلاً عن اللجوء للمقابر لإيوائهم .

وبالإضافة إلى أزمة الإسكان التي ألقت بمزيد من السكان إلى تلك المناطق ، تجدر الإشارة إلى عوامل أخرى ساعدت على هذا النزوح الضخم بمعدل متزايد ، وهى :

- استكمال الجزر السكانية لخدماتها وهياكلها الاقتصادية والحضرية ، ومن ثم أصبحت تمثل مدناً صغيرة داخل نطاق الجبانات ، بمدارسها ومراكز الشرطة التي أقيمت فيها ، وأسواقها وأنشطتها الحرفية المتنوعة ومقاهيها .

حيث عدد الأحواش المسكونة ، ويرجع ذلك الى موقعها في وسط الكتلة السكنية التي تحيطها من جميع الجهات . ولاشك أن وجود شبكة مياه بالأحواش يعتبر عنصر جذب هاماً للسكنى بها .

والأسباب التي دعت إلى سكنى الأحواش هي نفس الأسباب التي أدت إلى نزوح السكان المتزايد للاقامة بالجزر السكانية داخل الجبانات . هذا بالإضافة الى السماح لموظفي الأوقاف بالاقامة الدائمة داخل الأحواش التابعة لوزارة الأوقاف ، والتي يصل عددها الى (١٥٠٠) حوش (٥٠ ٪ منها مشغول) وتجهيز تلك الأحواش بالخدمات الأساسية ، مثل الكهرباء والمجارى والمياه والتليفونات ، مما أعطى الحق لقاطنى الأحواش فى المطالبة بمثل هذه الخدمات فى فترة لاحقة . وفيما يلى جدول يبين عدد سكان الأحواش بالمناطق المختلفة :

سكان الأحواش

اسم الجبانة أو الشياخة	عدد الأحواش المكونة	إجمالي عدد السكان
الإمام الشافعى	١٢٠	٦٠٠
الإمام الليث	٩٠	٤٥٠
التونسي (تشمل سيدى حبة)	٢٥٤	١٢٧٠
القادرية	٥٠٠	٢٥٠٠
عمر بن الفارح (تشمل سيدى الشاطي - السادات)	٩٠	٤٥٠
الإباجية	٢٠٠	١٠٠٠
السيدة نفيسة	١٥٠	٧٥٠
باب النصر	٢٠٠	١٥٠٠
باب العزيز	٧٠	٣٥٠
المجاورين و برقوقي و الفقيرو	٢٠٠	١٥٠٠
القرافة الخرجية للمسلمين	٢٠٠	١٠٠٠
المجموع	٢٢٧٤	١١٣٧٠

يتضح من الجدول السابق أن عدد سكان الأحواش فى جبانات المسلمين يصل إلى (١١٣٧٠) ، تبعاً للحصر الذى تم عام ١٩٨٧ - يمثلون قرابة حوالى ١ ٪ من أحواش المقابر ، فإذا أضفنا سكان جبانات غير المسلمين البالغ عددهم حوالى ٣٠٠٠ ، يبلغ

- تدخل الدولة بشكل مباشر ، وإنشاء وحدات للتنظيمات السياسية اتخذت مقارها داخل الأحواش القديمة التابعة للأسر الأرستقراطية السابقة ، وتحويل بعض الأحواش الى مدارس ، مثل حوش الأمير أحمد كمال بالمجاورين ، وإلى مستوصفات صحية ، مثل حوش توفيق نسيم باشا بالإمام الشافعى .

- إنهاء عزلة الجبانات وإدراجها أكثر فأكثر فى شبكة الطرق الحضرية السريعة على إثر إنشاء طريق صلاح سالم ، ثم الأوتوستراد فى فترة لاحقة .

- تسخير خطوط المواصلات العامة لخدمة سكان الجزر السكانية ، وقد وصل عدد الخطوط التى تخدمها الى ١٥ خطاً فى منطقة الإمام وحدها . هذا بالإضافة الى إنشاء مواقف لأتوبيسات هيئة النقل العام فى ساحة جامع الإمام والسيدة نفيسة وجامع برقوقي وعين الصيرة .

- مد بعض هذه المناطق بالمرافق العامة ، مثل شبكة المياه والصرف الصحى والكهرباء والتليفونات ، وكذلك توفير الخدمات الاجتماعية والإدارية بها .

- التغاضى عن العديد من تعديات موظفى الجبانات و «التربية» ، الذين يستغلون قطع الأراضي الفضاء بوضع اليد داخل الجبانات فى تشييد عمائر سكنية متعددة الأنوار ، ثم تأجيرها أو تملكها للنازحين الجدد.

٣- إسكان الأحواش :

يوجد ما يقرب من (٢٥٠,٠٠٠) حوش فى منطقة الجبانات ذات نمط يسمح باستغلالها للسكن بون تعديلات هامة ، ويشتمل الحوش ، بجانب المقابر ، على حجرات معيشية وخدمات ، مما يتيح إقامة الأحياء بصفة مستديمة ، وتحصل مساحات بعض الأحواش الى عدة مئات من الأمتار . وتتركز الأحواش المشغولة بالسكان حول الجزر السكانية ، وفى المناطق الواقعة على حدودها و المتداخلة فيها ، مثل القادرية والإباجية والتونسي وعزبة البرقوقى . وتعتبر جبانة باب النصر أكبر الجبانات من

العدد الاجمالي ١٤٢٧٠ ساكنًا .

وتجدر الاشارة الى عدة سمات بارزة متعلقة بالمقابر وساكنيها ، منها :

- أكدت معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة السكن بالمقابر علاقتها الوثيقة بأزمة الاسكان ، فنسبة المولودين خارج المقابر من مجموع قاطنيها تصل الى ٨٥ ٪ ، كما أن حوالي ٧١ ٪ من جملة هؤلاء السكان قد نزحوا اليها من الأقسام القديمة بمدينة القاهرة ، مثل السيدة زينب والخليفة والدرب الأحمر والجمالية وعين الصيرة .

- هناك فئات اجتماعية مستفيدة بشكل مباشر من ظاهرة سكنى المقابر وهم « التربية » الذين قاموا بوضع اليد على الأحواش التي انقرض أصحابها ، وجلب السكان اليها نظير مبالغ شهرية ، كما قاموا بالاستيلاء على بعض المساحات الخالية من الأراضي الواقعة في قلب المقابر أو في أطرافها ، واستغلالها إما بالبيع أو بإقامة مشروعات سكنية عليها ذات إيراد كبير . وقد استطاعوا بذلك أن يدخلوا الى عالم المقاولات والتجارة ، وبالتالي أصبحوا يمثلون قوة اجتماعية ذات نفوذ مكنها من القيام بدور الوسيط بين السلطات الحضرية والإدارية وسكان الأحواش .

- أن التركيب الاجتماعي لسكان المقابر لا يختلف كثيرا عن التركيب الاجتماعي للأحياء القديمة أو الأحياء العشوائية ، فهم في مجموعهم يمثلون شريحة اجتماعية محدودة الدخل ، ويعملون في نفس الحرف والمهن التي ينتمي اليها سكان الأحياء القديمة والعشوائية ، وليست هناك مهنة غالبية لهؤلاء السكان .

- يمثل إسكان المقابر - مثل الاسكان الهامشي - بيئة سكنية غير صالحة ، تعتبر مرتعا خصبا للأمراض الاجتماعية ، خصوصا ما يتعلق منها بالجراثيم ، كما قد تسبب في العديد من التشوهات

النفسية . ولا يمكن تجاهل الآثار النفسية السلبية على أسر قاطني المقابر ، خصوصا الأطفال منهم ، نتيجة تجاورهم مع الموتى ، وتعرضهم بصفة مستمرة لعمليات الدفن وما يصاحبها من طقوس وعادات ، وقد لوحظ وجود رغبة ملحة لدى نسبة من سكان المقابر لتركها والبحث عن سكن أكثر ملاءمة . ولذا فإنه يمكن القول ان سكن الجبانات والأحواش لا يعتبر سكنا دائما ، بل أحيانا ما يكون سكنا مؤقتا .

- مقابر مدينة القاهرة مخططة بشكل جيد ، وبعض شوارعها عريضة ومستقيمة وبها مساحات خضراء ، ومن ثم فعلى الرغم من السلبيات الكثيرة والخطيرة لسكن المقابر ، إلا أنها ربما توفر في بعض النواحي ظروفًا معيشية أقل سوءا من بعض أنواع السكن الهامشي ، ومن بعض مناطق الاسكان العشوائي ذات الكثافة السكانية العالية ، وذات التكدس البنائي المرتفع .

- نظرا لأن سكنى المقابر تعتبر ظاهرة فريدة وغريبة ، وليس من المصلحة العامة قبولها والتعايش معها ، فقد يكون من الأفضل - لدعم العلاج المقترح لهذه الظاهرة - معرفة رأى الدين الحنيف فيها ، وتوضيح مدى تعارضها مع مبادئ الاسلام .

وقد بلغ مجموع سكان الشياخات الواقعة داخل نطاق الجبانات ٢٤٩٦٦ نسمة في تعداد عام ١٨٩٨ ، وفي تعداد عام ١٩١٧ بلغ عدد سكان الجبانات ٣٩٤٢٩ نسمة ، بزيادة طفيفة عن تعداد ١٨٩٨ ، وفي تعداد ١٩٤٧ وصل عدد السكان الى ٦٩٣٦٧ نسمة ، أى أنهم تضاعفوا خلال ثلاثين عاما . وفي عام ١٩٦٦ بلغ عدد سكان الجبانات ٩٧٢٨٦ نسمة ، ولكن العدد الاجمالي للسكان ازداد الى أكثر من الضعف في مدى عشرين عاما ، ووصل الى مايقرب من ١٨٠.٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٦ .

وفيما يلي جدول يبين توزيع السكان على الأقسام المختلفة بمنطقة المقابر حسب تعداد ١٩٨٦ :

اسم الجبانة أو المنطقة	عدد السكان
قايتباى	٨٧١٩
برقوق	٨٥٣٦
الكردى	٥٠٥٢
الخواص	٥٤٤٦
البيرقدار	٤٨٨٨
المجاورين	١٢٠٧
الامامين	١٦٤٠٥
التونسى	٣١٦٥٢
عرب اليسار	٢٢٥٣٢
درب غزية	٦٩٧٠
البساتين	٥٤٣٨٣
القادرية	١٣٢٥٩
المجموع	١٧٩٠٥٧

ولواجهة مشكلة الاسكان الهامشى واسكان المقابر : أجريت دراسة متكاملة للمعدلات السنوية المطلوبة لخطه الإسكان (٨٧ - ١٩٩١) وذلك من واقع التعداد الفعلى ، وتحليل نتائجه ، وجاءت نتائج هذه الدراسة على المستوى القومى كالاتى :

- الوحدات اللازمة للإحلال مقابل الأماكن الهامشية وسكن المقابر :

تضمنت إحصائية عام ١٩٨٦ وجود (٦١٧٣٢) وحدة اسكان هامشى ، بما فى ذلك سكن المقابر . وقد بنيت خطه الاسكان على أساس إنشاء وحدات سكنية جديدة لإقامة الأسر التى تشغل حاليا هذه الأماكن ، بمعدل سنوى قدره (١٢٣٥٣) ولدة خمس سنوات .

- الوحدات اللازمة للأسر المقيمة فى وحدات مشتركة :

أوضحت الدراسة وجود (٥٤٢٢٤) أسرة مقيمة بوحدات مشتركة ، وقد وضعت الخطة على أساس إنشاء (١٠٦٦٧) وحدة سنويا ، لحل هذه المشكلة على مدى خمس سنوات .

- الأسر المقيمة بحجرات مستقلة بدون خدمات أساسية :

ورد بإحصائية عام ١٩٨٦ وجود (٦٧٣٥١٧) أسرة مقيمة بحجرة مستقلة ، وقد وضعت الخطة على أساس إتاحة مساكن جديدة لثلثى عدد هذه الأسر حتى عام ٢٠٠٠ (بمعدل ٨ ٪ سنويا) وذلك بإنشاء (٣٥٩٢١) وحدة سكنية سنويا .

- الإحلال السنوى مقابل التقادم :

تم تقدير الوحدات السنوية مقابل التقادم فى الحضر بعدد (١٠٦٩٦٠) وحدة ، بمعدل ٢ ٪ من الوحدات السكنية .

- الوحدات اللازمة لمقابلة الأسر العديّة :

تم تقدير عدد هذه الوحدات بحساب المعدل السنوى لزيادة عدد الأسر ما بين تعدادى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ ، فبلغ (١٣٣٩٤٠) وحدة سنويا .

وبذلك يبلغ المعدل السنوى للوحدات المطلوبة (٢٩٩٨٤٠) وحدة ، وقد أعدت الخطة على أساس أن تلتزم شركات القطاع العام والجهات الحكومية بتنفيذ ٤٠ ٪ منها ، أى بمعدل (١١٩٩٣٤) وحدة ، وليقوم القطاع الخاص بتنفيذ ٦٠ ٪ بمعدل (١٧٩٩٠٦) وحدة .

وفيما يلي الوحدات المخصصة فى الخطة لمحافظة القاهرة :

- الوحدات اللازمة للإحلال مقابل الأماكن الهامشية واسكان المقابر :

بلغت الأماكن الهامشية بمحافظة القاهرة (١٥٨٦٨) وحدة ، وبنيت

خطة المحافظة على أساس إنشاء وحدات سكنية جديدة للأسر المقيمة بهذه الأماكن ، بمعدل سنوى قدره (٢١٧٤) وحدة .

- **الوحدات اللازمة للأسر المقيمة بحجرات مستقلة :**
تبين من احصائيات ١٩٨٦ وجود (٢٧٣٨٠٥) أسرة مقيمة بحجرة مستقلة ، ووضعت الخطة على أساس تعويض ثلثى الأسر بمساكن جديدة حتى عام ٢٠٠٠ ، بمعدل ٨ ٪ وذلك بإنشاء (١١٤٦٠٣) وحدة سنويا .

- **الإحلال السنوى مقابل التقادم :**
تم تقدير الوحدات السكنية مقابل التقادم فى القاهرة بمقدار (٣٠٧١٤) وحدة سنويا ، بمعدل ٢ ٪ من الوحدات السكنية .

- **الوحدات اللازمة لمقابلة الأسر الحديثة :**
تم تقدير هذه الوحدات على أساس المعدل السنوى لزيادة عدد الأسر بين تعدادى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ فبلغ (٣٠٩٣١) وحدة سنويا .

وبذلك يكون المعدل السنوى للوحدات السكنية المطلوبة لمحافظة القاهرة (٧٩٤٢٢) وحدة ، قسمت بين القطاعين العام والخاص بنسبة ٤٠ ٪ و ٦٠ ٪ على التوالى .

وتقوم الجهات الحكومية وشركات القطاع العام بتنفيذ النسبة المقررة لها .

ومن الملاحظ أن انتقال سكان المقابر والاسكان الهامشى يقابله بعض العوائق أهمها : عدم قدرة كثير من هؤلاء السكان على الوفاء بالالتزامات المالية التى تتطلبها الوحدات السكنية الجديدة . لذلك بقيت نسبة غير قليلة من هذه الوحدات خالية ، وبقي الكثير من السكان فى أماكنهم الحالية بالمقابر أو فى سكنهم الهامشى .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما تضمنته هذه الدراسة من احصاءات وبيانات ، برزت مجموعة من الاتجاهات

والآراء - يخلص أهمها فيما يأتى :

- أن العشوائية لا تقتصر على الإسكان فقط ، بل امتدت إلى بعض نواحى التطور الاجتماعى ، وذلك لعدم معالجة مثل هذه القضايا وفق أساليب علمية ، الأمر الذى أدى إلى ظهور سلبيات عديدة يعانى منها المجتمع الآن .

- أن السلبيات الاجتماعية والسلوكية ، كالانحراف والتطرف وإدمان المخدرات ، قد نتجت عن أسباب منها هذا النوع من الإسكان ، مما انعكس أثره على امتزاج قيم المجتمع المصرى .

- أن السياسة القومية للإسكان تركز على عمليات حسابية ، تتمثل فى حساب احتياجات المجتمع من وحدات الإسكان ، دون النظر إلى المعايير الموضوعية لخطة الإسكان ، مما أدى الى وجود قطاع كبير من المجتمع المصرى يعانى من أزمة الإسكان .

وعلى ضوء ما سبق جميعه - يوصى بما يأتى :
* أن تهتم محافظة القاهرة ، بالاشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، باستكمال التخطيط التفصيلى للقاهرة ، على أن يشمل التخطيط ما يأتى :

- تحديد محاور الامتدادات العمرانية لمدينة القاهرة فى الأراضى الصحراوية شرق العاصمة ، لكى تكون بديلا للامتدادات العشوائية على الأراضى الزراعية ، على أن تخصص بعض الأحياء على هذه المحاور لنقل سكان الأماكن الهامشية وسكان الجبانات إليها .

- تحديد مناطق جديدة للجبانات خارج نطاق الكتلة العمرانية والمستقبلية . على أن تكون هذه المناطق خارج الطريق الدائرى الجارى حاليا تنفيذه ومتصلة به .

- تحديد استخدام مناطق الجبانات الحالية بعد نقل المقابر منها ، ويمكن تحويلها الى حدائق ومساحات خضراء ومناطق ترويحية مفتوحة ، وتستغل كرئة جديدة للقاهرة . وحديقة الخالدين بالدراسة مثال على ذلك .

* تطوير السياسة القومية للسكان ، بحيث تتولى الدولة توفير المواقع

وامدادها بالمرافق ، ويقوم الأفراد وشركات القطاع الخاص ببناء المساكن عليها ، حسب تصميمات واشتراطات يتحقق معها توفير بيئة عمرانية ملائمة . ومثل هذه السياسة ستساعد فى القضاء على ظاهرة الاسكان العشوائى .

* وضع سياسة للأراضى شاملة مواقع إسكان أدنى مستويات

الدخول ، ويمكن أن تتاح مثل هذه المواقع بسعر أقل من سعر التكلفة ، بينما تتاح مواقع الأنواع الأخرى من الاسكان ، مثل الاسكان فوق المتوسط والاسكان الفاخر ، بسعر أعلى من سعر تكلفة إعداد المواقع ومد المرافق .

كما يمكن الأخذ بنظام تخصيص بعض المواقع لمدة معينة نظير

مبلغ سنوى ، واستخدامها لأغراض اجتماعية مثل إسكان أدنى مستويات الدخل . هذا مع ضرورة وضع نظام لإدارة هذه المواقع ، من حيث الإعداد ومد المرافق ، والبيع أو التخصيص ووضع اشتراطات البناء عليها .

* وضع سياسة تمويلية للسكان ، مع ترشيد الدعم وتوجيهه لصالح

الطبقات ذات الدخل المحدود ، بحيث ينال سكان المقابر والأماكن الهامشية أكبر نصيب من هذا الدعم ، مثل إعفائهم من دفع المقدمات ، وإتاحة قروض بفائدة ميسرة تدفع على أجال طويلة .

* إعداد المعدلات التخطيطية الملائمة للأحياء المخصصة لسكان ذوى الدخل المحدود ، من حيث : نمط التخطيط ، ومساحات المواقع ، وارتفاع المباني ، والكثافات السكانية والبنائية ، وحجم الخدمات الاجتماعية اللازمة .

* تطوير نظم البناء لسكان ذوى الدخل المحدود ، باستخدام

التكنولوجيا الملائمة ، وزيادة المساهمة الذاتية فى البناء . ويجب الاستفادة الكاملة من الامكانيات الحالية لبعض مصانع المباني الجاهزة فى تنفيذ الوحدات سابقة التجهيز المناسبة لهذا النوع من الاسكان .

* بالنسبة لإسكان الجبانات على وجه التحديد تتخذ الخطوات الآتية :

- تتخذ تدريجيا اجراءات وقف استخدام الجبانات الحالية ، وتظل مدة ٢٠ عاما بدون استخدام - كما ينص القانون الحالى - قبل تحويلها الى حدائق عامة ، أو أى استخدام آخر يحدده التخطيط العمرانى للقاهرة .

- وقف امتدادات الجزر السكانية داخل المقابر ، والاتجاه نحو تفريغ السكان منها بنقلهم الى الأحياء الجديدة.

- السعى لدى وزارة الأوقاف للمعاونة فى انتقال موظفيها المصرح لهم بسكنى الأحواش الى أماكن أخرى ، باعتبارها أولى من يحافظ على حرمة الموتى .

- نظرا لأن بعض الأضرحة والمساجد والمنشآت الصرحية المملوكية تقع فى نطاق الجبانات ، ولها قيمة أثرية ومعمارية كبيرة ، مثل مجموعة برقوق وقايتباى وبرسباى وغيرهم من سلاطين المماليك ، لذا يجب المحافظة عليها وصيانتها وإبرازها ، إذ ان هذه المباني ثروة قومية كبيرة .

* بالنسبة للسكان العشوائى تتخذ الخطوات الآتية :

- تحسين الاسكان العشوائى الحالى ، بإجراء التعديلات التخطيطية الضرورية للارتقاء بالبيئة المعيشية به ، ومد المرافق اليه . وقد أجريت بعض التجارب الناجحة لتحسين المناطق العشوائية وربطها بالمناطق الأخرى .

- اتخاذ إجراءات أكثر حسما فى وقف الامتدادات العشوائية فوق الأراضى الزراعية .

* ضرورة تقويم خطة وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان

والمرافق ٨٧ - ١٩٩١ لتوفير مساكن جديدة لسكان المقابر وسكان الأماكن الهامشية ، وتحديد مدى تحقيقها لأهدافها ، وذلك للاستفادة بنتائج هذا التقويم فى الخطة الخمسية ٩٢ - ١٩٩٧ .

- مع تطبيق قانون التشرد الذي يساعد على الحد من هذه الهجرة .

* مجابهة الانحراف والتطرف الدينى والسلوك غير السوى والإدمان ،
التي نجمت عن الاماكن العشوائية ، حفاظا على قيم المجتمع المصرى .

مع البحث عن طرق أمنية تمكن من القضاء على البؤر
الفاسدة الموجودة بها .

* العمل على تطبيق ميثاق فينسيا الصادر عام ١٩٦٤ - إذ يعتبر
الإطار العام لترميم واستخدام المناطق الأثرية والمحافظة عليها - والذي
يقضى بالحفاظ على الآثار وصيانتها ، مع جعل هذه الآثار مراكز
حضارية تعمل على رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى فى
منطقة الأثر .

* تعديل قوانين المباني الحالية ، بحيث تستوجب توفير سكن خاص
لحارس المبنى يفتيه عن استخدام الأماكن الجوارية لسكناء
وسكنى عائلته .

* القضاء على ظاهرة إسكان الشوارع والميادين والحدائق العامة
والكبارى ، والالتزام الحازم بتطبيق أحكام القانون واحترامها فى
هذا الشأن .

* العمل على إزالة التعديات على الأراضى الزراعية ، على أن تكون
الدولة هى القدوة فى هذا المجال .

* اتخاذ كافة الوسائل للحد من الهجرة إلى القاهرة ، مع خلق فرص
عمل بالريف المصرى والأقاليم ، حتى تكون مناطق جذب لا
مناطق طرد .

العدالة والتشريع

ولجأ أحيانا أخرى إلى توزيع نسبة من الغرامات والتعويضات وقيم
الأشياء المصادرة على كل من أرشد أو علون فى ضبط الجريمة ، بل
وجعل التوزيع يشمل فى بعض الأحوال كل من شارك فى استيفاء
الإجراءات المتصلة بالضبط .

ولاشك فى أن هذا المسلك يمثل مسمى لزيادة مرتبات بعض
العاملين دون البعض ، وينطوى على خروج على ضوابط القانون العام فى
منح الحوافز والمكافآت ، فضلا عن شدة خطورته من حيث تأثيره على
حيده رجل الضبط الذى يتعين - لضمان نزاهته وتحريره الحقيقة -
تجريده من أية مصلحة أو شبهة مصلحة .

أما عن ضوابط القانون العام فى منح الحوافز والمكافآت ، فإن
المادة ٤٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يستحق شاغل الوظيفة مقابلا

السياسة التشريعية المستقبلية بشأن مكافآت الضبط

نهج المشرع فى الآونة الأخيرة خطة تهدف إلى زيادة أجور
بعض العاملين القائمين بالأعمال المتصلة بضبط الجرائم ، بأسلوب
يوحى بأن هذه الزيادة إنما هى حوافز مادية أو مكافآت تشجيعية ، ولم
يلتزم المشرع فى هذا النهج بخطة محددة أو بضابط موحد ، وإنما
خصص أحيانا نسبة من حصيلة الغرامات والتعويضات وقيم الأشياء
المصادرة لبعض صناديق الرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين ، أو
لصناديق التعاون الاجتماعى والادخار ، إلى غير ذلك من التسميات .

بينها وبين حفز العاملين المجدين المخلصين ، فإنه يكون من غير الملائم أن تمنح هذه الحوافز لمن هم على قمة الجهاز الإداري للمرفق ؛ المنوط بهم تقدير جهود العاملين بهذا المرفق وحفز من يستحق منهم على الاستمرار في بذل الجهود .

وبالرجوع إلى أمثلة القوانين الخاصة التي خرج أغلبها على ضوابط منح الحوافز والمكافآت الواردة بنصوص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة آنفة الذكر ، يتبين أن المادة ١٩٥ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « يخصص وزير المالية نسبة من حصيلة الغرامات والتعويضات التي يتم تحصيلها نتيجة الصلح مع الممولين مقابل التنازل عن رفع الدعوى العمومية أو المحكوم بها نهائيا طبقا لأحكام هذا القانون ، وتؤول هذه الحصيلة إلى صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين بمصلحة الضرائب وأسرههم ومن أحيل أو يحال منهم إلى التقاعد وأسرههم . ويصدر قرار من وزير المالية بتحديد نظام هذا الصندوق وموارده الأخرى وأغراضه وكيفية إدارته » .

بينما تنص المادة ١٣١ من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أن « تحدد بقرار من رئيس الجمهورية القواعد التي تتبع في توزيع مبالغ التعويضات والغرامات وقيم الأشياء المصادرة على المرشدين ومن قاموا بضبط الجريمة أو عاونوا في اكتشافها أو ضبطها أو في استيفاء الإجراءات المتصلة بها وعلى صناديق التعاون الاجتماعي والادخار والصندوق المشترك والأندية الرياضية الخاصة بموظفي الجمارك » .

وتنص المادة ٦ من القرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ على أنه « يجوز لمصلحة الجمارك توزيع مبالغ التعويضات وقيمة الألوات ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها على كل من أرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة أو اكتشافها أو في استيفاء الإجراءات المتصلة بها ، ولها أن تصرف مكافأة فور الضبط لمن سبق

عن الجهود غير العادية والأعمال الإضافية التي يكلف بها من الجهة المختصة وذلك طبقا للنظام الذي تضعه السلطة المختصة ويبين ذلك النظام الحدود القصوى لما يجوز أن يتقاضاه العامل من مبالغ في هذه الأحوال » .

وتنص المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين ذاته - بعد استبدالها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - على أن « تضع السلطة المختصة نظاما للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالوحدة بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الأداء ، على أن يتضمن هذا النظام فئات الحوافز المادية وشروط منحها ، ومراعاة ألا يكون صرف تلك الحوافز بفئات موحدة وبصورة جماعية وأن يرتبط صرفها بمستوى أداء العامل والتقارير الدورية المقدمة عنه » .

وتنص المادة ٥١ من قانون نظام العاملين المذكور على أنه « يجوز للسلطة المختصة تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو أعمالا أو بحوثا أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء أو توفير في النفقات » .

وتنص المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية للقانون آنف الذكر على أن « تدرج كل وحدة في مشروع موازنتها الاعتمادات اللازمة لمنح العلاوات التشجيعية والبدلات والمزايا العينية والتعويضات ومقابل الجهود غير العادية والأعمال الإضافية والمكافآت بأنواعها ومقابل النفقات التي يتحملها العاملون في سبيل أداء أعمال وظائفهم ، وذلك طبقا لأحكام القانون » .

وقد انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، بفتاها رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٣ ، إلى أنه لما كان من الواضح من التنظيم الذي أورده المشرع للمكافآت التشجيعية والأجور الإضافية أنها من الحوافز التي قصد بها حث العاملين على بذل الجهود وتحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء ، وأطلقت يد السلطة المختصة في تقرير هذه الحوافز ، حتى لا تحول القيود

ذكرهم وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

وتنص المادة ١٧ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي على أن « الوزير المختص حق توزيع كل أو بعض المبالغ المصادرة والغرامات الإضافية على كل من أرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة أو اكتشافها أو في استيفاء الإجراءات المتصلة بها ، وذلك طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

وباستعراض هذه الأمثلة من نصوص بعض القوانين الخاصة ببيان أن الأسلوب المتبع في مكافآت الضبط يحوى العديد من العيوب ، أخصها :

- الإخلال بالمساواة بين العاملين ، إذ يفوز البعض منهم الذي يتصل عمله بضبط الجرائم بزيادة في الأجور والمرتبات في صورة حوافز ومكافآت ، بينما يحرم البعض الآخر من هذه الزيادة دون سبب مفهوم ، ذلك بأن ضبط الجريمة واستيفاء الإجراءات المتصلة بها هو من صميم وظائف العاملين القائمين بهذه الأعمال .

- الخروج على ضوابط القانون العام في منح الحوافز والمكافآت ، ذلك بأن الأعمال المذكورة ليست من قبيل الأعمال الإضافية التي يستحق عنها مقابل بخلاف المرتبات . كما وأنها ليست من الجهود غير العادية ولا الخدمات الممتازة ، وإنما هي لا تعدو أن تكون قياما بالواجب الوظيفي .

- التضارب في المنهج ، إذ بينما التزمت بعض التشريعات بإنشاء صناديق للخدمات الصحية والاجتماعية للعاملين بالمصلحة أو الجهة ، وقصرت توزيع نسبة من حصيلة الغرامات والتعويضات وقيم الأشياء المصادرة على هذه الصناديق ، مثلما فعل قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أنف الذكر ، إذا باغلب

التشريعات الأخرى تضرب صفحا عن إنشاء أو تمويل مثل هذه الصناديق ، وتولى كل اهتمامها إلى توزيع نسبة من هذه الحصيلة على المرشدين والقائمين بالضبط والمساعدين في اكتشاف الجريمة وفي استيفاء الإجراءات المتصلة بها .

- التوسع والإسراف في توزيع نسبة من حصيلة الغرامات والتعويضات وقيم الأشياء المصادرة على كل من عاون في استيفاء الإجراءات المتصلة بالجريمة ، الأمر الذي قد يشكل مخالفة للفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع والمشار إليها تفصيلا من قبل ، إذ يصح أن يكون المعاونون في استيفاء الإجراءات المتصلة بالجريمة الذين حصلوا على نسبة من تلك الحصيلة من القائمين على قمة الجهاز الإداري الذين انتهت الفتوى إلى عدم ملازمة منحهم حوافز ، سواء كانت مكافآت تشجيعية أو أجورا إضافية .

- الإضرار بالعدالة لتوقف المصلحة المادية للقائمين بالإرشاد والضبط على إلباس الواقعة المضبوطة ثوب الجريمة المتكاملة الأركان ، وهو ما يجردهم من الحيطة اللازمة لضمان الوصول إلى الحقيقة .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتي :

* الالتزام مستقبلا بخطة موحدة في مكافآت الضبط ؛ تنحصر في أسلوب تخصيص نسبة معينة من الغرامات والتعويضات وقيم الأشياء المصادرة ، على أن تؤول هذه النسبة إلى صناديق الخدمات الصحية والاجتماعية الخاصة بالعاملين بالجهة المختصة .

* تجنب النص في أى تشريع يصدر مستقبلا على تخصيص أية نسبة من الغرامات أو التعويضات أو قيم الأشياء المصادرة لأى شخص طبيعي ، سواء كان هذا الشخص من المرشدين أو القائمين بالضبط أو

التصدي لظاهرة اختلاس الأموال العامة والاستيلاء عليها

شاعت في السنوات الأخيرة جنايات اختلاس الأموال العامة حتى أثقلت كامل المحاكم والنيابة العامة ، والأمر في ذلك يرجع الى أسباب متعددة من بينها : التوسع في تعريف المال العام ، وإسخال عديد من الأموال « الخاصة » ضمن المال الخاضع للاختلاس ، وهي أموال كانت فيما مضى لا تدخل ضمن جنايات اختلاس المال العام . كما أن القانون أدخل ضمن جنايات اختلاس المال العام أموالا ليست فقط مملوكة للجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من قانون العقوبات ، بل كذلك الأموال الخاصة « لإشراف وإدارة » تلك الجهات ، وهي عبارة عامة وواسعة ، مع أن نصوص قانون العقوبات يجب ألا يتطرق إليها ليس أو إيهام .

ومن ناحية أخرى فقد توسعت النصوص الجديدة لقانون العقوبات في تعريف « الموظف العام » ، فأصبح الموظف العام تجاه جريمة الاختلاس غير مقصور على الموظف العام تجاه جريمة الرشوة كما كان الحال فيما سبق . الأمر الذي وسع كثيرا في مدلول الاختلاس ، وسبب إرهاقا للمحاكم والنيابات دون مبرر جدى . وقد وردت جرائم الاختلاس في الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات بعنوان « اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر » الذى يحوى المواد من ١١٢ الى ١١٩ مكررا . ويمكن رد جرائم هذا الباب إلى الفصائل الآتية :

- جرائم اختلاس الموظف للأموال الموجودة في حيازته بسبب وظيفته (عامة أو خاصة) م ١١٢ عقوبات .
- استيلاء الموظف بغير حق على مال عام - م ١١٣ عقوبات .

من المعاونين عليه ، أو ممن ساعدوا في اكتشاف الجريمة أو في استيفاء الإجراءات المتصلة بها .

* تعديل نص المادة ١٣١ من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، بحيث يلقى ما يتضمنه من توزيع مبالغ التعويضات والغرامات وقيم الأشياء المصادرة على المرشدين ومن قاموا بضبط الجريمة ، أو عاونوا في اكتشافها أو ضبطها أو في استيفاء الإجراءات المتصلة بها ، ويقتصر النص على تخصيص نسبة من هذه التعويضات والغرامات وقيم الأشياء المصادرة لصناديق التعاون الاجتماعى والائصار الخاصة بموظفى الجمارك .

* إلغاء نص المادة ٦ من القرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ التى تجيز لمصلحة الجمارك توزيع مبالغ التعويضات وقيمة الانوات ووسائل النقل التى يحكم بمصادرتها وكذلك توزيع مكافأة فرد الضبط على كل من أرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة ، أو اكتشافها ، أو في استيفاء الإجراءات المتصلة بها .

* إلغاء نص المادة ١٧ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى ؛ الذى يعطى للوزير المختص حق توزيع كل أو بعض المبالغ المصادرة والغرامات الإضافية على كل من أرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة ، أو اكتشافها أو في استيفاء الاجراءات المتصلة بها .

* إلغاء كل نص وارد في أى تشريع خاص آخر يجيز توزيع غرامات أو تعويضات أو قيم أشياء مصادرة على الأشخاص الطبيعيين من المرشدين والمعاونين في اكتشاف الجريمة ، والقائمين بالضبط والمشاركين في استيفاء الإجراءات . كل ذلك من أجل الحفاظ على حيديتهم ، حرصا على تحقيق العدالة والوصول إلى الحقيقة .

وبعد ذلك صدر القانون رقم ١٩٧٢/٢٥ بشأن حماية الأموال العامة ، الذى وسع فى نطاق التجريم ، وشدد بعض العقوبات ، وأضاف بعض الظروف المشددة . وقد لوحظ أن هذا القانون قد جانبته الدقة التشريعية ولا يسته ظروف العجلة ، فتضمن نصوصا فى موضوعات لا ترتبط ببعضها برابطة واضحة ، ولم تراعى فى وضعها الأصول العلمية .

ثم صدر القانون ٦٣ / ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والاجراءات الجنائية . وقد استبدلت المادة الأولى من هذا القانون نصوصا جديدة تحمل عنوان (الباب الرابع : اختلاس المال العام والعدوان عليه والفرار) . وقد حاول المشرع فى هذا القانون سد العقوبات بتعديلاته السابقة ، وقد حاول المشرع فى هذا القانون سد الثغرات التى كشف عنها التطبيق ، وتجميع النصوص الخاصة بالتجريم ، واستحداث بعض الجرائم وإضافة بعض الظروف المشددة .

وقد تم به إلغاء القانون رقم ١٩٧٢/٢٥ بشأن حماية الأموال العامة .

وقد تضمن هذا القانون نصا مستحدثا ، يجرى للمحكمة إذا كان موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه ، أن تقضى فيها بعقوبة الحبس ، الذى لا يجوز أن ينزل إلى أقل من ثلاثة أشهر ، أو أن تقضى فيها ببعض التدابير التى أشار إليها هذا القانون ، مثل العزل من الوظيفة وحظر مزاولة النشاط الاقتصادى .

وقد تغيرت الأوضاع فى الآونة الأخيرة عن الوضع الاقتصادى الذى كان قائما وقت إدخال هذه التعديلات ، وبدأت البلاد تبتعد تدريجيا عن الانغلاق الاقتصادى ، وتجه شيئا فشيئا إلى اقتصاديات السوق والقطاع الخاص ، الأمر الذى يستوجب تعديل النصوص القائمة ، خصوصا بالنسبة لتعريف المال الخاضع للاختلاس ، وتحديد الموظف القائم بالاختلاس ، وإلغاء التجنيح الذى ينص عليه القانون القائم .

أولا : تعديل قانون العقوبات بالنسبة للمال العام :

إن جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات تفترض أن يكون المال فى حيازة الموظف العام بسبب

- الفرار وهو طلب أو أخذ مالى مستحقا من الغرامات أو الضرائب ونحوها - م ١١٤ عقوبات .

- جرائم محاولة الحصول على ربح من أعمال الوخيلة (التريب) والإخلال بنظام توزيع السلع المنصوص عليها فى المادتين ١١٥ ، ١١٦ عقوبات .

- جرائم إحداث الضرر بالأموال والمصالح عمدا أو بإهمال ، وقد نص عليها فى المواد ١١٦ مكررا (أ) و ١١٦ مكررا (ب) عقوبات .

- جرائم الإخلال بتنفيذ بعض العقود الادارية وعقد المقاولة ، وقد نص عليها فى المادة ١١٦ مكررا (ج) .

- جريمة استخدام العمالة سفرة ، وقد نص عليها فى المادة ١١٧ عقوبات .

- جريمة تخريب الأموال الثابتة والمنقولة ، ونص عليها فى المادة ١١٧ مكررا عقوبات .

وقد طرأت على هذا الباب أربعة تعديلات تشريعية ، كان أولها بالقانون رقم ١٩٥٣/٦٩ ، الذى عبر لأول مرة عن سياسة المشرع فى معالجة هذه الجرائم بالحزم والشدة ، لتحقيق القضاء على الفساد والإفساد ، والمحافظة على أموال الدولة ، وعدم التفریط فيها . وقد عبرت المذكرة الايضاحية لذلك القانون عن الاتجاه نحو التشديد بقولها : « لتلائم روح العهد الحاضر وتحقق أهدافه بشأن القضاء على الفساد والإفساد والمحافظة على أموال الدولة وعدم التفریط فيها » .

ثم عدلت هذه النصوص مرة أخرى بالقانون رقم ١٢٠ / ١٩٦٢ على إثر صدور القوانين الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ ، والذى وسع فى نطاق التجريم ليكفل الحماية الكافية لأموال الدولة ولأموال الشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت ، التى تسهم الحكومة أو إحدى الهيئات العامة فى رأسمالها ، وأموال الشركات المساهمة وما إليها من الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام . لأن أموالها وإن تكن أموالا خاصة ، إلا أن اتصالها الوثيق بالاقتصاد القومى للبلاد يقتضى من الشارع حماية أولى .

قانون العقوبات ، والذي أصبح بمقتضى هذا القانون - يقضى بأن يقصد بالأموال العامة فى تطبيق أحكام هذا الباب (وهو الباب الرابع الخاص باختلاس المال العام والعنوان عليه والغدر) ما يكون كله أو بعضه مملوكا لإحدى الجهات الآتية « أو خاضعا لإشرافها أو إدارتها » :

- أ - الدولة ووحدات الادارة المحلية .
 - ب - الهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام .
 - ج - الاتحاد الاشتراكي والمؤسسات التابعة له .
 - د - النقابات والاتحادات .
 - هـ - المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام .
 - و - الجمعيات التعاونية .
 - ز - الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التى تساهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها فى الفقرات السابقة .
 - ح - أية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة .
- وهكذا فقد أصبحت أموال الأشخاص المعنوية الخاصة الوارد ذكرها فى نص المادة ١١٩ ، أنفة الذكر ، شأنها شأن أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة ، الأمر الذى يخل بميزان التجريم والعقاب ، ويخرج بمدلول المال العام عن حقيقته ومفهومه .
- ولم يقف هذا التوسع والخلط بين المال العام والخاص عند هذا الحد ، بل بلغ الأمر حد المساواة بين ملكية المال وبين « الإشراف عليه أو إدارته » ، اذ يكفى أن يكون المال خاضعا لإشراف أو لإدارة إحدى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١٩ من القانون ، لى يكون مالا عاما ولو لم يكن مملوكا لإحدى هذه الجهات . هذا الى غموض العبارة بالنسبة « للإشراف والإدارة » مع أن نصوص قانون العقوبات يجب أن تكون محكمة وصريحة لا يتطرق اليها أى لبس أو إبهام .

وظيفته ، ولئن كان الأصل فى هذا المال أن يكون مالا عاما ، الا أن هذا ليس بشرط ، بل تتوافر جريمة الاختلاس ولو كان المال مالا خاصا ، متى وجد فى حيازة الموظف العام بسبب وظيفته .

أما جريمة الاستيلاء المنصوص عليها فى المادة ١١٣ من هذا القانون - فتشترط أن يكون المال المستولى عليه مالا عاما ، أو أن يكون مالا خاصا تحت يد إحدى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١٩ من القانون ، وهى المادة التى تصدت لتعريف المال العام فى تطبيق أحكام الباب الرابع ، والخاص باختلاس المال العام والعنوان عليه والغدر .

والأصل فى المال العام ، أنه المال المملوك للدولة أو لإحدى الهيئات العامة ، وقد كان يجرى على هذا النحو نص المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، الذى كان يقضى بأن يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة ، كل موظف عمومي استولى بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات العامة أو سهل ذلك لغيره .

ثم عدل هذا النص بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، بحيث أصبحت الفقرة الأولى منه تنص على : أن يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة ، كل موظف عمومي استولى بغير حق على مال الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت اذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما ، أو سهل ذلك لغيره .

وبذلك فلم يكن المشرع فى ذلك الوقت يميز بين المال المخصص للمنفعة العامة ، وبين المال الذى تديره الدولة لحسابها ، كما لم يكن يميز بين المال المملوك للدولة وبين المال المملوك لغيرها من الأشخاص المعنوية العامة ، أو المال المملوك لأية هيئة عامة تساهم الدولة فى مالها بنصيب ما ، أيا كان قدر هذا النصيب .

ورغم هذا التوسع فى معنى المال العام ، الا أن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ قد استحدث توسعا أكبر فى مدلول المال العام ، بحيث أدخل فيه المال الخاص على النحو الذى صاغ به نص المادة ١١٩ من

ومن أجل ذلك يقترح - مرحليا - ضرورة تعديل نص المادة ١١٩ من قانون العقوبات على النحو الآتي :

١ - إلغاء عبارة « الإشراف والإدارة » من نص الفقرة الأولى من المادة ، بحيث يقتصر مدلول الأموال العامة على معيار الملكية فحسب ، دون الإشراف على المال أو إدارته ، ويصبح صدر المادة على النحو الآتي :

« يقصد بالأموال العامة في تطبيق أحكام هذا الباب ما يكون كله أو بعضه مملوكا لإحدى الجهات الآتية »

٢ - إلغاء البند (ج) من المادة وهو الخاص بالاتحاد الاشتراكي والمؤسسات التابعة له .

٣ - إلغاء البند (د) من المادة وهو الخاص بالتقابات والاتحادات .

٤ - إلغاء البند (و) من المادة وهو الخاص بالجمعيات التعاونية .

ثانيا : تعديل قانون العقوبات بالنسبة للموظف العام :

لا تقع جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، وجريمة الاستيلاء المنصوص عليها في المادة ١١٣ منه إلا من موظف عام .

وقد كانت المادة ١١٩ من قانون العقوبات - حسبما وردت بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ - تنص على أن « يعد موظفون عموميون في تطبيق أحكام هذا الباب الأشخاص المشار إليها في المادة ١١١ من هذا القانون » .

وتنص المادة ١١١ من قانون العقوبات ، على أن يعد في حكم الموظفين في تطبيق نصوص هذا الفصل (المقصود هو الباب الثالث الخاص بالرشوة) :

١ - المستخدمون في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها .

٢ - أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء

أكانوا منتخبين أو معينين .

٣ - المحكسون أو الخبراء ووكلاء الديانة والمصفون والحراس القضائيون .

٤ - كان هذا البند ينص على الأطباء والجراحين والقابلات ، بالنسبة لما يعطونه من بيانات أو شهادات بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة ، ثم ألغى بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الذي عدل المادة ٢٢٢ من القانون المذكور .

٥ - كل شخص مكلف بخدمة عمومية .

٦ - أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، وقد أضيف هذا البند بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

وهكذا يتبين أن المشرع كان لا يميز في مدلول الموظف العام ، بين جريمة الرشوة وبين جرائم الاختلاس التي تقع من الموظف العام والعنوان على المال العام والغدر ، إلى أن جاء القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الذي غير في مدلول الموظف العام بين جريمة الرشوة وبين سائر الجرائم الأخرى المشار إليها ، وبالرغم من توسع المشرع في تعريف الموظف العام في جريمة الرشوة ، إذ هو لم يقتصر على الموظف العام الحقيقي بل امتد التعريف إلى الموظف العام الحكمي ، إلا أن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ المذكور زاد على هذا التوسع ، إذ استحدث في نص المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات تعريفا جديدا للموظف العام ، فنص على أنه يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب (أى الباب الرابع الخاص باختلاس المال العام والعنوان عليه والغدر) :

١ (القائمون بأعباء السلطة العامة والعاملون في الدولة ووحدات الإدارة المحلية .

ب (رؤساء وأعضاء المجالس والوحدات والتنظيمات الشعبية وغيرها ممن لهم صفة نيابية عامة سواء كانوا منتخبين أو معينين .

(ج) أفراد القوات المسلحة .

(د) كل من فوضته إحدى السلطات العامة في القيام بعمل معين وذلك في حدود العمل المفوض فيه .

(هـ) رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين في الجهات التي اعتبرت أموالها أموالاً عامة طبقاً للمادة السابقة .

(و) كل من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة بناءً على تكليف صادر إليه بمقتضى القوانين ، أو من موظف عام في حكم الفقرات السابقة ، متى كان يملك هذا التكليف بمقتضى القوانين أو النظم المقررة ، وذلك بالنسبة للعمل الذي يتم التكليف به .

ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة ، دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر طوعية أو إجباراً ، ولا يحول انتهاء الخدمة أو زوال الصفة دون تطبيق أحكام هذا الباب متى وقع العمل أثناء الخدمة أو توافر الصفة . وقد حداً بالمشروع إلى هذه التوسعة في تعريف الموظف العام في الباب الرابع الخاص باختلاس المال العام أو العدوان عليه أو الغدر ، توسعته في مدلول المال العام ، مع أنه كان يتحتم توحيد مدلول الموظف العام في جميع جرائم الاعتداء على المصلحة العامة ، لما يجب أن يتحلى به قانون العقوبات من تناسق ووضوح تام وثبات .

من أجل ذلك يقترح العودة إلى الوضع الطبيعي غير الشاذ الذي كان سائداً قبل صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، وهو الأخذ بتعريف واحد للموظف العام لا يختلف وفقاً لأنواع هذه الجرائم ، وبذلك يمكن للكافة الإلمام بهذا الحكم في سهولة ويسر ، ويمكن القاضى تطبيق القانون بمعيار واحد تطبيقاً صحيحاً دون خلط أو تناقض أو إبهام .

والعودة إلى الوضع الطبيعي في هذا النطاق تقتضى تعديل المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات بحيث يستبدل بها النص الآتى :

مادة ١١٩ مكرراً : « يقصد بالموظف العام نفس حكم هذا الباب الأشخاص المشار إليها في المادة ١١١ من هذا القانون » .

ويلاحظ أن هذا التعديل لا يستبعد من مدلول الموظف العام سوى

البنديسن (هـ) و (و) من المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات ، أما سائر بنود هذه المادة فكل ما ورد فيها يتفق مع مدلول الموظف العام في المادة ١١١ من هذا القانون ، مع مراعاة أنه يعد في حكم الموظف العام كل شخص مكلف بخدمة عمومية ، وليس مجرد من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة .

ثالثاً : تعديل قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية بالنسبة لتخفيف العقاب والتجنيح :

صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والاجراءات الجنائية .

وقد استحدث هذا القانون المادة ١١٨ مكرراً (١) من قانون العقوبات في الباب الرابع من الكتاب الثانى باختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر ، ونصها كالآتى :

مادة ١١٨ مكرراً (١) : « يجوز للمحكمة في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب وفقاً لما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها إذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها - بدلا من العقوبات المقررة لها - بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة السابقة .

ويجب على المحكمة أن تقضى فضلاً عن ذلك بالمصادرة والرد إن كان لهما محل ، وبغرامة مساوية لقيمة ما تم اختلاسه أو الاستيلاء عليه من مال أو ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح » .

كما استحدث القانون المذكور المادة ١٦٠ مكرراً من قانون الاجراءات الجنائية ، ونصها كالآتى :

« يجوز للنائب العام أو المحامى العام في الأحوال المبينة في الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكرراً (١) من قانون العقوبات أن يحيل الدعوى إلى محاكم الجنب لتقضى فيها وفقاً لأحوال المادة المذكورة » .

وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون ما نصه :

ومن البديهي أنه في الحالات التي تستوجب ظروفها رافة القضاة بالجاني تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ومؤداها إمكان النزول بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة الى الحبس الذي ينقص عن ستة شهور ويعقوبة السجن الى الحبس الذي لا ينقص عن ثلاثة شهور ، كما أنه من الممكن شمول هذا الحبس بوقف التنفيذ .

غير أنه لما كانت الوقائع العملية تتخذ في كثير من الأحيان صوراً يكون من القسوة فيها حتى الحكم بمثل هذه العقوبة ، فقد استحدثت المادة ١٨٨ مكرراً (١) لكي تجيز للمحكمة إذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تتجاوز قيمته خمسمائة جنيه ، أن تقضى فيها بدلا من العقوبات المقررة لها ، بعقوبة الحبس ، الذي يهبط بالتالي الى أقل من ثلاثة شهور ، أو بواحد أو أكثر مما نصت عليه المادة ١١٨ مكرراً من تدابير .

وأوجبت الفقرة الثانية من المادة نفسها ، أن تقضى المحكمة بالمصادرة والرد في جميع الأحوال إن كان لهما محل ، وبغرامة مساوية لقيمة ما تم اختلاسه أو الاستيلاء عليه من مال أو ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح .

وأجاز المشروع في المادة الرابعة منه والتي تتضمن إضافة مادة جديدة برقم ١٦٠ مكرراً إلى قانون الاجراءات الجنائية للنائب العام أو المحامي العام إذا تحققت شروط الفقرة الاولى من المادة ١١٨ مكرراً (١) أن يحيل الدعوى إلى محكمة جنح لتقضى فيها وفقاً لاحكام المادة ١١٨ مكرراً (١) المشار إليها .

ويستفاد من خطة المشرع عند اصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، أنه حينما استحدثت توسعا كبيرا في تعريف الموظف العام وفي مدلول المال العام - وهو ما اقترح تعديله وفق ما سبق - استحسن أن يستحدث مقابل ذلك نظاما لتخفيف العقوبة وللتجنيب لإحداث توازن إزاء هذا التوسع الشديد ، وقد كان المشرع في غنى عن ذلك لو أنه التزم

بحجم المشكلة الحقيقي ، ولم يشذ في مد صفة الموظف العام الحكمي على العاملين في القطاع الخاص ، الذي يخضع ماله لمجرد الاشراف أو الادارة لإحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من قانون العقوبات ، وفي مد هذه الصفة على العاملين في النقابات والاتحادات والجمعيات التعاونية ، ولو أنه لم يشذ كذلك في أسباغ صفة المال العام على أموال الاشخاص المعنوية الخاصة من نقابات أو اتحادات أو جمعيات تعاونية ، وكذلك من جهات أخرى تابعة للقطاع الخاص لمجرد أن إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ المذكورة تشرف عليها أو تديرها .

ولما كانت العودة الى الوضع الطبيعي في مدلول المال العام وفي تعريف الموظف العام تمثل تلافيا لهذا الشذوذ ، فإنه يقترح إزاء ذلك ضرورة الغاء المادتين المستحدثتين أنفثي الذكر الخاصتين بتخفيف العقوبة وبالتجنيب لزوال دواعيهما ، ولاشك أن في تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وفي سلطة النيابة العامة في إصدار أمر بالوجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم الأهمية ، وكذلك للاكتفاء بالجزاء الإداري ، ما يغني عن هاتين المادتين وهما : ١١٨ مكرراً (١) من قانون العقوبات والمادة ١٦٠ مكرراً من قانون الاجراءات الجنائية ، خاصة وأن المادتين المذكورتين ليس لهما نظير في سائر الجرائم عدا جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص باختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر .

مع التوضيح بأن التعديلات التشريعية المقترحة هي تعديلات مرحلية ، يقتضيها الوضع القائم بخصوص هيئات القطاع العام وشركاته ، والشركات القابضة ، والشركات التابعة لها المنصوص عليها في القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الاعمال العام ، ولايحول ذلك دون استحداث تعديل تشريعي آخر مستقبلا يتلاءم مع اقتصاد السوق ، وهو رهن بعودة الاوضاع الاقتصادية الى مسارها العادي عند تقليص دور الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي .

الأمر المنشود ، والذي ينبغي أن تسعى مؤسسات التنشئة الى غرسه وتنميته ورعايته ، وتلك أولى الخطوات في درب التصدي لظاهرة جرائم المال العام .

الاحصاء القضائي وإحصاء الأمن العام :

كان آخر ما صدر عن الاحصاء القضائي في سنة ١٩٨٤ ، والباقي مسودات لم تر النور بعد ، وتأخره على هذا النحو أمر بالغ الضرر والخطورة ، فليس ثمة مجال لتخطيط أو تبين لحجم الجريمة ازاء هذا القصور ، بل إن في اقتصار بياناته على أمرى عدد التبليغات وعدد ما حكم فيه ، ما يشكل تجهيلا أخطر وأفدح ، فلا يعلم معبر هذه التبليغات وأوجه التصرف فيها ما أحيل منها إلى المحاكمة وما حفظ ، ونوع ذلك الحفظ ان كان قلعيا أو مؤقتا ، وما انتهى منه خلال العام ، وما امتد التحقيق فيه إلى العام التالي ، وحجم المال المختلس ، وما استرد منه ، وما تقرر فيه الجزاء الإداري أو المحاكمة التأديبية والعقوبات الموقعة ، ليبين منها مدى الاتجاه إلى التشديد أو التخفيف .

كل هذه البيانات جدير بالاحصاء القضائي أن يعنى بها ويفرد لها الرسوم البيانية ، أما وقوفه على ما هو عليه فإنه غرم كبير من الميسور تداركه بجهد ضئيل .

وأما عن احصاءات الأمن العام ، فهي وإن تنوعت بياناتها وتتابع صدورها ، إلا أنها أوردت عددا متقاربا للجنايات على مدى الأعوام التي سجلتها ، رغم ما يستشعره الكافة من تزايد في تلك الجرائم ، هذا التزايد الذي يكشفه الاحصاء القضائي بما أوردته من عدد عن التبليغات ، فضلا عما ورد في احصاءات الأمن العام من أوجه التصرف في عدد الجنايات كاملا في ذات العام ، في حين أن تحقيقها في ذاته غالبا ما يتجاوز عام وقوعها ، وقد يمتد إلى سنوات . الأمر الذي ينبغي معه تحري الدقة في جمع هذه البيانات ، وبيان مصادر الحصول عليها ، وبحث أوجه التباين بينها وبين بيانات الاحصاء القضائي ،

رابعاً : بعض الاقتراحات الأخرى بالنسبة لجرائم الاختلاس :

تخصيص دوائر لنظر قضايا الاختلاس :

نظرا لزيادة تعداد جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص باختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر ، ورغبة في إنجاز القضايا المتراكمة الخاصة بهذه الجرائم ، فإنه يقترح ضرورة تخصيص دائرة أو دوائر ، بحسب الحال في كل محكمة من محاكم الاستئناف الثماني ، لنظر القضايا المذكورة دون سواها ، إلى أن يعود الوضع إلى التعداد الطبيعي ، لما في سرعة الفصل من أثر في الردع والقضاء على المشكلة ، أو تخفيفها بقدر الإمكان .

التنشئة الاجتماعية وقرس القيم الدينية في

الحفاظة على المال العام :

لاشك أن العناية بقرس قيم معينة ، من خلال عملية التنشئة ، يؤدي إلى ثماره على المدى البعيد ، فقرس القيم الدينية في تنشئة مجتمع معين يؤدي ثمره على مر السنين . والقيم المنشود غرسها في معتزك التصدي لظاهرة اختلاس المال العام هي : قرس قيمة المحافظة على هذا المال ، وأن يستشعر كل مواطن أن هذا المال هو ماله الخاص ، بحيث لا يتوانى في الحفاظ عليه والدود عنه ، لا أن يقف منه موقف عدم الاكتراث أو يعمل التخريب فيه .

ويضطلع بعملية التنشئة المنزل والمدرسة وحر العبادة والنادي وكافة الهيئات التي تشارك في تنشئة النشء وتربيته ، وقرس ورعاية القيم الصالحة التي ينصلح بها حال المجتمع وتنمو بها حضارته وتزدهر . وكثيرا ما نلاحظ أن عدم الحفاظ على المال العام - بل وإتلافه - يقع تحت سمع وبصر المواطنين ، ولا يبادر أحد بمنعه أو التصدي له بحجة ظاهرها أن المال ليس ماله حتى يتصدى له . وتعديل هذا المسلك من سلوك الجمهور ، وإحلال الاحساس بالملكية الخاصة لهذا المال العام هو

وتلبي هذا التباين كلما وجد ، حتى تكون جديرة بالثقة والأخذ في الاعتبار .

تحري دقة اختيار الموظفين القائمين على المال العام :
فإحكام الرقابة والإشراف على تسيير المال العام أمر بالغ الخطورة ، كلما أحكم كان بمثابة الوقاية من وقوع جرائم الاعتداء عليه .
وينبغي الإشارة هنا إلى استكمال عدة أمور في هذا المجال يكشف الاستقراء نتيجة الممارسة عن وجوب العناية بتأكيدها أو العمل على إنشائها .

فيجب تحري الدقة وحسن اختيار الموظفين العاملين في المال العام ومن لهم السلطة والهيمنة عليه ، وفي هذا المجال لا يكفي توافر الأهلية بتحقيق المؤهل المطلوب ، بل لابد إلى جواره من توافر الصلاحية بالتحري عن أمانة الموظف ومدى ملامته واكتفائه ماديا ، وسلامته من الاضطرابات المالية ، وأن يكون التحري دقيقا يعهد به إلى جهة لها كفايتها ، وأن يتابع هذا التحري ، حتى إذا ما بدا الاضطراب على الأحوال المالية للموظف ؛ جرى إبعاده عن التعامل في المال العام في الوقت المناسب .

جود العهد والمخازن دوريا :

العناية بأمر جرد العهد والمخازن في أجال متقاربة ، وأن يتسم هذا الجرد بالجدية ، ويجري دوريا علاوة على إجراء جرد مفاجيء ، مهما كانت الأعباء أو التكاليف لذلك الجرد بنوعيه الدوري والمفاجيء .

انشاء ادارة بالجهاز المركزي للمحاسبات للمحصى قضايا الاختلاس للتعرف على أساليب ارتكاب الجريمة :
انشاء أو تخصيص هيئة رقابية لها صفة الاستقلال ، وتتبع الجهاز المركزي للمحاسبات ، تكون مهمتها دراسة القضايا والأحكام وقرارات الحفظ الصادرة في جنابات الاختلاس للتعرف على أساليب ارتكاب الجريمة ، والمثالب في العمل التي استغلت في ارتكاب الفعل ، وإصدار التعليمات والتوجيهات إلى جهات العمل ، لتلافى تلك المثالب وعدم وقوع

ذلك مستقبلا .

تعاون الأجهزة الرقابية لصالح كشف الاختلاس :

أن يسود التكامل والتعاون بين الأجهزة الرقابية القائمة ، بحيث تتعاون جميعها وتتبادل معلوماتها ، لا أن تستأثر كل منها بالمعلومات في سبيل إظهار جهدها .

مراقبة تفتيش الغيابات لإنجاز التحقيق في الاختلاس :

رغم ما عنت به التعليمات الصادرة من النائب العام ، فالملاحظ أن تحقيق قضايا اختلاس المال العام يستغرق أمدًا طويلة ، مرجعها مايجرى عليه تحقيقها من تشكيل لجان لفحص أعمال المتهم عن فترة وقوع الاختلاس وما سبقها ، ثم وضعها لتقريرها ورفعها إلى النيابة التي تقوم بدراسته ، ثم تتولى سؤال كل عضو من أعضاء اللجنة تفصيلا كشاهد ، ثم تولى الاطلاع على المستندات المثبتة للاختلاس ، وما يستغرقه ذلك من وقت في إبراز العجز المكون للاختلاس وتقديره ، دون العناية ببيان وتحقيق الركن المادي لفعل الاختلاس . ولحل تلك الإجراءات فكثيرا مايفرج عن المتهم اثناها ، وإن انتهى الأمر إلى إحالة القضية إلى المحاكمة ، فكثيرا مايقدم المتهم مفرجا عنه . وفي المحاكمة ونظرا لكون المتهم مفرجا عنه ، ولضخامة ملف الدعوى ، كثيرا ما تزجل من دور إلى آخر ويستغرق نظرها أكثر من دور ، وتتغير خلال ذلك الهيئة التي بدأت في نظر الدعوى ، وتعاد الكرة أمام دائرة جديدة ، وربما استغرق نظر الدعوى عدة سنوات .

وأخيرا فإذا ماصدر الحكم بالادانة ، فالأغلب الأعم أن يطعن فيه بالنقض ، وكثيرا مايرجع سبب النقض إلى نقص في التحقيق ينبني عليه قصور في التسبيب ، وذلك في بيان الركن المادي للاختلاس اكتفاء بثبوت العجز في عهدة الموظف . حتى فاضت مجاميع الأحكام بقاعدة تتردد على مدى سنين في أحكام قضايا الاختلاس المنقوضة : أن ليس العجز في عهدة الموظف دليلا على الاختلاس ، وما أكثر ما ترددت هذه القاعدة في مجاميع الأحكام .

• دورات تدريبية في المركز القومي للدراسات
: لأعضاء النيابة بالنسبة للاختلاس :
خروجى إجراء دورات تدريبية لأعضاء النيابة الذين يوكل اليهم
ضاي اختلاس المال العام ، يتلقون فيها مبادئ المحاسبة
الدفاتر والقوانين واللوائح المخزنية ، بحيث يتسنى لهم القيام
بان فحص أعمال المتهم ما أمكن ذلك ، وتوجيههم الى العناية
لركن المادى فى التحقيق ، ووسيلة ارتكاب الفعل ، وليس
إثبات العجز فى المهدة ومقداره .

التوصيات

ضوء ماسبق ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات -
ا يأتى :

المادة ١١٩ من قانون العقوبات بحذف عبارة « الإشراف »
« من نص الفقرة الأولى من المادة بحيث يقتصر مدلول
حامة على معيار الملكية فحسب ، دون الإشراف على المال أو
مع إلغاء البند (ج) من المادة وهو الخاص بالاتحاد الاشتراكي
ت التابعة له . وإلغاء البند (د) من المادة وهو الخاص بالنقابات
« وإلغاء البند (و) من المادة الخاص بالجمعيات التعاونية .
المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات بحيث تصبح كالاتى »
يظف العام فى حكم هذا الباب الأشخاص المشار اليها فى
١ من هذا القانون « بحيث يصبح تعبير الموظف العام ماثلا
نسبة للرشوة .

المادتين ١١٨ مكررا من قانون العقوبات و ١٦٠ مكررا من
رامات الجنائية .

المادة الأولى تجيز للمحكمة فى جرائم الاختلاس والاستيلاء
كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لاتجاوز
جنه ان تقضى فيها بدلا من العقوبات المقررة لها بعقوبة
أى بعقوبة الجحة (وببعض التدابير الأخرى الخاصة فضلا
رة والرد ، إن كان لهما محل ، وبغرامة معينة . أما المادة

الثانية أى المادة ١٦٠ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية ، فقد أجازت
التجنيح فى الحالات المذكورة فى الفقرة الأولى من المادة ١١٨
مكررا (أ) . ويوصى بإلغاء هاتين المادتين بعد المودة إلى الوضع
الطبيعى فى مدلول المال العام ، وفى تعريف الموظف العام ، حسبما
ورد فى التوصيتين الأولى والثانية ، وبعد ان زالت نواعى وجودهما ،
اذ لاشك أن فى تطبيق ظروف التخفيف المنصوص عليها فى المادة ١٧
من قانون العقوبات وفى سلطة الاكتفاء بالجزاء الادارى مايفنى عن
هاتين المادتين .

* تخصيص دوائر معينة لنظر قضايا اختلاس المال العام والاستيلاء
عليه والغدر ، لما فى سرعة الفصل فى هذه القضايا من أثر فى الردع
والقضاء على المشكلة بقدر الإمكان ، وكذا إنشاء نيابة للأموال العامة فى
كل نيابة كلية .

* التنشئة الاجتماعية وغرس القيم الدينية فى المحافظة على المال العام
- فى المنزل والمدرسة ودور العبادة والنوادر وكافة الهيئات التى
تشارك فى التنشئة .

* العناية بالاحصاءات القضائية وإحصاءات الأمن العام .

* وجوب تحرى الدقة وحسن اختيار الموظفين القائمين على المال العام ،
بتحرى أمانتهم وسلامتهم من الاضطرابات المالية ، ومتابعة التحرى عنهم
أثناء عملهم .

* العناية بجرد العهد والمخازن دوريا فى أجال متقاربة .

* انشاء ادارة بالجهان المركزى للمحاسبات لفحص القضايا
والأحكام وقرارات الحفظ فى قضايا الاختلاس ، وذلك للعمل على تلافى
ما تلاحظه الأحكام وقرارات النيابة العامة من أوجه القصور .

* تعاون الأجهزة الرقابية لصالح كشف الاختلاس والاستيلاء على
المال العام .

* مراقبة تفتيش النيابة لإنجاز التحقيقات التى تجريها النيابة
العامة فى شأن قضايا الاختلاس .

* اجراء دورات تدريبية فى المركز القومى للدراسات القضائية
لأعضاء النيابة العامة ، بالنسبة لقضايا الاختلاس والاستيلاء على المال
العام وأسلوب التحقيق فيها .

الخدمات الصحية

نحو سياسة لمكافحة الحوادث

أما الدول النامية والمنطقة العربية ، فقد اتخذت العديد من الاجراءات للحد من مخاطر الحوادث ، تمثلت فيما يلي :

- إصدار التشريعات التي تحد من وقوع الحوادث مثل : قوانين العمل ، والأمن الاجتماعي ، وتعليمات الأمان ، وقوانين التأمين الصحي .
- اتخاذ بعض الاجراءات التنفيذية والادارية الضرورية لسلامة المواطن .
- إعداد بعض البرامج الاعلامية لتوعية المواطنين .
- تجميع المعلومات الخاصة بالحوادث والكوارث ، وإجراء الدراسات والبحوث التي من شأنها أن تحد من الحوادث أو تمنع وقوعها .
- تطوير أساليب التعليم والتدريب لزيادة نطاق الأمان في العمل .

ورغم أن هناك هيئات عديدة معنية بأمور الحوادث - كالتنمية والشرطة ، والمرور ، والنقل ، والخدمات الصحية ، والتأمين - لديها امكانيات الحد من وقوع الحوادث أو تقليلها ، الا أن هذه الهيئات لازال ينقصها التنسيق والتعاون فيما بينها ، الأمر الذي أدى الى ازدياد الاختصاص ، واهدار الكثير من الامكانيات المتاحة ، مما يستلزم مضاعفة الاهتمام بسبل مواجهة الحوادث والكوارث ، بهدف تعزيز القدرة على هذه المواجهة .

أسباب تأخر الاهتمام بالحوادث في العالم النامي :

من أهم هذه الاسباب :

- أن الحوادث ينظر اليها على أنها من الأمور الحتمية التي لا مفر من حدوثها ، كنتيجة طبيعية للتطور السريع في المجتمع .

تؤثر الحوادث تأثيراً سلبياً على مسيرة التنمية الشاملة من خلال الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها . فمن حيث الآثار الاقتصادية : تتسبب الحوادث في خسائر مباشرة وأخرى غير مباشرة ، فالخسائر المباشرة تتمثل في فقد الممتلكات الخاصة والعامة ، كالمسحوق والأجهزة المستعملة في إنقاذ الحياة ، والعلاج وتكاليف التأمين المخصصة لمنع الحوادث ، أما غير المباشرة فتتمثل في اقتصاديات الفاقد من البضائع والخدمات التي تعطل انتاجها ، بسبب الوفيات أو العجز أو الدمار الناتج عن الحادث .

أما الآثار الاجتماعية والنفسية : فهي العوامل التي تتسبب في حدوث القلق النفسي والاضطراب الاجتماعي ، إذ تؤثر اجتماعياً ونفسياً على ضحايا الحوادث أو الكوارث الباقين على قيد الحياة ، مما ينتج عنه نقص في قدرتهم الانتاجية .

وقد اهتمت الدول المتقدمة - بعد الحرب العالمية الثانية - بهذه المشكلة ، واتخذت اجراءات كثيرة لمنع الحوادث والاصابات ، مما أدى الى هبوط نسبة الوفيات ، بحيث تراوحت ما بين ١٠ - ٢٠ فرداً لكل مائة ألف مواطن ، بعد أن كانت تتراوح ما بين ٣٠ - ١٠٠ فرداً لكل مائة ألف مواطن في بعض هذه البلاد .

- أن مسئولية التحقيق في الحوادث تقع على عاتق رجال الشرطة ، وهم مثقلون بكثير من الأعباء المتعلقة بالأمن السياسي والاجتماعي ، إضافة إلى تصورهم غير الصحيح عن مفهوم الحوادث ، واعتبارها قضية تنتهي عند تحديد الاتهام والإحالة إلى القضاء .

- عدم النظر إلى الحوادث من الناحية الطبية من منظور واقعي ، واعتبارها قضية بعيدة عن البحث الأكاديمي .

- عدم نظر المختصين إلى قضية منع الحوادث من منظور اقتصادي ، وحساب العائد الناتج عن الانفاق على منع الحوادث من خسائر في الأرواح والمعدات ، وما تتكلفه إزالة الآثار الناجمة عنها .

- عدم مسايرة المواطنين لروح العصر ، ذلك أن التطور السريع للمجتمع أدى إلى وجود ظاهرتين متناقضتين تتعايشان معا ، الأولى : تتمثل في استخدام شريحة من المواطنين لمعدات العصر الحديثة دون معرفة حقيقية أو إدراية كافية عن الاستخدام الصحيح لهذه الأجهزة ، الأمر الذي يعرض الأرواح والصحة العامة والممتلكات والبيئة للخطر . بينما الصورة الثانية : تتمثل في اسراف وسوء استخدام شريحة من المجتمع للأجهزة الحديثة ، وما يصاحب ذلك من تهور واستهتار وسلوك غير سوى بالنسبة للغير .

أنواع الحوادث

أولا : حوادث الطرق :

تشير بعض الإحصائيات إلى الزيادة المطردة في حوادث المرور ، وما ينتج عنها من زيادة عدد القتلى والمصابين ، كما توضح بعض المؤشرات ، من أهمها :

- أن حوادث الطرق خارج المدن تمثل حوالى ٣٣٪ من مجموع الحوادث ، بينما تمثل الحوادث داخل المدن حوالى ٦٧٪ .

- أن ٥٤٪ من الحوادث التي تقع في طقس ممطر على الطرق تكون خارج المدن .

- أن ٧٧٪ من الحوادث التي تقع أثناء الضباب تحدث

خارج المدن .

- أن ٦٦٪ من مجموع الحوادث التي تحدث في جو صحو تحدث على الطرق داخل المدن .

- أن حوادث التصادم من الخلف وحوادث المشاة تمثل أكثر الأنواع شيوعا « ٣٥٪ ، ٢٥٪ خارج المدن ، ٧٨٪ ، ٥٤٪ داخل المدن » .

- أن ٤٩٪ من مجموع الضحايا هم من سن ٤-٢١ سنة .

- أن إجمالي الخسائر بلغ ٦٠ مليون جنيه ، منها ٧٢٪ للإصابات والوفيات ، ٢٨٪ خسائر مركبات وممتلكات عامة ، وناتج تأخير وتوقف حركة المرور .

أسباب حوادث الطرق :

- الزيادة المطردة في أعداد السيارات ، واختلاف أنواعها ، وعدم الالتزام الجدى بالفحص الفنى للسيارة ، حيث يرخص لسيارات متبالكة انقضى عمرها الزمنى ، وأخرى ذات سرعات عالية - غير مسموح بها - قد تصل إلى ٢٠٠ كم / ساعة . بالإضافة إلى استخدام قطع غيار غير مطابقة للمواصفات ، قد تؤدي إلى أعطال مفاجئة تنشأ عنها الحوادث .

- اختلاف نوعية العابرين للطريق من بشر وحيوان وسيارات ، وما يترتب على ذلك من تصارب في ربود أفعالهم ، الأمر الذى يربك السائقين ويؤدى إلى الحوادث .

- تحول كثير من القرى والمناطق غير المأهولة - نتيجة للضغط السكانى - إلى مدن عشوائية غير مخططة ، مما أدى إلى وجود طرق غير ممهدة أو مجهزة ، تربط بين هذه القرى والمدن ، بالإضافة إلى زيادة الضغط على الطرق السريعة .

- غياب الوعي بالمخاطر التى تتأتى من العشوائية ، سواء فى القيادة أو تحميل السيارات ، وعدم تفهم أهمية هندسة الطريق ، وجغرافية تخطيط المرور ، وقيمة الالتزام بالقواعد العلمية ، مما نتج عنه

عدم الالتزام بالقوانين وقواعد المرور .

- عدم تحديد التكنولوجيات المناسبة لأسلوب الحياة في الريف والحضر ، إضافة إلى عدم تطوير التكنولوجيات الحديثة المستعملة في الطريق أو المنزل أو الحقل أو الصناعة ، لكي تواكب تحول المجتمع ، وكذلك عدم الالتزام بتعليمات الأمن الصناعي اللازمة للحفاظ على المواطنين والممتلكات .

- عدم الاستفادة من الإحصائيات الجادة في تحديد مسببات الحوادث للعمل على تلفيها .

- عدم الأخذ بمعطيات البحث العلمي ، خاصة البحوث الاستقصائية والمحلية ، للاستفادة منها في رسم خطط التطوير والتحديث ، وكذلك عدم الاستفادة بالدراسات والأبحاث الخارجية التي من شأنها الحفاظ على المواطنين وممتلكاتهم .

- افتقار المؤسسات المسؤولة ، عن سلامة وأمن المواطن ، إلى التنسيق والتعاون فيما بينها للعمل كفريق متكامل ، للوصول إلى حلول من شأنها الحد من الحوادث .

ثانيا : حوادث العمل :

الزراعة :

يمكن رصد عدة ملاحظات هامة في حوادث الزراعة منها :

- هناك تطور كبير في أساليب الزراعة ، حيث أدخلت أساليب تكنولوجية متطورة ومستحدثة ، ونشأت صناعات صغيرة تعتمد على أنواع مختلفة من الطاقة « غازات ، بترول ، كهرباء » وقد صاحب ذلك تعدد غير معقول على شبكات الضغط العالي وكهرباء الريف بأسلوب عشوائي وغير علمي ، مما تسبب في الكثير من الحوادث .

- تكديس بقايا ونفايات الزراعة (حطب القطن وقش الأرز) فوق أسطح المنازل الريفية ، وكثير منها يقع مباشرة تحت أسلاك الضغط

العالي ، مما يؤدي إلى حرائق ودمار ، خاصة في موسم رياح الخماسين .

- الاتجاه لاستعمال الكيماويات المخصصة ومبيدات الآفات الزراعية ، دون إلمام بنوعية هذه الكيماويات أو التدريب على طرق استخدامها .

- عدم التقيد بضوابط الأمن عند استعمال الوسائل الميكانيكية لنقل الحاصلات ، أو العمالة الزراعية أو تحضير الأرض للزراعة .

الصناعة :

ازدادت حوادث الصناعة منذ بداية الثورة الصناعية واختراع المركبات البخارية ، وظهور ثورة الكهرباء والطاقة الذرية . وقد تسببت حوادث الصناعة - في دول الغرب - في خسائر بشرية كبيرة قدرت بأكثر من ضحايا الحرب العالمية الثانية .

أما في مصر فقد بلغت خسائر حوادث الصناعة - وفقا لتقديرات إدارة الأمن الصناعي عام ١٩٨٣ - حوالي ٢٩٦ مليون جنيه ، منها ٤٦.٣٠٥.٧٣٢ جنيه خسائر مباشرة أنفقت في علاج المصابين وتعويضهم ، و ٢٤٦.٥٢٨.٦٦٠ جنيه خسائر غير مباشرة نتيجة الفقد في الوقت والانتاج . هذا عدا الإصابات والأمراض المهنية التي يعتبرها القانون إصابة عمل . وتقدر الخسائر حاليا بأكثر من مليار جنيه سنويا .

وهناك عدة حقائق عن حوادث الصناعة منها :

- أن إصابات وحوادث العمل وفقا للتقديرات العلمية والدولية تقع بسببين رئيسيين : الأول : تصرفات بشرية غير مأمونة ، وهذه تمثل حوالي ٧٠ ٪ من الحوادث .

والثاني : ظروف عمل غير مأمونة ، وهذه مسؤولة عن حوالي ٣٠ ٪ من الحوادث .

- أن ارتفاع نسبة الوفيات في حوادث الصناعة يجعل من الوقاية السلاح الفعال الذي يمكن أن نجابه به كارثة ازدياد الحوادث .

ثالثا : الحوادث المنزلية وحوادث الترويع :

١) الحوادث المنزلية :

ولهذه الحوادث أسباب عديدة منها :

- استخدام أجهزة ومعدات أو مواد غير مطابقة للمواصفات القياسية ، مثل أنابيب البوتاجاز غير المحكمة ، أو الكيماويات الخطرة ، وكذلك وصول المواد القابلة للاشتعال إلى متناول أيدي الأطفال .
- الاكثار من استعمال المواد السامة مثل الصابون السائل ، والصودا الكاوية ، والمنظفات الرخيصة ، وما يسببه استخدام مثل هذه المواد من مخاطر قاتلة كحروق الجلد والمريء .
- الانشاءات العشوائية في الأحياء الفقيرة في المدن والقرى دون رقابة هندسية ، وبدون مراعاة قواعد السلامة والأمن في هذه المباني ، كاستخدام مواد بناء غير صالحة ، أو وصلات كهربائية غير آمنة ، أو وصلات غاز أو سلالم مهترزة .

٢) حوادث الترويع :

تختلف حوادث الترويع باختلاف نوع الرياضة الممارسة ، فازدحام ملاعب كرة القدم مثلا قد يسبب انهيار المدرجات المزدحمة ، وعدم وجود أجهزة متخصصة لرعاية مصابي الضغط العالي في الأعماق قد يسبب حوادث الفرق في سباحة الفطس ، وضلال الطريق في سباحة الصحراء قد يسبب الموت عطشا ، وتتكلف الدولة الكثير من النفقات للبحث عن المفقودين .

رابعا : حوادث الطفولة :

تتنوع حوادث الأطفال بتنوع المؤثر الذي يتعرض له الطفل ، ولها مسببات عديدة كالوقوع أو بلع أجسام غريبة ، والتعرض للسيارات والدراجات ، أو الفرق ، أو الاصابات الناجمة عن اللعب بالأسلحة والصواريخ النارية ، أو التسمم بالانوية والكيماويات . هذا وتعتبر الحروق أكثر الأنواع شيوعا ، وتنشأ من ترك الأجهزة المنزلية والمواد القابلة للاشتعال في متناول يد الأطفال .

وقد تبين من تحليل حوادث الأطفال وتحديد مسبباتها - المؤشرات التالية :

- أن الاختناق ، وبلع الأجسام الغريبة ، والمكولات الفاسدة ، والاصابة في السيارة ، تصيب الأطفال منذ الولادة وحتى عمر سنة . أما حوادث السيارات ، والفرق ، والحروق ، واللعب بالأسلحة ، والتسمم بالغذاء والكيماويات ؛ فتصيب الأطفال من عمر سنة وحتى ٤ سنوات .

- أن حوادث السيارات ، والحروق ، واللعب بالأسلحة - تصيب الأطفال من سن ٥ إلى ١٤ سنة .

- أن حوادث السيارات - والحروق - والفرق - واللعب بالأسلحة تصيب الأطفال من سن ١٤ إلى ٢٠ سنة .

وتقع مسئولية الحوادث للطفل في عامه الأول على الأسرة والاطباء ، ثم تكون بعد ذلك مسئولية المجتمع ومؤسساته .

وتنحصر أسباب وفاة الأطفال فيما يلي :

- الالتهابات المعوية والرئوية والأمراض المعدية - السرطانات - التشوهات الخلقية - الحوادث .

وقد انخفضت حالات الوفاة بالنسبة لكل هذه الأسباب تقريبا فيما عدا الحوادث ، حيث لا زالت هي السبب الأول لوفاة الأطفال حتى سن ١٥ سنة ، وعلى الأخص حوادث الطرق ، وتقدر نسبة استقبال الأطفال المصابين في الحوادث بالمستشفيات بحوالي ٢٠ ٪ من مجموع حالات الدخول ، وتزداد هذه النسبة كلما زادت شريحة صغار السن في المجتمع كما في مصر ، حيث تمثل هذه الشريحة وحتى سن العشرين ما بين ٣٥ - ٤٠ ٪ من المجتمع .

وينفرد سن الطفولة بخصائص عدة ، منها :

- أن الطفل بفطرته لديه ملكة لاستكشاف المجهول الذي قد يكون خطرا عليه ، ونظرا لخبرته المحدودة فإنه قد يكون عرضة للخطر أكثر من الشخص البالغ ، الذي عادة ما يكون على دراية بمكامن الخطر .

وقد تبين من تحليل حوادث الاطفال أن هناك بعض فئات منهم أكثر عرضة للحوادث من غيرهم ، حيث يتضح :

- أن الذكور أكثر عرضة للحوادث من الإناث .
- أن أطفال الشرائح الدنيا من المجتمع أكثر عرضة للحوادث من أطفال القادرين ، بالنظر إلى زيادة نسل هذه الشريحة من المجتمع ، وتقارب سن الأبناء بها ، وازدحام المكان الذى يسكنونه ، وزيادة المسؤولية الواقعة على الأم .
- أن المجتمع المحيط له تأثيره الخاص على حوادث الأطفال ، حيث تختلف حوادث الأطفال فى الريف عنها فى الحضر .

خامسا : الكوارث :

تتنوع الكوارث بتنوع مسبباتها ، فمنها كوارث طبيعية تتسبب فيها الزلازل والبراكين أو العواصف أو الأمطار ، إلى غير ذلك من قوى الطبيعة ، ومنها كوارث بيئية أو فنية تحدث كنتيجة طبيعية للتطور التكنولوجى أو الخطأ فى استعمال أجهزة العصر المتقدمة ، بل قد يتسبب الانسان فى احيان كثيرة ، بسوء استخدام ما لديه من أجهزة أو كيماويات ، فى وقوع الكوارث .

والكوارث غالبا ما ينتج عنها خسائر فى الأرواح والممتلكات بدرجات متفاوتة . وقد تفوق قدرة الكارثة قدرة العاملين بمنطقتها على المجابهة ، الأمر الذى يتطلب ضرورة التعاون بين كافة الأجهزة ، سواء على الصعيد القومى عن طريق الفرق المتخصصة المجهزة بالمعدات الحديثة ، أو على المستوى الشعبى عن طريق فرق المتطوعين ، أو على المستوى المحلى من المسؤولين عن ادارة المرافق بمنطقة الكارثة .

وقد خصصت الأمم المتحدة العقد الحالى (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) لمجابهة وإدارة الكوارث ، كما اهتمت الدول المتقدمة بمكافحة الكوارث والعمل على مجابهتها فور وقوعها ، حيث قامت بإعداد خطة طوارئ لكل موقع ذى أهمية خاصة ، أو منشأة ذات أخطار صناعية ، أو مرفق من المرافق القومية الخطرة ، كيماوية كانت أو

ذرية أو غازية أو كهربائية .

كما اهتمت الجامعات بمكافحة الكوارث حيث قامت بإعداد وتدريس برامج منتظمة لحماية المنشآت الصناعية والمرافق الهامة ، وإعداد دورات تدريبية لكافة طلاب التكنولوجيا الصناعية ، بغرض تخريج كوادر فنية متخصصة تعمل على دراسة احتمالات وقوع الكوارث ، وكيفية مجابهتها ، والقدرة على تأمين المرافق والمصانع .

الكوارث الطبيعية :

وتأتى نتيجة ثورة قوى الطبيعة من زلازل ، وبراكين ، وسيول ، وأمطار ، وعواصف ، مما يؤدى إلى تصدع فى الأرض أو حدوث حرائق أو حوادث غرق ، تؤثر فى عدد كبير من الناس ، وقد تنشأ كحادث من فعل الانسان ثم تعمل قوى الطبيعة على اتساعها وانتشارها ، كما فى حوادث الحرائق فى القرى .

وقد ثبت من دراسة وتحليل مسببات الكوارث فى مصر - التى حدثت خلال الفترات الماضية (حريق التلفزيون ، حريق الشيراتون ، حادث عمارة المعادى ، حادث النوبارية ، حادث حرائق مخازن السكة الحديد وغيرها) مايلى :

- عدم وجود خطة متكاملة للطوارئ أو إدارة الكارثة ، الامر الذى يؤدى إلى تأخر التدخل لفترات طويلة ، مما يزيد من استفحال الخطر وعدم القدرة على تلافيه .

- عدم وجود جهاز مقيم من المتطوعين والمتخصصين ، وعدم إجراء أى تدريبات لهم على كيفية مجابهة الكوارث .

- عدم وجود خطة إخلاء للمواطنين من مكان الحادث والتحكم فى ربود أفعالهم ، ورفع روحهم المعنوية للالتزام بالتعليمات واجبه التنفيذ للالتقاد .

- عدم توفير مصادر المياه وتأمين وصولها إلى الارتفاعات اللازمة للسيطرة على الحرائق ، كما حدث فى عمارة المعادى ، وقد ينشأ ذلك نتيجة عدم الالتزام بتراخيص المباني ، مما يؤدى إلى الارتفاع بها

لمسافات عالية يتعذر الوصول إليها .

- عدم اليقظة في متابعة صيانة الوسائل والاجراءات الوقائية واكتشاف مصادر الاخطار وتلافى وقوعها قبل حدوث الكارثة ، كما حدث في النوبارية .

- عدم اتباع تعاليم واشتراطات التخزين كإجراء وقائي ، كما حدث في حريق مخازن السكة الحديد .

الكوارث البيئية والكيمائية :

وتأتى من الحوادث الناتجة عن المخلفات والكيمائيات الصناعية والزراعية . وتعرف منظمة الصحة العالمية الكارثة البيئية بأنها : حالات التسمم الحاد أو تحت الحاد أو المزمن ، التى تنتج عن تدهور البيئة نتيجة تلوثها بالمواد الكيمائية السامة ، والتى تؤثر فى عدد كبير من الناس .

ولقد ساهمت الكيمائيات المستحدثة فى رخاء الانسان ورفاهيته ، ولكنها فى المقابل تسببت فى تلوث البيئة . ويختلف تأثير المواد الكيمائية باختلاف نوعية المادة ودرجة سميتها ، والكميات التى تتسرب منها إلى البيئة وتتراكم فيها ، والتغيرات التى تحدث تبعاً لعملية التعاطم البيولوجى .

وقد قدرت منظمة البيئة أن المبيدات تقتل كل عام حوالى ١٤٠,٠٠٠ نسمة ، وأن السموم تقتل حوالى ٧٥٠,٠٠٠ نسمة على مستوى العالم . وقد ازداد استهلاك الفرد من الكيمائيات المصنعة فى بعض الدول كالولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا ، حيث تراوح فى عام ١٩٦٣ ما بين ١٤ - ١٦ دولاراً للفرد ، ووصل عام ١٩٧٥ إلى ما بين ٢٤٧ - ٤٢٤ دولاراً للفرد . كما قدرت أنواع الكيمائيات التى استعملها الانسان سنة ١٩٨٠ بحوالى ٦٠,٠٠٠ مادة ، تزداد كل سنة بحوالى ١٠٠٠ مادة .

ويمكن تصنيف الكيمائيات المستعملة إلى : كيمائيات زراعية وكيمائيات صناعية وكيمائيات منبثقة من

الكوارث البيئية :

الكيمائيات الزراعية :

١ - المخصبات : وأهمها مخصبات الفوسفات والأزوت ، ومفعولها المباشر بسيط ، ولكن لوحظ أن الأزوت المخصب يتفاعل عند تسريه الى المياه الجوفية ، وقد يسبب زرقة فى الاطفال . وقد استهلك مصر حوالى ١٤٥٠ طن من مخصبات الفوسفات عام ١٩٩٠ ، ارتفعت إلى ١٤٩٥ طن عام ١٩٩١ ، أما مخصبات الأزوت فقد استهلك منها حوالى ٥٠٥٥ طن عام ١٩٩٠ ، زيدت إلى ٥٣٠٠ طن عام ١٩٩١ .

ب - المبيدات : وقد استهلك مصر منها حوالى ٦٢٠٠٠ طن عام ١٩٩٠ ، ارتفعت إلى ٦٦٠٠٠ طن عام ١٩٩١ ، وهى تحدث - على خلاف المخصبات - تسمماً حاداً يمكن ملاحظته من مراجعة تحويل المصابين الى المستشفيات ، أخذين فى الاعتبار أن الحالات المقيمة بالمستشفيات أقل كثيراً من الواقع ، حيث لا توجد احصاءات دقيقة ومفصلة بالادارة العامة للصحة الصناعية أو الرعاية العاجلة بوزارة الصحة ، وإنما أمكن العثور على بعض الاحصاءات المتفرقة التى يتضح من بعضها أن عدد المصابين بسبب المبيدات عام ١٩٦٦ بمحافظة الاسكندرية بلغ (١٠٩١) فرداً ، وعام ١٩٨٣ (١٣٥٣) فرداً .

كما بلغ عدد الوفيات بسبب المبيدات بمحافظة المنوفية عام ١٩٦٦ نحو (٤٤) فرداً ، وعام ١٩٧٦ (٢٤) فرداً ، وعام ١٩٨٣ (١٦) فرداً . وقد قدر عدد الاصابات السنوية عالمياً بسبب حالات التسمم بالمبيدات بحوالى ٥٠٠,٠٠٠ حالة تسمم حاد ، نتج عنها حوالى ٩٠٠٠ حالة وفاة فى الدول النامية ، فى حين أنه فى الدول الصناعية المتقدمة لا يحدث سوى ١ ٪ فقط من الوفيات ، رغم أن هذه الدول تستهلك حوالى ٨٠ ٪ من اجمالى المبيدات المستهلكة على مستوى العالم .

ولعل السبب الاول فى ذلك يرجع إلى أن المبيدات التى يحظر استعمالها فى البلاد المتقدمة يسمح بتصديرها واستخدامها فى البلاد

النامية . أما السبب الثانى فيعود إلى سوء استعمال وسائل الرش ، أو رش المبيد بأسلوب بدائى ، مما ينتج عنه التسمم المباشر للإنسان .

الكيمائيات المستعملة فى الصناعة :

وهى المواد المتخلفة عن الصناعة أو الأغراض الأخرى ، كما حدث عند احتراق مخزن قنابل الدخان بالاسكندرية عام ١٩٨٧ ، والذي أصيب فيه حوالى ٤ آلاف شخص وتوفى ٨ افراد ، وتسرب غاز الكلور بسبب كسر صمام إحدى الاسطوانات عام ١٩٩٠ ، حيث أصيب عشرات الأشخاص وتوفى أحدهم .

الكيمائيات المنبعثة من الكوارث البيئية :

وهى على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : انبعاث كميات من الملوثات نتيجة أنشطة صناعية أو منزلية تكون مقبولة تحت الظروف العادية ، ولكنها فى حالات سوء الاحوال الجوية تسبب كارثة بيئية (احتراق الفحم - الكبريت - الهيدروجين) .

النوع الثانى : تسرب كمية من الملوثات تصيب الإنسان بطريق مباشر أو غير مباشر ، وتتسبب فى ظهور آثار تحت الحادة ، تتزايد مع الوقت ما لم يحدث تدخل لوقف التلوث ، وهذه قد تسبب آثارا متأخرة أو وفيات .

النوع الثالث : وهو تسرب مفاجئ غير متوقع لكميات غير عادية من مواد سامة ، خلال فترة وجيزة من الزمن ، نتيجة حريق أو انفجار أو تفاعل كيمائى أو ذرى أو خلل ميكانيكى .

وهذه تؤدي إلى آثار حادة تتناقص كما وكيفما يمرور الوقت ، وكثيرا ما تترك آثارا مزمنة .

الرعاية الطبية العاجلة :

الرعاية الطبية العاجلة هى الخدمات الضرورية ، الواجب تقديمها للمصاب على وجه السرعة ، فى مكان الحادث أو بعد نقله الى المستشفى ، بما يسمح بانقاذ حياته .

وقد بدأ نظام الرعاية الطبية العاجلة - تحت رعاية الجمعيات الخيرية - فى الاسكندرية عام ١٩٠٢ ، ثم القاهرة عام ١٩٠٦ ، وفى عام ١٩٦٦ خضعت هذه الخدمات لوزارة الصحة ، ثم أنشئ المجلس الأعلى للاسعاف عام ١٩٧٦ ، وأجريت دراسات تفصيلية لمشروع الخدمات بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى السنة التالية ١٩٧٧ أنشئ مشروع استرشادى فى القاهرة والاسكندرية ، حيث تم ربطه بشبكة لاسلكى النجدة ، وثمانية مستشفيات ، ومئات من سيارات الاسعاف المجهزة ، وكان الأمل أن يمتد هذا المشروع الى محافظات كمرحلة ثانية ، ثم يمتد الى أربع محافظات أخرى بعد ذلك .

ويرتكز نجاح الرعاية الطبية العاجلة على عدة عناصر أساسية ، أهمها :

١ - الوقت : ان اسعاف المصاب وانقاذ حياته ، يتوقف على سرعة القيام بالاسعافات المطلوبة ، ويمكن تصنيف الوقت الى :

الوقت الحرج : وهو الوقت الضائع السابق على تقديم الرعاية الطبية العاجلة .

وقت الدخول : وهو الوقت الذى يمر من لحظة وقوع الحادث الى محاولة طلب الاتصال ، والنجاح فى ذلك .

وقت الاستجابة : وهو الوقت الواقع بين تلقى النداء ووصول الخدمة المطلوبة الى مكان الحادث والتعامل مع المصاب .

وقت الدخول فى الخدمة المتكاملة : وهو الوقت بين وصول الاسعاف الى مكان الحادث ووصول المريض الى المستشفى .

وقد أجريت دراسة علمية ودقيقة على الخدمة فى مصر على مدى عدة سنوات وفى مناطق مختلفة من المدن الكبرى ، تبين منها أن الوقت الحرج يصل الى حوالى ٢٢ دقيقة ، ووقت الدخول يصل الى حوالى ٤٣ دقيقة ، ووقت الاستجابة يصل الى حوالى ٨.٦ دقيقة ، أما وقت الدخول فى الخدمة المتكاملة فيصل الى حوالى ١٢ دقيقة ، وبذلك يصل مجموع الوقت بين وقوع الحادث ووصول الرعاية الطبية الى حوالى ساعة

والحروق ، وحالات الصدر والأعصاب ، وأمراض النساء والمسالك البولية ، والعيون والأنف والأذن ، والتخدير والأسنان . وذلك كله بغية خلق جيل مؤهل وقادر لمجابهة هذه النوع من التخصص .

كما يجب أن تنشأ في المستشفيات وظيفة تحت مسمى الرعاية الطبية العاجلة .

- المسعفون والفئات المساعدة : وهم يمثلون العمود الفقري للخدمات الطبية العاجلة ، وهؤلاء يجب عمل برامج تدريبية متقدمة لهم ، للتدريب على إجراء الإسعافات الأولية الضرورية ووسائل الحفاظ على حياة المصاب .

- المواطنون : إذ يجب اعتبار الرعاية الطبية العاجلة - خاصة حالات انعاش القلب والتنفس والوقاية من الحوادث في المنزل والطريق والمصنع والحقل - قضية قومية تدخل في برامج التعليم الأساسي وبرامج أجهزة الاعلام التي يمكن عن طريقها تبسيط بعض المعلومات الطبية . مع التركيز على شرائح مختارة من المواطنين كالمدرسين والسائقين والعمال ورجال الشرطة والمطافئ والموظفين .

جـ - وظائف نظام الخدمات الطبية العاجلة :

ويشمل اكتشاف وتحديد مكان الحادث بعد وصول الإشارة وتسجيلها ، وتحديد موقع الحادث وأسرع السبل للوصول اليه ، وتحريك وسيلة الإسعاف ، وتقديم الرعاية الطبية للمصاب في موقع الإصابة ، ونقله الى المستشفى ثم القسم المناسب لحالته . كذلك يتناول هذا النظام القدرة على تنظيم المعلومات المطلوبة ، واستخدام البحث العلمي لتطوير وتحديث هذا النظام ، والقيام بعمليات التعليم والتدريب المستمر للارتقاء بمستويات القائمين عليها .

ويشتمل هذا النظام على عدة مراحل ، تبدأ بمكان الحادث ، ثم أثناء النقل ، ثم مرحلة دخول المصاب المستشفى . وهنا تبرز قيمة العناية باقسام الاستقبال والحوادث ، والرعاية المركزة وغرف العمليات ، وتجهيز وتوفير التخصصات الدقيقة لكل حالة ، وإظهار أهمية

ونصف تقريبا ، وهي مدة طويلة اذا ما قورنت بما هو حادث في الدول المتقدمة كإنجلترا أو فرنسا ، حيث تتراوح المدة ما بين ١٥ الى ٣٠ دقيقة فقط .

وكان من نتائج إبراز هذه المشكلة ، البدء في إيجاد تصور جاد وهادف لمجابهة هذه القضية على أربعة مستويات هي :

- القدرة على التصرف الفوري في مكان الحادث والاتصال السريع .

- توفير إمكانات وسبل الاتصال ، والوصول الى مكان الحادث والنقل السريع .

- الرعاية الكاملة أثناء النقل .

- تجهيز الاستقبال ورعاية المستشفى ووجود المختص والإمكانات .

ب - الفرد : والمقصود بالفرد هنا :

- الطبيب : القادر على توصيف الحالات ورعايتها ، وتقديم كافة متطلبات الرعاية العاجلة ، وتوجيه المريض لمتابعة العلاج المختص داخل وخارج المستشفى ، بحيث تكون لديه القدرة على اتخاذ القرار في الزمان والمكان المناسبين . وإدارة تنظيم الخدمات الطبية العاجلة التي تعتمد أساسا في التشخيص على الفحص الكلينيكي ، مع مراعاة الحالة الاجتماعية للمريض ، والابتعاد قدر الامكان عن الفحوص المعقدة باهظة التكاليف .

وتستغرق فترة تدريب أطباء الرعاية العاجلة في أمريكا حوالي ثلاث سنوات بعد التخرج ، أما في فرنسا فتستغرق حوالي (١٠٠٠) ساعة ما بين دراسة وتدريب بعد التخرج ، وبعد الانتهاء من التخصص في الأمراض الباطنة أو الجراحة .

هذا ومن الضروري الاهتمام بتدريس الرعاية الطبية العاجلة بسنوات التعليم الأولى بكليات الطب ، على أن تكون لها مدة امتياز لا تقل عن ثلاثة شهور ، مع انشاء قسم للدراسات العليا في طب الطوارئ تدرس فيه حالات القلب والرعاية المركزة ، والعظام

التسجيل والاحصاء .

تطوير نظم الخدمات الطبية العاجلة :

ويخلص ما سبق من أهمية دعم الخدمات الطبية العاجلة ، من خلال « استراتيجية » عامة تركز على مايتى :

- تكامل نظم الخدمات الطبية العاجلة ، وتوزيع المسئوليات على المناطق والأقاليم المختلفة ، وتوفير الموارد والقدرات للقيام بالواجب المطلوب .

- خطة قومية شاملة لمنع الحوادث والاصابات واستكمال القدرات والنظم على مستوى جميع المحافظات .

- انشاء وحدة أو ادارة عامة لمجابهة الحوادث والكوارث وتوفير وسائل الامان ، ويمكن أن تلحق هذه الوحدة بوزارة الصحة أو الداخلية .

- تنفيذ برامج تدريبية واسترشادية ، للتدريب على منع الحوادث والاصابات على مستوى الرعاية الطبية الأساسية .

- دعوة المنظمات الدولية للمشاركة والارشاد ، وذلك بالاشتراك فى الدورات والمؤتمرات والتعاون مع المنظمات الدولية لانشاء مركز متخصص لبحوث منع الحوادث والاصابات .

- مراجعة وتقييم نظم الخدمات العاجلة - بمعرفة هيئات متخصصة - وصولاً لدعمها وتوجيهها .

- الارتقاء بالتدريب على وظائف الخدمات العاجلة ، وتطوير وسائل الامان ورعاية المصابين والعلاج .

- حفز الدارسين على القيام بالدراسات والبحوث ، خاصة فى مجال المسح الوبائى للحوادث ، وجمع وتسجيل المعلومات وتوفير الامكانيات المطلوبة .

- تطوير نظم الخدمات الطبية العاجلة على النحو الآتى :

- تطوير وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية .

- تخطيط مواقع ومراكز الاسعاف بدقة (ومنها الطائرات) حسب الكثافة السكانية والاحتمالات المتوقعة للحوادث .

- ادخال نظام التخصص على مستوى المسعف أو الطبيب فى سيارة الاسعاف .

- تطوير نظام التصنيف والاحالة من خلال بحوث علمية .

- توصيف نظام أقسام الاستقبال بالمستشفيات ، وتصنيف المستشفيات حسب نوعية الاستقبال .

- وضع منهج علمى للتعليم والتدريب .

- وضع خطط للاستعداد ولجابهة الكوارث بالمستشفيات .

- ايجاد وظائف تخصصية للرعاية الطبية العاجلة ، مع وضع كادر وظيفى خاص لها لجذب الكفاءات .

- تدريب المواطنين من خلال التعليم المباشر أو من خلال وسائل الاعلام .

- الربط بين كافة العاملين والمسئولين عن قضية منع الحوادث فى : الصحة والداخلية والدفاع والمواصلات والحكم المحلى وشركات التأمين والتخطيط والاقتصاد .

دور البحث العلمى فى مجابهة الحوادث :

يعتبر البحث العلمى المؤشر الذى يؤكد جدوى أسلوب التعامل وتأكيد النجاح فى مجابهة ما أطلق عليه : معركة مجابهة الحوادث The Battle Of Accident Prevention ، حيث يتأكد دور البحث العلمى كأسلوب فى تحديد الهدف من البحث ومتطلباته وخطواته والترميزات الخاصة به .

أ - الهدف من البحث : ويتطلب ذلك :

- تجهيز قاعدة معلومات متكاملة ومبرمجة وقابلة للاستفادة منها .

- استعمال أسلوب وثائقى Format لتيسير التسجيل لكل أبعاد المشكلة ، من الناحية الهندسية والطبية والأمنية والاقتصادية ، وتحديد

الدول الأخرى ونتائج أجهاداتها ، والاشتراك في تدريب العاملين ورفع مستوى المتخصصين .

- الاهتمام بقضايا الاعلام وغرس الاحساس بجدوى حماية النفس وقيمة الفرد ، والشعور بمدى الخسائر الفاسدة الناجمة عن عشوائية التصرفات وقيمة العائد المجتمعي .

ج - خطوات البحث :

- تجميع المعلومات والتأكد من صحتها وجنواها .
- تحديد نوعية المدربين ورفع مستواهم .
- تحديد المناطق والأساليب والمنتجات الخطرة .
- وضع خرائط للطرق ومخاطرها ، والمباني والمصانع ومدى خطورتها ونقط الضعف فيها .
- تحليل المعلومات واجراء التجارب .
- اقتناع صناع القرار بجدوى البدء في التطوير .

أمثلة من أنواع البحوث المطلوبة في قضية منع الحوادث :

- **البحوث الوبائية : Epidemiological Research**
وتعتمد على الاحصاءات لتحديد نسبة المصابين والوفيات والمسببات وأماكن الخطر ومكان الأذى « جغرافيا - سنا وجنسا - مستوى التعليم - السلوك » آخذين في الاعتبار الخصائص المجتمعية (خاصة زيادة نسبة الأطفال والشباب في المجتمع) .

- **البحوث الطبية : Service Research** لتحديد نوعية الخدمات وتوزيعها في حدود الامكانيات المتاحة ، وتدريب القائمين عليها ، وضبط أدائهم من خلال فترات محددة للدراسة والتدريب ، وتطوير التعليم الطبي والهندسي الطبي بما يتواءم مع الخطة المنشودة .

وكذلك وضع بروتوكولات علاجية ، وتوفير الامكانيات للخدمات العاجلة ، خاصة مجابهة حالات هبوط القلب والدورة الدموية

انعكاس كل ذلك على أسلوب التخطيط ، وتحديد الخسائر وحسابها لتكون معينا لاقتناع الجهات المسئولة عن اتخاذ القرار السياسي .

- تحديد المشاكل وتجربة الحلول على مستوى صغير Micro Level ، حتى يمكن قياس مدى صلاحيتها على مستوى أكبر .

- التوجيه والتحفيز والاقتناع للمستويات العليا من خلال تقييم العائد من العلاج والتطوير المرتجى ، حتى يمكن مجابهة المشكلة من خلال خطة قومية مشتركة وبرامج لمؤسسات مسئولة تحت قيادة قادرة ، ومشاركة واقتناع شعبي وسياسي .

ب - متطلبات البحث :

- توفير المتطلبات المالية اللازمة للدراسة ، وكذلك توفير المتطلبات المادية والبيئية من تجهيزات ومعدات لازمة لخدمة المشروع .
- تحديد وتوصيف القوى العاملة اللازمة من كل التخصصات ، وتدريبها على البرامج المتخصصة المطلوبة ، مع التركيز على بعض النوعيات الخاصة من الباحثين مثل : المتخصصين في الهندسة الحيوية Biomechanical Engineers وخصائص علوم المجتمع Social Scientists والمتخصصين في علوم السلوكيات والادارة Behavioral Scientists .

- توفير قاعدة معلومات متكاملة على المستويين المحلي والعالمي ، على أن تتضمن التجارب الأكاديمية والمحلية ، وبحيث تجدد دوريا حتى تكون جاهزة وعلى المستوى المطلوب .

- تجهيز جبهة قومية National Setting تقوم بأعداد مجموعات للبحوث تعمل من خلال شبكات محلية لتجميع المعلومات ، وتدريب المتخصصين من مهندسين وأطباء وشرطة واقتصاديين وأخصائيين وغيرهم .

- فتح باب التعاون الدولي سواء على مستوى المنطقة العربية والأفريقية أو على المستوى العالمي ، للاستفادة من تجارب

وتأثير ذلك على انتاجية الفرد وأسلوب حياته ، وكيفية اعادة التأهيل
ليعود انسانا منتجا قابلا للحياة السليمة بقدر المستطاع .

- بحوث جدوى الحفاظ على المجتمع : Social Preventive
Policy Research وهذه توجه لتقييم :

- التخطيط الاجتماعى وتأثيره على صيانة الفرد والممتلكات ،
- والتشريعات المطلوبة لتحقيق ذلك ، والعقوبات وتأثيرها سلبا أو ايجابا .
- التنظيم الاجتماعى وأسلوب التعامل مع المشكلة .
- أهمية التأمين على الفرد والممتلكات وجدواها .
- الاعلام وتأثيره على شرائح المجتمع .
- اقتصاديات الحوادث وانعكاسها على خطة الدولة .

- بحوث المنظومة الصحية : Healthsystem Research
وهى المنظومة المتكاملة المطلوبة لتوجيه كل هذه القوى وغيرها
والوصول بها الى تحقيق سلامة الفرد وتقييم العائد الصحى
والاقتصادى والسياسى على المجتمع .

ومن هنا يمكن الوصول لتأكيد دور البحث العلمى فى
مواجهة الحوادث عن طريق ما يأتى :

- الاهتمام بالبنية الأساسية المسئولة عن البحث Infrastruation
من افراد مؤهلين وقادرين ومتزمنين وتوفير امکانات اللازمة
لاجراء البحوث .

- توفير القدرة على تجميع المعلومات Surveillance
System وتحليلها والوصول بها الى توصيات مقنعة .

- وضع استراتيجية للوقاية من الحوادث Preventive
strategy تتضمن :

- التركيز على قضية حماية النفس والسلوك والممتلكات .
- تقنين وسائل الأمان المستخدمة فى وسائل الانتقال
والصنع والمزرعة والمنزل والملاعب .

وانسداد الجهاز التنفسى والنفيس ، وما يحتاجه ذلك من توفير
امكانات تدليك القلب وقسطرة التنفس وينوك الدم .

- بحوث كيمائية وصيدلية : Toxicological &
Pharmacological Research لمواجهة احتمالات التسمم فى
الحوادث الكيمائية والبيئية وحالات تسمم الاطفال والكبار بالادوية
والغازات المنزلية .

- البحوث النفسية والسلوكية : لتحديد التصرف النفسى والسلوكى
لكيفية مجابهة الخطر ، وتوضيح مدى تأثير التعليم والتدريب
والارشادات على حماية النفس ، وتقدير جدوى العقاب
والجزاء والمخالفات على الافراد .

- بحوث الاتصالات والمواصلات : لبيان كيفية ربط المناطق
المختلفة بوسائل الاتصال سلكية كانت أو لاسلكية ، وتحديد سبل
التغلب على صعوبة الاتصال ، وتحديد طرق الوصول إلى مكان
الحادث ، وتوجيه المسعفين الى أيسر السبل للوصول اليه ، وكيفية
التغلب على المصاعب التى تعترض طرق الوصول .

- بحوث الهندسة الميكانيكية والهندسة الطبية : Biome-
chanical & Mediamcal Research وذلك بالتحليل الهندسى
للتكنولوجيات المستعملة ومدى تناسبها مع قدرات المتعاملين
معه ، سواء فى الطريق أو السيارة أو المنزل أو الملعب أو
المصنع أو المزرعة .

- بحوث سلامة التصميم الهندسى وتوصيفها : Design
Safety & Standardization Research وما يتطلبه ذلك من
التعاون بين المهندس والطبيب والمنتج ، حيث ينعكس ذلك كله فى النهاية
على أمن المباني والمصانع والطرق ووسائل الانتاج .

- بحوث لتقييم اعادة تأهيل المعوقين : ترتبط بنوعية الاعاقة

خوذة الرأس : صممت لحماية الجمجمة حيث كان يموت أربع من كل خمس حالات في حوادث راكبي الدراجات البخارية بسبب نزيف المخ . وقد قلت الاصابات في هذه الحوادث بعد استعمال هذه الخوذات ، حيث أصبحت ، بين راكبي الدرجات البخارية أقل منها بين راكبي الدراجات العادية (البسكيت) .

ادارة المرور بالأسلوب الالكتروني المتقدم :
Advanced Transportatin Management System (A . T . M . S) حيث توخض شبكة الكترونية تيسر للسائق سبل المرور في الطرق الميسرة وغير المزبوحة في هيئة خريطة تضع بدائل أمام السائق للوصول إلى المكان المطلوب .

نظم المعلومات المتقدمة للسائق : Advanced Driver's Information System (A . T . I . D) وذلك عن طريق جهاز الكتروني متصل بشبكة معلومات في مركز ادارة المرور يرشد السائق إلى خرائط الملاحة في الطرق وأساليب الوصول إلى الهدف ، والبدايل المتاحة أمامه للوصول إلى المكان المطلوب ، خاصة إلى المستشفيات والمصانع والشرطة .

خبط القيادة الأوتوماتيكية : Automated Vehicle Control (A . V . C) وتستعمل في الظروف القهرية ، حيث توجد شبكات الكترونية في مقدمة السيارة تربطها بشبكة على الأرصفة توجهها أوتوماتيكيا وتمنعها من الاصطدام ، وكذلك توقف السيارة عند اللزوم في مكان الامان .

العمليات التجارية : Commercial Operation Sys-terms ، وهي خدمة متخصصة موجهة لسيارات النقل الثقيل وسيارات الاسعاف والشرطة والحريق ، وكلها لها وظيفة مجتمعية وخدماتها لا تحتمل التأخير . ومن هنا تبدو أهمية ربط هذه الشبكة بشبكة الخدمات المركزية .

• الاعلام والتعليم كوسائل للتأثير في المجتمع .

• سن التشريعات اللازمة لتحقيق ذلك .

– التقييم المستمر للأوضاع وانعكاس ذلك على حياة البشر .

– اقتناع صناع القرار Political Commitment والتزامهم

بأهمية البحث العلمي ونوره في مواجهة الحوادث .

أمثلة من نتائج البحوث :

اكتشاف قيمة حزام الأمان : Safety Belt : وقد ثبت أن هذا الحزام يمنع التطاير خارج السيارة وارتطام الرأس بالزجاج الأمامي ، كما ثبت أن استعماله وتقنيته سنة ١٩٧٧ في إنجلترا منع وفيات حوالى ١٥.٥٠٠ فردا في عام واحد . وقلل اصابة راكبي السيارات بمقدار ٥٠ ٪ ، وقد قن في ديسمبر سنة ١٩٩٠ استعمال الحزام للراكب الخلفى بالنظر لارتفاع نسبة الاصابات في الجالس الخلفى عنها في الجالس الأمامي .

بالونة الهواء المرتبطة بعجلة القيادة : وهي تنتفخ في حُشر ثانية عند أى ارتطام للسيارة من الأمام ، إذ توجد مراكز حساسة تعمل عند تلقى الصدمة وتجعلها تنتفخ بالنتروجين ، ثم تبدأ بعد ذلك في التفريغ خلال ثانية واحدة حتى لا تضغط على الصدر بعد حدوث الصدمة .

مستند الرأس : Head Rest : ويمنع كسور فقرات الرقبة وما قد ينتج عنها من شلل .

أحزمة وكراسي الأطفال : وتوضع هذه الكراسي في الأمام في حالة الأطفال أقل من سنة ، على أن يكون ظهر الطفل في مواجهة الزجاج الأمامي ، ثم يوضع في الخلف بالنسبة للأطفال من سن ٢ – ٥ سنوات مع ربط حزام الأمان . وقد قلت هذه الكراسي اصابات الأطفال بنسبة ٧٥ ٪ .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، ومادار في اجتماع المجلس من مناقشات -
يوصى بما يأتي :

في شأن حوادث الطرق :

* إنشاء جهاز قومي يضم مسئولين من كل الوزارات المعنية ، ويكون له
كيان اداري ومالي ، وموارد مستقلة ، بحيث يعتبر بمثابة مركز لبحوث
حوادث المرور على المستوى القومي . وأن يعتمد في تمويله على الأفراد
والمؤسسات والهيئات المختصة وشركات التأمين . ويختص هذا
الجهاز بما يلي :

- جمع المعلومات عن الحوادث وتحليلها ، واجراء الدراسات
والبحوث اللازمة .

- وضع البرامج التدريبية لإعداد الكوادر الفنية في جميع التخصصات
والتخطيط لتنفيذها .

- الاشراف على التنفيذ لمعالجة مواقع تكرار وقوع الحوادث ،
بالتنسيق مع الاجهزة المعنية .

- الاتصال والتعاون مع المراكز المثيلة بالدول الأخرى .
• ويمكن أن يكون من موارد تمويله نسبة من أموال الغرامات
المحصلة عن مخالفات المرور .

* تقنين وسائل الأمان لراكبي السيارات (الحزام الواقى ، كراسى
الأطفال ، غطاء الرأس لراكبي الدراجات البخارية) .

* الاهتمام بتقوية إضاءة الشوارع ووضع لافتات وإرشادات فوسفورية
تضيء ليلا ، تحذيرا وتنبيها للسائقين للوقاية من الحوادث .

* إنشاء وحدة طوارئ طبية - أو مستشفيات متنقلة - على الطرق
الرئيسية ، لعلاج المصابين في حوادث الطرق . على أن تكون مجهزة
بأحدث الوسائل والأجهزة الطبية اللازمة لذلك .

* إنشاء شرطة متخصصة ومدربة على كيفية التحقيق في الحوادث
والتصرف فيها ، بما يتفق والإجراءات السليمة والملائمة للتحقيق .

* تشجيع العمل التطوعى غير الحكومى في مواجهة الحوادث .

في شأن حوادث العمل :

* ضرورة التدقيق في اختيار التكنولوجيا المناسبة في ضوء المناخ
الفكرى والثقافى للعامل وقدرته على الاستيعاب ، منعا لتعريض العاملين
للخطر الناجم عن نقل التكنولوجيا دون استيعاب أو تدريب ، ومن ثم لابد
من تأهيل العمال وتدريبهم قبل تشغيلهم على الآلات المتطورة ، لاسيما
في الصناعات الخطرة .

* الالتزام بعمل الصيانة الدورية الوقائية ، ومراقبة وسائل التشغيل ،
والضبط المستمر للآلات ، واحترام قواعد السلامة ، والانتباه الى العمر
الاقتصادى للآلة ، حفاظا على نوعية الانتاج وحياة العمال .

* تدريب العاملين على متطلبات الأمن والسلامة والرقابة المستمرة على
أسلوب أدائهم ، للتأكد من التزامهم بهذه المتطلبات .

* التأكد من إتمام كافة وسائل الوقاية قبل التصريح
بإنشاء أى مؤسسة صناعية . ومن أهم هذه
الوسائل اختيار موقع المصنع ، ومراعاة شروط
السلامة عند انشائه .

* الاكتفاء على استيراد الآلات المشتملة على وسائل التأمين الذاتى ،
وهى الآلات التى يشمل تصميمها تركيب وسائل للوقاية ، وذلك تأكيداً
على مبدأ سلامة العامل .

* اتباع مبدأ السلامة قبل الانتاج ، وذلك برفع كفاءة العاملين
وتوعيتهم المستمرة وتنمية سلوكهم للحد من الأخطاء البشرية التى تسبب
الحوادث ، كالإهمال والقفلة والسرعة والرهونة .

* الحرص على ضرورة تنفيذ القانون ، الذى يقضى بحبس صاحب

المنشأة أو مدير المصنع إذا تسبب إهماله في وقوع خسائر جسيمة في الأرواح .

في شأن الحوادث المنزلية وحوادث الترويح :

* الالتزام بالحفاظ على البيئة واستشعار الحوادث عند التخطيط للأحياء والمدن الجديدة ، والالتزام بكافة التعليمات الهندسية الخاصة ببناء المساكن .

- مع حظر استخراج رخص بناء مخالفة ، أو بناء ارتفاعات غير مطابقة للمواصفات .

* تدريب الأهالي على كيفية التصرف السريع لمجابهة الحوادث ، وذلك عن طريق دورات تدريبية ، ومن خلال البرامج الموجهة من الاذاعة والتلفزيون والصحافة .

* تكوين مجموعات عمل في الأحياء والمصانع للتصرف بسرعة للحفاظ عليها عند وقوع الحوادث .

في شأن حماية الطفل :

* الالتزام بالمواصفات القياسية عند انشاء المرافق بالمباني السكنية والمدارس ، وجعلها في غير متناول أيدي الأطفال ، كالوصلات الكهربائية ومواسير المياه والصرف الصحي .

* وضع ضوابط ومعايير لرقابة المنشآت التي تقوم بتصنيع المواد والألعاب التي تصل الى أيدي الأطفال ، وكذلك إلزام شركات الأدوية بتعبئة الأدوية الضارة بالطفل في عبوات خاصة ، بحيث يصعب على الطفل فتحها .

* تأمين سلامة الاطفال في السيارات ، باستخدام الكراسي الخاصة للطفل أقل من سنة ، وفي المقعد الخلفي أقل من ٤ سنوات ، واستعمال حزام الامان لبقية الأعمار .

* رعاية الأطفال في الملاعب وحمامات السباحة ، وتحميل القائمين على

رعاية شئونهم فيها - المسؤولية القانونية عن أي أخطار يتعرضون لها .
* خلق الوعي الأسري بطرق الإعلام المختلفة لتوعية الأسرة بكيفية حماية أطفالهم ودرء الأخطار عنهم .

* العمل على انشاء مؤسسة قومية للحفاظ على الطفل ، تتولى إصدار كتيبات ونشرات إرشادية وبرامج إعلامية لتعليم القائمين على رعاية الطفولة وارشادهم عن كيفية رعايتهم وحمايتهم - وفقا لخطة قومية مقبنة وقابلة للتنفيذ .

في شأن الكوارث :

* دراسة احتمالات الحوادث ووضع خطة لمجابهة الطوارئ ، يراعى فيها :

- تحديد المسؤولية مركزيا ، وفي كل موقع على مستوى المناطق الصناعية المختلفة . وجعل قنوات الاتصال مفتوحة لمدة ٢٤ ساعة يوميا ، مع تحديد مسئول أو أكثر في كل مؤسسة ، أو كل منطقة فيها من المصانع مايجعلها قابلة لحدوث الكوارث . وكذلك تحديد دور المسؤولين عن تنفيذ خطة الطوارئ على كافة المستويات .

- أن تكون الخطة مكتوبة ومحللة ، وأن يجرى التدريب على تطبيقها حتى يكون التصرف تلقائيا وناجحا عند حدوث الكارثة ، وأن يتم اجراء التجارب الدورية عليها . ووضع بدائل للتصرف عند تغير الظروف ، مع الالتزام بمراقبة وسائل الوقاية بصفة مستمرة ، وتحديد المسؤولية وتوقيع الجزاءات الرادعة عند التقصير .

- التنسيق الكامل بين المسؤولين عن خطة الطوارئ على كافة المستويات « المصنع - المنطقة الصناعية - المحافظة - الدولة » ومن أمثلة ذلك : خدمات مكافحة الحريق ، وخدمات الشرطة والدفاع المدني ، والخدمات الطبية . مع الأخذ في الاعتبار الالتجاء إلى القوات المسلحة أو مسئولى الحكم المحلي في المناطق المأهولة

- توعية الجماهير إعلامياً بجدوى انضباط السلوك ، وحفزهم ليكونوا أداة فعالة في مواجهة الحوادث الصغيرة التي تبدأ في المنشآت الخطرة ، وكيفية التصرف السريع المثمر لحين وصول المختصين عن تأمين المرفق والمواطنين .
- تشكيل مجموعات عمل من السكان لمراقبة المناطق الحساسة ، وتنبيه المسؤولين وصناع القرار للعمل على تلافى الخطر قبل وقوعه .
- إيجاد نقاط رقابة من الأهالي والمتخصصين والمتطوعين في المناطق القابلة للكوارث ، مع وضع الأجهزة العلمية اللازمة لرصد التغيرات في المنشآت والمصانع .
- * وضع خطة للمساواة القانونية تأخذ في اعتبارها تقرير مبدأ مقاضاة المنشأة التي لاتراعى قواعد الأمن والسلامة ، وإيقاف نشاطها للتقليل من خطورتها ، وسن التشريعات اللازمة لمحاسبة المقصرين من المسؤولين .
- في شأن الرعاية الطبية العاجلة :
- * تطوير وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية .
- * ضرورة تخطيط مواقع ومراكز الاسعاف بدقة (ومنها الطائرات) حسب الكثافة السكانية والاحتمالات المتوقعة للحوادث .
- * إدخال نظام التخصص على مستوى المسعف أو الطبيب في سيارة الاسعاف .
- * توصيف نظام أقسام الاستقبال بالمستشفيات ، وتصنيف المستشفيات حسب نوعية الاستقبال .
- * وضع خطط للاستعداد ولجابهة الكوارث بالمستشفيات .
- * إيجاد وظائف تخصصية للرعاية الطبية العاجلة ، مع وضع كادر وظيفي خاص لها ، لجذب الكفاءات .
- * ضرورة إبراز دور العمل التطوعي غير الحكومي في مواجهة الحوادث والكوارث .

- بالسكان عند الضرورة .
- توفير كافة المعلومات الجغرافية والهندسية والكيميائية عن المصنع والمناطق المحيطة به ، القابلة للضرر أو التضرر .
- تحديد مسار لوسائل الاسعاف والاغاثة ، لتيسير سبل الوصول بدون عقبات الى المناطق ذات الاستراتيجية الهامة ، مع تشديد العقوبة على إعاقة وسائل الاغاثة والانتقاذ .
- توفير الموارد اللازمة مادية كانت أو بشرية ، وكذلك الأجهزة اللازمة لمواجهة الكوارث ، وذلك ضمن الخطة السنوية لكل مؤسسة .
- * وضع خطط للإعداد والمواجهة : تشمل كافة الاستعدادات الوقائية والتنظيمية والإدارية ، ويدخل في هذه الخطط أساليب تدريب القيادات والمسؤولين والمتطوعين على كافة البرامج التدريبية اللازمة لإدارة الكوارث وفق الاختصاص .
- * وضع خطة لإدارة الكارثة تتولى تنظيم كيفية التدخل بين كافة الأجهزة المعنية في موقع الكارثة والتنسيق بينها ، ومراقبة ضبط الأداء وتولى المتابعة واستقبال المنكوبين وتقديم المعونات .
- * وضع خطة لإزالة الآثار الناجمة عن الكارثة تتولى إخلاء المنكوبين وتعويضهم .
- * وضع خطة لتنظيم مساهمة الجمهور في خطة الطوارئ ، يراعى فيها :
- حتمية وجود أجهزة اذار في الأماكن الخطرة التي يتوقع بها الحوادث ، مع عمل الترتيبات اللازمة لسرعة استدعاء العناصر المطلوب مساهمتها في مواجهة الكارثة من شرطة واسعاف .
- تأكيد التعاون مع مسئولى المرور في الطرق المأهولة . وضرورة إبلاغ المسئولين بنوعية وخطورة المواد المنقولة ، وتحديد مواعيد لمرور السيارات المحملة بالمواد الخطرة ، مع إخلاء الطرق عند اللزوم أثناء المرور .

الرعاية الاجتماعية

حقوق المارة في الطريق :

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

- أمن المارة في الطريق - مخاطر الطريق - خدمات الطريق .

أولا : أمن المارة في الطريق :

ويتضمن أمن المارة في الطريق أشكالاً عديدة منها :

- أمن المارة ضد الجريمة : إذ لكل مار في الطريق الحق في الحماية ضد أي جريمة تقع عليه ، ومن حقه على المجتمع إذا ما تعرض لخطر الجريمة أن يستنجد برجل الأمن ليدفع عن نفسه هذا الخطر ، بل ويجب على رجل الأمن - الذي يمثل المجتمع - إذا ما وقعت الجريمة أن يلاحق الجاني ويضبطه قبل فراره ، وأن يسيطر على أدلة الجريمة قبل أن تختفى أو يصعب العثور عليها . ولعل أهم مظهر من مظاهر سيادة القانون أن يشعر المارة في الطريق بالطمأنينة والأمان ، إذ أن انتشار رجال الأمن في الطريق ، قد يردع معتادى الإجرام عن اعتراض سبل المارة وارتكاب جرائم السرقة بالاكراه أو جرائم الخطف أو الاغتصاب ، والفرار بعد ارتكاب جرائمهم دون أن يجدوا من يتعقبهم .

وقد تكون هناك أسباب اقتصادية واجتماعية تحول في وقتنا الحاضر دون وجود العدد الكافي من رجال الشرطة ذوي الخبرة الذين يباشرون أعمال الدوريات في الطريق ، إلا أنه من الضروري تجاوز مثل هذه الصعاب بأسلوب أو بآخر ، حتى يمكن توفير الأمن في الطريق بصورة مباشرة وفورية لكل مستفيد أو مستنجد .

- أمن النساء ضد الإخلال بحياتهن : تقضى المادة (٢٠٦)

احترام حق الطريق وقواعد السلوك فيه

وجهت المجالس القومية عنايتها ، منذ فترة مبكرة ، لدراسة ما لوحظ في العقود الأخيرة من ظهور أعراض سلبية تتصل بالقيم والاعراف الحضارية لمجتمعنا ، وتنعكس آثارها على واقعنا ، وعلى الدور الذي يؤديه المواطن كإنسان ينتمي إلى المجتمع المصري .

وقد تقصت المجالس - في كثير من بحوثها - أصول القيم الحضارية العريقة في وطننا ، والعوامل والمتغيرات التي طرأت عليها ، ودواعيها ونتائجها ، ووسائل مواجهة سلبياتها وعلاجها . كما اهتمت بالوسائل الكفيلة بتوافق المصري مع مجتمعه ، وتوازنه بين واجباته وحقوقه ، مع مراعاة التطورات الحضارية المتلاحقة ، والتي تقتضى العمل على تثبيت القيم الإيجابية العريقة ، والتخلص من بعض العوارض الطارئة التي تخذل أعرافنا وتقاليدينا الراسخة .

وإذا كانت المجالس قد انجزت عدداً من الدراسات في هذا الشأن من وجهة نظر استراتيجية ، فقد روى أن تتناول بعض الموضوعات ذات الصلة المعالجة والملحة ، وخاصة ما تعرض له « الشارع المصري » من عوارض لاتناسب طبائعنا أو قيمنا ، فخصصت هذه الدراسة عن « احترام حق الطريق وقواعد السلوك فيه » مركزة على العناصر الآتية :

مكرر من قانون العقوبات ؛ يعقاب كل من يتعرض لأنثى على وجه يخدش حياها بالقول أو الفعل في الطريق العام أو أى مكان مطروق . ورغم تجريم مثل هذه الأفعال إلا أن المشاهد تعرض النساء والفتيات - لا سيما حول الجامعات والمدارس والأسواق وأماكن العمل لبعض المستهترين من الشباب الذين يخدشون حياهم بأقوال بذيئة أو أفعال تخرج عن نطاق المألوف ، مما يؤدي إلى مشاحنات قد تنتهي بجرائم عدوان جسيمة كجرائم القتل . ورغم أن هناك جهودا مبذولة من جانب شرطة حماية الآداب في مواجهة هذه الأفعال ، إلا أن جهود شرطة الآداب وحدها لا يمكن مهما بلغت أن تغطي كل مساحات الطرق والميادين ، لا سيما المكتظة منها بالجمهور . ولذلك ينبغي على كل رجال الشرطة بالأنقسام والمراكز التصدي لضبط جرائم التعرض للنساء في الطرقات ، والاهتمام بكل ما يقدم اليهم من بلاغات في هذا الشأن ، دون أن يقتصر هذا الواجب على شرطة حماية الآداب وحدها .

كما يجب على وسائل الاعلام والمدارس والجامعات وكافة المؤسسات التربوية وبنو العباد - القيام بحملات توعية مستمرة ، تركز على صون المرأة وحمايتها وعدم المساس بحياتها في الطرقات والأماكن العامة . وإذا كانت مصر ، خلال النصف الأول من القرن العشرين ، قد حرصت على وجود نواوين خاصة بالحريم في المواصلات والأماكن العامة ، فإنه من الأولى ، بعد أن خرجت المرأة للعمل واكتظت وسائل المواصلات بالركاب ، إحياء ذلك النظام وتخصيص عربات أو أماكن خاصة للنساء في المواصلات العامة ، مع الحزم في تنفيذ هذا النظام بدقة تامة ، حتى لا يصبح التخصيص سوريا كما هو حادث الآن .

- أمن المارة ضد اللعب في الطريق : حرم الأطفال في الغالب الأعم من ممارسة الرياضة والألعاب الشعبية ، نتيجة تقلص الألفية والساحات الرياضية في دور التعليم وأحياء المدن ، والمبالغة في قيمة رسوم عضوية الأندية الرياضية والاجتماعية . وكان من نتيجة ذلك أن لجأ الأطفال إلى ممارسة ألعابهم في الطرقات والميادين العامة ،

حتى غدت هذه العادة ظاهرة مألوفة في مصر ، وتفتشت سلبياتها فادت إلى إحداث شغب ومشاحنات مست سلامة العديد من الناس ، وعرقلت مرور العربات والركبات وتسببت في وقوع الحوادث - كنتيجة طبيعية لمفاجأة قائد المركبات بما لم يكن في حساباتهم ، وتعطيل مباشرة أصحاب المحال التجارية لعملهم وإغلاق راحة السكان . إضافة إلى ذلك كله ؛ فقد تسببت هذه الظاهرة في إحداث الكثير من الخسائر المادية المتمثلة في تحطيم مصابيح الاضاءة بالطرق والميادين ، وتحطيم لافتات المحال التجارية ، وإتلاف الأشجار والنباتات في الحدائق العامة .

- أمن المارة ضد الحيوانات الضالة : يؤدي انتشار الحيوانات الضالة في الطرق ، إلى تلوث بيئي متولد عن : إفرازاتها ونفاياتها وجثثها التي تعترض المارة في الطرق ، وعن إتلافها لأكياس القمامة البلاستيكية التي يلقيها السكان في الطرق ، وانتشار القمامة على مساحات واسعة من الطرقات . إلى جانب التلوث السمعي الناتج عن نباحها ليلا ونهارا وإغلاقها للراحة والسكنية . بيد أن ما يجب التركيز عليه هو اعتداء الحيوانات المصابة بالسعار على المارة في الطريق ، وما تسببه من إصابات قد تكون قاتلة إذا لم تعالج في حينها ، فضلا عن نقلها لأمراض خطيرة إلى الإنسان ، كالتهاب الكبد الوبائي والسل والدفتريا والتوسنطاريا والجرب والأكزيما .

وقد أوضحت إحصائيات وزارة الصحة أن الإصابة بمرض الكلب بلغت (٣٨) إصابة عام ١٩٨٠ (بمعدل ٠.٠٨ لكل ١٠٠.٠٠٠ فرد) وكانت نسبة الوفاة منها (١٠٠ ٪) و (٣٤) إصابة عام ١٩٨٨ (بمعدل ٠.٠٧ لكل ١٠٠.٠٠٠ فرد) ، وكانت نسبة الوفاة منها ٩٧ ٪ .

وتعمل السلطات المختصة - منذ وقت طويل - على مكافحة الحيوانات الضالة ، وتتولى مصلحة الطب البيطري بوزارة الزراعة امداد الأجهزة المتخصصة بوزارة الداخلية بالعربات وقائديها وميزانيات تشغيلها وصيانتها ، للقضاء على الكلاب والقطط الضالة .

- رغم تكلفتها الباهظة - ضرورة لاغنى عنها في عصرنا الحاضر ، خاصة فوق خطوط القطارات أو خطوط المترو ، بالنظر لأنها أكثر أمنا من خطوط العبور المباشرة . بيد أن إقامتها في عواصم المحافظات الكبرى قليلة ، وإذا وجدت فإن المسافة بين الواحد والآخر مسافة غير قصيرة ، تغرى المارة بعدم استعمال الكوبرى أو النفق .

- مخاطر مفارق الطرق :

ضمانا لسلامة المرور عند مفترق الطرق ، وحماية لطلبة المدارس - أثناء دخولهم أو خروجهم من مدارسهم - من خطر الحوادث ، أو لحماية الأطفال في مناطق تجمعهم ، يقيم المسئولون عن المرور عوائق اصطناعية يفرض الحد من سرعة السيارات في هذه المناطق ، وإجبار سائقيها على تهدئة سرعتهم إلى حد التوقف - بيد أن إقامة هذه العوائق الاصطناعية لا يراعى فيها المواصفات الفنية الخاصة بإقامة هذه العوائق ، مثل : الارتفاعات المناسبة لها ، ووضع إضاءة فسفورية عليها لتنبيه قائدى السيارات ، وطلائها باللون الأبيض مما قد يسبب كسر المركبات أو إصابتها ببعض التلفيات وبالتالي تعطلها وتعطل المرور .

- المعاناة في ركوب سيارات الأجرة :

نظرا لقلة وحدات المواصلات العامة « أوتوبس - ترام - مترو » وعدم انتظامها فإنه غالبا ما يلجأ أفراد الجمهور الى استخدام سيارات الأجرة ، لاستعجالهم الوصول الى أعمالهم أو قضاء حوائجهم ، وكثيرا ما يرفض سائقو سيارات الأجرة ركوبهم لتوصيلهم إلى الوجهة التي ييغونها ، أو قد يسمح لآخرين بمشاركة ركوبهم - طمعا في زيادة الدخل - مما قد يعرضهم لحوادث السرقة والإعتداء . رغم أن القانون قد حرم مثل هذه الأفعال ، الا أن تطبيق القانون في هذه الحالات لم يأخذ حتى الآن طابعا جديا ، فضلا عن أن ضيق وقت الجمهور وتراخي المسئولين عن الاهتمام بهذه الشكاوى ، قد يثبط من عزيمة المتضرر ولا يدفعه الى تقديم شكواه رغم معاناته .

ويتطلب الأمر زيادة عدد فرق مكافحة بوزارة الداخلية ، وتوفير إمكاناتها وأدواتها ، ومعاونة المحافظات لأجهزة مكافحة بتوفير المال اللازم والسيارات المخصصة لنقل الحيوانات ، وإعداد أرقام تليفونات خاصة للإبلاغ عن هذه الحيوانات وأماكن وجودها .

ثانيا : مخاطر الطريق :

لقد حرص المشرع على إحاطة المارة في الطريق بمجموعة من الضمانات تحميهم من مخاطر الطرق ، وتحفظ أمنهم فيه ، حيث نص - في المواد ١ ، ٣ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور - على وجوب الالتزام بمجموعة من القواعد. تسمح باستعمال الطريق العام للمرور على الوجه الذى لا يعرض الأرواح أو الأموال للخطر ، أو يؤدي إلى الاختلال بأمن الطريق أو يعطل أو يعوق استعمال الغير له . كما سن مجموعة من التشريعات - التي يتولى تطبيقها موظفو الأحياء بالمدن وشرطة المرافق - تتيح للمارة الاستفادة منها ، كرصيف الطرق والأرصفة ، ومنع الإشغالات وإزالة عوائق المرور وإقامة أعمدة الإنارة .

إلا أنه على الرغم من ذلك كله فإن المارة لازالوا يعانون من مخاطر الطريق ، ويتعرضون لأخطار شتى قد تودي بحياتهم ، ومن أمثلة ذلك :

- عبور المشاة من غير الأماكن المخصصة للعبور :

ذلك أن غالبية الشوارع ليس بها خطوط تحدد مناطق عبور المشاة ، وحتى اذا وجدت هذه الخطوط - كما في الشوارع الكبرى - فإن المارة وقائدى المركبات لا يهابون بها . وأصبح الآن شيئا مألوفاً أن ترى المارة - ومعهم أطفالهم وحاجياتهم - يخوضون وسط زحام السيارات بقصد عبور الطريق ، بل كثيرا ما يلجأون إلى اختراق الأسوار المحيطة بالأرصفة أو خطوط المترو وإحداث فتحات فيها ، لعبور من أقصر طريق ، الأمر الذى يعرضهم لمخاطر حقيقية ويتم عن سلوك ينبغى علاجه . إضافة إلى ذلك فإن كبارى المشاة العلوية وأنفاق المشاة تعتبر

- مخاطر الأرصفة :

ولهذه المخاطر مسببات كثيرة منها :

- ترك مخلفات الهدم والبناء على الأرصفة ، وعدم وضع مظلات لمنع تساقط مواد البناء أو الهدم على المشاة أثناء سيرهم .
- الحفر الناتجة عن مد خطوط الكهرباء أو المياه أو الغاز أو التليفونات أو الصرف الصحي ، وعدم ردمها وتسويتها بعد انتهاء أعمال التركيبات .
- ارتفاع جوانب الأرصفة في كثير من الشوارع عن المألوف ، الأمر الذي يعرض المشاة لخطر السقوط ، خاصة المرهق منهم وكبار السن ، وفي المقابل انعدام الأرصفة في شوارع أخرى ، بحيث يصبح مرور المشاة محفوفا بالمخاطر .
- شغل الأرصفة بمخلفات الانشاءات (أعمدة إنارة ومواسير مياه) أو بالسيارات أو بالبضائع والسلع ، أو بالمقامى أو بالاكشاك ، الأمر الذي يعوق حركة المشاة على الأرصفة ويضطرهم إلى المرور بنهر الطريق .

ثالثا : خدمات الطريق :

تتمثل أهم الخدمات الواجب تقديمها للمارة في الطريق فيما يأتى :

- الحاجة إلى السكينة :

نظمت القوانين واللوائح حق الطريق ، وكيفية تحقيق السكينة والهدوء في الطرق والميادين العامة ، ورغم ذلك فقد تعددت صور الضوضاء ، وانعدم النظام في الشوارع والميادين ، ووقع المارة في الطريق فريسة لأبواق السيارات ومكبرات الصوت وأجهزة الراديو ، وأصوات الطرق والدق المنبعثة من المحال الصناعية ومحال إصلاح السيارات ، وصراخ لاعبي الكرة في الطريق ، مما أزعج المواطنين وسلب راحتهم . ولا يرجع ذلك إلى التهاون في تطبيق القوانين وضبط المخالفين فحسب ، بل ترجع أيضا إلى شئ من فساد الذوق وسوء السلوك .

ويحتاج هذا الأمر إلى مواجهته بحزم ، فالقانون واضح ، ولا بد من تكثيف الحملات اليومية لضبط مخالفات قواعد السكينة ، حتى يمكن الحد من انتشار الضجيج في الطرق والشوارع .

- الحاجة إلى الظل والراحة :

يحتاج عابر الطريق عادة إلى مظلات أو أشجار يحتمى بها من وهج الشمس أو نزول المطر ، واحتياجه إلى ذلك في المدن الكبرى أشد . وعلى الرغم من المناداة بضرورة زيادة الرقعة الخضراء ؛ فإن بعض الأجهزة الحكومية تعتمد إلى قطع أشجار الطرق والحدائق ، بدعوى إفساح المكان للمباني الحكومية أو توسعة الطريق . بل إن أصحاب المباني الخاصة ذات الحدائق قد حنوا حذو بعض الجهات الحكومية فقاموا بقطع الأشجار وإزالة الحدائق وأقاموا بدلا منها المحال التجارية أو وسعوا المباني القائمة ، وبذلك فقدت أحياء بكاملها صورتها الجمالية ، كما حدث في أحياء مصر الجديدة وجاردن سيتي والزمالك .. ورغم اهتمام السلطات بزراعة الأشجار وإقامة المظلات المعدنية للاحتماء من الشمس أو المطر . وكذلك الأرائك لكي يستريح عليها المارة . إلا أن مثل هذه الانشاءات ليست بالقدر الكافي في الأماكن التي أنشئت بها ، ولا تلقى الاهتمام والعناية برعايتها وصيانتها .

ويحتاج الأمر إلى بذل المزيد من الاهتمام برعاية الأشجار المزروعة في الطرق والميادين العامة والحدائق ، وزيادة عدد المظلات والمقاعد خاصة في مواقف ومحطات السيارات والترام والمترو .

- الحاجة إلى دورات المياه :

دأبت السلطات المصرية منذ مطلع القرن العشرين على إنشاء دورات المياه العامة - للرجال والنساء - في الميادين والشوارع الهامة في المدن ، باعتبار ذلك خدمة ضرورية للمارة في الطريق لا يمكن الاستغناء عنها . غير أن دورات المياه - على الرغم من زيادة السكان وامتلاء المدن الكبرى بالمارة في طرقها - أخذت في الانقراض ، حيث لم تعمل الحكومة على زيادتها أو صيانتها

السيارات وعلى أبواب المعارض وفى الملاعب الرياضية وغيرها .

- الحماية وعدم المضايقة :

من أكثر ما يعاني منه المارة فى الطريق : التسول ، ومضايقة الباعة الجائلين لهم ، لا سيما داخل المواصلات العامة . ولا شك أن الأمر يحتاج إلى مزيد من اهتمام الدولة بمكافحة التسول ، والحد من انتشار الباعة الجائلين فى الطرق والمواصلات العامة ، والقيام بحملات اعلامية مكثفة لتوعية الجماهير ، للحد من انتشار هذه الظاهرة .

- الوسائل واللافتات الارشادية :

يحتاج المار فى الطريق إلى خدمات كثيرة لهدايته وارشاده الى مقصده ، لتيسير قضاء مصالحه . فهو يحتاج الى أرقام واضحة للمنازل ، وإلى لوحات معدنية واضحة بأسماء الشوارع والميادين والحوارى - مع الاشارة إلى أسمائها القديمة إذا كانت أسماؤها قد استبدلت بأخرى ، وإلى أرقام واضحة ومضيئة امام وخلف المركبات العامة وعلى جانبها الأيمن ، مع تحديد مسارتها بوضوح تام ، ليسهل عليه ركوب ما يريد ركوبه منها دون خطأ قد يضيع وقته وجهده .

ولا شك أن هذه الخدمات الارشادية ترتبط بمصالح المواطنين الحيوية ، خاصة ما يتعلق منها بمراسلاته وقضاياهم وخصوماته القانونية ، وفى عدم الاستدلال عليها ما يوقع المواطن فى مشاكل قانونية قد تكلفه الكثير .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، ومادار فى اجتماع المجلس من

مناقشات - يوصى بما يأتى :

أولا : فيما يتعلق بأمن المارة فى الطريق :

* ضرورة العمل - من جانب سلطات الأمن - على تذليل كافة الصعوبات التى تحول دون تواجد رجل الأمن فى الطريق ليلا ونهارا ، خاصة فى الميادين والشوارع الرئيسية والجانبية والمناطق النائية ، حتى يستشعر الناس الأمان عند تعرضهم للخطر .

الموجود منها ، كما لم تبادر إلى إنشاء دورات مياه فى الأحياء الجديدة - كمدينة نصر ، والنزهة الجديدة ومدينة المهندسين ... مما اضطر بعض المارة إلى نوع من السلوك المعيب الذى شوه وجه المدن وأخل بالمظهر الحضارى وسلامة البيئة .

ان الحاجة أصبحت ماسة ؛ خاصة فى مدنتنا الكبرى كالقاهرة والاسكندرية - التى يقصدها الملايين من وطنيين وأجانب - إلى إنشاء دورات مياه بها ، والعناية بالقائم منها حاليا ، حتى يمكن الحفاظ على البيئة ومنع تلوثها ، والحفاظ على سمعتها الحضارى .

- خدمة تليفونات الطريق :

تعمل الدولة الآن على إنشاء كبائن تليفونات لاستخدام الجمهور فى الطرق ، وهى خدمة مطلوبة ، خاصة لمن لم يحوزوا فى منازلهم تليفونات خاصة ، وما زالت الحاجة تدعو إلى الإكثار من اعداد هذه التليفونات ، مع إيجاد وسيلة لحمايتها ، كأن تكون مجاورة لمنشآت تعمل ليلا ونهارا ، أو لأقسام الشرطة أو المستشفيات ، للحفاظ على كفاءتها .

- الحاجة إلى مياه الشرب :

عرفت مصر - منذ قرون - نظام « السبيل » أى إعداد مكان يشرب منه المارة الماء ، ثم انتشرت الأسبلة - فى القرن التاسع عشر - فى كل بلاد مصر وخصوصا القاهرة ، بل كانت هناك أسبلة لشرب الدواب التى كانت تستخدم فى المدن .

وكانت أسبلة الشرب المعدة للمارة تحاط بكل الوسائل الممكنة للحفاظ على نظافة المياه ، غير أن هذا الاتجاه الخيرى بدأت تهمله أجهزة الدولة والهيئات الخيرية ، وأخذت الأسبلة فى الانقراض حتى اختفت تماما . ومع أن هناك جهودا ذاتية محمودة فى هذا الاتجاه ، إلا أنها تمثل قدرا ضئيلا من حاجة المارة إلى إرواء عطشهم ، ولا بد أن تتولى أجهزة الادارة المحلية بجميع المحافظات إنشاء أسبلة للشرب ذات نموذج يتفق عليه ، بحيث يضمن سلامة المياه من التلوث . على أن تنشأ فى أماكن تجمعات المارة ، خاصة فى الحدائق العامة ومواقف

* تكثيف الحملات الأمنية على المناطق التي يكثر فيها التعرض للنساء على وجه يحدش حياهن ، وخاصة حول دور التعليم بمختلف مراحلها ، وفي أماكن عمل النساء ، وأماكن التجمعات بمواقف الأتوبيس والمترو ، وأمام دور السينما والمسارح ، وفي الحدائق العامة ، وغير ذلك ، على أن يتولى هذه الحملات جميع رجال الشرطة وليس شرطة الآداب وحدها .

* فرض رقابة جديده على سائقي سيارات التاكسي والأجرة ، للإلتزام باستخدام العدادات ، حتى تتوقف الخلافات بشأن الأجرة ، وحتى يمكن حماية الراكبين من اختلاط بعضهم ببعض ، مما يعرضهم لوقوع جرائم المال والجرائم الجنسية .

* أن يقوم رجال المرور والمفتشون والمحصلون العاملون بجميع وسائل المواصلات ، بالتأكد من التزام الركاب بكافة التعليمات المذكورة لركوب هذه المواصلات ، كعدم التنخين ، وتخصيص أماكن للسيدات . على أن يحيلوا أى مخالفة لذلك إلى أقرب رجل مرور أو إلى الشرطة المختصة .

* أن تتولى دور التعليم توعية الطلاب بوجوب احترام الطريق ، والمحافظة على المساحات الخضراء وعدم إتلافها ، ويمكن ادخال هذه المادة فى مناهجها .

* أن ينشئ المجلس الأعلى للشباب والرياضة والمسئولون عن الأنشطة الرياضية - كجمعيات خدمات الأحياء ودور العمل والمصانع ودور التعليم - ساحات رياضية تغطى كافة الأحياء ، وألا يبالغوا فى مقدار رسوم العضوية أو الاشتراكات فيها . على أن تفتح أبوابها فى أوقات الفراغ .

* التوسع فى المساحات الخضراء داخل المدن ، والاهتمام بغرس الأشجار بالشوارع والطرق ، والعمل على إنشاء حدائق جديدة ، لاسيما داخل الأحياء المكتظة بالسكان . ويمكن فى هذا الخصوص استغلال أراضى المباني المملوكة للدولة التى يتقرر هدمها والأراضى الفضاء فى إنشاء مثل هذه الحدائق .

* حظر اللعب فى الميادين والطرق العامة بكافة الوسائل .

* التشديد على منع صنع وتخزين واستخدام وسائل الإزعاج (مفرقات الأطفال) التى تؤذى المارة ، لاسيما فى الأعياد والمناسبات المختلفة ، واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة ضدهم .

* العمل على ضبط وإعدام الحيوانات الضالة ، وزيادة عدد فرق المكافحة ، وتوفير إمكانات وأنوات المكافحة والسيارات المخصصة لنقلها ، وذلك من خلال تكثيف التعاون بين مصلحة الطب البيطرى بوزارة الزراعة وكل من أجهزة وزارة الداخلية المختصة وأجهزة المحافظات .

ثانيا : فيما يتعلق بمخاطر الطريق :

* إلزام قائدى السيارات بالوقوف فى الإشارات قبل الخطوط البيضاء التى يعبر المشاة الطريق من خلالها ، حتى لا يعرضوا أنفسهم للمخالفة ، وحتى يلتزم المشاة بالعبور من الأماكن المخصصة لهم ، كى لا يتعرضوا لأخطار جسيمة .

* أن تعنى الأجهزة المختصة بالمحافظات بإنشاء أنفاق المشاة عبر الشوارع والميادين والطرق الزراعية ، أو إنشاء كبارى المشاة العلوية ، على أن تكون متقاربة فى داخل المسدن ، حتى لا يضطر المارة إلى إهمالها .

* إزالة المطبات الصناعية التى لا تقام بمقاييس فنية ، وأن يتم الإلتزام باستكمال نظام إشارات المرور الضوئية واللافتات الإرشادية ، لاسيما بالقرب من المدارس والمستشفيات ودور العمل وعند مفارق الطرق المزبوجة .

* إزالة مخلفات البناء أو الهدم والإشغالات بكافة صورها ، بما فيها الأكشاك واللافتات ، من فوق الأرصفة ، ومراعاة المواصفات الفنية عند إنشاء الأرصفة ، بحيث لا تنخفض أو ترتفع عن مستوى الطريق إلا وفق المعدلات الفنية .

* ضرورة إنشاء شرطة خاصة تعنى بحماية الأطفال عند دخولهم أو خروجهم من المدارس ، ووضع نظام تشترك فيه الشرطة مع المسئولين

تخطيط المدن الجديدة . وبحيث تكون على مسافات متقاربة وتلبى حاجة الجمهور اليها ، وأن تراعى في انشائها الأصول الفنية ، وأن تتوفر فيها كل أسباب النظافة والشروط الصحية .

* أن تعمل هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية على زيادة كبائن التليفونات في الطرق ، وأن تضع الوسائل الكافية لحمايتها من العبث والسرقة وذلك باستعمال البطاقات المغنطة ، مع توفير هذه البطاقات في المحال التجارية . وأن تقام هذه الكبائن بجوار المنشآت الهامة أو أقسام الشرطة وغير ذلك .

* أن تتولى أجهزة الشرطة المختصة مكافحة التسول بصورة مكثفة ، تحقيقاً لعدم مضايقة المارة ، سواء في وسائل النقل أو أمام دور العبادة ، أو في الأماكن السياحية وغيرها .

* منع الباعة الجائلين من عرض وبيع سلعهم بكافة وسائل المواصلات العامة ، والعمل على تخصيص أماكن محددة لهم لممارسة أعمالهم .

* الإسهام في تحقيق الخدمات الضرورية والمباشرة للجمهور بطريقة فعالة ، من خلال وضع اللافتات في أماكن بارزة تبين أسماء الشوارع والميادين وأرقام المنازل والأتوبيسات والترام والمترو ، وبيان خطوط سيرها . على أن يراعى حظر تغييرها قبل الإعلان عنه بوقت كاف ، مراعاة للصالح العام والخاص على السواء .

* أن تشارك أجهزة الإعلام المختلفة في توعية المواطنين بأهمية التوسع في المساحات الخضراء حول المنازل وفي الميادين المحيطة بهم ، وتبصيرهم بضرورة اشتراك أبنائهم في الأنشطة الرياضية أو الساحات الشعبية لشغل أوقات فراغهم .

* تخصيص مسارات لسيارات النقل العامة ، ومراقبة الالتزام بها مراقبة جديّة ، ومنع مرور السيارات التي تنبعث منها الأبخرة والغازات .

* توعية الجمهور بأهمية الالتزام بتعليمات رجل المرور ، حتى يمكنه ضبط نظام الطريق .

في المدرسة يحقق الحماية المطلوبة ، على أن تكون هناك إشارات ضوئية أو خطوط مرور حول المدارس ، تحذر قائدي السيارات من مخاطر القيادة السريعة حولها ، وأن تفرض رقابة جديّة لتنفيذ ذلك .

* حظر مرور الحيوانات والماشية في المدن وعبر الطرق السريعة ، حظراً تاماً .

* منع مرور سيارات النقل الكبيرة في المدن أثناء النهار .

* العمل على أن تكون مسئولية رجال الشرطة في ضبط المرور في الطرق والمحافظة على أمنها مسئولية مشتركة ، بصرف النظر عن التخصصات النوعية لكل منهم .

ثالثاً : فيما يتعلق بخدمات الطريق :

* حظر الترخيص بمحال مقلقة للراحة في الأحياء السكنية . والشوارع الهامة .

* الحد من الضوضاء المنبعثة من مكبرات الصوت وأبواق السيارات والمحال الصناعية ، وذلك عن طريق الحزم في تطبيق القوانين المعمول بها في هذا الشأن . الأمر الذي يتطلب تكثيف الحملات اليومية من خلال أجهزة الشرطة المختصة ، خاصة شرطة المرافق والمرور .

* الاهتمام بإقامة المظلات الواقية من الشمس والأمطار ، وخصوصاً في العداائق العامة وأماكن تجمعات الجمهور ، وكذلك إنشاء المقاعد في أماكن انتظار الجمهور بطريقة تؤدي إلى راحتهم . مع العمل على الإكثار من زراعة الأشجار وحمايتها من الاقتلاع أو الإتلاف .

* إنشاء أسبلة للشرب في المدن ، والعمل على صيانتها وعدم تعرضها للتلوث ، وذلك لسد حاجة الجمهور إلى الشرب ، ووقايتهم من أضرار الأسبلة البدائية التي بدأ بعض الأفراد في إنشائها دون مراعاة لخطورها على الصحة .

* العمل على إنشاء نورات مياه جديدة بالمدن ، وصيانة نورات المياه الحالية والعناية بنظافتها ، واعتبار إنشاء نورات مياه عامة جزءاً من

التنمية الادارية

عن طريق برامج ممتنة تزودهم بمعارف وقدرات تؤهلهم لممارسة أعمال ووظائف تعانى الدولة نقصا فيها - فإن هذه الدراسة تهدف إلى :

- التعرف على طبيعة مشكلة البطالة وتوزيعاتها في المجتمع المصري بصفة عامة ، وخصائص البطالة بين خريجي النظام التعليمي بصفة خاصة ، مع تحديد أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه المشكلة .

- الوقوف على مدى ملائمة أسلوب التدريب التحويلي لمعالجة مشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي ، واقتراح الأسس التي يجب أن يقوم عليها هذا الأسلوب ، تأكيداً على تحقيق أهدافه المرجوة بفعالية وكفاءة .

وتنطلق الدراسة من عدة فروض تسعى للثبوت من صحتها تتمثل فيما يأتي :

- أن مشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي في مصر من نتائج العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموقراطية والتعليمية .
- أن أسلوب التدريب التحويلي ، يمكن أن يكون مدخلا أو محورا من محاور استراتيجية معالجة مشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي .
- أن التنظيمات الحالية المنوط بها توجيه الاستخدام الأمثل لخريجي النظام التعليمي في مصر ، قد تكون قاصرة عن تنفيذ أسلوب التدريب التحويلي بين هؤلاء الخريجين .

البطالة في مصر : توزيعاتها وأسبابها :
تتصف سوق العمل بتفشي ظاهرة البطالة الصريحة أو السافرة

التدريب التحويلي مدخل لمعالجة مشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي

يواجه المجتمع المصري منذ بداية الثمانينات مشكلة رئيسية ، تتمثل في التفاقم الملحوظ لمشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي ، حتى أوشكت أن تصبح عنصراً من عناصر تهديد كيان المجتمع - سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ذلك أن خطورة هذه المشكلة لا تكمن فقط في عدم الاستغلال الأمثل لقوة عمل قادرة على الانتاج والعطاء ، وما يتضمنه ذلك من إهدار وتبديد لانتاج كان يمكن تحقيقه واستخدامه في توفير إشباع أفضل للمجتمع ، وإنما تكمن الخطورة - أيضا - فيما يمكن أن يترتب عليها من آثار سلبية ، كانتشار ظاهرتي الادمان والتطرف واتساعهما ، وازدياد الشعور بالإحباط واليأس واللامبالاة ، مع ما يعنيه ذلك من فقدان للروح الوطنية والقومية ، وعدم الشعور بالانتماء . وهي أمور تؤثر - بلاشك - على حركة المجتمع ككل ، وعلى مدى تماسك النسيج الاجتماعي الداخلي له .

ولما كانت مشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي تمثل أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها متخلو القرار السياسى والاقتصادى في مصر ، حيث إن مواجهتها تتطلب علجا دقيقا يسعى إلى تحويل هذه القوى العاملة الزائدة عن حاجة سوق العمل إلى عمالة منتجة ، من خلال التحكم في عمليات توجيه إعدادهم إعدادا له عائده الفعلى ،

على أنه إذا استمر هذا النمط المتزايد في معدلات البطالة بين خريجي النظام التعليمي ، فإنه من المتوقع أن يصل معدلها عام ١٩٩٦ بين حملة المؤهلات العليا إلى حوالي (٢٨ ٪) ، وبين حملة المؤهلات المتوسطة ودون العليا إلى ما يزيد عن (٦٠ ٪) .

ويوضح الجدول التالي رقم (١) أعداد خريجي التعليم الجامعي (نظري - عملي) ، وكذا أعداد خريجي التعليم المتوسط بنوعياته الثلاث (تجارى - زراعى - صناعى) خلال الفترة من ١٩٦٨ وحتى ١٩٨٧ .

جدول رقم (١)

أعداد خريجي التعليم العالي والمتوسط خلال الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٧

(١) خريجو التعليم الجامعي والعالي (نظري - عملي) :

السنة	خريجو كليات نظرية	تصاعدية لغيري كليات النظرية	خريجو كليات عملية	تصاعدية لغيري كليات العملية	جملة
١٩٦٨	١٣٧٧٣	٪١٠٠	١٦٥٥٩	٪١٠٠	٣٠٣٣٢
١٩٧١	١٤٨٥٣	٪١٠٨	١٤٧٩٣	٪٨٩	٢٩٦٤٦
١٩٧٣	١٨١٢٤	٪١٣٢	١٨١٠١	٪١٠٩	٣٦٢٢٥
١٩٧٦	٣١٧٨١	٪٢٣١	٢٣٦٤٩	٪١٤٣	٥٥٤٣٠
١٩٧٩	٤٦٢٥٦	٪٣٣٦	٢٩٤٤٠	٪١٧٨	٧٥٦٩٦
١٩٨٢	٥٦٧٢٨	٪٤١٢	٣٠١١٣	٪١٨٢	٨٦٨٤١
١٩٨٥	٨١٣٠٩	٪٥٩٠	٣٤٤٣٥	٪٢٠٨	١١٥٧٤٤
١٩٨٦	٨٨٧٨٧	٪٦٤٥	٣٠٤٢٩	٪٢٠٧	١١٩٢١٦
١٩٨٧	٨٥٧٦١	٪٦٢٣	٢٩٢٨٧	٪١٧٧	١١٥٠٤٨

يتبع

بمعدلات مرتفعة ، وبصورة لم تكن معروفة بهذه الحدة حتى بداية الثمانينات من هذا القرن ، إذ تشير نتائج الاحصاءات الصادرة حديثا عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء الى تزايد معدل البطالة السافرة بصورة مطردة خلال عقدى السبعينات والثمانينات عنه خلال عقد الستينات . فبينما كان هذا المعدل عند مستوى (٢ ٪) فى عام ١٩٦٠ ، فإنه ارتفع فى عام ١٩٧٦ وبلغ (٨ ٪) ، ثم توالى ارتفاعه بصورة أكبر خلال الثمانينات حتى أصبح (١٢ ٪) فى عام ١٩٨٦ ، وهو بالقياس الى المعدلات الطبيعية فى هذا المجال يعد أعلها ارتفاعا .

وترسم نتائج الاحصاءات المشار اليها ، الملامح الرئيسية لتوزيعات البطالة فى مصر وفقا لتعداد ١٩٨٦ ، على النحو التالى :

- تزايد معدل البطالة بين الاناث (٢٤.١ ٪) بما يزيد عن الضعف عنه بين الذكور (١٠.٤ ٪) .

- زيادة معدل البطالة فى المناطق الحضرية (١٣.٧ ٪) - كما هو متوقع فى الدول النامية عموما - عنه فى المناطق الريفية (١٠.٥ ٪) وارتفاع هذا المعدل بين الذكور فى المناطق الحضرية (١٢.٨ ٪) عنه فى المناطق الريفية (١٢.٣ ٪) ، بينما يزيد معدل تعرض الإناث للبطالة فى الريف (٢٧.٣ ٪) عنه فى الحضر (٢٢.٧ ٪) .

- ارتفاع معدل البطالة عن المعدل العام فى تسع محافظات هى : بورسعيد ، دمياط ، القليوبية ، الدقهلية ، أسوان ، كفر الشيخ ، القاهرة ، الاسكندرية ، سوهاج ، بالرغم مما لدى هذه المحافظات من إمكانات كبيرة لإيجاد فرص عمل جديدة .

وتمثل البطالة بين المتعلمين من خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة معدلا مرتفعا ، حيث يقدرها البعض بحوالى (٨٠ ٪) من إجمالى حجم البطالة ، وهى تبلغ (٢٥.٩ ٪) بين حملة المؤهلات العليا ، (٢٧.٢ ٪) لحملة المؤهلات فوق المتوسطة ، (٢٨.٨ ٪) لحملة المؤهلات المتوسطة .

الصناعى ، (٤٣٠ ٪) للتعليم الزراعى ، (٩٥٤ ٪) للتعليم التجارى .
ولعل أول الاستنتاجات التى تتضح من هذا الوضع ، هو نظرة
الأنراء الى التعليم فى المستويين المتوسط والمالى ، على أنه حق طبيعى
لا تستطيع الدولة إنكاره عليهم ، وأن التعليم اليدوى أو الفنى يعتبر أدنى
من التعليم العام والجامعى ، فكان التوسع فى خدمات التعليم خاصة
فى المجالات الأقل تكلفة (الدراسات النظرية) ، وبغض النظر عن
الموازنة بين « مواصفات » التعليم فى مستوياته المختلفة و« متطلبات »
سوق العمل الفعلية .

من ناحية أخرى ، فإن الجدول التالى رقم (٢) يوضح أعداد خريجي
التعليم العالى والمتوسط من دفعات ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٢ والمتقدمين للتعين
منهم عن طريق وزارة القوى العاملة والتدريب .

جدول رقم (٢)
موازنة العرض والطلب للخريجين خلال الفترة ما بين ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٢

البيانات	المجمعات العليا			المجمعات المتوسطة		
	الخريجون	المتقدمون الى الخريجون ٪	الخريجون	المتقدمون	المتقدمين الى الخريجين ٪	المتقدمين الى الخريجين ٪
١٩٧٥	٣٨١٩٧	١٨٩٦٥	٤٩.٧	١٠١٩٧٣	٦٨٨٥٠	٦٧.٥
١٩٧٦	٤٣٥٥٢	٢٠٧٨٦	٤٧.٧	١٢٧١٩٦	٨١٦٥٥	٦٤.٢
١٩٧٨	٥٦٤٦١	٢٥٠٩١	٤٤.٤	١٢٨٧٥٢	٨٥١٤٠	٦٦.١
١٩٧٩	٥٦٤٥٥	٢٨٨٩٣	٥١.٢	١٤٣٩١٤	٨٢٠١١	٥٧
١٩٨٠	٦٠٢٠٩	٢٥٥١١	٤٢.٤	١٥٤٥٨١	٩٣٩١٠	٦٠.٦
١٩٨١	٦٤١٢٨	٣٠٢١٩	٤٧.١	١٩١٠٠٩	١١٤٠٢٨	٥٩.٧
١٩٨٢	٦٩٥٠٣	٢٥٢٩٨	٣٦.٤			
الاجمالي	٢٨٨٥٠٥	١٧٤٧٦٣		٨٤٧٤٢٥	٥٢٥٦٠٤	
المتوسط			٤٥.٦			٦٧.٥

المصدر : من مذكرات وزارة القوى العاملة المقدمة للجنة العليا للسياسات والاقتصاد .

تابع جدول رقم (١)

(ب) خريجو التعليم المتوسط (تجارى - زراعى - صناعى) :

السنة	الاصناف على فئله التجارة	٪ التأهيل على فئله التجارة	الثانوى الثانى			٪ التأهيل على فئله التجارة	جملة
			صناعى	زراعى	جملة		
١٩٦٨	١١٥٤١	٪ ١٠٠	٩٩٢٣	٥٧٠٩	١٥٦٣٢	٪ ١٠٠	٢٧١٧٣
١٩٧١	٢٨٧٩٦	٪ ٢٥٠	١٩٠٠٥	٨٠٥٤	٢٧٠٥٩	٪ ١٧٣	٥٥٨٥٥
١٩٧٣	٤٨٥٣٦	٪ ٤٢١	١٧٠٦٠	٧٨٣١	٢٤٨٩١	٪ ١٥٩	٧٣٤٢٧
١٩٧٦	٥٣٥٦٧	٪ ٤٦٣	٢٨٤٥٥	١٠٦١٣	٣٩٠٦٨	٪ ٢٥٠	٩٣٦٣٥
١٩٧٩	٧٥٦٢٥	٪ ٦٥٥	٣٣١١٠	١١٥٧٨	٤٤٦٨٨	٪ ٢٨٦	١٢٠٣١٣
١٩٨٢	١١١١٦٩	٪ ٩٦٣	٥٠٤٩٨	١٧٩١٨	٦٨٤١٦	٪ ٤٣٨	١٧١٥٨٥
١٩٨٥	١١١٦٤٨	٪ ٩٦٧	٦٣٧١١	٢٢١٨١	٨٥٨٩٢	٪ ٥٤٩	١٩٧٥٤٠
١٩٨٦	١١٩٦٧٨	٪ ١٠٣٧	٦٦٥٩٦	٢٤٥٢١	٩١١٢٧	٪ ٥٨٣	٢١٠٨٠٥
١٩٨٧	١٢١٦٧٩	٪ ١٠٥٤	٧٦٧١٠	٣٠٢٨٣	١٠٦٩٩٣	٪ ٦٨٤	٢٢٨١٧٢

- المصدر : الكتاب الإحصائى السنوى الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن
الأمم ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ .

ويتضح من هذا الجدول ما يلى :

- زيادة أعداد خريجي التعليم العالى فى سنة ١٩٨٧ عنه فى
١٩٦٨ بنسبة تبلغ ٢٧٩ ٪ ، وأن هذه النسبة تبلغ ٥٥٢.٥ ٪ لخريجي
الكليات النظرية ، بينما تبلغ ٧٧ ٪ لخريجي الكليات العملية .
- بلغت نسبة خريجي الكليات النظرية إلى إجمالى خريجي التعليم
الجامعى ٧٤.٥ ٪ فى سنة ١٩٨٧ ، بينما كانت ٥٤.٤ ٪ فى سنة ١٩٦٨ .
- زيادة أعداد خريجي التعليم المتوسط فى سنة ١٩٨٧ عنها فى
سنة ١٩٦٨ بنسبة تقدر بحوالى (٧٤١.٥ ٪) ، وكانت هذه
النسبة (٥٨٤.٤ ٪) لخريجي التعليم الفنى ، (٦٧٣ ٪) للتعليم

ويتبين من الجدول رقم (٢) مايلي :

- بلغت نسبة المتوسط العام لمن تقدم الى وزارة القوى العاملة والتدريب لتعيينه من خريجي المؤهلات العليا خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٢) ، (٤٥.٦ ٪) ، بينما بلغت نسبة هذا المتوسط بالنسبة لخريجي المؤهلات المتوسطة (٦٢.٥ ٪) .

- انخفاض نسبة من تقدم الى وزارة القوى العاملة والتدريب من حملة المؤهلات العليا للتعيين من دفعة ١٩٨٢ عنها من دفعة ١٩٧٥ بمقدار (١٣.٣ ٪) ، حيث كانت هذه النسبة (٤٩.٧ ٪) لسنة ١٩٧٥ ، بينما بلغت هذه النسبة (٣٦.٤ ٪) لسنة ١٩٨٢ .

- كذلك الحال ، بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة ، فقد انخفضت نسبة من تقدم الى وزارة القوى العاملة والتدريب للتعيين من خريجي ١٩٨١ عنها بالنسبة لخريجي ١٩٧٥ بمقدار يبلغ (٧.٨ ٪) ، حيث بلغت هذه النسبة في سنة ١٩٧٥ (٦٧.٥ ٪) ، بينما بلغت في سنة ١٩٨١ (٥٩.٧ ٪) .

بيد انه يمكن القول ، بانه على الرغم من انخفاض نسبة من تقدم الى وزارة القوى العاملة والتدريب من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة للتعيين من دفعة ١٩٨١ و ١٩٨٢ على التوالي عنها في سنة ١٩٧٥ ، إلا انه يظل مايزيد عن ثلث خريجي ١٩٨٢ من حملة المؤهلات العليا ، ومايزيد عن نصف خريجي ١٩٨١ من حملة المؤهلات المتوسطة - لا يجد فرصة عمل في مشروعات القطاع الخاص ، ولا فرصة عمل في الخارج ، فضلا عن تراكمات أعداد الخريجين من الدفقات التالية لعام ١٩٨٢ ، بالنسبة لحملة المؤهلات العليا ، ولعام ١٩٨١ بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة وحتى ١٩٩١ .

ويوضح الجدول رقم (٣) أعداد خريجي الجامعات والمعاهد العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من دفعات ١٩٨٤ حتى ١٩٩٠ ، وكذا تقديرات المتقدمين للتعيين عن طريق وزارة القوى العاملة والتدريب .

ويتضح من الجدول رقم (٣) ، مايلي :

- انخفاض أعداد خريجي حملة المؤهلات العليا خلال الفترة من ٨٤ - ١٩٩٠ ، حيث بلغت نسبة الخفض ١١.٤ ٪ في سنة ١٩٩٠ عما كانت عليه حتى ١٩٨٤ . بينما زادت أعداد خريجي المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة خلال الفترة ذاتها بنسبة ٨١.٨ ٪ ، ٣١.٢ ٪ على التوالي ، كرد فعل لتعديل الدولة لسياسة القبول في التعليم الجامعي .

- تبلغ نسبة المتوسط العام لأعداد المتوقع تقدمهم الى وزارة القوى العاملة والتدريب للتعيين من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة ، ٢٨.٨ ٪ ، ٥٣.١ ٪ ، ٦٢ ٪ على التوالي ، وذلك من خريجي الفترة من ١٩٨٤ وحتى ١٩٩٠ .

- انخفاض نسبة المتوقع تقدمهم الى وزارة القوى العاملة والتدريب للتعيين من حملة المؤهلات العليا في عام ١٩٩٠ بنسبة ١٦.٤ ٪ عنها في عام ١٩٨٤ ، وزيادة هذه النسبة لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة بما يعادل ٤٣.٦ ٪ ، ١٥.١ ٪ على التوالي .

ولا شك أن تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة يرتبط بسياسات التعليم وسوق العمل ، ويعتمد أساسا على إحداث التوازن النسبي بين نوعيات التعليم المختلفة ، ومن ثم توفير المستويات الرئيسية لهيكل العمالة بمعدلات مناسبة ومتوازنة تحقق الاستخدام الأمثل له ، ذلك أنه لا يتيسر لأية خطة للتنمية أن تحقق الآمال المعقودة عليها بإغفال مستوى من هذه المستويات ، أو لطغيان مستوى فيها على حساب المستويات الأخرى .

ومع ذلك فإن مخرجات سياسات التعليم - كما سبق بيانه - لاتشير الى وجود توازن نسبي بين نوعياته المختلفة ، وبالتالي عدم موازنة خريجه كماً وكيفاً لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل ، مما أدى الى تفشي ظاهرة البطالة بين أعداد كبيرة من خريجي نظام التعليم بالدولة - حيث تشير التقديرات الى أن حجم المتطلين من خريجي النظام

جدول رقم (٣)

بيان بأعداد خريجي المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من ٨٤ - ١٩٩٠
وكذا تقديرات المتوقع منهم بأن يتقدموا للتعيين عن طريق وزارة القوى العاملة والتدريب

المؤهلات المتوسطة			المؤهلات فوق المتوسطة			المؤهلات العليا			بيان السنوات
الخريجون	التقدمون للتعيين	الخريجون	التقدمون للتعيين	الخريجون	التقدمون للتعيين	الخريجون	التقدمون للتعيين	الخريجون	
١٤٩٣٤٢	١٤٩٣٤٢	٣٣٨٦٩٤	١٣٦٢٥	٣٣٥١	٣٠.٢٪	٢٤٩٤٧	٨٢٤٩٩	١٩٨٤	
١٣٠.٩٥٥	١٣٠.٩٥٥	٢١١٣٥٢	١٣٨٢١	٢٥٣٨٢	٢٨.٥٪	٢٥٥٨٢	٨١٧٦١	١٩٨٥	
١٤٣٦٤٩	١٤٣٦٤٩	٢٢٩٩٧٥	١٦٩٣٠	٢٩٨٦٧	٢٨.٨٪	٢٥٩٢٤	٩٠٠٥٧	١٩٨٦	
١٥٤١٦٩	١٥٤١٦٩	٢٥٢١٧٣	٢٥٠٠٤	٣٧٢٠٠	٢٨.٦٪	٢٦١٠٧	٩١٣٨٣	١٩٨٧	
١٦٥٩٣٧	١٦٥٩٣٧	٢٦٨١٧٥	١٩٧٠٧	٣٩٠٥	٣٠.٢٪	٢٦٤٤٣	٩٠٩٧٥	١٩٨٨	
١٥٤٨٧٢	١٥٤٨٧٢	٢٥٠٥٧٠	٢٠٤٣١	٤١١١٢	٢٨.٦٪	٢٧٥٨١	٧٤٣٩١	١٩٨٩	
١٨١٨١١	١٨١٨١١	٢٧٣٣٣٣	١٨١٧١	٨٣٤٤٣	٢٨.٥٪	٢٠٨٥٢	١٣١٠٠	١٩٩٠	
١٠٧.٦٥٦	١٠٧.٦٥٦	١٧٣٨٢٧٢	١٢٦٦٤٣	٣٣٨٤٤٦	٢٨.٨٪	١٧.٦١٢	٥١٣١٦٦	الاجمالي	

المصدر : الادارة العامة للخريجين بوزارة القوى العاملة والتدريب .

قدر بحوالي ١,١٨٨ مليون متعطّل، منهم ما يقرب من ١٩٦ ناصلين على مؤهلات عليا، وما يناهز ٩٩١ ألفا من الحاصلين ت متوسطة .

لثنا الى جانب الطلب من القوى العاملة، نجد أن الخطة الأولى (٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦)، قد تضمنت زيادة في حجم غ (١,٥ مليون فرد)، أي بمتوسط سنوي قدره (٢٠٠ ألف نه من المتوقع أن يرتفع حجم العمالة خلال سنوات الخطة لثانية (٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) إلى نحو (٢,١ مليون فرد) ط سنوي قدره (٤٠٠ ألف فرد). وأن هذا القدر من فرص حقق - في ظل أحسن الفروض - فإنه يعنى أن الاستثمارات الخطة الخمسية الثانية سوف تستوعب حجماً من العمالة خل سوق العمل كل عام أي (٤٠٠ ألف فرد)، ويبقى عطلين متراكماً بنفس القدر الذى كان عليه (٢,١).

مجرد تصوير حجم البطالة التي يعاني منها المجتمع ح ما بين (١,٢ مليون فرد) إلى (٢,١ مليون فرد)، عبة البطالة الى قوة العمل الكلية - لا يكفي لايضاح خطورة مداها، ذلك أن هناك العديد من الأسباب والعوامل التي مزى إليها تفاقم مشكلة البطالة السافرة في سوق العمل سفة عامة، والبطالة بين المتعلمين بصفة خاصة، وأن الدراسة س سبب منها، سوف تساعد على وضع استراتيجية فعالة ه المشكلة. ومن أهم الأسباب التي أمكن استخلاصها من مابقة أعدت في هذا الشأن، ما يلي:

نفاع العام لمعدل الزيادة السكانية من (٢,٠١٪) خلال الفترة وحتى ١٩٧٦ الى (٢,٨٪) خلال الفترة من ١٩٧٦ وحتى كاس ذلك على الزيادة في العرض من قوة العمل .
يسع الكمي في مخرجات التعليم الرسمي (العالي -

المتوسط)، وعجزه عن توفير متطلبات القطاعات الاقتصادية المختلفة من التخصصات المطلوبة، كنتيجة للتطور العلمى والتكنولوجى الحادث في مختلف المجالات .

- الاتجاه التقييدى في السياسات المالية والنقدية، وما صاحب ذلك من انخفاض في معدل الاستثمار القومى من (٢٧,٢٪) في سنة ١٩٨١/٨٠ الى نحو (١٦,٢٪) في سنة ١٩٨٧/٨٦، وارتباط ذلك بانخفاض معدل النمو الاقتصادى من (٩,٦٪) سنوياً في الفترة من ٧٢ - ١٩٨١/٨٠ إلى (٦,٨٪) سنوياً في الفترة من ٨٢/٨١ - ٨٧/٨٦، ومن ثم انخفاض معدل نمو العمالة الموظفة من (٣,٥٪) إلى (٢,٧٪) في الفترة ذاتها .

- زيادة نسبة الاستثمار القومى (٨٧,٥٪) من حجم الاستثمار في الخطة الخمسية الماضية، في عمليات الاحلال والتجديد ومشروعات البنية الأساسية، التي - رغم أهميتها - لاتولد فرصاً للعمل بالقدر الكافى .

- محدودية قدرة القطاع الخاص على استيعاب جزء متزايد من العمالة الجديدة، سواء لبطء معدلات نموه، أو لأنه ينزع إلى نمط المشروعات كثيفة رأس المال .

- وجود طاقات إنتاجية عاطلة في العديد من الوحدات الانتاجية، وانعكاس ذلك على ضعف في قدرة هذه الوحدات على استيعاب عمالة جديدة. وفى ذلك تشير إحدى الدراسات الى أن النسبة المثوية للطاقة العاطلة إلى الطاقة المتاحة في القطاع العام الصناعى بلغت (١٥,٢٪) كمتوسط للفترة الممتدة من ١٩٧٤ حتى سنة ١٩٧٧، نتيجة لصعوبة الحصول على المواد الأولية ومستلزمات الانتاج المستوردة، أو استخدام التكنولوجيا المتطورة في مجال إنتاج السلع الوسيطة، أو انعدام القدرة التنافسية لهذه الوحدات في الأسواق الخارجية .

- غياب التخطيط الاقليمى، رغم أهميته في تحقيق التنمية المتوازنة والمتوازنة بين أقاليم الدولة المختلفة .

ومن ثم فإن مشكلة البطالة بين المتعلمين التي تواجه سوق العمل في مصر ، هي مشكلة مركبة من نتائج العديد من العوامل والأسباب ، وأن حلها يجب أن يكون من خلال استراتيجية تهدف إلى استثمار قوة العمل في أعمال ووظائف منتجة ، من خلال وضع محاور تتكامل فيما بينها ، وتتقزم جميع الجهات المعنية بترجمتها في خططها وسياساتها .

ماهية التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي :

إن القىو البشرية المتعلمة والمدرّبة - والتي تجمي ثمرة نظام تعليمي وتدرّيسي جيد - هي أثن ما تملكه الدولة . ذلك أن الهدف الأساسي من التعليم والتدريب يتمثل في تطوير طاقات أفراد المجتمع وتنمية قدراتهم ، وتزويدهم بالخبرات والمهارات التي تحتاج إليها مختلف الأنشطة الاقتصادية ، سواء أكانت كمأ أو نوعاً ، وفقاً للسياسة العامة للدولة ومطالب خطط التنمية الشاملة .

وإذا كان التدريب - بصفة عامة - يعرفه البعض بأنه : النشاط المستمر لتزويد الأفراد بالخبرات والمهارات والاتجاهات التي تجعلهم صالحين لمزاولة عمل ما ، فإنه يمكن الأخذ من هذا المفهوم منطلقاً لتحديد مفهوم التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي : واعتباره أسلوباً فعالاً يمكن التمويل عليه في تدريب هؤلاء الخريجين وإعدادهم لأعمال ووظائف تعاني الدولة نقصاً فيها ، وذلك من خلال تزويدهم بمهارات ومعارف جديدة لم تكن في عداد معلوماتهم ومعارفهم النظرية التي سبق أن تعلموها ، وبحيث يرتقون بمستواهم فيها من الناحيتين النظرية والتطبيقية ، لممارسة أعمال ووظائف جديدة . فالعملية هي تكيف تعليمي تهيئه عملية تدريبية منظمة .

ولا شك أن تحويل هؤلاء الخريجين الفائضين عن حاجة سوق العمل إلى أفراد لا يتوافر فيهم المعارف والمعلومات النظرية بعمق واتساع فقط ، بل أيضاً المهارات والقدرات التطبيقية المطلوبة لمختلف الأنشطة الاقتصادية وفقاً للأسس العلمية السليمة - يتوقف عليه بدرجة كبيرة

تحويل آمال الدولة وأهدافها في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والاجتماعي - إلى حقيقة واقعة .

وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي في صورته العامة ، يؤدي إلى تمكين هؤلاء الخريجين من التكيف مع سوق العمل ، من خلال تزويدهم بقدرات ومهارات جديدة لم تكن في اعداد قدراتهم ومهاراتهم السابقة ، واكتسابهم معلومات حديثة لم يكونوا يعرفونها لولا مرورهم في هذا النسق التدريبي . . فهو بذلك : عملية تعلم تخططها الدولة لخريجي النظام التعليمي الفائضين عن حاجة سوق العمل ، بهدف إحداث تغييرات محددة في قدراتهم - فنية وذهنية وسلوكية - ومن ثم تمكينهم من اكتساب معارف ومهارات وخبرات تؤهلهم للقيام بأعمال أو وظائف جديدة تعاني الدولة نقصاً فيها .

ولا شك أن هذا المفهوم يوضح ، أن محل التركيز في أسلوب التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي هو : استثارة الطاقات المتاحة لهؤلاء الشباب القادرين على الانتاج والعطاء ، وحفزها على الانطلاق وحمايتها من الضياع ، كما أنه يقسوم على الحقائق الثابتة التالية :

- أن الصلة بين التعليم والتدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي هي صلة قوية بناءة تربط بين العلم والعمل ، ذلك أن التعليم يهدف أساساً إلى تزويد الفرد بحصيلة من العلم والمعرفة في إطار معين وفي مجال معين ، بينما يهدف التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي إلى زيادة كفاءة الخريج وقدراته المهارية على أداء مهام بذاتها سوف يتولاها ، وعلى ذلك فإن التدريب التحويلي بهذا المعنى لا يكون بديلاً عن التعليم الرسمي ، وإنما هو مكمل ومدعم له ، فلا يجب أن يكون هناك نوع من التضارب أو التباعد بينهما ، بل إن التنسيق بينهما هو المطلوب لتحقيق التكامل والفعالية .

- أن قدرات العقل البشري وكفاءته لا تقف عند حد معين ، مادام

الفرد يسعى إلى الاستزادة من المعرفة وتنميتها ، مستهدفاً زيادة انتاجه وتغيير أسلوب تفكيره واتجاهاته . وعلى ذلك ، فإن الربط بين نظم التعليم والتدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي يمثل ضرورة حتمية ، باعتبارهما يشكلان نسيجاً واحداً ، ويهدفان إلى تطوير الفرد والرقى به ، عن طريق خطة مدروسة تضع في اعتبارها مستقبل الفرد وعمله . أي أن التعليم والتدريب التحويلي بين الخريجين ليس عدداً من الأنظمة والسياسات المنفصلة غير ذات العلاقة والارتباط ، ولكن مجموعة مسن النظم والعمليات المتداخلة والمتشعبة التي تخدم لتخطيط دقيق ومتوازن .

- أن التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي ، وهو يربط بين الدراسة والحياة العملية بطريقة منطقية وفعالة ، واختيار الخريج لأكثر الأعمال والوظائف ملائمة له - هو السبيل الرئيسي الذي يصل بهيكل العمالة القومية والقطاعي إلى التوازن المنشود ، ويلحق بالتطور العلمي والتكنولوجي لمعظم الأعمال والوظائف في مختلف الأنشطة الاقتصادية بالدولة ، مما يؤدي إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة وفعالية .

وفي ضوء هذا المفهوم للتدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي والحقائق التي يقوم عليها ، فإنه يمكن استخلاص النتائج التالية :

- أن التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي يعمل على تعبئة كافة الامكانيات المتاحة ، حيث ان الخريج سوف يتعرف من خلاله على طريقه بسهولة ويسر ، ويتمكن من تخطي عقبة الانتقال إلى حياة العمل ، كما أن منظمات الدولة المختلفة سوف تجد قوة العمل الراضية والقادرة على شغل الوظائف والأعمال التي تحتاج إليها .

- أنه يعطى الفرصة للخريج لارتقاء سلم المهارة والكفاءة بمرونة كافية ، باعتبار أن هذا الأسلوب يربط بين الدراسة والحياة العملية بطريقة منطقية وفعالة ، ومن ثم فإن الخريج سوف يشعر بقيمة ما

حصله في التعليم والتدريب .

- أنه يتيح للخريج اختيار أكثر المهن والأعمال ملائمة له ، من خلال تعريفه المباشر بالمجالات الفعلية للعمل والأداء .

- أنه يحقق عائداً سريعاً للاستثمارات في عمليات التعليم والتدريب ، ذلك أن العائد السريع للاستثمار فيها يكون مضموناً إذا ما استتبع التعليم التطبيق الصحيح والاستخدام المباشر لما تم تعلمه .

- أنه يكفل سهولة التكيف مع التغيير الحادث في جانب العرض من القوى العاملة كلما يدعو الطلب عليها إلى مثل هذا التكيف ، وهو على عكس نظم التعليم التقليدية التي تؤدي إلى عرض فائض كبير من عمالة في وظائف وأعمال معينة ، وفي نفس الوقت تواجه قصوراً حرجياً بالنسبة لوظائف وأعمال أخرى .

تنظيمات توجيه استخدام

خريجي النظام التعليمي

تعتبر التنظيمات التي تنشأ في الدولة لتوجيه استخدام العمالة على المستوى القومي الأداة الأساسية لتحقيق العمالة الكاملة ، حيث تعمل على تحقيق التوازن بين القوى العاملة المتاحة ، وبين احتياجات مختلف أنشطة الاقتصاد القومي في جميع الأعمال والمهن ، والارتقاء بمستويات العمالة بها ، وصولاً إلى الاستخدام الأمثل لها .

وفي مصر تتعدد التنظيمات والأجهزة المعنية بالقوى العاملة - تخطيطاً وإعداداً وتنمية ، إلا أن مسئولية توجيه استخدام خريجي النظام التعليمي تقع - بشكل أساسي - على التنظيمات التالية :

أولاً : المجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب :
- صدر القرار الجمهوري رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٢ متضمناً في مادته الأولى تشكيل مجلس أعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية كل من :

- نائب رئيس مجلس الوزراء للنتاج ووزير البترول .

- نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والانتاج الحربي .

- نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الدولة للتعليم والبحث العلمى .

- وزيرة الدولة للشئون الاجتماعية .

- وزير التعمير ووزير الدولة للسكان واستصلاح الاراضى .

- وزير الدولة للتنمية الادارية .

- وزير التخطيط .

- وزير الصناعة والثروة المعدنية .

- وزير الزراعة والامن الغذائى .

- رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

- رئيس الامانة الفنية للمجلس .

ويجوز بقرار من رئيس المجلس أن يضم إلى عضويته أعضاء من نوى الخبرة فى المجالات التى يختص بها المجلس ، وله أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من المتخصصين والخبراء .

وينص هذا القرار فى مادته الثانية على : أن يختص المجلس برسم السياسة القومية لتخطيط وتنمية القوى البشرية ، ووضع برنامج قومى شامل لتنميتها ، واستخدامها الاستخدام الأمثل بما يحقق :

- الربط بين احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإمكانيات التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى والادارى .

- الاستخدام الأمثل للقوى البشرية ورفع كفاءتها الانتاجية فنيا ومهنيا واداريا .

- التنسيق بين الجهات المعنية بالقوى البشرية تخطيطاً وتنمية بما يكفل الاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة .

- متابعة وتقييم سياسات وخطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التعليم الفنى والتقنى والتدريب الإدارى والمهنى .

- نشر الوعى التدريبى بما يحقق الاستجابة الواعية لمتطلبات التدريب على كافة المستويات ، وبما يمكن من إعداد القادة الاداريين .

- وضع أسس تمويل خطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التدريب .

- دراسة موقف العرض والطلب على العمالة المدربة فى مختلف قطاعات الدولة وفى القطاعين العام والخاص ، واقتراح الاجراءات والسياسات والتنسيق بين الطلب على العمالة وبين الاحتياجات المحلية ، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية .

- دراسة الإجراءات اللازمة لمتابعة مستوى التكنولوجيات الخارجية لاختيار المناسب منها لتطبيقه ، واقتراح مايلزم لاختيار واستيراد وتطوير تلك التكنولوجيات ، بما يحقق الاستخدام الأمثل للقوى البشرية ورفع مستوى الانتاج الزراعى والصناعى والحرفى والتجارى فى القطاعين العام والخاص .

كما ورد فى المادة الثالثة من القرار : « أن يعاون المجلس فى مباشرة اختصاصاته وفى متابعة تنفيذ ما يصدره من قرارات لجنتان :

الأولى : لجنة تخطيط القوى العاملة والتدريب المهنى ويرأسها وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .

الثانية : لجنة تخطيط القوى العاملة والتدريب الإدارى ويرأسها وزير الدولة للتنمية الإدارية .

وتختص اللجنتان بوضع خطط وبرامج استخدام وتنمية القوى العاملة والتنسيق بين الجهات المعنية ، كل فى مجال اختصاصه .

ويصدر قرار من رئيس كل لجنة بتشكيلها من ممثلى الجهات المعنية وينظم العمل بها » .

ونص فى مادته الرابعة على أن « يكون للمجلس أمانة فنية متخصصة تتولى إجراء الدراسات وإعداد الموضوعات للعرض على المجلس ، وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ... » .

كما نصت المادة الخامسة على أن « يعد المجلس تقريراً سنوياً عن حالة العمالة والطلب عليها داخليا وخارجيا ، ويرفعه إلى مجلس الوزراء فى موعد لا يتجاوز آخر ديسمبر من كل عام » .

أما المادة السادسة من القرار فقد نصت على أن « ينشأ بكل محافظة من محافظات الجمهورية مجلس محلي لتخطيط وتنمية القوى العاملة برئاسة المحافظ ، ويصدر بتشكيله قرار منه ، ويتولى المجلس الاختصاصات الآتية :

- وضع الخطط الإقليمية للتدريب الإداري والمهني والتعليم المهني والتقني ومتابعتها وتقييمها .

- تلبية الاحتياجات التدريبية الفعلية كماً ونوعاً ، والعمل على تلبية الطلب على العمالة في مختلف المهن والتخصصات بدائرة المحافظة .
- العمل على تنمية قدرات ومهارات القوى البشرية بالمحافظة عن طريق إكسابها المعلومات والخبرات والمهارات ، وفقاً لمتطلبات الأعمال والمهن المختلفة .

- مناقشة خطط وبرامج الجهات المعنية باستخدام وتدريب القوى العاملة على المستوى المحلي والتنسيق بينها .

- موافاة اللجنتين المنصوص عليهما في المادة الثالثة من هذا القرار بمشروعات الخطة المحلية لاستخدام القوى العاملة وتنميتها ، كل فيما يخصها » .

وبنظرة فاحصة على ما تضمنه القرار الجمهوري رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٢ ، نجد أنه أعطى للمجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب صلاحيات واسعة لرسم السياسة القومية لتخطيط وتنمية القوى البشرية ، ووضع برنامج شامل لتنميتها واستخدامها الاستخدام الأمثل ، ليس فقط على المستوى المركزي بل أيضاً على مستوى المحليات ، وأن هذه الصلاحيات تستوعب من الاختصاصات ما يمكنه من مباشرة مسئولية التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي ، لعل من أهمها مايلي :

- رسم السياسة القومية لتخطيط وتنمية القوى البشرية ، ووضع برنامج شامل لتنميتها واستخدامها الاستخدام الأمثل .
- التنسيق بين الجهات المعنية بالقوى البشرية تخطيطاً وتنمية ، بما

يكفل الاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة .

- متابعة وتقييم سياسات وخطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التعليم الفني والتقني والتدريب الإداري والمهني .

- نشر الوعي التدريبي بما يحقق الاستجابة الواعية لمتطلبات التدريب على كافة المستويات .

- وضع أسس تمويل خطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التدريب .

- دراسة موقف العرض والطلب على العمالة المدربة في مختلف قطاعات الدولة وفي القطاعين العام والخاص ، واقتراح الاجراءات والسياسات للتنسيق بين الطلب على العمالة والاحتياجات المحلية .

- دراسة الاجراءات اللازمة لمتابعة مستوى التكنولوجيات الخارجية لاختيار المناسب منها لتطبيقه ، واقتراح مايلزم لاختيار واستيراد وتطوير تلك التكنولوجيات ، بما يحقق الاستخدام الأمثل للقوى البشرية ، ورفع مستوى الانتاج الزراعي والصناعي والحرفي والتجاري في القطاعين العام والخاص .

غير أن الواقع العملي يشير إلى أن المجلس لم يمارس الاختصاصات الموكولة إليه بالقرار الجمهوري المشار اليه منذ انشائه ، وأن الأهداف المنوط بكياناته التنظيمية تحقيقها لم يتم ترجمتها بعد إلى خطط وسياسات وبرامج تنفيذية ، الأمر الذي يقتضى إعطاء دفعة قوية للمجلس ، تمكنه من مزاولة اختصاصاته الموكولة إليه بالقرار الجمهوري رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٢ ، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بنشاط التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي .

ثانياً : وزارة القوى العاملة والتدريب :

- حدد القرار الجمهوري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٩ مسئوليات وتنظيم وزارة القوى العاملة والتدريب ، ويقرر في مادته الأولى الهدف الرئيسي الذي انشئت من أجله الوزارة في أنه (تحقيق العمالة الكاملة المنتجة كوسيلة وهدف لخطط التنمية الاقتصادية) ، وذلك من خلال الأهداف

الفرعية التالية :

- تخطيط الموارد البشرية .

- تنظيم استخدامها .

- تدريبها مهنيًا وترشيدها أدائها ورفع كفاءتها الانتاجية .

- رعاية قوة العمل .

كما ينص في المادة الأولى نفسها على المسؤوليات التي تضطلع

بها الوزارة لتحقيق أهدافها ، وتتمثل فيما يأتي :

- جمع البيانات الاحصائية عن عرض القوى العاملة والطلب عليها

بخصائصها المختلفة من الأجهزة الحكومية ومنشآت القطاعين العام والخاص وغيرها ، وكذلك جمع البيانات الخاصة بالطاقات التدريبية والأجور والانتاج وساعات العمل ، ولها أن تجمع هذه البيانات ، وأن تطلب من أجهزة الاحصاء بالدولة - وخاصة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - مدها بما تحتاجه من هذه البيانات .

- إجراء الموازنات الدورية لعرض القوى العاملة والطلب عليها ،

واقترح الاجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق التوازن الكمي والنوعي والجغرافي للقوى العاملة ، وذلك بالتعاون مع وزارة التخطيط وغيرها من الوزارات والأجهزة المعنية .

- إعداد وتطوير التصنيف المهني ، بهدف الوصول إلى المسميات

المهنية الحقيقية ومواصفاتها ، ونظم إعدادها وواجباتها والأخذ بها ، وذلك بالتعاون مع الأجهزة المعنية .

- تحديد الهياكل المهنية على المستوى القومي والقطاعي والوحدات

الانتاجية ، وذلك لاستخدامها في تقديرات القوى العاملة وسياسات التدريب والكفاية الانتاجية .

- رسم سياسات الاستخدام وتنظيمه بما يكفل دقة وسرعة الموازنة

بين خصائص ومواصفات فرص العمل المتاحة داخل البلاد وخارجها ، لتحقيق متطلبات الانتاج وعلى أساس من تكافؤ الفرص .

- رسم سياسة الافادة من الهجرة والعمل في الخارج على ضوء

سياسات الاستخدام ، ووضع الخطط والبرامج التنفيذية في هذا

الشان ، بما في ذلك رعاية العمالة المصرية في الخارج .

- دراسة هيكل الأجور في مختلف قطاعات العمل لضمان ربط

الأجر بالانتاج ، وكفالة توجيه القوى العاملة نحو المهن والتخصصات التي تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق التوازن

في توزيع الدخل القومي الحقيقي .

- إعداد وتطوير أساليب التوجيه المهني بغية الافادة المثلى من نظم

التعليم والاستخدام والتدريب ، وذلك بالاشتراك مع الأجهزة الأخرى المعنية .

- رسم السياسة القومية للتدريب المهني ، وإعداد الخطط والبرامج

المنفذة لهذه السياسة على المستويات المختلفة في الحكومة والقطاعين العام والخاص ، لتصويب هيكل القوى العاملة تحقيقا لمتطلبات خطط التنمية ، وإعداد مشروعات خطط تمويل التدريب المهني ومصارفه وأسبقيات الاتفاق ، بالاشتراك مع الجهات المعنية .

- دراسة واتخاذ الوسائل المؤدية إلى توفير العمالة الفنية والمدرسين

لها ، من خلال الاستخدام الأمثل لما هو قائم من الوحدات التدريبية ، أو انشاء وحدات رائدة يتطلبها التطور في أساليب الانتاج .

- متابعة وتقييم برامج التدريب المهني في مواقعها ، وكذلك متابعة

المتدربين أثناء التدريب وبعده ، واقترح الاجراءات والوسائل التي تكفل رفع كفاءة فاعلية التدريب .

- وضع واعتماد كافة برامج الاعلام والنشر في مجالات القوى

العامة والاستخدام والتدريب المهني .

- دراسة الوسائل المؤدية إلى توفير الاستقرار في علاقات العمل ،

وتحقيق شروطه العادلة وظروفه الملائمة ، بالتعاون مع المنظمات العمالية وجهات الإدارة - بما يساعد على اطراد الزيادة في الانتاج وتحسين مستويات المعيشة .

- بحث واتخاذ وسائل تنسيق الخدمات العمالية ونشر وسائلها ،

ودعم نشاط المنظمات العمالية في هذا المجال .

- بحث وسائل تنظيم وتدعيم العلاقات العمالية الدولية ، وتمثيل جمهورية مصر العربية بالهيئات والمؤتمرات الدولية ، واتخاذ إجراءات عقد الاتفاقيات العمالية ، وذلك بعد الرجوع إلى الجهات المختصة .

- إجراء البحوث والدراسات الميدانية لمباشرة المسئوليات الواردة بهذا القرار .

- مباشرة الخدمات العمالية ذات الطابع القومي ، ومتابعة تنفيذ المشروعات والبرامج والأعمال على المستويات المحلية ، طبقا للقرارات والتعليمات التي تصدرها الوزارة ، وذلك دون إخلال بالاختصاصات والصلاحيات المخولة للمجالس المحلية .

وفي إطار هذا القرار الجمهوري وما تضمنه من أهداف ومسئوليات ، فقد أجريت عدة تعديلات على الهيكل التنظيمي للوزارة بما يتواءم مع متطلبات تحقيق أهدافها ، كان آخرها التعديلات التي ووفق على اعتمادها من قبل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، في فبراير ١٩٩٠ .

وباستعراض أهداف وزارة القوى العاملة والتدريب واختصاصاتها من واقع القرار الجمهوري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته ، يتضح مايلي :

١ - أنه بينما ينص القرار الجمهوري المشار اليه في مادته الأولى على أن الهدف الرئيسي الذي أنشئت من أجله وزارة القوى العاملة والتدريب يتمثل في تحقيق العمالة الكاملة المنتجة كوسيلة وهدف لخطط التنمية الاقتصادية - إلا أن الواقع العملي يوضح أن هذا الهدف فيما يتعلق بالفائض المتراكم ، لم يترجم إلى سياسات وبرامج تنفيذية تهدف إلى تحويل هذا الفائض إلى قوى عاملة منتجة ، تساهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة .

٢ - أن القرار المشار اليه قد منح الوزارة اختصاصات رئيسية تستوعب الجانب التنفيذي لتطبيق أسلوب التدريب التحويلي بين خريجي

النظام التعليمي ، وفق المفهوم السابق بيانه .

وعلى الرغم من أن الاختصاصات الرئيسية التي أعطيت لوزارة القوى العاملة والتدريب بمقتضى القرار رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه كافية بدرجة تتناسب مع الجانب التنفيذي لأسلوب التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي ، وفقا للمضمون الذي يعتبر أنه إعادة تأهيل هؤلاء الخريجين بما يضمن التأكيد على عائد إعدادهم الأول ، ومواصلة تنمية معارفهم وقدراتهم بصورة أكثر كفاءة وأعلى فاعلية ، وبما يمكنهم من مزاوله أعمال أو وظائف تعاني الدولة نقصانها - إلا أن هذه الاختصاصات لم يتم ترجمتها إلى سياسات وبرامج تنفيذية . وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن تفاقم مشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي التي تعاني الدولة منها منذ الثمانينات وحتى الآن ، إنما ترجع أساسا إلى عدم التصدي لمشكلة فائض الخريجين من النظام التعليمي .

وعلى ذلك ، فإن الأمر يتطلب أن يقوم كل من المجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب ، ووزارة القوى العاملة والتدريب ، بمباشرة الاختصاصات والصلاحيات الموكولة اليهما ووضعها موضع التنفيذ ، بما يمكنهما من ممارسة مسئولية التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي بشكل فعال ، وبما يحقق الهدف المنشود منه .

الخلاصة :

أسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

- يشهد سوق العمل المصري منذ بداية الثمانينات وحتى الآن تفاقم ملحوظا لمشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي ، حيث بلغت نسبتها وفقا لتعداد ١٩٨٦ ما يوازي ٨٠٪ من إجمالي حجم البطالة في مصر ، والذي قدر بنسبة ١٢ ٪ من إجمالي قوة العمل (١٢.٥ مليون فرد) ... على أنه إذا استمر هذا النمط التزايدى في معدلات البطالة بين المتعلمين ، فإنها سوف تصبح عنصرا من عناصر تهديد المجتمع ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

- أن مشكلة البطالة التي يشهدها سوق العمل هي مشكلة مركبة من

نتاج كثير من العوامل الاقتصادية والديمقراطية والتعليمية والسياسية والاجتماعية وغيرها ، على أنه يمكن إرجاع البعض منها الى جانب العرض للقوى العاملة ، بينما يمكن إرجاع البعض الآخر إلى جانب الطلب عليها .

- على الرغم من اتباع الدولة لسياسات تنظيم الأسرة والحد من الزيادة السكانية المطردة ، إلا أن البيانات والاحصاءات تشير الى أن معدل نمو السكان قد ارتفع من (٢.٠١ ٪) خلال الفترة من ١٩٦٦ وحتى ١٩٧٦ إلى (٢.٨ ٪) خلال الفترة من ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٦ .

- أدى التوسع الكمي في التعليم إلى زيادة كبيرة في أعداد خريجه ، سواء في المرحلة العالية أو المتوسطة ، عن متطلبات سوق العمل ، ومن ثم فإن مخرجات سياسات التعليم لا تشير الى وجود توازن نسبي بين نوعياته المختلفة ، وبالتالي عدم موازنة خريجه كما وكيفاً لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل .

ولاشك أن ارتفاع معدلات فائض الخريجين من النظام التعليمي يعتبر مشكلة اقتصادية ، تتمثل في إهدار الموارد المالية التي أنفقت على تعليم هؤلاء الخريجين .

كما أنه يمثل مشكلة اجتماعية بالنسبة لقاعدة عريضة من الشباب المتعلم القادر على العطاء والانتاج .

- على الرغم من أن نمط توزيع الاستثمار القومي على مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة يلعب دوراً كبيراً في التأثير على معدلات نمو هذه القطاعات ، وبالتالي على قدرتها على استيعاب عمالة جديدة - فإن البيانات والاحصاءات تشير الى زيادة نسبة الاستثمار القومي في عمليات الاحلال والتجديد ومشروعات البنية الأساسية ، حيث بلغت ٨٧.٥ ٪ من حجم الاستثمار في الخطة الخمسية الماضية ، وأن هذه العمليات - رغم أهميتها - لاتولد فرصاً للعمل بالقدر الكافي .

- نتيجة للاجراءات التقييدية في السياسات المالية والنقدية التي انتهجتها الدولة خلال الفترة من ٨٢/٨١ - ٨٧ / ٨٦ - والتي كانت تستهدف الحد من التوسع النقدي وتقييد الائتمان المحلي بغرض كبح جماح الطلب الكلي والتأثير على التضخم المحلي والعجز الخارجي - فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي من (٩.٦ ٪) سنوياً في الفترة من ٧٣ - ٨٠ / ١٩٨١ إلى (٦.٨ ٪) سنوياً في الفترة من ٨١ / ٨٢ - ٨٧ / ٨٦ ، بينما انخفض معدل نمو العمالة الموظفة من (٣.٥ ٪) إلى (٢.٧ ٪) سنوياً في الفترة ذاتها .

- أن وجود طاقات عاطلة يعتبر أحد الأسباب المسئولة عن تفاقم مشكلة البطالة في مصر، وفي هذا الصدد توضح إحدى الدراسات أن النسبة المئوية للطاقة العاملة الى الطاقة المتاحة في القطاع العام الصناعي قد بلغت ١٥.٢ ٪ كمتوسط للفترة الممتدة من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٧ .

- أن الحاجة أصبحت ماسة الى أن تأخذ الدولة بأسلوب جديد لتحويل هذه القوى العاملة الزائدة عن حاجة سوق العمل الى عمالة منتجة ، من خلال التأكيد على عائد إعدادهم الأول ، وتزويدهم بمهارات ومعارف جديدة لم تكن في عداد معلوماتهم ومعارفهم النظرية التي سبق أن تعلموها ، وحيث يرتقون بمستواهم فيها من الناحيتين النظرية والتطبيقية لممارسة أعمال ووظائف تعانى الدولة نقصاً فيها .

- تقع مسئولية توجيه استخدام الخريجين من النظام التعليمي الاستخدام الأمثل في مصر - في المقام الأول - على كل من المجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب ووزارة القوى العاملة والتدريب ، ويرجى أن يهتم بأسلوب التدريب التحويلي بين هؤلاء الخريجين لاعادة تأهيلهم وإعدادهم .

- أن أسلوب التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي ، يجب أن يركز على مفاهيم واضحة ومحددة ، وأن يتجه الى تحقيق أهداف معينة وفقاً لاستراتيجية مرسومة بدقة ، ومستندة الى مبادئ ومراكز

المختلفة ، ليعملوا بها كمتطوعين ، وذلك بعد تدريبهم على المهن التي تحتاجها هذه الشركات ، وتعيين من تثبت كفايته بها .

- الحد من البطالة العالية بين خريجي كليات الزراعة والمدارس الزراعية ، بتحويلهم إلى مهن أخرى في حقل الزراعة ذاته ، بتدريبهم على استخدام الآلات الحديثة وتطعيم الشتلات وغير ذلك .

* تعديل سياسات القبول في التعليم الجامعي وفي المعاهد والمدارس الفنية على اختلاف أنواعها ، بحيث تكون هناك موازنة بين الخريجين وسوق العمل من حيث الكم والنوع .

* ضرورة التنسيق بين أجهزة وضع البرامج التدريبية والأجهزة المسؤولة عن التصنيف ، عند وضع البرامج التدريبية .

* العمل على توفير كافة المعلومات عن عائلات المهن المتقاربة ، حتى يسهل إجراء التدريب التحويلي في حالة وجود فائض في بعضها وعجز في البعض الآخر . مع إعادة النظر في أوضاع الأجهزة المعاونة وأجهزة الخدمات ، بما يكفل التوازن بينها وبين حجم الأجهزة الفنية والإنتاجية ، وبالتالي ترشيد سياسة تعيين الخريجين تدريجيا ، توصلنا إلى إنهاء التزام الدولة بعد فترة زمنية مناسبة تواكب تطوير التعليم والتدريب .

* بناء نظام معلومات متكامل ، يقوم بتوفير كافة البيانات عن الاحتياجات الحالية أو المستقبلية من العمالة والكوادر الفنية المطلوبة بمستوياتها وتخصصاتها المختلفة ، على أن يتم ربطها بأجهزة التدريب التحويلي المعنية ، بما يؤدي إلى تقدير الاحتياجات والعمل على تلبيتها .

* قيام جهات الإنتاج بالدور الأساسي في تمويل التعليم الفني والتدريب كجزء من تكاليف الإنتاج ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته .

* أن يعنى كل من المجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب ، ووزارة القوى العاملة والتدريب ، بمباشرة الاختصاصات

أساسية ترشد اتجاهها ، وتتخذ معايير لتقييم مفايمها ، كما أن الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الاستراتيجية يجب أن تتفاعل فيما بينها من أجل تحقيق أهدافها .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وتأكيدا على ما أوصت به المجالس القومية في تقاريرها السابقة - يوصى بما يلي :

* معالجة مشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي مبكرا وليس بعد التخرج ، وذلك بالأخذ بنظام التدريب التحويلي مع بداية المرحلة الثانية من التعليم الاساسي ، للحد - من المنبع - من أعداد الخريجين المتعطلين .

* ضرورة الاهتمام بأساليب أخرى لمواجهة مشكلة البطالة الى جانب التدريب التحويلي ، باعتبار انه لا يمثل المدخل الوحيد لعلاج المشكلة المتشعبة والمتعددة الاسباب . وأبرز هذه الوسائل هو :

- التركيز على التعليم الفني ، وإنشاء مراكز جديدة للتدريب المهني مزودة بالكوادر الفنية المدربة والمعدات والأجهزة الحديثة .

* ان تحويل مفهوم التدريب التحويلي إلى برامج عملية يتطلب عملاً في ميادين متعددة منها :

- ان تقوم القوات المسلحة بتدريب المجندين غير المؤهلين ، على مهن يستفيد منها المجند بعد انتهاء تجنيده . مع المساهمة في تدريب المجندين المؤهلين تدريباً تحويلياً على بعض التخصصات المطلوبة في سوق العمل .

- ان تسهم وحدات الادارة المحلية في عمليات التدريب التحويلي داخل المحافظات ، عن طريق إنشاء مراكز للتدريب على المهن الزراعية المتعلقة بالتصنيع الزراعي .

- إلحاق بعض فائض الخريجين من النظام التعليمي بالشركات

* العمل على تدعيم أجهزة التدريب القائمة ، مع إنشاء مراكز تدريب تحويلي بين خريجي النظام التعليمي بهدف الربط بين برامج التدريب العملية والدراسات النظرية التي حصل عليها الخريج في مرحلة التعليم .

* توفير السيولة النقدية الكفيلة بتطوير وتنمية أسلوب التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي . مع نشر الوعي بأهمية الالتحاق بهذا التدريب ، ودراسة التخصصات التي تتطلبها عمليات التنمية القومية ، وتتفق في الوقت ذاته مع قدراتهم وإمكاناتهم الفردية .

* ان يقوم الصندوق الاجتماعي بتمويل مشروعات اقتصادية صغيرة ، خاصة في المجال الزراعي ، لاستيعاب بعض فائض الخريجين .

والصلاحيات الموكولة إليهما ، ووضعها موضع التنفيذ وتطويرها ، مع العمل إزالة الانحياز في الاختصاص بين الجهازين .

* تمكين خريجي النظام التعليمي ، بعد تدريبهم على خبراتهم الجديدة ، من الالتحاق بسوق العمل حتى يوثق هذا التدريب ثمرته المنشودة ، وذلك من خلال بيانات توضح حاجة السوق الفعلية والخبرات التي يحتاجها .

* أن يتم منح الخريج مكافأة أثناء فترة التدريب ، على أن تحسب هذه الفترة مدة خبرة تحسب له عند التعمين ، وأن يمنح في نهاية فترة التدريب شهادة معترفا بها ، وموضعا بها عناصر التدريب ودرجة الكفاءة .

الادارة المحلية والتنمية الاقليمية

ولقد كان من أبرز القوانين في مجال الادارة المحلية ، القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ (المعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١) .

ولما صدر دستور ١٩٧١ تضمن الأسس التي يقدم عليها نظام الادارة المحلية في ثلاث مواد هي :

المادة ١٦١ : تقسم جمهورية مصر العربية إلى وحدات ادارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية منها المحافظات والمدن والقرى ، ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية اذا اقتضت المصلحة ذلك .

المادة ١٦٢ : تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجيا على مستوى الوحدات الادارية عن طريق الانتخاب المباشر ، على أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبي على الأقل من العمال والفلاحين ، ويكفل القانون نقل السلطة إليها تدريجيا .

تطوير نظام الادارة المحلية

نظام الادارة المحلية قديم في مصر ، بل إنه سبق قيام النظام النيابي الذي أرسى أسسه دستور ١٩٢٣ ، فقد أنشئ في أعقاب الاحتلال البريطاني ليكون بديلا عن النظام النيابي الذي حاولت إقامته الثورة العربية ، وكان طبيعيا وقتذاك أن يقوم نظام الادارة المحلية في عهد الاحتلال على أساس النمط البريطاني وأهم ملامحه التعدد ، فلما استقلت مصر وصدر دستور ١٩٢٣ ، رأى العودة مرة أخرى إلى النظام الفرنسي القائم على وحدة النمط .

المادة ١٦٣ : يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية واختصاصاتها ومواردها المالية وضمانات أعضائها وعلاقاتها بمجلس الشعب والحكومة ، ويورها في اعداد خطة التنمية وفي الرقابة على أوجه النشاط المختلفة .

وتبعاً لذلك صدر القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الادارة المحلية ، والذي حل محله القانون الحالي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل .

وتتمثل أهم مقومات نظام الإدارة المحلية فيما يلي :

- أن يكون النظام نابعا من المجتمع وفروقه .
- أن يقوم على تقسيم إداري يحقق لوحده التكامل الاقتصادي والاجتماعي ، مع تقليل عدد مستوياته بقدر الامكان .
- أن تكون اختصاصات الوحدات المحلية واضحة ومحددة في القوانين التي تحكم هذا النظام .

- أن يكفل النظام التمويل الكافي والمناسب لوحداته .

- أن تحدد مهمة الوصاية الادارية على التصرفات المحلية .

وقد حان الوقت لتطوير نظام الادارة المحلية على ضوء التطورات التي يشهدها مجتمعنا وفيما يلي الجوانب التي تدعو الضرورة الى تطويرها :

أولاً : تشكيل المجالس الشعبية المحلية :

اتبعت مصر على فترات نظامي الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة . وانتهى الأمر في خصوص تشكيل المجالس الشعبية المحلية الى الأخذ بنظام القائمة الحزبية المصحوبة بمقعد فردي واحد . وهو النظام الذي كان مقرراً بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب . وقد طعن بعدم دستورية هذا النظام الانتخابي بالنسبة الى انتخابات مجلس الشعب ، وقضت المحكمة الدستورية العليا في حكمها الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ ، بعدم دستورية النص الذي يفرد لغير المنتمين الى الأحزاب مقعداً واحداً ، لأن هذه المادة قد تضمنت في صريح نصها إخلالاً بحق المواطنين غير المنتمين الى أحزاب سياسية في الترشيح

على قدم المساواة ، وعلى أساس من التكافؤ مع باقي المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية ، مما أدى الى التمييز بين الفئتين من المرشحين في المعاملة القانونية ، وفي الفرص المتاحة للفوز بالعضوية تمييزاً قائماً على أساس اختلاف الآراء السياسية ، الأمر الذي يشكل مخالفة للمواد ٨ و ٤٠ و ٦٢ من الدستور ، ويستوجب القضاء بعدم دستورتها .

وإذا كان هذا النص قد صدر في خصوص انتخابات مجلس الشعب ، فإنه يتضمن حكماً عينياً ، يطبق في كل حالة مشابهة . وهو أظهر في حالة انتخابات المجالس الشعبية المحلية ، لأن القائمة التي حكم بعدم دستورتها بالنسبة الى انتخابات مجلس الشعب ، كانت مصحوبة بالتمثيل النسبي . أما القائمة في خصوص انتخابات المجالس الشعبية المحلية ، فإنها تقوم على نظام الأغلبية ، بمعنى أن القائمة التي تحصل على أكثر الأصوات تفوز بجميع المقاعد .

وخطورة هذا الوضع تتمثل في عدم دستورية القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، وفي احتمال إبطال جميع القرارات الصادرة من المجالس الشعبية المحلية .

وبجانب هذا الحكم القانوني فإن الملاءمة التشريعية تقتضي بضرورة العول عن نظام القائمة ، لأن المشرع عدل عنها بالنسبة الى انتخابات مجلس الشورى ، ومجلس الشعب ، فلا محل لبقائها بالنسبة الى المجالس الشعبية المحلية .

ثانياً : وحدات الادارة المحلية :

كان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، يقوم على ثلاث وحدات هي : المحافظة ، والمدينة ، والقرية . فاضاف اليها المشرع في القانونين التاليين وحدتين جديدتين هما : المركز والحي ، فأصبح لدينا خمس وحدات . هذا غير الأقاليم الاقتصادية السبعة ، وإن كانت لاتعتبر وحدات إدارية بالمعنى القانوني لأنها لاتتمتع بالشخصية الاعتبارية .

وهذا التعدد في المستويات الادارية قد يعوق العمل ، وقد يخفف من

هذا الاحتمال انتفاء جميع المجالس بمختلف مستوياتها الى حزب واحد تنتمي اليه أيضا القيادات المحلية . ولكن هذا الاحتمال غير دائم ، لاسيما إذا تقرر الأخذ بنظام الانتخاب الفردي . ولهذا يمكن التقدم بالمقترحات التالية - مع التسليم بأن تنفيذ بعض هذه المقترحات مرهون باتجاه الدولة نحو تعديل الدستور في الوقت المناسب :

أ - يجب إفراد العاصمة بقانون خاص ، يراعى كافة الظروف المحيطة بها ، وهذا اتجاه عالمي . وتنظيم العاصمة بقانون خاص ، من شأنه أن ييسر العمل الإداري نظرا لاحتواء العاصمة على كثير من المرافق ذات الطابع القومي . ولقد أقر المشرع المصري هذا الاتجاه ، حين أقر مدينة الأقصر - باعتبارها عاصمة السياحة في مصر - نظاما خاصا بها .

ب - يجب اختصار الوحدات الإدارية إلى ثلاثة مستويات :

- مستوى المحافظة : بوضعها الحالي ، مع تحديد المرافق التي تلحق بها .

- مستوى المدينة : بوضعها الحالي ، مع تحديد المرافق التي تلحق بها .

- مستوى القرية : بوضعها الحالي ، مع تحديد المرافق التي تلحق بها .

ج - أن تغطي حدود المحافظات جميع رقعة الدولة .

ثالثا : الاستقلال المحلي :

إن استقلال الوحدات المحلية ، هو ركن من أركان نظام اللامركزية الإقليمية . وكلما كان النظام راسخا في دولة من الدول ، كان مجال استقلال الوحدات المحلية كبيرا ، كما هو مشاهد في المملكة المتحدة التي تمتد من أقدم وأعرق الدول المعاصرة تطبيقا لنظام الإدارة المحلية . أما في مصر فالمشاهد أن الحكومة المركزية لها سلطات تكاد تكون تامة على الوحدات المحلية ، بحيث لانكاد نجد اختصاصا تستقل هذه الوحدات بممارسته دون رقابة مركزية أو لا مركزية . فجميع

وزارات الخدمات لها سلطات شبه تامة على الوحدات المحلية . والوحدات المحلية من داخلها لها رقابة بعضها على بعض : فالمحافظة تراقب الوحدات « المراكز والمدن والقرى » في نطاقها ، والمركز يراقب « المدن والقرى » في نطاقه ، والمدينة تراقب الأحياء في نطاقها . ثم يأتي المحافظ فوق الجميع وله سلطات بالغة الاتساع على الوحدات المحلية التي تتبعه . ولاشك أن كل هذا من شأنه أن يعوق العمل .

وإزاء هذه السلطات أنكر بعض الفقهاء وجود نظام للإدارة المحلية في مصر ، واعتبره نوعا من عدم التركيز الإداري . وإذا كان هذا الرأي قد بالغ بعض الشيء ، إلا أنه يجسد المعنى الحقيقي الذي أشرنا إليه . ولذلك يقترح :

أ - تحديد مجال معقول لوحدات الإدارة المحلية تتصرف فيه بحرية ، بحيث لا يحد من حريتها في التصرف إلا رقابة القضاء .

ب - حصر جهات الإدارة المركزية التي لها حق مراقبة الوحدات المحلية ، ودمجها في مستوى واحد . ويتحقق هذا الأمر على نحو أمثل لو حصرت وحدات الإدارة المحلية في ثلاثة مستويات على النحو السابق توضيحه .

ج - توسيع مجال إشراف المجالس الشعبية على نشاط الوحدات التنفيذية المحلية ، وتهيئة الظروف التي تسمح للمواطنين بحضور جلسات المجالس المحلية ، وهو الحق المقرر نظريا وغير المطبق عمليا . ومن الأمور التي تساعد على تحقيق . هذا الغرض - نشر محاضر جلسات المجالس المحلية وجدول أعمالها على المواطنين المحليين بانتظام .

رابعا : التمويل المحلي :

إن أبرز نقاط الضعف في نظام الإدارة المحلية في مصر ، هو الموارد المالية لوحدات الإدارة المحلية . فالمعروف في الدول المتقدمة ، أن وحدات الإدارة المحلية تعتمد في الجانب الأكبر من نفقاتها على مواردها المحلية ، مما يكفل لها قدرا كبيرا من حرية الحركة والاستقلال . أما في

« يلحق موظفو فروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية بالمجلس على سبيل الاعارة ، كما يحتفظ موظفو مجالس المديرات والمجالس البلدية الحاليون بوضعهم القائم فيما يتعلق بترقياتهم ونقلهم ، وذلك الى أن يتم نقلهم جميعا الى السلطات المحلية بصفة نهائية » . ولكن الطابع المركزى الغالب للادارة المصرية حال دون تحقيق هذه الغاية فى ظل قوانين الادارة المحلية ، مما اضطر المشرع الى اتخاذ خطوة حاسمة فى المادة ١٤٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، إذ نص على أن « تنقل بقوة القانون الاعتمادات المالية الخاصة بالعاملين فى الجهات التي نقلت اختصاصاتها بمقتضى هذا القانون الى وحدات الادارة المحلية الى الموازنات الخاصة بهذه الوحدات » .

ولكن بالرغم من صراحة النصوص ، فعا زال العاملون مكسبين فى الوزارات وفى المصالح القائمة فى العواصم ، بينما الوحدات المحلية فى الأقاليم تشكو عجزا فى النوعيات المتخصصة من العاملين ، ويرجع ذلك فى المقام الأول الى أسباب عملية ، وظروف اجتماعية متوارثة من الماضى . والحاجة ماسة الى العمل الدائب المستمر لخلق فكرة الموظف المحلى ، المرتبط باقليمه والذى هو الأساس فى نجاح نظام الادارة المحلية من الناحية العملية .

والعاملون فى المحافظات فئات متعددة : فمنهم التابعون للبرلمان « مجلسى الشعب والشورى » ، والتابعون للسلطة القضائية ، ولا سلطان للمحافظ عليهم ، ومنهم التابعون للسلطة التنفيذية ، وهم فئتان : فئة تتبع الادارة المحلية ، وهؤلاء يرأسهم المحافظ ، وله عليهم سلطة الوزير ، وفئة تتبع الوزارات فى العاصمة ، وان كانوا يعملون مكانيا فى نطاق المحافظات ، وهؤلاء خول المشرع للمحافظين سلطات محددة بالنسبة اليهم .

والأصل أن تستقل الوحدات الادارية بموظفيها . وقد حاول المشرع المصرى إعمال هذا الأصل عبر قوانين الادارة المحلية المتعاقبة ، حيث :
- جعل العاملين فى نطاق المحافظة الواحدة ، وحدة متكاملة من

مصر فان الجانب الأكبر من الوحدات المحلية تعتمد على إعانة الحكومة . ذلك أن قوانين الادارة المحلية - منذ القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - كانت تتضمن بندا للموارد المشتركة للمحافظات ، والتي تتمثل فى نصيب المحافظة فى الضريبة الاضافية على « الصادرات والواردات ، وضريبة القيم المنقولة ، وضريبة الأرباح التجارية والصناعية » التى تقع فى دائرتها والتي يحددها القانون .

وجرى المشرع على أن تختص المحافظة التى تجبى فى نطاقها هذه الضريبة الاضافية بنصف الحصيلة ، على أن يودع النصف الآخر فى رصيد الموارد المشتركة لكافة المحافظات ليوزع بينها بمعرفة الوزير المختص بالادارة المحلية .

وبرغم العجز الشديد فى موارد المحليات بكافة مستوياتها ، فان المشرع قد ألقى هذا المورد بشطريه ، حيث نص قانون الضرائب على الدخل ، الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فى المادة الثالثة من قانون الإصدار على إلغاء « الضريبة الاضافية بدائرة المحافظة ، المفروضة كنسبة من الضريبة الأصلية المقررة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية » . ثم جاء قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ ، يلغى « الضريبة الاضافية على الصادرات والوارد المفروضة بموجب قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ » .

ولإلغاء هذا المورد بشطريه ، سوف يلقى بالعجز فى موارد المحليات على عاتق الحكومة المركزية ، وهو اتجاه يسير فى عكس ماينادى به خبراء الإدارة المحلية من العمل على تدعيم موارد المحليات .

خامسا : الموظفون المحليون :

من المسلمات فى جميع نظم الادارة المحلية فى العالم ، أن الوحدة المحلية تستقل بموظفيها . ونظرا للطابع المركزى الغالب على الادارة فى مصر ، فلم يكن من الممكن تطبيق هذا المبدأ فورا ، ولذا نصت المادة (٤) من قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن

أسلوب التعاقد هو الأسلوب الشائع في شغل الوظائف المحلية ، في معظم دول العالم في الخارج .

سادسا : نظام المجلس الواحد ونظام المجلسين : منذ عرفت مصر نظام الإدارة المحلية - سواء قبل الاستقلال أو بعده - وهي تأخذ بنظام المجلس الواحد ، على مستوى الوحدة المحلية .

ولقد أخذ المشرع بقاعدة تطعيم العناصر المنتخبة - التي تمثل أغلبية الأعضاء - ببعض العناصر المعينة لزيادة كفاءة المجالس . وسار قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على هذا النمط ، وإن كان قد استحدث تقليداً جديداً ، لم تتضمنه النظم السابقة ، إذ جعل تشكيل المجالس من ثلاث فئات ، بدلا من فئتين ، وهم :

- الأعضاء المنتخبون الذين يجيئون عن طريق الانتخاب ولهم الأغلبية .

- الأعضاء المعينون بحكم مناصبهم ممن لهم صلة مباشرة بإدارة المرافق المحلية .

- الأعضاء المختارون من بين المواطنين الذين تتوافر فيهم شروط العضوية ، وهم أعضاء محدود العدد ، يتمتعون بكفايات علمية أو تخصصية تفيد المجالس المحلية ، أو تسد ما بها من نقص في التخصصات أو الكفايات .

ولما جاء دستور سنة ١٩٧١ ، استحدث نصا يقضى بأن تشكل المجالس الشعبية المحلية عن طريق الانتخاب ، وأن يختار رؤساؤها من بين أعضائها ، وبذلك خرج القادة الإداريون من عضوية المجلس ، وشكل المشرع لهم مجلسا آخر هو المجلس التنفيذي ، الأمر الذي أدى إلى تداخل الاختصاصات بين المجلسين .

ولاشك أن نظام المجلس الواحد هو النظام الطبيعي ، وأن الجمع بين العناصر المعينة والعناصر المنتخبة ، هو أصلح النظم لمصر ، بغض النظر عن الاعتبارات القانونية المجردة .

حيث الترقيات والنقل . بل أنه في وقت ما قد سمح بإدماج العاملين في أكثر من محافظة متجاورة في وحدة واحدة من حيث الترقيات ، لمواجهة التفاوت بين المحافظات ، ولكنه عدل بعد ذلك عن هذه التجربة . ولاشك أن الأخذ بنظام الأقاليم المقترح ، سوف يحسم هذه المشكلة بصورة جذرية ، لأن كل إقليم سيحقق الفرص المتكافئة للعاملين في نطاقه ، من حيث فرص الترقية ومستوى الحياة الاجتماعية

- حاول المشرع أن يفسف بعض المرونة على الأوضاع الوظيفية للعاملين في المحافظات ، وأن يمنح المحافظين بعض السلطات عليهم لتحقيق فكرة الموظف المحلي . ومن ذلك ماورد بشأن الباقيين بالمحافظات في قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، كما يتضح من النصوص الآتية :

• يجوز بقرار من المحافظ أن تقصر المسابقات الخاصة بشغل الوظائف المحلية على أبناء المحافظة . ويعتبر من أبناء المحافظة من يقيم بدائرتها إقامة عادية (الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٠) .

• يحدد المحافظ بقرار منه الوظائف التي يكون شغلها بامتحان ، وتلك التي تشغل بدون امتحان . ويكون التعيين في الوظائف التي تشغل بامتحان بحسب الأسبقية الواردة بالترتيب النهائي لنتائج الامتحان . وعند التساوي في الترتيب تكون الأولوية في التعيين لأبناء المحافظة (الفقرة الثانية من المادة ١٤٠) .

• يجوز للمحافظ - في حدود الموازنة المعتمدة - أن يشغل بعض الوظائف التي تقتضى تفرغ شاغلها بطريق التعاقد مقابل مكافأة شاملة يحددها العقد ، وذلك وفقا للقواعد العامة الصادرة في هذا الشأن (مادة ١٤١ فقرة أولى من القانون) . وهذا النص يمكن المحافظ من أن يضع في اعتباره عند التعيين جميع الظروف المحيطة بطالب الوظيفة ، وعلى رأسها صلة الموظف بالائتمار وإحاطته بشئون ، ولهذا فإن

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ، وهى الأسس ذاتها التى تقوم عليها تنمية المجتمع ، باعتبارها المعايير التى يمكن بواسطتها تحقيق تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية فى النهوض بمستويات المجتمعات المحلية . وبذلك تتشابه الإدارة المحلية وتنمية المجتمع فى طبيعة وأسلوب إدارة الأنشطة التى يضطلع بها كل منهما عن طريق العمل الجماعى .

وتنمية المجتمع لابد أن تتمد الطريق لقيام نظام الادارة المحلية اذا سبقت وجوده ، وتدعمه إذا لازمته ، لتصبح تنمية المجتمع من أهم مسئوليات وأنشطة الادارة المحلية .

والعلاقة بين الادارة المحلية وتنمية المجتمع علاقة تبادلية ، فالادارة المحلية تسهم فى الاسراع بعمليات التنمية ، والتنمية تسهم فى دعم نظام الادارة المحلية ، ليس فقط عن طريق زيادة الموارد المالية ، ولكن بإحداث تغيير فى البناء الاجتماعى ، وزيادة قدرة المشاركة الشعبية فى الشئون المحلية ، ورفع كفاءة القائمين بالعمل المحلى .

أولا : المشاركة الشعبية كركيزة أساسية للادارة المحلية وتنمية المجتمع :

إن المشاركة الشعبية فى التخطيط والتنفيذ والتمويل والرقابة والمتابعة تعتبر ضرورية لتنمية المجتمع ، والادارة المحلية تقوم بهذا الدور لإحداث التنمية وإنجاحها باعتبارها نابعة من الأهالى ، أفرادا وجماعات ، وقيادات ، فهى تعمل بإرادتهم على أساس من الشعور بالمسئولية ، حيث يسهم كل مواطن بدافع من رغبة حقيقية فى ممارسة العمل من أجل التنمية ، ليصبح معبرا بحق عن احتياجات المجتمع ، وليكون أقوى تأثيرا فى تحقيق أهدافه . فبالادارة المحلية الفعالة يمكن تعبئة قوى الجماهير لمواجهة المشاكل والمعوقات ، على أساس من التخطيط السليم لتصبح المشاركة الجماهيرية عادة وسلوكا اجتماعيا ، ومهارة ذاتية يعتز بها المواطن ، ويشارك فى المجال الذى يتفق وميوله وقدراته ، وكذلك تقوم التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتى :

- * العودة الى نظام الانتخاب الفردى فى انتخابات المجالس المحلية الشعبية ، استجابة لما قضت به المحكمة الدستورية العليا من عدم دستورية الانتخاب بنظام القائمة الحزبية المصحوبة بمقعد فردى واحد .
- * أفراد العاصمة بقانون خاص يراعى كل الظروف المحيطة بها .
- * العودة إلى التقسيم الإدارى الذى نص عليه الدستور وهو « المحافظة ، المدينة ، القرية » ، وإلغاء ماعدا ذلك من تقسيمات .
- * دعم نظام الأقاليم المطبق حاليا ، على أن تغطى حدود المحافظات جميع رقعة الدولة .
- * دعم الاستقلال المحلى ، مع الحد من الوصاية الادارية للأجهزة المركزية على التصرفات المحلية .
- * توسيع مجال إشراف المجالس الشعبية على نشاط الأجهزة التنفيذية للوحدات المحلية .
- * إعادة تنظيم الوزارات فى ضوء الاختصاصات التى نقلت إلى الوحدات المحلية - وما ترتب على ذلك من نقل موظفيها الى المحليات نقلا نهائيا ، تطبيقا للقانون .
- * الأخذ بنظام المجلس المحلى الواحد الذى يضم تشكيله أعضاء منتخبين لهم الاغلبية ، وأعضاء معينين بحكم وظائفهم .

الادارة المحلية وتنمية المجتمع

تقوم الادارة المحلية على أساس كفالة حرية الجماعات ، وتفجير طاقات أفرادها ، وتوثيق تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية ، لتنمية المجتمعات المحلية تنمية متوازنة متكافئة فى كافة المجالات

« التعليم والعمل » ، وسيؤدي كذلك إلى رفع « القيمة المضافة » للعمل الفني التعليمي ، وهو ما نحتاج إليه أقصى الحاجة ، فضلا عن أن هذا الربط سيعيد خريجي المرحلة الحرفية من التعليم الفني لاحتكام سوق العمل العام والخاص على سواء .

٢٠ - ولكن هذا التحول المنشود لن يكون عملية سهلة ، وسيقتضى تعديل بعض نظمنا في مسئولية التوجيه والإشراف على التعليم الفني في صورته الجديدة والمقترحة ، خصوصا وأن لدينا في الوقت الحاضر عددا كبيرا من جهات المسئولية والإشراف ، فهناك وزارة التعليم ، وزارات أخرى وهيئات عامة أو محلية ، وهناك المصانع وشركات الزراعة والاستزراع ، رجال الأعمال وتنظيماتهم . وهذا يستوجب التنسيق بين كل هذه الجهات ، مع الاحتفاظ دائما بالمسئولية الأساسية في وزارة التعليم ، لأننا لا نريد أن يخرج التعليم الفني عن المسار العام للعملية التربوية التي تعد الشباب لحياة المستقبل المستتير ، فضلا عن أننا نريد صيغة جديدة لربط المتعلمين الفنيين بسوق العمل . ولقد سرنا حتى الآن على الوتوف عند حد يربط « الشهادة » بالمرتب ، ولكننا نريد الآن ربط « التعليم والتدريب » بالعمل والانتاج ، ولن تكفي في ذلك « الشهادة » وحدها ، وإنما يجب أن تنتقل إلى مرحلة « الترخيص بالعمل » فلا تكون الشهادة المدرسية وحدها مدخلا إلى سوق العمل بغير ضوابط . ولا بد لنا أن نتصور أن « الحرف » سينتهي الأمر بها إن عاجلا أو آجلا ، إلى أن تلحق « بالمهن » التي يحتاج دخول سوق العمل فيها إلى « ترخيص » . وقد كانت « الحرف » في مرحلة متقدمة من تاريخنا الحديث منظمة في « نقابات » أو « شياخات » ، كما أن مهنتنا العالية قد اندرجت تباعا وخلال عشرات السنوات الأخيرة ضمن « نقابات مهنية » معروفة : للمعلمين والأطباء والمهندسين والتجار وغيرهم ، وأن الأوان لأن تنتقل « بالحرفيين » إلى مرحلة « النقابات » أو ما يوازيها ، وسننتقل إلى هذه المرحلة انتقالا تدريجيا على الأقل ، فتضع الدولة

نظاما يمنح « رخصة العمل » للفنيين .

وعلى كل حال ؛ فإن اعتبار عمل خريج التعليم الفني ، في صورته المقترحة ، عملا يحتاج إلى « ترخيص حرفي » أو « مهني » - موضوع يستحق البحث المستفيض ، بعد أن يكون هذا التعليم قد طور على صورة بعيدة المدى ، وعلى النحو المقترح .

٢١ - وغني عن البيان أن الموقف الجديد سيضطرنا إلى أن نعيد النظر جديا في موضوع تسعير الشهادات الفنية ، فنكون واثقين من أن سوق العمل هو الذي يحدد الأجر أو المرتب ، وهذا في حد ذاته سيشجع الإقبال على هذا التعليم والتدريب الفني ، وعلى الحصول على الترخيص بالحرفة أو المهنة المنضبطة الأداء ، والتي يكون الأجر عليها هو على قدر الانتاج ، حتى وإن اقتضى الأمر أن تكون بعض الحرف أكثر عائدا على صاحبها من بعضها الآخر ، كما هي الحال الآن في سوق العمل وفي كل بلاد العالم . أما نظام الأجر والمرتب المصطنع لأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية ذات مذهب معين ، فقد انقضى زمانه ، لاسيما مع المتغيرات التي استجدت مؤخراً على عالمنا المعاصر .

٢٢ - وقبل أن نترك التعليم الفني ، علينا أن نعود إلى التعليم الأزهرى الذى جرى التقليد على أن نعطه تعليما نظريا دينيا خالصا . فلم يدخل « التعليم الفني » وتدريب « اليد » العاملة إلى المعاهد الأزهرية . وترتب على ذلك أن تعليم هذه المعاهد يختلف عن التعليم الأساسى والعام في مدارسنا الحديثة (التي اتجهت بالتدريج إلى أن تتخرب غالبية تلاميذها في سلك التعليم الفني ، وينخرط نحو ثلثهم فقط في المدارس الثانوية العامة التي تؤهل للجامعة) وبعبارة أخرى فقد أصبحت سبيل التعليم في معاهد الأزهر تنتهي إلى « الجامعة » دون غيرها . وفي هذا خطورة على جامعة الأزهر ذاتها في المستقبل ، حين يزيد عدد خريجي المعاهد على طاقة الجامعة ، وتضيق سوق العمل عن استيعابهم وعن استيعاب خريجي الجامعات الأخرى .

ولعل أحد مخارجنا من هذه « الحالة » هو أن ندخل التعليم الفني والعمل إلى برامج المعاهد الأزهرية ، فنؤهل بعض التلاميذ للعمل في مجال « المعاملات » (الإسلامية) والتجارة والأعمال الكتابية ، أو نؤهل فريقا منهم للعمل في مجال الصناعات اليدوية التي تجنبهم البطالة ، إذا لم تؤهلهم قدراتهم لسلوك طريق الجامعة . وهذه فرصة جديرة بالاهتمام ، إذا أردنا أن نتجنب مزالق المستقبل بالنسبة للتعليم الأزهرى ، ولجامعة الأزهر ، ومكانتها بين الجامعات .

ومن ثم نوصى بإدخال نظام « التعليم الفني » إلى منظومة التعليم الأزهرى العام ، وذلك في سنوات الثانوى من التعليم الأزهرى ، على نحو ما يجرى الآن بالنسبة لسنوات التعليم الفني الخمس . ويتم هذا بترتيب وتعاون كامل بين الأزهر ووزارة التربية والتعليم ، كما يكون تنفيذ هذا التحويل تدريجيا وعلى مراحل مدروسة ، في حدود طاقة معاهد التعليم الأزهرى .

٢٢ - وننتقل في ختام مرحلة التعليم العام إلى المدرسة الثانوية العامة ، وهي التي تعد أساسا لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة التي تؤهل للقبول في الجامعات . وكان مما يؤخذ على هذه المرحلة الثانوية العامة أنها لا تعتبر « مرحلة منتهية » ، ولا تؤهل بذاتها لتولى العمل في الحياة العامة ، بحيث يصعب على من لا يقبل في الدراسة الجامعية أو العليا أن يتقدم لعمل مخصص في الحياة العامة ، سواء أكان ذلك في القطاع العام أم في القطاع الخاص ، وإنما عليه أن يلتحق بأحد المعاهد الفنية المتوسطة - العالية (لمدة سنتين) أو أن يتلقى تدريباً ما يدخل بعده إلى مجال العمل في الحياة العامة . وهذا مأخذ لا يزال ينطبق على من لا يحصلون على « المجموع » الذى تقبله كليات الجامعات . ويبدو أن الأمر سيستمر على هذا النحو ، فيصير من الناحية الواقعية أمراً ضرورياً أن يحصل الطالب في الجملة على مجموع ٦٠ ٪ (على الأقل) من درجات النجاح في الثانوية العامة ، قبل أن يحتسب في عداد من تقبلهم الجامعات لمتابعة الدراسة بها .

ولكن الصعوبة الحقيقية في هذه المرحلة الثانوية العامة ، ان النظام الذى ورثناه عن عهد الاستعمار البريطانى جعل هذه المرحلة هي مرحلة « التخصص » ، لأنها كانت في هذا الوقت تمثل المرحلة الختامية للتعليم العام في جملته . وكان المتخرجون فيها يتوجهون إلى الخدمة الحكومية العامة ، أو إلى عدد محدود من « المدارس العليا » التي استعاض الاستعمار بها عن « الجامعة » . وهذه المدارس كانت « متخصصة » في فروع المعرفة والمهنة ، كالطب والهندسة والحقوق والتجارة والزراعة والمعلمين ، وكانت تلك المدارس تنقسم في جملتها قسمين ، ويحتاج بعضها إلى من يجب أن يتجه تعليمهم الثانوى إلى الناحية الأدبية ، ويحتاج بعضها إلى خريجي الناحية « العلمية » . وبذلك انقسم التعليم الثانوى (منذ ذلك العهد الاستعمارى) في منتصفه قسمين « أدبى » و « علمى » وذلك في سن مبكرة نسبياً ، وبعد أن يكون التلميذ قد قضى في التعليم العام زهاء ثمانى سنوات . وهي فترة يرى أهل التربية بعامة أنها لا تكفى لأن يبدأ بعدها « التخصص » ومع ذلك فلقد سرنا على هذا النحو ولا نزال فيه حتى الآن .

وعندما جاء المجلس القومى للتعليم أعاد البحث واقترح ، في عام ١٩٧٦ وما بعده ، أن يعاد النظر في هذا التخصص المبكر ، وأن يصرف النظر عن نظام « التشعب » إلى قسم « أدبى » وقسم « علمى » ويستعاض عن ذلك بنظام « الاختيار » بين المواد ، كما هو معمول به في دول العالم الغربى (وفي إنجلترا التي نقلنا منها نظام التخصص بالذات) . وبذلك يصح أن يجمع الطالب الواحد ، في أواخر دراسته الثانوية ، بين بعض المواد الأدبية أو الاجتماعية التي تدرس « الإنسان » وبين بعض المواد « العلمية » التي تدرس « الطبيعة » في دراسة « نظرية » أو « تطبيقية » وفى ذلك ما يوسع افقه وينفعه في دراساته الجامعية المتنوعة فيما بعد . وقد بدأت وزارة التعليم تأخذ - ولو على استحياء - ببعض هذا الرأي ، حتى انتهى الأمر إلى اقرار نظام يجمع بين « التشعب » و « الاختيار » وصدر القرار الوزارى

شهادة تمثل قمة الدراسة التي تؤهل للقبول بالجامعات ، والانتقال من مرحلة التعليم العام الى مرحلة التعليم الجامعي المعتمد . بل التثبت من مستوى امتحان يحمل خاتم الدولة ، ويرتبط بالاعتراف « الدولي » بقيمة شهادتنا المؤهلة للقبول في جامعاتنا وجامعات العالم .

الغرض الثاني : هو توفير الظروف النفسية والمناخ السليم الذي لا يجعل من امتحان الشهادة الثانوية العامة « ضغطا نفسيا عاما » يشمل الطلاب وأهلهم ، خصوصا وأنه لا تكاد توجد أسرة ليس لها ولد أو بنت أو قريب يدخل هذا الامتحان في كل سنة ، ويتروقب الأهل مثل هذا الامتحان وكأنه آخر الدنيا من حيث مستقبل الولد أو الفتاة بل ومستقبل مكانة الأسرة الاجتماعية على أبواب مستقبل يكتنفه الخوف والرهبة ، مما لا صالح فيه لأحد ، ولا يجوز أن يلتصق بعملية تعليمية لا تأتي نتائجها سليمة إلا اذا خلت من الخوف والرهبة والقلق .

٢٤ - ولتحقيق هذين الغرضين معا ، وضمان السكينة لامتحان كاد بعض المربين أن يعتبره « محنة » شعبية تتكرر في كل عام ، فإنتا نوصي بأن تدرس وزارة التربية والتعليم تطبيق الاقتراحات والاجراءات الآتية لتطوير نظام امتحان الشهادة الثانوية العامة (والشهادات المعادلة) بحيث يطبق النظام المقترح ابتداء من امتحان صيف عام ١٩٩٢ . على أن يكون في أعمال المقترحات التالية ما يخفف من رهبة امتحانات الشهادة الثانوية العامة :

- أن يراعى في الدراسة بالسنة الثالثة الثانوية (بمدارس الحكومة والمدارس الخاصة والأجنبية) اتباع نظام « العام الدراسي الكامل » ، وهو الذي يبدأ في السبت الأول من شهر سبتمبر من كل عام ، ولا يبدأ امتحان الشهادة الثانوية (أو امتحان الثانوية الفنية) قبل منتصف شهر يونيو من العام التالي . وأن يتم تطبيق « نظام اليوم المدرسي الكامل » وتخصص الأسابيع الثلاثة الأخيرة منه للمراجعة تحت إشراف المدرسين (وبمشاركتهم الفعلية) على الطلاب

رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٠ بأن يدرس جميع الطلاب ، وأن يمتحنوا في شهادة الدراسة الثانوية العامة ، ثلاث لغات (العربية والأدوية الأولى والأدوية الثانية) ثم يدرس كل من طلبة القسم الأدبي والقسم العلمي ست مواد تخصصية ، ثم يختار طلاب كل من الشعبتين مادتين اختيارييتين من مجموعتي أ ، ب من المواد الأدبية والعلمية المبينة في اللائحة ، وتحسب درجات كل هذه المواد جميعا ضمن المجموع الذي يحصل عليه الطالب . وكذلك فإن الطلاب جميعا يدرسون ثلاث مواد أخرى في التربية الدينية والوطنية والفنية ، ولكنها جميعا لا تحتسب ضمن المجموع ، وإنما يكفي فيها النجاح فقط .

وكانت اللائحة تحتوي على بعض مواد اختيارية تضاف إلى المجموع ، وتحتسب على أنها من مواد « المستوى الرفيع » والتي تؤهل للقبول في بعض الكليات التي تشترطها . ولكن هذا النظام الإضافي كان يؤدي إلى مفارقات ظاهرة ، يستند الامتياز فيها الى ما يحصله بعض الطلاب دون سواهم في سنوات سابقة عن الدراسة ، وفي ظروف مدرسية لم تكن متاحة لأغلبية الطلاب (خصوصا طلاب المدارس الريفية) ، ولذلك اتجه الرأي الى العود عن تلك المواد « المؤهلة » من الامتحان ، لتعارضها الظاهر مع مبدأ تكافؤ الفرص بين المتسابقين في الامتحان .

إننا نرى في ظروف العمل الحالية بالمدارس الحكومية والمدارس الخاصة ؛ أن تتاح الفرصة للنظام الجديد لامتحان الثانوية العامة لكي « يستقر » ؛ ولو لمرحلة انتقالية محدودة ، فيكتفى بالنظام الحالي الذي يجمع بين التشعيب والاختيار ، مع حذف ما اصطلاح على تسميته بالمواد المؤهلة لبعض الكليات دون سواها . ولكن بشرط أن توضع الضوابط الضرورية لتحقيق غرضين هامين من امتحان الثانوية العامة :

الغرض الأول : هو التثبت من مستوى الدراسة والامتحان في

الطالب مؤهلاً للقبول بالمرحلة الجامعية إلا إذا حصل عليه ، أما من يحصل على أقل من ذلك وعلى ٥٠ ٪ أو أكثر من المجموع العام ، فإنه يعتبر مؤهلاً للقبول بمعامد التدريب الفنى أو الدراسات التكميلية العالية .

- يصرف النظر نهائياً عن العمل بنظام المواد « المؤهلة » لبعض الكليات بون سواها ، وإنما يكتفى بالمفاضلة بين الطلاب على أساس المجموع الكلى ، وإن كان لبعض الكليات أو اقسامها ان تشترط مجموعاً « خاصاً » فى بعض المواد .

- أن تكون امتحانات الشهادة الثانوية العامة موحدة على مستوى الجمهورية وتحت إشراف وزارة التعليم بالقاهرة ، وإن جاز للوزارة ان تبحث اماكن اجراء عملية التصحيح على اساس اقليمى ، بشرط توحيد نظام تقدير الدرجات وجبرها ، مع العمل بنظام « انتداب » المتحنيين من خارج المنطقة ، ومن الجامعات القريبة من منطقة التصحيح .

- أن يكون تقدم الطالب لامتحان هذه الشهادة لأول مرة على أساس دخوله فى كل المواد « دفعة واحدة » لضمان تكافؤ الفرص بين الطلاب . ولكن ضماناً لتيسير عملية امتحانات الشهادة الثانوية العامة - تنظر الوزارة فى اماكن اعتماد النظام المعمول به فى امتحان الشهادات البريطانية ، وفى بعض جامعاتنا فى السنوات الأخيرة ؛ من أن الطالب لا يعاد امتحانه فيما سبق أن نجح فيه من مواد (وبمستوى لا يقل عن ٦٠ ٪ من النهاية العظمى بكل مادة) . فإذا ما تبين أن امكانات المدارس ومرافقها ونظمها الادارية تسمح بتطبيق مثل هذا النظام بالنسبة لطلاب السنة الثالثة الثانوية بالمدارس) فإنه يجوز أن يؤدى الطالب امتحان الشهادة الثانوية العامة بجميع موادها المقررة على سنتين متتاليتين ، ويحصل الطالب فى الامتحان الثانى على الدرجة الفعلية التى يحصل عليها فى كل مادة . ولكن يراعى فى القبول بالجامعات نظام التنسيق المقترح فى البند التالى .

داخل فصول المدرسة ، أو فى قاعات القراءة والمعامل ، وبذلك يصرف النظر عن العرف الذى جرى العمل عليه فى السنوات الأخيرة من تفيب التلاميذ عن المدرسة ، وتعطل الدراسة خلال الشهر الأخير من العام الدراسى .

- بأن تضع الوزارة ، قبل بدء العام الدراسى ، الخطة التفصيلية لكل « مقرر » دراسى ، وتوزيعه على المدرسين والطلاب فى كل عام ، مع بيان كتب القراءة والاطلاع (أن وجدت) خارج الكتب المدرسية المقررة . ولا يجوز بحال التغيير أو الحذف من خطط هذه المقررات اثناء العام المدرسى ، أو التوجيه إلى أن بعض اجزاء المقرر لن تشملها الامتحانات . ويقتصر تعديل تفصيلات المقررات على فترة العطلة الصيفية السابقة ، وقبل بدء الدراسة بشهرين على الأقل .

- تعمل الوزارة والمناطق التعليمية والمدارس على التقليل من الأهمية الظاهرية « للدروس الخصوصية » التى تتم خارج المدرسة ، ليحل محلها « تدريجياً » نظام مجموعات التقوية التى تبدأ خلال العام الدراسى ، وتمتد الدراسة للمدة التى تسمح بها امكانات المدرسة بعد انتهاء اليوم المدرسى المعتاد . وتضع المدرسة نظام المصروفات التى تراها مجزية للمدرسين ومحتملة للطلاب وأهلهم .

وعلى ادارة المدرسة أن تتحمل كل نفقات تنظيم هذه المجموعات وصرف الحوافز للقائمين عليها وعلى تنظيمها وإدارتها ، خصماً على الباب الثانى من موازنة المدرسة ، وذلك بالاضافة إلى المصروفات والرسم التى يؤديها الطلاب عن هذه المجموعات .

- أن يبقى امتحان الشهادة الثانوية العامة موحداً على مستوى الدولة ، وذلك من حيث أدائه فى اللغات الثلاث والمواد التخصصية والاختيارية ، وأن يجرى تطبيقه بأعلى مستوى من الدقة والرسمية ، وأن يجرى تصحيح الاوراق وتقدير الدرجات وفق نظام موحد ، يراعى فيه حصول الطالب على ٥٠ ٪ من النهاية العظمى بالنسبة لكل مادة على حدة ، ومستوى ٦٠ ٪ بالنسبة للمجموع العام الذى لا يعتبر

زاد سعيهم الى الافادة من المجانية الى درجة زادت على الحدود المعقولة والمنصفة ، حتى أن بعض المواطنين كان يدفع لطفله في مرحلة « الرياض » مئات الجنيهات أو مضاعفاتها ، ثم يبخل أن يؤدي عن ابنه في الجامعة طرفاً ضئيلاً من هذا القدر ، لمواجهة الانفاق الجامعي الحكومي المتزايد ، وهذه ظاهرة غير صحية ولا منصفة ولا متمشية مع ما ينبغي من تكافل اجتماعي منصف ، تقتضيه ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة .

وقد تناول المجلس القومي للتعليم هذه الظاهرة ، واتجه الرأي فيه بين كثير من المفكرين الى ضرورة تعديل الدستور ، وتنظيم شروط منح المجانية سواء في التعليم العام (الذي تميل غالبية المفكرين الى استمرار حق المجانية فيه) أو ما قبله أو ما بعده في الجامعات ، بعد أن طغى سوء التطبيق والتسيب فيه الى إهدار مبدأ تكافل الفرص بين المتعلمين من مختلف الفئات ، وإلى طغيان غير المستحق على حق الشباب المجتهد والمستحق للمجانية ، وضاعت بالتالي فرص القبول أمام الطلاب للدراسة المجانية بالمدارس والجامعات ، وترتب على ذلك اختلال في موازين التكافل والترابط الاجتماعي بل السياسي ، وخلل في موازين الأعباء الاقتصادية التي تقع على عاتق الدولة ، وأتانية في توزيع العبء الشخصي من المسؤولية عن تحمل الإنفاق القومي على مرفق التعليم وغيره من المرافق ، فضلاً عن أن الجهد القومي والوطني الذي كان يضطلع بجانب كبير من نفقات التعليم ونشره ، عن طريق إقامة الجمعيات الخيرية والثقافية والوطنية لإنشاء المدارس والمعاهد (بل والتي انشأت الجامعة المصرية الأولى في أول قيامها) ... انحسر هذا الاتجاه وحل محله اتجاه تجاري (واستغلالي في بعض الأحيان) ، فانشئت معاهد التعليم الخاص وذات النفع الخاص ، مما زاد من اختلال أوضاع المسؤولية الحكومية والمسؤولية الفردية عن النهوض بالعملية التعليمية كما ينبغي . ونحن وإن كنا لانجد مفرأ من أن نوصي بضرورة إعادة النظر - إن أجيلاً أو عاجلاً - في حق المجانية

- يكون قبول الطلاب بكليات الجامعات وفق نظام التنسيق المعمول به حالياً ، على أساس أنه أفضل النظم المتاحة في ظروفنا الحالية . ولكن يكون التنسيق على مرحلتين ، فينظر في قبول الطلاب الذين أدوا الامتحان « دفعة واحدة » ثم ينظر في المرحلة الثانية في قبول الطلاب الذين نجحوا في مواد امتحان الشهادة الثانوية العامة في أكثر من دفعة واحدة ، وفي حدود الأماكن المتاحة المتبقية في الجامعات ثم في المعاهد ، وذلك حتى لا يلجأ الطلاب الى مضاعفة فرصتهم بتقسيم الامتحان على أكثر من سنة ، ويراعى في جميع الأحوال أن يحقق الطالب نجاحه في جميع المواد فيما لا يزيد على سنتين متتاليتين .

٢٥ - ولنتقل الآن الى موضوع تمويل التعليم ومجانيته . وقد بدأ التعليم في أوائل القرن الماضي بميزات الأزمهر الشريف الذي لم يعرف غير المجانية طوال تاريخه . بل إنه كان يضيف إليها نظام « الجراية » الذي يمثل نظام الاعانة « العينية » ، واستمر التعليم على ذلك حتى جاء عهد الاستعمار ، فظهر التعليم الابتدائي بمصروفات ، ثم انتقل الأمر الى التعليم الثانوي وما فوقه . وأخيراً عادت المجانية الى التعليم الابتدائي في عام ١٩٤٢ ثم وصلت الى التعليم الثانوي عام ١٩٥٠ ، في ظل فكر طه حسين الذي نادى بمبدأ حق التعليم كحق الماء والهواء ، ثم جاءت الثورة فدرج الناس على السير في طريق المجانية كحق يعوض الشعب عن سنوات الهرمان الطويل ، وجاءت بعض النصوص الدستورية (ورقة مارس وغيرها) حتى تسربت نصوص المجانية الى الدستور ، ولم يشذ عن تطبيق المجانية إلا فرض بعض « الرسوم » للنشاط المدرسي والتعليمي على هامش العملية التعليمية ، ومع ذلك فقد زحف التوسع الحكومي في تطبيق المجانية حتى أصبحت الرسوم التي تحصل - كإقامة الطلاب وتغذيتهم بالمدن الجامعية - اسمية لا تكاد تعادل جزءاً ضئيلاً من المصاريف الفعلية .

وبالتدريج نأت الحكومة بالحمل ، وأصبحت موارد التعليم والعملية التعليمية تجيء من مصادر بينها الديون الأجنبية ، كما أن المواطنين

- تستمر المجانية خلال مرحلة التعليم الأساسية بأكملها (تسع سنوات = ٦ للابتدائي + ٣ للاعدادي) ويسمح للتميذ أن يتخلف ويعيد الدراسة بالمجان سنتين أخريين على الأكثر . فان زاد رسوبه وطلب الاعادة ؛ يؤدي المصروفات وفقا للنظام الذى تضعه الوزارة .

ويجوز للوزارة أن تفرض رسوما إضافية فى أضيق الحدود ، وذلك نظير الخدمات التعليمية كرسوم النشاط المدرسى والرحلات وغيرها . ولا يعفى من هذه الرسوم الا التلاميذ الممتازون ، الذين تثبت حاجتهم المحقة .

- الى أن تصدر التشريعات التى تقصر المجانية الكاملة على المرحلة الأساسية (أو تمدها الى مرحلة التعليم العام بما فيه التعليم الفنى) تبقى الدراسة الثانوية العامة والثانوية الفنية بالمجان . على أنه لا يجوز أن يتمتع الطالب بالمجانىة الكاملة أكثر من سنة إضافية واحدة فى كل من المدرسة الثانوية العامة والمدرسة الثانوية الفنية (بما فيها ذات السنوات الخمس) ، أما الاعادة لأكثر من هذا القدر فتكون بالمصروفات التى تقرها الوزارة .

- ونظرا للوضع التاريخى الخاص بالتعليم الأزهرى (العام والجامعى) ، ولأن الأزهر إنما هو مؤسسة اسلامية عالمية ، فرض القدر فيها على مصر أن تكون لها الولاية عليها والمسئولية عنها لوجه دين الله وامام العالم الاسلامى - فاننا نوصى باستمرار العمل بمبدأ المجانية الكاملة فى هذا التعليم ، فيما عدا بعض رسوم « الاعاشة » بالنسبة للوافدين من بلاد تستطيع أن تساهم فى نفقات إعاشة أبنائها . كما أننا نوصى فى الوقت ذاته بأن يضع الأزهر « ضوابطه » الخاصة بعدم اساءة استعمال حق المجانية الكاملة ، بالنسبة للدارسين فى الأزهر من مصريين ووافدين .

٢٦ - ولنتنقل الآن الى بعض التوصيات الأساسية والخاصة بالتعليم بالجامعات . وقد سبق للمجلس القومى للتعليم أن درس

المطلقة من ناحية التطبيق الدستورى ، إلا أننا نوصى كمرحلة انتقال ، بما سبق أن أوصى به المجلس القومى للتعليم من « الضوابط » الضرورية لحسن تطبيق مبدأ المجانية ، وتفادى ما استدرجنا انفسنا اليه من توسع فى تطبيق هذا المبدأ - حتى قصرت مواردنا عن الوفاء بهذا الحق ومتطلبات تطبيق المجانية بغير حدود ، وتضييع وادار لمبدأ تكافؤ الفرص ، وبخول الى نوامة الاستدانة من أجل الاستجابة لحاجات التعليم بغير حدود - وتقصير فى الوقت ذاته فى الانفاق اللازم والضرورى للنهوض بالعملية التعليمية ، وإنصاف القائمين عليها من مدرسين وغيرهم ، لهم حق اختيار مهنتهم فى نطاق المهن التى يضع صاحبها جهده كله فى خدمة التعليم ، بدلا من السعى الى تعويض الجهد الذى أهدره نظام الأجور بالنسبة للمعلمين ، وذلك بالتقصير فى حق المهنة فى المدرسة والتوسع فى نظام الدروس الخصوصية ، وغيرها من طرق استغلال سعى الأهالى لحسن تعليم أبنائهم ، الى التفوق المصطنع فى سباق الامتحانات والشهادات والدرجات ، لبناء مستقبل أبنائهم عن أى طريق .

ونوصى فى هذه المرحلة الانتقالية - وحتى يتم الاتفاق على تعديل النصوص الدستورية والخاصة بالمجانىة - بتطبيق « الضوابط » الآتية للمجانىة :

- تبدأ ولاية وزارة التعليم ومسئوليتها عن العملية التعليمية ببداية مرحلة رياض الأطفال ، أى فى سن الرابعة للطفل . ولكنها تستمر فى ترك المسئولية عن إنشاء هذه المدارس ، وإدارتها للهيئات الوطنية الخاصة والتعليم الخاص ، بشرط أن تشرف الوزارة إشرافاً كاملاً على هذه المدارس ، وتضع قواعد مصروفاتها ورسومها التى تحصلها تلك الهيئات الخاصة من التلاميذ ، وذلك حتى نمتع « الاستغلال » ، لا سيما وأن التجربة أثبتت أن أهل الأطفال الصغار يكونون مستعدين لتحمل الأعباء كما تطلب منهم . كذلك ينبغى حظر ما يسمى بالتبرعات التى هى فى حقيقتها « جبايات » لا يحسن أن يبدأ بها التلميذ حياته المدرسية .

الارتفاع بالنسبة الى حدها الأعلى . خصوصا وأن جامعات مصر لا تعلم لنفسها ، وإنما تحاول أن تيسر جانباً من حاجة البلاد العربية الشقيقة والبلاد الصديقة من الخريجين المصريين ، ومن تتولى جامعات مصر تعليمهم من أبناء تلك البلاد الوافدين .

ومع ذلك فإن المهم ليس هو مجرد « النسبة » ، وإنما نوع التعليم الجامعي الذي نقدمه لأبنائنا وجيلنا الجديد ، الذي سيعيش ويقود الحياة القومية في القرن الحادي والعشرين . ومن هنا فإن أول ما نوصي به لمواجهة الظروف الجديد والمستقبل وأحداثه ومقتضياته العالمية المتسارعة والمتصاعدة ؛ هو أن نجد في سعينا وراء « العلم الجديد » والمتسارع في خطواته التقدمية . وقد كنا منذ جيل مضى نستعين في جامعاتنا بنفر من الاساتذة الأجانب الزائرين من مختلف الدول غربا وشرقا ، كما كانت لنا « جامعتنا غير المنظورة » وهي « البعثات الدراسية المصرية » الى الخارج ، والتي كانت توفر لنا خيرة الخريجين المصريين ، ليعودوا الى مصر وقد زودوا بأسباب التقدم العلمي وأحدث ميكراته في عدد من البلدان المتقدمة . ولكن الظروف المالية قد حدثت من عدد هذه البعثات في السنوات الأخيرة ، بعد أن تضاعفت نفقات التعليم الجامعي بالخارج . علينا أن نتواصى الآن بتجديد صلاتنا بالجامعات الأجنبية وبعث « جامعتنا غير المنظورة » (البعثات العلمية والعملية) التي كانت تربطنا بالتقدم العلمي والتعليمي في الخارج .

ومثل هذه النواحي تنطبق على « البحث العلمي » الذي نكافح من أجل بعثه وتقويته . ولا يمكن للبحث العلمي الجامعي أن يتقدم في عزلة عن البحوث العلمية الجارية بالخارج .

أما عن دور الجامعات بالنسبة لتوجيه الفكر القومي ، فإن الملاحظ أن عددا من أساتذة الجامعات يشاركون « فرادى » في توجيه هذا الفكر بالنشر أو الدعوة ، ولكن هيئاتهم ومجامعهم لا تكاد تؤدي هذا الواجب كما ينبغي وبصفة « جماعية » . ومن أمثلة ذلك أن مجالس

موضوع الجامعات (والمعاهد العليا) في مناسبات كثيرة ومنذ عام ١٩٧٤ ، وانصببت العناية في هذه الدراسات على موضوع تطوير الدراسة والبحث العلمي في الجامعات ، والتدريب في بعض المعاهد العليا . ولكن الأمر قد اتجه الى البحث في نظم القبول ومشكلاته ، وبعض نواحي العمل الجامعي في التدريب والبحث العلمي ، وتكوين جيل من العلماء للمستقبل .

أما الموضوع الذي نحن بصددده الآن فهو إنما يتصل بالتطوير الجذري للعملية التعليمية والبحثية في الجامعات المصرية . ولقد تطور العمل الجامعي في العالم كله خلال السنوات القليلة الماضية ، بما لا يدع مجالا للتأخر عن ملاحقة هذا التطور العالمي الجديد في مجال العلم والتطبيقات العلمية . وقد اتسع نطاق العمل الجامعي ورسالة الجامعات في العالم المعاصر ليشمل النواحي الآتية :

- التربية والتعليم وتكوين جيل المواطنين الجامعيين .
- البحث العلمي لتقدم العلم والمعرفة .
- دور الجامعات القيادي في مجال الفكر والقيادة الفكرية على المستويين الوطني العالمي .

- ربط الجامعات بمشاكل البيئة ، والسعى الى خدمة المجتمع والبيئة المحلية ، كل جامعة في نطاق عملها .

ومن ناحية البندين الأولين (أ ، ب) فقد انتهت دراساتنا الى ان الاتجاه العالمي هو : أن تتولى الجامعات والمعاهد العليا تكوين جيل من الخريجين يخدم النهضة الحضارية ، وتتراوح نسبة هؤلاء الخريجين الى مجموع سكان كل بلد بين ١ ٪ ، ١٠ ٪ من جملة السكان . وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك معيارا لتقدم الأمة وارتفاع مشاركتها في بناء الحضارة الانسانية - وعلى ذلك فإن مصر تقارب الحد الأدنى للنسبة المقررة عالميا . ولكن علينا أن ندرك أن مصر لم تقارب هذه النسبة إلا في السنوات الأخيرة ، أما الجيل السابق فقد كانت النسبة فيه أقل من ذلك . ومن هنا فإننا اذا أردنا أن نموض الماضي فإن علينا أن نحاول

هيئات التدريس وفنواديهم تشغل نفسها ببعض العمل السياسي القومي من حين لآخر ، ولكن دورها « القومي » من هذه الناحية لا يزال بحاجة الى مزيد من الدعم والتأكيد .

وأما عن « خدمة المجتمع » فقد أنشأتها بعض الوظائف العليا من أجله (نائب رئيس الجامعة) ولكننا نلاحظ على الجامعات أنها كلها تقريباً قد اتجهت الى أن تصبح « جامعات ذات أعداد كبيرة » ، وفي هذا خطوة على مستقبل العمل الجامعي في جملته ، وفي قدرته بصفة خاصة على إتقان هذا العمل وتجويده . والاتقان والتجويد هما لب أية نهضة في هذا التعليم ، فضلاً عن أننا قد لجأنا في السنوات العشر الأخيرة الى ما يشبه « الاقتصاد الخادع » في إدارة الجامعات ، فعمدت تلك الجامعات الى إقامة « فروع » لها تحت إدارتها المركزية ، بدلاً من أن تقتنع الدولة بأن « الاجادة » والاتقان والتجويد « تقتضى » كلها ان تستقل تلك « الفروع » فتقوم في كل منها « جامعة صغيرة أو متوسطة » مستقلة تخدم البيئة المحلية ، وتعمل على النهوض الثقافي والعلمي والفكري في تلك المنطقة المحدودة . ولا يعقل مثلاً ان تستمر جامعة كاسيوط في أداء العمل الجامعي وخدماته البيئية المحلية وتنمية ثقافة اقاليم مثل سوهاج وقنا وأسيوط (وهذه الأخيرة على بعد نحو خمسمائة كيلو متر من أسيوط) ، ولا يعقل كذلك ان تدير جامعة القاهرة من مقرها كليات في بنى سويف والفيوم ، هي في وضعها الحالي « عالة » على المقر الرئيس المتضخم ، وكذلك لا يعقل ان تسقط بنها بين جامعات الزقازيق وكليات حلوان والقاهرة أو كليات طنطا ، التي لكل منها شغله الشاغل بما يكفيه ويزيد على طاقته . وكذلك لا يعقل ان تبقى دمنهور وكفر الشيخ كفرور لجامعات وإدارات لا تستطيع ان تنجدها أو تجود عليها إلا بالندى اليسير . والواقع اننا نخطئ حين نتصور أننا نحقق « الاقتصاد الحقيقي » حين نحرم تلك الفروع المتقدمة من أن يكون لكل منها « رئيسه المقيم » و « مجلسه المستقل » الذي يستطيع ان يقوم على خدمة الاقليم . كذلك

يخطئ من يتصور ان تلك الاقاليم المتفرقة تستطيع ان تبني نهضتها الاقليمية دون ان يكون لكل منها « جامعتة » التي ترعاه وتقوم على بناء « شخصيته » وتحقيق مصالحه . ولا مفر من ان نتواصى بأن مصلحة التعليم ومصلحة « النهوض الاقليمي » تقتضى أن يكون لكل اقليم جامعتة ، كما هي الحال في كل بلاد الدنيا . ولا شك ان كل ذلك يقتضى أن تستقل « الفروع الجامعية » في مصر ، كل في اقليمها . ونحن إن فعلنا ذلك نخرج بتلك الفروع من حالة « النمو المبسر » أو « التنمية المتوقفة » . وتلك حال لاتخلو من مخاطرة بمستقبل التعليم الجامعي في بلد يريد أن يبني حياته المعاصرة والجديدة على اساس من التخطيط الاقليمي السليم ، والذي يحقق العدالة الحضارية وحسن توزيعها بين الاقاليم . فقد تبين من استعراض الدراسات الدولية الخاصة بمتوسط عدد الجامعات اللازمة في البلاد المتقدمة – والبلاد التي تقف على أبواب عصر التقدم « كمصر » – أن كل مليونين « أو مليونين ونصف » من السكان يحتاجون الى جامعة واحدة متكاملة ، من النوع المتوسط « في عدد طلابه » . وعلى هذا الاساس فإن مصر (بملايينها الستة والخمسين من البشر) ما يزال يلزمها الكثير حتى نصل حد الكفاية أوائل القرن الحادي والعشرين .

وسلبية أخرى لابد من الإشارة إليها بالنسبة للجامعات في مصر هي أن كل جامعة تريد أن تدير في اختيار أعضاء هيئة التدريس والادارة العليا بها على اساس « الاختيار الداخلي » فتفضل أن تقتصر على هيئاتها التدريسية وتقتصر ترقياتها في الوظائف العليا على أبنائها ورجالها ، بدلاً من أن تدير على النهج الذي تدير عليه معظم الجامعات في الخارج ، وهو أن تختار كل جامعة رجالها وقادتها من بين رجال الفكر والتجربة في الجامعات الاخرى ، وبذلك تطعم هيئاتها والادارة العليا فيها « بدماء خارجية » بدلاً مما نسميه « بالتزاوج الداخلي » الذي يعلمنا التاريخ انه قضى على كثير من الدول والأمم القديمة .

ولكننا لانستطيع أن نترك الحديث عن الجامعات دون أن نشير إلى فكرة (قديمة - جديدة) في تاريخ الجامعات في مصر . تلك هي فكرة « الجامعة الأهلية » التي برزت من جديد في هذه السنة الأخيرة ، بعد أن كانت مصر قد عرفت قبل ذلك خلال تاريخها الطويل ، بل ومنذ بدايات تاريخها الحضارى الأول ، ذلك أن من المتعارف عليه عالميا - وفي مصر بالذات - هو أن الأصل في انتشار الجامعات أن تكون « أهلية » وغير حكومية بالمفهوم الحديث . فالجامعة مقر الفكر الحر والرأى « غير الموجه » ليس ذلك في حياتها الأكاديمية فقط ، وإنما في فكرها العام . والواقع أن الغالبية الكبرى من جامعات العالم المعاصر إنما نشأت في أصولها نشاء « أهلية » وكانت نشأتها في كنف الأديرة والكنائس في أوروبا الغربية والجنوبية ، كما كانت بعيدة عن سلطان الحكم وتوجيهه ، ولم تبدأ جامعات أوروبا العريقة في السير في فلك « الحكومات » إلا عندما تزايدت أعباء الجامعات وناءت بها الهيئات الأهلية ، وجاءت الحكومات « لتعاون » في تحمل العبء المادى ، ولكن مع احتفاظ الجامعات بكامل حريتها الأكاديمية والفكرية ، بل والادارية إلى حد بعيد . وإذا عدنا إلى مصر بالذات فإنا نجد أنها أقدم بلاد العالم كلها في إقامة الجامعات . وكانت جامعتها الأولى هي جامعة « أون » أو عين شمس القديمة ، التي أنشأها الكهنة ورجال الفكر والدين حوالى القرن الثالث والثلاثين قبل الميلاد (أى منذ ثلاثة وخمسين قرنا) واختاروا لها أن تكون على مسافة نحو خمسين كيلومترا من « منف » عاصمة فرعون مصر الأول (نارمر - الملك مينا) ... العاصمة ذات الأسوار البيضاء والتي استقر فيها السلطان ، فرأى رجال الفكر والدين أن تكون جامعتهم « الأهلية » الأولى بعيدة من مقر « النولة » وسلطانها ونفوذها وتأثيرها المباشر . ولعل هذا كان سبب ازدهارها الأول الذى لم يلبث أن جعل منها العاصمة الفكرية للعالم القديم كله ، وأن يمتد نورها الى اليونان القديمة وغيرها من حولنا في قلب العالم القديم . وبعد ذلك بنحو ثلاثة وأربعين قرنا جاء

انشاء الأزهر الشريف وجامعه الذى تحول الى « جامعة » للعالم الاسلامى كله ... ولكن الشيء الغريب انه رغم أن فكرة إقامة الجامعة كانت إلا أن رحابة الفكر المصرى جعلت من الجامع مقرا لفكر المذاهب الاسلامية الأربعة ، وليس للفكر « الفاطمى » أو الفكر « الشيعى » وحده ... بل إن المسجد قد استقل منذ ايامه الاولى عن سلطان الحكم وتوجيهه ، فهو للإسلام كله ، واصبحت جامعتة الآن للعالم الاسلامى كله ، رغم أن التزاماتها المالية تقع على عاتق مصر بلوقافها وبالتزامات حكومتها . كذلك الحال بالنسبة لجامعة مصر الحديثة حيث قامت فكرتها في عام ١٩٠٨ فكرة شعبية أو « أهلية » بعد أن أنكر الاستعمار على مصر أن تنشئ جامعة وطنية ، وفرض على مصر أن تكتفى « بالمدارس العليا » التى تعد الخريجين ليكونوا موظفين في خدمة الدولة وجهازها الادارى .

وهكذا كانت عودة « روح الجامعة » الى مصر المعاصرة بعودة فكرة الجامعة الاهلية التى نادى بها ونفذها (فى حدود الامكانيات الشعبية اذ ذاك ورغم الاستعمار الجاثم على صدر مصر) طائفة من عمالقة الفكر المصرى فى اوائل هذا القرن . واستمرت الجامعة الاهلية حتى حصلت مصر على استقلالها الاول ، وحولت الجامعة الاهلية الى « الجامعة المصرية » عام ١٩٢٥ .

ثم استمرت جهود مصر التى تبنت فيها الدولة افكار الشعب وامانيه ، وتوسعت فى هذه الجامعات . ثم عادت فكرة الجامعة الأهلية الى الظهور ، وعدنا معها الى الأصول الاولى لفكر انشاء الجامعات على أساس أهلى ، مما يعتبر دليلا على ان جذور الفكر « الأهلى » لاتزال بخير فى بلد كان أول من فرض فكرة الجامعة الاهلية منذ ثلاثة وخمسين قرنا ، ثم عاد اليها : مرة ايام انشاء الجامع الأزهر ، ومرة ثانية ايام قيام الجامعة الاهلية المصرية فى اوائل هذا القرن .

وقد رأينا أن نستعيد هذا التاريخ فى هذه المجالة ، لنعلم ان الاصل فى الجامعات ان تكون نشأتها « أهلية » ونحن نرجو ان يكون

بوسائل لا تتفق والتزامات الوظيفة المقررة ، وكذلك الى البحث بكل الوسائل عن « أعمال إضافية » أو « دروس خصوصية » أو اعارات الى الخارج أو الاجازة بدون مرتب ، وغير ذلك من مظاهر « الاضطراب » الى السعى وراء الرزق ، لا سيما وان غالبيتهم هم من نوى العائلات الكبيرة العدد نسبيا ، مما يضاعف من تكاليف الحياة . ولما كان المعلم هو « مفتاح » العملية التعليمية فى أساسها ، وتقع عليه المسئولية الأولى فى تنمية النشء الجديد ، فقد أحس المعلمون أن ظروف عملهم وأجورهم تنطوى على غير قليل من الجحود الاجتماعى . ولا بد أن تنعكس مثل هذه الحالة على العمل ذاته ، وعلى الروح والعزيمة التى يؤدى بها .

وقد يقال إن أحوال البلد كلها وظروفها الاقتصادية ، لا تسمح لموازنتها بأن تواجه ما ينبغي من انصاف لطائفة المعلمين ، ولكننا نذكر أن أى تقدير فى هذه الناحية هو من قبيل « الاقتصاد الخادع » ولا يجوز أن يسكت عنه من يدهم تصريف أمور مستقبل البلاد وأجيالها الناشئة . ولا مفر من أن نتواصى بضرورة إعادة النظر « جذريا » فى معاملة معلمى أبنائنا بالمقارنة بالمهن الأخرى ، وهذا ما سبق أن أحس به غيرنا من الأمم التى ردت الى فئة المعلمين (فى التعليم العام) حقهم الطبيعى ، والذى يجعل قيمة الجزاء على قدر قيمة العمل . وهو مبدأ العدالة العامة بتطبيقه على كل المهنة ، ولو بالقدر المعقول من « تقارب الأجور » بين مختلف المهن الأساسية فى المجتمع .

ونحن نوصى بالآتى لتعديل حال مدرسى التعليم العام :

١ - أن تدرس الدولة حال مهنة التعليم بالنسبة لغيرها من المهن ، وتتخذ الاجراء الملائم لاعادة النظر جذريا فى تعديل أوضاع مرتبات المعلمين ، بمختلف مراحل التعليم العام .

٢ - أن يبت فى موضوع تقرير « بدل مهنة » للمعلمين ، أسوة بسائر المهن بالدولة ، ويتدرج البديل على أساس العمل فى التعليم قبل المدرسى أو التعليم الأساسى أو التعليم الثانوى (وما يعادله) وفقا للقواعد

فى هذا البعث الجديد للفكرة ما يذكرنا بأصولنا ، وما يمهّد السبيل الى أن نخرج ولو جزئيا من كنف العمل الجامعى الحكرى ، وأن نتجه الى بعض أفاق العمل الجامعى الأهلى الرحب . ثم لنذكر أن فكرة قيام الجامعة المقترحة تستحق المساندة المستنيرة ، والسعى لاقامة نمط جديد لا يكرر انماط جامعاتنا المعاصرة ، وانما يضيف اليها بعض ما توحى به روح مصر الخالدة ، من اقامة صرح جامعى نموذجى جديد . ٢٧ - وأخيراً فلابد من بعض التوصيات الأساسية والحاكمة فيما يختص «بمفتاح » كل تطوير جذرى فى العملية التعليمية كلها ... ألا وهو « المعلم وكليات تكوين المعلمين » . وكان تكوين المعلمين للمدارس الابتدائية والثانوية قد بدأ منذ أوائل القرن فيما كنا نسميه بمدارس المعلمين الأولية ، ثم معاهد المعلمين (المتوسطة) الى مدرسة المعلمين العليا التى حلت محلها كليتا الآداب والعلوم فى الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ . كما كان بعض المعلمين يجدون سبيلهم للعمل فى هذه المهنة ، حتى ولو لم تكن لديهم مؤهلات خاصة ، فكان تعيينهم يستند الى مجرد « الخبرة » . وفى الوقت ذاته كان معلمو الكتابيب يختارون من حفلة القرآن الكريم ومن الملمين بالقراءة والكتابة . وهكذا فقد كان بين معلمى المرحلة الابتدائية من كانوا يسمون « بمعلمى الضرورة » . بل هكذا نشأت مهنة التعليم فى عهدها الاول (وبقيت حتى أيامنا هذه) مهنة من « الدرجة الثانية » بعد المهن الأخرى كالتطب والهندسة والزراعة والتجارة وغيرها ، وهى التى كانت تستند الى درجات جامعية متخصصة ، بل هكذا بقيت مهنة التعليم تحكمها قواعد « التوظيف » العامة والدرجات المالية للكادر العام ، دون أن تكون لها امتيازات خاصة من حيث « طبيعة العمل » ، حتى تخلف المعلمون عن غيرهم من أهل الوظائف العامة ، وكذلك حالات « الرسوب الوظيفى » بينهم . ونظرا لضخامة عددهم بالنسبة لموظفى الدولة ، فقد أدى الانحدار المادى فى مستوى وظيفة « التدريس » الى نتائج « محبطة » بين المدرسين ، كما أدى الى لجوئهم الى التعويض عن ذلك

المعمول بها في سائر البدلات الممنوحة .

- أن تدرج في الباب الثاني من الموازنة (ولو على مراحل)
المبالغ المناسبة لصرف مكافآت لأعمال « التدريس » الإضافية في
دروس التقوية ، وغيرها من أعمال إضافية (خارج النصاب المقرر)
تصرف للمدرسين القائمين بهذه الأعمال .

٢٨ - ونصل الآن إلى التوصيات اللازمة لتنظيم الكليات والمعاهد
التي تعد « لهنة التعليم » . وقد كان المجلس القومي للتعليم قد قرر
منذ نحو عشر سنوات : إعادة النظر في تكوين معلم التعليم العام .
وتقرر أن نظام « معاهد المعلمين » (الذي كان معمولا به من قبل) قد
سبقه الزمن ، وأن من الخير أن يكون المدرس الذي يعد لحمل أمانة
التعليم بالمراحل العامة مؤهلا تأهيلا جامعيًا ، وذلك حتى يصبح
المعلمون جميعا أبناء « مهنة عالية » ، وأن يوضع نظام لاستكمال تأهيل
من خرج منهم إلى مجال التعليم دون أن يكون قد مر بالجامعة ، وأن
يتم استكمال التأهيل بالتعاون مع الجامعات . وذلك كله أسوة بما هو
معمول به في كثير من بلاد الغرب التي تضطلع فيها الجامعات بأمانة
إعداد معلمى أبنساء الجيل الجديد . وبعبارة أخرى فإن كل معلم
ينبغي أن يكون قد مر هو ذاته (أثناء دراسته) بمرحلة التعليم العام
كاملة (ما قبل المدرسة + التعليم الأساسي + التعليم الثانوي العام أو
ما في مستواه) ، وأن يكون قد اندرج في التعليم الجامعي أو العالي
الموازى للجامعة .

وقد أخذت الدولة بتوصية المجلس القومي للتعليم ، واستُكمل
إنشاء « كليات التربية » في جميع الجامعات والمحافظات . كما أنشأت
وزارة التعليم كليات عديدة « للتربية النوعية » . ولكننا نلاحظ أن إنشاء
هذه الكليات جميعا جاء على استعجال ، ولم يستكمل الكثير منها
« مقومات » العمل الجامعي بالقدر الواجب ، من حيث أعضاء
هيئات التدريس أو المباني والمرافق والمعامل وغيرها . ويندر منها
من ألحقت به مدارس تجريبية خاصة ، هي من مستلزمات العمل

والتدريب في مثل هذه الكليات . ونحن نوصي بضرورة تلافى مثل هذا
الوضع واتخاذ الاجراءات الآتية :

- أن تحول جميع كليات التربية بالجامعات إلى نظام الدراسة على
خمس سنوات تشمل دراسة المواد العملية والمواد التربوية النظرية
والعملية ، وتصبح مرتبات خريجيهما مساوية لمرتبات خريجي ما يعرف
باسم « كليات القمة » كالطب والهندسة (بما فيها بدل طبيعة العمل)
ويشجع الطلاب النابغون ونور المجاميع العالية على الالتحاق بكليات
التربية ، ولو بمنحهم منها تشجيعية خاصة للتحول إلى مهنة التعليم .
- يوضع نظام تكميلي خاص للحاصلين على الدرجة الجامعية
بعد أربع سنوات (من بعض كليات التربية العالية أو من كليات العلوم
أو الآداب أو التجارة أو الزراعة ، ويرغبون في استكمال الدراسة
التربوية) وذلك بالحاقهم بفصول تربوية لمدة عام في كليات التربية ذات
السنوات الخمس ، ويعاملون بعد نجاحهم مثل المعاملة التي تطبق على
خريجي هذه الكليات .

- يراعى في نظام القبول بكليات التربية ذات السنوات الخمس أن
يقبل فيها أعلى المجاميع (ولو بمنح تشجيعية) ، كما يراعى حصولهم
على درجات عالية (٧٠ ٪ على الأقل) في المواد التي ينوون التخصص
فيها ، والتوجه لتدريسها بعد تخرجهم .

- كذلك ينبغي أن تراعى حالة المتخرجين الممتازين ، عند النظر إلى
ترقياتهم المستقبلية في سلك التعليم المدرسي إلى وظائف المدرسين
الأوائل والموجهين والمديرين العامين ونحوها ، إلى منتهى سلم هذه
الوظائف في العملية التعليمية .

- أن تعود وزارة التعليم إلى نظام « البعثات الدراسية النظرية
والعملية » وهو الذي كان متبعا في سنوات سابقة ، وذلك تشجيعا
للتفوق والاجادة في ممارسة المهنة ، وتمكينا للناخبين من الافادة
من الاتصال بتطور العمليات التعليمية في بعض البلاد المتقدمة .

٢٩ - ولنعهد الآن إلى النمط التقليدي من تعليمنا الجامعي في

وكان أهل تلك المستعمرات قد استشعروا أن وظائف الحكم والادارة في بلادهم تذهب إلى من تعلم على أيدي جماعات المستعمرين والمبشرين من رجال الدين المسيحي لأنهم أصلح لتولى مناصب الحكم الحديث من خريجي الأزهر الذين يمضون في مصر سنوات طويلة في طلب العلم الديني ، نون العلم الحديث الذي يؤهلهم لوظائف الحكم بعد عودتهم إلى بلادهم .

ورأت دولة مصر أن تستجيب هذا الرجاء ، وعهدت إلى إحدى الجامعات الحديثة في مصر (وهي جامعة أسيوط التي انشئت في عام ١٩٥٧ بصعيد مصر) بمهمة اعداد القانون الجديد للأزهر ، وتم ذلك في عام ١٩٦١ حين صدر القانون رقم ١٠٣ المشار إليه ، واعيد تنظيم الكليات التقليدية لأسول الدين والشريعة واللغة العربية ، وهيئت لها أسباب النماء واليسر على أساليب الدراسات والبحوث الحديثة والمستحدثة ، وانشئت كليات جديدة للطب والهندسة والعلوم والزراعة وغيرها ، فكانت اضافة جديدة استكملت بها جامعة الأزهر صورتها الحالية . ودخلت المرأة إلى مجال العلوم والبحث العلمي الحديث في جامعة الأزهر ، وبعد أن كانت زميلاتها قد سبقتها إلى رحاب جامعة القاهرة قبل ذلك بأكثر من ثلاثين عاما .

ومع ذلك فقد كان علينا أن نصبر سنوات طويلة حتى يؤتى التطوير الجديد ثماره ، في جامعة كانت تحتاج إلى عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن ليستقر الاتجاه الجديد في عملها العلمي ، الذي أخذ يجمع الأمر بين علوم الدين وعلوم الدنيا ، وكلاهما بحاجة إلى عوامل الوقت والزمن ليستقر في أوضاعه الجديدة ، بما يصون للجامعة أصولها التقليدية الراسخة في علوم الدين ، واطاقتها الحديثة في علوم الدنيا على نحو يجارى جامعات مصر المعاصرة في القاهرة وسائر الأقاليم . ولكننا نستشعر ، في ضوء تجربة ثلاثين عاما مضت على التطوير الجديد للأزهر ، بأن العمل في الجامعة الجديدة لا يزال بحاجة إلى جهد كبير واعتبارات يجب مراعاتها وسليبيات لا تزال بحاجة إلى تصحيح :

مصر ، وهو جامعة الأزهر ، تلك التي تعتبر أقدم جامعة معاصرة في العالم . وترجع بدايات تكوينها إلى القسم الثاني من القرن العاشر الميلادي ، فهي قد أكملت أكثر من ألف عام ، ولا يدانيها بين جامعات العالم المعاصر إلا بعض جامعات ايطاليا وأوريا الغربية . وقد كان لجامعة الأزهر نمطها الأصيل حيث يبدأ طالب العلم الدراسة فيها منذ الصبا ، وعقب اتمام حفظ القرآن الكريم والالام بشئ من الحساب ومبادئ المعرفة العامة ، ويتابع دراسات في « حلقات الدرس » حول العمود الذي يجلس إليه الشيخ ، وهي حلقات تبدأ في الصباح وتستمر بعد العصر وأحيانا في المساء ، وكان « الجامع » فيها يحتوى « الجامعة » ويغلب اسمه على اسمها . بل إن تسمية « الجامعة » لم تظهر الا في عهدنا المعاصر . وكانت دراسات الجامع الأزهر تمتد بالطالب إلى خمس عشرة سنة أو تزيد ، معتمدة على البحوث التقليدية التي تتناول العقيدة والشريعة واللغة وبعض جوانب حقيقية من حياة المسلمين . كما كان الجامع منذ بداياته الأولى للمذاهب الأربعة جميعا ، وكان سماحة مصر قد غلبت عليه وعلى كل دراساته المقترحة . ثم حدث في أوائل القرن الحالى ، وعلى أيام الامام محمد عبده ، أن وصلت دراسات بعض العلوم الحديثة إلى الدراسات الدينية التقليدية بالجامع ، ثم فسي « كلياته » التي انشئت في الثلاثينات من هذا القرن ، وجمع الأزهر في معاهده وفي كلياته العليا بين علوم الدين وجانب من علوم الدنيا المعاصرة ، حتى إذا ما جاءت الستينات من هذا القرن حدث تطوير « جذرى » للأزهر وجامعته ، واعيد تنظيم هيئاته بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، وكان الدافع إلى هذا التطوير أن مجموعة من البلدان الاسلامية التي يخدمها الأزهر - لا سيما في افريقية الغربية - قد تقدمت إلى مصر لتعيد نظم الدراسة والتعليم في الأزهر : هيئاته وجامعته بصفة خاصة ، بحيث تخرج من أبناء افريقية وبعض البلدان الاسيوية الأخرى من يصلحون للمشاركة الفاعلة في حياة المستعمرات التي بدأت تجد سبيلها إلى الاستقلال ،

- لا يزال بعض آثار الثنائية التي أدخلها محمد على إلى منظومة التعليم المصرية قائما حتى يومنا الحاضر ، فالأزهر ، وتعليمه وجامعته ، له مساره ، والتعليم المدني الحديث وجامعته في مصر المعاصرة له أيضاً مساره الخاص ، واللقاء بين المسارين لا يزال في أحسب الحدود . ومن ثم نوصي بأن يعمل كل من الأزهر وجامعته ووزارة التعليم والجامعات ومجلسها الأعلى وأمانته الفنية - على التقارب الناجز بين الهيئات جميعاً . فيكون للأزهر وجامعته ممثل في المجلس الأعلى للجامعات ، ولا يكتفى بما هو قائم من تعاون محدود جداً بين كليات الأزهر الحديثة وكليات الجامعات المصرية المعاصرة ، ولا بالجهد المحدود الذي تبذله الكليات الأزهرية التقليدية من أجل النهوض ببعض ما أوصى به المجلس القومي للتعليم منذ سنوات ، من مشاركة هذه الكليات في بعض ما يسر للدراسات الدينية والأخلاقية والاسلامية واللغوية بالجامعات ، خصوصاً في مجال التربية الدينية بل والتربية القومية .

- لقد اتسع العمل في جامعة الأزهر حديثاً ، حتى سعت إلى أن تغطي أرض مصر كلها بالفروع والكليات الأزهرية . وصحيح أن جامعة الأزهر هي جامعة اسلامية (للعالم الاسلامي كله) ، ولكن الاتساع الكمي هنا سيكون على حساب التجويد الكيفي . وهو أمر ينتسب على خطورة يدركها كل من مارس العمل الجامعي في مصر وغيرها ، ونوصي بأن توضع لهذا التوسع خطته المحكمة .

- كذلك فإننا نوصي فيما يختص ببعض الدراسات الجديدة في جامعة الأزهر- ألا يقف الأمر عند الحدود التقليدية من إنشاء « كليات الدعوة » وهذه تسمية مقبولة ، وعليها أن تواجه الموقف العالي بالنسبة للتعريف بالاسلام ديناً ومعاملة ، وكذلك الواقع العملي من أن البلاد الاسلامية التي تحررت من الاستعمار ، هي بحاجة إلى أن توسع جامعة الأزهر نطاق تخصصها ليشمل الدور القومي في الفكر العالمي من جهة ، والدور الوطني والقومي في

خدمة المجتمع الاسلامي من جهة اخرى . وقد اتجه الرأي في الجامعات إلى إنشاء « كليات للخدمة الاجتماعية » التي تربط الدعوة بخدمة الناس ومصالحهم الواقعية . وما أجدر الأزهر وجامعته أن يبحثا أمر إنشاء كليات (واحدة أو أكثر) من كليات الخدمة الاجتماعية ليكون عملها أقرب إلى خدمة الناس ومراعاة مصالحهم . فضلاً عن أن خريجى هذه الكليات سيكونون أصلياً وأقدر على العمل في مجال الخدمة الاجتماعية بمدارس التعليم العام المدني .

٣٠ - وأخيراً فإننا نصل إلى ختام هذا التقرير عن مشروع الإصلاح الجذري للعملية التعليمية في مصر . ونخصص هذا الختام للمعاهد العليا التي درجنا على إنشائها على فترات متعاقبة من النشاط والركود ، خلال السنوات الستين أو السبعين المنصرمة . وهي معاهد جاءت في أعقاب « المدارس العليا » التي كان المستعمر قد لجأ إليها تفادياً لإنشاء جامعة وطنية . ثم انتهت تلك المدارس العليا إلى أن أصبحت نواة لجامعة القاهرة التي تبنيتها الدولة في عام ١٩٢٥ ، حين انطوت تحت لوائها مدرسة الطب ومدرسة المعلمين العليا ومدرسة الحقوق ، ومضت بعد ذلك عدة سنوات أنشأت الدولة فيها مجموعة أخرى من المعاهد العليا للتجارة ولاعداد المعلمين والهندسة « الميكانيكية » والصناعة وغيرها ، ثم عادت الدولة في عام ١٩٥٠ فرأت أن تجمع بين هذه المعاهد العالية تحت مظلة جامعة جديدة هي جامعة ابراهيم « عين شمس الآن » . وعادت بعد ذلك فراودتها فكرة إنشاء المعاهد العالية على أنها شيء آخر غير الجامعة ، وعلى أنها تؤدي عملاً مختلفاً عما تؤديه الكليات الجامعية . واستعانت الدولة - بمنظمة اليونسكو فانشأت ثلاثة معاهد عالية في مدينة المنصورة : للتجارة والصناعة والتكنولوجيا . وعلى الرغم من أن اليونسكو لم يكن من سياستها إنشاء الكليات الجامعية . وعلى الرغم من أنها اشترطت ان تبقى لهذه المعاهد صفتها التطبيقية وغير الجامعية النظرية - إلا أن إنشاء جامعة المنصورة انتهى

بالدولة إلى أن تتخذ من تلك المعاهد نواة لهذه الجامعة .

وكانت مصر في ذلك الوقت قد زادت من صلاتها بشرق أوروبا الذي سادته نظام انشاء « المعاهد العالية » مستقلة عن الجامعات ، ومتجهة نحو الدراسات التطبيقية التي تشرف عليها وزارة التعليم العالي في تلك البلاد . وانتهى الأمر بمصر خلال الستينات إلى انشاء زهاء العشرين معهدا عاليا ، بعضها للدراسات التطبيقية ، وبعضها لدراسات جديدة في مجالات مثل التربية الرياضية التي تعد المعلمين لمدراس التعليم العام ، ولا تقع بالضرورة تحت مظلة التعليم الجامعي . وكانت مصر إذ ذاك قد سعت الى انشاء الجامعات الجديدة بالأقاليم ، فقامت حركة بين طلاب المعاهد العليا تطالب بالانضمام إلى الجامعات أو على الأقل بمنح الخريجين المركز الاجتماعي والإداري والمالي الذي يمنح لخريجي الجامعات . وانتهى الأمر بأن واجهت الحكومة والوزارة والمجلس القومي للتعليم موقفا فريدا ، انشئت فيه مجموعة كبيرة من المعاهد العليا لغاية تختلف عما انشئت من أجل الجامعات التقليدية . وانتهى الأمر في منتصف السبعينات بضم هذه المجموعة بعضها إلى بعض ، رغم وجود بعض التنافر في الأهداف فيما بينها ، ووضعت تسمية « جامعة حلوان » على هذه الطائفة من المعاهد المختلفة فيما بينها ، والمتباعدة في مقارها بالقاهرة والاسكندرية وبعض الأقاليم . وعرض الأمر على بعض الجامعات القائمة « ومنها القاهرة والاسكندرية » فلم يقبل بعضها ضم مثل هذه المعاهد إليها ، على اعتبار أن دراساتها ليست من النمط الجامعي المعروف ، ومنها معاهد التربية الرياضية ومعاهد الفنون الجميلة . وهكذا قامت جامعة جديدة من نمط جديد . وكانت هذه تجربة فريدة في نوعها ومختلفة عن تقليد إنشاء الجامعات النمطية في مصر . ومع ذلك فقد كافحت تلك التجربة حتى وقفت الجامعة الجديدة على قدميها ، ولو أنها اتجهت في بعض دراساتها الهندسية ، بصفة خاصة ، لأن تخرج عن نمط المعاهد العليا إلى نمط كليات الهندسة الجامعية أو ما يوازيها .

واستمرت تجربة المعاهد العليا خارج نطاق وزارة التربية والتعليم « ووزارة التعليم العالي » وقام هذا في وزارة الثقافة بالذات ، حيث ظهرت معاهد التمثيل والسينما والموسيقى ، وغيرها من المعاهد ذات الصلة المهنية الفنية ، وحققت هذه المعاهد غير قليل من النجاح ، حتى رأت الدولة أن تنشئ أكاديمية خاصة بالفنون ، واتخذت هذه الأكاديمية موضعها على هامش الكيانات الجامعية في كليات الجامعات المصرية الحديثة ، وأن لم تنضو تحت مظلتها ، وانطوى ذلك على توسيع نطاق العمل في مجال التعليم العالي والجامعي في مصر .

غير أن موجة التوسع في إنشاء معاهد عليا جديدة - وعلى نطاق واسع - قد ظهرت من جديد خلال العشرين سنة الماضية ، حتى أربى هذا العدد على مائة وثلاثين معهدا عاليا ، وهو عدد لم تبلغه البلاد في أي عهد من عهودها السابقة . ولا شك أنه سيترتب عليه معقبات خطيرة أن لم نتدارك المسألة بالتنظيم والتخطيط ، فمثل هذه المعاهد قد يؤدي التوسع فيها إلى اختلاط الأمور بين التعليم الجامعي والتعليم العالي غير المخطط . وكذلك فإن الهدف من مثل هذا التعليم لا تحكمه ضوابط ظاهرة بعد أن اشتركت فيه أكثر من وزارة وأكثر من جهة عامة وخاصة . ونذكر على سبيل المثال أن وزارة التعليم كانت قد أنهت العمل في دور المعلمين « المتوسطة » ، وحاولت أكثر من العشرين منها إلى كليات للتربية النوعية ، ويصعب إدراج كليات التربية النوعية هذه تحت مظلة واحدة ، لأنها شديدة التنوع والاختلاف فيما بينها « تربية نوعية موسيقية وفنية وغيرها » مع أنها بأشد الحاجة إلى العناية بها ، لخطورة إهمالها على إعداد معلمين لمختلف النواحي الموسيقية والفنية وغيرها بالمدراس .

ولا نزال نضيف إلى المعاهد كل سنة ، في الوقت الذي كدنا فيه أن نوقف إنشاء جامعات جديدة في الأقاليم اكتفاء بإنشاء « الفروع » للجامعات ، مما ترتب عليه انخفاض مستوى الأداء في الإدارة الجامعية ، حتى تطلبنا من بعض جامعاتنا أن تدير فروعها لها في أربعة

محافظات أو أكثر ، وهو ما لا يطيقه العمل الجامعي المنضبط ، ولا تسمح به الامكانيات الادارية ، خصوصا في نطاقات ممتدة ومتباعدة بمحافظات الصعيد . ولما كان مثل هذا الموقف لا يتفق وصالح العمل التعليمي الجامعي أو الاداري فإننا نوصي بما يأتي :

أولا : لما كانت كليات التربية النوعية هي مؤسسات بالغة الأهمية بالنسبة للعملية التعليمية العامة ، كما أنها تتصل بإعداد المعلم المتخصص بجانب معين من هذه العملية في حين أن معظم هذه الكليات انشئ على عجل ولم يستكمل مقوماته الأساسية ، ومنها توافر أعضاء هيئة التدريس « معلم المعلم » ، أو يكاد بعضها أن يخلو من الأعضاء « المعينين » ويكتفى « بالانتداب » بعض الوقت ، كما أنه ليس لها مدارس تدريبية ملحق بها للتمرين على التربية العملية – لذلك فإننا نوصي بمضاعفة العناية بهذه الكليات وبصفة عاجلة ، حتى تتوفر لها امكانيات « البعثات الدراسية » الداخلية والخارجية لاعداد هيئة التدريس ، ويوسع عليها في الميزانية لمداواة ما تحتاجه من ادارة واستعدادات عملية ، لتوثيق الصلة بينها وبين مراكز التعليم الجامعي والتربوي والفني العالي ، وتنشأ لها مظلة إدارية خاصة بها في التعليم العالي . كما يوقف التوسع في انشاء هذه الكليات النوعية ، حتى يستكمل القائم منها ما هو بحاجة اليه .

ثانيا : هناك الغالبية الكبرى من بقية المعاهد ، وهي تقارب المائة معهد من اختصاصات شتية ، بعضها زراعي أو تعاوني وبعضها تجاري وبعضها خاص ، وبعضها يقع خارج هذه التخصصات . فضلا عن أن نشأتها جاءت في ظروف تكاد تختلف من معهد لآخر ، أو من مجموعة من المعاهد إلى مجموعة أخرى . وليس لهذه المعاهد مستوى موحد ولا هوية واحدة ، بل هي مجموعة أشتات من المعاهد ، ويستحيل التفكير في أن تطبق عليها مستقبلا ما طبق على بعض مجموعات المعاهد السابقة التي اندرجت تحت مظلة الجامعات . ولا شك أن المصلحة في أن تبقى هذه المعاهد بعيدة عن الجامعات ، ولكن ينبغي أن نعيد دراسة أوضاعها بدقة لإعادة تحديد رسالتها وأهدافها ،

ونعيد النظر في برامج العمل بها كمعاهد تكمل العمل الجامعي وتضيف إليه ما لا تستطيع الجامعات أن تضطلع به . ونحن نوصي بأن تشكل لجنة قومية عامة تتفرغ لاعادة النظر في كل من هذه المعاهد ، وتهيئ أسباب العناية بها تحت مظلة بعض الوزارات والهيئات المشرفة عليها أو في نطاق العمل « الخاص » ، بما يشبه نظام التعليم الخاص المعمول به في مراحل سابقة من التعليم .

ثالثا : إن عددا قليلا من هذه المعاهد كانت له ظروفه الخاصة في النشأة ، وناله حظ خاص من رعاية الدولة أو المعاونة الأجنبية ، أو عناية بعض الجهود من جانب القطاع الخاص . وبعض هذه المعاهد صفة تكنولوجية أو هندسية أو تطبيقية خاصة ، وهي تشترك مع العمل الجامعي في مجالات كالهندسة والتطبيق التكنولوجي والسياحة وغيرها ، ومن هذه المعاهد معهد التكنولوجيا في بنها وقد انشئ بمعاونة أجنبية بريطانية (على غرار انشاء بعض معاهد المنصورة أو معهد حلوان التكنولوجي) وقد أقيم لهذا المعهد مبنى ضخم مجهز تجهيزا مناسباً على درجة لا بأس بها ، ووضعت له لائحة جديدة على غرار المعاهد الجامعية وبعض الكليات ، وإن احتفظت له هذه اللائحة بطابعه التكنولوجي المعهدي الخاص . ومنها كذلك معهد بحوث الجهد العالي بأسوان ، وقد نالته عناية جامعة أسيوط وأنها تقع على بعد خمسمائة كيلو متر إلى الشمال منه . ثم معهد التكنولوجيا الخاص الذي أنشأته إحدى الهيئات والجماعات في العاشر من رمضان ، وكان حظها من العناية أقل من حظ معهد بنها ومعهد أسوان . ومنها معهد عال خاص (للسياحة) انشئ أخيرا في مدينة السادس من أكتوبر ، وتقوم على شئونه إحدى الجماعات الخاصة ، ويتقاضى مصروفات من الطالب أعلى كثيرا مما تتقاضاه المعاهد الأخرى التي أشرنا إليها .

ونحن نوصي فيما يختص بمستقبل هذه المعاهد بما يأتي :
- المعهدان التكنولوجيان في بنها وأسوان ، ويبدو أنهما يحققان مستوى من الدراسة والتدريب يساوي ما حققته

وتحققه بعض كليات الهندسة بالجامعات ، ونوصي بأن يحتفظ معهد بنها بطابعه المعهدي من حيث الهدف وبرنامج العمل الذي يحوله إلى ما يعرف باسم « مركز الامتياز » (CENTRE OF EXCELLENCE) في التدريب والبحث والتطبيق الهندسي ، فيستأهل بهذا الانجاز ما يؤهله للانضمام تحت مظلة اقرب جامعة له ، ولعلها ان تكون جامعة بنها ، لدى تمام استقلالها .

أما معهد الجهد العالي في أسوان فان اقرب موقع له هو أن ينضم في يوم قريب تحت مظلة جامعة أسوان ، بعد أن يستقل هذا الفرع من جامعة أسيوط ، ونرجو لهذا المعهد أن يحتفظ بطابعه المعهدي دون أن يحول إلى كلية للهندسة ، وسيضيف هذا المعهد مع معهد بنها صورة جديدة من كليات الهندسة والتكنولوجيا .

- معهد العاشر من رمضان (للتكنولوجيا) ومعهد السادس من أكتوبر (للسياسة) ونوصي بأن تستمر تجربتهما كمعهدين خاصين بمصروفات . وهذه تجربة جديدة للجهد الخاص في انشاء مثل هذه المعاهد ذات الصفة العملية التطبيقية ، ولا داعي للتفكير في انضوائهما تحت أية مظلة جامعية .

توصيات إجرائية

٣١ - لما كان جانب من التوصيات التي اشتمل عليها هذا التقرير قد سبق ان ورد في تقارير المجلس السابقة خلال ما يقارب تسعة عشر عاما ، فإن الأمر يقتضى التواصل بمتابعة وسائل وضعها موضع التنفيذ ، ومن هنا فنحن نقترح بما يأتي :

أولا : أن تشمل خطة شعب المجلس القومي للتعليم ولجانه الخاصة -مراجعة مختلف التوصيات الواردة في هذا التقرير ، فتقترح ما عسى أن يتخذ حيالها من اجراءات . وتعرض لما يكون قد اتخذ من اجراءات خلال السنوات الأخيرة ، كما تعرض لتناجج تطبيق الاصلاح والصعوبات التي واجهته ، ووسائل التغلب عليها ، ثم تقترح البدائل المناسبة لخطوات الاصلاح التي ننشدها .

ثانيا : أن تتولى وزارة التعليم بوصفها المسئول الأول عن عملية

الاصلاح المنشود للتعليم -مراجعة هذا التقرير في المراحل المتتابعة للعملية التعليمية ، ابتداء من المرحلة قبل المدرسية إلى مرحلة التعليم الاساسي ، ثم مرحلة التعليم الثانوي العام والفنى ، فتجمع التوصيات وترسم خططها حيال كل منها ، ليأتى الاصلاح المنشود بالقصى الطاقة ، وعلى مراحل تواكب النهضة العامة وتترسم مؤشرات مسارها خلال الجيل التعليمي القادم ، وحتى العقد الثاني من القرن الحادى والعشرين .

ثالثا : أن يتولى المجلس الأعلى للجامعات وأمانته العامة متعاونة مع مجالس الجامعات ، كل فيما يخصه ، مراجعة توصيات هذا التقرير الخاصة بالتعليم الجامعي ، ووسائل وضع الاتجاهات المقترحة موضع العناية ، ثم اقتراح الخطط التي ترى الجامعات أنها كفيلة بتحقيق الاصلاح المنشود ، والمقومات التي تراها ضرورية لوضع خطط إصلاح التعليم الجامعي موضع التنفيذ .

رابعا : أن يعنى الأزهر الشريف وهيئاته المختلفة ، من مشيخة الأزهر وأجهزتها ومجالس الأزهر ومجمع البحوث الاسلامية وجامعة الأزهر ومعاهد الأزهر ، بمراجعة كل ما يتصل بالتعليم الأزهرى العام والجامعي من توصيات هذا التقرير ، وتشجع الخطط للأخذ بأسباب الاصلاح المنشود فيما يتصل بالتعليم الأزهرى من جهة ، وما يتصل بعلاقاته بالتعليم العام والجامعي في مصر من جهة ثانية ، ثم ربطه باحتياجات العالم الاسلامي بعامة من جهة ثالثة .

خامسا : أن تعنى وزارة التعليم العالي والمعاهد والمنظمات التعليمية العالية غير الجامعية ؛ باستعراض ما جاء في هذا التقرير بشأن معاهد التعليم العالي ومؤسساته ، لعلها أن تجد السبيل إلى مواجهة الموقف بالنسبة لهذا التعليم العالي ، وحسن ربطه بالتعليم الجامعي (بما فيه الأزهرى) من جهة ، وبحركة النهضة العلمية والتطبيقية في البلاد من جهة أخرى .

واننا على يقين من أن الدولة لن تعجز عن أن تلتزم طريقها لتحقيق التعاون والتكامل بين هذه الجهات القيادية كلها في عملية اصلاح التعليم في مصر .

وسائل تنمية مردود العملية التعليمية

كان موضوع مردود التعليم محل الاهتمام منذ قديم ، فقد كنا دائما نبحث عن عائد التعليم بالنسبة لنهضتنا القومية . والمردود يتظر اليه من جانبين :

الاول : عائد التعليم على الفرد المتعلم .

الثاني : عائد التعليم على المجتمع ككل .

• ان قياس عائد التعليم تكتنفه صعوبات عدة ، فهذا العائد غير ملموس ، كما ان له جانبين : أحدهما فردى والآخر اجتماعى ، مما يجعله صعب التقدير ، بالإضافة إلى ان هذا العائد ليس محددًا بزمن معين ، بل يمتد لأجيال طويلة .

• ويمكن ان نقول ان مصر - كحضارة - لاتزال تفيد إلى اليوم من مردود العملية التعليمية بالنسبة لمهندس قديم مثل امنحتب الذى أدخل النظرية العلمية إلى العمل فى مصر منذ عصر الدولة الفرعونية القديمة ، مما ساعد على امتداد الحضارة ، ويقائنها متصلة على مر الزمن .

• ان للتعليم مردودا على الانسانية كلها ، يتمثل فى ان المتعلم هو الذى يحقق ارادة الله فى الخليقة ، فإله سبحانه وتعالى خلق الانسان وله « عقل » و « ضمير » ، والربط بينهما هو الذى يبرز الجانب الانسانى فى عمل البشر .

• والهدف من الدراسة المعروضة ليس تقدير المردود فى حد ذاته ، وإنما دراسة وسائل تنمية مردود العملية التعليمية . وقد اعتمدنا فى الدراسة على التصور اكثر من اعتمادنا على الارقام والماديات ، لأن مردود التعليم لا يمكن قياسه بالمقاييس العادية ، وهو يشمل ملايين البشر بما لهم من انتاج مادى وبشرى تراكم على مر الزمن ، وهو يتجدد

باستمرار لان كلامنا يضيف إلى هذا المردود ، حتى هؤلاء الذين لم يتعلموا داخل مؤسسات التعليم ، بل تعلموا وتشققوا من الحياة ، وأسهموا فيها بكثير من الانتاج البشرى المتراكم جيلا بعد جيل .

• ان مردود التعليم من العسير أن يأتى كاملا ، فالعملية التعليمية مشوبة بكثير من سمور الضعف البشرى والانسانى ، والذى يظهر على نحو اكثر فى الشخص المتعلم ، فالمعلمون - عندنا - ليسوا جميعا قادرين على ممارسة تعليم الجيل الجديد عن طريق العقل وعن طريق الضمير .

• ركزت العملية التعليمية فى مصر على العقل ، واهتمت بالحفظ وتلقين المعلومات والتدريب على استرجاعها ، اما جانب الضمير فقد تحول إلى تربية دينية ، ولم يعد لمواد السلوك والتربية السلوكية اعتبارها فى العملية التعليمية ، وأدت ظروف خاصة بمجتمعنا ، وظروف أخرى خارجية ؛ إلى مزيد من تأكيد هذا الجانب من التأثير فى الحكم على مردود التعليم .

• هناك عوامل كثيرة أضعفت عملية تربية الأجيال الحالية ، وضعف سلطان الاهل على ابنائهم ، واجتذبت دعاوى الجمود والتطرف بعض الشباب ، وساعد على ذلك تفشى الامية الفكرية والثقافية فى المجتمع .

• ان الجمود الذى نراه الآن يأتى من اناس هم فى واقع الأمر على غير علم بجوهر الدين ، اما صمود الأزهر وعلمائه من اهل العلم والمعرفة الدينية والاسلامية الحق ، فقد اتاح له مواجهة ظاهرات الالحاد والاستشراق والاستغراب ، وحفظ له قيمته وكيانه .

• وعندما ظهر الفكر الشيوعى وانتشر فى اجزاء كثيرة من العالم ، تأثر به عدد من كتابنا ومفكرينا ، بل وكان له تأثيره على منظومتنا التعليمية .

• أصبح للاعلام فى العصر الذى نعيشه تأثيره فى منظومة التعليم اخلاقيا وفكريا ، بل إن تأثيره أصبح كبيرا فى حياة الناس وأنماط سلوكهم .

• ان التعليم في مصر له انجازاته التي جعلت مصر في مقدمة الدول النامية في بعض الجوانب ، ولكنه من ناحية الفعالية في خدمة الحياة لم يحقق كل ما كنا نرجوه منه .

• تحتل مصر موقعا جغرافيا يمكنها من أن تستفيد منه إذا كانت قوية ، وقد ظلت دولة قوية في عهد الدولة الفرعونية القديمة لأكثر من ثمانية قرون ، واستطاعت أن تضبط مسار قوتها ، فلم تقم حرب بينها وبين جيرانها القدماء ، وكانت في ذلك مثالا لا يتكرر .

• في الستينات من القرن الحالى أخذنا بالاتجاه الاشتراكي ، ورفعنا شعارات كان لها اثرها على نظمنا ، وأعطينا بعض الفئات حقوقا دون ان يطلبوها فلم يحافظوا عليها . وتخلفت « تربيتنا السياسية » في ذلك عما حسبناه ان يكون لب التقدم الاشتراكي .
• فمثلا عندما خصصنا نصف مقاعد المجالس الشعبية والمنتخبة للعمال والفلاحين ، ألقينا عبء التشريع والرقابة عليهم ، دون مراعاة لمدي قدرتهم أو أهليتهم للقيام به .

• ولقد حاولت الدولة ان تعوض الفقراء المطحونين - وهم غالبية ابناء هذا الشعب - عن الحرمان الطويل ، باتاحة التعليم المجاني ، وتوسعت في ذلك بعد قيام الثورة .

• ومع ذلك فقد أدى سوء تطبيق المجانية إلى « تضییع » مبدأ تكافؤ الفرص ، وأصبح الطالب يرسب عدة مرات ، ويعيد الدراسة بالمجان . كما أن جانباً من تعليمنا يتم تمويله بقروض خارجية ، في الوقت الذي نمنح فيه التعليم المجاني للقادرين وغير القادرين على السواء ، وهذا أمر له خطورته الظاهرة .

مردود التعليم :

مردود التعليم أو عائدته أو ناتجه هو : الحصيلة النهائية للجهود المبذولة في تخطيطه وتوفير إمكاناته وإدارة أنشطته وعملياته . ويتوقف هذا الجهد - ومن ثم المردود - على عوامل

كثيرة متداخلة ومتشابكة ومتسائدة .

فالتعليم كمنظومة فرعية في المنظومة الاجتماعية له مدخلاته وعملياته وأنشطته ، وله مخرجاته أو مردوده ، وهي جميعا مترابطة ترابطا وثيقا تعتمد فيه المخرجات على المدخلات ، ومدى كفايتها وتفاعلاتها واتجاهات مسارها نحو تحقيق ما نريده من التعليم بدلالة الأهداف المتوخاة .

وتتضمن المدخلات أساسا البنية التنظيمية والمادية للتعليم ، ومنها المباني المدرسية والتجهيزات والكتب والمعامل والأبنية وأماكن الأنشطة التعليمية ، وكذلك سلم التعليم الذي يحدد مدته ومراحله ونوعياته وشروط القبول ، وخطط الدراسة ومقرراتها وما إلى ذلك . وكل هذه عناصر ليس من العسير تقويمها والحكم عليها .

أما الأنشطة أو عمليات التعليم أو توظيف المدخلات ؛ فتركز بصورة أساسية على المعلم وإعداده وتدريبه وتنميته . فهو حجر الزاوية في العملية التعليمية ، ويؤثر مدى كفايته المهنية وسماته الخلقية والسلوكية واستقراره النفسي تأثيرا مباشرا وقويا في مردود العملية التعليمية وتحقيق أهدافها ، حتى مع قصور بعض الإمكانيات والمدخلات ، ويتأثر أدائه بالمناخ المدرسي وبطرق التدريس وأساليب التوجيه الفني وإدارة التعليم .

وتتمثل المخرجات بوجه عام في : الصورة التي تصبح عليها الخامة البشرية التي تعالجها العملية التعليمية في المراحل المختلفة . ولذا فإن الحكم على المردود يكون بالقياس إلى مدى وفاء هذه الصورة بالأهداف المرحلية والنهائية التي تفرزها فلسفة المجتمع ، وتتبلور في استراتيجية التعليم .

ومن الطبيعي ألا يكون مردود التعليم مطلقا ، إذ انه يتوقف على عوامل الزمان والمكان ، بمعنى أن أهداف التعليم ليست - ولا يجوز أن تكون - ثابتة على مر الأيام . كما أنها ليست موحدة أو متطابقة في سائر المجتمعات . ولذا فإن من الخطر أن يستوردها بلد ما أو يقلدها

انبهارا بما تكون قد حققته في بلد آخر . كما أن المردود بحكم ارتباطه بحياة الإنسان في المجتمع مركب ومتعدد الجوانب ، فله أبعاده الحضارية والثقافية والسياسية والاقتصادية . وهذا يعنى تجنب التسليم بالثابت أو المطلق من الأهداف والإجراءات ، والأخذ بمفهوم نسبية الحقيقة واحتمالات التغيير المستمر ، كما يقضى بالاحتراس من طغيان هدف واحد على باقى الأهداف ، مما ينتج مردودات شائنة تحول دون تحقيق التنمية الشاملة وسعادة الإنسان .

استراتيجية التعليم :

غير أن حتمية التغيير والمواءمة لا ينبغي أن تتنافى مع مراعاة قدر معقول من استقرار التعليم ، الأمر الذى يحققه وجود فلسفة اجتماعية واضحة ترتكز عليها السياسة القومية للتعليم ، وترسم لها الاستراتيجية المناسبة . ويقصد بالاستراتيجية : مجموع الأفكار والمبادئ التى تتناول ميدان التربية والتعليم بصورة شاملة ومتكاملة ، وتشق من فلسفة المجتمع ومصالحه وأماله ، وتتضمن المؤشرات التى تهدى إلى توضيح اتجاهات مسار التعليم والخطط الكلية بتحقيق أهدافه وتطويره ، أخذة بنظر الاعتبار تصور المستقبل واحتمالات تحولاته . فهى بحكم طبيعتها تستند إلى الواقع الذى تنطلق منه ، وتمتد ببصرها إلى المستقبل الذى تهدف إليه ، كما تتسم بالمرونة التى تتيح تعديلها عند اللزوم ، لتتواءم مع التغيرات المؤثرة في حياة المجتمع .

وتعتبر الاستراتيجية بهذا المفهوم الإطار المرجعى للحكم على مردود التعليم – تشتق منها معايير تقويم ناتج العملية التعليمية ، وتبين نواحي القوة وتشخيص جوانب القصور ، واكتشاف الخلل في ترابط عناصر منظومة التعليم من المدخلات ، وتفاعلاتها وكفاءة توظيفها وفعاليتها .

لكل ذلك يتعين أن يقوم بناء استراتيجية التعليم على فكر تربوى واضح ومستنير ومتطور ، فهو السبيل الوحيد لصياغة فلسفة للتعليم تتضمن رؤية واضحة للإنسان المصرى ، وتعبير عن روح الأمة

ومقوماتها الحضارية والثقافية وقيمتها وأمالها وتطلعاتها .

ففى عصر التحولات العملاقة التى يمر بها عالمنا المعاصر ؛ يصبح التعليم الأداة الأساسية لمواكبة ركب التقدم وضمان الحياة الحرة الكريمة ، وتجنب الوقوع فى براثن التبعية الاقتصادية .

ومن المزالق المألوفة اليوم فى غياب هذا الفكر – الاعتقاد بأن ملاحقة التقدم العلمى والتكنولوجى تعنى مجرد نقل أدوات الانتاج والتكنولوجيا أو استيرادها واستخدامها ، فى حين أن المفهوم الحقيقى ، للحاق بهذا الركب ، يتجاوز ذلك إلى استيعاب الثورة العلمية والتكنولوجية وأساليبها ومناهجها ، والإسهام فى إنتاجها وتطويرها وتكييفها لحاجات المجتمع .

وهذا يقتضى ضرورة تحديث العقل المصرى وإطلاق طاقاته الإبداعية ، وتحريره من عبودية استظهار المعلومات واختزانها ، مع تمكينه من أساليب البحث عنها وتوظيفها ، واستخدام العقل فى التفكير ، وممارسة المنهج العلمى فى حل المشكلات وفى الاختيار واتخاذ القرار .

ولا شك أن الفكر التربوى السليم يحرص دوماً على ألا تطفئ الجوانب المادية للتقدم الحضارى على الجوانب الإنسانية للحياة . وإذا فإنه يؤكد على ضرورة تنمية العناصر الدينية والأخلاقية والجمالية فى شخصية المتعلم ، فهذا التوازن هو الكفيل بضمان وقاية الفرد والمجتمع من أخطار الإمكانيات التدميرية للمبتكرات العلمية والتكنولوجية ، ومن الممارسات المهلكة كالعنف والإرهاب والإدمان والجريمة .

ومن ثم فإن تنمية مردود العملية التعليمية ينبغي أن تستند إلى فلسفة اجتماعية واقتصادية واضحة ، واستراتيجية مدروسة تستهدف فى المقام الأول التنمية الشاملة ، التى يقصد بها التطوير الشامل المتكامل لسائر جوانب حياة المجتمع ، وفيها يكون الإنسان الأداة والغاية . وإذا فإنها تعنى بناء الشخصية المتكاملة للمتعلم ، أى بناء شخصية الإنسان المصرى المؤمن بربه ودينه ووطنه وبالقيم الأخلاقية ، الواعى بدور أمته

فى تطوير الحياة الانسانية ، المدرك لحقوقه واجباته ، القادر على تحمل المسؤولية والمشاركة فى الحياة العامة ، والتفكير المستقل والنقد والحكم والاختيار المؤمن بالعلم المتجدد ، وتوظيفه فى بناء الحياة والتقدم .

الحرية والديمقراطية ركيزتان للمردود الإنسانى للتعليم :

إن اصطلاح التعليم بتنمية هذه السمات فى شخصية المتعلم ؛ يتضمن التأكيد على مفهومين أساسيين هما الحرية والديمقراطية ، وهما مفهومان متلازمان ومترابطان ، إذ لا حرية فى غياب الديمقراطية ، ولا ديمقراطية بدون حرية . فالحرية هى الضمان للحركة الواعية ، والتحرر من الخوف ، ونبذ السلبية واللامبالاة ، وتحمل المسؤولية ، واقتحام آفاق الفكر ، والإقدام على التجريب والبحث عن الحقيقة ، مع الشعور بالاطمئنان والثقة بالنفس . والديمقراطية هى الإطار الذى تتحقق فيه الحرية الملزمة ، فهى التى توفر المناخ الملائم لتمسك الإنسان بحقوقه المشروعة والدفاع عنها ، والوعى بما يقابلها من واجبات ومسئولية ، والإيمان بأن الحياة السوية فى المجتمع تقوم على الانتماء والمشاركة والتعاون والإيجابية والتكامل الاجتماعى ، وتستند إلى مبادئ تكافؤ الفرص وسيادة القانون والعدالة والمساواة . كل ذلك يتطلب أن يتضمن التعليم نوعا من التربية السياسية والقومية السليمة ، التى تدعم المردود وتثريه وتصحح مساره .

وعلى التعليم فى هذا المجال : أن يعيد الاتزان إلى أوضاع التمثيل السياسى ومؤسسات التشريع عن طريق توفير التعليم المناسب للجميع ، ولا سيما فى مرحلة التعليم الأساسى ، بحيث تصبح التفرقة بين « العمال والفلاحين » من جهة و « الفئات » الأخرى من جهة ثانية أمر لا معنى له . وفى هذا تخفيف للعبء الذى يقع على كاهل المجالس النيابية من جراء اشتراط نسبة الـ ٥٠ ٪ للفلاحين والعمال ، التى ينظر إليها أيضا على

إنها قيد على حرية الانتخاب .

ثغرات مؤثرة فى المردود الحالى للتعليم : الأهداف والاستراتيجية :

لماذا نعلم ؟ تعتبر الاجابة على هذا السؤال المدخل الرئيسى لمسار العملية التعليمية وتطويرها ، والتقويم الموضوعى لمردودها . والملاحظ أن إجابات الكثيرين من المشتغلين بالتعليم والمعنيين بأموره فى قطاعات المجتمع المختلفة مازالت متباينة ، وكثيرا ما تكون متضاربة أو غامضة ، الأمر الذى يعنى : أنه على الرغم من وضع استراتيجيات متعاقبة للتعليم ، إلا أن هذه الاستراتيجيات ليست مستقرة نظرا لتغيرها بتغير القيادات التعليمية ، مما يجعلها تفتقر إلى استمرارية التنفيذ التى تجنب مسيرة التعليم الكثير من المشكلات والهزات .

كما أن الكثيرين من المعلمين وأولياء الأمور والمستقبلين للخريجين فى سوق العمل ، لا يشاركون فى عملية صياغة الأهداف ، الأمر الذى يجعلها تفتقر إلى الوضوح وتختلط عليهم مفاهيمها ، فلا تلقى التأييد الكافى أو تتمتع بسهولة التطبيق ، ويساعد على ذلك أنها لا تحظى بالقدر الكافى من الإعلام بها ، أو تدارسها ومناقشتها فى حوارات حرة .

ولا ريب فى أن ذلك يمثل ثغرة شديدة التأثير فى مردود العملية التعليمية .

تمويل التعليم :

من المدخلات الأساسية فى منظومة التعليم – كما سبق القول – توفير الإمكانيات والمتطلبات المادية والبشرية اللازمة للعملية التعليمية ، مما يعتمد بطبيعة الحال على تمويل التعليم . وتتولى الدولة المسؤولية الكاملة للإنفاق على التعليم ، تنفيذا للنص الدستورى الخاص بمجانية التعليم . ويبدو أن الفكر الذى استند إليه فى تطبيق هذا النص كان محصورا فى نطاق الاعتبارات المادية بصورة أساسية ، أى مجرد رفع عبء سداد مصروفات التعليم عن كاهل المواطنين ، فى حين أن المفهوم

الحقيقى لحق التعليم يتجاوز ذلك إلى توفير التعليم الجيد ذاته ، فلا يقف تفسير المجانية عند مجرد إيواء التلاميذ فى المدارس .

ونظرا للتسارع الشديد فى الإقبال على التعليم منذ قيام الثورة ، وتضخم أعداد التلاميذ بالمدارس ، فقد عجزت إمكانات الدولة المالية المتاحة حتى عن مجرد تدبير الأماكن الكافية لاستيعاب جميع المستحقين للتعليم ، إذ لم يزد نصيب التعليم والتدريب والبحث العلمى من الدخل القومى عن ٥ - ٦ ٪ ، مما يقصر كثيرا عن توفير الحد الأدنى من التمويل اللازم لمواجهة متطلبات التعليم المتزايدة ، الأمر الذى أدى إلى سلبيات كثيرة ، نذكر منها بوجه خاص :

- انخفاض مستوى التعليم وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية .
- صعوبة التخلص من نظام الفترات ، وإرهاق التلاميذ ، وسوء حالة المباني المدرسية .
- انحسار مبدأ التكافل الاجتماعى وتخالف دور الهيئات الطوعية ، وتهرب الفئات القادرة ماديا من الإسهام فى مسئولية تمويل التعليم استنادا إلى تكفل الدولة بذلك .
- تفاقم استغلال كثير من المدارس الخاصة لأولياء الأمور .
- العجز عن توجيه العناية الكافية لمتطلبات كيف التعليم وجردته ورفع مستواه .

- وهذه النسبة قد تكون كافية إذا كانت من الناتج القومى ، ولكن الواقع أن قدرا من هذه النسبة يمول بقروض خارجية ، وهذا يعنى أن التطبيق الحالى لمجانبة التعليم يمول فى جانب منه بالاقتراض الخارجى .

التعليم الأساسى :

للتغلب على بعض العجز فى تمويل التعليم لجأت الدولة إلى اقتطاع سنة دراسية كاملة من حلقة التعليم الابتدائى لتصبح ٥ سنوات بدلا من ٦ ، وذلك فى الوقت الذى يجار فيه الناس بالشكوى من هبوط مستوى التعليم ، وتضخم كثافة الفصول ، وقصر وقت التعليم لعدد فترات

الدراسة فى المبنى الواحد ، والاضطرار إلى الاعتماد على عدد كبير من المعلمين غير المؤهلين أو ناقصى التأهيل .

يضاف إلى ذلك أن سلم التعليم قبل العالى فى معظم بلاد العالم ، بما فى ذلك الدول العربية - ١٢ سنة استنادا إلى أن بناء هذا السلم وتحديد مدته ومراحله ، تحكمه أسس علمية تربوية وسيكولوجية تتصل بخصائص النمو ومتطلبات النضج العقلى والنفسى ، والقدرة على الاستيعاب ، وتنمية الاستعدادات والكشف عن الميول واكتساب القيم والمهارات . وجدير بالذكر أن مقارنة عدد حصص الدراسة فى مصر فى مرحلة الإلزام (٨ سنوات بعد اقتطاع سنة) بعددها فى بعض البلاد المتقدمة (٩ سنوات) يكشف عن فرق ضخم يصل إلى حوالى ٢٥٠٠ - ٤٥٠٠ حصة فى المرحلة ، عما هو عليه فى البلاد التى تمتد فيها الدراسة إلى ٣٦ أسبوعا فى السنة ، مما يؤثر حتما فى المردود . كما أن إنقاص سنة من مرحلة التعليم الأساسى فى مصر أدى إلى اضطراب فى تحويل التلاميذ بين مدارس مصر والبلاد العربية . كل ذلك يبرر ما سبق أن أوصى به المجلس القومى للتعليم من اعتماد سلم التعليم قبل العالى المكون من ١٢ سنة (٦ + ٣ + ٣) .

التعليم الثانوى :

ولقد أدى فرط الحماسة لإصلاح التعليم الثانوى إلى إدخال تعديلات كثيرة متلاحقة بقصد تطويره وتحديثه ، ولكنها كانت فى معظمها جزئية وغير جذرية ، كما أنها وقفت عند الاستجابة لمتطلبات الحاضر ولم تمتد إلى متطلبات المستقبل ، يضاف إلى ذلك أنها لم تخضع للتجريب والتقييم قبل التعميم . وتستهدف هذه المرحلة من التعليم إعداد الطلاب ؛ إما لمواصلة الدراسة العليا أو الانخراط فى الحياة العملية بعد تدريب مناسب . ويتفق التعليم الأزهرى مع التعليم العام فى ذلك بمقتضى المادة ٨٥ من قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

ومما يعانى به التعليم الثانوى فى مصر ، التعددية التى تتمثل فى ثنائية التعليم العام والفنى ، والتعليم العام والأزهرى ، والفصل بين شعب

- أن أعدادا كبيرة من الطلاب نوى المجاميع المنخفضة نسبيا في الثانوية العامة تتجه إلى كليات التربية .

- التوسع السريع في إنشاء كليات إعداد المعلمين ، ولا سيما كليات التربية النوعية ، دون تدبير احتياجاتها من هيئات التدريس والإمكانات المادية .

- الافتقار إلى خطة للتنسيق بين الأعداد المقبولة والتخصصات المختلفة وبين احتياجات سوق العمل .

- وجود فجوة بين الإعداد التكاملي والإعداد التابعى للمعلم ، والشكوى من عدم التنسيق بين النظامين .

- تعدد مصادر إعداد مدرسي المادة الواحدة واختلاف مستويات هذا الإعداد .

- عدم توافر الكليات المتخصصة لإعداد معلمى التعليم الفنى والتعليم الأزهرى .

معلم المعلم :

يرتبط إعداد معلم المعلم بعلاج مشكلات هيئات التدريس في التعليم العالى ، والتغلب على المعوقات التى تواجهها مثل : معوقات تحديث الهياكل الوظيفية للأقسام العلمية ، والعجز الملحوظ فى التمويل اللازم للبعثات ، والقصور فى توفير آليات البحث العلمى من تجهيزات وتقنيات ومراجع ودوريات ، وكذلك العجز الكبير فى عدد أعضاء هيئات التدريس ، وبخاصة فى بعض الجامعات والكليات ، وإطلاق التعيين فى وظائف هيئات التدريس - مع الانصراف عن نظام الإعلان عنها ، وضعف قنوات الاتصال بالجامعات ومؤسسات البحث والتعليم العالى فى الخارج ، وانخفاض مستوى بعض بحوث الماجستير والدكتوراه ، والقصور فى أساليب تقييم أعضاء هيئة التدريس ، واختلال النسبة بينهم وبين عدد الطلاب .

كفاءة التعليم :

يهتم الباحثون بتقويم مردود التعليم بصفة خاصة بثلاث

التعليم الثانوى ، وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية غير مرغوبة ، كتزايد نوع من الطبقية بين المتعلمين ، والنظرة المتدنية للتعليم الفنى بالنسبة للتعليم الأكاديمى ، وللدراسات الإنسانية بالنسبة للدراسات العلمية . إلى جانب عدم التكامل فى تكوين شخصية الطالب فى مرحلة تفتح استعداداته واتجاهاته وميوله ومواهبه . ويزيد فى حدة آثار هذه التعددية افتقار بنية التعليم الى المرونة ، مع جمود نظم القبول والتشعيب والامتحانات .

المعلم :

المعلم هو محور الارتكاز فى العملية التعليمية ، ومن ثم فإن حسن اختياره وسلامة إعداده وتدريبه من ضرورات تنمية مردود التعليم . ويسجل واقع التعليم فى مصر عددا من السلبيات فيما يتعلق بالمعلم من أبرزها :

- وجود عدد كبير من غير التربويين ، بسبب سياسة دفع فائض الخريجين إلى قطاع التعليم .

- قيام عدد كبير من غير المتخصصين بتدريس المواد التى تعاني من النقص فى عدد معلمها .

- قيام نوعيات متعددة الخلفيات الثقافية والإعداد المهني بتدريس مادة واحدة كاللغة العربية .

- اختلاف مستويات المعلمين الثقافية والتربوية ، بسبب اختلاف معاهد إعدادهم وشروط القبول بها .

- ضعف فعالية الترجية الفنى .

- عدم الاهتمام الكافى بالتدريب أثناء الخدمة .

- القصور فى إعداد القيادات التربوية .

- عدم الالتزام باشتراط الترخيص النقابى لممارسة مهنة التعليم .

إعداد المعلم :

من أهم نواحي القصور فى أوضاع مؤسسات إعداد المعلم ما يأتى :

- طريقة تعليم تقوم على التلقين وتؤكد منهج التفكير القائم على الفرض والإملاء .
- طريقة تعليم تقوم على الاستظهار وتؤكد اتجاه السلبية لدى المتعلم .
- محتوى تعليم متخلف عن ركب العلم ، يفقده فاعلية الاشتباك بهوم الواقع فيعجز عن التغيير .
- امتحانات تؤكد فكرة أن العقل مخزن للمعلومات وليس أداة للتفكير والنقد والإبداع .
- تنظيم إدارى هرمى يؤكد فكرة القمة صاحبة السلطة والقاعدة السلبية المطيعة .

ومن المسلم به اليوم أن هذه الممارسات تعوق إصلاح التعليم وتقدمه ، وتتنافى مع ما يدعو إليه الفكر التربوى المستنير ، كما تجسد جمود العملية التعليمية وتخلها عن مسيرة التطور فى العالم .

التوصيات

ينبثق عن التشخيص السابق لجوانب القصور فى منظومة التعليم ، بمداخلتها وأنشطتها ومخرجاتها ، عدد من المؤشرات العريضة التى تساعد على رسم خطة الإصلاح ، وصياغة التوصيات والمقترحات المناسبة لتنمية مربود العملية التعليمية ، ومن أهم المرتكزات ذات الأولوية فى هذا المجال ما يأتى :

١ - سياسة التعليم واستراتيجيته :

- ينبغى الاستقرار على سياسة واضحة المعالم ، يشترك فى تدارسها وصياغتها المفكرون من رجال التربية والاجتماع والاقتصاد والسياسة ، وترجم الى استراتيجية تستند الى معطيات الواقع ، بمشكلاته وحاجاته وامكاناته ، وتصور المستقبل الذى نعد المتعلم للحياة فيه ، وتتخذ محورا لها التنمية الشاملة التى يعتبر الإنسان أدواتها الحقيقية وغايتها ، وفيها يتعين النظر إلى التعليم على أنه قضية حضارية قومية وثيقة الارتباط بأمن الأمة والاستقرار الاجتماعى ،

نواح هى : قياس الفاقد فى التعليم ، وتقويم الكفاية الداخلية للعملية التعليمية ، وتقويم الكفاية الخارجية للتعليم . ويتمثل الفاقد فى التعليم فى نواح كثيرة أهمها : نسب الرسوب فى الصفوف المختلفة بكل مرحلة تعليمية ، وما يترتب عليها من زيادة فى تكلفة التلميذ ، ونسب التسرب وترك التعليم خلال الدراسة ، مما يمثل إهدارا فى ميزانية التعليم ، وعدم التقيد بالمعايير الموضوعية فى التخطيط ، مثل كثافة الفصول والنسبة المثل لعدد التلاميذ لكل معلم ، وما يترتب على ذلك من انعكاسات على مستوى التعليم .

وتتمثل الكفاية الداخلية فى : مدى فاعلية العمل المدرسى ، ومدى نجاح المعلم فى تأدية عمله ، ومقدار نجاح المناهج والكتب وطرق التدريس فى تحقيق أهدافها ، وصلاحيه الإدارة المدرسية فى تهيئة المناخ المناسب لزيادة فعالية التعليم ، ورفع مستوى التلاميذ ونجاحهم فى العمل المدرسى .

أما الكفاية الخارجية للتعليم فتتمثل فى : مدى انعكاس أثر التعليم على المجتمع العام فى صورة ائتمان الخريجين للأعمال التى يلتحقون بها ، وقدرة المتعلمين على الإسهام فى تطوير المجتمع والنهوض به ، أى مستوى المهارة الإنتاجية للقوى المتعلمة والآثار الاجتماعية للتعليم .

ولا شك أن الثغرات فى مربود التعليم فى هذا المجال متعددة ، كما تفصح عنها نسب التسرب وارتفاع كثافة الفصول والحاج نظام الفترات ، وما سبقت الإشارة إليه من أوضاع المعلمين ، والشكوى من المناهج والكتب وطرق التدريس ، ومن ضعف مستوى الخريجين فى مجالات العمل والإنتاج ، ومن تفشى الاتجاهات السلبية كضعف الشعور بالانتماء واللامبالاة والتهرب من المسئولية .

المناهج وطرق التدريس :

يتمثل أبرز ما تنصب عليه الشكوى من الممارسات التى تؤثر سلبا فى مربود التعليم فى :

وضرورة لازمة لا للتقدم فحسب وإنما للبقاء ذاته ، ولا سيما في عالم الغد وما يتسم به من التقدم الهائل في المعلومات والاتصالات ، وما يتمخض عنه كل يوم من المستحدثات التكنولوجية الضخمة .

- وهذا يعني أن تستهدف الاستراتيجية : بناء الإنسان المبدع وتنمية قدراته اللازمة للمرحلة ركب التقدم العالمى ، بحيث لا يقف عند مجرد تلقى ثمرات الرقى واستيراد المستحدثات واستهلاك المنتجات ، وإنما يتجاوز ذلك إلى توظيف المعرفة والخبرة والتكنولوجيا ، والإسهام في إنتاجها وتطويرها بالاعتماد على الابتكار والمبادأة والتجديد .

- ولا ينبغي أن تقتضى الاستراتيجية - في غمار الانبهار بالتقدم العلمى والتكنولوجى- أن بناء الشخصية المتكاملة الذى تستهدفه التنمية الشاملة يتطلب الاهتمام بسائر جوانب الشخصية ، وضرورة رعاية الجوانب الروحية والاجتماعية والأخلاقية ، فهى التى تحمى الفرد والمجتمع من طغيان الجانب المادى على الجانب الإنسانى ، ومن الوقوع فى براثن الخواء الروحى الذى يفرز الجشع والانحراف والتطرف والعنوان .

- ويتطلب وضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ الاسترشاد بالأهداف الأساسية للعملية التعليمية ، ويتعين أن تصاغ هذه الأهداف فى صورة إجرائية ؛ تتلافى التعميمات الفضفاضة والمداخل الأحادية التى تغفل التوازن بين الجوانب المختلفة لبناء الشخصية ، ولابد أن يشترك المعلمون وسائر المعنيين بالعملية التعليمية والمسئولين عنها والمستقبلين لثمارها ، فى اقتراحها وصياغتها ، وأن تطرح للمناقشة والتعليق والنقد على أوسع نطاق ممكن ، ضمانا لتقبلها والتحمس لها والإسهام فى تحقيقها ، وهنا يلعب الاعلام دورا أساسيا وفعالا .

- كذلك يوصى بتحديد مستويات الأهداف وابتداع المقاييس المناسبة لتقييمها ، ولا سيما أن هناك مخرجات أساسية يتعذر قياسها بالمعنى العلمى للقياس الدقيق ، كالمخرجات المتعلقة بالدين

والقيم الأخلاقية والسلوك ، ولكن يمكن الاعتماد فى وزنها على مظاهر التعبير عنها فى السلوك الفردى والجماعى ، عن طريق الاستبيانات واستطلاعات الرأى ورصد الظواهر الاجتماعية التى تبرز على السطح فى حقبة معينة . كما يتطلب هذا التقييم إصلاح نظم الامتحانات بإنتاج مجموعة من الاختبارات المقننة ، والاهتمام بالبطاقة التراكمية للتلميذ ، وتنمية أساليب وأدوات التوجيه والإرشاد النفسى والتعليمى .

- كما نوصى بتحليل الأنشطة التربوية وإخضاعها للدراسة التجريبية ، واجتذاب الباحثين فى المجالات ذات العلاقة بالتربية والتعليم ، مثل علوم الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية ، لإجراء البحوث والدراسات التى تتناول المشكلات المشتركة بينها . وينبغى الحرص على الإفادة من نتائج البحوث والتجارب والدراسات وتوصيات المؤتمرات واللقاءات التربوية .

٢ - الإنفاق على التعليم :

يجب أن يكون المنطلق فى هذا المرتكز هو أن التعليم ، بوصفه قضية قومية ، يتعين أن يكون مسئولية تضامنية . ولذا ينبغى لعلاج القصور الملموس فى تمويل التعليم ؛ إعادة النظر فى الممارسات المتصلة بمجانية التعليم ، وترشيد النظرة إلى مفهوم هذه المجانية ووضع ضوابط لتطبيقها ، والعمل على إيجاد موارد مالية جديدة تدعم الإنفاق الحكومى على التعليم . ومما يساعد على ذلك :

- النظر إلى مفهوم تكافؤ الفرص نظرة واقعية حتى لا يكون شعارا مجردا من المضمون ، وبحيث يعنى إتاحة فرص التعليم المجانى لكل الذين تمكنهم استعداداتهم وقدراتهم العقلية الإفادة منها ، ولا يهدر من هذه الفرص ما يبسده على المتعثرين والمتخلفين .

وقد يقتضى ذلك أن يعاد النظر فى أسلوب تطبيق المجانية بأوضاعها الحالية ، فتوضع ضوابط لتطبيقها فى كل من التعليم الأساسى والثانوى والجامعى .

وقد سبق للمجلس أن أوصى بتحديد عدد المرات التي يسمح فيها للطلاب أن يعيد الدراسة بالمجان - بحيث لا تزيد عدد مرات الرسوب المسموح بها في مرحلة التعليم الأساسي على سنتين ، وعلى سنة واحدة في المرحلة الثانوية ، وفي الكليات الجامعية وبذلك تكون الفرص الطبيعية قد سمح بها ، كما هو معمول به في كل بلاد العالم .

كذلك يمكن النظر في أن يكون تطبيق المجانية كاملا بالنسبة للعملية التعليمية ذاتها ، أما الخدمات الإضافية خارج برامج الدراسة ، كرسوم الكتب والنشاط المدرسي والاعاشة بالمدن الجامعية وغيرها ، فتوضع لها رسوم يؤديها الطالب فيما بعد انتهاء المرحلة الأساسية ، أي في كل من التعليم الثانوي والجامعي والعالي .

- أن التعليم يوفر لمن يحصل عليه ميزات مادية واجتماعية ، ولذلك يجب أن يتحمل من يستفيد من هذه الميزات تكاليفها ، ولذلك يجب إعادة النظر في توزيع مخصصات بعض نواحي العملية التعليمية ، بحيث يكون النصيب الأكبر للتعليم الأساسي الذي يمس الغالبية العظمى من أبناء الشعب ، يلي ذلك نصيب التدريب الذي يخدم الانتاج ، ثم التعليم الجامعي المتخصص والبحث العلمي الذي يعد القيادات لمختلف قطاعات التنمية .

- أن تشارك في عبء مسئولية تمويل التعليم الجهود الشعبية والطوعية المنظمة ، وجهود هيئات التعليم الخاص الملتزمة التي لا تستهدف مجرد الربح .

- ومن الممكن لإيجاد موارد إضافية لنفقات التعليم المتزايدة ، فرض رسوم معقولة مقابل بعض الخدمات التعليمية كالكتب ومتطلبات الأنشطة الرياضية والثقافية ، يضاف إلى ذلك إسهام المؤسسات الاقتصادية المستقبلية للخريجين في نفقات تعليمهم .

وفي مجال التعليم العالي والجامعي بوجه خاص ، يوصى بما يأتي :

- ضرورة تخطيط التعليم : بعد مرحلة التعليم الاساسي بما يلي

احتياجات المجتمع من مختلف النوعيات والتخصصات ويحد من البطالة بين الخريجين .

- ألا تقبل الجامعات من الأعداد إلا ما تستوعبه طاقاتها وإمكاناتها .

- أن يتحمل طالب الدراسات العليا أو الجهة المستفيدة التابع لها تكلفة دراسته .

- أن ترفع الدولة عن كاهلها عبء الالتزام بتعيين الخريجين ، فإن ذلك كفيل بتشجيع الطلاب على الاتجاه إلى منافذ أخرى غير الجامعة .

- إجراء دراسة شاملة لاقتصاديات التعليم بما يساعد على التقليل من الفاقد وزيادة العائد وتنمية المردود .

- تطبيق أسلوب الادارة العلمية بقصد التوظيف الأمثل للمكانات المتاحة .

وجدير بالذكر في مجال الإسهام في تمويل التعليم ، ما أقرته الجهات الدينية من جواز اخراج الزكاة على إنشاء واصلاح المدارس وإعانة وزارة التعليم على أداء رسالتها ، ولاشك أن الاعلام بذلك على نطاق واسع كفيل بأن يعود على التعليم بغنيش من أموال الزكاة ، وبخاصة من الأتقياء الموسرين .

٣ - بنية التعليم وخطط الدراسة :

- تأكيد التوجيه السابقة للمجلس القومي للتعليم في شأن اعتماد سلم التعليم قبل العالي المكون من ١٢ سنة ، منها السنوات الست الأولى للحلقة الابتدائية .

ومن مبررات ذلك أنه يساعد على تضيق الفجوة الحالية بين التعليم العام والتعليم الأزهرى الذى يزداد قبل المرحلة العالية بمقدار سنتين عن نظيره في التعليم غير الأزهرى ، الأمر الذى يراه البعض صارقا إلى حد ما عن التعليم الأزهرى ، كما أنه يزداد من التباعد بين التعليمين .

- دعم محاولات تغيير نظام التعليم الثانوى بنوعياته المختلفة ، بهدف تحقيق نوع من وحدة الإعداد لجميع طلاب هذه المرحلة

بتضييق الفجوة الحالية بين مساراته المختلفة ، بما يساعد على مقابلة احتياجات المواطن في مجتمع سريع التغير ، وما يقتضيه ذلك من زيادة الاهتمام بالمواد العلمية والتكنولوجية وزيادة جرعة العلوم الأساسية للجميع ، بحيث يصبح التعليم في عصر التفجر المعرفي والتكنولوجي المتلاحق ، تعليما عاما وتقنيا شاملا في الوقت نفسه (تجربة المدرسة الشاملة في مصر) .

– إعادة النظر في خطط الدراسة الحالية بما يحقق هذا الاتجاه ، وقد يقتضى ذلك تطوير مادة المجالات العملية في مرحلة التعليم الأساسي ، مع التأكيد دائما على تجنب أسلوب السرد والتلقين والاستظهار ، والعناية بالتكوين النفسى والخلقى ، وتنمية الاعتماد على النفس في البحث عن المعلومة والخبرة والإفادة منها .

– العدول عن نظام التشعيب الجامد في المرحلة الثانوية بحيث يحل محله نظام الاختيار بين المواد أو مجموعات المواد ، مع التقليل من عدد المواد الإجبارية ، وأن توضع القواعد المناسبة التى تكفل فعالية نظام الاختيار ، كأن يوجه الاختيار إلى المواد التى يحقق فيها الطالب تفوقا ملحوظا ، يكشف عما قد يكون لديه من استعدادات وقدرات خاصة يمكن تنميتها والإفادة منها مستقبلا ، ولا يكون الاختيار مبنيا على مجرد طموحات مغرية من جانب الطلاب ، أو رغبات غير مدروسة من جانب أولياء أمورهم .

– والمنتظر أن يكون في الأخذ بنظام الاختيار المرن علاج لكثير من الأضرار التى يشكو منها التعليم الأزهرى ، مثل تهرب الطلاب من الشعبة العلمية وشدة الإقبال على الشعبة الأدبية . وما أدى إليه ذلك من شكوى بعض الكليات الأزهرية المستحدثة من قلة المتقدمين لها وضعف مستوى المقبولين فيها . كما أن تطبيق نظام الاختيار في الثانوى الأزهرى يساعد على التقريب المنشود بينه وبين التعليم العام ، كما يساعد على إعادة فتح باب قبول خريجي الثانوى غير الأزهرى بالكليات الأزهرية فيدعمها ويرفع مستوى المقبولين ومن ثم خريجها . – تأكيد الاهتمام بالتعليم الفنى ، ودعم الجهود التى تبذل حاليا

لتطوير هذا التعليم والتى تتمثل في : التوسع في القبول بالمدارس الفنية ، وإنشاء مراكز التدريب المهني كقطاعات مشاركة في العملية التعليمية ، وتطوير برامج التلمذة الصناعية بها ، والتوسع في إنشاء الفصول الملحقه بالمؤسسات والهيئات الصناعية ، وإشراك هذه المؤسسات مع المدارس الفنية في تخطيط التعليم الفنى والمهني ، وفى تدريب الطلاب ودعم كفايتهم العملية ، وتحديث المناهج والمواد الدراسية في مختلف التخصصات الثقافية والعلمية والتكنولوجية . والاهتمام بإعداد معلم التعليم الفنى وتأهيله علميا وتربويا على المستوى الجامعى .

– دعم الاتجاه إلى المرونة في نظام التعليم ، بحيث يسهل على المدارس الانتقال من نسوع من التعليم يكون قد تسرع في اختياره وتعثر فيه إلى نوع آخر أكثر ملائمة لقدراته ، كما ييسر له معاودة طلب التعليم بعد الانقطاع عنه لفترة من الزمن . ويساعد على ذلك ابتداء التنظيمات المناسبة للتعليم المفتوح والتعليم المستمر .

– ينبغي تشجيع الاهتمام بفترة ما قبل مرحلة التعليم الأساسي ، لأهميتها البالغة في غرس البذور الأولى لتكوين شخصية الطفل وتشكيل سلوكه .

ويقتضى ذلك مواصلة العمل على : تطوير برامج وأنشطة نور الحضانة ورياض الأطفال ، والتوسع في إنشاء الكليات أو الأقسام بكليات التربية لإعداد المعلمين المتخصصات لهذه المرحلة . كما أن تأكيد أهمية مرحلة الطفولة المبكرة يتطلب – إلى جانب ذلك – تشجيع التحاق الفتاة بالتعليم ، والاهتمام بالمقررات اللازمة لإعدادها لتحمل مسئوليات الأمومة ورعاية الطفولة وتدريب شئون الأسرة .

– وفيما يتعلق بمرحلة التعليم العالى ينبغي اصلاح الخلل الذى أصاب مستوى مردود هذا التعليم ، بسبب قصور الموارد المالية من ناحية وغيوب نظام القبول من ناحية أخرى ، ويقتضى ذلك ترشيد الإنفاق وتطوير نظام اختيار الطلاب . كما أن مما يساعد على تنمية

ذلك وفق خطة طويلة المدى للإحلال من جهة ، واستكمال تأهيل غير المؤهلين من المعلمين الحاليين من جهة أخرى ، مع سد باب إلحاق فائض خريجي الجامعات بمهنة التعليم إلا بعد إعدادهم تربوياً ، على أن يؤدي ذلك إلى الالتزام بشرط القيد في نقابة المهن التعليمية لشغل وظائف التعليم ، أسوة بالمهن الفنية الأخرى .

- أن يواكب ذلك كله تطوير برامج الدراسة والتدريب في كليات المعلمين ، وتوفير الإمكانيات اللازمة لوضع البرامج المطورة موضع التنفيذ .

- تزويد المعلمين في المدارس بأدلة المعلم لضرورتها في تيسير أدائهم لعملهم بنجاح ، إذ ترشدهم إلى أفضل السبل لتنفيذ المناهج المطورة ، وطرق التدريس المستحدثة ، والوسائل التعليمية الجديدة . ولابد من عقد اللقاءات والندوات على مختلف المستويات لتدارس محتوى الأدلة .

- ومن الضروري تحسين أوضاع المعلمين الاقتصادية والاجتماعية ، وإزالة العطاء المادي لهم بالقدر الذي يكفل لهم الحياة الكريمة والاستقرار النفسي ، الذي يساعدهم على تقديم المزيد من العطاء لمهنتهم ووطنهم ، ويحول دون انصرافهم إلى التماس زيادة الدخل بوسائل غير مرغوبة لمواجهة أعباء الحياة المتزايدة .

- يدعم عمل المعلم فريق الموجهين والمشرفين على إدارة التعليم ، والقائمين على إجراء البحوث ودراسات التطوير ، والمختصين بتصميم وانتاج المعينات ووسائل الإيضاح ، والمسؤولين عن تنظيم المؤتمرات والندوات وحلقات البحث التربوية والإعلام بها ومتابعة تنفيذها ، وكذلك المسؤولين عن برامج التدريب أثناء الخدمة - كل أولئك في حاجة إلى إعداد وتدريب علمي لتطوير خبراتهم ورفع مستوى أدائهم ، وينبغي أن يكون لنقابة المهن التعليمية دور مؤثر في الكثير من هذه الأنشطة .

هـ - المناهج وطرق التدريس :

- نظراً لأن المناهج وطرق التدريس أداة المعلم الأساسية في تحقيق أهداف التعليم ، ووسيلة مؤكدة لتنمية مبرود العملية

المربود ، تحديث البرامج وتوفير الإمكانيات الضرورية . كما ينبغي العدول عن تسعير الشهادات الدراسية ، فإن ذلك كفيل بتنمية الطموح في نفوس المتعلمين وتهيئتهم للدخول في مجال التنافس الشريف ، ولا سيما بعد أن اتسع نطاق عمل القطاع الخاص وسوق العمل الحر .

- يجب أن يتضمن نظامنا التعليمي مساراً لتخريج « المنظمين » وهم الفئة التي تقوم بتحويل الابتكارات العلمية إلى منتجات يمكن الاستفادة منها في كل جوانب الحياة .. وقد أسهمت هذه الفئة في تقدم كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية .

٤ - إعداد المعلم وتدريبه :

- مواصلة العمل بسياسة اجتذاب العناصر الممتازة من خريجي التعليم الثانوي (في نظام الإعداد التكاملي) وخريجي التعليم الجامعي (في نظام الإعداد التتابعي) للالتحاق بكليات التربية ، ووضع نظام مناسب للحوافز التي تشجع على ذلك .

- وضع خطة دقيقة للتوفيق بين الأعداد التي تقبل في كليات ومعاهد إعداد المعلم ، وبين احتياجات المدارس بمختلف مستوياتها من التخصصات المختلفة .

- إنشاء أقسام أو شعب لإعداد معلمي المواد التكنولوجية ، وتكنولوجيا التربية والوسائل التعليمية ، ولتدريب النظائر والموجهين والمديرين ، ولتولي برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة .

- عدم إنشاء كليات أو معاهد جديدة لإعداد المعلم إلا بعد استيفاء الكليات الحالية لحاجتها من الإمكانيات وهيئات التدريس ، ويتطلب ذلك في الوقت نفسه وضع خطة للبعثات والإجازات الدراسية لإعداد الكوادر المطلوبة .

- ليس ثمة ما يمنع استمرار نظامي الإعداد التكاملي والتتابعي للمعلم . وقد يتطلب التقريب بينهما ، من حيث نسب المواد الثقافية العامة والأكاديمية التخصصية والمهنية ، زيادة سنة دراسية في نظام الإعداد التكاملي ليصبح خمس سنوات بدلا من أربع .

- قصر التعيين في مهنة التدريس على المؤهلين تربوياً ، على أن يتم

بالأساليب المتطورة فى التعليم ، وعلى رأسها « تكنولوجيا التربية » بمفهومها الصحيح ، فهى لا تعنى مجرد التأكيد على المستحدثات التكنولوجية والوسائل المعينة المتطورة ، وإنما تتميز بنظرتها المنظومية إلى التعليم ، ومن ثم تؤكد الارتكاز على منهج البحث العلمى فى التصدى للمشكلات ، وتعتبر نقله هامة من مرحلة التعديلات الجزئية غير المتعمقة إلى التطوير الجذرى المتكامل . ولا بد من الاستعانة بخبراء تكنولوجيا التربية فى بناء المناهج ووضع مقررات الدراسة ، وتحديث طرق التدريس وأساليب التقويم والإدارة .

إن التعليم هو السبيل الرئيسى لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل ، وهو السدور الواقية من الوقوع فى براثن التبعية ، وذلك عن طريق التنمية البشرية الشاملة التى تكفل مواكبة ركب التقدم ، والإسهام الإيجابى فى مسيرة التطور ، وإرساء قواعد الأمن القومى والسلام الاجتماعى والنهضة الحضارية للأمة . ومن ثم فهو فى حاجة إلى أن نضعه على رأس أولويات التنمية ، ونوفر له كل الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .

التعليمية ، فلا بد أن يراعى فى تطويرها أن تلتزم بالملامح الرئيسية لأهداف التعليم واستراتيجيته ، فتركز على كل ما ينمى شخصية المتعلم ويشحذ قدرته على التفكير ، وعلى استقاء المعلومات بنفسه من مصادرها وتوظيفها فى حل المشكلات ، وتراعى المواءمة بين العلم والأخلاق ، وبين الأصالة والمعاصرة ، كما يتعين أن تتكامل مع اتجاهات إصلاح وتطوير سائر مكونات العملية التعليمية .

– أن تتصدى المناهج فى هذا الإطار لمشكلات الحياة العصرية ، كمشكلات التغذية والبيئة والطاقة والثروات المعدنية والمائية ، وخيرات البحار والمحيطات ، والتضخم السكانى ، وتعمير الصحارى ، واستثمار المياه الجوفية والطاقة الشمسية ، وكذلك مشكلات النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، والتسلح ، وصيانة السلام الدولى .

– ويساعد على التصدى لهذه المشكلات وللأنماط الجديدة من السلوكيات والمعاملات وثورة المعلومات ووسائل الاتصال ، الأخذ

التعليم الجامعى والعالى

القومية المتخصصة ، ووزارة التعليم ، والأزهر ، ونقابات المهندسين والتطبيقيين والعلميين ، والقوات المسلحة وغيرها .

ولقد عنت هذه الهيئات بالتوسع فى الخدمات التعليمية وزيادة عدد المدارس والمعاهد والكليات الجامعية ، ومراكز التدريب ، لتوفير فرص التعليم بالمجان لكل من يرغب من المواطنين فى التزود بالعلوم والمعارف والمهارات المختلفة .. كما اهتمت الوزارات المعنية بشئون التعليم ، بتطوير المناهج والمقررات الدراسية ، وتوفير المباني والتجهيزات واليات

سياسة إعداد المعلم فى إطار إصلاح التعليم وتطويره

حظيت المنظومة التعليمية ، ومؤسساتها ، فى السنوات الأخيرة ، باهتمام متزايد من جانب القيادات السياسية ، والهيئات المسئولة عن سياسة التعليم وتطوير نظمته وأساليبه ، وبصفة خاصة المجالس

التعليم ، قدر المستطاع فى حدود التمويل المتاح .

ولكن هذه الاهتمامات الكمية والنوعية ، لم يصاحبها اهتمام مماثل بإعداد المعلم وتدريبه وتنميته ، وهو أهم مقومات العملية التعليمية وأعمقها أثرا فى تكوين الناشئة وطلاب العلم من المواطنين . ولقد ترتب على ذلك وجود سلبيات متنوعة فى سياسة اعداد المعلم ، تدعونا الى اعادة النظر فى الأوضاع الحالية بهدف تدارك ما يوجد بها من قصور ، ورسم سياسة أفضل ، تكفل تمكين المعلم من الاسهام الايجابى فى استراتيجيات اصلاح التعليم وتطويره .

وفى سبيل الوصول الى هذا الهدف والارتقاء بسياسة اعداد المعلم ، قامت شعب المجلس فى قطاعات التعليم المختلفة (العام والفنى والأزهرى والجامعى) بإعداد الدراسات والاقتراحات المناسبة - فى هذا الصدد ، والتي نوجزها فيما يأتى :

القسم الأول

الأوضاع الحالية وسليبتها فى نظم إعداد معلمى التعليم العام والفنى والأزهرى - قبل الجامعى .
سلبيات الأوضاع الحالية :

١- ان التوسع الكبير الذى شهدته كليات التربية (كليات نظرية - ونوعية - وفنية وعددها « ٥٥ كلية ») فى السنوات الأخيرة ، لم يصاحبه اعداد الكوادر الفنية من هيئات التدريس ذات المستوى التربوى الرفيع والقادرة على القيام بمهمة اعداد المعلم بالمواصفات الحديثة المطلوبة ، ولقد اتضح من المسح الميدانى لواقع الحال فى كثير من كليات التربية أن الصورة غير مرضية .

* وأن هيئات التدريس تفتقر فى معظم كليات التربية الى الكفايات العلمية المتخصصة المؤهلة تأهيلا متخصصا فى بعض الشعب الدراسية بها ، بل لا يوجد العدد المناسب من مستوى الأساتذة أو الأساتذة المساعدين فى كثير منها ، وتقتصر هيئات التدريس بها على المعيدىين والمدرسين والمدرسين المساعدين ، أو الاستاذ الزائر .

* ضالة النسبة بين عدد أعضاء هيئة التدريس وعدد الطلاب المقيدىين فى بعض الكليات بالمقارنة بالمعدلات العالمية (١ : ٤٠ فى الكليات النظرية) .

للكل عضو من هيئة التدريس	طلالبا
فى كلية التربية بالبنوفية	١ : ٢١٣
فى كلية التربية بأسوان	١ : ٩٧
فى كلية الاقتصاد المنزلى (حلوان)	١ : ٨٥
فى كلية التربية بالقازيق	١ : ٨١
فى كلية التربية بالسويس	١ : ٧٠

* توجد كلياتان وأقسام محدودة فى بعض الكليات ، لاعداد مربيات رياض الأطفال ، وهى لا تكفى اطلاقا لسد احتياجات مؤسسات رياض الأطفال القائمة حاليا ، سواء التابعة لوزارة التعليم أو الشئون الاجتماعية (رسمية وخاصة) ، وهى تبلغ حاليا حوالى ٤٠٠٠ دار ، مع الأخذ فى الاعتبار قلة عدد العاملات المؤهلات فى هذه الدور فى الوقت الحاضر ، وتزايد عدد رياض الأطفال فى السنوات المقبلة ، بسبب خروج المرأة للعمل .

* كما لا توجد سوى كلية تربية موسيقية واحدة وأخرى للتربية الفنية (جامعة حلوان) وكليتين للاقتصاد المنزلى . مما ترتب عليه وجود عجز كبير بين مدرسى التربية الفنية والموسيقى والاقتصاد المنزلى .

٢ - تعدد مصادر اعداد المعلم (فى المادة الدراسية الواحدة) وتنوعها وتباين مستويات القبول بها ومستويات المناهج والمقررات الدراسية ، والمناهج التعليمية ، ونظم التدريب بها ، مما ترتب عليه عدم التجانس الفكرى والتربوى بين الخريجين وتباين أساليب الأداء فى المدارس والمعاهد . ومن أمثلة هذا التعدد فى اعداد المعلمين وتدريبهم :

* يعد مدرسو اللغة العربية فى : (كليات اللغة العربية والشرية وأصول الدين بالأزهر ، وكليات التربية بالجامعات - وكلية دار العلوم -

وكليات الآداب « قسم اللغة العربية » .

* يعد مدرسو اللغة الانجليزية في : (كليات التربية - وكليات الآداب « قسم اللغة الانجليزية » - كما يستعان في تدريس هذه المادة ببعض خريجي كلية الآلسن) .

* يعد مدرسو المواد النوعية (التربية الفنية - التربية الموسيقية - الاقتصاد المنزلى - رياض الأطفال) في : كليات تربية جامعية بمستوى عال تحت مظلة الجامعة - وفي كليات نوعية أخرى تتبع التعليم العالي بمستوى أقل .

٢ - ضعف المستوى العلمى فى مواد التخصص التى سيقوم المدرس بتدريسها بعد تخرجه - وذلك بالنسبة لخطط الدراسة فى كليات التربية (نظام السنوات الأربع والتى تتبع النظام التكاملى) - وما تحتويه من ارتفاع نصيب المواد التربوية وفروعها فى خطة الدراسة ، وانخفاض عدد الساعات المخصصة لتدريس المواد التخصصية - وعدم وجود معيار يحكم التوازن فى خطة الدراسة بالكليات التربوية التى تأخذ بالنظام التكاملى ، فيما يختص بمجموعات المواد المختلفة فى الخطة (المواد الأكاديمية التخصصية - المواد التربوية وفروعها - مواد الثقافة العامة) .

٤ - يلاحظ قصور واضح فى المقومات والامكانيات الأساسية اللازمة لعمليات اعداد المعلم وتدريبه ، والتى لابد من توفيرها بالقدر الكافى بالنسبة لعدد الطلاب وبالمستوى العصري المتطور (المكتبات وما تحتويه من مراجع تربوية حديثة - الوسائل التعليمية السمعية والبصرية - المعامل اللغوية ، ومعامل العلوم الطبيعية - الورش العملية ، تكنولوجيا التعليم ، وغير ذلك من التجهيزات الحديثة) - لأن عدم كفاية آليات التعليم بالصورة والمستوى اللائق ، له آثار عكسية على مستوى اعداد المعلم .

٥ - التشابه التام بين برامج الاعداد فى معظم الكليات المتناظرة (عامة أو نوعية) - الأمر الذى يعنى عدم الأخذ فى الاعتبار احتياجات

البيئة المحلية والأهداف المحددة لكل مرحلة تعليمية فى سلم التعليم - إذ يطغى على المناهج بصفة عامة التركيز على المبادئ والنظريات العامة - دون التعرض للاوضاع القائمة فى مدارسنا ، وما يلزم لاصلاحها .

٦ - عدم وجود كليات متخصصة لاعداد معلم التعليم الفنى ، فى مختلف مجالاته الصناعية والزراعية والتجارية (سوى كلية واحدة انشئت حديثا فى منطقة القبة للتعليم الصناعى) وشعبة فى المعهد الزراعى بمشتهر ، مما أدى إلى قيام بعض كليات التربية النظرية التقليدية ، بإعداد معلمى التعليم الفنى ، بالرغم من عدم وجود الامكانيات المادية والتجهيزات الخاصة بمناهج التعليم الفنى ، أو الوسائل الفنية للتدريس ، أو المدرسين المتخصصين فى مجالات التعليم الفنى بهذه الكليات .

٧ - وبالمثل فى قطاع التعليم الأزهرى ، لاتوجد سوى كلية واحدة بالقاهرة تقوم على اعداد المعلم فى مختلف المواد المقررة بالمعاهد الأزهرية (ابتدائية - اعدادية - ثانوية) ويؤخذ على هذه المؤسسة الوحيدة افتقارها إلى مختلف الوسائل السمعية والبصرية والتجهيزات والمعامل والورش اللازمة لاعداد المعلم بصورة جيدة ، وهذه الكلية المركزية تعجز عن اعداد المعلمين اللازمين للعمل فى المعاهد الأزهرية فى مختلف المراحل ، والتى يقرب عددها من ٣٠٠٠ معهد (ثلاثة آلاف معهد) مما اضطر إدارة المعاهد الأزهرية الى الاستعانة بخريجي كليات التربية العامة والتى تعد مدرسى التعليم العام .

٨ - تخلف أساليب التدريس وطرقه فى كثير من كليات اعداد المعلم ، فهى لاتزال تعتمد على المحاضرة ، واللقاء ، والمذكرات المختصرة ، ولما يوجد حوار مفتوح ومناقشات هادفة بين الاستاذ والطلبة ، أو تجارب عملية ، ونماذج توضيحية وبحوث واقعية .

٩ - ضالة النصيب المخصص فى خطة الدراسة للثقافة العامة المعاصرة للطلاب فى كليات التربية .. وبصفة خاصة فى المشكلات

١٣ - وأخيراً عدم كفاية النظم المتبعة حالياً ، فى أعداد القيادات التربوية والتعليمية ، بسبب اعطاء الأولوية فى الاختيار لعامل الأقدمية فى العمل ، والاستناد إلى التقارير الرقمية ، كمعيار لقياس مستوى كفاية المرشح .. ولقد ثبت فى معظم الحالات ، أن الذين وصلوا إلى مراكز قيادية - عن طريق هذه الأساليب التقليدية ، لا يرحبون بقبول نظم التطوير والتحديث الجديدة ، أو تغيير ما سبق أن تعودوا عليه .

القسم الثانى

بشأن إعداد هيئات التدريس فى الجامعات :

يعتبر تكوين أعضاء هيئات التدريس وإعداد الاستاذ الكفء القادر على الاسهام فى عمليات إصلاح التعليم وتطويره ، من المهام الأساسية للتعليم الجامعى .. ولقد درجت التقاليد والنظم الجامعية فى هذا الصدد ، على البدء باختيار الصفوة الممتازة ، من بين الخريجين حملة اليسانس والبيكالوريوس لتعيينهم ، ثم رعاية المعيدى والمدرسين المساعدين ، وتزويدهم بالمستحدثات فى مجال تخصصهم حتى الحصول على الدكتوراه .. وتمتد تلك الرعاية إلى المدرس والاستاذ المساعد ، وتوفر لهم معدات البحث والاطلاع والتجريب ، للارتقاء بمستواهم العلمى ، والوصول بهم إلى مستوى الاستاذية .

وبالرغم مما تبذله الادارة الجامعية من جهد ، فى سبيل إعداد قيادات رائدة فى مختلف قطاعات التعليم الجامعى ، فى العالم العربى ، بل وفى بعض دول المهجر من أطباء ومهندسين وعلميين ، فإن أساليب إعداد هيئات التدريس تصادف بعض المعوقات والصعوبات ، يجدر مراجعتها والعمل على التغلب عليها ومن أمثلة ذلك :

١ - احتياج الهياكل الوظيفية للانسام العلمية للتحديث ، وفقاً للتخصصات المطلوبة ، حتى تتناسب مع الأعباء التى تقوم بها تلك الأقسام ، وتتواءم كذلك مع أعداد الطلاب الذين يدرسون فيها - لكى

الاقتصادية والاجتماعية والتطورات العلمية المتلاحقة والانفجار السكانى والمعرفى وتلوث البيئة ، وغيرها من المشكلات المعاصرة على المستوى العالمى والاقليمى والمحلى .

١٠ - اقتصر معظم الكليات على أعداد المعلم لتدريس المواد النظرية والثقافية ولم تمن الكليات بإعداد أخصائيين فى التوجيه والارشاد النفسى أو فى التدريس للمعوقين والمتخلفين فكرياً ، أو تنمية المعلمين فى الخدمة وتزويدهم بالتطورات الحديثة فى العلوم والتربية والاجتماع .

١١ - غياب خطة متكاملة تحدد الأعداد والتخصصات اللازمة لمدارس التعليم العام ، والتعليم الفنى من المعلمين - فى كل مادة على حدة - مما أدى إلى وجود عجز كبير بين الخريجين فى بعض التخصصات ، وبصفة خاصة فى التعليم الصناعى والزراعى والتجارى (حوالى ١٧.٠٠٠ الف) ، ومدرسى التربية الفنية ، والموسيقى والاقتصاد المنزلى واللغة الانجليزية . هذا مع وجود فائض كبير فى بعض التخصصات الأخرى ، وبخاصة فى مدرسى المواد الاجتماعية (التاريخ والفلسفة) ، وفى مدرسى العلوم ، وفى مدرسى الشريعة بالمعاهد الأزهرية .

١٢ - بلغ عدد الكليات الحالية لأعداد المعلم - ٢٤ كلية عامة نظرية ، و ١٣ كلية نوعية عملية (تحت مظلة الجامعة) ، و ١٨ كلية نوعية (تحت اشراف التعليم العالى) وتكشف هذه الخريطة عن عدم رسم تخطيط مسبق لإنشاء هذه الكليات ، على أسس علمية مدروسة ، مما يتطلب إعادة رسم الخريطة الصحيحة لكليات أعداد المعلم ، بحيث تكفل مواجهة الاحتياجات الحالية ، ومتطلبات المستقبل ، بصورة دقيقة وخاصة على مستوى المحافظات - إذ يكشف التوزيع الجغرافى لهذه الكليات ، عن تركيز معظمها فى الوجه البحرى - كما يكشف عن عدم المواءمة بين الخريجين والاحتياجات الفعلية .

يكون التعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس في حدود ما تتطلبه تلك الهياكل والتخصصات بالأقسام المختلفة .

٢ - العجز في التمويل اللازم ، لإيفاد أعضاء هيئات التدريس في مراحل الاعداد في بعثات خارجية ، سواء للحصول على درجات علمية أرقى أو لزيارة المراكز البحثية في الخارج ، والتعرف على أحدث النظم والنتائج العلمية والاستكشافات الحديثة . وكذلك القصور في التمويل اللازم لاحتياجات الدراسات العليا في الجامعات المصرية ، لكي يكون التأهيل الداخلي قادرا على القيام برسائلته في الارتقاء بمستوى أعضاء هيئات التدريس علما واداء ، وتخفيف من تكاليف البعثات الخارجية المرفقة في الاعتمادات المالية .

٣ - القصور في توفير آليات البحث العلمى من تجهيزات وتقنيات علمية ومراجع وبيوريات حديثة ، ونتائج البحوث والاستكشافات التي وصلت اليها الجامعات ومراكز البحوث في العالم الخارجى .

٤ - قصر الترقيات في سلم الهيكل الوظيفى على العاملين في كل كلية على حدة ، الأمر الذى ترتب عليه عدم اتاحة فرص التنافس بين المرشحين ، واختيار الأصلح من بين المتقدمين من مختلف الجامعات ومراكز البحوث .

٥ - عدم توفير الفرص الكافية لتحقيق الرعاية والتوجيه والإرشاد من جانب الاستاذ لتلاميذه ، بسبب الأعداد الضخمة من الطلبة المقيدون بالكلية الجامعية ، بدرجة تجاوزت كل الامكانيات المتاحة ، وقلة عدد الاساتذة بصفة خاصة - إذ بينما تشير المعدلات العالمية للنسبة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب إلى :

طالب	استاذ
١٢ : ١	في الكليات العملية
٤٠ : ١	في الكليات النظرية

فإن الأوضاع الحالية في الجامعات المصرية وكمياتها ، تستلقت النظر بدرجة صارخة ، وخاصة في الكليات الآتية :

٢١٩ : ١	في الحقوق
١٢٤ : ١	في السياحة والفنادق
١٩٨ : ١	في التجارة
٧٢ : ١	في الخدمة الاجتماعية
١٤٧ : ١	في دار العلوم
٣٥ : ١	في التمريض والعلاج الطبيعي
٧٤ : ١	في الآداب

٦ - العجز الكبير بين أعضاء هيئات التدريس ، في الجامعات والكليات الاقليمية ، ويرجع ذلك إلى عدم اطراد التناسب في زيادة عدد الطلاب مع الزيادة المكافئة في عدد أعضاء هيئة التدريس ، وبسبب المجانية غير المنضبطة في التعليم الجامعى ، وفتح أبواب الجامعات على مصاريحها أمام حملة الثانوية العامة ، وبسبب الاعارات الواسعة ، والانتدابات والمهام العلمية الممتدة .

ويقدر النقص - بصفة عامة - في أعضاء هيئات التدريس ، بنحو خمسة آلاف أو أكثر ، ويتركز العجز في الكليات النظرية (الحقوق ٩٠٠ ، التجارة ٧٥٠ ، التربية ٤٠٠ ، الآداب ٣٦٠) وكليات التمريض والعلاج الطبيعي وفي جميع كليات الجامعات الاقليمية .

٧ - الخلل في الهياكل الوظيفية الفنية ، بين أعضاء هيئات التدريس واطلاق الوظائف العليا ، وتعدد هسا ، مما أدى إلى ضمور في عدد الاساتذة المساعدين ، بالنسبة لعدد الاساتذة ، بينما العكس هو الصحيح - لضمان توفير قاعدة عريضة من المدرسين والاساتذة المساعدين في الهيكل الوظيفى .

٨ - القصور في أساليب تقويم عضو هيئة التدريس عند النظر في ترقيته إلى مستوى أعلى وأغفال بعض الجوانب الهامة في مستوى الأداء والسلوكيات والعلاقات .. الخ .

٩ - عدم الالتزام الكامل بمبدأ تكافؤ الفرص ، في بعض الحالات عند انتقاء الطلاب لمراحل الدراسات العليا .

١٠ - قصر مدة العام الدراسي الجامعي (حوالي ٢٤ اسبوعا) بشكل لامثيل له في الجامعات الأخرى في الخارج (٣٢ اسبوعا) والاعتماد في التدريس على المذكرات المختصرة .

١١ - الاقتصار على نظام المحاضرات العامة ، واغفال دور المكتبات ، والمراجع العلمية ، والتجارب العملية ، والحوار ، والمناقشات بين الأستاذ وتلاميذه في مجموعات قليلة العدد .

القسم الثالث

توصيات

في شأن السياسة المستقبلية لاعداد المعلم :

سياسة اعداد المعلم في العاضر والمستقبل :

كشفت الدراسات المختلفة بشأن الأوضاع الحالية في نظم اعداد المعلم ، عن العديد من السلبيات التي تعوق قدرتها على الوفاء باحتياجات العملية التعليمية كما وكيفا على النحو المنشود ... كما تبين من بعض الدراسات أن النظم الحالية لم تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المستقبلية لمواجهة التطورات المتوقعة في المنظومة التعليمية وعلاقتها بالمنظومات الأخرى في الدولة .

وحرصا على النهوض بمستوى المعلمين في مختلف المواقع ، وأملأ في تمكينهم من الاسهام الجاد في برامج اصلاح التعليم وتطويره - يجدر التنبيه إلى إعادة النظر في الأوضاع الحالية لاعداد المعلم ، ووضع سياسة رشيدة تكفل تدارك السلبيات القائمة ، وتهيئ المعلمين لمواجهة التطورات المرتقبة في السنوات المقبلة .

ولعل من الحكمة أن تركز السياسة الجديدة على المحاور الآتية :

- المحور الأول : الارتقاء بكليات ومعاهد اعداد المعلم على اختلاف مستوياتها الى مستوى الكليات الجامعية ، في مختلف الأنظمة التي تضمها قانون تنظيم الجامعات .

- المحور الثاني : سد العجز القائم - وتخطيط السياسة المستقبلية .

- المحور الثالث : التمويل الكافي ، لتوفير آليات التعليم بصورة مقبولة في مختلف مؤسسات التعليم ، سواء في كليات ومعاهد اعداد المعلم وفي المدارس والمعاهد التي يعمل بها المدرسون .

- المحور الرابع : تنمية المعلمين العاملين بالخدمة ، ومواصلة الارتقاء بمستواهم العلمي والتربوي .

- المحور الخامس : رعاية المعلم اجتماعيا .

المحور الأول : بشأن الارتقاء بكليات ومعاهد اعداد المعلم :

نقطة البداية في رسم أية سياسة رشيدة لاعداد المعلم - إعطاء الأولوية والاهتمام الكافي للمؤسسات التعليمية والتربوية التي تقوم بهذه المهمة ، والارتقاء بها إلى مستوى كليات القمة - فالمعلم هو صانع الأجيال ، ورسول الهداية والتنوير ، وهو الذي تعقد عليه الآمال في اعداد القيادات القادرة على النهوض بالمجتمعات إلى المستوى الحضاري اللائق ، ويتطلب ذلك :

١ - بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس في كليات اعداد المعلم - بصفتهم العنصر الأول في العملية التعليمية والتربوية :

- يشترط الحصول على الدكتوراه في مادة التخصص وفي العلوم التربوية دون استثناء .

- يراعى في عدد « أعضاء هيئات التدريس » في كل كلية ، التناسب بين عدد الأعضاء وعدد الطلبة المقيدين بها طبقا للمعدلات العالمية المتعارف عليها (١ - ٤٠) على الأكثر .

٢ - بالنسبة للطلاب :

* أن يكون الحد الأدنى للقبول في مختلف الكليات والمعاهد الحصول على مجموع مناسب في الثانوية العامة وما في مستواها .

* انتقاء افضل العناصر بين المتقدمين من حيث المستوى العلمي العام (مجموع الدرجات الحاصل عليها في الامتحان العام) . وذلك في

النظر في خطة الدراسة في هذه الكليات بهدف دعم عدد الساعات في الخطة للمواد الدراسية التخصصية التي سيقوم الطالب بتدريسها بعد تخرجه .

وفي هذا الصدد يلزم التأكيد على أن يخصص ٧٠٪ على الأقل من جملة عدد الساعات في الخطة للمادة العلمية وطرق تدريسها و ٢٠٪ للمواد التربوية وفروعها و ١٠٪ للمواد الثقافية العامة والضرورية ، لاستكمال تكوين المعلم كمواطن مستنير .

ب - أما بالنسبة للنظام التتابعي ، وهو نظام جيد يزيده الكثيرون بسبب ارتفاع المستوى العلمى للطلاب بحصولهم على درجة البكالوريوس أو الليسانس في المادة العلمية التخصصية - ثم الحصول على دبلوم في العلوم التربوية - فإن الرأي يتجه إلى تشجيع الأخذ بهذا النظام ، شريطة منح الطالب مكافأة تعادل مرتب الخريج المعين حديثاً ، عن السنة الخامسة التي يقضيها للحصول على العلوم التربوية ، واحتسابها ضمن مدة الخدمة وذلك في حالة تفرغ الطالب لمدة عام للحصول على الدبلوم التربوي .

ورغبة في تخفيض النفقات (التكلفة المالية) ، فيمكن تعيين الخريجين من الكليات الجامعية المختلفة ، مباشرة - ثم استكمال تأهيلهم التربوي اثناء الخدمة في دراسات مسائية تنظم لهذا الغرض .

والنظام التتابعي مزاي أخرى ، من أهمها امتصاص الفائض من خريجي الجامعات لملاحقة سد العجز الذي يظهر بين المدرسين في مختلف المواد ، أولاً بأول - دون إبطاء .

المناهج وطرق التدريس :

* العمل على تطوير المناهج الدراسية ، وطرق التدريس ، بصورة دورية منتظمة وبحيث تواكب التطورات المعاصرة في العلوم والآداب ، والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .. الخ .

* الاستناد في عمليات تخطيط المناهج وتطويرها الى نتائج البحوث والدراسات العلمية والتربوية التي تجرى في العالم الخارجى ،

ضمنه المستوى الخاص المطلوب في التخصصات التي يرغب في الالتحاق بها .

* اجتياز اختبار في المظهر العام واللياقة البدنية وسلامة الحواس والنطق بصفة خاصة بما يؤيد صلاحيته لمهنة التدريس .

* اجتياز امتحان قدرات بالنسبة للمتقدمين لبعض الكليات ذات الطابع العلمى والكليات النوعية (كليات التربية الفنية - التربية الرياضية - الموسيقى ..) .

* وبالنسبة لاعداد المعلم ففى المعاهد الأزهرية يشترط أن يكون حافظاً للقرآن الكريم وينبغى التأهيل لذلك .

* كما يشترط بالنسبة للقبول في كليات اعداد معلمى التعليم الفنى (صناعى وزراعى وتجارى) أن يكون من خريجي المدارس الثانوية الفنية (صناعية - زراعية - تجارية) ومعاهد اعداد الفنيين (صناعية - زراعية - تجارية) والثانوية العامة قسم علمى .

٣ - صلاحية مؤسسات اعداد المعلم لتأدية العملية التعليمية والتربوية بمستوى جيد :

من حيث استيفاء الامكانيات المادية المختلفة ذات الأهمية فى اعداد المعلم وتدريبه مثل : توفير المكتبات والمراجع العلمية الحديثة ، وأدوات البحث والتجريب والتجهيزات العملية ، والمعامل اللغوية ومعامل المواد الطبيعية والوسائل التعليمية المختلفة (سمعية وبصرية) والوسائل التكنولوجية الحديثة ، ويجب أن يراعى فى توفير هذه الآليات ، القدر الكافى الذى يتناسب مع عدد الطلاب فى كل كلية ، وكذلك مواكبتها للتطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة .

٤- بالنسبة لنظم الدراسة :

خطة الدراسة :

١ - نظرا لما تبين من تدنى المستوى العلمى فى مادة التخصص بالنسبة للمعلمين الذين يعملون طبقاً للنظام التكاملى المعمول به فى كليات التربية (نظام السنوات الأربع) - يقتضى الأمر التوصية بإعادة

وتلك التي تجريها مراكز البحوث وكليات التربية في المجتمع المصري .

* اعتبار تخطيط المناهج وتطويرها عملا مشتركا يتم بين الاختصاصيين من مختلف المجالات التربوية والعلمية ومجالات الانتاج والخدمات والاقتصاد والاجتماع .

* الاهتمام بتنمية السلوكيات الاصلية وخاصة ما يتصل بالقيم الدينية والأخلاقية والرعى بالواجبات والمسؤوليات الاجتماعية .

* تطوير طرق التدريس في كليات التربية بحيث لا تعتمد على المحاضرات العامة والمذكرات المختصرة ، بل تستند على الحوار والمناقشة واستخدام الوسائل الحديثة والتجارب العملية والتطبيقات التكنولوجية والمكتبات والبحوث .

* أن تعنى المناهج في كليات التربية بتثقيف الطلاب المعلمين بقسط وافر من المعلومات عن الأحداث الجارية (سياسية واقتصادية واجتماعية) سواء على المستوى العالمى أو الاقليمى أو المحلى ، وكذلك تعريفهم بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع المصرى ومعالجتها (الاستهلاك - التنمية بصفة عامة - الانحرافات السلوكية - الانفجار السكاني وتنظيم الأسرة - التلوث) وغيرها مما يستجد .

المحور الثانى : تخطيط القبول في كليات المعلمين في الحاضر والمستقبل :

أولا : بشأن التخطيط اللازم لسد العجز القائم في بعض التخصصات ، سواء في التعليم العام ، أو الفني ، أو الأزهرى - وكذلك وضع الخطة المستقبلية لمواجهة الاحتياجات المستقبلية :

* لا يجوز أن نشكو من عجز في القوى العاملة بالنسبة للتعليم ، في الوقت الذي نشكو فيه من فائض كبير في خريجي الجامعات ومن البطالة السافرة والمقنعة .

* حصر العجز القائم حاليا في مختلف المواد والتخصصات في المراحل المختلفة ، في ضوء مسح ميدانى ، طبقا لمعدلات الأداء

المقررة ونصاب كل معلم .

ثانيا : بشأن رسم السياسة المستقبلية في السنوات القادمة يلزم تقدير حجم الاحتياجات في ضوء النمو السكاني ، ومعدلات القبول في كل نوع من أنواع التعليم ، على مدى السنوات الخمس المقبلة على الأقل - لوضع خطة خمسية .

ثالثا : رسم خطتين الخطة الاولى : قصيرة الأمد ومرحلية لسد العجز القائم ، وتنظيم دراسات مكثفة علمية وعملية وتربوية لكل من المستويات المطلوبة (برامج تحويلية - دراسات علمية وتربوية) ويقتل بها خريجو الكليات الجامعية المختلفة ، لمدة عام أو عامين فقط ، لاعادتهم لى مواء الدراسة المطلوبة علميا وتربويا ، وسد العجز المطلوب .

والخطة الثانية : طويلة الامد لمواجهة الاحتياجات المستقبلية والزيادات المتوقعة خلال السنوات العشر القادمة في كل نوع من أنواع التعليم . ويحتاج هذا إلى تعاون وثيق بين القطاع التربوى بالجامعات ووزارة التعليم .

رابعا : ويجدر التنويه في هذا المجال إلى أن اعداد معلمى المعاهد الأزهرية يقتصر حاليا على كلية واحدة فقط ، ويتطلب الامر إنشاء كليتين على الأقل : إحداهما بالوجه البحرى والأخرى بالوجه القبلى .

* وكذلك بالنسبة للاحتياجات الكبيرة من معلمات ومربيات رياض الأطفال ، حيث لا يوجد حاليا سوى كليتين فقط احدهما بالجيزة والأخرى بالاسكندرية . ويتطلب الامر انشاء نظام EMERGENCY للبنات من حملة الثانوية العامة لمدة عام لتأهيلهن لسد الاحتياجات المطلوبة ، بصفة عاجلة .

* وحيث ان عدد الأطفال الملزمين ، في التعليم الاساسى ، يبلغ ١٦ مليوناً في عام ٢٠٠٠ ، أى بزيادة ٦٠٪ عن الاعداد المقيدة حاليا في مدارس التعليم الاساسى ، فان الامر يتطلب وضع خطة خاصة لتخريج

المحور الثالث : التمويل :

من المعروف أن قطاعات التعليم جميعها تشكو من عجز الاعتمادات الحكومية عن الوفاء باحتياجاتها ، البشرية والمادية ، لتوفير تعليم جيد ، وإذا كان الناتج القومى لا يستطيع المزيد من العطاء لقطاع التعليم ، فلا بد من التفكير فى موارد أخرى خارج الموازنة العامة مثل : فرض ضريبة محلية تخصص للخدمات التعليمية - وتنمية الصندوق الاهلى الذى تقرر إنشاؤه فى كل محافظة بمقتضى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتتكون حصيلته من التبرعات والجهود الذاتية - وتقرير نسبة معينة من أرباح الشركات والمؤسسات الانتاجية - وغير ذلك .

وفيما يلى - عرض مقارن ، يوضح تكلفة الطالب فى مصر ، بالمقارنة مع التكلفة فى بعض الدول الأجنبية - فى ضوء متوسط دخل الفرد ، فى كل دولة :

تكلفة الطالب بالدولار

متوسط دخل الفرد	فى التعليم الاساسى	فى التعليم الجامعى	
٥٨	٦٣٠	٤٨٥	مصر
١١١	٩٠٠	١٤٤١	المغرب
٢٥٩	١٧٣٠	٢١٧٩	الأردن
٨٧٧	٩٧٥٠	٤٨٥٠	اسرائيل
—	٥٣٤٠	١٣٣٥	اليونان
٣٩٩٤	١٩٠٢٠	٧٢٢٧	كندا
٣٣٢٢	٢٣٧٣٠	١٢١٠٢	اليابان

المحور الرابع : تنمية المعلمين العاملين بالخدمة ، ومواصلة الارتقاء بمستواهم العلمى والتربوى :

- لا ينبغي أن يترك المعلم بعد تخرجه دون متابعتة بأساليب التطوير والتحديث حتى لا يتخلف أداءه فى العمل ، ويستمر بصورة نمطية تقليدية دون مواكبة التطورات الجارية المعاصرة فى المسئوليات التى

الكم الهائل من المدرسين اللازمين لتعليم ما ينوف عن خمسة ملايين طفل جدد ، يضافون إلى حجم التعليم الأساسى فى السنوات العشر القادمة .

* وبالنسبة للتعليم الفنى لا يوجد سوى كلية واحدة للتعليم الصناعى ، ويتطلب الأمر إنشاء كليات مماثلة للتعليم الزراعى والتجارى ، فى الوجهين البحرى والقبلى .

خامسا : دعم معهد الدراسات العليا بكافة الوسائل ، لتمكينه من إعداد معلم المعلم بكفاءة عالية ، وإعداد القيادات التعليمية والتربوية القادرة على إدارة التعليم - ومواصلة تطويره ، عن وعى ويصيرة .

سادسا : وفى جميع الحالات ، يلزم مراعاة تدبير الكوادر الفنية اللازمة لكل كلية وتدبير المرفق ومستلزماته المادية والتجهيزات العلمية والعملية - قبل افتتاح الكلية - مع الأخذ فى الاعتبار المعدلات العالمية المتعارف عليها .

سابعاً : العودة إلى تنظيم بعثات خارجية لاستكمال تأهيل أعضاء هيئات التدريس فى كليات التربية بالمستوى اللائق - وكذلك لتأهيل القيادات التعليمية فى الادارة والتخطيط .

ثامناً : وأخيراً - نوصى بتشكيل لجنة فنية على مستوى عال ، لتقييم الأوضاع الحالية فى كليات التربية ومعاهد إعداد المعلم - فى ضوء مسح ميدانى شامل - للعمل على الارتقاء بها إلى مستوى التفوق ، كاحدى كليات القمة ، بما يليق بدور المعلم كرائد ورسول للهداية والتنوير .

ملحوظة : يجب عدم تعيين فائض القوى العاملة - فى وظائف التدريس ، قبل استكمال تأهيلهم علمياً - وتربوياً - فى المواد التى يكلفون بتدريسها - وتطبيق ما سبق الإشارة إليه بشأن النظام التتابعى حفاظاً على مستوى التعليم بالمدارس ، وبالنسبة للبرامج التحويلية لغير المتخصصين من الخريجين .

واجتماعيا ، بحيث يكون لمجموع المعلمين - وهم أوسع انتشارا في مختلف البيئات - أثر ملموس في النهوض بالبيئة المحلية والمشاركة الايجابية في القضايا القومية المعاصرة .

توصيات خاصة بشأن إعداد معلمى التعليم الفنى :

١ - انشاء كليات نوعية متخصصة لإعداد معلمى التعليم الفنى فى المجالات المختلفة (صناعى ، زراعى ، تجارى) لمواجهة احتياجات مدارس التعليم الفنى ، ومراكز التدريب الفنى والمهنى ، على مستوى الجمهورية ، على أن يراعى فيها :

* تخصيص ٧٥ ٪ من جولة عدد الساعات الدراسية للمواد التقنية التخصصية .

* توفير فرص التدريب العملى بالتعاون مع المؤسسات والوزارات المختصة .

* تجهيز كليات اعداد معلمى التعليم الفنى بالالات والأدوات الحديثة المناسبة ، واللازمة كوسائل إيضاح ، وأدوات للتدريب فى مختلف مجالات التعليم الفنى - ويكميات وافرة تتناسب مع عدد الطلاب .

* أن يكون إعداد المعلم متكاملا ، بحيث يمكن للخريجين تدريس المواد النظرية والعملية معا .

* ضرورة الاستعانة بالعاملين فى المؤسسات الانتاجية ، والاستشارة برأيهم عند وضع المناهج .

* أن يكون القبول فى هذه الكليات ، طبقا لتخطيط محكم - لمواجهة الاحتياجات المستقبلية فى سوق العمل - وتغطية احتياجات المدارس الفنية بوزارة التعليم - ومراكز التدريب المهنى فى الوزارات والمؤسسات المختلفة .

* أن يقتصر القبول بها على حملة دبلوم المدارس الثانوية الفنية ، ومعاهد إعداد الفنيين ، وشهادة الثانوية العامة (قسم علمى) .

يقوم بها فى الناحية العلمية والتربوية . ولكى يصبح جديرا بالإسهام الفعال فى اصلاح المنشود ، فمن الضرورى أن يكفل له التنمية المستمرة فى الخدمة بمختلف الأساليب ، وتحديث معلوماته عن طريق :

- تزويده بالمجلات المتخصصة والنوريات العلمية التى تعالج المستجدات فى العلوم المختلفة والتربية .

- تنظيم حلقات التدريب الهادفة نحو تحديث معلوماته وتطوير خبراته ومعالجة السليبيات والاطفاء المتكررة أثناء التدريس .

- إتاحة الفرصة للمعلمين فى مختلف مواقعهم للمشاركة فى الندوات والمؤتمرات العلمية - وفى مشروعات التطوير .

- إيفاد بعض القيادات التعليمية من مديرى المدارس والموجهين العامين ومديرى الادارات فى بعثات داخلية وخارجية على النمط الذى كان معمولاً به فى الستينات ، وتنظيم دراسات عليا فى الادارة المدرسية ، وتخطيط التعليم وأساليب التقويم والمتابعة ونظم التعليم المقارن والتوجيه والارشاد النفسى ، بحيث يتم تأهيلهم للقيادة الحقيقية فى مجال التعليم ، وتمكينهم من الاسهام الفعال فى اصلاح التعليم وتطويره .

- كما يجب إعداد دليل للمعلم فى مختلف الشئون التعليمية والتربوية لتبسيطه بالمشروعات الجديدة وأساليب تطوير التعليم ومقتضيات تنفيذها ، على أن تعنى الجهات المسؤولة بمواصلة تطوير هذا الدليل بصفة دورية ، فى ضوء ما يستجد من متغيرات فى قطاع التعليم .

المحور الخامس : رعاية المعلم اجتماعيا :

- لكى يستطيع المعلم أن يتفرغ لرسالته - متحمسا أميناً صادقا فى تأديتها على الوجه المنشود ، واعداد الأجيال الصاعدة والمسئولة عن مستقبل التنمية فى المجتمع - يجب أن تتوفر له الرعاية الكاملة من النواحي الاجتماعية واجزال العطاء له فى النواحي المادية .

- دعوة النقابات المختلفة للمعلمين والعلميين والتطبيقيين إلى المزيد من العطاء فى تنمية المعلمين العاملين فى الميدان ثقافيا ومهنيا

* مواصلة تطوير المقررات الدراسية والتخصصات ، بما يتفق ويتواءم مع متطلبات سوق العمل .

* أن يمضى الخريج سنة كاملة فى احدى المؤسسات التى تنفق وطبيعة الدراسة المتخصصة التى سبق أن تابعها - قبل ممارسته لمهنة التدريس - وتكون هذه السنة مدفوعة الأجر ، من الجهة التى عين فيها ، كما تحتسب له فى مدة الخدمة .

٢ - الاستفادة من خريجي الكليات المتخصصة : الهندسة الزراعة - التجارة - الفنادق والتمريض ، وامتصاص الفائض من خريجي هذه الكليات ، مع دفع مرتبات مجزية لاغرائهم للعمل فى التدريس وتنظيم دراسات مسائية تربوية لهم لاستكمال التأهيل المهني والتربوي .

٣ - أن تتضمن برامج الدراسة فى كليات إعداد معلم التعليم الفني مواصفات المهن ، ومستوى المهارات العملية والفنية المطلوبة فى كل منها ، طبقا لما تراه النقابات الفنية والمهنية والهيئات المختصة .

٤ - مراعاة النظرة المستقبلية - ومتابعة التطورات فى مجالات الانتاج والخدمات ، سواء من حيث الأعداد المطلوبة ، أو التخصصات التى يشد عليها الطلب والاستخدامات التكنولوجية الحديثة .

توصيات خاصة بشأن إعداد معلمى التعليم الأزهرى :

١ - إعداد دراسات تكميلية علمية وتربوية لحاملى الشهادات المتوسطة من معاهد الأعداد الحالية ، للارتقاء بهم الى المستوى الجامعى .

٢ - التوسع فى إلحاق خريجي معاهد إعداد المعلمين الأزهرية بكليات التربية .

٣ - إعداد خطة خمسية لإلحاق معلمى القرآن الكريم ، والقراءات والتجويد ، بمعاهد اعداد المعلمين الأزهرية - وإعداد لورات تربوية لهم .

٤ - تنمية قسم أصول التربية الاسلامية بالبحث العلمى فى

أسس وممارسات التربية الإسلامية والتربية المقارنة .

٥ - إنشاء وحدة ذات طابع خاص للبحوث التربوية ، ويقتراح أن يشارك فى نشاطها معلمو المعاهد الأزهرية .

توصيات خاصة بشأن أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات :

١ - لسد النقص فى عدد أعضاء هيئة التدريس خلال فترة زمنية مناسبة (وهى سبع سنوات للحصول على درجة الدكتوراه) يلزم : التوسع فى عدد المعيدى فى التخصصات والاقسام التى تعاني عجزا ، وبصفة خاصة فى الجامعات الاقليمية .

٢ - ضرورة المبادرة إلى تنظيم الدراسات العليا ومدارسها فى الجامعات ، وتوفير احتياجاتها وقدرتها على تأهيل المعيدى للبحث والدراسة ، وتخصيص ميزانية مستقلة للدراسات العليا والبحوث بالجامعات ، ودعم هذه الميزانية سنوياً بما يتكافأ مع الأعباء اللازمة .

٣ - وضع خطة مستقبلية تكفل تخريج أعضاء هيئات التدريس لمواجهة التزايد العددي بين طلاب الجامعات فى السنوات المقبلة ، مع الالتزام بالمعدلات العالية والنسب المقبولة بين الأستاذ وطلابه .

٤ - إنشاء كلية للدراسات العليا كتنظيم جامعى ادارى فى كل جامعة ، ويتم تسجيل الطالب فيها للحصول على الدرجة الجامعية العليا .

٥ - إتاحة الفرصة للأساتذة المساعدين فى الجامعات ومديرى مراكز البحوث للقيام بأجازة (تفرغ كامل) لمدة لا تقل عن ستة أشهر للقيام بزيارة بعض الدول المتقدمة ، والاطلاع على النظم والأساليب والمناخ العلمى بها ، على أن تقوم الجهات المعنية فى القطاع الجامعى والبحث العلمى بتقديم المعونة المالية المجزية لتنظيم هذه الزيارات العلمية .

٦ - دعوة الاساتذة والخبراء الأجانب المتميزين للعمل فى الجامعات

المتطلبات العملية والتطبيقية ، لما يحققه ذلك من فائدة مبنوكة للجامعات والمشروعات القومية .

١٣ - ضرورة وجود نظام نوري شامل ، ومستقر ، لتقييم مستويات الأداء الجامعي ، في تحقيق أهداف التعليم الجامعي ، وفي الاسهام في التقدم العلمي ، وفي التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتتوير الحضاري ، وتحديد مكانة كل جامعة أو كلية ، وأعضاء هيئات التدريس بها ، بالمقارنة مع الجامعات الأخرى الإقليمية أو العالمية .

أسس ومعايير إنشاء جامعات أهلية أو تعليم عال خاص

ان الايقاع السريع لهذا العصر - والذي يتسم بسرعة الإكتشاف العلمية ، ويتسارع الابتكارات التكنولوجية ، وما يصاحب ذلك من تغير في وسائل الانتاج وفي أنماط الاستهلاك - يؤثر على متطلبات سوق العمل ، مما يترتب عليه اختفاء بعض المهن ، وظهور الجديد منها والذي يتسم بمعرفة عميقة بحقائق العلم ، ومهارات فائقة في الأداء ، وبمعدلات عالية ، خاصة عند التعامل مع التكنولوجيا الرفيعة .

ومثل هذا المناخ يتطلب وجود مؤسسات تعليمية مرنة ، بشكل يمكنها من الاستجابة لمتطلبات السوق الحالية والمستقبلية . ويجب أن تكون هذه المؤسسات مركزاً للتميز العلمي ، لتواكب الفيض الدافق من الابتكارات ، حتى يمكن أن تواجه تحديات المستقبل ، سواء في مجالات الانتاج أو الخدمات .

وقد يكون إنشاء جامعات أهلية متحررة من قيود الروتين المألوف ، والنهض البطيء للتغيير ، أحد الحلول المنطقية لسد الفجوة القائمة بين حاجات السوق المتغيرة والمستوى الحالي لقوى العمل ، بحيث تعنى

بصفة دورية ، للاشتراك في توجيه طلبة الدراسات العليا والاشراف على البحوث .

٧ - اتباع أسلوب الاعلان عن وظائف هيئة التدريس الخالية والمطلوب شغلها ، إذ يؤدي ذلك إلى خلق روح التنافس بين المتقدمين .

٨ - وضع نظام مستقر يكفل التقييم الشامل لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس في حالة ما إذا أجاز انتاجه العلمي من اللجنة العلمية المختصة ، ومراعاة تعدد معايير التقييم فتشمل : انتاجه العلمي في السنوات السابقة ، ومستوى ادائه في العمل ، وعطاءه ومشاركته في الأنشطة الطلابية والجمعيات العلمية ، والأعمال التطبيقية والبحثية ، وسلوكياته ، وعلاقاته الاجتماعية والوظيفية .

٩ - عدم التمييز بين الجامعات فيما يتعلق بالشرط الزمني المنصوص عليه في المادتين ٢٠٤ ، ٢٠٥ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، والخاص بالتعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس وترقياتهم في الهيكل الوظيفي .

١٠ - العمل على الأخذ بنظام المقررات الدراسية (الساعات المعتمدة) وتطوير المناهج والمقررات الدراسية ، بما يسمح بتطبيق نظام الدراسات البينية والتأهيل المزيج ، وإدخال العلوم الحديثة التي استجذت أخيراً في مجالات العلوم والسياسة والاقتصاد والطاقة والاستخدامات التكنولوجية والالكترونية الحديثة والأتمار الصناعية وبنوك المعلومات وغيرها .

١١ - ارتباط مستوى الأداء الجامعي بصفة عامة بعملية تقييم علمية مستمرة على المستويات المختلفة لهيئات التدريس ، وتشكيل لجان خاصة من القيادات العليا للقيام بهذه المهمة الدقيقة على نمط اللجنة العلمية الدائمة المختصة بالتقويم العلمي .

١٢ - العمل على تحقيق الارتباط الوثيق بين البحوث والدراسات التي تقوم بها الكليات المتخصصة والمشروعات التي تعدها مؤسسات الانتاج والخدمات ، بحيث تتكامل الدراسات العلمية والنظرية مع

بإعداد خريجين في مجالات ومهارات متوجهة نحو الأعمال وليس نحو مجرد منح شهادات .

ويقصد بالجامعة الأهلية تلك المؤسسة التربوية التعليمية التي تقوم على انشائها وتمويلها منظمة أو هيئة أهلية ، من بين المهتمين بالتعليم العالي وخدمة المجتمع ، بهدف الاسهام في توفير الطاقات والأطر اللازمة لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وفقا للاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي وسياساته .

وينطبق مثل هذا المفهوم على التعليم العالي الخاص ، وتقوم بإنشائه هيئة خاصة (مؤسسات أعمال أو رجال أعمال أو شركات معنية) ، وتكون تلك الهيئة مسؤولة عن التمويل الانشائي والجاري للمؤسسات التعليمية المشار إليها ، وغالبا ما تشرف على الإدارة والتنظيم ، في ضوء السياسة العامة المقررة .

التطور التاريخي للجامعات في مصر :

يمكن تلخيص خطوات ومراحل انشاء الجامعات المصرية فيما يلي :

- قيام جامعة أون (عين شمس) في عصر قدماء المصريين .
- انشاء متحف الاسكندرية بأقسامه الأربعة للرياضيات ، والفلك ، والطب ، والفلسفة ، وقيام جامعة الاسكندرية المشهورة في العهد اليوناني القديم .

- انشاء الجامع الأزهر وافتتاحه عام ٩٧٥ م ، وقيامه بمهمة التعليم والثقافة الدينية والشرعية ، ومن ثم كان بمثابة واحد من أوائل الجامعات بمفهومها المتطور .

- انشاء الجامعة الأهلية في مصر ، حيث دعا لاقامتها « مصطفى كامل » عام ١٩٠٤ ، وتمت حملات الاكتتاب لها وخصصت الأموال والمنح والهبات والأراضي والأوقاف عام ١٩٠٦ ، وافتتحت الجامعة في أكتوبر عام ١٩٠٨ ، وافتتحت مكتبتها عام ١٩٠٩ ، واستكملت مقومات بدء الدراسة بها في المجالات الأدبية والقانونية والاقتصادية خلال

أعوام ١٩١١ - ١٩١٤ ، وفي عام ١٩٢٥ أنشئت أول جامعة حكومية تحت اسم « الجامعة المصرية » بدأت بكليات الآداب والعلوم والحقوق والطب . وضمت إليها المدارس العليا للهندسة والزراعة والتجارة عام ١٩٣٥ ، وأطلق عليها اسم « جامعة فؤاد الأول » عام ١٩٤٠ ، وتلا ذلك انشاء « جامعة فاروق الأول » بالاسكندرية عام ١٩٤٢ ، ثم توالى انشاء الجامعات المصرية الأخرى في الفترة ما بين أعوام ١٩٥٠ - ١٩٧٦ ، وأصبح عددها ١٢ جامعة ، بما فيها جامعة الأزهر . هذا وقد تأسست الجامعة الأمريكية بالقاهرة وبدأت الدراسة بها عام ١٩٢٠ كمؤسسة تعليمية خاصة .

نشأة الجامعات الأهلية في بعض الدول الأجنبية :

جامعات الولايات المتحدة الأمريكية :

في عام ١٦٣٦ أنشئت أول كلية جامعية في مدينة كمبردج بالقرب من بوسطن ، سميت « كلية هارفارد » بمنحة من جون هارفارد ، وتلا ذلك انشاء ثمان كليات أخرى في مواقع مختلفة حتى عام ١٧٦٩ ، وكانت كلها مؤسسات تعليمية خاصة تتبع الأنظمة التعليمية الانجليزية والأوربية ، وقد طلبت بعض هذه الجامعات تلقي اعانات حكومية ووضعت تحت اشراف الدولة ، وهي جامعات : جورجيا (١٧٨٥) ، كارولينا الشمالية (١٧٨٩) ، كرمونت (١٧٩١) .

ومنذ عام ١٨٦٠ حدثت زيادة ملحوظة في عدد الجامعات الحكومية والأهلية ، حيث اتسع نطاق انشاء جامعات الولايات وجامعة ملح الأرض ، ومنها ما تحول إلى جامعات حكومية ، ومنها ما استمر جامعات خاصة . واستمر هذا التوسع والتطوير في التعليم العالي والجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية مواكبا للتطور العلمي والتكنولوجي ، حتى بلغ عدد هذه المؤسسات ٢٦٠٠ جامعة وكلية جامعية ، هذا إضافة إلى عدد كبير من كليات المجتمع النوعية والشاملة .

وتتقاضى الجامعات الخاصة مصروفات دراسية عالية ، وكذلك

جامعات ألمانيا :

كانت الغالبية العظمى من جامعات ألمانيا (الاتحادية والديموقراطية سابقا) جامعات حكومية ، وقد أنشئت أول جامعة حكومية هي « جامعة هايدلبرج » عام ١٢٨٦ تلامها العديد من الجامعات الأخرى على امتداد القرنين التاسع عشر والعشرين .

وفي بداية الخمسينات من هذا القرن اتسع نطاق التعليم الجامعي في ألمانيا ، وأنشئت عدة معاهد عليا تكنولوجية تعنى بالدراسات العلمية والتطبيق من مستوى عال يناظر مستوى التعليم الجامعي ، ويعد اعلان الوحدة الألمانية أصبح عدد الجامعات والمعاهد العليا ٢٩٨ ، يقع منها ٢٢٤ في أراضي ألمانيا الاتحادية (سابقا) ، والباقي وقدره ٧٤ جامعة يقع في نطاق ألمانيا الديمقراطية (سابقا) .

وقد تم مؤخرا انشاء جامعة خاصة هي جامعة « فيتن هيردكه » ، ويجري استكمال جامعة خاصة أخرى في كرويلز . وتعتبر الجامعة الخاصة الأولى ، التي بدأت الدراسة بها عام ١٩٨٤ ، هي أول جامعة تختص بالدراسات العليا والبحوث في مجالات : العلوم الطبية (شاملة طب الأسنان) والاقتصاد والعلوم الكيميائية والفيزيائية والرياضيات ، ووضعت خطة لاستكمال باقي التخصصات المستهدفة ، وينتظر قيام الجامعة بتقديم دراسات في مستوى الدرجة الجامعية الأولى (حوالى ١٩٩٥) .

وتقدم البرامج والمناهج الدراسية بحيث تحقق ما يأتي :

- ١ - الارتباط المباشر بالتطبيق العلمي والميداني ، والتعاون الوثيق مع قطاعات العمل المعنية والمستفيدة .
- ٢ - عمق الاتصال بين الاستاذ والطالب ، والتركيز على التعلم الذاتي .
- ٣ - تنظيم الحلقات والنوآت الدراسية والبحثية في المجالات التي تتصل بمتطلبات المجتمع ومشاكل التطبيق .

تعمل الجامعات الحكومية ذات المستوى الرفيع مثل : جامعات واشنطن ، وفرجينيا ، كاليفورنيا ، ايوا ، بنسلفانيا ، شيكاغو ، تيسس ، وغيرها ، وتتنوع مصادر التمويل في هذه الجامعات (الهبات والاعانات - المصروفات الدراسية - عوائد العقود الخاصة للأعمال التي تقوم بها الجامعة لقطاعات العمل بالمجتمع - تبرعات خريجي الجامعة من رجال الأعمال ومؤسسات التنمية والهيئات الخيرية - بعض الضرائب النوعية بالولايات) .

جامعات المملكة المتحدة :

في عام ١١٦٧ أنشئت أول جامعة خاصة في بريطانيا هي جامعة أكسفورد ، تلتها بعد حوالي ٤٠ عاما جامعة كامبردج ، وجامعة نورهام عام ١٨٣٢ ، ثم جامعة لندن عام ١٨٣٦ . وبعد ذلك أنشئت عدة جامعات بالمدن الصناعية الكبرى مثل جامعات : برمنجهام ، شفيلد ، ليدز ، مانشستر ، ليفربول ، وغيرها . ولواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي أنشأت جامعة لندن « الكلية الامبراطورية للعلوم والتكنولوجيا » .

وتوالى انشاء الجامعات والمعاهد التكنولوجية متعددة التخصصات ، بجهود مشتركة حكومية وأهلية .

وفي عام ١٩٧١ أنشئت « الجامعة المفتوحة » كنوع مستحدث للجامعات الخاصة ، وهي تستهدف اتاحة الفرصة للتعليم الموجه لشرائح عريضة ممن لم تتح لهم فرص التعليم كطلاب نظاميين بالجامعات .

ومن الأنظمة الرائدة المعمول بها في بريطانيا ، من أجل تمويل التعليم العالي والجامعي ، انشاء ما يسمى « لجنة المنح الجامعية U . G . C » تمويلها الدولة بنسبة ٨٠ ٪ ، ويوفر الباقي من الرسوم الدراسية والهبات والتبرعات وحصيللة الخدمات المجتمعية ، وتتبع هذه اللجنة لجان أخرى ، لتقديم اعانات وقروض في صورة منح تعليمية يمكن استرداد جزء منها بعد الانتهاء من الدراسة بنظم ميسرة ، كما تشارك البلديات في توفير جزء من هذه المنح والاعانات .

٤ - مرونة انتقاء موضوعات البحوث ، ووضع أولويات مدروسة لذلك .

ويقوم على إدارة الجامعة « مجلس أمناء » موسع ، و « مجلس أكاديمي » علمي ، ومجلس « التمويل والشؤون المالية » للجامعة . ووضعت أنظمة الإدارة بحيث تتيح توزيع السلطات والاختصاصات ، وسهولة اتخاذ القرار في جميع وحدات الهيكل الجامعي .

فلسفة التعليم ، والمحاور والمعايير المكونة للسياسات والخطط :

١ - فلسفة التعليم وأهدافه العامة : تتلخص فلسفة التعليم ، بجميع مراحلها ، في الوفاء بحق المواطن في الحصول على متطلباته من التعليم في إطار الديمقراطية وتكافؤ الفرص ، ومؤدي ذلك توفير التعليم الأساسي للجميع ، وإتاحة فرص التعليم في المستويات الأعلى لمختلف فئات الشعب ، وفقا للقدرات والطاقت والملاكات الذهنية والفكرية ، وفي حدود الاستراتيجية الوطنية للتعليم .

وفي نطاق هذه الفلسفة تتضح معالم السياسة العامة ، والأهداف الأساسية المتوخاة - نورد فيما يلي أهم الأهداف المتعلقة بالتعليم المبنى بصفة عامة ، والتعليم الجامعي والعالي بصفة خاصة :

١ - إحداث التنمية الشاملة للمجتمع في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . مع تزويده بالأطر والتخصصات والخبرات اللازمة ، وفقا لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية . ويراعى في ذلك القدر اللازم من المرونة والملازمة للمتغيرات المستمرة والمؤثرات التي تحدثها العوامل المحيطة بذلك ، خاصة في نطاق التطور العلمي والتكنولوجي والاجتماعي .

٢ - الأخذ بمعايير اقتصاديات التعليم ، باعتباره استثمارا له مردود مناسب تتحقق فيه كل أسباب ووسائل ترشيد الانفاق ، بما يتواءم إيجابيا مع توازنات التكلفة والعائد بمفاهيمها الشاملة .

٢ - تحقيق المستطاع من برامج التعليم والتدريب المستمرين ، وتقديم الخدمات الممتدة للمجتمع في مختلف أوجه الأنشطة التنموية والثقافية .

ب - المحاور والمعايير المنظمة لسياسات وخطط التعليم الجامعي والعالي :

١ - المحور الاجتماعي ويتعلق بالمعايير التالية :

- الطاقات المتاحة لاستيعاب الطلاب ، وانتقائهم من بين مخرجات مراحل التعليم قبل الجامعي والعالي .

- حجم الخدمات والمعارف التي تحققها مؤسسات التعليم والبحث العلمي للمجتمع .

- الجرعة الاجتماعية التي يتزود بها الدارس والباحث ، ومدى تعرفه وانتمائه إلى مجتمعه وأصالته وقيمه وطموحاته ، مع ترسيخ الاسهام الفاعل وجدانيا وعمليا لتحقيق النماء والازدهار للمجتمع .

٢ - المحور الديموغرافي : ويلعب دورا هاما في وضع سياسات وخطط التعليم العالي والجامعي - وفي مختلف مراحل التعليم الأخرى - وترتبط بمعايير هذا المحور بهياكل ومكونات ومواقع المؤسسات التعليمية من حيث : التوزيع الجغرافي ، وما يتوافر من خدمات الجامعات ومعاهد التعليم العالي المعد للطلاب الذين أنهوا مراحل التعليم السابقة ، وفي حدود النسب المتعارف عليها ، والتي تتراوح بين ٢٠ ، ٥٠ في المائة من شريحة السن بين ١٨ و ٢٣ عاما ، أو بين ١٠ ، ٢٠ في المائة من مجموع الدارسين في جميع مراحل التعليم ، وتختلف هذه النسب بين بلد وآخر ، خاصة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية . وبالنسبة لمصر فإن الحدود الدنيا لهذه الأعداد في التعليم الجامعي والعالي - تتراوح بين مليون ومليون ونصف طالب .

٣ - المحور الاقتصادي : ويتمثل هذا المحور في حجم الموارد ومصادر التمويل المتاحة ، في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتعليم والبحث العلمي والخدمات المجتمعية . وعادة ما تعجز حكومات الدول النامية عن

الوفاء بسائر احتياجات التعليم الجامعي والعالي بما يحقق طموحات العالمين في قطاعاته والمسئولين عنها ، ويزيد من هذا القصور التمويلي - ذلك التقدم والتطور الهائل في العلوم والتكنولوجيا ، الأمر الذي ترتفع معه خدمات ونفقات التعليم والبحث العلمي بمعدلات كبيرة .

ولواجهة هذه المشكلة يلزم الأخذ بالاتجاهات والمعايير التالية :

- ترشيد الانفاق ومراعاة المعيار الاقتصادي « التكلفة مقابل العائد » بدقة وعناية .

- التوسع في أداء الخدمات التنموية والتطبيقية والثقافية للمجتمع مقابل عوائد مناسبة .

- استقطاب المساهمات والاعانات ومختلف مصادر التمويل من المستفيدين من مخرجات العملية التعليمية وخدمات التعليم المستمر والبحث العلمي .

- ترشيد مجانية التعليم الجامعي والعالي ، وقصرها على المتميزين والمتفوقين ، مع تحصيل رسوم معقولة تسهم في خفض التكلفة الحكومية وتقلل من أعبائها .

- زيادة الموارد المحصلة من الرسوم الدراسية للطلاب الأجانب في كل مستويات التعليم .

- تشجيع انشاء معاهد أو كليات نزعية أهلية أو خاصة : تمويل ذاتيا من الهيئات المنشئة لها ، في ضوء السياسات التي تضعها الدولة لاقتصاديات الأداء في هذه المؤسسات ، ومن وسائل ذلك خصم نسبة ملحوظة من المصروفات التي تنفق في التمويل من شريحة الضرائب المقررة على الممولين .

ج - رسالة الجامعة الحديثة ومقوماتها :

تتمثل الوظائف الأساسية للجامعات ومعاهد التعليم العالي فيما يلي :

- اعداد المتخصصين والفنيين والمفكرين للاسهام في تطوير

المجتمع وسد حاجات مؤسساته .

- القيام بالدراسات العليا والبحوث لاعداد الصفوة المتميزة من الخريجين ، وتدريبهم وتنمية قدراتهم وتشجيع طاقات الابداع والابتكار فيهم .

- تنظيم برامج التعليم المستمر والتدريب والخدمة العامة ، بالتعاون مع مراكز ومواقع النشاط في المجتمع .

- المشاركة الإيجابية في جهود التنسيق والتكامل مع مراحل التعليم السابقة ، ومع مراكز ومعاهد البحوث ووحدات التطوير والتنمية في المؤسسات العاملة في المجتمع .

وتتمثل المقومات الأساسية لحسن القيام بأعباء العملية التعليمية وتحقيق أهدافها في النقاط الآتية :

١ - توافر هيكل إداري وهيكلي أكاديمي يعملان في تناسق وتعاون ، مع تحقيق المرونة التي تتحقق معها سمات ديمقراطية الأداء ولا مركزية التنفيذ ، مع قدر من مركزية التخطيط في المسائل ذات الطبيعة العامة وما يتعلق بإدارة الشؤون التمويلية والتطويرية .

٢ - تطوير قواعد وشروط قبول الطلاب ، بما يحقق حسن الاختيار والتوزيع على مجالات التخصص التي تتوافق مع ميول الطلاب وقدراتهم ، مع إتاحة فرص التحول من تخصص إلى آخر بأقل هدر ممكن ، تبعا لنتائج التقويم المستمر ومتطلبات التطوير والتحديث .

٣ - يجب توافر مقومات تتعلق بهيئة التدريس ومعاونيهم ، من حيث مستويات اعدادهم وتنمية مهاراتهم التعليمية والبحثية ، ووضع معايير دقيقة لمتابعتهم وترقيتهم ، ويدخل في هذه المقومات مدى ما يحققه عضو هيئة التدريس من رعاية وزيادة طلابية تأصل القدوة الحسنة لهم علميا وثقافيا واجتماعيا ، مع تطوير طرق التدريس وأساليبه .

٤ - توافر مقومات تختص بالخطط والمناهج الدراسية وأهم سماتها :

وغيرها من البلدان الاسلامية والافريقية . ولعل من أهم الايجابيات في هذا المضمار ما قدمته وتقدمه جامعة الأزهر منذ أكثر من ألف عام ، وما أحدثه انشاء معاهد التعليم العالي الطبية والهندسية والقانونية من خدمات جوهرية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وما صاحب قيام الجامعة الأهلية فالجامعة المصرية ، بجهود ذاتية أهلية ، في العقدين الأول والثاني من القرن العشرين . وما أدته وتؤديه منظومة الجامعات المصرية الحديثة الاثنتا عشرة للتعليم العالي والبحث العلمى فى مصر . ولا يمكن لمنصف أن يغفل الأدوار الفاعلة والمخرجات المتنوعة التى أعدتها الجامعات المصرية ومعاهد التعليم العالي من : أطر متخصصة وكفايات علمية وتطبيقية وفكرية وفنية ؛ قامت بأعباء تسيير وإدارة وقيادة مختلف قطاعات العمل ومؤسساته الانتاجية والخدمية والثقافية ، بل ان الصفوة القادرة منهم مازالت فى طليعة حركة التقدم والتطور والازدهار فى المجتمع .

وقد زودت مصر ولا تزال سائر البلاد العربية ، والكثير من البلاد الافريقية والآسيوية ، بالكثير من الكفايات والمتخصصين فى مختلف العلوم والفنون والآداب ؛ يسهمون جميعا اسهاما مؤثرا فى ادارة وتسيير مختلف مقومات النهضة والتطور فى هذه البلاد .

المعوقات والسلبيات :

مع التوسع فى التعليم الجامعى والعالى وزيادة الطلب على خريجه ، خاصة من ذوى القدرة والدراية والطاقة التى تؤهلهم لمواكبة تطلعات قطاعات العمل والنشاط نحو انجاز أفضل وتقديم أشمل ، فى ظل التقدم الهائل فى العلوم والتكنولوجيا والنمو المعرفى الصاعد . ومع الزيادة الملحوظة فى تكلفة خدمات التعليم والبحث العلمى ومستلزماته ، خاصة فى العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن - ظهرت عدة معوقات ومشكلات نشأت عنها بعض السلبيات وانخفض مردود الايجابيات ، مما يقتضى العمل بكل الوسائل على مواجهة ذلك ، واجتياز ما تحدته من صور التخلف ، وصولا إلى المستوى الأفضل ، وتخطيطا للمسار الادعى

- أن تكون محققه لأهداف التعليم وجهود التعليم الذاتى للطلاب .
- أن تتسم بالمرونة والتطوير والتحديث المستمر ، وتتوافر لها فرص الاختيار للطالب .

- أن تعنى بزيادة نسبة الدراسات البينية المتنوعة والدراسات البيئية .

٥ - الامكانيات والتجهيزات : ويراعى فيها توفير المنشآت التى تتسم بالكفاية والملاءمة للعمليات التعليمية والبحثية ، مع توفير الصيانة الدورية لها ، ويلزم الحرص على تزويد وحدات الجامعة الأكاديمية بالأجهزة والمعدات الضرورية ، والاستخدام الأمثل لتقنيات التعليم .

٦ - المكتبات ومصادر المعلومات : وتعتبر من أهم مقومات حسن الأداء فى التعليم والبحث العلمى ، ويلزم تحديثها وتزويدها بالجديد والمستحدث من المراجع والدوريات ، وتطوير العمل فيها عن طريق ربطها بقواعد وبنوك المعلومات اللازمة .

٧ - التمويل والاستقلال المالى : وهما رافدان أساسيان فى العملية التعليمية بل والعمود الفقارى لنجاح عمليتى التعليم والبحث العلمى ، وقد سبقت الاشارة إلى زيادة الموارد المالية وتنوع مصادرها بمختلف الوسائل المتاحة ، مع تنمية موارد الجهود الذاتية والخدمات المجتمعية . ومن الضرورى أن تتسم النظم والقواعد واللوائح المالية بالمرونة والقدر المناسب من الاستقلال المالى والتوزيع السليم للاختصاصات والسلطات ، بما يتيح الاستخدام الأمثل للموارد المالية وسهولة اتخاذ القرار فى مواقع العمل المختلفة .

واقع التعليم الجامعى والعالى الحكومى :

باستعراض الأوضاع الراهنة وتقييمها فى مختلف مجالات النشاط الأكاديمى والإدارى - تتضح الايجابيات والمعوقات والسلبيات التالية :

الايجابيات :

تعتبر مصر من أوائل الدول التى شهدت قيام نهضة التعليم العالى والجامعى ، الذى كان دائما مصدر اشعاع وتنوير فى بلاد العالم العربى

لتحقيق الأهداف وبلوغ الغايات .

وقد أدت هذه المعوقات والمشاكل والسلبيات الى : قصور في معدلات الأداء في العديد من الأنشطة ، وبعض من الحيدود عن مراعاة المعايير المنضبطة وكفاءة استخدام المتاح منها ، وفيما يلي تلخص جانباً من آثار هذه المشكلات في مختلف جوانب العمل الجامعي بصفة خاصة :

أ - فيما يختص بالادارة الجامعية : أصبحت في ميسيس الحاجة للأخذ بالأساليب التكنولوجية والأساليب الحديثة في مختلف الجوانب الادارية والمالية والتنظيمية .

ب - فيما يختص بشئون أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم ، وأهم سمات أوضاعها :

- ظهور وتزايد أنواع من قصور الهياكل والمكونات الوظيفية ، واختلال في توازن البعض الآخر ، خاصة فيما يتعلق بالأعباء والواجبات التعليمية والتربوية والبحثية .

- تقلص العناية بالبحث العلمي الجماعي ، وتوجيه مشروعاته نحو خدمة أهداف تنمية المجتمع .

- الحاجة الماسة الى اعادة النظر ووضع الضوابط الناجمة والمعايير الدقيقة الخاصة بالأعداد العلمية والترقية ، وتقويم الأداء ومتابعة حسن القيام بالواجبات وكفائه .

- هناك ضرورة لاعادة تنظيم وصياغة هياكل المرتبات والأجور والمكافآت ، بما يكفل ربطها بالأنشطة التعليمية والبحثية والمجتمعية ، الى جانب زيادة الدخول وتحسين الأوضاع الاجتماعية لهم .

- مازالت ظاهرة اقامة نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس في غير مقر جامعاتهم ملحوظة ، ولها آثار سلبية على الاستقرار والتفرغ ، مما يستوجب دراسة ومواجهة راشدة وحاسمة .

ج - فيما يختص بشئون الطلاب : وتتعرض لمعوقات أهمها :

- ضخامة أعداد الطلاب في بعض الجامعات والكليات

والتخصصات ، بينما تعاني التخصصات المستحدثة والمطلوبة للوفاء باحتياجات المجتمع من نقص واضح ، خاصة في الدراسات التطبيقية والبيئية والبيئية .

- تحتاج نظم وقواعد القبول وتوزيع الطلاب الى تعديل وترشيد يكفلان اتاحة الفرصة للمواصلة بين ميول الطلاب وقدراتهم والتخصصات التي يقبلون فيها .

- هناك حاجة ملحوظة الى رفع مستويات الخدمات الطلابية في الارشاد والريادة والمتابعة ، والمساعدة المؤثرة لهم أثناء الدراسة وبعد التخرج ، بما يتفق مع كفاءة العائد من مخرجات التعليم الجامعي والعالي .

د - العملية التعليمية : وتعاين من بعض السلبيات أهمها :

- قصور في العناية بدورية تحديث المناهج وتطويرها ، وادخال الأساليب والطرق والوسائل الحديثة في عمليتي التعليم والتعلم ، مما أدى الى شيوع صورة جامدة من النمطية في الخطط والمناهج .

- مازال الكثير من نظم الدراسة يغلب عليها التقليدية غير المرنة ، ويلزم المبادرة بتعديل هذه النظم ، والتحول نحو نظم أكثر دينامية ومرونة ، مثل نظام الساعات المعتمدة أو الوحدات الدراسية ، بما يتيح ابتداء تخصصات بيئية جديدة ، ويسر تحول الطالب إلى تخصص آخر كلما اقتضت الظروف ، دون هدر في الوقت أو الطاقة .

- قلة الفرص المتاحة للتدريب العملي الفاعل والجاد ، وضآلة فرص التدريب الميداني في معظم التخصصات ، مما يتطلب المبادرة الى تكثيف هذه الفرص لأهميتها البالغة .

- قصور في العناية بتحديث المكتبات ، وتوفير المزيد من المراجع والنوريات ، وندرة اتاحة مصادر المعلومات عن طريق قواعد وبنوك المعلومات . وقد أدى ذلك الى ضعف اسهام الدارسين في عملية التعلم الذاتي في العملية التعليمية ، مما يسبب معوقات كبيرة للبحث العلمي .

هـ - الدراسات العليا والبحوث ، ويشوبها بصقة أساسية مايلي :

- غياب سياسة واضحة للدراسات العليا والبحوث داخل الجامعة الواحدة ، وضعف التنسيق بين الكليات والأقسام المتناظرة والمدارس العلمية القائمة على مستوى الجامعات ، وبينها وبين مراكز البحوث بالدولة .

- شيوع الفردية في اجراء البحوث ، مع نقص في تكوين الفرق البحثية المتكاملة والمتعاونة .

- قلة العناية بمجالات التخصص المستحدثة والجديدة في الدراسات العليا والبحوث ، وضعف المستوى اللغوي للطلاب .

- تدني ملحوظ في امكانيات ومستلزمات الدراسات العليا والبحوث ، ونقص في كفاءة استخدام المتاح منها ، وأحيانا سوء توزيعها على مجالات التخصص وفقا لأولوياتها .

- نقص الموارد المالية المخصصة للدراسات العليا والبحوث ، وغياب ميزانية خاصة مستقلة لها ، مما أدى الى استهلاك الموارد المحدودة المخصصة لعملية التعليم في غير الأغراض المخصصة لها ، وما لذلك من تأثير سلبي على مستوى التعليم ، خاصة الدراسات العملية والتطبيقية .

موجبات انشاء أنماط من التعليم الجامعي والعالي الأملى :

١ - ان التعليم الجامعي والعالي في مصر يحتاج الى مزيد من التوسع ، لاتاحة فرص أكبر للحاصلين على الثانوية العامة أو مايعادلها للالتحاق بالتعليم العالي ، خاصة وأن نسبة الملتحقين به مازالت أقل من النسب المتعارف عليها من شريحة السن ١٨ - ٢٣ سنة ، والتي تتراوح في معظم الدول المتقدمة وبعض الدول النامية بين ٣٠ - ٥٠ ٪ ، بينما لم تصل في مصر حتى الآن الا إلى حوالي ١٥ ٪ في أعلى حالتها .

ويزيد من هذه المشكلة أن توزيع الطلاب على التخصصات المختلفة ،

٣٩٠

في الجامعات والمعاهد العليا القائمة ، يعتريه خلل واضح ، اذ يركز على التخصصات النظرية التي فاضت مخرجاتها عن حاجة المجتمع ، مما أدى الى تفاقم ظاهرة البطالة بين الخريجين ، كما أن هناك تخصصات مستحدثة ، وأخرى بينية وبيئية ، لا تؤدي بالقدر المناسب في مؤسسات التعليم العالي الحالية .

٢ - هناك اجماع على أن التعليم الجامعي القائم في مصر يحتاج الى اصلاح جذري ، ويتطلب ذلك نفقات طائلة ، مما يستوجب ألا يلتحق بهذا النوع من التعليم الا الطلاب ذوي القدرات المناسبة لمواصلة التعليم الجامعي ، وفي حدود الإمكانيات الحقيقية للكليات القائمة .

من المتوقع ان يكون في انشاء الجامعات الاملية (الخاصة) ما يخفف بعض المشكلات القائمة في الجامعات الحالية من حيث الامكانيات والطاقات المتوفرة لها ، ومن حيث اتاحه الفرصة لشرائح متميزة من الطلاب للالتحاق بها ، وقبول بعض ممن لم تتح لهم فرص القبول بالجامعات الحالية ، وترشيد أساليب القبول لاختبار القدرات والمهارات اللازمة لكل نوع من الدراسة ، مع تخصيص منح مجانية لقبول الطلاب المتفوقين ، ممن لاتسمح ظروفهم المادية بتحمل نفقات الدراسة بهذه الجامعة ، ومن ثم يكون انشاء الجامعات الاملية موازيا لتطوير التعليم الجامعي القائم ، وليس بديلا عنه .

٣ - أن تنشأ الجامعات الاملية الجديدة على أحدث الأسس العلمية المعاصرة ، وأن تقوم أساسا على أعداد الدارسين لتخصصات لاتتوافر في الجامعات الحالية ، وتوجد حاجة لها في مختلف قطاعات العمل ، سواء كان ذلك في مستوى المرحلة الجامعية الأولى أو مستوى الدراسات العليا .

٤ - أن يصدر بإنشاء الجامعات الاملية قانون خاص يحدد أهدافها ومقوماتها والدرجات العلمية التي تمنحها ، وأن يتضمن قانون انشائها وسائل التنسيق والتكامل بينها وبين الجامعات الحكومية القائمة .

٥ - انه لا يوجد ما يحول دستوريا نون انشاء مثل هذه الجامعات ، حيث إن نص المادة (٢٠) من الدستور يقضى بما يلى : « التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة » . فاذا ما انشئت جامعات خاصة أو أهلية فلا يوجد ما يمنع من أن تتقاضى مصروفات مناسبة ، أسوة بما حدث فى التعليم العام والعالى الخاص بمختلف مستوياته وأنواعه .

٦ - أن تنشأ الجامعة عن طريق مؤسسة تعليمية تعاونية أو مساهمة ، أو من مجموعة افراد ، ويتم تمويلها من عدة مصادر أهمها :
- الهبات والتبرعات والمنح الانشائية والتي تدر مصادر جارية للتمويل المستمر .
- مصروفات الطلاب (وتعمل كحد أدنى ما بين ٥٠ - ٦٠٪ من التكلفة) .

- حصيلة الخدمات المجتمعية والاستثمارية التى تؤديها الجامعة للهيئات والمؤسسات المستفيدة .

٧ - هناك اتفاق عام على ضرورة ألا يكون فى انشاء الجامعات الأهلية اخلا لا بمبدأ تكافؤ الفرص ، على أساس أن يكون القبول مبنيا على التنافس الحر ، مع توافر شروط اللياقة والأهلية للتعليم الجامعى . وأن تخصص نسبة ملحوظة لقبول المتفوقين بالمجان ممن تثبت الاختبارات أهليتهم لنوع التخصص المتقدمين للالتحاق به . ويقترح البعض أن تتراوح هذه النسبة بين ١٠ - ٢٥٪ من مجموع المقبولين بالجامعة .

مقومات انشاء الجامعات الأهلية ومراحل الانشاء :

فى ضوء ماسبق استعراضه من معطيات ومرجعيات عن نشأة الجامعة الأهلية والجامعات الحكومية وأنماط التعليم العالى الحكومى والأهلى والخاص فى مصر ، وعلى أساس الفلسفة العامة للتعليم العالى والجامعى والمحاور الاجتماعية والديموقراطية والاقتصادية التى تبنى

عليها السياسات التعليمية والتربوية فى ميادين التعليم العالى والجامعى ، وما يرتبط بها من غايات تسعى المؤسسات والهيئات القائمة على التعليم والمشرقة على مساره الى بلوغها وتحقيق ماتتضمنها من أهداف وإنجازات .

ومع الأخذ فى الاعتبار رسالة ووظائف الجامعة الحديثة والمقومات التى يجب أن تتوافر لها من أجل رفع مستوى الأداء فيها ، وتحقيق التكامل والترابط بينها وبين مؤسسات التعليم العالى الأخرى ، وبينها وبين التعليم قبل الجامعى والعالى .

وفى ضوء ما أشير اليه من نماذج وأنماط ناجحة ومتقدمة من الجامعات الأهلية والخاصة ومعاهد التعليم العالى فى بعض البلدان الأوربية والأمريكية .

ويعد التعرف على الأحوال السائدة فى الجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة فى مصر حاليا وما يحيط بها من ايجابيات وسلبيات ، وما يترتب عنها من مشكلات تؤثر تأثيرا بالغا على مستوى الأداء فيها ، وفى الموازنة الفعالة بين مخرجاتها كما وكيفا ، واحتياجات سوق العمل ومتطلبات تنمية وتطوير وازدهار المجتمع .

فى ضوء كل ما تقدم ، وفى سبيل معالجة شاملة للموضوع محل الدراسة الحالية من مختلف الوجوه - يمكن أن نخلص الى ابراز العناصر والمفاهيم والمحددات والمعايير التالية فى شأن مقومات انشاء جامعات أو معاهد نوعية أهلية أو خاصة فى مصر :

١ - فيما يتعلق بمدى الحاجة الى استحداث أنماط جديدة للتعليم العالى فى مصر ، فى صورة جامعات أهلية أو معاهد نوعية خاصة أو أهلية :

أ - تدل الاحصاءات والمعايير الاجتماعية والديموقراطية والاقتصادية على أنه : مازالت هناك حاجة لتمييز طاقة التعليم الجامعى والعالى فى مصر بالضوابط والقواعد التى أوردناها فيما سبق ، بحيث تكون اضافة فاعلة ومؤثرة فى تحقيق الأهداف المنشودة ،

٢ - فيما يتعلق بماهية وطبيعة أنماط التعليم الجامعى والعالى الجديدة :

أ - أن ينظر الى أية مؤسسة تعليمية جديدة من هذا المستوى على أن تكون بمثابة إضافة تجريبية نموذجية ، تتسم بالاعداد الجيد والتكوين الدقيق والنظم الأكاديمية والإدارية المتطورة ، وكل ما يتيح لها كفاءة الأداء ، ويتمتع بالقدر اللازم من المرونة التى تحقق حسن الاستفادة من الامكانات المتوافرة ، لإعداد تخصصات متنوعة يتطلبها سوق العمل فى المجتمع .

ب - يلزم إيلاء عناية خاصة للبدء بإنشاء كليات أو معاهد نوعية متخصصة متعددة الأغراض ، بحيث يتم التركيز على إعداد متخصصين فى المجالات المستحدثة الناقصة ، أو غير المتطورة فى الجامعات والمعاهد العليا الحالية ، مع اعطاء أولوية للدراسات البيئية والبيئية مثل : الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية ، والطاقة بانواعها التقليدية والمتجددة ، والمحافظة على البيئة والحد من التلوث ، وزراعة الأراضى الصحراوية واستصلاح الأراضى الجرداء بالوسائل المتطورة التى تتوخى ترشيد استخدام المياه والحد من استخدام الأسمدة الكيماوية ، مع تحقيق أكبر عائد منها ، سواء الانتاج الزراعى أو الصناعات الزراعية المعتمدة عليه ، ويدخل فى هذه الأولويات : التقنيات الهندسية والطبية والكيميائية والحسابات الآلية وتطبيقاتها ، وعلوم الفضاء والتعقيب عن الثروات المعدنية واستغلالها .

كما يقترح أن تعطى أولوية مناسبة لتعزيز ودعم الدراسات اللغوية والترجمة ، والإرشاد السياحى ، وإدارة وتنظيم الأعمال ، وأعمال البنوك والمصارف ، والتكنولوجيا الاعلامية ، كل تبعاً لمدى حاجة سوق العمل وتوافر الامكانات والمقومات اللازمة لحسن القيام بأعبائه .

ج - أن يوضع موضع الاعتبار فى خطة إنشاء المعاهد أو الكليات النوعية الجديدة أو الجامعة الأهلية - أن تبدأ بدراسة بعض التخصصات بمرحلة الدرجة الجامعية الأولى فى الكليات الجامعية ، أو درجة دبلوم

وتزويد المجتمع بحاجاته الضرورية التى لا تنفى بها مخرجات التعليم الجامعى والعالى الحالية ، سواء من حيث الكم فى تخصصات مستحدثة ، أو أخرى مطلوبة للنمو والتطوير والازدهار فى مختلف الأنشطة التنموية والخدمية . أو من حيث الكيف بالنسبة لمستويات الخريجين وقدراتهم ، ومدى تمكنهم من مزاولة الأعمال المطلوبة بكفاءة واقتدار ، ومدى قدرتهم على الاستزادة من المعارف والحصول على المعلومات ، وإحداث إضافات مجدية تؤدى الى مسايرة التقدم العالمى الجارف فى العلوم والتكنولوجيا ، وما يحيط ذلك من الصيغ والتحولات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة ، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية .

ب - أن التمويل الحكومى فى وسط هذه الظروف التى تحيط بلقويات العمل الوطنى وفى ضوء الاستراتيجيات والسياسات التى تنظم ذلك ، لا يستطيع وحده أن يحقق طموحات وآمال القائمين على التعليم الجامعى والعالى ، ومنها ما هو تطور حتمى وتحديث واجب . وهذا يدفع بالضرورة الى مشاركة فعالة ومناسبة وسخية من القطاع الأهلى ، من أجل دعم وتطوير الجامعات والمعاهد العليا القائمة ، وكذلك لإنشاء مؤسسات نوعية جديدة تدعو اليها الحاجة ، وتكون استكمالاً للقائم منها ، تراعى انتهاج مسارات متطورة واتباع نظم وأساليب مستحدثة ، وتتلافى مختلف أسباب القصور التى تعاني منها الجامعات والمعاهد العليا (الحكومية والخاصة) القائمة حالياً فى البلاد . هذا وقد ظهرت بادرة مشجعة للبدء فى طريق الدعم والاستحداث ، حيث جمعت حتى الآن مبالغ تقدر بـ مائة مليون من الجنيهات من القطاع الأهلى ، دلالة على استعداداته للإسهام فى تحقيق الرسالة النبيلة والأهداف السامية للتعليم الجامعى والعالى فى البلاد ، وتدلل على الرغبة الصادقة فى الاستمرار فى تعزيز هذه المساهمات وتنميتها بشتى الطرق والوسائل ، كل ذلك لا بد أن يتمشى ويواكب مراحل إنشاء وتطوير هذه المؤسسات التعليمية الجديدة .

برامج التعليم المستمر والتدريب التي تعدها الجامعات الأهلية ، وفقا للنظم المعمول بها في هذا المجال .

جـ - يجب أن تتبع هذه الكليات أو المعاهد النوعية الأهلية الجديدة أحدث النظم التعليمية ، وخاصة نظام الساعات المعتمدة الذي ثبت جدواه في التعليم الجامعي والعالي ، ويراعى أن يطبق النظام التعليمي المشار اليه بكل ما يتميز به من مرونة وتنوع ، مع تطويره للاحتياجات المتغيرة للمجتمع ، ويجوز أن يقبض بنظام آخر للتعليم (مثل نظام الفصول الدراسية أو السنة المتكاملة) .

د - اطلاق حرية الالتحاق بالجامعات الأهلية بون التقيد بسنة الحصول على شهادة الثانوية العامة ، بما يتيح الفرصة الثانية أمام الطلاب الذين فاتتهم الفرصة الاولى للالتحاق بالجامعات الحكومية .

هـ - تخصص فترة تدريبية أو تأهيلية - تمتد لفصل دراسي أو أكثر - يقضيها الطالب في مواقع العمل المناسبة والمرتبطة بنوعية الدراسة ، تحت اشراف مشترك من هيئة التدريس والمتخصصين في مواقع العمل .

و - تتألف هيئة التدريس من أعضاء تتوافر فيهم شروط تعيين هيئات التدريس في الجامعات أو المعاهد العليا المعمول بها حاليا (الدكتوراه أو ما يعادلها في مجال التخصص) ، على أن يكون التركيز على المتخصصين في التقنيات والتخصصات الجديدة والمتابعين للتطورات العلمية الحديثة .

٤ - فيما يتعلق بالهيئة التأسيسية والهيئات الأكاديمية والإدارية :

تتألف هيئة تأسيسية تمثل فيها نخبة من المعنيين بإنشاء الجامعات الأهلية أو المعاهد العليا النوعية ، من بين المتبرعين والمساهمين بأموال أو أراض أو منشآت تخصص لهذه الأغراض ، ويضم اليهم بعض من ذوي الخبرة المتميزة في التعليم العالي والجامعي ، ويشكل من بين هؤلاء مجلس تنفيذي لمتابعة عمليات الانشاء والإشراف عليها .

وسبق أن أشرنا الى أن إدارة مؤسسات التعليم الجامعي والعالي

المعاهد العليا في المعاهد العليا المتخصصة ، مع التخطيط للامتداد بالدراسة الى مجال الدراسات العليا أو البرامج التدريبية والتنشيطية والتأهيلية ، وغير ذلك من برامج التعليم المستمر .

ومن جانب آخر ، يمكن أن تخصص بعض المعاهد الجديدة لأنماط متنوعة من الدراسات العليا والتدريبية والتأهيلية لخريجي الجامعات ، والعاملين المؤهلين في مواقع العمل المختلفة ، وضرورة التنسيق والمشاركة الفعالة في ذلك مع الهيئات المستفيدة ، سواء في مرحلة تخطيط هذه الدراسات ، أو في وضع برامجها ، أو في الأعباء التدريسية والتدريبية ، وكذا في الاستفادة المشتركة من الامكانيات المتوافرة في المؤسسة التعليمية ، وفي مؤسسات الأعمال المستفيدة من مخرجاتها .

د - يراعى أن توجه المؤسسة التعليمية الجديدة جزءا ملحوظا من أنشطتها نحو القيام بدراسات وبحوث تطبيقية ، بالتعاون الوثيق مع الجهات المستفيدة ، وبناء على متطلبات خطط وبرامج تطويرها وتحديثها - والتي يجب أن تكون معلومة لدى المسؤولين عن هذه المعاهد أو الكليات النوعية - وأن يعتبر ذلك مصدرا أساسيا من مصادر التمويل الجارى للمؤسسة التعليمية المزمع انشاؤها .

٣ - فيما يتعلق بنظم القبول والدراسة وهيئات التدريس ومعاونتهم :

أ - أن تخصص نسبة من اعداد المقبولين لمنح الدراسة المجانية للطلاب المتميزين في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، بعد اجتيازهم القياسات والاختبارات المشار اليها ، ويمكن أن يعفى الطالب المتميز من المصروفات كلها أو بعضها طوال مدة دراسته ، وكذلك يمكن تخصيص المكافآت التشجيعية للمبرزين منهم في العملية التعليمية ، وفي الدراسات التطبيقية المرتبطة بها .

ب - أن تخصص كذلك اماكن لعدد من العاملين في مواقع العمل التي ترتبط بالتخصصات التي تعد لها الجامعات الأهلية ، ويكون قبولهم اما كمؤقدين من مواقع العمل التي يعملون بها كطلاب نظاميين ، أو في

الحديثة تقوم بها الهيئات الرئيسية الآتية :

أ - مجلس أمناء من بين المؤسسين ، وغيرهم من ذوي الخبرة ، ممثلين عن الأجهزة الأكاديمية والإدارية بالمؤسسة التعليمية ، وممثل أو أكثر عن الأجهزة المشرفة على التعليم العالي في البلاد .

ب - مجلس أكاديمي (مجلس الجامعة أو مجلس معهد نوعي) .

ج - مجلس للتعليم المستمر وخدمة المجتمع .

ويعاون هذه المجالس عدد من الإدارات أهمها :

- إدارة شؤون الطلاب وتوظيف ومتابعة الخريجين .

- إدارة الشؤون الإدارية والمالية .

- إدارة العلاقات الثقافية والعلاقات العامة .

هـ - فيما يتعلق بأهداف الجامعات الأهلية :

- إعداد الكوادر المتخصصة في المجالات ذات الأولوية التي تخدم

التنمية الحضارية الشاملة في مصر وفي هذه المنطقة الجغرافية من

العالم ، من خلال مستوى رفيع للتعليم والبحث العلمي ، وكذلك لتقديم

برامج ودورات تدريب لا تقود لدرجة جامعية ولكنها تسهم في

رفع مستوى الاختصاصيين الموجودين حالياً كنوع من التدريب

والتعليم المستمر .

ويمكن لهذه الجامعات عند استكمالها أن تقدم الخدمات الاستشارية

للمؤسسات والحكومات في كثير من المجالات خصوصاً

للمشروعات الكبرى .

- إيجاد نموذج لجامعات مجهزة بالتجهيزات المثلى ومتحررة من

الروتين ، يمكن أن تكون قنوة تحتذى ، فيعمل المسئولون على تكرار هذا

النموذج بالتدريج ، أو محاكاته ولو جزئياً في بعض الجامعات الحكومية

أو بعض الكليات القائمة ، أو بعض مراحل الدراسات العليا - عندما

تزول العقبات وتتوفر امکانات .

- إيجاد نموذج لجامعات تتناسب فيها أعداد الطلاب مع أعداد

أعضاء هيئة التدريس ، باعتبار أن الجامعات الأهلية يمكنها أن تقف

في قبول طلابها عند حد معين . فتصبح بذلك مثلاً حياً ، يشهد بضرورة

الحرص على هذا التناسب بين أعداد الطلاب وأعداد أعضاء هيئة

التدريس بالجامعات القائمة ، ممن يرغبون في الإغارة إلى جامعات

عربية أو أجنبية أو إلى هيئات دولية . فتمتلك الدولة بذلك من التخفيف

من حدة ظاهرة هجرة العقول أو استنزافها تحت ضغط المقررات

المادية والعلمية ، دون أن تحد بالضرورة من تبادل الخبرات بينها

وبين الوطن العربي ودول العالم .

- الاستعانة بكبار الاساتذة ذوي التخصصات النادرة والمطلوبة من

الجامعات الأجنبية للتدريس في الجامعات المقترحة .

- العناية بالتخصصات العلمية الجديدة التي قد لا تتمكن الجامعات

الحكومية ذات الأعداد الكبيرة من توفيرها ، أو بالتخصصات القائمة

بالجامعات الحكومية ولكن على مستوى أعلى ، مثل :

١ - دراسات البترول والغاز الطبيعي والبتروكيماويات .

٢ - دراسات الهندسة الزراعية الحديثة والتي تمكن من

توفير المياه .

٣ - دراسات اقتصاديات التصنيع الغذائي .

٤ - التكنولوجيا الحيوية .

٥ - بحوث العمليات والمنطقيات .

٦ - التحكم والتوجيه والسيبرنيطيقا .

٧ - الرياضيات التطبيقية .

٨ - وسائل الرفع المتقدمة .

٩ - الطاقة واستعمالاتها واستخدامها .

١٠ - الهندسة الوراثية .

١١ - البيوتكنولوجيا .

١٢ - زراعة الأنسجة .

١٣ - علوم المناعة .

١٤ - علوم الفضاء .

١٥ - استخدام شعاع الليزر في المجال الطبي .

١٦ - زراعة الخلايا والأنسجة والأعضاء .

١٧ - الوقاية من الإشعاعات النووية .

١٨ - مجال الكمبيوتر .

١٩ - هندسة التصنيع .

التوصيات

* العمل على إصدار قانون ينظم إنشاء وتكوين الجامعات الأهلية ، ويضع معايير الاعتراف بالشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها ، والشروط التي يجب توافرها في منشأتها ، ويعنى بالنص على تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم ، ويراعى أن تتحقق المرونة اللازمة في اللوائح الإدارية والمالية لهذه المؤسسات الأهلية . (مرفق مشروع مبدئي) .

* يشترط لقيام أى من أنماط التعليم الجامعي أن يكون نمولجا مكتمل المواصفات ، تتوافر له الامكانيات المادية والخبرات والمقومات الأساسية من حيث : الهيكل الإداري والهيكل الأكاديمي والخطط والمناهج ، ومتطلبات التعليم من تجهيزات ومكتبات .

* الاهتمام بالتقنيات والتخصصات الجديدة التي تحتاجها مجالات التنمية المختلفة ، مع الدراسة المستمرة لآليات سوق العمل واحتياجاته المتطورة والمتسارعة في التغيير ، وأن تتسم هياكل الجامعات الأهلية وأنماطها بالمرونة التي تتابع كل جديد ، وتعديل هياكلها وأنماطها وفقا له .

* أن تهتم الجامعات الأهلية بالبحوث العلمية التي تخدم البيئة ، وأن تعيش مشكلاتها وتعمل على حلها .

* ضرورة توافر الاعتمادات الكافية لعملية إنشاء الجامعات الأهلية ، وضمان التمويل المستمر لنفقات تشغيلها ، على أن يكون هذا التمويل من مصادر أهلية غير حكومية .

* أن تعمل الجامعات الأهلية على إيجاد نوع من التنسيق مع الأجهزة والهيئات التي تعمل في مجالات الانتاج والخدمات ، وأن تقدم المشورة لها ، مما يساعد على زيادة امكاناتها المادية عن طريق تسويق

بحوثها العلمية .

* الاستعانة بالعناصر المتميزة من الاساتذة الأجانب للتدريس في هذه الجامعات لمدد كافية ، حتى يمكن أعداد كوادر مصرية خبيرة بالتطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة في مختلف العلوم .

ملحق

مشروع قانون

بشأن إنشاء الجامعات الأهلية

مادة ١ :

يكون إنشاء الجامعات الأهلية وتحديد مقارها بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ :

تقوم الجامعة الأهلية على تحقيق الأغراض الآتية :

- رفع مستوى التعليم والبحث العلمى .

- العمل على رقى العلوم والفنون والآداب في البلاد .

- بذل العناية المثلى لجميع التخصصات العلمية القائمة والمستعددة وفقا لخطة زمنية طموحة .

- تزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء في شتى المجالات .

- توفير أحدث الأجهزة المتطورة التي تستوعب تكنولوجيا العصر في جميع التخصصات .

- الحرص على مناسبة عدد أعضاء هيئات التدريس والتدريب لمجموع الطلاب والدارسين .

- إعداد مكتبات مجهزة بالحاسبات الآلية المناسبة تضم أحدث المراجع العلمية العربية والأجنبية لجميع التخصصات .

- توثيق الروابط العلمية والأدبية والثقافية وتبادل البعثات والمنح مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية والبحثية العربية والأجنبية .

مادة ٣ :

يكون للجامعة الأهلية الشخصية المعنوية ، ويمثلها رئيسها

تقويم الأداء فى العملية التعليمية والبحثية فى الجامعات

أولا : حول مبررات الدراسة وأهدافها :

تؤكد هذه الدراسة ما سبق أن تقدم به المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى من توصيات ، خلال دراساته السابقة عن : المقومات الأساسية للجامعات فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، وتطوير مدرسة الدراسات العليا الوطنية ، وسياسة تنمية أداء أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ، ثم ما استهدفه المجلس الأعلى للجامعات المصرية مؤخرا من محاولته وضع معايير محددة يجرى بمقتضاها أداء التقويم الذاتى الدورى لكل جامعة على حدة والجامعات المصرية كلها فى منظومة واحدة . وذلك فى كل ما يتعلق بأداء الأستاذ والطالب والمناهج التعليمية ووسائل التعليم والتعلم ، والامكانات المتاحة لكل ذلك من مختبرات ومكتبات ومرافق وأبنية ، وكذلك وسائل التمويل والنظم الادارية وقبول الطلاب وتخرجهم وتعيين أعضاء هيئة التدريس .

وجدير بالذكر أن الجامعات المصرية قد حققت - بأسانذتها وبحوثها وخريجيتها - خدمات عديدة لتطوير المجتمع المصرى خلال هذا القرن (العشرين) علميا وثقافيا واقتصاديا وقوميا . كما أن هذه الآثار قد امتدت خارج مصر إلى أنحاء العالم المختلفة ، وخاصة إلى الدول العربية والاسلامية والافريقية .

غير أن المتتبع لحركة التعليم الجامعى فى مصر يمكنه أن يلحظ الكثير من المتغيرات التى استجسدت عليه ، خاصة خلال العقدين الأخيرين .

أمام الجهات الأخرى ، وتتكون من أقسام أو كليات أو معاهد عليا متخصصة أو وحدات بحثية .

مادة ٤ :

تحدد الجامعة الأهلية شروط القبول بالنسبة للمصريين والأجانب بكل قسم أو كلية أو معهد عال متخصص أو وحدة بحثية .

مادة ٥ :

تعتبر الدرجات العلمية التى تمنحها الأقسام أو الكليات أو المعاهد العليا المتخصصة أو الوحدات البحثية التابعة للجامعة الأهلية معادلة للدرجات العلمية التى يمنحها أى قسم أو كلية أو معهد عال متخصص أو وحدة بحثية تابعة لجامعة أخرى مصرية أو أجنبية معترف بها يقر مجلس إدارتها هذه المعادلة .

مادة ٦ :

للجامعة الأهلية أن تقبل التبرعات والوصايا والهبات والمنح التى تحقق أغراضها سواء من داخل جمهورية مصر العربية أو من خارجها بما يتفق ومصالح البلاد .

مادة ٧ :

تدير الجامعة الأهلية أموالها بنفسها ، وتحدد مصروفاتها الدراسية ، ولا تخضع حساباتها لتفتيش أو مراجعة أية جهة حكومية .

مادة ٨ :

تتولى هيئة أمناء الجامعة الأهلية تعيين رئيس الجامعة ونوابه وأعضاء هيئات التدريس ، وسائر موظفيها وعمالها من جمهورية مصر العربية أو من الخارج ، وتحدد قواعد تعيين أو انتخاب عمداء والكلاء وأعضاء مجلس الجامعة ومجالس الأقسام والكليات والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية . وتضع اللوائح الخاصة بإدارة شئونها وتسيير أعمالها .

ويمكن تلخيص بعض هذه المتغيرات فيما يلي :

(١) ازدياد عدد الجامعات ، فبعد أن كان عددها في أوائل السبعينات أربع جامعات ، أصبح الآن إحدى عشرة جامعة (عدا جامعة الأزهر) . وبعض هذه الجامعات ، مثل جامعة أسيوط ، لها ثلاثة فروع ، كل فرع منها بمثابة جامعة مستقلة في سوهاج وفي قنا وفي أسوان . وبالمثل جامعة قناة السويس بالاسماعيلية ؛ لها فروع في كل من السويس وبور سعيد والعريش . وجامعة المنصورة لها فرع في دمياط . وجامعة طنطا لها فرع في كفر الشيخ . وجامعة الاسكندرية في دمهور . وجامعة الزقازيق في بنها وشبرا . وجامعة القاهرة في بنى سويف وفي الفيوم .

فهل هذا التوسع الكبير يتم في ضوء السياسة التي وضعت في عام ١٩٧٠ والتي اعتمدها المجلس الأعلى للجامعات ؟ وهل يتم تقويم آثار ونتائج الخطط التي وضعت تنفيذا لهذه السياسة ؟ أم أن الأمور تجري بدون أى تقويم لنتائجها ؟

(٢) ازدياد عدد طلاب الجامعات بدرجة كبيرة ، فبينما كان عدد الطلاب في الجامعات في عام ١٩٧١/٧٠ (١٤٠، ١٥٢) طالبا أصبح في عام ١٩٩٠/٨٩ (٦١١، ٤٦٧) طالبا ماعدا جامعة الأزهر ، فهل تم ذلك وفق سياسة مرسومة وتحقيقا لأهداف واضحة ؟ وهل كان التوسع في توفير امكانات التعليم من حيث المرافق والمباني والمختبرات يواكب زيادة عدد الطلاب حتى لا يؤثر التوسع في استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب على مستوى العملية التعليمية ، وبالتالي على المستوى العلمى للخريجين وشخصياتهم ومهاراتهم وأساليب تفكيرهم وبحوثهم . . . الخ ؟

(٣) ازدياد عدد أعضاء هيئات التدريس بالجامعات بنسب كبيرة ، حيث بلغ في العام الجامعى ١٩٩٠/٨٩ (٣٤٢٨٥) شاملا اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، نتيجة تطبيق ما نص عليه قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذى يسر تعيين المعيدى بطريق التكليف ، ثم أعطاهم

الحق فى الانضمام إلى هيئة التدريس والارتقاء فى سلم الوظائف حتى درجة الاستاذية بطريقة آلية إذا استوفوا شروطا معينة ، وقضوا المدة المحددة كحد أدنى لكل وظيفة ، وحققوا شروط الحصول على الدرجات العلمية المطلوبة أو القيام بالبحوث بالمستوى الذى تجيزه اللجان العلمية المتخصصة .

فهل كانت الزيادة الكبيرة فى أعضاء هيئة التدريس فى جميع الأقسام العلمية بكل جامعة ، أم أن هناك أقساما علمية مازالت تشكو من نقص فى عدد أعضاء هيئة التدريس بها ؟ وهل استفادت الجامعات من هذه الزيادة فى تحسين مستوى التعليم وتقسيم الأعداد الكبيرة من الطلاب إلى مجموعات أصغر عددا ، أو الافادة من الفائض فى أعداد هيئات التدريس فى وضع الخطط اللازمة لخدمة البيئة التى تخدمها الجامعة والمجتمع ككل ، عن طريق المشروعات التى تتفق مع تخصصات هؤلاء الأساتذة ، أو القيام بمشروعات بحثية مطلوبة لعلاج المشكلات التى تعوق تقدم المجتمع ورفاهيته ؟ أو فى غير ذلك من الجهود التى تجعل من الزيادة فى أعضاء هيئة التدريس ميزة للجامعة ، تخدم بها التعليم الجامعى وتحقق المزيد من خدمة المجتمع ورعاية الطلاب ؟

(٤) العبء الكبير الذى تواجهه الإدارة الحالية للجامعات التى يزيد عدد طلابها على الأربعين ألف طالب .

(٥) تفسير مفاهيم المجتمع المصرى والمجتمع العالمى المتقدم والمهن المطلوبة فى أسواق العمل ، مما يتطلب تعديل بعض أهداف التعليم الجامعى وتخصصاته وآلياته .

(٦) الأوضاع الاقتصادية الرامنة وانعكاساتها الواضحة على الجامعات وغيرها من حيث نسبة البطالة الظاهرة والبطالة المقننة بين خريجها .

إن دور الجامعات لا يمكن أن يقتصر عند حد تخريج حملة الدرجات العلمية وتركهم فى سوق العمل . بل إن مسئولياتها يجب

لدراسات العليا أو التقدم للبعثات العلمية ، حيث يكون التنافس بين الخريجين على أساس تقدير تخرج الطالب في بلد كمصر يحاول أن يحقق بقدر الامكان مبدأ تكافؤ الفرص على أسس موضوعية .

وهنا تتضح الحاجة إلى تقويم مستويات النجاح التي تمنحها كل جامعة وما تستند إليه من معايير معينة ، بحيث تكون أساسا مشتركا لتقويم مستويات النجاح في كل فرع من فروع التخصص في جميع الجامعات المصرية .

ويتطلب تحقيق ذلك قيام هيئة مستقلة بوضع هذه المعايير ، واشتراط توافر المقومات التي توضع بالاشتراك مع المتخصصين من أساتذة الجامعات لكي يمكن لهذه الهيئة المستقلة اعتماد (أو عدم اعتماد) المستوى العلمي لكل تخصص في الجامعات ؟ أما في حالة عدم الاعتماد فيكون على الجامعة المعنية أن تبذل جهدها لاستكمال النقص في المقومات التي حددت قبل أن تعتمد الهيئة المستقلة المستوى العلمي للتخرج في التخصص المعني .

تتضح مما سبق الحاجة إلى تنظيم إجراءات تقويم الأداء في العمليات التقييمية ، فقد يكون هذا التقويم ذاتيا أي يقوم به عضو هيئة التدريس أو قسم من الأقسام العلمية كوحدة ، أو هيئة الكلية بأقسامها العلمية أو الجامعة ككل ، بكلياتها وأنشطتها الخارجية ، كما قد يستلزم الأمر أن يكون التقويم خارجيا من هيئة مستقلة عن الجامعة في الحالات التي تستدعي ذلك ، وخاصة عند المقارنة بالجامعات الأخرى ، أو عندما يرى المجتمع ذلك ، إذ من حقه أن يطلب هذا التقويم .

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الأخذ بسياسة التقويم المستمر لجميع الجهود والأنشطة التي تقوم بها الجامعات في ضوء فلسفة التعليم الجامعي ، وفي ضوء الوظائف المحددة للجامعات في المجتمع الحديث .

كما تحاول هذه الدراسة الكشف عن مدى الأخذ بهذه السياسة

أن تمتد إلى متابعة هؤلاء الخريجين بعد التخرج ، والتعرف على أحوالهم ومدى نجاحهم في المهن أو الأعمال التي يباشرونها بعد التخرج ، ومستوياتهم العلمية والمهنية وقدراتهم على التعلم الذاتي والتعلم المستمر ، وعلى حل المشكلات والابتكار والانتاج ، واستخدام كل ما تحصل عليه من نتائج والاستعانة به في تطوير أساليبها وتحسينها في إعداد خريجها للحياة المنتجة في مجتمعاتهم .

(٧) إن القوانين واللوائح الحالية للجامعات والكليات المختلفة تحتوي على الكثير من الأسس والتنظيمات التي قصد بها تمكين كل جامعة من استقلالها ، بقصد إطلاق حريتها في تطوير نفسها بنفسها . ولاشك أن هذا لا يعني ترك الأمور بدون ضوابط تضمن التقدم في الاتجاه السليم عن طريق التقويم الذاتي وتصويب المسار إذا احتاج الأمر .

وهذا التقويم الذاتي يستلزم أن تقوم كل جامعة – بل كل كلية أو كل قسم من الأقسام العلمية أو كل عضو من أعضاء هيئة التدريس – يقوم كل من هذه التنظيمات والأفراد بتقويم جهوده ونتائجها في ضوء المسئوليات والأهداف المناطة به ، وأن يطور ويحسن عمله وأساليبه ، وإلا أصيبت الجامعة ككل – أو كورحدات متفرقة – بالعقم والجمود والتخلف .

(٨) وأخيرا فإن التوسع في عدد الجامعات وكلياتها وأقسامها العلمية وأساتذتها وطلابها – مع عدم تحديد مستويات التخرج من الناحية العلمية والعملية للنجاح ، والحصول على الدرجات العلمية التي تمنحها هذه الجامعات – قد يؤدي إلى تفاوت هذه المستويات من جامعة إلى أخرى ، فتقدير التخرج بمرتبة في إحدى الكليات كالحقوق أو العلوم في جامعة ما ، قد يختلف في مستواه عن نفس التقدير وفي نفس التخصص في كلية مماثلة في جامعة أخرى . وقد يؤدي ذلك إلى نوع من عدم تكافؤ الفرص بين الخريجين عند التقدم للوظائف الأكاديمية في الجامعات أو غيرها من الوظائف التنفيذية ، أو التقدم

التقويمية في الأوضاع الراهنة للجامعات في مصر. وأخيرا سوف
تختتم الدراسة بتقديم عدد من التوصيات تتناول ما يأتي :

- أهم الجوانب التي يجب التركيز عليها في تقويم الأداء في
العملية التعليمية والبحثية في الجامعات .

- من الذي يقوم بعمليات التقويم في هذه الجوانب المختلفة ؟

- ضرورة توافر الامكانيات والأجهزة التنظيمية للقيام بعمليات

التقويم على أسس علمية سليمة .

- كيفية تنظيم الافادة من نتائج التقويم في تحسين الأوضاع

التعليمية والبحثية وحل ما يعترض ذلك من مشكلات تنفيذية لتحقيق
رسالة الجامعة وأداء وظائفها .

- توجيه أنظار المسؤولين عن التعليم الجامعي إلى أهمية قيام

الجامعات بالاجراءات والدراسات التقويمية على أسس علمية سليمة
وأسلوب منظم .

كما تهدف هذه الدراسة إلى تقديم التوصيات بشأن تنظيم عمليات

التقويم للأداء الجامعي ، ودفع الاهتمام إلى الأخذ بهذه الفلسفة .

ثانيا : مفهوم التقويم في هذه الدراسة وخطواته :

من أهم المقومات لنجاح أية مؤسسة من المؤسسات - أو أي فرد

أو مجموعة من الأفراد في القيام بمشروع أو عمل من الأعمال -

وضوح الأغراض التي يسعى إلى تحقيقها القائم أو القائمون بهذا

النشاط ، وأن تكون هذه الأغراض مصاغة بطريقة إجرائية ، بحيث

يمكن اصدار الأحكام الموضوعية على مدى تحققها ، وأن يتم وضع

الخطط المتوازنة للتنفيذ لتحقيق هذه الأغراض ، بحيث يؤخذ جميع

الامكانيات والعناصر المتوافرة في الاعتبار .

كما يجب أن يصحب التنفيذ عمليات المتابعة الجادة لخطوات

التنفيذ ، وكذلك عمليات التقويم المستمر والمرحلي لنتائج هذا

التنفيذ ، لاصدار الأحكام الموضوعية على مدى النجاح أو القصور

أو الفشل في الوصول إلى الغايات المنشودة أو المستويات

المطلوبة . على أن يتبع ذلك تقصى أسباب القصور أو الفشل (إن

وجد) ، فقد تكمن هذه الأسباب في محتوى الخطط التي

وضعت ، أو في الأساليب التي اتبعت في تنفيذها ، أو

في الوسائل التي استخدمت ، أم أن العيب راجع إلى

الفلسفة أو الأهداف ذاتها ، أو في غير ذلك من المدخلات

الأخرى في عملية التنفيذ .

وفي ضوء هذه النتائج وما يسفر عنه هذا التقصى عن

المعوقات التي يرجع القصور إليها ، ونقاط الضعف في التنفيذ ،

أو غير ذلك من العوامل السلبية - توضع مقترحات التطوير

والاصلاح والتحسين ، التي تؤدي إلى مزيد من النجاح

والتقدم في المشروع أو العمل الذي تقوم به المؤسسة أو

الفرد لتحقيق أهداف واضحة ومحددة .

ويتبين من هذا العرض لمنظومة النشاط الهادف المتطور ، أن

عمليات التقويم جانب هام وعنصر أساسي من عناصر هذه

المنظومة ، ويقصد بالتقويم في هذه الدراسة أنه يمثل عمليات تمكن

من اصدار الأحكام الموضوعية على مدى تحقيق الأهداف التي

وضعت أو استهدفت من إقامة مشروع أو عمل معين ، يقوم به فرد أو

مجموعة من الأفراد . ولا تقف عمليات التقويم عند التعرف على مدى

تحقيق هذه الأهداف ، ولكنها تشمل أيضا التقصى عن سبب أو

اسباب القصور في تحقيقها بصورة أفضل وأكمل ، ووضع

المقترحات والتوصيات للتغلب على العقبات وتطوير خطط العمل

وأساليبه ووسائله ، للحصول على المزيد من مستويات التحسين

والتطوير والتقدم .

وهكذا تكون لعمليات التقويم وظيفة مزدوجة وهي التشخيص

والعلاج : تشخيص وضع أو مسار تقوم بتقويمه في ضوء القيم أو

الأهداف أو المعايير أو المستويات المستهدفة ، وعلاج لأي قصور أو

سلبات تعوق الانطلاق والتقدم والتطوير بما يصوب المسار ويطره

الهيئات

المعونة

أهداف التعليم الجامعي

محتوى التعليم الجامعي	الطالب	المجتمع	الطرق والأساليب والوسائل
مجالاته وبرامجه ومستوياته	الاستاذ	الهيئات	والأنشطة والامكانيات المتاحة
		المعونة	

التقويم

لتصويب المسار والتطوير والتحسين

ثالثا : أهمية تقويم الأداء في التعليم الجامعي :

يتبين من كل ما سبق أهمية القيام بعمليات تقويم الأداء في التعليم الجامعي ، اذا أردنا تطوير أساليبنا وطرائقنا في العمل الجامعي لتحقيق الرسالة التي أنشئت الجامعات من أجل تحقيقها ، والا أصيب التعليم الجامعي بالجمود والتخلف في الوقت الذي يسير فيه العالم بخطوات سريعة نحو التقدم ، إن الوعي بأهمية التقويم كعنصر من عناصر الأداء في التعليم الجامعي يتكامل مع بقية العناصر الأخرى كما سبق أن أوضحنا ، وهذا خير ضمان لكي يسير التطور والتحسين في الأداء بصورة مستمرة وغير متعثرة ، سواء تم هذا التقويم أثناء تنفيذ أي جانب من الجوانب التي تقومها أي عن طريق التقويم البنائي ، أو بأسلوب التقويم التجميعي الذي يتم في نهاية كل مرحلة من مراحل التنفيذ ، وفي أي الحالات فإن عمليات التقويم يجب أن تؤدي إلى تعديل المسار الذي يسير العمل فيه ، أو تصويبه بطريقة تتكامل مع تصويب المسارات في الجوانب الأخرى .

ومن الواضح أن هناك حاجة شديدة لتنمية الوعي لدى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمسؤولين عن الإدارة الجامعية بأهمية التقويم وأهدافه وأساليبه وأدواته . ويقترح أن يتضمن برنامج إعداد معلم التعليم الجامعي الذي يكلف المعيدون والمدرسون المساعدون بحضوره ، كشرط من شروط التعيين في أول السلم في

ليحقق المزيد من الأهداف .

من ذلك يتبين أن عملية التقويم لا تقتصر على القياس وإن كانت تستعين به في بعض مراحلها ، وبالاختصار فإن هذه العملية تتضمن الخطوات الآتية :

- تحديد القيم أو الأهداف أو المستويات المطلوب تحقيقها أو تنميتها والارتقاء بها للشئ المراد تقويمه ، عن طريق خطة تنفيذية معينة أو تحت ظروف معينة .

- بناء الأدوات أو المقاييس التي يمكن عن طريقها قياس الجوانب المطلوب تقويمها للتعرف على مدى تحقق الأهداف المحددة للموضوع . وذلك عن طريق قياس هذه الجوانب قبل التنفيذ ، ثم التعرف على مدى التغير أو النمو في هذه الجوانب .

- وفي ضوء النتائج السابقة تدرس العوامل أو الأسباب التي تعوق تحقيق الأهداف بالكامل ، إذ قد ترجع تلك العوامل إلى خطط التنفيذ أو إحدى وسائله أو غير ذلك من مداخلات التنفيذ الأخرى ، مثل كفاية التمويل أو القوى البشرية أو الامكانيات المتاحة .

- وأخيرا اقتراح وسائل التغلب على هذه العقبات التي قد تشمل تطوير الأهداف ذاتها أو خطط العمل أو الوسائل المستخدمة لضمان مزيد من التقدم والنجاح .

وما سبق يتضح أن عملية التقويم بجوانبها التشخيصية والعلاجية يجب أن تكون الأساس الذي تبنى عمليات التطوير في التعليم الجامعي ، من حيث تطوير أهدافه أو محتواه أو أساليبه ، وبحيث ينظر الى هذا التعليم كمنظومة متكاملة من عناصر معينة ، كل عنصر فيها يؤثر ويتأثر ببقية هذه العناصر . ويكون التقويم أحد هذه العناصر المؤثرة في هذه المنظومة التي يمكن تبسيطها على النحو الآتي :

وغنائف هيئة التدريس وذلك وفقا لقانون الجامعات الحالي ، أن يتضمن هذا البرنامج تدريبات كافية لاكتساب المهارات اللازمة لهذه العملية ، بحيث يصبح أعضاء هيئات التدريس بالجامعات بعد بضع سنوات ، قادرين على القيام بالتقويم الذاتي لكل عمل يؤديه في إطار نشاطهم الجامعي .

على أن هذا الاقتراح لا يغني عن أهمية وجود مركز متخصص في كل جامعة ، وليكن ضمن المركز الذي سبق أن أوصى المجلس القومي للتعليم بإنشائه في كل جامعة لكي يتولى الدراسات والبحوث التي تدور حول تطوير التعليم الجامعي ، وكما سبق فإن أي تطوير يجب أن يقوم على أساس دراسات تقويمية حتى نتبين لماذا نطور وبأي هدف يكون اتجاه التطوير ، والا كان الأمر ضربا من الارتجال والأخذ بأسلوب المحاولة بدلا من الاعتماد على الأسلوب العلمي في التطوير.

ويمكن أن يقوم المركز المقترح إنشاؤه في كل جامعة - بمعارنة الكليات والأقسام العلمية وبلاشتراك مع الأساتذة المعنيين - بأعداد المقاييس والأدوات اللازمة لعمليات التقويم ووضع المعايير التي يتم التقويم في ضوءها على أسس علمية سليمة ، حتى نضمن صحة النتائج التي نتوصل إليها .

ويستطيع هذا المركز المقترح إنشاؤه بكل جامعة أن يوفر للجامعة قاعدة بيانات سليمة ومتكاملة ، تكون مصدرا لعمليات التقويم التي تجرى على مستوى الأقسام أو الكليات أو الجامعة ككل . كما يستطيع هذا المركز أيضا أن يتولى معاونة أساتذة الجامعة والمسؤولين فيها على تنفيذ خطط وبرامج التقويم التي تضعها المجالس الجامعية .

هذا فيما يتعلق بالتقويم الذاتي الذي يقوم الوحدات الجامعية المختلفة بداء بكل عضو في هيئة التدريس حتى مجلس الجامعة ، الذي يشرف ويوجه النشاط الجامعي ويحدد اتجاهاته وأهدافه ويقوم بنتائجه . أما التقويم الخارجي الذي سبقت الإشارة إليه فيمكن أن ينشأ له جهاز جامعي أيضا ، ولكنه يلحق بالمجلس الأعلى للجامعات بحيث

يكون مستقلا عن أي جامعة منفردة . وأن يوفر لهذا الجهاز الأخصائيون في عمليات التقويم لتقديم المشورة الفنية والعلمية التي تطلب منهم من جهة ، والقيام باعتماد المستويات التي يصل إليها خريجو كل جامعة في مختلف التخصصات من جهة أخرى ، وبحيث تكون أحكامه موضوعية إلى أقصى درجة ممكنة . وتؤدي عند عدم الاعتماد ، إلى إلغاء التخصص في الجامعة الذي يصدر الحكم من هذا الجهاز بعدم اعتماده ، أي بعدم بلوغه إلى المستويات المطلوبة بالمعايير الجامعية المحلية والدولية .

رابعاً : عناصر مقترحة لتقويم الأداء الجامعي :

بناء على ما تقدم ذكره من أهمية التقويم الدوري للجامعات فيما يتعلق بهيئات التدريس والطلاب والأقسام الأكاديمية والتخصصات والمناهج والمواد ، والمنشآت المكتبية والعملية ، بل والقوانين المنظمة للجامعات أيضا ، إزاء متطلبات المجتمع منها في ضوء التقدم العلمي والعمل المعاصر - فيمكن اقتراح مدخلات للعناصر والاستبيانات اللازمة لتقويم الأداء في العملية التعليمية والعملية البحثية في الجامعات المصرية . ويقتضى هذا المطلب الاسترشاد ببعض ما استقر الرأي عليه من المرجعيات والنماذج العالمية التي يمكن أن توائم الجامعات المصرية وطبيعة أهدافها ، مع تقدير الأمر الواقع من تدخل عدد من هذه العناصر والاستبيانات المقترحة مع بعضها البعض . وذلك على النحو التالي :

أ- فيما يختص بالبناء التنظيمي والتكوين العام للجامعة وهيئات التدريس والمنشآت :

- تصنيف واقع الجامعة بين : جامعات الأعداد الكبيرة ، أو جامعات الأعداد المحدودة ، أو ما سواها من أنماط التعليم الجامعي المستحدثة .

- مدى ملاسة واقع الجامعة وملحقاتها الحرم الجامعي الموحد أو الأحرام المتعددة .

وأهدافها المرجوة على المستوى الأكاديمي والمستوى القومي .

- مدى تحقيق المستوى اللائق ببيئات التدريس من المخصصات والأماكن والمكاتب والموسوعات ، وما إليها .

- حركة التأليف والترجمة سنوياً بمختلف وحدات الجامعة .

- مدى فاعلية هيئات التدريس بالجامعة في الندوات والمهام العلمية والمؤتمرات العلمية والاقليمية والقومية .

- نوعية مشاركات الجامعة ببحوثها وخبراتها في تطوير بيئتها الاقليمية وتنمية المجتمع .

- مشروعات الجامعة للنهوض بالقدرات الذاتية والبحثية والأدائية لهيئات التدريس فيها .

- تحليل نماذج التقويم الذاتي المقدمة من قبل هيئات التدريس ووحدات المواد ومجالس الأقسام ومجالس الكليات والمراكز البحثية ، إن وجدت .

- تحليل توصيات المؤتمرات السنوية للأقسام والكليات واتحادات الطلاب ، ودرجة الاستجابة لتنفيذها فيما يتعلق بفلسفة التعليم ومراجعة الخطط الدراسية وتطوير البرامج ووسائل التدريس .

ب- فيما يختص بالنواحي المالية والإدارية المتصلة بالعمليات التعليمية والبحثية :

- مدى تعادل الموازنات المرصودة للجامعة مع أعداد الطلاب ومطالب المشروعات .

- نصيب الجامعة من المنح والقروض الداخلية والخارجية ونسبة تنفيذها إن وجدت .

- نوعية تعامل الجامعة مع أسلوب تحصيل تبرعات الطلاب المسموح بها وأوجه إنفاقها .

- المستوى العام لمكتبات الجامعة والكليات والأقسام ودرجة دعمها كما وكيفا ووسائل تحديثها وتيسير خدماتها .

- واقع المعامل والمختبرات وتجهيزاتها وكوادرها الفنية ، والوسائل

- مدى صلاحية المكان والمحتوى في حرم الجامعة أو أحرامها ، للوفاء بمطالب العمليات التعليمية والبحثية والعملية والمكتبية ، فضلاً عن النشاط الاجتماعي والثقافي والرياضية والتنظيمات الادارية ، وامكانيات التوسع الكمي والأفقى فيها وفقاً لأحدى المرجعيات المعتمدة .

- نوعية الأقسام والوحدات والتخصصات العلمية والدراسية المناسبة للطابع العام للجامعة ، ومطالب بيئتها الإقليمية - ومقترحات تعديلها أو استكمالها .

- واقع الهياكل الأكاديمية القائمة في مختلف تخصصات الجامعة .

- مدى التناسب بين وحدات العلوم النظرية والعلوم الطبيعية والعملية بالجامعة .

- أسس العمل بالأقسام المتناظرة أو الأقسام العلمية والعملية الموحدة بالجامعة .

- نوعية الصلات بين الدوائر العملية للأقسام والمواد المتماثلة في الجامعة .

- معدلات نسبة عدد أعضاء هيئات التدريس إلى أعداد الطلاب إجمالاً ، وفي كل وحدة دراسية على حدة ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من مقترحات دعم كل وحدة أو تقسيمها أو تأجيل العمل بها ، وفقاً لكل حالة من حالاتها .

- جدولة ساعات ومحاضرات هيئات التدريس تبعاً للنصاب القانوني وما يتكفلون به من المحاضرات الإضافية .

- نسبة الإعارة والانتدابات المحلية وغير المحلية لمهام التعليم من وإلى مختلف وحدات الجامعة ، وتأثيراتها الايجابية أو السلبية على مهام الدراسة والبحث .

- مدى الإقدام على تخطي النمطية في الدراسة واستحداث دراسات وشعب منتجة أو فريدة .

- السمات البارزة لطابع الجامعة ومدارسها الفكرية والبحثية

- رؤية الجامعة وكلياتها لاسلوب الساعات المعتمدة وتطبيقاتها فيها إن وجدت .
- نوعية الاختيارات المتاحة للطلاب في مراحل الدراسة .
- مدى الامتثال ببرامج اللغة العربية واللغات الأجنبية وإعداد التقارير بها في غير أقسام اللغات .
- مدى استخدام العلوم البيئية في تحقيق التكامل بين التخصصات والمواد .
- نوعية اهتمامات الأقسام والكليات بالتدريبات الميدانية وأعمال السنة والدراسات المكتبية والعملية واعداد البحوث والمشروعات .
- مدى استعداد المؤسسات ومواقع الانتاج الاقليمية والخاصة لقبول تدريبات الطلاب بها ، وإقامة المشروعات البحثية المشتركة معها .
- أساليب نظم الامتحانات ومدى اهتماماتها بنواحي الفهم والنقد ، وقياس القدرات الذهنية والمهارات الشخصية ومقترحات تحديثها .
- إمكانات العمل بنظام اللجان العلمية المشتركة في امتحانات الليسانس والبكالوريوس واعتماد مستوياتها السنوية .
- تحليل نسب النجاح والرسوب ، ومستويات التقديرات العامة في نتائج المواد والأقسام والكليات .
- نسب الطلاب المتفوقين والموهوبين في كل تخصص وكل مادة .
- جوائز التفوق والابتكار والإبداع من الأفراد والمؤسسات .
- أساليب الريادة والتوجيه ، ومبادرات التدريس بالطلاب .
- نوعية أنشطة طلاب وطالبات الجامعة ، ووسائل تنمية الشخصية في الاتعادات الطلابية وخارجها .
- حوافز ومبادرات الرعاية والخدمات الطلابية والممارسات الديمقراطية بالجامعة .
- تحليل نوعيات المشكلات التي تواجه الطلاب واجراءات الجامعة لمعالجتها .

- المتبعة أو المقترحة لرفع قدراتها العملية .
- معدلات الانتظام والالتزام في كافة مناشط الجامعة وعلى مختلف مستوياتها .
- وسائل تنظيم قيد الطلاب وطاقات المتابعة وخدمات السكرتارية الفنية .
- مدى توافق قواعد البيانات ، وعمليات تحديثها ، ونوعية استخدامهما ، فسي مطالب التسجيل والتحصيل والاستعلام والمراجعة بالجامعة .
- جـ- فيما يختص بالعملية التعليمية والطلاب :
- مدى الكثافة الطلابية بالجامعة ، وتوزيعها على مختلف الوحدات الدراسية القائمة ، في وضعها الراهن ، وفيما ينبغي أن تكون عليه .
- المقاييس العامة أو الخاصة التي تضعها وحدات الجامعة للمراعاة بين حاجة سوق العمل والاستعدادات الذاتية للطلاب ، وبين ما يتقدمون للالتحاق به من نواحي التخصص الدراسي .
- وسائل التنسيق بين الأعداد الكبيرة من الطلاب في المراحل الدراسية العامة .
- تحليل نواحي التنوع في تكوين طلاب الجامعة .
- تحليل تزايد أو تناقص الطلاب الوافدين الى الجامعة وفقا لجنسياتهم وتوزيعهم ومستوياتهم الدراسية .
- أهداف التخصصات والمناهج الدراسية والبحثية بالجامعة ، ومدى تجاوبها مع التقدم العلمي العالمي .
- الاتجاهات الغالبة في أساليب التعليم ووسائل التعلم وطرق البحث ، وما تتطلبه من تعديل أو تطوير أو تغيير لمسيرة التطورات الحديثة في وسائل تناقل المعرفة .
- مدى مرونة الجامعة في متابعة ومراجعة الخطط والمواد الدراسية ، وتقبلها للتطوير والاستجابة لمطالب سوق العمل .

- تأهيل الجامعة للبعثات العربية والشرقية ونوعيات تخصصاتها .

- متوسط مهام الإشراف على الرسائل بين هيئات التدريس .

- أعداد ونوعيات بحوث وحدات الجامعة ، وتخصصات رسائلها الأكاديمية والتطبيقية .

خامسا : أهمية تحليل النتائج المستخلصة :

إن الداخل المتنوع السابق ذكرها وكثير غيرها يفترض أن تؤدي الى تقديرات بيانية عن مدى تحديد الأهداف ومدى وضوحها في كل جامعة ، ومدى توافر الإحصاءات الدقيقة الواقعية فيها ، ومدى استخدامها لمصادر وقواعد المعلومات العلمية والنظم الحديثة في تحليل البيانات الجوهرية ، من أجل اختزال الجهد واختصار الوقت وضمان دقة الرصد ، ومدى معاشية كل جامعة لتطورات العصر ومستحدثاته العلمية والعملية والتعليمية ، ومدى القابلية منها لتطوير خططها والاستجابة للتعديل والتغيير ، ومدى المرونة في التنفيذ ، ومدى التناسب بين ما هو مقترح وما هو متكرر وما هو مبتكر من التخصصات والعلوم والمناهج ، ومدى التواصل بين أساليب التعليم والتعلم ، ومدى الحفاظ على دوافع النمو واستمراريته ، ومدى توافر البدائل وتنوع الأنماط والغايات والوسائل ، وطبيعة الاختيارات ، ومدى توفير التوازن بين التنظيم وبين التطبيق ، والمساواة في الحقوق والواجبات ، وفي الحوافز والمسئوليات ، والموازنة بين مناهج البحث العلمية ومقومات الثقافة ، ثم مدى استثمار الطاقات الكامنة في مختلف العناصر المتاحة من أجل تحقيق المثاليات المستهدفة ، ومدى العمل على تقليل الفاقد ، ومدى الإسهام في الابتكار والتحديث وتقديم الحلول للمشكلات الآنية والمستقبلية ، وتزكية القيم الروحية والمعايير القوية للمجتمع الاقليمي والمجتمع القومي على اتساعه .

ومن المتعين كما سبق أن تتولى توصيف وإقرار الأسس والمعايير والحدود لكل هذه المناشط هيئة أو لجنة قومية عليا لها صفة

- نسب مخرجات الجامعة الى مجموع طلابها في التخصصات المختلفة ، وما تتطلبه مجالات العمل منها .

- وسائل متابعة الجامعة للمستوى الادائي والنوعي والسلوكي لخريجها ما أمكن .

د - فيما يختص بالدراسات العليا والبحوث :

- الهيكل التنظيمي للدراسات العليا في الدبلومات والسنوات التمهيدية للماجستير ، والبحوث العملية ، وأعداد الرسائل في مختلف وحدات الجامعة .

- تدرج نسب قيد طلاب الدراسات العليا الى مجموع طلاب الجامعة ، وإعداد الخريجين في كل تخصص منها على حدة .

- نظم القبول والانتقاء الخاصة بالدراسات العليا واختبارات قياس المهارات الفكرية والبحثية ، إن وجدت .

- تحليل نسب الانتظام والاستمرار ، أو التسرب والتخلف ، بين طلاب الدراسات العليا .

- أعداد ونوعيات السمنار أو حلقات البحث والمناقشة في مختلف الأقسام والكليات .

- مدى توافر قواعد وشبكات المعلومات في كل تخصص عال .

- نسبة التأهيل الداخلي لدرجات الماجستير والدكتوراه عن طريق المدارس المصرية للدراسات العليا بشعبها المختلفة .

- مدى تزويد المكتبات والمعامل والتجهيزات وتحديثها بما يتناسب مع متطلبات الدراسات العليا .

- المخصصات المالية للدراسات العليا والبحوث ونسبة وفائها بمتطلباتها .

- إمكان استضافة الجامعة للبعثات الداخلية من الجامعات المصرية الأخرى .

- مدى توافر عوامل التكامل بين شعب الدراسات العليا بالجامعة .

* أن يتم تقويم الأداء في العملية التعليمية والبحثية بالجامعات على مستويين :

- **المستوى الأول** : يكون التقويم فيه ذاتياً بالنسبة للمستويات المختلفة بدءاً من عضو هيئة التدريس ثم القسم ثم الكلية فالجامعة ، وذلك عن طريق استبيانات تصمم لهذا الغرض بطريقة علمية سليمة .

- **المستوى الثاني** : يكون التقويم فيه من خارج الجامعة عن طريق هيئات أو لجان تضم في عضويتها عدداً من أساتذة الجامعات والمعنيين من المجتمع ، وكذلك من شخصيات تمثل الجهات المستفيدة من خريجي الجامعات وبحوثها وخدماتها .

* ضرورة أن تبدأ كل جامعة بوحداتها التعليمية والبحثية ، بتوثيق أعمالها ونتائجها كل سنة ونشرها لتكون متاحة لكل المتعلمين للجامعة والمعنيين بأعمالها ، وتتضمن هذه النشرات أسماء أعضاء هيئة التدريس وتخصصاتهم العامة والدقيقة وبيانات موجزة عن المقررات والمناهج ، التي تقدم على مستوى مرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا ، كما تتضمن أعداد الطلاب في مراحل الدراسة والتخصصات الفرعية المختلفة ، والنتائج العامة للاختبارات .

كما يكون من بين هذه النشرات ملخصات للرسائل الجامعية التي أجيّزت ، والأنشطة والدراسات البحثية الجارية والقائمين عليها - وأن تتضمن أيضاً بيانات بأسماء المراجع والدوريات العالمية المتوافرة والخدمات المتاحة بالمكتبات الجامعية .

* أن تكون نتائج العمليات التقييمية في مختلف المستويات هي الأساس المرجعي في تطوير وتحسين الأداء ، وضمان تحقيق الجامعة بكامل أجهزتها لوظائفها في التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع .

* لكي تحقق عمليات التقويم الغرض منها ، فمن الضروري إنشاء قاعدة بيانات هادية وشاملة ودقيقة ، وأن يتم تحديثها بصفة دورية .

الدوام خارج حدود المناصب ، ويتوافر لها من التفرغ وسعة الفاعلية والامكانيات ما يعينها على تنفيذ مهامها كاملة .

وعلى الرغم من مشقة استخلاص الأرقام والمعدلات الكمية الصحيحة في عمليات التقويم المنشودة آنفاً - حتى إذا صدقت البيانات المرصودة لها أو المؤيدة اليها - فقد تقدم التنويه بالأمر الواقع من أن الأكثر صعوبة هو قياس الجوانب الكيفية في تقويم المستوى وتقدير الفاعلية . فهذه يحسن أن تحددها وتقننها بحوث تفصيلية متتالية يمكن أن يستشهد فيها أو يسترشد بسوابق تنفيذ أمثالها في الجامعات الأكثر تقدماً ، أن يعاد توصيفها بما يوائم بيئة الجامعات المصرية وسياساتها التعليمية والتربوية ، وماتستهدف تحقيقه من تنمية وما تتوقعه من تحديات في المستقبل القريب أو المستقبل البعيد .

التوصيات

* أن ينشأ في كل كلية وفي الجامعة التي تضم عدداً من الكليات والمعاهد ومراكز البحوث ، جهاز متخصص يتولى معاونة الأساتذة والمسؤولين على تنفيذ خطط وبرامج التقويم التي يضعها مجلس كل قسم على مستوى القسم ومجلس الكلية على مستوى الكلية ومجلس الجامعة على مستوى الجامعة ، وأن يكون لهذه الأجهزة إدارة مركزية بالمجلس الأعلى للجامعات . على أن يكون العاملون في هذه الأجهزة من المتخصصين في عمليات التقويم والقياس ضماناً لقيام التقويم على أسس سليمة .

* تقويم هياكل التعليم الجامعى وأنماطه كل فترة زمنية مناسبة ، للوقوف على مدى ملامتها وملاحقتها للتطورات العلمية والتعليمية والبحثية .

* التطبيق الجاد لما ورد في قانون الجامعات بشأن المؤتمرات السنوية التي يعقدها مجلس القسم ومجلس الكلية وغير ذلك من المجالس العلمية أو الادارية ، بحيث تكون بنود جدول أعماله الرئيسية مناقشة نتائج تقويم الأداء ، ووضع الخطط لتطوير هذا الأداء في ضوءها .

التعليم الأزهرى

التعليمية فى الأزهر القديم ، مع التركيز على جانب الطريقة وأسلوب التعلم فيها .

التعليم فى الأزهر القديم :

ارتبط تاريخ مصر بالأزهر الشريف منذ أقيم بها مسجدا جامعا ، وملتقى للعلماء ومزارا للطلاب من شتى البلاد الاسلامية ، وكان من أهدافه منذ إنشائه تعليم طلابه - ومنهم الوافدون - أحكام الاسلام عقيدة وشريعة ، وما يتصل بها من علوم ومعارف ، وما هو وسيلة إليها من علوم اللغة العربية وآدابها .

وقد تميزت الدراسة فى الأزهر - فى أغلب تاريخه - بالبحث والتحقيق والتحليل والتعليل ، منتفعة بما ألفه علماءه من شروح وتعليقات وموسوعات فى علوم الشريعة واللغة ، وما تضمنه كثير من مؤلفاتهم من مسائل تربوية مثل واجبات المعلم ، وآداب المتعلم ، واختيار أوقات الدرس ، والمراجعة بين الدروس ، وصلة المعلم بالطالب .

أما طرق التدريس وأساليب التعليم التى كانت مستخدمة فى الأزهر حتى عهد قريب ، فإننا نستطيع أن نرصد منها بضع سمات مميزة اندثر بعضها ، وما يزال بعضها الآخر قائما :

(١) حرية الاختيار ، إذ كان الطالب حرا فى اختيار المادة التى يريد أن يتعلمها ، والكتاب الذى يدرسه ، والشيخ الذى يتلقى عليه ، والوقت الذى يناسبه ، إذ كانت الدراسة تبدأ بعد صلاة الفجر ، وتنتهى بصلاة العشاء .

(٢) طريقة التعيينات ، التى كانت متبعة إلى عهد قريب حيث كان الاستاذ يعين للطالب بابا أو فرعا فى باب من أبواب المادة ، ليقوم بمذاكرتها والعكوف على دراستها بداره ، ثم يأتى إلى لجنة من الأساتذة لمناقشتها وقد اشتهرت هذه الطريقة فى التربية الحديثة تحت اسم

إعداد المعلم

وطرق التدريس فى المعاهد الأزهرية

يعتبر إعداد المعلم دعامة أساسية من دعائم « العملية التعليمية » ، ومن ثم وجه المجلس اهتمامه إلى هذا الموضوع ، من خلال دراساته المتعددة عن إصلاح التعليم وتحديثه ، فخصص ست دراسات عن إعداد المعلم فى مختلف مراحل التعليم العام والأزهرى ، كان آخرها فى الدورة الثالثة عن « سياسة إعداد معلم المعاهد الأزهرية ووسائل النهوض بتدريبه » ، والتى ركزت على مدى توافر أعداد معلمى المواد المختلفة بالمعاهد وما قد يكون من عجز فى بعض التخصصات ، وعلى المؤهلين منهم علميا وتربويا وغير المؤهلين ، وعلى المعاهد التى تعد معلمى المعاهد الأزهرية ، وما فى إعدادهم وتدريبهم من إيجابيات وسلبيات . أما طرق التدريس التى يتبعها معلمو المعاهد وهى مكون أساسى من مكونات العملية التعليمية - فقد أدرج بحثها بتركيز إلى دراسات أخرى .

لهذا كان من الملائم - استكمالا لدراسة مكونات العملية التعليمية بالمعاهد - أن تخصص دراسة لموضوع طرق التدريس ، ولاسيما أن للأزهر على مدى تاريخه الطويل تجارب مرموقة وممارسات متميزة فى هذا الصدد ، وكان من الضرورى فى دراسة الموضوع الاهتمام بالمعلم الذى يؤدى « طريقة التدريس » أداء يعتمد بصفة أساسية على إعداده وتدريبه ، مثلما يعتمد على مواهبه وشخصيته .

وقد يكون من المناسب أن تقدم للموضوع نبذة موجزة عن العملية

« طريقة دلتون » مع تعدد أساليب الممارسة .

٣) أسلوب الحوار : إذ كان هو الغالب بين الأستاذ وطلابه ، وكثيراً ما كان يحتدم الجدل بينهما في مسائل الفقه والنحو وغيرهما . والحوار في العملية التعليمية هو إحدى السبل إلى المعرفة القائمة على الفهم والاقتناع وتقدير الذات .

٤) التكامل بين مواد المعرفة : إذ كان الغالب في كثير من المواد أن يربط الأستاذ بين المواد أو الفروع أو الموضوعات ذات الصلة ، ففي درس الأدب كان هناك تكامل بين النص الأدبي ، وعلوم البلاغة والنحو والصرف . وفي علوم التفسير والحديث كثيراً ما كان يحاط تفسير الآية القرآنية والحديث الشريف بالفاظ ومعان وأحكام فقهية أو أصولية وبلاغة ونحو وصرف ، بل وتاريخ .

هذه السمات الأربع مما تحفل به التربية الحديثة وإن تفاوتت وسائل تطبيقها ، بل إن جامعات أوربية كثيرة قد أخذت عن الأزهر بعض أنظمتها وطرق التعليم فيه ، وما تزال هذه النظم والطرق من أهم تقاليدنا التي تمتاز بالحفاظ عليها ، على حين غاب أكثرها الآن من نظم التعليم الأزهرى نفسه قد تخلص عن أكثرها تحت اسم التحديث .

٥) وحدة المادة هي الكتاب : إذ كان المنهج في كثير من الأحيان كتاباً بعينه من كتب التراث ؛ يقرر على الطلاب ؛ وتشكل عناوين فصوله أبواب المنهج في المادة ، وكانت مهمة الأستاذ وطلابه هي مدارس الكتاب بشمول وتعمق ، وما يزال هذا الأسلوب متبعاً إلى اليوم ، وخاصة في العلوم الدينية وقواعد النحو .

وعلى الرغم مما يترتب على هذا الأسلوب من تقيد برأى مؤلف واحد في موضوع معين ، ومن تقيد بموضوعات الكتاب الذي ألف في عهود سابقة ، فإن له ميزة كبيرة من حيث إنه يحبب كتب التراث إلى قلوب الطلاب ، فيألفونها ويرجعون إليها في يسر من الحين إلى الحين .

٦) وإلى جانب هذه السمات الإيجابية كانت هناك بعض سمات سلبية ، ربما يكون أخطرها ما تفشى في بعض العهود من لفظية في التعليم ، وغلبة الحفظ والاستظهار حينما لا يكون ذلك

مستحباً ، ولقد كان الطلاب في بعض الأحيان ، وفي بعض المسواد ؛ يرددون منظومات أو « أشعاراً » دون تعمق أو استيعاب كامل لمضامينها .

الوضع الراهن :

أولاً : من حيث إعداد المعلمين :

في عام ١٩٣٠ صدر قانون تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية ، وتقرر فيه تشجيع القسم العالي إلى ثلاث كليات هي : أصول الدين ، والشريعة ، واللغة العربية . وأنشئت أقسام للتخصص المهني في الوعظ والإرشاد ، والقضاء الشرعي ، والتدريس ، وكان التخرج في أحد هذه الأقسام شرطاً لتولي الوظائف التي يهيئها التخصص . وهكذا أخذ الأزهر يختار للتدريس في معاهده الممتازين من الخريجين المتخصصين علمياً وفنياً بعد مسابقة تحريرية ، وكان هؤلاء يؤدون رسالتهم التعليمية أحسن الأداء .

ثم صدر قانون تطوير الأزهر عام ١٩٦١ ، الذي ترتب عليه اتساع قاعدة التعليم بإنشاء المعاهد الابتدائية التي تمدد بالتلاميذ الذين يتدرجون في مرحلتى الإعدادي والثانوي ثم الجامعي . وكانت قد أنشئت معاهد للفتيات أسوة بمعاهد البنين . ونتيجة للتوسع ارتفع عدد المعاهد من ٥٤ معهداً إعدادياً وثانوياً حين صدر القانون ، إلى ٢٨٩٩ معهداً اليوم ، منها ١٤٩١ معهداً ابتدائياً ، و ٨٨٨ معهداً إعدادياً ، و ٤٨٥ معهداً ثانوياً ، و ٢١ معهداً للمعلمين ، و ٢٤ معهداً للقراءات ، وتضم هذه المعاهد ٨٦٨٠١٤ طالباً وطالبة .

وهذه الطفرة السريعة في عدد المعاهد والطلاب ؛ لم يواكبها ماتحتاج إليه العملية التعليمية من مبان وتجهيزات ووسائل تعليمية ، بل فوق هذا نقص أعداد المعلمين التربويين المتخصصين ، الذين يوكل إليهم تربية هذه الألف تربية سليمة .

وكان من الغريب أن يلغى مع بداية التطوير - قسم إجازة التدريس بدءاً من عام ١٩٦٤ ، وهو القسم الذي كان يتلقى المتخرجين في كليات الأزهر الثلاث لإعدادهم المهني للتدريس ، وبذلك كانوا يجمعون بين مادة

مؤهلين علميا وتربويا ، وإما مؤهلين علميا وغير مؤهلين تربويا ، وإن قلت قليلة هي التي أتيح لها التأهيل العلمى والتربوى .

إعداد المعلمين وتأهيلهم :

تقوم معاهد المعلمين الأزهرية بتخريج المؤهلين من مدرسى المرحلة الابتدائية ، ومدة الدراسة بها خمس سنوات بعد شهادة الدراسة الإعدادية ، ويبلغ عدد خريجي هذه المعاهد سنويا (٩٢١ طالبا) كما تقوم بهذه المهمة كلية التربية بجامعة الأزهر ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات ، وتسير على النظام التكاملى الذى يجمع الجانب الأكاديمى التخصصى والجانب المهنى . ويؤخذ على هذا النظام أن مجموعة المواد التربوية والنفسية والتي تمثل حوالى ٢٥ ٪ من مجموع الساعات المقررة تتقصر كثيرا عن المجموع اللازم للإعداد الأكاديمى .

ولا يوجد بالنسبة لتعليم الفتيات سوى شعبة للتربية تقوم بإعداد المعلمات على النظام التكاملى (تقديم برامج فى التربية وعلم النفس لمدة عام دراسى لخريجي الجامعات) ، وفى هذا العام بدأت الشعبة الدراسة على النظام التكاملى ففى تخصص المواد الشرعية والعربية . وهذا ويتخرج من كلية التربية بجامعة الأزهر سنويا نحو (٦٤٩ طالبا) .

ثانيا : من حيث طريقة التدريس :

وقد ترتب على هذا النمو السريع - الذى لم توفر له الامكانيات الضرورية ولا المدرسون المؤهلون علميا وتربويا ، سواء بالإعداد أم بالتدريب - أن تخلقت طرق التدريس ، وضعف أداء المدرسين ، ويتمثل ذلك فيما يلى : -

١ - اللجوء إلى الطريقة الالقاءية التى يقوم فيها المعلم بكل شئ : من عرض الموضوع واستنتاج الأحكام ومساعدة فى حل التمرينات ، دون أن تتاح للطالب - فى أكثر الأحيان - فرص البحث والتقصى والتفكير المستقل ، والنشاط الذاتى .

٢ - الوقوف عند الطريقة القياسية التى تعتمد على ذكر القاعدة أو التعريف بها ، ثم ذكر أمثلة قليلة لإثبات صحة القاعدة أو التعريف .

التخصص وطرق تدريسها ، بالإضافة الى العلوم التى ترتبط بالمهنة ، وذلك هو النظام الأمثل المطلوب لإعداد المعلم .

وصحيح أنه أنشئت كلية التربية بعد ذلك (فى عام ١٩٧١) فى سلسلة كليات الأزهر المستحدث ، على أن تقبل طلابها من حملة الثانوية الأزهرية لتؤهلهم علميا ومهنيًا معا ، على مدى ٤ سنوات ، ولكن الشكوى لم تنقطع منذ تخرجت الدفحات الأولى من هذه الكلية واشتغلت بالتدريس ، وذلك بسبب قصور خريجيتها فى الناحية العلمية حين يقارنون بنظرائهم خريجي الكليات المتخصصة ، وذلك لأن العناية بالإعداد المهني فيها تطفئ على العناية بالمادة العلمية التخصصية .

وهكذا دعت الضرورة - منذ عام ١٩٦٤ - إلى تعيين الأغلبية العظمى من المدرسين من غير المؤهلين فنيا وتربويا ، يستوى فى ذلك مدرسو المواد الشرعية والعربية ، ومدرسو المواد الثقافية التى اضيفت باتساع إلى المقررات التى تدرس بالمعاهد ، للمواصلة بين الطلاب الذين يتعلمون بالأزهر ونظرائهم الذين يتعلمون فى مدارس التعليم العام ، تطبيقا لما نص عليه قانون التطوير .

وتشير الإحصاءات والتقارير المتاحة إلى أن نحو ٩٠ ٪ من عدد معلمي المعاهد غير مؤهلين تربويا ، ويرجع السبب فى ذلك إلى :

١ - التوسع الضخم فى إنشاء المعاهد ، ومن ثم الحاجة الشديدة إلى أعداد كثيرة من المعلمين لمواجهة الزيادة فى أعداد الطلاب .

٢ - ضآلة الأعداد التى تتخرج فى كليات التربية بجامعة الأزهر .

٣ - تعيين أعداد كبيرة عن طريق وزارة القوى العاملة ، من غير مراعاة لتخصصاتهم أو حصولهم على مؤهلات تربوية ، مما ترتب عليه تضخم أعداد المدرسين غير التربويين فى كثير من المواد .

٤ - ضم كثير من المعاهد الأزهرية التى أقيمت بالجهود الذاتية ، بما فيها من أفراد لا يصلح كثير منهم للتدريس ، بسبب عدم كفايتهم علميا ومهنيًا .

وخلاصة القول أن كثيرا من مدرسى المعاهد الأزهرية إما غير

٣ - الاعتماد على الحفظ والاستظهار ، وخاصة أن أسئلة الامتحان ذاتها لا تغالب الطالب - في الأغلب الأعم - بأكثر من ذلك .

٤ - افتقار الطرق المستخدمة إلى الوسائل المعينة الحديثة التي تجذب الطلاب وتشوقهم ، والتي تقرب العلم بالعمل والنظرية بالتطبيق .

٥ - ندرة الأنشطة التربوية التي تصاحب موضوعات الدراسة وتكملها ، وتتمى أذهان الطلاب بالممارسة والتطبيق ، حتى مكتبات المعاهد تكاد تكون معطلة أو صورية .

٦ - التزام كثير من المدرسين والموجهين بالطرق المألوفة لهم في تدريس المواد ، وعدم إقبالهم - بسبب هذه الألفة - على تجريب أساليب مستهددة تستخدم في تدريس كتب التراث مثلاً .

٧ - الافتقار إلى البحوث العلمية والتجريبية التي يمكن عن طريقها تحسين طرق التعليم ، فليس هناك بحوث تتناول نوعية التعليم الملائم للمعاهد الأزهرية بصفة خاصة .

٨ - عدم مسايرة الكتب المقررة « للعصر » ، في طريقة عرضها للمعلومات ، ومواكبتها لما حدث من تطورات في أساليب التعليم ، وفي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

٩ - قصور التدريب والتوجيه والتقويم ، مع أن حاجة معلم المعاهد - وخاصة الذين لم يعدوا علمياً أو لم يؤهلوا تربوياً - ملحة إلى هذه الممارسات ، وترتفع شكوى المسئولين عن الإشراف من ضعف الامكانيات المتاحة للتدريب .

التوصيات

أولاً : في إعداد المعلمين وتدريبهم :

* وضع خطة لتأهيل المعلمين القائمين بالعمل حالياً ، والذين لم تتح لهم فرصة الإعداد المهني ، وذلك عن طريق إيفادهم في بعثات داخلية إلى كلية التربية لمدة عام دراسي مدفوع الأجر ، علماً بأن الزيادة بين معلم العلوم الشرعية والعربية والمواد الاجتماعية والعلوم تسمح بذلك .

* إعداد دراسات مسائية - أو صيفية - للمعلمين العاملين الذين لا تسمح ظروفهم بالتفرغ ، وذلك في مراكز تدريب تنشأ في بعض

القطاعات ، حيث يزودون بالمعارف العلمية أو التربوية التي تنقصهم .
* عقد دورات تحويلية مكثفة لغير المتخصصين في مادة الدراسة ، للاستفادة من الزيادات الموجودة في بعض التخصصات ، سداً للعجز في تخصصات أخرى .

وفي جميع الأحوال : يجب ألا يسمح بالترقية إلى وظيفة مدرس أول إلا بعد تقويم جاد فيما أهل فيه ، أو درب عليه .

* إنشاء مراكز للتدريب في أثناء الخدمة ، في كل منطقة تعليمية ، بمشاركة كلية التربية ، على أن تمد بالخبراء والموجهين والمديرين القادرين على العطاء ، وأن تواليها الإدارة المركزية للتدريب بالإشراف والمتابعة ، وأن يرمد لها التمويل الكافي ، وذلك لتدريب مختلف القيادات التعليمية بما يحقق الارتقاء بالأداء التعليمي والتربوي في معاهد الأزهر .

* إعادة النظر في سياسة إعداد المعلمين وخططها الحالية ، ويوصى في هذا الصدد بما يلي :

- إعادة النظر في خطة الدراسة بكلية التربية نظام السنوات الأربع (الإعداد التكاملي) لتدارك ضعف المستوى العلمي في المادة التخصصية التي سيقوم الطالب بتدريسها بعد تخرجه ، على ألا يقل عدد الساعات المخصصة للمادة العلمية وطرق تدريسها عن ٧٠ ٪ من مجموع ساعات الخطة ، وتخصيص ٢٠ ٪ على الأكثر لعلوم التربية وفروعها ، و ١٠ ٪ على الأقل للثقافة العامة التكوينية اللازمة للمدرس .
وهناك اقتراح بزيادة مدة الدراسة بكلية التربية إلى خمس سنوات ، بشرط أن تحسب السنة الزائدة في السلم الوظيفي والأقدمية للمعلم عند تعيينه .

- العمل بنظام (الإعداد التتابعي) في كلية التربية ، بالنسبة لخريجي الكليات الراغبين في الاشتغال بمهنة التدريس ، ويقضون بها عاماً دراسياً يمنحون بعده الدبلومة العامة ، على أن تحتسب أقدميتهم في الخدمة من تاريخ تخرجهم في الجامعة ، مع منحهم علاوة من علاوات الدرجة .

المختلفة والأنشطة المصاحبة لها .

* إنشاء مركز للبحوث التربوية بالأزهر أو جامعته ، على غرار المركز القومى للبحوث التربوية ، بهدف تدريب الخبراء والباحثين ، وإعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمنهج والكتاب الأزهرى وطرق التدريس ، وغيرها .

ملحق رقم (١)

بيان الخريجين فى كلية التربية جامعة الأزهر
فى الأعوام من ٨٥/٨٦ إلى ٨٩/٩٠

العام الدراسى	عدد الخريجين
١٩٨٥ / ٨٦	٦٩٠
١٩٨٦ / ٨٧	٧٣٩
١٩٨٧ / ٨٨	٦٣٤
١٩٨٨ / ٨٩	٧٢٦
١٩٨٩ / ٩٠	٦٤٩

ملحق رقم (٢)

بيان بالعجز والزيادة
فى أعداد المعلمين للمواد المختلفة بالمعاهد الأزهرية لعام ٩٠ / ١٩٩١

المواد الدراسية	العجز	الزيادة
العلوم الشرعية	—	٢٨٢٥
العلوم العربية	—	٢٦٣٧
المواد الاجتماعية	—	١٠٥٥
الرياضيات	١٦٢	—
العلوم	—	٦٥٧
اللغات	٢٢٨	—
القرآن الكريم	٣٩٨	—
الخط العربى	٤٢٠	—
القراءات والتجويد	٥٠٤	—
التربية الفنية	١٩٠	—

— إنشاء كليتين للتربية إحداهما فى الوجه البحرى والاخرى فى الوجه القبلى ، وتدريب القوى البشرية المؤهلة والإمكانات المادية اللازمة لهما قبل افتتاحهما .

— إنشاء قسم خاص بتكنولوجيا التعليم فى كلية التربية .

— اشتراط التأهيل التربوى عند التعيين فى وظائف التدريس وعند

الترقية إلى وظائف أعلى ، وفى الإعارة للعمل بالخارج .

ثانيا : فى طرق التدريس :

* إحياء التجارب والممارسات التراثية التى ثبت نجاحها فى الماضى فى طرق التدريس وأساليب التعليم التى أشير إليها فى صدر التقرير ، مثل نظام اختيار الطالب للمواد التى يدرسها ، وطريقة التعيينات ، وطريقة الحوار والمناقشة ، وغيرها .

* الاستفادة من بعض البحوث التى قدمت فى رسائل بكلية التربية بجامعة الأزهر ، والتى أوصت باستخدام بعض الطرق الحديثة التى تعتمد على فاعلية الطالب وإيجابيته فى تحصيل المقرر عند تدريس بعض موضوعات المنهج ذات الطبيعة الخاصة .

* ينبغى أن تعتمد طريقة التدريس — بصفة أساسية — على الوسائل المعينة السمعية والبصرية ، واستخدام الأجهزة العلمية التى تساعد فى عرض المادة العلمية وتوضيحها . ويفضل أن يشارك الطلاب فى إجراء التجارب العلمية ، وخاصة فى المواد العلمية والعملية .

* ضرورة تطوير نظم التدريس فى كليات التربية التى تقوم بإعداد معلمى المعاهد ، بحيث لا تقتصر علىلقاء المحاضرات والاعتماد على المذكرات ، فالطالب بعد تخرجه يحزن وحزن أساتذته ويصطنع الأسلوب الذى يمارسونه ، ومن ثم يجب أن تقوم طرق التدريس فى كليات التربية على الحوار والمناقشة ، وإيجابية الطالب فى تحصيل المعرفة بنفسه من المكتبة والمراجع المعتمدة ، ومن البيئة مباشرة ، ومن الممارسات العملية .

* وضع كتب « أدلة المعلم » ليسترشد بها المعلمون فى تدريس المواد

دور الجهود الذاتية فى إنشاء المعاهد الأزهرية

ظل الأزهر الشريف منذ أكثر من ألف عام ينبوع المعرفة لعلوم الشريعة الإسلامية وأحكامها ، ولغة القرآن الكريم وأدبها ، وظل حارسا على كنوز هذه العلوم والمعارف ، ومقصدا لطلاب العلم من المسلمين يفسدون إليه ليتزودوا ب زاد العلم ، ثم يعودوا إلى أوطانهم هداة ومعلمين .

ومنذ قديم تسابق أبناء مصر فى إنشاء مكاتب تحفيظ القرآن الكريم فى الحضر والريف حتى تجاوز عددها فى يوم من الأيام ثمانية آلاف مكتب ، كانت مصدر إشعاع تعليمى فى حفظ القرآن الكريم ومبادئ القراءة والكتابة والحساب ، وكان الأزهر يستمد طلابه المصريين من خريجي هذه المكاتب .

وهكذا لم تكن ثمة مشكلة مبان تعليمية فى هذه الفترات ، إذ كان الخيرون يسارعون إلى بناء المدارس والمكاتب ، بل والمدارس سواء عن طريق الأوقاف أو بالبناء المباشر ، وكانت المباني فى غاية البساطة نظرا لبساطة متطلبات الدراسة فى ذلك الوقت .

ولما اتسعت فكرة التعليم الدينى ، وزاد إقبال الناس عليه ، رأت الدولة أن تخفف من الضغط على الجامع الأزهر فأنشأت له روافد فى بعض المدن الكبيرة ، أطلق عليها اسم (المعاهد الدينية العلمية الإسلامية) ، وانتظم فيها الطلاب الذين كانوا قبل إنشائها يحضرون حلقات الدرس فى بعض المساجد الكبيرة مثل جامع المؤيد بالقاهرة ، والمسجد الأحمدي بطنطا ، ومسجد البحر بدمياط ، والدسوقي بدسوق ، وأولاد الشيخ بالاسكندرية ، وغيرها .

وفى الثلاثينيات والأربعينيات بدأت الدولة فى إنشاء مقار لهذه

المعاهد فى القاهرة بالدراسة ، والإسكندرية ، والزقازيق ، وأسيوط ، وغيرها .

وكان الأزهر يؤدي دور التعليم فى مصر منفردا حتى أوائل القرن التاسع عشر الذى شهد حركة تعليمية خارج الأزهر متمثلة فى المدارس التى أنشأها محمد على التى عملت إلى جوار الأزهر ، ولا تزال حتى اليوم ، وإن بقى للأزهر تفريده بالتعليم الإسلامى ، الذى نما وانتشر - إلى جوار مدارس التعليم العام .

نشأة الجهود الذاتية :

لم يزد عدد المعاهد الأزهرية قبيل صدور القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على سبعة وخمسين معهدا ، وظلت محصورة فى هذا العدد القليل حتى أوائل السبعينيات ، حين نشطت حركة إنشاء المعاهد الجديدة نشاطا كبيرا فى منتصف هذا العقد حتى بلغ عددها ٢٣٤ معهدا فى عام ١٩٧٥ ، ثم بلغ ١١٨٠ معهدا فى عام ١٩٨٢/٨١ ثم ١٦٧١ معهدا فى عام ١٩٨٦/٨٥ .

وفى السنوات الأخيرة حدثت منحنى تحول نحو الاتجاه إلى التعليم فى الأزهر ، من حيث بلغت الرغبة الشعبية ذروتها فى بناء المعاهد بالجهود الذاتية ، وبلغت نسبة ما أنشئ منها بهذه الجهود حتى عام ١٩٩١ (٨٥ ٪) من جملة عدد المعاهد (الابتدائية والاعدادية والثانوية ومعاهد المعلمين والقراءات) وتبلغ نحو ثلاثة آلاف ومائتى معهد ، فى المدن والمراكز والأحياء والقرى والنجوع ، مما أصبح ميسورا لأولياء الأمور أن يلحقوا أبناءهم وبناتهم بها ، مؤثرين لهم هذا النوع من التعليم برغبة منهم فى تنشئتهم تنشئة إسلامية عربية سليمة ، يرجى أن تحصنهم ضد التيارات المنحرفة والملاحدة .

مبررات الدراسة وأهدافها :

كان لابد للأزهر لمواجهة انتشار التعليم فى جميع مدن مصر وقراها أن يعمل على تلبية رغبات الجماهير فى إتاحة التعليم الدينى لأبنائهم ، ومن ثم فقد اتسع صدر الأزهر لتقبل الجهود الذاتية التى صدرت عن

الذاتية ، وفى خطة الخمسية المنتهية فى ١٩٩٢/٦/٣٠ اعتمد ٣٨ مشروعا ، وفى خطة الخمسية السابقة اعتمد ٢٧ مشروعا ، بالإضافة إلى ٧٥ مشروعا سبق اعتمادها فى خطط خمسية سابقة ، وبعض هذه المشروعات لم يستكمل حتى الآن ، ومعنى ذلك أن مجموع المشروعات التى وضعت فى خطط الدولة لا تتجاوز ١٤٠ مشروعا خلال فترة الانتشار وهو عدد لا يغطى كبريات المدن فى مصر ، ولا يفى بحاجتها من المعاهد الابتدائية ، فضلا عن المعاهد الإعدادية والثانوية للبنين والبنات .

وأمام ضعف إمكانات الخطة التى تقدمها الدولة ، وأمام زيادة الإقبال على التعليم الأزهرى ، كان لابد من استثمار الجهود الذاتية فى إنشاء المعاهد وبذل الجهد الدائب فى تشجيعها .

ثانيا : المعاهد المنشأة بالجهود الذاتية :

وقد وجدت هذه السياسة استجابة المواطنين فى معظم محافظات مصر . وكانت ثمرتها فى السنوات الخمس المتزامنة مع الخطة الخمسية (١٩٩٢/٨٧) كما يلى :

- ٧٠٠ (سبعمائة) معهد تم إنشاؤها وضمت للأزهر ، وتؤدى الآن دورها فى العملية التعليمية .

- ٦٠٠ (ستمائة) معهد قاربت إنشاءاتها الانتهاء ، ويبتظر أن ينجز منها قبل بداية العام الدراسى ١٩٩٣/٩٢ نحو ٣٥٠ معهدا تقريبا .

- ٣٠٠ (ثلاثمائة) معهد بدئ فى إنشائها ، وتجرى حاليا عملية استيفاء نقل ملكية أراضيها وما عليها من منشآت للأزهر .

١٦٠٠ الجملة

ولقد تجاوز نشاط الجهود الذاتية عملية إنشاء المباني إلى تزويدها بالأثاث وبعض الأجهزة العملية وغير ذلك من مقومات العملية التعليمية ، كما لم يتوقف دورها عند تاريخ ضم المعهد للأزهر ،

أهل البر والخير لإنشاء المعاهد الأزهرية وتأثيرها دون التقيد أول الأمر بتخطيط أو تنظيم لاحتياجاته منها ، وفقا لمتطلبات كل منطقة ، وكانت النتيجة زيادة ووفرة من المعاهد فى أماكن ، وقلة فى أماكن أخرى ، وفى الوقت نفسه لم تكن خطة الدولة تكفى إلا لإنشاء عدد محدود من المعاهد ، ولو اقتصر على عملية الإنشاء على هذه الخطة ما تحققت تلك الطفرة الكبيرة فى نمو المعاهد وازدياد عددها وانتشارها .

ومن أجل هذا أجريت هذه الدراسة بهدف :

(١) تشجيع الجهود الذاتية لإنشاء المعاهد وتأثيرها .

(٢) اقتراح بعض المعايير التى ينبغى مراعاتها تنظيما للجهود الذاتية فيما تنشئه من معاهد .

(٣) اقتراح الوسائل الكفيلة بالتنسيق بين الخطة التى تمولها الدولة ، وبين الجهود الذاتية .

(٤) تقديم مقترحات لتلافى السلبيات التى تشوب المنشآت التى تتم بالجهود الذاتية وحسن استخدام تبرعات أهل البر والخير .

هذا ، وتكفى الإشارة إلى أن عدد طلاب المعاهد قد ارتفع من نحو ثلاثمائة ألف فى عام ١٩٨٣/٨٢ إلى نحو تسعمائة ألف فى عام ١٩٩١/٩٠ ، لنسب مدى الحاجة إلى هذه الجهود ، وإلى تنظيمها لكى تؤتى أحسن الثمار .

الوضع الراهن للمعاهد :

أولا : المعاهد المنشأة فى الخطة :

مع هذا الإقبال المتزايد على الالتحاق بالمعاهد الأزهرية ، كان هناك قصور فى الأماكن التى تستوعب هذه الأعداد وبخاصة فى المدن التى تظل غالبا من الجهود الذاتية ومن المعاهد التى تعتمد إنشاءها خطة الدولة أيضا . ذلك لأن معاهد الخطة إنما تنشأ بقدر ، وتعترضها صعوبات التمويل وإجراءات الاستثمار وطروح الإنشاء ومشكلات التنفيذ . فلا غرابة فى أن تكون نسبة المعاهد التى تنشأ طبقا لخطة الدولة ضئيلة جدا إذا ما قيست بنسبة المعاهد التى تنشأ بالجهود

بل استمر بعده متمثلاً في إضافات جديدة قد تكون فصولاً أو بناء أنوار علوية أو أجنحة أو ترميمات ، وذلك لمواجهة الإقبال المتزايد على التعليم الأزهرى .

وهناك اعتماد مالى يرد ضمن موازنة الأزهر لإعانة الجهود الذاتية فى عملية إنشاء المعاهد ، ولكنه لا يمثل نسبة مؤثرة فى التمويل ، ويتضح ذلك من المثال الآتى :

تم إنشاء ٣٦ معهداً بمحافظة البحيرة فى خلال الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٧ بلغ إجمالى تكاليفها ٤.٦٩٠.٠٠٠ جنيه ، أسهم الأزهر فيها من بند معونة الانشاء بنسبة ١٢.٢ ٪ من إجمالى التكاليف . ومن الملحوظ أيضاً أن المبلغ المرصود فى موازنة الأزهر لإعانة تسيير هذه المعاهد لا يتجاوز مليوناً ونصف المليون سنوياً ، ولا يتحرك بالزيادة من سنة لأخرى ، وهو مبلغ لا يفي إلا بالقليل .

مما سبق يتبين أن الدور الأكبر فى إنشاء المعاهد الأزهرية تضطلع به الجهود الذاتية نشراً للتعليم الدينى فى البلاد التى تنتمى إليها . ويبلغ متوسط ما تقيمه هذه الجهود سنوياً نحو ٢٠٠ معهد فى مقابل متوسط ستة معاهد تعتدها خطة الدولة .

ثالثاً : سبلات فى المعاهد المنشأة بالجهود الذاتية :

تنص المادة (٩) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على « يضع المجلس الأعلى للأزهر الخطة العامة للتعليم الأزهرى وكيفية التوزيع الإقليمى للمعاهد الأزهرية بمراحله المختلفة بحسب الاحتياجات المحلية وكثافة السكان » - وعلى الرغم من هذا فإن النمو السريع المكثف للمعاهد المنشأة بالجهود الذاتية صاحبه عدة تراكمات من السنوات السابقة ، منها :

١ - غياب التخطيط الكامل مما أدى إلى عدم التوازن فى إنشاء المعاهد ، فقد أنشئت معاهد فى أماكن ليست فى حاجة إليها ، بينما لم تنصرف الجهود الذاتية إلى إنشاء المعاهد فى أماكن هى فى شدة الحاجة إليها ، مثل المحافظات الذاتية التى يقل فيها التعليم

الأزهرى (مطروح وسيناء والبحر الأحمر والوادى الجديد) .

٢ - عدم الانسجام الهرمى فى إقامة المعاهد ، فقد يوجد فى بعض مراكز المحافظة معهد إعدادى ومعهد ثانوى للبنين أو البنات ولا يوجد فى ذات المكان روافده من المرحلة السابقة ، اعتماداً على سد الحاجة من مسابقة القبول للإعدادى التى تجرى كل عام ، وفى بعض المحافظات - مثلاً - معاهد إعدادية تتساوى فى عددها مع المعاهد الابتدائية أو تزيد ، الأمر الذى يترتب عليه عدم التنسيق فى أعداد الطلاب بالمعاهد .

٣ - أن معظم المعاهد التى بنيت بالجهود الذاتية على غير المستوى الإنشائى المطلوب ، فهناك معاهد تسلمها الأزهر أمام ضغط الحاجة إليها وفيها عيوب إنشائية - وهناك معاهد شأبها الغش فى التنفيذ فبدأت تنهار ، ومن المعاهد ما لا تتوافر فيه المواصفات الهندسية .

٤ - ضم أبنية لم تكن أصلاً لتكون معاهد أو مدارس ، ومن ثم لا تتوافر فيها شروط الأبنية التعليمية ومواصفاتها من حيث عدد فصولها أو سعتها أو إضاءتها أو فنائنها أو مرافقها الخ .

٥ - ضم معاهد تنقصها التجهيزات والوسائل التعليمية والمعامل ، وغيرها من مقومات العملية التعليمية ، والأنشطة التربوية .

٦ - ضم أبنية ليس لها سند ملكية ، مما قد يعرضها للتعدى عليها ، أو يعرض الأزهر للدخول فى منازعات قضائية .

٧ - أما من حيث المدرسين ، فقد كان المتبع أن يضم المبنى المدرسى بمن فيه من مدرسين ومعظمهم غير مؤهلين للقيام بهذه المهمة علمياً أو تربوياً ، وقد عولج هذا الأمر فيما بعد ، ووضعت الشروط المناسبة فى هذه الحالات ، وبدأ تنفيذها .

ولقد كان لهذه التراكمات أثر واضح فى ضعف المستوى العلمى للطلاب ، وفى إرهاق الجهاز الإدارى بمشكلات يحتاج حلها إلى إمكانات غير متاحة ، فكثير من المباني التعليمية فى حاجة إلى إحلال أو ترميم أو استكمال . وقد يتعدى هذا حتى إذا توافر الدعم المادى ، وخاصة فى المباني المستأجرة أو المقامة

فيها رسم سياسة لاحتياجات المحافظات من المعاهد ، مع مراعاة التسلسل الهرمي في مختلف المراحل ونوعياتها داخل كل محافظة .

ويقترح في هذا الشأن ما يأتي :

- أن تقوم الخطة المشار إليها في التوصية التي سبق للمجلس إصدارها على : مسح شامل لجميع المعاهد القائمة ، سواء ما أنشئ منها في نطاق خطط الدولة أو ما أنشئ بالجهود الذاتية . ويشمل هذا المسح :

- مواقع المعاهد ونوعياتها ومراحلها في كل محافظة .
- تحديد احتياجات كل محافظة من المعاهد في كل موقع .
- تحديد المعاهد الزائدة عن الحاجة ، وتحويلها من نوعيتها الى نوعية أخرى ، لضبط التدرج الهرمي في كل تجمع سكاني ، وفي المحافظة الواحدة .

• إعطاء المناطق النائية اهتماما خاصا لتغطية احتياجاتها .

- عمل مسح للأبنية التي تكون بحاجة إلى استكمال أو إصلاح ، أو تجديد ، أو إحلال ، وتوفير الدعم المالي اللازم لهذه الأعمال ، ووضع خطة زمنية لأولوياتها ، وتنفيذها قبل الشروع في الإنشاءات الجديدة .

* إنشاء هيئة مركزية لأبنية المعاهد الأزهرية ، يكون لها فروع في مناطق التعليم الأزهرى ، ويمسولها صندوق مركزى مدعوم بما يلي :

- ما تخصصه الدولة في موازنة الأزهر لهذا الصندوق .
- تبرعات الهيئات والأفراد في الداخل والخارج .
- نسبة مئوية من التبرعات الأهلية للمحليات .
- نسبة مما ترصده وزارة الأوقاف من معونات للمشروعات الإسلامية ، على أن توضع لهذا الصندوق لائحة خاصة .

* يخضع الأزهر لمشروعات الأبنية ، وتدعم الدولة خطته بالموافقة والتمويل اللازم . على أن يخصص للمناطق النائية (سيناء -

فوق مساجد قديمة ، أو على أرض غير مخصصة للأزهر أو غير مملوكة له ، وقد ألجأت قلة عدد الفصول في كثير من المعاهد المنشأة بالجهود الذاتية إلى زيادة الكثافة العددية في الفصل الواحد عن معدلها المناسب ، أو العمل فترتين في اليوم الواحد .

وأبعا : معايير وشروط للجهود الذاتية :

وقد أدرك المسئولون عن الأزهر الآثار السيئة لهذه الأوضاع ، فبدأوا منذ أوائل الثمانينيات في علاج سلبيات الانتشار بوضع خطة يعينها فيها المعايير والشروط التي تنظم معاهد الجهود الذاتية ، وفيما يلي أهمها :

- التوسع في إنشاء المعاهد الابتدائية لتغطي مناطق التجمعات السكانية في مصر ، مع إعطائها الأولوية في صرف الإعانات .

- ترشيد إنشاء المعاهد الإعدادية والثانوية في ضوء الحاجة إليها وتوافر الإمكانيات ومراعاة التكامل بين البلاد المتجاورة ، والروافد التي تغذيها ، والكثافة السكانية القائمة .

- أن تكون الأرض التي يتم إنشاء المعهد عليها ملكا للأزهر أو مخصصة له ، وأن تكون صالحة لهذا الغرض ، مع مراعاة النمو .

- أن تتم إنشاءات المباني وفق الرسومات المعدة بمعرفة الإدارة العامة للشئون الهندسية بالأزهر ، أو بمعرفة جهة هندسية أخرى ، على أن تعتمد الرسوم من الأزهر ، وأن تتم جميع الانشاءات اللازمة للمعهد حسب حاجة مرحلته قبل الضم .

- أن يتم تزويد المعهد بالتجهيزات اللازمة قبل الإذن بتشغيله .

وقد حددت الخطة الحد الأدنى لعدد فصول المعهد في كل مرحلة والمرافق ، كالمصلى والمكتبة . ووضعت ضوابط لتعيين المدرسين والمحفظين بالمعاهد التي يتم ضمها .

التوصيات

* التأكيد على تنفيذ التوصية التي سبق للمجلس إصدارها في دورة سابقة ، والتي تنص على : أن يبادر الأزهر بوضع خطة مستقبلية يتم

* العمل على توفير الفصول للمعهد حسب نوعيته ومرحلاته . ويقتصر للمعهد الابتدائي تسعة فصول ، والاعدادي ستة فصول ، والثانوي ثمانية فصول . بالإضافة إلى غرف الإدارة والمكتبة والمعامل والمخازن ، ومسجد مناسب في حدود المساحة المتاحة ، وحسب الرسومات الهندسية المعتمدة للإشتاءات .

* لما كانت المرحلة الابتدائية الأزهرية تستوعب أعدادا كبيرة من التلاميذ الملزمين بحكم القانون ، وهم يستكملون تعليمهم الأساسي في المرحلة الإعدادية الأزهرية ، فمن الحق أن تنضم موارد الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية بجزء من الموازنة المخصصة للتعليم الأساسي على مستوى الدولة نظير ما يتحمله الأزهر من أعباء في استيعاب هؤلاء الطلاب .

البحر الأحمر - الوادي الجديد - مطروح) مشروعات كافية لتغطية احتياجاتها وتعطي الأولوية في التنفيذ . ويراعى في مشروعات هذه المناطق النائية إقامة الأبنية اللازمة لإقامة المغتربين من المعلمين والإقامة وإعاشة الطلاب من أبناء اليسر .

* يستمر الأزهر في الأخذ بنظام ضم المعاهد المبنية بالجهود الذاتية مع العاملين بها ، لتشجيع هذه الجهود ، وعلى أن يكون العاملون ممن تتوافر فيهم شروط القيام بالخدمات التعليمية وصالحين للتعين بوظائفهم أو وظائف أخرى يستفاد بهم فيها .

* يقوم الأزهر بتكريم من يكون لهم دور بارز أو إسهام واضح في إنشاء المعاهد الأزهرية بالجهود الذاتية أو بالتبرع لها أو بالسعي الدائب لإنجاح مشروعاتها .

ملحق رقم (١)

إحصاء المعاهد في السنوات العشر من عام ٨٢/٨٣ حتى أوائل عام ١٩٩٢/٩١

العام الدراسي	المرحلة الابتدائية			المرحلة الإعدادية						المرحلة الثانوية			
	عدد المعاهد		عدد الفصول	عدد الطلاب		عدد الفصول		عدد المعاهد	عدد الفصول		عدد الطلاب		عدد المعاهد
	بنين	بنات		بنين	بنات	بنين	بنات		بنين	بنات	بنين	بنات	
١٩٨٣/٨٢	٦٠٠	٢٨٢٧	١٤٤٩٢٧	٣١١	٩٣	١٤٨٥	٤٢٦	٥٤٢٥٣	١٥٢٥٠	١٧٩	١٧٤٤	٥٩٩	١٩٨٦٤
١٩٨٤/٨٣	٦٢٥	٤١٥٧	١٥٩٤٣٦	٣٢١	٩٥	١٥٩٢	٤٩٩	٥٦٤٠٩	١٧٣٣٥	١٨٥	١٥٨٨	٥١٥	١٥٣١٤
١٩٨٥/٨٤	٧٠٢	٤٥٤٩	١٧٦١٧٥	٣٥٤	١٠٤	١٧٨٨	٥٨٠	٦٣٣٣٦	٢٠٣٢٠	١٩٩	١٥٤١	٤٩٤	١٣٥٧٤
١٩٨٦/٨٥	٨٢٢	٥٢٨٩	٢١١٤٠٠	٤٠٢	١١٩	٢٠٠٧	٦٨١	٧٢٠٧٩	٢٤٤٣٧	٢١٣	١٥٤٢	٥٢٠	١٤٠٢٤
١٩٨٧/٨٦	٩٦٠	٦٢٠٧	٢٥٢٥٦١	٤٤١	١٣٨	٢١٩٧	٧٦٥	٧٨٦٦٦	٢٧٨٧٦	٢٣٠	١٧٢٨	٥٧٥	١٥٨٢٨
١٩٨٨/٨٧	١٠٢٥	٧٤٩٣	٣١٣٩٤١	٤٨٠	١٦٤	٢٥٣٦	٨٩٥	٩٣٨٣٧	٢٤١٨٦	٢٤٧	١٨٠٤	٦٥٤	١٨١٦٦
١٩٨٩/٨٨	١١٤٨	٩٠٠٩	٣٩٤١٦٨	٥١٧	١٧٥	٢٩٤٢	١٠٦٨	١١١٠٢٠	٤١٩٨٣	٢٦٨	١٩٧٤	٧٤٢	٢١٠٠١
١٩٩٠/٨٩	١٢٥٥	١٠٦٩٨	٤٦٥٩٧٣	٥٦٢	١٩٩	٣٤٧٠	١٣٠٨	١٣٧٧٥٥	٥٣٠٧٤	٢٩٧	٢١٧٧	٨٠٥	٢٣٦٧٤
١٩٩١/٩٠	١٤٩١	١٢٩١٢	٥٦٤٨٧٠	٦٥١	٢٧٧	٣٥١٧	١٢٨٠	١٢٧١٣٠	٥٢٩٠٤	٢٨٨	٢٦٣٧	٩٨٣	٢٠٧٤٠
لوازل													
١٩٩٢/٩١	١٦١٥			٦٨٢	٣٠٠					٤٠٤	١٥١		

العام الدراسي	المعاهد الابتدائية	المعاهد الإعدادية للبنين	المعاهد الإعدادية للبنات	المعاهد الثانوية
١٩٨٢/٨١	٥٥٠	١١٢٠٠	٢٩٨	٤٤٢٣
	عدد	عدد	عدد	عدد
	عدد الطلاب	عدد الطلاب	عدد الطلاب	عدد الطلاب
	١١٢٠٠	٤٤٦٠	٨٧	٢٦٧٥٣
	٧٧	٨٢٥٨٦	١٧٢	٧٧

معاهد المعلمين (١٧) عدد الطلاب (٦٠٠٠)
معاهد القراءات (١٧) عدد الطلاب (٤٢٠٠)

ملحق رقم (٢)

بيان

بالمعاهد الآيلة للسقوط والمطلوب إحلال بدل منها

عدد المعاهد الآيلة للسقوط	عدد المعاهد	اسم المنطقة	مسلسل
---	٢	مرسى مطروح	١
١٠	٤٠	الاسكندرية	٢
٢٤	١٦٤	البحيرة	٣
٢٦	١٧٦	كفر الشيخ	٤
١١	٢٩	دمياط	٥
١٢	٢٨٠	الدقهلية	٦
٢٧	٢٩٧	الشرقية	٧
١٣	١٧٣	المنوفية	٨
١٨	١٩٨	الغربية	٩
١٨	١١٨	القليوبية	١٠
١٢	٩٢	القاهرة	١١
٨	١١١	الجيزة	١٢
١٢	٥٠	الفيوم	١٣
١٢	٥٢	بنى سويف	١٤
١٩	٦٩	المنيا	١٥
١٤	٦٤	أسيوط	١٦
١٢	٢٥٢	سوهاج	١٧
١٤	١٠٤	قنا	١٨
١٦	٥٦	أسموان	١٩
٩	٤٣	مدن القناة	٢٠
---	٥	جنوب سيناء	٢١
---	٦	البحر الاحمر	٢٢
---	٥	شمال سيناء	٢٣
---	١٠	الوادى الجديد	٢٤
٢٨٧	٢٣٥٦	الجمال	

نواحي تطوير نظم الامتحانات بالمعاهد الأزهرية :

تهتم معظم الدول بتطوير نظم تقويم الطلاب واساليبها في مراحل التعليم المختلفة ، انطلاقا مما أكدته الدراسات والبحوث التربوية عن أهمية الدور الذي تؤديه نظم التقويم في مختلف البرامج التعليمية وتجويدها . ولا شك أن تطوير نظم التقويم يعد منخفا فعلا لإحداث التطوير في بقية جوانب العملية التعليمية : من أهداف ومناهج وطرق تدريس وكتب ووسائل معينة وإعداد وتدريب المعلمين .

ومن هذا المنطلق تتضح أهمية الحرص على سلامة عملية التقويم وشموليته واستمراريتها وتطوير أساليبها .

ومما لا شك فيه أن نظم التقويم ترتبط ارتباطا أساسيا بأهداف التعليم ومناهجه المختلفة ، وأنها من أهم العناصر الأساسية في العملية التعليمية ، ومقياس نجاحها وفشلها . وكل مادة دراسية في المعاهد الأزهرية لها هدف سام يسعى التعليم الأزهرى لتحقيقه . وتحقيق المستهدف من كل مادة دراسية يقوم على عدة عناصر منها : الكتاب المعروض عرضا طيبا مستندا إلى أحدث أساليب العصر العلمية والتربوية ، القياس الدقيق لما يحصله الطالب من هذه المادة قياسا كليا أو جزئيا ، شفويا أو عمليا ، وهو ما يسمى « نظم التقويم والامتحانات » .

وللتعرف على نظم التقويم والامتحانات في معاهد الأزهر حاليا ، يمكن عرض المراحل التاريخية التي مرت بها تلك النظم ، وما أدخل عليها من تعديلات على مدى ألف عام أو أكثر .

نظم الامتحانات وتقويم الطلاب بالمعاهد الأزهرية :

ظهرت فكرة الدراسة بالجامع الأزهر في أواخر عهد المعز لدين الله الفاطمي (٣٦٥ هـ - أكتوبر ٩٧٥ م) حيث جلس قاضى القضاة « أبو الحسن على بن النعمان المغربي » في الجامع الأزهر وأخذ يشرح كتاب

نظم التقويم والامتحانات في معاهد الأزهر

لم تنقطع محاولات اصلاح التعليم في الأزهر منذ صدور أول قانون لإصلاحه عام ١٨٧٢ وحتى صدور آخر قانون عام ١٩٦١ الذى حدد الغرض من المعاهد الملحقة بالأزهر وهو : « تزويد الطلاب بالقدر الكافى من الثقافة الاسلامية ، والى جانبها المعارف والخبرات التى يتزود بها نظرائهم فى المدارس الأخرى المماثلة ليخرجوا الى الحياة مزودين بوسائلها ، وإعدادهم الإعداد الكامل للدخول فى كليات جامعة الأزهر ، وتهيأ لهم جميعا فرص متكافئة فى مجال العمل والانتاج وبين سائر المتعلمين فى الجامعات والمدارس الأخرى ، وأن تتوحد الشهادات الدراسية ، والجامعية فى كل معاهد التعليم بمصر » .

وتشكل نظم التقويم والامتحانات حلقة أساسية من مكونات نظام التعليم الأزهرى ، وتحديث مختلف جوانب العملية التعليمية ، وامتعاها بالامتحانات كإداة تربوية جيدة يتطلب الأمر توافقها وغايات وأهداف التعليم بالأزهر .

ومن ثم تستهدف هذه الدراسة ما يأتى :

(١) التعرف على مدى إسهام نظام الامتحانات بفعالية فى تحقيق الأهداف الموضوعة للتعليم الأزهرى .

(٢) التعرف على المشكلات التى تعوق الامتحانات عن تحقيق أهدافها .

(٣) اقتراح بعض التصورات لتنظيم الامتحانات بالمعاهد الأزهرية بما يتفق وطبيعة الدراسة وأهداف تلك المعاهد ، ويتواءم مع التطورات التعليمية المطلوبة مستقبلا لهذه المعاهد .

(الاقتصار) الذي وضعه أبوه ، واملأه الابن على الناس في الجامع الأزهر ، وكان كتابا يشمل مسائل فقهية . على أن الجامع الأزهر بدأ يأخذ مكانته في النهوض بالحياة الثقافية في مصر ، وبخاصة فيما يتعلق بالثقافة المذهبية التي تتصل بالدعوة الفاطمية ، منذ عهد الخليفة العزيز بالله ، فصارت الجموع تتوافد عليه للدرس والمناظرة والإمام بالفقه الشيعي وأحكامه . وأصبح الأزهر مركزا لمجالس الحكمة التي يعقدها الدعاة فيه .

وكان نظام الحلقة الدراسية هو أساس المدارس في الأزهر ، فيجلس الأستاذ ليقرا درسه في حلقة من تلاميذه والمستمعين إليه ، وتنظم الحلقات طبقا للمواد التي تدرس ، فيجلس الفقهاء في المكان المخصص لهم من أروقة الجامع وأمامهم الطلبة يصغون إليهم . وتنحصر أساليب التدريس في الإملاء والشرح والمناقشة ، فيملى الأستاذ الموضوعات التي أعدها ، ويشرح ما يصعب على الطلبة فهمه منها ويجيز لهم المناقشة . وتمتع الطلاب في الجامع الأزهر بحرية اختيار المواد التي يدرسونها ، وكثيرا ما اعتمد هذا الاختيار على مكانة المدرس وشهرته العلمية . ويظل الطالب يحضر دورس أحد المدرسين حتى يأخذ كفايته من العلم ، ثم ينتقل إلى مدرس آخر ، وهكذا . وإذا أتم الطالب دراسته وتأهل للفتيا والتدريس أجاز له شيخه ذلك ، وكتب له إجازة (شهادة) يذكر فيها اسم الطالب وشيخه ومذهبه وتاريخ الإجازة ، وغير ذلك من فضائل الطالب ومقدرته العلمية ، ويذكر فيها أيضا ما قرأ على أستاذه من كتب أجاز له أن يقوم بتدريسها .

وعندما برزت صفة الأزهر الجامعية وكثرت حلقاته الدراسية بتوالي السنين ، بدأ الاهتمام يشنون علمائه وطلابه وكثرت الأعطيات والصلات . وفي عصر المماليك كثرت أوقاف السلاطين والأمراء على الجامع الأزهر ، وأصبحت متحصلات هذه الأوقاف تشكل صفة الموارد المالية الثابتة للإنفاق عليه وعلى علمائه وطلابه . وظل الأزهر يؤدي رسالته بوصفه جامعا يؤمه الناس للصلاة وجامعة لدراسة العلوم الإسلامية .

وكان التعليم بالأزهر حتى عصر « محمد علي » على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : يبدأ الطالب فيها بحفظ القرآن الكريم وتعلم القراءة والكتابة .

المرحلة الثانية : وفيها يظل الطالب تحت إشراف أستاذه الذي يلقيه دروسا في القراءة ، وفي كتابة الموضوعات الإنشائية التي يتدرج فيها من السهولة إلى الصعوبة ، متمشيا في ذلك مع النمو العقلي للتميذ ، وفي هذا المرحلة يكون الطالب قد حفظ القرآن الكريم فامتلات به نفسه وتقوم لسانه . وأبرز ما في هذا الأسلوب أنه لا يبدأ بتعليم القواعد والمعارف والكتليات في اللغة إلا بعد أن يكون الطالب قد تنوق هذه اللغة ، وتكون لديه ملكة وذوق .

المرحلة الثالثة : وفيها يدرس الطالب علوم الدين وعلوم اللغة العربية .

وعندما هبطت الحملة الفرنسية أرض مصر أدرك علماء الأزهر بُعد الشقة بينهم وبين الغرب ، ولهذا وجدنا من نادى بمودة العلوم الوضعية إلى الأزهر . وبدأت روح الإصلاح تسرى في الأزهر منذ عام (١٨٧٢) على يد الشيخ « محمد المباسي » المهدي أول من جمع بين الإفتاء ومشيخة الأزهر ، فقد أنشأ نظاما للامتحان لتخريج العلماء والمدرسين ، وألف لهذا الغرض لجنة برياسته من ستة من كبار العلماء ، وكانت مهمة هذه اللجنة امتحان المرشحين للعالمية في مختلف العلوم المقررة ، ومنح الناجحين منهم إجازة العالمية .

وفي عام ١٣١٤هـ - ١٨٩٦ م ، وضع قانون لتطوير نظام الامتحان بالأزهر وقسم الامتحان إلى قسمين : امتحان شهادة الأهلية ، وامتحان شهادة العالمية .

فأما امتحان شهادة الأهلية فيكون لمن أمضى في الأزهر ثمانى سنوات فأكثر ، ودرس ثمانية علوم أزهريه على الأقل ، وتشكل لجنة الامتحان من ثلاثة علماء برئاسة شيخ الأزهر ، وأما امتحان شهادة

العالمية ، فيكون لمن قضى في الأزهر اثنتي عشرة سنة فأكثر ، وتلقى علوم : التوحيد والأخلاق والفقه وأصول الفقه والتفسير والحديث والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع والمنطق ومصطلح الحديث والحساب والجبر والعروض والقافية ، وتشكل لجنة الامتحان من ستة علماء ، وتكون درجات العالمية ثلاثا : أولى وثانية وثالثة . ثم توالى قوانين الإصلاح سنة ١٩١٠ - ١٩١١ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٦ ، وهذا الأخير جعل التعليم في الأزهر أربعة أقسام :

١ - القسم الابتدائي ومدته أربع سنوات .

٢ - القسم الثانوي ومدته خمس سنوات .

٣ - القسم العالي في ثلاث كليات ومدة الدراسة بها أربع سنوات .

٤ - الدراسات العليا للحصول على شهادة العالمية من هذه الكليات في تخصصاتها المختلفة ، وهي على درجتين :

أ - شهادة العالمية مع الإجازة في التدريس أو القضاء أو الدعوة والإرشاد (تعادل الماجستير) .

ب - شهادة العالمية مع لقب أستاذ وهي تؤهل الحاصلين عليها للقيام بالتدريس في الكليات وفي أقسام التخصص (تعادل الدكتوراه) .

وفي الخامس من يوليو سنة ١٩٦٦ أصدرت الحكومة القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ، وعرف هذا القانون باسم (قانون التطوير) ، وكانت المعاهد الأزهرية قبل صدور قانون التطوير تسمى (المعاهد الدينية العلمية الإسلامية) ، فلما صدر قانون التطوير سمي الأقسام الابتدائية معاهد إعدادية ، والأقسام الثانوية معاهد ثانوية ، وأطلق اسم المدارس الابتدائية على الكتاتيب ومدارس تحفيظ القرآن الكريم المنتشرة في أرجاء مصر ، على أن يتولوا الأزهر ويشرف عليها إشرافا فنيا للنهوض بحفظ القرآن الكريم .

وبقيت الدراسة في المعاهد الإعدادية لمدة أربع سنوات ، حتى تم

تحويلها إلى ثلاث سنوات كما هي الحال في مدارس وزارة التربية والتعليم . وفي المعاهد الثانوية ظلت مدة الدراسة خمس سنوات ، وتم تخفيضها إلى أربع سنوات لأن الطلاب مكلفون - بالإضافة إلى مقرراتهم الأصلية - بمقررات مدارس وزارة التعليم . والتعليم الثانوي ينقسم إلى قسم أدبي وقسم علمي منذ التحاق الطالب بالمعهد الثانوي . ويتشعب القسم العلمي في السنة الثانية إلى شعبتين للعلوم وأخرى للرياضيات . وإلى جانب هذا التعليم يوجد التعليم النوعي في معاهد لتأهيل المعلمين للتدريس بالمرحلة الابتدائية ، وفي معاهد للقراءات تعد حفظ القرآن لإجادة أدائه وتعلم أحكامه ووجوه قراءته . وللفتاة نصيب كبير من التعليم الأزهرى .

وقد جرت تعديلات في نظم الامتحان وتقويم الطلاب بالمعاهد الأزهرية ، كان من بينها نظام الامتحانات الشهرية ، وأعمال السنة ، ثم امتحانات آخر العام ، حتى استقرت الأوضاع على الصورة التالية :

أولا : في التعليم الابتدائي :

١ - امتحانات النقل الابتدائي :

تجرى للتلاميذ في جميع الصفوف اختبارات شهرية (شفوية وتحريية) على مدار السنة في المواد المقررة عليهم ، وتحسب درجة التلميذ الشهرية في هذه المواد على أساس متوسط الدرجات التي حصل عليها بنسبة ٢٠ ٪ من النهاية الكبرى لكل مادة .

ويمقد امتحانان تحريريان للتعرف على مستوى التلميذ ومدى تقدمهم الدراسي ، أحدهما في منتصف العام الدراسي على مستوى المناطق وتحسب له ٢٠ ٪ من النهاية الكبرى ، والآخر في نهاية العام الدراسي وتحسب له ٦٠ ٪ ، ويمقد امتحان نهاية العام الدراسي على مستوى كل منطقة وفقا لتعليمات المراقبة العامة للتعليم الابتدائي ، ويقوم كل مدرس بتسجيل نتائج الامتحانات التحريية والشفوية ، والواجبات اليومية ومتوسطاتها الشهرية ، في دفاتر أعمال السنة - في بطاقات التقويم التي يخطر بها أولياء الأمور شهريا ، للتعرف على مدى تقدم كل

- كل مادة بالنسبة للعلوم الدينية والعربية ، تحريريا وشفويا .
- ٢ (الحصول على (٤٠ ٪) على الأقل من النهاية الكبرى المقررة في كل مادة بالنسبة للمواد الثقافية .
- قواعد دخول امتحان الدور الثاني :**
- يسمح للطالب الراسب بدخول امتحان الدور الثاني إذا كان راسبا في مادة أو مادتين من المواد العربية أو الدينية ، ولا تحسب مادة القرآن الكريم من هاتين المادتين ، بالإضافة الى مادة أو مادتين من المواد الثقافية . ما عدا الشهادة الابتدائية فيكون الامتحان في جميع المواد التي رسب فيها ، أو تغيب عنها بعذر .
- الأسس الفنية لوضع الأسئلة :**
- من المقرر أن يراعى المكلف بوضع الأسئلة ما يلي بكل عناية :
- ١ - الاطلاع على موضوعات المنهج المقرر ، وما أدخل عليها من تعديلات بال حذف أو بالإضافة .
- ٢ - الاطلاع على جميع التوجيهات التي أصدرتها الجهات المختصة بشأن المنهج أو الأسئلة .
- ٣ - أن تكون الأسئلة شاملة للموضوعات المقررة .
- ٤ - أن تكون مبتكرة يقصد بها اختبار ذكاء الطالب وإطلاعه ، ومدى متابعته للدرس في أثناء السنة ، ومبلغ استيعابه المقررات الدراسية ، ومدى قدرته على التفكير والاستنباط والتطبيق .
- ٥ - أن يترك للطالب مجال الاختيار بقدر الإمكان ، مع ضرورة وجود أسئلة إجبارية .
- ٦ - أن تكون الأسئلة متكافئة مع قدرة الطالب المتوسط ، بحيث يتمكن من أن يجيب عليها في حدود الزمن المقرر .
- ٧ - أن تكون الأسئلة واضحة محددة المفهوم لا تحتمل لبسا أو تأويلا ، وأن تخلو من الغموض والألفاظ .
- ٨ - ينبغي أن تتدرج الأسئلة الى الأصعب .
- ٩ - أن يكون من بينها ما يختبر مدى إلمام الطالب بالحوادث الجارية حوله ، وربط موضوعات الدراسة بالحياة والواقع .

تلميذ ومستواه الدراسي ، وتذليلها بمرتبة ممتاز أو جيد أو متوسط أو ضعيف .

ويسمح للتلميذ أن يدخلوا الدور الثاني في جميع المواد التي رسبوا فيها ، ولا ينقلون إلى الصف التالي إلا بعد نجاحهم في جميع المواد ، ويعد التلميذ ناجحا إذا حصل على ٥٠ ٪ على الأقل من النهاية الكبرى .

ب - وفي الصف السادس الابتدائي (الشهادة الابتدائية) :

يعقد امتحان منتصف العام الدراسي على مستوى المدرسة وتحت إشراف المنطقة ، لقياس قدرات التلاميذ ومعرفة مستواهم ، ولاتضاف درجاته إلى آخر العام .

ثانيا : في التعليم الإعدادي والثانوي :

أ - امتحانات النقل الإعدادي :

تقوم كل منطقة من المناطق الأزهرية بمعد الامتحان التحريري والشفوي في الصفين الأول والثاني ، في جميع المعاهد الأزهرية التابعة لها ، كما تقوم المنطقة بمراجعة النتائج في الدورين الأول والثاني .

ب - امتحانات النقل الثانوي :

يعقد امتحان النقل الثانوي في الصفوف الثلاثة على مستوى الجمهورية ، وتقوم الإدارة العامة للامتحانات بمراجعة جميع نتائج النقل الثانوي في الدورين الأول والثاني .

ج - الشهادات الأزهرية :

يعقد امتحان الشهادات الأزهرية (الابتدائية - والإعدادية - والثانوية - والمعلمين - والقراءات) على مستوى الجمهورية في الدورين الأول والثاني ، ويشكل لكل شهادة لجنة للنظام والمراقبة .

شروط وقواعد النجاح في النقل والشهادات :

يعتبر الطالب ناجحا في امتحانات النقل الإعدادي والثانوي والشهادات إذا توافرت الشروط الآتية :

١ (الحصول على (٥٠ ٪) على الأقل من النهاية الكبرى المقررة في

درجات أعمال السنة ودرها فى التقويم :

نص القرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ الصادر
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ فى المادة رقم (٧٨)
على ما يلى :

« يجوز تخصيص درجات لأعمال السنة فى امتحانات النقل ،
ويراعى تعادل المستوى فى المواد المشتركة بين الأزهر ووزارة التربية
والتعليم فى امتحانات الشهادات العامة » .

كما جاء فى المادة رقم (٨٠) ما يلى :

« لا تخصص درجات لأعمال السنة فى امتحانات
الشهادات العامة » .

أما فى امتحانات النقل فقد تخصص لأعمال السنة ٢٥٪ من
النهاية الكبرى لكل مادة من مواد الامتحان ، وتحسب تقديرات درجات
الطلاب فى هذه الأعمال جزءا من درجات امتحانات النقل فى آخر
العام . ومن أبرز المهام الموكولة للمدرس أن يعنى بتنفيذ أعمال السنة
وفق القواعد المقررة لها ، وتقويم الطلاب فيها على أساس دقيق ،
وتسجيلها فى دفتر المكتب المخصص لها ، وأن يعنى برعاية المتفوقين
من طلابه فى المادة والأخذ بيد المتخلفين فيها .

ويكلف المدرسون الأوائل والموجهون بإداء واجبهم فى التوجيه
والإشراف ، وتقويم مستوى الطلاب من الناحية التحصيلية ، والإطلاع
على أعمالهم التحريرية ونتائج الامتحانات الشهرية والفترية - ثم تأتى
بعد ذلك متابعة المسؤولين فى المنطقة والقيادات الأعلى من ورائهم .

وقد برزت من خلال التطبيق سلبيات تعوق الجهود المبذولة لدفع
العملية التعليمية وتقويمها تقويما صحيحا ، فرئى إلغاء العمل
بأعمال السنة اعتباراً من العام الدراسى ٩٠ / ٩١ ، والاكتفاء
بالامتحانات المقررة ، على ألا يكون لامتحانات نصف العام أى أثر فى
التقويم النهائى للطالب ، وكان من أبرز الدواعى لإلغاء العمل
بأعمال السنة : سوء التطبيق ، وخصوصا فى ظل انتشار الدروس
الخصوصية .

التوصيات

* نظرا لإلغاء أعمال السنة يوصى بضرورة عقد امتحان فى نصف
العام لصفوف النقل يخصص له ٢٥ ٪ من الدرجة الكلية للمادة ، على أن
تكون الأسئلة فى امتحان آخر السنة شاملة للمقرر كله ، وأن تكون أسئلة
امتحان نصف العام على مستوى المنطقة ، وضمانا لجديته تشرف عليه
الأجهزة الفنية بالمنطقة المختصة .

* العناية بالامتحانات الشهرية وإبلاغ نتائجها لأولياء الأمور - على
أن تكون المتابعة فى هذا الشأن جزءا من جهود الأجهزة
الفنية بالمنطقة .

* العمل على تدريب المدرسين والكوادر الفنية بالمناطق الأزهرية
على وضع الأسئلة ، وكل ما يضمن تطوير ووضوح العمل الإدارى
للامتحانات ، لتشرف كل منطقة على امتحانات معاهدها ، على أن
يشمل التدريب تطوير أساليب وضع الأسئلة بحيث لا تقتصر على قياس
قدرة حفظ واستيعاب الطالب للحقائق العامة فحسب ، وإنما تمتد لقياس
قدرة الطالب على استخدام هذه الحقائق والمعلومات وتطبيقها ، وقدرته
كذلك على التفكير وحل المشكلات .

* عمل نماذج لأسئلة الامتحانات واجاباتها وتوزيعها على الطلاب
للتدريب عليها .

* ضرورة العمل على تطوير أجهزة الامتحانات بالمناطق الأزهرية
واستكمال هياكلها ، فهى - حتى الآن - غير مكتملة وغير
واضحة التنظيم .

* الاهتمام بالاختبارات الشفهية فى القرآن الكريم ، وفى مواد
اللغات المختلفة ، والاختبارات العملية فى المواد العملية .

* تزويد الإدارة العامة للامتحانات بالاختصاصيين والخبراء الذين
يقومون بمشاركة مستشارى المسود بمتابعة نتائج الامتحانات
وتحليلها بغرض :

أ - قياس مستويات الطلاب .

ب - مواءمة الكتب المنهج والمقرر الدراسى فى كل مرحلة
من مراحل التعليم .

ج - ربط التعليم فى معاهد الأزهر بالقضايا المعاصرة .

التعليم الفنى والتدريب

البنية الأساسية للتعليم الفنى والتدريب واستراتيجية المستقبل

فالمجتمعات الزراعية ترون إلى أن تصبح من المجتمعات الصناعية ،
والمجتمعات الصناعية ترون إلى أن تدخل فى عداد المجتمعات غزيرة
المعرفة ، أى ترون إلى تكثيف إنتاج التكنولوجيا نفسها .
ومع التطور الهائل فى وسائل الإنتاج ، واستنباط المواد الجديدة ،
والحاجة الدائمة إلى مزيد من الطاقة ، فإنه يكاد يكون من المتفق عليه
أن مجالات بعينها سوف تؤثر على تشكل العالم فى القرن القادم
وأهمها : التكنولوجيا الحيوية والالكترونيات الدقيقة والمواد المخلقة
والصناعات الهندسية والطاقة ومعداتا .

ان تصور استراتيجية المستقبل لمصر يجب أن يسبق وضع نموذج
البنية الأساسية للتعليم والتدريب . ورغم صعوبة وضع هذا التصور ،
فان هذه الدراسة سوف تتعرض لبعض المؤشرات الرئيسية التى يمكن
تبنيها على مدى العشرين عاما القادمة .

ان دراسات المستقبل تتطلب أجهزة خاصة ذات كفاءة عالية
وامكانات قادرة ، وأن تتوافر لهذه الاجهزة صفة الاستمرار
والاستقرار ، وهو الأمر الذى يخرج عن نطاق هذه الدراسة .

وبذلك فان هدف هذه الدراسة هو تركيز الضوء على أهمية إعادة
النظر فى بنية التعليم الفنى ، واعطاء بعض المؤشرات الكيفية لتطوير
المجتمع ، وبالتالي نظام التعليم الفنى فيه .

تحليل الواقع المصرى الراهن بالنسبة للعالم :

من المعروف أن المجتمعات تنتقل فى العصر الحديث فى مراحل
تطور مختلفة تبدأ بالمجتمعات الزراعية ، ثم يدخل فيها بعض
الصناعات لتكون مرحلة ما قبل التصنيع ، ثم تتطور للتحويل إلى

التعليم الفنى والتدريب هو أداة المجتمع لإعداد أفراد الكادر
الانتاجى اللازم لاحتياجاته الحالية والمستقبلية ، وبذلك تتحدد مستويات
ومهارات فئاته وأفراد طبقا للتطور الانتاجى فى المجتمع . فمن
المألوف اختفاء كثير من المهن ، ومولد الجديد منها طبقا للتطور
التكنولوجى لوسائل الانتاج والخدمات ، وكلما كان معدل التغير كبيرا
ازداد عبء تغيير نوع العمل ، ويتطلب ذلك بالتالى استمرار التعليم
والتدريب وإعادة التأهيل ، مما يستلزم وجود امكانات تعليمية
وتدريبية ، قادرة على الاستجابة بسرعة مناسبة للمتغيرات الناتجة عن
تكاثر الابتكارات التكنولوجية ، والمتغيرات الاجتماعية .

وتقدم هذه الدراسة تصورا لسمات منظومة التعليم الفنى
والتدريب ، التى يمكنها مواجهة متطلبات المستقبل المحتملة والممكنة .
وحيث ان هذه المتطلبات ترتبط بالتصور المستقبلى لتطور المجتمع ،
فإنه من الصعب فى هذه المرحلة وضع نموذج مستقبلى للمجتمع
المصرى ، خصوصا فى ضوء التغيرات التكنولوجية والسياسية
والاقتصادية الجارية فى العالم حاليا . فهذا التفسير يتضمن تشكيلا
جديدا للكيانات القومية ، وتناميا فى نفوذ الشركات العملاقة متعددة
الجنسية ومتعددة الانتاج ، وإعادة فى توزيع الأنوار التكنولوجية .

المجتمع يجب أن يتغير في قطاعاته النوعية المختلفة ، وهو ما يدعو إلى وضع أهداف جديدة للتعليم الفني ، تتطور بتطور حاجات المجتمع ومراحل نموه ، ويحتاج هذا الأمر لدراسة على المستوى القومى يوضح فيها دور المجالات النوعية للإنتاج والخدمات خلال مراحل التنمية المختلفة .

البنية الأساسية للتعليم الفني والتدريب :

تعتبر البنية الأساسية للتعليم الفني هي كل المؤسسات والهيئات والأجهزة والمعدات والمباني والامكانيات المسؤولة عن اعداد افراد الكادر الفني اللازم للإنتاج والخدمات بمختلف انشطتها ، ويدير هذه البنية ويستخدمها ويتحكم فيها مجموعة البرامج المحددة للتعليم الفني والتدريب ، هذه في مجموعها تكون منظومة التعليم الفني والتدريب ، والتي تتكون مدخلاتها من الطلاب والموارد المالية ، وتتكون مخرجاتها من افراد الكادر الفني وكذلك المعارف والابتكارات .

وتتأثر المنظومة عادة عبر حدودها بما يحدث خارجها ، سواء في ذلك البيئة المحلية أو البيئة العالمية ، ولذلك يمكن - بل ويجب - أن يتأثر أداء الافراد والأجهزة والجراءات والعمليات داخل المنظومة بالمستوى العالمى المعاصر ومتطلبات السوق ، وتحدد مخرجات المنظومة مسبقا طبقا للاحتياجات المستقبلية ، وهذا التحديد يتضمن انواع ومستويات الكادر الفني ، وكذلك إعداد افراده .

وحتى تتفق مخرجات المنظومة مع المستهدف ، يجب أن يتضمن تصميم المنظومة جهاز تحكم (لتتبع للخريجين وتقييم أدائهم) لمقارنة المخرجات بالمستهدف وتغذية المنظومة رجعيا بنتائج الحيوود لتصويب مسار المنظومة وأدائها . ولعل نقطة البداية في تحديد ملامح مخرجات منظومة التعليم الفني والتدريب ، هي تحديد اعداد وتخصصات ومستويات الكوادر الفنية المطلوب تخريجها بما يتفق مع احتياجات الاقتصاد القومى ، كذلك فإن توميف العمل المطلوب أدائه يعتبر من أساسيات بداية التحديد الدقيق للمهن ومستوياتها واتماطها ، ويتضمن

مجتمعات صناعية ، فمجتمعات استهلاكية ذات انتاج غزير ، ثم مجتمعات منتجة للتكنولوجيا ، فضلا عن المعدات نفسها لتصل في نهاية المطاف - طبقا لاستقراء التطورات العالمية الحديثة - إلى مجتمعات منتجة ومصدرة لتكنولوجيا المعلومات ، حيث تصبح السلعة المصدرة منها هي نتاج اعمال العقل والفكر أكثر منها نتيجة لعمل الأيدى .

وجدير بالذكر أن مصر تقع في مرحلة مجتمعات ما قبل التصنيع ، سواء من الناحية السكانية أو التكنولوجية أو الاقتصادية .

وحتى يمكن لمصر التطور لتصل إلى مراحل المجتمعات الحديثة ، فإن هذا يتطلب في الأساس تنمية للموارد البشرية التي تمثل عنصر الوفرة في مصر ، كما تتطلب استخداما أمثل للموارد الطبيعية التي تمثل عنصر الندرة أو المحدودية في معظم الاحوال .

نحورسم نموذج للتنمية في مصر :

فى ضوء ما سبق عرضه من امكانيات بشرية وتكنولوجية ومادية فى مصر ، وتحت ظروف التغيرات العالمية المتلاحقة ، فإنه يمكن بعد الدراسة المتأنية التوصل الى عدة مشاهد يتم من خلالها السير بالتنمية فى مصر إلى معدلاتها المنشودة . ولعل القاسم المشترك الأعظم لمتطلبات التنمية والتطوير فى مثل هذه المشاهد ، هو ما يتمثل فى مجالات التنمية البشرية والتكنولوجية والصناعية والزراعية والاقتصادية .

أن أول عوامل التنمية البشرية تتمثل فى التعليم ، ومن الواضح أن التعليم الفني هو دعامة أساسية فى بناء تقدم الأمم فى العصر الحديث ، وهو موضوع هذه الدراسة التى تهتم ببنيتها الأساسية ، وتوجهاته الرئيسية نحو هدف واضح ، هو العبور بمصر من مرحلة ما قبل التصنيع إلى مرحلة مجتمع المعلومات ، مع الحفاظ على بنيته واستقراره الاجتماعى . إن إعادة النظر فى اهداف التعليم الفني فى مصر ووسائله لهى أساس للتطوير ، حيث أن تكوين القوى العاملة فى

الملحق في هذه الدراسة نمونجا يمكن تطبيقه في مجال الصناعة والتعليم الصناعى ، ويمكن ايضا استخدام مبادئه الاساسية فى المجالات الأخرى .

سمات البنية الأساسية للتعليم الفنى والتدريب ومواصفاتها :
إن تحديد مكونات البنية الأساسية بالتفصيل أمر يخرج عن النطاق الممكن لهذه الدراسة ، فكل فرعية وكل مكون ، بل وكل مخطط أو مقرر دراسى ، أو برنامج تدريس - يحتاج الى عمل مكثف ومستمر له اخصائيوه وله امكاناته ، لذلك فإنه يكتفى بتحديد سمات المنظومة العامة ، والمنظومات الفرعية المسؤولة عن إعداد افراد الكادر الفنى لمواجهة المتطلبات التى سبقت الإشارة اليها .

إن الاعتماد على محاولة تطوير الوضع القائم بدون اجراء الدراسات التحليلية ، وكذلك تحليل متطلبات السوق الحالية والمستقبلية ، بل ودينامية هذه الاحتياجات - أمر محفوف بمخاطر أدت وتؤدي الى التخلف والبطالة . ولذلك فإن وضع المرجعيات فى المستويات والمعارف والمهارات المستخلصة من التوصيف ، أمر ضرورى ولازم .

أما مستويات التنفيذ فيجب أن يضمن لها قدر كاف من المرونة وحرية العمل ، لضمان سرعة الاستجابة للمتطلبات الطارئة والسريعة . ويجب أن تتسم المنظومة بصفات وامكانات تمكنها من أداء ما هو مطلوب منها بكفاءة وفاعلية ، وأن تتمكن من تحقيق آمال أفراد الكادر الفنى وطموحاتهم ، وأن تواجه المتطلبات المتغيرة والمستمرة لاحتياجات سوق العمل .

وليعمل على بعض السمات الأساسية الواجب توافرها :

- القدرة على توصيف العمل وتحليله وبناء الخطط الدراسية ووضع برامج التدريب .

- المرونة الكافية للاستجابة السريعة لمتطلبات سوق العمل أو

احتمالاته المستقبلية وذلك باختصار خطوات صنع القرار ووضع البرامج .

- إتاحة فرص التعليم والتدريب وتكييف قاعدة المعرفة العلمية والتكنولوجية ، بما يتيح لأى فرد الانتقال بسرعة ويسر ، من مستوى الى آخر ومن مهنة إلى أخرى ، طالما تمكنه قدراته الذاتية من ذلك .

- تنمية قدرات الخريج وتنمية شخصيته تنمية متكاملة ، واعداده ثقافيا وسلوكيا لمزاولة العمل والتعلم الذاتى لرفع مستوى مهارته باستمرار .

- القدرة على التنبؤ باحتياجات المستقبل ، لرصد الابتكارات التكنولوجية وتنمى المعرفة والارتفاع المستمر للمهارة والدقة ، ووضع الخطط للتعامل مع ادوات العصر والتناغم مع التغير .

- رفع مستوى الادارة والمدرسين والمدرسين باستمرار لمواكبة التغير المستمر .

- إتاحة الحرية للطالب لاختيار مهنته من بين عدة بدائل ، بحرية ويسر ، وتوفير آليات التوجيه الفنى .

- نشر المعرفة من خلال النشرات والمطبوعات والمؤتمرات وورش العمل والمناقشات فى دورات غير منتظمة حسب مقتضيات الحاجة .

- متابعة الخريجين لتقييم أدائهم ، وتصويب مسار أداء مؤسسات التعليم والتدريب .

- الاشتراك فى تحديد مستويات المهارة واجراء اختبارات الجدارة ، لمنح الشهادات أو تراخيص مزاولة المهنة .

أنماط التعليم والتدريب:

يعد الخريجون فى مؤسسات ذات مستويات أربعة ، هى : الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة والمدارس الفنية وأنظمة التلمذة الصناعية .

وفى كل الحالات فإنه نظرا لترايط العمل فى مستوياته المختلفة ، يجب أن تكون هناك صلة عضوية منطقية بين مؤسسات الإعداد ، كذلك

بأن تؤدي المنظومة وظيفتها بكفاءة وفعالية ، ويمكن تصور هذا الهيكل كما يلي :

أ - مؤسسة قومية تضع التصنيف والتصنيف وتحليل العمل لوضع الخطط الدراسية و برامج التدريب ، وتشرف على منح الشهادات وتراخيص مزاولة المهنة ، وكذلك اجراء دراسات تتبع الخريجين لتقييم مستواهم ، وكذلك التنبؤ باحتياجات المستقبل .

ب - مؤسسات للتعليم على مستوى المحليات تكون لها المرونة الكافية ، وتقوم بالتعليم والتدريب : إما مستقلة بنفسها أو بالتعاون مع المؤسسات الانتاجية بالقطاعين العام والخاص ، وعليها تحديد أعداد الطلاب والمهن حسب احتياجات السوق المحلية وطبقا للتصنيف والتصنيف المستند من المؤسسة القومية ، وكذلك اختيار نمط التعليم والتدريب .

ج - مؤسسات خاصة للتعليم والتدريب داخل المصانع والشركات ، تلتزم بالخطط والبرامج الموضوعية بمعرفة المؤسسة القومية .

د - سلطات لمنح الشهادات وتراخيص مزاولة المهن ، يمثل فيها هيئات التعليم والغرفة الصناعية والتجارية وتقابات العمل ، وذلك طبقا للمعايير التي تضعها المؤسسة القومية ، وكذلك الاشراف على مؤسسات التعليم والتدريب .

هـ - صندوق قسومي للتعليم الفني والتدريب يمول من المصادر التالية :

- نسبة من الناتج القومي العام تخصصها الدولة في ميزانيتها .
- نسبة معينة من تكاليف الانتاج من الجهات المستفيدة من قطاعات الانتاج والخدمات العامة والخاصة ، تعفى منها المؤسسات والهيئات التي تقوم هي نفسها بالتعليم والتدريب طبقا للخطط والمناهج المقررة .

- حصيلة ما تصدره مؤسسات التعليم والتدريب من نشرات وكتيبات .

لتحقيق الاهداف المطلوبة فإنه ينبغي الاستعانة بجميع أنماط التعليم الفني والتدريب المعروفة وهي : التعليم نظامي كل الوقت والتعليم مسائي والتعليم جزء من الوقت المتقطع (مدة عمل تليها مدة تعليم وهكذا) والتعليم بالوحدات والتعليم والتدريب المشترك بين مؤسسات التعليم ومنشآت الانتاج والخدمات .

وتأخذ الدول عادة بواحد أو أكثر من هذه الانماط ، وفي معظم الاحوال يكون التعليم والتدريب موجها نحو احتياجات السوق ، وبذلك يتضام توجيه الخريج نحو وظيفة بعينها .

ولذلك فإنه يجب على التعليم والتدريب أن يتجه الى تنمية المهارات الانتاجية أو العمليات المتكاملة ، حتى يتقن الخريج الإحساس بالعلاقة بين الاجزاء والمكونات ، أو بين المكونات والمجموعات والمنظومات المتكاملة .

ان التعليم لاتقان العمليات بدون الربط بينها وبين المنتج ، أمر يحد عن الهدف الاساسي من التعليم ويجب أن تتخلص مؤسسات التعليم والتدريب من هذا النمط .

وفي هذه الحالة فقد يكون من المناسب أن يتكامل عمل المدرس والمدرّب ، وأن يقضى على الفصل القائم بين المدرس العملي والنظري .
ان تحفيز الخريج على رفع قدرته الذاتية ومهارته ، يؤكد ضرورة الفصل بين الشهادة والعمل والمرتّب ، بحيث تكون الشهادة أو تراخيص مزاولة المهنة منفصلة عن الأجر ، حيث يتحدد الأجر طبقا لآليات السوق ، وان تكون المهارة والدقة والانتاجية هي المؤشر الاساسي لتحديد الأجر .

وكذلك يجب أن يكون القيام بالاعمال التي تؤثر على أمن وثروة المجتمع ، مرتبطا بالحصول على ترخيص لمزاولة هذا العمل ، ويعطى الترخيص بناء على اختبارات الجدارة والمهارة .

هيكل البنية الأساسية:

يتضح من العرض السابق ضرورة وجود هيكل مؤسسية تسمح

- حصة عمود التدريب التي تقوم بها المدارس لصالح الشركات والمصانع .

- ما تساهم به النقابات المهنية نظير الاطمئنان على رفع مستوى مزاوله المهنة .

و - مجالس استشارية على كل المستويات وفي كل التخصصات ، تساعد مؤسسات التنفيذ والمحليات على الاداء طبقا للمعايير والخطط المرشوعة ، ووضع التوصيات للمرجعيات الخاصة باماكن التعليم والتدريب أو وسائله ، وكيفية الوصول الى مستويات بجدارة وبمهارة ، وتحسين اقتصاديات التعليم والتدريب .

تغييرات ضرورية في المناخ العام :

لا يمكن تناول منظومة التعليم الفني والتدريب دون تحليل للمستقبل لتحديد احتياجاته ، وعند تحديد الاحتياج لابد من اعداد المجتمع لتقبل التغيير على ضوء السياسة المستقبلية واحتياجاتها ، وإذا أريد رفع انتاجية المجتمع وكذلك مستواه الحضارى ، فلا بد من اجراء بعض التغييرات في المفاهيم السائدة مثل :

- عدم الربط بين المؤهل والوظيفة والمرتب ، فالوظيفة يجب أن تعطى لمن يملك القدرات والمهارات اللازمة لأداء واجباتها ، وكذلك يجب تحديد المرتب على أساس انتاجية شاغل الوظيفة ، وهنا تظهر الحاجة إلى عدم التصريح لأى فرد بمزاولة أى مهنة الا اذا اجتاز اختبارات اداء ، وخصوصا للمهن التي ترتبط بأمن وثروة الوطن والمواطن .

- الحفز الدائم لرفع المستوى العلمى والثقافى ، وإتاحة الامكانات للتعليم والتعلم المستمر .

- ضرورة إعداد الكادر الفنى اللازم للتعامل مع التكنولوجيا الجديدة قبل دخولها .

- تحميل القطاع العام والخاص بالاسهام فى نفقات التعليم والتدريب .

- إيجاد فرص للعمل لانتاج رفيع المستوى ، ليمثل عائد العمل نسبة عالية كما سبق إيضاحه عند تصور نموذج انتاج الثروة .

- إنشاء مراكز تساعد الأفراد على اقتحام ميادين عمل جديدة .

- إعطاء تسهيلات لتمويل المشروعات الصغيرة فى مجالات بعينها .

- إعادة النظر فى القوانين المؤثرة على العمل والعمالة .

- إفساح المجال أمام المبادرات الفردية سواء فى التعليم أو الانتاج .

- تشجيع وتيسير انسياب المعرفة العلمية والتكنولوجية بدعم الكتب والنشرات والمطبوعات .

- وضع قيود على مشروعات تسليم المفتاح .

- تشجيع انشاء المكاتب الاستشارية والهندسية ومكاتب التصميم وشركات المقاولات العمومية .

- تيسير استيراد بعض المكونات الأساسية إلى أن يتم إنتاجها محليا .

- حظر انتاج أو تداول أى منتج أو خدمة لا تخضع للمواصفات القياسية ، أو تنفى أى عملية لا تخضع لكود الأداء على أى مستوى .

- وضع توصيف للمهن يحدد تحليل المهنة والمهارة ومستواها ، ويحدد بمقتضاها وضع الخطط والمناهج والمقررات .

رؤية للمستقبل :

فى ضوء العرض السابق ولحدودية مصادر المياه والطاقة والخامات ووفرة الثروة البشرية ، فإن النموذج التالى يصلح لاجراء حوار حوله فى محاولة لتصور نموذج مستقبلى لانتاج الثروة ، مع الاخذ فى الاعتبار التطور العالمى ومستويات التكنولوجيا المتاحة حاليا والمتوقع انتاجها فى المستقبل القريب .

١ - بالنظر الى معدلات تزايد السكان فى مصر ، فإنه من المتوقع أن يصل عدد المنتهين من التعليم الأساسى الى حوالى مليونين سنويا

عند نهاية هذا القرن ، وحيث انه يصعب تدبير إمكانات للتعليم لاستقبال هذه الاعداد ، ونظرا لما يعانيه المجتمع من نقص في عدد الحرفيين من التخصصات المختلفة ، فإنه يجب التوسع في مراكز التدريب السريع بما يسد حاجات المجتمع ويحل مشكلة تدفقات الاعداد الكبيرة من مسارات التعليم التالية لمرحلة التعليم الاساسي .

٢ - تعظيم العائد الزراعي باستخدام أساليب التكنولوجيا الحيوية وترشيد استخدام مياه الري .

٣ - الحد من تصدير الخامات بنون تصنيعها لتعظيم القيمة المضافة .

٤ - اختيار نموذج الانتاج الصناعي الذي يقلل من الاعتمادات على الخامات المستوردة إلا للحاجات الاستراتيجية ، وكذلك استخدام التكنولوجيا التي تحتاج إلى مقدار أقل من الطاقة وينتج عنها أقل مقدار ممكن من التلوث .

٥ - التوجه تدريجيا نحو الصناعة التي تعتمد على المعرفة ورسم مراحلها والاعداد لكل مرحلة . وهذه المراحل هي :

- الهندسة العكسية .

- الاقتباس .

- الابتكار .

وهذه المراحل يمكن أن تتداخل بعضها مع البعض الآخر ، كما يمكن أن يحفز الابتكار من خلال آليات الضرائب والتمويل والتخلص من البيروقراطية المعوقة وتشجيع التعليم وتحرير مؤسساته .

٦ - التصنيع بتكنولوجيا حديثة والقفز بذكاء فوق مرحلة الأوتومية إلى الخلايا المرنة .

٧ - التصنيع فوق الحجم الحرج للانتاج وتشجيع التصدير نظرا لصغر حجم السوق المحلي عن استيعاب ناتج الصناعة الفزير .

٨ - تحقيق توازن بين الانتاج الاستراتيجي الضروري للحفاظ به عند حده الأدنى ، خصوصا الصناعات الشرهة للطاقة (مثل المعادن

والحراريات) وبين الانتاج العام .

٩ - توليد فرص للعمل عالية المهارة والانتاجية .

١٠ - الالتزام بالمواصفات القياسية وكود الاداء .

١١ - تطوير نظم التعليم والأجور .

١٢ - وقد يكون التوجه الانتاجي الصناعي على الوجه التالي :

- الصناعات الالكترونية .

- صناعات كيميائية متقدمة مثل الدواء والمخلقات .

- هندسية دقيقة .

- الطاقة ومعداتا .

- الحاجات الاستراتيجية بحددها الأدنى .

- أي منتجات تحتاجها أسواق التصدير ، ويمكن أن تحقق فيها ميزة تنافسية .

- صناعة مكونات تنشى حولها العديد من المنتجات .

ويلزم لتحقيق هذا النموذج اختيار التكنولوجيا المناسبة وتطويرها باستمرار ، ولكل من مراحل التطوير أفرادها ومهاراتها وتخصصاتها ومعارفها التي تتطور باستمرار طبقا لدينامية السوق وتسارع الاكتشافات التكنولوجية .

ويظهر من ذلك أن نتوقع اختفاء مهن وظهور أخرى ، كما أن مستوى المهارة والأداء نفسه يرتفع باستمرار ، ويحتاج الأمر إلى منظومة للتعليم والتدريب تستجيب بيسر وسهولة وسرعة لكل هذه الاحتياجات ، بما تقدمه من معارف وتعليم وتدريب دائم التطور ، سواء لاعداد الافراد اللزمين أو لاعادة تدريب القدامى وتأهيلهم .

١٣ - تنوع تخصصات المدارس الفنية بحيث تغطي مختلف أنواع المهن والحرف القائمة والمتوقعة في سوق العمل وأنشطة المجتمع المختلفة .

الخلاصة:

نخلص من ذلك كله الى أن ادارة التعليم الفني هي مهمة قومية لا

واتاحة الفرصة لهم للاستفادة بأخر التطورات العالمية ، سواء عن طريق الايفاد بالخارج أو استخدام الخبراء العالميين ، للمشاركة في برامج الكفاءة والتأهيل .

٥ - تحديد أولويات المهن للتعليم والتدريب ، وتصنيفها طبقاً للمستويات المختلفة ، وتقدير فرص العمل المتاحة بالسوق .

٦ - إعادة النظر في قوانين التوظيف ومزاولة المهنة ، لحظر مزاولة بعض المهن إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك .

٧ - توفير مكتبات تحوى الكتب والمراجع الكافية لكل مؤسسات التعليم الفنى .

٨ - فيما يخص تعليم المهنة يقوم نفس المدرس بتعليم الجوانب النظرية والعملية للمادة ، وكذلك يقوم بالتدريب العملى .

٩ - إعادة النظر فى نظام توظيف المدرسين والمدرسين بالتعليم الفنى ونظام أجورهم لجذب العناصر المناسبة .

١٠ - إصدار تشريع للتمهدة الصناعية وتشجيع نشرها ، والزام مؤسسات الانتاج والخدمات بإدخال نظام التمهدة الصناعية بها - وطبقاً للنظم المتبعة حالياً - بالتعاون مع وزارة التعليم .

والى أن يتم تشكيل اللجنة القومية المقترحة ، والتي ستقوم بالدراسات المطلوبة ، فإنه يقترح اتخاذ الخطوات التالية لتدارك بعض السبلات والمعوقات القائمة فى قطاع التعليم الفنى والتدريب بصفة عاجلة :

- العمل بنظام التعليم المناوب فى المدارس الفنية ، وذلك لما يحققه من الربط بين التعليم والعمل ، وخفض الكثافات فى المدارس .

- التوسع فى مراكز التدريب على المهن والحرف المطلوبة للمجتمع ، مع تشجيع الالتحاق بها ، وتحسينها من قيود الالتحاق ، الخاصة بالسكن أو الشهادة . وعدم التقيد بمدة زمنية محددة لجميع التخصصات .

- الالتزام بالفترة المحددة للعام الدراسى فى جميع الأحوال .

تختص بها وزارة بعينها أو مؤسسة ، وأن الاجهزة الحالية الموجودة لا يمكنها بهذا الشكل السائد ، التصدى لاصلاح وتطوير منظومات التعليم الفنى .

فالتصنيف والتوصيف مهمة قومية تلزم جميع القطاعات ، وتحديد مستويات المهارة والانتاجية مهمة قومية ترتبط بالانتاج ومستواه وكمه ، كما تحده السياسة القومية .

ومن ذلك يتضح أن الأمر يقتضى إعادة النظر فى كثير من التشريعات والممارسات التى تعوق الانطلاق للتقدم ، بل إن آليات صنع القرار وتنفيذه فى هذا المجال تحتاج الى تغيير ضرورى .

ونظراً للتشعب والتفاصيل الكثيرة فى هذا الموضوع ، فإن الأمر يقتضى وجود لجنة قومية لدراسة وتحليل هذه الآراء والاتجاهات ، واقتراح القرارات وشكل المنظومات والاشراف على تنفيذها ، واختيار أفراد هذه اللجنة يجب أن يقوم على أساس الخبرات الخاصة .

إن مستوى أى موظف فى الدولة لا يجب أن يكون معياراً لصلاحيته لمثل هذه اللجنة ، التى يجب أن تولس لها الدولة صفوة أفرادها .

التوصيات

١ - تشكيل لجنة قومية تتفرغ لمدة عام أو عامين لدراسة هذه التوجيهات السابقة واقتراح انشاء المنظومات والمؤسسات ، واقتراح إصدار التشريعات التفصيلية اللازمة بعد طرح المبادئ الاساسية التى تضمنتها هذه الدراسة للمناقشة العميقة .

٢ - وضع الاقتراحات موضع التنفيذ التجريبي على مستوى إحدى المحافظات الكبيرة قبل تعميمه .

٣ - عدم الفصل بين أنماط التعليم والتدريب فى وحدات ادارية منفصلة عند تحديد التصنيف والتوصيف وخطط الدراسة ومناهج التدريب .

٤ - إعادة تأهيل وتدريب كل العاملين بالتعليم الفنى والتدريب ،

والابتكار ، وفهم أعمق للقوانين وعمليات الطبيعة ومتابعة تطوير الاكتشافات العلمية .

والاخصائي بصفة عامة هو الشخص الذي يوازي المهندس في قدراته ووظيفته ، أى أنه فى عمله يتسم بالابتكار والتصور والمبادأة .

٣ - التكنولوجى Technologist

هناك خلاف كبير على مستوى الأفراد والدول على تعريف التكنولوجى ، نظرا لأن استخدام هذا المصطلح لم تظهر أهميته الا بعد منتصف القرن العشرين .

ويشتق تعريف التكنولوجى من تعريف التكنولوجيا وهى : مجموعة المعارف والمهارات التى تمكن من انتاج سلعة مادية أو خدمة ، وهى لا تختلف كثيرا عن تعريف المهندس الا فى زيادة الاهتمام بالجانب التطبيقى للانسان ، وقد لا يتطلب الامر ان يكون التكنولوجى على جانب عال من الابتكارية .

ومجال عمله هو العملية الانتاجية والخدمات بكل نواحيها من تصميم ووسائل .

٤ - الفنى Technician

هو الشخص الذى يتولى أعمالا لا تتسم دائما بالتكرار وتعتمد على التفكير المهنى ، ويلتزم بكود الأداء والمواصفات الهندسية ويحاول عمله فى مجال ضيق وعميق نسبيا على أجهزة أو منظومات ، وقد يتلخص وصف عمله فى مجال الصناعة فى :

أ - اكتشاف الاعطال أو العيوب فى الماكينات والأجهزة والمعدات والمنتجات وتحديد أسبابها .

ب - إصلاح هذه العيوب أو اقتراح أساليبها ، وتقادى الاعطال من خلال إجراءات أو عمليات معينة .

ج - الضبط والمعايرة لما تم إصلاحه .

وقد يزاول عمله أيضا فى مستويات الإدارة الوسطى أو الأعمال التى تتطلب قدرا معقولا من تحمل المسؤولية أو المخاطرة .

- اقرار حوافز مجزية تشجع الفنيين والمتخصصين على العمل كمدرسين فى مراكز التدريب ومدارس التعليم الفنى والمهنى .
- ايفاد فرق ومجموعات من المديرين فى التخصصات المختلفة إلى الخارج للتعرف على الجديد فى تخصصاتهم والتدريب عليها .

ملحق

تعريف مستويات الكادر الفنى

تتدرج مستويات الكوادر الفنية من المستويات القيادية الى المستويات التنفيذية ، وتختلف المسميات باختلاف التخصصات والمهن ، وعلى سبيل المثال فانه فى مجال الصناعة يمكن تصنيف مستويات فئات الكادر الفنى الى خمسة مستويات هى :

١ - الباحث والمطور Researcher & Developer

الباحث هو الشخص القادر على ايجاد علاقة منطقية عامة بين متغيرات أو خواص تفسر وتحكم حدوث ظاهرة ما ، ليستفيد من ذلك بالتحكم فى المتغيرات والعوامل الطبيعية فى استخدام الظاهرة لصالح تقدم البشرية ، ويستوى فى ذلك الظواهر الطبيعية أو الانسانية .

والمطور هو الشخص الذى يستطيع من خلال ملاحظاته وبحوثه وابتكاراته تطوير منتج أو عملية الى مستوى أرفع وأكثر أمنا واقتصادا وكفاءة عالية وفعالية مؤثرة ، وكذلك انتاج منتج جديد .

٢ - المهندس والاختصاصى : Engineer & Specialist

المهندس هو الشخص القادر - نتيجة لتعليمه وتدريبه الهندسى ومستوى قدراته الذاتية - على التطبيق الابتكارى لمبادئ العلوم الطبيعية الأساسية (رياضيات - فيزيقا - كيمياء) فى مجالات التصميم والتطوير والانشاء والإدارة Management وتشغيل المنظومات المعقدة التى تتضمن قدرا ضخما من المخاطرة ، ويتطلب ذلك قدرات عالية على التصور والمبادأة

وإعداد الفرد لأى من هذه الأعمال يقتضى تعلّما وتدريباً خاصاً ، وقد يتفق عمل أو أكثر من تلك الى قاعدة موحدة للمعارف ، ولكن قد يختلف التدريب .

كما قد يرى أن جزءاً من هذا التدريب يتم داخل المدارس أو يتم داخل المصانع قبل البدء فى العمل أو أثناءه .

إن توصيف العمل أمر ضرورى لازم لعدة أسباب منها :

- من تحليل التوصيف يمكن تحديد المعارف والمهارات الأساسية التى يجب أن تتوفر فيمن يقوم بهذا العمل ، وبذلك تبني خطط الدراسة ومقرراتها ، وكذلك يوضع برنامج التدريب وتحديد مستوى المهارة ، حتى يمكن إصدار تراخيص منازولة العمل أو منح الشهادة المرخصة لذلك .

- وجود التوصيف الموحد يمكن من الاطمئنان لانتقال العامل من عمل لآخر .

- إمكان بناء البرامج التدريبية للارتقاء بالعامل من مستوى إلى مستوى آخر ، أو عند وضع برنامج تحويلى عند الرغبة فى تغيير المهنة .

- يمكن التوصيف من انشاء برنامج للتعليم والتدريب على أساس وحدات تبني كل منها فوق الأخرى ، ويمكن بذلك اتاحة الفرصة لمن أتم اختبارات جدارة فى إحدى الوحدات من العمل فيها ، ثم يبني فوقها كلما أراد توسيع نطاق مهارته ، ليشمل الوحدات الأخرى حسب ظروف عمله أو ظروفه الاجتماعية ، وبذلك يوجد أيضاً الحافز لدى الفرد للارتقاء بقدراته الذاتية .

وقد يكون من الملائم عند هذه المرحلة من الدراسة الإشارة إلى أن مؤسسات التعليم والتدريب هى لإعداد الخريج بالمعارف والمهارات الأساسية ، وتنمية قدراته حسب قدرته الشخصية لمزاولة مهنته بعد قضاء فترة ممارسة أثناء العمل لعدد من السنوات ، تختلف حسب طبيعة العمل والتخصص .

ويزاول عمله عادة تحت اشراف مهندس أو اخصائى .

٥ - العامل الماهر :

وهو الذى يقوم بأعمال متكررة تعتمد على مهارات أساسية محددة للقيام بعمليات تكون فى مجموعها مساعدة فى عمليات التشغيل والتشكيل - على سبيل المثال - لأجزاء أو مكونات تدخل فى تركيب أجهزة ومعدات وماكينات ومنظومات ، ويقيم مستواه عادة بدرجة الدقة فى الاداء ومعدل الانتاج .

والمستوى العالمى المعاصر للتكنولوجيا يتطلب فى كل أفراد الكادر الفنى قاعدة كبيرة وعميقة من العلم والمعرفة ، تناسب المستوى الذى يعمل فيه .

رواشرح من هذه التعريفات أن مستوى ومحتوى المعارف والمهارات تتغير باستمرار الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية .

توصيف العمل أو المهنة :

بعد ان حددت مستويات الكادر الفنى وتصنيف هذه المستويات ، يكون واضحاً أن هذا التصنيف يجب أن يحدد أكثر بتحديد مجالات العمل ، سواء كانت صناعية أو زراعية أو اقتصادية أو خدمات ، بل إن داخل كل مجال يوجد تصنيف آخر حسب نوع النشاط ، فعلى سبيل المثال يوجد داخل مجال التصنيع تصنيفات مهنية أكثر تحديداً ، مثل : الصناعات الميكانيكية أو الكهربائية أو الكيماوية أو الانشائية الخ .

وداخل كل صنف من هذه الاصناف توجد أعمال مختلفة ذات مستويات مختلفة من المعارف والمهارات ، تقتضى توصيفاً دقيقاً وشاملاً لكل الأعمال التى يقوم بها الفرد ، وعلى سبيل المثال فإن داخل فئة الفنيين يوجد فنى ميكانيكا : تركيبات - صيانة - إعداد - مراقبة جودة - مراقبة كميات - تصنيع عدد واسطوانات .

البحث العلمى والتكنولوجيا

للناس نفعا أو يقضى لهم حاجة ، فالهندسة إذن هى الوصول من
الفكرة إلى المنتج .

أما الهندسة العكسية : فهى اختيار منتج قائم ، ودراسته بأسلوب
بذاته ، يتيح لدارسيه أن يصنعوا منتجا مطابقا له ، أو مشابها له ، أو
على صورة متطورة ومتميزة عنه ، أى أنها الوصول من المنتج إلى
منتج آخر .

والواقع أن الهندسة العكسية أسلوب فطرى فى سلوك البشر منذ
الأزل ، فالإنسان بطبعه يتطلع إلى ما هو أحسن ، ويسعى إلى
استخدام أو اقتناء أفضل الأدوات والسلع والمنتجات ، يسرى هذا
السلوك على الأفراد والجماعات والدول والأمم ، بل والحضارات ، كل
وفق ظروفه وإمكاناته وقدراته . فهناك فريق هيت له ظروفه أن يتعامل
مع العلم تعاملنا ناجحا ، تحصيليا واستيعابا وتوظيفا ، ينمى به
قدراته وموارده ومواهب أبنائه ، ويحقق بهم السبق فى ابتكار
منجزات تكنولوجية ، وسلع وأدوات تحقق له المزيد من التفوق
الاقتصادى والحضارى .

وهناك فريق آخر لا تسعفه موارده وقدراته فى مجارة الفريق
الأول ، فاكتفى بأن يحصل على بعض هذه المنجزات سلعا جاهزا
يدفع فيها ثمنا باهظا من موارده ، مع تبعية تحد من حرياته وقدراته
على اتخاذ قراراته .

وفريق ثالث من الناس أو الأمم يقع موقعا وسطا بين هؤلاء وهؤلاء ،
فيسعى أحيانا إلى نقل تكنولوجيات من الفريق الأول ، وقد ينجح فى
توطين بعض هذه التكنولوجيات واستيعاب بعضها أو تطويره ، إلا أنه

الهندسة العكسية أسلوب للملاحقة والارتقاء التكنولوجى

الهندسة والهندسة العكسية :

الهندسة - فى مفهومها المبدئى المألوف والمستقر ، وكما تجرى
ممارستها فى الكليات والمعاهد المتخصصة - هى التطبيق
الابتكارى لمبادئ العلوم الأساسية (رياضيات وفيزياء وكيمياء)
وطائفة من العلوم الهندسية مثل : علم المواد ، وميكانيكا المواد
الصلبة والموائع ، والديناميكا الحرارية ، وعمليات الحركة والانتقال ،
وتحليل المنظومات ، أى الوصول من الفكرة إلى المنتج .

ولما كانت كلمة « الهندسة » كلمة ذات بريق وجاذبية ، فقد شاع
مؤخرا إطلاقها على عديد من الممارسات المرتبطة بالابداع والابهار ،
فأصبحت هناك هندسة كيميائية ، وهندسة زراعية ، وهندسة وراثية ،
وهندسة فى الديكور وهندسة فى التصميم ، وغير ذلك من الفنون
والممارسات .

ويعتينا فى هذا التقرير نوع معين من الهندسة ، وهو التطبيق
الابتكارى لشتى العلوم ، وصولا إلى منتج يتمتع بمواصفات متميزة
فى الوظيفة والأداء ، ينتفع به الناس ، سواء على شكل سلعة
استهلاكية أو ترفيهية أو خدمية (فى التعليم أو التثقيف أو الطب أو
الانتقال أو الاتصال) أو إنتاجية أو دفاعية ، أو غير ذلك مما يحقق

يبقى مع ذلك متخلفا عن ملاحقة الأمم المتقدمة ، بعيدا عن آفاق الريادة أو الاستقلال في الانتاج الاقتصادي ، مقيدا ومحدود الفرص في تطويره التكنولوجي الذاتي .

وهناك فريق رابع من الأمم يركز جهده في أسلوب يمارسه الفرقاء جميعا - ومنهم فريق الأمم المتقدمة - وهو أسلوب الهندسة العكسية . إنه فريق عقد العزم على اختصار الطريق ، وهو طريق لا يواجهه مغمض العينين ولا يأتيه من فراغ . فهو يعلم متطلبات هذا الطريق ، وقد حدد أهدافه تحديدا دقيقا ، وأعد عدته وتجهز بالدراسات والكفائات والخطط والأدوات ، وهو قبل كل ذلك قد حسم اختياره وأجمع إرادته على بلوغ أهدافه من هذا الطريق .

كانت التكنولوجيات في مبدأ الأمر بسيطة ولا تتعذر حيازتها على أي مجتمع . والأمثلة على ذلك كثيرة في مصر ، سواء في ذلك التكنولوجيات التي ابتكرت محليا ، أو تلك التي نقلت إليها وتم استيعاب الكثير منها وتطوير بعضها ، والتوقف عند حد استخدام البعض الآخر دون الإقدام الجدي على استيعابه والهيمنة على دقائق أسرارها وطرق تصنيعه رغم بساطة ذلك في عديد من الأحوال .

وفي العقود الأخيرة من هذا القرن لم يعد الأمر بهذا اليسر . فقد تنامت المعارف وتزايدت الاكتشافات العلمية بمعدلات كبيرة وسرعة فائقة ، وصاحب ذلك تزايد متواز في المهارات والانجازات التكنولوجية التي انفردت بها الدول المتقدمة ، حيث ساعدتها إمكاناتها المادية على ذلك ، فبكرت في استشفافها لهذا التطور ، وفي إعدادها وتخطيطها واستعدادها العلمي والفني والمادي لأن تمسك بزمامه ، وتسيطر على مخرجاته ، وتحكم الأطوار تلو الأطوار من هذه المنجزات دون غيرها من الدول . وهي اليوم في موقف الذي قد يعطى ما شاء لمن يشاء ، وبالقدر الذي يشاء وبالثمن الذي يشاء . وهذا هو الاحتكار .

هذا الوضع قد أضاف عمقا جديدا إلى الفجوة التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية والمتخلفة . ومما لا شك فيه أن الحل

يكن في الهندسة العكسية ، فهي تمثل أفضل الخيارات وأسرعها عطاء ، وأغزرها خبرة ، وأعمقها علما ، وأوفرها جزاء ، وأقلها تكلفة ، وهذا هو ما اختارته عديد من الدول النامية ، وحقت بفضلها طفرة عظيمة في النماء والرخاء .

إن علماء البحث والتطوير العاملين بمعامل الهندسة العكسية يمكنهم أن يحققوا الكثير من خلال جهود ونظام مستقر لبلوغ أهداف محددة . ولعل اليابان واحدة من الأمثلة الناجحة في هذا الشأن ، حيث كان التنظيم المتبع بها يقضي بحشد طاقات علمية وهندسية كبيرة ، وتكليفها بأن تعكف على دراسة محددة ، وأن تبلغ غايتها من هذه الدراسة في أجل محدد .

أهداف الهندسة العكسية:

الهندسة العكسية هي أسلوب مختصر للملاحقة التكنولوجية . وهي ، في الوقت نفسه ، مدرسة ومصدر غني للمعارف ، يتعامل فيها الممارس تعاملًا مباشرًا مع أفضل السلع والخدمات التي تتجسد فيها الحضارة المادية للدول المتقدمة ، والتي يكن فيها قدر ضخم من المعلومات العلمية والفنية والتكنولوجية ، لا تضمها الكتب ولا تلقنها المدارس والمعاهد .

- والمفروض في الذين يمارسون الهندسة العكسية أنهم من أهل الكفاءة والاقتدار في العلم وتطبيقاته العملية . والمعلومات التي تتكشف لهم خلال هذه الممارسة تكمن فيها أسباب التفوق المادي للمجتمعات المتقدمة ، وكذلك نتائج هذا التفوق . وهذا الكشف ، في حد ذاته ، يعتبر كسبا إضافيا وهذا لا يستطيع إدراكه واستقراعه سوى من يمارسون الهندسة العكسية ، فضلا عن أنه سبيلهم إلى السيطرة على السلعة (أو الخدمة) تصنيعا وتجويدا .

- وتمثل هذه المعلومات ، في حقيقة الأمر ، القدر الأعظم (لا يقل عن ٩٠ ٪) من قيمة السلعة ، وتتضائل أمامها قيمة الخامات والمواد التي تدخل في إنتاجها .

مستقرة في المجتمع ، هي الحل الأمثل لاجتياز الفجوة التكنولوجية ، والتي تتمثل في الايقاع السريع للتغيرات التكنولوجية المعاصرة ، والأجيال المتعاقبة من ماديّات الحضارة في البلاد المتقدمة .

وإذا أخذت الهندسة العكسية مأخذ الجد فكريا وسياسية وممارسة ، فهي كفيلة بأن تمكن المجتمع (ممثلا في مؤسسات البحث والتطوير والانتاج) من السيطرة إلى حد كبير ، على التكنولوجيا الأجنبية في تجسيدها من السلع والخدمات التي نعيشها حاضرا ، وبعد ذلك فيما يأتي من أجيال منجزاتها المتطورة .

كما أن تركيز الاستفادة من خبرات الهندسة العكسية ؛ يمكن أن يؤدي إلى إيجاد قاعدة صناعية لكثير من المجالات التي تحتاج إليها القوات المسلحة ، بطريق مباشر (التصنيع الحربي) أو غير مباشر (الصناعات الغذائية) ، فضلا عن الأثر المباشر على الاقتصاد القومي ، وعلى استقلالية القرار الذي يمثل أحد ركائز الأمن القومي .

- على أن « تقليد المنتج » (الغش التجاري) يختلف اختلافا جوهريا عن الهندسة العكسية ، التي تؤدي إلى الكشف والفهم الواعي لقدر كبير من المعلومات الكامنة في المنتج ، وهذه ممارسة مشروعة تمثل واحدا من أخطر طرق التعلم لما وصل إليه علماء وخبراء الدول المتقدمة .

خطوات الهندسة العكسية :

تتكون الهندسة العكسية من نشاط عملي ذي طبيعة علمية وتكنولوجية ، ويستند إلى خلفية نظرية - وتسوده إرادة سياسية ذات توجهات اقتصادية واجتماعية صريحة .

وتتألف عملية الهندسة العكسية من مرحلتين متعاقبتين ومتكاملتين ، ففي المرحلة الاولى : يجري فحص المنتج أو السلعة المراد تصنيعها ، واختبار كل تفاصيلها وتفصيل مكوناتها بهدف معرفة وفهم واستيعاب كل دقائق الكم والكيف ، وعلاقتها بخصائص السلعة وأدائها . وهي عملية تحليلية ومترولوجية في المقام الأول ، وترمى إلى استخراج

- وقد يكون النجاح في انتاج بعض السلع محدودا في أول الأمر ، ولكن هذا القدر المحدود من النجاح يكون حافزا على الاستمرار في الممارسة والانتقال بها إلى مزيد من السلع أكثر تنوعا وارتقاء في درجات التعقيد ، كما أنه يبنى الثقة في النفس ، وتلك أعظم الثمار قيمة ، فهي السبيل إلى اقتدار المجتمع على الإسهام في تلك المنجزات بالتحسين والإضافة ، بالابتكار والتنوع .

- فالهندسة العكسية إذن هي السبيل إلى الحد من أسباب (ونتائج) الاعتماد التكنولوجي على الغير من الدول المتقدمة ، وهي السبيل إلى تحقيق الملاحقة التكنولوجية للاقتراب من المستوى التكنولوجي المتفوق لهذا الغير ، بالسيطرة على متجسّدات حضارته المادية باستيعاب كوامن معلوماتها العلمية والتكنولوجية .

- ومن ثم فإن « جهود الملاحقة التكنولوجية » (والهندسة العكسية جزء هام من هذه الجهود) تعتبر من أهم المعايير والمؤشرات التي تحرص الجهات المعنية ، على ملاحظتها ورصدها عند تحليل نماذج الارتقاء التكنولوجي ، في كل الدول التي تحقق فيها هذا الارتقاء . وترى هذه الجهود واضحة في البلاد الصناعية والمتقدمة ، وقد أخذت كل هذه البلاد بعضها عن بعض ، وأضافت كل منها إلى ما استوعبته من منجزات الأخرى . فالإضافة نتيجة منطقية لاستيعاب المنجزات السابقة والسيطرة عليها .

والارتقاء التكنولوجي القائم على جهود الملاحقة التكنولوجية ، والتي تتخذ الهندسة العكسية أداة من أقوى أدواتها - نجد له أيضا نماذج في كثير من بلاد العالم الثالث ، التي ترسخت فيها الإرادة على رفض التخلف التكنولوجي ، فكان القرار على مستوى المجتمع والمؤسسة ولدى الفرد الواحد ، بأن تحقق الطفرات التكنولوجية من خلال ممارسات الهندسة العكسية التي تحقق الارتقاء التكنولوجي .

فالأجادة في هذا المجال ، كممارسات منظمة ومقننة ، وأنشطة

المعلومات الكامنة في السلعة والتي يرجع إليها الفضل فيما تتميز به من خصائص وأداء .

أما المرحلة الثانية : فهي مرحلة تحضير وتصميم وإنشاء وتشيد ، وكل ذلك قائم على الاستفادة من المعلومات المستخلصة خلال المرحلة الأولى .

وتتم عملية الهندسة العكسية بوجه عام بالخطوات المتعاقبة الآتية :

(١) اختيار المنتج أو السلعة المراد تصنيعها ، بناء على دراسات مسبقة تتناول الجوانب الفنية والاقتصادية والتسويقية ، ومدى الحاجة إليها ، سواء للإنتاج أو الخدمات أو لمتطلبات الأمن والدفاع .

(٢) الحصول على نسختين أو أكثر (حسب الحالة) من المنتج الأصلي .

(٣) اختبار المنتج الأصلي لتحديد كفاءة وأسلوب وعوامل أدائه ، ورسم بصمة للاهتزاز إذا كان من المنتجات الدوارة أو المتحركة ، وتسجيل كل ذلك .

(٤) إجراء الفحص الخارجى والداخلى للمنتج ، وذلك من خلال :
- الرسم والتصوير التجميعى والظاهرى ، والتعرف على تركيب أجزائه وتحديد الرسومات الأولية له بالأبعاد .

- فك المنتج إلى تركيبات ومكونات مع وضع نظام للترقيم والحفظ (أرشفه) ، وتبدأ عملية الفك طبقاً لتسلسل التركيب للمنتج بهدف دراسة المكونات ، وعلاقة الأجزاء بعضها ببعض ، لتبين الخواص والتداخل والأبعاد الحاكمة وتحديد الأسطح المرجعية ، مع رسم كروكى للأجزاء المفككة طبقاً لتسلسل الفك ، وكذلك تسجيل أسلوب الفك وخطواته ، و « العدد » المستخدمة ، والأزمنة اللازمة لكل خطوة فيه ، والاحتياجات المطلوبة لإجرائها ، كما يجب التركيز على عمليات الضبط والتوليف .

(٥) إجراء القياسات المترولوجية الدقيقة للأجزاء ، وصولاً إلى تخليق سليم للرسومات التصميمية ، ومن ثم الوثائق الفنية للإنتاج . وتشتمل

هذه القياسات المترولوجية على قياس الأبعاد والزوايا والبروفيل ، وغير ذلك .

(٦) التعرف على مكونات المواد كماً ونوعاً ، واختبار الخواص الفيزيائية والكيميائية لهذه المواد .

(٧) تحليل الأحمال والإجهادات الواقعة على الأجزاء ، ومراجعة التصميم من حيث قوة الاحتمال والتعبير .

(٨) مراجعة ظروف التشغيل .
(٩) وضع رسومات التشغيل طبقاً للاصول الهندسية والمواصفات القياسية وكود التنفيذ .

(١٠) وضع خطوات التصنيع التفصيلية مع توضيح العمليات و « العدد » والمكينات اللازمة لذلك .

(١١) وضع نظام ومعايير السماح ، واختيار وسائل القياس والسماح وقواعد مراقبة الجودة .

(١٢) اختيار المكينات طبقاً لسياسة التصنيع .
(١٣) تخطيط وضع المكينات ، وأسلوب التداول والتخزين والإمداد وقواعد الاختبار ومحطاتها .

(١٤) انتاج المكونات وتركيبها لإنتاج النموذج الأول .
(١٥) اختبار النموذج الأول من حيث الوظيفة والأداء والمتانة والأمن والتلوث والضوضاء

(١٦) اعتماد النموذج الأول وبدء الانتاج .
احتياجات ومحا ذير عند التنفيذ :

- عند فك السلعة أو المنتج الأصلي المراد تصنيعه يجب أن يتم ذلك بحذر بالغ ، لتحاشي تحطيم معلومات هامة يمكن الحصول عليها . وفى حالة فك أكثر من عينة من المنتج الأصلي يجب أن يحتفظ بأجزاء كل عينة على حدة ، بعيدة عن مثيلاتها هي العينة الأخرى .

- يجب القيام بتحليل عديد من العوامل التي قد يكون المصمم

الأصلى قد أخذها فى الاعتبار عند تصميمه للمنتج الأصلى ، ومن هذه العوامل :

- تحديد البارامترات (عوامل متغيرة) التى لها تأثير

خطير أو هدام على وظائف المنتج .

• نوعيات المعاملات الحرارية للمواد ، المستخدمة فى التصنيع .

• المعدات والمهارات التى استخدمت فى إنتاج المنتج الأصلى .

• المواصفات القياسية التى استخدمها المصمم الأصلى .

• الوسائل التى اتخذت لتجنب استخدام مواد حرجية أو غير

متوافرة ، وكيف تم اختيار مواد متاحة بديلة عنها .

• هل يسمح التصميم بالتطور والنمو مستقبلا ؟

• ماهى الوسائل التى تمت إضافتها بغرض الضبط والتنظيم ؟

- يجب تجميع المعلومات فى وثائق وتحليلها إلى محددات أو عوامل

التصميم ، لتكون الأساس فى البدء للرسم الهندسى لأجزاء المنتج ،

موصفة بالأبعاد والسماحات وأسلوب التشغيل الميكنى أو اليدوى .

- يتم التجميع ، كما يتم توثيقه بوثائق المعلومات ، على نحو

ما تم خلال عملية الفك .

- لا يجوز ممارسة الهندسة العكسية بهدف صنع منتج

« مطابق تماما » للمنتج الأصلى قبل انقضاء فترة حماية حقوق

الملكية الصناعية المنصوص عليها باتفاقية باريس (١٨٨٣) الا فى

حالات محدودة جدا تحتملها نواصى الامن ، على سبيل المثال .

والأفضل أن تركز الممارسات على انتاج سلع محورة أو

مطورة من المنتج الأصلى .

إمكانات وعوامل نجاح الهندسة العكسية :

يتضح مما سبق أن ممارسة الهندسة العكسية على نحو علمى

ومنظم ومستقر ، لتحقيق أهدافها بفعالية وكفاءة ونجاح ، هو اختيار

يقتضى توافر إمكانات وعوامل ، نوجز أهمها فيما يلى :

- أن يتبلور الفكر ويترسخ الاقتناع بأسلوب الهندسة العكسية لدى

الجهات والجماعات والأفراد المسئولين عن صنع القرار ، سياسيا كان أو تخطيطيا أو تنفيذيا ، وأن تتأكد الإرادة ويصدق العزم وتحشد العوامل والإمكانات البشرية والمادية المتاحة ، وأن تستكمل ونهيا هذه الإمكانيات ، لكى تتوفر وتمكف على ممارسة عمليات الهندسة العكسية فى مختلف المجالات ، بالقدرة وكفاءة وفعالية .

- تتطلب المراحل والخطوات التى تمر بها عمليات الهندسة العكسية أن يباشرها فريق متكامل من العلماء المتخصصين ، وخاصة فى العلوم الأساسية والعلوم الهندسية والتطبيقية ، وعلوم الاقتصاد والاجتماع والبيئة والصناعة ، وغيرها .

- يؤازر هذا الفريق من العلماء فريق من المتخصصين والفنيين المدربين على تنفيذ عمليات التحليل والقياس والتشكيل ، وغيرها مما تتطلبه عمليات تنفيذ الهندسة العكسية ، على أن يكون هؤلاء حد أدنى من الخبرة العلمية المرتبطة بمجال نشاطهم .

- تزويد معامل البحث والتطوير ، سواء الموجود منها بمؤسسة البحث والتطوير فى شتى المواقع ، أو ما يتقرر إنشاؤه من هذه المعامل لخدمة أغراض الهندسة العكسية ، بما تحتاجه من المواد والأجهزة الدقيقة والمتطورة لشتى عمليات التحليل والقياس ، والمعايرة والتشبيد والرصد والتصوير والتسجيل واختبار الأداء والوظيفية ، وغير ذلك من العمليات الفنية التى تتطلبها خطوات الهندسة العكسية .

مضوابط واعتبارات :

اعتبارات التكلفة :

تعتبر المرحلة الأولى فى خطوات عملية الهندسة العكسية مرحلة استقصائية تتمثل فى عمليات التحليل والقياسات المترولوجية ، بهدف استخراج المعلومات والخصائص الكامنة فى المنتج وفى كل من مكوناته . أما المرحلة الثانية فى الخطوات فهى مرحلة تجريب وتطوير وانتاج ، تستهدف تحويل المعلومات المكتسبة إلى مقدرة على استنباط منتج شبيه أو متطور .

الأسواق . وهنا لا يجوز التقييد بقواعد حساب الجدوى المادية المتعارف عليها ، ويكون العنصر الحاسم فى قرار الانتاج هو الجدوى الامنية ، بصرف النظر عن التكلفة المالية للانتاج فى بعض الحالات .

اعتبارات اخلاقية وقانونية :

أ - تنطوى الممارسة السليمة للهندسة العكسية على أرفع القيم التى يمكن أن يتحلى بها الانسان ، وهى « طلب العلم » . واستخراج المعلومات الكامنة فى منتج معين للوقوف على الأسرار التى تجعل منه شيئا متميزا فى الوظيفة والأداء ، هو اللب والجوهر فى عملية الهندسة العكسية ، يتطلب جهدا وإصرارا دائما من قبل فريق مقتدر متكامل من العلماء والمهندسين والفنيين ، يعقبه جهد مماثل من الفريق لاستنباط وممارسة طرق إنتاج منتج يتمتع بصفات المنتج الاصلى أو - إن أمكن - يتفوق عليه فى وظيفته وأدائه . هذا الاستقصاء والاستخراج للمعلومات والأسرار الكامنة فى المنتج ، ثم العكوف على استنباط طرق إنتاج منتج وتطويره ، مامو إلا وسيلة شاقة من وسائل طلب العلم ، وهو ، سمة وسلوك فطرى يمارسه الانسان فى كل زمان ومكان ، سعيا إلى الرقى بقدراته وتنمية إمكاناته ووسائله الانتاجية والخدمية ، والحضارية بوجه عام .

- ويتعين فى شأن الهندسة العكسية ممارستها على نحو علمى مخطط ومستقر ، وبأسلوب يأتى بها عن مواطن الشبهات ، وعن الأساليب الساذجة واللا أخلاقية التى يزاولها ممارسو عمليات الغش التجارى .

- التخطيط المسئول والتنظيم السليم لممارسة الهندسة العكسية ، يضع فى اعتباره مراعاة التشريعات والاتفاقات والقوانين الدولية التى تحمى حقوق المخترع ، وفى نفس الوقت لا تحرم الانسان من حقه الطبيعى فى التطوير والابتكار ، وتجسيد هذا الحق فى منجزات متطورة تنفع مجتمعه وبلده ، وتوفر له أكبر قدر مستطاع من الاكتفاء والرخاء والأمان .

ويمكن وصف المرحلة الأولى بأنها مرحلة « بحث استقصائى » ، والمرحلة الثانية بأنها مرحلة « بحث تطويرى وانتاجى » . ذلك أن قواعد العمل ونمطه عند الباحث العلمى لا تختلف فى جوهرها عنها عند الممارس للهندسة العكسية .

ومع ذلك ، فهناك فوارق هامة بين النشاملين ، يجب أن توضع فى الاعتبار عند تقدير التكلفة فى عمليات الهندسة العكسية ، مقارنة بتكلفة البحث العلمى الحر . وأهم هذه الاعتبارات هى :

- الممارسة فى الهندسة العكسية تتم بتكليف من جهة معينة ، لإنتاج منتج بذاته خلال فترة زمنية محددة ، ويصدع الممارس بتنفيذ هذا التكليف من خلال التزام مهنى وأخلاقى وقانونى . ولذلك تفوق التكلفة هنا عادة تكاليف البحث العلمى الحر الذى لا يعد بثمرة معينة ومعروفة مسبقا .

ومع ذلك فإن العائد المادى لعملية الهندسة العكسية عائد مباشر وناجز ، وقد يكون ضخما فى بعض الحالات .

- المربود المعنوى والأدبى لدى الباحث العلمى يتحقق فور انتهائه من البحث ونشر نتائجه . أما الممارس للهندسة العكسية فلا يجوز له أن يحقق شيئا من هذا ، ولكنه قد يحقق قدرا من العائد المادى للمنتج ، وفق شروط العمل وظروفه .

- التقاعس فى اتخاذ القرار بعملية الهندسة العكسية فيه ضياع لفرص واهدار لعائدات يتعذر تحقيقها أو تعويضها . ومجرد التأخر فى هذه العملية يعد تعويقا لقدراتنا البشرية والمادية ، وتثبيطا لارتقائنا التكنولوجى ونمونا الاقتصادى والاجتماعى .

- فى حالات معينة ، وخاصة فيما يتصل بالأمن القومى فى مجال الدفاع وبعض أنواع الانتاج ، قد يكون المنتج من النوع الضرورى ، ولكنه غير متاح فى الوقت الملائم أو بالقدر المناسب ، وهو فى نفس الوقت ليس من السلع التجارية التى تحقق عائدا ماديا بطرحها فى

الخلاصة :

– الهندسة العكسية هي أحد فروع النظم الهندسية ، وهي ممارسة علمية تكنولوجية اختصارا لزمان الملاحقة التكنولوجية ، تبدأ بعملية تحليل كامل للمواصفات الهندسية والكيميائية والفيزيائية للمنتج الأصلي ، بهدف انتاج بديل له بمجموعة مواصفاته الأساسية أو بزيادة قدراته الوظيفية والأدائية ، مع إمكانية تلافى عيوب المنتج في التصميم الأصلي .

– يوجد نوعان أساسيان من انتاج الهندسة العكسية :

الاول : منتج مطابق تماما للمنتج الأصلي من ناحية الحجم والشكل والوظيفة والأداء ، وهذا النوع يمكن ممارسته بعد انقضاء فترة حماية حقوق الملكية طبقا لاتفاق باريس عام ١٨٨٣ .

والثاني : مماثل للمنتج الأصلي في الوظيفة والأداء ، ولكن ليس بالضرورة أن يكون مشابها في الشكل والحجم أو مطابقا في ميكانيكية التشغيل مع المنتج الأصلي ، وهذا يمكن ممارسته قبل انقضاء فترة حماية حقوق الملكية .

– تتطلب الهندسة العكسية قاعدة علمية – تكنولوجية متقدمة .

– تقوم الهندسة العكسية بحل مشكلات التأمين الفني للمعدات التي يتعذر الحصول على قطع الغيار لها من المنتج الأصلي .

– تبني الهندسة العكسية قاعدة صناعية متطورة ، بفهم عميق لمشكلات الانتاج والتصميم دون اللجوء إلى مشروعات « المفتاح » .

– تعتبر الهندسة العكسية ضرورة ملحة إذا كان المنتج مرتبطا بالأمن القومي للدولة ، خاصة في مجال الانتاج والدفاع .

– عملية الهندسة العكسية عملية مباحة أخلاقيا ومشروعة قانونيا إذا روعيت في ممارستها قواعد معينة .

وهي عملية تمارسها كثير من البلدان النامية . أما في البلاد الصناعية المتقدمة فهي جميعا لا تتوقف عن ممارستها على مستوى الشركات الكبرى أو المؤسسات الحكومية ، سواء بهدف التفوق

الانتاجي الصناعي ، أو التفوق العسكري بإنتاج أسلحة أكثر تطورا وفاعلية من مثيلاتها في الدول الأخرى .

التوصيات

* بذل الجهود المناسبة للتعريف بالهندسة العكسية لدى الجهات المستولة ، وفي المؤسسات المعنية بالتخطيط والبحث والتطوير ، وتنمية وتطوير الانتاج والخدمات .

* تشجيع مؤسسات الانتاج في الدولة على اللجوء للتكنولوجيا العكسية كأسلوب يوفر بعض الوقت وبعض التكلفة لتنمية الإنتاج ، وهو سبيل نحو التعجيل بالملاحقة التكنولوجية لتحقيق الارتقاء التكنولوجي .

* الفك المبكر للحزمة التكنولوجية ، بما يتيح التكامل بين ما يمكن لمؤسسات البحث العلمي والتطوير الوطنية أن تستنبطه من التكنولوجيات ، وما يتضح أنه لابد من شرائه منها ، ودراسة سبل شراء هذه التكنولوجيات بأفضل الشروط ، وما يرتبط بذلك من تدريب لاستيعابها وتوطينها .

* اللجوء في ممارسة التكنولوجيا العكسية إلى التطبيق التدريجي المتأني لبعض أجزاء الحزمة التكنولوجية ، ثم للمكونات ، قبل الدخول إلى المنظومة المتكاملة .

* البدء الفوري في تدريب أفراد الكادر الفني في الداخل وفي الخارج ، طبقا لخطط مستقبلية مدروسة في المجالات التي يتم اختيارها على أساس القدرة المتوافرة ذاتيا .

* إتاحة المواصفات القياسية وأسس التصميم والتنفيذ في كل مؤسسات التعليم والانتاج .

* بحث ومراجعة ووضع التشريعات المتكاملة والمدمجة لمجموع الأنشطة التي ترمي لإحداث الارتقاء التكنولوجي من كل جوانبه ، وخاصة أسلوب الهندسة العكسية .

* البدء في تطبيق التكنولوجيا العكسية في صيانة الأجهزة المكلفة وتصنيع بعض مكوناتها ، والتمكن من طرق استبدالها ، بحيث تصل إلى مستوى كفاءة الأداء السابق كخطوة أولى ، وعن هذا الطريق يتم اكتساب خبرات ومهارات لازمة للتكنولوجيا العكسية .

تغير سريع ومستمر ، وأحسن فهم له أنه حالة نشوء -EVOLU
TION وليس ثورة : REVOLUTION .

وقد حقق الذكاء الاصطناعي ثورة جديدة في الحاسبات ، ولا
يعتبر ذلك الطور الثاني للحاسبات فحسب وإنما هو الطور الأهم ، إذ
إن الحاسبات هي أهم أداة للمعرفة ، والمعرفة هي القدرة ، والحاسب
هو الذي يقوم بزيادة هذه القدرة .

وباستخدام نظم المعرفة الجديدة يمكن استخدام الحاسب في
نشاطات ذكية ، مثل التحدث مع الحاسبات باللغة الطبيعية ، وهي
الشغل الشاغل للخبراء حالياً ، وقد أوشكت المعرفة أن تكون الثروة
الجديدة للشعوب .

وهناك العديد من الأنشطة والتقدم على مدى التاريخ
لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ، حيث استخدمت هذه التكنولوجيا
في كثير من البحوث في المجالات المختلفة ، وكان لذلك أثر كبير في
التطوير والتقدم ، ويوجد الآن نشاط مكثف لهذه البحوث .

وتتقدم اليابان على باقي الدول في بحوثها فيما يعرف بالجيل
الخامس للحاسبات ، حيث تهدف إلى تخطي التقدم الأمريكي في هذا
المجال الهام من بين كل التكنولوجيات الحديثة ، وذلك بإنشاء « صناعة
المعرفة » والتي تكون فيها المعرفة سلعة أساسية ، مثل الغذاء والبترو
ل . وبهذا الهدف أعلنت اليابان عن برنامجها في البحوث والتطوير ، والذي
يهدف إلى طموحات عالية . ومن المتوقع أن يكون رد الفعل الأمريكي
لتحدى مشروع الجيل الخامس الياباني أثر كبير في تغيير شكل
العالم في عصر ما بعد التصنيع ، بحيث يصبح عالماً يدور حول
تكنولوجيا حديثة ، يكون مركزها الأساسي المعرفة . ومن المستحيل
تصور أو تحديد الانطباع أو التغيير الذي تحدثه بحوث الذكاء
الاصطناعي والتكنولوجيا الناتجة عنه في العالم في المستقبل القريب .
ويعتبر معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا MIT المركز القيادي لبحوث
الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة .

تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والبحث العلمي

إن الهدف العام للذكاء الاصطناعي هو فهم الذكاء البشري
ومحاكاته لإنتاج آلات وأجهزة دقيقة تقوم بمحاكاة الذكاء البشري . وقد
كان هذا الأسلوب يستخدم في الخمسينات ، ويطبق في حل المسائل ،
ويقوم بلعب الشطرنج وبرهنة النظريات ، وقد تم ذلك بكتابة برامج
للحاسبات لمحاكاة هذه القدرات ، والتي نتج عنها بعض طرق البرمجة
التي يمكن تطبيقها .

وأول من استخدم مصطلح الذكاء الاصطناعي الاستاذ
« هاكارثي » أحد كبار علماء الحاسبات - في أوائل الخمسينات .
فكان أول من فكر في عقد مؤتمر لمناقشة محاكاة سلوك الذكاء
البشري في الآلات . ويمكن النظر في بحوث الذكاء الاصطناعي على
أنها امتداد للبحوث السابقة في فلسفة العلوم والتكنولوجيا . وقد
تمت بعد ذلك عدة محاولات لتأكيد دور التقدم التكنولوجي لفهم
الذكاء البشري ، وكان الخط الأساسي لتطوير ذلك هو محاولة
إنتاج الآلات التي تحاكي الذكاء البشري .

ومن يتابع أثر ذلك في المراحل السابقة ، يجده في الآلات الحاسبة
التي كان في إمكانها القيام بعمليات حسابية متعددة ومعقدة ،
وممارسة بعض الألعاب .

وقد يعرف الذكاء الاصطناعي على أنه علم الآلات الذكية أو هو
محاكاة الذكاء البشري على أساس افتراض أن أفضل وسيلة لتحليل
الذكاء هو محاولة إنتاجه .

ورغم أن هناك بعض الاختلاف في تعريف الذكاء الاصطناعي
وتحديده ، إلا أن هناك إجماعاً على أن الذكاء الاصطناعي في حالة

ما بين ١٠٠ إلى ١٠٠٠ مليون أمر كل ثانية ، وبالمقارنة نجد أن أسرع الحاسبات الحالية يمكن أن يصل إلى ٢٠ مليون أمر في الثانية . وتأمل اليابان في الوصول إلى مقياس السرعة المطلوبة لتطبيق العديد من برامج الذكاء الاصطناعي .

وإذا تتبعنا انتشار استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ، نجد أنها انتشرت في مجالات مختلفة وتعددت بحوثها ونشطت ، وأدى ذلك إلى فتح مجالات متعددة .

تطبيق أسلوب الذكاء الاصطناعي :

خلال السنوات الثلاثين الأخيرة من تاريخ الذكاء الاصطناعي ، ظهر العديد من التطورات الكبيرة التي لم تحدث من قبل في معامل البحوث . وهناك اعتقاد راسخ بأن تطبيقات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ، تتزايد بسرعة وباستمرار وبشكل مكثف ، وفيما يلي بعض تطبيقات استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي .

نظم الخبرة:

إن أحد المجالات التي يمكن اعتبارها مقياساً لنشر الوعي الخاص هي نظم الخبرة ، وهي برامج الحاسب تم تصميمها لمحاكاة ما يستنتجه الخبير في مجال خبرته ، وهي تعتمد أساساً على قاعدة معرفة كبيرة ، تتضمن حقائق حول مجال خبرة معينة وكذلك الوقائع لتطبيق هذه الحقائق .

وقد صممت نظم الخبرة الحالية لتساعد الخبراء ولكنها لا تحل محلهم . وهذه النظم معروفة ومستخدمة في مجالات التشخيص الطبي ، وتركيب هياكل الحاسبات ، والتحليل الكيميائي وترتيبها ، كما في حالة التعرف على تركيب الجزيئات العضوية ، وهي الطرق التي ترتبط بها الجزيئات في تركيب من ثلاثة أبعاد .

وهناك بحوث كثيرة لانتاج نظم خبرة في المجالات الطبية المختلفة ، ومن المعروف أن تكاليف الحصول على الخبرة عالية جداً في المجالات الطبية ، سواء كان ذلك لتدريب الخبراء ، أو للحصول على الخبرة

تطور الذكاء الاصطناعي :

كان التقدم في هذا المجال محدوداً بسبب تكنولوجيا الحاسبات ، حيث إن برامج الذكاء الاصطناعي تحتاج إلى إمكانات كبيرة للحاسب أكثر مما يحتاجه أي برنامج عادي . وقد ظل العديد من نظريات الذكاء الاصطناعي غير قابل للتنفيذ ، بسبب عدم وجود القدرة الكافية للحاسبات الحالية ، ومع تقدم تكنولوجيا الحاسبات أصبح في الإمكان تنفيذ البرامج المتطورة والمتقدمة . وقد كانت الطفرة الكبيرة لهذا التقدم هي اكتشاف أشباه الموصلات والترانزستور (والذي حل محل صمام الأنبوبة المفرغة) والنواثر المتكاملة .

فرغم أن أول حاسب كان كبيراً للغاية ويحتل مساحة كبيرة ، إلا أن قدراته كانت محدودة مقارنة بالحاسب الشخصي الصغير الموجود حالياً . وكانت هناك حاجة ماسة لتطويرات كبيرة قبل إمكان استخدام الذكاء الاصطناعي ، ومنها إمكان تخزين برنامج في ذاكرة الحاسب ، وكذلك إنتاج لغة برمجة ذات مستوى عال ، والتي يمكن بواسطتها ترجمة البرامج أتموماتيكياً إلى شكل يمكن للحاسب استخدامه .

والتقدم في تكامل النواثر يزيد من سرعة التشغيل ، وفي نفس الوقت يقلل النفقات ، وعادة ما يصاحب التقدم في تكامل هذه النواثر تطور في قدرة الحاسبات ، وهناك أمل في الوصول إلى تكامل على نطاق كبير ، بحيث يمكن إنشاء حاسبات الجيل الخامس ، ويسمح ذلك بوجود ذاكرة كبيرة وسرعات تشغيل عالية والتي هي الأساس لأي تطبيق للذكاء الاصطناعي . ولتقريب هذه القدرات ، فإن اليابان تأمل أن تصل إلى إنشاء حاسبات بذاكرة كبيرة جداً تصل إلى ١٠ جيجا بايت (١٠^٩) وسرعة تشغيل تصل إلى ١ مليون وحدة استدلال منطقي في الثانية (وكل وحدة استدلال منطقي تتكون من ١٠٠ ألف أمر تعليمية) ، وعلى ذلك فإن حاسباً يعمل بطاقة قدرها مليون لبس (LIPS) (وحدة استدلال منطقي في الثانية) يمكن أن يقوم بتنفيذ

(استئجارها) . ويحتاج الخبراء وقتا طويلا للتدريب ، ولذلك لا يوجد منهم العدد الكافي في التخصصات المختلفة ، كما أن استشارة خبير طبي ، أو عدم استشارته له أثر كبير على نتيجة الحالة (فقد تكون مسألة حياة أو موت) . بالإضافة إلى أنه لا توجد مجموعة من القواعد البسيطة التي يمكن للخبير الطبي أن يتبعها في تشخيص المرض .

كما أن هناك العديد من نظم الخبرة في مجال الكشف الجيولوجي GEOLOGICAL- PROSPECTING حيث يمكن الوصول إلى الاكتشافات الجيولوجية عن طريق البيانات عن الرواسب السطحية . ولا شك أن بحوث نظم الخبرة في سبيل الانتشار في كل من المجالات المذكورة ، وستطرق أفاق مجالات جديدة .

التصميم والتصنيع بمعاونة الحاسب :

الفرض من بحوث التصميم والتصنيع بمعاونة الحاسب هو إيجاد البيئة التي تتكامل فيها العمليات الصناعية للتصميم والتصنيع وتكون أتمتية باستخدام الحاسب ، وقد أصبح استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي هاما في هذا المجال .

الروبوت (الإنسان الآلي) :

هو الوجه الثاني للتصميم والتصنيع بمعاونة الحاسب ، حيث يستخدم الروبوت كآلة مبرمج ، تقوم بأعمال يدوية مثل : اللحام والدهان ومناولة المواد ، وتستخدم في صناعة السيارات والالكترونيات ، وخاصة في اليابان ، حيث يوجد فيها نصف العدد الموجود في العالم . ويفيد الروبوت في زيادة الانتاجية ، وخفض التكاليف ، والتغلب على النقص في العمالة الماهرة ، وتحسين جودة الانتاج والقيام بالأعمال المتكررة والمملة ، والعمليات التي تتألف منها العمالة البشرية ، والأعمال الخطرة ، فيستخدم الروبوت في القيام بأعمال مثل تحريك الأجزاء الكبيرة في خطوط التجميع وورش الدهانات واللحام ، وهذه الأعمال لا يتم فيها استخدام أسلوب الذكاء الاصطناعي . فالجيل الأول للروبوت قام فقط بأعمال الالتقاط والوضع في المكان المطلوب ، ويقوم

الجيل الثاني بأعمال الدهان واللحام ، حيث يمر الروبوت في حركات متتابة وذلك بتشغيله عن طريق مشغل ، وهذه الحركات تكون مخزنة في ذاكرة الروبوت ، ويقوم المشغل بتحريك الروبوت إلى مواقع متتابة لأجراء الأعمال المطلوبة .

ومن هذا يتبين أن « الروبوت » بجيله الأول والثاني يشبه كثيرا اليد والذراع ، ولكنه يختلف عنهما من حيث أن معظمه مثبت في موضع دائم ويتم نقل العمل المطلوب إلى الروبوت بدلا من العكس .

أما الجيل الثالث من الروبوت (وهو في سبيله إلى الظهور) فسيقوم بأعمال معقدة دون تدخل الانسان ، ويكون تحت التحكم المباشر من حاسب واحد أو أكثر .

والروبوت قنوات استشعار (بصرية وحسية) خاصة به ويقوم هذا النوع بتفهم المحيط حوله ، واتخاذ الإجراءات الذكية نتيجة للأحوال الخارجية المختلفة ، فيستقبل معلومات عن الظروف المتغيرة حوله من كاميرا ، أو جهاز استشعار خارجي ، وبناء على ذلك يضع خطة ويقوم بتنفيذها ويراقب عملياتها .

وتهتم البحوث التي تجرى الآن بإنتاج هذا الجيل الثالث ، وتستخدم في حل المشاكل الناجمة عن فاعلية الروبوت ثلاثة فروع من الرياضيات ، هي : الكينماتيكا والاستاتيكا والديناميكا ، وستلعب أساليب الذكاء الاصطناعي دورا هاما في برمجة حركات الروبوت الذكي .

ومن أهم تطبيقات الروبوت ، استخدامه في المجالات النووية والحربية ، وفكر الخبراء اليابانيون في انتاج روبوت منزلي لتأدية الخدمات المنزلية .

معالجة الصور :

إن نظام الإبصار البشري له قدرة فائقة على تجهيز الصور ، ولكنها تكون أفضل إذا أمكنها استخراج نوعية المعلومات التي يحتاجها الآخرون . وهناك العديد من الصور الصناعية التي تحتوي على

ويمكن لهذه المستشعرات أن تتقل الصور وقياس الضغط ودرجة الحرارة ومدى التشققات والاجهاد فى المبانى ، وقياس تلوثات مصادر المياه والهواء ، كما يمكن لها أن توضع عند أماكن القياس التى يتعذر وضع أجهزة القياس المعتادة عندها . وتقوم شبكة المستشعرات بتوفير المعلومات التى تمكن الحاسب الآلى من اتخاذ القرار .

الذكاء الاصطناعى فى التعليم :

كان التعليم / التعلم (الارشاد) بمعاونة الحاسب I CAI يستخدم نون إدخال أساليب الذكاء الاصطناعى ، إذ كانت إحدى النظم المستخدمة تعرض الطالب مواد للحفظ ، ثم يسأل الطالب أسئلة ويقوم الحاسب بإفادته عما إذا كانت اجاباته صحيحة أم خاطئة ، وفى حالة الاجابات الخاطئة تعطى للطالب مساعدة اضافية للتصحيح . وقد تم استخدام الذكاء الاصطناعى فى طرق التعليم بمعاونة الحاسب منذ اوائل السبعينات ، والتى فيها يقوم الحاسب بشرح أسباب الخطأ . وعموماً فهى تحدد نماذج فردية للطلاب ، ومجموعة استراتيجيات للتعليم ، وتعتمد على قواعد المعرفة لتشكيل المسائل للطالب وتقييم حلوله .

وهذا التطوير يختلف عن الاسلوب السابق المستخدم للتعليم بمعاونة الحاسب من حيث : الفلسفة الأساسية الخاصة بالتركيب ، وعمليات التطوير ، بالإضافة إلى استخدام النظم التى نشأت عن وجود خبرة ميدانية .

ويدخل فى مجال بحوث التعليم بمعاونة الحاسب الذكى (I CAI) أساليب الذكاء الاصطناعى والبحوث السيكلوجية (الإدراك COGNITION) والبحوث التربوية ، وتغطى الجوانب الآتية :

- طرق التعليم .
- متابعة أداء الطالب .

معلومات هامة ، يكون الابصار البشرى فيها ضعيفا فى استخراج المعلومات ، بل فى بعض الاحيان لا تتمكن العين من استخراجها ، فهناك على سبيل المثال : يوجد نوعان من الصور ، وهما صور التشخيص الطبى ، والصور التى تجمعها المخابرات الحربية - والصور الشائعة من النوع الأول هى الاشعة السينية (x) التى لا يمكن تفسيرها الا بواسطة الخبراء ، وعادة ما يجدون صعوبة فى تفسير بعضها .

ويقوم اطباء حاليا بتفسير وقراءة صور المسح بمعاونة الحاسب Catscan ، واستنتاج التركيبات ذات الأبعاد الثلاثة من سلسلة من هذه الصور . أما صور المخابرات الحربية ، فانها تعتمد على صور الأقمار الصناعية ، والتى تحتوى على تفاصيل صغيرة ، ولكنها هامة وغير واضحة للعين المجردة ، وقد تم ايجاد بعض التقنيات والأساليب الفنية التى تعتمد على الحاسبات وتستخدم فيها الكثير من أساليب الذكاء الاصطناعى ، ويتزايد هذا الاستخدام فى إحصاء الآلات ، ونظم تفسير الصور وقراءتها ، وفى علوم البصريات استحدث فرع الهولوجرافى الذى يهدف إلى استخلاص المعلومات المحمولة باستخدام جبهة موجة أخرى ، ويمكن استخدام الحاسب لتمييز الصور .

وهذا المجال مفتوح لبحوث كثيرة ، حتى يمكن تطبيق هذه الأساليب بكفاءة عالية وتكاليف أقل .

المستشعرات :

يتطلب اكساب الحاسب الآلى أى قدر من الذكاء والقدرة على اتخاذ القرار ، ارتباطه بشبكة للحصول على المعلومات ، وقدرة على القياس والمقارنة ، مع معلومات مرجعية مخزنة ، وامداد الحاسب بحدود السماحين . وتلعب مستشعرات الألياف البصرية دورا أساسيا فى هذا المجال ، وهى عبارة عن مجموعة ألياف مصنعة من السليكا النقية وغيرها .

- تصحيح أخطاء الطالب وتحديد سوء الفهم لدى الطالب عند حل المسائل .

- انشاء نظام خبرة يعطى الممارسة في حل المسائل والمهارة في اتخاذ القرار ، ويكون له تطبيقات عديدة في مجال التدريب ، ويعتمد الحاسب في ذلك على قاعدة معرفة لتشكيل المسائل للطالب وتقييم حلول لها .

البرمجة الأوتوماتية :

أن كتابة برنامج لحاسب يحتاج إلى خبرة طويلة وزمن طويل ، من حيث تصميمه ثم كتابته واختباره وتصحيح أخطائه وتقويمه ، ويلزم ذلك كله للحصول على برنامج للحاسب ، والهدف من البحوث في هذا المجال هو جعل كتابة وتصحيح برامج الحاسبات وتصحيحها من الأمور السهلة ، وذلك عن طريق ايجاد أدوات تساعد في ادارة البرامج الكبيرة ، وإحدى هذه الوسائل الهامة هي برامج مساعدة لتصحيح الأخطاء الموجودة في البرنامج ، مثل أخطاء التهجى وأخطاء تركيب الجمل .

والوسيلة الثانية هي أن يقوم البرنامج بكتابة برنامج آخر ، حيث يؤخذ البرنامج كمدخل ، له مواصفات المدخلات والمخرجات المطلوب حسابها ، أو استخدام اللغة الطبيعية لوصف المطلوب عمله من البرنامج .

معالجة اللغة الطبيعية:

المقصود بمعالجة اللغة الطبيعية هو التعامل مع اللغة ، سواء كانت مكتوبة على الآلة الكاتبة أو مطبوعة أو معروضة على الشاشة بدلا من التحدث بها - أما جعل الحاسب يفهم لغة الكلام (الحديث) فذلك يدخل في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ، ويسمى التعرف على الكلام وتفهمه ، وكذلك الترجمة الآلية تحتاج إلى تفهم اللغة الطبيعية وتقنيات توليدها لتمكين الحاسب من الترجمة بين اللغات .

ومجال بحوث معالجة اللغة الطبيعية ينقسم إلى قسمين :

- تفهم اللغة الطبيعية ، والتي تبحث في الطرق التي تسمح للحاسب بأن يفهم تعليمات تعطى باللغة الطبيعية ، وتحاول البحوث جاهدة جعل الحاسب ينتج لغة طبيعية عادية ، حتى يمكن للناس فهم الحاسبات بسهولة .

- توليد اللغة الطبيعية حتى يمكن التفاعل بين الحاسب والانسان ، وهو ما يساهم مساهمة كبيرة في الترجمة الآلية .

مهوروتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي:

أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لم تأخذ الأهمية الواجبة في مصر على مستوى المؤسسات والجامعات ومراكز البحوث ، ولا توجد هناك مراكز بحثية تهتم بهذه المجالات ، وتستورد مصر بعض التكنولوجيات في مجال الذكاء الاصطناعي .

ولا نجد في مكتبات الجامعات ومراكز البحوث من المراجع والمجلات الا اقل القليل عن الذكاء الاصطناعي ، ولا يوجد من الباحثين المهتمين بمجالات استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي إلا أفراد معدودون ، يقومون ببحوث تعتبر أولية في هذا المجال ، فهناك باحثون يقومون بإنشاء أنظمة خبرة بسيطة في مجال الهندسة والطب ، وعدد مماثل في مجالات التعليم بمعاونة الحاسب الذكي ، وقراءة الصور وتعريب الحاسبات .

وهناك بعض المحاولات الناجحة تمت عن طريق بعض الشركات التي تعمل في مجال الحاسبات ، وذلك لأسباب تجارية بحثية ، وهي تعريب لبعض البرامج الذكية المكتوبة بلغات أجنبية . وليس هناك في برامج التعليم مقررات واضحة ومحددة أو تخصصات عن الذكاء الاصطناعي ، الا في بعض السورات التدريبية القصيرة ، قام بها مركز الحاسب العلمى بجامعة عين شمس بالتعاون مع الجمعية المصرية للحاسب الآلى .

ولا شك أن هناك صعوبات عديدة في معالجة اللغة العربية آليا ، ورغم أن هناك محاولات متناثرة في بعض المجالات ، إلا أن

* تشجيع أعضاء هيئات التدريس المتخصصين ، على حضور المؤتمرات العلمية ، والمعارض والندوات في الداخل والخارج ، وعلى تنظيم دورات تدريبية وندوات علمية ومؤتمرات محلية .

ثانيا : توصيات خاصة باستخدام اللغة الطبيعية (اللغة العربية) للتعامل مع الحاسبات :

لما كانت إحدى سمات هذه الثورة التكنولوجية هي استخدام اللغات الطبيعية للتعامل مع الحاسبات ، فلا بد من تطوير اللغة العربية للتعامل مع حاسبات الجيل الخامس والعكس بالعكس ، حيث إننا إذا قصرنا في ذلك ، فلن يكون هناك موضع للغة العربية بين لغات العالم في هذه التكنولوجيا الجديدة وسيؤدي ذلك إلى زيادة فجوة التخلف .

وفي هذا المجال يوصى بالآتي :

* ضرورة الاسراع بتكوين مجموعة متخصصة من خبراء الحاسبات وخبراء اللغة العربية لدراسة معالجة اللغة العربية آليا بشكل شامل ومتكامل ، وذلك في مجالات :

أ - الاتصال مع الحاسب بالصوت حيث يمكن التحدث للحاسب باللغات الطبيعية ومنها اللغة العربية ، وعلى الحاسب أن يتعرف على الكلمات المنطوقة وأن يتحدث مع المستخدم له .

ب - الاتصال باللغة الطبيعية حيث يقوم الحاسب بالتعامل مع المستخدم له باللغة العربية ، الأمر الذي يتطلب ان يكون الحاسب على دراية بالتحليل الصرفي والنحوي والدلالي للغة العربية ، ويستدعي ذلك ضرورة أن يكون في الحاسب قاموس يحوي كل كلمات اللغة العربية .

ولاشك أن هذه الانجازات الخاصة بتعامل الحاسب مع اللغة العربية لا يستطيع القيام بها الا خبراء الحاسب وخبراء اللغة العربية متعاونين . ويعتبر هذا الانجاز تحديا حضاريا ، وانقادا للسلول العربية من عزلتها في عصر المعرفة الجديد .

ولذلك فان هذه التوصية تهدف إلى تشكيل مجموعة من خبراء الحاسبات وخبراء اللغة العربية لوضع برنامج زمني يتزامن مع ظهور الجيل الخامس من الحاسبات .

الأمر يستدعي دراسة الموضوع ككل حسب خطة علمية شاملة ، يتعاون فيها علماء اللغة مع علماء الحاسبات ، وهذا أمر ضروري وعاجل ، وخاصة أن الجيل الخامس من الحاسبات الذكية على وشك الظهور ، وستتعامل هذه الحاسبات مع اللغات الطبيعية ، وإذا لم تتم دراسة معالجة اللغة العربية آليا قبل ظهور هذه الحاسبات ، فإننا لن نستطيع التعامل مع حاسبات الجيل الخامس وسنكتفى بالحاسبات الموجودة حاليا ، وإذا ما أردنا استخدام حاسبات الجيل الخامس فنخشى أن يفرض علينا استخدام اللغات الطبيعية الأجنبية ونتجاهل اللغة العربية ، وفي هذه الحالة علينا أن نعتمد على التعريب ، وبذلك تزداد فجوة التخلف عمقا في مجال سيسيطر على العالم في السنوات القليلة القادمة .

التوصيات

أولا : توصيات خاصة بمراكز البحوث :

* تشكيل مجموعة عمل من الخبراء المتخصصين في مجالات الذكاء الاصطناعي فورا ، وذلك لوضع تصور عن أماكن استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في المجالات المختلفة ، ووضع خطة زمنية متكاملة لتنفيذ هذا التصور وتحديد الامكانيات اللازمة لذلك .

* نشر الوعي الخاص بتكنولوجيا الحاسبات ، وذلك بتنظيم دورات تدريبية مركزة وورش عمل عن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مجالات نظم الخبرة ، والاستشعار عن بعد ، ومعالجة الصور ، وغير ذلك .

* تشجيع مراكز البحوث على انشاء شعب أو أقسام في مجالات الذكاء الاصطناعي ، واعطاء الأولوية لدعم بحوثه .

* تكوين لجنة من لجان القطاعات بالجامعات خاصة بهندسة وعلوم الحاسب ، تكون مهمتها وضع تصور لتطوير التعليم تطويرا جذريا ، بما يسمح بإدخال أساليب الذكاء الاصطناعي في البرامج والمقررات ، وإنشاء تخصصات في المجالات المختلفة على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا .

الثقافة والفنون والآداب والاعلام

الدورة الثالثة عشرة

الثقافة

مراجعة الموقف الثقافى فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية

على الموقف الثقافى المصرى الآن ، نود أن تلقى الضوء على الخلفية التاريخية للروح المصرية والثقافة المصرية عبر العصور ، وفى ضوء متغيرات تاريخها القديم والوسيط . فإلقاء الضوء على هذه الخلفية التاريخية عبر آلاف السنين ، يمكن أن يفيدنا فى فهم الشخصية المصرية وردود أفعالها إزاء المتغيرات ، ومن هنا نستطيع أن نستشرف خطانا فى المستقبل القريب ، وتطلعاتنا الثقافية فى كل المتغيرات العنيفة التى نمر بها الآن .

لقد اتسمت الروح المصرية العامة منذ بداية تاريخها القديم بطابع محافظ قليل التبدل ، هادئ التطور ، لا يحب الجديد فيه القديم تماما ، وإنما يسايره إلى حد ما . وانعكس هذا الطابع المحافظ على أغلب نشاط المجتمع المصرى القديم واتجاهاته السياسية والثقافية والفنية . وربما كانت الحضارات الزراعية الأخرى متماثلة مع المجتمع المصرى فى ذلك ، غير أن الصبغة الزراعية لم تكن وحدها ذات الأثر فى غلبة الروح المحافظة المتقبلة للتطور الداخلى دون التغيير الدخيل ، وإنما زكاتها عوامل أخرى ، منها فيما يتعلق بمصر القديمة ، أنها تأثرت ببيئتها الطبيعية قليلة التقلب والتغير المفاجئ ، وعامل الأمن المحلى والدولى النسبى الذى انتفعت به مصر خلال فترات طويلة من عصورها القديمة ، ولم تواجه معه ما يجبرها على تغيير ثقافتها وعقائدها وطريق حياتها إلا فى القليل النادر - ثم عامل الشعور الحسى والمعنوى بمدى رقى الحضارة المصرية القديمة ، بما جعل غالبية أهلها يتقنون تلقائيا فى قدرتها على النمو الذاتى الداخلى والحفاظ عليه فى حاضرها ومستقبلها على نحو ما حرصت عليه وأثبتت صلاحيته فى ماضيها ، وهو

المتغيرات المحلية والعالمية كثيرة فى الوقت الراهن ، وربما يكون من الصحيح أن نقول إن هذه الفترة الحالية من الزمن يمكن أن تسمى بفترة المتغيرات الجذرية العميقة والسريعة ، محليا وعالميا . وفى دراسات كثيرة سابقة ، تناولنا المتغيرات العالمية بالتفصيل والتأكيد على أهميتها وتأثيرها فى حياتنا المحلية والإقليمية أيضا ، وما نظن أحدا فى حاجة إلى إقناع بشدة وقع هذه المتغيرات وخطورتها .

وهذا التقرير يهتم ببيان الأثر الذى يمكن أن تتركه هذه المتغيرات ، محلية كانت أو عالمية ، فى الثقافة المصرية الراهنة . وربما تكون الآثار الثقافية للمتغيرات السياسية والاقتصادية ، والمادية عموما ، فى النواحي الثقافية ، أقل سرعة وأبطأ حركة ، وإن كانت المتغيرات الثقافية ، أكثر عمقا ، وأطول مدى . فالثقافة ترتبط فى الزمان والمكان بمفهوم الذاتية الثقافية التى يتميز بها كل مجتمع ، وهى حصيلة عناصر أربعة ، هى : التراث الحضارى ، والمؤثرات الداخلية ، من سياسية واجتماعية واقتصادية ، ثم الاتصال بالعالم الخارجى ، والنظرة المستقبلية التى توجه المجتمع إلى غد أفضل ، عن طريق سياسة ثقافية للتنمية الثقافية ، تكون ركنا أساسيا فى التنمية الشاملة .

وقبل أن نمضى فى الحديث عن المتغيرات المحلية والخارجية وأثرها

البيوتات الملكية سبيلا إلى دعم الصلات الودية معها . وكثيرا ما فتحت مصر أبوابها أمام الوافدين المسالمين من هذه الشعوب وأتاحت لهم فرص العمل فيها وسمحت بالمزاوجة بين أسمائهم المحلية وبين الأسماء والعقائد المصرية الأصلية ، وهو ما يعنى بلغة العصر الحاضر ، اتاحة فرص التجنس والتصحر أمام الراغبين فيها والمخلصين فى طلبها .

وكانت غزوة الهكسوس لمصر فى القرن ١٨ ق . م من أقدم المتغيرات والاختبارات المبررة التى واجهت القيم المصرية . وبالرغم مما حققه الهكسوس من نصر عسكري على مصر ، إلا أنها أصرت على اعتبارهم من أهل البرارى ، ممن لا ينتمون إلى مستوى حضارى راق ، وعندما استردت عزمتها ، شبهتهم فى تصوصها بالوباء ، ورمتهم بالكفر . وعندما أخذت عنهم بعض أسلحة الحرب المتطورة ، استعانت بهذه الأسلحة فى حربيها معهم وأجلتهم بها ، ويتحقق جلالهم عنها لفظتهم مصر أغرابا كما دخلوها .

وكانت أغلب الشعوب إذا نزلت بها الهجرات أو الغزوات الكثيفة ، طفت على قوميتها وامتزجت بأهلها ، وفرضت عليهم حضارتها أو لغتها . ولكن ذلك لم يحدث مع مصر ، فقد باعدت الروح المصرية ما بينها وبين غزاتها الهكسوس فى لغتها وتقاليدها وعاداتها وعقائدها ، بل إنها أثرت فى الغزاة الذين ادعوا التقرب من الأرياب المصريين وسجلوا أسمائهم على معابد المصريين ، وتشبهوا بالملوك الوطنيين المصريين فى ملابسهم وهيئاتهم وألقابهم .

وعندما تبدلت الأحوال وتعددت المتغيرات السياسية والعسكرية ، أدت انتصارات مصر فى النولة الحديثة وتوسعها الخارجى البعيد إلى مزيد من الثقة بالنفس والإيمان بعراقلة الأهل ، ثم عادت إلى التسامح والتخفف من التعالى ، واتخاذ الامتداد الثقافى والفكرى بديلا جزئيا عن الامتداد المسلح ، وبلغ هذا الاتجاه ذروته ، فى تعاليم الوجدانية الدينية فى عهد الفرعون إخناتون ، وأملها فى أن تجد من الشيعوخ خارج حدودها ما يحقق توثيق الروابط السلمية مع الجميع ، وقد نادى بإله

شعور شجعهم على أن يتمسكوا بأساليب كتابتهم وفنونهم وعقائدهم وسلوكياتهم وأن يفترضوا لحضارتهم قدرة التأثير أكثر من التأثير ، ويشعروا بكفاية تلقائية على الأداء والابداع دون حاجة ملحة إلى اقتباس الحضارات الأجنبية إلا فى أقل القليل . ثم هناك عامل استقرار العقائد الدينية القديمة المتسامحة التى قلما جنت الى اثاره الخلافات الحادة إلا فى مرات معدودة - وأخيرا وليس آخرا ، عامل استقرار نظم الحكم المصرية المركزية ، التى كانت لها ميزات عيوبها ، ولكنها استطاعت أن تشبع الثقة باحترام أوضاع شبه مقدسة قائمة ارتضاها الأرياب لصالح المجتمع وأمروا بالاستمرار عليها .

على أن هذه النواحي الايجابية من التكوين المصرى القديم ، لا ينفى احتمالات التفاوت فى مدى الوعى بها ، وأساليب التعبير عنها بين مختلف فئات المواطنين ومختلف العصور ، ومختلف الظروف .

وكانت فترات التوسع الخارجى والانتصارات المصرية المتوالية خلال فترات الازدهار السياسى من الألفين الثالث والثانى قبل الميلاد ، مما شجع المثقفين المصريين على الإشادة بمنزلة شعبهم إلى أقصى ما استطاعوا ، فوصفوه بأنه شعب الشمس وشعب السماء وشعب الاله . وتساموا بالاصول العرقية لأسلافهم فاعتبروهم صورا من خالقهم تشكلوا من جسده ، وخلقوا من عينيه ، ولكن التفاخر بالاصول المصرية لم يرتبط بالتمايز العنصرى أو الشعبوى ، بقدر ما ارتبط بالتمييز الحضارى . ولم يكن التفاخر بالروابط المقدسة للوطن وأهله وأربابه حائلا يحول دون إقدام مصر على إقامة علاقات الود والتبادل الحضارى بين مصر وجيرانها من الشعوب الصديقة .

واتضح هذا الاتجاه منذ بدايات الألف الثانى قبل الميلاد ، حينما ظهرت فى الشرق قوى سياسية وحضارية جديدة فى الشام والعراق وبحر إيجة ، فأقامت مصر معها علاقات ودية واتخذت الصلات الاقتصادية سبيلا إلى التأثير الحضارى فيها . وامتد هذا الى نوع من التسامح الدينى وتبادل تماثيل المعبودات واتخاذ المصاهرات بين

واحد خالق مشروع اقتضت عدالته أن ينتفع القريب والبعيد بفضله ، وأن تنتشر الأضواء بانتشار أشعة شمسها في أنحاء الدنيا بأسرها دون تفرقة بين أبيض وأسود .

وكان من أكبر المتغيرات الدولية في القرن الثالث عشر قبل الميلاد ، التنافس العنيف بين مصر ، وبوالة الحيثيين على زعامة الشرق الأدنى . وقد بلغ هذا التحدي مداه في عهد رمسيس الثاني . ثم تعددت حروبها الظاهرة وأيقن كل منهما أنه غير قادر على الانتصار الكامل على الفريق الآخر ، وكان لابد من سياسة جديدة تقى الطرفين أخطار النهضة الآشورية وهجرات البحر الآرية ، وعقد الطرفان معاهدة عدم اعتداء تعتبر من أقدم المعاهدات الدولية من أجل السلام وقام بينهما حلف دفاعي . واستجابت الروح المصرية لمتغيرات العصر ، وحفظت لنفسها كرامتها وقوتها . وهكذا استطاعت مصر بمرونتها أن تخلد تراثها القومي وتستوعب كثيرا من المتغيرات الداخلية المستحدثة .

والانتاج الأدبي هو صلب الثقافة برجه عام ، وهنا نلاحظ أن الآداب المصرية القديمة ، اعتمدت في كل مرحلة من مراحلها على تجارب ونماذج العصور السابقة عليها ، بما تضمنته من قيم وتعاليم وقصص وأساطير وأشعار ارتضاها الذوق الأدبي العام فيما توالى عليها من عصور ، وهكذا أدرجها المثقفون فيما أطلقوا عليه تعبير « الأقوال المقدسة » كما اعتبروها أساسا لكل متأذب ومتعلم . وكان من الطبيعي لمصر القديمة ذات التراث الثقافي القومي الضارب في القدم أن تدأب على الإشادة به ، وأن تخلده على السنة أبنائها من جيل إلى جيل ، غير أن باب التجديد مع ذلك لم ينلق في أي عصر من عصور مصر القديمة ، بل كان للاتجاهات الأدبية الجديدة مكان إلى جانب المتوارث منها .

وفي سبيل تحقيق المرونة والاعتراف بالمتغيرات الجديدة ، قام بعض حكام الأقاليم في مصر القديمة بدور الملوك الصالحين في أقاليمهم ، وأصبحت نصوصهم تبنى مزيدا من الاهتمام والرعاية للطبقات الدنيا ،

ومالها من حقوق . وامتدت سياسة الارضاء والمرونة والاحتواء إلى ما هو أبعد من المتغيرات المادية والعملية ومست العقائد الدينية ذاتها ، وشجعت على إعلان حرية الرأي فيها ، بحيث ظهر في المجتمع المصري ، المعاصر للقرن العشرين قبل الميلاد أربعة اتجاهات متمايزة : اتجاه متشكك متحرر ، واتجاه متزمت متشائم ، واتجاه تقليدي محافظ ، واتجاه متجدد متطور ، وتمثل الاتجاه الأخير في القلة المستنيرة من المصريين دون الكثرة من المحافظين ، ومن عداهم من المتشككين والمتزمتين . وتبقى الحقيقة الواقعة ، وهي أن الروح والعقيدة المصرية القديمة كانت في بعض عصورها مرنة في مواجهة المتغيرات ، بغير جمود ، خلافا لما ورد في أقوال كثير من المؤرخين .

وقد عرف عن المصريين منذ القدم ، ارتباطهم الروحي والنفسى والمادى أيضا بالدين . وقد نبئت عندهم فكرة الألوهية والخلود والحياة الآخرة ثم الوجدانية منذ عشرات القرون ، وتشهد بذلك الحفريات المتتابة . ومن هنا كان استقبال الإنسان المصري للديانات السماوية وتقبلها - واحدا بعد آخر - أمرا ميسورا ومرغوبا وممهدا له . وصاحب ذلك سلوكيات يحكمها الضمير الأخلاقي ، وتنميها المرونة الذهنية ، التي عرف بها المصري على امتداد التاريخ ، ولم نعرف أن عوائق جامعة جعلته يرفض هذه السلوكيات أو يجافىها . وما إن وصلت تباشير الاسلام إلى مصر في بداية العقد الثالث من الهجرة النبوية ، حتى كانت ساحة التدين مهية لقبول الدين الجديد قبولا حسنا ، وسرعان ما تدين به المصريون وتفهموه . وبادروا إلى إقامة المؤسسات التربوية والتعليمية الرائدة لنشر تعاليمه ، وبث أخلاقياته السوية وممارسة سلوكياته ، وأشهر هذه المؤسسات في العهد الاسلامي المصري الأول هو مسجد الفسطاط ، الذي احتشدت له طائفة من العلماء بالدين ويعلمون الحياة ومن الأدباء والمتأدبين ، حفظ التاريخ أثارا من إسهاماتهم العلمية والأدبية ، الى أن قام الجامع الأزهر مقام الفسطاط ، فتحوّلت إلى الأزهر الريادة العلمية منذ الصدر الأول للدولة الفاطمية . وكانت

ومقدساتنا الدينية والسلوكية . وثالث يتصلب في الرفض ويفى إلى الدين وحده ولا شئ غيره ، ولا يقدم خيارا يساعد على مصالحة الواقع الذي بدأ يخلخل المجتمع والتدين والسلوكيات ومن ورائه وسائل الاعلام والثقافة تركيه وتباركه ، واتجاه آخر يقف فيه المتصلبون في الرفض موقف المفكر بالقلب إبراء للذمة .

وإذا وصلنا إلى وضعنا الراهن ، صدمتنا عدة أمور منها : موقف الجماعات المتطرفة تحت عباءة الدين ، مع أن الدين يسر . وقد نجد في تشدد بعضهم وتعصبه سنداً من فكر السلف الصالح . ولكن أكثرهم يتسلحون بأبواب الغلبة الكلامية ، مما يسر لهم اجتذاب عدد من الشباب والناشئة إليهم ، ثم اذا دعوا إلى الحوار رفضوا أن يقبلوا على علماء الدعوة رفضاً تاماً وأن يستجيبوا لهم ، وكانت الظروف الاقتصادية الصعبة ، والفراغ والبطالة - مما دفع هذه الجماعات إلى ذلك . والأمور الثاني هو تجاوز المادة الاعلامية والتلفزيونية ، خاصة فيما تعرض له من المواد المخالفة لتقاليدنا وعاداتنا وقيمنا ، وهذه المواد تدخل على بيوتنا في يسر ، ويشهدا الجميع من الكبار والصغار .

والأمر الثالث ، نذر الصدام بين شباب الجيل نتيجة لاختلاف توجهاته ، وعدم كفاية الجرعة الدينية التي تقدم لهم ، وقصور دور التربية الدينية في المؤسسات التعليمية ، وعدم قدرة الندوات التي يعقدها رجال الدعوة على مواجهة الواقع والاجابة في شرح القضايا الرئيسية المعاصرة بون الهامشية منها ، ثم المتقار الناشئة للقوة الصالحة في البيت والمدرسة والشارع والنادى وغيرها .

على أن هناك جوانب أخرى من حياتنا أصابها قدر من التغير والتطور ، ينبغي أن نلصق اليه . ومن المتغيرات الداخلية المحلية ، ما طرأ على المجتمع المصري الحديث من اتجاه واضح إلى الديمقراطية السياسية والحرية الاقتصادية ، مما يحدث بدوره تغييراً وتطوراً في حياتنا الثقافية بوجه عام . ومعروف أن النظام الديمقراطي هو في الأصل ، قيام الشعب ببناء مؤسساته السياسية والتشريعية والتنفيذية

بالمصريين رغبة عن المذهب الشيعي ، وكان مذهب الدولة . فلم يتدينوا به ، مع حبهم لأهل البيت وترحيبهم عن طيب خاطر بمن وفد منهم على مصر واتخذها مقاما وموقدا . وكذلك أثمرت الحقبة الفاطمية استجابة شعبية فطرية لمزاولة الأفراح والاحتفال بالأعياد والمناسبات والمواسم ، بما يتفق مع ما عرف عن المصريين من السماحة ، والتبسط غير بعيد عن التدين .

وبعد الحقبة الفاطمية ، منيت مصر بأحداث متفاوتة ومتطاولة تعددت فيها أنظمة الحكم وتعدد الحكام . ولكن مصر لم تبتعد عن التدين السمع والسلوكيات السوية وشبه السوية ، وترك المصريون شئون الحكم للحاكم ، أيا كان نظامه ، ليمارسه بطريقته الخاصة . وإلى جانب هذا لم يمتنع المصريون عن أن تكون لهم مشاركات عملية اقتضاها الدفاع عن الكيان الإسلامي في داخل مصر وخارجها . ثم قدر للاستعمار الأوربي أن يجد له مقاما في الديار المصرية وفيما حولها من الديار شرقا وغربا ، وجلب المستعمر معه ثقافته ولفته وفرضها فرضا على الدارسين في نور التعليم ، والمستوظفين في دواوين الحكومة . وظهر من جمهرة المنتفعين من استفزى علم المستعمر وفكره وثقافته ، ومنهم من بعثه المستعمر إلى بلاده ، ومنهم من طلبوا علمه وفكره وثقافته في المؤسسات التي أقامها في ديارنا ، وقد مس الدين والتدين في هذا كله مس نفخ فيه المستشرقون وغيرهم من المصريين وجيرانهم إما عن اقتناع أو عن مجارة وتشبه ، طلبا للمنفعة المادية . وكان للمذاهب الفكرية الأوربية هجمة ضارية من شرق وغرب ، ووجدت لها مغارس في مؤسساتنا التعليمية والاجتماعية .

ومنذ عهد رفاعة الطهطاوي بدأت الحملة المسماة بالتنوير ، والتي انعطفت عدة منعطفات : مال واحد منها إلى التحرر المطلق ، والأخذ بالأنماط الفكرية والسلوكية الأوربية في مجالات التعلم والتثقيف . ودعا الثاني إلى نوع من التحرر غير بعيد عن الدين ، بحيث نأخذ ما يصلح لنا من التجربة والحياة الأوربية ، وتنفيذ ما لا يصلح لنا منها ، وما لا يتفق

المادى نفسه ، يرتبط بالثقافة ارتباطا وثيقا ، لأن الانتاج عمل ، والعمل نشاط بشري تؤثر فيه الثقافة تأثيرا واضحا ، كما تؤثر فى تعليمه وتكوينه والتدريب عليه ، سواء كان التعليم بطريقة مقصودة منظمة منذ الصغر ، أو بالتدريب المنظم فى مواقع الانتاج المتعددة ، أو بالتعليم المباشر فى المدارس والمعاهد والكليات . وأما التكوين فيكون بالحكم عليه من زملاء المهنة أو الحرفة ، أو من المعلمين فى نور العلم ، أو من شهادة الجمهور المستفيد من نتائج العمل ، كالسبلح الزراعية أو الصناعية أو طريقة التعامل بها والاتجار فيها . وهذا التكوين ، يدفع الى الالتفات فى العمل والتفانى فيه . ومن هنا كانت القيم التى هى من أهم عناصر الثقافة ، ذات شأن شديد الفاعلية فى نفوس العاملين . وهكذا كانت القيم جزءا لا يتجزأ من التراث الثقافى لكل مجتمع من المجتمعات .

وإذا رصدنا ثقافة الانتاج فى بلدنا فى الوقت الراهن ، بدت لنا سلبيات كثيرة أن الأوان للعمل الجاد للخلاص منها . فقد أصبحت فى الوقت الحاضر تلمس بأيدينا ونرى بأعيننا مظاهر التسبب واللامبالاة وعدم الانضباط ، وما يصل إلى حد الجرائم كالسرقة والغش والنصب ، وأنواع الانحرافات التى لا تكف وسائل الاعلام عن الحديث عنها .

وهكذا أصبح الأمر يدعو إلى الدهشة ، من بلد بنى أسلافه الأهرام وشيدوا المعابد وحفروا قناة السويس فى عصرنا الحديث ، ثم أقاموا السد العالى ، بل حفروا الأنفاق فى العصر الحاضر ، ومع ذلك أصبحت قيم العمل والالتقان ومراعاة الضمير والحفاظ على المال العام ورعاية مصالح الوطن ، أمورا كأنها غائبة عن الناس ولا تخطر بقد من الاهتمام ، وتدنت الإدارة فى مؤسساتنا ، وكثر الإهمال ، وشاع التسبب ، وتراكم الفاقد فى المخازن ، وكثرت الحرائق والانهيئات - مما يستدعى مراجعة جادة لثقافتنا العامة فى هذا المنعطف الخطر الذى تمر به البلاد . فالمجتمع كله فى حاجة الى إصلاح أو إعادة بناء ، والثقافة بمفهومها العام هى المكون الفكرى للبناء الاجتماعى ، الذى

والاقتصادية ، ليكون القرار فى النهاية معبرا عن ارادة الشعب الحرة التى لا سلطان لأحد عليها . فالشعب هو مصدر السلطات .

ولاشك أن الثقافة تتأثر بالديمقراطية السياسية كما تؤثر فيها . وإذا كانت الديمقراطية تتيح اكبر مساحة من الحريات العامة والخاصة للأفراد ، فإن تأثير ذلك على الحياة الثقافية يبلغ مداه ، وتشمل الحريات التى تتيحها الديمقراطية لأفراد الشعب ، حرية التنقل وحرية الرأى وحرية التعليم وحرية الصحافة ، إضافة إلى حرية التملك والتجارة والصناعة وبقية الحريات الاقتصادية ، وكل ذلك له علاقته الواضحة بالثقافة ، إضافة الى ما يوفره النظام الديموقراطى للمواطنين من العيش فى أمن وحرية السكن وحرية الاجتماع وحرية العقيدة . وكما استمتع الانسان بحريته ازداد احتراماً لأدميته ، ودقة وصدقاً فى التعبير عما حوله ، وعدالة فى تقييم أقدار من حوله وأفعالهم . وهكذا تؤثر الديمقراطية فى الثقافة كما أثرت الثقافة فى الديمقراطية ، التى كانت فكرتها قديما من ثمرات التفكير الثقافى عند اليونان ، فالثقافة تدعم الديمقراطية والديمقراطية تنشر الثقافة وتنميها من خلال حمايتها لحقوق الشعب وحرياته ، وبدون الديمقراطية لا تكون هناك حماية لحرية الرأى والتعبير والابداع فى شتى مجالات الثقافة .

وغنى عن البيان أن كل ما يحد حرية المبدع ، سواء كان كاتباً أو مصوراً أو مثالا أو ممثلا أو صحفيا أو غير ذلك ، يؤثر بالسلب على عطائه الفنى ، مما ينعكس بالاحباط على وجدان الشعب وملكاتة الذهنية والفكرية والفنية بوجه عام . ومن هنا تأتى التفرقة بين النظم وأثارها وانعكاساتها على أفراد الشعب وثقافتهم ، فالثقافة نمط من العيش والفكر تسير عليه الجماعة ، ويختلف ذلك النمط من جماعة إلى أخرى ، ومرجع هذا الاختلاف ، هو فى درجة تمتع افراد الجماعة بحقوقهم وحرياتهم فى نظام سياسى معين عنه فى نظام آخر .

ولا يمكن عزل الثقافة عن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، فالكل مترابط ومؤثر ومتأثر ، بل إن الانتاج الزراعى والصناعى ، أى الانتاج

يجمع بين الافكار الأساسية للمكونات الأخرى من سياسية واجتماعية واقتصادية ، وكل مجتمع له ذاتية ثقافية يتميز بها ، وواجبه أن يحرص عليها وينميها بكل عناصرها من التراث الحضارى والمؤثرات الداخلية والخارجية والنظرة المستقبلية التى توجه المجتمع الى غد أفضل .

ان المتغيرات الحديثة ، يستوى منها ما كان داخليا أو خارجيا عالميا ، تقتضى أن نكون فى غاية الحرص على ذاتيتنا الثقافية وهويتنا ، نظرا الى قدرة الآخرين الهائلة الآن على اختراق الحدود والتغفل فى المجتمع ، بوسائل الاتصال الحديثة السريعة ، وتدفق المعلومات والبيث التلفزيونى المباشر . والذاتية الثقافية لا تقتصر على التمسك بالتراث ، ولا يقتصر تراثنا على العربى الاسلامى منه ، وإنما يعتد الحرص على التراث المصرى إلى القديم الفرعونى والقبلى والعربى الاسلامى ، والتراث الانسانى الذى أخذنا منه بعضه ، أو تأثرنا ببعض ما فيه ، على ان نحسن اختيار ما يصلح لنا منه ، وأن نعيد تقييمه ، ونركز على أصوله ، ونتاجه الفكرى الذى كان له اثره فيما بلغته الحضارة العربية الاسلامية من مكانة عالمية .

ولابد لنا - لكى نحافظ على ذاتيتنا الثقافية وننميها - أن نعالج ضعف وعينا بأهمية الثقافة ، واعتمادنا الراهن على نظم التعليم العام والجامعى التى تقوم على التلقين وحفظ الكتب المقررة ، وعلينا أيضا أن نهتم بمستوى لغتنا القومية العربية نطقا وكتابة ، بعد ما أصابها من وهن واختراق الألفاظ والتعابير الأجنبية لها بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ . على أن ذلك كله لا يعتبر نقيضا للاهتمام والعناية بحركة الترجمة من اللغات الأجنبية ، التى تجعلنا على اتصال وثيق ومستمر بالفكر والثقافة العالمية .

ونحن نمر الآن بمرحلة تنمية شاملة مادية وانسانية ، تتداخل تداخلا عضويا ويؤثر بعضها فى بعض . على أن التنمية الانسانية هى أهم عناصر التنمية الشاملة ، والسبيل الى تنمية الانسان المصرى ، هو

تعزيز ثقافته والنهوض بمستواه الثقافى العام .

وهكذا يصبح من المهم ان تقوم سياستنا الثقافية على عدة مبادئ واضحة منها : أن التنمية الثقافية ركن اساسى فى التنمية الشاملة . وأن المدخل الصحيح إلى التنمية الاقتصادية ، هو الانسان نفسه ، وهكذا يصبح من الضرورى ان نعطي الثقافة نصيبها فى خطط التنمية ، وأن ينظر إليها على أنها استثمار له عائده الاقتصادى والاجتماعى . ولابد أن نعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطية الثقافة ، وذلك بأن نوفر فرص الثقافة للجميع ، مع إعطاء الاسبقية للفئات المحرومة منها ، واختيار الوسائل والأدوات اللازمة للتوصيل الثقافى . وهكذا تتجه استراتيجية الثقافة نحو نشر حركة عامة للتنوير ، وتحقيق مبدأ من مبادئ حقوق الانسان ، وهو أن الثقافة للجميع .

وكذلك ينبغى أن نهىء الوعى العام ونعده لتقبل مفاهيم التنمية ومتطلباتها ، من خلال الوجود الثقافى العام الذى يلزم ويواكب الوجود الحضارى ، بالاحاطة والاستخلاص والرهصد والتحليل والنقد والتتبع لما يعترض المجتمع فى مسيرته الحضارية من قضايا ومشكلات .

ولكى يكون المجتمع ملما بأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الانتاج ، لابد من القيام بدور ثقافى يوضح للمواطنين طبيعة حاجاتهم وضرورات ظروفهم وأوضاعهم المختلفة .

كما أن للثقافة دورا أساسيا فى التنمية الشاملة ، من حيث الصياغة المتناسقة للأهداف العامة للمجتمع فى كل مرحلة من مراحل تطوره ، وإشاعة الافكار العامة فى كل مجال من مجالات التنمية كجزء من تكوين المواطن المحافظ على حيويته الذاتية الثقافية .

وللثقافة دورها فى مجال التنمية السياسية ، حيث تعمل على تنمية ديمقراطية المشاركة الشعبية ، وخلق مناخ موات لحرية الرأى والتعبير داخل سياق من الدستور والقوانين التى تحترم حرية الفرد ومصالح المجموعة ، مع تخليص الأجهزة الادارية من المركزية والتعقيدات البيروقراطية .

ثقافات العالم ، وجاءت العالمية في حياة مصر وثقافتها إضافة وتنويعا لدورها المحلي المحدود أو الاقليمي الموسع .

ومن المنظور المعاصر ، نجد أن مجال الثقافة محدد بالوسائل التي من شأنها ان تنتهي بالانسان الى تكوين وجهة نظر ذات طابع خاص ، أى أن جوهر العمل الثقافى ليس تحصيل المعرفة لذاتها ، ولكن الثقافة فى جوهرها هى ما تؤدي الى تكوين رؤية خاصة للإنسان والكون . ومن هذا المنطلق ، يصبح المراد بالثقافة المصرية ايجاد حالة وجدانية وذمينة لدى المواطن المصرى ، تكون هى المرجع فى القبول أو الرفض لما يجرى حوله من مواقف وأحداث ، على ان هدفنا المتفق عليه هو أن يكون الجيل الجديد ، مواطنين مصريين وعرباً مصريين .

وصفة المصرية فى المواطن تتطلب حدا أدنى من مقومات ثلاثة ، هى : التشبع بروح الدين ، والاهتمام بالكيان الاسرى ، ثم حب الوطن ، أرضاً وقوماً . والمواطن المصرى عربى كذلك ، واللغة العربية أهم مقومات العروبة ، مع ما تتطوى عليه من اتجاهات وجدانية وفكرية ، ودور خاص إزاء إبداعات الفن ، ومجموعة من القيم ظلت طوال التاريخ تزلزال الكمال البشرى .

ويضاف إلى ذلك ، أن المصرى يعيش فى عصر يتميز بخصائص لابد من اكتسابها لمن يريد مواكبة الحضارة فى مسيرتها ، وهى القدرة على التفرقة بين موضوعية العلم التى يعالج بها الجوانب الخارجية فى حياته ، وبين ذاتية مسرفة فى خصوصيتها ، يعامل بها ظواهر حياته الوجدانية الداخلية . وهكذا ينبغي ان تكون ثقافة المصرى العربى قائمة على النظرة العلمية الموضوعية الى المسائل العامة ، مع المحافظة فى داخل المواطن على وجدانية أصيلة تعبر عنه فى ابداعه الفنى واتماط سلوكه .

وإذا كان المنظور التاريخى للثقافة المصرية يؤكد الذاتية الثقافية لمصر ، أصالة وحيوية واستمراراً - فإن المنظور المعاصر يثير قضية السياسة الثقافية ، وتخطيط العمل الثقافى وتنظيمه وتمويله ، وأسطلاع

ولها أيضا دورها فى المجال الاجتماعى ، حيث تعمل على كفالة مطالب الانسان وحقوقه الأساسية فى أن تكون له بيئة أسرية سليمة ، ورعاية صحية كافية ، وتعليم يتفق مع قدراته واستعداداته ، وعمل مناسب وخدمات اجتماعية تكفل له الراحة والأمان فى حالات البطالة والعجز والشيخوخة .

والثقافة صلة مباشرة بالتعليم الذى ينبغي ان نتوسع فيه على كافة المستويات ، مع التوازن المناسب بين الحرفية والمهنية من ناحية ، وبين تنمية الفكر والعقل وكشف الطاقات الابداعية والمواهب الخلاقة . على ان يكون الهدف الاسمى من التعليم هو انسانية العمل ، هذا مع إعطاء أهمية خاصة لمكافحة الأمية وتعليم الكبار بمختلف الوسائل الممكنة . والثقافة المصرية فى واقعها الراهن ، يمكن تصورها من منظورين : أحدهما تاريخى جغرافى حضارى ، والآخر عصرى وفكرى واجرائى . ويكشف المنظور التاريخى عن مجموعة من الحقائق ، وهى أن الثقافة فى مصر نشأت محلية تعكس بيئة مصر وحياتها ، وأن شخصية مصر التاريخية لم يبينها الانتاج المادى لشعبها الدؤوب بقدر ما بنتها روح مصر وثقافتها ، وأن ثقافة مصر كانت دائما ثقافة متوازنة ومتكاملة ، وأنها كانت على الدوام ثقافة الشعب كله ، وكانت جزءاً أصيلاً من تاريخها حضارياً واجتماعياً واقتصادياً ، بل وسياسياً كذلك .

والرقعة الثقافية - أو الوطن الثقافى لحضارة مصر - كانت فى حقيقة الأمر أوسع من رقعة مصر فى وادى النيل ، فجذور شجرة الثقافة المصرية تمتد خارج نطاق الوادى ، وأنه ترتب على تشعب جذور الثقافة المصرية فى رقعة أوسع من أرض الكنانة ذاتها ، أن استطاعت مصر فى نجاح رائع أن تجمع - فى توافق - بين الأصالة والتجديد ، أو بين الاحتفاظ بأصول ثقافتها وتجديد نمط هذه الثقافة ووعائها اللغوى . وقد أضفى موقع مصر الجغرافى عليها صفة العالمية ، وأصبحت هى الملتقى المكثف للفكر الانسانى ، وهمزة الوصل بين

الدولة بمسئوليات التنمية الثقافية بوصفها أساسا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وإذا كان اضطلاع الدولة - فى العالم الثالث خاصة - بمسئولية التنمية الثقافية يعنصرها الأساسيين ، وتأكيد الذاتية الثقافية ووضع السياسة الثقافية ، تحتمها قلة الموارد المادية والبشرية وقصور التمويل ، فإن أهمية دور الدولة فى العمل الثقافى أصبحت فى عصرنا الحديث حقيقة واقعة فى كافة الدول بأنظمتها المختلفة ، من أجل تحقيق مزيد من فاعلية الخدمات الثقافية وتوفير الدعم اللازم للمبدعين وتوسيع نطاق الإفادة من أعمالهم والمشاركة فيها تحقيقا لديمقراطية الثقافة وتأكيدا لحق الثقافة باعتباره من حقوق الانسان .

وقد تبنى المجتمع الدولى - ممثلا فى منظمة اليونسكو - المفاهيم الجديدة المتعلقة بمسئولية الدولة تجاه الثقافة ، ومن أهمها الاتجاهات التالية :

- إن السياسة الثقافية ينبغي أن تكون عنصرا أساسيا فى إطار التخطيط العام للدولة ومن مسئولياتها الكاملة ، وإن كانت السياسة الثقافية تختلف بالضرورة من دولة إلى أخرى .

- التنمية الثقافية فى الدول النامية ضرورة لدعم الوعي القومى وخلق تيار ثقافى يستجيب لامانى الشعوب ، ولكن تدخل الدولة لايجوز أن يلقى قيودا على حرية الإبداع . وتتخلص مسئولية الدولة فى تنسيق الخدمات الثقافية وتوزيعها على المستوى القومى ، وتحقيق الاستخدام الأفضل للطاقات الثقافية المتاحة ، ووضع أولويات للعمل الثقافى .

- ينبغي لأجهزة الثقافة أن تدخل فى حسابها أنها لاتعمل من أجل الصلوة وحدهم ، ولكنها تسعى الى القرية سعيها الى المدينة . فالثقافة ليست ترفا ، وإنما هى ضرورة فى مجتمع يسعى الى بناء ذاته ، وهى دعامة للعمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

- ينبغي أن نعمل على تيسير المشاركة الفعالة لرجال الفكر والفن

فى تشكيل السياسة الثقافية ، وأن تكون أجهزة الثقافة متصلة بأجهزة الدولة الأخرى ، وأن تقوم على اللامركزية ، كما يجب الربط بين المدرسة والمركز الثقافى ، وتحقيق التكامل مع وسائل الاتصال المسموعة والمرئية وأجهزة ومراكز الشباب .

- لابد من ادراك أن الثقافة نوع من أنواع الاستثمار طويل الأجل ، فهى أداة هامة للبناء المعنوى للأفراد ، ولهذا البناء عائدته الاقتصادية ، فالانسان المثقف أقدر على العطاء والاسهام فى المجالات الانتاجية والاقتصادية للمجتمع .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتى :

* إتاحة الحرية الكاملة للمفكرين والمثقفين والعاملين فى المجال الثقافى بوجه عام ، لتشجيع الإبداع الحر وتخليصه من كل قيد سوى الالتزام الذاتى والقانونى .

* توجيه العناية والاهتمام إلى التراث ، جمعا وتحقيقا ونقدا ونشرا . على أن تعطى الأولوية فى ذلك لما يسهم فى إثراء الحياة المعاصرة وتأكيد القيم الدينية والثقافية الحية .

* زيادة الاهتمام بالتوعية الدينية السليمة وخاصة للناشئة والشباب ، وربط مسائل الدين بأمور الحياة اليومية ، والعمل على تنمية التوجهات الأخذة بسلوك التدين الصحيح وأدابه - فى مواجهة مواقف الحياة المعاصرة المستحدثة - والوصول بها الى سيادة القدوة الصالحة فى البيت والمدرسة والنادى وغيرها .

* الانفتاح على الثقافات العالمية الأخرى عن طريق استكمال ترجمة التراث الانسانى ومتابعة الإضافات الجديدة فى الثقافة والمعرفة والعلم ، مع التدقيق فى اختيار المستجدات المتمشية مع ثقافتنا القومية ومصالحتنا الوطنية .

* اعتبار الابتكار هدفا أساسيا من أهداف العمل الثقافى فى

الثقافة وتحرير الاقتصاد المصري

ان الدعوة الى تحرير الاقتصاد الوطنى ، هى دعوة موجبة الى الجميع ، ولجميع دور فى تحقيق هذا التحرير ، وبجانب رجال السياسة والاقتصاد ، يجىء دور المثقفين والعلمانيين والثقافة العامة ، بمعناها الواسع الذى يشمل العادات والتقاليد والقيم والاخلاق والسلوك بجانب المعرفة والعلم والفن . ومما يساعد على تحرير الاقتصاد الوطنى من العقبات والمعوقات ، أن تحرر الثقافة العامة من القيود ، ولا تكون عبئا على الاقتصاد بوجه أو باخر . على أننا قبل أن نستطرد فى هذه المعانى ، علينا أولا أن نحدد مفهومنا عن الثقافة ، وعن الاقتصاد ، وعن العلاقة بينهما ، أى مدى التأثير والتأثر المتبادل بين الثقافة والاقتصاد سلبا وإيجابا ، وتقدما وتخلفا ، ونوعية واتجاهها . وإذا ألقينا الضوء على ذلك بصورة موضوعية استطعنا أن نرسم الخطوط أو نمسك بالخيط الذى تصل بنا الى ترجمة الشعار المطروح ترجمة واقعية فعلية ، وإلى الانتقال به من مرحلة التصور والامل الى مرحلة الانجاز والعمل . وشعار " الثقافة وتحرير الاقتصاد الوطنى " له مفهوم ايجابى يتمثل فى الثقافة وألياتها ووسائلها التى يمكن أن تسهم فى هذا التحرير . وهكذا يقودنا البحث الى تحديد مفهوم واضح لكلمة تحرير الاقتصاد ، وما المقصود به فى إطار هذا الشعار العام المطروح على الساحة .

وعلى ذلك فإن للثقافة تعريفات شتى ، تتفق أو تتشابه فيما بينها فى نقاط أساسية يمكن تلخيصها فى ذلك التعريف التقليدى المشهور الذى يقول ، ان الثقافة حصيلة تراكمية من التعاليم الدينية والخبرة والمعرفة والعادات والتقاليد ، تظهر آثارها فى أنماط السلوك وتعامل الفرد مع

المجتمع وتشجيعه ، بتهيئة المناخ الصالح وتوفير مستلزماته الأساسية ، البشرية والمادية .

* اعتبار التنمية الثقافية ركنا أساسيا فى التنمية الشاملة ، وأن المدخل المنطقى الصحيح الى التنمية الاقتصادية هو الانسان نفسه ومستواه الثقافى العام .

* لما كانت الديمقراطية السياسية هى الاطار الصحيح للتنمية الثقافية وتشجيع الابداع ، فعلى الدولة ان تهتم بديموقراطية الثقافة بتوفيرها للجميع ، وبخاصة الفئات المحرومة من ومسئول العمل الثقافى إليها ، كالريف وبعض المناطق البعيدة عن المدن .

* الربط بين التعليم والثقافة ، كعاملين من عوامل تنمية الانسان وتكوين قدراته وتهذيب سلوكه ، والربط بين استراتيجيات الثقافة واستراتيجيات التعليم مبدءا لاينفى تجاهله .

* القضاء على الامية هدف قومى يجب أن تكون له الأولوية . وهو أساس من أسس التنمية الثقافية وبناء الانسان المصرى ، بما تقتضيه المستجدات الحديثة .

* ضرورة العناية بالبحث العلمى وربطه بمراكز التصنيع والانتاج واحتياجات المجتمع ، وكذلك الاهتمام بتعليم واستخدام التكنولوجيا الحديثة والاهتمام بالثقافة العلمية .

* اللغة هى وعاء الثقافة ، بما فيها الفكر والادب والعلم والفن القولى . وعلى المؤسسات التعليمية والاعلامية أن تعنى باللغة العربية تدريسا واستخداما فى وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية ، والعناية بتدريس تراث الادب العربى وخاصة الشعر ، والتدقيق فى اختيار النماذج التى يحفظها التلاميذ والطلاب ، على أن تكون من الشعر الاصيل المناسب للارتفاع بمستوى اللغة العربية الفصحى وأنواق التلاميذ فى وقت واحد .

نفسه ومع كل ما يحيط به في المجتمع الذي يعيش فيه .

ومن الممكن أيضا أن نصل الى تحديد لمعنى الثقافة أشمل وأعمق وأكثر ملامسة للموضوع الذي بين أيدينا وهو « أنها تفاعل متبادل بين الانسان ومعطيات الحياة بكل مظاهرها والطبيعة في شتى أشكالها ، وحسيلة هذا التفاعل توظف في سعى الانسان الى تحقيق ظروف أفضل وأفاق أجود وأرحب ، تنعكس آثارها في ذات الانسان وفي تعامله مع خالقه ومع الناس من حوله والطبيعة التي تضمه والتي منحها الله له ليخلفه في الارض ... » . أما الاقتصاد ، فقد يختلف الناس في تحديد المقصود منه ويذهبون في هذا التحديد مذاهب شتى . والاقتصاد في الاصل معناه اللغوي هو الاستقامة والاعتدال ، والقصد أيضا هو العدل ، وكذلك يكون معناه الوسط بين الطرفين . وهكذا اتجهت المعاني العامة لكلمة الاقتصاد الى التخصيص وتضييق الدلالة والتوجه الى معنى الاستقامة والاعتدال أو التوسط في تدبير شئون المال وأحوال المعيشة . وربما كان هذا هو المنطلق للمتخصصين الى الافكار والاساليب التي توظف في سبيل تدبير المال أو الدخول ، وسائر الاحوال المادية للمعيشة وما يتعلق بكل ذلك من مصادر الانتاج وأدواته ، وموازنة ناتجها بالاستهلاك وأنماطه ، مع النظر في كل العوامل التي تدور في فلك هذين القطبين الانتاج والاستهلاك ، وصولا الى التعادلية بينهما .

وفي ضوء ما تقدم يمكن الكشف عن العلاقة بين الثقافة والاقتصاد ، ومدى التشابك والتداخل بينهما أو مدى التأثير والتأثر المتبادل بينهما .

أما عن « تحرير الاقتصاد » فينبغي تحديده في سياق وضعنا الاقتصادي الحالي وفي إطار الشعار القومي الذي طرحته القيادة السياسية ، داعية المواطنين على اختلاف فئاتهم ومواقعهم الى التدبير والنظر والمشاركة الفعلية في إيجاد السبل والطرائق التي تكفل للاقتصاد القومي الديناميكية والنمو والازدهار .

وهكذا نستطيع أن نفسر التحرير بوجوه كثيرة ، منها تحرير

الاقتصاد أى تخليصه من التبعية للغير في الاتجاه والفكر والنظام ، بحيث يكون اقتصادا وطنيا تنبثق مبادئه وفعاليته وآلياته من أرضنا ، وفقا لظروفنا وأحوال معيشتنا ، وتخليصه كذلك من الاعتماد ماديًا على مقدرات الآخرين ، بحيث تكف عن طلب المعونات أو المنح المالية أو العينية أو قبول شيء من ذلك قبولًا مشروطًا ، أو الالتجاء الى الاقتراض والتسهيلات الائتمانية الا اذا كان ذلك للضرورة الملحة .

ويمكن أيضا تفسير التحرير على أنه تخليص الاقتصاد الوطني من العوائق التي تعوق مسيرته الطبيعية ، والتي تقف في طريق نموه ، أو التي تؤدي الى تعطيل فعاليته وحركته سواء كان ذلك على مستوى الافراد أم الجماعات أم المؤسسات المسئولة عامة أو خاصة .

وكذلك يمكننا تفسير التحرير في ضوء المناقشات التي لاتزال تدور حول كل من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الوطني ، بمعنى تخليصه من سيطرة القطاع العام والسير به نحو تلك قيود هذه السيطرة ، وافساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة الفعالة المؤثرة في العملية الاقتصادية الوطنية .

ولبيان ما بين الثقافة والاقتصاد من علاقة تأثير وتأثر متبادل ، وما يمكن عمله لتكون هذه العلاقة قد أدت دورها بالايجاب ، وعلى النحو المطلوب في ظروفنا الراهنة ، نستعرض في ايجاز ما كان لهذه العلاقة من وجود ، في التاريخ القديم لوطننا حيث كان المجتمع المصري القديم يميز بين فريقين كبيرين من الامة رغم وحدتها ، لا على أساس الجنس أو العرق أو الطائفة المغلقة على نفسها ، ولكن هذا التمييز كان بين فريق الكتاب الذين أحسنوا الكتابة وقدروا قيمة الكتب وفتحت أمامهم ثعما لذلك أبواب المعرفة والتفوق الاجتماعي والاقتصادي ، ووضعموا أقدامهم على مدارج المناصب حتى المراتب العليا ، وتمتعوا فيها بنصيب من النفوذ والتنفيذ ، ثم فريق الاميين الذين فاتهم معرفة الكتابة ، وقل نصيبهم من التميز والمشاركة الايجابية في تصريف شئون بلادهم وخضعوا لتوجيهات غيرهم وأوامره ، وربما كان ذلك من أسباب ألفة

التعلق بالوظيفة الكتابية أو الحكومية ، لولا أن كان من بين المصريين القدامى من لم يقصروا مدلول لفظ « الكاتب » على شاغل الوظيفة الحكومية فحسب وإنما امتدوا به أيضا الى معنى « العارف » أو « المثقف » بمفهومه الحالي . ولهذا كان يشرف كبارهم أن يظهرها دائما في سمة الكتاب سواء باللفظ أو اللقب ، أو بتصويرهم يحملون أدوات الكتابة ، أو بتشكيل بعض تماثيلهم على هيئة الكاتب أو القارئ المقترع ، أيا مابلغوا من كبرى المناصب .

وقد لا تكون هناك مبالغة في القول بأن طبيعة الحياة الاقتصادية في مصر القديمة كانت من نواحي السبق الى ابتكار الكتابة وبناء الثقافة . فالزراعة ظلت هي عماد الثروة الاقتصادية في مصر القديمة ، وكان لابد لها من تنظيم مستقر على مستوى الدولة ، كما كان لابد لنجاح هذا التنظيم من عمليات قياس وتحديد وتخطيط وتقسيم وإحصاء وتسجيل وتشريع ومحاسبة ، بالنسبة لتقاويم الفيضانات وحساب الأعوام والفصول والشهور ، وتنظيم شبكات الري والصرف وحدود الزراعة وملكية الأراضي وحيازتها ، وزيادتها أو نقصانها ، وتقسيم أنصبتها ، وتقدير محاصيلها ، ثم تحصيل ضرائبها ، وكل ذلك يستوجب الكتابة والتدوين ووضع مقدمات علوم المساحة والحساب والفلك والهندسة وما إليها .

وإذا كانت هذه هي بعض الروابط العملية بين الزراعة من ناحية ، والمعرفة أو الثقافة من ناحية أخرى ، فقد زكاهما باحثون آخرون بروابط أخرى نظرية قامت على أساس أن الثقافة كانت وليدة الاستقرار ، والاستقرار كان وليدا لاقتصاديات الزراعة . وافترضوا احتمال وحدة الجذر اللغوي البعيد لكل من مسميات الزراعة والثقافة في اللغة الانجليزية ، وما يراودها في بعض اللغات الأجنبية الأخرى .

وكان للمتعلمين أو المثقفين في مصر القديمة وضع متميز عن الأميين ، ومن ذلك قولهم « لاحظ أنه ما من مهنة تخلو من

مهيمنين ، فيما عدا الكتاب ، فهم أنفسهم المهيمنون » . وجمع أغلب مثقفي مصر القديمة بين الكتابة وما استطاعوا تحصيله من المعرفة بالعلم والديانة وبين مسؤوليات الحياة العامة ، دون انقطاع للواحدة دون الأخرى . وكان لهذا أثره في صبغ ثقافتهم بالروح الواقعية وتعرضها لكثير من شئون الحياة اليومية ، وكان من أبرز توجيهات الخبرة الاقتصادية اليومية أن قال أحد الحكماء « لاتبن دارا في أرض الزراعة ... وانه بزراعة أية شجرة ، ولكن ابدأ بشجرة الجميز » .

وإذا كان السلوك هو من أهم روافد الثقافة ، فإن تعديل أنماط السلوك يبدو عاملا هاما من عوامل تحرير اقتصادنا الوطني . ويكون المحور الذي يمكن طرحه ويدور عليه التوجه والتوجيه هو : ترسيخ المواطنة والانتماء الرشيد للوطن .

ويقضى ذلك أن يحب المواطن وطنه ، ويسعى لاعلاء شأنه بالمشاركة الإيجابية في الانتاج ورفع مستواه ، والاقتناع بأن العمل شرف ، وأنه الأداة المحركة للانتاج وتجويده ، وأن العمل اليدوي لا يقل أهمية وجدى عن العمل الذهني .

ومن المواطنة الصالحة ، أن يتوجه الافراد أيا كانت مواقعهم الى روح المبادرة واستكشاف الفرص للابتكار في نطاق العمل والانتاج وتحسين الأداء .

ومن المواطنة الصالحة أيضا ، أن يتعهد كل فرد بخدمة مواطنيه وانجاز مساعيهم بضمير المواطن الصالح الذي يعتقد أنه في رقابة الله تعالى ، وأنه هو الذي يثيبه عليها قبل أن ينظر الى الأجر المادي الدنيوى .

ومن المواطنة الصالحة ، قيام القدوة الطيبة في المجتمع لدى الافراد والجماعات والطوائف ، وتوسع دائرة هذه القدوة الطيبة لتشمل الحكام والمعلمين والدعاة وأهل الثقافة والفن والاعلام ، والآباء والأمهات .

ومن المواطنة الصالحة ، أن ندعم الديمقراطية في المجتمع وأن يتعرف كل فرد على حقوقه وواجباته ، وأن يحرص عليها عن طوع

واختيار واقتناع ، وأن يكون ايجابيا في ابداء رأيه وأن يحترم الرأي الآخر ، وأن يكون سلوكه ايجابيا طيبا ينمو في داخل نفسه ، من ممارسته في البيت والمدرسة والشارع والنأدى ومقر العمل .

وفي إيجاز ، ينبغي أن يعمل الجميع على ارساء مجموعة من القيم الطيبة منها تزكية القنوة الصالحة وتربية ضمير الفرد ، والضمير الاجتماعى والحس الاجتماعى العام ، وتنظيم تأمين العمل والعمل الينوى بوجه خاص ، وحسن استثمار الوقت وارساء السلام الاجتماعى ، وتوظيف المال في احتياجات التنمية وتوسيع نطاق الديمقراطية وترشيد الاستهلاك ورعاية الصالح العام ، والتنوير الاخلاقى المستمر .

ومن الطبيعى أن يتأثر السلوك الاقتصادى للمواطن بعوامل اجتماعية نفسية ، مثل حاجاته وتوقعاته وطموحاته ، وهى عوامل تتأثر بدورها بالجماعات التى ينتمى اليها وبما يسود هذه الجماعات من معايير ضابطة ومنظمة توجهه فى كثير من سلوكياته ، فى البيع والشراء ، وفى حرص العامل فى المصنع على مستوى اجادة الانتاج ، وحرص الفلاح فى الحقل على خدمة الارض ، وحرص الموظف على أداء عمله بالمستوى المطلوب . وكذلك تؤثر هذه المعايير على المواطن فى استثمار فائض أمواله ، وفى التزامه بالمعايير الخلقية المرتبطة بالمال العام ، ولذلك يكون المدخل الى الاصلاح هو السلوك المثقف الذى يؤدى الى القرار الجماعى والعمل الجماعى فى اطار قيم المجتمع .

وتتعدد وتنوع مظاهر السلوك الاقتصادى غير الرشيد والسلوك السلبى فى كل من الانتاج الصناعى والانتاج الزراعى ، وفى أداء الموظف فى الحكومة والقطاع العام . ومن هذه المظاهر ارتفاع نسب الغياب والتمازى والانخراط فى أعمال لاصلة لها بعمل الموظف ، وفى إهدار ساعات العمل الرسمية وانخفاض معدلات الأداء ، والهجرة من الريف الى المدينة والاشتغال فيها بأعمال غير منتجة ، ومغالاة المهنيين والحرفيين فى أجورهم ، وعدم التزام التجار والبائعين بالأسعار

الرسية ، وتجريف الارض الزراعية ، وتحول القرية من مجتمع منتج الى مجتمع مستهلك .

وأخطر ما فى هذه السلوكيات السلبية ، أنها أصبحت ظاهرة جمعية ، الى الحد الذى أصبح معه الفرد المنتج والمستقيم والمنضبط ، ينظر الى نفسه بوصفه شاذا عن المجموع .

ويرجع غير قليل من هذه السلبية ، الى بعض العيوب الكائنة فى نظامنا الاقتصادى وتأثر المواطنين بها ، مثل مور القطاع العام والخاسر منه بصفة خاصة ، والفروق الكبيرة بين مرتبات العاملين فى الحكومة والقطاع العام ونظرائهم فى شركات الانفتاح والاستثمار ، ومثل اباحة استيراد السلع الاستهلاكية ، والتهرب الضريبى من جانب بعض اصحاب الدخول الكبيرة المستحدثة والطفيلية .

وربما يكون للهجرة المتزايدة الى الدول العربية النفطية بعض الآثار السلبية . منها مظاهر الثراء السريع لبعض المهاجرين ، والنظر الى الاستهلاك الترفى بوصفه عنوانا على المكانة الاجتماعية ، وزيادة الاستهلاك المؤدية الى ارتفاع الأسعار والتضخم .

وجدير بالذكر أن اتخاذ القرار شىء ومياعته شىء آخر . ونقصد بالقرار هنا ، القرار الاقتصادى الذى يؤثر على المسيرة الاقتصادية ايجابا أو سلبا .

ومن المحتمل أن يعهد بالصياغة الى بعض التكنوقراطيين البارعين فى الشؤون الاقتصادية من الناحية النظرية ، بينما هم قد يفتقرون الى الرؤية العملية الواقعية السليمة . فهم عند وضع استراتيجيتهم للتنمية الاقتصادية ، يرسمون خططهم على أساس تصوراتهم البيروقراطية وهم فى مكاتبهم ، دون أن يلقوا بالا إلى الثقافة السائدة فى المجتمع ، التى تتحكم فى عقول الاغلبية الساحقة من أفرادهم ، ودون أن يفكروا فى امكانية التنفيذ العملى لخططهم فى اطار الحياة الجارية فى الواقع الذى يعيشونه .

وكذلك ، يجب أن يكون القرار الاقتصادى معقولا وسهل التطبيق

حتى يكون مقبولا من الناس . فليس المهم في حالة فرض ضريبة جديدة أن ينظر فارضو الضريبة إلى حصيلتها المجردة بالارقام لحسب ، ولكن يجب النظر الى ما سوف يحدث عند التطبيق ، ومستوى الموظفين العاملين على جبايتها ، وماقد تثيره الضريبة الجديدة من مشكلات تستلزم اعادة النظر فيها من جديد . وهكذا يلزم التريث والتدقيق عند اتخاذ القرارات الاقتصادية ومقدار ما تقتضيه من مراعاة الواقع ، واتجاهات الرأي العام ومستويات ثقافته العامة وسلوكياته .

والديمقراطية الرشيدة السليمة هي القدرة على تمكين المسؤولين من اتخاذ القرار الحكيم ، وصياغته صياغة سليمة . إذ تتيح لكبار المسؤولين حسن اختيار الخبراء والمتخصصين في شئون الاقتصاد ، وتعرف سبل الافادة منهم ، دون ضغط ، ودون استعجال أو مماطلة ، حتى يمكنهم التوصل الى لب المسائل الاقتصادية ذات النسيج المتشابه ولاستشفاف المكنون في ضمير الشعب الذي يتحمل نتائج القرار الاقتصادي .

ان الثقافة كما سبق القول - ليست منقطعة الصلة بالسياسة أو الاقتصاد . وهناك مجالات كثيرة لربط العمل الثقافي بسياسة تحرير الاقتصاد الوطنى . فبالاضافة الى تأثير السلوكيات على الحياة الاقتصادية ، وتأثير الوعى العام والقيم الدينية والاخلاقية على مسائل الانتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار وما الى ذلك مما سبق بيانه ، فان العمل السياسى والثقافى والاقتصادى لابد أن يسير فى خطوط متكاملة متناسقة لا يخالف بعضها البعض الآخر . بمعنى أننا اذا كنا ندعو فى مجال الاقتصاد الى الاخذ بنظام السوق الحرة بدلا من الاقتصاد الموجه ، واعادة هيكلة الاقتصاد القومى على أساس قوى العرض والطلب ، وتشجيع القطاع الخاص وتحريره من القيود التى تعوق انطلاقه ، والقضاء على نظام الاحتكار الا فى السلع الاساسية الضرورية ، وحماية المستهلك من الغش والخداع الى آخر هذه السياسات - فانه من المفترض أن يقوم نظام سياسى مواكب لهذه الاتجاهات ، وأن تكون السياسة الثقافية العامة منسجمة أيضا معها .

كما أنه يصبح من واجب المثقفين الدعوة الى هذه المبادئ وشرحها للجماهير ، واقتناعها بمفاهيم الديمقراطية والحرية وتنظيم دور القطاع الخاص فى الثقافة ، وتقليص دور القطاع العام بل دور الدولة فى توجيهها وتشجيع اللامركزية والاستقلالية ، وفتح الطريق أمام المبادرات الشخصية وتنمية ملكات الابداع والابتكار ، وتشجيع الفنان المبدع بدلا من الاعتماد على الفنان الموظف . وليس معنى ذلك أن تكف الدولة عن دعم الثقافة وتشجيع المثقفين ، ولكن ينبغى أن يكون الدعم لمن يستحقه من المبدعين الحقيقيين ومايبدعونه من عمل ثقافى متميز .

والعمل الثقافى الخالص ، له مشاركة مباشرة فى تنمية الاقتصاد الوطنى وتحريره . فمن الممكن فى هذا الصدد أن ندعو الى تحرير الثقافة نفسها من القوالب العتيقة التى قد تكون محصورة فيها بحكم الألفة والتعود . كما ندعو الى التحرر من القيود المفروضة على المشتغلين بالثقافة أو المنتجين للعمل الثقافى ، كالقيود الرقابية التى تكبل العمل الفنى وتعوق انطلاقه ، وتخلصه من نطاق الموضوعات المفروضة المستهلكة . ومن الأمثلة البارزة أيضا ، تلك القيود المفروضة على تصدير الكتاب والمنتجات الثقافية الأخرى الى الخارج ، وكذلك القيود المفروضة على اصدار الصحف والمجلات الأدبية والفنية والثقافية بوجه عام . كما أن بعض أوجه النشاط الثقافى قد تساعد مساعدة ايجابية فى زيادة الموارد والدخل القومى من العملات الصعبة . ومن أمثلة ذلك الكتب ، كما قلنا ، ومعها المجالات الثقافية ، ثم أفلام السينما والفيديو التى تنقل لآخواننا العرب فى سائر أقطار العالم العربى ، فنون المسرح والموسيقى والفنون الشعبية التى تكاد مصر تختص بها وتتميز بتميزها فريدا فيها ، وتنتج منها الكثير الذى يمكن أن يعود بأموال وفيرة .

وإذا أردنا مزيداً من الشرح لهذه النقاط ، قلنا ان الفنون بالذات ، من بين مختلف أوجه النشاط الثقافية ، ذات شقين ، أحدهما هو الابداع والآخر هو الصناعة وما يلحق بها من تجارة أو مانسعيه بالتوزيع والتصدير وما الى ذلك . والابداع فى أغلب الاحيان ، انتاج فردى

الفنية المصرية في الخارج ، والاكتثار من الاسابيع الفنية المصرية في الاقطار المختلفة ، مع ضرورة حسن اختيار الاعمال الفنية التي تعرض في هذه الاسابيع .

على أن العلاقة بين الثقافة والاقتصاد ، وتأثير كل منهما في الآخر ، وتأثره به ، موضوع أشمل من ذلك وأوسع . والمسئولية عنهما مشتركة بين الشعب عامة من جهة ، والمسئولين وأصحاب القرار من جهة أخرى . فلجميع دور فيهما ، لا تختص بهما أو بأحدهما طائفة دون أخرى . ولا يمكن لجماعة أو لآخرى أن تفلت من مسؤولية مراقبة سلوكها الاقتصادي والثقافي وتقويمه . والاقتصاد بوجه خاص ، بنية وسلوكها ، مسئولية مشتركة بين المواطنين جميعا ، باختلاف فئاتهم ومواقعهم ، وليس بصحيح أن العملية الاقتصادية ، تخطيطا وتنفيذا وممارسة ، هي مسئولية الحكومة وأهل الحل والربط في السياسة والتنظيم والادارة على مستوى الأمة بمؤسساتها وهيئاتها العامة .

فعلى مستوى الشعب ، نجد أن لكل شعب إطارا عاما للثقافة يتميز به عن غيره من الشعوب ، وإن كان بين هذه الشعوب نوع من التوافق أو التماثل في بعض العادات والاعراف وأنماط السلوك . وهذا الإطار هو ما يدعى أحيانا بالثقافة القومية للشعب المعين في عمومه ، وإن كان لكل فئة أو طبقة من فئات الشعب وطبقاته ، ثقافتها الخاصة التي تحددها حرفته أو صناعته أو مهنته أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي . فكل واحد منا له ثقافته الخاصة في محيط معيشته ودائرة نشاطه ، ولكنه يشترك في الوقت نفسه مع مجموع أفراد قومه أو شعبه في جملة الخطوط الثقافية العريضة المتمثلة في الثوابت والجوهريات التي تفرق بين قوم وقوم ، وتميز شعبا عن شعب .

وإذا كانت أسس الاقتصاد تتصل بدوائر الزراعة والصناعة والتجارة ، فإن جملة المشتغلين في هذه الدوائر جميعا ، تنقصهم الثقافة التي يفترض توظيفها في هذه المجالات . وربما كانت النظم والمبادئ

يتيسر لصاحبه في بعض الاوقات ويتعذر عليه في بعضها الآخر . أما الصناعة وما يلحق بها من تجارة ، فالمقصود بها هو أن يتحول الانتاج الوجداني الفكري الى منتج مادي يعرض على الجمهور لاقتنائه أو سماعه أو مشاهدته .

فالكتاب عمل ابداعي ، يحوله الناشر الى كتاب مطبوع . ويمكن أن يخرج مخرج اعلامي يعرضه على المشاهدين فيلما سينمائيا أو مسرحية أو تمثيلية اذاعية أو تليفزيونية .

ولكى يتحول الفن أو العمل الثقافي الى وسيلة للتنمية الاقتصادية فإن الدولة تستطيع أن تعين الابداع وتنميته بأن توفر الحرية للمبدع ، وإن كانت هذه الحرية تجد من الناحية الواقعية قيودا تضبطها أو تكبلها ، كالقيود السياسية وبخاصة فيما يتصل بالحديث عن بعض الاقطار الاخرى ، وبعض اعلام المجتمع ، وبعض اتجاهاته ومشاكله . وهناك قيود دينية تفرضها الهيئات المسئولة على تمثيل بعض الاعلام الدينية مثل كبار الصحابة وتصوير بعض رجال الدين ، وهناك قيود اخلاقية يفرضها المجتمع نفسه ممثلا في الرقابة على الاعمال الفنية .

ثم انه لا بد من تدعيم المبدعين تدعima ماديا عن طريق نظام للتفرغ ، يمنح للمبدع ليقوم بعمل تجيزه لجنة فنية معينة ، أو عن طريق تقديم مكافأة مجزية لمن يقدم عملا متميزا . أو عن طريق تهيئة مكان يتوفر فيه الهدوء والجمال والعزلة ، يقيم فيه المتفرغ لاتجاز مثل هذه الاعمال .

وأما عن تنمية صناعة وتجارة المواد الثقافية ، فتستطيع الدولة أن تقدم مساعدة كبيرة في هذا المجال بأن تدعو الى المشاركة في انتاج عمل فني كبير ، ديني أو تاريخي ، يتوفر له الاتفاق السخي والاعداد الممتاز ليعرض في العالم الخارجي ويمكن أن يحقق دخلا ماديا كبيرا ، بالإضافة الى تأثيره المعنوي والادبي في الخارج .

وكذلك لا بد من ازالة أية عقبة في طريق تصدير وتسويق الاعمال

الثقافية المناسبة لهذه المجالات مستقرة أو مخزونة في أذهانهم ونفوسهم ، ولكن الترجمة الفعلية لهذه النظم ، أو سلوكهم الواقعي ، يخرج في مجمله عن هذه المبادئ والأفكار .

فالفلاح اليوم لم يعد فلاح الاجداد الذين كانوا يعيشون للأرض وبها ، يرعونها فترعاهم ويمنحونها لمتنحهم ، ويبدلون لها الجهد والعرق فتبدل لهم الخير والنعمة والمطاء الوفير . اذ تلتشى الكسل والتعاس والانشغال بأمور أخرى ، ومن الفلاحين من هجر أرضه أو أفسدها بالتجريف أو البناء عليها ، ومنهم من انصرف عنها وتركها للصغار أو نحوهم فكان مآكان من التدهور والتخلف الظاهرين في الاقتصاد الزراعي الذي هو في حقيقة الامر أهم ركائز الاقتصاد الوطني .

ثم إن هجرة الفلاح الى المدن في الداخل ، وإلى بلاد الخليج وغيرها سعيًا وراء الكسب المادي السريع ، قد غيرت الأوضاع في محيط القرية والبيئة الزراعية في عمومها ، وأحدثت هزة عنيفة في البنايين الاقتصادي والاجتماعي معا . وهجرة الفلاح الى البلاد العربية النفطية سلاح ذو حدين . فإذا كانت الهجرة تعود على المغتربين ببعض المال الوفير الذي قد ينفعهم وقد ينفع الوطن أيضا بإمداده ببعض ما يحتاج اليه من العملة الاجنبية ، إلا أنها في الوقت نفسه تؤثر في الاقتصاد الزراعي كما أشرنا من قبل ، بالإضافة الى أن المهاجر قد يعود وقد اكتسب عادات استهلاكية لا تتماشى مع الوضع الاقتصادي العام . وتكون النتيجة كثرة مال سائل يتناثر يمينا وشمالا على غير هدى ، وضعفا في الانتاج ، وانصرافا الى انماط من السلوك غير مستحبة .

ومسألة الهجرة الى الخارج تحتاج الى دراسة جادة ، فيمكن تلافى كثير من سلبياتها بتنظيم الهجرة المؤقتة الى البلاد العربية وضبطها ، وتوجيه اهتمام حقيقي الى الريف على ضوء ما استجد من ظروف لم تعهدها القرية المصرية في حياتها من قبل مع عدم الاعتداد بالشعارات فحسب ، بحيث يشجع الفلاح على القيام بدوره المطلوب

في الانتاج الزراعي السليم ، بإمداده بما يلزمه من الات وأموال وتقديم الخدمات الطبية والصحية والاجتماعية والثقافية التي تجعل حياته في القرية مرغوبة وهانئة . ثم ينبغي أيضا أن يشجع العمال المصريون في القرى على الاتجاه الى الصحارى المصرية لاستصلاح الأرض واستزراعها وتحويلها الى أرض زراعية منتجة .

وفي مجال الصناعة ، نجد أن الثقافة الصناعية في بلدنا ثقافة غير مناسبة أو مواتية ، سواء في القطاع العام أو الخاص أو المشترك . فبالنسبة للعمال المصري المستثمر في الصناعة نجد أنه قليل بالنسبة لما يملكه المصريون من مدخرات ، وما يحتفظون به من ثروات في الخارج . أما عن الآلات فمعظمها قديم يحتاج إلى إحلال وتجديد . وعن العمال فإن من بينهم من يملك قدرة وكفاءة عالية ، غير أنه قد شاع في جهورتهم في السنوات الاخيرة ، نوع من الهمال والتسيب والتراخي وفقر الهممة والنشاط ، كما انتشرت بينهم ظاهرة الغياب والتمارض والهمال ، وخاصة في شركات ومصانع القطاع العام ، حيث تقل الرقابة الحقيقية ، ويندر حساب المقصرين ، أو مكافئة المجدين .

أما النشاط الاقتصادي فلم يعد كما كان الحال في الماضي من الالتزام بالأعراف والتقاليد التجارية السليمة .

وبصورة عامة - فإن ثقافة الشعب في مجموعه ، في سائر شئون حياته اليومية ، أو بعبارة أخرى ، نماذج سلوك الأفراد والجماعات في منازلهم أو في المدارس والشوارع والادارات العامة ذات الصلة بأعمالهم أو مصالحهم - أصبحت تسيطر على المجتمع صفات الانانية وحب الذات والتعطش الى جمع المال بقطع النظر عن شرعيته ومصادره وشاعت بين الكثيرين من خواهر الالمبالاة والتسيب وفقدان النظام والاضطراب في تدبير شئونهم وشئون وطنهم ومواطنيهم .

وبالبحث في الأسباب الكامنة وراء ذلك كله ، يتضح أن السبب الرئيسي وراء هذه الظواهر المؤسفة ، هو سوء أحوالنا الاقتصادية ، مما ينعكس أثره على الاخلاق والعادات والسلوك والقيم ، في البيت

ومستواها العام . وكل تقدم في هذا الجانب أو ذاك يتطلب وينتج تقدما في الجانب الآخر . وعليه فانه من الضروري أن نرعى الجانب الثقافي العام ونحن نسعى جهدا لتحرير اقتصادنا وتطويره وتنميته .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم ، وما دار حوله في اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتي :

- * تهيئة المناخ العام الصالح لتنفيذ البرامج المتعلقة بتحرير اقتصادنا الوطني ، بحيث تتلام جهود التنمية الاقتصادية مع رفع مستوى حياة الشعب الثقافية بوجه عام ، في إطار جهد عام مبدول لترقية حياتنا ترقية شاملة في كل الجوانب .
- * إن تحرير الاقتصاد الوطني يقتضى في البداية تحرير المواطن المصري نفسه من الخوف وتحرير فكره من المفاهيم البالية والشعارات المتخلفة ، وتدريبه على أن يكون مستقلا في تفكيره ، حرا في اختياره ، واعيا بشؤون دنياه من مختلف النواحي .
- * تحرير العمل الثقافي نفسه من سلبيات المركزية والتقييد بالقيم والسلوكيات والاخلاقيات التي لاتساير الواقع الجديد .
- * جعل الثقافة شريكا فعلا في خطط التحرر الاقتصادي ، بأن تكون الوسيلة المؤثرة في تحسب السلوكيات والاخلاقيات والعادات والقيم التي تساعد على التحرر الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، وتقضى بقدر الطاقة على معوقات التحرر والتنمية .
- * توفير الظروف التي تساعد المثقفين على الابداع والاجادة عن طريق نظام التفرغ للمبدعين وتقديم المكافآت الجزية للأعمال المتميزة .
- * إيجاد الوسائل العملية الكفيلة بحسن نشر وتوزيع المواد الثقافية وترويجها في أنحاء العالم العربي .
- * تشجيع انتاج أعمال كبرى تستلزم الانفاق الكبير والإعداد الممتاز لتعرض على الجماهير في سائر أنحاء العالم العربي .
- * تشجيع المثقفين والاعلاميين والموجهين للرأي العام ، على أن

والمدرسة والشارع والحقل والمصنع ، وهكذا تصبح الحالة الاقتصادية السيئة سببا في سوء المستوى الثقافي للأمة ، كما تصبح نتيجة لهذا المستوى الثقافي المتدهور .

وإذا كنا نتحدث عن الثقافة العامة للشعب في ريفه وحضره ، فإن علينا أن نبرز ظاهرتين جديرتين بالتمعن ، إحداهما تتمثل بحياتنا الثقافية في المدينة العاصمة التي تضم أكثر من اثني عشر مليوناً من البشر ، ثم تكاد تخلو أو هي تخلو بالفعل من مكتبة عامة ، تسعف طلاب الثقافة بمكان للاطلاع على مختلف الكتب والمراجع ، كما تسعفهم بنظام الإعارة المجانية للكتب ، لمدة أيام محددة ، كما كان يحدث في الثلاثينات والاربعينات ، عندما كانت دار الكتب المصرية في القاهرة ، ومثيلاتها من مكتبات « البلدية » في مختلف عواصم المحافظات ، تعج بالمترودين عليها للاستعارة الداخلية والخارجية . كانت القراءة في تلك الحقبة متعة ذهنية حقيقية تصقل الفكر والشعور معا ، وتجعل للحياة الفكرية والمعنوية معنى وقيمة ، بجانب ما في الحياة من ماديات أصبحت الآن هي شغلهم الشاغل .

أما في الريف ، فنلاحظ الجهد الضئيل المبذول في سبيل توفير الخدمة الثقافية لأهل القرى ، ذلك أن النولة عنيت أخيرا بتوفير ماء الشرب النقي في هذه المجتمعات القروية الريفية ، كما عنيت بتوفير الكهرباء في معظمها ، وفي انشاء الوحدات الصحية ومراكز تنظيم الاسرة ، ووحدات الرياضة ومعسكرات الشباب وما إليها . دون أن يواكب ذلك جهد ملموس في انشاء بيوت الثقافة والمكتبات العامة وأماكن عرض الاعمال الفنية من مسرح وموسيقى وفنون شعبية وسينما وما إلى ذلك . وهكذا يتخلف سكان الريف عن ركب الحضارة الحديثة ، وعن اتباع السلوكيات المتناغمة معها ، مما يصبح له اثره في أدائهم بوجه عام ، وفي المساهمة من جانبهم في الجهد العام المبذول لتحرير اقتصادنا الوطني .

وجملة القول أن الحياة الاقتصادية تؤثر وتتأثر بالحياة الثقافية

رؤى إعادة دراسة الموقف الحالى لنشر الكتاب المصرى وتوزيعه وتصديره مع التأكيد على التوصيات التى سبق تقديمها من قبل ولا تزال مطلوبة ، والنظر فى توصيات جديدة تواجه ما استجد من معوقات فى سبيل نشر الكتاب المصرى وتوزيعه على النطاق المطلوب والخلق بما للكتاب المصرى من سمعة وتاريخ وأثر ، نرجو أن تقوم وتزداد ، لا أن تنحسر .

والكتاب المصرى ليس مجرد سلعة تعرض فى الأسواق ، وإنما يعسود الاهتمام به الى أهميته الاقتصادية لأن الكتاب سلعة وخدمة ذات طابع خاص ، لها تأثير واضح ومباشر فى الاسهام فى ارساء قواعد التكامل العربى ، ودعم التعاون بين جميع الدول العربية ووحدة لغتها وثقافتها وفكرها وآمالها ، وهو اذا كان أداة خدمة للثقافة العربية بوجه عام ، فهو ضرورة أساسية للحفاظ على التراث الثقافى والحضارى للأمة العربية . ومنذ القرن التاسع عشر ، والكتاب المصرى يحتل موقع الريادة فى العالم العربى ، ويشكل جانباً هاماً من جوانب المكانة التى تحتلها مصر بين أخواتها العربيات ، كما يتحمل فى الوقت نفسه عبء التنوير والنهوض بالمستوى الثقافى العربى العام ، ونشر المعارف والعلوم والفنون والآداب فى الأقطار العربية جميعاً ، وكثير من البلدان الاسلامية والمراكز الاسلامية فى الخارج ، سواء بالتأليف والترجمة أو إحياء التراث القديم وتحقيقه ، غير أن الأوضاع المحلية والاقليمية والعالمية لاتلبث أن تتطور وتتغير وفقاً للمتغيرات الكثيرة التى تحل بالعالم والمنطقة التى نعيش فيها . إلا أن الموقف أصبح الآن يكاد يشبه الازمة فيما يتعلق بالكتاب المصرى ، محتوى ومضمونا وقيمة أدبية واقتصادية .

فقد تقهقر الكتاب المصرى خطوات الى السواء ، فى الوقت الذى تقدم فيه الكتاب العربى المنشور فى دول عربية أخرى خطوات إلى الأمام . ولم يعد الكتاب المصرى هو صاحب السيادة المطلقة فى العالم العربى . بل زاحمته مطبوعات دول عربية نامضة أو قاصرة

يبدلوا كل ما يستطيعون من جهد لإرساء القيم والسلوكيات الايجابية التى تخدم المجتمع وتنمى موارده الاقتصادية ، مثل تربية الضمير الاجتماعى والحس الاجتماعى العام وتغليم شأن العمل والعمل اليدوى والحر المنتج بوجه خاص ، وحسن استثمار الوقت وتوظيف المال فى خدمة التنمية الاقتصادية ودعم الديمقراطية وتوسيع نطاقها ، والعمل على رفع مستوى الانتاج والخدمات وترشيد الاستهلاك ، واستهداف الصالح العام فى كل ما يقوم به المواطن من نشاط .

* الاهتمام الخاص ببرامج التليفزيون لما لها من أثر فعال فى سلوك الجماهير وقيمهم ، ونشر المفاهيم الصحيحة التى تساعد على دعم الاقتصاد الوطنى بشكل عام . والاهتمام بالبرامج التى تقدم للجماهير الأفكار الاقتصادية التى تعمل على تحرير الاقتصاد المصرى بالاسلوب السهل الواضح والتميز فنياً والقادر على الإيحاء والتأثير غير المباشر فى سلوك الجماهير .

المعوقات التى تواجه نشر الكتاب وتوزيعه وتصديره

منذ عشر سنوات ، عرض على المجلس تقرير بعنوان « نشر الكتاب وتوزيعه » ، كما عرضت عليه تقارير مماثلة فى الموضوع ذات بعد ذلك بسنوات ، ولما كان الموضوع من الأهمية بمكان ، نظرا لاتصاله بجوانب سياسية وثقافية واقتصادية كثيرة ، ولما له من آثار عميقة الأثر سواء فى الداخل أو فى الخارج ، وبخاصة فى مجال العالم العربى الذى كان يتخذ من الكتاب المصرى بالذات وسيلة تثقيف وتعليم لها المقام الأول والريادة المعترف بها من الجميع ، ولما كانت هناك بعض معوقات لاتزال تقف فى طريق نشر الكتب وتوزيعها فى الداخل ، لم تحل مشكلاتها حتى الآن رغم التوصيات المتكررة خلال السنوات العشر الأخيرة ، فقد

وأولى العقبات التي تواجه الكتاب المصري في الخارج ، إقدام الكثرين على طبعه ونشره وتوزيعه خارج مصر ، بعد تصويده وطبعه بالآلات الطباعة الحديثة ، دون إذن سابق من مؤلفه أو ناشره المصري ، وهي الظاهرة المتفشية الآن والتي درجنا على تسميتها بالتزوير. مع أنها في الحقيقة لاتعد أن تكون افتئاتا على حقوق المؤلفين والناشرين المصريين ، بإعادة طبع كتبهم المطبوعة بالآلات الحديثة ، وكأن نعمة التقدم التكنولوجي في مجال الطباعة قد ارتدت نعمة على المؤلفين والناشرين الأصليين ، وهي ظاهرة يعاني منها الناشر في كثير من الدول المتقدمة ، كإنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا ، بعد أن أصبح الكثيرون من تجار الكتب ، وبخاصة في العالم الثالث يحترفون سرقة حقوق التأليف والنشر ، اختزالا لنفقات طبع الكتاب ، والتحلل من حقوق المؤلف الأصلي والناشر الذي يتحمل التكلفة الحقيقية كاملة ، وبذلك يتباح للمزورين فرص بيع وتوزيع كتبهم المقلدة بأسعار أقل بكثير مما تباع بها الكتب الأصلية .

وقد بدأت في الستينيات عمليات تزوير الكتب المصرية في إحدى الدول العربية ، ثم انتشرت في كثير من هذه الدول ، بل إن بعض بائعي الكتب في مصر ، بدأوا أيضا في تزوير كتب المؤلفين المصريين الراحين ، وعرضها للبيع في الداخل والخارج دون حرج وساعدهم على ذلك أن قانون حماية حق المؤلف في مصر يتضمن عقوبات مالية زهيدة للغاية ، كما يصعب إثبات تزوير الكتب أو مكان هذا التزوير أو المسؤولية عنه . وهكذا أصبح الناشر المصري يتحمل عبء نشر الكتب بتكاليفها الفعلية ، ومحاسبة مؤلفيها على حقهم المتفق عليها ، فإذا راجت هذه الكتب ، وأصبح تجار الكتب وموزعوها يطلبونها بسبب رواجها وشهرتها لدى القراء ، عمد المزيّفون إلى إعادة طبعها خلسة ، وحرمان مؤلفيها وناسريها الأصليين من ثمره جهودهم ، أما إذا لم تحرز راجا وشهرة ، تركها المزيّفون لأصحابها الأصليين يتحملون وهدم خسائرها أو ركوها في مخازنهم .

وإذا كان من الصعب مقاضاة المزورين المغتصبين في الداخل ، فإن

على تذليل عمليات نشر الكتب وتوزيعها ، بما لها من موارد ضخمة ومعونات كبيرة تقدم للمؤلفين والناشرين المحليين ، تشجيعا لهم وتقديرا لما يبذلونه من جهد ثقافي ، كما أن ارتفاع أسعار الورق وتكاليف الانتاج بوجه عام ، كأسعار آلات الطباعة ومستلزمات الانتاج الأخرى ، مما جعل أسعار الكتب في غير متناول الكثرين ، وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار مستوى الأجور والمرتبات وبخول الأفراد في مصر ، في ظل الموقف الاقتصادي الراهن .

ولعل هذه الأسعار الباهظة للكتاب المصري في السوق المحلية ، تكون أكثر قبولا عند تصديره إلى الأسواق العربية الأخرى التي لاتعاني ما نعاناه من مشكلات اقتصادية ، حيث تصبح أسعار الكتاب المصري بالنسبة للمستهلكين في هذه الأسواق - والنفطية منها بوجه خاص - أسعارا مقبولة وفي متناول الكثرين من المواطنين هناك . ولكن هذه الفرصة ضيعتها أحداث طارئة ، سياسية وعسكرية ، أثرت بالسلب على انتشار الكتاب المصري في أسواقه الطبيعية العربية . وأقرب مثل على ذلك ، حرب الخليج التي تأثرت بها معظم دول الخليج العربي ، وأخرجت من نطاق أسواق الكتاب المصري دولا عربية كانت من أكثرها تعاملًا مع كتبنا ، كالعراق والكويت ، ويضاف إلى ذلك أوضاع العلاقات السياسية التي مرت بالعالم العربي منذ أواخر السبعينات ، وتأثرت منها صادرات الكتب المصرية إلى معظم أنحاء العالم العربي .

المحافظة على حقوق التأليف ، وتزوير الكتاب :

وقد كان الكتاب المصري فيما مضى ، ومنذ أوائل القرن الحالي ، هو أقدم السلع المصرية المصدرة إلى الخارج ، وأوسعها أسواقا . وكانت سوق الكتاب المصري مفتوحة على مصراعيها ، لا من الخليج إلى المحيط ، بل تعدت ذلك إلى البلاد الإسلامية المختلفة في القارتين الآسيوية والأفريقية ، إضافة إلى بعض المراكز العلمية ومراكز الاستشراق في أوروبا وأمريكا .

مقاضاتهم في الخارج تصبح أكثر صعوبة ، بل قد يصل الى حد الاستحالة عمليا . وهكذا يصبح التصدي الفردي لعمليات التزوير « القرصنة » في مجال الكتب ، عبئا لاطائل وزاء . ولابد في هذا الشأن من قيام الدولة نفسها بحماية مؤلفيها وناشريها من اغتصاب حقوقهم ، سواء في الداخل أو الخارج ، وذلك بأن نسرع باصدار القانون الجديد لحماية حق المؤلف ، بعد أن أصبح معدا وجاهزا للعرض على المجلس التشريعي ، بنصومه التي وضعت لتعالج في تصديها الظاهرة الجديدة والظروف المستجدة ، بالإضافة الى قيام الحكومة بمخاطبة الدول العربية في هذا الشأن لمكافحة هذه الجريمة التي أصبحت منتشرة في دول عربية متعددة . ومما يقال في هذا الشأن أن دور النشر في الولايات المتحدة الامريكية ، وكلها تابعة للقطاع الخاص ، أخذت أخيرا تشكو من ظاهرة التزوير التي تفشت في بعض البلاد النامية فقامت الحكومة الامريكية من جانبها بالتصدي لهذه الظاهرة في مختلف بلاد العالم ، ولم تترك طريقا إلا سلكته الحفاظ على حقوق المؤلفين والناشرين الامريكيين ، وعلى الثروة القومية الامريكية . هذا ، على قول المسؤولين هناك . ومن الممكن أن ينص على ضرورة مكافحة التزوير في الاتفاقيات الثقافية التي تعقد بين مصر ومختلف الدول ، وكذلك توصية المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة التابعة لجامعة الدول العربية بإدراج هذا الموضوع في جداول أعمالها بوصفه صاحب الأولوية ، ومن أبرز المشكلات في الساحة الثقافية العربية .

مشكلة الاجراءات النقدية المتبعة عند تصدير الكتب الى الخارج :

نضيف الى ما تقدم أن الناشرين ومصدري الكتب مايزالون يعانون من العقبات التي تقف في سبيل تصدير الكتب الى الخارج ، أو تعوق التصدير وتعطل اتمام إجراءاته ، بما يترتب عليه من تأخر المصدرين في تلبية الطلبات التي ترد إليهم أو عدم الوفاء بها في الوقت المناسب . وقد تم في السنوات الاخيرة تذليل بعض هذه العقبات ، ولكن بعضها

الأخر مايزال قائما . ويحىء في المقدمة ، الاجراءات النقدية المتبعة عند تصدير الكتب . فقد كان الكتاب فيما مضى من الخمسينات معفى تماما من ضرورة استرداد قيمة الصادرات منه بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل . ثم رأت وزارة الاقتصاد بعد ذلك أن تعامل الكتاب معاملة السلع الأخرى عند تصديرها ، وأوصت باسترداد حصيلته تصديره بالعملة الأجنبية خلال فترة زمنية معينة ، وإلا تعرض المصدر للعقوبة الجنائية . ثم صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي . وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه « على من يصدر بضاعة إلى الخارج أن يسترد قيمتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن » (عدلت بعد ذلك الى سنة) وفقا للشروط والاوزاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص ويجوز للوزير المختص أو من يعينه تجديد هذه المدة أو اطالتها ويستثنى من شروط المدة استرداد حصيلته تصدير الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في جمهورية مصر العربية .

وقد تضمنت لائحة تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي أنه يستثنى من شرط مدة الثلاثة أشهر من تاريخ الشحن ، حصيلته تصدير الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر ، على أن يتم استرداد هذه الصادرات فور بيعها وتحصيل قيمتها .

ولما كانت البنوك والادارة العامة للنقد لامتلاك الوسائل التي تكفل لها التحقق من بيع الكتب المصدرة وتحصيل قيمتها ، فقد كتبت وزارة الاقتصاد إلى وزارة الثقافة لاستطلاع رأيها في ذلك ، فأشارت (الهيئة العامة للكتاب) باقتراح العودة الى نظام تحديد المدة السابقة لاسترداد القيمة وأن تكون هذه المدة ثلاث سنوات فقط ، واتخاذ الاجراءات القانونية مع المصدرين في حالة التجاوز عن المدة المشار إليها ، وتأسيسا على ذلك ، صدر القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٠ (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية) ، متضمنا أنه يجب أن يتم استرداد قيمة صادرات الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر فور بيعها

وتحصيل قيمتها ، خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الشحن .
وكان لذلك القرار رنود فعل منها محاولات باقتراح إلغائه (من
قبل وزارة الدولة للتنمية الادارية) وخاصة أنه مخالف للقانون
رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ السابق إصداره فى الموضوع نفسه ، غير
أن وزارة الاقتصاد لم تستجب لهذه المحاولات ، وأصدرت فى سنة
١٩٨٥ القرار رقم ٢٦٥ متضمنا وجوب استرداد القيمة خلال فترة
لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ الشحن .

كذلك صدر القرار الوزارى رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٥ (وزارة
الثقافة) متضمنا النص نفسه .

وبناء على ذلك ، قامت الجهات المسئولة (فى وزارة الاقتصاد)
بإبلاغ النيابة العامة ضد الناشرين المصدرين للكتب الذين لم
يستطيعوا ، لأسباب خارجة عن إرادتهم ، استرداد حصيله صادراتهم
من الكتب خلال خمس سنوات من تاريخ الشحن . غير أنه عندما قدموا
الى القضاء ، برأتهم محاكم الاستئناف اعمالا للقانون رقم ٩٧ لسنة
١٩٧٦ ، لأن القرارات الوزارية ، لا تلغى أحكام القانون .

ونظرا الى التهديد المستمر لمصدرى الكتاب من قبل وزارة
الاقتصاد ومحاوله مخالفتها لاحكام القانون السالف الذكر ، والفرقة فى
المعاملة بين مصدرى الكتب ومصدرى الصحف والمجلات الذين لم تقدم
ضد أى منهم شكوى للنيابة العامة فى مثل هذا الشأن .

ونظرا لانه ليس ثمة أية أغراض أو مصالح مالية للمصدرين من وراء
عدم استرداد حصيله مايباع من كتب من الخارج ، لانهم يبيعون هذه
الحصيله الآن للبنوك. يضاف إلى ذلك بطلان الزعم بأن المصدرين
يتخلون من تصدير الكتب وسيلة لتهرب الاموال إلى الخارج ، لأنه ليس
هناك ما يمنع أى مصرى من تحويل مايشاء من أموال بالنقد الأجنبى
للخارج دون إبداء الأسباب ، وفقا للمعمول به من حرية التصرف فى
النقد الأجنبى لمن يحوزه .

ونظرا إلى أن نظام بيع الكتب فى الخارج ، يقوم على أساس

ارسال هذه الكتب الى المستوردين وتجار الكتب فى الخارج باعتبارها
أمانة ، يسدون ثمنها بعد بيعها فى بلادهم وتعريف القراء بها .
مما يجعل استرداد قيمتها فى مدة معينة أمرا غير مضمون .

فلكل هذه الأسباب - ينبغى إعادة العمل بنص القانون رقم ٩٧ لسنة
١٩٧٦ ، أو النص فى تعديل القانون - إذا رضى تعديله - على أن تعفى
صادرات الكتب والصحف والمجلات والمطبوعات المطبوعة فى مصر ، من
شروط استرداد قيمتها ، وإن تخسر الدولة ، مقابل ذلك سوى بضعة
ملايين قليلة من الدولارات ، تعوضها الآن حصيله السوق الحرة للعملاء
الأجنبية أضعاها مضاعفة ، وبذلك يطمئن الناشر والمصدر إلى عدم
تعرضهم للمساءلة الجنائية بسبب عجزهم فى بعض الحالات عن
استرداد قيمة صادراتهم خلال مدة معينة .

مشكلة الرقابة على الكتب المصدرة الى الخارج :

أما مشكلة الرقابة على الكتب المصدرة للخارج ، فهى تمثل إجراء
لامبرر له فى معظم الأحوال ، ولا منطق فيه . فالرقابة بصورة عامة ،
لا يصح ان تفرض على الكتب المصدرة للخارج ، بينما هى «بأية»
ومتداولة ومنتشرة فى الداخل . والرقابة لا تفرض لصاية القراء الأجانب
الذين طلبوا الكتب المصرية ، فتقوم سلطاتنا المسلية بحرمانهم منها ،
بينما تتركها فى الداخل للقراء مرة دون قيد .

ثم ان الكتب المصدرة ، رغم أنها فى أغلب الحالات فى حكم المتداولة
والموافق عليها فى الداخل من كل الجهات المسئولة ، تتعرض للرقابة
ثلاث مرات مرة من الرقابة على المطبوعات ، ومرة أخرى من الرقابة على
البريد ، ومرة ثالثة من رقابة السلطات المختصة فى الأزهر الشريف ،
إذا كانت هذه الكتب تمس المسائل الدينية من قريب أو من بعيد .
والأصل أن يتأكد الأزهر الشريف من سلامة طبع المصاحف الشريفة
وكتب الأحاديث النبوية فقط ، ولكن سلطات الرقابة الحكومية
الأخرى ، تحيل على السلطات الأزهرية كل كتاب له مساس من قريب أو

بعيد بشئون الدين ، وإن لم يكن أصلا كتابا دينيا بالمعنى العام ، وتكرر الرقابة على نفس الكتاب ، إذا تكرر تصدير نسخ منه ، ولا يكتفى بالنظر في حالته مرة واحدة ، يجاز بعدها إذا أجز أول مرة ، ويمنع بعدها إذا لم يوافق عليه أول مرة . ومن غير المنطقي أن سلطات الأزهر ، تطلب من كل كتاب نسختين لمراجعتهم في كل مرة ، حتى وإن كان المصدر الى الخارج نسخة واحدة منه ، وقد جرى نقاش طويل في الفترة الاخيرة عن حق السلطات الأزهرية في مصادرة الكتب أو منع تصديرها ، وحتى الآن لم تسفر هذه المناقشات عن شيء ملموس حاسم ، أو تحديد الحدود التي يلتزم بها عند ممارسة الرقابة الدينية على المصنفات المطبوعة ، بما يكفل التأكد من سلامتها من ناحية ، وعدم تعويقها لحركة النشر وحرية الرأي وحركة تصدير الكتب من ناحية أخرى .

ويمكن في هذا الشأن ، أن نأخذ باقتراح يسهم بنصيب كبير في تيسير الاجراءات السابقة على تصدير الكتاب الى الخارج بون أن يفوت ذلك علينا شيئا بالنسبة للحفاظ على الكتب التي تتضمن ما يخالف أو يمس سلامة العقيدة وأحكامها وأدابها وهو أن تكتفى سلطات الأزهر الشريف بمراجعة المصاحف الشريفة والأحاديث النبوية فقط ، وإن يسمح بتصدير سائر الكتب والمطبوعات مادامت متداولة في مصر ، ولم تصدر بشأنها قرارات من السلطات المختصة بالحفظ عليها أو أحكام من المحاكم بمصادرتها . وبذلك نتخلص من هذه العقبة التي يضيع بسببها كثير من الوقت والجهد والمال كما تضيع فرص كثيرة لتصدير الكتب المصرية إلى الخارج ، وتترك الفرص سانحة للمنافسين في البلاد العربية الأخرى .

ومن أكثر الاجراءات تعسفا التي تتخذ حاليا بشأن الكتب المصدرة إلى الخارج ، ما تتبناه جميع أجهزة الدولة المعنية إزاء الكتب المرسله بالطرود البريدية الصغيرة إلى المستهلكين الذين يطلبونها لاستخدامهم الشخصي لا للتجار . بل إن هذه الاجراءات تتبع أيضا عند إرسال عينات من الكتب للتجار أو الهيئات التي تشتري الكتب في الدول العربية

وغيرها ، وتتبع كذلك عند إرسال الكتالوجات وقوائم المطبوعات المجانية التي تصدرها دور النشر المصرية لعملائها في الخارج . فكل هذه الأنواع ، ترسل عادة في طرود بريدية صغيرة ، وهي إما بالمجان ، أو لا تتجاوز أثمانها في كل شحنة مبلغا ضئيلا من المال . ومع ذلك فهي تعامل تماما معاملة الشحنات التي ترسل بالطائرات أو السفن أو سيارات النقل ، لتلبية طلبات الجملة ، من حيث الرقابة على المطبوعات في المكاتب الثلاثة المتنوعة التي ذكرناها ، ومن حيث الاجراءات الجمركية التي تستدعي التفتيش على الطرود ومطابقتها « للفواتير » وأسعارها ، ومن حيث الاجراءات النقدية التي تتطلبها وزارة الاقتصاد وإدارات البنوك القومية التي تتولى تحصيل قيمة الصادرات عند استردادها من الخارج . وهذه الاجراءات جميعها ، لا تتبع في أية دولة من دول العالم ، وتقضى لوائح وقرارات هيئة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة باعفاء هذه الطرود البريدية من كافة الاجراءات الرقابية والجمركية والنقدية ، تيسيرا للتبادل الثقافي ولضمان سرعة وصول المراجع والكتب اللازمة للبحث العلمي إلى من يطلبها خارج البلد الذي تصدر منه .

وكثيرا ما ترد طلبات لكتب ومراجع مطبوعة في مصر ، يطلبها دارسون وباحثون مصريون يقيمون في الخارج ، سواء في الدول العربية أو الاوربية أو الامريكية أو غيرها ، ويجد الناشرون المصريون صعوبة تصل إلى حد الاستحالة في بعض الأحيان لإرسال هذه الكتب إلى من يطلبها من المصريين أو الأجانب . وهكذا أصبح من غير الممكن توصيل الطلبات الفردية من الكتب والمطبوعات المصرية ، لطالبيها من الناحية العملية ، إلا عن طريق تكليف أحد المسافرين بحملها شخصا إلى الخارج . وإن الضرر الناجم عن هذه الاجراءات التعسفية ، لا يقدر بمال فهو ليس اقتصاديا فحسب ، ولكنه ضرر علمي يتمثل في حجب البحوث والدراسات والكتب المصرية عن طلابها من الباحثين والدارسين في الخارج ، وضرر سياسي وأدبي

يتمثل في تشويه صورة مصر في عيون الآخرين .

ويجب أن يسمح بتصدير الكتب والمطبوعات المرسلة إلى الخارج في طرود بريدية ، دون أية معوقات أو إجراءات رقابية أو جمركية أو نقدية . وبذلك تعامل هذه الطرود معاملة الخطابات والرسائل العادية المرسلة إلى الخارج . مادامت هذه الطرود لا تشتمل على نسخ مكررة من كل كتاب ، ولا تتضمن الشحنة أكثر من نسخة واحدة من الكتب المرسلة بطرود البريد . وطبيعى أن تعفى قيمة الطرود البريدية من استرداد قيمة الصادرات . وهذه الاعفاءات معمول بها في كل بلاد العالم المتقدمة والنامية على السواء .

ومما يساعد على دعم صناعة النشر وتيسير وصول الكتاب إلى المنتفعين به في العالمين العربى والإسلامى ، إقامة معارض للكتاب في هذه الدول ، ومن ثم ينبغى أن يجد الناشر والمصدر للكتاب التسهيلات اللازمة لاشتراكهم في هذه المعارض والأسواق الدولية في الخارج ، وذلك بمنحهم التخفيضات الممكنة على نفقات الشحن الجوى والبحرى ، وأن يحاط الناشر بجميعا علما بمواعيد وشروط وأماكن إقامة هذه المعارض والأسواق ، بحيث لا يقتصر تمثيل مصر فيها على الهيئة المصرية العامة للكتاب وحدها . وقد حدث في عدة معارض أن وجهت الدعوة إلى الناشرين المصريين عن طريق الهيئة العامة للكتاب ، فقامت الهيئة وحدها بالاشتراك في هذه المعارض ، مكتفية بعرض بعض مطبوعات القطاع الخاص عن طريقها هي دون المشاركة الفعلية من القطاع الخاص الذى لم تصله الدعوة للاشتراك فيها .

ونستلزم مما تقدم إلى معرض القاهرة الدولى للكتاب الذى يقام كل عام . فمع الاعتراف بالجهد الذى تبذله الهيئة العامة للكتاب في إقامة هذا المعرض بانتظام منذ ٢٥ عاما حتى الآن ، ويأن هذا المعرض فرصة مواتية لعرض الكتب المصرية الحديثة بجانب ما يعرضه الناشر العرب والأجانب ، واتاحة الفرصة أمام تجار الكتب والهيئات العلمية والثقافية التى تطلبه للاطلاع على المنشورات المصرية الجديدة عاما بعد عام ،

٤٦٨

فاننا نرى أن يزداد التعاون بين الهيئة العامة للكتاب واتحاد الناشرين في مصر في إقامة المعرض الدولى وإدارته والإشراف عليه والعمل على تخفيض النفقات التى يتحملها الناشر والمصريون المشاركون فيه . كما أنه ينبغى أن يزداد التعاون أيضا بين الهيئة العامة للكتاب واتحاد الناشرين في العمل على إقامة المعارض الخاصة بالكتاب في مختلف العواصم العربية والمعارض الداخلية في عواصم المحافظات لما في ذلك من ترويج للكتاب المصرى وحسن توزيعه وتسويقه والدعاية له .

هذا ، وينبغى أن نجدد مناشدة وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية أن تقوم بتخفيض أجور الاعلانات عن الكتب المصرية فيها ، نظرا إلى أن تكاليف الاعلان في الوقت الحاضر ، وبخاصة في الصحف القومية ، أصبحت تمثل عبئا كبيرا جدا بالنسبة لتكاليف الطبع والنشر الأخرى ، مما يرهق الناشرين ويرفع من أسعار الكتب زيادة على ارتفاع تكاليف الطبع وأسعار الورق . وليس من المعقول أن تستوى تكاليف الاعلان عن كتب محدودة النسخ ، ببضعة آلاف ، مع تكاليف الاعلان عن سلعة تباع بالملايين ، أو بعشرات الآلاف من الوحدات التى يبلغ سعر الوحدة منها عشرات أو مئات أضعاف النسخة الواحدة من الكتاب . كما أن الاعلان عن الكتب ، وهى سلعة ثقافية في المقام الأول ، لها مردود ايجابى على توزيع الصحف نفسها ، فالكمل يشارك بعضه بعضا في التنمية الثقافية ورفع المستوى الثقافى العام للشعب كله .

وتبقى بعد ذلك أمور عامة تتصل بتهيئة المناخ المناسب لتنمية وعي القراءة لدى المواطن المصرى وتعميده على الاطلاع كلما وجد وقتا لذلك ، وجعل انشاء المكتبات المنزلية الخاصة عادة تمتادها الأسر المصرية القادرة على اقتناء الكتب المناسبة لأفراد الأسرة ، وكذلك حفظ النوادى والنقابات والمؤسسات والشركات المختلفة لاقامة مكتبة خاصة بكل منها تساهم في رفع المستوى الثقافى لأعضائها والمترددین عليها . كما ينبغى أن تهتم وزارة الثقافة بنشر المكتبات العامة في أحياء العاصمة

وتخفيض التعريف الجمركية الخاصة بأدوات ومستلزمات إنتاج الكتاب وخاصة الورق اللازم لطبع كتب الأطفال وطبع الصور التوضيحية ، وكذلك الأفلام المستخدمة فى طباعة الكتب والتفرقة بينها وبين أفلام التصوير الضوئى العادية .

* مكافحة تزوير الكتاب المصرى فى الخارج والداخل ، ونقصد بالتزوير إعادة طبع الكتب دون إذن من الناشر الأصلي والمؤلف ، باستخدام التكنولوجيا الحديثة فى التصوير والطبع ، ويتم ذلك بتشديد العقوبة المنصوص عليها فى قانون حماية حق المؤلف ، وبالتعاون مع الدول العربية خاصة لمكافحة الكتب المزورة وعدم السماح بتداولها فى بلادها ، وعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية لمكافحة هذه الظاهرة ، والعمل على أن تتولى منظمة التربية والعلوم والثقافة بجامعة الدول العربية التنسيق بين الدول الاعضاء والتزامها بمكافحة الكتب المزورة واحترام حقوق المؤلفين والناشرين الأصليين لها .

* إلغاء قرار وزارة الاقتصاد رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن ضرورة استرداد قيمة صادرات الكتب والصحف وباقى المطبوعات خلال فترة اقصاها خمس سنوات لمخالفة هذا القرار لنصوص القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم التعامل فى النقد الاجنبى ، أو إصدار قانون جديد يقضى بإعفاء الكتب والصحف والمجلات من شروط استرداد قيمة حصيلتها صادراتها الى الخارج ، والسماح ببيعها بالعملة المحلية .

* إلغاء الرقابة على صادرات الكتب والصحف والمجلات مادامت مسموحا بها ومتداولة فى الأسواق المحلية . فالرقابة لايقصد بها حماية الاجانب الذين يطلبونها ويراقبونها ولما لظروفهم ومتطلباتهم الخاصة . ويكتفى فى هذا الشأن بالتأكد من خلو الصادرات من الكتب والمطبوعات التى صدرت بشاتها قرارات تحفظ أو احكام بالمصادرة ، ويمكن حصر هذه المنوعات فى قوائم تستعين بها السلطات الجمركية كما تبلغ

القاهرة والاسكندرية ، وعواصم المحافظات الأخرى ، وتشجيع نشر الكتاب بتوزيع جوائز مالية أو شهادات تقدير سنوية للكتب الممتازة التى يتم نشرها خلال العام . والكتاب جدير بهذا التشجيع ، أسوة بما تبذله الوزارة من أموال تشجيعا لوسائل التثقيف الأخرى كالسينما والمسرح إلا أن الكتاب مقدم على هذه الوسائل لأنه يعتبر الوسيلة الأولى المباشرة لتوصيل الثقافة إلى افراد الشعب ، ولانتمى ضرورة اهتمام الدولة بمكافحة الأمية وتعليم الكبار ، وفى هذا الصدد أيضا ينبغى لوزارة الثقافة أن تعمل على دعم ومساعدة اتحاد الناشرين فى الحصول على مقر دائم يليق بهم ، ويستضيفون فيه ضيوفهم من الناشرين والمؤرخين الأجانب ، ويعرضون فيه كل جديد مما ينشرونه فى مصر ، ترويجا للكتاب المصرى وإعلاء لدرجته الثقافية المصرية الرائدة فى العالم العربى والاسلامى ، وليس اتحاد الناشرين أقل استحقاقا للدعم والتشجيع من اتحادات الكتاب والأدباء والمثلىين وغيرهم من العاملين فى حقل الثقافة بوجه عام .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق من حقائق وما دار حوله من مناقشات فى اجتماع المجلس ، يقترح ماياتسى :

* العمل على زيادة وعى المواطنين بالقراءة واتشاء المكتبات العامة فى عواصم المحافظات ، والاهتمام بالمكتبات الجامعية والمدرسية ، ومكتبات النوادى والجمعيات والنقابات والمؤسسات والشركات وغيرها ، ليكون الكتاب بحق هو دعامة الثقافة الأولى ، ويكون موجودا ومتوافرا فى كل هذه المؤسسات وفى مكتبات البيوت أيضا .

* العمل على خفض أسعار الكتب بكل الوسائل الممكنة ، وذلك عن طريق زيادة عدد المطبوع منها والمبيع من هذا المطبوع ، كلما زادت النسخ المطبوعة ، قلت تكلفة طبع النسخة الواحدة منها ، وكذلك العمل على الاهتمام بإقامة صناعة الورق من المواد الخام الموجودة محليا ،

* ضرورة دعم وزارة الثقافة لاتحاد الناشرين وتمكينه من اتخاذ مقر دائم له ، وتشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر أدبيا وماديا بمنح جوائز سنوية لأحسن الكتب تأليفا وترجمة وتحقيقا للتراث وإخراجا ، أسوة بما تقدمه الوزارة من دعم وجوائز مالية للروايات السينمائية والمسرحية وغيرها ، وباعتبار الكتاب هو الوسيلة الأولى لنشر الثقافة والمعرفة .

* العمل على تعديل القانون الخاص بإنشاء اتحاد الناشرين لأنه يتضمن نصوصا لم تعد تتماشى مع ظروفنا الراهنة بعد أن مضى على انشائه ٢٧ عاما ، وبخاصة النصوص المتعلقة بطريقة تكوين مجلس إدارته ، وشروط عضويته ورسم القيد بسجل الناشرين والاشتراك السنوى فيه وغير ذلك من مواد القانون التى أصبح تعديلها واجبا .

* تنفيذ البرامج القومية الخاصة بمكافحة الأمية وتعليم الكبار ، تنفيذًا جادا يسد جميع الشغرات ، والحيلولة دون تسرب الصغار من التعليم الأساسى .

دور مصر الثقافى تجاه جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية

تعرض المجلس القومى للثقافة فى تقرير سابق ، لموقف الثقافة المصرية فى ضوء المستجدات المحلية والعالمية . وقد بدا للمجلس أنه لا بد من أن يوجه اهتماماً خاصاً لتغيير جديد أو ظاهرة جديدة سيكون لها تأثيرها على مجموعة الدوائر الثقافية المتداخلة التى تنتمى اليها مصر ، وهى الدوائر العربية والإسلامية والأفريقية ، والمتوسطة والعالمية بوجه عام . هذه الظاهرة الجديدة ، هى انهيار الجدار السياسى والثقافى الذى ظل يحجب المسلمين فى الاتحاد السوفيتى السابق ، عن بقية الأمة الإسلامية ، وطوال فترة الهيمنة الشيوعية ، ومن قبلها إلى

لاتحاد الناشرين ليبلغها بنوده الى أعضاء الاتحاد ومصدرى الكتب للاسترشاد بها .

كما ينبغى أن تقتصر الرقابة الدينية التى تقوم بها سلطات الأزهر الشريف على المصاحف وكتب الأحاديث النبوية الشريفة للتأكد من خلوها من الأخطاء قبل تصديرها الى الخارج ، وفيما عدا ذلك يسمح لجميع الكتب الدينية بالتصدير ما دام تداولها غير ممنوع داخل الجمهورية .

* الاهتمام بالمعارض التى تقام للكتب فى الخارج والداخل ، وإحاطة اتحاد الناشرين علما بمواعيدها وأماكنها وشروط الاشتراك فيها لأعلام الناشرين المصريين بها وحثهم على ضرورة المشاركة فيها ، وينبغى أن يكون هناك تعاون تام وصادق بين اتحاد الناشرين والهيئة المصرية العامة للكتاب ، يصدر هذه المعارض الخارجية والداخلية وإدارتها والإشراف عليها ووضع شروط الاشتراك فيها .

* تشجيع إنشاء شركة استثمار لتوزيع الكتب فى الداخل والخارج بهدف ترويج الكتاب المصرى داخليا وخارجيا وزيادة انتشاره وضمان وصوله إلى طابقيه محليا وخارجيا .

* إعفاء النسخ المفردة من الكتب التى تصدر إلى الخارج عن طريق الطرود البريدية من كافة الاجراءات الجمركية والنقدية والرقابية ، بحيث تتولى هيئة البريد استلام وتصدير هذه الطرود دون قيود أو إجراءات أو مطالبات خاصة ، ومعاملة هذه الطرود المعاملة نفسها التى تلقاها الخطابات العادية المرسلة إلى الخارج .

* مناقشة وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية تخفيض أجور الاعلانات الخاصة عن الكتب تخفيضاً ملموساً ليتمكن الناشر من الاعلان عن منشوراتهم بصورة واضحة وبخاصة فى الصحف اليومية القومية التى ارتفعت أسعار الاعلانات فيها إلى درجة يستعصى معها الاعلان عن الكتب ، فالأسعار الحالية لاتحتملها اقتصاديات الكتاب الذى تطبع منه عادة أعداد محدودة .

حد ما ، هيمنة روسيا القيصرية على هذه المناطق الاسلامية في آسيا الوسطى .

وكان آخر الأحداث التي توالى سريعا في المناطق ذات الاغلبية المسلمة في آسيا الوسطى وجمهورية روسيا الاتحادية ، وهي جميعها تنتمي إلى « كومنولث الدول المستقلة » ، هو اختيار جمهورية تاتارستان المتمتعة بالحكم الذاتي داخل جمهورية روسيا الاتحادية للاستقلال التام واعتراض موسكو على هذا الاتجاه . ثم كان الصراع الذي اتخذ صورة الحرب الأهلية بين أذربيجان وأرمينيا ، وتطور الأحداث في عنف مما حدا بأذربيجان أن تكون أكثر تطلعا إلى تضامن المسلمين معها ، ودعمهم لها ماديا ومعنويا .

والمرحلة الحالية لاتزال مرحلة انتقالية ، لها متطلباتها الخاصة ، ولكن هناك اعتبارات تتجاوزها الى مستقبل الروابط الثقافية بين هذه المنطقة والعالم الاسلامي الذي تنتمي إليه هذه الجمهوريات بعقيدتها الدينية ، وتراثها الثقافي ، ويحكم ما لمصر من نفوذ وريادة وبور في بناء الهوية الثقافية الاسلامية الجديدة التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة ، كان لابد أن يكون لمصر دور رائد في توثيق العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية مع هذه الجمهوريات ، وان كنا هنا سوف نركز بوجه خاص على العلاقات الثقافية معها ، وينبغي أن يكون دور مصر الثقافي في إطار لقاء حضارى بعيدا عن صراع المصالح والسباق الذي بدأ بين عدة أطراف من أجل السيطرة على هذه المنطقة . ثم إن التعامل الثقافي معها ، يجب أن يكون في صورة اتصال ثنائي الاتجاه ، واليها . فان من الأهمية بمكان أن تفتح مصر أبوابا ونوافذ ثقافية ، للتعرف على شعوب هذه المنطقة ، وتوفير المعلومات اللازمة عنها ، وتحديثها وإتاحتها لجمهور القراء والمستمعين والمشاهدين المصريين ، ومنه إلى بقية الشعوب العربية والاسلامية عن طريق قنوات الاتصال المصرية ، وأن تمد يدها في الوقت نفسه ، في لقاء ودي أخوي ، للتعاون مع هذه الشعوب ، لتلبية حاجاتها الثقافية ذات الطابع الاسلامي ،

لوضع حد للعزلة التي كانت مفروضة عليها وتمكينها من استعادة جذورها الروحية الاسلامية ، وكسر الحاجز الذي ابتعد بها عن اللغة العربية في شكلها ومحتواها ، وفرض عليها أداة للتعبير غريبة عنها وعن تراثها الثقافي .

والعمل الجاد في كلا الاتجاهين يتطلب دراسات متأنية متعمقة يجب أن يوضع منهجها على الفور ، لتأخذ طريقها في تكامل مع الدراسات والتدابير السياسية والاقتصادية التي بدأت منذ انفرط عقد الاتحاد السوفيتي .

ومما لا بد من الإشارة اليه ان العلاقات بين الدول ، لاتقوم على أساس الدين وحده ومن ثم فان الاتصال بالجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى ، ليس ميسرا لمجرد أن أغلبية سكان هذه الجمهوريات تدين بالدين الاسلامي الذي يجمعنا وإياهم ، فهناك بجانب الدين مصالح وارتباطات وتوجهات وعلاقات أخرى من أهمها ان الصلة بين هذه الجمهوريات ليس من السهل أن تنقطع أو تتضاؤل فيما يتعلق بجمهورية روسيا الاتحادية التي خلفت الاتحاد السوفيتي نفسه . لعلاقات موسكو بهذه الجمهوريات لن تضعف أو تتضاؤل في المستقبل المنظور ، بحكم العلاقة التاريخية الوطيدة ، والجوار الجغرافي ، والمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمنية التي تجمع بين الطرفين . كما أن توجه هذه الجمهوريات الاسلامية الى أوروبا الغربية أمر متوقع وطبيعي ، ثم ان التسابق الاسلامي نحو هذه الجمهوريات ، ليس موحدا أو منسقا ، فهناك الاسلام الشيعي الذي تدعو اليه ايران والاسلام السني الذي تأخذ به تركيا ، وهكذا . كما يمكن أن نضيف الى ذلك ، أننا يجب من جانبنا ان نعمل على الاهتمام بالعلاقات السياسية والاقتصادية ، بجانب العلاقات الدينية والثقافية ، علينا أن نستفيد من الزيارات والبحوث التي تمت حتى الآن في هذه المجالات المختلفة ، جنبا الى جنب مع البحوث التي قام بها الأزهر الشريف من ناحية ، والنتائج التي توصل اليها بشأن العلاقات الدينية والثقافية مع هذه الجمهوريات .

وقبل أن نمضى قدما فى بيان ما يمكننا عمله ، يحسن بنا أن نبدأ بعرض قدر من المعلومات الضرورية عن الجمهوريات الاسلامية الست فى آسيا الوسطى ، وهى اوزبكستان ، وعاصمتها طشقند ، وسكانها نحو عشرين مليونا . وقازاقستان وعاصمتها الماتتا ، وسكانها أكثر من ١٦ مليونا . ثم اذربيجان وعاصمتها باكو ، وسكانها سبعة ملايين ثم طاجيكستان وعاصمتها دوشابنيه وسكانها أكثر من خمسة ملايين ، وقرغيزستان وعاصمتها بيشكيك ، وسكانها أكثر من أربعة ملايين ، وأخيرا تركمانستان ، وعاصمتها عشق آباد ، وسكانها أكثر من ثلاثة ملايين . (انظر الخريطة المرافقة) وهناك نسبة عالية من المسلمين فى جمهورية تاتارستان المتمتعة بالحكم الذاتى فى منطقة الفولجا ، وبشكيرستان بمنطقة الأورال ، وداغستان ونخشوان وتشيشينى وأجاريا فى منطقة القوقاز . ولا ينبغي أن ننسى منطقة القرم وإن كانت تقع فى أوروبا ، ويبلغ عدد المسلمين فى هذه المناطق كلها ، ما بين ٨٠ ، ١٠٠ مليون شخص ، وتبلغ نسبة التركيز الاسلامى ٨٠٪ فى الجمهوريات الست الكبيرة ومن ٥٠ إلى ٧٠ فى المائة فى المناطق الأخرى .

وتعد الجمهوريات الاسلامية من البلدان الفقيرة ، ولا تزال اقتصادياتها متشابكة مع الاقتصاد الروسى ، وإن كان لديها كثير من المواد الأولية والثروات الطبيعية .

وعن الناحية التاريخية ، نقول ان الاسلام دخل هذه المنطقة فى عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان ، واتسعت وقعتها فى العصر الاموى من جنوب بحر قزوين الى ما وراء نهر جيحون وقد أسهم علماءها ، بجذورهم التركية والفارسية والعربية ، وثقافتهم الاسلامية الجديدة وقدرتهم على التعبير باللغة العربية التى تعلموها . وقد برزت فى تاريخها الحضارى ، ذروات السامانيين والدولة الخوارزمية ، والعهد التيمورى على فجوة حضارية تمثلت فى الغزو المغولى واستمرت بذورها الاسلامية دافنة فى عصر السيطرة القيصريّة ، ثم الشيوعية ، الى أن بدأت تثبت من جديد بعد الاستقلال .

٤٧٢

إن المحور الثقافى الأساسى الذى يمثل الرابطة التى تجمع بين شعوب هذه الجمهوريات كما تربطها ببقية الأمة الاسلامية ، هو القرآن الكريم والفكر الاسلامى ، ومن المرتكزات الهامة فى العمل الثقافى والاعلامى ذى الاتجاهين ، أولئك الاعلام الذين عرفهم المسلمون وعرفهم العالم أجمع . ويمكن أن نختار من بينهم فى المرحلة الأولى ، اثنى عشر اسما لتسليط الأضواء عليها ، ثم نتبعها بقوائم أخرى فى مختلف المناسبات الثقافية . ولنبدأ بالامام البخارى والترمذى ، وأبى داود ، وابن سينا ، والبيرونى والخوارزمى ، وديع الزمان الهمداني وأبى الفتح الخازن ، والرازى ، والزمخشري ، والطبرى والفارابى .

ولنسلط الأضواء كذلك على المدن الكبيرة ذات التاريخ ، بخارة وسمرقند وطشقند ولدينا من المعلومات ما يكفى لتذكير المصريين وغيرهم بهؤلاء الاعلام وأعمالهم بمختلف الصور الثقافية والاعلامية ، ولا يلزم إلا تشكيل مادتها بالأسلوب الملائم .

وإذا كانت مصر تتجه فى الوقت الحاضر الى توثيق أواصر الاتصال بجمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية المنفصلة عن الاتحاد السوفيتى بعد سقوطه ، ويقدر ما اتجه الجهد الى ايقاد بعث اليها لمعرفة مجال التواصل والتبادل الاقتصادى والمعنوى ، فإنه لم تظهر حتى الآن بادرة لتعلم لغاتهم .

فإذا كنا نرى ذلك صعبا ، فإن الاتحاد السوفيتى لم يره كذلك . وكان السوفييت فى مؤتمراتهم التى يعقدونها للكتاب الآسيويين والافريقيين يسمحون لأعضاء الوفود بالقاء كلماتهم بلغاتهم القومية وكان المترجمون الفوريون من السوفيت يقومون بترجمة هذه الكلمات إلى اللغات الرسمية الأربع للمؤتمر ، وهى الروسية والعربية والانجليزية والفرنسية . وكان ولا يزال فى موسكو معهد للدراسات الشرقية مزود بأجهزة التسجيل والصوتيات ، وقد سجلت عندهم اللهجات الشرقية لتدريب الدارسين المستشرقين المعاصرين عليها .

وفى معهد الاستشراق بطشقند أكبر مجموعة من المخطوطات ،

ورغم أن النظام الشيوعي والعقيدة الماركسية ، عملتا على أن تفقد هذه الجمهوريات الاسلامية هويتها وأن تتطلع ما بينها وبين جذورها ، وأن يسود فيها النهج الالحادى الذى يعمل على أن يحو من أذهان أهلها عقائدهم الدينية وقيمهم الروحية التى تتعارض بطبيعة الحال مع أهداف النظام الشيوعي ومبادئه ، وهكذا استخدمت الشيوعية كل وسائل القهر ضد المسلمين هناك وقطع صلاتهم بأمضيتهم وتراثهم الاسلامى .

غير أن الاتحاد السوفيتى السابق ، رأى لأسباب سياسية أن يقيم حركة للتضامن الأفريقى الآسيوى ، بعد أن فشلت مساعيه فى المشاركة فى مؤتمر باندونج . وهكذا بدأت العلاقة الجديدة الثقافية بين مصر من ناحية وهذه الجمهوريات الاسلامية من ناحية أخرى حينما عقد المؤتمر الأول للتضامن فى القاهرة فى نهاية عام ١٩٥٧ ، وأرسل الاتحاد السوفيتى وفدا إلى القاهرة يرأسه شرف وشيخوف رئيس وزراء أوزبكستان فى ذلك الوقت وشارك فى عضويته شيخ الاسلام باباخانوف ، والشاعرة زلفيا من أوزبكستان . ومن خلال حركة التضامن تفرعت مؤتمرات أخرى أفريقية وآسيوية ، كمؤتمرات المرأة والشباب والعمال وكتاب آسيا وأفريقيا الذين عقد مؤتمراتهم الأول فى مدينة طشقند عام ١٩٥٨ . وبالرغم من أن اللغة الروسية كانت هى اللغة الرسمية طوال العهد الشيوعي ، إلا أن هذه الجمهوريات الاسلامية كانت لها حياتها الثقافية الخاصة فى الموسيقى والمسرح والفنون الشعبية ، وكانت اللغات المحلية هى التى تستخدم فى هذه الفنون ، كاللغة الاوزبكية التى تحتوى على الكثير من الكلمات العربية والتركية . وكانت أيضا العادات الشرقية منتشرة فى هذه المناطق ، يلحظها الزائر فى بيوت الناس وطعامهم وملابسهم وغير ذلك .

وهكذا نتضح أن علاقات مصر ، السياسية والثقافية والاقتصادية والتجارية لم تنقطع خلال الفترة الأخيرة من النظام الشيوعي ، أى خلال الستينيات وما بعدها ، حتى انهيار الاتحاد السوفيتى القديم .

وعلى رأسها نسخة من مصحف عثمان ، وثمانسون ألف مخطوط باللغة العربية والاوزبكية ، وأقدم مخطوطة عربية منها ترجع إلى سنة ٣٤٤ هـ - ٩٥٥ ميلادية . وفى العقد السادس من هذا القرن صدرت أربع مجلدات فى وصف مجموعة طشقند تتناول أكثر من ٢٧٠٠ مخطوط فى التاريخ وعلم الطبيعة والطب والجغرافية والزراعة والفلسفة واللغة والأدب . ومن مجموعة ليننجراد ، طبع مجلدان من فهارس المخطوطات العربية لمهن شعوب آسيا الوسطى ، أولهما فى الأدب النثرى والثانى فى الجغرافية ، مع اعداد مجلدين آخرين للطبع فى مخطوطات الشعر العربى والتاريخ والسير والطب ، مع دليل لمجموعة ليننجراد - وقد ساعد النظام السوفيتى على اتساع الدراسات الشرقية ، واقامة مركزى الاستشراق الكبيرين فى موسكو وليننجراد ، وتأسيس مراكز علمية فى جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز ، فتكونت مجموعات المخطوطات الكبرى فى طشقند ومنها مجموعات باكوتفليس وخاركيف . وهكذا ساعد ذلك على بروز عدد من المستشرقين والعلماء الكبار أمثال كرافشكوفسكى وايبيرمان وبيلاييف وبولجاكوف وخالدوف وغيرهم .

ومن واجبا أن نتعرف على المثقفين المعاصرين فى هذه الجمهوريات الاسلامية ونعمل على تقديمهم إلى الجماهير العربية والاسلامية فى شتى الانحاء ، فليس هناك الكثيرون الذين يعرفون شيئا عن الكاتب جنكير ايتالوف صاحب العمل الروائى المعروف فى كثير من بلاد العالم « ويطول اليوم لأكثر من قرن » . وهو أحد الكتاب المعاصرين من أبناء هذه المنطقة ، وبجانبه الشاعر الاوزبكي ايركين واه ، وأدتكور هاسم ، والشاعرة زلفيا . ومن الضرورى أن نحاول اكتشاف المزيد من هؤلاء الأدباء والمثقفين لنقدمهم إلى المثقفين العرب فى نفس الوقت الذى نعمل فيه على تقديم الانتاج الأدبى المصرى إلى أبناء هذه المنطقة ، واتاحة الفرصة للقاءات تكون ثمرتها تفاعلا ثقافيا حيا ليس من أهدافه السيطرة ، أو بسط النفوذ .

وقد بادرت مصر من جانبها ، فور استقلال هذه الجمهوريات الإسلامية الست ، إلى إيفاد وفود على أعلى مستوى تزور هذه الجمهوريات وتعرب عن استعداد مصر لتقديم كل عون ممكن لها ، والتعرف على احتياجاتها في مختلف المجالات وخاصة على مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والتعليمية والإعلامية كذلك .

وفي مارس من هذا العام ، قام وفد من رجال الأزهر الشريف . بزيارة عدد من هذه الجمهوريات والمناطق الإسلامية ، وسأل الوفد المسئولين هناك عما يلزمهم من معونات أو مساعدات لتوثيق العلاقات الدينية والثقافية بين مصر والأزهر الشريف من ناحية ، وشعوب هذه الجمهوريات والأقطار الإسلامية من جهة أخرى .

وقد عاد الوفد بعد أن تلقى طلبات باحتياجات معينة ومحددة ، منها حاجتهم إلى ٢٤ مدرسا لتعليم اللغة العربية للأطفال ، و ٢١ مدرسا لتدريس العلوم الدينية ، وستة محفظين للقرآن الكريم ، كما أبدى المسئولون هناك رغبتهم في الحصول على منح عامة عددها ٨٥ منحة ، ومنح مخصصة عددها ٢١ منحة ، وحاجتهم إلى كتب دراسية لتعليم اللغة العربية ، ومراجع ومكتبات ومشاركات في الدورات التدريبية للائمة ، ودعوات لزيارة مصر والأزهر الشريف .

وهكذا تتأكد الحاجة إلى أن تقوم الوزارات المعنية والمؤسسات الثقافية والإعلامية والدينية بواجبها نحو دعم العلاقات مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ، جنبا إلى جنب مع المؤسسات السياسية والاقتصادية والتجارية والسياحية . والأعلام بالذات يسير جنبا إلى جنب مع الشؤون الثقافية ، وله دور أساسي في هذه المرحلة ، وخاصة الأعلام المسموع والمرئي ، الذي يعد أكثر أدوات الاتصال فعالية في مجال التوعية والتثوير والتثقيف . فالأعلام هو أداة التغيير للفكر والعادات والتقاليد والقيم ، وهو يهدد الطريق لكل تطور . وهو العامل المؤثر في

تشكيل الرأي العام في القضايا العامة المصرية ، وهو كاشف السلبيات ، ومرسخ الإيجابيات ، وهو نافذة النور التي تطل منها الشعوب على ثقافات العالم فتلمس طريقها ، وهو الاداة الفعالة للتوعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأداة توصيل المعارف والثقافات .

والى جانب استطلاع كل الفرص الممكنة لدعم العلاقات الاقتصادية واكتشاف قنوات جديدة ومبتكرة للتعامل الاقتصادي والتجارى مع هذه الجمهوريات وإقامة العلاقات الدبلوماسية وتوثيقها مع دولها ، ينبغي أن نرتاد جسورا أخرى ليعتق الاتصال بها ، ومن بينها تشجيع التبادل السياحي المباشر ، وتبادل الوفود المهنية ، والتوسع في تقديم المنح الدراسية الأزهرية بما تتيحه من زيادة العناصر المتعمقة في الدراسات الإسلامية والمنطقة بالعربية . ويمكننا أيضا أن نقيم تبادلا اخباريا عن طريق وكالة انباء الشرق الاوسط والاذاعة والتليفزيون المصرى ، ثم تبادلا لبرامج التليفزيون ، وتوجيه برامج بالراديو ضمن شبكة البرامج الموجهة إلى هذه المنطقة ، بلهجة أو أكثر من لهجات العائلة للغة التركية والفارسية ، وبمضمون يؤكد التقارب بين مصر وهذه الشعوب التي تشترك معنا في التراث الثقافى ، ومن الضروري أن يكون من بينها برامج تخاطب المنطقة بأسرها ، باللغة الروسية ، لانها اللغة المشتركة التي يعرفونها جميعا ، مع تقديم برنامج باللغة العربية تأكيدا لأهميتها في الثقافة الإسلامية مع تشجيع نول المنطقة على كتابة لهجاتها التركية بالأحرف العربية أسوة ببلوزبكستان التي قررت استخدام الأحرف العربية خلال مدة غايتها ثمانى سنوات .

وفي الوقت نفسه يبدأ مشروع لتعليم اللغة العربية بالراديو وعن طريق الكاسيت والفيديو كاسيت ، وخاصة أن لدينا خبرة واسعة في هذا المجال .

وتحمل كل هذه الجهود رسالة ضمنية تقول لشعوب هذه المنطقة اننا نتطلع إلى اليوم الذى تعود فيه مساهمتها الكاملة في الفكر الإسلامى

العربي في عصر ذهبي جديد يشهده القرن الحادي والعشرون .

وفي مجال توثيق العلاقات الثقافية بين مصر والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ، ينبغي أيضا الاهتمام العلاقة الثقافية القائمة بين مصر وجمهورية روسيا الاتحادية التي خلفت الاتحاد السوفيتي . ففي جمهورية روسيا ، رغم أنها ليست من الجمهوريات الإسلامية ، حركة استشراقية قوية ، مقرها الأساسي في موسكو ، حيث توجد دار اللغات الأجنبية ، المسؤولة عن ترجمة مختارات من الآداب الأجنبية إلى اللغة الروسية ، ومعهد الاستشراق الذي يقدم دراسات في اللغات والآداب الشرقية ، بما في ذلك اللغة العربية . والواقع أن معظم ترجمات الأدب العربي إلى اللغة الروسية قام بها مترجمون روس نذكر من بينهم هيلينا ستانولوا التي ترجمت بعض الأعمال البارزة لأدباء مصريين محدثين .

كما أن هناك أساتذة عظاما في معهد الاستشراق غالبيتهم أيضا من الروس . ولا بد من المشاركة الشعبية ، إذا كانت ممكنة مع الجهود الرسمية التي تقوم بها وزارات الخارجية والأوقاف والثقافة والتعليم والأعلام إضافة إلى الجهد الخاص الذي يقوم به الأزهر الشريف .

ومن اتحاد كتاب آسيا وأفريقيا ، يمكننا الحصول على معلومات كثيرة بشأن الحركة الثقافية المتبادلة ، وطبيعة المشاركة في توثيق التعاون الثقافي مع هذه الجمهوريات ويمكننا أيضا معرفة ما تمت ترجمته عن الأدب الحديث في الجمهوريات الإسلامية إلى اللغة العربية ، وما تمت ترجمته إلى اللغة الروسية من الأدب المصري . وعلى ضوء هذه المعلومات المستقاة من الاتحاد يمكننا متابعة هذا النشاط ودعمه ودفعه إلى الأمام .

ومما يذكر في هذا الصدد أن اتحاد الإذاعة والتلفزيون بادر باتخاذ خطوات تنفيذية في مجال التعاون الإعلامي مع الجمهوريات الإسلامية ، فتم عقد

اتفاقية تعاون إعلامي مع جمهورية أذربيجان وقعتها وزير الإعلام الأذربيجاني ، في زيارة له ، خفيقا للقاهرة ، كما استضاف الاتحاد وفدا إعلاميا عالي المستوى من جمهوريات أوزبكستان وتم الاتفاق على توقيع اتفاقية تعاون إعلامي بين الطرفين .

كما استقبل الاتحاد وفدا إعلاميا وفدا دينيا هاما من طشقند ، حيث تم الاتفاق على تنفيذ مشروع مشترك تتم فيه إقامة ندوات دينية تذاع على مدى عشر ساعات ، في نفس الوقت مع الجمهوريات الإسلامية الست ، وبعض البلدان الإسلامية الأخرى .

كما أن اتحاد الإذاعة والتلفزيون وضع خطة لقيام وفد إعلامي منه بجولة في الجمهوريات الست للتعرف على احتياجاتها ، ومشاكلها في العمل الإذاعي والتلفزيوني ، وتوقيع اتفاقيات تعاون خلال هذه الجولة التي ستتم في المستقبل القريب .

أما عن تشجيع السياحة بين الطرفين فينبغي أن يكون المدخل - مراعاة للظروف الاقتصادية لهما معا - هو أن تكون السياحة في إطار سياحة المجموعات التي تنخفض فيها تكاليف السفر والإقامة إلى أقل درجة ممكنة . كما أنه من الممكن عقد اتفاقيات سياحية وجوية بين شركات الطيران ، تؤدي إلى إضافة زيارة مصر إلى برامج رحلات الحج والعمرة للقادمين من هذه المنطقة ، باعتبار زيارة آل البيت نوعا من السياحة الدينية ، دون ربط بينها وبين مناسك الحج والعمرة ، والا كان ذلك بدعة غير مقبولة على الإطلاق . كما أنه من الممكن تنظيم رحلات لجماعات مهنية متجانسة تتم في إطار لقاءات بين أعضاء المجموعات السياحية ونظرائهم في مصر .

ولعلنا لا ننسى أن في جمهوريات آسيا الوسطى تراثا ثقافيا صوفيا يمتد إلى القرن الرابع عشر الميلادي ، عندما أسس بهاء الدين البخاري طريقة النقشبندية ، وكذلك يوجد فيها امتداد صوفي للطريقة الشاذلية ،

التأثير والانتباعات المترتبة عليها ، هى الأبقى والأعمق أثرا
فى نفوس المتلقين .

* يجب مراعاة التدقيق وحسن الانتقاء والاختيار فيما يوجه الى
هذه الجمهوريات من جوانب الثقافة والاعلام وبخاصة ما يتعلق بالافلام
وشرائط الفيديو والقصص والروايات المطبوعة .

* تركيز التعامل مع الجمهوريات التى تأخذ بالمذاهب السنية ، لا
الفصل بينها وبين غيرها ولا لتزكية فريق على فريق ، ولكن باعتبارها هى
الأكثر ميلا الى التسامح واختيار الطريق الأوسط ، مع ملاحظة التنافس
الثقافى والمادى الصعب مع الاتجاهات الأخرى .

* مراعاة الاعتدال وتجنب الاندفاع والمبالغة فى السياسات
وأعداد الوفود وأقامة حفلات الاستقبال وما إليها .

* يجب أن يجرى التعامل الثقافى والاعلامى مع الجمهوريات
الاسيوية الاسلامية فى إتجاهين ، أحدهما يتيح تعرف المصريين الى
شعوب المنطقة ، والثانى يتيح لهذه الشعوب التعرف الى الثقافة المصرية
العربية والاسلامية .

* من المهم اجراء دراسات متأنية متعمقة للنواحي الثقافية
والاعلامية ، تتكامل مع الدراسات السياسية والاقتصادية والتجارية
وتتوازى معها ، كما ينبغى - فى الوقت نفسه - اتخاذ خطوات عاجلة
لتوفير المعلومات واتاحتها للعاملين فى الحقل الثقافى والاعلامى لتقديم
صورة صادقة عن أحوال هذه البلاد .

* يجب أن يكون مفهوما أن المحور الثقافى الأساسى الذى تدور
حوله علاقات الطرفين هو القرآن الكريم والفكر الإسلامى بديلا عن
الشيوعية المادية ، على أن تكون النواحي السياسية والاقتصادية
والتجارية والثقافية والاعلامية العامة ، لها وجود مكمل ومواز للعلاقات
الاسلامية الخاصة .

* العمل على تعريف كل طرف بأعلام المفكرين وأعمالهم من الطرف

والطريقتان معروفتان فى مصر ولهما وجود ثقافى نشط ، ومن الممكن أن
تقوم مشيخة الطرق الصوفية بدراسة امكانات اللقاء المصرى مع
الجمهوريات الاسلامية فى أسيا الوسطى عبر هذه الطرق الصوفية
ونشاطها الثقافى على المستوى الشعبى ، دون تعارض مع جهود الأزهر
الشرىف فى مجال العلوم الدينية والدعوة الاسلامية .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم ، ومادار من مناقشات بالمجلس
يوصى بما يأتى :

* أن تكون الجهود المبذولة من ناحية مصر ، لتوثيق
العلاقات الثقافية ، بجانب العلاقات الأخرى مع جمهوريات
أسيا الوسطى الاسلامية ، بعيدة عن اشعار الآخرين هناك بأن
مصر تحاول فرض نفوذها أو هيمنتها أو التأثير فى السياسة
العامة لهذه الجمهوريات . بمعنى ان تتجنب هذه الجهود الخوض فى
صراع المصالح أو سباق السيطرة وبسط النفوذ . كما ينبغى أن
تكون واضحة وصريحة فى كونها مجرد لقاءات حضارية وإنسانية
وأخوية ، تحتتمها ظروف خاصة يتم قبولها بطريقة اختيارية تلقائية
من جانب الطرفين .

* ان اللقاء الحضارى بين الطرفين ، لا يتم على حساب مصالح
خاصة قائمة بالفعل لكل منهما ، ولا يهدف الى أن يحل طرف منهما محل
أطراف أخرى ، فى مجال العلاقات الأخوية الخاصة ذات الأفضلية
المختارة من كل طرف ، مع المراعاة الخاصة لكون الجمهوريات
الاسلامية ذات مصالح قائمة وقوية مع جمهورية روسيا الاتحادية وان
لها تطلعات نحو دول أوروبا الغربية ، لانعمل نحن من جانبنا على
الأضرار بها أو محاولة تقويضها .

* لابد من الحذر الشديد عند بدء التعامل وتنشيطه مع الجمهوريات
الاسلامية فلهذه البدايات حساسية خاصة ، وغالبا ما تكون

الآخر ، واقامة لقاءات فكرية واعلامية بالفكرين المعاصرين من أبناء الجمهوريات عن طريق ندوات ومقابلات اذاعية ، واشراكهم فى النشاط الفكرى الاسلامى .

* تشجيع التبادل السياحى وتبادل الوفود المهنية ، لانه يتيح اللقاء والاحتكاك المباشر ويزيد معرفة كل طرف بالطرف الآخر .

* تشجيع دول المنطقة على كتابة لهجاتها التركية بالاحرف العربية ، ويمكن أن تؤدي الاتصالات الثقافية والتعليمية دورا مثمرا فى هذا المجال .

* البدء فى مشروع لتعليم اللغة العربية بالراديو والكاسيت والفيديو كاسيت .

* اقامة مراكز لتعليم اللغة العربية فى بلدان المنطقة مع التوسع فى تقديم المنح الدراسية الأزهرية للتعليم الدينى والثقافة الاسلامية .

* تشجيع إنشاء أقسام لغة العربية فى جامعات الجمهوريات ، ويمكن أن تؤدي الاتصالات الدبلوماسية والثقافية الرصينة والهادئة دورا فعلا فى هذا الاتجاه ، مع مد هذه الأقسام الجامعية بالاساتذة المصريين .

* تبادل الأخبار والمعلومات عن طريق وكالات أنباء الطرفين ، وقنوات التلفزيون ، وتبادل البرامج اذاعية والتليفزيونية مع الجمهوريات .

* تزويد اذاعات الجمهوريات الست بالتلاوات القرآنية والأحاديث والبرامج الدينية والأعمال الدرامية التى تتناول عصر صدر الاسلام ، وغيره من فترات الحكم الاسلامى المزدهرة .

* تشجيع الانتاج المشترك للمشاركة فى اعمال درامية متميزة تتناول بصفة خاصة حياة العلماء المشاهير الذين عاشوا فى هذه الجمهوريات .

* تسهيل اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصرى للهيئات الاذاعية فى الجمهوريات الست استقبال القناة الفضائية المصرية ، على أن يتحمل الاتحاد نفقات اقامة المحطات الأرضية هناك .

* الاسهام فى العمل على انشاء مساجد جديدة فى الجمهوريات لاستيعاب اعداد المسلمين الفقيرة هناك ، مع الاستعانة فى الجانب المادى بالدول العربية النفطية .

* ايفاد الدعاة وخطباء المساجد المتخصصين لهذه الجمهوريات .

* تشجيع السياحة وتبادل الزيارات بين شباب المدارس والجامعات وبيوت الشباب والمعسكرات الصيفية والندوات الرياضية .

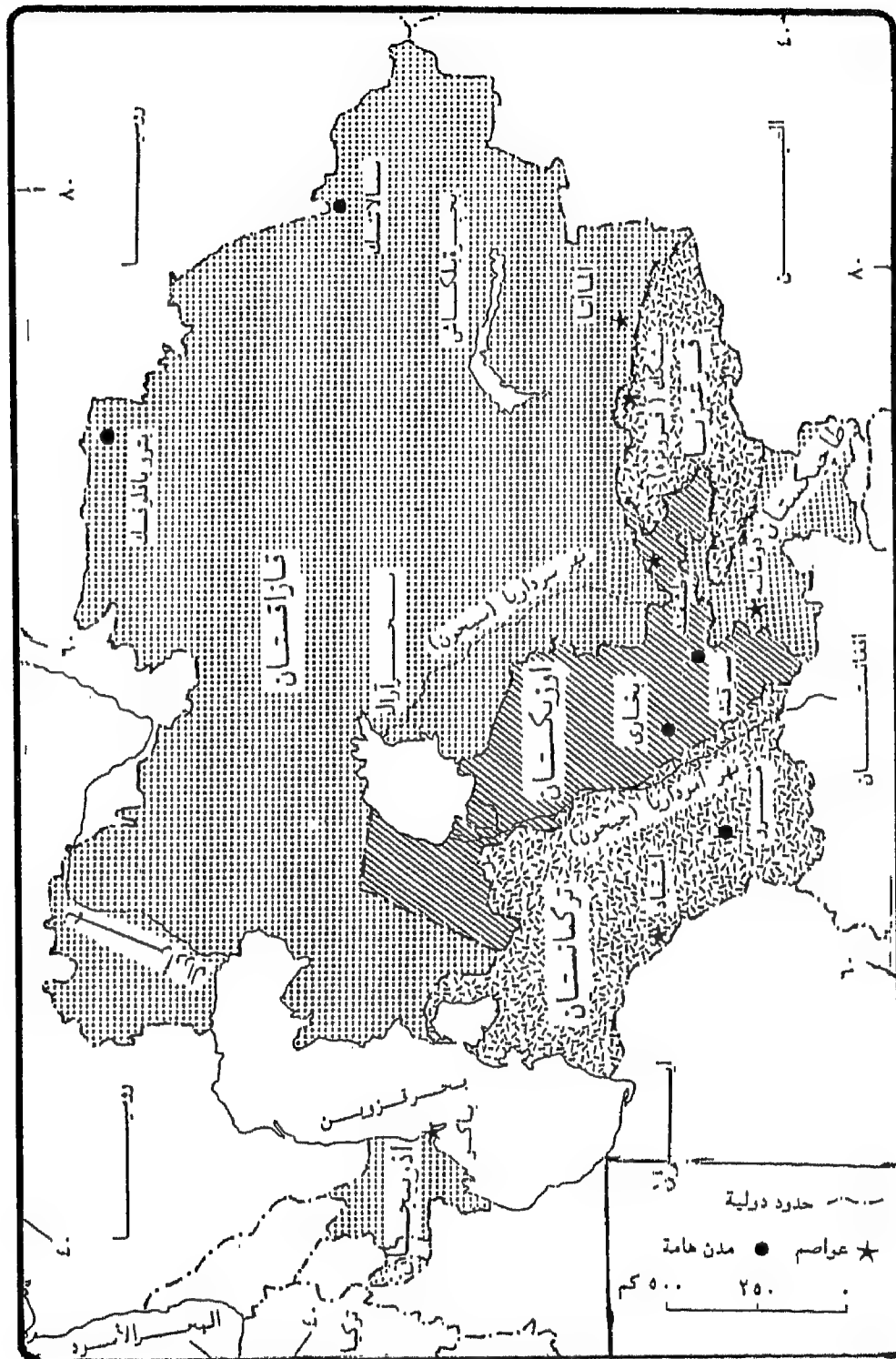
* توصية هيئة الكتاب بنشر كتب تتناول سير اعلام الفكر الاسلامى من أبناء الجمهوريات الاسلامية ، وأعمالهم ومؤلفاتهم الدينية واللغوية والعلمية لتعريف المصريين وغيرهم من العرب والمسلمين بهؤلاء الاعلام .

* ترجمة الاعمال الأدبية والفكرية التى قد تكون صالحة للترجمة من أعمال المثقفين المعاصرين فى الجمهوريات الاسلامية ونشرها لتوثيق العلاقات والروابط مع هذه الجمهوريات .

* العمل على اعداد دليل شامل لمخطوطات جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية المتعلقة بالثقافة العربية والاسلامية .

* الاهتمام بتعليم بعض المتخصصين عندنا اللغات المحلية للجمهوريات الاسلامية والتمهيد لانشاء اقسام لها فى كلية الآسن وكلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر .

* انشاء مركز ثقافى اسلامى مصرى فى مدينة طشقند بوصفها كبرى المدن الاسلامية فى هذه المنطقة ، ويحكم مالها من تاريخ علمى وثقافى اسلامى ، وتزويد هذا المركز بمكتبة جامعة مع انوات البحث والدراسة الاخرى ، وعدد ملائم من الاساتذة والباحثين المصريين .



الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى

الفنون

التنمية الثقافية الفنية

مدخل ومفاهيم أساسية :

المدخل الـبديهي لبحث دور الفنون في التنمية الثقافية هو التمهيد ، ولو بكلمات قصار عن الثقافة والفنون والتنمية ، لبيان المبادئ العامة ، ثم الانتقال إلى بحث السبل التي تؤدي إلى تحقيق هذه المبادئ العامة ، والانتقال بها من أفاق النظرية إلى أرض الواقع .

قد يختلف العلماء في تحديد ماهية الثقافة وبخاصة عندما يفرقون بين الثقافة والحضارة ، ولكننا لسنا بحاجة إلى الدخول في هذا الخلاف بالنسبة لموضوعنا ، ويكفي أن نقبل بأن الثقافة هي ذلك الرصيد المتكامل من العلوم والفنون .. من المجرّدات والمحسوسات .. التي تنشئ جماعة من الناس مرتبطة بـمكان معين وزمان معين .. داخله به في إطار الثقافة الإنسانية .. مميزة مكوناته على أساس من قيم الحق والخير والجمال .. ساعية به إلى التقدم الذي يسمو بالإنسان ويؤكد إنسانيته . فنحن إذن ننتقل من مفهوم وحدة الثقافة الإنسانية ، ومن مفهوم تأكيد هوية كل جماعة مبدعة للثقافة ، ومن مفهوم الاختيار والتصنيف على أساس من المبادئ السامية ، وعلى رأسها تأكيد إنسانية الإنسان ، ومفهوم تكامل مكونات الثقافة التي تبرز من بينها اللغة والدين والعلوم والفنون والتراث الحضاري ، ونحن ننظر إلى هذه المكونات بالضرورة من

خلال فلسفة ما ونظرية معرفية مشتقة من هذه الفلسفة ، والأجدر بنا ألا نترك الأمر للمصادفة ، وأن نحدد فلسفتنا ونظريتنا المعرفية ، التي ننظر من خلالها ، لنصل إلى تحديدات واختيارات وارتباطات نهتدي بها في وضع ما نحتاج إليه في المجال العملي بقية الانتقال من التصور المجرد إلى الواقع العملي ، وهو ما يتمثل في صورة استراتيجية أو إطار متكامل ، يضم المبادئ والتخطيط وأساليب التنفيذ من خلال مؤسسات المجتمع القائمة أو المطلوب إقامتها . فنحن على يقين من أن حركة الانسانية تحكمها منذ بداية التاريخ عملية تغير مستمرة ، وقد أصبحت عملية التغير أكثر سرعة في العصر الحاضر ، والتغير يسير بقوة الذاتية ، وبقوانينه ، وقد يتخذ صورا عشوائية ، إذا لم نتدخل ، ونوجهه بحسب قوانينه هو . ومن هنا كان من الضروري دراسة هذا التغير باستمرار وبتمعن ، وفي مجالات ثقافية مختلفة ، حتى نستطيع التعامل معه ، وحتى تكون لنا القدرة على التنبؤ بمراحله المستقبلية .

لا بد لنا من فلسفة ثقافية عامة ، وهي متاحة لنا في صورة أو أخرى ، واضحة الصياغة أو مستترة قابلة للاستنتاج ، تثير طريق العمل في مجالات العلوم والفنون خاصة ، فنحن بداية نهدف إلى تحقيق التقدم ، ونرى أن الأساس الأول لتحقيق التقدم هو : بناء الإنسان بناء جديدا يناسب عصرنا الجديد الذي نقف بقدم في تصفه الحاضر الذي استحال إلى ماض ، وبالقادم الثانية في نصفه المستقبل الذي يتحول تحت أعيننا إلى حاضر وهاض ، من خلال إيقاع سريع يفرضه فرضاً ، وعلينا أن نلحق به . وإذا كان مفهوم التقدم قد تبلور في ضمير الانسانية منذ عصر النهضة ، وهو قد تبلور مراراً في كل عصر من

مصور النهضة الانسانية ، فإننا نجد اليوم يتخذ في جوانبه التطبيقية صورة التنمية التي كثر الحديث عنها في معرض الخروج من مدارج التخلف إلى آفاق الحضارة ، أو الصعود من مستوى حضارى أدنى إلى المستوى الذى يعلوه . وقد كثر الحديث عن التنمية واشكالها وسبلها كثرة محمودة ، وأصبح واضحاً أن التنمية ربما تحققت فى قطاع دون قطاع ، فربما كانت هناك تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية ، أو ربما شهد قطاع الصناعة تنمية دون أن يواكبها تنمية زراعية ، أو تنمية سياسية . وتركز الاهتمام على مستوى العالم كله - فيما سمي بعقد التنمية الثقافية - على السعى إلى تحقيق تنمية ثقافية يتحقق فيها الإنسجام بين مكونات الثقافة من ناحية ، ويتحقق فيها الإنسجام بين الجزء والكُل ، بين الثقافة المحلية والثقافة الانسانية من ناحية ثانية . وما تكون التنمية موفية بالغرض إلا إذا كانت متكاملة ، شاملة لكل أبعادها ، وركزت هنا على : تنمية الانسان ، وتنمية الثقافة ، وتنمية الحضارة . ولقد اضمحلت العناصر الكثيرة التي تأتلف منها خريطة تفاعل الانسان مع بيئته أو بنياته .

هذه التنمية الشاملة في إطار التقدم تعنى اننا نؤمن بالتغيير ، ونسعى منهجياً إليه ، ونخطط له ، ونرسم سبل تنفيذه الممكنة في مجتمعنا الحالي . ونحن عندما نتحدث عن تنمية الفنون ، نجد أن الفنون لا يمكن بحثها منفصلة عن الثقافة ، ولا يمكن بحثها منفصلة عن المؤسسات التي تؤثر عليها ، وتتناول أوجهها التطبيقية . ومن هنا فإن التوصية بإجراءات عملية محددة ترمى إلى تنمية الفنون ، تتداخل بالضرورة تداخلاً أساسياً في مؤسسات الدولة المختلفة واختصاصاتها ، وتتداخل في مجالات أخرى كثيرة ، منها الدين والعلم والصناعة . فكيف تتحقق التنمية في مجالات الفنون وحدها ، مستقلة منفصلة عن المجالات الأخرى ؟

نحو استراتيجية لتنمية الفنون :

أول مجال تمسه استراتيجية تنمية الفنون هو السياسة

بالمعنى العام ، وهو التوجيهات السياسية في عمومها ، لأن التغيير سياسة ، تؤثر فيه السياسة في مستوياتها العليا . ولا بد أن نكون على بينة من أن التغيير يحتاج إلى مناخ عام مناسب له - ويحتاج إلى توجه وعمل على مستوى الدولة كلها ، ويحتاج بعد ذلك إلى فلسفة للفنون ، تواكب فلسفة الثقافة . وقد اتاحت لنا مؤلفات متعددة شملت مجال فلسفة الثقافة تناولات مستقبل الثقافة ومقومات الانسان المصرى ، وتطوير أسس التربية والتعليم ، ومراجعات واستلهامات من فكر تراثنا الاسلامى العربى . ونحن بحاجة إلى مؤلفات مشابهة ، مواكبة لهذه الفلسفة الثقافية العامة ، خاصة بالفن عامة ، وبالفنون فرادى ، حتى نسير على نور . ونحتاج تطبيقاً لها إلى برامج تنفيذية وإجراءات تطبيقية فعالة .

إن التنمية الثقافية في مجال الفنون خاصة تعنى التدخل الفعال في عمليات نقل الثقافة والحفاظ عليها وتطويرها ، وهى عمليات متشابهة تنهض بها في المجتمع مؤسسات متخصصة بصفة أساسية ، وإلى جانبها مؤسسات أخرى لها تأثيرها أيضاً . ومن هنا فإن التوصيات التي نلتهم إليها ستكون بالضرورة مشتركة أو متداخلة مع ما تكون هذه المؤسسات قد توصلت إليه من استراتيجيات وبرامج تنفيذية . وإذا بدت هذه التوصيات للوهلة الأولى وكأنها تتجاوز نطاق الفنون وأهلها ، فإنما السبب في ذلك هو ما يثناه من قبل من دخول الفنون في كل مجالات حياتنا .

ومن أهم المؤسسات التي ينبغي أن تشارك في التغيير لتحقيق معدلات ونوعيات أفضل من التنمية الثقافية ، في مجال الفنون ، نذكر :

- وزارة التعليم بمدارسها وجامعاتها ومعاهدها .

- وزارة الثقافة (الأكاديميات ، المسارح ، المتاحف ، هيئة الكتاب وبنو النشر ، نور العرض السينمائي ، القصور الثقافية ، الأوبرا ، قاعات الموسيقى ، المعارض ... الخ) .

- قطاعات الاعلام : التلفزيون ، الاذاعة ، الصحافة (من حيث المشاركة الفعالة في عمليات التنمية وبالذات في مجالات الفنون ، ومن حيث المشاركة في التأثير على المناخ العام) .

وليس من شك في ان هناك جهودا تبذل في مجالات التنمية ، منها ما يتحقق في المجالات العامة ، ومنها جهود فردية مبعثرة أو توشك ان تكون كذلك . ولكن الهدف المطلوب أبعد بكثير فهو أكثر عمقاً وأوسع نطاقاً ، وهو يقوم على مفاهيم أكثر تحديداً ووضوحاً . كل هذه المؤسسات والقطاعات مطالبة مجتمعة بالتضامن لتحقيق الهدف ، وكل وحدة منها مطالبة بان تكون لها برامج متفقة مع الاستراتيجية العامة للتنمية الثقافية ، وفي داخلها تنمية الفنون متكاملة ، في إطار عملية تغيير حقيقية تهدف إلى بناء انسان يؤمن بتكامل الثقافة ، وتكامل الفنون ، وبورها في تحقيق التقدم القائم على الابداع الخلاق في كل المجالات .

في خصائص العمل الفني :

ومجال الفنون بالذات مجال له مميزاته وميزاته ، فهو أبرز مجال يظهر فيه الفرق بين الابداع الخلاق والنقل العقيم عن القديم أو عن الآخرين ، فهو مجال ينطلق فيه الانسان الى ارحب آفاق الخيال والاحساس والحس والفكر ، فينتج الجديد المتجدد على الدوام ، ويشهد الهمم في المجالات الأخرى ، العلمية والتكنولوجية والحضارية بعامة ، لأن هذه المجالات بحاجة إلى الروح الابتكارية التي ترسم لها الخطوط العريضة ، وتدفعها إلى تحقيق الجديد . نحن اذن نهتم بالفن لذاته ، ونهتم به من أجل الروح الابتكارية الخلاقة الابداعية التي نحن في أشد الحاجة إليها .

والمبدأ الأساسي الذي يقوم عليه الابداع الفني هو أن يحقق الفنان ذاته . ومن هنا فإن الفنان الذي يتاح له ان يحقق ذاته بغير قيود ، الا قيم الفن ذاته ، يكشف عن هويته ، ويكشف في اعماقها عن الهوية القومية ، ومن ورائها الانتماء الانساني . وهو في هذه العملية

الابداعية يجسم بالكلمة والنغمة واللون والحركة والكتلة قيم الجمال ، ومعها اسمى ما لدى الانسانية من قيم . هذا الابداع الخلاق الرائع يمثل نوعية من العمل الثقافي تختلف عن عمل العالم في مجال الثقافة أيضا ، فالعالم يسعى الى الجديد ، ويلخذ نفسه بكل جهد خلاق ، ولكن عمله يقوم على اجراء البحوث على أساس أن يستخرج حقائق وعلاقات وارتباطات ، لا تنطبع بهويته ، وإنما هي تدخل بلا اسم ولاهوية في بناء العلم الانساني الذي يمتلكه الجميع . وليس هذا تقليدا من شأن الابداع العلمي ، ولكنه بيان لنوعيته ، ولا غرابة في أن نرى طائفة من المبدعين تحقق لنفسها انسجاما رفيعا ساميا يتمثل في ضم النوعين من الابداع معا ، وكثيرا ما نرى الفنان يمارس العلم لاحداث التوازن في ذاته ، ونرى العالم يمارس الفن للهدف نفسه . وعلى مستوى الأمة ، والانسانية ، فإن الجمع بين ابتكارية الفن وابتكارية العلم يحقق التناغم الثقافي ، ويضبط مسار التنمية والتقدم . وفي المجال التعليمي تعتبر الفنون المدرسة الأولى والأساسية لفهم مفهوم الفكر الخلاق والابداع . ومن هنا كان الاهتمام بالفنون منذ المراحل التعليمية الأولى عمل من أعمال التنمية في أعق صورها .

ونحب ان نشدد هنا على ان الفنانين هم الذين يصنعون المكونات الثقافية التي تميز الهوية القومية ، فثقافة الأمة في مرحلة من مراحل تاريخها هي بصفة خاصة رصيدها من الأعمال الفنية في الشعر والرواية والمسرحية ، في السينما وما تبعها من أعمال تلفزيونية ، في التصوير ، والعمارة ، والموسيقى . تلك الأعمال التي تصل الى الناس جميعا ، والتي تتكلم - باستثناء فنون الكلمة - اللغة العالمية أو الكونية التي يلقاها الناس في كل مكان ، ويكونون بناء عليها صورة عن آخرين ، أو يتمثلون هويتهم .

والفنون تلعب دورا أساسيا في الحفاظ على التراث وتجديده لأنها تهتم فيما تهتم به من موضوعات بتراث العصور المختلفة ، فالفن استقبال وابداع . ونظرة الى المجالات الثقافية الأخرى ، تبين لنا أن

العلوم الطبيعية مثلا لاتحفل من المنجزات العلمية بما انتجته العصور القديمة أو الوسطى ، لأنها أشياء عفا عليها الدهر ، أما الفنون فهي لاتكف عن استقبال تراث كل العصور وكل البيئات . الفنون هي التي تحفظ لنا تراثنا ، تشاركها في ذلك بعض العلوم مثل التاريخ وتفرعاته ، وبعض مباحث الفلسفة وعلم النفس والاجتماع وما إليها من علوم تتخذ لها بين الوضعية والمعارية سبيلا . والفنون في حرصها على التراث تمثل المعاصرة والمستقبلية في أروع صورهما .

ولا ينبغي أن يغيب عن فكرنا أن مجالات الفنون هي التي وصلت بنا الى مستويات العالمية بما هي مجالات الخلق والابداع ، فبفض النظر عن الامكانات التكنولوجية وصلت الرواية المصرية الى مستوى جائزة نوبل ، ووصلت الافلام السينمائية الى مستوى قريب من العالمية ، وكذلك أعمال الرسامين والنحاتين والموسيقيين وصلت إلى مثل هذا المستوى بجدارة . فنحن مطالبون بالتشبث بهذا الانجاز ، والعمل على توسيع نطاقه ، وتمكينه من الاستمرار والتقدم .

ان العناية بالفنون مطلب بالغ الاهمية يؤدي بنا إلى تحقيق المبادئ الثلاثة : الابداعية ، الهوية القومية ، العالمية .

ولا بد ان نعرف منذ البداية ، ان هذه الاستراتيجيات التي نقصدها ، والتي تبوئ الفنون مكانها الحقيقي الى جانب مكونات الثقافة الأخرى ، تتطلب في سبيل تحقيق اهدافها برامج تطبيقية واجراءات تنفيذية .

والبرامج التطبيقية والاجراءات التنفيذية تدخل بالضرورة طرفا في اشكالية العلاقة بين ما هو قائم وما ينبغي أن يكون ، بين الجمود والتقدم ، وهي علاقة صعبة وحساسة ، ونحن اذا نظرنا الى ما هو قائم ، وما يستهدفه مطلب التغيير ، وجدنا أن غالبية المؤسسات والقطاعات المؤثرة في مجال الفنون اختارت لنفسها مجموعة قليلة رمزية من المكونات الثقافية تتعامل معها ولا تصيف إليها . والاختيار يتسم بالتقتير والقصور والسطحية ، إلا في حالة المؤسسات الأكاديمية المتخصصة . فالمدارس والجامعات لا تحفل بالفنون ، والبرامج التعليمية

في التلفزيون والاذاعة والصحافة والكتب المدرسية تقدم الينا الامثلة الشاهدة على انحسار دور الفنون وتحجيمها في أدنى الحدود ، كما وكيفا ، وربما وجدنا بعض القشور أو اللافات الخارجية . وأسباب هذا الوضع تدور كلها في دوائر عدم الاهتمام ، كما أنه ليس هناك إدراك كاف وفعال لأهمية الفنون ، ولا تعمق لقدرها المميز كمكون أساسي من مكونات الثقافة ، الكاشفة عن أعماق النفس ومعالم الهوية ، المحققة للعالمية ، وان رعاية الفنون رعاية متكاملة في إطار مفهوم وحدة الفنون تسهم إسهاما أساسيا في قيادة التغيير وتعميق جذور التنمية ، وضمان السلام وترسيخ القيم .

ومن هنا كان من الضروري إعادة بناء المؤسسات من منطلقات جديدة ، تستهدف بناء الانسان القادر على تنمية ذاته ، وتنمية مجتمعه ، تنمية تقوم على الحرية ، والاختيار ، وإرادة التغيير ، والابداع ، والخلق ، والفردية ، والقدرة على المشاركة .

ونخلص إلى الإشارة إلى أهم المؤسسات التي تعيننا في مجال تنمية الثقافة الفنية وكذلك المجالات التي لها صلة كبيرة بهذه التنمية والتي لا بد من إحداث تغيير وتطوير فيها بما يناسب أهدافنا في تحقيق التنمية المرجوة .

الإذاعة المرئية « التلفزيون » :

الإذاعة المرئية « التلفزيون » مؤسسة لها أثرها الكبير على إبداع الفنون واستقبالها ، وهي من هذه الناحية ذات فاعلية واسعة المدى وعميقه الأثر كوسيلة اتصال بين الفنون وجمهور المتلقين ، بجميع فئاتهم ، يتحقق عن طريقها على نحو أكثر نفاذا أهداف ثقافية فنية مختلفة . نظرية معرفية ، وتربوية تهييبية ، وتلوقية وترويحوية ..وتحتاج برامجها إلى تخطيط أكثر عمقا وأدق تفصيلا لتحقيق أهدافها ، وأهم ما يمكن الأخذ به إجرائيا في هذا الشأن :

- تكوين لجنة من الفنانين والنقاد والمتخصصين في الفنون لترسم خططا واسعة المدى ، ربما تمتد الى سنوات ، للتعريف بالفنون العالمية ،

وقد تكون هناك دراسات من اللجان المتخصصة تناولت المدرسة ، ومن المفيد أن نسهم من جانبنا بما يكملها بتوصيات من منطلق مجال الفنون .

اننا باختصار في حاجة الى " مدارس جديدة " لاتعاني من أوجه القصور الذي تعاني منه المدارس الحالية ، ونشير من بينها إلى ما يلي :
- انخفاض الانفاق المادي على المدارس الحكومية فانخفض تبعاً له الأداء ، وبخاصة في مجال الفنون وكادت روح اليأس أن تغلب على محاولات البحث عن حلول غير تقليدية . وليس هناك من وسيلة لتحسين الأداء المدرسي طالما ظل مبدأ المجانية الصورية قائماً .

- انصرف هم المخططين الى تحقيق أنواع معينة من العدالة ،
توضع لها مقررات معينة وأسئلة ونظام امتحانات مركزي سرى ومكاتب تنسيق ... أصبحت المدرسة تقوم بعملية تحصيلية ، خرج منها الفن من جميع المراحل خروجاً فعلياً ، فما دامت موضوعات تكوين الشخصية ، والثقافة والموهبة الفنية ، والإبداع لا تدخل في ميزان الدرجات والجامع ، فالتصرف العملي للآباء يفرض عليهم المشاركة في النظام القائم بحسب ما يفرضه عليهم قواعده .

- نظراً لعجز الميزانية عن تمويل المتطلبات الحقيقية للمدرسة ومن بينها المرتبات الحقيقية للمدرسين ؛ تغيرت شخصية واهتمامات المدرسين واستشرت ظاهرة الدروس الخصوصية التي تعين المدرسين على الحياة ، ولم يعد لتكوين الشخصية وبناء الانسان ، ورعاية المواهب ، والحرص على الفنون ، والثقافة العامة سوق ، وما بقى منها قشرة هزيلة ، ولافتة من نوع لافتات الدعاية .

والسؤال هو : كيف يمكن تصحيح الوضع ؟

الخطوة الأولى تتمثل في انشاء مدارس متطورة ، يمكن أن يطلق عليها اسم « المدارس الجديدة » تتولاها هيئة متحررة من قيود " الروتين " تجسم الفكر الجديد ، تواجه مشكلة المدرسة الحالية المتعثرة بصراحة وواقعية ، بحيث تحل المدارس الجديدة محل المدارس القديمة

وفنوننا ، وفنانيها ، وتمكين المشاهد من الاستقبال السليم ، والتذوق الجيد .

- تضع اللجنة برامج متكاملة لكل الفنون (بدلا من البرامج العشوائية) بحيث يتلقى المشاهد في اطار البرنامج على مدى سنتين أو ثلاث سنوات ، تصورا سليما ، كما وكيفا ، ففي مجال النحت مثلا : يتسلسل البرنامج منذ البدايات الأولى في مصر الى يومنا هذا . ويكون العرض واقيا ، سليما من الناحية العلمية ، يحترم عقل المشاهد وذوقه ، ولا يبالغ في الاكاديمية ، ولا يتردى الى التبسيط المخل .

- تحتاج هذه البرامج الى متخصصين في الطرق المنهجية الخاصة للشرح والإيالة .

- تنشر هذه البرامج في كتب ، كما يحدث في كثير من الدول . حتى يستطيع المشاهد المراجعة ، والتعمق . ومن هذه السلاسل المنشورة في ألمانيا مثلا ما حقق انتشارا ورواجا وبسعة عالية .

- تنوع هذه البرامج المتكاملة بحسب سن المشاهد وثقافته .

- تنظيم دورات تدريبية على مستوى عال ، توضع لها برامج متدرجة ، ومتكاملة ، على شكل حلقات دراسية متطورة (أساتذة متخصصون ، معينات سمعية وبصرية ، مراجع حديثة الخ) تقوم على المناقشة والحوار وتخدم القيادات على المستويات المختلفة .
- العمل على انشاء موجة اذاعية تعليمية وقناة تليفزيونية تعليمية ،

تتخذ الفنون فيهما مكانا لائقا .

المدرسة :

أما المدرسة - بمفهومها العام - فعليها واجب رئيسي في تنمية الفنون من ناحية الإبداع وناحية التذوق وناحية الدراسة .

والواضح ان دور المدارس المصرية الرسمية يتناقض وينكمش على نحو متزايد . والمطلوب من المدرسة أن تعمل على تحقيق الجمع بين العلوم والفنون ، بين التحصيل والابتكار ، بين تنمية الشخصية الخلاقة المحلقة في أفاق الفنون والعقلية المنهجية المتعقبة للحقيقة والموضوعية .

شاملا لزيارة المتاحف والمسارح والسينما ، مع الدراسة النقدية والمناقشة مع المدرس والناقد .

٥ - تعميق مفهوم وحدة الفنون باعتبارها المكون الأساسي لثقافة الأمة بحيث لا يقتصر الامتصاص على التصوير بون النحت ، أو الموسيقى دون العمارة ومع متابعة العصر فيما يستجد من ألوان الفنون مثل التصوير الفوتوغرافي .

٦ - تطوير المناهج التي تمس الفنون ، مثل منهج التاريخ الذي ينبغي أن يتسع ليشمل المكون الهام والأساسي وهو الفنون . وينطبق هذا أيضا على اللغة العربية واللغات الأجنبية من حيث اتصالها الوثيق بفن الكلمة ، فتكون البرامج شاملة لفنون الشعر والمسرح والسينما والتمثيلية الإذاعية والتلفزيونية . والعمارة والتصوير والنحت والموسيقى والرقص ، مع الربط بين الفنون المختلفة والدراسة من منظور تكامل الفنون ووحدها .

٧ - الأخذ بمفهوم الاختيار ، بحيث يتاح للتلاميذ الاختيار بحسب مواهبهم ، فلا يكون برنامج المدرسة كله إلزاميا ، بل يكون للتمييز أن يختار الفنون التي يحبها ، مع الأخذ بضرورة أن يتعلم كل تلميذ التوثيق الموسيقية وآلة ، مع برنامج متدرج متكامل حسب الصفوف الدراسية للتدقيق الفني .

٨ - تطوير الكتب المدرسية لتحقيق هذه الأهداف - ومن الضروري أن يكون الكتاب المدرسي ، من ناحية الشكل والإخراج والتوثيق المصور ، مشوقا محققا للقيم الجمالية .

٩ - تشكيل اليوم المدرسي والعام الدراسي بناء على هذا المنظور فيكون معروفا منذ البداية أن التلميذ يستكمل تكوينه واستيعابه للفنون على نحو متدرج طوال سنوات الدراسة ، بحيث يجمع برنامج المدرسة الكتاب والصورة والزيارات الخارجية (تدخل زيارات المسارح والسينما والمتاحف وقاعات الموسيقى والأوبرا والباليه - ومعارض الفنانين ضمن برنامج المدرسة) والمناقشة والممارسة .

تدرجيا على مستوى الجمهورية وإذا كانت الامكانيات المالية تفرض علينا إيقاعا معينا ، فليس من المفروض ، ولا من المستحب عمليا ، تنفيذ التغيير دفعة واحدة ، لأنه يحتاج إلى إعداد متأن ، ولهذا فإن "المدارس الجديدة" ستأخذ مكانها تدريجيا .

١ - ويقترح من الناحية العملية إنشاء هيئة ذات نظام خاص متحرر من القيود ، يتولاها متحمسون للفكرة ، وعارفون بمدى خطورتها على مستقبل هذه الأمة ، وقد كانت هناك تجارب قديمة في شكل المدارس النموذجية ، والمدارس التي يتولاها كبار التربويين ، وإذا كنا نشير إليها بالتبويب والتقدير ، فإننا نؤكد أن المطلوب هو برنامج طموح ، أكبر وأشمل .

٢ - تقوم هذه المدارس على أسس واضحة .

- فهي مدارس لها ميزانيتها المحسوبة بناء على التكاليف الفعلية مقيمة على نوعية أداء عالية ، يتولاها مدرسون يحصلون على الأجر الكافي ، ويتابعون حلقات ومؤتمرات متتالية لرفع المستوى الحقيقي ، لا الشكلى .

- ترتيب منح دراسية كافية لغير القادرين .

- بناء مدرسى كامل التجهيز : أدوات ، آلات فنية ، مجموعات ، متاحف ، ملصقات ، ولا يعنى ذلك البذخ والترفع ، وإنما يعنى التجهيزات الضرورية لممارسة الرياضة وتذوق الفنون وتربية المواهب .

- نظام لصيانة المبنى وتجهيزاته وتطويرها .

- الاعتماد على إداريين ومتخصصين يحصلون على الأجور الكافية التي تجعلهم يعملون بكل جهدهم داخل المدارس ، لا بالقهر وسطوة الرقابة ، ولكن بالاكثفاء .

٣ - تعمل المدرسة ببرامج متطورة تقوم على تنمية الشخصية وخلق إرادة التقدم والسعى إلى الابتكار والخلق .

٤ - الجمع بين العلوم والفنون في توازن واحترام ، من ناحية الساعات والبرامج والأنشطة ، بحيث يكون التعليم في مجال الفنون

المتخصصة التي يتولاها القطاع الخاص ، والتي تتيح المزيد من فرص العمل للشباب ، والحفاظ على التراث الفنى ، والحس الجمالى ... وكلها أمور لها نتائجها الايجابية على قطاعات السياحة .
كذلك ينبغي أن يقتصر دور الحكومة فى هذا المجال على التشجيع بالجوائز والتسهيلات الضرائبية ، والتقييم الفنى ، ووضع الضوابط ، حتى لا يكون تجميل المدينة عبئا على الميزانية .
تشجيع التأليف والترجمة فى مجالات الفنون والجماليات :

- من الممكن أن تقوم وزارة الثقافة ، عن طريق هيئاتها المختلفة ، بوضع برنامج متكامل لتشجيع التأليف والترجمة فى مجال الفنون ، والجماليات ، عن طريق اقتراح الموضوعات التى نحتاج اليها لتأصيل وتعميق الكتابة عن الفن والفنانين ، ورصد جوائز للكتب المتميزة ، والموضوعات فى هذا المجال كثيرة وحاجتنا إليها فى عملية التنمية الثقافية الفنية ضرورة من الضرورات الأولية ، ومن أمثلتها :

- (أ) الفن نظرياته وعلم الجمال .
- (ب) آراء فى الاتجاهات الفنية فى مصر .
- (ج) تسجيل موثق عميق لأعمال الفنانين ، على هيئة سلسلة تتناول كل الفنانين الذين أنجبهم مصر فى كل المجالات ، القدامى والأحياء .
- (د) رعاية التراث الفنى والمآثورات الشعبية .

معرض سنوى متكامل للفنون :

الاستفادة من تجربة هيئة الكتاب فى « معرض الكتاب الدولى » وإقامة معرض متكامل للفنون على نطاق واسع ، لا يقتصر على القاهرة وحدها ، بل يشمل المحافظات ، يكون فرصة سنوية للارتفاع بالدوق وتشجيع الفنانين ، وبيع الانتاج الفنى مع عقد ندوات للمناقشة والتقييم .

ويمكن أن ترتبط إقامة هذا المعرض السنوى بتشجيع انشاء جمعيات فنية متخصصة ، تناح لها فى المعرض السنوى فرصة الخروج الى

١٠ - احترام حمص الفنون واحترام تنمية المواهب ،
والإلاحاح على ذلك فى القسم المخصص .

١١ - الاهتمام الجاد بالمعارض المدرسية بحيث تبعث عن الدوق السليم والضخالة والافتعال .

١٢ - تطوير طريقة التدريس ووسائل الايضاح المصورة بالتوسع فى استخدام الأفلام والشرائح والفيديو .

١٣ - تغيير نظام تقييم الطالب تغييرا جذريا ، بحيث يكون للاستيعاب الحقيقى والموهبة والنشاط الخلاق والفنون مكانها اللائق فى هذا النظام .

المناح العام :

ويؤكد هذا التطوير فى نظام المدرسة تطوير فى المناح العام ، بحيث يكون الجمال ، الذى تحققة الفنون متفرقة ومجتمعة وفى صورها التطبيقية ، سمة لحياتنا فى مدننا وبيوتنا ، فكيف نستطيع أن نلحق بركب التقدم ونحن نواجه القبح صباح مساء ؟ فلا بد من اسهام المحافظات ، ونقابة المهندسين ، ووزارة التعمير فى إحداث التغيير والاستعانة بالفنانين استعانة أساسية وحقيقية فى مجالات العمارة فى : بناء المدن الجديدة ، وتحديد المدن القديمة ، وتجميل العاصمة . إن تكلفة صناعة القبح تزيد على تكلفة صناعة الجمال ، فلماذا نغفل الجمال ، ولدينا من الفنانين العظام كفاءات عالمية قادرة على الوفاء بمتطلبات هذا الجانب من التنمية الفنية .

ومن المفيد أن نشجع بكل الوسائل القطاع الخاص على انشاء شركات متخصصة فى صيانة الواجهات والتراث الفنى فى الشارع المصرى ، وهناك نماذج مشجعة بدأت فى بعض الأحياء (مصر الجديدة) تحتاج الى مزيد من التشجيع ، والاعتماد على القطاع الخاص .

كما ينبغي حث المحليات على تشجيع مثل هذه الشركات

الجمهور ، وأقصد بالجمعيات المتخصصة :

(أ) جمعيات تتخصص الواحدة منها فى فن معين ، أو فى اتجاه معين .

(ب) جمعيات تتخصص الواحدة منها فى فنان واحد .

وتتضمن هذه الجمعيات فى إطار هيئة كبيرة تتابع نشاطها من حيث رعاية الفنانين الجدد والنقاد ، وحصر الدراسات ، وتعميق الفهم ومنح الجوائز ، وإصدار كتاب سنوى .

فى هذا الاطار تحتل موضوعات الماثورات الفنية والتراث مكانها المناسب من حيث هى مكونات للهوية ، ومن حيث - مادة للإبداع الخلاق ، بالإضافة الى موضوعات التفاعل الثقافى والتناغم .

اكاديمية الفنون والمعاهد الفنية :

تتحمل اكاديمية الفنون والمعاهد الفنية أعباء كبيرة فى مجال الفنون ودراساتها ورعايتها ، وهى بحاجة الى تدعيم مادى وتجهيزات مناسبة حتى تؤدي واجبها على خير وجه .

ومن المفيد أن يكون لهذه المعاهد نشاط مباشر يتصل بجمهور المتخصصين ، والجمهور الواسع ، نشاط ياتلف مع الأعمال الفنية الرفيعة فى مجالات تخصصها .

الترباط فى التخطيط والتنظيم والتقييم :

إننا بحاجة الى الاهتمام بتحقيق معدلات أعلى من الترباط فى التخطيط والتنظيم والتسويق ، والتقييم ، والأمثلة كثيرة ... منها : الربط بين إقامة المعارض الفنية ونشاط السياحة ، بحيث تضع شركات السياحة المعارض والعروض الفنية والمتاحف الفنية فى برامجها . ومن قبيل الترباط التسويق الجيد ، بحيث تصل الدعوة الى كل نشاط فنى متميز الى جمهور محدد بالإضافة الى الجمهور العام : وتتولى جزءاً كبيراً من هذا العمل أجهزة التسويق والدعاية والتخطيط التى تتوجه بالحديث المباشر الى أسماء محددة ، ومؤسسات محددة (جامعات ، مدارس ، جمعيات ،

نقابات .. الخ) على مستوى الجمهورية مع تقديم وسائل التشجيع من تخفيضات وتسهيلات .

الفنون والطفل :

بدأ الاهتمام بالطفل يتخذ صورة مباشرة بالخير وينبغى أن تراعى الهيئات المختصة بثقافة الطفل ، أهمية الفنون فى تكوين شخصية الطفل ونوقه (الاذاعة ، التليفزيون ، السينما الكتاب ، الهوايات ، اللعب ...)

المعارض المتنقلة :

لما كان الوصول بالفن الى كل الناس هدفاً استراتيجياً فقد جرى بعض الدول بنجاح معارض المصنقات المتنقلة ، وبعضها على هيئة سيارة نقل كبيرة أو مقطورة وتعتمد على صور مستنسخة للأعمال الفنية ، وشرح مبسط يقوم به فنان أو ناقد متخصص . ومن قبيل المعارض المتنقلة ، المعارض التى تقام فى النوادى والجامعات والمدارس ومن الممكن أن تشمل أعمالاً فنية على مستوى رفيع ، لكبار الفنانين .

الأفلام التسجيلية :

يعتمد نشر الوعى الفنى بدرجة كبيرة على أفلام تسجيلية تتناول فنون مصر ، وفنانيها وتراثها .

تسجيل التراث الفنى :

نحن بحاجة الى مشروع متكامل لتسجيل التراث الفنى المصرى يكون من أهم الأسس التى يقوم عليها :

(أ) مراجعة مجموعات المتاحف للتأكد من أنها تحتفظ بأكبر كم ممكن من المعروضات التى تمثل التراث الفنى على أوسع نطاق ، وفى كل عصوره ، وفنونه وتفرعاته .

(ب) الافادة من الامكانات الحديثة (الطباعة ، التسجيل على أشرطة كاسيت ، التسجيل على أشرطة فيديو ، التسجيل على أشرطة سينمائية) لتسجيل تراث الفنون المختلفة : الموسيقى ، المسرح ،

فى فن معين أو فنان بذاته تجمعها هيئة كبيرة تكون مهمتها رعاية التراث
الفنى القومى .

* تشجيع قيام اكاديمية الفنون والمعاهد الفنية المختلفة بنشاط
يتصل بجمهور المتخصصين والجمهور الواسع .

* تحقيق الترابط بين الجهات المختلفة التى ترمى الفنون بهدف
تحقيق التكامل فى التخطيط والتنظيم والتقييم .

* الاهتمام بتقديم الفنون الى الطفل فى صورة تصقل ذوقه .
وتوسع ثقافته وتمين على تحقيق التوازن بين مكونات شخصيته ، وتحفزه
على الإبداع والابتكار

* اقامة المعارض المتنقلة حتى يصل الفن الى كل الطبقات فى طول
البلاد وعرضها .

* تشجيع انشاء شركات متخصصة لتسجيل التراث الفنى وتقديمه
الى الجمهور فى صورة كاسيتات وأشرطة فيديو وكتب
مصورة ... الخ والحرص الشديد على محافظة أجهزة الاعلام على
ما لديها من تراث فنى مسجل .

الطابع المعماري للمدن الجديدة

بعد مرحلة الاتجاه النشيطة إلى القيام بعمليات التشييد والبناء
الضخمة التى اقتضتها ظروف وطبيعة المرحلة والتى أثمرت ظهور العديد
من المجتمعات العمرانية الجديدة أخضعت الى خريطة مصر مدن :
العاشر من رمضان - ١٥ مايو - السادات - ٦ أكتوبر - برج العرب
الجديدة - الصالحية - النوبارية الجديدة - دمياط الجديدة - العيون -
بدر - بنى سويف الجديدة - المنيا الجديدة . يبدو أن عامل « الكم »
كان له الدور الحاكم والحاسم فيما تم من إنجازات حتى الآن .

السينما ، العمارة ، التصوير ، النحت ، الفنون الشعبية ، والفروض أن
تنهض بهذه المهام شركات قطاع خاص تشجعها الدولة عند اللزوم .

التوصيات

وعلى ضوء الحقائق التى عرض لها التقرير
والناقشات التى دارت حولها فى اجتماع المجلس ،
يوصى بما يأتى :

* تشجيع تأليف وترجمة الكتب التى توضح أساسيات الفنون
والعلاقة بين الفنون والثقافة والتنمية بمعناها الواسع ، ومن بينها العلاقة
بين الفنون والدين ، حيث أن القيم الجمالية والانسانية التى تسعى اليها
الفنون قيم يحض عليها الدين .

* تطوير المدارس تطويرا جذريا يحقق مفهوم المدرسة الجديدة التى
تتمى الروح الابداعية الخلاقة والربط بين العلم والفن مع تطوير
طرق تدريس الفنون ، وتنمية الذوق .

* دعم الاهتمام بالفنون فى أجهزة الاعلام ، وتكوين لجان
متخصصة فى الاذاعة والتليفزيون لرسم خطط واسعة المدى
التعريف بالفنون .

* تنظيم دورات تدريبية للعاملين فى وسائل الاعلام لتعميق معرفتهم
بالفنون .

* انشاء موجة اذاعة تعليمية وقناة تليفزيونية تتخذ الفنون
فيها ، كما وكيف ، مكانا لائقا .

* الاعتماد على الفنون فى تطوير المناخ العام جماليا ، والاستعانة
بالفنانين والمتخصصين فى الفنون للحفاظ على التراث الفنى المتمثل فى
التراث المعمارى والحدائق وتنسيق المدن والقرى ، وانشاء شركات
متخصصة فى هذه الأعمال .

* اقامة معرض سنوى متكامل للفنون يكون فرصة سنوية
للارتفاع بالذوق وتشجيع الفن الجيد .

* تشجيع إنشاء جمعيات فنية متخصصة ، لتخصص الواحدة منها

تأكيد الوعي بخصوصية المجتمع :

ومع ذلك فإن هناك لحسن الحظ عودة صريحة وقوية الى الوعي بخصوصية المجتمع ، وبضرورة تأكيد بيئته العمرانية وطابعه المعماري ، حيث ان مسئولية تشكيل بيئة الانسان تعنى وتستلزم الوعي بالمجتمع وملاحه وامكاناته ، وباحتياجاته وتطلعاته ، وبثقافته وأبعاده التاريخية والحضارية .

ان اعادة تشكيل بيئة الانسان يمكن صياغتها باعتبارها التحدى الاساسى الذى يواجه المعمار والتعمير بالتركيز على بعدين أساسيين :
البعد الاول : المشاركة وهى الامر الذى يعنى وبالتحديد فى مجال العمارة والتعمير المعيشة الحقيقية ، وأن المعمارى هنا شريك ومشارك للجماعة والمجتمع فى بحثه عن التعبير الامثل لاستيفاء حاجاته المادية والروحية .

البعد الثانى : فى عملية صياغة مسئولية المعمارى وتتركز فى الوعي بخصوصية المجتمع ، والقصد الى التعبير عنه وتأكيد وتعميق مفهوم هذه الخصوصية ، وهذا البعد والمفهوم ينطلق من الاقتناع التام بأن العمارة والتعمير هما مرآة صادقة للثقافة المحلية بأبعادها المادية والروحية ، وهو الأمر الذى يبرر ويؤكد أهمية الطابع المعماري والعمرانى لنتاج المعمارين والعمرانيين ... الطابع الذى يعكس ملامح الجماعة والمكان ويضم فى أعطافه غنى التجربة التاريخية وأصولها ذات القيمة .
والطابع من هذا المنطلق ليس غطاء أخيرا يضاف الى النتاج المعماري أو العمرانى وليس استعارة ساذجة من الاصول التراثية أو ملامح العمارة المحلية ولكنه تعبير عن « التركيبة » الفنية التى تضم المجتمع والمكان والتاريخ .

فاذا كان هذا هو الموقف المعلن لتوجهات الدولة فلا بد أن يصبح ذلك إلزام يوضع هذا التوجه موضع التنفيذ بالنسبة للأطراف الثلاثة وهم : صاحب القرار - المعمارى والمخطط العمرانى - المنتفعين من عامة الناس . فهو بالنسبة لصاحب القرار

وقد يكون لذلك مبرراته وظروفه الضاغطة ، ولكن حان الوقت لكى نأخذ أيضا عنصر « الكيف » فى الاعتبار وأن نتلمس الطرق الى تحقيقه بفكر راع وبما يقتضيه ذلك من دراسة علمية وأعباء مادية وتنظيمية ، ومن أبرز القضايا التى تثار فى هذا الشأن افتقار المدن الجديدة الى طابع معمارى يميز كل منها .

آراء حول مسألة الطابع :

ان تحقيق الطابع للمجتمع العمرانى أو المدينة ينبع أولا من الفكر التخطيطى لها ، ثم تاتى المنشآت التى ستقام على هذا التخطيط فتجسم الاطار أو البيئة التى هى من صنع الانسان ، والمقامة فى أحضان البيئة الطبيعية ، ولكل بيئة طبيعية ظروف ومتطلبات بل ومحددات ، وتتركز النظرة المناهضة لقضية الطابع المعماري فيما يلى :

- ان اثاره هذه القضية الآن هو من قبيل النزوات المعمارية والترف الفنى الذى لا تتحمله طبيعة المرحلة .

- ليس لها هدف وظيفى أو مردود مادي على المنتفعين .

- ان تحقيقها عبء مالى يضاف الى التكاليف .

ويدعم هذه النظرة مبرران أساسيان هما عنصر السرعة وعنصر الاقتصاد :

، فالسرعة تعنى اختصار وقت التصميم المعماري والمواصفات الانشائية بتطبيق النماذج النمطية السابق اعدادها بواسطة الاجهزة المركزية والجاهزة دائما تحت الطلب .

، والاقتصاد يعنى استعمال نفس طرق الانشاء ونوعية المعدات بواسطة جهاز المقاولات نفسه وربما باستعمال مواد البناء نفسها أيضا .

ويهدف العنصرين تسهيل السيطرة على تكلفة انشاء الوحدات السكنية التى تمثل الكم الأكبر من ميانى المجتمعات العمرانية الجديدة ومن ثم التحكم فى عامل الوقت وتنظيم مراحل التنفيذ .

النموذج النمطي وشخصية الفرد في المجتمع العمراني :

يتعرض التصميم النمطي للمساكن للنقد الشديد وخاصة اذا عمم تنفيذه بالمواقع المختلفة والبيئات المتباينة على محاور التنمية العمرانية ، ويحمله الكثيرون الجانب الاكبر من المسؤولية في انعدام الحيوية والجاذبية للمجتمعات الجديدة .

وفي هذا المجال نستطيع أن نعتبر أن تعميم نماذج الاسكان لكل الناس هو تجاهل لخصوصية الفرد بل ومساس بانسانية الانسان ، ويمكن التمثيل لذلك بأن صانع الاحذية الخاص يعطى كل الاهتمام ليفصل حذاء يلائم قدم العميل تماما أما صانع الاحذية لمجندى الجيش فليس عليه الا أن يكرر مقاسات الاحذية طبقا للمتوسط ، وعلى المجند أن يلائم قدميه بقدر الامكان على أقرب مقاس .

وهكذا فقد كان في القرنه مجتمع حتى بجميع مكوناته وكان على المعمارى أن يختار بين أن يضغفه في عدة بيوت نمطية التصميم محدودة التنوع ليمر ذلك المجتمع بتجربة المعاناة والالم مثل الذى يحس به المجند عند ملازمة قدميه على الحذاء النمطي . . . أو أن يدرس متطلبات كل حالة على حدة ويحترم انسانية الانسان « وقد يقال أن هذا التوجه صحيح ويمكن في حالة تشييد قرية لمجتمع محدود العدد يمكن التعامل معه على مستوى الافراد ولكنه غير ممكن في حالة المجتمعات الكبيرة ، ولذلك فإن التصميمات النمطية لمباني الاسكان لا يمكن استبعادها تماما في كل الحالات وانما يجب الاقتراب من هذا الاسلوب كحل عملي بدراسة متأنية لظروف كل مجتمع على حدة ، ولخصائص الموقع وموارده الطبيعية ، وموقعه الجغرافى » .

وبذلك تتعدد النماذج النمطية لتلائم الظروف المناخية ومواد البناء وأساليب الانشاء المحلية والتكوين الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع السكانى وخلفيته الثقافية وتراثه من العادات والتقاليد .

إدراك وإبراز للفروق الحساسة بين مجتمعات مختلفة تنشأ في مواقع متباينة على خريطة مصر ، وتمثل كل منها تركيبة خاصة معقدة لا يصلح للتعامل معها مبادئ الحلول النمطية الجاهزة أو التعميم .

أما بالنسبة للمعماري والمخطط العمراني فهي اشارة وشحذ لمذكراتهما الاساسية بأن العمارة والعمران هما التشكيل النهائي للوعاء الذى تنمو فيه الحضارة ، ويعيش فيه الانسان مستوفيا حاجاته المادية ومتطلباته الروحية والعقائدية ملتحما بمجتمع ذى كيان وشخصية .

ويعنى هذا الوعى بالنسبة للمتفعين من عامة الناس احساس بالانتماء والاندماج وشعور أصيل بالمشاركة في مجتمع تتحقق فيه الرغبات المشروعة وتجاب فيه المتطلبات الحياتية ، وتنطلق فيه الطاقات الابداعية ويسيطر عليه الامن والامان فتتحقق فيه خصوصية الانسان والمكان .

ولكى نرد القضية الى أصولها بالنسبة للطابع والخصوصية فلا بد أن نرجع الى المنظومة الثلاثية المثلثة فى « الانسان - المكان - التاريخ » والتي لابد أن تتكامل لكى ينشأ مجتمع عمراني ذى طابع وخصوصية .

فالمكان بلا انسان ولا تاريخ يساوى طبيعة بكر عذراء .

والانسان والمكان بلا تاريخ يعنى لا طابع ولا خصوصية .

والمكان والزمان بلا انسان يعنى لا تاريخ .

فإن كان الزمان هو التوقيت فالتاريخ هو بصمة الانسان على المكان وهو البوثة التى تنصهر فيها تجربة الانسان مع الزمان فى المكان فينتج عنها سبيكة نفيسة هى الطابع والشخصية .

وفى هذه النقاط بالذات يكمن غياب الطابع بمفهومه الصحيح والاصيل من المجتمعات العمرانية الجديدة .

منايع الاصلالة واستلهاام الطابع :

ان التقييم الموضوعى لمعظم الدراسات التى قامت عليها مشروعات التخطيط العمرانى للجيل الاول من المدن الجديدة مبنية فى الاغلب على أسس ونظريات التخطيط الاكاديمية المعمول بها فى مدن العالم الغربى ، وفى اطار مقوماته الاجتماعية والاقتصادية والحضارية المعروفة ، وما تحكم علاقاته الاجتماعية من عادات وتقاليد تتباين فى غالبيتها مع ما يقابلها فى بلادنا .

ومن ثم فان ارتكاننا الكامل على نتاج الفكر التخطيطى الغربى كاساس مرجعى لمجتمعاتنا العمرانية الجديدة هو مجافاة لطبيعة الاشياء ، واستبعاد لبصمة الطابع الخصوصية .

وعلىنا ان نتامل ما لدينا من منابع الاصلالة المحلية ونتفحص الرصيد القومى من الخبرات والمبادئ التصميمية الماثلة فى بيئات مصر الجغرافية المختلفة والتى لاتنال من المتخصصين الامتنام الكافى .

بعض أسس التصميم الحضرى فى البيئات المصرية :

ان المدينة المصرية التاريخية طابعها ومميزاتها المعمارية والعمرانية المتفردة حيث تمثل الحارة وما حولها ما يقابل وحدة الجوار « NEIGHBOURHOOD » فى النظرية الغربية للتخطيط ، وهى فى الواقع وحدة تخطيطية واجتماعية فى نفس الوقت وكانت أساسا للتصميم الحضرى لبيئتنا العمرانية .

ان فلسفة الجيرة فى وحدة الجوار بمدننا تعنى التقارب والانتماء الحميم والتكامل الاجتماعى بين الافراد وليس مجرد المشاركة العديدة فى خدمة من الخدمات العامة مثل المدرسة أو روضة الاطفال التى هى نواة وحدة الجوار فى نظرية التخطيط الغربية .

واذا كانت سعة المدرسة هى التى تحدد حجم وحدة الجوار فى التخطيط الغربى فان حدود وحدة الجوار فى المنظور الاسلامى تبلغ

أربعين دارا فى الاتجاهات الأربعة يتوسطها المسجد الصغير، وبهذا الافتراض يمكن أن تحدد وحدة الجوار بعدد مائة وستين دارا فتصبح الكثافة السكانية لوحدة الجوار والمقدرة بثمانمائة فرد بمثابة المتوسط العددي الأساسى لتكوين الحسى السكنى والذى يتكون بدوره من مضاعفاتها .

وتتمدد خدمات الحى المتنوعة بالمفهوم المعاصر بطول القصبه الرئيسية التى تتفرع منها مجموعات الحارات على أن يحكم كل ذلك الموازنة بين مساحة المواقع وعدد السكان تبعاً لمعدلات الكثافة المثلّى .

أما فى البيئات الصحراوية وفى مجتمعات جنوب الودى وعلى الساحل الشمالى فليدنا أروع الامثلة لتخطيط القرى والمنتجعات بنسجها العمرانى المتضام ودروها الموجهة للحماية من قسوة العوامل الجوية وتأمين المجتمع من الغريباء ، وعمارتها النابعة من تربة البيئة وتراثها . وكل ذلك يقدم أسسا مرجعية للتوجه الصحيح والفكر المنطقى والطابع الاصيل .

ولعل المراحل التالية لتنمية وتطوير الجيل الاول من المدن الجديدة يتيح الفرصة لتجربة مدخل آخر لمعالجة تخطيط الاحياء الجديدة بها وما ينشأ عليها من مبان للسكن أو الخدمات أو الانتاج بأنواعها .

هذا وهناك جانب آخر من مقومات الطابع وهو الانسان بما يملكه من غريزة التعمير وحب البناء والتملك ، فقد أثبتت ظاهرة الاسكان العشوائى التى نشأت بسرعة مذهلة على هوامش الحضر قدرة الناس على اقتحام مشاكلهم وتحقيق متطلباتهم حتى ولو بالالتفاف حول القانون ، وقد استطاعوا تمويل وتنفيذ أكبر عمليات الاستيطان العشوائى فى مصر وعلى أراضى لا تستثمرها الدولة بأسلوبهم الخاص فى التعامل والارتباط ويطرقهم الفعالة فى التنفيذ ، وإن كانت نتائجها على العمران مؤسفة وخطيرة لغياب الارشاد والاشراف الفنى والتصميم الهندسى .

وقد أن الأوان لدراسة وفهم الجوانب الايجابية فى هذه الظواهر التى

برزت في قطاع كبير من المجتمع المصري .

فإذا كانت الدولة قد أنشأت هيئة عامة للمجتمعات الجديدة تهدف الى بناء مدن جديدة على محاور التنمية العمرانية التي حددتها خارج الرقعة السكانية القائمة ، فهي حتى الآن تتجنب اقتحام مشكلة الاسكان العشوائى ، بل إنها لم تحاول إعطاء ظاهرة المجتمعات العشوائية على تخوم المدن ما تستحق من دراسة جادة تستهدف توجيهها وإعادة صياغتها كمكون أساسى من مكونات المشروع القومى الكبير للتميز والاستيطان .

كذلك فقد أن الأوان لان تفكر الدولة جديا فى انشاء هيئة عامة للمجتمعات العشوائية ، أو على الأقل فى توجيه جانب من اختصاصات الهيئة العامة للمجتمعات الجديدة لمواجهة واستثمار هذه الظاهرة التى فاق نتائجها من ناحية الكم والحجم كل ما أنشأته الدولة من مدن جديدة حتى الآن .

على أن يكون مجال التحرك فى اتجاهين :

الاول : السيطرة على نمو هذه الاورام السكانية السرطانية فى جسم المدن الكبرى .

الثانى : توجيه الطاقة المتوفرة لدى الناس واستثمار الدوافع والاساليب التى ساعدت على قيام هذه المجتمعات السكنية العشوائية بمثل هذه السرعة المذهلة ، ولكن على أسس تنظيمية علمية مع الحفاظ على فلسفة المشاركة الذاتية والشعبية وأساليب التمويل التى مارسوها وأثبتت جدواها وصلاحياتها وعلى الدولة - ممثلة فى وزارة التعمير والشئون الاجتماعية - أن تبدأ فى إعداد التنظيمات الادارية والكوادر الفنية القيادية القادرة على فهم واستيعاب هذه الظاهرة لتوجيه طاقات الافراد مادية وعمرانية للبناء فى المواقع المحددة للتعمير حيث يتاح للمواطن حرية اختيار نموذج مسكنه من بين العدد الكبير من البدائل المعروضة والمصممة خصيصا لكل

مجتمع عمرانى جديد محدد الطابع .

وياحبذا لو تم التنفيذ بالجهود الذاتية مع تدخل الدولة فى توفير مواد البناء بالنظام التعاونى ومنح الاراضى دون مقابل فوري حتى تتم عمليات البناء تحت الارشاد الدورى للجهاز الفنى فيتم تملك الارض بأسعار رمزية .

ان اشراك الانسان فى بناء منزله كما كان يتم فى الماضى يفرس فى وجدانه الانتماء للمكان والاندماج فى المجتمع والاصرار على تحقيق الخصوصية ، وكان هذا هو الاصل فى تكوين وتنمية مجتمعاتنا الاستيطانية منذ فجر الحضارة ، واللافت للنظر أن الدول المتقدمة التى ترتفع فيها معدلات الوعى الاجتماعى قد لجأت لهذه الاساليب ، حيث يقتصر دور المتخصصين فى الاجهزة المركزية بها على تقديم المشورة الفنية والاشراف الدورى على تقدم عملية التنمية العمرانية والاستيطانية ، دون التدخل الصارم أو الحجر على التوجهات الواعية والمبادرات الفردية للمواطنين .

أسس التصميم المعمارى فى البيئات المصرية :

ان الاتصال فى الطابع المعمارى فى بيئة ما تلتى كاتوى ما تكن عندما تتحدد سماته التشكيلية نتيجة للتكامل مع البيئة الجغرافية والطوبوغرافية والموارد الطبيعية والاصول التراثية أى عندما تستعمل تكنولوجيا البناء البيئية التى أنتجتها الخبرة وأنضجتها التجربة وصقلتها التطور فاثبتت مع الزمان قيمتها وأعطت للعمارة المصرية طابعا وشخصية لكل بيئة طبيعية وثقافية مختلفة . ومن الثابت أن لكل مجتمع ولع بأشكال معمارية يعينها ، وبطول التعايش والتفاعل يقدم أفرادها بتطوير لغة بصرية صادقة ورائعة خاصة بهم وتلائم شخصيتهم وطبيعة بيئتهم .

ويقع على المعمارين فى أجهزة البحوث والدراسات والتصميم المركزية اليوم عبء أكبر عملية تعمير فى

تاريخ مصرس يجب أن تستمد مقوماتها من المنظومة الثلاثية « الإنسان ، المكان ، التاريخ » .

ومع الخروج الى المناطق الصحراوية ستقل معدلات الكثافة السكانية ، وبالتالي فإن أنماط المساكن لابد أن تتغير ، فبدلاً من السكنى في الوحدات التقليدية المحددة المساحة في نماذج العمارات العالية النمطية سيفضل الناس سكنى المباني المستقلة والتي تتميز بمرونة التصميم وتسمح بالامتداد الأفقي والرأسي بحيث تفي بحاجات الأسر عند زيادة إمكاناتهم المادية أو العودة الى نظام بيت العائلة (الأسرة الممتدة) .

وبالنسبة لأساليب البناء ومواده المحلية فإن الدراسات المتخصصة لمراد البناء المنتشرة على خريطة مصر كثيرة وجاهزة ، كما أن استعمال التكنولوجيا الحديثة والمتوافقة مع البيئة كاستغلال الطاقة الشمسية والطاقة الحركية المستمدة من الرياح أو الوقود من الغازات العضوية (البايوجاز) ، وكذلك الاستغلال الأمثل للمياه السطحية أو الجوفية لتوفير المياه الصالحة للشرب وأعادة الاستخدام للرعى واستصلاح الأراضي ، كل هذه الدراسات متوفرة ولا تتطلب إلا التطبيق العملي .

الطابع مطلب عالمي :

وقد يكون من المفيد استكمال الصورة بإيضاح الاتجاهات الحالية في العمارة والتخطيط العمراني على مستوى العالم .

فقد سئم العالم المتقدم اليوم العمارة الميكانيكية الحديثة والتي أوجدتها فلسفة مثالية لرواد العمارة في مطلع القرن العشرين بالتجاوب مع الثورة الصناعية المعاصرة ، وإن كان ذلك قد تم بمعزل عن وجدان عامة الناس ومتطلباتهم الحقيقية وخاصة في مساكنهم . وقد بدأ العالم اليوم يبحث عن الخصوصية والطابع الخاص ، وثبت أن أعظم ما يحققه الإنسان من إبداعات في مجال الفن والعمارة على مستوى العالمية هو صدق وعمق التعبير عن المحلية .

٤٩٢

ولعل أبلغ تأكيد وتأكيد لهذا التوجه هو ما جاء في اعلان مونتريال بكتدا للاتحاد الدولي للمعماريين تحت عنوان « نحو سياسات قومية للعمارة » ، وبما نصه :

نحن مجتمع المعماريين العالمى المنعقد بمدينة مونتريال في المؤتمر السابع والعشرين للاتحاد الدولي للمعماريين في اليوم الثاني من شهر يونيو عام ١٩٩٠ نحن الذين أخذنا على عاتقنا المسئولية الكبرى تجاه البيئة العمرانية بهدف الامن والسلام والحرية والمساراة ورفاهية الانسان .

نفسر :

* ان العمارة هي تعبير عن الثقافة ومن ثم فهي انعكاس صادق لصورة المجتمع .

* ان الإبداع ونوعية الأبنية التي تتواءم وتتكامل مع البيئة الطبيعية والعمرانية والقيم التراثية يجب أن توضع جميعها في المقام الاول من الاهتمامات العامة .

* ان حاجة الانسان الى السكن اللائق وحاجته الى الخدمات الاجتماعية المناسبة لمستوى المعيشة ومتطلبات الحياة المتنوعة تشكل هدفا أساسيا ينبغي تحقيقه مع الالتزام بحقوق الانسان واحترام تقاليده وحرية .

* ان المعماريين رواد ينشدون في رسالتهم ، ومن خلال قدراتهم الإبداعية وخبراتهم ، تنمية المجتمعات المحلية والقومية والعالمية .

ونلاحظ :

* أن الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية مستمرة في اتساعها وإن تساعد سياسة نقل التكنولوجيا على تقليص هذه الفجوة بسهولة ، بل على العكس ستقلل من شأن قيمة الثقافات القومية المختلفة .

* ان وعيا عالميا متناميا بمشكلات البيئة بمختلف مظاهرها يدفع

القوى السياسية - التى تسيطر على حياتنا - لتحرك لعمل شيء ، ومن هذه المشكلات ما يتطلب الاسراع بالحماية الفورية لتوازن الطبيعة والالتزام بمكافحة التلوث بجميع صوره والتخلص من آثاره المدمرة .

* ان الازمات الاقتصادية التى تؤثر سلبا على العملية الابداعية والتفذية للعمارة هى فى الواقع نتيجة لاهمال القيم الثقافية التى يستشعر الانسان من خلالها بالرهس والاشباع . وان هذه الازمات الاقتصادية نتيجة لاهمال الكثير من الموارد القومية التى كان من الممكن توجيهها الى برامج التنمية الاجتماعية والعمرانية .

* ان المعمارى بدوره التاريخى والتزامه المبدئى بتكامل المعرفة الثقافية والفنية والاقتصادية والقيم الرمزية مع البيئة يشعر بتعاظم هذا الدور فى ظل ادراكه الواعى بالمجتمع والديمقراطية .

ويراعى :

- أن تتضافر جهود المعمارين من خلال منظماتهم القومية لوضع الاولويات وتوجيه اطار العمل نحو تحقيق سياسات قومية للعمارة تعمل حكوماتهم المعنية على تنفيذها .

- أن تعمل السياسات القومية على ترسيخ مبادئ صيانة البيئة العمرانية والحفاظ على البيئة الطبيعية والثقافية .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما عرض فيها من حقائق وتحليلات وأفكار ، وبناء على ما دار حولها من مناقشات فى اجتماع المجلس يوصى بما يأتى :

* لما كان المجتمع العمرانى الجديد هو تشكيل حضارى يضم كيانا انسانيا ، ولكى يكون لهذا التشكيل طابع وخصوصية ، فلا بد من تحديد مكونات البنية « التركيبية » الاجتماعية للمواطنين المنتظر استيطانهم فيه من بادئ الامر ، وإعدادهم فكريا واجتماعيا فى لقاءات ودورات إعلامية

أو تدريبية إن أمكن ، حتى يستوعبوا كل ما يضمنه مشروعاتهم من عناصر وما يحتويه من أفكار وما سيحققه من أهداف والدور المطلوب منهم فى تنمية وتطوير هذا المجتمع واعطائه البصمة والخصوصية التى تبدأ بالتشكيل المعمارى المتكامل مع البيئة الطبيعية ثم تنضج وتتبلور بالكيان الانسانى الذى يعيش فيه .

* ان ترسيخ الوعى لدى القائمين بدراسة مشروعات التنمية العمرانية بخصوصية كل مجتمع عمرانى جديد يجب أن يتمثل فى الالتزام بالتعبير الذاتى عنه وتأكيد مفهوم هذه الخصوصية بالبعد عن نمطية التفكير وعمومية التناول وتكرار التصميمات الجاهزة ، واعتبار كل مشروع جديد سواء أكان مدينة أو قرية أو منتجع هو مشروع إرشادى وتجربة نموذجية تتاح فيها الفرصة لكبار المعمارين والمخططين لوى الخبرة والفهم العميق لقيم الأصالة والتراث فى العمارة والتخطيط لتصميم مشروعات تعبر عن « التركيبية » الاجتماعية والثقافية التى تضم المجتمع والمكان والتاريخ .

* تقتضى فلسفة الانتشار على محاور التنمية العمرانية التعامل بصفة أساسية مع المواقع الصحراوية ، ومن هنا يكون من غير الملائم ارتفاع المباني السكنية لخمسة وستة طوابق طبقا للنماذج الجاهزة للمدن الحضرية ، الأمر الذى يفقد المجتمع العمرانى الجديد الطابع والملاسة المنطقية للموقع فضلا عن ضحالة التشكيل البصرى وغياب القيم الجمالية .

* يجب تشجيع استعمال مواد البناء المحلية طبيعية أو مصنعة ، وتكنولوجيايات البناء البيئية التى أنضجتها الخبرة وصقلها التطوير فأثبتت على مر الزمان صلاحيتها وأعطت للعمارة المصرية فى كل بيئة من بيئاتها المختلفة على خريطة مصر طابعا وشخصية متفردة .

ولتحقيق ذلك يجب توجيه بعض مراكز التدريب الحرفى والمهنى التابعة لوزارة التعمير لاهياء أعمال البناء التقليدية والفنون

بمتطلباتهم وتفاعلهم مع المجتمع الجديد ، وخاصة أنهم بحكم تجمعهم وتربطهم يمثلون شريحة من المجتمع متقاربة في المستوى الثقافي والمهني تجمعها أواصر القرى أو المنشأ ، ويمكن سبب تجمعهم العشوائى على أطراف المدينة الكبيرة إلى الهجرة الجماعية من الريف في مجموعات متقاربة سعياً وراء فرص عمل أفضل في المدينة .

* وضع خطة طويلة الأجل في المجال البحثى لجمع وتوثيق وتنظيم القيم التراثية في تخطيط وعمارية المجتمعات العمرانية المصرية القديمة والمتنقلة في النواحي الثقافية والجمالية والسلوكية .

وتستهدف هذه الخطة تكوين مراجع علمية وموثقة توضع أمام الجيل المعاصر والأجيال الصاعدة من المعمارين والمخططين والفنانين التشكيليين لكي يضموا في مجتمعاتنا العمرانية الجديدة لسة جمال محلية الطابع مصرية الشخصية عالمية القيمة والتقدير .

مشروع إنشاء متحف مجوهرات أسرة محمد على

تعتبر متاحف المجوهرات من أهم المتاحف النوعية ، ذلك أن مقتنياتها تستأثر بمجموعة من قيم فنية ومادية وتاريخية تبلغ غاية السمو والرفعة والمكانة العالية . فالقيم الفنية متضمنة في تشكيلها وصياغتها ، والقيم المادية من ضرورات مكوناتها من الأحجار الكريمة ونصف الكريمة ، والقيم التاريخية تلازم سيرتها ومناسبات اقتنائها واستعمالها .

وهذا المزيج من القيم - الذى يجتمع في سبيكة متفردة في نوعها ، أو وحدات فنية رائعة - يعطى هذه المتاحف مكانة خاصة تجعلها محط انظار المتخصصين والافراد العاديين والسائحين من أنحاء العالم

والصناعات الشعبية والمحلية وعلى سبيل المثال :

- البناء بالأحجار الطبيعية والطفلة الصحراوية .
- بناء العقود والأقبية والقباب بالطوب أو الحجر .
- أعمال الأحجار المنحوتة المزخرفة والمطعمة .
- أعمال الكسوة بالرخام والقاشانى والفسيفساء .
- أعمال الخشب المنجور والمخروط والحشوات والمشربيات .
- تكنولوجيات الزجاج الملون والمعشق بالجص والرصاص .
- أعمال الحديد والنحاس المطروق والزخرفى والمشغول .

ويناط بخريجي هذه المراكز من العمال المهرة والحرفيين مهمة إضفاء القيمة الجمالية للعمارة وخاصة للمباني العامة في المدن الجديدة كمثال يحتذى للمباني السكنية .

* إتاحة الفرصة للمعماري منسق المواقع (Landscape Architect) للتعاون مع الفنان التشكيلي المتخصص لوضع تشكيلات إبداعية في الميادين والساحات المفتوحة وأمام المباني العامة تستلهم من طبيعة المواقع وتتكامل معها وتؤكد طابع المدينة وذوق المجتمع .

* اعطاء قانون التخطيط العمرانى وقانون تنظيم أعمال البناء والهدم الطابع الإقليمى بدلا من قانون موحد يطبق على جميع أقاليم الجمهورية ، بحيث تكون هناك قوانين ملزمة على المستوى القومى تتعلق بالمسألة والأمن الانتشائى والأمن الصحى والأمن الاجتماعى والاقتصادى ، وأخرى إقليمية تأخذ في الاعتبار الفروق الإقليمية المناخية والاجتماعية والحفاظ على القيم الثقافية وحماية جماليات البيئات الطبيعية .

* استغلال القدرات والطاقات الهائلة الموجودة لدى الناس - والتي تفجرت في بناء مجتمعات الاسكان العشوائية - وتوجيهها لتعمير واستيطان المجتمعات العمرانية الجديدة بأسلوب المشاركة الذاتية والشعبية ، والمتوقع أن يحقق هؤلاء الناس طامعا وخصوصية

المختلفة ، ومزارا لجمهور عريض لا ينقطع ولا يمل مريدوه .

وقد خلفت أسرة محمد على مجموعة من المجوهرات والمقتنيات ذات مستوى رفيع وأهمية خاصة ، وهى على حجمها الكبير تتمتع بندرة فنية وجمالية ومادية عالية الى جانب قيمتها التاريخية والقومية ، مما يجعلها تمثل مقتنيات متحف كبير متفرد فى نوعه بين أمثاله من متاحف المجوهرات المتميزة .

وقد ظلت هذه المجموعة من المجوهرات والمتحف النفيسة حبيسة المخازن منذ سنة ١٩٥٢ بعد مصادرتها حتى الآن . أى ما يقرب من أربعين عاما ، دون أن يتاح لها وسيلة أو نظام يخرجها من العزلة والغربة عن الناس والعالم ، ويصنع عن حقيقة قيمتها ، ويصلها بالجامير تحت أشواء متحف عام يخصص لها ، يليق بسمو مكانتها وقدرها . وسيكون بلا شك - لو تم - جديرا بأن يحقق كسبا معنويا قوميا وعاليا ، كما سيحقق عائدا ماديا كبيرا .

وقد تبين مما تم من إجراءات تتصل بهذه المجموعة الفريدة من المجوهرات ما يأتى :

١ - تسلمت وزارة الثقافة هذه المجوهرات والمقتنيات بموجب القرار الوزاى رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٨ بشأن تشكيل لجنة لاستلام مجوهرات أسرة محمد على من وزارة المالية وفرزها متحفا ، واختيار ما يصلح منها للاغراض المتحفية .

٢ - صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٢ بتخصيص قصر عائشة فهمى بالزمالك لاقامة المتحف الذى يقدر أن ينال اهتماما محليا وعالميا ، شأنه فى ذلك شأن متحف الآثار المصرية القديمة وغيره من المتاحف القومية الكبيرة .. ولم يصل الأمر الى مرحلة تنفيذ القرار حتى الآن .

٣ - خشية من ضياع هذه المجوهرات والمقتنيات أو التلاعب فيها لجأت وزارة الثقافة منذ تسلمها إلى إيداعها فى خزائن البنك المركزى

المصرى بالقاهرة ، ربما فى أوضاع لا تحول دون تطرق التلف والكسر اليها .

٤ - عينت لجان جرد وتوصيف متعددة - مشكلة من خبراء من وزارات المالية والتموين والثقافة - لمحاولة تقييم هذه المجوهرات والمقتنيات وتسجيلها ، وقد توافقت هذه اللجان عن المضى فى عملها عدة مرات لوفاء أمانة أو رؤساء أو أعضاء اللجان .

وفى كل من هذه المرات كان يعاد الجرد والتسلم من جديد . وزيادة فى المحافظة على سلامة أعمال اللجنة اسندت وزارة الثقافة الى النيابة العامة الاشراف عليها .

٥ - خصص قصر الاميرة فاطمة الزهراء بومل الاسكندرية لاقامة متحف للمجوهرات وأسند الى الهيئة العامة للآثار اقامته فتسلمت القصر ، وشرعت فى تدبير وسائل الامن واعداد وسائل العرض اللازمة ، وسجلت بعض القطع الممتازة من حلى ومجوهرات أسرة محمد على (بلغت حوالى ٥٠٠ قطعة) قبل إخراجها من خزانة البنك المركزى بالقاهرة ، وأعدت البطاقات المتحفية اللازمة لها بالوصف والصورة ، ولقى المتحف رعاية واهتمام السيد رئيس الجمهورية الذى تفصل بافتتاحه ، وصاحبت ذلك حملة اعلامية كبيرة .

٦ - يعتبر نجاح اقامة متحف المجوهرات الجزئى فى قصر الاميرة فاطمة الزهراء بالاسكندرية مؤشرا الى أن اقامة متحف كامل لمجوهرات ومقتنيات أسرة محمد على - فى أحد القصور بالقاهرة - سيكون بالمثل عملا ناجحا ، خصوصا وما زالت المجموعة الكاملة لهذه المجوهرات فى مخازنها بالبنك المركزى بالقاهرة ، تنتظر أن تخرج الى النور فى مشروع قومى ، وليكن هو مشروع انشاء متحف مجوهرات أسرة محمد على .

وقد اتبعت دول كثيرة اسلوب انشاء متاحف للمجوهرات ، فهناك

١٢ - مجموعة نظارات معظمة للسباق وصيد الحيوان من الذهب والفضة ومرصعة بالماس .

١٣ - مجموعة كاسات تركي من الذهب ومرصعة بالماس .

١٤ - أطقم حلقة من الذهب ومرصعة بالجواهر .

١٥ - مجموعة ملابس التشريف موشاة بالذهب والفضة .

١٦ - أنواع مسطرين وقصع من الذهب والفضة وعليها كتابات بالمناسبات التي تمت فيها .

١٧ - ماكيت للقناطر الخيرية من الذهب ومرصع بالجواهر .

١٨ - ماكيت لفنار الاسكندرية من الذهب ومرصع بالجواهر .

١٩ - مجموعة طب موسيقية نادرة من الذهب والفضة .

ويمكن ان يضاف الى هذه المجموعة التي قد يصل عددها الى احد عشر ألف ومائتى قطعة - مجموعة اخرى قد تصل الى ثمانمائة قطعة مودعة بخزائن الادارة العامة للاموال المستردة ، هي مجموعة مجوهرات الملكة فريدة والاميرات فوزية وفايزة وفايقة وفريال وبقية أميرات الاسرة المالكة السابقة ، لتكون جزءا من متحف مجوهرات اسرة محمد على المنتظر .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حولها من مناقشات في المجلس ، يوصى بما يأتى :

* تخصيص قصر مناسب لاقامة متحف مجوهرات أسرة محمد على ، على أن يكون فى موقع متميز بمدينة القاهرة ويكون متمتعاً بالحراسة القوية والاجراءات الامنية ، وبسهولة مواصلاته للزائرين والسائحين ، واستصدار القرار الجمهورى اللازم لذلك .

* تكليف الهيئة العامة للآثار ، والمركز القومى للفنون التشكيلية - بما لهما من خبرة فى اقامة المتاحف وتأمينها - بالبدء فى وضع خطة

متحف مجوهرات التاج البريطانى ببرج لندن ، ومتحف فكتوريا اند البرت بلندن ، ومتحف الفاتيكان بروما ، ومتحف بيتى بفلورنسا ، ومتحف جولبنيكان بلشبونة فى البرتغال ، ومتحف الارميتاج بروسيا . وتحتوى هذه الثروة القومية الكبيرة التى تعرف باسم « مجوهرات أسرة محمد على » على أنواع من الحلى والتحف المتنوعة ، وبيانها على سبيل المثال لا الحصر كالاتى :

١ - مجموعة كبيرة من الساعات الأثرية النادرة المصنوعة من الذهب والفضة والمرصعة بالجواهر .

٢ - أطقم مجوهرات وحلى من أساور وحلقان وقلائد مرصعة بالماس والاحجار الكريمة ومصنوعة من البلاتين والذهب ، ذات قيمة مادية وفنية وتاريخية عالية .

٣ - مجموعة كبيرة من العملات الذهبية الأثرية من العصور : اليونانية والرومانية والاسلامية والبيزنطية والفارسية (حوالى أربعة آلاف قطعة) .

٤ - صينية كبيرة مرصعة بالجواهر ومن الذهب للامبراطورة أوجيىنى تقدر بمبلغ خمسة عشر مليون جنيه .

٥ - مجموعة كبيرة من النياشين والوسمة والقلائد المصرية والتركية والاجنبية مرصعة بالمجوهرات .

٦ - مجموعة صور ولوحات منياتير من الميناء .

٧ - مجموعة عصى من الابنوس ومقابض من الذهب ومرصعة بالمجوهرات .

٨ - مجموعة سيوف وخناجر من الذهب ومرصعة بالجواهر .

٩ - مجموعة سبج ومباسم مرصعة بالجواهر .

١٠ - أطقم مكتب وفتاحات خطابات من الذهب ومرصعة .

١١ - مجموعة أزرار قمصان من الذهب والبلاتين ومرصعة بالجواهر .

العرض والاضاءة والأمن والانذار الآلى والنواثر التلفزيونية المعلقة ، والاستفادة بتجربة المتحف الصغير يقصر الأميرة فاطمة الزهراء بالاسكندرية ، وما تم فيها من وصف للمجوهرات قبل عرضها ، وطريقة العرض ، والأمن ، مع العمل على تحسين وسائل العرض لتناسب قيمة كل قطعة وأهميتها من التحف والمجوهرات .

* تكليف المركز القومى للفنون التشكيلية بجرد واعداد وحصر مجموعة لوحات وتمائيل أسرة محمد على الموجودة بمخازن المتاحف القومية وغيرها ، والعمل على ترميمها واعدادها للعرض فى متحف المجوهرات ، وذلك للحفاظ عليها كقيمة فنية وكتراث تاريخى فنى وإنسانى ، والمشاركة الجادة فى اعداد وتنسيق هذا المتحف الفنى الفريد .

* تشكيل لجنة فنية على مستوى عال من الخبرة والتخصص فى التحف والمجوهرات ، للبدء فى اختيار وتصنيف المجوهرات والتحف المختلفة السابق بيان بعض أنواعها ، وترتيبها حسب أهميتها فى العرض المتحفى ، وإعداد وسائل العرض المناسبة سواء لكل قطعة على حدة أو فى مجموعات .

على ان يشارك فيها اعضاء لجنة المجوهرات الحالية ، لما اكتسبوه من خبرة واسعة وعلم بكل قطعة منها بكافة تفاصيلها .

* إعداد البطاقات المتحفية لتسجيل وتوصيف كل قطعة مع صور فوتوغرافية بالألوان قبل نقلها وخروجها من خزائن البنك المركزى الى مقر المتحف الذى يتفق عليه ويأشرف أعضاء لجنة الجرد الحالية ، مع تأمين المكان تماما .

* إعداد قاعات كبيرة لعرض المجموعات ذات النوعية الواحدة ، كما يمكن ايضا اعداد متاحف نوعية داخل الإطار العام للمتحف ، فيخصص مثلا : متحف للساعات الأثرية - متحف للمجوهرات والقلائد والاساور والحلقات والخواتم والعقود وغيرها - متحف

للتقود الأثرية من مختلف العصور تصنف فى مجموعات - متحف للأوسمة والنياشين والقلائد المصرية والتركية والعالمية ، وغيرها ، أو الاكتفاء بالقاعات باعتبارها أقساما نوعية داخل اطار المتحف الكبير .

* تدبير المال اللازم لتنفيذ المشروع وقد يكون ذلك ممكنا من صندوق رعاية المتاحف التابع لليونسكو ، وصندوق حماية الآثار ، وصندوق التنمية الثقافية بوزارة الثقافة ، هذا ويعتبر المشروع نموذجا بالنسبة لاستثمار المال العام والحفاظ عليه .

* تكوين لجنة عليا ، تضم وزراء الثقافة والمالية والسياحة والداخلية والتعاون الدولى ، لتقوم بتيسير الاجراءات والاعتمادات اللازمة لتنفيذ المشروع فى أقرب فرصة ، وعلى أعلى مستوى فنى عالمى .

* الاستعانة بالخبراء المصريين نوى الكفاءة العالية والسمعة العالمية ، والاستفادة بتجربة المتاحف العالمية التى بها مجموعات من التحف والمجوهرات .

* تنظيم حملة إعلامية عالمية تصاحب عملية إنشاء وإعداد المتحف باعتباره إنجازا له أهميته القومية ، إلى جانب أهميته الفنية والتاريخية ، حتى يحظى بمد افتتاحة بالاقبال الجماهيرى والسياحى العالمى .

* قيام اللجنة المختصة باعداد المتحف ، بعمل كتالوج عام يتضمن كل التفاصيل والبيانات عن كل قطعة وتاريخها ومناسبتها وقيمتها الفنية - بجانب البطاقات المتحفية ، مع اصدار الكتالوجات والكارت بوستال والكتيبات التى تتناول المتحف وكل مجموعة من مقتنياته لكى تكون فى متناول الدارسين والمتقنين .

* اعلان محتويات المتحف ككراث قومى لايمكن بيمة أو تداوله حفاظا عليه من الضياع أو السرقة ، ومنع التقليد أو الاستنساخ .

* تسجيل كل قطعة بالتصوير الفوتوغرافى والسينمائى ، والفيديو ، بالألوان الطبيعية ، وتسجيل المتحف بعد إعداده ككل . مع توفير البيانات اللازمة ، لمصاحبة الزوار بالشرح والتعليق .

التراث الحضارى والاثرى

سياسة

الاهتمام باوراق البردى

لمدة تقارب أربعمئة عام بعد الفتح الاسلامى اى على مدى اربعة آلاف عام تقريبا .

وهكذا كانت مصر أول من قدم فن الكتابة هدية للإنسانية ، وكانت أول من ابتكر مادة صالحة للكتابة عليها وهى أوراق البردى ، كما كانت مصر أول من قدم حصيلة متكاملة لمستلزمات الكتابة من أحبار وأقلام ومواد لاصقة لصفحات البردى ولوحات للكتابة وغيرها .. وكان كل ذلك ثورة تضارع أعظم الثورات العلمية الحديثة بمقياس عصرها حتى لقد أطلق الإغريق القدماء على ورق البردى كلمة Papyrus التى أصبحت علما على كل الورق المستخدم للكتابة فى اللغات الأوربية . وقد ساعد هذا كله على خلق مجتمع مصرى يحب العلم والمعرفة ويقدر الكتابة حتى لقد جعل المصريون للكتابة معبودة هى سثشة والعلم معبود هوتحوت .

وقد عثر فى مصر على أعداد لاحصر لها من أوراق البردى تعد وعاء من أفضل أوعية التاريخ وأغزرها ، لا تضارعها وسيلة أخرى للتعرف على مكونات الفكر الانسانى . فهناك برديات تاريخية وسياسية ودينية وجنازية وأدبية وعلمية وفلسفية وقانونية وإدارية وطبية - بجانب الرسائل ، وبرديات تتناول المعاملات والأعمال اليومية وكافة النواحي الاجتماعية .

والواقع أن البردى عبارة عن سجل مكتوب للحياة المصرية العامة والخاصة على مر العصور ، مما يجعل له قيمة قومية وفكرية كبيرة باعتباره تراثا إنسانيا لا يبارى .

وقد دوت وثائق البردى بكل اللغات التى مرت على مصر أو كانت لها بها صلة ، فهناك برديات مدونة بالكتابة المصرية القديمة من هيروغليفية

يتكون التراث المصرى من عنصرين أساسيين هما الآثار المادية من ناحية والوثائق والمخطوطات والنصوص المكتوبة من ناحية أخرى . فإذا كانت الآثار شاهدا على مقدار ومرتبة الانجاز التطبيقي بمعايير جمالية تقاس بلغة العصر الذى أنجزت فيه ، فإن المادة المكتوبة على ورق البردى أو غيره تقن نتائج ذلك الإنجاز العلمى وتسجل إبداع القدماء الفكرى والعلمى والثقافى .

ومن ثم ، فإن الاهتمام بعنصرى التراث يعبر عن الاهتمام بالحضارة المادية من جهة وبالثقافة الفكرية من جهة أخرى ، والتى يجب أن يصل الاهتمام بها إلى الدرجة نفسها . ويجمع البردى بوجه خاص ما بين القوام المادى باعتباره تراثا تنفرد به مصر دون سائر بلاد العالم وما بين المحتوى الفكرى الذى يسجل إبداعا يتناول شتى النواحي .

وقد ابتكر المصريون القدماء ورق البردى للكتابة عليه بعد أن توصلوا منذ أكثر من خمسين قرنا إلى علامات وإشارات كتبوا بها ما يجول بخاطرهم أو يرغبون فى تدوينه .. وقد عثرنا على قطع من البردى فى مقبرة حمكا بسقارة ، الذى عاش فى أيام الأسرة الأولى (وفقا لتقسيم مانيثون) أما أقدم البرديات المكتوبة فتتبع إلى أيام الأسرة الخامسة الفرعونية ، وقد استمر استخدام البردى فى الكتابة

وهيراطيقية وديموطيقية وقبطية ثم هناك برديات مدونة باللفات الاغريقية واللاتينية ثم بالعربية ، وكذا بالفارسية والآرامية والعبرية والفينيقية والمروية وغيرها .

فهناك مثلا بردية هاريس بالمتحف البريطاني وهي بردية هيراطيقية يبلغ طولها ٤٥ مترا . وتضم البرديات الاغريقية على سبيل المثال فلسفة أرسطو والدستور الاثيني والمسرحيات الاغريقية . وهناك كمية من البرديات بالمتحف القبطي تعرف باسم برديات نجع حمادى تضم فلسفة العارفين بالله ، أما البردى العربى فقد ظل مستعملا فى مصر بعد الفتح العربى إلى أن ظهر الورق القادم من الصين بعد عدة قرون .

ويبلغ عدد البرديات بالمتحف المصرى على سبيل المثال قرابة خمسة آلاف بردية منها ١٨٠٥ بردية هيروغليفية وهيراطيقية وديموطيقية و ٢٤٧٥ بردية يونانية وثلاث لاتينية و ٢٧٦ قبطية و ٢٦٨ عربية و ٧٣ آرامية و إثنان فينيقية وواحدة عبرية .

كما تضم دار الكتب حوالى أربعة آلاف بردية أغلبها مدون بالعربية ، هذا بجانب أعداد أخرى تملكها هيئة الآثار فى متاحفها بمخازنها ، وتمتلك مكتبة جامعة القاهرة مجموعة برديات ، هذا بجانب برديات فى مؤسسات أخرى متنوعة .

أبعاد الموضوع :

ويتصل بموضوع البردى عدد من المشكلات التى يجب حلها ، وللمحات ينبغى العمل على حلها - من ذلك :

أولا : سوء حالة البرديات بوجه عام :

لمعظم البرديات المحفوظة فى متاحف مصر ومكتباتها فى حالة شديدة السوء ، وإن تفاوتت مدى تلك الحالة السيئة ، خاصة وأن البرديات عبارة عن وثائق هشة ، حساسة للتلف ، أثر عليها التقدم الزمنى ، وعثر عليها غالبا فى أرض تروى ريا مستديما ، ومن ثم فقد تأثرت هذه البرديات - سواء قديما أو حديثا - بعوامل عديدة ساهمت فى إفسادها وتلفها وضاع جانب كبير من قيمتها الأثرية ومن مدلولاتها الفكرية . فلقد تأثرت البرديات بعوامل جوية مثل الرطوبة والجفاف

والحرارة وقلة التهوية والتلوث الهوائى ، كما تعرضت لعوامل كيميائية ترتبط بالتفاعلات التى تحدث داخل مادة البردى أو مع البيئة حولها ، كذلك أثرت على البردى عوامل حيوية (بيولوجية) متعددة كالجراثيم والبكتريا والفطريات وغيرها من الكائنات الحية الدقيقة من ناحية ، والهام والحشرات والديدان من ناحية ثانية ، ثم الحيوانات القارضة كالقنران من ناحية ثالثة ، وأخيرا فهناك عوامل مرتبطة بالإهمال والتقصير سواء فى التعامل اليدوى عند العثور على البرديات أو عند الدراسة أو التخزين أو التنظيف أو عند العرض المتحفى ، هذا بالإضافة إلى الإهمال فى وسائل الصيانة والحفظ إهمالا كبيرا .

وقد أدت هذه العوامل المتنوعة - قديما وحديثا إلى أضرار كثيرة أصابت البرديات بالتلفت إلى قطع صغيرة أو التمزق والتشقق أو التجمع (الكرمشة) أو تفكك اللواصق بين قطع البردى وضعف تماسكها أو اضمحلال ألوانها وتلف أحبارها ، بل فى كثير من الأحيان تحولت البرديات إلى مسحوق كامل التفتت .

ويقتضى كل ذلك منا حلاجا حاسما سريعا يتضمن :

١ - تنظيف مالدنا من برديات وإزالة البقع والأوساخ والعواقى من أثرية وغبار ، وكذا القضاء على ما يعيش على البردى من كائنات حية دقيقة ، ومقارمة الآفات الحشرية مقاومة تامة بوسائل علمية سليمة لا تلحق أضرارا بالبرديات .

٢ - استخدام التكنولوجيا والعلم الحديث فى تقوية البردى المتهاك أو الضعيف وإيجاد نوع من التماسك بين أجزائه ثم فردة وإزالة التجمعات (الكرمشة) وإعادة ليونته الطبيعية إليه .

٣ - عرض البردى بالمتاحف عرضا سليما يراعى فيه التحكم فى الاضاءة والحرارة والرطوبة والتهوية . ومن المستحسن فى كثير من الحالات وضع البردية مبسوطة بين لوحى زجاج غير قابل للكسر بما يمنع دخول أشعة الشمس الضارة أو حراراتها المظفة ويسمح بتسرب القليل من الهواء لتجديد البيئة الهوائية .

٤ - إنشاء وحدة علمية متخصصة عالية المستوى ، يفضل أن تتبع

هيئة الآثار ، تقوم بالدراسات العلمية والأبحاث النظرية والتطبيقية الخاصة بترميم وحماية المخطوطات والوثائق سواء أكانت بردي أو ورق ويقوم بالعمل متخصصون وخبراء ، وتزود بالوحدات اللازمة للتصوير والمعامل الضرورية لإجراء التجارب ومكتبة متخصصة .

هـ - إنشاء وحدة معملية صغيرة بكل متحف أو مخزن أو مكتبة بها كميات كبيرة من البرديات ، تختص بترميمه وصيانته ، والعمل على إعادته إلى حالته الأصلية .

ثانيا : تهريب البردي إلى الخارج :

تقاطر المنقبون والمهريون للآثار من أوروبا بوجه خاص منذ أوائل القرن التاسع عشر يعيثون بأرض مصر وينقلون آثارها وتراثها إلى مختلف بقاع الأرض ، بما أدى إلى تسرب كميات كبيرة يصعب حصرها من البردي إلى خارج مصر نجده في المتاحف والمكتبات والمجموعات الخاصة في إنجلترا وخاصة في لندن وأكسفورد ومنشستر وكمبرج ، وفي فرنسا وخاصة في باريس وليل واستراسبورج ، وفي إيطاليا في روما و نابولي وميلانو وفلورنسا التي يرجع عمر معهد البردي بها إلى أكثر من مائة عام ، وفي الولايات المتحدة في متشجان وفيلادلفيا وفرنستون ، وفي روسيا في موسكو ولننجراد ، وفي ألمانيا في برلين وهامبورج وهيدلبرج وجنتجن وميونخ وليبزيج ، وفي النمسا في مكتبة فيينا ، وفي بلجيكا وسويسرا وهولندا واليونان وبولندا والنرويج وأسبانيا وغيرها من البلدان .

ولم نزل نسمع عن برديات تباع في الخارج تعتمد على محاولات سرقة وتعدى وتهريب متعددة الأشكال والأساليب ، تحركها عصابات دولية وأعوان محليون ، خاصة ان البردي من السهل تهريبه . ومن ثم فلا بد من القضاء على تهريب ذلك التراث المصري الأصيل باتباع وسائل منها :

١ - التشدد في تطبيق مواد قانون حماية الآثار رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بنفس الحزم الذي يطبق به على الآثار المادية . وتنص المادة ٤١ على معاقبة من يقوم بتهريب أثر إلى خارج الجمهورية أو اشتراك في

ذلك بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه ، كما تعاقب المادة ٤٢ بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه كل من سرق أثرا أو جزءا من أثر مملوك للدولة أو قام باخفائه أو اشترك في شيء من ذلك ، ويحكم في المادتين بمصادرة الأثر محل الجريمة وكذلك الأجهزة والأدوات والآلات والسيارات المستخدمة في الجريمة لصالح الهيئة .

٢ - الالتزام بأعمال القوانين الخاصة بالوثائق وتطبيقها على أوراق البردي وهي القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٣ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون السابق .

٣ - توعية رجال الجمارك في المطارات والموانئ بأهمية أوراق البردي وبالوسائل التي يلجأ إليها المهريون لتهريبها للخارج ، حيث يوجد لها أسواق بها العديد من المفريات .

٤ - نظرا لانه ليس هناك معلومات دقيقة أو تصور شامل عن عشرات الآلاف من البرديات في الخارج ، فإن الأمر يستلزم أولا محاولة استرداد بعض تلك البرديات وذلك عن طريق الاتصالات الشخصية والوسائل الدبلوماسية ، ونضرب مثلا لذلك بالمخطوط رقم ١ من برديات نجع حمادى القبطية الذي سبق تسريبه إلى سويسرا واقتناه معهد يونج YOUNG هناك ، فقد نجح المتحف القبطى سنة ١٩٧٥ في استرداد ذلك المخطوط وضمه إلى مجموعة تلك البرديات التي اكتمل وجودها بذلك انضم إلى ذلك المتحف ، والذي وافق على تسميتها ببردية يونج كاسلوب من أساليب الشكر لذلك المعهد .

والأمر الثانى هو العمل على الحصول على نسخ أو صور من البرديات التي بالخارج وذلك عن طريق الاتصال المباشر بمراكز ومعاهد البردي والمتاحف التي تمتلك تلك البرديات سواء أكان ذلك عن طريق الهيئة أو التبادل أو حتى الشراء ، وكذا تضمين ذلك في الاتفاقيات الثقافية بين مصر وبلدان العالم الأخرى .

ثالثا : الاهتمام بالتنقيب والبحث عن البردى :

ساد عند بعض المتخصصين اعتقاد بأن الأرض المصرية لم تعد تجود بوثائق بردية جديدة وأن التربة المصرية قد نضبت من ذلك المعين . ولكن بعض الحفائر الحديثة قد أثبتت أن التربة المصرية لا تزال تخفى في باطنها الكثير من البرديات التي لم نعثر عليها أو لم نكتشفها بعد ، ونظرا لأن البردى هو بمثابة سجل حضارة مصر وثقافتها المتتالية كما أنه دعامة أساسية للأبحاث التاريخية والآثرية والحضارية ، فإنه يجب تشجيع الحفائر التي تعمل في مناطق ومواقع يحتمل العثور على بردى في باطنها ، كما يجب إعادة الحفر في المناطق التي سبق أن عثر على بردى بها بطريق الصدفة أو نتيجة للتنقيب ، وخاصة في العديد من المواقع بالوجه القبلي كسقارة والحيه وكوم أوشيم وهواره والبهنسا وتونا الجبل والشيخ عباده والأشمونين وكوم اشقار وجبلين وقاو الكبرى وادفو وأسوان وغيرها من المواقع . كما يجب إعادة الحفر في بعض مواقع الوجه البحري الآثرية رغم أن الرطوبة والزراعة والمطر والغزو الأجنبي قد أفسد وأضاع معظم بردى الوجه البحري والاسكندرية .

رابعا : النهوض بدراسة الأوراق البردية :

نظرا لأن البردى هو سجل لحضارة مصر وعنصر أساسي من عناصر تراثها ، فإن تاريخ ظهور علم البردى هو تقريبا تاريخ ظهور علم المصريات (ايجيبتولوجى) كما أنه فرع أساسي في أبحاث أى مؤسسة علمية تبحث في آثار مصر وتاريخها وحضارتها . ومن ثم فلا بد من اتخاذ خطوات وإجراءات سريعة لدعم دراسة البردى وتشجيعها والنهوض بها - ومن بينها :

١ - عمل حصر شامل وقوائم كاملة لكافة البرديات المخزونة والمعروضة بمصر وتصويرها ونهرستها وتصنيفها وتسجيلها ، سواء أكانت تلك البرديات قد نشرت من قبل أو لم تنشر بعد .

٢ - تشجيع نشر ما لم يسبق نشره منها وأن يشمل ذلك النشر بقدر الإمكان ترجمة وتفسير نصوصها واستخدام أجهزة الكمبيوتر للمعالجة الفراغات وإكمال الأجزاء الناقصة والتالفة ، وكذا استعمال الوسائل

التكنولوجية الفيزيوجرافية الحديثة كالاشعة فوق البنفسجية وتحت الحمراء لايضاح النصوص المخفية أو غير الواضحة ، ثم توضيح وتحليل المعلومات التي تتضمنها تلك البرديات وربطها بالدراسات التاريخية والآثرية والحضارية التي تعتمد على مصادر ووسائل أخرى بجانب البردى .

٣ - الاستعانة بمنظمة اليونسكو وغيرها من الهيئات والمؤسسات العالمية والدولية التي تهتم بالثقافة والنشاطات الثقافية للمعاونة في النهوض بدراسات البردى عن طريق تقديم المنح واستقدام الخبراء وتوفير المعدات الحديثة وتدعيم النشر العلمى وتبادل المطبوعات المتخصصة ، ويمكن ذكر مثل مثل هذه المعاونة حين كونت هيئة اليونسكو سنة ١٩٧٠ لجنة دولية تحت رعايتها لدراسة ونشر برديات نجع حمادى القبطية التي في حوزة المتحف القبطى وقد قامت هذه اللجنة بإصدار ثلاثة عشر مجلدا عن تلك البرديات .

٤ - السعى لاعداد كوادرات ممتدة تعمل في مجال البرديات مدرية على مواد كاليجرافى (علم متخصص في اشكال وصور الكتابة) والباليجرافى (شكل الكتابات القديمة) والفيلولوجى (علم اللغات) وكذا في الترميم حماية البردى وفي الفهرسة وغير ذلك من مستلزمات تلك الدراسة .

٥ - دعم مركز دراسات البردى بجامعة عين شمس الذى أنشئ سنة ١٩٧٩ والنهوض به إلى مستوى مراكز البردى العالمية وكذا النظر في تحويله الى معهد لاعداد الكوادرات المتخصصة في ذلك العلم وإلحاق متحف للبردى بذلك المركز .

٦ - تشجيع رسائل الماجستير والدكتوراه المتصلة بالبردى وطبع ما تم إنجازه منها .

تطوير البردى السياحى :

وقد ظهر في السوق المصرية في السنوات الأخيرة أوراق يطلق عليها مجازا أوراق بردية ، تباع للسائح وتصدر إلى الخارج ، وأغلبيتها العظمى بريئة من هذه التسمية سواء من حيث المادة التي تصنع منها

وكذا العمل على الحصول على نسخ أو صور لجميع البرديات التي تسربت من مصر .

* تشجيع التنقيب في المواقع الأثرية التي يحتمل وجود برديات في تربتها وإعادة الحفر في بعضها أملا في العثور على برديات جديدة .

* عمل حصر شامل لكافة البرديات الموجودة بمصر سواء مانشر منها أو ما لم ينشر بعد وتصويرها وفهرستها وتصنيفها وتسجيلها .

* تشجيع الجامعات للرسائل التي تهتم بالدراسات البريدية والعمل على طبع تلك الرسائل ونشر الأبحاث التي تدور في هذا المجال .

* الاستعانة بمنظمة اليونسكو وغيرها من المنظمات المهتمة بالثقافة في سبيل النهوض بالدراسات البريدية .

* السعي لإعداد كوادر متمرس في مجال البرديات وتدريبها على العلوم والفنون المتصلة بهذه الدراسة .

* دعم مركز دراسات البردي بجامعة عين شمس والنظر في تحويله الى معهد لإعداد الكوادر اللازمة في مجال العمل في علوم البرديات .

* تطوير البردي السياحي والنهوض بصناعاته مما سيعود بالفائدة على البلاد في النواحي العلمية والأثرية والسياحية .

سياسة تطوير المخازن المتحفية والأثرية

لمخازن الآثار - التي تضم كافة عناصر التراث المصري من عصر ما قبل التاريخ حتى العصر الحديث ، وخاصة مخازن الآثار الفرعونية - دور بالغ الأهمية في سبيل الحفاظ على الآثار وحمايتها وصيانتها . كذلك تعد مخازن الآثار هي المسئولة ، إلى حد كبير ، عن فقدان الكثير من تراثنا القومي : إما نتيجة للتعدى والسرقة والتخريب ، والتي يكشف عنها بطريق الصدفة فحسب نظرا لعدم دراية المختصين من الأثريين بتفاصيل الآثار التي تضمها تلك المخازن ، وإما نتيجة لتلفها بسبب سوء

والتي تنتمي إلى نباتات أخرى كالسماز وقشر الأرز وخلافهما ، أو من حيث الرسوم والنقوش الفرعونية التي ترسم وتلون عليها والتي هي في الواقع مزج غير واع لبعض الرسومات المصرية القديمة يفقدها جمالها ومصداقيتها .. والواقع أن هذه الأوراق المسماة بأوراق البردي تسمى إلى سمعة وإلى حضارة الأجداد ، مما يستلزم تطويرها وتحويلها إلى المسار السليم عن طريق إدخالها ضمن المصنوعات الفنية وعن طريق إمداد القائمين بتلك الصناعة بمناظر ورسوم حقيقية تبرز جمال وروعة وأبداع الفن المصري القديم ومدى تقدم فن التصوير والتلوين لديهم بوجه خاص .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم من حقائق وآراء ، وبناء على مناقشة المجلس ، يوصى بما يأتي :

* العمل على تنظيف البرديات وإزالة ما علق بها من البقع والأساخ ، وحمايتها من الكائنات الدقيقة والحشرات والقوارض .

* تقوية البرديات المتهاكلة والضعيفة وإعادة ليونتها الطبيعية إليها ، والعمل على تماسك أجزائها .

* عرض البردي بالمتاحف عرضا سليما والتحكم في الاضاءة والحرارة والرطوبة والتهوية وغير ذلك من مستلزمات العرض الحديث من أجل صيانة تلك البرديات والمحافظة عليها .

* إنشاء وحدة علمية عالية المستوى تقوم بتطوير الأبحاث الخاصة بترميم وصيانة المخطوطات والوثائق وتزويدها بالإمكانات اللازمة .

* إنشاء وحدة معملية صغيرة بكل متحف أو مكان به كميات من البردي تكون مسئولة عن ترميمه وصيانتة .

* تطبيق قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وكذا القوانين الخاصة بالوثائق الرسمية للدولة تطبيقا متشددا وحازما .

* توعية رجال الجمارك بأهمية أوراق البردي ووسائل تهريبها إلى الخارج .

* محاولة استعادة ما يمكن استعادته من أوراق البردي بالخارج

التخزين وندرة فرص تجديد الهواء وانعدام أساليب الصيانة والوقاية والمحافظة عليها بوجه عام .

وتنتشر مخازن الآثار المصرية القديمة بوجه خاص - والتي تحتوى على كم هائل من تراث الأقدمين ، كما تضم بين جنباتها قدراً كبيراً من المعلومات العلمية التي لا يستفاد منها - فى كل مكان من أرض مصر : فى الجيزة وسقارة ، وطلطا والزقازيق وصان الحجر ، والفيوم وبني سويف والمنيا ، والأشمونين وتونا الجبل وتل العمارنة ، وأسيوط والعراة المدفونة ، وجرجا وسوهاج وندرة والأقصر ، وإدفو وكوم أمبو وجيزة إلفنتين وأسوان ، والوحدات الخارجة والداخلية ، وعشرات المواقع الأثرية الأخرى . كذلك تفص متاحفنا بما جمع وخرن فيها من الآثار ، ولعل أوضح مثل لذلك هو : (بديوم) المتحف المصرى بما خزن فيه من قطع أثرية تقدر بعشرات الآلاف مكسبة فى مكان مغلق ، شديد الرطوبة ، عديم التهوية ، ويعد بيئة شديدة الصلاحية لتكاثر البكتريا والميكروبات والفطريات .

وقد بدأت هيئة الآثار المصرية فى السنوات الأخيرة فى إقامة بعض المخازن المجهزة ، كما شرعت فى تطوير بعض المتاحف تطويراً محدوداً لا يتناسب مع ماحققته التقنية العالمية الحديثة فى مجالات التخزين والعرض المخزنى والتسجيل والتصوير والجرد والحراسة وجميع مستلزمات العمل المخزنى القويم ، مما يستلزم وضع خطة فعالة ثابتة تحقق أهدافها واضحة محدودة ، ولا تتغير أو تتأثر نتيجة تفكير فردى أو تغييرات إدارية أو عسر مالى ، واضعين فى أذهاننا أن ماتضمنه مخازننا الأثرية هو فى الواقع ثروة ثقافية وعلمية لا يمكن تقدير قيمتها المادية أو الثقافية أو العلمية ، وأن فقدان أى أثر منها هو خسارة لا يمكن تعويضها ، وأن أى أثر قد يبدو للناظر أنه مكرر ، هو فى الواقع قطعة أثرية لها طابعها الخاص المميز وأسلوبها المتميز .

أبعاد الموضوع :

وواقع الأمر ، أن تخزين الآثار فى مصر يشوبه العديد من الشوائب ويؤخذ عليه الكثير من المآخذ ، التى يتحتم علينا مواجهتها والتصدي لها

بحزم وتصميم حفاظاً على تراثنا القومى وثروتنا التاريخية .
ومن ذلك :

١ - انعدام صلاحية جانب كبير من مخازن الآثار لتخزين القويم ، كاتخاذ بعض صالات المعابد أو أجزاء منها أمكنة لتخزين الآثار ، كما أن العديد من العناصر المعمارية والزخرفية التى يعثر عليها منفصلة أو ساقطة داخل الأثر أو خارجه تتروك فى المعابد أو حولها ، مما يعرضها للتلف نتيجة للعوامل الجوية والتلوث البيئى والواقع أن هذه الأماكن جميعاً لاتصلح إطلاقاً بحكم تركيبها المعماري وتصميمها الوظيفي وظروفها البيئية . والأمنية لتخزين الآثار . ومما هو جدير بالذكر أن بعض هذه العناصر المعمارية قد نقل الى المتحف المصرى فى الستينات ، ولا تزال تلك العناصر فى صناديقها المغلقة منذ ذلك التاريخ لئلا نون أن تسجل أو ترقم .

٢ - أن الكثير من مخازن الآثار الحالية مبنى بالطوب النيء أو مزودة بأسقف خشبية ، كما تنتشر الثقوب فى جدران وأسقف البعض منها ، ويفتقر بعضها الى فترينات لحفظ الآثار أو رفوف ترص عليها القطع المتنوعة ، كما يعوز بعضها الأبواب والنوافذ المحكمة الإغلاق . هذا بالإضافة الى أن معظم هذه المخازن لا يوجد بها أجهزة للإطفاء أو منافذ للتهوية أو حراسة قوية .

٣ - استمرار عملية إغلاق معظم مخازن الآثار وأماكن التخزين المتحفية وإحكام إغلاقها ، مما يؤدي الى عدم تجديد هوائها وترصها للتلف ، كما لا تتواجد بمعظم تلك المخازن أجهزة قياس أو تحكم أو متابعة للرطوبة والحرارة والضغط الجوى ، علماً بأن الكثير منها يضم موميئات بشرية وحيوانية وآثاراً من مواد عضوية كالأكمشة والنباتات والآثار الخشبية والجلدية والبرديات ومختلف أنواع القرايين .

٤ - ضعف حراسة المخازن وقلة تدريب حراسها ، وكذا عدم اتباع الأساليب الأمنية الحديثة ، علماً بأن بعض هذه المخازن تقع فى أماكن نائية ، مما يجعل حراستها أمراً شاقاً . كذلك ينتشر بعضها داخل أو بجوار مناطق سكنية تقطنها أسر وأفراد تحوم حولهم شبه الاشتراك

٨ - عدم تصنيف آثار المخازن بطريقة تجعلها في متناول اليد ، وتسمح بدراستها وتصويرها وتشجيع النشر العلمي عنها ، والذي هو في نفس الوقت وسيلة من وسائل الأمن وأسلوب من أساليب المحافظة على الآثار والأطمئنان عليها .

٩ - يعتبر نظام العهد الأثرية بالمخازن من النظم التي تجعل الكثير من الأثريين يتهربون من العمل المخزني خوفاً من تحمل مسؤولية مطلقة ومباشرة تعرضه للمساءلة والاتهام .

والواقع أن نظام العهد الأثرية سواء في المخازن أو المتاحف يقوم على اعتبار الأثرى أو أمين المتحف مسئولاً مسئولية شخصية عن الآثار التي في عهده رغم أن تحمل العبء أو المسؤولية عن فقد أو تلف آلاف القطع الأثرية لا يمكن إسنادها إلى فرد بمفرده مهما كان له من قدرات أو أعلى من سلطات .

العلاج :

ولاشك أن انقراض هذه المخازن وما بها من آثار وتحف يمثل ضرورة قصوى ، ويستلزم إجراءات فعالة ، منها :

أولاً : إنشاء إدارة مركزية عامة للمخازن الأثرية بهيئة الآثار أسوة بإدارات الآثار والمتاحف المختلفة التي يضمها الهيكل التنظيمي للهيئة ، وإعطاء هذه الإدارة صلاحيات كاملة للإشراف على جميع مخازن الآثار في مختلف أنحاء الجمهورية من كل النواحي : الأثرية والعلمية والترميمية والإدارية ، وتضم بجانب الأثريين : مصورين ورسامين ومرممين وأدريين وحراس وغيرهم ممن يحتاج إليهم العمل .

وتختص هذه الإدارة بكل ما يتعلق بتخزين وتصنيف وحصر وتسجيل وجرد آثار المخازن كما تشرف على كل العهد وتجمع بها مختلف السجلات ، ويجري العمل بها وفقاً للوائح متطورة للعمل المخزني ، متبعة في ذلك أساليب التخزين الحديث ومستخدمة وسائل أمنية متطورة سواء أثناء فتح تلك المخازن أو في أوقات إغلاقها .

ثانياً : إنشاء مخازن مجمعة ، بدلاً من المخازن الصغيرة المتناثرة

في تهريب الآثار ، بل إن بعضها يقوم في مواقع معروفة بعدم استقرار الأمن بها .

٥ - كذلك يلاحظ عدم إخضاع مخازن الآثار لإدارة مركزية مسئولة عن تنظيم جميع شئونها الأثرية والعلمية والإدارية والمخزنية ، بل تسند أمور المخازن إلى مفتشى الآثار بالمناطق الذين يقع على كاهلهم عشرات من الأعباء الأخرى كإعمال المرور على آثار المنطقة ، ومرافقة كبار الزوار ، وحصر التعديات المختلفة ، ومشاكل حراسة وترميم المقابر والمعابد ، والإشراف العام على بعثات التنقيب بالمنطقة ، كما تعتمد الشئون المخزنية على تنظيمات عقيمة ولوائح بالية .

٦ - عدم الاهتمام بطريقة جديدة بجرد هذه المخازن جرداً ثورياً والتفتيش عليها للأطمئنان على ما بها من آثار سواء من الناحية الأمنية أو الناحية الوقائية والواقع أن الجرد لا يتم عادة - وبشكل روتيني غير دقيق - إلا إذا دق ناقوس الخطر بحدوث ثقب في جدران تلك المخازن أو سقوطها أو فتح أحد المخازن عنوة أو اكتشاف سرقة بمحض الصدفة . وكثيراً ما يكتشف أثناء عمليات الجرد وجود نقص أو زيادة في الآثار المخزونة في المخزن وفقاً لكشوف حصرها السابقة .

٧ - عدم وجود سجلات كاملة منظمة مزودة بالبيانات الكافية والصور والرسوم وغير ذلك من مستلزمات التسجيل العلمي الشامل ، والذي يسهل أمر التعرف عليها حين فقدانها أو تلفها . أما الموجود فعلاً فهو لا يعتمد في أغلب الأحوال كشرفاً بحصر محتويات تلك المخازن واستيفاء العهد ، علماً بأن اتفاقية اليونسكو سنة ١٩٧٠ - الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع تصدير واستيراد ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة - تستلزم تسجيل الممتلكات الثقافية ووضع قوائم كاملة لها ثم جرد ما جاء بتلك القوائم بصفة دورية . إذ تنص المادة السابعة من تلك الاتفاقية على ضرورة أن يكون هناك من الوثائق والتسجيلات ما يثبت انتفاء تلك المقتنيات إلى الدولة المطالبة باستردادها .

فحص آثار مصنوعة من معادن ثمينة أو تضم أحجاراً كريمة .
على أن تزود لجان الجرد بجميع وسائل الفحص الجيد من موازين وأجهزة قياس ومناظير وخلافه ، وأن تكون عمليات الجرد بمثابة فرصة لتصنيف وتسجيل الآثار والتوصية بما تحتاج إليه من ترميم وعلاج وكذا لمراجعة قياسات الرطوبة والحرارة وغيرها من الأحوال البيئية .

خامساً : اعتبار التسجيل من أهم متطلبات الأمن للمخازن لأنه الوسيلة الوحيدة للتعرف على الآثار في حالة تهريبه . ويجب أن يضم التسجيل بالإضافة إلى البيانات الكافية الصحيحة أرقام الآثار وأوصافه ومقاساته ، وكذا مصدره ، وتاريخ وروده ، ونوع المادة المصنوع منها ، وصورة للآثار من جوانبه المختلفة ؛ على أن يخصص جهاز مدرب للقياس بتلك العملية . ويستحسن استخدام الميكروفيلم والكمبيوتر وغيرها من وسائل التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال . ويجب ، بعد التسجيل ، وضع التسجيلات في بطاقات تسير وفقاً لنظام مسلسل حسب أرقامها ، حتى يسهل استخراج البطاقة الخاصة بالآثار عن طريق رقمه ، ومن ثم يسهل الحصول على البيانات اللازمة عن الآثار .. وأخيراً ، فيجب المحافظة على تلك التسجيلات والوثائق وصونها وتأمينها ، باعتبارها المرجع النهائي في حالات السرقة والتلف .

سادساً : العمل على تصنيف تلك الآثار تصنيفاً علمياً وتنظيمها بشكل يجعلها في متناول اليد ويرمجتها باستخدام الكمبيوتر بحيث يسهل دراستها وإجراء البحوث عليها ، ثم نشرها علمياً .

سابعاً : نظراً لأن الأمن يعتبر من أهم المطالب الأساسية في إدارة أى مخزن ، ونقصد بالأمن حماية مباني المخازن وكافة محتوياتها وتأمينها ضد السرقة أو التخريب أو الحريق وضد جميع الأخطار أى كان نوعها ، فيجب أن يتوفر أمن متيقظ يتولاه رجال أمن مدربين . وبعدد كاف ، كما يجب استخدام ما أنتجه العلم الحديث والتكنولوجيا المتطورة وما يتبع في البلدان المتقدمة من استخدام أجهزة ضد السرقة والفقد سواء في مجال الحراسة الخارجية أو الداخلية للمخزن ومحتوياته ،

تكون غير مغلقة باستمرار ، بحيث تجعل الآثار في متناول يد الباحث أحياناً ليتيسر له إجراء بحوثه . ويجب أن تراعى في تلك المخازن جميع الاشتراطات اللازمة من حيث أمان الموقع وحسن تخطيط المبنى وظيفياً وتوفير التجهيزات المخزنية والضمانات الأمنية ، ومن الأفضل أن يلحق بكل مخزن معمل مصغر للترميم ووحدة للتصوير ومركز فرعى للتسجيل . ويعد هذا النوع من المخازن مرحلة وسطى ما بين المخزن والمتحف ، بحيث يمكن أن يسمى « بالمخزن المتحفى » .

كذلك يجب توفير مكان مؤقت لحفظ الآثار التي تكتشفها بعثات التنقيب لحفظ تلك الآثار المكتشفة حفظاً مؤقتاً ولإجراء عمليات التنظيف والترميم والتصوير والتسجيل الحقلية إلى حين نقلها إلى تلك المخازن المجهزة .

ثالثاً : إنشاء متاحف جديدة سواء منها النوعية المتخصصة التي يهتم كل منها بلون من ألوان الحضارة أو الإقليمية التي توصل رسالة المتحف إلى أكبر عدد من جماهير الشعب في كل إقليم ، وتقدم هيئة الآثار بمجهود مشكور في هذا السبيل ، أو المحلية التي تنشأ في كل موقع أثري هام أو تجرى به حفائر موفقة أو متاحف جامعية في الجامعات والكليات والمعاهد ، وتكون بمثابة ميادين عملية للدراسة والتدريب ومؤسسات أكاديمية للبحث العلمي .

ومن المتاحف النوعية التي يمكن لهيئة الآثار أن تفكر في إقامتها والتي يمكن تزويدها بما في مخازننا من آثار : متحف للفخار والخزف - متحف للألوان الموسيقية - متحف للكتابة والخطوط - متحف للطفولة والأمومة - متحف بحري ، إلى غير ذلك من متاحف النوعية .

رابعاً : إجراء جرد دوري وكذا جرد مفاجئ لمخازن الآثار للأطمئنان على سلامة ما بها من آثار ، ولحصص ما يستوجب ترميمه منها . ويجب أن يراعى في تشكيل لجان الجرد التخصص بقدر الامكان وخاصة عند جرد الآثار التي تضم نصوصاً كتابية مكتوبة بخطوط مختلفة ولغات متنوعة ، وكذا الاستعانة بالخبراء والاختصاصيين حين

وذلك نظرا لتطور الجريمة وتعدد أساليبها ووسائلها ، مما يستلزم بطبيعة الحال تزويد المخازن بتلك الأجهزة الحديثة من وسائل انذار وتنبيه آلية ضد الحريق والسرقه ، وأدوات حراسة إلكترونية ، وغيرها من الأجهزة الفنية الحديثة التي تكمل الجهد البشرى وتساعد فى إعداد نظام أمن قوى متكامل . ومن الضروري أيضا تزويد المخازن بخزائن ورفوف وأبواب تواكب أحدث ما استخدم فى هذا السبيل ، أى يجب بطريقة أو بأخرى إخضاع مخازن الآثار - إلى حد كبير - للسياسة الأمنية للمتاحف .

ثامنا : يجب على هيئة الآثار البحث مع جهات الاختصاص فى وضع نظام متطور لحل مشكلات العهد الشخصية بما يكفل حماية التحف والآثار من ناحية ، والآثرى المسئول عن التخزين من ناحية أخرى ، وكذا حمايته ماديا وإداريا وأديبا من أحداث قد لا يكون له يد فى حدوثها ويضحي ضحية لها . مما يستلزم ان تقتبس مخازننا ومتاحفنا من نظم البلاد الأخرى ذات التاريخ المتحفى العريق ما يصل بنا الى نظام تضامنى متطور للعهد يكفل الحماية للآثر والمسئول عن ذلك الأثر .

تاسعا : النظر فى تبادل بعض التحف والآثار المكررة أو المتشابهة التى تفس بها مخازننا مع مثيلاتها فى بلدان العالم المختلفة مما يخفف إلى حد ما الاكتظاظ السائد فى تلك المخازن ويسمح بإنشاء متحف - نحن فى أشد الحاجة إليه - لآثار ومنتجات الحضارات العالمية المختلفة ، خاصة وأن المادة ١٠ من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « يجوز للهيئة تبادل بعض الآثار المنقولة المكررة مع الدول أو المتاحف أو المعاهد العلمية العربية أو الأجنبية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقراح الوزير المختص بشئون الثقافة » .

التوصيات

وعلى ضوء ما عرض له التقرير من حقائق ، وما أبرزته مناقشات المجلس من أهمية خاصة لأوضاع

المخازن الأثرية ومكانتها فى السياسة العامة للآثار - يوصى بما يأتى :

* إنشاء إدارة عامة لمخازن الآثار تشرف إشرافاً كاملاً على جميع مخازن هيئة الآثار فى مختلف أنحاء الجمهورية - من كافة النواحي : الأثرية والعلمية والإدارية والمخزنية .

* إنشاء مخازن مجمعة للآثار يتوافر فيها جميع الاشتراطات اللازمة لسلامة التخزين وإحكام الحراسة ، وتعد بمثابة وسيلة وسطى تجمع ما بين سمات كل من المتحف والمخزن ، وإخلاء المعابد والمقابر من القطع الأثرية المتناثرة أو المبيعة بها .

* إقامة العديد من المتاحف النوعية والإقليمية والمحلية والجامعية ، القادرة على استيعاب كمية كبيرة من التحف والآثار التى تملأ المخازن .

* إجراء جرد دورى ومفاجئ لمخازن الآثار للطمئنان على سلامة ما بها من آثار ، ولحصر ما يستوجب الترميم والصيانة من آثارها .

* تسجيل كافة الآثار التى تضمها المخازن تسجيلاً علمياً شاملاً وتصويرها تصويراً كاملاً مع استخدام أحدث الوسائل فى هذا المجال .

* تصنيف آثار المخازن تصنيفاً يجعلها فى متناول اليد ويسمح بدراستها ونشرها علمياً ، مع استخدام الكمبيوتر فى هذا السبيل .

* وضع نظام أمنى شامل للمخازن وتوفير حراسة جيدة سواء بالليل أو بالنهار .

* نقل المخازن المقامة فى مناطق أثرية تنتشر بها القرى والمستوطنات ، أو الواقعة فى مناطق نائية الى مناطق آمنة مما يسهل حراسة تلك المخازن .

* تطوير نظام العهد الشخصية بالمخازن بشكل يحمى الأثر من ناحية والمسئول عن تخزينه من ناحية أخرى .

* النظر فى تبادل بعض التحف المكررة مع البلاد الأخرى توطئة لإقامة متحف أو أكثر للحضارات العالمية بدلاً من تكديسها فى المخازن .

الاعلام

الدراسات الإعلامية وتطور العمل الإعلامي

فتلقته لطلابها وينشغل به باحثوها وبين العمل الذى تضطلع به المؤسسات والأجهزة الاعلامية المختلفة ، مما يستدعى بالضرورة العمل على اقامة جسر يلقى تلك المسافة ويقرب بين طرفيها ويحقق ماينبغى أن يتوافر من تعاون يثمر لصالح كل منهما .

ولكى يتم بناء هذا الجسر ، لابد أولا من محاولة إلقاء الضوء على الأوضاع التى تسببت فى إحداث تلك المسافة لدى كل من الجانبين ، ثم يأتى بعد تلك المحاولة التشخيصية دور اقتراح أمثل السبل لتحقيق التكامل المطلوب بين العلم والعمل وبين النظرية والتطبيق .

وفى سبيل مانهن بصده من دراسة نشير - على وجه العموم - إلى ان بعض الدراسات أصبحت ضرورة حتمية لممارسة مهنة معينة من مهن المجتمع الحديث كدراسة الطب ودراسة القانون ، وبعضها الآخر ذات صلة وثيقة بمهن أخرى ، مثل دراسة وسائل الاعلام ، ومن ثم تطلب استكمال الاعداد المهني لمثل هذه الدراسات نوعا من التدريب أو التأهيل العملى . فدارس الطب لابد أن يمر بعد تخرجه بما يطلقون عليه « سنة الامتياز » حيث يتدرب فى مستشفى أو أكثر على الممارسة العملية لمختلف فروع الطب والجراحة التى درسها ، ودارس القانون لابد أن يتدرب فى مكتب أحد المحامين القدامى لمدة عامين ليحاز مجاميا ، أو أن يعين « مساعد نيابة » لمثل هذه المدة حتى يمكن أن يبدأ أولى خطواته فى سلك القضاء . وقد استقر العمل بهذه القواعد أو التقاليد فى أغلب الدول .

أما ممارسة العمل الاعلامى ، صحفيا كان أم اذاعيا أم غير ذلك ، فيتخذ التدريب عليها أكثر من صورة . فبعض المؤسسات الصحفية

الدراسات الجامعية فى الصحافة والاعلام فى مصر سابقة فى نشأتها على ما هو قائم الآن من كليات الإعلام أو أقسام الإعلام الملحق ببعض الكليات فى عدد من الجامعات المصرية . وهى بكياناتها ومفردات مناهجها فى كل ما مرت به من أطوار أدت وتؤدي دورا له قدره فى إعداد وتكوين أجيال من المتخصصين فى فروع الإعلام المختلفة ، كما أن له آثاره سلبا وإيجابا على ميدان من أهم ميادين العمل الوطنى وخاصة فى عالمنا المعاصر وهو ميدان الإعلام بمفهومه ومجالاته الحديثة .

ولا مجال للتأكيد على أن الدراسات الإعلامية فيما مرت به من أطوار كانت تراجع - فى كل حين - موقفها من التطورات المتلاحقة فى ميدان الإعلام نظريا وعمليا لتقابه بما يناسب من تعديل وتطوير لبرامجها ومناهجها بل وبكياناتها على الاجمال .

ومما لاشك فيه أن مسئوليتنا نحو العمل الإعلامى - من منطلق أهميته على المستوى القومى - تفرض علينا أن نقف وقفة واعية أمام ما يلحق به من تطورات سريعة فسي وظائفه وما تتطلبه من تطوير فى إعداد العاملين فى ميادينه . مما ترتب عليه أن أصبح هناك مسافة واضحة تفصل بين العلم الذى تصطنعه معاهد الدراسات الاعلامية

الآداب بجامعة أسيوط (بسوهاج) وشعبة الاعلام بقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية . ويتخرج كل عام فى هذه المعاهد مئات الشباب من الجنسين ليلتحق منهم بأعمال إعلامية إلا نسبة على جانب ملحوظ من الضالة ، وإذا وضعنا فى الاعتبار أن الدراسات الاعلامية هى دراسات تأهيلية تعد صاحبها ، بما تزوده به من مواد نظرية وعملية ، لكى يمارس - فى المقام الأول - مهنة معينة ، قبل أن تكون دراسات للثقافة العامة ، أدركنا أهمية إعداد خريجى هذه المعاهد .

٢ - أن معظم هذه المعاهد فى حاجة إلى مزيد من الاعداد والتخطيط ، ومقومات ضرورية لابد منها ، وفى مقدمتها هيئة تدريس كافية ومكتبة مستوفية للمراجع والدوريات الهامة والضرورية .

٣ - أن برامج هذه المعاهد تحتاج إلى بعض التعديل ومراعاة الدقة فى مواكبة المستجدات المتلاحقة فى هذا المجال من ناحية ، والملائمة بين متطلبات إعلامنا ومتطورت إليه أوضاعه من ناحية أخرى .

٤ - أن أبرز مواد تلك البرامج ، ذات الصلة المباشرة بالأداء الاعلامى والممارسة الفعلية كالتحرير والترجمة ، تدرس بأسلوب قد لا يساعد على اكتساب مهارة أداء الأعمال الإعلامية التى تتصل بها على وجه مرض ، ولعل ما يساعد على ذلك كثرة أعداد الطلاب من ناحية ، وقلة المعيدىين والمدرسين المساعدين الذين يمكن أن يساعدوا الأستاذ فى الجانب التطبيقى من تلك المواد من ناحية أخرى . وواضح أن افتقار المهارة فى هذا الجانب يمثل خلافا أساسيا فى بناء الاعلامى الممارس ، فالاعلام بمختلف وسائله « تعبير » و« عرض » لفكرة أو رأى أو حدث ، قبل أى شئ آخر .

٥ - كثرة الأعباء الملقة على بعض أعضاء هيئة التدريس ، سواء فى معاهدهم الأصلية أو فى المعاهد الأخرى التى ينتدبون للعمل بها .

٦ - قيام بعض من غير المتخصصين ومن الممارسين الذين لا صلة

تؤهل الملتحقين الجدد للعمل بها بتنظيم برامج تدريبية خاصة لهم قبل إقرار تعيينهم بأى من أقسام العمل فيها . وكذلك تفعل المؤسسات الإذاعية . وبعض معاهد التدريس الاعلامى تقرن الدراسة النظرية فيها بالتدريب العملى ، حتى يتخرج الطالب فيها وقد أعد إعدادا ملائما للعمل فيما تخصص فيه من فروع الاعلام المختلفة ، وهذا هو الاتجاه الذى ساد مؤخرا ويطرد الأخذ به فى شتى المعاهد باعتباره نظاما مثاليا يقرب المسافة بين المعاهد التعليمية والمؤسسات المهنية ، بل ويساعد هذه المؤسسات على اختيار أفضل العناصر وأكملها إعدادا وتدريباً ، ولا شك أن مثل هذا النظام يقود إلى تفضيل أولئك الخريجين المؤهلين على غيرهم ، عرفا أو تقليدا ، وقد ينتهى الأمر بالربط الحتمى - تشريعا - بين الخريج المؤهل بهذه الصورة ومهنته ، بحيث يتحتم ألا يمارس الاعلامى مهنته فى أى وسيلة إعلامية إلا إذا كان مؤهلا على هذه الصورة .

قالى أى مدى ذهبت معاهد الاعلام المصرية فى هذا السبيل ؟ وماذا أعدت لتدريب طلابها وتقريب الفجوة فى تكوينهم بين النظرية والتطبيق ، وكذلك تقريب المسافة بين برامج الدراسة ومختلف جوانب الممارسة العملية فى المؤسسات ؟

ومن ناحية أخرى ، ما الذى فعلته المؤسسات الاعلامية ذاتها لاعداد الذين تختارهم للعمل بها ؟ وما مدى ماحققته من صلة بين الدراسات النظرية والتطبيق العملى ؟

أولا : من وجهة نظر عامة يمكن الإشارة إلى الحقائق الآتية :

١ - أن عدد المعاهد الإعلامية ، ما بين كلية وقسم وشعبة ، يعتبر كافيا بالنسبة إلى ما تدعو إليه الحاجة لتخريج إعلاميين يعملون فى مختلف المؤسسات ، وإذا استبعدنا شعبة الاعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، فهناك كلية الاعلام بجامعة القاهرة وأقسام الاعلام بكل من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر وكلية الآداب بجامعة الزقازيق وكلية

بينهم وبين العلم النظرى فى كثير من الأحيان ، بتدريس بعض مواد أساسية تتطلب إعدادا أكاديميا خاصا .

٧ - عدم كفاية التدريب العملى بسبب نقص الامكانيات إلى جانب العوامل الأخرى التى سبقت الإشارة إليها .

وأوضح مثال على ذلك الصحف التى تصدرها أحيانا أقسام الصحافة بتلك المعاهد . فهى بعيدة بوضعها العالى عن أن تكون مجالاً تدريبياً للطلاب . والتطبيق العلمى الصحيح يعلى أن تكون الصحيفة الطلابية بمثابة المعمل لتدريب الطلاب على مختلف ضروب العمل الصحفى من تحرير وإخراج وإدارة ، وأن يتحمل الطلاب مسئولية إصدارها كاملة . وهذا هو ما يحدث فعلا فى كل معاهد الدراسات الاعلامية بالدول المتقدمة . ولدينا فى القاهرة مثال واضح على ذلك هو تلك الصحيفة التى يصدرها - بالعربية والانجليزية - طلاب الاعلام بالجامعة الأمريكية . وتحقق هذه الصحيفة ومثيلاتها نجاحا كبيرا وبخاصة بعد أن أصبحت تصدر باسم الجامعة كلها وتظهر يومية ، حتى أن الصحف العامة فى المناطق التى تصدر بها تتعاقد مع محرريها على العمل بها قبل تخرجهم .

وفيما يتعلق بالاعلام المسموع والمرئى ، فإن المعهد الوحيد الذى يضم وحدة تدريبية عاملة فى هذا المجال هو كلية الإعلام بجامعة القاهرة ، والتدريب بها جاد ومنظم ، ولكنه محصور فى حدود ضيقة تجعله لا يتجاوز التدريب المعمل إلى التطبيق العلمى ، وإن يتحقق ذلك إلا بأن يكون للطلاب - كما فعل زملائهم فى الجامعات المتقدمة - محطة إرسال صغيرة ودائرة تليفزيونية مغلقة بحدود الجامعة .

ثانيا : المؤسسات الاعلامية ودورها فى التدريب
وصلتها بالدراسات الاعلامية « العلم ، الاعلام ومدى اهتمامها بخريجى معاهد الاعلام :

لقد كانت المؤسسات الصحفية فى الستينات وثيقة الصلة بقسم

الصحافة بكلية الآداب بجامعة القاهرة إلى حد كبير . وكان ذلك القسم حينئذ هو المعهد الوحيد للدراسات الاعلامية فى الجامعات المصرية والعربية جميعا . فكان كثير من الطلاب يتدربون فى أثناء دراستهم بتلك المؤسسات ، كما عينت المؤسسات للعمل بها أعداداً كبيرة من أولئك الطلاب بعد تخرجهم ، ولقد أصبحوا الآن من الصحفيين المرموقين . بل كان بعض أعضاء هيئة التدريس بالقسم يتعاونون مع المؤسسات الصحفية تعاوناً مثمراً تفيد منه الدراسات الصحفية وتفيد منه المؤسسات على السواء . أما الآن ، بعد أن نمت المؤسسات وتعاظمت وكثرت المعاهد وتتنوع أصبحت الصلة بين الجانبين اللذين يمثلان العلم من ناحية والعمل من ناحية أخرى مختلفة عما كانت عليه من قبل ، ولم تعد المؤسسات تهتم بأن تستقى الاجيال الجديدة من العاملين فيها من تلك المعاهد . وتتحصر المحاولات الرامية الى تضيق الفجوة بين الطرفين فى بعض أمور محدودة وعلى المستوى الفردى ، مثل الاستعانة بعدد من الصحفيين الممارسين فى دورس التمرينات ورصد بعض الجوائز لوائل الخريجين ، ولكن فكرة التدريب المنظم الذى يرمى الى " تأهيل " دارسى الاعلام بالذات لممارسة مهنة الصحافة تمهيدا للاحاقهم بما يصلحون له من أعمال ، فأمر لا تفكر فيه أى مؤسسة صحفية ، بالرغم من أن بعض هذه المؤسسات بلغت شلوا بعيدا فى تقنيات العمل ومستوى الأداء وحقت انتشارا واسعا ونجاحا اقتصاديا كبيرا واحتلت مكانا مرموقا بين أعظم المؤسسات الصحفية فى العالم .

ومكتبات هذه المؤسسات لا تضم من الكتب والمراجع الاصلية الا القليل ، وهى كذلك لا تهتم بمتابعة أحدث الدراسات فى الحقل الصحفى ، وبخاصة البحوث الميدانية والتجريبية التى يقوم بها الباحثون من طلاب الدراسات العليا ، مع ان عددا من هذه البحوث يتناول بالدراسة صحف تلك المؤسسات بالذات . أما المؤسسات الاذاعية المسئولة عن الاعلام المسموع والاعلام المرئى ، فيبدو أنها أكثر إدراكا لأهمية

- * تخصيص وظائف مشرفي الصحافة المدرسية - في المقام الأول - لخريجي أقسام الصحافة بالجامعات ، والأمر منوط باستصدار قرار من المسؤولين في وزارة التعليم في هذا الشأن .
- * إقامة دورات معلومات للعاملين بمجالات الإعلام المختلفة ، والتعريف بكل ما هو جديد يطرأ عليها - فالإعلام ينبغي أن يكون متقناً ومتقناً .
- * العمل على تيسير وسائل إصدار الصحف ، مع دعم من يصدرونها مادياً ومعنوياً .
- * الاتجاه إلى الحد من إنشاء أقسام أو كليات إعلامية جديدة ، حالياً - على الأقل ، مع إعادة النظر في بعض ما هو قائم منها بالفعل لاستكمال جميع مقوماته على النحو المراد له أكاديمياً .
- * العمل على أن يكون لقسم الإعلام بكلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية لون خاص يختلف به عن نظرائه في الجامعات الأخرى ، وأن يكون نشاطه الديني متميزاً عن غيره .

المعالجة الإعلامية للتلوث الفكري

أجمع علماء البيئة المحذرون على أن تلوث البيئة لم يعد قاصراً على ماكان معروفاً من مخلفات الآلات والاشعاعات ومثيرات الأتربة والرمال وماينتشر في الجو من خلال هذا كله من أسباب الأمراض الجسدية ، بل أن هناك تلوثاً مقابلاً لهذا كله مصدره الأفكار غير السوية التي يمكن أن تكون أشد خطراً على المجتمع من التلوث الناجم عن المخلفات المادية .

التدريب من المؤسسات الصحفية . فالاتحاد الإذاعة والتلفزيون معهد للتدريب يتمتع بسمعة طيبة وينظم برامج للعاملين في كل من الجهازين وبخاصة المبتدئين منهم ، وكذلك ينظم أحياناً دراسات تدريبية لمجموعات من الدارسين من بعض البلاد الصديقة الذين يعملون في هذا الحقل ، ولكل من هيئة الإذاعة وهيئة التلفزيون إدارة خاصة للتدريب .

وتبدو العلاقة بين المؤسسات الإذاعية ومعاهد الإعلام أوثق من علاقة الصحف بها ، وذلك من خلال بعض القنوات الشخصية ، ولكن هذه العلاقة لم تصل إلى حد « الاعتراف » بتخصص الخريجين في هذا المجال وإتاحة الفرصة لهم لإشيقوا طريقهم فيما تخصصوا فيه ، بعد أن يمروا بمختلف الاختبارات التي لا بد منها . وإنما تفضل أجهزة الإذاعة والتلفزيون أن توسع الدائرة التي تستقي منها من يلتحقون للعمل بها . وقد يكون دافعها إلى ذلك رغبته في تنويع الخلفيات الثقافية لمن يبدأون أولى خطواتهم على طريق الإعلام غير المطبوع .

وبعد - هذه هي الملامح العامة لصورة العلاقة بين مجالى العلم والعمل في حقل الدراسات الإعلامية نظرهما بوضوح حتى يمكن التفكير في اقتراح حل جذري يقرب تلك المسافة بين النظرية والتطبيق ، ويبنى جسراً يحقق الصلة الوثيقة بين الركنين

التوصيات

- وعلى ضوء الحقائق التي عرض لها التقرير وما دار حولها من آراء في اجتماع المجلس ، يوصى بما يأتي :
- * إعطاء خريجي أقسام الصحافة بالجامعات أولوية التدريب والتعيين في المؤسسات الصحفية .
- * إعطاء خريجي أقسام الإذاعة بالجامعات أولوية التدريب والتعيين في مجال تخصصهم بالإذاعة المرئية والمسموعة .
- * إعطاء خريجي أقسام العلاقات العامة أولوية التعيين والتدريب في المؤسسات التي تعتمد في أداء رسالتها على الاتصال المباشر كالهئية العامة للاستعلامات .

وبالرجوع الى الحركات التي طرأت على المجتمع نتيجة لبث الدعاوى المختلفة المتضاربة - تبين أن ما يصيب المجتمعات من هذه الدعاوى أكثر فتكا بالمجتمع من التلوث المادي .

ونحن نستطيع أن نجد هناك مقابلا في التلوث البيئي بين ما ينشأ عن الاشعاعات الضارة وبين ما ينشأ عن الاشعاعات الفكرية المسممة .. ويبدو أثر هذه الاشعاعات الفكرية المسممة أكثر من غيرها لما فيها من عناصر تترسب في النفوس وقتا طويلا بحيث تغدو إزالة آثارها غير يسيرة أحيانا .

إن هذه الحقيقة العلمية ، بل التاريخية ، واضحة تماما في مواقف الجاهليات من الرسائل السماوية ومن محاولات الإصلاح التي يحاولها المصلحون .. ذلك أن العناصر الفكرية التي ترسبت في أعماق أهل الجاهلية تكاد تعمى بصائرهم بحيث لا يرون الحق حقا أو الباطل باطلا إلا بعد جهد جهيد . مما جعل جميع الرسائل وجميع حركات الإصلاح والتصحيح تحتاج أحيانا إلى زمن طويل وكفاح مرير لتنقية النفوس من رواسب التلوث الفكرى .

وأمل من أخطر عوامل التلوث الفكرى أننا قد نجد له عودة بعد فترات الإصلاح مالم يكن هناك يقظة دائمة لمقاومة هذا التلوث - وهذا يفسر لنا لماذا اشتهر بعض الناس بالردة والعصيان بعد إيمان ، ليس لشئ سوى أن حركة مقاومة التلوث الفكرى قد تتوانى أحيانا .

ونحن نرى تفشى هذه الظاهرة على المستوى الفردى كذلك ، إذ نرى أحيانا بعض الذين اهتموا قليلا قد عادوا إلى العصيان . وذلك عنصر هام في تكوين نفسيات المذنبين والفارين من وجه العدالة ، بينما نرى أحدهم إثر الحكم عليه يعلن اعتزام التوبة حتى إذا اختلط فترة بالملوثين فكريا ، ولو داخل السجون ، عاد أشد عصيانا ولعل ذلك يظهر بوضوح على الذين يرتكبون بعض الآثام فإذا وقف المسألة - أظهروا ندما كآته الندم الحقيقي ، وربما يكونون في الطريق إلى الندم الحقيقى ، لكنهم ينسون هذا الندم بعد حين ... لماذا ؟ .

لأن هناك بيانات معينة قد تشربت فيها النفوس بعناصر التلوث الفكرى وحار من شأنها أن تنقل عدوى هذا التلوث إلى من يخالطها من غير المحصنين .

ومن هنا نتبين أن أخطر ألوان التلوث الفكرى هو التلوث الذى يصدر عن الواهمين بأنهم على الحق بغير حق .. وتلك علة من أهم علل المعاناة النفسية والاجتماعية فى أى مجتمع ، ومما يضاعف هذه العلة أننا نجد بعض الأفكار الملوثة قد أخذت طابعا مذهبيا وكأته من المذاهب التى يجادل الناس فيها أو يناضلون فيها .

وبالنظر الى أى مذهب من المذاهب الهدامة فى التاريخ نجد وراءه من يريد بالناس سوءا ، لكنهم قد استطاعوا أن يصوروا هذا السوء خيرا يتحمس له بعض الناس ، وبخاصة الشباب ومن فى حكمهم ، وهذه هى نقطة الالتقاء فى هذا البحث .

إن مذهبية الأفكار الملوثة غالبا ماتجد لها مكانا خصيبا بين خواطر الشباب ، والشباب هو مرحلة القلق والشك والانفعال فى حياة الانسان ، وهم فى الوقت نفسه أكثر الناس آمالا ، وغالبا ماتكون آمالهم أكبر من طاقاتهم ، فيستغل أصحاب الاشعاعات الفكرية المسممة هذه الظروف المرحلية فى حياة الشباب ويصوبون تلك الاشعاعات على خواطرهم وأحاسيسهم .

وليس الشباب كمرحلة فى عمر الإنسان هم المستهدفون من تسلط هذه الأفكار والاتجاهات المفلوطة ولكن هناك فئات ليست بالقليلة من نوى الثقافات الضئيلة والتجارب المحدودة ممن هم عرضة لعدوى التلوث الفكرى مالم تكن هناك تحويلات قوية تجعلهم بمعزل عن هذا التلوث ، ومن هنا تبرز وظيفة الاعلام فى التصدى لمقاومة التلوث الفكرى . إن الاعلام فى مواجهة التلوث الفكرى ليس كسائر نوعيات الاعلام التى يكفى فيها أن نعلم الناس بالحقائق ، بل ينبغى أولا لاعلام مقاومة التلوث الفكرى أن يقوم بدور فعال فى تكييف الفكر العام على أن يتبين الحقائق بنفسه فيفرق بين الصحيح من الفكر والفاسد أو الزائف منه .

كما يجب التنبيه إلى تناول التربية الجنسية في مبادئها ومضامينها الصحيحة وتيسير سبل وصولها إلى الشاب .

ككيف يؤدي الاعلام هذه المهمة ؟

ينبغي بداية ألا يواجه الاعلام قوى الأفكار الملوثة بالخصوصية ، بل ينبغي أن يعاملهم وكأنهم هم الذين يكتشفون هذه الحقيقة من تلقاء أنفسهم وهم الذين يبادرون إلى تغيير مواقفهم .

إن الحقائق الزائفة في التلوث الفكري مشبهة بالمخدرات ، والذين يستوعبونها يشبهون بالمدمنين .. وكما أننا نعالج المدمن نفسياً بالإجهاء إليه بأنه قادر على الإقلاع بالمران .. كذلك ينبغي أن نعالج الملوثة أفكارهم إعلامياً بالإجهاء إليهم بأنهم يملكون إرادة التغيير إلى ما هو أحق وأصوب وأفضل .. ولذلك وسائل إعلامية شتى تتدخل فيها الظروف المتاحة المحيطة بكل بيئة ، والاحتياجات المعنوية أو المادية غير المتاحة التي تجعل عند البعض قابلية للتلوث الفكري نتيجة لعلل نفسية أو اجتماعية بذاتها لا بد أن يكون علاجها هو المنسقل لمعالجة التلوث الفكري .. ومن هذه العلل ما يأتي :

* الوهم عند البعض بأنهم مظلومون .

* الوهم عند بعض الأفراد بأن إرادته لا تستطيع مجازاة الإرادات الفاضلة مما يجعله يرتضى في أحضان الإرادات غير الفاضلة ومن ثم الأفكار المنحرفة أو الملوثة .

* الإعجاب الساذج بكل ما هو مستغرب أو مستظرف دون النظر إلى أبعاده الحقيقية .

* الإعجاب الساذج ببعض الروايات التي تبهر بسطاء القراء بمجافاة الحق والواقع بجرأة .

* الإعجاب الساذج بما عند الغير أكثر مما عندنا .

* الإعجاب الساذج بالانصراف عن المسئوليات .

* الاستجابة للتفسير الخاطئة لبعض الفضائل وبعض الرذائل على

نحو إشحن أصحاب الأفكار المضطربة بأخطاء يحسبونها من الصواب .

* سرعة تقبل الشائعات نتيجة للاضطراب الفكري .

* اختفاء نظرية الخير العام .

* الإعجاب بالتطرف من أي نوع نتيجة لبعض العلل النفسية .

هذه العلل العشر هي في الواقع المدخل الطبيعي لعلام معالجة التلوث الفكري . ولسنا هنا بصدد الإفاضة في رسم هذه المعالجة على خريطة الفن الاداعي أو الصحفي أو الاتصال المباشر أو الجماعي فتلك أمور ليست جديدة من الناحية الفنية على الاعلاميين لكنها تحتاج إلى أمرين :

أولاً : تجميع المادة الاعلامية المطلوبة وتوزيعها جميعاً وتوزيعاً يتناسب مع الحملة المنشودة .

ثانياً : الاعداد والاستعداد لتطوير هذه الحملة مع تطور الظروف الزمانية والمكانية والاجتماعية والبيئية .

التوصيات

وعلى ضوء ما قدمته الدراسة من أفكار وآراء ، وبناء على مناقشات المجلس في هذا الشأن ، يوصى بما يأتي :

* الدعوة لإحياء تقاليد الأسرة المصرية وما في هذه التقاليد من قيم دينية واجتماعية قابلة للتطور السليم .

* انخراط برامج عزل التلوث الفكري في مناهج التعليم بالمدارس والجامعات بمشاركة أجهزة الاعلام .

* التصوير الفني الاعلامي لجمال الحياة الفاضلة في الأندية ومراكز التجمع .

* إعداد برامج معلومات تنشرها الصحف وتذيعها الاذاعات من التيارات والاتجاهات الفكرية الناجحة في تاريخ المجتمع المصري .

* اظهر مزايا التمسك بالمختار من تقاليدنا ونصيب الفرد والمجموع من هذه المزايا .

مصر أحد المشتركين المشرة في هذه القناة .

- وتأتي الخطوة التالية بخروج الاعلام المصرى الى حيز العالمية بوصول إرسال القناة الفضائية الدولية المصرية الى انحاء عديدة في الدول العربية والأوروبية والاسيوية والافريقية ، وهذا في حد ذاته يرسم قدرا من التطلع الطموح لمواجهة التسلسل الثقافى المتوقع من أقطار البث المباشر الذى يبدأ في الانتشار في أوروبا عام ١٩٩٢ ، ولعل هذه الخطوة البتامة ، هي التصدى الحقيقى للمخاوف التى تساور الكثيرين من آثار الأقطار الأوروبية المحتملة ، جريا وراء القول بأنها يمكن أن تشيع بين الشباب العربى بعض الاتجاهات والسلوكيات الدخيلة علينا التى تتنافى مع قيمنا ومعتقداتنا ، وقد يتخذ منها البعض وسيلة لتحطيم مقومات صلبة وقوية في الشخصية العربية ، ويستهدف هذا التطور على أرض مصر ، عدم حجب المصريين عما يحدث في العالم ، ومواكبة التطور الاعلامى المذهل في الدول المتقدمة ، وأن كان ذلك في حدود وضوابط تناسبنا ، مع تعزيز الرصد والتصدى لكل ما يخالف تقاليدنا وعاداتنا ومعتقداتنا ، بما يكفل منع الآثار السلبية لما يسمى بالتسلسل الثقافى .

وقد جاءت هذه القناة الفضائية الدولية المصرية في وقت مناسب الى حد كبير ، وعصر ملئ بأقطار صناعية من دول عديدة ، لا بد فيه من وجود قناة عربية مصرية بحتة ، لكى تقف أمام التسلسل الفضائى الرهيب ، حتى لا تطفئ البرامج الوافدة على الطابع العربى ، ويمتنع - الى حد ما - تأثيرها الثقافى والاجتماعى .

- ومن هذا المنطلق تأتي الخطوة الثالثة بأن يكون انتقاء البرامج التى تبثها هذه القناة على قدر من الرصانة والتشويق والانتقان ، خاصة وأنها تتعامل مع أمزجة مواطنين من ذوى ثقافات وميول مختلفة ، من شعوب متعددة ، ويجب أن تكون هذه البرامج على قدر من الثراء والعمق والتنوع ، لتشبع الغالبية العظمى من المشاهدين ، وأن تكون ذات شخصية مستقلة ، غير مرتبطة بقنوات أخرى بحيث يكون لها إنتاجها

- * تقديم صور نقية من الناحيتين المادية والمعنوية للطريق العام ابتغاء العودة به الى ما امتاز به في الماضى من آداب وأخلاقيات .
- * تقديم التفسير المبسط والمبرأ للتراث الدينى والدنيوى .
- * تقديم الأمثلة الواقعية لنجاح السلوكيات الأخذة بطريق الفضيلة بإبعادها المختلفة .
- * تقديم الأمثلة الواقعية للفضائل الخدمة العامة والعمل في سبيل الخير العام والمحافظة على جمال الذوق العام وما له من أثر طيب على الافراد والأسر والجماعات .
- * التركيز على مقاومة تلوث البيئة المادى لخطر هذا التلوث على أفكار الناس وأحاسيسهم .
- * التركيز على فضائل الإسهام في التجميل ، فكرا كان أو ماديا .
- * استعداد وسائل الاعلام دائما للمشاركة في القضاء على شكوك الافراد فيما لاشك فيه .
- * تقديم المادة القصصية والدراسية والفنية التى تهدف إلى نشر المعنى الذى يتمثل في عبارة « نحن أمة وسطا » .

التسلسل الفكرى من قنوات التليفزيون الفضائى

- ان الاعلام المصرى يسعى بكل جهده للتعبير بصدق وموضوعية عن وجدان الشعب ، للاحتفاظ بالريادة الاعلامية في المنطقة ، بالفكر والعمل واستخدام تكنولوجيا الاعلام الحديث ، فبدأ باستقبال البث الفرنسى للقناة الفرنسية « C.F.I » منتقيا منه ما يراه مناسبا ، ثم ثنى باستقبال البث الأمريكى للقناة العالمية الأمريكية للاخبار « C.N.N » والتي تستقبل هذا البث الوافد بقطر ٢٠٤ متر ، ثم قام بالاشتراك في القناة الأوروبية « اليورونيوز » وأصبحت

التطورات الدولية المحيطة بنا ، ونتعاون إعلاميا لكي نوفر مضمونا يشبع
فعلا الرغبات والاحتياجات .

وبعد ذلك تأتي الخطوة الخامسة ، بتجاوز الاعلام المصرى حدود
وطنه وتحقيقه نظرية الأمن الاعلامى ، التى هى هدف المحصلة الاعلامية
الحالية التى تسير التقدم المذهل فى عالم التلفزيون ، والذى فى
مقدمته استخدام الفضاء للبث لتغطية كل شبر من العالم ، تأكيداً لدوره
فى الأحداث العالمية والعربية والاسلامية .

وفى هذا المجال على مصر أن تخطو خطوة جديدة تتمثل فى
امتلاكها قمراً صناعياً خاصاً بها ، نظراً لأهمية استمرار الوجود
المصرى فى الفضاء من خلال وسائل تمكنها من ذلك كوجود هذا القمر
الصناعى الجديد .

وان كان لايفوتنا أن نشير الى أن مثل هذا المشروع وارد فعلا
ومطروح على الساحة ومحل بحث ودراسة ، خاصة وأن مدة استئجار
القناة الفضائية الدولية المصرية هى ثلاث سنوات ولهذا كانت مصر
حريصة على أن تتفق مع المملكة العربية السعودية على أن تحجز لمصر
قناة فى القمر الذى تزمع السعودية إطلاقه لمدة سبع سنوات .

- لكل ماتقدم كان الاقتناع بالدعوة إلى الأخذ بسياسة الانفتاح
الإعلامى التدريجى ، والاعتماد على الذاتية المصرية من خلال القناة
الفضائية الدولية المصرية فهى بهذه السياسة تدعم الاعلام العربى ،
وتسهم بكل الأمانة والصدق ، فى مواجهة الاعلام الوافد ، وتحفظ لمصر
هويتها ، وتحصن الشخصية المصرية ، وتبقى على ثقافتها ، وتعمل على
إثراء التدفق الاخبارى والبرامجى بين مصر والدول الشقيقة . وتؤكد أن
مصر لم تعد تخشى على المشاهد ، بل تترك له من خلال إعلامه
الخيارات بعد أن تعطى له مايريده من مصداقية فى الأخبار ، وصدق
تناول قضاياها ، وصراحة وديمقراطية ، وتفتح أذانها وعيونها على
مايتأتى الى المشاهد من بث مباشر .

هذا فضلا عن عدم جدوى سياسة الحظر والمنع ، والرقابة

المستقل ، وبرامجها وسهراتها الخاصة بها ، الا فى الناحية الاخبارية
فقط ، وهذا لا يمنع من تطعيمها ببعض البرامج المتميزة فى قنوات
التلفزيون المصرى لاشباع حاجة المشاهدين من المحبين لهذه البرامج
والمرتقبين لها ، بصرف النظر عن اعتبارات التسويق .

ولما كانت هذه القناة الفضائية تستهدف مخاطبة الناطقين بالعربية
على امتداد الرقعة التى تغطيها ، وتعبر عن الصوت العربى والاسلامى ،
وتسهم فى مساعدة صناع القرار فى الدول الشقيقة ، من خلال تعرفهم
على الحقائق التى يتم عرضها ، فعليها أن تزيد من البرامج الدينية التى
تقبل عليها هذه الشعوب ، بالإضافة الى البرامج الثقافية والتعليمية
والسياحية ، الى جانب النشرات الاخبارية باللغات الثلاث العربية
والانجليزية والفرنسية ، والحديث والجيد من برامج المنوعات والرياضة
والأفلام العربية ذات المستوى العالى ، بحيث تسمح لها بالوقوف
موقف المناقش ، وتجذب المشاهد ، ويستغنى بها عما عداها .

- ثم تأتي الخطوة الرابعة ، بالتوسع فى إنشاء التلفزيون المحلى -
فقد أصبح لدى مصر إلى جانب القناتين التلفزيونيتين الأولى والثانية ،
القنوات الثالثة للقاهرة الكبرى والرابعة لمحافظة القناة الثلاث ،
والخامسة لاسكندرية ، بالإضافة إلى أننا فى السبيل إلى إنشاء
تلفزيون محلى فى وسط الدلتا ، وآخر فى شمال الصعيد ، ولاشك أن
هذه القنوات المحلية ، هى إحدى المصادر الهامة لمواجهة أخطار البث
المباشر ، فعلى المستوى المحلى ، فإن مثل هذه القنوات يتعذر فى
وجودها أن تسحب القنوات الآتية من بعيد الجمهور منها ، أو أن تؤثر
عليه ، أما على المستوى القومى فإن انتشار هذه القنوات المحلية ، يدعم
البناء الأساسى فى أى نظام اعلامى قومى ، خاصة وأن القنوات
المحلية أصبحت إحدى السمات البارزة فى النظام الاعلامى الدولى
الجديد ، لأنها القنوات الأكثر قرباً من الجماهير ، والأكثر قدرة على
عرض ماتهم به ، وماتحتاج إليه ، إلى جانب أن الثقافة المصرية
عريقة ، وليست فى حاجة الى حماية ، وإن كان علينا أن نتكيف مع

الامن البيئى والإعلام

قضية تلوث البيئة وأثارها الاجتماعية والاقتصادية كانت من أولويات اهتمام المجالس القومية المتخصصة ، حيث بدأ المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية عام ١٩٨٠ بالتصدى لها بدراسة تحت عنوان « اتجاهات عامة لعلاج المشاكل الرئيسية فى مصر » تناولت مقومات البيئة المصرية والخدمات والأنشطة البيئية المختلفة المتعلقة بالمجتمعات السكانية ، والعوامل المؤثرة فى البيئة ، وانتهت الى عدة مقترحات كان أبرزها التوصية بتشكيل « جهاز قومى » مختص بحماية البيئة والتنسيق بين الجهات المسئولة عنها ، وقد تمت الاستجابة للأخذ بهذه التوصية فى صدور القرار الجمهورى رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء « جهاز شئون البيئة » برئاسة مجلس الوزراء .

ومن منطلق الأهمية الخاصة لموضوع مشكلات البيئة وما يتفرع عليه - على المستوى القومى - من آثار تختلف خطورة وحجما ، وتمتد إلى جوانب مختلفة من حياتنا ، أعد المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى دراستين عن : « دور العلماء والباحثين فى الحفاظ على البيئة » و « التعليم والحفاظ على البيئة » ، كما أعد المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية دراسة شاملة عن « سياسة حماية البيئة فى المناطق السياحية » .

كذلك تناول المجلس القومى للثقافة هذا الموضوع فى دراسته حول « سياسة الحفاظ على القيم الحضارية فى البيئة العمرانية والمعمارية بالمدينة المصرية » ، وفى الإطار نفسه كانت دراسة المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية بشأن « اختلال البيئة العمرانية للمدينة المصرية » ثم دراسته

والوصاية ، فهى سياسة نالت من وعى المواطن العربى أكثر مما جمته ، ولا يمكن أن تفلح فى مواجهة القادم الجديد ، إلا من خلال عقل ووجدان المواطن المتلقى الشريك ، وليس المتفرج .

ومن هنا تصبح القضية الأساسية ، هى احترام عقل هذا المواطن ، والعمل على تربية وعيه القومى والنقدى ، وذلك يحتاج إلى سياسة إعلامية جديدة من شأنها تطوير البرامج ، ورفع مستواها ، وجعلها أكثر تشويقا وجاذبية ، وحركة وتنويعا والاتجاه إلى الابتكار المستمر ، على أن تعمل على تأكيد هوية مصر الخاصة ، لأن التفاعل والحوار الحضارى ، يتطلبان أن تكون للمرأة هوية ، وعلى التلفزيون أن يجند طاقته لمنافسة تجرى فى صالِح المشاهد ، خاصة بعد أن دخل عصر البث المباشر دون وسيط ، وأصبحت مصر فى مصاف الدول ذات السيادة الإعلامية ، على مستوى العالم ، فلم تعد مجرد مستقبلة لما يتفضل به الغرب ، بل أصبحت مرسله أيضا للمواد الاعلامية ، من خلال استئجار القناة القمرية غزيرة الاشعاع ، واسعة الانتشار التى تملكها المنظمة العربية للاتصالات الفضائية .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق من حقائق وآراء ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

- * الأخذ بنظرية الانفتاح الاعلامى على العالم ، مع دعم المخططات الاعلامية التى تعالج أى خطر والد ، بما يقابله من الاساليب العلمية والتقنية .
- * التركيز على مضمون التوصية السابقة فى تدريب العاملين بالأجهزة التنفيذية فى ميدان الاعلام .
- * العمل على أن تمتلك مصر قمرها صناعيا خاصا بها ، نظرا لأهمية استمرار الوجود المصرى فى الفضاء .
- * تنظيم لقاءات مشتركة بين مسئولى الإعلام وبين مسئولى الثقافة وصولا الى وحدة المقابلة لكل التطورات المرتقبة .

الآخيرة حول « العناصر الرئيسية لعلاج مسببات التلوث البيئي
فى مصر » .

والجدير بالذكر أن عددا كبيرا من التوصيات التى انتهت إليها هذه
الدراسات قد أخذت طريقها بالفعل إلى التنفيذ ، مما يعكس التقاء
الاهتمام بهذه القضية الحيوية على مستوى التخطيط
والتشريع والتنفيذ .

ومن وجهة نظر خاصة ، أعد المجلس القومى للثقافة فى هذا
التقرير ، دراسة جديدة عن توقعات المستقبل بالنسبة للأخطار المحتملة
نتيجة للتغيرات التى حدثت فى طبقة الأوزون والفضاء الخارجى ،
وانعكاساتها على مشروعات وخطط التنمية على المدى الطويل تحت
عنوان « الأمن البيئى والاعلام » ، وهو الموضوع الذى يشغل كافة دول
العالم ومن بينها مصر ، وتعد من أجله المؤتمرات الدولية داخل نطاق
الأمم المتحدة وخارجها ، من أجل التوصل إلى تعاون وتنسيق دولى فى
هذا الشأن ، وهذا ما سيعرض له التقرير تركيزا على العناصر التالية :

- دور الاعلام بصفة عامة .
- دور التلفزيون .
- دور الاذاعة .
- دور الاعلام البيئى .
- دور المنظمات غير الحكومية فى تنمية الوعى البيئى .

أولا : تمهيد عام :

بدأ الاهتمام العالمى بمشاكل البيئة يزداد فى الأعوام الأخيرة بعد
أن اكتشف العلماء وجود ثقب فى جدار الأوزون ، وهو الجدار الذى
يحمى الانسان والحياة على الأرض من تسرب الاشعاعات الضارة من
الفضاء الخارجى إلى الأرض . وحذر العلماء من أن أى اتساع فى هذا
الثقب له انعكاسات خطيرة يتأثر بها الانسان والحيوان والنبات ، وكذلك
يتسبب فى ارتفاع درجة حرارة الجو ما بين درجتين وأربع درجات ،
ويتربط على ذلك تغير فى الخريطة المناخية للكرة الأرضية ، وانتقال

مناطق الأمطار من مواقعها الحالية إلى مناطق أخرى جديدة ، وينزل
المطر فى مناطق لم تكن تعرف الأمطار من قبل ، وتحرم مناطق من
الأمطار كانت تسقط فيها من قبل ، وبذلك تتأثر المحاصيل الزراعية
لثقل أو قزيد ، وبالتالي تتغير الخريطة الزراعية للكرة الأرضية . ولا
يقتصر الأمر على هذه الظاهرة فقط بالنسبة للحاصلات الزراعية ، ولكن
ارتفاع درجة الحرارة يترتب عليه ذوبان الثلج القطبين الشمالى
والجنوبى ، وينتج تبعا لذلك كميات هائلة من المياه تصب فى بحار
ومحيطات العالم التى يرتفع منسوبها ، وتغرق المدن الساحلية إذا زاد
هذا الارتفاع بين ٥٠ و ١٠٠ سم ، وهو احتمال حقيقى قد يحدث خلال
الخمسين سنة القادمة ، وزيادة على ذلك فهناك أخطار أخرى فى حالة
حدوث هذا الارتفاع على الثروة السمكية ، حيث تتحرك تيارات مائية من
مكان لآخر ، وهذا كله بسبب وجود ثقب فى طبقة الأوزون التى تحيط
بالكرة الأرضية وتحميها من الاشعاعات الشمسية الضارة .

ويثور هنا تساؤل عن السبب فى ثقب الأوزون ومدى إمكانية
اتساعه ، ويجيب العلماء على ذلك بأن السبب هو تلوث البيئة وأن الجانى
والجنى عليه هو الانسان . فحضرته وسلوكه وأنماط معيشته
واستخداماته لوسائل الحضارة ، تولد الغازات التى تتسبب فى وجود
ثقب الأوزون ، وإذا لم تتخذ الوسائل والاجراءات الكفيلة بحماية طبقة
الأوزون فقد يتسع هذا الثقب ويقضى على الحضارة الانسانية على
الكرة الأرضية ، ولهذا فقد أصبح موضوع تلوث البيئة من الموضوعات
الهامة ، ليس على المستوى القومى فحسب بل على المستوى العالمى بين
كل دول العالم وشعوبه ، لان الضرر يصيب الكرة الأرضية ، لذلك تم عقد
المؤتمرات الدولية التى حضرها العلماء وكبار المسئولين فى الدول ، وتبنت
الحكومات القضية سياسيا وأصبحت البيئة فى صدارة أى مباحثات على
كل المستويات السياسية ، وعلى رأس برامج الحكومات ، ولم تعد مجرد
موضوع يبحثه العلماء ، بل أصبح موضوعا عاما وسياسيا يبحثه قادة
الدول . وقد اتفقت غالبية المؤتمرات على ضرورة توعية الشعوب من

تفاهم اتساع ثقب الأوزون ، وألقى رجال المؤتمر على كامل الاعلام مسئولية تبصير الانسان بالقضية ، وتوعيته عن مسئوليته في هذا المجال ، هذا بالاضافة إلى مسئولية الدولة على المستوى القومى ، ومسئولية العالم على المستوى العالمى ، للحفاظ على البيئة ، والحد من نسبة التلوث ، ومن هنا تأتى أهمية الإعلام باعتباره أداة الاتصال بالجمهور .

هذا وقد بدأت مصر كغيرها من الدول في اتخاذ الخطوات المناسبة ، فانشأت جهازا قوميا أنيط به دراسة وإيجاد الحلول لمشاكل البيئة . ويعتمد هذا الجهاز على التعاون الوثيق مع قطاعات كثيرة في المجتمع ، مثل القطاع الصناعى والقطاع الزراعى وغيرهما ، وإن كان جهاز الاعلام يعتبر من أهم القطاعات ، لأن الانسان هو أحد المؤثرات الهامة في منع تلوث البيئة ، ومن ثم فإن توجه الاعلام إلى الانسان له أكبر الأثر في الحفاظ على البيئة ، وعليه تخصيص برامج عديدة في أوقات مناسبة لشرح المعلومات المتعلقة بالبيئة ، وتوعية الناس على كافة مستوياتها بهذه المعلومات ، وتبصيرها بالمشكلة البيئية بكل أبعادها وخاصة في المدن ذات الكثافة السكانية العالية ، مثل مدينة القاهرة أو المدن الصناعية ، وذلك من خلال الحياة اليومية . لحقول البترول ومناجم الفحم ، ومحطات الطاقة الكهربائية ومصانع الاسمنت وغيرها ، هي مصادر لتلوث البيئة ، فإذا أضفنا إلى ذلك عوادم السيارات والشاحنات ، فإن ذلك كله يزيد من معدلات التلوث .

وقد ثبت من التجارب والقياسات أن ٦٠ ٪ من تلوث الهواء ينتج عن وسائل النقل ، ٢٠ ٪ من الصناعة ، والباقي من أسباب أخرى أهمها تراكم القمامة ، وهذا التلوث ينتج عنه ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت ومركبات الرصاص وبعض الغازات الأخرى ، وهذه المكونات يحدث لها تفاعلات كيميائية ينتج عنها غاز الأوزون الذى يضر بصحة الانسان وخاصة جهازه التنفسى . ويمكن ملاحظة ذلك في الانسان الذى يتعرض لهذه الغازات الناتجة من التلوث ، مثل رجل المرور . ولا يقتصر

الأمر على ضرر الانسان ، بل يتعدى ذلك إلى الحيوان والنبات ، حيث تبين أن الحيوانات التي تعيش في جو ملوث بجوار المصانع يقل إدراكها للنبات ، وتصاب بالهزال ، بعكس تلك التي تعيش في هواء نقي . وكذلك يتأثر النبات بالتلوث البيئي ويحدث قصور في نموه ، وذلك لأن التلوث يحجب كمية الضوء التي تصل إليه ، وأيضا يمتد أثر التلوث في المدن التي ترتفع فيها معدلات التلوث إلى الأبنية التي تتفاعل فيها معدلات الطلاء التي تطل بها مع مكونات التلوث ، فيتغير شكلها وتضعف المعادن المستعملة في بنائها . وتتأثر كذلك الآثار والأبنية الأثرية ، وهي ليست فقط تراثا قوميا بل هي تراث عالمي يهم العالم كله ، وقد ظهر من الدراسات ضرورية منع دخول السيارات منطقة أبو الهول والأهرامات حفاظا عليها من تلوث البيئة .

ولا يفوتنا أن نذكر أن من الأسباب الهامة للتلوث ، التلوث البحري في الدول التي تطل على البحار ، حيث تتعرض سواحلها لبعض التيارات المائية التي تجلب معها الملوثات ، فعلى سبيل المثال ماحدث من تلوث هدد - منذ فترة - سواحل المغرب ، مما دعاها إلى الاستغاثة بدول العالم لمساعدتها حيث اقتربت منها بقعة من الزيت تزيد مساحتها على ثلاثمائة ألف كيلو متر مربع ، قد تتسبب في القضاء على الثروة السمكية ، وتضر بالجذب السياحي .

وهنا في مصر حيث تمتد شواطئنا على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر فالتلوث بالزيت الذى يتسرب من مخلفات السفن التي تفرغ حمولتها من المياه الملوثة في مياهنا ، فالسفن التي تنقل البترول من موانئ الشحن في بلادنا تقوم بتفريغ خزاناتها من المياه الملوثة قبل بدء شحنها بالبترول الخام ، وتسمى هذه العملية باسم « مياه التوازن » ، هذا بالاضافة إلى أن المصانع المقامة بالقرب من السواحل تلقى بالمخلفات الناتجة عن عمليات الصناعة في مياه البحر مباشرة دون معالجة ، وتشمل هذه المخلفات مركبات كيميائية بالغة الخطورة وبهذا

تقتضى على الثروة السمكية ، وتقلل من الجذب السياحي للشواطئ التي تتميز بمميزات سياحية .

أما عن التلوث الذي يحدث في نهر النيل ، فإن بعض المناطق الصناعية في مواقع مختلفة قد لاتجد مكانا لصرف مخلفاتها سوى المجرى المائي لنهر النيل أو أى فرع منه أو أى مجرى مائى قريب مثل الترع والمصارف ، ويحدث ذلك على طول النهر من أسوان إلى الاسكندرية ، ومن أمثلة ذلك مصانع السكر في الصعيد ، وشركات كفر الزياد للمبيدات الحشرية ، وشركات الأسمدة في الوجه البحري ، ويضاف الى ذلك صرف مخلفات مياه المجارى للتخلص منها - بسبب قصور شبكات المجارى أو عدم وجودها - إما في النهر مباشرة في بعض الأحيان أو في المصارف الزراعية التي قد تصل إلى النهر مرة أخرى أو تستخدم في رى الأراضي ، وغالبا ما تكون هذه المياه ملوثة بالمبيدات الحشرية ، وهذا فضلا عن ضرره بصحة الانسان فإنه قد يقتضى على الثروة السمكية .

وإذا كان التلوث الصناعى يؤدي الى تلوث الهواء ومصادر المياه فإن التلوث الزراعى له نفس التأثيرات السابقة ، مضافا إليها استخدام المبيدات والأسمدة التي تضر بالخضروات والفاكهة التي يتناولها الانسان .

ومن التلوثات الأخرى الحديثة الجديرة بالاهتمام - والتي يتعرض لها الانسان - التلوث الاشعاعى الذى يصيب الانسان الذى يقيم بجوار المحطات النووية ، فإذا زادت هذه الاشعاعات في جسم الانسان عن حدود معينة ، فإنه يصاب بالعديد من الأمراض . وكذلك تصاب المحاصيل الزراعية القريبة من هذه المصادر وتصبح خطرا على صحة الانسان ، وأيضا فإن الحيوان ومنتجاته من اللحم والألبان تصبح غير صالحة للاستخدام الأدمى .

ومن الأضرار الأخرى لتلوث البيئة غير تلوث الهواء ، تدمير الثروة الطبيعية في البحار ، ونحن نملك منها ثروة لا تقدر بمال وخاصة في

شواطئ البحر الأحمر وسيناء ، وهي الحقول المرجانية والحدائق النباتية المائية والمحار والقواقع وحيوانات البحر وآلاف من أنواع الاسماك النادرة وأسماك الزينة الملونة ، وتعتبر ثروة هائلة تدانى في قيمتها الآثار التاريخية ، وقد يؤدي التلوث إلى تضييق هذه الثروة مما يؤدي إلى خسارة كبيرة لا يمكن تعويضها إلا بعد مئات السنين ، ويقول العلماء إن تلوث المياه بالزيت والبتروك هو أخطر أعداء الثروة الطبيعية الموجودة بالبحار ، فهما يحاصران الشعب والغابات المرجانية في الأعماق ويفتكان بها ، ويسببان هروب الأسماك النادرة والحيوانات البحرية ، ويؤكد هؤلاء العلماء أن هناك مناطق تمتد ما بين السويس والغردقة مائت بها بعض الاحياء المائية ، ويحذرون من حجم المخاطر وخاصة في المناطق القريبة من مراكز التعدين في سقاجة والقصير وغيرهما ، ويجب وضع الحلول من الآن للإقلال من التلوث في هذه المناطق ، وعدم اتساع رقعة التلوث لانتقاد هذه الثروة الطبيعية .

ومن الجدير بالذكر أن أجهزة شئون البيئة أصبحت تقوم بدور فعال ، وتؤدي وظائف واسعة وهامة في كثير من الدول ، فهذه الأجهزة تدرس مشاكل البيئة واقتراح الحلول لها وربطها بالتكنولوجيا ، وهناك الآن جوائز عالمية للباحثين والعلماء رصدتها منظمة اليونسكو لأحسن بحث أو فكرة في مجال البيئة ، وهذه البحوث تقبل من العلماء في جميع أنحاء العالم ، وقد اختارت بعض المجلات العالمية « الأرض والحفاظ عليها » كنموذج للبحوث عام ١٩٨٨ ، وأيضا خصصت بعض الصحف صفحة كاملة اسبوعيا للبيئة . هذه المعلومات جميعها - وغيرها كثير - يجب أن تكون تحت يد ونظر الاعلاميين الذين يتصدون لمعالجة قضية البيئة والدعوة إلى حمايتها من التلوث بمختلف أنواعه ، لتأتى هذه المعالجة من واقع علمى مدروس وبناء على حقائق بعيدة عن الخيال ، فتصدق المعالجة الاعلامية وتؤتى ثمارها لدى المتلقين .

ثانيا : دور الاعلام بصفة عامة :

تعمل أجهزة الاعلام بقطاعاتها المختلفة على التثقيف العام

والتوعية بقضايا البيئة بهدف الحفاظ على سلامتها وحمايتها ، معطية لها أهمية خاصة ببذل مزيد من الجهد لتوعية الجماهير بأهمية هذه المشكلة ومدى الخطورة التي قد يتعرض لها الوطن والمواطن في حالة الإهمال في الحفاظ على البيئة ، وبوجه خاص سكان الريف ، والاهتمام بنظافة المدن والقرى عن طريق التخلص من النفايات والقمامة ، وإقامة مشروعات الصرف الصحي ، ونقل الورش والمصانع خارج المدن ، مع مراعاة توافر مواصفات الحفاظ على البيئة في إنشاء المصانع الجديدة ، وعدم إقامة مشروعات ملوثة للبيئة في المناطق الأثرية والسياحية ومواقع الجذب السياحي الجديدة ، للحفاظ على التراث الطبيعي والحضاري ، وتحسين وقود السيارات وإضافة مواد تساعد على الاحتراق الكامل والتخلص من العناصر الضارة ، والتوسع في التجارب العلمية الرائدة في مجال التخلص من النفايات والقمامة ، والدعوة إلى الاهتمام بالرقعة الخضراء ، والاكثار من زرع الأشجار في الشوارع ، وإقامة الحدائق العامة ، وإنشاء الأحزمة الخضراء والغابات حول المدن ، مع التركيز على التربية السلوكية لدى الإنسان المصري ، وتوعية أطفاله بحب الخضرة والحفاظ عليها ، وبالنظافة العامة والنظافة الشخصية ، مع عدم إغفال دور المدرسة ومعاهد التعليم باكساب الأبناء القيم والاتجاهات الاجتماعية والسلوكيات التي تؤدي إلى المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وحسن استثمارها ، وإدخال المفاهيم والدراسات البيئية في التعليم الفني .

وتذهب الدراسة إلى أن الجهد الإعلامي يجب أن يكون في إطار خطة متكاملة ، فالجهود الفردية ، ولو أن لها دورها ، إلا أنه في مثل هذه القضايا لابد أن تكون المعالجة في إطار خطة متكاملة ومتناسقة في قطاعات الدولة المختلفة ، إعلامية وغير إعلامية ، وإلا فلن تؤتي ثمارها على وجه الإطلاق . والاتصال الشخصي أفضل من الاتصال الجماهيري على اعتبار أن رجح الصدق يكون مباشرا ، وهذا لا ينفي أن وسائل الاتصال الجماهيري مفيدة ، ولا يمكن الاستغناء بوسيلة إعلامية عن

الأخرى ، فكل وسيلة إعلامية لها دورها ، وشكل الوسيلة وتوقيتها يفرض نوع المادة الإعلامية التي تقدم ، كالجوء إلى الترفيه أو التهيب ، أو استخدام الراديو أو التلفزيون أو الصحافة ، كما أن الوسيلة الإعلامية هي التي تفرض التناول المناسب ، فعند الحديث عن الآثار الضارة في البيئة تكون الوسيلة هي الراديو ، لأن المخرج الإذاعي يستطيع أن يعرف المتلقي آثار الضوضاء مثلا ، وعند الحديث عن الجمال والمحيطات يكون التلفزيون هو الوسيلة المثلى ، لأنه يستطيع إبراز نواحي الجمال البيئي بشكل جيد . ووسائل الاعلام الجماهيري تستطيع أن تصل إلى كل مكان ، ويحذرا أن يكون للاعلام البيئي مكانه في كل من الصحف والراديو والتلفزيون ، والتعاون بين المنظمات الأهلية أو غير الحكومية ضرورة ، فوسائل الاعلام تنقل الحس الجماهيري من الجماهير إلى الجماهير ، والمنظمات غير الحكومية أو الأهلية تمثل أيضا الحس الجماهيري ، وعلى ذلك فإنه لا بد من أن يكون هناك اتصال مباشر بين هذه المنظمات ووسائل الاعلام كأساس . فلا يمكن لهذه المنظمات أن تعمل بعيدا عن وسائل الاعلام ، ولابد من استمرار الدعوة بالطريق غير المباشر سواء في البرامج المتخصصة أو العامة ، دون أن تنسى الأجهزة أن فكرة الصدمة لا بأس بها . والاعلام الحديث يعتمد عموما على الصدمة في بعض الأحيان .

ونخلص مما سبق إلى أن التحرك الإعلامي يجب ألا يتحرك في فراغ ، وهو بطبيعته لا يمكن أن يسير في فراغ ، فالحديث في قضايا تتصل بالبيئة - وهي قضايا متصلة بجهاات أخرى كثيرة ، على رأسها مجلس الوزراء وجهاز شئون البيئة وتشارك فيها أجهزة أخرى كثيرة - يجعل التحرك الإعلامي في إطار هذه الأجهزة أو بالتنسيق معها ، دون إغفال وسائل أخرى في مقدمتها الأسرة والأب والأم والمدرسة ، وكذلك المؤسسة الدينية كالمسجد والكنيسة ، على أنه ينبغي أن نراعي الطفل في كل الجهود المبذولة وأن نضعه على رأس الجمهور المستهدف في المجتمعات الصغيرة كأساس لعملية التنمية بشكل عام .

التليفزيون الحديث عن البيئة طوال اليوم ، ولكن يراعى في طريقة التقديم أن تتيح للبرنامج أن يشير إلى بعض الموضوعات البيئية بطريقة غير مباشرة ، كما أن الطريقة المباشرة مطلوبة أيضا .

وأبها : دور الاذاعة :

ان الاذاعة لها دور أساسى وهام في توصيل الرسالة في كل الأوقات وإلى كل مكان ، فضلا عن دورها الفعال بالنسبة للاعلام المحلى الذى يقوم على خدمة البيئة عن طريق إذاعتها المحلية والاقليمية . ومن هذا المنطلق يتمثل مخططو البرامج فى شبكات الاذاعة المختلفة ، وهم مخططون لبرامج تنمية الوعى البيئى ، أن البيئة وعناصرها ، تمثل عناصر الثروة بالنسبة للانسان الذى يتحتم عليه أن يصونها ويرشد استخدامها . كما يراعى أن تكون لبرامج خدمة البيئة فى الاذاعة جرعات معينة ذات حد أدنى ، وأن يكون للبرامج المتميزة فى مختلف شبكاتها دور فى مجال خدمة البيئة ، على أن تشارك جميع البرامج الاذاعية فى قضية مكافحة التلوث ، بداية بلمسات خفيفة تنبه فيها الجماهير إلى قضية التلوث ويشارك فيها العمل الجماعى المثمر ، وتتكاتف كل البرامج المعنية كبرامج العمال والبرامج الريفية والمرأة والصحة والأطفال فى صورة إذاعية مختلفة تستهدف إيقاظ الوعى البيئى لدى الانسان المصرى ، ثم تعمل تدريجيا على إعطاء جرعات متواصلة ومتنوعة ، مع مراعاة أن يكون هناك نوع من الموازنة بين الاعلام المباشر وغير المباشر . هذا وتهتم شبكة الاذاعات المحلية اهتماما مكثفا ببرامج البيئة ، لأنها تخاطب المجتمعات المحلية فى مصر بشكل مباشر .

خامسا : دور الاعلام البيئى :

يسمى الاعلام لتحقيق أغراض حماية البيئة من خلال خطة إعلامية على أسس علمية سليمة ، تخاطب فيها الوسائل الاعلامية مجموعة بعينها أو عدة مجموعات مستهدفة ، ويتم اثناها ويمدها تقييم أداء هذه الوسائل ، ومدى تحقيقها للأهداف البيئية للخطة . وهو بهذا تكون لديه

والتنمية تبدأ دائما كتنمية مجتمعية نسبة الى المجتمعات الصغيرة ، والبيئة قضية أساسية من قضايا التنمية ، ومن هنا كان الدور الكبير الذى تلعبه الاذاعات المحلية والتليفزيون المحلى والصحافة المحلية ، فدورها على قدر كبير من الأهمية لالتصاقها بالمواطن والمجتمع المحلى ، ويمكن ان تقدم خدمة أكثر فاعلية من الخدمات الاذاعية القومية .

ثالثا : دور التليفزيون :

يعتبر التليفزيون خير وسيلة اعلامية لتوصيل الرسالة الى كل فرد ، فهو يتعامل مع السمع والبصر معا ، ومن هذا المنطلق فإنه يراعى أنه يتعامل فى موضوع البيئة مع جمهور مستهدف ، كل فرد فيه له مزاج خاص وطبيعة خاصة ، وهيمته أن يوصل الرسالة إلى عقله وقلبه ، حسب السن والنوع ما بين رجل وامراه وطفل ، إلى جانب مراعاة التقسيمات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية ليخاطب كلأ على قدره .

وهو بعد دراسة الجمهور . يقوم بدراسة المضمون الذى يريد توصيله عن طريق هذه الجهود ، وكيف يقدمه ؟ وبأى قدر ؟ وهل يكون هذا التقييم فى شكل حوار ؟ أو أغنية ؟ أو فيلم ؟ أو تمثيلية ؟ مع مراعاة أن يكون هذا كله متوازنا .

ثم التحقق مما اذا كانت البرامج قد أحدثت التأثير المطلوب منها أم لا ، وهل الدراما التى قدمت كان لها تأثير مباشر ، وذلك عن طريق اجراء دراسات وبحوث ميدانية لمعرفة مدى التأثير لهذه البرامج ، وهل كانت المادة مناسبة ؟ وهل وصلت الرسالة أو لم تصل ، للتأكد من أن التليفزيون يسير فى خطته على الطريق الصحيح ، ويجب على التليفزيون أن يضع استراتيجية مبنية على علم ودراسة ، فقد تكون هناك برامج ولكنها تنتشر بشكل عشوائى ، وغير مخطط لها فى التقديم ، كما أنه لابد من التوزيع المتوازن على خريطة البرامج ، بحيث يجد المشاهد شيئا يتناول الموضوع ، وليس معنى ذلك أن يواصل

من المشاكل والوقاية منها ، ثم الانضمام الى مشروعات ميدانية لحل هذه المشكلات ، والعمل على توفير الامكانيات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات ، وخلق كوادر وقيادات تتحمل مسئولية نشر الرسائل إلى مجموعات أخرى ، ويأتى التنفيذ عن طريق الاتصال المباشر في أماكن التجمعات ، كالمدارس والجامعات والنوادي وغيرها . ووسائل إيضاح بطريقة شيقة وبمبسطة ، ومطبوعات واستخدام وسائل الاعلام .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق من حقائق وأفكار ، وبناء على ما دار في اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتى :

* وضع استراتيجية واضحة للاعلام للتصدى لقضية البيئة وحمايتها من التلوث من جميع جوانبها لتكون النغمة واحدة وصحيحة ، على أن تبدأ الاستراتيجية أولا من تحديد الأهداف تحديدا دقيقا ، وتحديد وسائل التنفيذ ، والجهات التى يتم من خلالها تنفيذ الأهداف ، وذلك وفقا للامكانيات التى تتاح خلال تنفيذ الخطط المختلفة .

* التوسع فى البرامج الاذاعية والتلفزيونية التى تخص قضية البيئة ، وتخصيص مساحات مناسبة فى الصحف لشرح جميع أنواع التلوث وأثره على الحياة اليومية للمواطنين .

* التنسيق بين وسائل الاعلام وأجهزة البحث والعلميين فى إطار الجامعات ، لقدرتهم على تحديد مشاكل البيئة - وهى مختلفة فى القاهرة عنها فى الاسكندرية أو المنيا وغيرها - وخاصة فيما يتعلق بقتوات والتلفزيون التعليمية .

* التعمق فى تحديد الجهود المستهدفة لزيادة إمكانية الابداع وزيادة القدرة على تنويع الرسالة بهدف إثارة الاهتمام ، حيث أن الملاحظ رغم وجود البرامج الموجهة للتوعية بالبيئة أن رجل الشارع لا يدرك خطورة هذه القضية .

* اذاعة برامج البيئة فى أوقات مناسبة للمتلقي ، وذلك بأن

القدرة على تغيير السلوك البيئى والعوامل والمؤثرات الوسيطة التى تعاون فى عملية تدعيم الاتجاهات البيئية ، وإن كانت تواجه هذا الاعلام البيئى مشكلات عامة وأخرى خاصة ، يمكن الإشارة إليها فيما يأتى : - تتمثل المشكلات العامة فى : مقدار وحجم الاعلام البيئى وأهميته من وجهة نظر المسئولين ، واقتتاد التوجيه المركزى للاعلام عن البيئة وقلة المصادر البيئية المترجمة ، فضلا عن حداثة موضوع الاعلام البيئى ، مما يجعل القائمين عليه قليلي التجربة ، ويضع الاعلاميين المسئولين عن البيئة فى موقف دقيق .

- أما بالنسبة للمشكلات الخاصة فانها تتمثل فى : عدم وجود كادر متخصص إعلامى وبيئى فى نفس الوقت ، وقلة خبرة القائمين على برامج وتحقيقات الاعلام البيئى ، واتسام بعض البرامج بالدعاية لجهات أو مؤسسات معينة ، وتخوف علماء البيئة من النقد الذى يوجه للمادة العلمية المبسطة ، ووجود بعض العوائق التى تقابل أى نوع عن الاعلام المتخصص .

سادسا : دور المنظمات غير الحكومية فى تنمية الوعي البيئى :

وهى المنظمات التى تمثل كل التجمعات الأهلية ، محلية كانت أو دولية - وتعمل خارج الإطار الحكومى ، ويقوم بتنفيذ أعمالها فرد أو مجموعة أفراد يتم اختيارهم أو تعيينهم من قبل المنظمة ذاتها لتحقيق الأهداف التى انشئت من أجلها المنظمة أو المؤسسة ، والمقصود بتنمية الوعي البيئى لديها هو ايجاد شعور جماعى مع التبصير بالمشاكل البيئية المحيطة ، ومحاولة ايجاد سلوك عام للأنماط الحياتية من أجل البيئة .

ويهدف تنمية الوعي البيئى الى التعريف بالمشاكل البيئية ، وخلق وعى بين الفئات المختلفة ، يساعدهم على فهم المشكلات البيئية المحيطة ، وتوليد الحماس تجاه ايجاد الحلول المناسبة ، والتعريف بالاسس العلمية والعملية للمشاكل وحلها ، والحث على المشاركة فى الحد

وكذلك مشاركة العالم الاحتفال بيوم البيئة العالمى الذى يقع فى الخامس من يونيو . ويوم الأرض الذى يقع فى ٢٨ أبريل من كل عام دون ان ننسى ان خدمة البيئة لاتكون فى يوم وانما تكون سلوكا يوميا فى حياتنا كلها ، وان يكون الجميع مهتمين بمواجهة بهذه القضية .

* دعوة أجهزة الاعلام الحكومية الى القيام بدورها فى قضية تلوث البيئة عن طريق رفع مستوى الوعى الجماهيرى فى هذا المجال .

التخطيط لحماية المنشآت والخدمات الاعلامية من المخاطر

ان موضوع التخطيط لحماية المنشآت والخدمات الاعلامية من المخاطر يشغل بال الاعلاميين فى الوقت الحاضر ، مما يحث على دراسة كيفية معالجته بالتفكير العلمى . فالانسان يقف حائرا امام هذه المخاطر سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية أو افتعالية ، وهى بقدر ما تؤثر على أنشطة الانسان ، تؤثر بقدر ملموس على معدات الارسال الاذاعى المرئى والمسموع بصفة خاصة ، ويلاحظ أن الانشاءات على قمم الجبال ، وفى الأماكن المرتفعة المنعزلة ، تكون أكثر تعرضاً للمخاطر ، وفى نفس الوقت فإن أصلح الأماكن لهوائيات الارسال الاذاعى المسموع والمرئى ، هى الأماكن المرتفعة ، وكثيراً ما تحتاج المحطات الاذاعية إلى صوامى مرتفعة .

وفى اطار هذه المخاطر يلزم تخطيط حماية وسائل الارسال الاعلامى المسموع والمرئى ، لتحقيق ضمان استمرارية خدماتها ، ويتم ذلك بتحقيق الحد المطلوب من الحماية المقبولة مع اتخاذ الاحتياطات المناسبة .

ومن هذه المخاطر مايسبب أعطال أجهزة الارسال والهوائيات والشبكات الناقلة للبرامج ، واتخاذ الاحتياطات المناسبة يعمل على حماية

تذاع وتعرض فى وقت مشاهدة البرامج الهامة ، وأن تكون مرشدة ومتوازنة لأن زيادة الجرعة تعطى أحيانا نتيجة عكسية .

* اعلان أرقام التلوث للمواطنين مع تحليل نسب التلوث ومدلولاتها ، ونشر نشاط جهاز البيئة فى جميع أجهزة الاعلام ليقف المواطن على حقيقة الأمر وخطورته .

* الدعوة الى أن تتعاون وتتكامل الجهود المبذولة من قبل الدولة لمواجهة هذه المشكلة عن طريق :

- إصدار القوانين واللوائح التى تلزم المجتمع بأفراده وهيئاته ومؤسساته بما يحافظ على البيئة ويحول دون تلوثها ، وإعطاء جهاز شئون البيئة حق « الاعتراض » على أى مشروع ينشأ مالم يكن مطابقا للمواصفات البيئية وأن تكون دراسة التأثير البيئى لأى مشروع جزءا لا يتجزأ من دراسة الجدوى الاقتصادية .

- العمل على تدريب خبراء وكوادر تختص بدراسة البيئة ، ومشكلاتها والتصدى لها بالحلول المناسبة فى جميع أنحاء البلاد ، مع دعم جهاز شئون البيئة بمزيد من الامكانيات المادية والبشرية .

- العمل على الاكثار من مراكز الرصد للتلوث ، وإنشاء نقاط للرقابة على طول نهر النيل لمنع القاء النفايات ومخلفات المصانع فى مجراه ، وحمايته باعتباره رافدا للحياة فى مصر ، والمراقبة الدقيقة للمياه الاقليمية لسواحل البحرين الابيض والأحمر لحماية هذه الشواطىء من التلوث ، والحفاظ على الثروة السمكية والشعب المرجانية والاسماك النادرة .

- ترشيد استخدام مصادر الطاقة وتعميم خزانات الاستقبال لمياه التوازن فى جميع الموانئ حيث توجد فقط حاليا فى بور سعيد ، وهى التى تسحب المياه من خزانات السفن قبل شحنها بالبترول .

* الدعوة الى التعاون مع دول العالم لوضع سياسة متكاملة للحفاظ على البيئة بين كل الدول ، وذلك باستخدام تكنولوجيا عالمية وتطوير الصناعات حتى لا ينتج عنها تلوث البيئة .

الخدمة وتقليل الأعطال والانقطاعات الناتجة عنها لتكون في أضيق حدود ولا تتجاوز أجزاء من الثانية ، ويمكن بالتخطيط الجيد أن تكون هذه الأعطال غير ملحوظة للمشاهدين والمستمعين ، وفي غيبتها قد تحدث أضرار كبيرة ينتج عنها أعطال ممتدة الأجل لحين اكمال الإصلاحات اللازمة .

ومهما كانت إجراءات واحتياطات الوقاية شاملة ، فإن الحصانة الكاملة لا يمكن الحصول عليها ، وتكون إجراءات الوقاية مسألة اقتصادية وفنية ، بحيث تبرر الانفاق الكبير لحماية المعدات والأجهزة والمنشآت الإذاعية للخدمات التي يتم بثها في عدد كبير من المحطات الرئيسية والفرعية في وقت واحد . ويمكن أن يصيب الضرر محطة الإرسال الإذاعي المسموع والمرئي عند حدوث إصابة مباشرة في المحطة ذاتها أو الصاري والهوائي المرتفع ، أو إصابة غير مباشرة كالتى تحدث على بعد عدة كيلومترات ، بأن تضرب بعض الكابلات الناقلة للقدرة الكهربائية أو الناقلة لاشارات البرامج . لذلك يجب مراعاة أن تكون المحطات قادرة على تحمل اندفاع الجهد الكهربى المنتشر عبر خطوط القدرة الكهربائية ، وكذا الزيادة في الجهد داخل المحطة ذاتها في حالة الإصابة المباشرة لبعض أجزاء المحطة ، والتي تأتى عادة من خلال الهوائيات والصواري .

ومن المشاهد أن أكثر المواقع تعرضاً للمخاطر هي محطات الإرسال التليفزيونى ذات التردد العالى للإذاعة الصوتية بتشكيل التردد ومعدات الوصلات الناقلة للبرامج التى يفضل تركيبها في مواقع مرتفعة ، وبعضها يعمل أوتوماتيكياً بدون أفراد .

أولاً : الاليكترونيات الدقيقة :

لقد تم تقدير مايسببه تصاعد الجهد الكهربى الناتج عن نبضة تفريغ برقى ، إذ يسبب اتلاف عشرات من لوحات الدوائر الاليكترونية المطبوعة في أنظمة الكمبيوتر والتي تم تقديرها بمتوسط يعادل ٤٠٠٠ دولار لكل كمبيوتر ، وما يعادل أجر عمل رجل صيانة لمدة ستة أيام .

ولأن أجهزة الاعلام المرئى والمسموع يندمج معها في أنظمتها الحديثة دوائر تعمل بالكمبيوتر ، فإن الأجهزة معرضة أيضاً للاضرار بنفس القدر ، لاسيما في أجهزة الإرسال الإذاعي والمرئى التى تعمل أوتوماتيكياً بدون أفراد ، ويعاونة دوائر الكمبيوتر والتشغيل الأوتوماتيكى .

وجدير بالذكر أن أجهزة الكمبيوتر والتشغيل الأوتوماتيكى التى يتم وقايتها بتخطيط خاص تستمر في العمل في تلك الحالات ولا تحدث بها أعطال ، ويتم الوقاية في هذه الحالات لحماية خطوط الكهرباء المغذية للمباني والأجهزة ضد الاضطرابات البرقية ، وما يماثلها من مؤثرات سريعة وعالية القدرة تؤثر على هذه الخطوط .

ويمكن تصنيف الأجزاء المعرضة لهذه التأثيرات عادة في ثلاثة تصنيفات هي :

- الخطوط الخارجية الناقلة للقدرة الكهربائية والتي تكون خارج المباني .

- مداخل التيار الكهربى للمباني .

- الدوائر الكهربائية داخل المباني .

ولكل من هذه التصنيفات طرق الوقاية الخاصة بها .

وتستمر تكنولوجيا الاليكترونيات في التقدم بخطى سريعة نحو تصغير مكونات الاليكترونيات الدقيقة والاليكترونيات متعاظمة الدقة ، والاتجاه دائماً نحو تقليل حجم المعدات والأجهزة ويكون ذلك من خلال تصغير المكونات الاليكترونية جيلاً بعد جيل . ودوائر الترانزستور والدوائر التكاملية التى تعتمد على فيزياء الجوامد يقل حجمها وتصغر مكوناتها ، الا أنه من عيوب ذلك أنها أصبحت حساسة للغاية لنبضات التزايد في الجهد أو التيار مهما كانت أسباب ذلك ، وسواء كانت ناتجة عن مخاطر طبيعية أو من صنع الانسان .

وفي كل عام تتسبب التفريغات البرقية والاهتزازات الكهربائية في خسائر فادحة نتيجة تعطل الخدمات ، وتكلفة الإصلاحات لعدد كبير من

الأجهزة الإلكترونية التي تحتوي على المكونات الدقيقة .

ويفضل التقدم التكنولوجي الحالي أصبح بالامكان توفير قدر كبير من الحماية لهذه الأجهزة الإلكترونية ، وجعلها قادرة على امتصاص واستيعاب مثل هذه الصدمات والنفضات المتداخلة ، بحيث تتحمل تزايدت قد تصل الى آلاف الفولت ، حتى وصف ذلك أحياناً بأنه القدرة على امتصاص الصدمات الكهربائية ومنع التعطل وهذه الأجهزة الإلكترونية الدقيقة لا تقتصر على معدات وأجهزة الاعلام المسموع والمرئي ، وإنما تشمل أيضاً بوابات الاتصالات ودوائر الكمبيوتر وبوابات التشغيل الأوتوماتيكي .

والجديد في هذا المجال هو ابتكار معدات قياس يمكنها محاكاة ما يحدث بالصواعق والتفريغات البرقية ، يمكن بها اختبار الأجهزة الإلكترونية لتحسينها الى أكبر قدر ممكن ضد هذه التداخلات . ورغم أن لوائح الكهرباء الدولية مصممة لسلامة الانسان وليس لسلامة الأحمال والمعدات الإلكترونية الدقيقة ، إلا أن التطورات الحديثة جعلت من الممكن حماية الدوائر الإلكترونية الدقيقة أيضاً ، وأساس التطوير هو ابتكار تقنيات جديدة لتوصيلات الأرض الخاصة بالمباني ، والعزل الكهربائي بمحولات القدرة ، وتطوير وسائل الاختبار والقياس .

ثانياً : الصدمات الكهرومغناطيسية الناتجة عن التفجيرات النووية :

لما كان العصر المقبل هو العصر النووي ، فإنه من الضروري أخذ الاحتياطات اللازمة لتأمين وسائل الاعلام والاتصالات والشبكات من التأثيرات الضارة الناتجة عن التفجيرات النووية عن بعد ، والتي تبت نبضات كهرومغناطيسية عالية القيمة قصيرة المدة عند الانفجار ، كأنها محطة ارسال قوية وبعدة تصل الى داخل منشآت الاعلام ، من خلال التقاط عفوياً من خارج المنشأة الى داخلها ، ومن خلال أى توصيلات أو أطراف مكشوفة خارجية ، وهذه النبضات قادرة على أن

تشمل كافة الاتصالات والشبكات ودوائر الارسال أو الحسابات الإلكترونية المرتبطة بها .

ولضمان استمرار الخدمة الاعلامية المرئية والصوتية فإنه يلزم تدبير وسائل أمانة لا تتعرض لمثل هذه التأثيرات الضارة توضع في الاستراتيجية الاعلامية ، من خلال استخدام كوابل الألياف الضوئية والممدودة تحت الأرض ، والقادرة على نقل سعة كبيرة من قنوات التلفزيون والاذاعة .

كما يلزم الأمر حماية المنشآت الاعلامية بعمل درع وقائي لها ضد الاشعاعات الضارة ، وأنه من الضروري وضع مرشحات خاصة على خطوط التغذية الكهربائية لوقايتها من هذه النبضات ، كذلك يلزم ، توفير معدات تمتص هذه النبضات السريعة والكبيرة ، بحيث لا تسمح لها بالمرور خلال خطوط التغذية الكهربائية إلى الأجهزة الاذاعية والتلفزيونية الدقيقة .

لهذا كله لم يكن غريباً أن تقام المؤتمرات والمعارض الدولية من أجل تكنولوجيا السلامة الكهرومغناطيسية ، مثل المؤتمر الذي عقده الاتحاد الدولي لعلوم الراديو في فلورنسا في ٢١ أغسطس عام ١٩٨٤ ، والمؤتمر والمعرض الدولي الذي أقيم في مدينة واشنطن الأمريكية في ١٢ مايو عام ١٩٨٨ للبحث في تأثير الاشعاعات النووية عن بعد على الارسال الاذاعي والتلفزيوني والحاسبات الآلية . وهناك في الوقت الحاضر العديد من الشركات العالمية التي يتركز نشاطها في موضوع السلامة المغناطيسية ، والوقاية من التداخل والحماية من الأضرار الناتجة عن مختلف أنواعه ، وأصبحت هناك على مر السنين علوم تكنولوجية قائمة بذاتها في هذه المجالات ولها أسماء متعارف عليها مثل (RFI , EMC , ESD , EMI , EMP) والنبضات الكهرومغناطيسية (EMP) النووية . وهناك المخاطر الناجمة عن فعل الانسان والتي تنتج أثراً مماثلة للأضرار التي تحدثها العواصف الرعدية والتي يلزم أخذها في الاعتبار عند التخطيط لحماية المنشآت

من خلال الخطوط الناقلة بين محطة الارسلال وبين الهوائى ، ويمكن أيضاً أن يحدث فى أنظمة هوائيات الارسلال ذاتها . ورغم أن الطاقة الناتجة عن النبضة الكهرومغناطيسية النووية يحتمل أن تكون أقل بكثير من الطاقة الناتجة عن العواصف الرعدية فى حالة ضربات الصواعق المباشرة لبرج هوائى أو صارى ارسلال مثلاً ، إلا أن الاجهاد الكهربى الناتج يمكن أن يحدث ضرراً مماثلاً ما تحدثه العواصف الرعدية .

ويلاحظ أن اجراءات الحماية التى تتبع للوقاية من العواصف الرعدية لا تكون مناسبة للوقاية الكاملة من النبضات الكهرومغناطيسية النووية ، وذلك بسبب السرعة الكبيرة والفترة الزمنية القصيرة جداً التى تجذب فيها هذه النبضات . ويلزم تزويد أنظمة الهوائيات بثغرات تفرغ سريعة المفعول ، وفى حالة هوائيات الميكرويف فإن التقاط الجهد من النبضات الكهرومغناطيسية النووية يكون قليلاً ، ولكنه قد يكون ممثداً فى حالة وجود وسائل تغذية طويلة ومعزولة عن الانشعاعات المتصلة بالأرض . ويمكن أن يسبب ذلك اضراراً لدوائر الترانزستور والمكونات الاليكترونية الدقيقة ، مالم تكن هذه المكونات محمية بدرجة كافية . ويمكن خفض مستوى النبضة الكهرومغناطيسية النووية الى مستوى منخفض لايسبب اضراراً للأجهزة والمعدات الاليكترونية باستخدام تقنية الحجب وتوصيلات الارض ذات الممانعة المنخفضة . وتعتبر الغرف ذات الحجب الكهرومغناطيسى مثالية لتحقيق الوقاية ، ولكنها غير عملية فى كثير من الحالات بسبب تكلفتها العالية ، ويمكن اضافة قدر كبير من الوقاية بتحسين الحجب الكهرومغناطيسى للغرف والكابلات بمراعاة حدود اقتصادية مقبولة عملياً لذلك .

ثالثاً : النوات السنوية على المناطق الساحلية :

النوات أو الأنواء المحلية هى رياح عاصفة شديدة السرعة ، بعضها يأتى بالنسبة لمصر من الاتجاه الغربى أو الشمالى الغربى أو الجنوب الغربى ، وبعضها يأتى من الاتجاه الشرقى ، بعضها بارد وبعضها ساخن ، بعضها ممطر وبعضها غزير المطر ، بعضها سريع وبعضها

والخدمات الاعلامية المسموعة والمرئية ، والمخاطر الناتجة عن أثر النبضة النووية الكهرومغناطيسية (. NUCLEAR ELECTRO MAGNETIC PULSE EMP) فالتفجيرات الناتجة عن انفجار الاسلحة النووية تنتج موجات اهتزازية عنيفة فى المجالات الكهربائية والمغناطيسية ، ويمكن أن تحدث تلفيات واضراراً فى الأجهزة الخاصة بالارسلال المرئى والمسموع حتى ولو كانت بعيدة عن مكان التفجير النووى . وتبين احدث البحوث أن التفجيرات النووية التى تتم على ارتفاعات كبيرة ، تسبب اضراراً بالغة لأجهزة الارسلال حتى ولو كانت هذه الأجهزة على بعد يزيد عن ١٠٠٠ كيلومتر من مكان التفجير النووى .

ومن خصائص النبضة الكهرومغناطيسية النووية الناتجة فى هذه الحالة أنها تنتج نبضات قصيرة الزمن ولكنها شديدة التركيز ، وتغطى طيفاً كبيراً من الترددات اللاسلكية يمتد من الصفر الى حوالى ١٠٠ ميغاهرتز على الاقل (أى مائة مليون ذبذبة فى الثانية) ويمكن ان تزيد شدة المجال الكهربى عن ١٥ ألف فولت لكل متر فى الحالة القصوى .

والوقاية من النبضات الكهرومغناطيسية النووية ، يمكن تخفيف الاضرار باتباع الاجراءات العملية المتبعة للوقاية من العواصف الرعدية ، مثل الحجب الكهرومغناطيسى والفلترة للترددات ، وتحديد الجهد الكهربى وأنظمة توصيل الارض ذات الممانعة المنخفضة ، وكلها وسائل متعارف عليها حديثاً ، إلا أنه نتيجة لحدوث النبضة الكهرومغناطيسية النووية ، وتزايد النبضة فى فترة زمنية قصيرة للغاية لاتتجاوز أجزاء من المليون من الثانية ، يحتاج الأمر إلى عناية فائقة فى تصميم التفاصيل لضمان عدم تقليل آثار هذه الاجراءات الوقائية وفاعليتها .

ويمكن أن يحدث التقاط الجهد بشكل مباشر بالتأثير على الدوائر الاهتزازية اللاسلكية فى أجهزة الارسلال مثلاً ، كما يمكن أن يحدث ذلك

رابعاً : العواصف الرعدية والصواعق :

تسبب الصواعق الرعدية وتفرغاتها مشاكل جمة تتعلق بحماية محطات الإرسال الإذاعية المسموعة والمرئية ، وقد يصعب إيجاد الحلول المناسبة لها في كثير من الحالات لعدة أسباب :

أولها : ان ظاهرة الصواعق البرقية بطبيعتها غير منتظمة الحدوث ، وتحدث بطريقة عشوائية حيث يتعذر التنبؤ ببلقعات حدوثها بدقة .

ثانياً : ان مع التوسع في استخدام الاليكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا الجوامد ، فانه يلزم التأكد من عدم تجاوز قيم الجهد الصغيرة التي يتم التعامل بها في هذه الدوائر الاليكترونية الدقيقة .

وتزداد صعوبة الموقف في محطات الإرسال الاوتوماتيكية التي تعمل بدون أفراد ، حيث انها تكون عادة في مواقع معرضة للتفريغات البرقية سواء كانت كضربات صواعق مباشرة عن طريق خطوط الكهرباء أو غير مباشرة ، ويكون تأثير ذلك على الخدمات الاعلامية ملموساً . وتنتج الاضرار من الصواعق للمحطات أساساً بسبب المجالات الكهربائية والمغناطيسية الناتجة عن مرور تيار التفريغ إلى الأرض - مما يعطى درجات متفاوتة من التأثيرات الحرارية والكهروديناميكية والكيميائية .

- أما التأثيرات الحرارية : فانها تحدث في المنطقة التي يجد فيها تيار الصاعقة ممراً أو مدخلاً جيد التوصيل ، وقد تكون كمية الحرارة كافية لصهر المادة الموصلة أو اشعال المواد العازلة القريبة منها .

- وأما التأثيرات الكهروديناميكية : فانها تحدث عند مرور تيار التفريغ في موصلين متوازيين أو أكثر ، حيث ينتج عن ذلك قوة ميكانيكية مؤثرة على هذه الموصلات .

شديد السرعة ويقترب من الأعصار . ولقد رصد قدماء المصريين - بما توفر لهم من خبرات وتحليل على مر السنين - هذه النوات التي تصل في مجموعها الى حوالي ١٠ يوماً خلال العام ، والتي تظهر آثارها على الأماكن الساحلية حيث تهم القاطنين بتلك المناطق ، وكذلك الذين احترقوا صيد الأسماك ، وغالباً ماتت هذه النوات في مواعيد دورية محددة ، حتى أن قدماء المصريين قد اتخذوا لها أسماء محددة مثل : الفيضة الكبرى والفيضة الصغرى والكرم والشمس الصغيرة والشمس الكبيرة والحسوم وعوة والمكنسة .

وتبدو آثار هذه الانواء المحلية بشكل خاص على محطات الإرسال الإذاعية في المناطق الساحلية ، ومن ذلك ما يتعرض له مركز الإرسال الإذاعي الرئيسي للموجات القصيرة في موقع أبيس ، وبصفة عامة تتعرض بعض شبكات الهوائيات الخاصة بالموجات القصيرة في هذا المركز للسقوط نتيجة السرعة الكبيرة للرياح خلال هذه النوات . وقد استطاع اتحاد الإذاعة والتلفزيون ان يواجه ذلك باعادة تركيب الشبكات بعد سقوطها مع غير قليل من الازعاج الناتج عن نقل الخدمات الإذاعية على الموجة القصيرة الى مراكز إرسال أخرى وتغيير موجاتها ، ومرور بعض الوقت لحين الإصلاح حيث يتعذر الإصلاح وقت هذه النوات ، كما أن الإصلاح يلزم أن يتم في أوقات لا تعمل بها المحطات ، وهو أمر يحتاج الى تنسيق كبير لمركز رئيسي يعمل على مدار ٢٤ ساعة يومياً . ومن الضروري في هذا المجال اقامة مركز رئيسي جديد للإرسال على الموجات القصيرة في موقع بعيد عن المناطق الساحلية ، ويقتضئ اختيار هذا الموقع في جنوب الصعيد حيث يتوافر مناخ أفضل ، كما أن الشبكات الناقلة للبرامج قد تطورت تطوراً يسمح بتخطيط ذلك في المستقبل القريب .

في وقت يقل عن جزء من مليون جزء من الثانية ، ويمكن أن يصل الجهد الكهربى لنبضة الاختبار الى حوالى ٦٠٠ ألف فولت .

الخلاصة :

نخلص من كل سبق الى انه - سواء فى مجال الاستعداد الاحتياطى لمواجهة الكوارث أو فى مجال المواجهة الفعلية عند وقوع الكارثة ، والتدبيرات التى تتخذ بعد ذلك لمواجهة آثارها - ينبغى أن يكون لقنوات الاتصال وشبكاته دور واضح فيما يسمى " الخطة الوطنية لمواجهة الطوارئ " . وقد يتسع نطاق الخطة لتصبح خطة عالمية أو اقليمية كما يحدث فى حالات الكوارث النووية أو الزلازل أو ثلوث البيئة ، وقد يضيق لتكون خطة محلية على مستوى مدينة أو قرية أو مؤسسة ، ولكن يظل للاعلام دور حيوى فى هذه الخطة ، يتم الاتفاق عليه بالتنسيق مع الأجهزة المعنية ، مع مايتبع ذلك من اعداد تكنولوجيا وتنظيمى مع التجربة المبدئية ، والدورية ، والصيانة ، والتدريب ، والتطوير ولقاءً لزيادة المعرفة بطبيعة الكوارث ومسبباتها ، والآثار الناجمة عنها ، وتطور أساليب الوقاية منها أو مواجهتها .

ويرتبط الاتصال فى هذا المجال ارتباطاً وثيقاً بنظم المعلومات وكذلك بالأجهزة المركزية والمحلية المختصة بإدارة الكوارث ، وفى مقدمتها أجهزة الدفاع المدنى التى ينبغى عليها توفير المعلومات واتاحتها ونشرها على أوسع نطاق ، من خلال عمليات الاتصال المباشر أو قنوات الاتصال الجماهيرية . ويؤدى هذا البث المنظم إلى ارتفاع مستوى الرعى العام والمتخصص فيما يتعلق بالكوارث غير الطبيعية (من صنع البشر) ومع الأسباب التى تؤدى إلى وقوعها . وإلى جانب البث المنظم للمعلومات ينبغى أن تتوفر شبكات اتصال تتيح تبادل المعلومات على نطاق واسع ، مما يسمح بالتنبؤ بحدوث الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية قبل حدوثها بوقت يكفى لاتخاذ تدابير معينة للتخفيف من

- وأما التأثيرات الكيميائية : فإن أخطرها ما يحدث من تآكل سريع للأسلاك والكابلات المدفونة تحت الأرض ، نتيجة للتيارات الارضية التى تمر بها عند حدوث التفريغ الناتج عن الصواعق ، وتحدث تفريغات الصواعق أيضا تأثيرات كهرومغناطيسية حيث ان التيارات عالية الشدة الناتجة عن التفريغات تنتج مجالات مغناطيسية شديدة بالقرب من الموصلات الحاملة لتيار التفريغ .

ويظهر أثر هذه المجالات المغناطيسية بوضوح على أسلاك الكهرباء المعلقة وعلى الخطوط التليفونية البعيدة بمئات الأمطار من مكان التفريغ . وفى مجال الاضرار والاصابات التى يمكن أن تحدث للأفراد ، الذين يتواجدون فى المحطات الاذاعية أو على مقربة منها عند اصابتها بضربة صواعق - فإنها تكون ممثلة لاصابة الشخص بصدمة كهربية عند ملامسته لأجهزة متصلة بالجهد الكهربى ، وتدرج نتائج هذه الاصابات بين الاضرار المؤقتة أو الدائمة . وبعضها يمكن أن يؤدى الى وفاة المصاب أو الشلل لعضو أو أكثر ، وعادة ما يكون ذلك مصحوبا باحتراق نقط التلامس .

وتكون الأعطال الناتجة عن ضربات الصواعق عادة فى تركيبات القدرة الكهربائية للمحطات الاذاعية ، وفى أغلب الأحيان تحدث فى الاجزاء ذات الجهد المتوسط ، ويحدث التعطل الكامل فى حالة اتصال الدائرة الشغالة والدائرة الاحتياطية ودائرة التحكم الى خط المنبع الكهربى الذى يتعرض لنضاب تصاعد الجهد .

وتستخدم محطات الارسال الاذاعية حديثا أجهزة اختبار خاصة لمحاكاة النبضات الناتجة عن الصواعق ، لاختبار مدى صلاحية الوقاية المتبعة للدوائر ، ومن ذلك على سبيل المثال أن احدى المحطات الأوروبية تستخدم مولداً للنبضات يعطى نبضة اختبار سريعة قدرتها ٧٥٠٠ جول

أثارها وتضييق نطاق الدمار الذي ينجم عنها .

لكن الأهمية الكبرى لوسائل الاتصال الجماهيرية ، والشبكات المحلية ، هي إبلاغ المعلومات والتعليمات للجمهور في الوقت المناسب ، وبطريقة منظمة لا تؤثر فيها مفاجأة الكارثة أو جسامتها . ويقتضى ذلك اندماجها في " خطة الطوارئ " وأجراء التجارب الدورية للتأكد من صلاحية قنواتها لأداء وظيفتها ، وخاصة قدرة الأفراد الذين توكل اليهم مهامها - سواء في حالة الحريق أو الزلزل أو التلوث النووي أو غيره من أنواع التلوث - على الاستجابة السريعة في ظروف طارئة ، ولتابعة إبلاغ الرسائل . ومن أمثلة ذلك ماتقوم به جميع الاذاعات في الولايات المتحدة من تجربة دورية لقناة اذاعية تستطيع ، عند حدوث طارئ جسيم ، أن تدخل إلى جميع القنوات لإبلاغ الجمهور بما يحدث ، وإبلاغه أيضاً بما ينبغي أن يفعله ، أي أن هذه القناة الخاصة تستخدم جميع القنوات الاذاعية تلقائياً ، وتتسلم مهامها الاتصالية ، وتستطيع بذلك أن تصل إلى الجمهور حيث يكون . وفي التدريب الدوري ، يحدث دائماً أن تتوقف البرامج كلها ويعلن الجمهور أن هذا تدريب للطوارئ ، وأنه في حالة حدوث طارئ حقيقي فعليه أن يتبع التعليمات التي ستبلغ اليه ، ثم تنتهي تجربة الأجهزة واختبار قدرة الأفراد على استخدامها الاستخدام الأمثل خلال ٣٠ ثانية ، ثم تستأنف البرامج بعدها .

ومن الأهمية بمكان أن يحاط الجمهور علماً بوجود مثل هذه القناة ، وأن يحاط علماً بوجود الشبكات المحلية التي تستطيع - في حالة الطوارئ - تلقي المعلومات من الأجهزة المعنية وبثها بين أفراد الشبكة تليفونياً أو بالاتصال المباشر ، ويحدث ذلك حتى في حالات الطوارئ غير الجسيمة ، مثل نزول الثلوج بشدة ، أو اغلاق المدارس لى سبب أو توقف وسيلة من وسائل المواصلات محلياً أو في منطقة بأسرها أو على مستوى الدولة بأكملها ، على أن المهم أولاً وأخيراً هو وضع خطة للطوارئ بمختلف مستوياتها ومن بينها الكوارث ، يحدد فيها دور

وسائل الاتصال تحديداً واضحاً معلناً ليلتزم به الجميع ، مع الارتفاع بكفاءة القنوات إلى أعلى درجاتها .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتي :

* انشاء ادارة اعلامية متخصصة في مجال التخطيط من منظور حماية المنشآت والخدمات الاعلامية من المخاطر ، تأخذ في الاعتبار التخطيط المستقبلي لمواقع مراكز ارسال الاعلامى المرئى والمسموع ، والابنية الاعلامية ، ومواقع شبكات الميكرويف والمحطات الارضية الاعلامية ، والخطوط الناقلة وأنظمة الهوائيات ، وأنظمة الطاقة الكهربائية التي تخدمها .

* وضع خطة للطوارئ بمختلف مستوياتها ، ومن بينها الكوارث ، يحدد فيها دور وسائل الاتصال تحديداً واضحاً ومعلناً ، ليلتزم به الجميع ، مع الارتفاع بكفاءة القنوات الى أعلى درجاتها .

* توفير شبكات اتصال تتيح تبادل المعلومات على نطاق واسع ، مما يسمح بالتنبؤ بحدوث الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية قبل حدوثها بوقت كاف ، لاتخاذ تدابير معينة للتخفيف من أثارها وتضييق نطاق الدمار الذي ينجم عنها ، مع تخصيص قناة اذاعية تستطيع - عند حدوث طارئ جسيم - أن تتخلل جميع القنوات لإبلاغ الجمهور بما حدث وبما ينبغي أن يفعله .

* استخدام كوابل الألياف الضوئية في توصيل قنوات التليفزيون والاذاعة الوطنية على مستوى الجمهورية ، واعتباره نظاماً بديلاً كاحتياطى استراتيجى في وقت الأزمات ، وأيضاً لزيادة عدد قنوات التليفزيون عند الاحتياج اليها .

* مراعاة أن تكون مباني المؤسسات الاعلامية عند انشائها أفقية وليست رأسية ، درءاً لأى مخاطر قد تتعرض لها أو على الأقل التقليل من هذه المخاطر بقدر الامكان .

* إقامة مركز رئيسي للإرسال على الموجات القصيرة في موقع بعيد عن المناطق الساحلية . على أن يتم اختيار هذا الموقع في جنوب الصعيد حيث يتوافر مناخ أفضل ، خاصة وأن الشبكات الناقلة للبرامج قد تطورت تطوراً كبيراً يسمح بتخطيط ذلك في المستقبل القريب ، وذلك بدلاً من مركز أبيس .

مرفق ١

أمثلة من أنظمة ومعدات الوقاية

١) أنظمة مصفوفات الوقاية من أخطار الصواعق :

هذه الأنظمة تستخدم للوقاية من ضربات الصواعق ، وتصلح للأبراج والفراغات والمباني وغيرها من المعدات ، وتحد من التأثيرات الثانوية .

٢) أنظمة التهيئة المستمرة لتوصيلات الأرض :

تعمل هذه الأنظمة بوسائل كيميائية متجددة ، يمدد شحنها لتنشيط اقطاب التوصيل إلى الأرض ، ولتقليل مقاومة توصيلات الأرض إلى الحد الأدنى من خلال التكييف المستمر لحالة التربة .

٣) أنظمة الانذار المسبق عن الصواعق والأعاصير :

تزيد هذه الأنظمة من فاعلية وسائل الوقاية .

٤) أنظمة الحماية من تزايد الجهد :

هذه الأنظمة تكشف وتمتص القدرة الناجمة عن تزايد الجهد والآثار الامتزازية التي تسببها الصواعق أو غيرها ، وتقلل أخطارها على خطوط القدرة الكهربائية الداخلة .

٥) أنظمة الحماية من تزايد الجهد لدوائر الاتصال

ودوائر القدرة الكهربائية ، ودوائر الترددات العالية .

مرفق ٢

إدارة الأزمات على المستوى القومي

١) مقدمة :

لا شك أن هناك فارقاً كبيراً بين أداء الإنسان في حالة الخطر وأدائه

* تدريب كوادر من الأفراد على اجراءات الوقاية وحماية المنشآت والأجهزة في أوقات التعرض للمخاطر ، حيث تكون المعرفة والسرعة من عناصر احتواء الخسائر وتقليل الأضرار ، واستمرار الخدمات الاعلامية في جميع الظروف .

* تخصيص جزء من الموازنات الاستثمارية للمشروعات

الاعلامية لمستلزمات حماية المنشآت والخدمات الاعلامية من المخاطر . وقد لا يظهر العائد من هذه المستلزمات كإنتاج يمكن قياسه ، ولكنه عظيم الأثر فيما يتيح من حماية للاستثمارات الكبيرة وتقليل الخسائر في حالات الاخطار ، وكذا حماية المنشآت والمباني الرئيسية التي تنظم عددا كبيرا من الخدمات .

* العمل على جميع المستويات القومية والدولية على إبعاد

المخاطر النووية عن المنطقة لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة على كافة الأنشطة ، ومنها الخدمات الاعلامية ووسائلها ، لاسيما وأن المخاطر النووية يمكن أن تحدث أضراراً للمنشآت والمعدات الاعلامية على بعد أكثر من ألف كيلومتر من وقوع أى تفجير أو تجارب نووية .

* ضرورة التواجد المصري في مؤتمرات العلوم الدولية التي تبحث

في تأثير النبضات السريعة العالية القيمة والناجمة عن الانفجارات النووية عن بعد ، والتي تضرر بالإرسال الاذاعي والتليفزيوني للمتابعة والمشاركة ، حيث أن مصر لا تملك بمفردها الامكانيات المطلوبة ، فمثل هذه البحوث تتطلب مجهودات دولية مشتركة من دول عديدة متقدمة في هذا المجال . ومع الحرص على حضور المؤتمرات والمعارض الدولية التي تختص بالتقنيات والأساليب الفنية الجديدة لحماية المنشآت والخدمات الاعلامية على ضوء التطورات التكنولوجية للأجهزة والتطورات العالمية والخبرات المستحدثة في هذا الشأن .

- مرحلة اختيار البديل : ويتم فيها استقراء وتنظيم ووزن معايير النجاح في حل الأزمة .

٢) التكوين العام للمنظومة تدعيم القرار :

تشتمل على ما يمثل الوحدات والعناصر الأساسية التالية :

أ - وحدة الاستخبار : وهي المسئولة عن توفير كافة المعلومات المطلوبة ، وتتكون من : عنصر مراقبة ، تصوير مستمر ، تصوير متقطع ، تمثيل بالرسم ، وصف شفوي .

• عنصر قواعد البيانات : ويقوم بجمع وتصنيف وترتيب البيانات المتوقع الاحتياج اليها مستقبلا خلال المراحل المتتالية لإدارة الأزمة .

• عنصر الاتصالات غير المحددة : ويقوم بالاتصال بالجهات التي يمكن أن تتوفر فيها المعلومات ، ويقوم بتجهيزها في الشكل المناسب وتقديمها إلى وحدة العرض .

• عنصر التحري : ويمثل أسلوب الاستطلاع المباشر للتحري عن بعض فئات المعلومة .

• عنصر التنبؤ : ويقوم باستنباط المعلومات المضاهاة وقياسات التوافق وباستخدام الأساليب العلمية المتخصصة في التنبؤ .

ب - وحدة اعداد البدائل : وتقوم بالاعداد المسبق لنماذج التحليل لمختلف أنواع الأزمات ، وتشتمل على كل أو بعض العناصر الستة الأساسية التالية :

• عنصر تحليل : ويقوم بدراسة الأنواع المختلفة من الأزمات ، وتحديد خصائص كل نوع وما يستلزم من بدائل .

• عنصر نماذج : وهو المسئول عن بناء النماذج التي تمثل العلاقات النقطية والمتبادلة التي تربط كل العوامل المؤثرة في مشكلة أو أزمة أو قرار .

• عنصر عسكري : وهو المسئول عن وضع البديل العسكري .

• عنصر أمن واعلام : وهو يمثل أجهزة الأمن المختلفة والاعلام .

في الحالة العادية مهما أظهرت الحالة العادية من تحد ، والأمم كالبشر تواجه الخطر بما يشهد الهم ويستلخص من طاقات الأمة ما يمكنها من الأداء بأقصى فاعلية . ويعتبر « مركز إدارة الأزمات » هو الجهاز المسئول عن استقراء طاقات الأمة لمواجهة الأزمة ، ولهذا فان تصميمه يعتمد على مكونات وأساليب العمل في مؤسسات الدولة ويختلف من دولة إلى أخرى ، ولا يمكن أن يحكم تصميمه الا بناء الدولة نفسها .

والمقصود بكلمة أزمة انها حالة طارئة غير متوقعة تهدد المصالح الوطنية ، وعنصر الوقت فيها يكون حاكما ، ولا يتيسر حلها بالطرق التقليدية .

ومن تحليلات بحثية لرأى بعض الذين شاركوا في مواجهة أزمات سابقة ، تبين أن أكثر العوامل ضغطا عليهم خلال الأزمة هو عنصر الوقت والايقاع السريع واتساع مجال الفحص .

والمقصود بإدارة الأزمة انها سلسلة متكررة من جمع وتحليل المعلومات وصياغة البدائل واتخاذ القرارات وتنفيذ العمليات ومتابعتها ، والتي تؤدي في النهاية إلى حل الأزمة طبقا للمصالح الوطنية .

ويقترض في « مركز إدارة الأزمات » انه المكان الذي تتوفر فيه وسائل الاتصال وقواعد البيانات ووسائل التحليل وبناء النماذج وتعريف البدائل وصنع القرار ووسائل القيادة والسيطرة العليا على التنفيذ .

٢) منظومة تدعيم القرار :

وتتكون من الافراد والمعدات والأساليب التكنولوجية اللازمة للمساعدة

في عملية صنع القرار بمراحلها الثلاث :

- مرحلة الاستخبار : ويتم فيها توفير البيانات المطلوبة لعملية صنع القرار وعرضها في التوقيت المناسب بالشكل المناسب ، الذي يحقق احاطة دقيقة وكاملة لمتخذ القرار وبأقل مجهود منهم .

- مرحلة اعداد البدائل : ويتم فيها تصميم عدد من البدائل الممكنة لمواجهة الأزمة .

التقارير - يوجد استفسارات - نعم أو لا - في حالة « لا » قبول المركز للحالة العادية - إجراءات اعلامية ودبلوماسية للتعليق على الأزمة .

مرفق ٣

أمثلة عن بعض أضرار وسائل الاتصال نتيجة لتعرضها لمختلف أنواع المخاطر وأجراءات حمايتها مستقبلا

تعتبر وقاية المنشآت الاعلامية ، وبصفة خاصة محطات الارسلالات اذاعية المسعور والمرئي ، من أصعب الأعمال ، من حيث التعرض لأخطار الحريق أو التدمير الناتج عن الصواعق . ومن الناحية العملية ، فإن كل محطة ارسلالات اذاعية أو تليفزيونية لها صاري أو برج هوائيات مرتفع من الصلب يكون من عناصر الجذب للصواعق ، وتسبب هذه الصواعق تلفيات كبيرة في المعدات والأجهزة ، وقد تنشأ هذه التلفيات نتيجة لنشوب حرائق أو تفريغات كهربية أو زيادة كبيرة في درجة الحرارة أو حدوث قوى ميكانيكية مؤثرة كبيرة ، نتيجة مرور تيار التفريغ الناتج عن الصواعق .

وقد تكون تكلفة الإصلاح كبيرة ، بل قد تشمل إحلال أجزاء بدل تالفة بالكامل ، كما قد تسبب الاجهادات الميكانيكية والكهربية تلفيات عاجلة ، وفي كثير من الأحيان قد يفغل ارجاع السبب إلى وقوع ضربات الصواعق ، وقد يستهان باحتمالات ذلك .

ولقد تم في دراسة دولية ، تحليل ودراسة مخاطر الصواعق في حوالي ٩٠ محطة رئيسية للارسلالات اذاعية والتليفزيونية ومراكز الاتصالات في منطقة مستواها « الايزوكيرون » ما بين ١٠ ، ٢٠ وحدة . ويمثل « المستوى الايزوكيرون » عدد الأيام خلال السنة التي يسمع فيها صوت الرعد . وهناك خرائط خاصة بالارصاد الجوية ، تبين ذلك .

• عنصر سياسي : ويقوم بإعداد الجوانب السياسية والدبلوماسية للبدائل المختلفة .

• عنصر التخصصات : ويحتوي على ممثلين لكافة الوزارات في التخصصات الأخرى .

ج - وحدة اختيار البديل : تقوم باستخلاص خبرات متخذ القرار في شكل معايير للحكم ، كما تقوم بعرض حيثيات الاختيار ، أو ما يسمى « الحكمة وراء اتخاذ القرار » بعد الوصول إلى أفضل بديل .

د - وحدة الربط والعرض : وتتولى مهمة تجميع المعلومات وتحليلها وصياغتها وعرضها على هيئة متخذ القرار .

هـ - التسلسل العام للأعمال : يفترض في التكوين العام منظومة لتقديم القرار تكون قادرة على أداء جميع مهامها عند حدوث أزمة ، ففي الوقت العادي تقوم جميع وحدات وعناصر منظومة تقديم القرار بتحديث قواعد البيانات وقنوات وأشكال الاتصال ، ومتابعة ما قد يحدث من أزمات على المستوى الدولي واستخلاص الدروس المستفادة منها ، وكذلك أعداد نماذج التحليل وبرامج المحاكاة ، وأيضا في إجراء التجارب الافتراضية عن الأنواع المختلفة من الأزمات التي يمكن التعرض لها ، والتنبؤ بالأنواع الأكثر احتمالا في الحدث ، وعند الإبلاغ بحدوث أزمة يكون مركز إدارة الأزمات مستعدا على الفور لاستقبال هيئة اتخاذ القرار في موضوع الأزمة بينما تستمر وحدات وعناصر منظومة تقديم القرار في أداء وظائفها الواردة في التكوين العام ، وتسلسلها كالآتي :

استلام الأمر الانذارى بحدوث أزمة - تحول المركز لحالة العمليات - تحقيق الاتصال بمراكز العمليات التخصصية - اختلال هيئة إدارة الأزمة لأماكنها - عرض الموقف - عرض البدائل المتاحة - اختيار البديل المناسب - اتخاذ القرار وتبليغه - متابعة التنفيذ - انتهت الأزمة - نعم أو لا - في حالة « نعم » توثيق أعمال المركز خلال الأزمة - تحليل وتقويم - عرض

وجدير بالذكر أن مصر تقع في منطقة مستواها الايزوركيوني ١٠ وحدات ، وتزداد في منطقة الساحل الشمالي .

ولقد بينت الدراسة الدولية حدوث ٢٥٢ حالة تلفيات ناتجة عن الصواعق ، وأنه في مقابل كل عطل من الأجهزة اللاسلكية كان هناك في المتوسط ١.٥ عطل في معدات القدرة الكهربائية ، انتشر من خلال المصهرات والواقيات والكابلات والمحولات ولوحات ومعدات التوزيع ومنظمات الجهد ومبيئات القياس ..

هذا الرقم يشمل فترة ممتدة على مدى خمس سنوات .

وقد بينت الدراسة ان التلفيات قد حدثت في المحطات الرئيسية بنسبة أكبر ، رغم ان احتياطات الوقاية وتوصيلات الأرض تتوفر بها بشكل مناسب ، مما يدل على أن ضخامة الانشاءات تكون من عناصر الجذب للصواعق .

وفى دراسة تمت على ثلاث سنوات في اليابان تشمل ٤١٩ محطة ميكرويف ناقله ، فان الصواعق سببت تلفيات فى ٢٩٩ محطة منها ، ولاشك أن معدلات حدوث التلفيات نتيجة للصواعق تكاد تتناسب طرديا مع المستويات « الايزوركيونية » للمنطقة الجغرافية التى تقع بها المنشآت والمعدات الاعلامية والاتصالية ..

ويصفة عامة تكون الأبراج والصواري المرتفعة أكثر تعرضا لضربات الصواعق ، لاسيما إذا كانت فى مواقع جبلية تزداد فيها المقاومة الكهربائية للتربة . وفى مثل هذه الحالات تكون حماية المعدات والأفراد على جانب كبير من الصعوبة والأهمية .

وتتخذ الصواعق شكل التفريجات الكهربائية للشحنات بين السحب والأرض ، وكذا بين السحب والسحب ، وعندما يزداد نشاط العواصف الرعدية تتجمع شحنات كهربية كبيرة فى السحب . وتدل قياسات علمية سبق اجرائها باستخدام بالونات اختبار ان ميل الجهد الكهربى للشحنات الكهربائية مابين السحب والأرض يصل أحيانا إلى واحد

ميجافولت لكل ٢٠٠ متر (أى واحد مليون فولت بإسافة ٣٠٠ متر) ، ومعنى ذلك انه إذا كانت هناك سحابة ارتفاعها ٢٥٠٠ متر فان الجهد الكهربى عند قاعدتها يصل الى حوالى ١٠٠ ميجافولت (أى مائة مليون فولت) ، وهذه القيمة عند قاعدة السحابة هى التى تسبب انهيار عزل الهواء وحدث التفريغ الكهربى فى المنشآت .

ويمكن إبراز بعض الأمثلة عن حرائق نشبت بفعل الصواعق الكهربائية فى بعض المنشآت الاعلامية والاتصالية ، وهى مأخوذة من بعض الدراسات الدولية .

مثال ١ : ضربت صاعقة مباشرة برج ارسال ارتفاعه ٨٠ مترا فى منطقة معزولة ، ولقد حولت الصاعقة المواد الرملية المجاورة لتوصيلات الأرض بقاعدة البرج إلى نجاج لمسافة مترين ، وحدثت تلفيات فى الأجهزة بداخل المبنى . وعند وصول الأفراد إلى الموقع بعد ساعتين من حدوث الصاعقة لاحظوا عدم وجود لهب مشتعل ، ولكن كانت الكابلات مازالت تحترق ببطء .

وفى مناسبة أخرى بنفس الموقع قبل ذلك شوهد انفجار فى الأرض أثناء عاصفة رعدية شديدة ، ولقد شاهد أحد أفراد الصيانة الذى كان يزور الموقع ، بخار الماء يتصاعد من الأرض إلى ارتفاع سبعة أمتار من إحدى قواعد البرج المعدنى ، وتم تفسير ذلك على ان الحرارة الناتجة عن تيار التفريغ الكهربى ، سببت تبخر الماء المستبقى فى الرمال حول أسلاك توصيل الأرض .

مثال ٢ : انفجر مكثف يحتوى على ٣٠ لترا من الزيت العازل موضوع فى كوخ « لدوائر الملاحة » عندما أصابت صاعقة « صارى » ارتفاعه ٧٠ مترا يستخدم كهوائى إرسال ذات قدرة ٥٠ كيلوات تعمل فى ذلك الوقت ، وحدث تفريغ شرارى سبب اندلاع النيران فى زيت المحصول واحترق المعدات الخارجية بأكملها .

مثال ٣ : تلقى صارى ارسال ارتفاعه ٢٠٠ متر ثمانى ضربات صواعق خلال ست سنوات ، ونتج عن ذلك التلفيات الآتية :

- احتراق اطراف مفتاح التوصيل بالأرض .

- احتراق جهاز قياس يقوم بالعد لعدد التفريغات .

- انبعاث موصّل الأرض وهو على شكل ماسورة من النحاس ، مما سبب إحداث ثقب فى الحائط .

- كسر وتناثر أجزاء من العازل الصينى الكبير المحيط بموصل تغذية الصارى .

- احتراق جهاز القياس الذى يقيس تيار ترددات الراديو .

- احتراق كابل التليفون الموصل بين كوخ أجهزة الماسة الخارجية وبين مبنى جهاز الارسال ، وذلك بالاضافة إلى تلفيات أخرى .

مثال ٤ : هوائى إرسال مثبت فوق برج ارتفاعه ٥٠ مترا ويستخدم للإرسال بتشكيل الترددى ، أصيب بصاعقة قبل نهاية الإرسال اليومى بساعة ، ونتج عن ذلك تدمير الكابل المحورى المغذى للهوائى بالتالى نتج عن ذلك التحام الكابل المغذى للهوائى بالبرج المعدنى مما أحدث تلفيات أخرى فى دوائر الجهد العالى بجهاز الإرسال .

مثال ٥ : أصابت صاعقة صارى إرسال ارتفاعه ٢٣٠ مترا مما نتج عنه انبعاث الموصل الخارجى لخط التغذية للهوائى وهو مملوء بالغاز المضغوط ، وقد ترتب على ذلك اتصال الخط مباشرة بالقاعدة المعدنية للبرج ، مما أدى إلى اشتعال القطن المغطى لأحد الملفات وأحدث تلفيات أخرى .

مثال ٦ : عندما أصابت صاعقة ألواح مكثف مملوء بالغاز مقنن له ٢٨ كيلو فولت فى إحدى دوائر الملاحة لمحطة إرسال قدرتها ١٠ كيلوات ذات صارى ارتفاعه ٢٨٠ مترا ، انصهرت أربعة ألواح من المكثف وتسرب الغاز المضغوط من المكثف وحدثت أضرار أخرى نتيجة لذلك ..

مثال ٧ : بعد بدء الإرسال الصباحى بنصف ساعة فى إحدى محطات الإرسال الإذاعى ذات قدرة ٥٠ كيلوات وصارى ارتفاعه ٢٠٠

متر فى موقع استوائى ، حدثت عاصفة رعدية شديدة ، ونظرا لأن موقع المحطة فى أرض مستوية فإن الصارى المرتفع كان أحد عناصر جذب الصاعقة . وطبقا للتعليمات كان على الفنى وقت العاصفة الرعدية أن يقوم بإيقاف تشغيل المحطة وتوصيل الصارى بالأرض ، وتشغيل محطة إرسال احتياطية صغيرة قدرتها ١٠ كيلوات على هوائى احتياطى قصير ، الا انه فى نفس اللحظة التى حدثت فيها ضربات صواعق متكررة للصارى المرتفع احترقت بعض المكونات ، وتمكن الفنيون من استخدام الإطفاء لمنع انتشار الحريق .

مثال ٨ : أصابت صاعقة برج إرسال ارتفاعه ٥٠ مترا ، وكانت النتيجة نسف جزء من القاعدة الخرسانية للبرج أثناء العاصفة الرعدية . وهذه الكتلة الخرسانية ترتفع ٦٠ سم فوق سطح الأرض ، وشهد أثناء الانفجار تناثر بعض الأتربة إلى مسافة ٢٠ مترا . وبعد حوالى اثنا عشر شهرا حدثت صاعقة أخرى مباشرة أشعلت النار فى الأعشاب الجافة عند قاعدة البرج ، ونتج عن انتشار النيران سقوط الأمطار فى المنطقة بعد ذلك .

مثال ٩ : أصابت صاعقة مباشرة صارى إرسال ارتفاعه ١٠٠ متر لمحطة إرسال على الموجة المتوسطة ، ونتج عن ذلك اتلاف معدات دوائر الملاحة الخارجية بالكامل ، كما نتج تحطيم عازل صينى كبير وتناثر أجزائه ، وكذا اشتعال النيران فى العازل المصنوع من القطن الذى يلف بعض الملفات وانفجار بعض المكثفات ، وأمكن منع انتشار النيران وإطفاء الحريق .

مثال ١٠ : أصابت صاعقة « هوائى » من نوع « الرومبيك » وتسببت فى اشتعال النيران فى محطة التغذية مما أشعل حريقا فى الحشائش المزروعة بالأرض ، وقد احترقت مساحة من الأرض تبلغ حوالى خمسة أفدنة قبل السيطرة على الموقف واحتوائه وإطفاء الحريق .

الدور المستقبلي للقطاع الخاص فى مجال الاعلام

يمثل الاعلام العصري المرئى والمسموع القاسم المشترك فى الشئون العالمية والاقليمية والمحلية ، وخاصة فى عرض وقائع التطورات المتلاحقة سياسيا واقتصاديا ، وعلما وثقافيا ، وفى مختلف الأنشطة الفنية .

كما أصبح الانفتاح الاعلامى واقعا ماثلا ، سواء كان اراديا أو مقرا بحكم التقدم التكنولوجى المتسارع . اذ يتدفق البث الاذاعى من خلال أجهزة الراديو ، ليتلقى المستمع البرامج من أى محطة اذاعة فى أى بقعة من بقاع الكرة الارضية . كما يستطيع المشاهد لأجهزة التلفزيون فى مصر استقبال ارسال ٧٢ قناة تلفزيونية من جميع أنحاء العالم ، باستخدام جهاز استقبال الأقمار الصناعية الميسور اقتناؤه فى الوقت الراهن .

ومن ثم أصبحت الحرية الاعلامية للمتلقى حقيقة مؤكدة ، بعد أن كانت نصا من نصوص الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، الذى أشار فى مادته التاسعة عشرة الى حق كل شخص فى « ... استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت ، دون التقييد بالحدود الجغرافية » .

وهكذا اتسع نطاق الديمقراطية الاعلامية على المستوى الكونى ، مؤثرا بذلك على النطاقات الاقليمية والمحلية ، فانتشرت فى أرجاء الدول المتقدمة ألوان كثيرة من تعددية النشاط الاعلامى بين القطاعات الحكومية والقطاعات الخاصة .

ولاشك أن تدافع المتغيرات والتطورات – فى المستقبل القريب – فى الداخل والخارج يستلزم دورا جديدا للقطاع الخاص فى المجال

الاعلامى . وسيدفع الى ذلك المنافسة المتصاعدة ، والمتعددة الجوانب ، دوليا واقليميا ، فى ميادين الاعلام المرئى والمسموع ، سواء فى نطاق الارسال أو الانتاج الفنى .

وقد بدأ فعلا التنافس على الفضاء الكونى ، وكذلك الفضاء العربى ، بعد انتشار شبكة CNN ، وشبكة BBC ، واخيرا شبكة تلفزيون الشرق الأوسط .

وهكذا صار من الواضح أننا نعيش زمن « تعدد الاختيارات » الاعلامية ، التى تفرضها المنافسة الضارية فى عصر الأقمار الصناعية .

وإذا كانت هذه المتغيرات العالمية تفرض نفسها ، فلن يكون بمقدور أى دولة أو مجتمع الانعزال عن تياراتها المتدفقة .

وإذا كانت مصر قد أخذت فى سياستها بالديمقراطية ، واتجهت فى اقتصادها الى التحرر للوصول تدريجيا الى اقتصاد السوق وآلياته ، بحيث يتحمل القطاع الخاص دوره كاملا فى الاقتصاد القومى – فقد أصبح من الضرورى ادراك أهمية دوره فى مختلف المجالات : التعليمية عن طريق انشاء الجامعات الأهلية ، والاعلامية عن طريق التوسع الراهن فى صدور الصحف والمجلات ودر النشر الخاصة ، ومن هنا طرحنا فكرة إنشاء مؤسسة تجارية مستقلة للاعلام المرئى والمسموع ، يساهم فيها المستثمرون ورجال الأعمال المصريون – المقيمون والمغتربون فى سائر أنحاء العالم . وذلك من خلال التصور الآتى :

– أن تكون كيانا مصريةا صميميا ، يقدم صورة صادقة للحضارة المصرية قديما وحديثا ، ويعمل على توثيق الروابط العربية ، من خلال نموذج فنى متكامل .

– أن تسهم فى تكوين الرأى العام المستنير ، والذوق الرفيع المرتبط بالقيم الأصيلة للمجتمع ، وبالتوجهات الحضارية العالمية التى تتناسب مع هذه القيم .

- أن تجسد التكامل بين المجالات الاعلامية والثقافية والتعليمية ، والفنية والترفيهية .

- أن تحقق الانسياب الحر المتوازن لكافة المعلومات والانكار والأخبار ، بين مصر والمنطقة العربية والافريقية والعالم الخارجى ، فى أسلوب رفيع ونبرة متزنة صادقة .

وقد أسفرت مناقشة هذا الموضوع عن عديد من الاتجاهات والآراء المؤيدة والمعارضة ، يخلص أهمها فيما يأتى :

- أن احتكار وسائل الاعلام المرئى والمسموع يتعارض مع سياسة التحرر ، أيا كانت الكفاءة التى تدار بها هذه الوسائل .

وعلى جانب آخر فإن المنافسة الزائدة عن الحد ، قد تضر بالتنافسين ، بل وتقود أحيانا إلى انخفاض المستوى ، واتباع أساليب ملتوية من أجل البقاء فى صراع التنافس .

- أن لكل دولة قنوات محددة فى الفضاء ، وموزعة دوليا طبقا لمواصفات معينة ، ولذلك فإن انشاء أى محطات عشوائية سوف يؤثر على رؤية الصورة وتصبح غير واضحة ، وبناء عليه فلا بد من الالتزام بالترددات المحددة لكل دولة .

- أن التلفزيون فى مصر ، يشغل جميع القنوات المحجوزة له دوليا ، ولهذا فإنه لا يمكن للدولة أن تسمح لأحد أن يتعداها ، فضلا عن أن هذه القنوات تعمل بنظام هندسى (VHF,UHF) وهذا النظام الأخير ، لا يسمح بأن تكون لدينا قناة رابعة لأن الترددات موزعة بطريقة معينة حتى لا يحدث تداخل .

- أن البث لأى قناة خاصة ، يعنى عدد ساعات إرسال أكثر ، واستثماراً عالياً جداً ، فإقامة محطة مثل التى انشئت فى القناة ، لا بد وأن تكون محطة تجارية ، أو محطة فيديو ، أى محطة أفلام فقط ، أو محطة مغلقة ، لعدم قدرتها على منافسة التلفزيون بإمكاناته واستديوهات .

- أن الدولة تعنى تماما أن من حق المواطن أن يعلم كل شئ من خلال

قنوات اعلامية متعددة ، لذلك فإنها تقدم له خمس قنوات مصرية إلى جانب القنوات الدولية مثل CNN الامريكية ، والقناة الفرنسية ، وقريبا البرامج الإيطالية ، فهى تقدم للمواطن العديد من الثقافات بحيث يرى المشاهد الانتاج المصرى ، والانتاج الفرنسى والامريكى والإيطالى ، دون أن تحدد استقبال هذا المشاهد فى انتاج دولة معينة .

- أن الاذاعة الأهلية تحتاج إلى رأس مال كبير متجدد ، لا يستطيع الأفراد توفيره ، ومن هنا تعتبر هذه الاذاعة تجارية بشكل أساسى ، تعتمد على الاعلان ، ومثله موجود بالفعل فى اذاعة الشرق الأوسط التى لاتقدم سوى الاعلانات والبرامج الخفيفة ، حتى الأخبار فإنها لاتقدمها إلا فى شكل موجز مختصر ومفيد .

- أن القانون حدد عمل الاذاعة فى الإطار القومى ، وليس فى القطاع الخاص ، كما أن الحاجة لمثل هذه الاذاعات الخاصة أو الأهلية ليست ضرورية . فالمواطن يستطيع أن يجد فى اذاعته ، كل مايريد ويحتاجه حسب مستواه الثقافى والاجتماعى والبيئى والعمرى ، فمثل هذا التنوع والتخصص لايجعلنا فى حاجة إلى مزيد من الاذاعات التى سيكون هدفها الأساسى غالبا هو تحقيق الربح ، بغض النظر عما تبثه من إعلام .

- الاذاعة فى مصر ، تمثل مؤسسة من مؤسسات الدولة ، ويترتب على ذلك أن يصبح من الحكمة - ان لم يكن من الطبيعى - أن يعارض القانون المصرى إنشاء الإذاعات الخاصة ، لذلك فإن الدولة - منذ انشاء الإذاعة الرسمية عام ١٩٣٤ - لم تتبع ما اتجهت إليه بعض الدول المتقدمة والنامية فى الأخذ بنظام أنشطة اذاعية خاصة إلى جانب اذاعة الدولة .

وترى بعض الآراء الأخرى التى تطالب بالأخذ بنظام الاذاعات الخاصة أو الأهلية - مراعاة لكل الاعتبارات التى تراها الدولة فى عدم الأخذ بنظام الاذاعات الأهلية أو الخاصة - أنه يجب أن يبنى التفكير فى عودة نظام المحطات الأهلية والخاصة ، الذى كان معمولا به فى

رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٩ فى شأن اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، وأن يجرى التصرفات والأعمال المحقة لأغراضه ، بون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية ، وأن له على وجه الخصوص :

١ - تأسيس شركات مساهمة بمفرده أو مع شركاء آخرين فى المجالات المتصلة بأغراضه .

٢ - شراء الشركات أو ادماجها فيه ، والدخول فى مشروعات مشتركة ، مع الجهات التى تزاوُل أعمالا شبيهة بأعماله ، والتى قد تعاونه على تحقيق أغراضه ، سواء فى مصر أو خارجها .

٣ - التعاقد مع وكالات وشركات الأنباء العالمية .

وبناء على هذه الأحكام ، أقام اتحاد الاذاعة والتليفزيون شركة CNE مشاركة مع شركة CNN الامريكية ، وذلك أصبح متاحا لمن يتقدم للاشتراك فى هذه الخدمة من المصريين المشاهدين وغيرهم ، رؤية قناة اخبارية جديدة ، مطابقة فى مادتها تماما لما تديره شركة CNN الامريكية على الاقمار الصناعية ، وبدون أى مراجعة رقابية ، وهى خطوة كبيرة فى مجال حرية الاعلام ، خاصة وأن مجال عمل هذه الشركة هو الاخبار ، وهو المجال الأكثر حساسية ، وهو الذى يثال التحفظ الاعظم من الحكومات . ومعنى قيام هذه الشركة فى مصر غنى عن البيان ، فهو بمثابة اعلان علنى عام ، بأن الإعلام المصرى لا يخشى شيئا ، ولا يخفى عن مواطنيه خبرا ، ولا يدعى أنه قيم على المشاهدين ، أو أن المشاهدين لم يبلغوا سن الرشد ، وهو أيضا يؤكد على أن الاعلام المصرى يحترم مواطنيه ، وفيه كذلك الدلالة على الممارسة الديمقراطية الحرة . ورغم أن شركة CNE مملوكة جزئيا لاتحاد الاذاعة والتليفزيون ، إلا أنها خطوة هامة وجريئة على طريق السماح بملكية وسائل الاعلام فى مصر للقطاع الخاص .

ويأتى على ذات المستوى ودرجات أقل ، الاتفاقيات مع التليفزيونات العالمية ، وعلى البث المتبادل بينها وبين قنوات التليفزيون المصرى ، كما يأتى على ذات المستوى السماح للقطاع الخاص فى مصر ، بالانتاج

العشرينات - على أسس وشوابط تصلح ما كان معرجا منها فى سيرتها الأولى ، وأنه من المستحسن أن تقوم الشركات أو المؤسسات بإنشاء هذه المحطات ، التى غالبا ما تفوق تكاليف إنشائها قدرة الافراد ، إلى جانب أن تكون هذه الاذاعات غير حزبية ، وأن تلتزم بقيم المجتمع وتقاليد الراسخة ، ربما لاى صراع اجتماعى ، لأن معنى إنشاء اذاعة حزبية المطالبة بإذاعة عقائدية خاصة ، وأن الاذاعة القائمة حاليا - رغم مركزيتها - فإنها تمثل النولة كلها بكل مواطنيها ، وتعطى الفرصة للرأى الآخر ، وعليه يجب أن تعطى الإذاعة الأملية أو الخاصة المطلوب انشاؤها ، الفرصة لكل الآراء ، كما يجب أن يكون ترجعها ترجعها مصريا خالصا ، مع الأخذ فى الاعتبار البعد العربى لقريمتنا الأصلية ، وأن تكون إذاعة مستنيرة بمعنى أن تكون منبرا لكل الطوائف والاتجاهات ، يحركها الخط العام لمصر ، وليس حزبا من الأحزاب ، وبذلك تصبح هذه الاذاعة إضافة جديدة للاعلام المصرى .

وهناك شرط جوهري لابد من الاستفادة به وهو شرط التخصص ، بمعنى أن تكون هناك إذاعات متخصصة ، فى الموسيقى ، وفى الرياضة ، وفى الاخبار ، الى غير ذلك مما يكون فى صالح المتلقى ومرغبا لمطالباته ، كما أن الاذاعات الخاصة أو الأملية يمكنها الحد من الأمية التعليمية والثقافية .

ويؤكد هذا الرأى أن الدعوة لإنشاء الاذاعة الخاصة أو الأملية تنبع من الحرص على سماع الرأى الآخر ، وينادى بوجوب تعديل قانون اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، أو اصدار تشريع جديد يسمح بإنشاء مثل هذه الاذاعة ، خاصة وأن ضم الاذاعة والتليفزيون وتبعيتهما لجهة واحدة هى اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، كان يفرض تحريرهما من سيطرة الحكومة ، ومنحهما الاستقلال التام ، الأمر الذى لم يتحقق فى الواقع .

- استطلاع الاعلام المصرى ، فى نطاق المناخ الديمقراطى السائد أن يستفيد من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون

الفنى المتنوع والدرامى والإعلانى منه بصفة خاصة ، وذلك منذ البدايات الأولى للإرسال التليفزيونى فى مصر .

دلالات كل ذلك ، أن مصر تتحرك فسى اتجاه السماح للقطاع الخاص بملكية وسائل الاتصال الالكترونية ، أسوة بما سمحت به له من ملكية الصحف والمطابع ، وغيرها ، الأمر الذى يتبغى التحضير له بإجراءات تساعد على الانتقال الهادئ إلى هذه الخطوة التى تدعم الديمقراطية .

وعلى ضوء ما سبق ، يمكن عرض الآتى :

* السماح بقيام تعددية فى وسائل الاتصال بأنواعها ، بما يعود بالفائدة على المتلقين للخدمات الاعلامية .

* امتداد التعددية إلى مجال الملكية حتى لاتقع وسائل الاتصال تحت نطاق مالك واحد - حكومى أو عام أو خاص ، منعا للاحتكار الذى قد يتنافى مع سياسة التحرر التى تنتهجها الدولة .

* السماح بقيام القطاع الخاص ، بملكية أدوات الاتصال بأنواعها ، بحيث يوجد القطاعان الخاص والحكومى جنباً إلى جنب ، ويدعم أحدهما الآخر .

- وفى هذا الاتجاه فإن الشركة المساهمة صورة مقبولة للملكية وسيلة الاتصال ، وكذلك الشكل التعاونى للملكية .

* مراعاة أن تكون الأنشطة الاعلامية ذات جدوى عملية واقتصادية ، وأن تتم فى إطار الاهداف القومية المعتمدة ، وتحت اشراف ورقابة الأجهزة الحكومية ، بما لا يتعارض مع اللوائح الدولية والمحلية لاستخدام الترددات والموجات ، وفق التخطيط القومى المعتمد من الجهات الرسمية القائمة على توزيع وتنسيق وتخطيط الترددات .

* التنسيق مع مؤسسات الاعلام الرسمية لتحقيق منافسة متكافئة مع المؤسسات الأجنبية .

- مع تجنب أى تداخلات ضارة بالخدمات الاعلامية أو الاتصالية القائمة .

* أن تعنى القناة أو القنوات الخاصة بالقضايا الاجتماعية الملحة ، فتخصص لها برامج متنوعة تخدم :

- قضايا التعليم والتعليم المستمر ، من خلال برامج متطورة علمياً وتكنولوجيا .

- قضايا التدريب ، وخاصة التدريب التحويلى ، بما يسهم فى مواجهة مشكلة البطالة والبطالة المقنعة .

- قضايا الشباب ، على أن يكون تناولها بأساليب ومناهج مدروسة فكرياً ، وعقائدياً ، وسيكولوجياً ، بحيث ترسخ الانتماء ، وتعاون على نبذ التطرف والانحراف بجميع صوره وأنواعه .

المحتوى

الانتاج والشؤون الاقتصادية

السياسات المالية والاقتصادية

الصفحة

- ١١ - اتجاهات استراتيجية العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى
- ٤٢ - التخطيط فى ظل الاصلاح الاقتصادى
- ٥٥ - البعد الاجتماعى فى اطار تطبيق نظام آليات السوق
- ٥٩ - سياسة تطوير الجهاز المصرفى
- ٧٦ - تحرير تجارة وحليج الاقطان

الانتاج الزراعى والرى

- ٩١ - اقتصاديات استخدام مياه الرى
- ١١٦ - وسائل تدارك الفوائد من مياه النيل
- ١٢٥ - انتاج الفاكهة

الانتاج الصناعى

- ١٤٢ - صناعة البتروكيماويات

النقل والمواصلات

- ١٦٩ - السياسة العامة لمواجهة مشكلات القاهرة الكبرى : مشكلة انتظار السيارات

الخدمات والتنمية الاجتماعية

الصفحة	البيئة
٢٠٣	- نحو استراتيجية للحفاظ على البيئة
٢٢٩	- سياسة حماية نهر النيل من التلوث
	الاسكان والتعمير
٢٥٥	- الاسكان العشوائي والهامشي وإسكان المقابر
	العدالة والتشريع
٢٧١	- السياسية التشريعية المستقبلية بشأن مكافآت الضبط
٢٧٤	- التصدى لظاهرة اختلاس الأموال العامة والاستيلاء عليها
	الخدمات الصحية
٢٨٣	- نحو سياسة لمكافحة الحوادث
	الرعاية الاجتماعية
٢٩٨	- احترام حق الطريق وقواعد السلوك فيه
	التنمية الادارية
٣٠٥	- التدريب التحويلي
	الادارة المحلية والتنمية الاقليمية
٣١٩	- تطوير نظام الادارة المحلية
٢٢٤	- الادارة المحلية وتنمية المجتمع

التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

الصفحة

التعليم العام

- مشروع باصلاح جذرى للتعليم ٢٣٥
- وسائل تنمية مربود العملية التعليمية ٢٦١

التعليم الجامعى والعالى

- سياسة اعداد المعلم فى اطار اصلاح التعليم وتطويره ٢٧٢
- أسس ومعايير انشاء جامعات أهلية أو تعليم عال خاص ٢٨٢
- تقويم الأداء فى العملية التعليمية والبحثية فى الجامعات ٢٩٦

التعليم الأزهرى

- اعداد المعلم وطرق التدريس فى المعاهد الأزهرية ٤٠٦
- دور الجهود الذاتية فى انشاء المعاهد الأزهرية ٤١١
- نظم التقويم والامتحانات فى معاهد الأزهر ٤١٧

التعليم الفنى والتدريب

- البنية الأساسية للتعليم الفنى والتدريب واستراتيجية المستقبل ٤٢٢

البحث العلمى والتكنولوجيا

- الهندسة العكسية : أسلوب للملاحقة والارتقاء التكنولوجى ٤٣١
- تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى والبحث العلمى ٤٣٨

الثقافة والفنون والآداب والاعلام

الصفحة

الثقافة

- ٤٤٧ - مراجعة الموقف الثقافى فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية
- ٤٥٥ - الثقافة وتحرير الاقتصاد المصرى
- ٤٦٣ - المعوقات التى تواجه نشر الكتاب وتوزيعه وتصديره
- ٤٧٠ - دور مصر الثقافى تجاه جمهوريات آسيا الوسطى الاسلاميه

الفنون

- ٤٧٩ - التنمية الثقافيه الفنية
- ٤٨٧ - الطابع المعمارى للمدن الجديده
- ٤٩٤ - مشروع انشاء متحف مجوهرات أسرة محمد على

التراث الحضارى والآثرى

- ٤٩٨ - سياسة الاهتمام بأوراق البردى
- ٥٠٢ - سياسة تطوير المخازن المتحفية والآثرية

الاعلام

- ٥٠٧ - الدراسات الاعلامية وتطور العمل الاعلامى
- ٥١٠ - المعالجة الاعلامية للتلوث الفكرى
- ٥١٣ - التسلل الفكرى من قنوات التليفزيون الفضائى
- ٥١٥ - الأمن البيئى والاعلام
- ٥٢٢ - التخطيط لحماية المنشآت والخدمات الاعلامية من المخاطر
- ٥٣٤ - الدور المستقبلى للقطاع الخاص فى مجال الاعلام

مصدر من هذه الموسوعة :

المجلد الأول :	الزراعة والري (طبعة ثانية)
المجلد الثانى :	الصناعة
المجلد الثالث :	السياسات المالية والاقتصادية (طبعة ثانية)
المجلد الرابع :	النقل والمواصلات ، والتموين والتجارة الداخلية .
المجلد الخامس :	السياحة
المجلد السادس :	التعليم العام والفنى
المجلد السابع :	التعليم الجامعى والعالى
المجلد الثامن :	التعليم الأزهرى - البحث العلمى والتكنولوجيا - محو الأمية وتعليم الكبار - القوى العاملة
المجلد التاسع :	العدالة والتشريع - التنمية الادارية - الرعاية الاجتماعية - الادارة المحلية
المجلد العاشر :	الاسكان والتعمير - السياسة السكانية - الخدمات الصحية - الشباب والرياضة - القوى العاملة
المجلد الحادى عشر :	الثقافة - الآداب - التراث الحضارى - العلوم الانسانية
المجلد الثانى عشر :	الاعلام - الفنون
المجلد الثالث عشر :	مستقبل الطاقة فى مصر - صناعة السكر - الأسمدة الكيماوية - الاراضى الجديدة - سيناء وخطط التنمية
المجلد الرابع عشر :	السياسة الدوائية - السياسة الصحية - الخدمات الطبية العاجلة - سياسة تدريب الأطباء - التغذية الصحية - الوقاية من الأمراض المعدية - القوى العاملة فى مجال التعريض - الوقاية والعلاج من أمراض الحيوان .
المجلد الخامس عشر :	الكتاب السنوى ١٩٩٠ - ١٩٩١ .
المجلد السادس عشر :	ملاحق ثروة مصر الأثرية والسياحية (القسم الأول : الوجه البحرى) .
المجلد السابع عشر :	ملاحق ثروة مصر الأثرية والسياحية (القسم الثانى : الوجه القبلى) .
المجلد الثامن عشر :	الكتاب السنوى (١٩٩١ - ١٩٩٢) .

مطبوعات
المجالس القومية المتخصصة
- ٢٧٣ -

القاهرة
١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

The Specialized National Councils

have been established according to Article 164 of the Constitution of the Arab Republic of Egypt, in order to "assist in formulating a stable general policy in all fields of national activity".

They consist of:

- The National Council for Education, Scientific Research and Technology (1974)
- The National Council for Production and Economic Affairs (1974)
- The National Council for Culture, Literature and Information (1978)
- The National Council for Services and Social Development (1979)

المجالس القومية المتخصصة

أنشئت المجالس القومية المتخصصة بموجب المادة ١٦٤ من الدستور لتعاون في رسم السياسات العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومي .

وتتكون من :

- المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا (سنة ١٩٧٤) .
- المجلس القومى للإنتاج والثروات الاقتصادية (سنة ١٩٧٤) .
- المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والإعلام (سنة ١٩٧٨) .
- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية (سنة ١٩٧٩) .

المشرف العام : د . محمد عبد القادر حاتم
 الأمين العام : المستشار طلعت حماد
 Supervisor General : Dr. Mohamed Abdel Kader Hatem
 Secretary General, Chancellor : Mr. Talaat Hammad

العنوان : ١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة. Egypt. Cairo. Nile Corniche St. , 1113 Address:

